جامعة أحمد دراية – أدرار
كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية والعلوم الإسلامية
قسم العلوم الإنسانية

الجمهورية العربية المتحدة ودورها في دعم الثورة الجزائرية (1958 -1961 م)

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه علوم في التاريخ

تخصص: تاريخ حديث ومعاصر

إعداد الطالبة:
أسماء ابلالي

إشراف:
د / حمادي بن موسى

أعضاء لجنة المناقشة:

اسم العضو	الرتبة	الصفة	الجامعة الأصلية
أ.د محفوظ رموم	أستاذ التعليم العالي	رئيساً	جامعة أحمد دراية – أدرار
د. حمادي بن موسى	أستاذ محاضر – أ –	مشرفاً ومقرراً	جامعة أحمد دراية – أدرار
د. عبد الملك بوعريوة	أستاذ محاضر – أ –	عضواً مناقشاً	جامعة أحمد دراية – أدرار
أ.د صالح بوسليم	أستاذ التعليم العالي	عضواً مناقشاً	جامعة غرداية
أ.د رمضان بورغدة	أستاذ التعليم العالي	عضواً مناقشاً	جامعة قالمة
د. تامر محمد عبد الرؤوف	أستاذ محاضر – أ –	عضواً مناقشاً	جامعة حمة لخضر – الوادي

نوقشت بتاريخ 26 جوان 2019م

السنة الجامعية: 1439 هـ – 1440/ 2018 – 2019 م

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى:

﴿ وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾

آل عمران الآية: 103

إهـــــــــــداء

إلى والدي الكريمين اللذين لم يألوا جهدا في تربيتي وتعليمي

جزاكما اللّه عني وعن اخوتي كل خير ومدّ في عمر كما

إلى إخوتي كلاً بكرم اسمه خاصة الصغيرة إكرام، دون أن أنسى راسمي البسمة "عبد العظيم" و" كريمة"

إلى زوجي الكريم الذي لم يدخر جهداً في مساعدتي جزاك اللّه عني كل خير

إلى روح أستاذي وقدوتي شيخنا عبد الكريم بوصفصاف تغمد اللّه روحه الطاهرة بواسع رحمته

إلى روح من جمعتني بها مهنة التربية والتعليم فكانت أصدق ما يكون الصديق لصديقه الأستاذة " أمينة عبد الرحيم"

إلى من تخطفها الموت وهي على مقاعد الإمتحان فاحتسبناها شهيدة بكالوريا 2018 م إبنة خالي "رقية"

إلى كل مثابر في طريق العلم

أهدي ثمرة هذا البحث

واحتسب ثوابه عند اللّه

شكـــــــر وعرفـــــان

أما وقد أنهيت هذا البحث لا يسعني إلا أن أحمدك ربي أبلغ الحمد على توفيق وعونك وأسألك المزيد من فضلك، ثم أتقدم بالشكر الجزيل لوالدي الكريمين على ما خاصني به من رعاية وأحاطاني به من دعاء

الشكر موصول بلغات العالم لأستاذي المشرف حمادي بن موسى الذي – رغم الظروف العصيبة التي مر بها – لم يدخر جهدا في توجيهي وإرشادي وإسداء النصيحة حتى اكتملت صورة هذا البحث فجزاه اللّه عني كل خير.

الشكر من عميق القلب لزوجي العزيز الذي كان نعم المعين في انجاز هذه الرسالة

الشكر موصول لأختي فاطمة وليلى اللتين رافقاتني في رحلة هذا البحث على الرغم من بعد المسافة.

الشكر الجزيل والموصول لأستاذي الفاضلين " عبد الملك بوعريوة "

و " محفوظ رموم " على ما تفضلا به من مساعدة وتوجيه.

الشكر الجزيل أيضا لأستاذي الفاضل "رمضان بورغدة" الذي شد على يدي في بداية رحلة البحث

الشكر موصول لخالتي خيرة، خالتي نادية، حسين بوصالح، الأستاذ حاج بوزيان أمين و الأستاذين " الدباغ محمد وحساوي " الذين ساعدوني في عملية الترجمة.

الشكر من قلبي لكل من دعمني في إنجاز هذه الرسالة ولو بالكلمة الطيبة.

مختصرات البحث

قائمة المختصرات الواردة في البحث:

أ- بالعربية.

- ال(ج.ع.م): ..... الجمهورية العربية المتحدة
- (مج): .....مجلد
- (ق): ..... قسم
- (ج): ..... الجزء
- (ح): ..... الحلقة
- (ت): .....توفي
- (ع): ..... العدد
- (ط): ..... الطبعة
- تقد: ..... تقديم
- مر: ..... مراجعة
- تر: ..... ترجمة
- تع: ..... تعليق
- تعر: ..... تعريب
- تح: ..... تحقيق
- تحر: ..... تحرير
- تصح: ..... تصحيح
- إشر: ..... اشراف
- إع: ..... إعداد
- (د، ط): ..... دون طبعة
- (د، ت): ..... دون تاريخ
- (د، ن): .....دون ناشر

ب- بالأجنبية:

F.L.N : (le Front de libération nationale)..... جبهة التحرير الوطني

O.A.S: (Organisation de l'armée secrète)..... ..... منظمة الجيش السري

C.C.E : (le Comité de coordination et d' exècution)..... لجنة التنسيق والتنفيذ

G.P.R.A :.(le Gouvernement provisoire de la République algérienne)..... الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

C.N.R.A: (le Conseil national de la révolution algérienne).... المجلس الوطني للثورة الجزائرية

M.T.L.D:.(Mouvement pour le triomphe des libertés démocratiques)..... حركة الانتصار لحريات الديمقراطية

U.D.MA : (l'union démocratique du manifeste algérien)..... ... الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.

(M.N.A): (le Mouvement national algérien)..... الحركة الوطنية الجزائرية

(O.S): (L'organisation Spèciale) .....المنظمة الخاصة

مقدمة

مقدمة:

أهمية الموضوع العلمية:

يعتبر الحديث عن تجارب الوحدة العربية في التاريخ المعاصر من المواضيع التي شغلت ، ولا زالت تشغل بال الكثير من الباحثين والمفكرين العرب، ومن المواضيع التي أسالت حبر أقلامهم لما لها من دور في التغلب على القوى المتغولة على العالم العربي والساعية إلى استنزاف طاقاته، لذا يعتبر البعض أن الوحدة مسألة هامة بالنسبة للعالم العربي خاصة وأننا نعيش في عصر تكتلات وتحالفات قومية وأخرى اقتصادية أو سياسية، وفي رأي آخرين أنه أي تجربة وحدوية من دون التحضير الكافي لها سيكون مصيرها الفشل، وهو ما أثبتته عدة تجارب لغاية اليوم (اليمن- السودان - مصر وسوريا)، ومن هنا أردت تسليط الضوء على أول نموذج لإتحاد عربي سياسي بين دولتي: مصر وسوريا في خمسينيات القرن الماضي، والدور الذي لعبته الجمهورية العربية المتحدة في دعم الثورة الجزائرية ماديا ومعنوياً على المستويين الداخلي والخارجي، في وقت كانت فيه هذه الأخيرة في أمس الحاجة ل ذلك الدعم لمواجهة المخططات الاستعمارية الكبرى التي كانت تهدف إلى القضاء عليها.

دوافع اختيار الموضوع:

يمكن اجمال العوامل التي دفعتني إلى اختيار هذا الموضوع، كموضوع لرسالة الدكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر في الآتي:

أ- الدوافع الذاتية: وتتمثل في/

1- رغبتي واهتمامي بالتاريخ المعاصر خاصة العربي منه، فهذه الفترة خصبة وغنية بالأحداث والتطورات السياسية والعسكرية والتحولات الاجتماعية والثقافية وحتى الاقتصادية، لذا فهي جديرة بالدراسة والبحث.

2- الجمهورية العربية المتحدة كانت أبرز محاولة وحدوية عربية في القرن العشرين الميلادي ، أدى فيها الرئيس المصري الراحل "جمال عبد الناصر" دوراً رئيساً، وهو حُلم كل عربي أن يتكرر في عصر لا يَعترف بالكيانات الصغيرة.

3- ولع بعض المؤرخين الغربيين بتضخيم الفوارق بين العرب ، سواء من حيث العنصر ، أو من حيث المذهب أو الأرض التي يعيشون عليها عن قصد أو عن غير قصد، حيث تجدهم يعاملون الأقطار العربية على أنها وحدات قومية قائمة بذاتها لا تربطها إلا علاقة المادة، و أن إقامة أي اتحاد فيما بينها يكاد يكون أمراً غير ممكناً إن لم يكن مستحيلاً.

4- وقوع بعض الباحثين الغربيين في خطأ عند دراسة قضية الوحدة العربية ب أن الحكومة البريطانية هي صاحبة الاهتمام الأول بهذه الفكرة، انطلاقاً من مشاريع حُكام الأسرة الهاشمية في الأردن والعراق (مشروع سوريا الكبرى ومشروع الهلال الخصيب)، وأنها ليست استجابة لدوافع وطنية نابعة من داخل الشعب العربي.

5- الرغبة في زيادة الرصيد العلمي حول ثورتنا الجزائرية، ومعرفة الدور الذي أدته البلدان العربية الشقيقة في دعمها خاصة الجمهورية العربية المتحدة التي قامت في وقت كانت فيه الثورة الجزائرية تمر بأحلك المراحل.

6- التحفيز الذي تلقيته من أستاذّي الكريمين "حمادي بن موسى" و"محفوظ رموم" اللذين شجعاني على البحث في هذا الموضوع.

ب- الدوافع العلمية:

1- توفر المادة العلمية حول موضوع الجمهورية العربية المتحدة من مصادر، ووثائق ومراجع عربية وأجنبية.

2- أن موضوع الجمهورية العربية المتحدة ودورها في دعم الثورة الجزائرية ، لم يلق في حدود اطلاعي الدارسة الكافية من طرف المهتمين بالتاريخ العربي المعاصر ، فمعظم الدراسات التي نُشرت أو كُتبت حول تاريخ الثورة الجزائرية ركّزت على إبراز وقائعها العسكرية دون التركيز على بعدها العالمي من جهة، وحتى التي تناولت الدعم العربي المصري أو السوري للثورة الجزائرية أثارت ذكره على حدى، دون الأخذ بعين الاعتبار لهذه المرحلة التاريخية التي تجسدت فيها الوحدة بين البلدين وانعكاسها على الثورة الجزائرية التي وحدت كلمة العرب وقربت بينهم في مواجهة الاستعمار الغربي الإمبريالي.

إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية هذا البحث في السعي إلى كشف الظروف والأسباب التي أحاطت بقيام وسقوط الجمهورية العربية المتحدة(1958- 1961م)، ودورها في دعم الثورة الجزائرية مع تقييم هذا الدعم، وذلك بالإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

في ظل اشتداد الحرب الباردة مابين المعسكرين الشرقي الاشتراكي والغربي الرأسمالي في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، وإعطاء الحق للكيان الصهيوني في توطين فلسطين، ظهر أول اتحاد عربي سياسي مابين دولتي مصر وسوريا استجابة لصرخات عربية قومية آنذاك، تدعو إلى التكتل والوحدة للوقوف في وجه الخطر المحدق بالأقطار العربية، وعليه فيما تتمثل أهم الدوافع التي كانت وراء قيام وفشل الجمهورية العربية المتحدة؟ وهل كان عبد الناصر ينادي بالتضامن العربي الذي بموجبه يقف العرب وراءه ضد القوى العظمى؟ أم أنه كان ينادي بالوحدة العربية التي كان يطمح لها حزب البعث السوري الداعي إلى تحطيم الحدود؟ وما الدور الذي أدته الجماهير العربية في كل من مصر وسوريا لتحقيق الوحدة؟ وما هي أهم المنجزات التي حققتها دولة الوحدة على كافة الأصعدة؟ وما الدور الذي أدته في دعم الثورة الجزائرية مادياً ومعنوياً خلال فترة قيامها؟ وما مدى تأثير هذا الدعم على مسار الثورة الجزائرية وتحقيق الاستقلال؟

وللإجابة على هذه التساؤلات قمنا بتوزيع المادة العلمية على فصول الرسالة توزيعاً عادلاً قدر الإمكان مع مراعاة الإطار الزمني للبحث.

الإطار الزمني والمكاني للبحث:

يمتد الإطار الزمني للبحث من سنة 1958م إلى سنة 1961م وهي مرحلة تاريخية معاصرة ومليئة بالأحداث والتحولات والتطورات السياسية والعسكرية والاقتصادية، وحتى الاجتماعية والثقافية في العالم وفي الأقطار العربية، كما أنها تميزت بظهور تكتلات سياسية وعسكرية واقتصادية إقليمية ودولية، نتيجة الصراع المحتدم مابين المعسكرين الشرقي (الاتحاد السوفيتي) والغربي الرأسمالي الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية، مما كان له تأثير كبير في بلورة الفكر القومي والوحدوي في نفوس الشعوب العربية وبعض زعمائها، وفي نفس الرئيس المصري الراحل "جمال عبد الناصر" الداعي إلى وحدة عربية آنذاك.

أما الإطار المكاني للبحث فحدوده دولتا مصر وسوريا اللتين قامت فيها دولة الوحدة، والجزائر التي نالت نصيباً من اهتمام دولة الوحدة بتقديم مختلف الدعم لثورة التحرير الجزائرية.

مناهج البحث:

اعتمدت في دراسة هذا الموضوع على مناهج علمية متكاملة معروفة في مجال الدراسات التاريخية تبعاً لمادة البحث وأهدافه العلمية، وتتمثل في:

1- المنهج التاريخي الوصفي: وظفته في وصف الأحداث والوقائع التاريخية المتعلقة بكل من مصر وسوريا والظروف التي أحاطت بقيام وسقوط الجمهورية العربية المتحدة حسب تسلسلها الزمني في غالب الأحيان، كما وظفته في وصف واقع الثورة الجزائرية السياسي والعسكري خلال فترة قيام الجمهورية العربية المتحدة.

2- المنهج التحليلي النقدي: استعملته في دراسة وتحليل دوافع قيام الجمهورية العربية المتحدة ، وظروف نشأتها وكذا في تقييمها لاستنباط الأسباب والدوافع الحقيقية التي كانت وراء قيامها وسقوطها، مع إبداء الرأي ما أمكنني إلى ذلك سبيلا، كما استعملته في دراسة الوقائع التاريخية سواء المتعلقة بالعالم أو بالثورة الجزائرية ومناقشتها وربطها ببعضها البعض بهدف معرفة الصعوبات التي واجهت الثورة الجزائرية ما جعلها في أمس الحاجة إلى الدعم الخارجي وبالتالي الوصول إلى استنتاجات لأحكام جزئية أو عامة.

3- المنهج المقارن: اعتمدته في مقارنة الراويات المختلفة حول قيام الجمهورية العربية المتحدة والمواقف المختلفة من إعلان قيامها سواء العربية منها أو الأ جنبية، لاستخ لاص بعض الأسباب التي كانت وراء الانفصال عام 1961م والتي ترجمتها بعض الأطراف كانت لها مصلحة في زوال هذه الوحدة وفشلها، وبالتالي التأثير على الثورة الجزائرية، كما أنني وظفته في ترجيح الروايات والآراء المتضاربة حول اعتبار المقدم "عبد الحميد السراج" كان سبباً في إنهاء دولة الوحدة، وحول اعتبار الممارسات الناصرية في إقليم الشمال (سوريا) كانت سبباً في تقويض دولة الوحدة، وبخصوص اعتبار "جمال عبد الناصر" كان يقدم دعماً مشروطاً للثورة الجزائرية.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على أول تجربة عربية وحدوية سياسية تمت بين بلدين عربيين في الفترة المعاصرة، لمحاولة الكشف عن الظروف التي ساعدت على قيام الجمهورية العربية المتحدة، والدور الذي أدته في دعم الثورة الجزائرية على كافة الأصعدة.

الدراسات السابقة للموضوع:

من خلال إلمامي بالموضوع من حيث الدراسات الأكاديمية، أو التأليف العامة التي أنجزت حول موضوع الجمهورية العربية المتحدة والدور الذي أدته في دعم الثورة الجزائرية، لم أعثر لها إلى حدّ الساعة عن موضوع تناولها بشكل منفرد، وكل ما عثرت عليه أو كُتب في الجزائر هو عبارة عن جملة من الرسائل وبعض المؤلفات العلمية التي ركّزت في معظمها على إبراز الدور الذي أدته البلدان العربية الشقيقة، ومن بينها مصر وسوريا في دعم القضية الجزائرية، أو الإشارة إلى دعم مصر وسوريا مع بقية البلدان العربية ودول العالم للثورة الجزائرية، من خلال مؤلفات بعض الباحثين **كإسماعيل دبش"** في كتابه **"السياسية العربية والمواقف الدولية من الثورة الجزائرية 1954– 1962م"** و**"مريم صغير"** في كتابها **"المواقف الدولية من الثورة الجزائرية 1954– 1962م"**، وإن كانت أقلام بعض المؤلفين والطلبة الباحثين قد خصّت الجمهورية العربية المتحدة في مؤلفاتها مثل: مذكرة ماجستير "علاقة جبهة التحرير الوطني الجزائرية بالحكومة المصرية في الفترة ما بين 1954- 1962م" لمصطفى بوطورة 1984م الذي عالج فيه علاقة جبهة التحرير الوطني بالحكومة المصرية مبرزاً موقف الحكومة المصرية من الثورة الجزائرية ومن قيام الحكومة المؤقتة الجزائرية في سبتمبر 1958م وموقفها من المفاوضات الجزائرية – الفرنسية، وأطروحة دكتوراه لميلود بركوكي" "مساهمة الجماهير والبرلمانات العربية في الثورة الجزائرية 1954- 1962م البرلمان التونسي الأردني والسوري نوقشت عام 2013م، وأطروحة دكتوراه "لسعدوني بشير" "الثورة الجزائرية في الخطاب العربي الرسمي (مواقف الدول العربية والجامعة العربية (1954- 1962م من الثورة الجزائرية من خلال الخطاب الرسمي)، ومذكرة ماجستير لظريفي محمد" تحت عنوان "الخلاف البورقيبي – الناصري وانعكاساته على القضايا العربية" وهي مذكرات لم أطلع عليها.

إضافة إلى مذكرة ماجستير للدكتور "صالح لميش": مصر وثورة التحرير الجزائرية 1954-1962، جامعة الاسكندارية 1988م، وكتاب "الدعم السوري لثورة التحرير الجزائرية 1954-1962م" لصالح لميش أيضاً، وهو كتاب استعرض فيه مختلف أشكال الدعم السوري المقدم للثورة الجزائرية منذ اندلاعها إلى غاية الاستقلال، وقد أفدت منه كثيراً في الدراسة، لاعتماد صاحبه على وثائق أرشيفية ومصادر حية لها صلة مباشرة بموضوع الدراسة ومذكرة ماجستير بعنوان "الحكومة المؤقتة الجزائرية والحكومة المصرية 1958- 1962م" للطالبة هبة كلاش التي عالجت فيها العلاقة بين الحكومتين، وأشكال الدعم الذي قدمته الحكومة المصرية للحكومة الجزائرية، غير أنها ركزت في دراستها هذه كثيراً على الوقائع العسكرية للثورة الجزائرية وتحليلها أكثر من اهتمامها بجانب الدعم المصري للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

وفيما يتعلق بالدراسات المشرقية حول الموضوع، فهي مستفيضة خاصة ما يتعلق بدراسة تجربة الوحدة المصرية – السورية، فقد تطرق العديد من الباحثين والدارسين المشارقة خاصة المصريين والسوريين منهم إلى موضوع الجمهورية العربية المتحدة من خلال دراسات مستقلة أو معممة، معمقة أو سطحية، من ذلك كتابات الصحفي الشهير "محمد حسنين هيكل"، كتابات الضباط والسياسيين السوريين والمصريين الذين شاركوا في صنع حدث الوحدة أو عايشوها وقد أفدت من شهاداتهم حول الموضوع أمثال: "غسان محمد رشاد حداد"، "عبد الكريم زاهر الدين" "محمد عمران" "خالد العظم"، "عبد اللطيف البغدادي"، "محمود رياض"، "أكرم الحوراني"، "سامي جمعة" "عبد المحسن أبو النور" "كمال حسين"، "أحمد عبد الكريم" و"مصطفى طلاس" وغيرهم، وهو ما جعل مهمة جمع المادة والمقاربة والمقارنة فيما بينها، وترجيح الأقوال والآراء أكثر صعوبة بالنسبة لي، لأن كل طرف كان يحاول أن يضع الآخر في قفص التهمة فيما يتعلق بأسباب انهيار دولة الوحدة عام 1961م، وفي مقابل ذلك لم نعثر على كتابات مشرقية – في حدود إطلاعي– تطرقت إلى دور الجمهورية العربية المتحدة في دعم الثورة الجزائرية، إلا عرضاً باستثناء كتاب "فتحي الديب" "عبد الناصر وثورة الجزائر" الذي أفادني في معرفة أشكال الدعم العسكري المقدم للثورة الجزائرية من طرف الجمهورية العربية المتحدة طيلة فترة قيامها.

عرض نقدي لأهم مصادر ومراجع البحث:

بما أن الموضوع يتعلق بالجمهورية العربية المتحدة، ودورها في دعم الثورة الجزائرية فبالتالي ف إن القضايا التي يطرحها تعتمد في مرجعيتها على **الأرشيف الوطني، وبالأخص أرشيف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية** الذي يحتوي على حقائق مهمة حول أحداث الثورة المختلفة ، **وأرشيف جامعة الدول العربية** الذي رجعت إليه لما احتوته محاضر جلسات مجلس الجامعة من احاطة لمواقف للجمهورية العربية المتحدة حيال الثورة الجزائرية خاصة فيما يتعلق بالدعم المعنوي السياسي المقدم لها.

ومن **المصادر** الهامة التي اعتمدت عليها في هذا البحث: المقابلات الشخصية المسجلة التي أجريت مع أطراف كانت لهم صلة بالموضوع عن قريب أم بعيد بثت في برامج تلفزيونية كان لها اهتمام بالموضوع، كبرنامج "شاهد على العصر" الذي كانت تبثه قناة الجزيرة الفضائية من دولة قطر، والذي استضافت من خلاله عدداً من الشخصيات التاريخية التي كان لها دور في قيام الجمهورية العربية المتحدة أو انهيارها **كالعقيد الركن "عبد الكريم النحلاوي"** مدير شؤون الضباط ومعاون كاتم أسرار الحربية ومدير مكتب "عبد الحكيم عامر" أيام الوحدة، والذي قاد عملية الانفصال عام 1961م، وقد استفدت من شهادته في معرفة ملابسات وأسباب الانفصال الذي قاده ضد دولة الوحدة **والعقيد "جاسم علوان"** السوري الناصري قائد انتفاضة حلب ضد الانفصال سنة 1962م، **و"أمين حافظ"** الرئيس السوري الأسبق، وأحد ضباط الوفد المفاوض لعبد الناصر" في شأن الوحدة في جانفي 1958م، و **"أحمد أبو صالح"** البعثي سابقاً ورئيس الاتحاد القومي بحلب في إقليم الشمال (سوريا) أيام الوحدة.

وتُعد شهاداتهم من أهم المصادر التي استخلص ت منها كثيراً من الصور والآراء حول الموضوع مع محاولة ترجيح الأقوال المتضاربة، إلى جانب الأشرطة والصور والخطابات الوثائقية التي هي محفوظة في مؤسسة "جمال عبد

الناصر" أو التي تم بثها وإذاعتها عبر قنوات فضائية أو مواقع إلكترونية والتي أفادتني كثيراً في الدراسة باعتبارها صادرة عن مؤسس الجمهورية العربية المتحدة " جمال عبد الناصر".

كما أنني رجعت لجملة من المذكرات التي كتبها أشخاص كانوا مقربين من "عبد الناصر" من عناصر الجيش أو أعضاء الحكومة للجمهورية العربية المتحدة أو صحفيين كمصدر رئيس للموضوع ، وأخص بالذكر كتاب: **حرب الثلاثين سنة الجزء الأول(سنوات الغليان)** لصاحبه الصحفي المؤرخ ومؤسس "الحزب الناصري" في مصر ورئيس جريدة الأهرام الأسبق **"محمد حسنين هيكل"** الذي تناول فيه تاريخ العالم العربي من مطلع الخمسينات حتى منتصف السبعينات، أي خلال فترة ثلاثة عقود، وترجع أهمية المصدر إلى الوثائق الرسمية التي احتوى عليها خاصة المتعلقة بتاريخ الجمهورية العربية المتحدة، وقد اعتمدته في فهم أسباب وظروف قيام الوحدة المصرية – السورية وعلاقات الجمهورية العربية المتحدة الخارجية، وأسباب انهيارها باعتبار صاحبه مخضرم شهد وعايش أحداث القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين الميلاديين، وكان متصل عن قرب بمجريات السياسة المصرية، وكان مقرباً وصديقاً حميماً لعبد الناصر" الذي كان يصحبه معه في أغلب زياراته الرسمية الخارجية، لذا فهو يكتسي جانباً هاماً من الموضوعية خاصة فيما يتصل بالتاريخ العربي في الفترة موضوع الدراسة.

ومذكرات السفير المصري الأسبق في سوريا **"محمود رياض"** المسماة **مذكرات محمود رياض (1948–1978)**، وترجع أهميتها في أن صاحبها أدى دوراً كبيراً في الإعداد لقيام الجمهورية العربية المتحدة، لصلته القوية بقيادات حزب البعث الاشتراكي في سوريا التي عمل فيها سفيراً لدولته حتى لقبه كثيرون بمهندس الوحدة المصرية – السورية، إذ أعد الأرض الخصبة لعبد الناصر" في سوريا حتى يزرع فيها فكرة القومية العربية، لذا اعتمدت عليه في الفصل الثاني من الدراسة لمعرفة إرهاصات ومقدمات الوحدة والدور الذي أداه في قيامها، غير أن مذكرته غلب عليها الحياد في بعض الأحيان للجانب المصري، كما رجعت **لكتاب "سنوات وأيام مع جمال عبد الناصر "، الجزء الأول "لسامي شرف"** أمين "جمال عبد الناصر" للمعلومات ووزير شؤون رئاسة الجمهورية المصرية الأسبق، وأحد المشاركين في ثورة جويلية 1952م وقبلها في حرب فلسطين 1948م، وهو مصدر مهم في الدراسة لما يحويه من حقائق سجلها كاتب سر الرئيس المصري الراحل "جمال عبد الناصر" ، إضافة إلى مذكرات العسكري والوزير المصري الأسبق **"عبد اللطيف البغدادي"** وزير الحربية في حكومة "محمد نجيب" عام 1953م **ووزير** الداخلية في أول حكومة للجمهورية العربية المتحدة، وتكتسي أهمية مذكراته كون صاحبها عايش الفترة محل الدراسة، فقد شارك في حرب فلسطين، وكان أحد أبرز قادة مجلس الثورة المصرية العسكري، وأحد الضباط الأحرار، وتقلد عدة حقائب وزارية منذ الثورة المصرية إلى غاية قيام الوحدة بين مصر وسوريا التي تقلد فيها منصب نائب رئيس الجمهورية، غير أن مذكراته غلب عليها طابع الحياد لجانب "عبد الناصر".

ولما كان طلب الوحدة بمبادرة عسكرية سورية كان من الضروري بمكان الرجوع إلى مذكرات الضباط السوريين، مثل **مذكرات اللواء "عبد الكريم زاهر الدين"** الذي عمل في الجيش الفرنسي قبل استقلال سوريا عام 1946م، ثم عمل في المخابرات السورية، وفي عهد الوحدة رُفع إلى رتبة عميد كمدير للشؤون الإدارية والمالية في

الجيش الأول (السوري) أي المعاون الإداري لقائد الجيش، ثم رُفع إلى رتبة لواء (القائد العام للقوات المسلحة) من جانفي إلى سبتمبر 1961م، واعتمدته لكون صاحبه كان بعيداً كل البعد عن السياسة والتكتلات والتجمعات المدنية والعسكرية داخل الجيش السوري، ولم يشارك في أي انقلاب من الانقلابات التي جرت في سوريا بدءاً من انقلاب حسني الزعيم عام 1949م، إيماناً منه بضرورة ابتعاد الجيش عن السياسة، وعدم استغلاله في تحقيق المآرب السياسية وهو ما جعل مذكراته تكتسي جانباً هاماً من الموضوعية وقد أفدت منه في معرفة أسباب وملابسات الانفصال ما بين البلدين وما آلت إليه سوريا بعد الانفصال، على الرغم مما اشتملت عليه مذكرته من تحامل على القيادة الناصرية، بحيث كان من الضباط القدامى المؤيدين للانفصال بعد تسلمه لقيادة الجيش السوري بطلب من الانفصاليين.

ورجعت لمذكرة اللواء البعثي السوري "محمد عمران" "تجربتي في الثورة" التي سرد فيها جميع الوقائع التي عايشها منذ انضمامه إلى حزب البعث إلى الانقلابات العسكرية التي عرفتها سوريا بعد نكبة فلسطين التي اشترك فيها الضباط البعثيون بتحريض من القيادة البعثية، إلى الوحدة مع مصر والتجربة الاشتراكية في بلاده، فكانت خلاصة لبعض قناعاته الذاتية انتقد فيه البعث، وأبرز التناقضات بين أهدافه وأفكار قياداته الطامحة للحكم وضعف الانسجام بينها، وقد أفدت منه خاصة في الفصل الثاني من الدراسة فيما يتعلق بمعرفة أسباب قيام الجمهورية العربية المتحدة والظروف التي أحاطت بقيامها، **ومذكرات المناضل البعثي العماد "مصطفى طلاس" الجزأين الأول والثاني** المسماة **بمرآة حياتي**، وقد اعتمدتها كون صاحبها بعثي أولاً كانت له مساهمة سياسية وعسكرية في حزب البعث قبل الوحدة وبعدها، إذ كان من الضباط المنتدبين أيام الوحدة إلى إقليم الجنوب (مصر) أين اطلع على حقيقة الوضع من مقر عاصمة جمهورية الوحدة (القاهرة)، وساهم مع زملائه هناك في تشكيل اللجنة العسكرية السرية عام 1959م التي شكلت نواة جديدة لحزب البعث المنحل في سوريا، وهو ما سمح لها بلعب أدوار هامة في تاريخ سوريا بعد الانفصال، وأفدت من مختلف الوقائع التي سردها عن الوحدة (قيامها وسقوطها) وإن كان غلب عليه الانحياز لحزب البعث ومناضليه الذين اعتبرهم حماة الوحدة، وكان شديد النقد لعبد الناصر" عندما قام بانتدابهم إلى خارج سوريا معتبراً ذلك أكبر خطأ قام به عندما شتت البعثيين دعاة الوحدة وفتح المجال للانتهازيين السوريين، مما أدى إلى الانفصال.

ومذكرات رجل المخابرات السوري **فوزي شعيبي** المسماة: **شاهد من المخابرات السورية 1955-1968**، التي صور فيها حياته في المخابرات السورية قبل وخلال الوحدة مع مصر، وعلاقته بالسراج" وكشف فيها بعض الحقائق عن الانقلاب على الوحدة ومحاولة "عبد الناصر" إعادتها بتوظيف أجهزة الأمن، وقد اتسمت مذكراته بالموضوعية، فعلى الرغم من علاقته الخاصة بالسراج" وبمصر إلا أن ذلك لم يمنعه من نقدهما، وقد اعتمدناه خاصة في فهم أسباب الانفصال ومحاولات إعادة الوحدة، ولمعرفة طبيعة شخصية " عبد الحميد السراج" الغامضة التي لفت حولها الشبهات في اسقاط دولة الوحدة كان من الضروري الاعتماد على كتاب: **"السلطان الأحمر" لغسان زكريا** أحد المقربين من "السراج" وأحد الناقمين على سياسته البوليسية وعلى الوحدة المصرية – السورية ككل، وتكتسي

أهمية الكتاب في أن صاحبه تتبع فيه حياة "السراج" متحدثاً عن سلطويته وسلطانه باعتبار أن زوجته كانت شقيقة لزوجة "السراج"، وبالتالي كان شاهد عيان على مرحلة حكم جهاز البوليس التابع للأخير في إقليم الشمال، على الرغم من أنه كان غير موضوعي في طرحه أحياناً حيث صب جام غضبه على "عبد الناصر" ومصر، واتهم الأخير بالاستيلاء على سوريا وما إلى ذلك ، ورجعت أيضاً **لمذكرات رجل المخابرات السوري " سامي جمعة" المسماة "أوراق من دفتر الوطن"**، باعتباره كان أحد مساعدي "السراج" في الشعبة الثانية للجيش السوري قبل الوحدة وبعدها، كشف من خلالها الممارسات البوليسية للسراج"، ودوره في اغتيال الشيوعي "فرج الله الحلو" سنة 1959م وهي مذكرات على جانب كبير من الأهمية لما كشفته من تصرفات "السراج" البوليسية ورجاله في الإقليم السوري والتي أدت إلى تقويض أركان دولة الوحدة، إذ كان من الصعب على رجل مخابرات مثله أن يقر بمثل هذه الحقائق التي كذبتها بعض الشخصيات القيادية في دولة الوحدة آنذاك، حتى أن قائد الانقلاب "النحلاوي" أقر أن "جمعة" كان يرفع التقارير ضد "السراج" إلى القاهرة أيام الوحدة.

ولفهم أوضاع سوريا السياسية قبل وبعد الوحدة، اعتمدت على كتاب **أوراق شامية من تاريخ سورية المعاصر(1946– 1966) للسياسي "غسان محمد رشاد حداد"** وزير التخطيط السوري (1963– 1966م) وعضو الاتحاد العام للمؤرخين العرب، والكتاب يُمثل خلاصة تجربة عاصرها المؤلف في حقبة هامة من تاريخ الأمة العربية، وهي مرحلة مخاض وولادة أقطار عربية مستقلة بما فيها وطنه سوريا، إذ تناول فيه التاريخ السياسي لها متطرقاً إلى الوحدة بينها وبين مصر باعتبارها أول تجربة وحدوية بين دولتين عربيتين في التاريخ العربي المعاصر، وكتابه هذا يتسم بالموضوعية والمصداقية والاتزان والبعد عن المبالغة والتجني، لذا اعتمدت عليه في معرفة الظروف الدولية والعربية التي ولدت فيها الجمهورية العربية المتحدة، والأسباب التي عجلت بانهيارها.

ومن المصادر الأجنبية المعربة التي اعتمدتها في فهم تاريخ سوريا المعقد كتاب: **(الصراع على سوريا)** للصحفي والكاتب البريطاني **"باتريك سيل"** الذي ربطته علاقة بسفير مصر في سوريا أيام الخمسينيات "محمود رياض" واعتمدته كون صاحبه عايش جميع مراحل الوحدة نظراً لإقامته في سوريا التي ترعرع في مدارسها، كاشفاً أهم الأطراف الدولية التي كانت تتصارع على سوريا منطقة المصالح الحيوية، ولفهم دوافع الانفصال رجعت لبعض المصادر المصرية أيضاً، مثل **مذكرات اللواء المصري "كمال حسن علي"** الذي انتدب إلى إقليم الشمال عام 1960م وهي الفترة الحرجة في تاريخ الوحدة المصرية – السورية، إذ تم نقله في الفترة الذي زاد فيها التوتر بين إقليمي الجمهورية العربية المتحدة، فكان شاهداً على الانقلاب بصفته قائد لواء مدرعات (70) بمعسكر قطنا، واتسمت شاهدته بالموضوعية مقارنة بمذكرات المصريين الذين أشرت إليهم، لذا اعتمدت عليها خاصة في فهم أسباب الانفصال بين مصر وسوريا عام 1961م.

ومذكرات اللواء "عبد المحسن أبو النور" وهي مذكرات مهمة للبحث خاصة الفصلين الثاني والرابع لكون صاحبها كان ملحقاً عسكرياً لمصر في سوريا منذ سنة 1956م، وبالتالي عايش إرهاصات الوحدة والتحضير لها عن قرب بصفته كان مرافق للمجلس العسكري السوري خلال الإعداد للوحدة وناصحاً له في نفس الوقت، كما

أفادتني في معرفة منجزات الجمهورية العربية المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي بعدما أصبح صاحبها محافظاً على "بني سويف" منذ سنة 1960م، غير أن المذكرة غلب عليها التكرار المفرط والإطناب والذاتية أيضاً، إذ نجد صاحبها في الكثير من المواقف يصور نفسه أنه البطل الذي أدى دوراً في تحقيق الوحدة، وفي التخفيف من حدة النزاعات والخلافات بين المصريين والسوريين بتدخله شخصياً لدى عبد الناصر" وبعض الأطراف السورية من البعثيين والشيوعيين، فتجده ناصحاً للسراج" و"خالد بكداش" و"ميشال عفلق" و"مصطفى حمدون" و"عبد الناصر" الذي كان يقبل برأيه، وهو الشيء الذي نفاه عنه بعض الضباط والسياسيين السوريين في مذكراتهم واتهموه بتشتيت الجيش السوري بنقله وعزله وانتدابه هو والقائد السوري"جمال الفيصل".

ومن المصادر المهمة في الدراسة خاصة فيما يتعلق بوقائع الثورة الجزائرية ، كتاب **"اتفاقيات ايفيان" "لبن يوسف بن خدة"** وترجع أهمية الكتاب في معاصرة صاحبه لأحداث الثورة المختلفة ، ووقوفه عن كثب على ملف المفاوضات الجزائرية – الفرنسية باعتباره رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة منذ 1960م، لذا اعتمدت عليه في الدراسة خاصة الفصل الخامس، و **مذكرات أحمد بن بلة** التي اعتمدت عليها في معرفة حقيقة بعض أحداث الثورة وموقف "بن بلة" منها بحكم أن صاحبها كان أحد أعضاء الوفد الخارجي للثورة، ومن المقربين " لجمال عبد الناصر" وإن كان كاتبها "روبير ميرل" صاغها على شاكلته، لكنه حافظ على الصيغة الأصلية التي سمعها من "ابن بلة".

وكتاب **عبد الناصر وثورة الجزائر** لرجل المخابرات المصري **"فتحي الديب"** الذي احتوى على تفاصيل كثيرة حول الشحنات الحربية التي ساعدت بها مصر الثورة الجزائرية، وأخرى عن موقف فرنسا من دعم "عبد الناصر" لثورة الجزائر، لذا اعتمدت عليه خاصة في الفصل السادس من البحث، على الرغم من ما اشتمل عليه من مغالطات في سرد أحداث الثورة الجزائرية التي حاول أن يبدي الفضل دائماً في اندلاعها إلى مصر و"جمال عبد الناصر"، وأنه (فتحي الديب) المحور الذي تتلاقى عنده كافة الخيوط والمهندس الحقيقي للثورة الجزائرية، فقد خلط في أسماء قادة الولايات عندما ذكر بأن "كريم بلقاسم" هو قائد ولاية قسنطينة، و"بن يوسف بن خدة" قائد ولاية الجزائر و"سعد دحلب" قائد ولاية الصحراء، وكيف آثرت مصر شخصيات في قيادة الثورة على آخرى كميلها لإبن بلة" وتحاملهم على "عبان رمضان" ثم على الباءات الثلاث (بلقاسم، بن طوبال، بوصوف)، والتي أبدينا عليها تحفظاً بمقارنتها بما كُتب في مذكرات قادة جزائريين.

وكتاب **حياة كفاح "لأحمد توفيق المدني"** خاصة الجزء الثالث منه الذي تحدث فيه عن الثورة الجزائرية وعن دعم البلدان العربية والصديقة لها، كما أنه ترجم من خلاله جملة من المواقف التي سجلتها الجمهورية العربية المتحدة اتجاه الثورة الجزائرية على مستوى الهيئات الإقليمية والدولية، لكون صاحبه عايش الثورة التحريرية وتطوراتها المختلفة داخل الجزائر وخارجها، منذ التحاقه بالوفد الخارجي في القاهرة سنة 1956م إلى غاية تعيينه وزيراً للتربية والثقافة في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، ثم ممثلاً للثورة لدى جامعة الدول العربية منذ سنة 1960م، وإن كان خصّصه لتاريخه الشخصي ومدح نفسه أكثر من تاريخ الثورة، كما اعتمدت على مذكرات **المجاهد "علي كافي"** قائد الولاية الثانية (قسنطينة) التي سجل فيها معظم الأحداث المتعلقة بالثورة وبالأخص الولاية الثانية كمؤتمر الصومام

1956م ونتائجه، والخلاف بين الداخل والخارج واستراتيجية جيش التحرير في القضاء على المخططات الاستعمارية كما رجعت لمذكرة الرائد **"لخضر بورقعة" (شاهد على اغتيال الثورة)** ، **ومذكرات الرئيس الجزائري الأسبق "الشاذلي بن جديد" (الجزء الأول)** باعتبار أن الاثنين من أبرز قيادات جيش التحرير الوطني عايشوا أحداث الثورة الأول في الولاية الرابعة والثاني في القاعدة الشرقية، لمعرفة موقف جيش التحرير من القيادة بالخارج، ودور "بورقعة" في قضية "سي صالح" والجري وراء مشروع "سلم الشجعان" الديغولي المغري، بالرغم مما احتوته المذكرتين من نقد لاذع لقيادة الخارج باتهامها بالتماطل في إدخال السلاح إلى الداخل، وهو ما زكى قضية الخلاف بين الداخل والخارج خلال الثورة.

ومذكرات السياسي " **رضا مالك" (الجزائر في إيفيان)** أحد مؤسسي الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين ومدير جريدة المجاهد منذ سنة 1957م، وأحد أعضاء الوفد الجزائري في اتفاقيات ايفيان، حيث تعرض بالتفصيل إلى حيثيات المفاوضات بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والحكومة الفرنسية ، وقد أفدت منه في معرفة حيثيات وترتيبات ومراحل المفاوضات الجزائرية – الفرنسية من الاتصالات السرية عام 1956م إلى اتفاقيات إيفيان الأخيرة عام 1962م باعتباره كان مشاركاً، وضمن الوفد الجزائري المفاوض في محادثات ايفيان الأولى 1961م والثانية 1962م، فكان ضروري الرجوع إليه لمعرفة موقف الحكومة المؤقتة من مختلف المسائل المهمة المطروحة على طاولة المحادثات كقضية الصحراء، والقواعد العسكرية ووضعية الأوروبيين وغيرها من المسائل الأخرى المطروحة في المفاوضات.

ومن المذكرات الأجنبية المفيدة في تاريخ الثورة الجزائرية مذكرات السياسي السويسري " **أوليفيي لونغ" (الملف السري – اتفاقيات ايفيان)** التي كشف فيها عن الدور السويسري كوسيط محايد في سير المفاوضات بين الوفدين الجزائري والفرنسي من مولان إلى إيفيان من توفير الظروف المادية للمفاوضات التي أدت إلى توقيف المعارك ووقائع اللقاءات السرية (مولان ونوشاتيل)، والتقلبات التي عرفتها اللقاءات منذ لقاء ايفيان الأول إلى غاية لقاء ايفيان الثاني، حيث لعب "لونغ" دوراً كبيراً في تحضير وترتيب اللقاءات بين الجانبين وتوفير الجو المناسب لهما، التي جاءت بطلب من الأستاذ "الطيب بولحروف"، وتتسم مذكرته هذه بجانب من الموضوعية والحياد إزاء الأطراف المتصارعة، بالإضافة إلى اعتمادي على مذكرات رجل المهمات في فرنسا "شارل ديغول" المسماة **"مذكرات الأمل"** التي تكلم فيها عن أقاليم فرنسا ما وراء البحار مخصصاً للجزائر حصة الأسد من كتابه نظراً لأهميتها بالنسبة لفرنسا آنذاك، وقد اعتمدت عليه في معرفة وفهم السياسة التي انتهجها اتجاه الثورة التحريرية بعد اعتلائه حكم فرنسا عام 1958م، وكيف ردت الحكومة المؤقتة عليها، على الرغم مما احتواه من تضخيم لانتصارات فرنسا على جبهة التحرير الوطني، وبعده عن الموضوعية في غالب الأحيان.

وتجدر الإشارة إلى أننا تعاملنا مع هذه المصادر التي اعتمدنا عليها – لأهمية الوثائق التي تحتويها – بشيء من الحذر بالنظر إلى اختلاف منطلقاتها الايديولوجية.

كما أنني رجعت **لجريدة المجاهد"** اللسان الناطق باسم جبهة التحرير الوطني والمرآة التي كانت تنعكس فيها أعمال جيش التحرير الوطني للتعريف بالثورة الجزائرية ولمحاربة الدعاية والإعلام الفرنسي، وإن كانت في طرحها للحدث لم تبدو موضوعية في ذلك، إذ كانت أكثر تعاطفاً مع الثورة الجزائرية، إلا أننا اعتمدتها في معرفة كل الأحداث المتعلقة بالأخيرة من تاريخ صدور الصحيفة عام 1956م إلى غاية سنة 1961م التي تتوقف عندها الدراسة، مع توخي الموضوعية في نقل أحداثها ما استطعت إلى ذلك لكونها تُعد من أهم مصادر الثورة الجزائرية.

ورجعت أيضاً لجريدة "**الأهرام المصرية**" للوقوف على بعض مواقف الجمهورية العربية المتحدة الداعمة للثورة الجزائرية، وللوقوف على أهم الانجازات التي حققتها دولة الوحدة، على الرغم من عدم موضوعيتها أحياناً، كونها وظفت في غالب الأحيان في قمع المعارضين للسياسة الناصرية داخل وخارج الجمهورية العربية المتحدة.

ومن المراجع المعتمدة في البحث : كتاب: "**تاريخ العالم العربي المعاصر** " للأستاذ "**إسماعيل أحمد ياغي**" وهو كتاب تناول فيه تاريخ العرب المعاصر من نهاية الحرب العالمية الأولى حتى القرن الحادي والعشرين، حيث تطرق إلى دراسة البلاد العربية كوحدات سياسية منفصلة منذ خضوعها للسيطرة الأجنبية إلى استقلالها، وأثر الدول الاستعمارية في تمزيق وتفتيت الوحدة العربية وتعميق الانقسامات والخلافات بين العرب أنفسهم حفاظاً على مصالحها في المنطقة، وهو كتاب مكملاً لإصداره السابق (تاريخ العرب الحديث)، كما أنه تناول جوانب لأوضاع مصر وسوريا قبيل قيام الجمهورية العربية المتحدة، لذا أفادنا كثيراً خاصة في الفصل الأول، وكتاب **محمد علي القوزي**: "**دراسات في تاريخ العرب المعاصر** " الذي أفادني كثيراً في معرفة أوضاع سوريا ومصر قبل قيام الوحدة بينهما، ومن المراجع التي اعتمدت عليها أيضا كتاب **فرنسا والوحدة العربية" 1945– 2000م**" للأستاذ **"علي محافظة** وهو مرجع مهم في معرفة موقف الأطراف الخارجية من قيام الجمهورية العربية المتحدة كفرنسا التي عملت من أجل التفرقة بين المسلمين في المشرق والمغرب العربيين بالوقوف ضد كل مشروع وحدوي عربي خوفاً على مصالحها في المنطقة العربية.

ولفهم أوضاع سوريا العسكرية قبل الوحدة وبعدها رجعت لكتاب: **الجيش والسياسة في سوريا 1918– 2000م** **لهشير زين العابدين** " وهو كتاب استعرض فيه تاريخ الجيش السوري، وأهم الانقلابات التي قادها كمحاولة منه السيطرة على شؤون السياسة في البلاد السورية، ونتائج ذلك على الوضع العام بسوريا، وكتاب "تاريخ **سوريا المعاصر من الانتداب الفرنسي إلى صيف 2011م "لكمال ديب"** وقد أفدت منه كثيراً في معرفة أسباب حركة الانقلابات ودوافع الانفصال العسكرية في سوريا لاعتماد صاحبه على مصادر سورية مهمة، كما رجعت لبعض مؤلفات الباحث العربي في الشؤون القومية الفلسطيني **"عوني فرسخ"**، وأذكر بالأخص منها كتاب **"إشكاليات الوحدة، الجمهورية العربية المتحدة"** الذي عالج فيه أسباب قيام وسقوط الجمهورية العربية المتحدة، وأهم انجازاتها وإخفاقاتها على درجة كبيرة من الموضوعية لمحاولة معرفة إن كان الانفصال شكل عقدة معرقلة لكل طموح وحدوي عربي، وإن كان أحياناً يبدو منحازاً للفكر الناصري إلا أنني أفدت منه كثيراً في فصول البحث، اضافة إلى بعض مؤلفات الأستاذ "**أحمد يوسف أحمد**" مدير معهد البحوث والدراسات العربية منها كتابه: (**ندوة أربعون عاماً على الوحدة المصرية السورية 22 – 23 فبراير 1998م**) الذي جمع فيه أراء باحثين ومفكرين قوميين عرب حول

تجربة الوحدة المصرية – السورية باستخلاص أسباب اخفاقها بالدراسة والتحليل، وقد أفادنا كثيراً في الفصلين الثاني والرابع على الرغم من أن الذين شاركوا في صياغته كانوا أكثر ميلاً للفكر الناصري ، وكتاب: (**المجموعات الكاملة لخطب وأحاديث وتصريحات جمال عبد الناصر**) الجزء الثالث منه الذي عرض فيه جميع خطابات "جمال عبد الناصر" سنوات الوحدة الأولى ما بين (1958- 1959م) وهي فترة مهمة من الوحدة ميزها ردود الفعل الدولية من قيامها، وأهم المشاريع التي شرع فيها "عبد الناصر" للنهوض بهذه الدولة.

ومن المراجع المهمة في دراسة تاريخ الجزائر خلال الفترة محل الدراسة كتاب (**الثورة الجزائرية والجنرال ديغول**) للدكتور "**رمضان بورغدة**" الذي عالج فيه بالدراسة والتحليل موقف "ديغول" من الثورة الجزائرية ما بين سنتي 1958- 1962م بعرض سياساته التي اتخذها حيال المعضلة الجزائرية، وهو مرجع مهم أفادنا كثيراً في فهم واقع الثورة الجزائرية في ظل وصول "ديغول" للحكم في فرنسا لاحتوائه على مادة أرشيفية دسمة فرنسية وجزائرية صعب علينا الوصول إليها، وكتاب (**تاريخ الثورة الجزائرية**) "**لصالح بلحاج**" وهو مرجع ذا اهمية بالنسبة للموضوع ، لكون صاحبه اعتمد فيه على وثائق جديدة، كما تطرق فيه إلى شرح تاريخ الثورة الجزائرية بنوع من الدقة وإن غلب عليه الاطناب في بعض الأحيان.

ومن المراجع التي استعنت بها في معرفة دور مصر وسوريا في دعم الثورة الجزائرية كتاب **السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية (1954– 1962) للباحث "إسماعيل دبش"**، وقد اتخذناه مرجعاً مهماً للوقوف والتعرف على أهم الدول المساندة للثورة الجزائرية العربية منها والأجنبية بالأخص مصر وسوريا لاعتماد صاحبه على وثائق هامة من تاريخ الجزائر موجودة في الأرشيف الجزائري أو في الأرشيف الفرنسي، وكتاب **مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954–1962** للدكتورة "**مريم صغير**" وهو كتاب ترجم ت فيه صاحبته مواقف البلدان العربية من الثورة الجزائرية خاصة الجمهورية العربية المتحدة التي احتضنت أرضها أول تشكيلة للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958م، كما تناول أشكال الدعم المختلفة التي قدمتها الجمهورية العربية المتحدة للثورة الجزائرية وموقف فرنسا منها، وبالتالي فهو مرجع مهم في الدراسة لاسيما الفصل السادس منها ، خاصة وأن صاحبته اعتمدت فيه على جملة من المصادر والمراجع المهمة في تاريخ الثورة الجزائرية.

كما أنني رجعت إلى كتاب الأستاذ "**صالح لميش**": "**الدعم السوري لثورة التحرير الجزائرية 1954–1962م**" الذي حوى حصيلة عن مجموع ومصادر الدعم السوري المقدم للثورة الجزائرية حتى الاستقلال، وقد أفدت منه في كثير من فصول البحث لاعتماده على وثائق أرشيفية سورية تتعلق بدعم الثورة الجزائرية تعذر علينا الحصول عليها، وكتاب: "**عمار بن سلطان وآخرون**" (**الدعم العربي للثورة الجزائرية**) الذي تناول بالدراسة التفصيل أنواع الدعم العربي للثورة الجزائرية في المشرق والمغرب العربيين ، إضافة إلى كتاب (**الثورة الجزائرية في الصحافة العربية**) **الجزء الثاني** لصاحبه الدكتور "**عبد الكريم بوصفصاف**" رحمه الله وهو كتاب على درجة كبيرة من الأهمية أفدت منه في الفصل السابع من الدراسة لما عرض فيه صاحبه لأهم الصحف العربية التي ساندت ووقفت مع الثورة الجزائرية بما فيها الصحف السورية والمصرية.

ومن **الرسائل الجامعية** التي اعتمدت عليها في البحث (**الحكومة المؤقتة الجزائرية والحكومة المصرية 1954– 1962**) مذكرة ماجستير **"لهبة كلاش"** وهي رسالة عالجت فيها دبلوماسية الحكومة المؤقتة الخارجية بعد تأسيسها في القاهرة سبتمبر 1958م، وعلاقتها بالحكومة المصرية، مع استعراض جوانب من الدعم المصري للثورة الجزائرية وبالتالي فهي رسالة مهمة في معرفة مدى تأثير نشاط الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على الجمهورية العربية المتحدة في الحصول على الدعم السياسي والعسكري للثورة الجزائرية، ومذكرة ماجستير (**الجزائر في العلاقات المصرية – الفرنسية) لأبي القاسم العلواني** "وقد أفدت منها في معرفة الموقف الفرنسي من قيام الجمهورية العربية المتحدة ودعمها للثورة الجزائرية.

ومن **الموسوعات** التي اعتمدت عليها في فهم أوضاع العالم وأحداثه خلال الفترة موضوع الدراسة (**موسوعة أحداث العالم في القرن العشرين**)**"لمحمد بوذينة"**، خاصة الجزأين: السادس والسابع اللذين جمع فيهما خلاصة الوقائع والأحداث العالمية في القرن العشرين في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية وحتى العلمية والرياضية في فترة الخمسينات والستينات من القرن الماضي، **وموسوعة تاريخ العالم** للأستاذ **"أنور محمود زناتي"** التي رجعت إليها كثيراً في فهم أوضاع مصر السياسية لموضوعيتها، ولما احتوت عليه من وثائق هامة عن الثورة المصرية 1952م وأخرى عن الجمهورية العربية المتحدة، خاصة الجزء الأول الذي خصّصه لمصر، إلى جانب زيارتي لمواقع الكترونية لها صلة بالموضوع كموقع **مؤسسة جمال عبد الناصر** nasser @ bibalex.orq الذي غطى لي جانباً هاماً من النقص في المادة العلمية لاحتوائه على كل أعمال وخطابات "جمال عبد الناصر" من ولادته إلى وفاته.

ومن المصادر و المراجع الأجنبية التي اعتمدت عليها في الدراسة كتاب **Les Dèbuts D'une Diplomatie De Guerre(1956- 1962) : لعبد الرحمن كيوان"** ممثل جبهة التحرير الوطني في أمريكا اللاتينية ثم في الصين، وهو كتاب مهم بحكم معايشة صاحبه لأحداث الثورة ومشاركته في صنعها لذا رجعت إليه وكتاب**Kirk,J / The Middle East in the War 1939- 1945**، وكتابه هذا يتحدث عن أوضاع الشرق الأوسط خلال الحرب العالمية الثانية بما فيه أوضاع سوريا ومصر، وكتاب: **La Guerre D' Algèrie 1954 – 1962** لصاحبه الكابتان **Hartmut Elsenhans** الذي صور فيه حرب الجزائر خلال المرحلة الانتقالية من الجمهورية الفرنسية الرابعة إلى الجمهورية الفرنسية الخامسة، تناول فيه عدة محطات وأحداث من حرب الجزائر، خاصة مرحلة وصول الجنرال "ديغول" إلى سدة الحكم في فرنسا وتعامله مع الثورة الجزائرية، وقد عالج تلك الأحداث على قدر من الموضوعية، لذا اعتمدنا عليه في فهم واقع الثورة الجزائرية خلال الفترة موضوع الدراسة، كما اعتمدت على كتاب **Algèrie 1954- 1962 :** لصاحبيه **Benjamin Stora, Tramor Quemeneur**.

وقد عالجا فيه أحداث مهمة من تاريخ الثورة الجزائرية كتمرد 13 ماي ووصول "ديغول" إلى الحكم وتعامله السياسي والعسكري مع الثورة الجزائرية، وقد اعتمدنا عليه في فهم واقع الثورة الجزائرية أيضاً مع التعامل بحذر مع ما

جاء فيه خاصة وأنه خالي من الموضوعية بوصفه لجيش التحرير الوطني بعصابات الأفلان، وحياده دوماً لفرنسا على الرغم مما عرف على "سطورا" من أنه مؤرخ وعالم اجتماع فرنسي مهتم بتاريخ المغرب العربي.

ومن المقالات التي اعتمدت عليها في الدراسة خاصة فيما يتعلق بأسباب قيام وسقوط الجمهورية العربية المتحدة مقال: **"في ذكرى الوحدة المصرية – السورية"**، للكاتب السعودي **"يوسف مكي"**، و بعض مقالات الصحفي **"محمد حسنين هيكل"** التي نشرها في الأهرام مثل : **"تقرير من دمشق 10/ 03/ 1958م** و**"الخديعة الكبرى"** ، ومقال: **"الايديولوجية القومية العربية تطورها ودورها وآفاقها** " للأستاذ **"عبد الله عبد الدايم"** السوري البعثي، الذي استعرض فيه بالتفصيل بداية تشكل الوعي القومي العربي وتطوره وأسباب اخفاق الوحدة المصرية – السورية، لذا فقد أفدت منه كثيراً خاصة في الفصلين الثاني والرابع من الدراسة، ومن المقالات التي اعتمدتها في فهم أحداث الثورة الجزائرية مقال: **"أضواء جديدة على مظاهرات 11 ديسمبر 1960م وتأثيراتها على الثورة الجزائرية"** للأستاذ **"رمضان بورغدة"** الصادر عن مجلة الحوار الفكري (ع 8)، وقد سلط فيه الضوء على ملابسات وظروف المظاهرات ثم انفجارها يوم 11 ديسمبر 1960م وردود الفعل حولها الجزائرية منها والفرنسية، وقد أفدت منه في معرفة موقف "ديغول" من الثورة الجزائرية، ومقال: **"مشكلة التسلح وانعكاساته السياسية على قيادات الثورة الجزائرية (1954– 1962م)** للأستاذ **"محمد شرقي"** الصادر عن مجلة الحوار الفكري أيضاً (ع8)، وقد أفدت منه فيما يتعلق بإستراتيجية الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في مواجهة النقص الحاصل من السلاح، ودور جيش الحدود في ادخاله إلى داخل الجزائر.

خطة الرسالة:

قَسمت هذه الرسالة إلى مقدمة وسبعة فصول وخاتمة وذيلتها بمجموعة من الملاحق والفهارس التوضيحية.

يعالج **الفصل الأول** أوضاع العالم قبل قيام الجمهورية العربية المتحدة ما بين سنتي 1945 -1958م بشرح الأوضاع السياسية والعسكرية للعالم والوطن العربي في المبحث الأول، والتي كان لها تأثير كبير في قيام الوحدة ما بين مصر وسوريا خاصة في ظل احتدام الصراع ما بين المعسكرين الشرقي الاشتراكي والغربي الرأسمالي وأهم المحاولات الوحدوية التي تمت بينهما في المجالين العسكري والاقتصادي كتمهيد للوحدة السياسية ، كما يبحث الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في العالم والوطن العربي في المبحث الثاني، بالتركيز على أوضاع كل من مصر وسوريا لمعرفة التركيبة الاجتماعية للبلدين والتي كان لها تأثير أيضا في قيام وسقوط دولة الوحدة.

وخصّصت **الفصل الثاني** من الدراسة لقيام الجمهورية العربية المتحدة فيفري 1958م وردود الفعل المختلفة منها، بمحاولة معرفة الظروف الدولية والإقليمية التي صاحبت قيام الجمهورية العربية المتحدة في فبراير 1958م والدوافع الحقيقية التي كانت وراء قيامها سواء الداخلية منها أو الخارجية، مع تبيين الهدف من قيامها في المبحث الأول، ثم الإعلان عن قيامها بموجب توقيع ميثاق الجمهورية المتحدة من قبل الرئيسين السوري "شكري القوتلي" والمصري "جمال عبد الناصر" وكيف اختير "عبد الناصر" رئيساً لها في المبحث الثاني، وفي المبحث الثالث تطرقت إلى المواقف العربية المختلفة من قيامها والتي كانت متباينة بين مؤيد للوحدة وبين معارض ورافض لها، أما بالنسبة للموقف

الأجنبي فركزت فيه على موقف كل من المعسكرين الشرقي(الاتحاد السوفيتي) والغربي الرأسمالي الذي كانت تقوده الولايات المتحدة الأمريكية نظرا لاحتدام الصراع بينهما خلال الفترة موضوع الدراسة.

واستعرضت في **الفصل الثالث** منجزات الجمهورية العربية المتحدة خلال فترة قيامها من (1958-1961م) وهذا بتتبع تشكيلا ت حكوماتها وطبيعة نظام الحكم الذي اتبع فيها، وبرلمان الجمهورية والتقسيم الإداري لها وكيف اتخذت القاهرة عاصمة لها، وكيف تم دمج أجهزة حكم البلدين في وزارات وبرلمان واحد، وما حققته هذه الوحدة للبلدين سواء لمصر أو سوريا في مختلف المجالات خاصة الاقتصادية منها والاجتماعية والسياسية وحتى العسكرية على الصعيد الداخلي، وفي المبحث الثاني قمت بتتبع منجزات الجمهورية العربية المتحدة على الصعي د الخارجي لتقييم عملها، ومدى ما حققته في سبيل وحدة العرب ومناصرة قضايا التحرر العربية والأفرو – أسيوية من جهة والتصدي للمؤامرات الخارجية التي كانت تستهدف مصر وسوريا وبقية الدول العربية آنذاك من جهة أخرى ، مع عرض طبيعة علاقاتها الخارجية مع البلدان العربية والأجنبية لاستخلاص الاطراف التي كانت سبباً في تقويضها.

وفي الفصل الرابع سلطت الضوء على الانفصال الذي تم بين البلدين مصر وسوريا في 28 سبتمبر 1961م بقيادة المقدم "عبد الكريم النحلاوي" والذي سبب في الإطاحة ب دولة الوحدة بتحليل أسبابه و وقائعه وتطرقت أولاً إلى الانفصال السوري – المصري سبتمبر 1961م في المبحث الأول، وهذا بعرض الأسباب التي كانت وراء سقوط الجمهورية العربية المتحدة سواء الداخلية منها أو الخارجية، وأقصد بالأخيرة المؤامرات الدولية التي شاركت فيها أطراف كثيرة عربية وأوروبية وأمريكية عرضاً تفصيلياً وتحليلياً أعقبته بتفصيل وقائع الانفصال وتفكيك الوحدة بين البلدين في المبحث الثاني بعرض مجريات أحداث الانفصال يوم 28 سبتمبر 1961م، والمواقف المختلفة منه الداخلية والخارجية، ووضع سوريا ومصر بعد الانفصال، وتجدد محاولات الاتحاد الفاشلة التي قادها "جمال عبد الناصر" في سبيل القضاء على الانقلاب العسكري السوري ما بين (1961- 1963م) وكيف آلت محاولاته هاته، لأختم الفصل بوضع تقييم موضوعي لهذه التجربة الوحدوية ما بين مصر وسوريا في المبحث الثالث، لمحاولة معرفة أهم القضايا والانجازات التي نجحت في تحقيقها، وأهم الأمور التي أخفقت فيها على كافة الأصعدة السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والتي أدت إلى تقويضها.

وتطرقت في **الفصل الخامس** إلى واقع الثورة الجزائرية خلال فترة قيام الجمهورية العربية المتحدة (1958-1961م) ببحث الواقع العسكري للثورة الجزائرية ما بين سنتي (1958- 1961م) في المبحث الأول الذي ميزه وصول الجنرال "ديغول" على رأس الجمهورية الفرنسية الخامسة 1958م، والسياسة العسكرية التي انتهجها تجاه الثورة الجزائرية، وهذا ببحث وقائع وصوله إلى سدة الحكم في فرنسا في وقت كانت فيه الثورة الجزائرية قد حققت جملة من الانتصارات على المستويين الداخلي والخارجي، وأهم الاجراءات التي جاء بها "ديغول" لمواجهة الثورة، مع توضيح رد فعل "جبهة التحرير الوطني" من تلك الإجراءات، أما المبحث الثاني تتبعت فيه مسار الثورة الجزائرية السياسي مابين سنتي (1958- 1961) وأهم الانجازات التي حققتها خلال فترة قيام الجمهورية العربية المتحدة من تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي لعبت دوراً دبلوماسياً كبيراً في التعريف بالقضية الجزائرية وكسب التأييد والتعاطف

الدولي خاصة العربي منه، مع استنتاج تأثير اجراءات "ديغول"، أو مخططات فرنسا الكبرى على مسار الثورة الجزائرية مما جعلها في أمس الحاجة الى الدعم الخارجي، وكيف رضخت فرنسا للأمر الواقع لتدخل في مفاوضات مع جبهة التحرير الوطني من أجل ايجاد حل سلمي للقضية الجزائرية.

أما **الفصل السادس** فقد خصّصته لاستعراض أشكال الدعم المادي الذي قدمته الجمهورية العربية المتحدة للثورة الجزائرية خلال الفترة موضوع الدراسة على المستوى العسكري والمالي، بالتطرق إلى بداية الدعم المصري – السوري للثورة الجزائرية منذ سنة 1954م إلى سنة 1958م لاستنتاج مدى مساهمة الحكومتين السورية والمصرية في دعم النضال الجزائري في المبحث الأول، ثم عرض أشكال الدعم العسكري واللوجستي الذي قدمته الجمهورية العربية المتحدة للثورة الجزائرية في المبحث الثاني لتفك عنها العزلة التي ضربها عليها الاستعمار الفرنسي، وفي المبحث الثالث استعرضت مختلف أنواع الدعم المالي للجمهورية العربية المتحدة والذي ترجمته حكومتها وشعبها (السوري – المصري) في مساعدات عينية وتبرعات مالية وتظاهرات ثقافية وأخرى رياضية، بغرض التحسيس لجمع المال للثورة الجزائرية مما كان له أثر على مجرى الأخيرة وشعبها.

أما الفصل السابع والأخير فقد حاولت من خلاله إبراز أشكال الدعم المعنوي والأدبي للجمهورية العربية المتحدة المقدم للثورة الجزائرية بالرجوع إلى بداية الدعم المصري – السوري للثورة الجزائرية ما بين (1954- 1958م) في المبحث الأول، مع عرض أشكال الدعم المعنوي المقدم للثورة الجزائرية على المستوى الداخلي للجمهورية العربية المتحدة بإظهار المواقف الدبلوماسية المختلفة للجمهورية العربية من القضية الجزائرية سواء على المستوى الرسمي أو الإعلامي، والذي ترجمته في تصريحات رئيسها "عبد الناصر" ورجال دولتها وأجهزة إعلامها المختلفة المقروءة والمسموعة، مع إبراز دور شعبها في دعم النضال الجزائري في المبحث الثاني، ثم بعرض أشكال الدعم المعنوي للجمهورية العربية المتحدة على مستوى الهيئات والمنظمات الدولية كهيئة الأمم المتحدة أو الإقليمية كالجامعة العربية وحركة عدم الانحياز لإبراز الدور الذي لعبته في تدويل القضية الجزائرية من جهة، وكسب العطف والتضامن الدولي اتجاهها من جهة أخرى، مع عرض رد الفعل الفرنسي من الدعمين المادي والأدبي الذي قدمته الجمهورية العربية المتحدة للثورة الجزائرية، والقوة الخفية التي كانت تساند فرنسا وتعاضدها في موقفها هذا والتي كان لها مصلحة في زوال الجمهورية العربية المتحدة وبالتالي التأثير على الثورة الجزائرية.

وقد ختمت الرسالة بخاتمة عرضت فيها أهم الملاحظات والاستنتاجات التي توصلت إليها من خلال مناقشة فصول البحث سالفة الذكر ، و ذيلتها بملاحق لها ارتباط مباشر بالبحث، وببيلوغرافيا وفهارس الأعلام والأماكن والبلدان، والمنظمات والهيئات السياسية والجرائد والمجلات والقوميات، وأخيراً فهرس الموضوعات.

صعوبات البحث:

لا يخلو أي بحث أكاديمي جاد من صعوبات وعراقيل، ومن بين الصعوبات التي واجهتني أثناء إعداد هذه الأطروحة:

– صعوبة الحصول على المصادر والوثائق من مصدرها خاصة الشفوية، وصعوبة التنقل ما بين مصر وسوريا نظراً للوضع الأمني في البلدين، لذا لم أتمكن من الوصول إلى شهادات حية عايشت الفترة موضوع الدراسة.

– وإلى جانب هذا صادفتني مشكلة الحصول على الوثائق المتعلقة بالثورة الجزائرية من الأرشيف الوطني، لبعده أولاً ولطبيعة النظام الذي يتعاملون به مع الزائر، من تقديم طلب للوثائق ثم العودة بعد خمسة عشر يوماً للإطلاع عليها وهو ما يعتبر عمل مكلف للباحث يشكل مشقة عليه في الصعود والنزول هذا إن حصل على المطلوب، لأن معظم الوثائق التي طلبناها أوضح لنا العاملون في الأرشيف أنها غير قابلة للإخراج.

– غياب الدراسات المتخصّصة في مجال موضوع الدراسة في الجزائر، إذ الكاد نجد مؤلفات حول الجمهورية العربية المتحدة ودورها في دعم الثورة الجزائرية، فالكتابات التي خلفها الذين عايشوا الثورة الجزائرية من الجزائريين لم تهتم بتقديم تفاصيل وافية عن حجم الدعم الذي قدمته كل من مصر وسوريا أيام وحدتهما للثورة الجزائرية، وإن كان "أحمد توفيق المدني" ذكر بعض الأمثلة عن دعم البلدين في مذكراته (حياة كفاح) غير أن ذلك كان باقتضاب كبير وخلال عرضه محاولاته في طلب الدعم للثورة الجزائرية فقط، أما الكتابات المصرية والسورية حول موضوع الدعم فهي أيضاً شحيحة إذا ما استثنينا محاولة "فتحي الديب" في كتابه "عبد الناصر" وثورة الجزائر" الذي تعاملنا معه بكل حذر لعدم موضوعيته، لذا كان من الصعب علينا وضع مقارنة بين أنواع وحجم الدعم المصري – السوري المقدم للثورة الجزائرية أيام الوحدة مع غيره من الدعم العربي أو العالمي، في ظل غياب كتابات جزائرية في ذلك الوقت تحصي ذلك الدعم أو على الأقل سجلته.

– تناقض الراويات وعدم الحياد في أغلب المصادر التي عثرنا عليها سواء الجزائرية منها أو المصرية أو السورية فكل طرف يحاول اقصاء الطرف الآخر وتغييب دوره عن الأحداث والتقليل من شأنه إن تطلب الأمر، فضلاً عن أن العديد ممن شاركوا في صناعة الأحداث، أو كانوا على تماس بصناعتها، ما يزالوا ملتزمين الصمت أو ماتوا على صمتهم، فيما غلبت النوازع الذاتية على من كتبوا مذكرات منهم، الأمر الذي تسبب في التقييم غير الموضوعي لدولة الوحدة.

– قلة الدراسات التي تناولت الجمهورية العربية المتحدة متفردة، حيث أن معظم الذين أرخوا لها كتبوا عنها كعنصر من حدث تناولوه خلال فترة الخمسينيات من القرن الماضي، وليس كحدث مستقل.

– صعوبة جمع المادة العلمية وترتيبها خاصة بالنسبة لتاريخ سوريا شديد التعقيد المرتبط بأحداث المنطقة العربية والشرق أوسطية، والمليء بالانقلابات العسكرية والصراعات السياسية التي ما تزال ماثلة إلى اليوم، وهو ما تطلب مني جهداً كبيراً.

وعلى الرغم من هذه الصعوبات إلا أنني حاولت جاهدة الإحاطة بحيثيات الموضوع الذي اعتبره أولاً وأخيراً مدخلاً ومنطلقاً لدراسة أول تجربة وحدوية في التاريخ المعاصر بين بلدين عربيين هما مصر وسوريا عام 1958م ودورهما في دعم الثورة الجزائرية التي مثلت واحدة من أسباب التضامن والاتحاد بين الشعوب العربية آنذاك.

الفصل الأول : أوضاع العالم قبل قيام الجمهورية العربية المتحدة (1945- 1958م)

تمهيد.

المبحث الأول: الأوضاع السياسية والعسكرية في العالم ما بين (1945-1958م)

المبحث الثاني: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في العالم ما بين(1945-1958م)

خلاصة الفصل.

تمهيد:

عقب نهاية الحرب العالمية الثانية في شهر أوت 1945م نشطت حركات التحرر في البلاد المستعمرة في إفريقيا وآسيا ضد القوى الاستعمارية التقليدية وعلى رأسها بريطانيا وفرنسا اللتين خرجتا منهكتين من الحرب، وقد وَفَّرت الحرب الباردة هامش مناورة سَهَّلتْ مهمة حركات التحرر، على الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية – باعتبارها أكبر المنتصرين في الحرب – قد تبنت بسرعة سياسة ملْء الفراغ الذي تركه تراجع قوة بريطانيا وفرنسا، على أن يكون نفوذاً واحداً للغرب بزعامتها بدلاً من التنافس الاستعماري القائم، وكي يقف الغرب كتلة واحدة أمام الكتلة الشيوعية المنافسة، وهو ما سعى إليه أيضا الاتحاد السوفيتي في الشرق.

وفي خِضمِّ هذه التطورات الدولية التي شهدها العالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، سعت بعض الدول الضعيفة والحديثة الاستقلال إلى ايجاد تحالفات أو تكتلات سياسية كانت أم عسكرية أو اقتصادية علها بذلك تحمي استقلالها الهش من الأطماع الاستعمارية الجديدة؛ فما هي أهم الأوضاع التي شهدها العالم والوطن العربي في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية ما بين (1945– 1958م) بصفة عامة وفي مصر وسوريا بصفة خاصة؟ وما مدى تأثيرها على قيام الجمهورية العربية المتحدة في فيفري 1958م؟

المبحث الأول : الأوضاع السياسية والعسكرية في العالم ما بين (1945– 1958م).

تميزت الفترة مابين (1945– 1958م) في العالم بصفة عامة وفي الوطن العربي بصفة خاصة بميلاد دول مستقلة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وتراجع الاستعمار القديم الذي كانت تتزعمه كلا من فرنسا وبريطانيا، وظهور الاستعمار الجديد الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، والمتجسد في انقسام العالم إلى كتلتين متصارعتين مختلفتين إيديولوجياً ومتناقضتين يسعى كل منهما لتدمير الآخر، شرقية بقيادة موسكو وغربية بقيادة واشنطن، وهو ما أثر بشكل أو بآخر في نمو الوعي القومي لدى الدول المستعمرة، وظهور محاولات وحدوية في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية سواء أكانت عسكرية أو اقتصادية أو سياسية وهذا ما سنتعرف عليه في هذا المبحث.

أولاً – الأوضاع السياسية في العالم (1945– 1958م).

سنحاول من خلال هذا العنصر شرح الوضع السياسي في العالم، ثم في مصر وسوريا من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى قيام الـ(ج.ع.م) سنة 1958م لمعرفة الأسباب السياسية التي أثرت وأدت إلى قيامها سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.

أ– الأوضاع السياسية في العالم والوطن العربي[1*] (1945– 1958م).

إن الحديث عن أوضاع العالم السياسية ما بين(1945– 1958م) يقتضي بالضرورة الحديث عن نتائج الحرب العالمية الثانية في المجال السياسي، والتي كان لها تأثير كبير على العلاقات الدولية في عالم ما بعد الحرب، فمن الواضح أن هذه الحرب قد خلقت تصميماً عالمياً جديداً وانتهت إلى توزيع جديد للقوى في العالم ووضع دولي ميزه التغيير الشامل، فمن بين جميع الأمم الكبرى التي دخلت الحرب خرجت الولايات المتحدة الأمريكية وحدها وقوتها سليمة لم تُمس، أو بالأحرى متزايدة بشكل عظيم دون أي دمار على أرضها مما جعلها مؤهلة لزعامة الكتلة الغربية الرأسمالية لتقف في وجه الكتلة الشرقية الاشتراكية التي تزعمها الاتحاد السوفيتي [**] الذي سرعان ما دخل في مجابهة مع الولايات المتحدة، أطلق عليها اليهودي الأمريكي "برنارد باروخ"(1870– 1965م) في افريل 1947م تعبيراً اشتهر بسرعة هو "الحرب الباردة" [***] عندما فهمت الحكومة الأمريكية أن الاتحاد السوفيتي لا يرى مطلقاً أن يرخي

---

[*]– يشمل الوطن العربي جناحين أحدهما في آسيا والثاني في إفريقيا، يضم **الجناح الأسيوي** ما عُرف بمنطقة الهلال الخصيب ومنطقة المربع الغربي ، وتشمل وحدات الهلال الخصيب: العراق وسوريا ولبنان والأردن وفلسطين، وأما المربع الغربي فيشمل الجزيرة العربية ، ويضم المملكة العربية السعودية واليمن والكويت وقطر والبحرين والإمارات العربية المتحدة وعمان، ويضم **الجناح الإفريقي** مصر والسودان وليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا والصومال وجيبوتي، ينظر اسماعيل أحمد ياغي: العالم العربي في التاريخ الحديث، (ط1)، مكتبة العبيكان، الرياض: 1997، ص ص 7– 8.

[**]– جر الاتحاد السوفيتي في فلكه معظم دول أوروبا الشرقية إلا أنه بالمفهوم الماركسي لم تتبنى تلك الدول، الإشتراكية كقناعة ايديولوجية فما حدث أنه أينما وصل النفوذ العسكري السوفيتي سواء في أسيا أو أوروبا بعد انتصار الحلفاء كان تكوين ما يسمى بالدول الاشتراكية، ينظر: اسماعيل دبش: السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية (1954– 1962)، (د،ط)، الجزائر: دار هومة، ص 46.

[***]– **الحرب الباردة**: تعود جذورها إلى سنة 1944م عندما شعرت أمريكا بالخطر السوفيتي القادم، فبدأت التخطيط سراً لأول معركة في الحرب ضد الشيوعية والتي عرفت "بالحرب الباردة" التي كانت من نوع جديد، فمعاركها كانت تدور في منطقة الظل التي يحيط بها الغموض، وهدفها لم يكن احتلال المدن والمواقع العسكرية بل كان الاستيلاء على الأسرار والتنصت على الاتصالات وجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات عن العدو، لذا كانت أسلحتها تعتمد على الكومبيوتر ومعدات التنصت على الاتصالات السلكية واللاسلكية وأدوات فك الشفرات السرية، وخبراء اللغات والالكترونيات، ينظر، حسين عبد الواحد: أسرار أخطر جهاز مخابرات في العالم، (د، ط)، دار أخبار اليوم، القاهرة: 2001، ص 20.

زمام سيطرته على أوروبا الشرقية (البلقان) وألمانيا الشرقية بخاصة [1]، وبهذا قامت الحرب الباردة مقام النزاع المسلح مع المحور بين الكتلتين الغربية والكتلة السوفيتية الشرقية.

وكان الاختلاف الايديولوجي الكبير بينهما من أكبر الأسباب التي أدت إلى قيام تلك الحرب، هذا الاختلاف الذي انعكس على القارة الأوروبية وبالتالي تأثرت به شعوب المستعمرات نفسها بعد أن ادعت الكتلة الشرقية الاشتراكية ممثلة في حلف "وارسو"* بزعامة الاتحاد السوفيتي أنها حاملة لواء السلام في العالم و إدعت من جهة ثانية الكتلة الغربية ممثلة في "الحلف الأطلسي"** بزعامة الولايات المتحدة أنها تسعى إلى إنشاء عالم حر وديمقراطي.

وبهذا انتقلت مواقع القوة في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية من مكامنها السابقة (بريطانيا وفرنسا) إلى موقعين جديدين هما واشنطن وموسكو ، فبعد القضاء على دول المحور (المانيا – اليابان – ايطاليا)*** لم يُعد أمام الولايات المتحدة سوى خصم واحد وهو الاتحاد السوفيتي الذي رأت فيه أنه حل محل الخطر النازي والفاشي، حيث أدركت أمريكا أن صراعها العالمي القادم بعد هزيمة ألمانيا النازية (ماي 1945م) وإيطاليا الفاشية سوف يكون مع الاتحاد السوفيتي الشيوعي في سباق على أقدار عالم ما بعد الحرب والصدارة فيه وربما السيطرة، وفي هذا الإطار جرت سلسلة من المواجهات بين الإمبراطوريتين الجديدتين كادت أن تؤدي إلى نشوب حرب عالمية ثالثة- كالحرب الأهلية في اليونان بين الملكية والشيوعية ، وفي الشرق الأقصى في كوريا (1950- 1953)**** بين الشيوعيين والتابعين للولايات المتحدة في الجنوب التي كان من نتائجها تدخل الولايات المتحدة في قضايا القارة الأسيوية تحت ذريعة احتواء المدّ الشيوعي، وأزمة برلين 1948م التي كادت خلال عدة مرات أن تثير خلافاً عالمياً ثالثاً، ففي 20 جوان 1948م قررت السلطات السوفيتية حصار مدينة "برلين" رداً على الاصلاح النقدي الذي أُدخل إلى المانيا الغربية

---

[1] - جماعة من المؤلفيين الغربيين: تاريخ عصرنا منذ 1945، تع: نور الدين حاطوم، دار الفكر، (د،ن)، ص 335.

*- **حلف وارسو**: تأسس في ماي 1956م رداً على سياسة الأحلاف الغربية التي عقدتها الولايات المتحدة الأمريكية، تألف من ثماني دول هي: الاتحاد السوفيتي، بولندا، تشيكوسلوفاكيا، المانيا الشرقية، رومانيا، بلغاريا، البانيا والمجر، وبهذا الحلف استكملت الكتلة الشرقية شكلها العسكري، ينظر، عبد العظيم رمضان، تاريخ أوروبا والعالم في العصر الحديث، (ج3)، دار الكتب، القاهرة، 1997، ص 220.

- **الحلف الأطلسي: أنشأ عام 1949م للوقوف في وجه المدّ الشيوعي.

***- استسلمت ايطاليا قبل حليفتيها (المانيا واليابان) وانضمت قواتها المستسلمة إلى جانب الحلفاء وشاركت في الحرب ضد اليابان، أما المانيا فقد استسلمت في 7 ماي 1945م عندما وقع الألمان في (ريمس) صك استسلام المانيا دون شروط مسبقة، وفي 8 ماي وقع الألمان صك الاستسلام النهائي في مقر القيادة السوفياتية في كارلشورست بالقرب من برلين، وقعها من الجانب الألماني الفليد مارشال "كايتل" ، وبالنسبة لليابان فقد صمد في الحرب إلى غاية أوت عندما ألقت عليه الولايات المتحدة قنبلتي هيروشيما وناغازاكي من نوع بـ 29 بتاريخ 6 و9 أت على التوالي لتوقع في 02 جويلية صك الاستسلام، ينظر، نخبة من القادة العسكريين الفرنسيين، 2194 يوماً من أيام الحرب العالمية الثانية، (ج2)، (د،ط)، تر: الدار العربية للموسوعات، بيروت: (د،ت)، ص ص 832- 833، 849.

****- بعد نهاية الحرب العالمية الثانية قُسمت كوريا إلى منطقتين تخضع كل منهما إلى نفوذ المحتل عند الخط الفاصل القديم (خط العرض38 شمالاً) الذي كان يفصل مسرحي عمليات القوات الأمريكية والسوفياتية، والذي شَكل منذ 1948م حداً حقيقياً بين دولتين متنافستين، وكان سبب الأزمة خرق خمس فرق شمالية الخط في 25 جوان 1950 وغطت في ثلاثة أيام الـ 60 كلم التي تفصلها عن سيول في الجنوب فبدأت حرب كوريا التي دامت ثلاثة أعوام، وكلفت 8 ملايين قتيل وخسائر مادية لترد في آخر الأمر الجزأين إلى قواعد انطلاقهما وتكرس انقسام البلاد ينظر جماعة من المؤلفين الغربيين: المرجع السابق ص ص 540- 541.

دون موافقتها[1]، وهو ما جعل العالم يعيش في حالة رعب استمرت طيلة القرن العشرين ميلادي نظراً لكثرة الأزمات الدولية التي صاحبت المواجهات ما بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية.

وقد وقفت الأمم المتحدة التي تأسست عقب نهاية الحرب العالمية الثانية سنة 1945م بهدف الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين وإنقاذ الأجيال المتعاقبة من ويلات الحروب عاجزة أمام الصراع الجديد بين العملاقين الذي بدى أشد خطراً من الحروب السابقة التي اكتوى العالم بنارها.

وعلى العكس من ألمانيا تعامل الحلفاء الغربيين مع إيطاليا معاملة أفضل فلم تُصب أراضيها إلا بخسارة طفيفة، واكتفت دول الحلفاء بإجبارها على ترك مستعمراتها ألبانيا والحبشة، وعُرض موضوع ليبيا وإريتريا والصومال على الأمم المتحدة، وضُمت رودس وجزر الدوديكانيز إلى اليونان بموجب معاهدة الاستسلام التي أمضيت معها عام 1947م[2] وسرعان ما أصبحت إيطاليا عضو من أعضاء المعسكر الغربي الرأسمالي، في حين ظلت الامبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس (بريطانيا) وحليفتها فرنسا متشبثتين بمستعمراتهما في إفريقيا وآسيا.

ففي آسيا على غرار بقية قارات عالم الجنوب كان الجزء الأكبر منها ضحية للتوسع الاستعماري حيث عاشت مناطق كثيرة منها مثل "الهند الصينية" [*] مقاومة مسلحة مكثفة ضد الاستعمار لأكثر من ثلاثين سنة (1945- 1975م) في مواجهة قوتين استعماريتين تبادلتا ووزعتا أدوارها في المنطقة هما فرنسا وأمريكا فالأولى خرجت من الفيتنام عام 1954م وهي تجر أذيال الخيبة بعد أن خلفت وراءها آلاف القتلى من الجيش الفرنسي الذي هزمه بطل "ديان بيان فو" الجنرال "جياب" ، إلا أن ذهاب الفرنسيين من الفيتنام سرعان ما أعقبه التدخل الأمريكي في الفيتنام تحت غطاء "سياسة ملء الفراغ"، فمنذ الخمسينات بدأت الولايات تتدخل بطريقة مباشرة وغير مباشرة في فيتنام كما استعملت "حلف جنوب شرقي آسيا" 1954م الذي ضم كلا من (الولايات المتحدة بريطانيا، فرنسا، استراليا، نيوزيلندا، باكستان ، تايلندا ، والفلبين) لخلافة الاستعمار الفرنسي والتسلط على جنوب الفيتنام بإقامة حكومة عميلة والقضاء على التنظيم الثوري في الجنوب والعمل على إسقاط النظام الثوري في الشمال[3].

ما إن اقتلع الفيتنام حريته من الاستعمار الفرنسي عام 1954م حتى وجد نفسه في مخالب استعمار آخر أقوى وأعند من الأول ، ولم تسترج ع الفيتنام حريتها إلا في سنة 1975م بعد نضال طويل بقيادة الزعيم الشاعر "هوشي منه" ضد أحدث استعمار شهده وما زال يشهده العالم.

ونالت باكستان استقلالها عام 1947م من بريطانيا غير أن الأمور السياسية لم تستقر فيها إذ سرعان ما قام الجنرال "أيوب خان" بانقلاب عسكري عام 1958م وانتخب رئيساً للجمهورية عام 1960م، وفي تركيا التي

---

[1] – جماعة من المؤلفين الغربيين: المرجع السابق، ص 279.

[2] – عبد العظيم رمضان: المرجع السابق، (ج3)، ص 177.

*– احتلت الفيتنام في أوت 1850م من طرف فرنسا وفي 11 ماي 1884م أعلنت فرنسا فرض الحماية على الفيتنام وقسمتها إلى ثلاث مقاطعات هي: تونكان – أنام– كوشانشين ، جمعت تحت اسم "الهند – الصينية الفرنسية" وبعد استسلام اليابان في 16 أوت 1945م عملت الفيت منه " على تزعم حركة التحرر في الفيتنام فدخلت في عدة معارك مع العدو الفرنسي كانت آخرها معركة "ديان بيان فو" الواقعة في الشمال الغربي للبلاد ، ينظر، محمد العربي ولد خليفة: الثورة الجزائرية معطيات وتحديات، ، (ط1)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر: 1991، ص ص 151، 164.

[3] – نفسه، ص 165.

سارت نحو طريق التقدم والرقي بعد الحرب العالمية الثانية انقسمت إلى فئتين: فئة برئاسة "عصمت اينونو" وفئة برئاسة "عدنان مندريس" الذي فاز بانتخابات 1950م النيابية وتسلم الحكم، لكنه أساء التصرف فانهارت اقتصاديات البلاد فانقلب الضباط عليه (الجنرال جمال غورسيل) [1] واعتقلوه وتسلموا الحكم بأنفسهم، وأعدم "مندريس" عام 1961م.

وبالنسبة للشرق الأقصى فلم يكن خلال هذه الفترة (1945- 1958م) بأحسن حال من أوروبا التي خرجت من الحرب مدمَّرة مادياً وبشرياً، فقد خرج اليابان من الحرب بعد استسلامه [*] مدمَّراً ولم تنسحب منه الولايات المتحدة إلا في عام 1952م عندما تنازل اليابان عن مستعمراته لصالح أمريكا والاتحاد السوفيتي والصين، هذه الأخيرة التي كانت تشهد هي الأخرى انقساماً ما بين الجمهوريين (تشان كاي تشيك) المدعَّمين من طرف المعسكر الرأسمالي والشيوعيين "ماوتسي تونغ" المدعمين من طرف المعسكر الشرقي حتى انتصار الثورة الصينية عام 1949م والإطاحة بنظام "تشان كاي شيك" ، وقيام جمهورية الصين الشعبية في نفس السنة، في حين ظلت "هونغ كونغ" الصينية تحت سيطرة الاستعمار البريطاني المباشر حتى سنة 1997م[2]؛ وبعد انتصار الثورة الصينية كادت الصين الشيوعية أن تدخل في قطيعة دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي عقب موت "ستالين" بعد رفضها مبادئ مؤتمر موسكو العشرين (1956م) في الخلاص من الستالينية وعبادة الشخصية ومعارضتها بشدة التعايش السلمي [**] الذي دشنه "نيكتا خروتشوف" [***] وتبناه خلفاؤه في الكرملن" ، وشكلت **كوريا** أحد المناطق الحساسة لدول المعسكر الرأسمالي لاحتواء المدّ الشيوعي، فقد كانت نقطة لقاء وامتداد لقوتين اشتراكيتين هما: الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية وهو ما كان سبباً كافياً لاندلاع الحرب الكورية ما بين سنتي (1950- 1953م) التي كادت أن تؤدي إلى حرب عالمية ثالثة ، كما أدت الحرب الكورية وتطوراتها- التي كرست انقسام البلاد- إلى ظهور الصين الشعبية كقوة كبرى في آسيا.

---

[1] - خالد العظم: مذكرات خالد العظم، (مج 1)، (ط3)، الدار المتحدة للنشر، 1972، ص ص 7- 8.

*- كان استسلام اليابان عقب إلقاء الولايات المتحدة للقنبلة الذرية عليه الأولى في هيروشيما 6 أوت 1945م، والثانية في نغازاكي في 9 أوت من نفس العام، وإعلان روسيا الحرب ضده فغزت منشوريا، وفي 14 أوت أعلن "هيرو هيتو" حاكم اليابان قبوله لشروط الحلفاء، ينظر، هـ ، ج، ويلز: موجز تاريخ العالم، تر: عبد العزيز توفيق جاويد، (د،ط)، (د،ت)، ص 829.

[2] - اسماعيل دبش: المرجع السابق، ص 141.

- **التعايش السلمي: مصطلح أطلقه الرئيس السوفيتي آنذاك "نيكيتا خروتشوف" في خطابه في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفيتي عام 1956م مفاده أن المعسكر الاشتراكي بما أنه أصبح على قدر من القوة التي تمكنه منع الرأسماليين من شن الحرب فمن الضروري نبذ الحروب واحلال الصراع السلمي بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي محل الصراع العسكري، وكان نتيجته انقسام المعسكر الشيوعي لمعارضة الصين لذلك، فاضطربت علاقتها بالاتحاد السوفيتي واتجهت إلى اليابان وغرب أوروبا، ينظر، عبد العظيم رمضان: المرجع السابق، (ج3)، ص 347.

***- **نيكتا خروتشوف**: ولد عام 1894م ، انضم إلى الحزب الشيوعي الروسي عام 1918م، وفي سنة 1953م أصبح أمين أول للحزب، ثم رئيساً لمجلس الوزراء عام 1958م، ويعد داعية صريحاً للانفراج الدولي، باعث ثورة اقتصادية واجتماعية داخل بلاده، توفي عام 1971م، ينظر، براءة أحمد زيدان: السياسة السوفيتية تجاه القضية الفلسطينية 1947- 1991م، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، اشراف: سمر بهلوان، جامعة دمشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، السنة الجامعية: 2014، ص 100.

ومن جانبها خضعت أندونيسيا إلى الاحتلال البريطاني ثم الهولندي ثم الياباني إلى غاية استقلالها في أوت 1945م وخضعت سنغافورة للاحتلال البريطاني ، وكذا الهند التي ظلت خاضعة للاستعمار البريطاني حتى عام 1947م تاريخ استقلال الهند أوسع مستعمرة بريطانية.

أما بالنسبة **للوضع السياسي في أوروبا** فقد كان النزاع الأمريكي- السوفيتي على مناطق النفوذ على أشده مما ولد أزمات سياسية وعسكرية حادة كأزمتي اليونان وبرلين السابقتي الذكر، وكان أهم ما ميز الجو السياسي في القارة الأوروبية خلال الفترة موضوع الدراسة هو تراجع الامبراطوريات الاستعمارية القديمة (فرنسا وبريطانيا) لصالح قوى جديدة برزت بعد الحرب العالمية الثانية هي: (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي) خاصة بعدما فقدت الامبراطوريتان التقليديتان أهم مناطق نفوذهما في إفريقيا وآسيا، فقد خرجت فرنسا من الحرب العالمية الثانية مدمرة اقتصادياً وسياسياً غير أنها استطاعت أن تستفيد من الدعم الأمريكي في إطار مشروع "مارشال" 1947م ومعونات الحلف الأطلسي الذي انضمت إليه في افريل 1949م، كما استطاعت بفضل جهود الجنرال" ديغول" * أن تستعيد إمبراطوريتها، وأن تحصل على مقعد لعضو دائم في مجلس الأمن الدولي، وعلى منطقة احتلال في ألمانيا وفي برلين وفي النمسا، لكنها سرعان ما واجهت عدم استقرار سياسي إلى جانب قيام الثورة في الفيتنام التي خرجت منها وهي تجر أذيال الخيبة والمرارة والفشل بعد أن خلفت وراءها آلاف القتلى من الجيش الفرنسي الذي هزمه بطل "ديان بين فو" La Bataille Dien bien phû" الجنرال "جياب"، لذا عقد جنرالاتها العزم على المحافظة على الجزائر التي اعتبرتها فرنسا جوهرة في تاج الإمبراطورية الفرنسية ، كما كانت بريطانيا تعتبر الهند درة في الإمبراطورية البريطانية التي لا تغيب عنها الشمس[1]؛ فقد شكل انتصار الشعب الفيتنامي- الذي ظل خاضعاً للاستعمار الفرنسي لمدة حوالي مائة سنة (1858- 1954) - على فرنسا عاملاً هاماً في تشجيع تفجير الثورة الجزائرية في مواجهة الاستعمار الفرنسي في نفس السنة (1954م).

*- **شارل ديغول**: ولد في مدينة Lille بشمال فرنسا عام 1870م وتوفي ببلدة كولومبي يوم 12 نوفمبر 1970م من عائلة ليبرالية، تخرج من مدرسة سان سير العسكرية وعمل في الجيش ، وقع أسيرا لدى الألمان في الحرب العالمية الأولى ثم أطلق سراحه وشارك في حرب بولندا ضد روسيا السوفياتية 1920م عين عضوا في وزارة المارشال "بيتان" ثم عضوا بقيادة الأركان في بيروت (1929- 1931) ، عين قائدا لفرقة عند اندلاع الحرب العالمية الثانية ثم كاتبا للدولة مكلفا بالدفاع المدني في جوان 1940م، رفض الهدنة وقرر مواصلة الحرب فانسحب بعد تشكيل حكومة بيتان الى لندن أين وجه نداء 18 جوان لمواصلة المقاومة، شكل لجنة الدفاع عن الامبراطورية في الخارج، عاد الى باريس بعد تحريرها في أوت 1944م فأعاد تكوين الجيش لمواصلة الحرب إلى جانب الحلفاء وفي نوفمبر 1945م عينه المجلس الوطني الاستشاري رئيسا للحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية لكنه استقال في جانفي 1946م، كرس وقته ما بين (1946- 1958م) في كتابة مذكراته والإشراف على تنظيم تجمع الشعب الفرنسي (R.P.E) الذي أسسه في 1947م، وبعد اشتداد الحرب الجزائرية عاد إلى السلطة في جوان 1958م بوصفه رئيسا للحكومة وفي ديسمبر 1958م انتخب رئيساً للجمهورية الفرنسية الخامسة، وكانت أهم مشكلة واجهته الحرب الجزائرية التي تعامل معها بطريقته الخاصة وانتهج بشأنها سياسة قادت إلى محادثات مع جبهة التحرير الوطني توجت باتفاقيات ايفيان واستقلال الجزائر عام 1962م، تعرضت سلطته إلى هزات، جدد انتخابه كرئيس للجمهورية في 1965م وزادت المعارضة ضده مما أدى إلى استقالته في 29 افريل 1969م ليكرس وقته لكتابة القسم الأخير من مذكراته إلى أن توفي في نوفمبر 1970م، خلف عدة مؤلفات في التاريخ السياسي والاستراتيجية العسكرية ومذكراته، ينظر: صالح بلحاج: تاريخ الثورة الجزائرية، (د،ط)، دار الكتاب الحديث، القاهرة: 2010، ص ص 93، 95.

[1] - سعدي بزيان: جرائم فرنسا في الجزائر، (د، ط) ، الجزائر: دار هومة، 2009، ص 36.

وما بين (1945- 1952م) عادت أوروبا لتصبح ميدان الصراع العالمي الرئيسي فقد كانت تلك سنوات المشكلة الألمانية* ولمن تكون السيطرة عليها وهو ما حال دون استقرار القارة أمنياً وسياسياً، و "مشروع مارشال" الأمريكي** لإعادة إنعاش أوروبا الغربية اقتصادياً **و"مبدأ ترومان"*** (Truman Doctrine) للأمن المشترك؛ فقد أدت المشكلة الألمانية إلى تقسيم ألمانيا إلى أربعة مناطق نفوذ وتفتيت وحدتها القومية مع تجريدها من السلاح، وظلت ألمانيا على ما هي عليه إلى غاية سنة 1949م عندما انتهى الأمر بإنشاء جمهوريتين ألمانيتين إحداهما في الغرب رأسمالية عاصمتها "بون" والأخرى في الشرق ديمقراطية مقرها "برلين"، وظلت ألمانيا مقسمة إلى غاية سنة 1989م تاريخ تحطيم جدار برلين العازل بين الألمانيتين.

وبالنسبة **للأوضاع السياسية في إفريقيا** فعندما انتهت الحرب العالمية الثانية كانت معظم البلدان الإفريقية تحت وطأة الاستعمار مثل: أنغولا، غانا، جنوب إفريقيا التي خضعت للاستعمار البريطاني والنظام العنصري، وناميبيا التي ما كان للاستعمار أن يتنازل عنها إلا بالعمل المسلح بسبب أهميتها الاستراتيجية والاقتصادية[1]، وخضعت كلا من السنغال وغينيا ومالي، والنيجر والسنغال للاحتلال الفرنسي والكونغو للاستعمار البلجيكي.

وفي أمريكا خضعت كوبا للهيمنة الأمريكية قبل انتصار الثورة الكوبية عام (1959م)، إلا أنها لم تسلم من التهديدات التي تضاعفت من طرف دول المعسكر الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية ما بين (1959- 1962م) بما فيها ضرب منشآت عسكرية ومطارات كوبية، بالإضافة إلى نزول قوات أمريكية على الأراضي الكوبية بهدف الاطاحة بالنظام الكوبي ووضع حدّ للتأثير المتزايد للثورة الكوبية على حركات وثورات التحرر في أمريكا الجنوبية وإفريقيا[2]، أما في شمال القارة فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية تمثل أكبر قوة عالمية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية سياسياً واقتصادياً وهو ما جعلها تسعى لفرض نفوذها وهيمنتها على القارة الأمريكية والعالم بشكل مباشر أو غير مباشر.

وبهذا راحت دول الحلفاء – بما فيها الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية – التي كان النصر لصالحها في الحرب العالمية الثانية تمارس نفوذاً يتماشى ودورها وقوتها أثناء الحرب سواء في التوسع الاستعماري في العالم أو في المؤسسات والمنظمات القانونية والاقتصادية الدولية بما فيها مؤسسات وفروع الأمم المتحدة لضمان

---

*- اتفق كل من "روزفلت" رئيس أمريكا و"تشرشل" وزير بريطانيا و"ستالين" رئيس الاتحاد السوفيتي في مؤتمر يالطا فيفري 1945م على تقسيم ألمانيا إلى ثلاثة مناطق احتلال، وتأليف مجلس أعلى للإشراف يتكون من كبار قادة هذه الدول، ثم تقرر منح فرنسا منطقة رابعة في ألمانيا ومقعداً في المجلس الأعلى للإشراف على الرغم من دورها المحتشم في الحرب العالمية الثانية، ينظر، عبد العظيم رمضان: المرجع السابق، (ج3)، ص 166.

- **مشروع مارشال: في جوان 1947 ألقى أمين دولة ترومان الجنرال "مارشال" خطاباً إلى العالم أجمع، عرض فيه على جميع شعوب أوروبا مشروع مساعدة اقتصادية تموّلها الولايات المتحدة وبين بأنها ستأخذ الاعتمادات الضرورية لتموينها بالمواد الأولية ومصادر الطاقة والآلات وبكل ما هي بحاجة إليه لإعادة بناء وتجديد أجهزتها بشرط واحد هو أن تعهد بطلباتها المفصلة إلى مشاريع أمريكية، لذا لم تتردد هذه الدول بقبول اليد الممدودة، ينظر جماعة من المؤلفين الغربيين: المرجع السابق، ص ص 334- 335.

***- **مبدأ ترومان:** أطلقه الرئيس الأمريكي آنذاك "هاري ترومان" في 12 مارس 1947م، نص: على رد أمريكا لأي عدوان يهددها أو يهدد المناطق التابعة لها بهدف احتواء المعسكر الشرقي وتطويقه، بنظر، عبد العظيم رمضان: المرجع السابق، (ج3)، ص ص 288، 290.

[1] - اسماعيل دبش : المرجع السابق، ص 163.

[2] - نفسه، ص ص 172- 173.

مصالحها الأساسية والإستراتيجية والاقتصادية كقوى عظمى منتصرة ، يدخل في هذا استعمال حق "النقض" أو "الفيتو" لرفض أي إجماع دولي يمس المصالح العليا للدول الكبرى المنتصرة في الحرب.

فقد راح الاتحاد السوفيتي يمارس نفوذه كدولة قوية ومنتصرة في أوروبا الشرقية تحت غطاء الاشتراكية أو الشيوعية، وهو أيضا ما مارسته الولايات المتحدة في أوروبا الغربية تحت غطاء الرأسمالية، وبهذا بدأ الصراع بين القوى الكبرى في إطار أحلاف متعددة مباشرة أو غير مباشرة ، أو في إطار حرب باردة محتواه ونتيجته كانت دائماً لصالح الأقوى والمنتصر، حتى أصبحت الأمم المتحدة المنظمة الدولية التي وضعت من أجل الحفاظ على السلام "خشبة لا يقف عليها إلا اثنان من الكبار، أما الباقون جميعاً فهم على مقاعد المتفرجين يراقبون ويتابعون مدركين أنهم ليسوا قادرين على الإشتراك في الحوار، فقضاياه معقدة وتكاليفه غالية"[1].

وفي هذه الظروف السياسية التي عرفها العالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، وفي ظل احتدام الصراع العسكري ما بين المعسكرين الشرقي والغربي برزت الكتلة الآفرو – أسيوية* كتنظيم يضم في معظمه الدول حديثة الاستقلال مطالبة بمكانة تحت الشمس لمجابهة الاستعمار الإمبريالي ودعم حركات التحرر في العالم الأفرو أسيوي، معتبرة أن التطور الاقتصادي ومكافحة الاستعمار يجب أن تحتل الصدارة في اهتمامات الدول العظمى، فكان مؤتمر "باندونغ" بأندونيسيا أو مؤتمر الشعوب الآفرو- أسيوية افريل 1955م** مركزاً ومقراً لانطلاق إجماع الشعوب المستعمرة للمناداة بالحرية والاستقلال ونواة "عدم الانحياز"، كما يعتبر من أعظم حوادث ما بعد الحرب العالمية الثانية ولحظة حاسمة لـ 65٪ من سكان الأرض ممثلين في 29 بلدا*** حديثة العهد بالحرية أو لم تتحرر بعد من الوصاية الأجنبية أن تُسمع صوتها لأول مرة وتلقي نداءاً مؤثراً للتعاون الدولي، فقد تبنَّى مبادئ غير مساومة مع الاستعمار وزكَّى كل الوسائل المعنوية والمادية التي تضمن استقلال وحرية الشعوب من الاستعمار والعنصرية والهيمنة ؛ ففي هذا المؤتمر حدَّد رئيس أندونيسيا آنذاك "أحمد سوكارنو" هدف المؤتمر والمتمثل أساساً في مساندة تحرير الشعوب المستعمرة[2] من السيطرة الاستعمارية والإمبريالية.

---

[1] – محمد حسنين هيكل : حرب الثلاثين سنة، (ج1)، سنوات الغليان، (ط1)، ، القاهرة: مؤسسة الأهرام، 1988، ص 62.

*– **الكتلة الأفرو – أسيوية:** مثلت في ذلك الوقت الشعوب الجديدة المتخلفة اقتصادياً واجتماعياً والتي عانت كثيراً من الاستعمار والاستقلال والتأخر وتريد احتلال مكانها في العالم الحديث، ينظر، اسماعيل دبش: المرجع السابق، ص 150.

– يعتبر **مؤتمر باندونغ أفريل 1955م: أول ملتقى جهوي تحضره الجزائر المكافحة إلى جانب الدول الإفريقية – الأسيوية المستقلة آنذاك والذي كان هدفه تكريس التعارف ومن ثم التعاون بين تلك الدول من جهة والعمل المشترك لتحرير ما بقي من البلدان الإفريقية والأسيوية من جهة أخرى، ومثل الجزائر وفد ملاحظ تكون من: "حسين آيت احمد"، و"أمحمد يزيد" وهو حضور كافٍ لتسجيل انتصار القضية الجزائرية في المجال الدولي، ينظر، عبد القادر خليفي: محطات من تاريخ الجزائر المجاهدة 1830- 1962، (د،ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: 2010، ص ص 107- 108.

***– ضمت تلك الدول: الهند – باكستان- اندونيسيا- بورما- سيلان- افغانستان- كمبوديا- الصين الشعبية- مصر- اثيوبيا- ساحل الذهب (غانا)- إيران – العراق- اليابان- الأردن – لاووس- لبنان – ليبيريا – ليبيا – نيبال – الفلبين – العربية السعودية – السودان – سوريا – تايلاند – تركيا- فيتنام الشمالية – فيتنام الجنوبية – اليمن ، ينظر، عبد العزيز محمد الشناوي، جلال يحي: وثائق ونصوص التاريخ الحديث والمعاصر ، دار المعارف، الإسكندرية: 1969، ص 412. وللإطلاع على مقررات المؤتمر ينظر، نفس المرجع.

[2] – اسماعيل دبش: المرجع السابق، ص 153.

وفي أعقاب هذا المؤتمر استطاعت مجموعة الدول الأسيوية الإفريقية المستقلة أن تتصد ر لقيادة حركة التحرر الوطني، وأن تدخل إلى ساحة الأمم المتحدة حاملة معها آمالها وأحلامها في نظام دولي جديد، وكانت الرياح مواتية لدخول هذه القوة الثالثة إلى ساحة الأمم المتحدة لأن حلبة الصراع بين القوتين الأعظم انتقلت من قضية الأمن الأوروبي إلى التنافس على النفوذ في العا لم الثالث[1].

شهدت الخمسينيات من القرن 20م نهوض الشعوب المستعمرة من ثباتها الطويل بعد ليل مظلم من الاستعمار لنيل استقلالها في آسيا وإفريقيا خاصة بعد معركة السويس 1956م، حتى قال رئيس وزراء بريطانيا آنذاك "هارولد ماكميلان" الذي خلف"أنطوني ايدن": [2] «لقد هبت رياح التغيير »، فاستقلت غانا وغينيا عام 1958م ومالي وتشجعت الثورة في كوبا، وبالتالي نزل الستار رسمياً ونهائياً على العصر الإمبراطوري التقليدي، كما شهدت الخمسينيات أبرز ثورات القرن العشرين التي تمثلت في ثورات: الجزائر وفيتنام وكوبا ، ومنذ ذلك الحين لم تعد أوروبا المركز الوحيد للأحدث السياسية الكبرى في العا لم ، فقد تبين أن هناك عالماً ثالثاً تتوق شعوبه إلى الحرية والعدالة والتقدم وتفرض وجودها بالتدريج على المسرح الدولي ، فقد أضافت كل واحدة من تلك الثورات الثلاث وبطريقتها الخاصة رصيداً كبيراً وثرياً إلى التراث النضالي الإنساني يقوم أساساً على مبادئ الحرية والعدالة والتقدم[3].

ومع نهاية الخمسينيات بدأت سياسة "التعايش السلمي" من طرف الاتحاد السوفيتي "نيكتا خروتشوف" وأصبح التقارب الثقافي والحضاري بين القوى الكبرى عاملاً مؤثراً أكثر في التعامل مع عا لم الجنوب ، وهو ما جعل الصين تدخل في خلاف مع الاتحاد السوفيتي سرعان ما تحول هذا الخلاف سنة 1969م إلى حرب حدودية بين البلدين، وعلى الرغم من التقارب السوفيتي – الأمريكي فيما أطلق عليه في ذلك الوقت "بالتعايش السلمي" إلا أنه ظلت هناك بؤر توتر في العا لم كادت بين الحين والآخر أن تؤدي إلى حرب ساخنة بين العملاقين الروسي والأمريكي في ظل تصاعد وازدياد السباق المسلح بينهما.

ب– الأوضاع السياسية في الوطن العربي (1945 – 1958م).

كان أهم ما ميز الوضع السياسي فيه قبل قيام الـ(ج. ع.م) عام 1958م خضوع معظم دولهـ للسيطرة الأجنبية بشكل مباشر أو غير مباشر بموجب قررات مؤتمر "سان ريمو" (افريل 1920م) الذي قضى بوضع المستطيل العربي كله الممتد من البحر ا لأبيض إلى حدود فارس تحت الانتداب * أو الحماية الانجلو – فرنسية مُنهياً بهذا الحكم العثماني عليه، فتطبيقاً لمقررات "سان ريمو" خضعت سوريا ولبنان للانتداب الفرنسي، وعُهد إلى انجلترا بالانتداب

[1] – محمد حسنين هيكل: المصدر السابق، (ج1)، ص 63.

[2] – نفسه، (ج1)، ص 48.

[3] – محمد العربي ولد خليفة: المرجع السابق، ص 12.

*– **الانتداب:** يقصد به مساعدة البلاد مساعدة فنية نزيهة من طرف دولة قوية حتى تصبح قادرة على الاستقلال، ينظر، كارل بروكلمان: تاريخ الشعوب الإسلامية، (ط5) ، تر: نبيه أمين فارس، منير البعلبكي، دار العلم للملايين، 1968، ص 774.

على فلسطين وعلى العراق بما فيها الموصل شرط أن يكون لفرنسا حصة من نفطه [1] تمهيداً لقيام دولة يهودية في فلسطين من خلال وعد بلفور المشؤوم عام 1917م.

ونظراً لأن منطقة الشرق الأوسط [*] هي أكثر المواقع حيوية وسخونة وأهمية بحكم ظروفها الحضارية والتاريخية ولكونها مركز كل عُقد المواصلات البرية والبحرية والجوية في العالم، وفي نفس الوقت موطن ثروة هائلة من النفط ، زاد التنافس عليها من طرف القوى الاستعمارية، فقد خضع العراق للاحتلال البريطاني وبعد استقلاله عام 1932م كان يسوده نظامٌ ملكي متأثر بتوجه الدول الغربية تولى السلطة الدستورية فيه الملك "فيصل الثاني ابن غازي بن فيصل الأول" (1935- 1958م) منذ سنة 1939م تحت وصاية خاله "عبد الإله".

وشهد العراق بعد الحرب العالمية الثانية توالي عدد من الوزارات على الحكم ، ولم تكن الحكومة في معظم الأحيان خاضعة لسيطرة مجلس النواب بل كانت الحكومة هي التي تصنع مجلس النواب، ورأت بريطانيا والوصي "عبد الإله" منح الشعب نوعاً من الحرية بعد مدة قاسية من الكبت ، فأعلن الوصي "عبد الإله" عن عزم الحكومة العراقية على إطلاق الحريات العامة والسماح بتأليف الأحزاب والجمعيات السياسية فظهرت عدة أحزاب مثل (حزب الاستقلال - حزب الأحرار – الحزب الديمقراطي- حزب الشعب ...) ودعا معظمها إلى الوحدة في شكل اتحاد عربي، كما ظهرت أحزاب أخرى ممنوعة مثل "حزب البعث الاشتراكي" ، وشارك العراق في تأسيس الجامعة العربية [**] عام 1945م، وعقد مع الأردن سنة 1946م معاهدة كانت نواة للاتحاد الهاشمي الذي أُسس فيما بعد عام 1958م، وفي نفس السنة (1946م) قام العراق بتعديل المعاهدة بينه وبين بريطانيا فكانت معاهدة "بورتسموث

---

[1] – محمد علي القوزي: دراسات في تاريخ العرب المعاصر، (ط1)، بيروت: دار النهضة العربية، 1999، ص 23.

*– **الشرق الأوسط**: تم استعمال المصطلح لأول مرة عام 1902م بواسطة الكاتب الأمريكي المتخصص في الإستراتيجية البحرية "ألفريد ماهان" لدى مناقشته الإستراتيجية البحرية الإمبريالية البريطانية وذلك للإشارة للمسالك الغربية والشمالية المؤدية إلى الهند، وقد استخدم هذا المصطلح للدلالة على المنطقة التي يقع مركزها في الخليج العربي الواقع بين منطقتي الشرق الأدنى والشرق الأقصى، غير أن المصطلح بدأ في الإنتشار أثناء الحرب العالمية الثانية على يد الحلفاء للإشارة إلى الإقليم الممتد من جنوب آسيا إلى شمال إفريقيا، ثم أخذ تعبير (الشرق الأوسط) يحل تدريجياً محل مصطلحات سادت قبله في الاستعم ال مثل: **الشرق الأقصى** الذي يضم جغرافياً: الصين والهند ومنغوليا واليابان ودول جنوب شرق آسيا **والشرق الأدنى** (تركيا ودول البلقان)، وعليه فإن **منطقة الشرق الأوسط** هي: منطقة إقليمية أوسع من منطقة الشرق الأدنى وأقل اتساعاً من منطقة الشرق الأقصى وتتوسطهما وتتمتع بمسالكها التي تربط الشرق بالغرب، وقد اختلف الباحثون حول تحديد الدول التي تدخل في إقليم الشرق الأوسط فهناك دول تشكل منطقة القلب فيه هي: العراق، سوريا، لبنان الأدرن، فلسطين، ومصر يطلق عليها المجال الحيوي للشرق الأوسط، ودول خارج الإطار محيطة به هي: السعودية، إيران، تركيا، السودان، ليبيا، وهناك دول هامشية تختلف الآراء حول انتسابها للشرق الأوسط تضم: بلاد المغرب العربي اثيوبيا، الصومال، بقية دول شبه الجزيرة العربية، قبرص واليونان، باكستان افغانستان، الجمهوريات الإسلامية في آسيا الصغرى والقوقاز، **والتعريف الأمريكي للشرق الأوسط**: يرى أن منطقة الشرق الأوسط تضم: البحرين، مصر قبرص، إيران، العراق، اسرائيل، الأردن، لبنان، الكويت، عُمان، السعودية، قطر، السودان، سوريا، تركيا، الإمارت العربية المتحدة واليمن، والهدف من اطلاق هذا المصطلح حسب الرؤية الأمريكية هو إدخال دول غير عربية عليه (إسرائيل)، ونزع صفة الوحدة العربية عنها، ينظر، محمود حسن علي العفيفي: مشروع الشرق الاوسط الكبير وأثره على النظام الاقليمي العربي ، رسالة ماجستير، اشراف: ناجي صادق شراب، عبد الناصر محمد سرور، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر – غزة، السنة الجامعية، 2012 ، ص ص 12، 24.

– **الجامعة العربية: منظمة سياسية إقليمية تضم الدول العربية، تأسست كتحقيق لأماني العرب في الوحدة من طرف الدول العربية الست المستقلة نسبياً آنذاك وهي: اليمن، السعودية، مصر، سوريا، لبنان والأردن في مارس عام 1945م، ويرجع عدد من المراقبين السياسيين، ودارسي العلاقات السياسية الدولية فكرة إنشائها إلى كتابات اثنين من المفكرين العرب اهتما بالدعوة إلى ضرورة الاتحاد والتنظيم بين العرب هما: "أبو نصر الفارابي" صاحب كتاب "آراء أهل المدينة الفاضلة"، و"عبد الرحمن الكواكبي" صاحب كتاب "أم القرى"، وخلال الحرب العالمية الثانية سعت الدول الغربية وعلى رأسها بريطانيا إلى محاولة

1948م" التي نصت على التحالف الدفاعي بين البلدين وألغت جميع المعاهدات السابقة، وكانت مدتها عشرين سنة إلا أن الشعب العراقي لم يرضَ بها، فقامت المظاهرات ووقع الكثير من القتلى والجرحى فاضطر الوصي "عبد الإله" أن يلغي المعاهدة فألغيت في السنة نفسها وظلت معاهدة 1930م* سارية المفعول.

وقد تزامن هذا مع حرب فلسطين 1948م التي انهزم فيها الجيش العراقي على غرار الجيوش العربية المشاركة في الحرب مما زاد في نقمة الشعب المعارض للحكومة وللزعماء التقليديين في العراق، فثار عام 1951م مطالباً بإصلاح أحوالهوالسير على أسس ديمقراطية صحيحة في الحكم، إلا أن الحكومة استخدمت الجيش لأول مرة للقضاء على الانتفاضة وزجت بالأحرار في السجون ، وفي 02 ماي 1953م تُوج "فيصل الثاني " ملكاً على البلا د بعد بلوغه الرشد، إلا أنه لم يستطع أن يلعب أي دور مؤثر لأن خاله "عبد الاله" و"نوري السعيد" ** ظلا يحركان الأحداث ويوجهانها كما كانا من قبل [1]؛ فقد ألف "نوري السعيد" – الموالي لبريطانيا – الوزارة الثانية عشر في 03 أوت 1954م، وعهد خلال فترة حكمه على سياسة خنق الحريات خاصة الصحافة ، وحل الأحزاب السياسية والقضاء على الحريات العامة وضرب الديمقراطية [2]، وزاد من قبضة الشعب تمهيداً لعقد "حلف بغداد" الذي نجح فعلاً في توقيعه في فيفري عام 1955م إلى جانب كلا من تركيا وإيران وبريطانيا وباكستان وفرنسا بإشراف من الولايات المتحدة التي عملت على تكوينه في سلسلة الأحلاف التي يطوق بها الغرب الاتحاد السوفيتي، وقد استغل "نوري" هذا الحلف – الذي رفضت بقية الدول العربية الانضمام اليه – في القضاء على خصومه السياسيين وقمع الحركة الوطنية في العراق تحت ستار مكافحة الشيوعية.

= التخفيف من حدة عداء العرب لها، وكسب الدول العربة إلى جانبها ضد النازية فأعلنت على لسان وزير خارجيتها المستر "إيدن" في 29 ماي 1941م عطفها على أفكار استقلال بعض الدول العربية، وترحيبها بأي عمل في اتجاه الوحدة العربية، ونتيجة لذلك بدأ "مصطفى النحاس" رئيس وزراء مصر آنذاك و"جميل مردم" رئيس وزراء سوريا و"بشاره الخوري" رئيس الكتلة الوطنية في لبنان في بحث طرق إقامة جامعة عربية في جوان 1942م فبدأت المشاورات التمهيدية أو مباحثات الوحدة العربية التي تمخض عنها في النهاية التوقيع على ميثاق الإسكندرية اكتوبر 1944م الذي نص على تأسيس الجامعة العربية من الدول العربية المستقلة في مارس 1945م، ينظر، مفيد محمود شهاب: جامعة الدول العربية ميثاقها وانجازاتها ، (د، ط)، المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة، جامعة الدول العربية، (د، ن)، ص ص 5، 13.

*– وقعت معاهدة 1930م من طرف المعتمد البريطاني "فرنسيس همفريز" و"نوري السعيد" بوصفه وزيراً للخارجية لمدة 25 سنة أكدت بريطانيا فيها عزمها على تأييد ترشيح العراق لدخول عصبة الأمم في 1932م ثم اعلان استقلال العراق وانتهاء حكم الانتداب، كما نصت المعاهدة على التعاون في السياسة الخارجية والحرب، وهو ما عارضه "رشيد عالي الكيلاني" وألغيت المعاهدة عقب الإطاحة بالحكم عقب ثورة 1958م، ينظر، اسماعيل ياغي: تاريخ العالم العربي المعاصر، (ط1)، الرياض، مكتبة العبيكان: 2000، ص ص211، 213.

– **نوري السعيد: ولد عام 1888م ببغداد، كان والده "سعيد طه" موظف في الإدارة التركية في العراق، ألحقه والده بالمدرسة العسكرية بغداد ثم بالكلية الحربية بالأستانة التي تخرج منها عام 1906م برتبة ضابط، شارك في حروب البلقان ضد البلغار عام 1912م، وفي سنة 1913م انضم إلى جمعية العهد العربية السرية التي تدعو إلى استقلال العرب عن الأتراك، نقل إلى القاهرة عام 1915م من طرف البريطانيين، شارك في الثورة العربية 1916م وأصبح رئيس أركان الملك فيصل في سوريا عام 1918م، ثم تسلم رئاسة اركان الجيش العراقي عام 1920م، وفي 1930م عين رئيساً للوزراء في العراق وظل في هذا المنصب إلى غاية 1958م، جاء بمشروع سوريا الكبرى الذي استبدل بالاتحاد الهاشمي عام 1958م، وقاد العراق إلى حلف بغداد، قتل "نوري" عقب ثورة الضباط الأحرار في جويلية 1958م بتهمة الفساد والخيانة والتآمر ضد البلاد، ينظر نوري السعيد: مذكرات نوري السعيد ، (ط 2)، الدار العربية للموسوعات، 1987، ص ص 5 –6.

[1] – نفسه، ص ص 223، 226.

[2] – مريم صغير : مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954– 1962، (ط2)، الجزائر: دار الحكمة ، 2012، ص 273.

وإزاء موقف "نوري السعيد" المتخاذل المعادي لمصر إبان العدوان الثلاثي عليها عام 1956م، اتحدت الأحزاب العراقية (حزب الاستقلال، الحزب الوطني الديمقراطي، الجبهة الشعبية، الحزب الشيوعي، وحزب البعث العربي الاشتراكي) في جبهة وطنية واحدة وقررت اتباع نظام العمل السري ، كما أخذت النقمة تزداد في الجيش وفي صفوف الضباط الوطنيين فبدأت نواة اللجان الثورية تتكون في الجيش منذ 1956م، وبلغت نقمة الشعب أوُجَّها عام 1958م إثر قيام الوحدة بين مصر* وسوريا** وتكوين الـ(ج.ع.م)*** فحاولت حكومة "نوري السعيد" امتصاص نقمة الشعب العراقي وتطويق ذلك الحدث وتخفيف أثره بإيجاد اتحاد بين العراق والأردن في نفس العام (14 فيفري 1958م)، إلا أن نقمة الشعب أخذت تتزايد يوماً بعد يوم حتى انفجرت في ثورة 14جويلية 1958م للضباط الأحرار التي أطاحت بالنظام الملكي وألغت معاهدة 1930م، وأقامت نظاماً جمهورياً تقدمياً بقيادة "عبد الكريم قاسم" الذي أصبح رئيساً للحكومة وقائداً عاماً للجيش وعين نائبه "عبد السلام عارف" وزيراً للداخلية ، وقُتل الملك "فيصل الثاني" والوصي "عبد الاله" و"نوري السعيد" وعدد آخر من الوزراء وقادة الجيش وأعوان "نوري"، وبهذا تحرر العراق من آخر روابطه مع انجلترا ومع الغرب والقواعد العسكرية وحلف بغداد [1]، إذ خرج العراق من حلف بغداد في نفس السنة.

أما شرقي الأردن فقد خضعت هي الأخرى للانتداب البريطاني منذ 1922م بموجب قررات "مؤتمر سان ريمو" بوصفها واقعة بين نهر الأردن وحدود فلسطين الشرقية ، وقد ألحقتها بريطانيا بممتلكاتها لأن الإمبراطورية البريطانية كانت في حاجة ماسة إليها لتقوم سَداً في وجه المملكة العربية السعودية ، ولتُكون صلة مع العراق الواقع تحت الانتداب البريطاني أيضا، وثبتت على شرقي الأردن "عبد الله بن الحسين شريف مكة " أميراً عليها يوم 12 جويلية 1920م[2].

وقد وقف الأردن خلال الحرب العالمية الثانية إلى جانب الحلفاء (بريطانيا)، وطالب الأمير "عبد الله" خلال الحرب بالاستقلال والتعاون مع بريطانيا ، وأراد تحقيق أحلامه السياسية بإقامة مملكة تشمل سوريا الطبيعية (بلاد الشام)، فقدم مذكرة لبريطانيا بهذا الخصوص ، إلا أنها لم تأبه بهذا الطلب وأهملته واستبدلت به مشروع "جامعة الدول العربية"، غير أن الأمير "عبد الله" استمر في محاولاته لتحقيق مشروعه لكن دون جدوى.

---

*- **تقع مصر** شمال شرق قارة إفريقيا يحدها شمالاً البحر الأبيض وجنوباً السودان وغرباً ليبيا وشرقاً البحر الأحمر وفلسطين، فهي معبر قارات العالم القديم (أسيا وإفريقيا وأوروبا)، وزادت أهمية موقعها بعد افتتاح قناة السويس عام 1869م، تقدر مساحتها بـ 1.002 مليون كيلو متر مربع.

**- تقع سوريا غرب آسيا يحدها شمالاً تركيا وجنوباً الأردن، ومن الغرب البحر الأبيض ولبنان وفلسطين، ومن الشرق العراق، تقدر مساحتها ب185180 كيلو متر مربع، يسودها مناخ البحر الأبيض في الساحل، والصحراوي في الشرق أين توجد الصحراء في الجنوب سلسلة جبال الدروز، ويخترقها نهر الفرات الذي ينبع من شمال شرق تركيا، ينظر، محمد عتريس: معجم بلدان العالم، (ط1)، الدار الثقافية للنشر، القاهرة: 2002، ص 273.

***- سنأتي إلى تفصيلها في الفصل الثاني من الدراسة.

[1] - رأفت الشيخ: تاريخ العرب المعاصر، (د، ط)، عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، القاهرة: 1996، ص 51. وللإطلاع أكثر على تفاصيل الثورة العراقية 1958م ينظر، الدار العربية للموسوعات، الليلة الأخيرة، مجزرة قصر الرحاب، (ط1)، الدار العربية للموسوعات، بيروت: 2002.

[2] - كارل بروكلمان: المرجع السابق، ص ص772- 773.

وفي ظل تطورات الحرب العالمية الثانية تبادلت المذكرات في عامي 1942 – 1943م بين بريطانيا والأردن حول منح الأردن استقلاله ، وكللت تلك المساعي بتوقيع بريطانيا معاهدة مع الأردن في مارس 1946م اعترفت بموجبها رسمياً بشرقي الأردن دولة مستقلة مع التعاون معها سياسيا، وبالأمير "عبد الله" ملكاً على شرقي الأردن التي ساهمت في إنشاء جامعة الدول العربية، وعينت بريطانيا وزيراً مفوضاً لها في المملكة الجديدة على الرغم من عدم رضى الدوائر الوطنية في شرقي الأر دن على المعاهدة التي جعلت البلاد في قبضة بريطانيا [1]؛ وبهذا راح الأمير "عبد الله" صديق بريطانيا يرغب في ضم أجزاء من فلسطين إلى مملكته خاصة "القدس" لوضعها الديني المعروف ، وكان حسب رأي أصدقائه رجلاً متزن التفكير واقعي الاتجاه ، إذ أنه الزعيم العربي الوحيد الذي ينظر نظرة واقعية إلى الصهيونية في ذلك الوقت، وكان يدرك استحالة إزالة الوطن القومي اليهودي، فخلال الحرب العربية – الإسرائيلية 1948م دخل الجيش الأردني إلى فلسطين ليحتل القسم المخصص للعرب بموجب مشروع التقسيم (نوفمبر 1947م)، ولم يتمكن من مهاجمة المناطق المخصصة لليهود حسب الأوامر التي أعطيت له [*]، وراح الأردن يعقد لقاءات سرية أسفرت عن حلقات متوالية من المؤامرات ضد فلسطين تمثلت في ضياع مدينتي (اللد والرملة) [**] وتسليمه ما إلى اليهود وضياع المثلث العربي – الذي يمثل أخصب بقعة في فلسطين – في معاهدة رودس 1949م بين اليهود وبعض الدول العربية وضياع صحراء النقب ، كما أن المناورات السياسية والعسكرية قد سمحت لليهود بمهاجمة الجيش المصري بعد كشف ميمنته وتسليم مناطق البوتاس في البحر الميت مقابل مبالغ معينة.

وفي عام 1948م أعلن الملك "عبد الله" ضم الأراضي الفلسطينية إلى الأردن ووافق المجلس النيابي الأردني على هذا الضم ، وأطلق على الدولة اسم "المملكة الأردنية الهاشمية"، وبعدها بعامين قُتل الملك "عبد الله" عام 1950م فخلفه ابنه "طلال" المناوئ لسياسة والده والمعارض للاستعمار البريطاني ، فأطلق حرية الشعب وعَّدهُ مصدر السلطة والقوة فقيد بذلك حرية الملك ، إلا أنه استُبعد عن الحكم بزعم أنه مصاب بمرض نفسي ، ونُفي إلى استانبول أين توفي عام 1977م، وكانت بريطانيا وراء عزله والإتيان بابنه "الحسين" مكانه فتم تنصيب "الحسين بن طلال" ملكاً قبل أن يبلغ العشرين من عمره ، وتسلم سلطاته الدستورية عام 1953م وانضمت الأردن في عهده إلى الأمم المتحدة عام 1956م وقام بإلغاء المعاهدة مع الانجليز في نفس العام [2]، فتم جلاء الجيوش الانجليزية عن المملكة

---

[1] – رأفت الشيخ: المرجع السابق، ص 63.

*– كان الملك "عبد الله" على اتفاق بالوكالة اليهودية وفرقة الهاجاناه على خطة العمل المشترك بعد انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين بضم القدس القديمة، حيث قام قائد جيشه بفلسطين البريطاني "جلوب باشا" بوضع خطة تأخير تقدم قوات الفيلق العربي الأردني إلى القدس القديمة لإعطاء الفرصة للهاجاناه للسيطرة عليها، واستبعد مشاركة مصر في الحرب، وحذر سوريا ولبنان من الدخول فيها، حيث قال لرياض الصلح" رئيس وزراء لبنان في مارس 1948م "لا تغامروا بجيوشكم في فلسطين، لأن اليهودي أقوى منكم"، ينظر، محمد حسنين هيكل: العروش والجيوش قراءة في يوميات الحرب ، (ج1) (ط7)، دار الشروق، القاهرة: 2002، ص ص 42، 44.

**– كان تسليم اللد والرملة في جويلية 1948م من أخطر أسرار حرب فلسطين، بدأ التجهيز له من طرف "جلوب باشا" الذي ادعى أن قواته في القطاع الأوسط من فلسطين محاصرة ، وأنها تحت نيران كثيفة تهددها، وأنه لا يستطيع الصمود إلا إذا قام الجيش العراقي أو الجيش المصري بنجدته، وهو ما كان مستحيلاً لضعف تسليح الجيشين، ينظر، محمد حسنين هيكل: العروش والجيوش، (ج1)، المصدر نفسه، ص 327.

[2] – اسماعيل ياغي: تاريخ العالم العربي المعاصر، المرجع السابق، ص ص 193، 195.

واشترك فيما بعد مع سوريا ومصر والسعودية في القيادة العربية المشتركة عام 1955م، ووقف مع مصر ضد العدوان الثلاثي، وفي سنة 1958م أعلن اتحاد العراق والأردن الذي لم يدم سوى خمسة أشهر تقريباً ثم انهار بقيام الثورة العراقية في نفس العام.

ووُفقت بريطانيا أيضاً **في إخضاع فلسطين** لانتدابها يوم 24 جويلية 1922م ضاربة عرض الحائط بمسألة الإدارة الدولية، وعينت عليها مندوباً سامياً من قبل الحكومة البريطانية لتنفذ وعد "بلفور" * الصادر في 02 نوفمبر 1917م بإيجاد وطن قومي لليهود على أرض فلسطين ، وبهذا فتحت المجال لهجرة اليهود من مختلف أرجاء العالم إلى أرض فلسطين التي شرعت في تهويدها، وانفجر الشعور الوطني بين سكان فلسطين منذ الانتداب حتى قيام الحرب العالمية الثانية في مظاهرات واضطرابات وثورات دامية عبروا فيها عن سخطهم على السياسة البريطانية وحليفتها الصهيونية ورفضهم للانتداب البريطاني، ورغبتهم في الاستقلال الكامل والوحدة مع سوريا، إلا أن المحاولات البريطانية لتسوية المشكلة جميعها باءت بالفشل ، واشتدت هجرة اليهود نحو فلسطين خلال الحرب العالمية الثانية بسبب اضطهاد النازية الألمانية لهم حتى بلغ عددهم عام 1946م (608.230 يهودي) من مجموع سكان فلسطين البالغ عددهم (1.845560 نسمة) ، كما لقت الحركة الصهيونية عطفاً وتأييداً من الولايات المتحدة الأمريكية خاصة رئيسها آنذاك "هاري ترومان" الذي طالب عام 1945م وبتأثير من اليهود بفتح أبواب فلسطين لقبول مائة ألف مهاجر يهودي دفعة واحدة حلاً لمسألة اليهود المتشردين في أوروبا[1].

وفي عام 1947م انتقلت مشكلة فلسطين إلى المنظمة الدولية مما أدى إلى ظهور مشروع تقسيم فلسطين في 29 نوفمبر 1947م إلى دولة يهودية وأخرى عربية وهو المشروع الذي وافق عليه الأغلبية في الجمعية العامة للأمم المتحدة (ثلاثة وثلاثون صوت ضد ثلاثة عشر صوت)، ورفضه ممثلو الدول العربية والفلسطينيون والعرب جميعا فانفجرت ثورة الشعب الفلسطيني فوقعت الاصطدامات بين العرب واليهود ، قتل فيها عدد كبير من الجانبين ، وكون العرب جيش (الإنقاذ) لنصرة اخوانهم في فلسطين.

*– **آرثر جيمس بلفور**: وزير خارجية بريطانيا آنذاك تعرف عليه "حاييم وايزمان" أحد أبرز زعماء المنظمة الصهيونية في بريطانيا، الذي بذل جهوداً كبيرة لدى المسؤولين في انجلترا لحملهم على إصدار تصريح بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، وكلف رئيس وزراء بريطانيا "لويد جورج" السير "مارك سايكس" بالدخول في مفاوضات مع الصهيونية انتهت بصدور "وعد بلفور" الذي كان عبارة عن خطاب موجه من وزير خارجية بريطانيا "لورد آرثر جيمس بلفور" إلى اللورد "روتشيلد" أحد أركان الصهيونية في بريطانيا في 2 نوفمبر 1917م، وحظي تصريح بلفور على موافقة الرئيس الأمريكي آنذاك "ويلسن" كما أيدته فرنسا وإيطاليا في نفس العام، وبهذا خضعت فلسطين للإدارة العسكرية البريطانية ما بين (1917– 1920)، وتقرر انتداب بريطانيا عليها في مؤتمر "سان ريمو" 1920م، وبهذا شرعت بريطانيا في تهويد فلسطين، ينظر، اسماعيل ياغي: تاريخ العالم العربي المعاصر، المرجع السابق، ص ص155، 162.

[1]– نفسه، ص ص168، 173.

وما إن أعلنت بريطانيا انهاء انتدابها على فلسطين في 15 ماي 1948م حتى أسرع اليهود إلى إعلان قيام دولتهم الوظيفية* (اسرائيل) في "تل أبيب" وكانت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أول من اعترف بها وتلاها الاتحاد السوفيتي وبريطانيا وبقية الدول الأخرى.

قام جيش "الإنقاذ العربي" بالتدخل العسكري في فلسطين لإنقاذ أهلها من الخطر الصهيوني ومساعدتهم على إقامة حكومة وطنية موحدة ، حيث تعرضت إسرائيل صباح يوم 15 ماي لهجوم عسكري من جانب مصر جنوباً ومن لبنان وسوريا شمالاً وفي الشمال الشرقي، ومن جانب الأردنيين والعراقيين شرقاً [1] لكن عدم وحدة القوى العربية وغياب خطة استراتيجية فيما بينها، وعوامل أخرى كثيرة كعدم الاستعداد المسبق ، ونقص التسليح والتدريب والتنظيم، أفسدت على العرب منع قيام دولة إسرائيل، وبهذا كانت فلسطين قضية تآمر دولي واغتصاب صهيوني لحق الشعب العربي في أرضه ووطنه.

وسببت الخسارة التي منيت بها الجيوش العربية إلى حدوث حالات امتعاض والنقمة والحركات الانقلابية التي رفعت الطبقة الوسطى إلى السلطة، فكان انقلاب "حسني الزعيم"** في مارس 1949م في سوريا، وثورة الضباط الأحرار في 23 جويلية 1952م في مصر، وانقلاب "عبد الكريم قاسم" و"عبد السلام عارف" في 14 جويلية 1958 في العراق وحل هؤلاء محل الحاكمين القدامى من الباشوات أو الإقطاعيين.

وبفضل مساندة الدول الغربية الكبرى (أمريكا – بريطانيا وفرنسا) لليهود – الذين أقاموا دولة تمثل امتداداً للقوى الاستعمارية في المنطقة للحفاظ على مصالحهم – فشلت الدول العربية في تحرير فلسطين ، وعقدت معظمها اتفاقيات هدنة دائمة مع اليهود عام 1949م، ولم يبقَ في يد العرب سوى منطقتان : "الضفة الغربية" وقد ضمت للأردن و"قطاع غزة" وقد بقي تحت الإدارة المصرية، ولج أ العديد من الفلسطينين إلى البلاد العربية المجاورة [2]، وأصبح بإمكان إسرائيل نقض الهدنة كلما استطاعت إلى ذلك سبيلا، خاصة عندما قامت بعدوان غادر على قطاع غزة في فيفري 1955م، وبعدوانها الثلاثي على مصر عام 1956م بالإشتراك مع انجلترا وفرنسا ؛ وبهذا استخدم الاستعمار

---

*– **مفهوم الدولة الوظيفية** كما شرحه المفكر "عبد الوهاب المسيري" يقوم على ايجاد دولة استيطانية يسكنها عنصر سكاني تم نقله من وطنه الأصلي ليقوم على خدمة مصالح الدولة الامبريالية الراعية التي أشرفت على عملية النقل السكاني، وساهمت في عملية قمع السكان الأصليين عن طريق الإبادة أو الطرد أو الإرهاب وضمنت له الاستمرار والبقاء، وكان هدف البريطانيين من خلق دولة وظيفية في فلسطين هو أن تكون فلسطين المتاخمة لقناة السويس منطقة نفوذ بريطانية تحمي مصالحها الحيوية في مصر، وتضمن لها خطوط المواصلات البرية بالشرق، ولقطع الطريق أمام مصر القومية ، ولتفتيت المنطقة العربية، ومحاربة أي دعوة لتوحيد شعوبها ولفصل مشرق العالم العربي عن مغربه، ينظر، وضاح مصطفى حسن الأسمر: أثر الحراك العربي على الدور الوظيفي لدولة اسرائيل ، رسالة ماجستير، إشراف: عبد الستار قاسم، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس فلسطين، 2013، ص ص 13، 18.

[1] – جولدا مائير: اعترافات عولدا مائير، تر: عزيز عزمي، (د، ط)، دار التعاون للطبع والنشر، القاهرة، (د، ت)، ص 190.

– **حسني الزعيم: ولد في حلب عام 1889م، عمل في الجيش التركي، ثم التحق بجيش الشرق الذي أنشأته فرنسا، أصبح مقدم عام 1941م، لم يكن له أي عقيدة سياسية أو هدف قومي، سجن خلال الحرب العالمية الثانية من طرف فرنسا، وأعيدت له حقوقه بعد استقلال سوريا عام 1947م وأصبح عقيد، ثم أصبح زعيم وأسندت إليه مديرية الأمن العام، استطاع أن يحصل على ثقة الرئيس "القوتلي"، في الوقت الذي توترت فيه علاقته بالنائب "صبري العسلي" الذي اتهمه بالفساد داخل الجيش، فكان انقلابه ضد السلطة الحاكمة في مارس 1949م، وأعدم في أوت من نفس السنة على إثر انقلاب "سامي الحناوي" ينظر، محمد معروف: أيام عشتها 1949 – 1969، (ط1)، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت: 2003، ص ص 107، 109.

[2] – اسماعيل ياغي : تاريخ العالم العربي المعاصر، المرجع السابق، ص ص 179، 181.

اليهود كمخلب قِط ، واتخذ دولتهم قاعدة للعدوان في العالم الإسلامي يزودها باستمرار بالمساعدات السياسية والعسكرية والمالية والفنية.

وإلى جنوب من مصر خضع السودان للإدارة البريطانية أيضا منذ 1896م، باعتباره تابعاً لمصر ، وكان موضوعه هو نقطة الخلاف الدائمة بين المفاوضين المصريين والبريطانيين لمدة تزيد على الثلاثين عاما ، ففي الوقت الذي اعتبرت فيه مصر السودان جزء اً منها لا يمكن التنازل عنه [*] لتحقيق وحدة وادي النيل، أرادت بريطانيا فصل الإثنين، لذلك رأى رجال ثورة جويلية 1952م المصرية حل مشكلة السودان حتى يتمكنوا من التفاوض مع الانجليز للجلاء عن مصر فوافق الزعماء السودانيون على هذا الأمر ، ودمجت الأحزاب السودانية التي تنادي بالاتحاد مع مصر في "الحزب الوطني الاتحادي" ، وكان على السودانيين أن يقرروا مصيرهم إما بالاتحاد مع مصر أو الاستقلال، إلا أن سياسة بعض رجال الثورة المصرية خاصة "صلاح سالم" المسؤول عن الملف السوداني أدت إلى سقوط وزارة "اسماعيل الأزهري" المؤيد للاتحاد مع مصر، وتألفت وزارة جديدة في 09 جانفي 1954م كانت تطالب بالاستقلال وبذلك انفصل السودان عن مصر[1]، وأعلن استقلاله في غرة جانفي 1956م، وبعد استقلاله انضم إلى الجامعة العربية والأمم المتحدة في جانفي وفيفري على التوالي سنة 1956م، لكنه ظل يعاني أوضاعاً مزرية والفقر نتيجة للصراعات المذهبية والعقائدية التي كانت عليها البلاد[2].

وقد خضعت كلا من الكويت وقطر للوصاية أو الحماية البريطانية، وكذا بقية الأقطار العربية الأخرى (البحرين – الإمارات العربية – اليمن – سلطنة عمان – الصومال – جيبوتي – جزر القمر) التي خضعت للاستعمار المباشر أو غير المباشر، فقد دخلت الإمارات العربية تحت الحماية البريطانية منذ 1820م، حيث أبقت بريطانيا الشؤون الداخلية طوال مدة الحماية في أيدي حكام الإمارات الذين تعاقبوا على حكمها ، في حين اقتصرت المعاهدات على الشؤون الخارجية للإمارات وحفظ الأمن فيها، ولم تنسحب بريطانيا من منطقة الخليج إلا في عام 1971م وهو العام الذي أعلن فيه عن قيام دولة الإمارات العربية المتحدة التي ضمت آنذاك ست إمارات هي: (أبوظبي- دبي – الشارقة – عجمان – أم القيوين والفجيرة) ، ثم انضمت إليهم رأس الخيمة عام 1972م[3]؛ أما قطر فقد دخلت هي الأخرى تحت الحماية البريطانية منذ 1916م بعد أن تنازلت الدولة العثمانية عن حقوقها في قطر عام 1913م وأعلن عن استقلال البلاد عام 1971م في عهد الشيخ "خليفة بن حمد آل ثاني"، وخضعت البحرين

---

*- في 8 اكتوبر 1951م قامت مصر بإلغاء معاهدة 1936م واتفاقية 1899م الخاصة بالسودان من جانب واحد، وأعلن ذلك رئيس الوزراء المصري آنذاك "مصطفى النحاس" أمام البرلمان، ونصب الملك "فاروق" ملكاً على السودان، وقدم مشروع قانون للبرلمان المصري بتكوين جمعية تأسيسية في السودان ومجلس وزراء سوداني ليحكم السودان معين من طرف "فاروق"، على أن تحتفظ الحكومة المصرية بمسؤوليات الدفاع والشؤون الخارجية، وهو ما عارضه السودانيون وبريطانيا، ينظر، جيمس روبرتسون: السودان من الحكم البريطاني المباشر إلى فجر الاستقلال ، تعر: مصطفى عابدين الخانجي، (ط 1)، دار الجيل، بيروت: 1996، 222.

[1] – محمد عمر البشير: تاريخ الحركة الوطنية في السودان 1900– 1969م، تر: هنري رياض وآخرون، مر: نور الدين ساتي، (د، ط)، الدار السودانية للكتب، الخرطوم، 1980، ص ص 229، 237.

[2] – مريم صغير: المرجع السابق، ص 305.

[3] – اسماعيل ياغي : تاريخ العالم العربي المعاصر، المرجع السابق، ص ص 74، 78.

بدورها للحماية البريطانية أيضا منذ 1861م ونالت استقلالها عام 1970م، أما الكويت التي تنازل العثمانيون عنها عام 1913م واعترفوا بمركز بريطانيا الممتاز فيها دخلت هي الأخرى تحت الحماية البريطانية أثناء الحرب العالمية الأولى، ولم تنل استقلالها إلا في عام 1961م في عهد الشيخ "عبد الله السالم الصباح" [1]، وقد حاول "الاتحاد الهاشمي" الذي تألف من العراق والأردن عام 1958م ضم الكويت إليه على أنها جزء من العراق ثم حاول "عبد الكريم قاسم" ذلك عام 1961م إلا انه فشل في ذلك.

وكان لبنان ضمن مناطق النفوذ الفرنسية حسب تقسيم اتفاقية (سايكس – بيكو) [*]، ثم قرر الحلفاء في "سان ريمو" وضعه تحت الانتداب الفرنسي مع سوريا، ونتيجة لظروف الحرب العالمية الثانية واستسلام فرنسا للألمان عام 1940م، وتحت الضغط الشعبي اضطر الجنرال "كاترو" المندوب السامي على بلاد الشام إلى اعلان استقلال لبنان عام 1941م بعد اعلانه استقلال سوريا، وأجليت الجيوش الفرنسية عن لبنان عام 1946م بعد جلائها عن سوريا في نفس السنة، ومنذ عام 1951م بدأ نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية يزداد في لبنان [**] خاصة عندما تولى "دوايت ايزنهاور" رئاسة أمريكا في 20 جانفي 1952م، فعندما أراد "كميل شمعون" الرئيس اللبناني (1952-1958م) آنذاك تجديد انتخابه لرئاسة الجمهورية للمرة الثانية، حدثت اضطرابات وبدأت بوادر الحرب الأهلية وتقدم الأسطول الأمريكي نحو سواحل لبنان، فتنازل "شمعون" كرهاً عن رأيه، وانتخب "فؤاد شهاب" رئيساً للجمهورية عام 1958م وغادرت القوات الأمريكية لبنان بعد شهرين [2]، وقد تزامن التدخل الأمريكي مع قيام الـ(ج.ع.م) وبالتالي كان بمثابة تهديد مباشر لها.

وفي اليمن التي كانت من بين الدول العربية التي نالت استقلالها مبكراً وساهمت في إنشاء جامعة الدول العربية وانضمت إليها عام 1946م كما انضمت إلى هيئة الأمم المتحدة عام 1948م، واجهت مشكل بقاء القوات البريطانية في الجنوب (عدن)، مما أدى إلى التدخل العربي بتقديم المعونات إلى المنكوبين واللاجئين، كما واجه

---

[1] – اسماعيل ياغي : تاريخ العالم العربي المعاصر، المرجع السابق، ص ص 86، 100.

*– عقدت اتفاقية (سايكس – بيكو) في بطرسبرغ في ماي 1916م بين وزير الخارجية الروسي "سازونوف" والخبير البريطاني في الشؤون الشرقية "مارك سايكس" والقنصل الفرنسي العام السابق في بيروت " ف– جورج بيكو"، رسم الاتفاق الخطة لاقتسام الإمبراطورية العثمانية في المستقبل، والواقع أن اتفاقية سايكس – بيكو هذه التي لم تطبق إلا على الولايات العربية بعد خروج روسيا من التحالف الثلاثي نصت على 1– أن تقام في فلسطين إدارة دولية 2– أن يكون الجزء الساحلي الواقع إلى الشمال حتى الخط الممتد على محاذاة دمشق وحمص وحلب منطقة نفوذ فرنسي 3– أن يكون العراق من نصيب بريطانيا، في حين تنشأ دولة عربية مستقلة أو اتحاد عربي مستقل في الأراضي السورية الداخلية الواقعة ضمن هاتين المنطقتين ، وفي ولاية الموصل ليس غير، ينظر كارل بروكلمان: المرجع السابق، ص ص 745– 746.

**– لم يكن نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية مقتصراً على لبنان فحسب بل على كافة أقطار دول المشرق العربي ، فعندما تولى "دوايت ايزنهاور" رئاسة أمريكا بدأ الزحف على الشرق الأوسط يوشك أن يستأنف من جديد ، فقد كان الأخير (الشرق الأوسط) بموارده الاقتصادية ومواقعه الاستراتيجية وممراته المائية والجوية أهم غنائم الدنيا ، في حين أن بقية مسارح الصراع العالمي(أوربا والشرق الأقصى) كانت قضايا أمن وردع أو وضع حدود وموازين ومناطق نفوذ، ينظر، محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، (ج1)، المصدر السابق، ص 162.

[2] – اسماعيل ياغي: تاريخ العالم العربي المعاصر، المرجع السابق، ص ص 147– 148.

حكم الإمام "يحى" * فيها عدة ثورات داخلية كثورة 1948م التي أطاحت به ، إلا أن ابنه "سيف الإسلام" (ت 1962م) استطاع أن يقضي على الثوار وأن ينتزع الملك ، وقد شاركت حكومة الإمام "أحمد" من بعده في القضايا العربية والإسلامية وانضمت إلى اتحاد الدول العربية الذي نشأ بعد الوحدة التي تمت بين مصر وسوريا[1].

كان هذا وضع الدول العربية السياسي في المشرق العربي ما بعد الحرب العالمية الثانية ، فقد كان مطبوعاً بوصول بعض دوله إلى الاستقلال مبكراً (كسوريا ولبنان ومصر واليمن ...) مما كان له انعكاس على تطور الأحداث فيما بعد في المشرق العربي ، في حين ظل العديد منها تحت السيطرة الاستعمارية وخاضعاً للتجزئة إلى غاية النصف الثاني من القرن العشرين الميلادي بل ولا تزال فلسطين إلى يومنا هذا مفتوكة الحرية.

وعلى الساحة المغاربية كانت بلدان المغرب العربي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية على غرار بقية الشعوب المستعمرة واقعة تحت القبضة الاستعمارية الفرنسية والإيطالية والإسبانية** مما جعل فكرة التضامن بين قيادات أحزابها السياسية وشعوبها تظهر جلياً نظراً لوحدة المصير والهدف، فقد اجتهد مناضلوا "حزب الشعب الجزائري"*** المنحل في إرساء ميثاق تحالف جمع بين الأحزاب المغاربية الوطنية الثلاث: (حزب الشعب الجزائري، الحزب الدستور الحر التونسي، وحزب الاستقلال المغربي) نَصَّ على إقامة جبهة موحدة ضد الاستعمار بإنشاء "مكتب المغرب العربي"**** عام 1947م، ولجنة تحرير المغرب العربي عام 1948م بالقاهرة***** التي أسندت رئاستها لبطل الريف المغربي "ابن عبد الكريم الخطابي" الذي كان متواجداً بالقاهرة على غرار بعض الشخصيات من المناضلين المغاربة الذين جذبتهم القاهرة بمكانتها وأهميتها السياسية الجديدة آنذاك ، فكانت هذه اللجنة بمثابة منبر تعريف لقضايا الشعوب المغاربية على المستوى الخارجي عربياً وعالمياً لرفع معاناتهم لكل أحرار العالم من الهيمنة الفرنسية المسلطة عليهم.

---

*- **الإمام يحيى حميد الدين بن المنصور**: ولد بصنعاء في جوان سنة 1869م، تفقه في الدين، وشارك أباه في حروبه، دخل في نزاع مع السعودية سنة 1934م انتهى بالصلح، وعقد معاهدات صداقة مع هولندا وانكلترا والحبشة والاتحاد السوفيتي والعراق، توفي سنة 1948م وخلفه ابنه الإمام أحمد بن يحيى (1893 – 1962م)، ينظر، مير بصري: أعلام الوطنية والقومية العربية، (ط1)، دار الحكمة، لندن: 1999، ص ص 166، 171.

[2]- اسماعيل ياغي: تاريخ العالم العربي المعاصر، المرجع السابق، ص 51.

**- خضعت الجزائر للاستعمار الفرنسي المباشر عام 1830م، وخضعت كلا من تونس والمغرب الأقصى لنظام الحماية الفرنسية على التوالي في 1882م - 1912م ، في حين وقعت ليبيا تحت السيطرة الايطالية منذ 1911م.

***- تأسس **حزب الشعب الجزائري** سنة 1937م على يد "مصالي الحاج" ، وحل الحزب عشية اندلاع الحرب العالمية الثانية سنة 1939م من طرف السلطات الاستعمارية الفرنسية.

****- **مكتب المغرب العربي**: تأسس عقب المؤتمر الذي عقده ممثلو أحزاب الشمال الإفريقي (حزب الشعب الجزائري، الحزب الدستوري التونسي، ورابطة الدفاع عن مراكش) بالقاهرة أيام 15 إلى 21 فبراير 1947م برئاسة "عبد الرحمن عزام" أمين عام جامعة الدول العربية آنذاك، وكانت مهمة المكتب خدمة قضايا الشمال إفريقيا والتعريف بأوضاعها الداخلية لا سيما الوضع السياسي، ينظر، أبو القاسم العلواني: الجزائر في العلاقات المصرية الفرنسية، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، اشراف: السيد علي أحمد فليفل، معهد البحوث والدراسات التاريخية، جامعة الدول العربية، السنة الأكاديمية 2010/2009، ص 53.

*****- تأسست **"لجنة تحرير المغرب العربي"** في 05 جانفي 1948م برئاسة قائد ثورة الريف في المغرب الأمير "محمد بن عبد الكريم الخطابي التي شارك في تأسيسها الأحزاب المغربية الثلاث: "حزب الشعب الجزائري"، و"الحزب الدستوري التونسي" و"حزب الاستقلال المغربي" من أجل استقلال الأقطار المغربية الثلاث بما فيها الجزائر، ينظر،

Daho Djerbal: LES EFFETS DE LA CRISE DE 1956 SUR LA GUERRE D'ALGERIE, p3

وقد استطاعت الحرب العالمية الثانية بدورها ادخال تغييرات مهمة بعد النكسات المتتالية التي لحقت بفرنسا بدءً من هزيمتها على يد الألمان ثم الفيتناميين ، وهذا ما سمح لدول المغرب العربي الواقعة تحت قبضة الاستعمار الفرنسي بالمطالبة بالاستقلال على الرغم من اختلاف الظروف السياسية بين الأقطار المغربية الثلاث (تونس، الجزائر المغرب الأقصى) بحكم نوعية السياسة الاستعمارية المطبقة عليها، يضاف إليه انتشار موجات التحرر في العالم الثالث بعد نهاية الحرب العالمية الثانية والتي امتدت نحو المغرب العربي مع مطلع الخمسينات من القرن العشرين ميلادي خاصة بعد وصول أخبار انتصار ثورة الضباط الأحرار بمصر جويلية 1952م على الملكية، مما خلق نوع اً من ثقة النفس في نفوس المغاربة بإمكان طرد المحتل واسترجاع السيادة الوطنية المغتصبة ، فكان أن اندلعت الثورة في تونس والمغرب عام 1953م على التوالي.

ففي تونس عاد "الحبيب بورقيبة" * الذي تزعم الحزب "الدستوري الجديد" من القاهرة بمشروع تفاوضي مع سلطات الاحتلال من أجل الاستقلال، وهو الأمر الذي كان يرفضه دائماً الزعيم التونسي الثوري "صالح بن يوسف" الذي طالب بالاستقلال التام عن الحماية الفرنسية دون قيد أو شرط، إلا أن ضغط "بورقيبة" على فرنسا لإرغامها سياسياً على منح الاستقلال دفع بوزير الداخلية الفرنسي آنذاك "روبر شومان" أن يصرح في 10 جوان 1950م بأن فرنسا تهدف من خلال سياستها داخل تونس إلى منح الشعب التونسي الاستقلال الذاتي ، وقد جسدت فرنسا هذا الطرح السياسي بالسماح بتشكيل حكومة تونسية في أوت 1950م برئاسة "محمد شفيق" وبمباركة من "بورقيبة" نفسه[1]، وهو ما أثار سخط المعمرين الذين دخلوا في مناوشات مسلحة مع التونسيين.

وإذا كان "الحزب الدستوري التونسي" يهدف إلى تطبيق سياسة المراحل معتمداً على مبد أ 'خذ وطالب' فإن السلطات الاستعمارية اضطرت تحت الضغط الشعبي إلى دخول في المفاوضات مع حكومة "شفيق" المدعمة بالحزب "الدستوري الجديد" عام 1951م، خوفاً من تنامي التيار الثوري وتعميم الثورة ، في الوقت الذي ضغط فيه المعمرون على حكومتهم وعارضوا بشدة التطور السلمي نحو استقلال تونس، وبالتالي خضعت سلطات الاحتلال إلى منطق معمريها مؤكدة على تطبيق برامجها الاصلاحية لا سيما في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والإدارية دون الجانب السياسي.

---

*- **الحبيب بورقيبة**: ولد في أوت 1903م في مونستير بتونس من أسرة متوسطة الحال، حصل على شهادة الباك الوريا سنة 1924م، ثم دبلوم في اللغة العربية وآدابها، درس القانون في جامعة السوربون، كما درس العلوم السياسية، تزوج من فرنسية، عاد إلى تونس عام 1927م أين اشتغل بالسياسية وانضم إلى الحزب الدستوري الحر، سجن عدة مرات حتى أصبح رمزاً للوطنية في الكفاح ضد السلطات الحاكمة في نظر الشعب التونسي، جال عدة أقطار في آسيا وأمريكا وبريطانيا عام 1950م، من أجل الحصول على تأييد للقضية التونسية فألقي عليه القبض عام 1952م، ونقل إلى فرنسا، وعندما أقرت الأخيرة منح تونس الاستقلال الذاتي عام 1954م عارض "صالح بن يوسف" أمين حزب الدستور الحر ذلك، في حين رأى "بورقيبة" أن الاستقلال الذاتي هو خطوة حاسمة نحو الاستقلال الكامل، وبتوقيع معاهدة الاستقلال في 10 مارس 1956م شكل "بورقيبة" أول حكومة لتونس المستقلة، وبإنشاء الجمهورية في تونس في جويلية 1957م أصبح "بورقيبة" أول رئيس لتونس إلى غاية 1987م، وتوفي في افريل 2000م، ينظر، رولف إيتالييندر: عشرة رجال من إفريقيا تر: أحمد عب القادر، تقد ومر: أحمد موسى، (د،ط)، مطابع الدار القومية، القاهرة: 2001، ص ص 46، 52.

[1] - مريم صغير: المرجع السابق، ص ص 44- 45.

ونتيجة لتمسك الحركة الوطنية التونسية بمطالبها أمام تعنت المعمرين تعثرت المفاوضات وتأزم الوضع الداخلي مما جعل فرنسا تفرض الحكم العسكري ، وأمام اشتداد المقاومة المسلحة اعتقل العديد من زعماء الحزب "الدستوري" وعلى رأسهم "بورقيبة" وهرب بعض أعضاء التيار الثوري إلى القاهرة مثل "صالح يوسف" و"محمد بدرة" أين التحقا بمكتب المغرب العربي مع بداية 1952م، كما فشلت حكومة "محمد شفيق" من جانبها في طرح القضية التونسية على الجمعية العامة للأمم المتحدة حيث اعتبرها المجتمعون قضية داخلية تخص فرنسا ، مما أدى إلى تصعيد العمل المسلح حتى تحولت العمليات العسكرية إلى ثورة عارمة ضد التواجد الفرنسي في القرى والمدن [1]، ما جعل فرنسا تبحث عن حل للقضية التونسية قبل أن يستفحل أمرها وحتى لا تنتقل عدواها للجزائر ، فكان أن قام وزير حكومتها آنذاك "منديس فرانس" بزيارة إلى تونس طرح خلالها موافقة باريس على مبدأ الحكم الذاتي للتونسيين على أن تتم العملية عن طريق مفاوضات مسبقة لذلك، وقد تم ذلك بين الوفد التونسي بقيادة "الطاهر بن عمار" والحكومة الفرنسية، لكن اندلاع الثورة الجزائرية (نوفمبر 1954م) عجل باعتراف فرنسا باستقلال تونس حيث أصدرت بلاغاً مشتركاً مع الحكومة التونسية في منتصف نوفمبر 1954م ضَمِن سلامة التونسيين بعد تقديم أسلحتهم وذخائرهم للسلطات الفرنسية، ووافق على ذلك "الحبيب بورقيبة" ومجموعته الدستورية وبقيت المفاوضات قائمة بين الطرفين بعد سقوط حكومة "منديس فرانس" في 05 نوفمبر 1955م وقيام حكومة "إدغارفور" إ لى أن انتهت باتفاقية مشتركة يوم 03 جوان 1955م، أعطت لتونس الحكم الذاتي شريطة حماية المصالح الفرنسية وصيانة العلاقات مع الحكومة الفرنسية، ورحب بالاتفاقية جماعة الحزب "الدستوري الجديد" والملاك الكبار التونسي ون، وتم تشكيل حكومة برئاسة "الطاهر بن عمار" في حين عارض الوطني التونسي "صالح بن يوسف" الاتفاقية[2].

وتوالت الاتفاقيات بين فرنسا وتونس ، هذه الأخيرة التي قبلت بسياسة المراحل التي أوصلتها إلى انتخاب جمعية تأسيسية في 25 مارس 1956م – بعد الإعلان عن استقلالها في 20 مارس– فاز بها قائمة الوحدة الوطنية بقيادة "بورقيبة" أمام "الطاهر بن عمار" الذي قدم استقالته، وشكل "بورقيبة" أول وزارة تونسية مستقلة ليفتح المجال للجزائريين لخوض غمار الحرب ضد فرنسا[3].

وبهذا قبلت تونس بالاستقلال المشروط وبالحكم الذاتي لتترك جارتها الجزائر تقاسي مرارة الاستعمار الفرنسي بمفردها؛ وبالنسبة للمغرب الأقصى الذي خضع هو الآخر للحماية الفرنسية منذ 1912م، فقد انبعث فيها الوعي القومي من جديد لدى الحركة الوطنية بشقيها الشمالي والجنوبي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، وكُلِّلَ نشاط المواطنين المغاربة بإنشاء حزب سياسي موحد يمثل الشعب المغربي ويطالب بحقوقه هو "حزب الاستقلال" الذي نادى بعد تأسيسه إلى الاستقلال وإلغاء الحماية ، وعمل على تدويل القضية المغربية، وهذا ما لم ترض به فرنسا التي استنكرت نشاط الحركة الوطنية المغربية، وفي 09 افريل 1947م زار ملك المغرب آنذاك "محمد الخامس" مدينة طنجة وألقى بها خطابه الشهير الذي نادى فيه بعروبة المغرب ورفض فكرة خلق اتحاد مغربي – فرنسي ومن هنا بدأت المؤامرة ضد

[1] – مريم صغير: المرجع السابق، ص ص 46، 48.

[2] – محمد الهادي الشريف: تاريخ تونس، تعر: محمد الشاوش، محمد عجينة، (ط3)، دار سراس للنشر، تونس: 1993، ص 137.

[3] – رشيد الناضوري وآخرون: المغرب الكبير الفترة المعاصرة، (د، ط)، (ق2)، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة: 2000، ص 1145.

الاتجاه الوطني والعمل على الإطاحة برموزه ، وكان أولها الملك نفسه الذي أثارت فرنسا ضده العميل "الجلاوي باشا" بمساعدة من المقيم العام الفرنسي في المغرب آنذاك الجنرال "جوان" ، فعمل "الجلاوي" على الحط من هيبة الملك والتهجم على "حزب الاستقلال" وهو ما أدى إلى تدهور الموقف بين القصر وسلطات الحماية التي هددت بتنحية الملك عن العرش بالقوة ، فقام الجنرال "جوان" بحل الديوان الملكي يوم 24 فبراير 1951م وهجم على فاس والرباط وحاصر القصر الملكي ، وأجبر الملك على إمضاء اتفاق يقضي بالتنديد بحزب الاستقلال "، إلا أن القضية المغربية طرقت باب هيئة الأمم المتحدة وأُدرجت في جلسة 14 ديسمبر 1951م غير أنه تم تأجيل مناقشتها ، وقامت إدارة الحماية بإقالة الملك وإحلال محله أحد عملائها وهو "محمد بن عرفة"[1] ونفت الملك إلى مدغشقر.

ومنذ تاريخ نفي الملك "محمد الخامس" اندلعت شرارة الثورة في المغرب ضد سلطات الحماية بقيادة "حزب الاستقلال" إلى غاية نوفمبر 1954م تاريخ اندلا ع الثورة الجزائرية ، التي فتحت جبهة ثانية لفرنسا فأجبرت الحاكم "ادغارفور" على انتهاج سياسة جديدة في المغرب بعد أن كشفت عن وجود اتصالات بين الجزائريين والمغاربة في الوقت الذي كانت تعاني فيه فرنسا من ضربات جيش التحرير التونسي ، وبالتالي رأت من الضروري التراجع عن سياسة المواجهة في المغرب للتمركز في الجزائر وتجنب حرب الاستنزاف ، فأعادت الملك "محمد الخامس" إلى بلاده عقب زيارة الجنرال "كاترو" له في مدغشقر منفاه، بعدما قدم له اعتذارات الحكومة الفرنسية مع قبول مبدأ الاعتراف بالاستقلال وإلغاء نظام الحماية.

وبناءً على المباحثات الثنائية التي دارت في 06 نوفمبر 1955م تحصلت المغرب على الاعتراف بها كدولة مستقلة مرتبطة مع فرنسا بروابط دائمة، وفي 16 نوفمبر من نفس السنة التحق "محمد الخامس" بالمغرب وعزل "محمد بن عرفة" عن العرش، وعهد في 07 ديسمبر 1955م إلى "مبارك البكاي" بتأليف أول وزارة وطنية مغربية تتكون من تسعة عشر وزيرا، ومع مطلع شهر فبراير 1956م بدأت المفاوضات الثنائية في باريس ترأس الوفد المغربي فيها رئيس الوزراء "مبارك البكاي" وترأس الوفد الفرنسي وزير الخارجية "بينو" وتوجت هذه المفاوضات بإصدار بيان مشترك في 02 مارس 1956م أعلن فيه عن استقلال المغرب الأقصى[2].

ولدّ استقلال تونس والمغرب تأثيراً عميقاً على الجزائر وطرح مشكلاً خطيراً على جبهة وجيش التحرير الوطني ذلك أن العدو الفرنسي أصبح مطلق اليدين ليركز عمله على الجزائر التي أصبحت وحيدة تقاوم هجمات أسلحته بعد أن سلم رجال جيش التحرير المغربي أسلحتهم وانضموا إلى القوات الملكية.

وخضعت كلا من موريتانيا والصحراء الغربية للسيطرة والحماية الفرنسية الإسبانية ، وفي ليبيا التي خضعت للاحتلال الايطالي منذ 1911م عندما اندلعت الحرب العالمية الثانية 1939م تحولت أرضها إلى مسرح لهذه الحرب وتقاسمت دول الحلفاء (بريطانيا – فرنسا – أمريكا) النفوذ فيها بعد هزيمة الألمان والفاشية (إيطاليا)* عام 1945م

[1] – مريم صغير: المرجع السابق، ص ص 57 ، 59.

[2] – رشيد الناضوري وآخرون: المرجع السابق، (ق2)، ص ص 1166، 1168.

*– احتلت فرنسا فزان واحتلت بريطانيا برقة وطرابلس، في حين منحت بريطانيا قاعدة عسكرية للأمريكيين (مطار الملاحة بطرابلس)، ينظر، محمد عثمان الصيد: مذكرات محمد عثمان الصيد (محطات من تاريخ ليبيا)، إع: طلحة جبريل، (ط1)، النجاح الجديدة، الدار البيضاء: 1996، ص 78.

فتولى البريطانيون إدارة برقة وطرابلس، وتولى الفرنسيون إدراة فزان، وفي مارس 1947م تشكلت في القاهرة هيئة تحرير ليبيا برئاسة "بشير السعداوي" وبتأييد من الجامعة العربية، وفي سنة 1948م انتقلت إلى طرابلس أين ساهمت في بث الوعي ضد المحتلين الحلفاء، الذين شكلوا لجنة رباعية ضمت (فرنسا، بريطانيا، أمريكا، الاتحاد السوفيتي) التي أقرت في ديسمبر 1948م أن ليبيا غير مهيأة للاستقلال بعد، بينما طالب أعضاء حزب المؤتمر الوطني البرقاوي باستقلال برقة تحت قيادة الملك "إدريس السنوسي"، وقدمت الدول العربية مشروعاً لدى الأمم المتحدة يدعو إلى منح ليبيا استقلالها وافقت عليه دول أمريكا اللاتنية، وإيطاليا، وفي 11 اكتوبر 1951م تشكلت لجنة فرعية من سبعة عشر عضو وبعد دراسة قدمت اقتراح نص على أن تنال ليبيا استقلالها قبل جانفي 1952م[1] وفي 24 ديسمبر 1951م نالت ليبيا استقلالها بتأثير من الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وانضمت إلى الجامعة العربية والأمم المتحدة، وساندت القضايا العربية.

ونتيجة لعجز البلدان العربية على تقديم عون مادي لليبيا المستقلة، اضطرت الأخيرة إلى عقد اتفاقية تعاون مع بريطانيا عام 1952م سمحت باستعمال بريطانيا للقواعد العسكرية الليبية [2]، غير أن ليبيا ظلت على موقفها المساند للعرب فوقفت إلى جانب مصر في العدوان الثلاثي 1956م، وإلى جانب الثورة الجزائرية

وفي **الجزائر** التي خضعت للاحتلال الفرنسي منذ سنة 1830م شهدت مع نهاية الحرب العالمية الثانية قيام مجازر ارتكبها الاستعمار الفرنسي في حق الجزائريين العزل يوم 08 ماي 1945م* التي راح ضحيتها (خمسة وأربعون ألف جزائرياً)، هذا القمع الذي أكد أن الاستعمار بعد نهاية الحرب كان مصمماً على أن لا يتخلى للجماهير الجزائرية عن شيء على الإطلاق، وعلى أن يحتفظ بتسلطه عليها بالارهاب، فحفر بهذا خندقاً لا يُعبر بين المجموعتين الأوروبية والجزائرية[3].

---

[1] – محمد عثمان الصيد: المصدر السابق، ص ص 37، 49.

[2] – نفسه، ص ص 84- 85.

*– تعود أصول الحادثة إلى إنشاء تجمع "أحباب البيان والحرية "في مارس 1944م وما أعقبه من نشاط ودعاية ويقظة وطنية ومحاولة تكوين جبهة متحدة لتحقيق مطالب بيان فبراير 1943م العاجلة والآجلة، وهو ما آثار غضب وخوف الفرنسيين الذين راحوا يعملون على إيقاف نشاط الحركة الوطنية الجزائرية وبينما الاتصالات جارية بين القادة (الإبراهيمي، مصالي، عباس) في قصر الشلالة لمحاولة تنسيق الجهود وتكوين جبهة متحدة، انطلقت موجة من الدعاية والاجتماعات والمناشير تستهدف إعداد الرأي العام وخلق جو من الحماس لمطالب البيان منذ جانفي 1945م، وتضاعفت المنشورات والاجتماعات خلال ربيع 1945م خاصة حزب "الشعب"، كلها كانت تدل على إزدياد الوعي بين الجزائريين، الذين خرجوا في أول ماي (اليوم العالمي للعمال) في مظاهرات سلمية بقيادة أعضاء من حزب الشعب" نادوا فيها بإطلاق سراح "مصالي" واستقلال الجزائر ، ورفعوا خلالها العلم الوطني، استمرت إلى غاية 7 ماي بإذن من السلطات الفرنسية، غير أن بعض المصادر ذكرت أن العلم الفرنسي قد مزق، فكان الانتقام ا لفرنسي شديد يوم 8 ماي حيث تحولت المظاهرات في سطيف وقالمة وخراطة إلى مجازر راح ضحيتها ما بين 45 ألف إلى 100 ألف قتيل جزائري حسب التقديرات الجزائرية ، وما بين 1200 و1500 قتيل حسب التقديرات الفرنسية، وما بين 50 ألف و 70 ألف حسب التقديرات الأجنبية، ينظر، أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية (1930– 1945م)، (ج3)، (ط4)، دار الغرب الإسلامي، بيروت: 1992، ص ص 227، 239. وللإطلاع أكثر على حيثيات الحادثة، ينظر، بن يوسف بن خدة: جذور أول نوفمبر 1954م، تر: مسعود حاج مسعود، (ط2)، الشاطبية للنشر والتوزيع، الجزائر: 2012، ص ص 137، 150.

[3] – أحمد بن بلة: مذكرات بن بلة ، تر: عفيف الأخضر، دار الآداب، بيروت، (د،ت)، ص ص 67- 68.

وأدت السياسة الاستعمارية الهادفة إلى ابقاء الجزائر تابعة لفرنسا إلى الأبد وسوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب الجزائري، في ظل غياب قيادة سياسية موحدة تسعى وراء تحقيق مطالب الشعب الجزائري التي تجاهلتها كل الاصلاحات الفرنسية الإدارية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية كمشروع القانون الخاص (20 سبتمبر 1947م) * الذي جاء ليربط الجزائر بفرنسا ويكرس الهيمنة الاستعمارية للأقلية المستوطنة على الجزائر، وهو ما لم يتجاوب مع مطالب الحركة الوطنية ** لذا عارضته؛ وتكتلت فيما بينها في "الجبهة الجزائرية" (أوت 1951م) التي فشلت في تحقيق الوحدة حول مسألة النضال بين زعماء الحركة الوطنية، وأمام هذه الوضعية بدأ الاستعداد للعمل المسلح خاصة مع اشتداد الأزمة الداخلية ما بين الطرفين المتخاصمين في حزب "حركة الانتصار للحريات الديمقراطية" لصاحبه "مصالي الحاج" *** (المصاليين والمركزيين) ****[1] بعد اكتشاف أمر المنظمة الخاصة السرية (L.O.S) ***** عام

*- **القانون الخاص 20 سبتمبر 1947م**: نص على إيجاد مجلس جزائري يتمتع بصلاحيات مالية، ويشتمل على قسمين قسم جزائري وقسم أوروبي لكل واحد منهما 60 نائباً ويحتفظ الحاكم العام للجزائر بحق المراقبة على المجلس مما كرس التفوق الأوروبي، ينظر، محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر: نجيب عياد، صالح المثلوثي، (د، ط)، موفم للنشر، الجزائر: 1994، ص 13.

**- تميزت الساحة السياسية للجزائر قبل إندلاع الثورة الجزائرية بوجود عدة أحزاب سياسية لكل منها مطالبه الخاصة هي: "حزب الشعب" بقيادة "مصالي الحاج" (1937- 1946م) الذي تحول فيما بعد إلى ح ركة الانتصار للحريات الديمقراطية (1946- 1954م) التي طالبت باستقلال الجزائر وحريتها و"فيدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين" التي تحولت عام 1946م إلى " حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري" لصاحبه "فرحات عباس" (1946- 1956م) الذي كان يطالب بالاستقلال الذاتي، والحزب الشيوعي" لصاحبه "عمار أزقان" الذي ظل يبحث عن حل للمشكلة الجزائرية في الإطار الإجتماعي، و"جمعية العلماء المسلمين الجزائريين" برئاسة "الإبراهيمي" آنذاك التي طالبت بالحفاظ على الهوية الجزائرية في إطارها العربي والإسلامي.

*** – **مصالي الحاج**: (1898- 1974م) زعيم الحركة الوطنية وسياسي جزائري، ولد بمغنية بتلمسان غادر الجزائر إلى فرنسا أين مارس العديد من النشاطات والوظائف، حتى وجد نفسه أخيراً ضمن تنظيم "نجم شمال إفريقيا كقائد(1926- 1937م) ثم في حزب الشعب (1937- 1946م)، وفي حركة انتصار الحريات الديمقراطية (1946- 1954م) وأخيراً الحركة الوطنية الجزائرية (1954- 1958م) التي كانت معارضة لجبهة التحرير الوطني، توفي في جوان 1974م، من آثاره: جريدة الأمة، جريدة البرلمان، مذكراته (أصول الحركة الوطنية الجزائرية)، ينظر، عبد الكريم بوصفصاف وآخرون: معجم أعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين: (ج2)، (د،ط)، دار الهدى، الجزائر:2004، ص ص 316، 323.

**** – يرجع سبب الأزمة الداخلية في هذا الحزب بين المركزيين والمصاليين إلى رغبة "مصالي" منحه سلطة مطلقة من اللجنة المركزية التي رفضت ذلك، مما أدى إلى الإنشقاق داخل الحزب، ونزل هذا الصراع إلى الشارع، وأصبح كل جناح يحاول استقطاب مناضلين إلى صفه، وقد بدأت هذه الأزمة أواخر 1953م واستمرت إلى صيف 1954م، ينظر، علي كافي: مذكرات الرئيس علي كافي، (ط2)، دار القصبة للنشر، الجزائر: 2011م، ص 39. في حين ذكر "بن يوسف بن خدة " عضو اللجنة المركزية وأمين عام للحزب المذكور أن جذور الأزمة تعود إلى مارس سنة 1950م عندما اجتمعت اللجنة المركزية بمدينة الأربعاء بضواحي العاصمة وقررت التمسك بمبدأ القيادة الجماعية وحرية التشاور، وتحديد صلاحيات زعيم الحزب وهو ما آثار غضب "مصالي" الذي لم يتكيف مع الظروف النضالية الجديدة، وتزامن هذا مع اكتشاف أمر المنظمة الخاصة وقمع الإدارة الفرنسية لأتباعها، واكتشافها بضلوع حزب مصالي فيها مما جعل حزبه عرضة للحل والإطاحة برؤوس قادته، وتفاقمت الأزمة في صيف 1953م خلال اختيار أعضاء المكتب السياسي للحزب ، حيث أبعد بن خدة "مولاي مرباح" و"مزغنة" المقربين لمصالي من عضوية المكتب السياسي ، وهو ما استغله "مصالي" كحجة ضد المركزيين الذين سحب ثقته منهم في اجتماع هورنو بلجيكا في جويلية 1954م، ينظر، بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص ص 266، 320.

***** – **المنظمة الخاصة**: هي جناح مسلح تابع لحزب "حركة الانتصار لحريات الديمقراطية" تأسست عام 1947م، وضع على رأسها المناضل "محمد بلوزداد" وكلف "جيلالي بلحاج" بالتدريب العسكري، وبعد مرض "بلوزداد" خلفه على المنظمة "حسين آيت أحمد" الذي عزل من قيادتها بعد الأزمة البربرية عام 1949م ليخلفه "أحمد بن بلة" ابتداء من جويلية من نفس السنة، أهم عملياتها الاستيلاء على مبلغ 3.070.000 فرنك من بريد وهران، اكتشف أمرها عام 1950م، وتعرض معظم أعضائها (400 شخص) للاعتقال والسجن كبن بلة" و"جيلالي بلحاج" (كوبيس) و"بن بولعيد" ، ولجأ "آيت أحمد" إلى القاهرة و"بوضياف" إلى فرنسا، ينظر، رمضان بورغدة: الثورة الجزائرية والجنرال ديغول (1958- 1962م)، (ط1)، مؤسسة بونة للبحوث والدراسات عنابة: 2012، ص ص 22، 24.

1950م التي تبنت العمل المسلح، فكان تصميم "اللجنة الثورية للوحدة والعمل" التي تأسست في 23 مارس 1954م* على تفجير الثورة كبيراً كخيار نهائي للخروج من الأزمة التي دخل فيها حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية"، ومن أجل القضاء على النظام الاستعماري واسترجاع السيادة الوطنية وإقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية المستقلة في إطار المبادئ الإسلامية وللخروج بالشعب الجزائري من الأوضاع الاجتماعية والثقافية والاقتصادية السيئة التي كان يعيشها نتيجة التسلط الاستعماري والكولون (المستوطنين الأوربيين) ، بعد عدم جدوى الأحزاب، وعدم فاعليتها في تحقيق الاستقلال.

وباندلاع الثورة الجزائرية غرة نوفمبر 1954م** واجهتها السلطات الفرنسية بكل ما تملك من قوة معوِّلة في ذلك على تجهيزات الحلف الأطلسي والدعم الغربي المقدم لها، متمسكة بفكرة "الجزائر فرنسية" في الوقت الذي كانت تفتقد فيه الثورة الجزائرية للمؤسسات التي تضمن استمرارها وصمودها في وجه الاحتلال الفرنسي، وتعاني فيه نقص التمويل وقلة السلاح فقد اندلعت بإمكانيات جد محدودة وسلاح قليل.

وجدت "جبهة التحرير الوطني" (الجناح السياسي للثورة) نفسها أمام خصم عنيد، فما كان لها إلا البحث عن فضاء خارجي أوسع للتعريف بالقضية الجزائرية وإخراجها من العزلة التي فرضها عليها الاستعمار الفرنسي، فعمل ممثلو جبهة التحرير الوطني بالخارج بقيادة "أحمد بن بلة" *** على كسب دعم السلطات المصرية لتوفير السلاح والمال حيث قامت مصر بمد الثورة الجزائرية بمختلف أنواع الدعم منذ بدايتها منها امدادات يخت (الملكة دينا الأردنية) في فيفري 1955م والذي أفرغت شحناته في الناحية الغربية من الجزائر، وبفضل هذا التسليح استطاعت الثورة أن تتقدم في العمل في جهة وهران التي كانت توصف في تقارير العدو بـ (الهادئة)؛ وبهذا عمت الثورة كل أرجاء الوطن[1].

---

*- ضمت اللجنة الثورية للوحدة والعمل كل من: "بوضياف" و"رمضان بشبوبة" من المنظمة الخاصة، و"حسين لحول" من اللجنة المركزية لحزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية و"دخلي بشير" بهدف الحفاظ على وحدة الحزب من الانقسام، ونتيجة عدم التفاهم والانسحام بين الفرقين (المصاليين والمركزيين) تشكلت من جديد وأصبحت تضم: "بن بولعيد"، "محمد خيضر"، "آيت أحمد"، "بيطاط"، "كريم بلقاسم"، "ديدوش مراد"، "بن مهيدي"، وبغرض الترويج لأفكارها وأهدافها أنشأت جريدة "الوطني" (Le Patrioe)، ينظر، رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص 27.

**- للإطلاع على تفاصيل العمليات العسكرية الأولى التي صاحبت إندلاع الثورة التحريرية، وردود الفعل المختلفة منها، ينظر، محمد حربي: المرجع السابق ص 17.

***- **أحمد بن بلة:** ولد في مغنية في 25 ديسمبر 1918م، تلقى تعليمه الأول في مدارس تلمسان، انخرط في حزب الشعب الجزائري وهو ابن 15 سنة وتحول بعد سنوات إلى قطب رئيسي فيه، انضم إلى المنظمة العسكرية الخاصة (L'organisation Spèciale) وقاد عملية بريد وهران عام 1949م فالقي القبض عليه وسجن بسجن البليدة الى غاية 1952م تاريخ هروبه من السجن واتجاهه إلى القاهرة أين شرع مع رفاقه في الإعداد للعمل المسلح شكل مع تسعة من رفاقه اللجنة الثورية للوحدة والعمل ثم اتخذوا القرار التاريخي ببدء الكفاح المسلح في فاتح نوفمبر 1954م، وفي اكتوبر 1956م ألقي عليه القبض فيما يعرف بحادثة (القرصنة الجوية) رفقة خيضر وآيت احمد وبوضياف والأشراف فسجن بسجن العاصمة ثم بسجن الصحة ثم سجن جزيرة ايكس، ثم سجن توركان إلى غاية استقلال الجزائر عام 1962م عرف باسم (حميميد) وهو اسمه الثوري، انتخب في سبتمبر 1963م رئيساً للجمهورية الجزائرية المستقلة فجابه مجموعة من المشاكل المتراكمة التي خلفها الاستعمار في الجزائر، وفي 19 جوان 1965م أزيح من السلطة بعد انقلاب "هواري بومدين" ضده واعتقل وبقي في السجن إلى 1979م، ينظر، أحمد بن بلة: المصدر السابق، ص ص 5، 7، توفي ابن بلة يوم 11 افريل 2012م.

[1] - نفسه، ص ص 99- 100.

وسجل وفد جبهة التحرير المتواجد بالخارج [*] أول حضور له في مؤتمر الشعوب الأفرو أسيوية في باندونغ 24 افريل 1955م باندونيسيا، وكان هذا بمثابة انتصار دبلوماسي للثورة الجزائرية، إذ من خلاله كسرت الإدعاء الفرنسي القائل بالجزائر فرنسية [**]، وكسبت عطف الدول الشقيقة والصديقة رغم كل الصعوبات التي واجهتها في بدايتها وخرجت إلى العالم بعد أن كان مضروباً عليها بسور، وبرهنت على وجودها وتوسعها من خلال القيام بهجومات الشمال القسنطيني(20 أوت 1955م) التي قادها المجاهد "زيغود يوسف"، والتي التحقت على إثرها الأحزاب السياسية بالثورة باستثناء الحزب الشيوعي الجزائري، وفي العام الموالي شهدت مرحلة التنظيم بعد عقد مؤتمر الصومام (20 أوت 1956م) الذي ساهم في بعث الروح من جديد في الثورة، إذ أكد على فشل السياسة الفرنسية وأثرى التوجه السياسي والعسكري للثورة، وأقر مؤسسات القيادة (المجلس الوطني لقيادة الثورة، جبهة التحرير الوطني، لجنة التنسيق والتنفيذ) [***] وحدد جملة الأهداف الواجب توفرها لوقف القتال والتفاوض السلمي [****] وغيَّر موقف العديد من الدول اتجاه الثورة وأَكْسَبَ "جبهة التحرير الوطني" عمقاً شعبياً وتمثيلاً جماهيرياً واسعاً (منظمات العمال والطلاب والتجار....) خاصة بعد انضمام بقية الأحزاب السياسية إليها؛ فحمل بحق كما قال "ابن بلة": [1] « للثورة أبنية ونظاماً مرتبياً وتنظيماً كانت جميعاً مفقودة... »، على الرغم من معارضته للقيادة الجديدة لبعض الشخصيات السياسية التي أدخلها المؤتمر والتي عارضت من قبل أو شجبت العمل المسلح كما سيأتي تبيينه في الفصل الخامس من الدراسة.

---

*- تشكل الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني في البداية من: محمد خيضر مسؤولاً للوفد، "أحمد بن بلة" مسؤولاً عن اللوجيستيك والتسليح، "حسين آيت أحمد" مكلفاً بملف التدويل، ينظر، عمر بوضربة: "المشاركة الجزائرية في مؤتمر باندونغ 1955، حيثياتها وانعكاساتها على مسار تدويل المسألة الجزائرية"، مجلة البحوث التاريخية، ع(01)، مارس 2017، جامعة المسيلة، ص 17. وللتوسع أكثر حول مشاركة الوفد الخارجي في مؤتمر باندونغ ينظر، المرجع نفسه.

** - كان من نتائج توصيات مؤتمر باندونغ أن قامت 14 دولة من إفريقيا وأسيا هي: أفغانستان، بورما، مصر، الهند، اندونيسيا، إيران، العراق، لبنان ليبيريا، باكستان، العربية السعودية، سوريا، تايلندا واليمن بتقديم طلب إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لبحث القضية الجزائرية في دورتها العاشرة، وذلك بتسجيلها ضمن جدول أعمالها على أساس مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، ورغم الاعتراض الفرنسي قررت الجمعية العامة تقديم الطلب للتصويت في جلستها يوم 30 سبتمبر 1955م فحاز على 28 صوت مقابل 27 صوت ضده، وامتناع 5 أعضاء، ينظر، عمر بوضربة: "المشاركة الجزائرية في مؤتمر باندونغ 1955، حيثياتها وانعكاساتها على مسار تدويل المسألة الجزائرية"، المرجع نفسه، ص 21.

***- **لجنة التنسيق والتنفيذ**: هي لجنة معينة من قبل مؤتمر الصومام كانت بمثابة الهيئة التنفيذية، وتحولت ابتداء من 1958م إلى حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، ضمت خمسة أعضاء هم: عبان رمضان، بن يوسف بن خدة، محمد العربي بن مهيدي، سعد دحلب، كريم بلقاسم، وضمت لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية المعينة من قبل المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد بالقاهرة (أوت 1957م)، تسعة أعضاء هم: عبان، فرحات عباس، لخضر بن طوبال، عبد الحفيظ بوصوف، محمود الشريف، محمد الأمين دباغين، بلقاسم، عبد الحميد مهري، عمر أوعمران، وأضاف المجلس إليهم المعتقلين الخمسة (بوضياف، بيطاط، بن بلة، آيت حسين، خيضر)، من مهامها العسكرية تنسيق العمليات الحربية وتنظيم وتوزيع وحدات جيش التحرير على التراب الوطني ضد الجيش الفرنسي إضافة إلى مهمة ربط النشاط العسكري الداخلي بالنشاط السياسي الخارجي، فهي مجلس حرب حقيقي تقود وتوجه جميع فروع الثورة الفرع العسكري والفرع السياسي والفرع الدبلوماسي والاجتماعي والإداري، ساهمت في التخطيط لإضراب 8 أيام، كما تبنت حرب عصابات المدن كسند للنضال في الريف (معركة الجزائر) التي نتج عنها إبادة شبه تامة للخلايا السياسية الحضرية وإجبار أعضاء اللجنة إلى الفرار إلى المغرب وتونس منذ أوت 1957م، ينظر، الطاهر خرف الله: "المؤسسات السياسية للثورة الجزائرية"، مجلة الذاكرة، ع(1)، المتحف الوطني، الجزائر: 1994، ص ص 39- 40.

****- تمثلت هذه الأهداف في: الاستقلال التام دون انتقاص شؤون الدفاع الوطني و الدبلوماسية- الاعتراف بالسيادة الكاملة على الأراضي الجزائرية بما في ذلك الصحراء- الاعتراف بجبهة التحرير ممثلا وحيدا للشعب الجزائري- بعث الدولة الجزائرية في اطار الجمهورية الديمقراطية والاجتماعية.

[1] - المصدر السابق، ص 114.

وبتطور الأحداث أصبحت الحالة في الجزائر تتحكم في مجموع الحالة ببلاد المغرب العربي، فاستمرار الكفاح بها أصبح يهدد سياسة الحلول الجزئية التي سلكتها السياسة الفرنسية في تونس ومراكش، كما أن حل الأحزاب السياسية بها والتحاقها بركب الثورة قد أفقد فرنسا إمكانية التعاون مع أي عنصر حزبي أو سياسي يمكنها التفاوض معه كما حدث في تونس مع "بورقيبة"، مما جعلها تمنح الاستقلال للمغرب وتونس على التوالي سنة 1956م وباستقلالهما توضحت السياسة الفرنسية في محاصرة الثورة الجزائرية وقطع سبل تموينها بمنح القطرين الشقيقين استقلالهما والاحتفاظ بالجزائر الفرنسية؛ وواصلت فرنسا مجابهتها للثورة الجزائرية بقرصنة طائرة الزعماء* (بن بلة ورفاقه) يوم 22 اكتوبر 1956م في اتجاهها من المغرب نحو تونس لحضور مؤتمر تونس حول مسألة دعم الثورة الجزائرية ووحدة المغرب العربي مما أثار حالة سخط مغاربية قوية واستنكار كبير، فقد طالب "محمد الخامس" بإطلاق سراح القادة الجزائريين وأعلن عن قطع العلاقات مع فرنسا واستدعاء السفير المغربي بباريس، وصدر الموقف التونسي منددا بهذه الجريمة، واستدعت الحكومة التونسية سفيرها في باريس وطالبت بإطلاق سراح المعتقلين، كما قامت ليبيا باستقدام سفيرها من باريس أيضاً، وقدمت وزارة خارجيتها احتجاجاً شديد اللهجة لفرنسا [1]، في حين اعتبرت الحكومة الفرنسية عملية الاختطاف نصراً لثالوث الشدة والعنف ضد مصر والعرب وهم: وزير الحربية "بورجيس مونوري"، ونائبه "ماكس لوجين"، و"روبير لاكوست" ** الوزير المقيم بالجزائر، وتم نقل القادة المختطفين يوم 28 اكتوبر وبطريقة سرية إلى باريس ليودعوا بسجنها، وفي الجزائر كانت (معركة الجزائر العاصمة 1957م)*** ضد فرق جيش الاحتلال التي انتهت بهزيمة ساحقة للجزائريين وأطاحت بتنظيمهم البلدي Urbaine، وامتد تأثير هذه الهزيمة إلى الريف فعزل وأضعفت حرب العصابات فيه[2].

*- تم اختطاف الطائرة المغربية التي كانت تحمل إلى تونس "بن بلة"، "خيضر"، "آيت أحمد"، و"بوضياف" و"الأشراف" بأمر من الوزير المقيم بالجزائر "روبير لاكوست"، وقد وجه "محمد حسنين هيكل" في حصة متلفزة على قناة الجزيرة القطرية بتاريخ 1 ماي 2008م أصابع الاتهام في ذلك إلى ولي العهد المغربي آنذاك "الحسن الثاني"، في الوقت الذي رفض "أحمد بن بلة" الإدلاء بشهادته في هذه القضية حفاظاً – كما قال- على العلاقات الجزائرية المغربية وللصالح العام، ينظر، غيلاني السبتي: علاقة جبهة التحرير الوطني الجزائرية بالمملكة المغربية أثناء الثورة الجزائرية، دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، اشراف: يوسف مناصرية، جامعة باتنة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، السنة الجامعية: 2010/ 2011م، ص ص 149- 150. واتهم ابن بلة في مذكراته القيادة الفرنسية بالجزائر (لاكوست) بتدبير الحادثة، ينظر، أحمد بن بلة: المصدر السابق، ص ص 118، 124.

[1] – عبد الله مقلاتي: العلاقات الجزائرية المغاربية و الافريقية ابان الثورة الجزائرية، (ج1)، (ط1)، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر: 2009، ص ص 432، 438.

- **روبير لاكوست (1898– 1989): مناضل اشتراكي في الحركة النقابية الفرنسية قبل الحرب العالمية الثانية، أسس حركة تحرير شمال إفريقيا خلال الاحتلال النازي لفرنسا في الحرب، وممثلاً للجنرال "ديغول" في حركة فرنسا لمقاومة الاحتلال النازي 1944م، أصبح وزيراً للإنتاج الحربي في حكومة "ديغول"، انتخب نائباً اشتراكياً لمنطقة (دوردون) (Dorodgne) 1946- 1968م، شغل منصب وزير عدة مرات في ظل الجمهورية الفرنسية الرابعة عينه "غي مولي" وزيراً مقيماً عاماً في الجزائر في بداية فيفري 1956م إلى غاية افريل 1958م، خلال ثلاث حكومات متعاقبة، وهو صاحب مقولة: "ربع الساعة الأخيرة للقضاء على الثورة الجزائرية"، حيث صرح في 20 نوفمبر 1956م "اننا في ربع الساعة الأخير، لذلك فإنه يحسن بنا أن لا نتسرع في عرض اصلاحات سياسية"، ينظر، سعدي بزيان: المرجع السابق، ص 110.

***- **معركة الجزائر**: من الجانب الفرنسي عمليات عسكرية أشرف عليها الجنرال "ماسو" مع بداية 1957م للقضاء على العمليات الفدائية بمدينة الجزائر ينظر، رشيد زبير: جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة (1956– 1962)، (ط2)، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2012م، ص 93.

[2] – أحمد بن بلة: المصدر السابق، ص 166.

وأمام ضغط الرأي العام الفرنسي على حكومته- التي تزايد تساقطها ما بين (1954- 1958) - لسرعة ايجاد الحل الذي يوفر الأرواح والأموال التي تخسرها فرنسا يومياً في شمال افريقيا وخاصة في الجزائر التي اشتدت قوة ثورتها قام الفرنسيون بالمجيء بالجنرال "ديغول" إلى سدة الحكم عله يخلص فرنسا من حرب الجزائر كما أنقذها أمس من النازية.

لم يختلف وضع المغرب العربي عن مشرقه غداة نهاية الحرب العالمية الثانية، فقد ميز وضعه السياسي وجود أحزاب سياسية مختلفة فيما بينها حول النظرة في موجهة الاستعمار، ففي الوقت الذي رأى فيه الوطنيون في تونس والمغرب والجزائر ضرورة العمل المسلح لمواجهة الاستعمار، دعت الأحزاب المعتدلة كحزب "الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري" بالجزائر والحزب الدستور الجديد التونسي السير على طريقة المراحل في نيل الاستقلال، وإن كانت فرنسا منحت الاستقلال لتونس والمغرب الأقصى عام 1956م فهو ناتج عن الضغط الشديد الذي لقته جراء قوة الثورة الجزائرية التي ظلت تشكل لها أم المعضلات في الشمال الإفريقي، مما اضطرها إلى الاستنجاد بالجنرال "ديغول" ليجد حلاً لها.

عندما انتهت الحرب العالمية الثانية عام 1945م كانت معظم البلاد العربية إذا استثنينا - العراق والسعودية واليمن وشرقي الأردن- خاضعة للحلفاء والاستعمار، وكان الشعب العربي ناقماً على الاستعمار وأعوانه الذي فرض عليه سياسة التقسيم والتجزئة التي كانت أشد ما أصاب العرب من بلاء منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، حيث ظهرت عشرات الكيانات بحدودها الإقليمية ، وأصبح من الصعب على العربي أن يتنقل داخل وطنه الكبير ، وبهذا ضُربت القومية العربية في الصميم على الرغم من المحاولة البائسة التي قامت بها بريطانيا باجتذاب ود العرب بتأييد أية محاولة يقومون بها لتحقيق اتحادهم في الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية، والتي أدت في الأخير قيام جامعة الدول العربية في مارس 1945م كاتحاد للحكام العرب لا للشعوب العربية.

ب- الأوضاع السياسية في مصر وسوريا ما بين (1945- 1958م).

خضعت مصر للاحتلال البريطاني ، منذ 1881م، ففي هذا التاريخ أنهت بريطانيا التواجد العثماني بها لتصبح مصر من ضمن الممتلكات التابعة للتاج البريطاني ، بل واعتبرتها بريطانيا جوهرة إفريقيا، مثلما شكلت لها الهند جوهرة آسيا، نظراً لموقع مصر الإستراتيجي المطل على أهم المنافذ البحرية في العالم (البحر الأبيض والبحر الأحمر).

وقد وُصفت الحياة السياسية في مصر قبل حركة جويلية 1952م بأنها كرسي مكون من ثلاثة أرجل: الانجليز والقصر والوفد[1]* فإذا اختفى أحداها يصبح الكرسي غير مستقر وغير متزن، وفي هذا الإطار الثلاثي كانت

*- شكل **"سعد زغلول"** بعد نهاية الحرب العالمية الأولى في 13 نوفمبر 1918م وفداً باسم الشعب المصري لمفاوضة بريطانيا وكان الوفد يتألف من "سعد" رئيساً ومن صديقيه (عبد العزيز فهمي بك باشا وعلي الشعراوي باشا) وعندما اجتمعوا بممثل بريطانيا سألوه السماح لهم بالسفر إلى انجلترا ليطلبوا إلى حكومته أن تعلن استقلال مصر التام فأجابهم المندوب السامي "وينجت" بأنه لا يستطيع أن ينزل عند رغبتهم ، وفي تلك الساعة ولد حزب (الوفد) الذي استطاع أن يعتبر نفسه طوال عقدين من الزمن الممثل الوحيد المفوض للشعب المصري، استطاع "حزب الوفد" بعد عودة "سعد زغلول" من منفاه إلى مصر في 17 سبتمبر 1923م أن يقحم نفسه في الحياة النيابية ، وبعد وفاة "سعد" عام 1927م خلفه في زعامة الحزب "مصطفى النحاس باشا" الذي دخل في مفاوضات مع الانجليز عام 1930م، ثم عام 1936م ينظر، كارل بروكلمان: المرجع السابق ص ص 724 ، 735.

تدور الحياة السياسية في مصر صراعاً وتوافقاً رغم وجود عدد من السياسيين وأحزاب الأقلية التي حاولت النفاذ للحياة السياسية في ظل وجود الفجوات الكبيرة بين الثلاث[1].

وفي عام 1936م نالت مصر استقلالها بموجب التوقيع على معاهدة أوت 1936م* التي نصت على الإرتباط ببريطانيا، وبوفاة الملك "فؤاد الأول" خلفه على حكم مصر ابنه "فاروق الأول" ** عام 1936م الذي عمل في بداية حكمه على تعزيز شعبيته في الأوساط المصرية وتقوية موقعه في السياسة ، إلا أن السفير البريطاني في مصر كان يذكره بواجبات مصر تجاه بريطانيا التي تُلزِم مصر – حسب معاهدة الاستقلال– بمنح كل التسهيلات للجيش الانجليزي في حال حصول نزاع، وعلى الرغم من أن مصر لم تدخل رسمياً في الحرب العالمية الثانية ضد ألمانيا إلا أنها عاشت على وقع أقدام الجنود وهدير الدبابات وازدحام التعزيزات التي جاءت من كل دول الكومنولث لتُحَوِّل المملكة إلى أرض دم ونار، ولم تثمر نهاية الحرب وانتصار الحلفاء على مصر سوى الهزائم والخراب والبؤس ، وعلى الملك "فاروق" العار والخزي[2]، فقد زاد خلال الحرب العالمية الثانية تسلط الانجليز على البلاد سياسياً واقتصادياً طِبْقا لما أَمْلَتْهُ المعاهدة السابقة (1936) من ضرورات الحرب.

وأمام عدم الاستقرار السياسي الذي شهدته مصر في عهد الملك "فاروق" *** الذي زادت سلسلة الإخفاقات في عهده داخلياً وخارجياً خصوصاً تخبطه في علاقاته أثناء الحرب العالمية الثانية بين دول المحور والحلفاء ، فقد أرسى مع "روزفلت أسس تفاهم مصري – أمريكي في لقاء البحيرات المرة[3] مما زعزع موقف مصر كثيراً، وأدى إلى إنشاء ثاني أكبر قاعدة بريطانية في المنطقة في السويس بعد قاعدة "الحبانية" في الفلوجة في العراق ، وهو ما أدى إلى سخط الشعب المصري الذي سحب ثقته من مَلِكه.

حصل كل هذا في ظل تطورات الحرب العالمية الثانية التي كانت مصر مسرحاً لها من خلال معركة 'العلمين' بقيادة ثعلب الصحراء الألماني "روميل ايرفن" "Erwin Rommol" في الصحراء الغربية التي خسر فيها على يد

---

[1] – أنور محمود زناتي: موسوعة تاريخ العالم، (ج1)، (د،ط) ، (د،ن)، ص 298.

*– وُقعت المعاهدة في 26 أوت 1936م بلندن، مثل الوفد المصري "مصطفى النحاس باشا"، و صادق عليها البرلمان المصري في 19 و 18 نوفمبر 1936م والبرلمان البريطاني في 24 و 25 من الشهر نفسه، وقضت هذه المعاهدة بوضع حد للاحتلال البريطاني في مصر نهائيا ، على أن تحتفظ بريطانيا بعشرة الآف جندي على ضفتي السويس (منطقة القناة) للدفاع عنها، كما نصت على تعيين سفير لبريطانيا في القاهرة 2– أن تكفل بريطانيا انضمام مصر إلى عصبة الأمم 3– وضع مصر جميع مواردها تحت تصرف بريطانيا أثناء حدوث الحرب 4– تبقى إدارة السودان في يد حاكم عام تعينه بريطانيا وتخضع له القوات المصرية 5– مدة المعاهدة عشرين عاما، ينظر، كارل بروكلمان: المرجع السابق، ص ص 736، 738.

– **فاروق الأول: ولد سنة 1921م، خلف والده "فؤاد" على العرش في 28 ابريل 1936م تحت وصاية الأمير "محمد علي" و"عزيز عزت باشا"و"شريف صبري باشا"إلى أن تسلم سلطاته الدستورية كاملة في 29 جويلية 1937م، سادت في عهده الفوضى والفساد إلى أن قامت ثورة جويلية 1952م التي أطاحت به وأجبرته على التنازل عن العرش لإبنه الطفل "أحمد فؤاد الثاني" ، وتم التوقيع على وثيقة التنازل في 26 جويلية 1952م وغادر "فاروق" إلى ايطاليا حيث توفي هناك في 17 مارس 1965م، ينظر، أنور محمود زناتي: المرجع السابق ، (ج1)، ص 296.

[2] – محمد بوذينة: أحداث العالم في القرن العشرين 1960– 1969، (ج7)، منشورات محمد بوذينة، تونس: 2001، ص ص 223– 224.

***– تعاقب على الحكومة المصرية في عهد "فاروق" ما بين (1937 – 1952م) 17 وزارة أولها وزارة مصطفى النحاس باشا وآخرها وزارة أحمد نجيب الهلالي، ينظر، أنور محمود زناتي: المرجع السابق، (ج1)، ص ص 431– 432.

[3] – محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان (ج1)، المصدر السابق، ص 164.

الجنرال الانجليزي "مونتغمري" في اكتوبر 1942م، كما شهدت مصر أيضا في ظل تطورات الحرب عقد مؤتمر "القاهرة" عام 1943م الذي ضم "روزفلت الأمريكي و"تشرشل" البريطاني و"تشان كاي تشك" الصيني لتنسيق الهجوم على اليابان، كما شهدت في نفس السنة بدء المباحثات التي دعا إليها رئيس الوزراء المصري "مصطفى النحاس باشا" مع عدد من الدول العربية المستقلة لبحث الصيغة المناسبة لتحقيق الوحدة العربية ، والتي تمخضت بعد ذلك عن إنشاء جامعة الدول العربية' حيث وَقَّع برتوكول تأسيس الجامعة في 1944م، وفي عام 1945م دخلت مصر الأمم المتحدة.

وعرفت الحياة السياسية في مصر عقب الحرب العالمية الثانية العديد من الأزمات السياسية في مختلف وجوه النشاط السياسي والاجتماعي، وتمثلت خاصة في قضية الاستقلال الوطني والنهوض الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وأزمة فلسطين وأزمة الديمقراطية، ولم يكن هناك من سبيل للخروج من هذه الأزمات المترابطة إلا بعملية تغيير سياسي يحرك المياه الراكدة، وكانت قضية الاستقلال أُولى القضايا التي شغلت الحياة السياسية في مصر في تلك الفترة ، وكان "الوفد" هو رائد الحركة الوطنية والمطالب بالاستقلال بأسلوبه التقليدي (المفاوضة) والذي وقع معاهدة 1936م التي قبِل فيها ببقاء القاعدة العسكرية البريطانية في مصر، فانحسر جزء من التأييد الشعبي له؛ وبانتهاء الحرب العالمية الثانية تصاعدت مطالب الجلاء وإعادة النظر في معاهدة 1936م التي فشلت حكومة "السعديين" (الوفد) وحكومة "اسماعيل صدقي" في تغييرها [1]، وهو ما أدى إلى حالة فوران شعبية ، إذ شه دت القاهرة يوم 21 فيفري 1946م مظاهرة عارمة نظمها عمال وطلاب طالبوا من خلالها بقطع المفاوضات والتمسك بالجلاء التام عن وادي النيل وإلغاء معاهدة 1936م، وعرض قضية المطالبة بجلاء قوات الاحتلال البريطانية عن مصر والسودان على مجلس الأمن، وامتدت المظاهرات إلى المدن الرئيسية كالإسكندية سقط خلالها قتلى وجرحى مصريين.

غير أن الحركة الشعبية الثائرة استطاعت أن تجبر قوات الاحتلال على الجلاء عن المدن الرئيسية ، وأسفرت مفاوضات (صدقي – بيغن) في 26 اكتوبر 1946م على اقتراح بريطانيا سحب قواتها البحرية المقاتلة والمحاربة التابعة للجيش سحباً تاماً من مصر بدء ا بالجلاء عن القاهرة والإسكندرية جلاءً متدرجاً ما بين جويلية 1946 ومارس 1947م، وانسحاب كافة أسراب سلاح الطيران الملكي البريطاني مع بقاء عدد قليل من الطائرات المقاتلة في منطقة قناة السويس* للتعاون مع سلاح الطيران الملكي المصري في إعداد دفاع جوي لأمن الشرق الأوسط بأكمله وتقديم بريطانيا لمصر الدعم التقني والعسكري[2].

---

[1] – أنور محمود زناتي: المرجع السابق، (ج1)، ص ص 302، 305.

*– **قناة السويس**: مجرى مائي اصطناعي يبلغ طولها 161 كيلومترا وعرضها يتراوح ما بين 80 و150 مترا، وعمقها أكثر من 12 مترا تصل ما بين بور سعيد على شاطئ البحر الأبيض والسويس الواقعة على البحر الأحمر مما يساعد على الملاحة بين أوروبا والشرق، حفرت القناة تحت اشراف "فردينان دوليسبس"الدبلوماسي الفرنسي الذي كان قنصلا في القاهرة، اشترك في حفرها أكثر من 40 ألف عامل مصري باشراف ألف تقني واختصاصي معظمهم من الفرنسيين، وفي 17 نوفمبر 1869م تم تدشين هذه الطريق البحرية التي شرع في حفرها منذ 1859م، ووضعت في خدمة التجارة العالمية ، وكانت في البدء لإدارة شركة معظم أسهمها تمتلكها بريطانيا منذ سنة 1875م، ثم أصبحت من الممتلكات المصرية بعد تأميمها في 26 جويلية 1956م، ينظر، محمد بوذينة: المرجع السابق، (ج6)، ص ص272، 274.

[2] – أنور محمود زناتي: المرجع السابق، (ج1)، ص 313، 316.

وجاءت قضية فلسطين لتزيد حالة الاحتقان التي عانى منها المجتمع والحركة السياسية في مصر، فبعد اندلاع حرب فلسطين 1948م تم الإعلان عن الأحكام العرفية بسبب الحرب التي شاركت فيها مصر إلى جانب القوات العربية (الأردن- السعودية -سوريا - اليمن) وشكلت خسارة الجيوش العربية - بما فيها الجيش المصري- في هذه الحرب أثرا خطيراً في مصر التي رفضت أي شكل من أشكال التقسيم أو إقامة دولة يهودية في هذا الجزء من العالم العربي، حيث انتهت الحرب بهزيمة عانى منها الجيش والسياسة المصرية عامة، وترتب على ذلك بروز الجيش المصري كمؤسسة مرشحة للقيام بدور هام في الحياة السياسية المصرية ، فظهرت قضية الجيش وتسليحه كقضية سياسية وليست كقضية عسكرية.

ونظرا لحالة الاحتقان التي آلت إليها مصر لجأت الأخيرة إلى مجلس الأمن الدولي ليتخذ قراراً بجلاء القوات البريطانية عنها وعن السودان فلم يؤيدها إلا ثلاثة أعضاء ، عندها أعلن "النَّحَّاس" رئيس الوزراء يوم 15 اكتوبر 1951م إلغاء معاهدة 26 أوت 1936م المتعلقة بتمتع بريطانيا بامتيازات في مصر ، واتفاقية 19 جانفي و 10 جويلية 1899م الخاصة بالحكم الثنائي المصري – البريطاني للسودان، مع إعلان الملك "فاروق" ملكاً على مصر والسودان، في نفس التاريخ (15 اكتوبر 1951م) وبذلك وصلت حكومة الوفد إلى أقصى ما تستطيع في المطالبة بالجلاء[1].

إلا أن الأوضاع السياسية زادت تدهوراً في مصر مع حوادث حريق القاهرة * في 26 جانفي 1952م التي التهمت فيها النار أربعمائة مبنى من المطاعم والحانات ودور السينما التي كان الأثرياء المصريون والبريطانيون والأجانب يرتادونها وتركت 12.000 شخص بدون مأوى، وبلغ مجموع الخسائر ثلاثة وعشرون مليون جنيه، مما جعل الضباط الأحرار يعجلون بثورتهم ضد الملك والانجليز بعد أقل من ستة أشهر على حريق القاهرة ، بعد أن مقرر لها أن تكون سنة 1955م[2] خاصة بعد أن نشروا أول منشور لهم يطالبون فيه بمواصلة البحث في قضية الأسلحة والذخائر

[1] – أنور محمود زناتي: المرجع السابق، (ج1)، ص ص 330، 337.

*– **حريق القاهرة:** ذكرت "بثينة التكريتي" روايات عن أسباب الحريق الذي كان مفتعل من الملك "فاروق" نفسه والذي تسبب فيه بعد أن ضاق ذرعاً بحزب (الوفد) واصطدم به غير ما مرة فشجع على إحراق القاهرة ليصرف نظر الشعب عن المشاكل الرئيسية، ولينهي صراعه مع الوفد بسحب الثقة من حكومة الوفد وإبعادها عن الحكم والتقرب إلى الجناح الغربي والإنجليز، و ذكر آخرون أن "فؤاد سراج الدين" وزير الداخلية والمالية الوفدي آنذاك هو الذي حرض على المظاهرات والحريق بهدف نزع الثقة من الملك، ورأي ثالث قال أن المخابرات البريطانية وبتواطؤ مع الملك هي التي أحرقت القاهرة، ينظر، بثينة عبد الرحمن التكريتي: جمال عبد الناصر نشأة وتطور الفكر الناصري ، (ط1)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: 2000، ص ص 1952 – 153. غير أن "سامي شرف" أكد الرواية الأولى التي ذكرتها "التكريتي" أن السبب الرئيسي في الحريق هو "الملك فاروق" بترتيب مع بعض المحيطين به لإحراج حكومة الوفد التي تزايدت شعبيتها منذ إعلانها إلغاء معاهدة 1936م، ينظر، سامي شرف: سنوات مع عبد الناصر، (ج1)، (د، ن)، ص 18.

[2] – محمود فوزي: حكام مصر، عبد الناصر، (ط1)، مركز الراية للنشر والإعلام، القاهرة: 1997م، ص 16.

الفاسدة في حرب 1948م، وإنذارا آخر قدموه للملك من الفريق أركان حرب "محمد نجيب" [*] باسم ضباط الجيش [**] ورجاله إلى الملك "فاروق الأول" الذي عَمَّت في عهده الفوضى في جميع المرافق بسبب ضعف حكمه وعبثه بالدستور وما تبع ذلك من فضائح الأسلحة الفاسدة، وما ترتب عليها من محاكمات تعرضت لتدخله، مما أفسد الحقائق وزعزع الثقة في العدالة، لذا طالبوه بالتخلي عن العرش حيث جاء في الإنذار الموجه إليه ما يلي: «نظراً لما لاقته البلاد في العهد الأخير من فوضى شاملة عمت جميع المرافق نتيجة سوء تصرفكم وعبثكم بالدستور وامتهانكم لإرادة الشعب حتى أصبح كل فرد لا يطمئن على حياته أو ماله أو كرامته ... لذلك فقد فوضني الجيش الممثل لقوة الشعب أن أطلب من جلالتكم التنازل عن العرش لسُمُوِّ ولي عهدكم الأمير أحمد فؤاد على أن يتم ذلك في موعد غايته الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم السبت الموافق ل 26 جويلية 1952م والرابع من ذي القعدة سنة 1371هـ ومغادرة البلاد قبل الساعة السادسة من مساء اليوم نفسه ...» ، وختم كلامه قائلاً: [1] «والجيش يُحَمِّل جلالتكم كل ما يترتب على عدم النزول على رغبة الشعب من نتائج».

وفي ظل جشع الملك وحاشيته وفساد الحكم والأحزاب ، وفضيحة الأسلحة الفاسدة، وحريق القاهرة، وقمع المظاهرات الطلابية التي تطالب بالاستقلال ، وعجز النظام السياسي القائم عن ضبط الأمور وممارسة الحكم، إذ عرفت الشهور الستة التالية للحرائق أربع وزارات لم تكمل آخرها اليومين حتى انطلق الضباط الأحرار تملؤهم الشجاعة وحب الوطن ليأخذوا بيد الشعب من عصر الظلم إلى ثورة وطنية، يضاف إليه موقف الملك من حرب 1948م التي خسر فيها الجيش المصري والتي أدرك "عبد الناصر" من خلالها أن معركة مصر الداخلية والمعركة القومية واحدة حيث قال: [2] «كنا نحارب في فلسطين، ولكن أحلامنا كلها في مصر، كان رصاصنا يتجه إلى العدو الرابض أمامنا في خنادقه، ولكن قلوبنا كانت تحوم حول وطننا البعيد عنا الذي تركناه للذئاب ترعاه.. وكان حديثنا الشاغل وطننا الذي يتعين علينا أن نحاول انقاذه ... لقد غرر بنا، دفعنا إلى معركة لم نعد لها... » فكل هذه الأسباب وغيرها كانت بمثابة الشرارة التي انطلقت من ورائها ثورة 1952م.

---

[*]- **محمد نجيب**: أول رئيس للجمهورية المصرية ولد في 20 فيفري 1901م لأب مصري وأم سودانية، حارب أبوه "يوسف نجيب" في جيش السودان رحل إلى القاهرة بعد وفاة أبوه سنة 1917م والتحق بالمدرسة الحربية التي تخرج منها برتبة ملازم ثاني في جانفي 1921م، ترقى في مراتب الجيش إلى أن حاز رتبة لواء في ديسمبر 1950م، خدم في جيش السودان، ثم في الحرس الملكي ، وشارك في حرب فلسطين سنة 1948م، عين مديراً لسلاح الحدود سنة 1951م ثم مدير سلاح المشاة، وانتخب سنة 1952م رئيساً لنادي الضباط، شارك في ثورة الضباط الأحرار جويلية 1952م وتولى القيادة العليا للقوات المسلحة، وألف وزارة سبتمبر 1952م وتولى وزارة الحربية والبحرية، عين أول رئيس للجمهورية المصرية في جوان 1953م، غير أنه أقيل في 25 فيفري 1954م وجرده مجلس الثورة من جميع مناصبه واعتقل في داره، وأسندت رئاسة الوزراء لعبد الناصر، لكنه أعيد في 27 فيفري، وفي 18 افريل 1954م تنحى "نجيب" عن رئاسة الوزراء، ثم أعفي نهائياً من رئاسة الجمهورية في 14 نوفمبر 1954م، فرضت عليه الإقامة الجبرية إلى غاية جويلية 1960م، توفي بالقاهرة في 28 أوت 1984م، ينظر، مير بصري: المرجع السابق، ص ص 103، 105.

[**]- ينظر المنشور والانذار في الملحق رقم: (1).

[1] - محمد نجيب نقلاً عن، عبد اللطيف البغدادي: مذكرات عبد اللطيف البغدادي، (ج1)، (د، ط)، المكتب المصري الحديث، القاهرة، (د، ت)، ص ص 40- 41.

[2] - جمال عبد الناصر: فلسفة الثورة، (د، ط)، (د، ن)، ص 5.

اختار الضباط الأحرار ليلة الثالث والعشرون من جويلية عام 1952م التي انطلقوا فيها ليعلنوا للشعب انتهاء فترة الاستعباد وبداية عصر جديد مشرق في تاريخ مصر والعرب والشرق الأوسط ، بل ودول العالم الثالث عندما أجبر الملك "فاروق" على التنازل عن العرش لإبنه، وغادر هو وأسرته مصر إلى ايطاليا، وأُعلن "أحمد فؤاد الثاني" ملكاً على مصر تحت إشراف مجلس الوصاية ، بعدما سيطر الضباط الأحرار على مبنى قيادة الجيش ومعسكرات العباسة وألماظة ومبنى الإذاعة ، وكلف السياسي "علي ماهر" بتشكيل وزارة جديدة ، وتم تعيين اللواء "محمد نجيب" قائداً عاماً للجيش [1]؛ وبهذا فقد الملك "فاروق" عرشه وحَلَّت محله على قمة السلطة في مصر مجموعة من الضباط الأحرار التي قادت ثورة يوليو 1952م ضد الطغيان والظلم.

كانت الثورة المصرية التي سبقت الثورة الجزائرية 1954م بسنتين تعبيراً عن رغبة جماهيرية مصرية وعربية بصفة عامة انتقاميةً ورَدَّ فعل ضد نكسة 1948م، كما كانت من أهم الحوادث بالنسبة للصراع الفكري، حيث أنها كنست عهد فاروق وآذنت بعهد جديد، وكان لهذا الحدث تأثير شرارة كهربائية انطلقت في وعي البلاد العربية والعالم الإسلامي [2].

وقد تمكنت الثورة المصرية جويلية 1952م من تحقيق عدة منجزات سياسية كتشكيل وزارة جديدة في 07 سبتمبر 1952م التي أصدرت قانون حل الأحزاب المصرية في جانفي 1953م، وأنشأت الثورة تنظيم "هيئة التحرير" كبديل للأحزاب، حيث ضمت جميع المواطنين بهدف تحرير مصر وتحقيق جلاء المحتل، وألغت الثورة دستور 1923م والنظام الملكي، حيث أصدر مجلس قيادة الثورة * قراراً بإلغاء النظام الملكي وإعلان النظام الجمهوري في 18 جوان 1953م واستقالت وزارة "محمد نجيب" ، وشُكِّلت وزارة جديدة ضمت عدداً كبيراً من العسكريين ، وأصبح "نجيب" رئيساً للجمهورية ورئيساً لمجلس قيادة الثورة ورئيساً للوزراء في نفس الوقت ، وكان أول قرار وقعه "نجيب" مرسوم ترقية الرائد "عبد الحكيم عامر" ** إلى رتبة اللواء وتعيينه قائداً عاماً للجيش.

---

[1] – أنور محمود زناتي: المرجع السابق، (ج1)، ص 339.

[2] - مالك بن نبي: الصراع الفكري في البلاد المستعمرة، (د، ط)، دمشق: دار الفكر، 1981، ص 22.

*– **مجلس قيادة الثورة** : هو هيئة تأسيسية أنشئت قبل ثورة جويلية لتنظيم الضباط الأحرار بقيادة "عبد الناصر" ثم ما لبثت أن اتخذت اسم مجلس قيادة الثورة كانت القرارات تتخذ فيه بالأغلبية، ينظر، أنور محمود زناتي: المرجع السابق، (ج1)، ص 340.

– **المشير "عبد الحكيم عامر": تخرج من الكلية الحربية عام 1938م، صديق عبد الناصر، شارك في حرب فلسطين عام 1948م، كان من الساخطين على الحكم الملكي والداعين إلى الثورة ضده، عين قائداً عاماً للقوات المسلحة المصرية عام 1958م بعد إعلان الج.ع.م، ثم نائباً لرئيس الجمهورية في إقليم الشمال عام 1959م وعلى مصر عام 1963م، جمعته علاقة صداقة متينة بعبد الناصر، وبعد قيام الج.ع.م رفعه "عبد الناصر" إلى رتبة مشير أو مارشال وهي أول رتبة في العالم العربي كله آنذاك، وعلى الرغم من علاقته المتينة بعبد الناصر إلا أن علاقاتهما لم تخلو من بعض الشوائب والصراعات على مستوى الممارسة السياسية ما بين 1956م و1967م، مات "عامر" بعد نكسة جوان 1967م مسموماً بسم الاكونتين يوم 15 سبتمبر 1967م، وتحدث "عبد الناصر" عن انتحاره، وجاء في بيان وزراة الإرشاد القومي خبر انتحار المشير بابتلاعه لمواد مخدرة وسامة، ينظر، محمود فوزي: المرجع السابق، ص ص 144 .173

ولما كان "عبد الناصر" [*] هو الرئيس الفعلي للجنة التأسيسية للضباط الأحرار فقد نشأ صراع شديد على السلطة بينه وبين "محمد نجيب" فقد كان الأول الذي التفت حوله القوات المسلحة يرى أن العملية الانتخابية ليست سهلة وأن الرجعية أقدر من الثورة ، في حين كان "نجيب" ينادي بالعودة للحياة النيابية مع تطبيق الاصلاح الزراعي وعودة حرية الأحزاب ، وخلال أزمة الصراع هذه وجد "نجيب" نفسه رئيساً بلا صلاحيات ، بل ويتعرض إلى مضايقات وصلت إلى حدّ الإهانة من بعض أعضاء المجلس فقدم استقالته إلى مجلس قيادة الثورة يوم 23 فيفري 1954م الذي قبلها ، فقامت مظاهرات مؤيدة له قادها "الإخوان المسلمون" [**] الذين كان "نجيب" ضد حل منظمتهم، وكل القوى المناوئة للاستبداد والتسلط العسكري وطالبوا بعودة الحكم المدني، كما طالب سلاح الفرسان بعودة "نجيب"، وأمام الإصرار الشعبي عاد "نجيب" إلى الحكم مرة ثانية وأعلن إجراءاتٍ لوضع دستور وعودة الحياة المدنية، إلا أن "عبد الناصر" أدار معركة أخرى في الخفاء تخلص خلالها من مؤيدي "نجيب" الذين اعتقلهم، وقامت مظاهرات مدفوعة الأجر تندد بالحكم الديمقراطي وتدعو إلى سقوط "نجيب"، فاقتحمت مجلس الدولة واعتدت على رئيسه الفقيه الدستوري "عبد الرزاق السنهوري" بالضرب ، وحُلت جماعة "الإخوان المسلمين" بعدما تعرض "عبد الناصر" لمحاولة اغتيال في 26 اكتوبر 1954م التي أتهمت فيها الجماعة، وبذلك استطاع "عبد الناصر" أن يجرد "محمد نجيب" من مؤيديه قبل معركته معه التي انتهت في 14 نوفمبر 1954م باعفاء "نجيب" من منصبه بقرار من مجلس قيادة الثورة، فأُعتقل وحُدِّدت إقامته في منزله، مع حرمانه من حقوقه السياسية لمدة عشرة سنوات وتولى "عبد الناصر" سلطات رئيس الجمهورية إلى جانب رئاسة الوزارة[1].

قامت الثورة المصرية بالتفاوض مع الانجليز للجلاء عن مصر ، فاستطاع "عبد الناصر" أن يعقد اتفاقية الجلاء (التخلي عن القناة) في 19 اكتوبر 1954م التي تعهد البريطانيون فيها بالجلاء عن قواعدهم في قناة السويس ووعدهم المصريون باحتلالها مؤقتاً في حالة حرب أو تهديد بحرب ضد البلاد العربية وتركيا [2] لتسهيل مهمة الدفاع في

---

*- **جمال عبد الناصر**: ولد في الإسكندرية عام 1918م من أسرة تنتمي الى بلدة بني مر بأسيوط نشأ وتعلم بالإسكندرية والقاهرة، تخرج من الكلية الحربية عام 1938م، عمل بالعلمين والسودان ثم عُين مدرساً بالكلية الحربية ثم بكلية أركان حرب، شارك في حرب فلسطين 1948م وحوصر مع فرقته بالفالوجة، قام بتنظيم حركة الضباط الأحرار وأصبح رئيساً للوزراء في 1954م ووقع مع بريطانيا اتفاقية جلاء القوات البريطانية عن قاعدة القنال في جويلية 1954م، لعب دوراً هاماً في مؤتمر باندونغ 1955م أين ظهرت دعوة الحياد الإيجابي، وفي 23 جويلية 1956م أجرى استفتاء على الدستور الجديد وعلى انتخابه رئيساً للجمهورية، أمم قناة السويس في 26 جويلية 1956م مما أدى إلى العدوان الثلاثي على مصر، تولى رئاسة الجمهورية العربية المتحدة التي قامت في فيفري 1958م بالاتحاد بين مصر وسوريا، أصدر قرارات اشتراكية واسعة النطاق في جويلية 1961م منها تحديد ملكية الأرض الزراعية، وتأميم المؤسسات الكبرى، أسس هيئة التحرير في 1953م ثم الاتحاد القومي في ماي 1957م، ثم الاتحاد الاشتراكي في ماي 1962، ساند حركات التحرير الوطني في إفريقيا والبلاد العربية، له كتاب فلسفة الثورة، توفي يوم 28 سبتمبر 1970م، ينظر: محمود فوزي: المرجع السابق، ص ص 6، 8.

- **جماعة الإخوان المسلمين في مصر: تأسست عام 1928م على يد "حسن البنا"، ونمت هذه الجماعة بعد رحيل هـ حتى ظهرت في أواخر الثلاثينيات من القرن 20م كأقوى تنظيم إسلامي، فقد كان لها عام 1939م أكثر من 500 فرع في أنحاء مصر وفروع أخرى في البلاد العربية خاصة سوريا والعراق وفلسطين والأردن، وزاد عدد أعضائها بعد الحرب العالمية الثانية إلى مئات الآلاف، هدفها الرئيسي هو أن تصبح مصر دولة إسلامية مثالية، كما طالبوا بالاستقلال السياسي والاقتصادي واصلاح المجتمع، ينظر، رشاد رمضان عبد السلام: يهود مصر (1922- 1956م)، (د،ط)، دار الكتب القومية المصرية، القاهرة، 2014، ص 108.

[1] - عبد اللطيف البغدادي: المصدر السابق، (ج1)، ص ص 60، 117.

[2] - نفسه، (ج1)، ص 49.

الموانئ والأراضي المصرية، وجَلَتْ بريطانيا عن مصر نهائياً يوم 18 جوان 1956م، ففي هذا التاريخ رفع "عبد الناصر" العلم المصري على مبنى البحرية في بورسعيد، وفي 23 جوان من نفس العام (1956م) انتُخِب رئيساً للجمهورية المصرية[1]؛ وقد انتقد الكثيرون اتفاقية الجلاء لأنها أَبْقَت مصر مرتبطة بالإنجليز وضمنت لهم العودة إلى قواعدهم العسكرية في حالة حدوث اعتداء على مصر أو تركيا، وكان أكثر المنتقدين لها الإخوان المسلمون وهو ما أوجد فجوة عميقة بينهم وبين "عبد الناصر" [*].

بعد الإعلان عن الجلاء راح "عبد الناصر" يستكمل الاستقلال السياسي بالاستقلال الاقتصادي، فأعلن عن تأميم قناة السويس في 26 جويلية 1956م وهو ما عرض مصر لعدوان الثلاثي عام في نفس العام (1956م) قادته فرنسا وبريطانيا وإسرائيل أكسبها شعبية واسعة في الأوساط الدولية، وقبل ذلك أعلن عن دستور مصر في 16 جانفي 1956م الذي احتوى على (196 مادة) جاءت في ستة أبواب[**] لتنظيم الحياة العامة في مصر.

وعلى المستوى الخارجي قاد عملية نقل سياسة مصر الخارجية من علاقة ثنائية مقصورة على بريطانيا والولايات المتحدة إلى علاقات مع العالم كله، ورفض الاستعمار و سياسة الأحلاف، وكسر احتكار السلاح من طرف الغرب، وأعلن سياسية الحياد الإيجابي وعدم الإنحياز[***]، فأقام علاقات مع البلدان الاشتراكية وعلى رأسها يوغسلافيا (جمهوريتي التشيك وسلوفينيا اليوم) التي ربطته برئيسها آنذاك المارشال "تيتو" علاقة جيدة والذي اتفق معه على الحياد إزاء الحرب الباردة منذ مؤتمر باندونغ 1955م، وفي أن الأحلاف الغربية كانت وسيلة للاستعمار الغربي [2] كما ربطته علاقة صداقة مع الاتحاد السوفيتي فقد كان "عبد الناصر" يرى في الاتحاد السوفيتي صديقاً وليس عدوا على الرغم من اضطهاده للشيوعيين في مصر[****]، ففي آخر شهر أوت 1957م قامت السلطات المصرية بضبط تنظيم شيوعي واعتقال أعضائه، ومع ذلك وقف "نيكتا خروتشوف" يوم 10 اكتوبر 1957م في اجتماع علني في

[1] – محمد بوذينة: المرجع السابق، (ج6)، ص 270.

*– كان "عبد الناصر" يرى في جماعة الإخوان المسلمين – التي كان له اتصالات بها – أنها جماعة متعصبة دينياً، تريد السيطرة على الثورة، عندما اعتقدوا أنهم أصحابها، ولم يكن يرضى بأن تحكم بلاده طائفة متعصبة، لأنه كان يطمح لبناء مجتمع مصري متسامح دينياً، وزاد من حدته على الإخوان محاولة اغتياله في 26 اكتوبر 1954م من طرفهم التي حوكم فيها 867 من الإخوان، ينظر، محمود فوزي: المرجع السابق، ص ص 12، 36.

**– للإطلاع على نص مواد الدستور المصري 1956م، ينظر، طاهر الطناحي: قال الرئيس، روائع خالدة في أحداث مصر الكبرى للرئيس جمال عبد الناصر، (د، ط)، دار الهلال، القاهرة: 1957، ص 142، 159.

***– ذكر R. Hrair Dekmejian: أن ظهور الحيادية الإيجابية كعقيدة أساسية في سياسة مصر الخارجية كان نتيجة عدة عوامل بعضها سبق ثورة جويلية 1952م، إذ كانت الحيادية الإيجابية تبدو كأنها مناهضة للحركة الغربية، وهذا الاستياء من طرف العرب ظهر في الأتراك القوميين لكنه لم يصل إلى درجة الإحساس والشعور بالكره للغرب، لكن بعد الحرب العالمية الثانية، واستعداد أمريكا لحماية نفسها من الخطر الشيوعي جعل تركيا عضواً مهماً في نظام التحالف الغربي حتى الستينيات من القرن 20م، ينظر،

R. Hrair Dekmejian: Egypt Under Nasir, Stat University of New York Press, Albany: 1971, p 109.

[3] - Robert St.John: The Boss the story of Gamal Abdel Nasser, New York, 1960,P 190.

****– كان سبب قمع عبد الناصر للشيوعيين في مصر، معارضتهم لثورة يوليو 1952م حيث ناصبوها العداء ووصفوا رجالها بالفاشيين وعصابة بنك مصر ونحو ذلك، كما ثارت بعض الشكوك حول تعاون الشيوعيين اليهود في مصر مع الصهاينة، ينظر، رشاد رمضان عبد السلام: المرجع السابق، ص 178.

موسكو قائلاً:[1] «إن جمال عبد الناصر ليس شيوعياً بل انه يضع كل الشيوعيين المصريين في السجن ، ونحن نتعاون معه لأنه زعيم وطني يقاوم الاستعمار بكل أشكاله».

إذن كان المبدأ المشترك ما بين الاتحاد السوفيتي والثورة المصرية والمتمثل أساساً في (محاربة الاستعمار الغربي) هو الذي جعل "عبد الناصر" يتقرب من الاتحاد السوفيتي وليس القناعة الإيديولوجية، وإلا لما كان "عبد الناصر" من أبرز المؤسسين لعدم الانحياز.

وإلى جانب هذا عمل "عبد الناصر" على دعم قضايا التحرر في إفريقيا وآسيا خاصة العربية منها كالقضيتين الفلسطينية والجزائرية داعياً للوحدة العربية في نفس الوقت، وهو ما سيتضح في مباحث الفصلين السادس والسابع من الدراسة بالنسبة للأخيرة.

وعلى الرغم من أن ثورة جويلية 1952م نجحت في إقصاء الملك عن عرشه وأقامت النظام الجمهوري وإجلاء الانجليز وتحقيق نوع من العدالة الاجتماعية، إلا أن الديمقراطية وحرية الإنسان وكرامته كانت أُولى ضحاياها حيث نَحت الثورة الحياة الليبرالية التي اتسمت بها الحياة السياسية قبل الثورة في مصر، وجاءت بالحكم الفردي العسكري حيث ذابت المؤسسات والقوى السياسية في شخص الزعيم فأصبح هو القائد والمؤسسة.

فقد ألغى "عبد الناصر" الأحزاب وشكل بدلها تنظيماً اجتماعياً في 28 ماي 1957م سمي "بالاتحاد القومي" كبديل عن "هيئة التحرير" التي حُلت في 2 ديسمبر 1957م من أجل تحقيق الأهداف التي قامت من أجلها الثورة، ومن ضمنها حشد الجهود لبناء أمة متماسكة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً.

أقر "عبد الناصر" الاتحاد القومي كتنظيم سياسي يجمع فيه قوى الشعب المصري للوقوف في وجه الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي، لكنه في المقابل قضى على الحياة الديمقراطية في مصر، كما قضى عليها في سوريا بعد قيام الوحدة بين البلدين عام 1958م.

أدى تقارب "عبد الناصر" من الاتحاد السوفيتي الذي استفاد منه في عملية التسليح سنة 1955م (صفقة الأسلحة التشيكية)، والدعم المالي لبناء السد العالي [*] إلى إثارة غضب الغرب عامة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي اشترطت تقديم المساعدة لمصر بتوقف الأخيرة عن صفقات شراء السلاح من الاتحاد السوفيتي وعقد صلح مع إسرائيل والدخول في أحلاف الغرب العسكرية ، إلا أن مصر رفضت المطالب الأمريكية واعتذرت عن مقايضة بناء السد العالي بحريتها في الحركة السياسية [2]، لذا أعلن "عبد الناصر" عن تأميم قناة السويس كرد على القرار الأمريكي بسحب عرض المساهمة في تمويل السد العالي، وهو ما جعل الغرب يفكر في طريقة للتخلص من "عبد الناصر" الذي استفحل خطره في منطقة الشرق الأوسط.

---

[1] – خروتشوف نقلاً عن، محمد حسنين هيكل : سنوات الغليان، (ج1)، المصدر السابق، ص 220.

*– **السد العالي**: هو سد مائي على نهر النيل في جنوب مصر، أنشأ في عهد "جمال عبد الناصر" وشارك السوفييت في بناء ، ساعد السد كثيراً في التحكم في تدفق المياه و التخفيف من آثار فيضان النيل، يستخدم لتوليد الكهرباء في مصر، انتهت المرحلة الأولى من بنائه عام 1964م وتم الانتهاء من بناء السد العالي عام 1970م، ينظر، أنور محمود زناتي: المرجع السابق، (ج1)، ص ص 351، 382.

[2] - محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، (ج1)، المصدر السابق، ص 45.

فقد أدى تأميم قناة السويس إلى تعرض مصر لعدوان ثلاثي بريطاني فرنسي وإسرائيلي [*] في اكتوبر 1956م بهدف ضرب "عبد الناصر" والقومية العربية الصاعدة، حيث شاركت فرنسا في العدوان بهدف ضرب الثورة الجزائرية في الخارج ظناً منها أن "عبد الناصر" العقل المدبر لها، ولمواجهة العزلة الدولية التي فرضتها عليها الثورة الجزائرية.

انتهى العدوان الذي شاركت فيه الدول الثلاث بالفشل ، فقد وقفت الولايات المتحد ة الأمريكية [**] ضد العدوان الثلاثي في الأمم المتحدة واعتبرته مغامرة طائشة، ووجدت فيه فرصة سانحة لتصفية الإمبراطوريات القديمة العاجزة عن حماية نفوذها، وفي يوم 5 نوفمبر 1956م وجه الاتحاد السوفيتي إنذاره الشهير ضد أطراف العدوان بضربها بالصواريخ النووية وأضيف تأثير هذا الإنذار إلى بقية العوامل الحاسمة في مسار معركة السويس، كما صدر قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الاستثنائية في نوفمبر 1956م بأغلبية 64 صوتا مقابل خمسة أصوات بوقف إطلاق النار في الحرب التي أدارتها بريطانيا وفرنسا و إسرائيل[1]؛ وبهذا انسحبت القوات البريطانية والفرنسية يوم 23 ديسمبر 1956م وتبعتها القوات الإسرائيلية بعد أشهر، وخرج الشعب المصري من المعركة وقد ازدادت ثقته بنفسه وزاد تعلقه بقائده، كما زادت هذه التجربة في تعميق التوحد بين مصر والأمة العربية.

استطاعت مصر أن تحصل على نصر دبلوماسي كان له الأثر الدائم في جاه "عبد الناصر" في المشرق العربي فقد أصبح "عبد الناصر" في نظر الأمة العربية الشخصية الكرزماتية والنموذج العربي المعادي للإمبريالية.

وأدت خسارة فرنسا وبريطانيا في حرب السويس إلى التدخل الأمريكي في المنطقة، وبهذا انفتح الطريق لفصل جديد من الصراع على المنطقة شغلت فيه المكان الولايات المتحدة بدلاً من بريطانيا وفرنسا ضد حركة القومية العربية الصاعدة بقيادة "عبد الناصر" وضد الاتحاد السوفيتي الصديق الأهم لهذه الحركة للحفاظ على مصالح الغرب في المنطقة.

من الواضح أن نظام الثورة في مصر لم يكن مستهدفاً من طرف بريطانيا وفرنسا وإسرائيل فحسب ، بل من طرف الولايات المتحدة أيضاً التي ما كانت لترضى بوجود حليف للاتحاد السوفيتي منافس لها في المنطقة ، وهو ما جعلها تفكر في ضرب الثورة المصرية والتخلص من "عبد الناصر" الذي رفض التسليم بالدور الأمريكي في ردع العدوان الثلاثي على مصر عام 1956م، وعارض الأحلاف الغربية وفي مقدمتها "حلف بغداد" الذي أنشئ عام

---

*- كان هدف إسرائيل الحقيقي من المشاركة في العدوان الإستيلاء على جزء من أراضي الأردن ، لذا بدأت في الهجوم في اتجاه القناة لإعطاء بريطانيا وفرنسا ذريعة للتدخل، ينظر : محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، (ج1)، المصدر السابق، ص 74. في حين ذكر "أبو القاسم العلواني" أن وجود المصالح المشتركة بين فرنسا واسرائيل هو ما دفع الأخيرة إلى المشاركة في العدوان فالطرفان يعارضان "حلف بغداد" من جهة، ومن جهة أخرى كانت فرنسا تواجه عزلة دولية فيما تواجه إسرائيل عزلة إقليمية، أضف إليه صفقة الأسلحة التشيكية في 05/27/ 1955م التي استوردتها مصر والتي أثارت استياء كبير في الأوساط الغربية بعد الحظر المفروض على توريد الأسلحة إلى مصر والشرق الأوسط عموماً، ينظر، أبو القاسم العلواني: المرجع السابق، ص 87.

** - بالنسبة لموقف الولايات المتحدة الأمريكية المندد بالعدوان – على الرغم من تعاطفها مع إسرائيل – فقد صرح وزير خارجيتها آنذاك "فوستر دالاس" في حديثه مع وزير الخارجية البريطاني "سلوين لويد" في باريس عن خلفية هذا الرد قائلا :"إن رد فعلنا تجاه غزو مصر لم يكن راجعاً إلى أي حب للمصريين إلا أن الولايات المتحدة لم تكن ترى كيف يكون للنظام العالمي أن يستقر لو أنها أغمضت عينها"، ينظر، محمد حسنين هيكل : سنوات الغليان، (ج1) المصدر السابق، ص 78. وفي ذلك إشارة إلى الخطر الشيوعي واحتمال انتشاره بين العرب عن طريق استخدام الأسلحة السوفياتية والقروض الروسية.

[1]- علي المحافظة: فرنسا والوحدة العربية 1945- 2000، (ط1)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: 2008، ص ص 120- 121.

1955م، ورفض الصلح مع إسرائيل وتشجع في موقفه المعارض للمخطط الأمريكي بتحالفه مع سوريا* المركز الفوار للقومية العربية، وهذا ما ورد في برقية** موجهة من الرئيس الأمريكي "دوايت ايزنهاور" (1890- 1969م) إلى وزير الخارجية الأمريكي في ذلك الوقت "فوستر دالاس" (1888- 1959م) إذ جاء فيها مايلي: «... أهم شيء في نظري هو أن يرى أصدقاؤنا في أوروربا ، كما نرى نحن ضرورة الشروع سراً وعلى مستوى أركان الحرب ، في وضع سياسات وخطط تستطيع دول الغرب بمقتضاها أن تعمل سوية على جعل الشرق الأوسط آمنا من التغلغل السوفيتي، وليس يخالجني أي شك في أنه سيكون من التعين علينا في قابل الأيام أن نكون رأس الحربة في هذا القبيل ؛ ويحدوني اعتقاد مستمر –كما أظن بأنه يحدوكم– أن يكون بين الإجراءات التي يتعين علينا اتخاذها أن نقيم منافساً عربياً لناصر، والإختيار الطبيعي هو على ما يبدو نفس الرجل الذي طالما تحدثت أنت وأنا عنه*** فإذا استطعنا تنصيبه باعتباره الشخص الذي يستحوذ على خيال العالم العربي فإن بقاء ناصر لن يدوم طويلا »[1].

يتضح لنا من خلال هذه البرقية الموجهة من "ايزنهاور" إلى وزير خارجيته "فوستر دالاس" أن الولايات المتحدة لم تكن معارضة للعدوان الثلاثي على مصر والقضاء على "عبد الناصر" بقدر ما كانت معارضة للطريقة التي تم بها العدوان دون مشاركة أو موافقة منها، حيث كان الرئيس الأمريكي "دوايت ايزنهاور" يرى بأن الحرب المسلحة ضد مصر تنطوي على مخاطر معنوية وسياسية وعسكرية لا يصح قبولها إلا كملجأ أخير وبالتالي يجب – حسب نظره – القضاء على الدور المصري المتعاظم وقتها خطوة خطوة ، وهذا بعزل مصر عن دمشق والرياض اللذين تعتمد عليهما في قيادتها للحركة القومية العربية واللذين لم ينضَمَّا لحلف بغداد ، بالاستيلاء على دمشق بانقلاب عسكري يأتي بحاكم سوري موال لها، وإبعاد الرياض بالتخويف من خطر القومية العربية المتعاونة مع الشيوعية الدولية" ، وجعل الملك "سعود" منافساً لعبد الناصر" في المنطقة لاستحواذه على عقل الشعب العربي ، ثم عقاب مصر أخيراً بالتخلص من "عبد الناصر" شخصياً.

ويبدو أن "عبد الناصر" لم يكن غافلاً عما كانت تدبره له أمريكا وحلفائها، ففي الوقت الذي نشط فيه عمل المخابرات الأمريكية ضده في مختلف عواصم العالم، كان يعد العدة لمفاجأة أخرى ينتقم بها من الغرب الذي حاول دائماً تشتيت الصف العربي، عندما دخل في مفاوضات سريعة مع قادة الجيش السوري منذ جانفي 1958م من أجل تحقيق الوحدة العربية لمواجهة الاستعمار الإمبريالي في العالم العربي.

*– كان "عبد الناصر" وسوريا قد عارضا المساعدات الاقتصادية الأمريكية التي جاء بها الرئيس الأمريكي آنذاك "ايزنهاور" عام 1957م للشرق الأوسط كما عارضتا الانضمام لحلف بغداد الغربي الذي احتضنه عراق نوري السعيد، وأقدمتا على شراء الأسلحة السوفيتية بعد ذلك.

**– لم يذكر هيكل تاريخها والظاهر أنها بعد العدوان الثلاثي على مصر.

*** – يقصد الملك سعود باعتباره يحكم بلاد عربية (السعودية) يوجد بها مقدسات المسلمين (مكة المكرمة والمدينة المنورة).

[1] – محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، (ج1)، المصدر السابق، ص ص 189- 190.

أما بالنسبة للأوضاع السياسية في سوريا فقد خضعت هذه الأخيرة للانتداب الفرنسي منذ سنة 1920م عندما أقر مؤتمر سان ريمو 1920م ذلك، وبعد القضاء على الدولة العربية التي كان يقودها الأمير " فيصل" [*] قسمت فرنسا سوريا إلى أربع دول بهدف فصل وتفريق الأقليات الدينية، وبالتالي إضعاف الحركة القومية العربية هي: لبنان الكبير – دمشق – حلب – ودولة العلويين التي ضمت بيروت وطرابلس والبقاع (سوريا المنخفضة) إلى لبنان [1]، بالإضافة إلى جبل العرب أو جبل الدروز، وأخضعت منطقة الجزيرة في الشمال الشرقي لحكمها المباشر، وحكم البلاد المفوض السامي العسكري حكماً مطلقاً ففرض الأحكام العرفية التي ظلت سارية المفعول إلى غاية 1926م، واحتل الفرنسيون الإدارات والوظائف وأثاروا النعرات الإقليمية والطائفية لتحطيم الوحدة الإقليمية للإقليم السوري وخنقوا الحريات، وزجوا بالأحرار في السجون [2]؛ وبهذا عملت فرنسا على تحطيم فكرة القومية العربية وهي لا تزال في المهد بتغذيتها للنزاعات الانفصالية في سوريا.

وأدت هذه الأعمال الفرنسية لتحطيم الوحدة الإقليمية للإقليم السوري بعد أن كان متحداً تحت المملكة العربية بقيادة "فيصل بن الحسين" أن قام الوطنيون يضرمون نار الثورة والنضال، ويقاومون خطر الاتجاه الإقليمي الذي حاولت فرنسا إحلاله محل الاتجاه القومي العربي، فقامت عدة ثورات لقمع المحتل معبرة عن رفضها للانتداب كثورة الحورانيين أوت1921م وثورة العلويين جوان من نفس العام، والثورة السورية الكبرى ما بين (1925- 1927م) في جبل الدروز ودمشق[3].

وفي سنة 1933م وضعت فرنسا معاهدة اعترفت فيها لسوريا بالاستقلال والسيادة، إلا أنها كانت مقيدة بتوكيل فرنسا بتمثيل سوريا خارجياً وتقديم الدعم العسكري لها، وبقاء الانتداب إلى غاية قبول سوريا في عصبة الأمم وغيرها من القيود كاستقلال مناطق جبل الدروز واللاذقية الذاتي والمالي والإداري، إلا أن أعضاء المجلس النيابي رفضوها فردت سلطات الانتداب بالعنف، فأعلنت دمشق الإضراب العام الذي دام ستين يوما [4]، مما اضطر فرنسا إلى فتح باب المفاوضات من جديد في مارس 1936م مع زعماء "الكتلة الوطنية" [**]، وانتهت المفاوضات بعقد معاهدة تحالف

---

*- كان الأمير "فيصل" بن الحسين قد أعلن استقلال سوريا عام 1920م، ثم طلب من العراقيين في سوريا بتشكيل مؤتمر عراقي يجتمع إلى جانب المؤتمر السوري ويعلن استقلال العراق تحت حكم أخيه الأمير "عبد الله" فاجتمع المؤتمر في مارس 1920م وأعلن استقلال العراق كما دعا إلى أن يكون بين القطرين (سوريا والعراق) اتحاد سياسي واقتصادي، وهو ما عارضته فرنسا وبريطانيا فاجتمع مجلس الحلفاء الأعلى بسان ريمو ما بين 19- 26 افريل 1920م وأقر وضع البلاد العربية تحت الانتداب البريطاني والفرنسي، ينظر، محمود صالح منسى: الشرق العربي المعاصر، (ق1)، (د،ن)، 1990، ص 14.

1-Richard F. Nyrop: Syria a country Study, Foreign Area studies The American University, 1978, pp 22,24.

[2] – كمال ديب: تاريخ سوريا المعاصر من الانتداب الفرنسي إلى صيف 2011، (ط2)، دار النهار للنشر، بيروت: 2012، ص 42.

[3] – وزارة الثقافة والإرشاد القومي: قصة الجلاء هن سوريا، (د،ط)، مطبعة الوزارة، دمشق، 1961، ص 22.

[4] – اسماعيل ياغي: تاريخ العالم العربي المعاصر، المرجع السابق، ص ص 32- 33.

- **الكتلة الوطنية أو الحزب الوطني: مثل التيار التقليدي في سوريا قادت النضال ضد الاستعمار الفرنسي منذ سنة 1925م، ضم عند تأسيسه ذوي الوجاهة الموروثة وأصحاب المصالح والأثرياء حتى عرف باسم (حزب الذوات)، بعد الجلاء تحول اسمه إلى (الحزب الوطني) برئاسة "سعد الله الجابري" من رجاله: "شكري القوتلي"، "ناظم القدسي" ، "رشدي الكيخا"، "صبري العسلي" ، "عبد الرحمن الكيالي"، "لطفي الحفار" "هاشم الأتاسي"، دعا إلى تحرير سوريا وإقامة وحدة مع البلدان العربية، ينظر، رسلان شرف الدين: خمسون عاما على الشيوعيين في الشرق الأوسط 1924- 1974،(د، ط)، دار البراق، تونس: 1988، ص 57.

سورية – فرنسية يوم 09 سبتمبر 1936م، إلا أنها لم تضمن الاستقلال التام ولا الحرية في السياسة الخارجية وشؤون الدفاع؛ وبعد فوز "الكتلة الوطنية" في الانتخابات النيابية قام المجلس النيابي بانتخاب "هاشم الأتاسي" رئيساً للجمهورية.

وبظهور بوادر الحرب العالمية الثانية عادت فرنسا إلى سياسية الانتداب في سوريا، فاستقالت الوزارة الوطنية واستقال رئيس الجمهورية "هاشم الأتاسي"(1875- 1960م) وعادت الاضطرابات إلى البلاد، وفي هذه الأجواء اندلعت نيران الحرب العالمية الثانية فوُضعت البلاد تحت وطأة الأحكام العسكرية؛ وبعد سقوط فرنسا وجزء من مستعمراتها في قبضة الألمان عام 1940م، تحمس "ديغول" في صيف 1941م إلى استرداد سوريا فدعمه الانجليز في ذلك، وأعلنت فرنسا الحرة "ديغول" مبدئياً استعدادها لإنهاء الانتداب حينما ينجلي الموقف الدولي، وأعادت تكوين مجلس وزراء سوري برئاسة "خالد العظم" [*]، وبعد اجتياح الحلفاء لسوريا واستسلام قوات فيشي أعلن الجنرال "كاترو" ممثل "ديغول" في الحملة إنهاء الانتداب واستقلال سوريا ولبنان وأصدرت بريطانيا ضمانة لهذا التصريح[1].

بيد أن الحكومة الفرنسية الجديدة (ديغول) بعد تحرير فرنسا من الألمان استعادة مواقعها في سوريا ولبنان واتهمت الحكومة البريطانية بالتدخل في شؤون البلدين، وقام الفرنسيون باقامة جمهورية موالية لهم برئاسة الشيخ "تاج الدين الحسني" (ت 1943م) مما آثار غضب الحركة الوطنية التي طالبت بإنشاء حكومة دستورية، فأجريت الانتخابات البرلمانية التي فاز بها الوطنيون بأغلبية ساحقة، ونتج عن ذلك قيام حكم وطني مستقل في سوريا في أوت 1943م بقيادة "شكري القوتلي" [**] الذي انتخب رئيساً للجمهورية و"سعد الله الجابري" [***] رئيس الوزراء[2].

وبانتخاب "شكري القوتلي" رئيساً للجمهورية دخلت سوريا تحت الحكم الوطني، وسار هذا العهد نحو الهدف التحرري من الاستعمار حيث أظهرت الحكومة الوطنية إرادة قوية ووعياً تاماً في التمسك بحقوقها حكومة مستقلة، فعينت الممثلين السياسيين لدى الدول الصديقة، وأسهمت في تأسيس الجامعة العربية، كما أعلنت الحرب على دول المحور لتستفيد من معاهدات الصلح، وأسهم وفدها برئاسة "فارس الخوري" في مؤتمر "سان فرانسيسكو" بتأسيس الأمم المتحدة عام 1945م، ثم طالبت فرنسا بتسليم الجيش والجلاء عن البلاد، إلا أن الفرنسيين رفضوا

---

*– **خالد العظم**: سياسي سوري، ولد في دمشق عام 1903م، درس القانون في جامعة دمشق، عين عام 1941م رئيساً لوزراء سوريا، كما كان وزيراً مفوضاً لسوريا في باريس، له دور في وضع أصول السياسة الاقتصادية لسوريا عام 1948م، عين عام 1956م وزيراً للدفاع، ولعب دوراً في التحالف مع الاتحاد السوفيتي للحصول على القروض والاتفاقيات الاقتصادية وصفقات السلاح، عين رئيساً للوزراء بعد انفصال سوريا عن مصر، توفي عام 1965م ينظر، براءة أحمد زيدان: المرجع السابق، ص 127.

[1] – محمد علي القوزي: المرجع السابق، ص ص 44- 45.

– **شكري القوتلي (1891– 1967م): أحد رواد القومية العربية نولد بدمشق سنة 1891م، انتخب رئيساً لسوريا مرتين 1943 و1955م عام 1943م اعتزل الرئاسة بعد قيام الجمهورية العربية المتحدة 1958م ودعاه "عبد الناصر" بالمواطن الأول، توفي في بيروت يوم 30 جوان 1967م، له مجموعة خطب ومذكرات، ينظر، مير بصري: أعلام الوطنية والقومية العربية، (ط1)، دار الحكمة، (لندن)، 1999، ص ص 207 -208.

***– **سعد الله الجابري**: ضابط سوري، شارك في الحرب العالمية الأولى، وطني مخلص لبلاده، عمل في الكتلة الوطنية السوري، وتوفي عام 1947م وضعفت الكتلة الوطنية بوفاته وحل محلها حزب الشعب، ينظر، معروف الدواليبي: مذكرات معروف الدواليبي، إع: عبد القدوس أبو صالح، تحر: محمد علي الهاشمي، العبيكان للنشر، الرياض، (د،ت)، ص ص 123، 128.

[2] – محمد علي القوزي: المرجع السابق، ص 46.

ذلك محاولين فرض معاهدة تبعية مع سورية تمنحهم امتيازات سياسية واقتصادية وثقافية وعسكرية كحق استخدام القواعد الجوية والبحرية في البلاد، وعندما رفض رجال العهد والشعب السوري المطالب الفرنسية استخدمت فرنسا القوة فاعتدت على المجلس التيابي السوري، وقصفت دمشق يوم 29 ماي 1945م بالمدافع والطائرات، واستباحتها للنهب والتدمير، ومثلت بحامية المجلس النيابي * - كما فعلت بالجزائريين في نفس الشهر والعام - محاولة منها إرهاب الشعب، والقضاء على الحكم النيابي، وكادت تنهي العهد الوطني وتنسفه كلياً، مما أدى إلى حركة احتجاج من طرف الرأي العام الدولي خاصة بريطانيا التي أنذر رئيس حكومتها آنذاك "ونستون تشرشل" (1874- 1965م) فرنسا بوقف إطلاق النار خشية أن تفقد بريطانيا صداقة العرب إلى الأبد، فاستجابت فرنسا للإنذار البريطاني، وبعد ذلك عُرضت المشكلة السورية على مجلس الأمن ** الذي قرر جلاء القوات الفرنسية عن سورية، وتم الجلاء التام في 17 افريل 1946م[1]، وكان ذلك بداية عهد الاستقلال؛ وبهذا انتهى الانتداب الفرنسي على سوريا فكانت أولى البلاد العربية التي تخلصت من قبضة الاستعمار الغربي نهائياً لتحمل لواء قضية التحرر العربي بدعم حركات التحرر في العالم العربي.

وبعد تسلم الحكومة الوطنية زمام الأمور عملت على النهوض بالبلاد باستبعاد الأثر الفرنسي فسرحت العمال الذين كان المستعمر يستخدمهم واهتمت بالاقتصاد، كما اهتمت بتقوية الجيش الوطني وتسليحه على الرغم من عدم الاستقرار الوزاري ***، وفي عام 1947م أعيد انتخاب "القوتلي" رئيساً للجمهورية بعد تعديل الدستور وواجهت الحكومة الوطنية مشكلات خارجية كحرب فلسطين 1948م التي هزم فيها الجيش السوري كغيره من الجيوش العربية، والتي كشفت عن ثغرات كبيرة في جسد المؤسسة العسكرية آنذاك، ففي الفترة التي تعاطف فيها الرئيس الأمريكي "ترومان" مع الحركة الصهيونية لإقامة دولة إسرائيل، وقفت سوريا أكثر من أي بلد عربي ضد الموقف الأمريكي مما أقلق جهاز الاستخبارات الأمريكية العامة الذين حاولوا دخول الحياة السياسية السورية من خلال دعم

*- بلغ عدد قتلى المجلس النيابي ثمانية وعشرون قتيلاً من أبناء سورية، وعن مجموع القتلى السوريين في دمشق وغيرها من المدن التي اعتدى عليها الاحتلال الفرنسي خلال شهر ماي 1945م كحلب وحماة وحمص واللاذقية فقد بلغ 616 قتيلاً و2072 جريحاً، بالإضافة إلى الخسائر المادية التي قدرت بملايين الليرات، ينظر، وزارة الثقافة والإرشاد القومي: قصة الجلاء عن سوريا: المرجع السابق، ص ص 84، 116. في حين ذكر عفيف البزرة أن عدد القتلى خلال المقاومة السورية من ماي إلى جوان 1945م بلغ 620 قتيل و2100 جريح، ينظر، عفيف البزري: سوريا جزيرة الحرية الخضراء ، (د، ط)، (د، ن)، (د، ت)، ص 60.

**- قدمت الحكومتان اللبنانية والسورية في 6 فيفري 1946م مذكرة إلى مجلس الأمن طلبا فيها سحب القوات الأجنبية من بلديهما ونوقشت الموضوع في مجلس الأمن في 14 فيفري 1946م، وطالب "فارس الخوري" مندوب سوريا الدائم في الأمم المتحدة و"حميد فرنجية" وزير خارجية لبنان بجلاء القوات الفرنسية والبريطانية عن بلديهما، ينظر، علي محافظة: المرجع السابق، ص 42.

1-Richard F. Nyrop;op. cit , pp 27- 28.

***- عرفت فترة الحكم الوطني في سوريا تقلباً في الحقائب الوزارية من وزارة "سعد الله الجابري" افريل 1946م إلى وزارة "جميل مردم" في ديسمبر 1946م، إلى وزارة "جميل مردم الثانية " في اكتوبر 1947م، ثم وزارة "جميل مردم" الثالثة في أوت 1948م ثم وزارة "خالد العظم" ديسمبر 1948م إلى غاية انقلاب "حسني الزعيم" في مارس 1949م، ينظر، غسان محمد رشاد حداد: من تاريخ سوريا المعاصر (1946- 1966م)، (ط1)، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، عمان، 2001، ص ص 23، 28.

أحزاب اليمين المعارضة للحكم، فعمدت إلى الانقلابات العسكرية لتحقيق هدفها المتمثل في الإحلال محل نفوذ أصدقائها فرنسا وبريطانيا في المنطقة، حتى أضحت البلاد السورية منذ 1948م ترتفع وتهبط كالسفينة فوق الأمواج.

فلم يَكَدْ صوت الرصاص يتوقف في فلسطين – القشة التي قصمت ظهر البعير – حتى عمت الفوضى والمظاهرات في سوريا التي وقع فيها أول انقلاب عسكري بل أول انقلاب عربي بعد الحرب العالمية الثانية بقيادة اللواء "حسني الزعيم" رئيس أركان حرب الجيش السوري في 30 مارس 1949م، بتشجيع من الفرنسيين والأمريكان * سخطاً على الحكومة التي اتهمها "الزعيم" بالتقصير في حرب فلسطين، والإساءة إلى الجيش، وتأخير رواتبه [1]، في حين ذكر "العظم" أن السبب الحقيقي وراء انقلاب "الزعيم" – الذي وصفه بالمتهور– هو رغبة الأخير في حماية نفسه من المحاكمة بتهمة الإشتراك في صفقات خاسرة تعاقدت عليها مصلحة التموين في الجيش مع بعض الملتزمين الذين قدموا بضاعة فاسدة (أسلحة ومؤونة حربية) وقبضوا ثمنها مضاعفاً[2].

وبهذا بدأت سلسلة الانقلابات العسكرية في سوريا ** التي فتحت الباب لتدخل الجيش في السياسة والحكم عندما استولى "حسني الزعيم" على السلطة وأعلن نفسه رئيساً للجمهورية، واعتقل رئيس الجمهورية "القوتلي" ورئيس

*– أكد " العظم" وقوف أمريكا وراء انقلاب "الزعيم" ينظر، خالد العظم : المصدر السابق، (مج1)، ص 6؛ وهو ما ذكره "معروف الدواليبي" الذي أكد في مذكراته أن رجال (C.I.A) الأمريكية بدأووا نشاطهم وتخطيطاتهم عقب حرب فلسطين، منتهزين فرصة النقمة على الحكام لضرب سوريا بإحداث انقلاب فيها يمتص نقمة الشعب الناقم، بعدما كانوا يخططون له في السعودية التي عارضت قيام إسرائيل، واستبعدوه في العراق الخاضع لسلطة الانجليز ينظر، معروف الدواليبي: المصدر السابق، ص ص 129 – 130، وهو نفسه ما اعترف به نائب القنصل الأمريكي في دمشق ما بين 1947– 1949م "مايلز كوبلاند" في كتابه (لعبة الأمم) من أن انقلاب "الزعيم" كان من اعداد وتخطيط المخابرات الأمريكية، ينظر، بشير زين العابدين، المرجع السابق، ص 159. في حين ذكر "دافيد بن غريون" في مذكراته بأن الانقلاب على "القوتلي" كان من تدبير انجلترا والأردن" الملك عبد الله" لتحقيق مشروع سوريا الكبرى، ينظر، دافيد بن غريون: يوميات الحرب 1947– 1948، تر: سمير جبور، مر وتق: صبري جريس، (ط 1)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت: 1993، ص 841.

[1] - سيد عبد العال: الانقلابات العسكرية في سوريا 1949– 1954، (د، ط)، مكتبة مدبولي، القاهرة: 2007، ص 65.

[2] – خالد العظم: مذكرات خالد العظم، (مج 2)، (ط2)، الدار المتحدة للنشر، بيروت: 1972، ص 181.

**– عن أسباب هذه الانقلابات ذكر اللواء "عبد الكريم زاهر الدين" في مذكراته: أن الخلافات التي كانت تحصل بين سياسي سوريا في ذلك الوقت أدت إلى جر الجيش إلى السياسة، عندما اتخذته بعض الفئات السياسية أداة تهديد للخصم السياسي والوصول إلى الحكم، إلى أن استفحل أمر تدخل الجيش بالسياسة، وتكررت طلبات السياسيين بتدخل الضباط، ووصل الأمر إلى اعتداء بعض السياسيين على حقوق الشعب وحقوق الأمة والعروبة، وهنا نصب الجيش نفسه وصياً على الشعب، وفقدت الثقة بين الجيش والفئة الحاكمة وأصبح كل من الطرفين يعمل من أجل التخلص من الطرف الآخر، إلى أن تمت الوحدة بين مصر وسوريا، ينظر، عبد الكريم زاهر الدين، مذكراتي عن فترة الانفصال في سورية، (ط1)، د، ن، بيروت: 1968، ص ص 15– 16. وذكر اللواء البعثي "محمد عمران" في مذكراته أن جميع الانقلابات العسكرية في سوريا بعد استقلالها شارك فيها الضباط البعثيين بتشجيع من قيادة الحزب للوصول إلى السلطة وتحقيق أهدافه ومنهاجه في القضاء على الفساد والوحدة والاشتراكية والحرية، وكان "أكرم الحوراني" الذي لم ينضم للبعث بعد – وأتباعه من الضباط الداعين للانقلاب ضد "حسني الزعيم" بل كان له مع القيادات البعثية دور فعال في السياسة السورية والانقلابات العسكرية، ينظر محمد عمران: تجربتي في الثورة، (د،ط)، (د،ن)، ص ص 9– 10. ومن جهته اعترف "خالد العظم" في مذكراته أنه شارك في جميع الانقلابات العسكرية في سوريا، كشريك في الحوادث التي أدت إليها، فقد كان على رأس الحكم في الانقلاب الأول، وعضو في الحكومة في الانقلاب الثاني، ومطلعاً على الانقلاب الثالث، ينظر، خالد العظم: المصدر السابق، (مج 2)، ص 179.

الوزراء "خالد العظم" ومعهما "فيصل العسلي" (ت 2015) زعيم "الحزب التعاوني الإشتراكي"[*]، واضعاً حداً للحكم الديمقراطي النيابي الذي استمر منذ بداية الاستقلال لتدخل سوريا إلى حياة جديدة من الحكم العسكري المباشر.

بعد أن نصب نفسه رئيساً لسوريا وقع"الزعيم" اتفاقية النقد التي تنظم وضع العملة السورية وعلاقتها بالجانب الفرنسي واتفاقية "التابلاين"[**] مع أمريكا بمد أنابيب النفط السعودي إلى الساحل السوري، كما حاول بعد استيلائه على السلطة – بدعم أمريكي في إطار الحرب الباردة – الاعتماد على **"حزب الشعب"**[***] والعراق من أجل إقامة اتحاد مع الأخير، حيث دخل في 12 ابريل 1949م في مفاوضات مع "نوري السعيد" من أجل الاتحاد بين البلدين، وهو ما عارضته فرنسا التي كانت تريد إعادة بسط نفوذها على سوريا، وتحت الضغط الفرنسي تخلى "الزعيم" عن مشروع الاتحاد مع العراق، فتحول "حزب الشعب" إلى صفوف المعارضة، وحاول "الزعيم" أيضا التشبه بالعلماني "مصطفى كمال"، ففرض على الموظفين في سوريا اللباس الغربي وأيد تحرر المرأة وإعطائها حق الاقتراع، وتبنَّى قوانين قضائية تتعارض مع الشريعة، وألغى القسم الأكبر من مؤسسات الأوقاف الدينية، وفي 25 جوان 1949م تم انتخابه رئيساً للبلاد، وظهرت سياسته الموالية لأمريكا عندما قدم اقتراحات للوصول إلى السلام مع إسرائيل خاصة بعد تخليه عن الأرضى الفلسطينية على طول بحيرة طبرية ومحاولته لقاء "دافيد بن غوريون"[****] خلال مباحثات الهدنة الموقعة في 20 جويلية 1949م، وبهذه السياسة – المحالفة للغرب – خلق لنفسه الكثير من الأعداء، خاصة من الأحزاب الثلاث التي أيدته (البعث[*****][1]، والشعب، والوطني).

---

*-**الحزب التعاوني الإشتراكي**: تأسس عام 1940م بقيادة "فيصل العسلي" ، جعل من التعاون أساساً لنهضة جديدة ومثلاً أعلى يدرء به خطر الانقسامات الداخلية والفتن ، لذا عارض الاتحاد مع العراق، أخذ باشتراكية معتدلة أساسها تخفيف الفروق الطبقية، ينظر، مؤلف مجهول: الأحزاب السياسية في سوريا، (د، ط)، منشورات دار الرواد، دمشق: 1954، ص ص 51، 58.

-التابلاين**": شركة أمريكية قامت من باطن شركة "أرامكو" (شركة الزيت العربية الأمريكية) لنقل البترول من السعودية عبر خط أنابيب يخترق سوريا إلى دول الغرب عبر لبنان، على أن تتقاضى سورية سبعة آلاف دولار سنوياً كرسم مرور، و 14 ألف دولار كرسم حماية للخطوط، وقد زيدت هذه المبالغ فيما بعد، علي رضا: سورية من الاسقلال إلى الوحدة المباركة (1946- 1958م)، (د،ط)، مطبعة شيك بلوك، حلب: 1983، ص ص89، 95.

***- **حزب الشعب السوري**: تأسس في أوت عام 1949م في سوريا برئاسة "رشيد كيخيا" بدمشق، بعد انشقاقه عن (الكتلة الوطنية)، وهو حزب سياسي اجتماعي، من أهم مبادئه وأهدافه: السعي إلى إقامة وحدة عربية شاملة، ودعم الأقطار العربية المحتلة، ومقاومة النفوذ الأجنبي، ومن أهم شخصياته " معروف الدوالبي"، "ناظم القدسي"، "علي بوظو"، ينظر، مؤلف مجهول: المرجع السابق، ص ص 157- 158.

****- **دافيد بن غريون**: (1886- 1973م) زعيم صهيوني، قام بدو ر أساسي في إنشاء الكيان الصهيوني في فلسطين خلال فترة الانتداب البريطاني عليها (1918- 1948م)، ولد في بولندا وهاجر منها إلى فلسطين عام 1906م أين أسس حزب أحدوت (وحدة العمل) عام 1919م، عين أميناً للنقابة العامة للعمال اليهود عام 1921م مما زاد في قوته، تحالف مع "حاييم وايزمن" رئيس المنظمة الصهيونية العالمية من أجل إقامة كيان قومي لليهود وتعاون مع البريطانيين في دحر المقاومة الفلسطينية ما بين (1936- 1939م)، أشرف على "الهاغانا" عام 1946م التي وجهت نشاطها العسكري ضد الفلسطينين، أعلن عن قيام الكيان الصهيوني في 15 ماي 1948م، تولى رئاسة الوزراء والدفاع في الحكومة الإسرائيلية إلى غاية 1963م، ينظر، دافيد بن غوريون: المصدر السابق، ص ص 13، 16.

*****– **حزب البعث العربي السوري**: أنشئ عام 1942م/ 1943 من رجاله "ميشال عفلق"، "صلاح البيطار"، أهدافه الأساسية (الاشتراكية والوحدة العربية والحرية)، شعاره: (أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة)، أنشأ فروع له في لبنان والأردن وسوريا والعراق، اندمج سنة 1952م مع "الحزب الاشتراكي العربي السوري"، تحت اسم حزب "البعث العربي الاشتراكي" واشتهر في سوريا أيضا "بحزب البعث"، ومنذ 1954م أخذ هذا التجمع الجديد يعتمد على ضباط الجيش السوري ليظفر بالهيمنة على خصومه السياسيين في سوريا، وأدى التقارب السوفياتي – السوري وإزدياد هيبة السوفييت بعد العدوان الثلاثي على مصر لفترة ما، إلى هذا الائتلاف الجديد بين "حزب البعث" والجيش للتعاون معاً ثم السعي إلى الاندماج مع مصر فوراً على أمل أن يعطيه ذلك

فقد استفاد "أكرم الحوراني"* – الذي عينه "الزعيم" مستشاراً في وزارة الدفاع الوطني – من الظروف وشجَّع الضباط للتخلص منه في انقلاب جديد في 14 أوت 1949م، واغتيل "الزعيم" مباشرة مع رئيس الوزراء "محسن البرازي"من قبل ضابط ينتمي للحزب القومي السوري" [1]** ثأراً لزعيمهم "أنطوان سعادة" (1904- 1949م) الذي سَلمه "الزعيم" إلى الأمن اللبناني حيث تم اعدامه رمياً بالرصاص في جويلية 1949م بتهمة الخيانة العظمى.

لم تمض إلا شهورا على انقلاب "حسني الزعيم" حتى أعقبه انقلاب مضاد في 14 أوت 1949م بسبب سياسة "الزعيم" المحالفة لأمريكا وللغرب عامة قاده الفريق "سامي الحناوي" الموالي لبغداد قائد فرقة المدرعات ورئيس أركان الجيش السوري آنذاك .

جاء انقلاب "الحناوي" الذي كانت سياسته الخارجية تميل إلى الاتحاد مع العراق الذي يمثل النفوذ الانجليزي بعد أربعة أشهر من انقلاب "الزعيم"، وبرر "الحناوي" انقلابه بأنه جاء لينفذ الأهداف التي تنكر لها "الزعيم" عندما قام بحركة 30 مارس 1949م، فهل كان يقصد بذلك مبدأ الاتحاد مع الهاشميين في العراق؟ خاصة وأن سياسة"الحناوي" الخارجية كانت تنحى هذا النحو، فقد تعاون مع المدنيين وسلمهم السلطة فأصبح "ميشال غفلق"*** رئيس **"حزب البعث"** وزيرا للمعارف (التربية) و"أكرم الحوراني" وزيرا للزراعة، و"هاشم الأتاسي" رئيساً

= الحماية التي توفرها زعامة "ناصر" مما يهيئ للبعث فرصاً أكبر لزيادة قوته، ينظر: محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان،(ج1)، المصدر السابق، ص 310.

*- **أكرم الحوراني**: سياسي ومحامي سوري من مواليد حماة عام 1910، شارك في ثورة "رشيد عالي الكيلاني" في العراق عام 1941م، وفي حرب فلسطين 1948م، انتخب نائباً لمدينته (حماة) عام 1943م أين حمل لواء الفلاحين وانتقد الإقطاع، شارك في الانقلابات العسكرية الثلاث التي جرت في سوريا منذ سنة 1948م، وأسس الحزب الاشتراكي العربي عام 1950م الذي اندمج مع "حزب البعث" فيما بعد، عين رئيساً للمجلس النيابي قبيل الوحدة مع مصر ونائباً لرئيس الـ(ج.ع.م) بعد قيام الوحدة 1958م، توفي في عمان بالأردن سنة 1996م، ينظر، غسان محمد رشاد حداد: المصدر السابق، ص 258. كان **"الحوراني"** خير مثال للتلاعب السياسي في شؤون المؤسسة العسكرية التي وطد صلاته بها لتحقيق مصالحه السياسية بصورة مكيافيلية تتغلب فيها المصلحة الحزبية على مصلحة الوطن واستقراره، دون الأخذ في الاعتبار ما تسببه هذه التحركات من إضرار باستقرار البلاد، ومثّل "خالد العظم" صورة مشابهة له، ينظر، بشير زين العابدين: الجيش والسياسة في سوريا 1918- 2000، (ط1)، دار الجابية، دمشق: 2008، ص 281. وقال عنه "محمد معروف" "أن سوريا لم تبتلى طوال حياتها السياسية بزعيم كان وبالاً على الشعب وسبباً لتمزيقه كما ابتليت بالحوراني الذي أرسى طريق الفرقة والتباعد، وكان يرى في كل من يقف في وجه مصالحه خائناً ومارقاً، وكانت فاعليته وسمومه مركزة بصورة خاصة في صفوف الضباط... إن أكرم الحوراني كان في كل انقلاب ومع كل انقلاب، وضد كل انقلاب، فكان مع وفي انقلاب "حسني الزعيم" ثم انقلاب "الحناوي" وانقلاب "الشيشكلي" ثم انقلب ضدهم، وكان من أنصار الوحدة وعبد الناصر" ثم انقلب عليهما معاً"، ينظر، محمد معروف: المصدر السابق ، ص ص 95- 96. حتى أن "النحلاوي" قائد الانفصال 1961م أقر بدور "الحوراني" الكبير في تسيس الجيش السوري، ودعم الشباب من أجل الانتساب إلى الجيش خاصة من حماة لدعم موقفه بالحكم بين السياسيين، ينظر، عبد الكريم النحلاوي: الانقلاب على الوحد شاهد على العصر، (ح1)، قناة الجزيرة، فيديو مصور لدى الباحثة.

- **الحزب السوري القومي الاجتماعي: أسسه "أنطوان سعادة" في 16 نوفمبر 1932م، ضم عناصر من لبنان وسوريا، حصر القومية في سوريا وحدها بالنهوض بها اجتماعيا، تعرض لحملة تنكيل وإرهاب من قبل الحكومة اللبنانية انتهت باعدام زعيمه يوم 08 جويلية 1949م عقب إعلان الحزب القومي لثورته القومية الاجتماعية يوم 04 جويلية 1949م، وحُل الحزب يوم 16 جويلية وزج بأتباعه من السوريين واللبنانيين في السجون اللبنانية، لكن الحزب عاد إلى الحياة السياسية عقب اغتيال "حسني الزعيم"، غير أنه تشتت في سوريا بعد مقتل "عدنان المالكي" عام 1955م، واندثر منها تقريباً، ولم يلبث أن صفي في لبنان أيضاً عام 1961م عندما قام اثنان من الضباط الموالين للحزب بمحاولة انقلاب فاشلة، ينظر، محمد معروف: المصدر السابق، ص 91.

***- **ميشيل عفلق**: ولد عام 1910م بدمشق، شهد الحكم الفيصلي ثم الاحتلال الفرنسي لسوريا، كان محباً لمطالعة الكتب الأدبية والتاريخية العربية مما أثر في وعيه القومي، درس التاريخ في جامعة السوربون بباريس، وهناك انضم للجمعية العربية السورية التي تدعو إلى الوحدة العربية والدفاع عن فلسطين وجمعية الثقافة العربية، ناضل من خلالهما من أجل وحدة عربية ومن أجل الحرية والاشتراكية كبديل للتجزئة والاستعمار والإقطاع، واتفقت أفكاره مع زميله

لمجلس الوزراء* الذي ضم أعضاء من مختلف الكتل السياسية (حزب الشعب، الوطنيين، البعث، المستقلين)، في حين سيطر هو وجماعته على الجيش فأصبح العقيد "أديب الشيشكلي" ** الذي قاد معه الانقلاب قائد اللواء الأول الذي كان يشغله "الحناوي"؛ كما أن "الحناوي" في حركته الانقلابية هذه كان قد تلقى دعماً مالياً خارجياً خاصة من العراق الذي اعترف بالنظام الجديد، مما يؤكد وجود تحريض خارجي، يضاف إلى ذلك الصحف البريطانية التي رحبت بالحركة في حين وصفتها الصحف الفرنسية بأنها مؤامرة اشتركت في تدبيرها كل من بريطانيا وحكومة "نوري السعيد" في العراق، ووصفتها الصحف المصرية بأنها تهدف إلى بيع استقلال سوريا للعراق، وهو ما سيؤكده "الشيشكلي" عندما يبرر انقلابه عام 1951م[1].

غير أن "الحناوي" لم يتخذ أي إجراء من أجل تحقيق وحدة الهلال الخصيب بل أفسح المجال للسياسيين من مختلف الأحزاب للاشتراك في حكومة مؤقتة ريثما تجرى الانتخابات لجمعية تأسيسية يُناط بها رسم مستقبل البلاد واكتفى الجيش بدور المراقبة تحت إشراف مجلس عسكري تكون من أحد عشر ضابطاً برئاسته، وجرت الانتخابات في 15 نوفمبر 1949م، ودلَّتِ النتائج على زيادة نفوذ "حزب الشعب" المؤيد للاتحاد مع العراق والذي فاز بـ 51 مقعداً من مجموع 114 وتراجع نفوذ "الحزب الوطني"، و"حزب البعث" الذي لم يحصد سوى ثلاثة مقاعد، وأظهرت عمليات الاقتراع الأولى في البرلمان بأن التصويت على الاتحاد مع العراق ممكن إذا دعم النواب المستقلون ذلك، مما أدى إلى قلق الضباط من عملية الدمج مع الجيش العراقي التي ستكون على حساب مستقبلهم العسكري، فقام انقلاب ثالث بتاريخ 19 ديسمبر 1949م أعده اللواء "أديب الشَّيْشَكْلِي" من حزب التحرير العربي*** صديق "أكرم الحوراني"[2]، لإبطال مشروع الاتحاد مع العراق الملكي **** الذي دعا اليه "الحناوي"، وإنقاذ سوريا من نفوذ البريطانيين

= في باريس "صلاح الدين البيطار" ، أسس مع الأخير منظمة الإحياء العربي عام 1941م التي تحولت في جوان 1943م إلى حزب البعث العربي وفي جويلية 1946م أصدر جريدة البعث، وفي أفريل 1947م انتخب أميناً عاماً لح زبه، شارك في حرب فلسطين 1948م، ودخل المعترك السياسي بعدها فاعتقل وضيق على حزبه عدة مرات، وما بين 1955- 1958م كان من أبرز الداعين إلى وحدة سوريا مع مصر، تعرض "عفلق "للاضطهاد ما بين 1961- 1963م عندما عاد حزبه إلى المشاركة في الحكم غادر سوريا عام 1966م إلى لبنان أين واصل النضال ضد أعدائه وأعداء البعث ثم استقر في العراق منذ السبعينات، توفي في جوان 1989م، ينظر، ميشيل عفلق: في سبيل البعث، (ج2)، (د، ط)، (د، ن)، ص ص 7، 11.

*- في اجتماع الجمعية التأسيسة في 12 ديسمبر 1949م تم انتخابه رئيساً للجمهورية بأغلبية (79 صوت) ضد (19 صوت)، مما عزز مكانة حزبه "حزب الشعب" ينظر، علي رضا: المرجع السابق، ص 107.

- **أديب الشيشكلي: ولد بحماة عام 1909م لأسرة مالكة وزراعية وذات نفوذ، لعب أفرادها دوراً في الحركة الوطنية العربية، انضم إلى القوات الفرنسية في عهد الانتداب، أصبح ضابط في الجيش السوري عام 1946م، شارك في حرب فلسطين 1948م، وقاد انقلاب أوت 1949م ضد "الحناوي"، اغتيل عام 1954م، ينظر، هاني الخير: أديب الشيشكلي البداية والنهاية، (ط1)، مطبعة الإنشاء، دمشق: 1994، ص 18، 26.

[1] - محمد علي القوزي: المرجع السابق، ص 52.

[2] - عفيف البزري: المصدر السابق، ص ص 227، 229.

***- **حزب حركة التحرير العربي**: تأسس بدمشق برئاسة "أديب الشيشكلي" في 15 أوت 1952م بعد أن كان عضو في "الحزب القومي السوري"، من أهدافه تحقيق مبدأ القومية العربية بقيام وحدة عربية، ينظر، مؤلف مجهول: الأحزاب السياسية في سوريا، المرجع السابق، ص ص 214- 215.

****- ذكر "النحلاوي" في شهادته على العصر أن "الشيشكلي" قام بانقلابه باعتبار أن حزب الشعب كان يميل للاتحاد مع العراق في حين كان "الشيشكلي" يميل إلى مصر، وهو ما ولد صراع بين الاتجاه المؤيد لمصر والاتجاه المؤيد للعراق في سوريا، وذكر أن العراق بايحاء من بريطانيا كان يمد أعوانه بالذخيرة الحربية والأسلحة من أجل ضم سوريا له، ينظر، عبد الكريم النحلاوي: المصدر السابق، (ح1).

ونفذ الانقلاب الذي كانت وراءه أمريكا * بسهولة كبيرة، إذ كان "الشيشكلي" قد شارك في الانقلابين السابقين ونُفِيَ "الحناوي" إلى بيروت أين اغتيل في اكتوبر 1950م من قِبل كردي ثأراً لمقتل "حسني الزعيم"، وانتُخب "هاشم الأتاسي" رئيسا للجمهورية وشكَّل "ناظم القدسي" الوزارة الجديدة في ديسمبر 1949م.

ولم يكد "الشَّيْشَكْلِي" يستقر في الحكم ويعيد ترتيب الأوضاع في سوريا حتى تعرض حكمه لهزات أدت إلى سقوطه، كان على رأسها قضية الجيش الذي أصبح في تلك الفترة بوتقة لكل الصراعات، فلم يكن له فكر واحد يجمع أماني مجموعات شباب الضباط السوريين، وبالتالي اختلفت توجهاتهم باختلاف انتماءاتهم الحزبية في الوقت الذي ارتهنت فيه قيمة الأحزاب السياسية بقدرتها على التأثير في الجيش، كما تعلق نفوذ أي سياسي سوري بمدى صِلاته بضباط القوات المسلحة، وبالتالي فإن مجرد اختلاف الآراء يمكن أن يتحول في أي وقت إلى تحركات مدافع ودبابات[1].

وأدى انقسام السياسيون حول كل المسائل الأساسية إلى حالة عدم استقرار وزاري، فقد وجدت سوريا نفسها عدة مرات دون حكومة ثابتة وسط وضع إقليمي متوتر، بسبب تسلط المؤسسة العسكرية بقيادة وزير الدفاع "فوزي سلو" في شؤون الحكم المحلي والخارجي، واستمرت الأزمة إلى أن تمكن "معروف الدواليبي" ** من تشكيل حكومة جديدة في 28 نوفمبر 1951م، تولى فيها رئاسة الوزراء والدفاع معاً [2]، غير أنها لم تدم سوى يوم واحد لمعارضة "الشيشكلي" لها خاصة فيما يتعلق بإسناد وزارة الدفاع، فقرر أن يستلم السلطة مباشرة بتاريخ 29 نوفمبر 1951م، بعد أن انقلب على "هاشم الأتاسي" الرئيس المنتخب، وزج برئيس الوزراء "الدواليبي" في سجن المزة بتهمة التآمر على البلد وتخريب جيشه، وفي ديسمبر 1951م قام بحل البرلمان، وشكل حكومة يقودها العسكريون ووطد صلاته بأمريكا، وحل الأحزاب السياسية [3]، كحزب "البعث" والحزب "الاشتراكي العربي"، مما أدى إلى هروب "الحوراني" و"عفلق" و"البيطار" إلى لبنان خوفاً من الاعتقال، وأقصى "حزب الشعب" المؤيد للوحدة مع العراق، ومنع نشاط "الإخوان المسلمون" *** في جانفي 1952م، وشدد الرقابة على الصحافة، وعمل على إصلاح الجيش فزوده

---

*- اتهمت أمريكا بالوقوف وراء انقلاب "الشيشكلي" نظراً للنشاط الذي قامت به المفوضية الأمريكية في دمشق قبيل وقوع الانقلاب، وقيامهم بافتتاح مكاتب استعلامات عديدة في أنحاء سوريا وتوزيع النشرات والمطبوعات والتقرب إلى العناصر السورية المثقفة عن طريق تلك المكاتب، كما أن الأمريكيون ما كانوا ليسكتوا على دور زملائهم الانجليز في انقلاب "الحناوي"، ولا يستبعد أصحاب هذا الرأي دور مصر والسعودية التي أقلقها التقارب السوري العراقي في الانقلاب، ينظر، سيد عبد العال: المرجع السابق، ص 119.

[1] - محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، (ج1)، المصدر السابق، ص 237.

- **معروف الدواليبي: ولد في حلب عام 1909م نائب في مجلس النواب السوري منذ 1947م حتى 1963م ، وزير الاقتصاد 1950م، وزير الدفاع 1951م، وزير الدفاع الوطني 1954م، رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية 1961م إلى 1962م، ضيف العربية السعودية ومستشار في الديوان الملكي منذ 1965م من مؤلفاته: قلعة طروادة، القومية العربية في حقيقتها، ينظر، معروف الدواليبي: المصدر السابق، ص 8. توفي عام 2004م.

[2] - بشير زين العابدين: المرجع السابق، ص 205.

[3] - نفسه، ص ص 212- 213.

***- **جماعة الإخوان المسلمون السورية**: نشأت منذ سنة 1935م بحلب على يد الدكتور"مصطفى السباعي"، وظهرت فعلياً عام 1945م، من أهدافها: إصلاح الفرد والأسرة والمجتمع، كما يقولون بوحدة العرب والمسلمين فهم يؤمنون بوجوب تكتل العالم الإسلامي في اتحاد سياسي واقتصادي كالاتحاد السوفيتي، ينظر، مؤلف مجهول: الأحزاب السياسية في سوريا، المرجع السابق، ص ص 11، 16.

بإمكانيات جديدة وأحال على التقاعد الكثير من الضباط المحافظين وشجَّع ترقية الضباط الشباب والقوميين وخضعت علاقاته مع الدول الأجنبية لتفحص دقيق، وتقرب من مصر عقب ثورة الضباط الأحرار 1952م التي رحب بها باعتبارها صادرة عن ضباط، وفي 1953م أعلن دستوراً جديداً لسوريا أصبح بموجبه رئيساً للجمهورية[1].

أقام "الشَّيْشَكْلِي" عدو الهاشميين حكماً ديكتاتورياً عسكرياً * أدى إلى استياء التحرريين من حزب البعث والعربي الاشتراكي الذين استبعدهم من المشاركة في الحكم والذين راحوا من الخارج يوحدون الجهود للانقلاب ضده ففي أوائل سنة 1954م قامت مظاهرات طلابية وشعبية عنيفة ضد النظام في الدروز وحمص وحلب بدعم من العراق، قمعها "الشيشكلي "بقوة ضد الدروز وثار جزء من الجيش ضد "الشيشكلي" يوم 24 فيفري 1954م بايحاء من العقيد "عدنان المالكي" رئيس الشعبة الثالثة (اغتيل 1955م) القريب من "حزب البعث الاشتراكي" ** بتهمة الفساد واستغلال السلطة، فاستقال "الشيشكلي" يوم 25 فبراير 1954م واختار المنفى، حيث غادر سورية إلى الأرجنتين أين اغتيل هناك عام 1964م على يد أحد الدروز (نواف غزالة)[2] الذين حاول اخضاع جبلهم (جبل العرب)، كما اغتيل "الحناوي" من قبله وعاد الجيش ليحكم البلاد من جديد بقيادة رئيس الأركان العامة "شوكت شقير".

اتخذ "الشَّيْشَكْلِي" موقفاً عدائياً من نشاط "الإخوان المسلمين" السوريين مشابها للموقف الذي اتخذه "عبد الناصر" ضدهم في مصر خلال هذه الفترة مما أدى إلى زيادة معارضيه، كما أن اضطهاده لجميع الأحزاب السياسية خاصة حزب البعث العربي الاشتراكي، وابتعاده عن الجيش قد أوقعه في انقلاب آخر فعاد "هاشم الأتاسي" رئيساً للجمهورية واستُأنِفت الحياة الدستورية في البلاد وعادت مؤسسات الجمهورية البرلمانية، فشكل "صبري العسلي" *** الأمين العام "للحزب الوطني" حكومة جديدة في أول مارس 1954م اعتمدت على الكتلة الوطنية (الأعيان) أي "حزب الشعب الوطني"، ورفض دعم قادة "حزب البعث العربي"[3] الذين كانوا يتمتعون بقوة سياسية هائلة بعد اندماج "حزب الاشتراكيين العرب" مع تنظيمهم.

---

[1] – باتريك سيل: الصراع على سوريا دراسة للسياسة العربية بعد الحرب 1945– 1958، (د،ط)، (د، ن)، ص ص 276، 296.

*– على الرغم من ديكتاتورية "الشيشكلي" التي وصف بها ، إلا أن عهده كان أحسن من عهد سابقيه ، إذ أكد "النحلاوي" أن سوريا كانت مستقرة ومزدهرة اقتصادياً في عهده، وأن الوضع خاصة في الجيش أصبح مضطرباً بعد رحيل "الشيشكلي"، ينظر، عبد الكريم النحلاوي: المصدر السابق، (ح1).

**– نتيجة للحكم الديكتاتوري الذي كان يمارسه "الشيشكلي" ما اضطر "حزب البعث" إلى التحالف مع "الحزب التعاوني الاشتراكي" السوري الذي يتفق معه في المبادئ والأهداف في سبتمبر 1953م، ونتج عن التكتل ميلاد "حزب البعث العربي الاشتراكي" خاصة وأن الاشتراكية كانت من مطالب "حزب البعث"، ينظر، مؤلف مجهول: الأحزاب السياسية في سوريا، المرجع السابق، ص 233.

[2] – كمال ديب: المرجع السابق، ص 141.

***– **صبري العسلي**: أحد الأعيان التقليديين، وأحد المتحمسين للقومية العربية، ولد بدمشق سنة 1903م، نال إجازة الحقوق عام 1925م، شارك في الثورة السورية ضد الفرنسيين في نفس السنة (1925م)، عمل محامياً طيلة الثلاثينيات، انضم إلى الكتلة الوطنية عام 1936م، اعتقل خلال الحرب العالمية الثانية، وفي سنة 1943 انتخب للمجلس التشريعي، وأعيد انتخابه سنة 1947م، شارك في عدة وزارات سورية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية عين في معظمها وزيراً للداخلية، كان من المؤيدين للوحدة مع العراق، كما كان على صلة بالقوتلي، عين رئيساً للوزراة السورية سنة 1954م، توفي "العسلي" في افريل 1976م، ينظر، باتريك سيل: المصدر السابق، ص ص 387، 389.

[3] – علي رضا: المرجع السابق، ص 153.

وفي المقابل استفاد العراق من إسقاط "الشَّيْشَكْلِي" كي يطرح من جديد مشاريع الهلال الخصيب فتفاوض "العسلي" سراً مع العراق حول هذا المشروع الذي لا يمكن أن يتحقق إلا بتدخل عسكري عراقي، كما حامت الشكوك حول تقارب "العسلي" مع الولايات المتحدة فمارس العسكريون ضغوطا أدَّت إلى إسقاط حكومته في 11 جوان 1954م، فتشكلت حكومة "سعيد الغزّي"في 19 جوان الذي كان يهدف إلى إجراء انتخابات حرة باقتراع سرّي، وسمحت هذه الانتخابات لكل حزب بتطوير ونشر مبادئه، فأصبح "الحزب الوطني" أقوى بعد عودة "شكري القوتلي" من منفاه في مصر، ونفى "حزب الشعب" ارتباطه بالعراق مع أنه عمل دائماً في سبيل الوحدة مع العراقيين وكان "حزب البعث الاشتراكي" بقيادة " غفلق" و"أكرم الحوراني" يضم ستة آلاف مناضل، وقام "الحوراني" بدعاية في أوساط الفلاحين وقدم نفسه كعدو لكبار الملاكين أي ممثل الطبقة الكادحة، أما "الحزب الشيوعي" * فكان يرى في الأحزاب القومية حلفاء ضد الاستعمار مع أن "حزب البعث" رفض التعاون معه، وبالنسبة للحزب "القومي السوري" فقد نقل قيادته إلى دمشق بعد منعه في لبنان عام 1949م، وجرت الانتخابات النيابية في 24 سبتمبر 1954م فاز فيها المنتخبون المستقلون بأربعة وستين مقعداً من أصل مائة واثنين وأربعين في حين حصل "حزب الشعب" على ثلاثين مقعد و"حزب البعث" على اثنين وعشرين مقعد والحزب الوطني فاز بتسعة عشر مقعداً و"الحزب القومي" بمقعدين والحزب "التعاوني الاشتراكي" بمقعدين، وفازت "حركة التحرير العربي" الاجتماعي بمقعدين أيضاً، و"الحزب الشيوعي" الذي قاده "خالد بكداش" ** بمقعد واحد[1] ، وكان نجاح المستقلين دليلاً على ضعف الأحزاب السياسية.

أظهرت الانتخابات النيابية عجز الأحزاب السورية التقليدية عن تشكيل جبهة موحدة في مواجهة نفوذ الجيش الذي كثر الانفاق عليه *** ، وأنهى الفشل الانتخابي لحزب الشعب أي أمل بتحقيق (الهلال الخصيب) عن طريق البرلمان، فلجأ العراق إلى خطة أخرى وهي "حلف بغداد" الذي تقدم به الأمريكيون كي لا تقع سوريا في يد اليسار، خاصة وأن الصحافة الأمريكية اعتبرت سوريا البلد المتزعم للشيوعية العربية؛ وقد تعرضت سوريا لضغط كبير من بريطانيا وأمريكا وتركيا والعراق للانضمام لحلف بغداد، إلا أنها وقفت منه موقفاً معارضاً واختارت الحياد ورفض أي حلف مع الغرب، فقد كان "أكرم الحوراني" يدير الائتلاف المعادي لحلف بغداد الذي جمع أعضاء من "الحزب

---

*– **الحزب الشيوعي السوري:** تأسس عام 1937م على يد "خالد بكداش" تعرض حزبه إلى الاضطهاد من طرف الحكومة السورية عام 1947م على يد "الشيشكلي" و"الحناوي" غير أنه ظل يعمل في الخفاء إلى غاية الاطاحة "بالشيشكلي" من أهدافه: إقامة نظام اشتراكي، ومحاربة الاستعمار وإقامة حكم وطني ديمقراطي، ورفض الأحلاف والمساعدات الغربية والمشاريع الاتحادية، وتوثيق التضامن العربي في النضال المشترك ضد الاستعمار، وتوطيد العلاقة مع الاتحاد السوفيتي باعتباره بلد السلم والاشتراكية وصديق العرب وكل بلدان المعسكر الديمقراطية، ينظر: مؤلف مجهول: الأحزاب السياسية في سوريا: المرجع السابق، ص ص 256، 259.

– **خالد بكداش: (1912– 1995م)، سوري شيوعي والده من الضباط القدماء في الجيش العثماني، تلقى التدريب في موسكو، منظم شيوعي محنك جعل من قيادته في دمشق محور الدعاية السوفياتية والمؤامرات، وعرف بولائه لموسكو، ينظر، محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، (ج1)، المصدر السابق ص 262.

[1] – باتريك سيل: المصدر السابق، ص ص 424– 425.

***– بلغت نسبة ما كانت تنفقه سوريا على جيشها منذ سنة 1949م (55%) من ميزانيتها العامة، في حين لم تكن مصر تنفق على جيشها سوى 15%، وقد أدت زيادة الإنفاق العسكري إلى إرهاق الميزانية السورية وتعطيل مشاريع التنمية والبنية التحتية في سائر أنحاء القطر السوري، ينظر، بشير زين العابدين: المرجع السابق، ص 247.

الوطني" (صبري العسلي) والمستقلين (خالد العظم)، كما عملت سوريا على قيام الجبهة العربية المتحررة فعقدت حلفاً دفاعياً مع مصر والسعودية في اكتوبر 1955، وهو ما جعل الولايات المتحدة تنظم المؤامرات ضدها فدعمت حكومتيْ الأردن والعراق عسكرياً لتوجيه ضربة لسوريا إلا أن الاتحاد السوفيتي وجه إنذاراً للدول المنظمة للعدوان[1].

ومن جهتها دعمت السعودية ومصر إعادة "شكري القوتلي" الذي كان منفي في مصر إلى رئاسة سوريا حفاظاً على استقرارها للمساهمة في محور القاهرة – دمشق – الرياض للتصدي والوقوف في وجه "حلف بغداد" فأجريت الانتخابات النيابية في سوريا وفاز فيها الاتجاه المؤيد لمصر، وشكَّل "صبري العسلي" حكومة جديدة بتاريخ 10 فيفري 1955م تولى وزارة خارجيتها "خالد العظم"، عملت على تحسين العلاقة مع مصر بعد توترها عقب أزمة الإخوان المسلمين في مصر 1954م ولجوء بعضهم إلى سوريا، وفي هذه الفترة تم انتخاب "شكري القوتلي" رئيساً لسوريا للمرة الثانية * في أوت 1955م فعادت سوريا بزعامته إلى دعم مسيرة الحركة العربية، إذ كان معارضاً لمشاريع الوحدة الهاشمية التي أيدها "حزب الشعب"، وعادت الأحزاب التقليدية إلى الحكم وظهر بجانبها "حزب البعث الاشتراكي" و"الحزب الشيوعي"، لكنها كانت ضعيفة أيضا أمام الجيش وضباطه الشباب، وقد زاد ضعفها أنها لم تستطع التصرف تجاه العواصف السياسية والمؤامرات الدولية بدءا بحلف بغداد 1955م، ومحاولات العراق لاحتلال سورية وزيادة النفوذ الشيوعي، وإزاء ذلك اضطرت سورية إلى أن تتقرب من مصر وتَعْقِد معها معاهدة الدفاع المشترك[2].

وفي أوساط جوان 1956م تألفت حكومة الوحدة الوطنية برئاسة "صبري العسلي" التي أبعدت فيها العناصر المحافظة من ممثلي "حزب الشعب"، وعُهِدَ فيها بمنصب وزير الخارجية إلى "صلاح البيطار" (1912-1980م) أحد زعماء حزب البعث، وفي جويلية 1956م اتخذت الحكومة والمجلس النيابي السوري قراراً بإقامة اتحاد فدرالي بين مصر وسوريا كمرحلة أولى نحو اتحاد شامل، وكان ذلك بتأييد "حزب البعث الاشتراكي" السوري الذي كان يرى في الوصول للوحدة العربية أحد مهامه وأهدافه الأساسية، في حين عارض "حزب الشعب" وقسم من "الحزب الوطني" و"جماعة الإخوان المسلمين" قيام الاتحاد مع مصر[3].

لكن السؤال الذي يفرض نفسه هو ما سبب الإنجذاب السوري نحو مصر واختيارها كطرف للوحدة؟

وقفت سوريا موقفاً مؤيداً من عملية تأميم قناة السويس عام 1956م وساندت الشعب المصري في التصدي للعدوان الثلاثي وأعرب الشعب السوري عن معارضته للعدوان بنسف أنابيب النفط المارة في أراضيه، وأمام هذه السياسة التقدمية والقومية دبرت أمريكا مؤامرة لإحداث انقلاب سياسي سرعان ما فشل، فمع بداية طرح "مبدأ

---

[1] – محمد علي القوزي: المرجع السابق، ص ص 55، 58.

*– حاز "القوتلي" في الاقتراع الأول لمجلس النواب في 18 أوت 1955م على 89 صوت ونال "العظم" 42 صوتاً وفي الاقتراع الثاني حقق "القوتلي" 92 صوت في مقابل 41 صوت للعظم، وبذلك أصبح "القوتلي" رئيساً للجمهورية، وقدم "العظم" استقالته وشكل "سعيد الغزي" حكومة ائتلافية جديدة تعهدت بتدعيم عمل الجامعة العربية وميثاق الدفاع المشترك، ينظر، خالد العظم: المصدر السابق، (مج2)، ص ص 461 ، 465.

[2] – اسماعيل ياغي: تاريخ العالم العربي المعاصر: المرجع السابق، ص ص 135– 136.

[3] – معد علي القوزي: المرجع السابق، ص ص 56– 57.

ايزنهاور" للشرق الأوسط وبداية افتراق الطرق بين "جمال عبد الناصر" الذي رفضه والملك "سعود" (1902- 1969م) الذي كان على استعداد لقبوله بدعوى مقاومة الشيوعية الدولية، اشتد الضغط مرة أخرى على سوريا طبقا لمخطط "ايزنهاور" ضد "عبد الناصر" بعزل الملك "سعود" عنه والاستيلاء على دمشق ولو بانقلاب، فبدأت المؤامرات تحاك ضد سوريا وكان أولها المؤامرة التي رتبها عميل لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية "وليام ولبور ايفلاند" مع السياسي السوري "ميخائيل إليان"، إلا أنها لم تفلح لتزامنها مع ملابسات العدوان الثلاثي على مصر [*].

وأعقبتها محاولة أمريكية أخرى عن طريق رجل المخابرات المركزية الأمريكية "كاسن" الذي أجرى اتصالات مع "عبد الكريم الدَّنْدَشِي" [**] ومع بعض الساسة السوريين من بينهم "مأمون الكزبري" [***] الذي أمدته أمريكا بثلاثين ألف ليرة على مساعدتها، كما التقى "كاسن" بالسياسي السوري "لطفي الحفار" وأقنعه بمثل ما أقنع "الكزبري" من أن سوريا أخطر نقطة في الشرق الأوسط، وأن أمريكا تخشى من تسرب الشيوعية إليها [1] وسلمه تسعين ألف ليرة لبدء العمل، والتقى بعدد كبير من كبار ضباط الجيش للإعداد لانقلاب عسكري، بهدف الخلاص من كتلة الضباط الشبان المتوجهين بمشاعرهم إلى الثورة المصرية والمتأثرين بعبد الناصر"، وأبرزهم في ذلك الوقت العقيد "عبد الحميد السراج" [****] رئيس الشعبة الثانية (المخابرات في الجيش السوري) وصاحب فكرة نسف خطوط أنابيب البترول العابرة

---

*- في الوقت الذي كانت سوريا تساند فيه مصر ضد العدوان الثلاثي كانت تواجه خطر المؤامرات ضدها من طرف دول حلف بغداد، فقد حاول العراق في اكتوبر 1956م غزو سوريا بمساندة أمريكية وبريطانية ومتآمرين داخل سوريا مثل "مخائيل إليان" وزير الاقتصاد السوري السابق، حيث وعدت أمريكا المتآمرين بواسطة ويلبور إيفلاند رجل المخابرات الأمريكي بتمويل العملية التي قدر لها مبلغ خمسة ملايين ليرة تسلم "مخائيل" منها نصف مليون ليرة سورية وتم تحديد يوم 25 اكتوبر موعداً لتنفيذ العملية، غير أن الخطة فشلت وهرب "مخائيل إليان" إلى لبنان ثم إلى تركيا، وفي 12 أوت 1957م اكتشفت سوريا خيوط المؤامرة الأمريكية لقلب نظام الحكم فطردت ثلاثة دبلوماسيين أمريكيين من دمشق، وفي المقابل طردت أمريكا السفير السوري في واشنطن وأحد معاونيه، ينظر، علي الدين هلال: أمريكا والوحدة العربية 1945- 1982، (ط 1)، مركز درسات الوحدة العربية، بيروت: 1989، ص ص 153 155. وللتفصيل حول الموضوع أكثر ينظر، سامي جمعة: أوراق من دفتر الوطن 1946- 1961م، تقد: مصطفى طلاس، (ط 1)، دار طلاس، دمشق 2000، ص 209 وما يليها.

- **عبد الكريم الدندشي: صحفي سوري كان عضوا ظاهرا في حزب التحرير العربي السوري الذي أنشأه "أديب الشيشكلي" في فترة حكمه، ينظر، محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، (ج1)، المصدر السابق، ص 238.

***- **مأمون الكزبري**: (1914 – 1998م) سياسي سوري ولد بدمشق، درس القانون في فرنسا، عمل أستاذ بكلية الحقوق بجامعة دمشق، دخل الحياة البرلمانية عام 1953م، أمين عام حركة التحرير العربي، وزير العدل في حكومة صبري العسلي عام 1955م ثم وزير المعارف في حكومة "صبري الغزي"، ثم رئيساً لجامعة دمشق 1956م، كان بعيداً عن الحياة السياسية أيام الوحدة مع مصر، حيث شغل منصب رئيس نقابة المحامين، على الرغم من مشاركته في لجنة توحيد القوانين بين البلدين، بعد الانقلاب علي الوحدة 1961م كلف بتشكيل حكومة جديدة احتفظ فيها بحقيبتي الدفاع والخارجية، إلى غاية 20 نوفمبر 1961م، اعتقله النحلاوي ثم أطلق سراحه، وبعد انقلاب مارس 1963م غادر سوريا إلى باريس ومنها إلى المغرب الأقصى أين ظل يدرس به إلى سنة 1990م وساهم في تعريب قانونه، ثم انتقل إلى بيروت التي توفي بها ، من مؤلفاته : التشريع العقاري، الحقوق العينية، ينظر، حافظ قرقوط: مأمون الكزبري – شبكة جيرون الإعلامية، الرابط/ https://geiroon.net/archives/112708 تاريخ التصفح 2018/11/14م/ الساعة 09:40.

[1] - محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، (ج1)، المصدر السابق، ص ص238- 239.

****- **عبد الحميد السراج**: (1925- 2013م): سياسي وضابط سوري ولد بحماه، تخرج من كلية حلب العسكرية برتبة مساعد عام 1947م عمل في بعض مخافر الدرك في حلب، حتى وصل إلى رئاسة المكتب الثاني (المخابرات) في سوريا، حاك الكثير من المؤامرات والدسائس وزج في السجون الكثير من الأبرياء، أصبح حاكم سوريا أيام الوحدة مع مصر، اعتزل الحياة السياسية بعد انفصال سوريا عن مصر، ينظر، محمد معروف: المصدر السابق 146 – 147.

لسوريا فور بدء العدوان على مصر، وكانت هذه المؤامرات تُحَاكُ ضد سوريا بدعم من العراق، وبالتعاون مع عدد من السياسيين السوريين مثل "الكزبري" والضباط السوريين، ورجال المخابرات المركزية الأمريكية أمام ضعف الحكومة السورية إزاء الجيش الذي أضحى سيد الموقف.

وفي ربيع 1957م بدأت الحوادث تتسارع في سوريا، فقد زاد نشاط مجموعة من ضباط الجيش السوري بقيادة المقدم "أمين النفوري" الذي عين نفسه مساعداً لرئيس الأركان، وتقرر نقل "عبد الحميد السراج" [*] من رئاسة الشعبة الثانية في الجيش السوري إلى خارج سوريا كملحق عسكري في بلجيكا، مما جعل الضباط الوطنيين من مجموعته ومن المجموعات الموالية لحزب البعث اليساري الذين رفضوا نقله يحسون بخطر هذه العملية، فإبعاد "السراج" في نظرهم ما هو إلا مقدمة لتصفية مجموعات الضباط الوطنين في الجيش السوري تمهيداً لاستيلاء العناصر المتعاونة مع أمريكا على مراكز القوة في الجيش وبالتالي الاستيلاء على سوريا[1].

لذا عارض الضباط اليساريون المنتمون إلى "حزب البعث الاشتراكي العربي" ومجلس الوزراء الذي تسيطر عليه مجموعة من البعثيين وحلفائهم من المستقلين تنفيذ النقل، واستطاعت مجموعات من الضباط الوطنيين على اختلاف انتماءاتهم الحزبية والفكرية أن تحبط مخطط السيطرة على قيادة الجيش السوري، وتوقفت قائمة التنقلات وبقي "السراج" في موقعه في المكتب الثاني.

وخلال كل هذا كانت القاهرة هي قبلة كل العناصر الوطنية في الجيش السوري، وكان هذا التوجه يلقى استجابة كاسحة في الشارع السوري، وبدأ حديث "الوحدة مع مصر" يقوى في دمشق ويزداد قوة مع كل يوم، فلم يعد هذا المطلب أملا قومياً فحسب بل أصبح أيضا ملاذاً للأمن ضد كل مؤامرات الغزو من الداخل [2]، ومؤامرات الغزو من الخارج، خاصة من طرف دول حلف بغداد (العراق وتركيا [**]).

ومع بداية خريف 1957م بدأت عمليات التهديد المتصاعد ضد سوريا بحجة سيطرة الشيوعية عليها فازداد الحصار حول سوريا، ولعبت كل من تركيا والعراق والأردن – الذي قبل مبدأ إيزنهار– دور الضاغط على عنق سوريا، وتصور البعثيون أن مصير بلادهم سيتقرر بعد أشهر فإما الاستسلام لمخططات الاستعمار، أو الصمود في

---

*– عن سبب نقله أو ما سمي بعصيان قطنا 17 مارس 1957م ذكر اللواء "محمد عمران" أنه بدا لقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي وخاصة لأكرم الحوراني" أن تياراً يمينياً في قيادة الجيش يعمل على إبعاد العناصر التقدمية وكان أبرز هؤلاء "السراج" وهو ما جعل أغلب الضباط يشككون في جدية التدابير، فكان العصيان في الجيش الذي كانت نتيجته تسوية جزئية اقتصرت على تثبيت "السراج" في مركزه، ينظر، محمد عمران: تجربتي في الثورة، (د،ط) (د،ن)، ص 13؛ وذكر "بشير زين العابدين" أن ضباط الجيش عارضوا تدخل المدنيين في شؤونهم، وكان على رأس المعارضة "مصطفى حمدون" و"السراج" الذي كان من أنصار "الشيشكلي" وهددا بانقلاب عسكري إذا استمر تدخل المدنيين في شؤونهم، فصدرت أوامر بتعيينهما ملحقين عسكريين في الخارج ينظر، بشير زين العابدين: المرجع السابق، ص 242. وللتوسع أكثر حول الموضوع ينظر، مصطفى طلاس: مرآة حياتي 1948 – 1958، (ج1) (ط7)، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق: 2006، ص 556.

[1] – محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، (ج1)، المصدر السابق، ص ص240– 241.

[2] – نفسه، (ج1)، ص ص 242– 243.

**– كانت تركيا قد اتهمت سوريا بالمساهمة في نشاط مصر ضد حلف بغداد (تركيا) بعد عقدها لاتفاقية الدفاع المشترك مع مصر عام 1955م، على الرغم من توضيح سوريا لتركيا أنها لا تعمل على مناوءة أي دولة، ينظر، خالد العظم: المصدر السابق، (مج2) ص 469.

وجهه بالتحالف مع الاتجاه التقدمي العربي والدولي [1]، واعتبر "عبد الناصر" قيام الولايات المتحدة الأمريكية بالتقصي عن الأحوال في سوريا بواسطة مبعوثها إلى المنطقة، يضاف إليه الحشود العسكرية ومناورات وخطط للتدخل المسلح في سوريا بأنه مناخ يخلق في المنطقة حالة من القلق، لأن الموقف يمكن أن يكون خطيراً تترتب عليه أزمة لا تقل عن أزمة السويس في عنفه؛ فخلال لقائه بالسفير الأمريكي في القاهرة "ريموند هير" بتاريخ 27 أوت 1957م، أعرب له "عبد الناصر" عن خشيته من أن تكون هناك خطط لغزو سوريا بدعوى (الشيوعية المحلية) و(الشيوعية الدولية) وختم كلامه قائلاً للسفير: [2] « إنني أريد أن يكون الرئيس "ايزنهاور" على بينة كاملة من أن مصر لا تستطيع أن تقف ساكتة إزاء هذه المخاطر المحدقة بسوريا».

إذن كان الغرب يرى في سوريا خطراً في منطقة الشرق الأوسط يجب استئصاله لتوجهها نحو الاتحاد السوفيتي في الوقت الذي كانت فيه سوريا تحت سيطرة مجموعة من العسكريين الذين كثرت الخلافات بينهم بسبب انتماءاتهم الحزبية.

ومع تطورات الوضع بدأت الحشود الأمريكية العسكرية التركية تتجمع في اتجاه حلب، وبدأت حشود عراقية تتجمع في اتجاه الحسكة ودير الزور، وبدأت واشنطن ترسل شحنات السلاح إلى الدول العربية التي قبلت بمبدأ إيزنهاور الذي قبلته كل من العراق والأردن ولبنان؛ وبهذا أصبحت سوريا محاصرة بهدف جرها إلى حلف بغداد مما جعل الاتحاد السوفييتي يحذر أطراف الحصار والغزو من عواقب تصرفاتهم خاصة تركيا، كما تحركت وحدات الأسطول السوفييتي في البحر الأبيض المتوسط في اتجاه شواطئ سوريا تحذيراً للأطراف المحاصرة من أجواء مشحونة بالتوتر، في الوقت الذي زاد فيه نشاط الحزب الشيوعي السوري الذي راح يصدر البيانات ويدلي بالأحاديث والتصريحات لمواجهة الظرف وهو ما أعطى مبرراً للمنادين بالحصار والغزو، وكان "عبد الناصر" في القاهرة يتابع ما يجري في دمشق باهتمام يشوبه الخوف والقلق[3].

إن الهدف الحقيقي للسياسة الأمريكية وحلفائها تجاه سوريا هو تحويل أنظار العرب عن الخطر الإسرائيلي واختراع أخطار أخرى غيره ينشغل بها العرب، وبالتالي يتفتت الإجماع العربي وتتفرق قواه بتخويف الملوك والرؤساء العرب من الخطر الشيوعي إن لم يتصدوا له ويخرجوا لقتاله في سوريا بعد أن أغرقهم بأموال مشروع ايزنهاور".

ومحاولة منه جمع الصف السوري استدعى "عبد الناصر" العقيد " السراج" واللواء "عفيف البرزي" (1914-1994م) رئيس أركان الجيش السوري الذي عين في جويلية 1957م إلى القاهرة التي وصلاها في 11 سبتمبر 1957م وسمع "عبد الناصر" منهما تقريرهما عن الأوضاع العامة في سوريا، وسأل "البزري" عن تعاطفه مع الشيوعية وأبدى تخوفه من وجود كتل في الجيش السوري يتحكم قوادها في معسكرات مسلحة مما قد يؤدي إلى نقل الخلافات السياسية إلى صراعات مسلحة، واقترح إنشاء مجلس يضم قادة هذه الكتل يجتمع دوريا للتعرف على نوايا الآخرين وبالتالي يحول دون اصطدامهم ببعضهم البعض وتجنيب سوريا من حرب أهلية يستفيد منها الأعداء، ثم قرر "عبد

[1] – محمد عمران: المصدر السابق، ص 16.

[2] – عبد الناصر نقلاً عن، محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، (ج1)، المصدر السابق، ص ص 244، 250.

[3] – نفسه، (ج1)، ص ص 261، 263.

الناصر" – تنفيذا لاتفاقية الدفاع المشترك الخاصة بين مصر وسوريا– إرسال قوات مصرية إلى سوريا لحمايتها من دول الحصار[1].

يبدو أن المسألة السورية قد أخذت من وقت "عبد الناصر" الكثير، كما يبدو أن الوضع في سوريا أثار قلقه كثيرا خاصة وأن مشاعر الشعب السوري في هذه الفترة كانت متجهة نحو القاهرة ونحو "عبد الناصر" رائد القومية العربية آنذاك؛ فقد ظهر للعيان أن بأن المؤسسة العسكرية لا يمكن السيطرة عليها، وبأنه لا بد من البحث عن وسيلة لإنهاء حدة الصراع السياسي – العسكري التي يقود سوريا نحو الهاوية، وبدا للجميع بأن الطريقة الوحيدة لتفادي أي صراع دموي بين هذه الأطراف المتصارعة هي اللجوء إلى تحقيق كيان وحدوي يتغلب على هذه الانتماءات[2].

وفي اكتوبر 1957م نزلت قوات مصرية إلى ميناء اللاذقية، ولقي الحدث صدىً في العالم العربي؛ فسوريا ومصر قد أصبحتا جبهة عسكرية واحدة لأول مرة منذ أيام "صلاح الدين الأيوبي"و"محمد علي" كما كان يعني هذا أن ثقل الحركة القومية العربية الذي كان يرتكز على القاهرة قد اتسع بشكل هائل ليشمل سوريا أيضا، وأن مشروع ايزنهاور قد تلقى ضربة قاضية وهو ما لن تتقبله الولايات المتحدة وأصدقاؤها في المنطقة بسهولة، وفي اليوم التالي 14 اكتوبر 1957م وجه "عبد الناصر" رسالة إلى" ايزنهاور" خلاصتها [إرفعوا ايديكم عن سوريا] [3]؛ وفي هذا الجو المشحون ارتفعت الأصوات المطالبة بالوحدة بين سوريا ومصر، وفي نوفمبر 1957م دعا البرلمان السوري مع وفد مصري حكومتي سوريا ومصر إلى تحقيق الوحدة [4]؛ وبهذا بدأت إجراءات الوحدة التي تحققت في فيفري من عام 1958م.

نخلص من ماسبق أن الأوضاع السياسية في العالم ما بعد الحرب العالمية الثانية تميزت بظهور التكتلات والأحلاف العسكرية التي شكلت خطر على الدول حديثة العهد بالاستقلال بما فيها الدول العربية التي تبنت معظمها سياسية الحياد الإيجابي إزاء الحرب الباردة التي قامت بين المعسكرين الشرقي والغربي، وهو ما استدعى قيام وحدة تجمعها للدفاع عن مصالحها المشتركة من خطر الامبريالية العالمية، وكان للأوضاع السياسية التي شهدتها كل من مصر وسوريا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية من غياب الديمقراطية وسيادة الإقطاعية والسيطرة الاستعمارية عاملاً أدى إلى التقارب بينهما لتحقيق حلم العرب في التوحد.

ثانياً: الأوضاع العسكرية في العالم (1945– 1958م):

يعالج هذا المطلب الأوضاع العسكرية في العالم والوطن العربي خلال الفترة التي سبقت قيام الـ(ج.ع.م) في فيفري 1958م وهذا بالتطرق إلى أهم الأوضاع العسكرية التي شهدها العالم من نهاية الحرب العالمية الثانية 1945م، والتي كان لها بشكل أو بآخر تأثير كبير على قيام الـ(ج.ع.م) خاصة وأن هذه الفترة (1945-

[1] – محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، (ج1)، المصدر السابق، ص ص 266، 269.

[2] – بشير زين العابدين: المرجع السابق، ص 283.

[3] – محمد حسنين هيكل : سنوات الغليان، المصدر السابق، (ج1)، ص ص 269– 270.

[4] – محمد علي القوزي: المرجع السابق، ص 58.

1958م) شهدت صراعاً شديداً في الميدان العسكري ما بين الكتلتين الشرقية بقيادة "موسكو" والغربية الرأسمالية بقيادة "واشنطون" من أجل السيطرة على أقدار العالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، والذي ترجم أساساً في ظهور أحلاف وتكتلات عسكرية لتحقيق ذلك وهو ما سنتعرف عليه في هذا المطلب، كما سنحاول التعرف أيضا على أوضاع مصر وسوريا العسكرية وكيف آلت ما بعد الحرب العالمية الثانية في ظل التنافس المتصاعد ما بين القوتين الجديدتين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي)، سوف نرى إذن كيف ساهمت الأخطار المشتركة التي كانت تحيط بالبلدين في انجذاب سوريا نحو مصر من أجل قيام حكم مشترك بينهما للتصدي للأخطار الخارجية المشتركة.

أ- الأوضاع العسكرية في العالم والوطن العربي (1945- 1958م):

حين انتهت الحرب العالمية الثانية كانت مواقع القوة قد انتقلت من مكامنها السابقة إلى موقعين جديدين هما واشنطن وموسكو)، وفتحت أدوات القوة المتاحة للمركزين العالميين الجديدين أبواب عصر يختلف عن كل ما سبق أن عرفته البشرية طوال تاريخها من قبل وهو العصر النووي بكل محاذيره ومحظوراته ، عندما طلب الرئيس ا لأمريكي آنذاك"فرانكلين روزفلت" من العالم " روبرت أوبنهايمر" (1904- 1967م) ذي الأصل الألماني بأن يشرف على مشروع إنتاج قنبلة ذرية تسبق قنبلة "هتلر"، وبهذا ظهر تسابق كبير نحو التسلح والحصول على أفتك الأسلحة دماراً بين القوى الكبرى.

وباستسلام إيطاليا وانهيار ألمانيا عام 1945م، وأمام يأس اليابان أصدر الرئيس الأمريكي الجديد "هاري ترومان" أوامره بإلقاء قنبلة ذرية على "هيروشيما" يوم 6 أوت 1945م* التي أنهت الحرب ودشنت عصر الذرة أعقبتها بعد ثلاثة أيام قنبلة ذرية أخرى على "نغازاكي" اليابانيتين ، والتي استسلمت على إثرهلم إمبراطورية اليابان وبهذا خرج اليابان مدمراً بعد الحرب العالمية الثانية، ولم تنسحب منه الولايات المتحدة إلا في 1952م**؛ وبالقضاء على دول المحور (ألمانيا – إيطاليا – اليابان) دخل العالم إلى مرحلة صراع جديد مابين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وسيلته السلاح النووي، وهو ما جعل العالم يعيش في حالة رعب أو بالأحرى حالة "حرب باردة" نظراً لكثرة الأزمات الدولية التي شهدها ما بعد الحرب العالمية الثانية كأزمات (اليونان – كوريا 1953م- برلين 1948م – كوبا 1961م...) في وقت ثارت فيه ثورة شعوب المستعمرات على الاستعمار القديم (البريطاني والفرنسي والإيطالي)، وامتد فيه سيل حركة التحرر الوطني إلى كافة القارات وتحولت إلى تيار عام يكتسح المنطقة الواقعة على المسافة الطويلة الممتدة من "جاكارتا" في أندونيسيا إلى الدار البيضاء" في المغرب العربي[1].

*- بلغت خسائر قنبلة هيروشيما وحدها 80.000 قتيل و 120.000 جريح، ينظر، شوقي عطا الله الجمل، عبد الله عبد الرزاق ابراهيم: تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة، (د،ط)، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات: القاهرة، 2000، ص 290.

**- ذكر "تشرشل" في مذكراته أن السبب وراء تفكير "ترومان" في تفجير القنبلة الذرية في اليابان هو لإرغامه على الاستسلام، وذكر بأنهم (الحلفاء) قد أطلعوا شعب اليابان على الحدث بغرض التقليل من الخسائر في الأرواح، حيث قامت الطائرات الأمريكية في 27 جويلية بإلقاء المناشير على 11 مدينة يابانية تحذرها بأنها ستتعرض لقصف جوي هائل، وتبعتها انذارات أخرى كان آخرها يوم 5 أوت 1945م، ينظر، ونستون تشرشل: مذكرات تشرشل (ج2)، دار المعرفة للطباعة والنشر، بغداد، (د،ت)، ص 277.

[1] - محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، (ج1)، المصدر السابق، ص 39.

أدى شبح السلاح النووي الذي ظل منتصباً عند حافة الأفق إلى اندلاع حرب باردة بين عقائد مسلحة مختلفة ايديولوجيا؛ وأمام عجز أوروبا على مواجهة الاتحاد السوفيتي ظهرت الولايات المتحدة بقوتها في القارة فعملت على إقامة جهازها العالمي المعقد القائم على الأحلاف والشبكة العالمية للقواعد العسكرية وشبكات التجسس الممتدة في كل بلدان العالم الرأسمالي، وفي المستعمرات وأشباه المستعمرات لتنفيذ مخططاتها، ولتحويل الأمور في اتجاه مصلحتها، فظهرت تكتلات وأحلاف عسكرية مضادة كحلف "الشمال الأطلسي" [*] (N.AT.O)، حيث قرر الرئيس الامريكي"هاري ترومان"أن يتم تنفيذ الدفاع عن العالم الحر بإبرام حلف الشمال الأطلسي في افريل 1949م في واشنطن"، وفيه تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية بالسهر على أمن مختلف دول أوروبا الغربية وكل أنواع الهيئات السياسية والاقتصادية وبخاصة العسكرية التي أنشئت لهذه الغاية من أي خطر قادم من الشرق [1]، كما أنشأت "منظمة معاهدة جنوب شرقي أسيا" 1954م (SEATO)، فغداة مؤتمر جنيف 1954م قامت الحكومة الأمريكية بوضع أسس منظمة دفاع في منطقة جنوب شرق آسيا على شاكلة الحلف الأطلسي، وبهذا اجتمع في مانيلا عاصمة الفلبين ممثلو: استراليا- الولايات المتحدة- بريطانيا- فرنسا- زيلندا الجديدة (نيوزيلندا)- الباكستان – الفلبين وتايلاند وأعلنوا اشتراكهم في منظمة معاهدة جنوب شرقي آسيا التي تشكلت في 8 سبتمبر 1954م بهدف وضع حدّ للأطماع الأرضية للصين الشعبية على كوريا ومنغوليا وجنوب شرق آسيا [2]، ودحراً للتوسع الشيوعي في إطار سياسية الاحتواء، على الرغم من الأهداف الاقتصادية التي تضمنها ظاهرياً كتشجيع التنمية والازدهار لجميع شعوب المنطقة التي تغطيها المعاهدة.

واستمرت الولايات المتحدة في العمل على توسيع نطاق أحلافها العسكرية في سلسلة الأحلاف التي يطوق بها الغرب الاتحاد السوفيتي ، ولتحقيق مصالحها الاقتصادية والعسكرية في الهيمنة على العالم وقلب الحكومات التي تعارضها وضرب الحركات التحررية ومحاصرتها فأنشأت بعد الحلفين السابقين حلفاً جديد هو "حلف بغداد" [**] كخط دفاعي وسلاح عسكري ضد الكتلة السوفيتية، وكأداة للهيمنة البريطانية والعراقية على العالم العربي الذي تركزت رغبته في الأخذ بالثأر من الكيان الصهيوني.

---

*– **حلف الشمال الأطلسي**: أبرمت معاهدته في 18 افريل 1949م، من طرف كل من : كندا، النرويج، الدنمارك، ايطاليا، ايسلندا، البرتغال، بريطانيا فرنسا، بلجيكا، هولندا، لوكسمبرغ، ثم انضمت اليونان وتركيا لعضوية الحلف في فيفري 1952م، ونصت المعاهدة على سريانها لمدة 20 عاماً، ينظر، محمد عزيز شكري: الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، (د،ط)، عالم المعرفة، الكويت، 1978، ص 18.

[1] –ونستون تشرشل: المصدر السابق، (ج2)، ص 286.

[2] – محمد عزيز شكري: المرجع السابق، ص ص 43- 44.

**– آل مشروع منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط الذي طرحته بريطانيا وفرنسا عام 1953م لضمان حماية إسرائيل إلى الفشل، بسبب معارضة دول المشرق العربي له، وانتهى إلى مشروع حلف جديد امتد من تركيا إلى باكستان، (حلف بغداد) في 24 افريل 1954م، الذي رأت فرنسا أن توسعه ليشمل عدة دول عربية أخرى بالتشاور مع الحكومتين الأمريكية والبريطانية، فانضم إليه عراق نوري السعيد" الذي كان ينافس مصر على زعامة الوطن العربي وخدمة للمصالح البريطانية في المنطقة في 24 فيفري 1955م، ينظر، علي محافظة: المرجع السابق، ص ص 91، 94.

أُبرم حلف بغداد – الذي كان استمراراً للحلف الأطلسي– في 24 افريل 1955م بين تركيا والعراق وبريطانيا وانضمت إليه باكستان وايران ولم تنضم إليه أمريكا* – الداعية إليه– لكنها تعاونت مع مختلف لجانه ، كما تحفظت عليه فرنسا** ، وحاول أعضاء الحلف أن يجذبوا الأردن ف ألقوا سورية في قلق التطويق، وقام الغرب بتسليم أسلحة للعراق الذي قبِل الالتزام ضد الاتحاد السوفيتي ، كما أمَّن لها أولوية القوة في العالم العربي [1]، مما جعله (العراق) يدخل في خلاف مع مصر الثورة التي اعتبرت انضمام العراق لهذا الحلف خرقاً لمعاهدة الضمان الجماعي المشترك من خلال جامعة الدول العربية (جوان 1951م) التي ترفض الانخراط في تكتلات عسكرية أجنبية، حيث صرح "عبد الناصر" بأنه يعارض بقوة كل فكرة لاشتراك بلاد الشرق الأوسط في حلف أجنبي، مضيفاً: [2] «... تقتضي الحكمة أن لا تعتمد شعوب الشرق الأوسط إلا على نفسها للدفاع عن وجودها، وليس هناك ما يسيء إذا حصلت من الدول الغربية على مساعدة اقتصادية وعسكرية دون أن يمس ذلك سيادتها »، وقد استغل "نوري السعيد" هذا الحلف في القضاء على خصومه السياسيين وقمع الحركة الوطنية في العراق تحت ستار مكافحة الشيوعية، إلا أن العراق سرعان ما تخلى عن هذا الحلف – الذي حل محله الحلف المركزي (Cento) عام 1959م*** – عقب قيام الثورة العراقية في جويلية 1958م التي كان من أهم أسباب قيامها، كما كان أحد أسباب العدوان الثلاثي على مصر التي رفضت الانضمام إليه.

يبدو أن الولايات المتحدة قد أخذت مسؤولية تنظيم حماية كوكب الأرض ضد روسيا والصين الشيوعية وأعدت عدة سياسات تحالف دولي من أجل تحقيق أهدافها، وكان من السهل عليها ضمان الأمن العسكري لشركائها أكثر من ازدهارهم الاقتصادي، و بهذا استقر الأسطول الأمريكي السادس بشكل مستديم في البحر المتوسط والسابع في بحر الصين الشيوعية، وأكثرت من القواعد البحرية والجوية في جميع القارات خارج الأرض الأمريكية [3] وهو ما زاد من حدة التوتر ما بين الكتلتين الغربية والشرقية، وبالتالي ساهم في خلق أزمات دولية كادت أن تفجر حرب عالمية ثالثة كأزمتي برلين 1949م، وكوريا (1950– 1953م) التي كان من نتائجهما تقسيم البلدين، وتهيئة الفرصة

*– آثارت أمريكا عدم الانضمام لحلف بغداد حتى لا تنسف العلاقات مع مصر من ناحية، وبسبب معارضة إسرائيل التي كانت ترى في الحلف خطراً يهددها، ينظر، محمود صالح منسى: المرجع السابق، (ق 1)، ص 95. إضافة إلى رغبتها في عدم اغضاب السعودية التي رفضت فكرة الحلف، وأي تطور من شأنه دعم العرش الهاشمي في السياسة العربية، كما يرجع إلى عدم رغبة "دالاس" وزير خارجية أمريكا آنذاك في ربط أمريكا مع بريطانيا في حلف واح د ينظر، علي الدين هلال: المرجع السابق، ص 122.

**– وقفت فرنسا من حلف بغداد موقفاً مناوئاً فهي لم توافق على قيامه لأنها تعتقد أن في قيامه تفريق للدول العربية التي لا توافق عليه جميعاً، ينظر، أبو القاسم العلواني: المرجع السابق، ص ص 102–103. وذكر "علي محافظة" أنها كانت تخشى ضم سوريا إلى هذا التحالف وبالتالي فقدان نفوذها في المشرق العربي، ينظر، علي محافظة: المرجع السابق، ص 93.

[1] – جماعة من المؤلفين الغربيين: المرجع السابق، ص 478.

[2] – عبد الناصر نقلاً عن، علي محافظة: المرجع السابق، ص 92.

***– كان الهدف منه تطويق الاتحاد السوفيتي في الجنوب، بعد أن طوقه حلف الأطلسي من في الغرب، وطوق حلف جنوب شرق أسيا الصين والاتحاد السوفيتي في الشرق والجنوب الشرقي، ينظر، محمد عزيز شكري: المرجع السابق، ص 51.

[3] – جماعة من المؤلفين الغربيين: المرجع السابق، ص 354.

للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي للتدخل في قضايا القارتين الأسيوية والأوروبية وتوكيد كل منه ما عزمه أمام العالم لاحتواء الآخر.

وفي المقابل لم تستسلم قيادة موسكو أمام التقدم العسكري الأمريكي فعلى غرار المعاهدات العسكرية التي نظمتها الولايات قام الاتحاد السوفيتي بإبرام معاهدة "وارسو" في 14 ماي 1955م (معاهدة فارسوفيا) التي على إثرها ظهر "حلف وارسو" أو ما يعرف باسم معاهدة الصداقة والتعاون المتبادلة في الشرق كرد فعل على منظمة حلف الشمال الأطلسي في الغرب، الهادفة للوقوف في وجه المد الشيوعي، وقبلها قامت روسيا بتفجير أول قنبلة ذرية لها في 23 سبتمبر 1949م معلنة بهذا انضمامها للنادي النووي، وبصنعها للقنبلة الهيدروجينية استطاعت أن تكسر الاحتكار الأمريكي للقنبلة الذرية.

فبعد خروج الاتحاد السوفيتي منتصراً عسكرياً من الحرب العالمية الثانية، ومع بداية الحرب الباردة" اضطر أن يعطي أولوية متقدمة للقوة العسكرية لتحقيق أمنه وضمان دوره في التوازن العالمي الجديد ، لذا عمل على تطوير قوته العسكرية لكسر احتكار الولايات المتحدة الأمريكية للسلاح النووي، ثم راح الاتحاد السوفيتي يركز في ميدان الصواريخ ويحقق فيها قفزات واسعة، ففي 4 اكتوبر 1957م أطلق أول قمر صناعي من صنع الإنسان في العالم (سبوتنيك) إيذانا ببداية عصر الفضاء وكان ذلك انتصاراً سوفياتياً لا يحتمل الشك في مجال العلوم والتكنولوجيا سابقا بهذا الولايات المتحدة الأمريكية[1] في مجال صنع الصواريخ العابرة للقارات والمتوسطة المدى.

وفي 3 نوفمبر 1957م أطلق الاتحاد السوفيتي سبوتنيك آخر أو سبوتنيك 2" بعد أقل من شهر من إطلاق سبوتنيك الأول بلغ وزنه نصف طن تقريباً دار حول الأرض لمدة مائة واثنين وستين يوماً، وحمل معدات إلكترونية مختلفة لاختبار الفضاء الخارجي وما فيه من أشعة كونية وبنفسجية وحرارة وضغط يستفيد منها العلماء في إعداد الرحلات المقبلة[2].

هذا في الوقت الذي كان يعمل فيه على دعم حركات التحرر في العالم الثالث لإضعاف الدول الغربية من جهة ولجر دول العالم الثالث في فلكه من جهة أخرى بعد أن نجح في تحويل دول شرقي أوروبا إلى النظام الاشتراكي.

وجدت أوروبا نفسها والعالم بأثره بعد الحرب العالمية الثانية منقسماً بين نفوذين أمريكي وسوفيتي، وجعلت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها وصية على مستعمرات ونفوذ الدول الرأسمالية بحكم أنها أكبر دولة صناعية وقائداً للمعسكر الرأسمالي ومنظمة الحلف الاطلسي ، وهذا ما أكده مشروع "مارشال" 1947م* الذي رفضه "ستالين" وفرضت نفوذها على معظم دول أمريكا اللاتينية عن طريق التبعية الاقتصادية وتواجد قواعد عسكرية أمريكية أو تشكيل أنظمة سياسية تابعة لها[3].

---

[1] – محمد حسنين هيكل : سنوات الغليان، (ج1)، المصدر السابق، ص 222.

[2] – محمد بوذينة: المرجع السابق، (ج6)، ص 322.

*– **مشروع مارشال1947م**: هو مشروع اقتصادي قررت أمريكا من خلاله تقديم مساعدات مالية لدول أوروبا المتضررة من الحرب العالمية الثانية لكن في الباطن كان يهدف إلى توسيع نفوذها في أوروبا والتصدي للمد الشيوعي القادم من روسيا.

[3] – اسماعيل دبش: المرجع السابق، ص 193.

وفي خضم الصراع ما بين المعسكرين الغربي والشرقي والذي تُرجم ميدانياً بما أطلق عليه "بالحرب الباردة" التي كان من أهم مظاهرها – كما ذكرنا– المشكلة الألمانية 1949م وتحديد مناطق النفوذ فيها، والأزمة الكورية (1950– 1953م) التي دعم فيها الاتحاد السوفيتي كوريا الشمالية ضد الجنوبية المدعومة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وتدخل الصين في النزاع المسلح لطرد الأمريكان من كوريا الجنوبية [*]، والتي كادت أن تشعل حرباً عالمية ثالثة، وغيرها من الأزمات التي سببت في تصاعد الحدة بين المعسكرين الشرقي والغربي؛ وفي مواجهة هذا الصراع ظهرت في العالم قوة جديدة متمثلة في دول عدم الانحياز، فقد احتضنت اندونيسيا مؤتمر باندونغ للشعوب الأفرو أسيوية في افريل 1955م الذي ضم ممثلي تسعة وعشرين بلداً إفريقياً وأسيوياً حديثة عهد بالحرية أو لم تتحرر بعد من الوصاية الأجنبية، دعت من خلاله إلى التعاون الدولي بدلاً من الحرب التي جنت عليها الكثير من المآسي، كما لعبت دوراً في تأييد كفاح الشعوب المناضلة من أجل وحدتها واستقلالها، مما يجعلنا نقر بأن التجمع الأفرو أسيوي لم يكن يؤلف بشكل من الأشكال رداً على منظمة معاهدة جنوب – شرقي أسيا في سبتمبر 1954م، ولا منظمة الحلف الأطلسي، وإنما هو تكتل من أجل إعادة النظر في العلاقات الدولية في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، مع عدم التحيز لأي فريق من الفريقين المتنافسين والمتصارعين صوناً لاستقلال دوله وتأكيداً على نضجها السياسي.

وبهذا ساهمت الكتلة الأفرو أسيوية بشكل أو بآخر في تخفيف شدة التوتر الدولي بين الكتلتين المتنافستين عندما نادت بنزع السلاح وتحريم الأسلحة النووية وقيام مراقبة دولية عليها.

لم يغن ظهور الأمم المتحدة كتنظيم عالمي لحفظ الأمن والسلم الدوليين في وضع حدّ لظاهرة الاستعمار ، إذ كانت معظم شعوب العالم – بعد نهاية الحرب العالمية الثانية– تئن من وطئة الاستعمار الأوروبي ، وهو ما أدى إلى انتشار موجة التحرر في العالم الثالث أو في دول الجنوب المستعمرة ، فقد اجتاحت موجة التحرر العديد من مناطق العالم كانت تحت قبضة الاستعمار والتي جاءت أيضا نتيجة خيبة الأمل التي أصابت هذه الشعوب جرَّاء وعود الحلفاء الكاذبة في تحقيق الحرية والاستقلال ، فكانت حرب الهند الصينية ضد التواجد الفرنسي التي تمكن فيها الثوار الفيتناميون من كسر شوكة الفرنسيين في معركة "ديان بيان فو" عام 1954م التي حفزت شعب الجزائر على الثورة أكثر من السابق.

وعلى غرار بقية الدول الأوروبية والأسيوية لم يسلم **الوطن العربي** خاصة دول المشرق منه من محاولات الاحتواء الأمريكية والسوفيتية ، فقد عملت أمريكا على احتواء دوله بواسطة حلف بغداد الذي انضم إليه العراق ورفضته سوريا ومصر، وعملت فرنسا على دمج الجزائر في منظمة الحلف الأطلسي باعتبارها جزء لا يتجزأ من الوطن الأم فرنسا وهو ما عارضته حركة انتصار الحريات الديمقراطية، التي رفعت مذكرة إلى الأمم المتحدة بتاريخ 20 سبتمبر 1950م أكدت فيها: «أن الشعب الجزائري لن يعتبر نفسه حليفاً لأولئك الذين يتجاهلون حقه في الحرية والاستقلال»[1]، كما طالبت عدم اشراك الجزائر في أي صراع دولي قادم.

---

*– خسرت أمريكا في هذه الحرب التي دامت ثلاثة سنوات في كوريا الجنوبية (1953– 1957م) 144.173 قتيلاً، إلى أن جاء حكم "ايزنهاور" الذي وضع حداً لهذه الورطة التي نسبت إلى أخطاء حكومة "ترومان"، ينظر، عبد العظيم رمضان: المرجع السابق، (ج3)، ص ص 295، 297.

[1] – بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص ص 202– 203.

ومن جهته أعلن الرئيس الأمريكي" دوايت ايزنهاور" في مارس 1957م مذهبه المسمى باسمه "مبدأ ايزنهاور" الذي لخصه في التالي: [1] « يمكن لجميع دول الشرق الأقصى التي يهددها عدوان شيوعي أن تعتمد على مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية المسلحة» التي قبلتها كل من: العراق والأردن ولبنان، وبهذا تمكنت أمريكا بواسطة هذا المذهب أن تمنح لنفسها وسيلة دائمة للتدخل من شأنها الحدّ من أطماع "عبد الناصر" بإثارة منا وبئن ومنافسين ضده وتضمن به طمأنة إسرائيل، إذ جاء هذا المبدأ بعد نهاية معركة السويس التي حُسم فيها الأمر لصالح مصر ضد قوى العدوان الثلاث (بريطانيا، فرنسا واسرائيل).

وأمام تجاهل الاستعمار الغربي حق الشعوب العربية في الحرية والاستقلال اندلعت الثوارت في مشرقه ومغربه ضد الوجود الغربي فنالت لبنان استقلالها عام 1946م بتدخل من الأمم المتحدة، وتبعتها ليبيا عام 1951م بتدخل من الهيئة الدولية أيضاً، واستقل السودان عن الوصاية البريطانية عام 1956م، وناضل التونسيون والمغاربة ضد التواجد الفرنسي بداية من خمسينيات القرن الماضي وتوج نضالهم بنيل البلدين استقلالهما في مارس 1956م، وفي الجزائر اندلعت الثورة التحريرية في الفاتح من نوفمبر 1954م التي أكدت للاستعمار الغربي رغبة الشعب الجزائري في الانفصال عن فرنسا، واستطاعت الثورة الجزائرية طيلة الفترة ما بين (1954- 1958م) أن تكبد القوات الفرنسية خسائر كبيرة في الأرواح وأن تضعف ميزانية الدولة الفرنسية التي لجأت إلى الاستدانة الخارجية والاعتماد على قوات الحلف الأطلسي لسحق الثورة الجزائرية.

ب- الأوضاع العسكرية في مصر وسوريا (1945- 1956م).

غابت المؤسسة العسكرية عن الحياة السياسية في مصر فترة جاوزت الخمسين عاماً منذ الاحتلال البريطاني لها، حيث تم تصفية الجيش من الضباط العرابيين * ثم غُيب الجيش في السودان، وكان الغالبية العظمى من المصريين يشعرون بالمهانة حينما يلتحقون بالجيش ليس لأنهم لا يرغبون في أداء واجبهم الوطني ، بل لأن هذا الواجب كان يقتصر على الفقراء وحدهم دون الأغنياء القادرين على دفع البديلة كمقابل إعفائهم[2]، غير أن حركة الضباط بدأت تنشأ في آواخر الثلاثينيات عن مجموعات من الضباط بأهداف عامة شائعة استجابة لروح العداء للاستعمار البريطاني، فبدأت بلقاءات شباب الضباط في معسكرهم في "منقباد" بصعيد مصر عام 1938م منهم "جمال عبد الناصر" و" عبد اللطيف البغدادي" وغيرهما.

ثم ما لبث هؤلاء الضباط أن شكلوا حركتهم التنظيمية السياسية، وآثروا الابتعاد عن الارتباط بالحركات الحزبية في المجتمع و إن انتمى بعض ضباط الحركة إلى تيارات سياسية وفكرية معينة، وتشكلت اللجنة لهم عام 1949م، واتفقت على تكوين خلايا سرية في الجيش إعداداً للانقلاب العسكري بعد ست سنوات [3]، إلا أن الضباط سرعان ما عجلوا بالانقلاب ضد النظام الملكي (فاروق) المتحالف مع الانجليز في 1952م.

---

[1] - ايزنهاور نقلاً عن، بيار ميكال: تاريخ العالم المعاصر 1945- 1991م، تع: يوسف ضومط، (ط1)، دار الجيل، بيروت: 1993، ص 235.

*- نسبة لأحمد عرابي قائد ثورة 1882 ضد الاحتلال البريطاني.

[2] - أنور محمود زناتي: المرجع السابق، (ج1)، ص 333.

[3] - نفسه، (ج1)، ص 338.

وكان من أهم أسباب قيام الانقلاب العسكري المصري أو ثورة الضباط الأحرار 23 جويلية 1952م – كما ذكرنا سابقاً – فضيحة الأسلحة الفاسدة في حرب فلسطين وما تبعها من سوء تجهيز الجيش وعدم اهتمام السلطة الحاكمة به، فقد كانت قضية الجيش صعبة قبل سنة 1948م شكلاً ومظهراً، وبعد حرب فلسطين فرضت الضرورات تغيير النظرة إليه لكن الملك كان يعتبره منطقة نفوذ له، وبعد ثورة 1952م تفككت أواصر الضبط والربط فيه فقد علَتْ سلطة قادتهم الذين كانوا بعيدين عن التنظيم ، فضلا عن الصراع بين مجلس قيادة الثورة * وبين اللواء "محمد نجيب" الذي كاد أن يقحم الجيش في ميادين التحزب بميله لجماعة الإخوان المسلمين، إلا أن الصراع انتهى – كما تطرقنا– بعزله على يد "جمال عبد الناصر" وتَسَلُّمِ الأخير الحكمَ.

ولم تَسْلَمْ مصر على غرار المشرق العربي من محاولات الاحتواء الأمريكية والسوفيتية، فقد راحت الولايات المتحدة الأمريكية تطالبها بالانخراط في معسكرها الدولي المعادي للاتحاد السوفيتي تحت اسم الدفاع عن الشرق الأوسط أو منظمة حلف بغداد **، وعقد الصلح مع إسرائيل وهو ما رفضته الثورة المصرية، بل اعتبرته ضرباً من المستحيل خاصة بالنسبة لعقد السلام مع إسرائيل القابعة في قلب أرض الأمة العربية ؛ ودعت إلى اقناع العراق بعدم الانضمام إلى الحلف التركي، غير أن "نوري السعيد" رفض ذلك، وعلى إثر ذلك أعلنت مصر تخليها عن ميثاق الضمان الجماعي العربي، واقترحت عقد ميثاق جديد يضم الدول المعارضة لحلف بغداد الذي حصلت بموجبه العراق على مساعدات عسكرية غربية، ووقفت السعودية إلى جانب مصر ضد الحلف المذكور نكاية بالهاشميين في الأردن والعراق، وخشية من قيادتهم لمنظمة عربية[1].

ونتيجة لهذا وقعت مصر مع سوريا معاهدة الدفاع المشترك في 20 اكتوبر 1955م وانضمت إليها السعودية في 27 اكتوبر من نفس السنة ثم اليمن في 20 افريل 1956م وتبعتها الأردن، وهو مآثار قلق إسرائيل التي هرعت إلى الإمبراطوريتين القديمتين (فرنسا وبريطانيا) تطلب منهما السلاح الرادع للحركة القومية العربية التي أصبحت القاهرة معقلها المؤثر في المشرق والمغرب العربيين، وقامت إسرائيل في 28 فيفري 1955م بغارة عسكرية على معسكر مصري بالقرب من غزة مما أدى إلى مقتل سبعة وثلاثين جندياً مصرياً في مقابل ثمانية جنود إسرائيليين، فكانت هذه

*– ضم مجلس الثورة المصرية عشرة أعضاء هم: "جمال عبد الناصر"، "عبد الحكيم عامر" الذي كان الأقرب شخصياً إلى "عبد الناصر" والمسؤول المؤتمن على القوات المسلحة سياسيا وعسكرياً، "زكرياء محي الدين"، "عبد اللطيف البغدادي"، "حسين الشافعي"، "كمال الدين حسين"، "جمال سالم" ، "حسن ابراهيم"، "صلاح سالم"، "أنور السادات" ، يضاف اليهم: "ثروت عكاشة" ، "مجدي حسنين"، "وجيه اباظة" وغيرهم ، ينظر، محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، (ج1)، المصدر السابق، ص ص(104- 105).

**– ذكر " البغددي" أن فوستر دالاس وزير خارجية أمريكا آنذاك قد جال منطقة الشرق الأوسط وباكستان عام 1953م للدعوة للانضمام إلى حلف بغداد، وزار القاهرة في 11 ماي من نفس السنة واقترح على الوفد المصري المفاوض قيام حلف عسكري بين دول الغرب ودول المنطقة لمقاومة أي غزو شيوعي روسي، فرد الوفد المصري بالاعتراض لعدم ثقة شعوب المنطقة في الدول الغربية التي احتلتها بالأمس، وكان مجلس قيادة الثورة المصرية قد أوفد "صلاح سالم" إلى العراق من أجل اقناع "نوري لسعيد" بعدم الانضمام إلى هذا الحلف، غير أن الأخير كان متحمساً للفكرة وغير مقتنع بالحياد، ولا يثق في إمكانية قيام قوة دفاع عربية في ظل اتفاقية الأمن العربي المشترك، ينظر، عبد اللطيف البغدادي: المصدر السابق، (ج 1)، ص 121. وقد اعتبر "عبد الناصر" حلف بغداد أنه حلف دفاعي يتجاهل مصالح الشرق الأوسط، ويهدف إلى تخريب عمل جامعة الدول العربية، لذا دعا الدول العربية إلى عدم الانضمام إليه، ينظر، باتريك سيل: المصدر السابق، ص 459.

[1] – علي المحافظة: المرجع السابق، ص ص 94، 96.

الغارة بداية لسلسلة من الغارات بين مصر وإسرائيل والتي دفعت كلا منها إلى السباق في التسلح [1]، واستعداداً لمعركة السويس ردَّت مصر بعقد صفقة الأسلحة مع الاتحاد السوفيتي – الذي كان يبحث عن فرصة للخروج من العزلة والنفاذ بعيداً وراء حدوده – في سبتمبر 1955م.

بدأ التقارب العربي – السوفيتي بعد قيام "حلف بغداد" سنة 1955م الذي التقى فيه الغيظ المصري والقلق السوفيتي، ففي 27 سبتمبر 1955م أعلن "جمال عبد الناصر" بأن الكتلة السوفيتية ستسلم البلاد العربية دون تحديد الأسلحة التي رفض الغرب أن يسلمها إياها [*]، فكانت صفقة الأسلحة مع الاتحاد السوفيتي أو صفقة الأسلحة التشيكية عام 1955م [**] التي كان السبب الرئيسي فيها عجز الغرب عن شراء ما يكفي من صادر مصر الوحيد وهو القطن الذي كان يؤلف 80% من مجموع صادرات البلاد، فأصبح لزاماً عليها أن تبحث عن أسواق أخرى لتصريف قطنها، ومن هنا بدأت المقايضة بالقطن للحصول على سلع الكتلة السوفياتية وبينها الأسلحة التشيكية [2]، وليس كما إدعى الغرب من محاولة استعمالها ضد إسرائيل التي كانت تتسلح من فرنسا ومن الغرب عامة؛ وفي الوقت الذي كان الجيش المصري يحاول أَقْلَمَةَ نفسه على الأوضاع الجديدة بالتدرب على أنواع المعدات السوفييتة جاءت معركة السويس 1956م التي شنت فيها اسرائيل هجوماً وقائياً في سيناء بُغْيَةَ سحق الجيش المصري قبل أن يتعلم استخدام الأسلحة السوفياتية الجديدة، والتي كشفت فيها تجربة النار أن الجيش في حاجة إلى بناء نفسه بناء حديثاً للدفاع عن الوطن [3].

كان الإسم الرمزي الذي اختاره أطراف العدوان لعمليتهم المشتركة ضد مصر هو "الفرسان" حيث بدأت إسرائيل القتال بدفع قواتها في اتجاه قناة السويس حتى تعطي لبريطانيا وفرنسا مبرر لتدخلهما ضد مصر بدعوى حفظ السلام، الذي في إطاره يتم انتزاع السيطرة على القناة من مصر لتحتفظ بها بريطانيا وفرنسا، وتستولي إسرائيل على

---

[1] – عبد اللطيف البغدادي: المصدر السابق، (ج1)، ص 119.

*– كانت فرنسا تساوم مصر على شمال إفريقيا وتشترط عليها ألا تنتقد موقفها في شمال إفريقا والتخلي عن العروبة، وكانت أمريكا تشترط على مصر مقابل الحصول على السلاح الانضمام للأحلاف والدفع بالدولار، في الوقت الذي كانت فيه إسرائيل تأخذ الأسلحة من انجلترا وفرنسا وبلجيكا ومن كندا وايطاليا وغيرها على الرغم من تأكيد "عبد الناصر" نيته السليمة في التسلح لبناء جيش مصري قوي، ينظر، عبد الله إمام: الناصرية دراسة في فكر جمال عبد الناصر تقد: ضياء الدين داود، (د، ط)، دار الشعب، القاهرة: 1971م، ص ص 113- 114؛ وقد وقعت كل من أمريكا وفرنسا وبريطانيا في 25 ماي 1950م بيان ثلاثي عالجت فيه قضايا المشرق العربي ، اعتبر البيان إسرائيل والدول العربية وحدة دفاعية مشتركة ضمن الاستراتيجية الدفاعية العامة للمعسكر الغربي لهذا فإن جميع الطلبات التي تتقدم بها هذه الدول للحصول على أسلحة ستبحث على ضوء هذه المبادئ واشترط البيان على دول المنطقة عدم استعمال السلاح ضد بعضها البعض – حماية لإسرائيل طبعاً – وعدم الإلتجاء إلى أي قوة بين دول المنطقة، وفي حال حدوث ذلك ستتدخل دول البيان باسم هيئة الأمم المتحدة أو خارج نطاقها، ينظر، علي رضا: المرجع السابق، ص 60.

**– ضمت صفقة السلاح التشيكي 200 طائرة طراز (ميج 15) ومدافع (IL.28) و300 عربة (T34.Markll) ومركبات مختلفة، وكمية كبيرة من السلاح الثقيل والخفيف، ينظر، براءة أحمد زيدان: المرجع السابق، ص 122. و بلغت قيمة العقود الأولى التي أبرمت مع تشيكوسلوفاكيا تقدر ب 60 مليوناً جنيه وهي ثمن الأسلحة المشتراة من روسيا، على أن تسدد مصر تلك المبالغ على أربع سنوات بفائدة قدرها 2%، ينظر، عبد اللطيف البغدادي: المصدر السابق، (ج1)، ص 130. في حين ذكر "Emil Lengyel" أن قيمتها بلغت 80 مليون دولار ينظر،

Emil Lengyel: Egypts Role in World Affairs, Public Affairs press, Washington., p 86.

[2] أرسكين تشيلدرز: الطريق إلى السويس، تع: خيري حماد، (د، ط)، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة: 1962، ص 125.

[3] – محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، (ج1)، المصدر السابق، ص 106.

سيناء[1]، وعلى الرغم من تحذيرات الرئيس الأمريكي آنذاك "إيزنهاور" إسرائيل من القيام بعمل عسكري إلا أن الأخيرة هجمت من سيناء في 29 اكتوبر على مصر واستولت على المناطق المحصنة في خليج العقبة إلى الجنوب وغزة في الشمال[2] وتبعتها بريطانيا وفرنسا بالهجوم [*]، حيث نزلت القوات البريطانية والفرنسية حول مدينة بورسعيد القريبة من القناة يوم 31 اكتوبر للسيطرة على إدارة القناة وحوصر الجيش المصري، وقذفت مطارات القاهرة، إلا أنها فشلت في الوصول إلى مدينة الإسماعيلية بسبب المقاومة الشعبية، ولم تستسلم قيادة الثورة بدورها للعدوان وتحركت وراء الشعب المصري الأمة العربية ، واستنكر الرأي العام العالمي العدوان، فقد وقفت الولايات المتحدة الأمريكية ضده في الأمم المتحدة[**] واعتبرته مغامرة طائشة، ووجدت فيه فرصة سانحة لتصفية الإمبراطوريات القديمة العاجزة عن حماية نفوذها وفي يوم 5 نوفمبر 1956م وجه الاتحاد السوفيتي إنذاره الشهير ضد أطراف العدوان بضربها بالصواريخ النووية وصدر قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الاستثنائية في 6 نوفمبر 1956م بأغلبية 64 صوتاً مقابل خمسة أصوات بوقف إطلاق النار في الحرب التي أدارتها بريطانيا وفرنسا وإسرائيل[3].

انتهى العدوان الذي شاركت فيه الدول الثلاث بالفشل ، حيث انسحبت القوات البريطانية والفرنسية يوم 23 ديسمبر 1956م وتبعتها القوات الإسرائيلية بعد أشهر، واحتفظت مصر بإدارة قناة السويس ففتحتها أمام جميع البواخر باستثناء البواخر الإسرائيلية [4]، وخرج الشعب المصري من المعركة وقد ازدادت ثقته بنفسه وزاد تعلقه بقائده الذي أصبح زعيم الأمة العربية، وبطل القومية العربية آنذاك، و زادت هذه التجربة في تعميق التوحد بين مصر والأمة العربية، عندما تم نسف أنابيب البترول عبر سوريا وتوقف تدفق النفط إلى البحر الأبيض من موانئ سوريا ولبنان مما أدى إلى انهيار الجنيه الاسترليني وبانهيار اقتصاد الامبراطورية البريطانية – بعد عجز قواتها المسلحة – تم حسم المعركة[5].

وبهذا تحقق للولايات المتحدة ما سعت إليه خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها وهو أن تصبح المسؤول الأول والأخير والقوة الوحيدة المعتمدة من الغرب كله لحماية مصالحه في الشرق الأوسط وصيانة أمنه، ولم تكن بريطانيا وفرنسا لتقبلا هذا الوضع، لكن هزيمتهما في السويس فرضت عليهما ذلك، حتى راحت الأولى تبحث عن مركز لها في

---

[1] - حسين عبد الواحد: المرجع السابق، ص 53.

[2] -Emil Lengyel: op. cit, pp 77.

*- ذكرت غولدا مائير أن الجيش المصري تكبد خسائر كبيرة في معركة السويس، حيث تم تحطيم ثلث هوأسرت إسرائيل 50.000 جندي مصري تم استبدالهم بالأسير الإسرائيلي الوحيد، في حين لم تخسر إسرائيل سوى 170 قتيل و 80 جريح، ينظر، غولدا مائير، المصدر السابق، ص 231.

**- بالنسبة لموقف الولايات المتحدة الأمريكية المندد بالعدوان – على الرغم من تعاطفها مع اسرائيل – فقد صرح وزير خارجيتها "فوستر دالاس" في حديثه مع وزير الخارجية البريطاني "سلوين لويد" في باريس عن خلفية هذا الرد قائلا :"إن رد فعلنا تجاه غزو مصر لم يكن راجعاً إلى أي حب للمصريين، إلا أن الولايات المتحدة لم تكن ترى كيف يكون للنظام العالمي أن يستقر لو انها أغمضت عينها"، ينظر، محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، (ج1)، المصدر السابق، ص 78. وفي ذلك إشارة منه إلى الخطر الشيوعي واحتمال انتشاره بين العرب عن طريق استخدام الأسلحة السوفياتية والقروض الروسية.

[3] – علي المحافظة: المرجع السابق، ص ص 120- 121.

[4] – محمد بوذينة: المرجع السابق، (ج6)، ص 272.

[5] – محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، (ج1)، المصدر السابق، ص ص 47- 48.

دول الخليج العربي التي لم تنسحب منها إلا في بداية السبعينات من القرن العشرين، وراحت الثانية (فرنسا) تدعم إسرائيل بالسلاح لإزاحة "عبد الناصر" المدعم للثورة الجزائرية.

ساهمت معركة العدوان التي كانت تهدف إلى نسف النظام الناصري القومي المتنامي في توحيد الصف والموقف العربي في وجه الاستعمار الغربي على اختلاف أنظمة حكم البلدان العربية وطبيعة العلاقات التي تربطها بالدول الغربية، كما ساهمت في تعزيز مكانة "عبد الناصر" الذي أصبح في نظر الأمة العربية الشخصية الكرزماتية والنموذج العربي المعادي للامبريالية.

وأمام اتساع مسؤوليات الأمن العربي وامتدادها على مساحات واسعة من العالم أنشأت مصر جهاز 'المخابرات العامة المصري' منذ سنة 1954م بقرار من "عبد الناصر" للنهوض بحال الاستخبارات المصرية وللتصدي للجوسسة الممارسة ضدهم من طرف بريطانيا وإسرائيل [*] وألمانيا، وأسند مهمة الجهاز إلى رفيقه "زكرياء محي الدين" [**] وكان "فتحي الديب"(1923- 2003م) أحد الرجال العشرة المؤسسين لهذا الجهاز، حيث تولى فرع الشؤون العربية في الجهاز بربط الوطن العربي بالقاهرة تمهيداً لممارسة مصر دورها الإيجابي في تحرير باقي الأجزاء المحتلة من الوطن العربي [***] وأعيد تأسيس جهاز المخابرات العامة المصري في شكل حديث بعد حرب السويس، وفي سنة 1958م كان الجهاز قد استكمل تشكيلاته سواء بالنسبة للمخابرات (جمع المعلومات في الخارج) أو للأمن القومي (مواجهة النشاط الخارجي الموجه إلى الداخل)، وقام على رئاسته بعد "زكرياء محي الدين" و"علي صبري" ثم"صلاح نصر" عام 1957م، وقد قُدر له فيما بعد إلى جانب جهاز المخابرات العامة السعودي الذي أقامه الأمير "فيصل" رئيس وزراء المملكة العربية السعودية آنذاك أن يلعبا أدوارا بالغة الأهمية في صنع الحوادث في العالم العربي[1].

---

*- كان لجهاز المخابرات الإسرائيلية أهداف وأغراض تفوق قدرة دولة صغيرة مثل إسرائيل، فهو بمثابة عيون وآذان لها سواء في الداخل أو في الخارج، كما كان أداة لإثارة الانقلابات لأعمال العنف من اغتيال وتخريب وللتدخل السري في شؤون الدول الأخرى لا سيما العربية والإفريقية، وكان نشاط المخابرات الإسرائيلية مركزاً أساساً على مصر، وجهاز المخابرات الإسرائيلي عبارة عن مكتب في إسرائيل يتبع رئيس الوزراء مباشرة ويتكون من عدة أجهزة فهناك مجلس أمن الدولة، وهناك المخابرات السياسية (الموساد) مهمتها جمع المعلومات عن الدول العربية، والمخابرات العسكريّة، وهيئة خدمات الأمن (شاباك) إضافة الى جهاز الوكالة اليهودية، ينظر، عبد الله إمام: صلاح نصر يتذكر(الثورة، المخابرات، النكسة)، (د،ط)، دار الخيال، القاهرة: 1999، ص ص 71، 74.

- **زكرياء محي الدين: ولد عام 1918م من أبرز الضباط الاحرار، أول رئيس للمخابرات المصرية العامة ما بين (1952- 1953م)، تخرج من الكلية الحربية عام 1938م، ترأس عدة مناصب شرفية ودولية أظهر فيها علاقات طيبة مع دول غربية وأوروبية، اعتزل الحياة السياسية عام 1968م بعد أن سئم من الدسائس والمؤامرات التي تحاك خلف كواليس السياسة، توفي في ماي 2012 م، ينظر، توحيد مجدي: أسرار ناصر، (د،ط)، دار أخبار اليوم، قطاع الثقافة، القاهرة: 2013، ص ص 109، 111.

***- ذكر "صلاح نصر" في مذكراته بأن جهاز المخابرات المصري بدأ ضعيفاً في الحجم بعد فصله عن جهاز المخابرات الحربية عام 1954م، وأنه بعد اطلاعه وداسته لتنظيمات المخابرات العالمية في ذلك الوقت استطاع أن يصل إلى شكل عام لتنظيم أقرب إلى تنظيم المخابرات الأمريكية، وفي 12 ماي 1957م عين "نصر" رئيساً للمخابرات المصرية (إلى غاية استقالته في 1967م) فأعاد تنظيم الجهاز وتدعيمه، وأشار إلى أن الحكومات كلها تستخدم التجسس كاحدى المؤسسات المعترف بها من الدولة، ولكن مراعاة لآداب العلاقات الدبلوماسية، استبدلت بكلمة أفضل هي "المخابرات" التي استخدمت بشكل واسع وبمختلف الأساليب الحديثة والتكنولوجيا بين المعسكرين الشرقي والغربي خلال الحرب الباردة، وظهرت المخابرات المصرية من أجل مواجهة إسرائيل الأخطبوط الذي تمتد فروعه في قلب الأمة العربية، ويتلخص نشاط المخابرات الأساسي في الحماية بمراقبة نشاط الأعداء في الخارج ومتابعة نشاط الجواسيس في الداخل، ينظر، عبد الله إمام: مذكرات صلاح نصر، المصدر السابق، ص ص 57، 83.

[1] - محمد حسنين هيكل سنوات الغليان، (ج1)، المصدر السابق، ص 409.

وبصفة عامة فإن جهاز المخابرات المصري كان خدمة مطلوبة لمصر وضرورة على المستوى القومي، في الوقت الذي كثر فيه أعداؤها في الداخل والخارج وفي وقت أصبحت فيه المخابرات ضرورة جوهرية لأية دولة عصرية لحماية نفسها نتيجة الحروب التي كانت تشنها أجهزة المخابرات المعادية أو المنافسة لها ، وبهذا ساهم هذا الجهاز في تسهيل عمليات الجيش المصري وخدمته.

وفي إطار الدفاع المشترك عقدت مصر عدة اتفاقيات دفاعية مع بعض الأقطار العربية كمعاهدة الدفاع مع سوريا عام 1955م، لمواجهة حلف بغداد الذي عارضته مصر ودعت في مقابل ذلك إلى لمّ الشمل العربي، كما أمضت ميثاق "جدة العسكري" في 21 افريل 1956م الذي كان اتفاق ثلاثي بين مصر والعربية السعودية واليمن يجعل جيوش الدول الثلاث تحت قيادة مصرية موحدة، ويعتبر هذا الاتفاق بمثابة صفعة مؤلمة للندن كما عبرت عن ذلك صحيفة التايمز بتاريخ 23 افريل من نفس السنة[1]، وبهذا كان ميثاق جدة الثلاثي ميثاقاً يضاف إلى جملة المواثيق العربية التي أمضتها مصر لتكوين جبهة عربية عسكرية واحدة.

وبالنسبة **لسوريا** فكان أهم مامیز جهازها العسكري بعد الاستقلال هو ظهور كتل [*] سياسية متناقضة داخل الجيش السوري المتعدد الطوائف والذي سبب في حدوث سلسلة من الانقلابات العسكرية التي استمرت إلى عشية قيام الوحدة ما بين مصر وسوريا، في الوقت الذي كان فيه الجيش السوري عاجزاً على تسليح نفسه [**] ودولته في ثورة بناء وتشييد، حيث قامت الحكومة الوطنية بتشكيل كلية حربية وطنية في حمص تخرج منها عدد كبير من الطلاب كما بدأت مدارس الرتباء في قطنا وحمص وحلب واللاذقية تخرج مئات من ضباط الصف في جميع الاختصاصات واستحدث نظام التجنيد الإجباري؛ وبحلول سنة 1948م كان عدد القوات المسلحة السورية قد ارتفع إلى حوالي اثنا عشر ألف جندي و 4500 من الدرك، ووصل إلى سبعة وعشرين ألف(27 ألف) عام 1949م، لكن تمثيل الأقليات في صفوف الضباط استمر في الإرتفاع خاصة الأكراد والنصارى[2].

---

[1] – محمد بوذينة: المرجع السابق، (ج6) ، ص ص 266- 267.

*– برزت في الجيش السوري في هذه الفترة التي سبقت الوحدة مع مصر ست كتل رئيسية هي: 1– المستقلون أبرزهم "عبد الحميد السراج " الذي لم ينتمي إلى أي حزب أو جماعة 2– "كتلة البعث" وكان من أبرز عناصرها في الجيش "مصطفى حمدون"، "عبد الغني قنوت"، "بشير صادق" 3– كتلة "حزب التحرير العربي" (الشيشكلي) وشملت جماعة من الضباط المناهضين للكتلة البعثية تزعمها "أمين النفوري" 4–كتلة رابعة تأرجحت بين الكتلة البعثية وجماعة النفوري تزعمها "طعمة العودة الله" و"أحمد الحنيدي"، 5– كتلة "دمشق" أو الشوام وتزعمها "أكرم الديري" 6– كتلة "عفيف البرزي" وقد كان تعاطفها مع اليسار، ينظر، محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، (ج1)، المصدر السابق، ص 258. في حين ذكر رجل المخابرات السوري "فوزي شعيبي" أن الجيش السوري ضم ثلاثة كتل سيطرت على الجيش بحكم قيادتها للوحدات الهامة في معسكراته هي: 1 –كتلة الضباط المستقلين: وعلى رأسهم "السراج" الذي كان على صلة جيدة بجميع الكتل، إضافة إلى أحمد حنيدي، وطعمة العودة الله، وكانا قائدي كتيبة الدبابات وأكرم ديري رئيس شعبة العمليات في الجيش وهؤلاء كانوا من المتحمسين للوحدة مع مصر 2– كتلة الضباط البعثيين: ضمت المقدمين: قنوت، حمدون، بشير صادق، حسن حدة، الرافضين للأحلاف الأجنبية 3– كتلة الشيشكلين: ضمت "أمين النفوري"، أحمد عبد الكريم، حسين حدة، ينظر، توفيق شعيبي: شاهد من المخابرات السورية 1955–1968، (ط1)، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 2008، ص ص 69– 70.

**– كان الجيش السوري يعتمد في شراء عتاده على التعامل مع بعض المعامل الفرنسية، أو عن طريق السوق السوداء الأوروبية، حيث ذكر "العظم" بأنه عندما عين كسفير لبلاده في باريس عام 1948م وجد كل الأبواب موصدة في وجهه كلما سافر إلى برن، أو مدريد أو بروكسل أو لندن في سبيل الحصول على أسلحة، كما فشلت مساعي الموفدين السوريين من قبله إلى معظم بلدان الغرب، ينظر، خالد العظم: المصدر السابق، (مج1)، ص 346.

[2] – بشير زين العابدين: المرجع السابق، ص ص 122 – 123.

وواجه الجيش السوري الفتي غير المجهز والمؤهل على غرار بقية الجيوش العربية الفتية آنذاك حرب فلسطين 1948م التي أثرت على المناخ السياسي القائم وأدت إلى دوامة من الانقلابات في سوريا فكان انقلاب "حسني الزعيم" عام 1949م، بعد اتهام الجيش الحكومة بالتقصير في حرب فلسطين بشرائها لأسلحة فاسدة.

وأدت سياسة "الزعيم" الموالية للغرب إلى خلق الكثير من الأعداء حوله مما جعل "أكرم الحوراني" يشجع الضباط للتخلص منه في انقلاب جديد تم في 14 أوت 1949م واغتيل "حسني الزعيم" مباشرة، واعتلى حكم سوريا "سامي الحناوي" قائد فرقة المدرعات الذي انقلب على "حسني الزعيم" بعد تلقيه دعماً من الخارج خاصة العراق وتحريضاً بريطانياً من أجل تحقيق الاتحاد الهاشمي(اتحاد العراق وسوريا)، وهو ما أدى إلى قلق الضباط من عملية دمج مع الجيش العراقي التي ستكون على حساب مستقبلهم العسكري فقام انقلاب ثالث بتاريخ 19 ديسمبر 1949م أعده "أديب الشَّيْشَكْلِي" صديق "الحوراني" والذي نجح في انقلابه دون عناء وقام بنفي "سامي الحناوي" وفي عهد "الشَّيْشَكْلِي" زاد نفوذ الجيش، ونظراً لحالة عدم الاستقرار الوزاري التي شهدتها سوريا في عهده، قرر "الشَّيْشَكْلِي" أن يستلم السلطة مباشرة بتاريخ 29 اكتوبر 1951م، فَحَلَّ البرلمان وشَكَّلَ حكومة يقودها العسكريون، وعمل على إصلاح الجيش فزوَّده بإمكانيات جديدة وأحال على التقاعد الكثير من الضباط المحافظين وشجَّع ترقية الضباط الشباب والقوميين، إلا أن جزء من الجيش ثار ضد "الشَّيْشَكْلِي" بإيحاء من العقيد "عدنان المالكي"[1].

لم يعرف الجيش السوري استقراراً في عهد "الشَّيْشَكْلِي" ولا من حكموا قبله، وكان السبب الرئيسي في ذلك الإنقسام داخل الجيش الفتي الذي استخدم كوسيلة في كل الانقلابات إما لتحقيق مآرب خارجية وإما لتحقيق مآرب ذاتية تتصل بأحلام قادة تلك الانقلابات أو معلميهم السياسيين، فلم يكن هناك فكر واحد يجمع أماني مجموعات شباب الضباط السوريين، وإنما كانت اتجهاتهم موزعة بين ولاءات تفتقد إلى بؤرة واحدة تجمعها أو إلى هدف واحد تطمح إليه، وكانت الأغلبية منها متحمسة للتوجه القومي العربي الذي أصبحت القاهرة مركز ثقله خاصة بعد معركة السويس 1956م، كما كانت جماعات مؤثرة بين هؤلاء الضباط على صلة بحزب البعث العربي الاشتراكي، وكانت جماعات أخرى من الضباط الشبان على صلة بواسطة ارتباطاتها العائلية التقليدية ببغداد، والقِلة الباقية من هؤلاء الضباط الشبان شدها الفكر الماركسي في ذلك الوقت الذي وُجدت فيه الصيغة العلمية للثورة الاجتماعية.

وإجمالا فالجيش السوري في تلك الفترة أصبح بوتقةً لكل الصراعات حتى ارتهنت قيمة الأحزاب بقدرتها على التأثير في الجيش كما تعلق نفوذ أي سياسي سوري بمدى صلاته بضباط القوات المسلحة، وبالتالي فإن مجرد اختلاف الآراء يمكن لأن يتحول في أي وقت إلى تحركات مدافع ودبابات.

لذا كثرت الانقلابات في سوريا التي كانت وراءها أيادٍ خارجية كان لها مصالح في سوريا كالعراق الذي يهدف إلى إقامة اتحاد الهلال الخصيب، وأمريكا وبريطانيا التي كانت لهما مصلحة في جرِّ سوريا إلى حلف بغداد وإخراجها من دائرة "عبد الناصر" والقومية العربية وعزلها عن مصر.

[1] – محمد علي القوزي: المرجع السابق، ص ص 53، 55.

نلاحظ أن مقادير الحكم في سوريا بعد استقلالها قد آلت إلى الجيش الذي عجز عن السيطرة على الوضع الداخلي في سوريا في ظل تربص الأعداء بها من كل جهة، فأصبح الجيش يتحكَّم في مقاليد الحكم فله نفوذ إسقاط الحكومة والحكم كما له نفوذ في إسقاط الحكم، مثلما فعل في إسقاط وزارة "صبري العسلي" التي لم تعش سوى ثلاثة أشهر في 11 جوان 1954م لتوجهها نحو العراق، وهو ما جعل سوريا على حافة الهاوية.

وعندما أبرم "حلف بغداد" عام 1955م تعرضت سوريا لضغط كبير من دول الحلف لرفضها الانضمام له ورداً على ذلك عقدت حلفاً دفاعياً مع مصر والسعودية في اكتوبر 1955م، وفي ديسمبر 1955م تعرضت سوريا لغارة عسكرية إسرائيلية على بعض القرى القريبة من بحيرة طبرية أدت إلى مقتل خمسين سورياً مما زاد سوريا اقتناعاً بأهمية التعاون مع مصر لمواجهة تلك الهجمات، وسعت في نفس الوقت إلى البحث عن مصدر تشتري منه الأسلحة فحذت حذو مصر عندما أقدمت على عقد صفقة شراء الأسلحة السوفيتية عام 1955م التي أقلقت الغرب خوفاً من تسرب الشيوعية في المنطقة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي أعلنت عن تقديم مساعدات عسكرية ومالية عاجلة للأردن والعراق ولبنان تطبيقاً لمبدأ ايزنهاور، على الرغم من أن دمشق أكدت أنها لا تنوي مهاجمة أي من جيرانها وأن سياستها دفاعية محضة[1].

وأمام رفض سوريا الانضمام إلى "حلف بغداد" وأحلاف الغرب عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تدبير الانقلابات في سوريا بواسطة رجال مخابراتها في لبنان كان أشهرهم المستر "كاسن" الذي أجرى اتصالات مع عدد من رجال سوريا السياسيين والعسكريين مثل: "مأمون الكزبري" لإبعاد الضباط الشباب ذوو التوجه الناصري ومن هنا جاءت مشكلة نقل "السراج" رئيس شعبة المخابرات في الجيش السوري التي زادت الضباط الشبان خاصة من كتلة البعث عزيمة وإصرار على التوجه نحو مصر.

فكان تمرد قطنا بمنع الضباط الذين أوفدهم رئيس الأركان اللواء "ناظم الدين" من دخول المعسكر، وبقي "السراج في موقعه في المكتب الثاني أو الشعبة الثانية، وعين " عفيف البزري" رئيساً للشعبة الأولى، و"أمين النفوري" رئيساً للشعبة الثالثة، و"مصطفى حمدون" * رئيساً للشعبة الرابعة، وبهذا استولى الأربعة على مقدرات الجيش السوري وفي شهر أوت 1957م أقصوا "نظام الدين" عن رئاسة الأركان، وانفردوا بالعمل العسكري والسياسي [2]؛ في حين ذكر "عبد المحسن أبو النور" ** الملحق العسكري المصري في سوريا آنذاك أن أزمة نقل "السراج" إلى الخارج انتهت بتدخل منه لدى "القوتلي" ووزير الدفاع "خالد العظم" بإلغاء نقل "السراج"، وقدم اللواء "نظام الدين" الذي كان

---

[1] – علي الدين هلال: المرجع السابق، ص 156.

*– **مصطفى حمدون**: ولد سنة 1925م بحماة، التحق بالكلية العسكرية وتخرج منها سنة 1948م، أعلن التمرد ضد الشيشكلي في فيفري 1954م كان من أبرز قادة عصيان الضباط البعثيين سنة 1957م، استقال في مرحلة الوحدة مع مصر من الجيش، انتخب عام 2001م أميناً عاماً لحزب الاشتراكيين العرب، ينظر، بشير زين العابدين: المرجع السابق، ص 242.

[2] – خالد العظم: المصدر السابق، (مج2)، ص ص 502– 503.

– **عبد المحسن أبو النور: عضو الضباط الأحرار، عقب تأميم قناة السويس عينه عبد الناصر كملحق عسكري في سوريا ولبنان مع بقائه في منصبه وفي سوريا عمل على التقرب من قيادة الجيش السوري، واشترك معها في كثير من قراراتها بطلب منها في إطار اتفاقية الدفاع المشترك بين مصر وسوريا (1955م)،كان صديقاً لجميع الكتل في الجيش السوري، وشكل همزة وصل بين أصحاب القرار في مصر وسوريا، ولعب دور في قيام الوحدة بين البلدين

مصراً على نقل "السراج" استقالته لوزير الدفاع، وتقرر تعيين العميد "عفيف البزري" مكانه رئيساً لأركان الجيش لعلاقته الطيبة بجميع الكتل مع ترقيته إلى لواء، وتم تشكيل القيادة العامة السورية من جميع الكتل على النحو التالي: "عفيف البزري" رئيساً للأركان، العميد "أمين النفوري" شيشكلي نائب لرئيس الأركان، المقدم "مصطفى حمدون" بعثي رئيس الشعبة الأولى (شعبة أفراد)، المقدم "السراج" مستقل رئيس الشعبة الثانية (المخابرات)، المقدم "أكرم ديري" كتلة الشوام رئيساً للشعبة الثالثة (العمليات)، المقدم "أحمد عبد الكريم" شيشكلي نائب لأكرم ديري" [1] لكن اختلافهم فيما بينهم حال دون توحيد صفوف الضباط المنقسمين إلى كتل سياسية وعسكرية.

وأدَّت الصراعات الداخلية ما بين عناصر الجيش السوري إلى عجزه عن توفير الأمن والحماية لسوريا التي كانت في أمسِّ الحاجة إليها بعد فرض الحصار عليها من طرف دول حلف بغداد (تركيا [*] والعراق) ومن ورائها الولايات المتحدة الأمريكية، وأدى عجزهم هذا إلى طلب الوحدة مع مصر قِبلة المشروع القومي العربي في نظرهم في ذلك الوقت.

وكان "عبد الناصر" من جهته يدرك مدى خطورة ذلك على سوريا ومستقبلها وفي نفس الوقت كان يدرك أهداف السياسة الأمريكية تجاه سوريا التي تسعى إلى تحويل أنظار العرب عن الخطر الإسرائيلي واختراع أخطار أخرى غيره ينشغل بها العرب، وبالتالي يتفتت الإجماع العربي وتتفرق قواه بتخويف الملوك والرؤساء العرب من الخطر الشيوعي – القادم من سوريا– إن لم يتصدوا له ويخرجوا لقتاله بعد أن أغرقهم بأموال مشروع ايزنهاور [2]، كما كان يدرك خطر وجود كتل في الجيش السوري.

وفي هذه الظروف التي تعرض لها أمن سوريا للخطر طلب "عبد الناصر" من العقيد "عبد الحميد السراج" رئيس الشعبة الثانية في الجيش السوري القدوم إلى القاهرة للقائه مصطحباً معه اللواء "عفيف البرزي" رئيس أركان الجيش السوري المتعاطف مع الحزب الشيوعي السوري، وبعد وصولهما إلى القاهرة يوم 11 سبتمبر 1957م [**] واستماع "عبد الناصر" لتقريرهما عن الأوضاع العامة في سوريا وجه لهما أسئلة من ضمنها السؤال عن الكتل في الجيش السوري وتكويناتها وانتماءاتها الحزبية والسياسية، ثم انتقل إلى دور "الحزب الشيوعي" السوري وما سمعه من تعاطف "عفيف البرزي" مع الشيوعية بأنه إن صح فإنه يعطي المصداقية لأصحاب الحملة ضد سوريا، فردَّ عليه "البرزي" أنه

= سنة 1958م، عين محافظ على بني سويف عام 1960م وبعد الانفصال شغل منصب أمين عام الاتحاد الاشتراكي، ينظر، عبد المحسن أبو النور: الحقيقة عن ثورة يوليو، (د، ط)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2002 ، ص ص 81- 82.

[1] – نفسه، ص98.

*– أعلنت تركيا في سبتمبر 1957م عن مناورات عسكرية على الحدود السورية وحشدت قواتها، وكانت قد هددت من قبل بأنها سوف تتدخل عسكرياً في سوريا إذا ما تولى الحكم فيها حكومة شيوعية أو مؤيدة للسوفييت، وفي غمار هذه الجهود وصلت القوات المصرية إلى ميناء اللاذقية في 13 اكتوبر 1957م، ينظر، علي الدين هلال: المرجع السابق، ص ص 156- 157.

[2] – محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، (ج1)، المصدر السابق، ص 264.

**– ذكر اللواء "عبد المحسن أبو النور" أن اللقاء بين "عبد الناصر" ورئيس الاركان السوري "البزري" و"السراج" تم يوم 09 سبتمبر لدراسة إمكانية تدعيم القوات السورية بطيارين مصريين لقيادة بعض طائرات الميج التي لم يتدرب عليها السوريون بعد، وإنزال قوات مصرية إلى ميناء اللاذقية، والتي وصلت يوم 13 سبتمبر، ينظر، أبو المحسن عبد النور: المصدر السابق، ص 100.

متعاطف مع كل القوى المعادية للاستعمار، إلا أن "عبد الناصر" أبدى تخوفه من وجود كتل في الجيش السوري يتحكم قادتها في معسكرات مسلحة مما قد يؤدي إلى نقل الخلافات السياسية إلى صراعات مسلحة، لذا اقترح إنشاء مجلس يضم قادة هذه الكتل يجتمع دورياً للتعرف على نوايا الآخرين وبالتالي يَحُولُ دون اصطدامهم ببعضهم البعض وتجنيب سوريا حرب أهلية تحقق لقوى العدوان ما تريد[1].

فكان أن شكل الجيش السوري مجلس قيادة عسكري [*] ممثلاً لجميع الكتل في أواخر سنة 1957م برئاسة رئيس أركان الجيش والقوات المسلحة "عفيف البزرة"، وكان المجلس يجتمع يومياً لمناقشة فكرة الوحدة أو الاتحاد مع مصر خشية من الاتهامات التي كانت توجه له في الشارع لكونه لم يشع الطمأنينة في النفوس ولا الاستقرار في البلاد عندما حاول إدارة أمور السياسة[2].

ونظرا لتطورات وخطورة الوضع في سوريا التي أَعلنت التعبئة العامة، وفي ظل وجود جيش سوري عاجز عن رد العدوان نظراً للانقسامات التي شهدها، قام"عبد الناصر" – تنفيذا لاتفاقية الدفاع المشترك الخاصة بين مصر وسوريا اكتوبر 1955م- بإرسال قوات مصرية إلى سوريا المهددة من طرف دول حلف بغداد ضمت ثلاث مدمرات تشكل لواءين تصحبهما أسلحتهما الثقيلة من المدفعية والمدرعات أملاً في خلق شعور بالاطمئنان فيها تتلاشى معه انقسامات الكتل بين الضباط في دمشق، وفي يوم 13 اكتوبر 1957م نزلت القوات المصرية بميناء "اللاذقية" شمال سوريا، وأحدث نبأ نزول قوات من الجيش المصري إلى سوريا أصداء في العالم والوطن العربي، إذ استقبلها الشعب السوري بالأناشيد الحماسية هاتفاً بالوحدة مع مصر، وفي نفس الوقت كان النزول ضربة قاضية لمشروع ايزنهاور في المنطقة، وفي اليوم الموالي 14 اكتوبر 1957م وجه "عبد الناصر" رسالة تحذير إلى "ايزنهاور" برفع يده عن سوريا، كما وجه الاتحاد السوفيتي إنذاراً إلى تركيا باستخدام القوة ضدها إذا هاجمت سوريا، ونددت السعودية ومصر وسوريا بالتهديد المسلح لدى مجلس الأمن[3].

أدت الانقسامات في الجيش السوري إلى تدخل مصر عسكرياً في سوريا بموجب اتفاقية الدفاع المشترك 1955م، وأدت حادثة نزول القوات المصرية على الأراضي السورية إلى حالة فوران في العالم العربي وفي سوريا، وفي هذا الجو المشحون ارتفعت الأصوات المنادية بالوحدة بين البلدين مصر وسوريا لمواجهة الأخطار المشتركة بينهما والمتمثلة أساساً في إسرائيل ودول حلف بغداد ومن ورائهما الولايات المتحدة الأمريكية زعيمة المعسكر الرأسمالي.

---

[1] – محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، (ج1)، المصدر السابق، 266، 268.

*– ضم المجلس العسكري السوري 24 ضابطاً هم: اللواء عفيف البزرة، أمين النفوري، مصطفى حمدون،عبد الحميد السراج، أحمد عبد الكريم، طعمة العودة الله، أحمد حنيدي، عبد الله جسومة، ياسين فرجاني، مصطفى رام حمداني، أمين حافظ، جمال الصوفي، أكرم ديري، جادو عز الدين، عبد الغني قنوت ابراهيم فرهود، ولؤي شطي، بشير صادق، حسين حدة، محمد الإسلامبولي، محمد النسر، نوا الله الحاج ابراهيم، وغيرهم، واعتبر هذا المجلس نفسه بمثابة مجلس ثورة يهدف إلى حماية استقلال سوريا والحيلولة دون انضمامها للأحلاف الأجنبية، ومراقبة تصرفات الحكومة، وتدعيم العلاقات مع مصر الثورة من أجل تحقيق الوحدة بين البلدين، والمحافظة على وحدة الجيش وتطهيره من العناصر المشبوهة، ينظر، أحمد عبد الكريم: أضواء على تجربة الوحدة ، (ط2) الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق: 1991، ص ص 88 – 89.

[2] – ذوقان قرقوط: في تاريخ الأمة العربية الحديث المشروع القومي الذي لم يتم: (ط1)، مكتبة مدبولي، القاهرة: 2006، 358- 359.

[3] – عبد المحسن أبو النور: المصدر السابق، ص ص 100- 101.

ما يمكن استنتاجه من هذا المبحث الذي عرضنا فيه أوضاع العالم السياسية والعسكرية ما بعد الحرب العالمية الثانية أن الأجواء والظروف كانت مواتية وممهدة للوحدة المصرية – السورية، لما ميز الأوضاع السياسية والعسكرية في عالم ما بعد الحرب الصراع المستعر ما بين الثنائيتين القطبيتين (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي) من أجل السيطرة على العالم، ومحاولة جذب أكبر عدد من الدول لصفهما وهو ما أدى إلى ظهور أحلاف عسكرية كالحلف الأطلسي، وحلف بغداد وحلف وارسو، ونتيجة لذلك وجدت سوريا نفسها تتجاذب ما بين الكتلتين اللتين اعتبرتاها بؤرة التوتر في العالم العربي، ومصدر قلق للكيان الصهيوني، وهو ما جعل كتلة الضباط القوميين السوريين يطلبون الوحدة من "عبد الناصر" لإنقاذ سوريا من الخطر الشيوعي والخطر الغربي على حدّ السواء.

المبحث الثاني: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في العالم ما بين (1945– 1958م).

يعالج هذا المبحث الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في العالم، مابين 1945- 1958 بالتركيز على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مصر وسوريا والتي كان لها انعكاس على قيام الـ(ج.ع.م) في فيفري 1958م ما بين البلدين، سوف نرى كيف كان للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية تأثير في انجذاب البلدين بعضهما لبعض من أجل تحقيق الوحدة المنشودة.

أولاً: الأوضاع الاقتصادية في العالم (1945– 1958م).

شهد العالم ما بعد الحرب العالمية الثانية دماراً اقتصادياً نتيجة حجم الخسائر المادية للحرب التي أدت إلى انهيار اقتصاديات معظم بلدان العالم خاصة المشاركة في الحرب وهذا ما سنتعرف عليه في هذه النقطة.

أ– الأوضاع الاقتصادية في العالم والوطن العربي (1945– 1958م).

تميزت الأوضاع الاقتصادية في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية بتغير في موازين القوى، فقد خرجت الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب العالمية الثانية من بين جميع الأمم الكبرى التي دخلتها وقوتها سليمة لم تمس أو بالأحرى متزايدة بشكل عظيم دون أي دمار على أرضها وقوية بإنتاج يساوي على الأقل ثلث الإنتاج الكلي للعالم [1] وباحتكار للأسلحة النووية شبه المطلق وبمواردَ اقتصادية صناعية وزراعية ومالية بدت غير قابلة للنفاد، وبهذا أرادت أمريكا أن تحلَّ محل نفوذ حلفائها في العالم وفي الشرق الأوسط خاصة، فقد أصبحت الاستثمارات الأمريكية في البلاد العربية بعد الحرب العالمية الثانية تتجه كلية بنسبة تزيد على 90% إلى صناعة البترول في العربية السعودية والكويت والعراق والأردن وسوريا ولبنان وعدن والبحرين [2] مما أعاق تطوير الصناعة في هذه البلدان وغيرها من بلدان العالم التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها مستثمارات منتجة للخامات.

ونتيجة لهذا أصبحت القوة الأمريكية في الذروة وزالت انعزاليتها القديمة، في الوقت الذي خرجت فيه القارة الأوروبية والاتحاد السوفيتي مدمرين من هذه الحرب وبميزان بائس حزين، فبالنسبة للاتحاد السوفيتي الذي عمل فيه "ستالين" (1878- 1953م) قبل الحرب ببناء الصناعة الثقيلة به واستطاع أن يفرض رأيه في الزراعة الجماعية جاءت الحرب العالمية الثانية وأثقالها وتضحياتها المخيفة فجنى منها الاتحاد من الدمار والخراب ما جنى، فَقَدْ فَقَدَ مساحاتٍ كبيرة من أراضيه (71 مليون من الأراضي المزروعة أُتْلِفَتْ و 98000 كولخوز نُهِبَتْ وأُشْعِلَتْ فيها النيران)[3]، وجرى تدمير معظم مراكزه الصناعية الكبيرة[4].

---

[1] – جماعة من المؤلفين الغربيين: المرجع السابق، ص 327.

[2] – عبد العظيم رمضان: المرجع السابق، (ج3)، 236.

[3] – جماعة من المؤلفين الغربيين: المرجع السابق، ص 238.

[4] – محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، (ج1)، المصدر السابق، ص 216.

غير أن هذا لم يمنع الاتحاد السوفيتي من النهوض باقتصاده فعمل "ستالين" على إعادة بناء ما دمر حتى أضحى اقتصاد بلاده ينافس الاقتصاد الأمريكي عندما راحت الولايات المتحدة تقرض دول العالم الثالث مالياً وبشروط سياسية واقتصادية لتفرض عليها التبعية، وهو ما رفضته بعض بلدانه مما جعلها تلجأ إلى الاتحاد السوفيتي الذي قدم لها الدعم المالي للنهوض باقتصادها خاصة الصناعة الثقيلة، فما بين 1954- 1961م قدم الاتحاد السوفيتي للبلدان النامية قروضاً بلغت قيمتها ثلاثة مليارات روبل ذهبي بدون أية شروط سياسية وبفائدة سنوية منخفضة لا تزيد عن 2.5% ولآجال طويلة وصلت إلى 12 عاماً كالقرض الذي قدمه لمصر من أجل بناء السد العالي.

أما بالنسبة لبقية دول أوروبا فقد خرجت أوروبا من الحرب وهي منهكة اقتصادياً وباقتصاد مشلول بالرغم من الانتصار العسكري الذي حققته على دول المحور، حتى أنها اضطرت إلى البحث عن يد العون للنهوض باقتصادها من جديد.

وأمام هذه الوضعية الاقتصادية المزرية التي شهدتها دول أوروبا والاتحاد السوفيتي سارعت الولايات لتقديم يد العون لحلفاء الأمس عندما ألقى أمين دولة "ترومان" الجنرال "مارشال" في جوان 1947م خطاباً إلى العالم عرض فيه على جميع دول أوروبا مشروع مساعدة اقتصادية سمي باسمه تمولها الولايات المتحدة الأمريكية، وبَيَّن بأنها ستأخذ الاعتمادات الضرورية لتموينها بالمواد الأولية ومصادر الطاقة والآلات، وبكل ما هي محتاجة إليه لإعادة بناء وتجديد أجهزتها شرط أن تعهد بطلباتها المفصلة إلى مشاريع أمريكية، لذا لم تتردد هذه الدول خاصة الرأسمالية منها – التي وجدت نفسها تحت رحمة أمريكا – بقبول اليد الممدودة، وَوُجِّه العرض أيضا إلى روسيا وتوابعها لكنها رفضت "مشروع مارشال"[1].

وبما أن "ستالين" رفض بازدراء مساعدة "مشروع مارشال" كان على روسيا الماركسية أن تنهض من دمارها معتمدة على وسائلها الخاصة، فأسس الاتحاد السوفيتي مجلس العون المتبادل والتعاون الاقتصادي (الكوميكون) في 25 جانفي 1949م كردٍّ فعل على مشروع مارشال 1947، بينما استفاد اليابان من المشروع الأخير للنهوض بالبلاد وإصلاح ما دمرته الحرب العالمية الثانية، ودخلت الصين في آسيا مابين (1945- 1958م) مرحلة النهوض بالاقتصاد الوطني منتهجة في ذلك النظام الاشتراكي.

كما تميزت هذه الفترة (1945- 1958م) في العالم بظهور العديد من المنظمات الإقليمية ذات الطابع الاقتصادي، والتي كانت تدعو إلى الدمج أحياناً والوحدة أحياناً أخرى فقد أُنشئت منظمة "دول أمريكا O.E.A في مؤتمر "بوغوتا" 1948م التي ضمت واحد وعشرون دولة: الولايات المتحدة الأمريكية و عشرين جمهورية ايبيرية – أمريكية من أجل التعاون الثقافي والاقتصادي والاجتماعي ما بين دول القارة الأمريكية، وعلى الصعيد العسكري وضع ميثاق "ريو دي جانيرو (سبتمبر 1947م) ميكانيكية المشاورة العاجلة في حالة مهاجمة أحد البلاد الموقِّعة على

[1] – جماعة من المؤلفين الغربيين: المرجع السابق: ص ص 334- 335.

الميثاق من قبل دولة خارجية عن القارة، وقد شجبت الواحد والعشرون دولة الموقعة اللُّجوء إلى الحرب في حل الخلافات الأمريكية[1].

كما أنشأت كولومبيا وفنزويلا والاكواتور بموجب ميثاق "كيتو 1948م" المنظمة الاقتصادية لكولومبيا الكبرى إلا أن فنزويلا انسحبت منها، وفي أمريكا اللاتينية أيضا أُنشئت منظمة دول أمريكا الوسطى (O.D.E.N.A) بمؤتمر وزراء الشؤون الخارجية لدول: سالفادور- غواتيمالا – هندوراس – نيكاراغوا – وكستاريكا بموجب ميثاق سان سالفادور عام 1951م، وفي 10 جوان 1958م توصلت هذه الدول إلى توقيع معاهدة تنص على إنشاء سوق مشتركة[2].

ومن جهته كان حلف "جنوب شرق أسيا" 1954م يهدف إلى جانب الدفاع الجماعي تشجيع الازدهار والتنمية الاقتصادية لجميع شعوب المنطقة التي تغطيها المعاهدة؛ وعلى غرار التجربة الأمريكية ظهرت في أوروبا تجارب وحدوية اقتصادية بعدما استفادت من مشروع مارشال والاعتمادات الأمريكية خاصة أوروبا الغربية التي ساعدها المشروع على الوقوف على قدميها، فظهر أول اتحاد جمركي ما بين حكومات البلاد المنخفضة (هولندا) وبلجيكا واللكسمبورغ يسمى 'البينيلوكس' في جويلية 1950، ثم أُنشئت المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي (للفحم والفولاذ) التي ضمت كلا من: المانيا الاتحادية – النمسا – بلجيكا – الدنمارك – فرنسا – اليونان – ايرلندا – ايسلندا – ايطاليا – اللوكسمبورغ – النرويج – هولندا – البرتغال – المملكة المتحدة – السويد – سويسرا وتركيا وكان مقرها بباريس، وفي خريف 1954م ولدت اتفاقية لندن وباريس مؤسسة جديدة هي اتحاد أوروبا الغربية[3].

وإلى جانب السوق المشتركة الأوروبية وُجدت لجنة الطاقة الذرية الأوروبية (الأوراتوم)، وكما في الوحدة الاقتصادية الأوروبية حصلت الموافقات على الأوراتوم دون صعوبات كبرى في فرنسا في 4 سبتمبر 1957م[4]، وفي نفس العام ولدت السوق الأوروبية المشتركة التي كانت نواة بناء الاتحاد الأوروبي في عام 1992م خدمة للأغراض السياسية والاقتصادية لدول أوروبا.

وفي المقابل طالب العالم الثالث من خلال مؤتمر باندونغ 1955م بمكانة له تحت الشمس بإعادة صَهر كلي للبنيات الاقتصادية العالمية، والبدء في إعادة النظر في أسعار المواد الأولية التي يُعتبر المصدر الأساسي لها وتجني الدول الصناعية منها أفضل ربح، وبهذا استطاع من خلال المؤتمر أن يُسمع صوته للعالم ويلقي نداءاً مؤثراً للتعاون الدولي.

أما **الوطن العربي** تميز الوضع الاقتصادي فيه في الفترة (1945- 1958م) بالتردي نظراً لاستقلال بعض دوله حديثاً وبقاء بعضها الآخر كدول الخليج تحت الوصاية والحماية الدولية؛ فبعد نهاية الحرب العالمية الثانية شهد الوضع الاقتصادي للعالم العربي تردياً كبيراً نتيجة سياسة السلب والنهب التي تعرض لها إبان الحرب من طرف دول الحلفاء التي كانت تتحكم وتسيطر على معظم دوله، وبانتهاء الحرب العالمية الثانية خرجت دول العالم العربي التي

[1] – جماعة من المؤلفين الغربيين: المرجع السابق، ص 460.

[2] – نفسه، ص 468.

[3] – نفسه، ص ص 190، 207.

[4] – نفسه، ص 211.

كانت أراضيها مسرحاً لمعارك الحرب تعاني من أزمات اقتصادية حادة، مما جعل الكتلة الغربية تستغل ذلك لصالحها عندما أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية مشروع "ايزنهاور" للشرق الأوسط عام 1957م* لتحل محل نفوذ فرنسا وبريطانيا في المنطقة، فقبلت به لبنان والأردن واستفاد منه العراق، منحت بموجبه مساعدات مالية لهذه الدول في مواجهة الزحف الشيوعي في المنطقة.

وفي المغرب العربي أصابت اقتصادياته هزة عنيفة بسبب الممارسات الاستعمارية، ففي الجزائر انتزعت الأراضي من السكان المسلمين ومنحت للمعمرين الأوروبيين، الذين باتوا يتحكمون في موارد الجزائر واقتصادها من زراعة وصناعة وتجارة تصديراً واستيراداً مما كان له انعكاس سلبي على الحالة الاجتماعية للجزائريين الذين حرموا من خيرات بلادهم مما اضطرهم إلى الهجرة نحو فرنسا أو البلدان العربية بحثاً عن العمل، فقد كانت الزراعة مثلاً تشغل حسب إحصائية سنة 1953م (238000 هكتار) من أجود الأراضي كلها ملكاً للأوروبيين، تنتج خاصة الكروم الذي عملت فرنسا على تحويله إلى خمور لتصدرها إلى أوروبا[1]

وبهذا ظل الجزائري يعاني الفقر والجوع والمرض بسبب احتكار المعمرين لأخصب الأراضي الزراعية وتشريدهم للشعب الجزائري، فقد كان 90% من الجزائريين محرومين من أرضهم، ومجمعين في أراضي غير صالحة للزراعة، وأحياناً في خدمة مزارع المعمرين بأجور زهيدة** ، دون توفير أدنى حقوق من حماية العامل أثناء المرض أو العجز، أو من عدد ساعات العمل التي تجاوزت عشر ساعات، دون أن يجد مأوى يأوي إليه[2].

أما الصناعة فكانت الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية مستعمرة استيطانية محرومة من كل حركة صناعية نظراً لما للصناعة من تأثير كبير في تغيير عقلية المجتمع وإخراجه من دائرة الفقر والتخلف الحضاري والجهل، لذا حرص الفرنسيون على إبقاء الجزائر متخلفة في هذا الميدان [3]، إذ لم تعرف الصناعة الجزائرية تقدماً كبيراً ولم تكن متطورة بالمفهوم الحديث مثلما كانت عليه فرنسا، فهي في الغالب صناعة حرفية لم تستخدم يد عاملة كثيرة، وهي عبارة عن مؤسسات متوسطة الحجم مختصة في صناعة وتحويل المنتجات الفلاحية والبناء والنسيج والأحذية وعصر الزيوت وكانت معظمها متمركزة بالمدن الكبرى مثل: الجزائر العاصمة ووهران وكان أنشطها قطاع البناء إلى جانب الصناعات الاستخراجية من حديد وفوسفات ونحاس وزنك [4]، ثم صناعة استخراج المحروقات بعد اكتشا ف البترول والغاز في الخمسينات من القرن الماضي (1956م) الذي عملت فرنسا على استغلاله بالاستعانة بشركات أوروبية إيطالية

*- نص مبدأ ايزنهاور للشرق الأوسط (5 جانفي 1957م) على: التعاون مع بلدان المنطقة ومساعدتها في التنمية الاقتصادية، والبدء في برامج إقليمية للدعم والتعاون العسكري، واستخدام القوات الأمريكية لضمان سلامة أراضي المنطقة، فكان خطوة متممة لحلف بغداد، ينظر، علي الدين هلال: المرجع السابق، ص 138.

[1] - صالح لميش: الدعم السوري لثورة التحرير الجزائرية 1954- 1962، (ط2)، دار بهاء للنشر والتوزيع، قسنطينة: 2013، ص ص 23 ، 25.

**- بلغ دخل الفلاح الجزائري سنة 1954م (17.691) فرنكاً مقابل أكثر من 800.000 فرنكاً للمعمر مع تمتعهم بالقروض الفلاحية واحتكارهم للتجهيزات، ينظر، محمد حربي: المرجع السابق، ص 89.

[2] - جان بول سارتر: عارنا في الجزائر، (د، ط)، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، د، ت، ص 16.

[3] - عبد الكريم بوصفصاف: الفكر العربي الحديث والمعاصر محمد عبدو وعبد الحميد بن باديس نموذجا، دار الهدى، عين مليلة : 2005، ص 83.

[4] - عمار عمورة : موجز في تاريخ الجزائر، (ط1) ، دار ريحانه للنشروالتوزيع، الجزائر: 2002، ص ص 186- 187.

وألمانية وغيرها على الرغم من رفض "جبهة التحرير الوطني" لاستنزاف خيرات الجزائر، ومنحت معظم الوظائف العليا في هذه الصناعات للمستوطنين الأوروبيين، وشجعت فرنسا تصدير الخمر والقمح والسلع المحمية في السوق الفرنسية[1].

كل هذه المنتجا ت الصناعية والفلاحية كانت تصدر مباشرة إلى فرنسا دون أن يستفيد منها الجزائريين ولتسهيل استنزاف تلك الثروات أنشأت السلطات الاستعمارية شبكة من السكك الحديدية في شمال وغرب وشرق وجنوب الجزائر تربط مناطق الاستخراج بموانئ التصدير.

وبالإجمال فإن الاقتصاد الجزائري قبل الاستقلال كانت تتحكم فيه فرنسا التي كان يوجد فيها مركز القرارات الكبرى المتعلقة بالاستثمارات والإنتاج والمبادلات.

ب- الأوضاع الاقتصادية في مصر وسوريا ما بين (1945 – 1958م).

تميزت الحالة الاقتصادية في مصر قبل ثورة جويلية 1952م بغياب العدالة وسيطرة الانجليز على أهم موارد مصر الاقتصادية بما فيها قناة السويس بموجب اتفاقية 1936م، فقد استُنزِفت ثروة مصر وصُدِّرت إلى خارجها وكانت السيطرة الأجنبية على القطاع الصناعي والتجاري والمالي وقطاع المقاولات شبه محكمة، ففي عضوية مجالس إدارة الشركات مثلاً كان نصف مقاعد مجالس إدارة الشركات للأجانب، وكان الربع للجماعة التي أُطلق عليها وصف "المتمصِّرين"، وأما الربع الباقي فقد كان مُتاحاً للمصريين ومعظمهم من الباشوات الذين يتصدرون المجالس شكلاً دون أن تكون لهم علاقة بأعمالها موضوعاً.

وكانت الهياكل الإدارية العليا لهذه الشركات وبينها (البنوك وشركات التأمين والملاحة وتجارة الصادرات خصوصا القطن والواردات على اختلاف أنواعها، والمشروعات الإنشائية الكبرى كضاحية مصر الجديدة، ومصانع الإسمنت والسكر والزيوت والصابون، واستخراج البترول وتكريره وتوليد الكهرباء وبيعها في القاهرة والإسكندرية وشركات الفنادق الكبرى...الخ) كانت كلها حكراً على الأجانب[2].

ونتيجة لهذا عرفت مصر خلال الفترة من (1945- 1952م) أزمات اقتصادية حادة أدَّت إلى اضطرابات اجتماعية وعمَّالية فزاد حجم الاضرابات الاقتصادية والنقابية، وفي الريف كان غياب العدالة هو السمة البارزة لذلك العهد، إذ يملك 0.5٪ من الملاَّك أكثر من ثلث الأراضي الزراعية وفي مواجهتهم أحد عشر مليونا (11 مليونا) من الفلاحين المعدَمين، مما يعطى صورة على التوزيع غير العادل للأراضي [3] لذا انتشر الفقر والمرض والجهل نتيجة غياب إصلاح زراعي، وسوء توزيع الملكية

وعندما قامت الثورة المصرية (1952م) التي أطاحت بحكم الملك "فاروق" وتقلَّد جماعة الضباط من بعده الحكم في المصر كان من أهم الإنجازات التي حققها في المجال الاقتصادي:

---

[1] - Hartmut ELSENHANS:" Guerre française en Algérie : croisées des interprétations, réalités contre constructions", **Insaniyat** n°s 65-66, juillet - décembre 2014, pp 129,131.

[2] – محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، (ج1)، المصدر السابق، ص 120.

[3] – أنور محمود زناتي: المرجع السابق، (ج1)، ص 337.

1- النهوض بالزراعة بتنفيذ قانون الإصلاح الزراعي في 09 سبتمبر 1952م وتطهير السوق القطنية [*]:

نهضت الثورة بالإصلاح الزراعي نهوضاً أفضى إلى توزيع مساحات شاسعة من الأراضي على صغار الفلاحين، حيث حددت ملكيات الأراضي الكبيرة التي يملكها الإقطاع بمائتي فدان للفرد الواحد، على أن يحتفظ من يملك أراضي تزيد عن هذا الحد بمائة فدان أخرى تقسم على أفراد أسرته، وتمت مصادرة الأراضي الزائدة بمعرفة الدولة لصالح الفلاحين[1]، أما تطهير السوق القطنية فقد اتخذت الحكومة المصرية قراراً بإعادة فتح بورصة العقود في الإسكندرية لمنع المنافسة غير المشروعة لبيوت السماسرة[2].

2- تأميم قناة السويس في 26 جويلية 1956م: باعتبارها مورد مهم لاقتصاد مصر كانت تحتكره الدول الأجنبية، فكان تأميمها خطوة جريئة من "عبد الناصر" بعد رفض كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والبنك الدولي تمويل "السد العالي" منذ فيفري 1956م، عندها أظهر "عبد الناصر" لأول مرة فنه في الرد وأمَّمَ القناة بانتزاع ملكية الشركة صاحبة الإمتياز مقابل التعويض العادل لجميع الأسهم مع تولي السلطة المصرية لإدارة القناة لتنتفع من عائداتها لبناء السد العالي مفتاح التنمية المصرية، وهو ما كان أحد أهم أسباب العدوان الثلاثي الخافق على مصر، فقد نزل خبر تأميمها كالصاعقة على الغرب فاحتجت بريطانيا وفرنسا وقاما بتجميد ما لمصر من أرصدة وتبعتهما أمريكا التي جمدت أرصدة مصر لديها والمقدرة بستين مليون دولار، ولم يستبعد "عبد الناصر" حدوث عدوان مسلح على مصر فأصدر قرار بالاستعداد للقتال والدفاع عن قناة السويس[3]، وكانت معركة السويس 1956م - بما فيها تأميم شركة القناة- في واقع الأمر معركة من أجل بناء السد العالي مفتاح التنمية في مصر في التصنيع والكهرباء والتوسع في استصلاح الأراضي.

3- تطبيق الإصلاح الزراعي بإنشاء "السد العالي" على نهر النيل الذي كان حلم المصريين لأهميته في التنمية الزراعية فبعد إسقاط الملكية بدأ النظام الثوري يرى أن إعادة توزيع الثروة بالإصلاح الزراعي لا يكفي، وأنه لتحقيق العدل لا بد من طموح إلى التنمية يضاعف من قاعدة الثروة ويواكب محاولات إعادة توزيعها، وفي هذا المجال أصبح مشروع السد العالي تجسيدا حياً لطموح التنمية[4]، ومشروع عملاق في مجال الزراعة، فقد أثار الدفع الديمغرافي مشكل تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء في مصر، في حين كان السد العالي" في أسوان الذي يساعد على تخزين واستعمال كامل غزارة النيل بما فيها الفيضانات الاستثنائية المتعددة لا يساعد مع ذلك إلا في بعض السنين على مجابهة الحاجات الناجمة عن هذا الدفع السكاني، مما جعل الحاجة ماسة لتموين بناء "السد العالي".

---

[*]- مثل القطن العمود الفقري للاقتصاد المصري بعدما أصبح يتصدر قائمة الصادرات المصرية، وحظي بشهرة عالمية، وكان يمثل أهم عناصر ميزان المدفوعات المصري، وقد أولى يهود مصر عناية خاصة بزراعته خاصة وأن البيئة المصرية وأهمها التربة والمناخ والأيدي العاملة الرخيصة ساعدت على إنتاج مصر للأصناف الممتازة من الأقطان، ينظر، رشاد رمضان عبد السلام: المرجع السابق، ص 49.

[1] - ايفور بيليايف، أفغيني بريماكوف: مصر في عهد عبد الناصر، تعر: عبد الرحمن الخميسي، (ط1)، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت: 1975، ص 56.

[2] الأهرام: ع(25086)، 6 أوت 1955، المصدر السابق، ص 3.

[3] - عبد المحسن أبو النور: المصدر السابق، ص 81.

[4] - محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، (ج1)، المصدر السابق، ص 59.

وبحلول سنة 1956م رفضت أمريكا * تقديم مساعدة لمصر في بناء السد العالي التي اشترطتها بتوقف الأخيرة عن صفقات شراء السلاح من الاتحاد السوفيتي وعقد صلح مع اسرائيل والدخول في أحلاف الغرب العسكرية[1] إلا أن مصر رفضت كلا الطلبين الأمريكيين وردَّت بسحب الطلب الأمريكي بتأميم قناة السويس، ثم بناء السد العالي الذي يعد أهم وأعظم إنجازات "عبد الناصر" حيث حمى مصر من أخطار الفيضانات، كما أدى إلى زيادة الرقعة الزراعية بنحو مليون فدان، بالإضافة إلى اعتباره المصدر الأول لتوليد الكهرباء في مصر وهو ما يوفر الطاقة اللازمة للمصانع والمشروعات الصناعية الكبرى.

اعتمدت ثورة جويلية 1956م برنامج سريع للإنتاج والخدمات بإصدار قانون الإصلاح الزراعي الذي حدَّد الملكية الزراعية والذي أوجد شعبية كبيرة للثورة خاصة في الريف، فقد كان إدخال القانون خطوة للقضاء على الامتيازات الطبقية ولحل مشاكل الجهل والفقر والمرض ولوُضع حدٌّ لاستغلال المصري لأخيه المصري، إذ أصبح فلاحو مصر يمتلكون للمرة الأولى الأرض التي يفلحونها، ثم الشروع في بناء السد العالي وتأميم البنوك الأجنبية بعد النصر الذي حازته في معركة السويس 1956م.

4- تأميم البنوك الخاصة الأجنبية العاملة في مصر وتمصيرها : كان من نتائج تأميم قناة السويس والاعتداء الثلاثي على مصر أن عادت القناة لأصحابها الشرعيين وعائداتها أصبحت تعود على مصر مباشرة، وقامت مصر بتمصير كل البنوك والشركات الأجنبية، وأصبحت تدار بفنيين مصريين، فقد أمَّمَ "عبد الناصر" الشركات الأجنبية في مصر خاصة القطنية (الفرنسية والهولندية والبلجيكية والدنماركية والبريطانية)، وتم طرد كل مديريها الانجليز والفرنسيين واليهود حسبما جاء في وثائق الخارجية البريطانية في نوفمبر 1956م، فقد جاء في أحد تقاريرها الخاصة بملفات القسم المصري بعد ذكر أهم الشركات الأجنبية التي استولى عليها المصريون مايلي: «... ويبدو أن ناصر قد تجاوز حدود الانتقام من المصالح البريطانية فهو الآن ينقضُّ على المصالح الفرنسية والهولندية والبلجيكية والدنماركية، وهو ينتهز فرصة الأزمة لكي يكسر العمود الفقري للمصالح الغربية في مصر... »[2].

وبهذا استردَّ الشعب المصري في هذه الفترة كل ما سُلب منه بالنهب المنظم الذي تعرض له في تاريخه الحديث (من القرن 19 إلى يدايات القرن 20 الميلاديين) واستردَّ أيضا كل ما سُلب منه في حماية الامتيازات الأجنبية التي ظلت تحاصره إلى ما بعد ثورة جويلية 1952م.

---

*- لم تقتصر الصعوبة في التعامل مع أمريكا في الحصول على السلاح فحسب، بل واجهت مصر صعوبات مماثلة في الحصول على المساعدات الاقتصادية فبينما حصلت على 30 مليون دولار ما بين (1945- 1955م) حصلت إسرائيل على 370 مليون دولار في سبع سنوات فقط (1948- 1955م) ينظر، علي الدين هلال: المرجع السابق، ص 130.

[1] - محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، (ج1)، المصدر السابق، ص 45.

[2] - نفسه، (ج1)، ص ص 117- 118.

ومن جهته رفض "عبد الناصر" محاولات الرأسمالية المصرية الوليدة (الأغنياء) من شراء بعض المصالح الأجنبية المستَرَدَّة، لأن ذلك في منطقه يجعل من الأغنياء المصريين أكثر غنىً والفقراء أشد فقراً وليس هذا هو المقصود من استرداد المصالح الأجنبية المنهوبة في نظره[1].

يمكن القول أن جلاء القوات البريطانية عن قناة السويس – قاعدة السيطرة العسكرية– كان مؤكَّدا أن يؤدي منطقياً إلى تأميم شركة قناة السويس، ثم أن تأميم شركة قناة السويس – قلعة السيطرة الاقتصادية– كان يجب أن يؤدي منطقياً بدوره إلى استرداد بقية المصالح المنهوبة التي تغطي معظم مناحي النشاط والحياة في مصر، باعتبارها الركيزة الأساسية لقيام القطاع العام (أهم قوى الإنتاج في مصر).

وعلى الرغم من سياسة التأميمات واستصلاح الأراضي واسترداد الأملاك الوطنية المنهوبة عانت مصر من مشاكل اقتصادية آخرى كضعف التمويل وقلة الخبرة الفنية بانسحاب الأجانب، وهو ما جعلها تلجأ إلى الاتحاد السوفيتي لطلب المعونة التي كانت تفتقدها ليس فقط في إنشاء المصانع وإنما أيضا في بناء "السد العالي" مفتاح التنمية المصرية، فخلال زيارة "عبد الحكيم عامر" إلى الاتحاد السوفيتي في أول نوفمبر 1957م تقدم بطلب إلى "نيكتا خروتشوف" قائلا:[2] « إن مصر لا تحتاج إلى منح ولا إلى هِبَاتٍ، وإنما تريد مصانع وتريد أن تدفع ثمنها لشروط محتملة، فهي تريد أن تدفع بالتقسيط وتريد أن يبدأ الدفع بعد أن تبدأ هذه المصانع في إنتاجها فعلا ».

فكان أن عرض "خروتشوف" استعداد الاتحاد السوفيتي للمساهمة بـ 50 مليون جنيه في مشروع الخطة بفائدة قدرها 2.5٪ مع فترة سماح مدتها خمس سنوات، ومع تقسيط المبلغ على مدى اثنا عشرة سنة بعد انتهاء فترة السماح، ثم رفع حجم المساهمة إلى 62 مليون جنيه[3].

وبهذا عملت مصر على التوسع المطرد في مجال الصناعات التحويلية، كما اهتم "عبد الناصر" بتوفير فرص العمل لأبناء الشعب وتوج ذلك كله ببناء السد العالي سابق الذكر.

أما **سوريا** فقد تميزت الأوضاع الاقتصادية بها بعد الانتداب أن سيطرت فرنسا على الأقاليم السورية اقتصادياً وأصدرت عملة جديدة سورية – لبنانية مرتبطة بالفرنك الفرنسي يصدرها بنك فرنسي، فكان الجميع مجبرين على تبديل نقودهم الذهبية بهذه العملة الورقية الجديدة، حتى يتمكنوا من العمل والتعامل مما أدى إلى تدهور الاقتصاد السوري واللبناني أمام عملة المحتلين[4].

وبعد الجلاء الفرنسي على سوريا وقيام حكم وطني مستقل فيها عام 1946م بقيادة "شكري القوتلي" الذي كان يقود الحركة الوطنية آنذك، سارت الحكومة الوطنية نحو الهدف التحرري من الاستعمار فاتجهت بعد الاستقلال إلى تعزيز الحياة الاقتصادية بإقامة صناعة وطنية كبيرة وسريعة حتى ارتفع عدد العمال في الصناعة إلى أكثر من مائة ألف يعملون في الصناعة الخفيفة الحديثة وفي صناعة إنتاج مواد البناء بالإضافة إلى أكثر من أربعين ألف

[1] –محمد حسنين هيكل : سنوات الغليان، (ج1)، المصدر السابق، ص ص 121– 122.

[2] – عبد الحكيم عامر نقلاً عن، محمد حسنين هيكل، المصدر نفسه، (ج1)، ص 227.

[3] – نفسه،(ج1)، ص 228.

[4] – محمد علي القوزي: المرجع السابق، ص ص 26– 27.

حرفي في مختلف الورشات والحرف السورية ذات الشهرة العالمية [1]، وفي جوان 1946م شرعت الحكومة قانون العمل رقم (279) الذي يعطي للعمال حق الإضراب، وحق التنظيم النقابي، فكانت سوريا أول بلد عربي يشرع قانوناً كهذا والذي كان ناجحاً في الشركات والمصانع الكبرى، وحتى عام 1950م أصبح عدد المصانع والشركات في سوريا أربعة وعشرين ثم ارتفع إلى ستة وأربعين مصنعاً عام 1956م، وكان معظم الصناعيون السوريون ملاك أراضي واسعة في نفس الوقت [2]، غير أن الصناعة السورية عانت جملة من الصعوبات مثل المنافسة الخارجية للمنتوجات، وصغر حجم الوحدات الصناعية التي وظف معظمها عدداً ضئيلاً من العمال، إضافة إلى عدم توفر الطاقة الكهربائية لمعظم المصانع مما اضطر أصحابها إلى شراء الطاقة بتكلفة مرتفعة، وغلب على الصناعة السورية طابع الصناعات البسيطة كالنسيج والأغذية والتبغ ومواد البناء، فحتى سنة 1956م كانت الصناعات اليدوية والمشاغل الصغيرة تمثل 70% من إنتاج القطاع الصناعي الذي لم يتجه نحو التنوع والمزيد من المكننة والاستخدام الواسع للتكنولوجيا [3].

وفي مجال الزراعة بلغت نسبة الإنتاج 50%، ووظفت أرباح القمح السوري في تحسين طرق الزراعة خاصة في زيادة الآت الزراعية فازدادت المضخات التي تسحب مياه الأنهار أو المياه الجوفية، وارتفع عدد الجررات الزراعية من 300 إلى 977 عام 1952م، كما يسرت للدولة القيام ببعض مشاريع الري، غير أن ملكية كبار الملاكين للمضخات والجرارت عززت قدرتهم على انتزاع حصة أكبر من الغلة، ونتج عن الفائض السكاني في الريف إلى سوء وضعهم، وانتشار الفقر بينهم، نتيجة استيلاء الإقطاع على أراضيهم وفرضه ضريبة موسمية عليهم، مما دفعهم إلى الحركة التي قادها "الحوراني" (الحزب الاشتراكي) عام 1951م الذي نادى بالإصلاح الزراعي ضد الملاكين الكبار من بني العظم والبرازي والكيلاني وغيرهم معتبراً الفلاح حجر الأساس في بناء الأمة [4].

ساد الفقر والأمية في أوساط المجتمع السوري نتيجة سيطرة الإقطاع على الأراضي وهو ماولد صراع طبقي بين فئة الرأسمالية من التجار وملاكي الأراضي من جهة وبين الفلاحين المعدمين من جهة أخرى، ولقد حاولت حكومات الانقلابات العسكرية جاهدة إصلاح الوضع الإقتصادي للبلاد بالتقرب من الغرب كما فعل"حسني الزعيم" أو للعرب بإقامة مشاريع ثنائية أو ثلاثية مع بعض الدول العربية كمصر والسعودية، وفي عهد حكم "أديب الشيشكلي" (1951- 1955م) نظم التجارة، وقدمت الدولة تسهيلات مصرفية للفلاحين وقروضاً لمساعدتهم، كما قامت بتنفيذ المشاريع النافعة مثل مشروعات الري، وتجفيف مستنقعات الغاب، والعناية بمرفأ اللاذقية، وتنظيم توزيع أراضي الدولة التي كانت تؤلف عام 1952م (23%) على الفلاحين والمنتفعين [5].

---

[1] – عفيف البزري: المصدر السابق، ص ص 70 – 71.

[2] – رسلان شرف الدين: المرجع السابق، ص 26.

[3] – كمال ديب: المرجع السابق، ص ص110- 111.

[4] – حنا بطوطو: فلاحو سوريا، تر: عبد الله فاضل، رائد النقشبندي، (ط 1)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت: 2014، ص ص 254 .257

[5] – علي رضا: المرجع السابق، ص 139.

ومن جهتها دعت الأحزاب الوطنية السورية كالبعث والاشتراكي إلى إصلاح أحوال العمال والفلاحين بتحقيق العدالة الاجتماعية والحرية بمنع استغلال الإنسان لأخيه الإنسان.

وواجه النشاط الاقتصادي السوري خلال النصف الأول من الخمسينيات الشح في اليد العاملة، لا سيما في اليد العاملة في الزراعة التي هاجر قسم كبير منها إلى معامل الصناعة التحويلية الناهضة في تلك الفترة خاصة القطن الذي إزداد الطلب العالمي عليه بفعل الحرب الكورية (1950- 1953م)، وهو ما ساهم في جذب اليد العاملة من تركيا للعمل في زراعة القطن خاصة فئة الاكراد، الذين تحولوا خلال هذه الفترة إلى موئلاً لنشاط الحركة الشيوعية السورية، في مرحلة الصراع على سوريا في سياق الحرب الباردة[1].

غير أنه بعد الانتخابات البرلمانية في سبتمبر 1954م التي أسفرت عن فوز عدد من النواب المناصرين لمطالب العمال من حزب البعث الاشتراكي، قويت شوكة النقابات العمالية، فقدمت عريضة طويلة عن المطالب تضمنت برامج لمساعدة العاطلين عن العمل والضمان الاجتماعي وحماية العمال الزراعيين، وتأسيس وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وتبني برنامج للتنمية الاقتصادية، فقبلت حكومة "صبري العسلي" العريضة وضمنت البيان الوزاري في فيفري 1955م بعض أفكارها، غير أن شيء من هذه التدابير لم يتخذ بسبب الأزمة الاقتصادية التي مرت بها البلاد فانقسمت الحكومة بين مؤيد لمطالب العمال ومعارض بسبب النفقات، كما أن البرلمان رفض مشروع قانون لحماية صغار المزارعين، ومُرر قانون يحمي الملكيات الكبرى للأراضي[2].

وأمام رفضها لمشروع "ايزنهاور" الاقتصادي في جانفي 1957م الهادف إلى احتوائها ضمن حلف بغداد وابعادها عن التيار القومي العربي، لجأت سوريا – على غرار مصر – إلى الاتحاد السوفيتي لإنقاذ اقتصادها، ففي أواخر سنة 1957م زار "خالد العظم" موسكو وأجرى محادثات منح بموجبها الاتحاد السوفيتي مساعدات تقنية واقتصادية لسوريا، وقروضاً بشروط مسهلة بهدف بناء سدود ومحطات كهرباء ومصانع سماد زراعي، وأدوات تنقيب عن النفط والمعادن، وتوقيع مشروع بناء سكة حديدية يربط اللاذقية بمنطقة الجزيرة الفراتية [3]، فكانت هذه الاتفاقيات انجازاً كبيراً لسوريا، نحو تطوير البنى التحتية في سبيل تحقيق الرفاهية والتقدم للشعب السوري، الذي ظل إلى هذا التاريخ يعاني التأخر والتخلف خاصة في الأرياف.

ثانياً: الأوضاع الاجتماعية في العالم (1945– 1958م).

سنرى في هذه النقطة كيف أن الأوضاع الاجتماعية في العالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، أدت إلى مراجعة معظم دوله لنفسها وتفكيرها في وضع حلول اقتصادية تخرجها من تركة الحرب الاجتماعية المثقلة، كما سنرى أن الأوضاع الاجتماعية في مصر وسوريا المختلفتين إثنياً وعرقياً لم تثني عن توحدهما عام 1958م.

[1] – فريق باحثين: مسألة أكراد سوريا، (ط1)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت: 2013، ص ص 24- 25.

[2] – كمال ديب: المرجع السابق، ص ص146- 147.

[3] – نفسه، ص 166- 167.

أ- الأوضاع الاجتماعية في العالم والوطن العربي (1945- 1958م).

عرفت الأوضاع الاجتماعية في العالم تردياً بعد نهاية الحرب العالمية الثانية التي خلفت وراءها الملايين من البؤساء والمشردين بالإضافة إلى المشوهين والعجزة مما استوجب مواجهة هذه المشاكل سواء في الدول المنتصرة أو المنهزمة، فقد أُحصي خمسون مليون قتيل سقط بها، منها ما يقارب ثمانية عشر مليون قتيل بين عسكريين ومدنيين وأكثر من ثلاثة ملايين أسير في الاتحاد السوفيتي [1] وحده، وبهذا خرج الاتحاد السوفيتي بصفة خاصة وأوروبا بصفة عامة من الحرب في حالة بالغة الحرج اجتماعياً.

وبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فقد خرجت من الحرب العالمية الثانية كأكبر منتصر سياسياً وعسكرياً واقتصادياً وبخسائر اجتماعية أقل من خسائر حلفائها، نظراً لأن معظم معاركها التي خاضتها في الحرب كانت بعيدة عن أرضها.

وفي الوطن العربي جنت عليه الحرب العالمية الثانية أيضا أفدح الخسائر البشرية نظراً لمشاركة شعوبه فيها قسراً فقد عملت سياسة الحلفاء على تجنيد أبناء المستعمرات العربية لخوض حرب لا ناقة لهم فيها ولا جمل، وبهذا راحت كلا من بريطانيا وفرنسا وايطاليا تجند الشعوب العربية لخوض غمار الحرب الأوروبية واعدة أياها بالاستقلال في حالة فوز كلا منها على خصمه، إلا أن أماني الشعوب العربية أصيبت بالخيبة خاصة في الأقطار المغاربية الأربع (ليبيا والجزائر وتونس والمغرب الأقصى)، التي شاركت بفلذّات أكبادها في الحرب التي أشعلها "هتلر" ولم تجنِ منها البلدان العربية سوى المآسي، فبعد نهاية الحرب وجدت هذه البلدان نفسها في قبضة استعمار عنيد ناكر للجميل وناكر لحرية الشعوب التي إزداد وضعها سوء، فقد ساءت الأحوال الاجتماعية للشعب الجزائري الذي قُدِّر عدده بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بعشرة ملايين نسمة محرومين من كل الحقوق في مقابل مليون أوروبي يسيطرون على جميع وسائل الإنتاج الكبرى من الأراضي الخصبة، البنوك، وسائل النقل والتجارة الخارجية، واستعمروا المدن الكبرى كالعاصمة الجزائر وقسنطينة ووهران، ولم يكن للبرجوازية المحلية وجود، أما الطبقات الريفية والحضرية فقد سحقتها عجلة الاستعمار الفرنسي، التي حرمتها من أرضها مما اضطرها إلى الهجرة الخارجية أو النزوح الريفي.

أصبح المجتمع الجزائري أمام هذه الوضعية الاجتماعية يعيش معاناة كبيرة وعميقة، فقد غدت البطالة والفقر والأمية والهجرة إحدى الظواهر الاجتماعية البارزة، في الوقت الذي كانت فيه طبقة المستوطنين الأوروبيين متخمة وتستولي على كل شيء، فقد كانت المناصب العليا حكراً على الأوربيين وحدهم، في حين ظل الجزائري يمتهن الخدمات الدنيا كعامل في المناجم أو السكك الحديدية أو المحاجر، أو خماس في أرضه التي أصبحت ملكاً للأوروبيين أما النساء فلم يكن لهن نصيب من العمل إلا كخادمات في بيوت الأوربيين بالمدن، أو في ضيعات المستوطنين في الريف[2].

---

[1] - جماعة من المؤلفين الغربيين: المرجع السابق، ص 238.

[2] - محمد شطبي: العلاقات الجزائرية التونسية إبان الثورة التحريرية 1954- 1962، ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، اشر اف، عبد الكريم بوصفصاف، جامعة منتوري قسنطينة، السنة الجامعية: 2008/ 2009، ص 28.

عملت فرنسا على حرمان الشعب الجزائري من كل مرافق الحياة الأساسية (مساكن، أراضي زراعية، طرق مدارس، مستشفيات ...) وإن وفرتها فهي للمستوطنين لا غير، وأثبتت بعض الأزمات الطبيعية كالزلازل والأوبئة على بعد الجزائريين كل البعد عن مرافق الحياة الأساسية.

لم تكتف السلطات الاستعمارية بهذا فحسب، بل راحت تغلق المدارس في وجه الجزائريين، لفرض سيطرتها على الشعب الجزائري المحروم من أبسط حقوقه، وللقضاء على مقوماته الشخصية من دين ولغة، بغية دمجه كلياً في المجتمع الفرنسي، وحتى الجزائريين الذين ساعفهم الحظ في ولوج المدارس الفرنسية مورست ضدهم سياسية التفريق والتمايز في جميع مراحل التعليم، وحوربت اللغة العربية التي اعتبرها الاستعمار لغة ثانية لطمس الشخصية الوطنية الجزائرية، حتى بلغت نسبة الأمية بين الجزائريين (85%)، ونتيجة لذلك عملت "جمعية العلماء المسلمين الجزائريين" التي تأسست منذ سنة 1931م على إحياء الثقافة العربية الإسلامية، وإعادة الراوبط الفكرية والثقافية بين الجزائر وبقية الأقطار العربية الأخرى بما أسسته من مدارس حرة ومساجد تخرج من رحمها عدد كبير من الطلاب الذين أوفدتهم الجمعية إلى أكبر الجامعات والمعاهد العربية المعروفة آنذاك كالزيتونة في تونس والأزهر في القاهرة لمواصلة دراستهم هناك.

أما في المشرق العربي الذي وعدته الدول الاستعمارية أيضا بنيل الحرية مقابل المشاركة في الحرب العالمية الثانية شاركت معظم شعوبه فيها، إلا أنه بخلاف المغرب العربي استطاعت بعض دوله خلال الحرب وتحت الضغط الشعبي أن تُرغِم حكومات الاستعمار بمنحها استقلالها، فاستقلت سوريا ولبنان عام 1946م عن الاستعمار الفرنسي وتبعتهما مصر والعراق في التخلص من الاستعمار الانجليزي في عامي 1952م و 1958م على التوالي.

وقد تميزت التركيبة الاجتماعية في دوله بوجود عناصر مختلفة وطوائف متعددة من بينها المسلمون الذين شكلوا الأغلبية والمسيحيون الذين يؤلفون أقليات قليلة العدد في العراق، ويؤلفون نصف الشعب اللبناني، واليهود في فلسطين إلى جانب الطائفة المسيحية بها، وعملت الحكومات العربية بعد نيل بلدانها الاستقلال العمل على الرفع من مستوى شعوبها حتى راح بعضها يحتضن بعض المشاريع الاقتصادية الغربية لتحقيق ذلك كمشروع "إيزنهاور" للشرق الأوسط الذي قبلت به كل من العراق ولبنان والأردن.

ب- الأوضاع الاجتماعية في مصر وسوريا ما بين (1945- 1958م).

تميزت الحالة الاجتماعية في مصر قبل ثورة 1952م ببروز الفوارق الاجتماعية التي كانت نتيجة حتمية لسوء توزيع الملكية وتدهور الأوضاع الاقتصادية في ظل النظام الملكي الحاكم، ونجم عن هذا بروز طبقتين داخل المجتمع المصري يمكن تمييزها أساساً من الحالة السياسية أولها: **طبقة الملاَّك**/ التي مثلت تحالف الاحتلال البريطاني والقصر الملكي وكبار ملاك الأراضي من المصريين الذين كانوا عماد الأحزاب السياسية وكانوا يمثلون أقلية، والتي كانت تحصل وحدها على خمسين في المائة من الدخل القومي الذي يتولَّد من عمل وعناء الملايين من أبناء الشعب المصري الذي غاب صوته طيلة هذه الفترة، فجهاز الدولة كان يشرف عليه سلطة حكومات الأحزاب الممثلة لكبار الملاك حتى أصبحت لعبة السلطة كرّاً وفرّاً بين السفارة البريطانية والقصر الملكي ومجموعة الأحزاب المتصارعة فيما بينها والممثلة

لنفس الطبقة اجتماعياً، وكانت النتيجة أن جهاز الدولة في مصر فقد دوره كمؤسسة [1]، إضافة إلى **طبقة المحرومين**/ أو عامة الشعب التي ضمت الملايين من أبناء الشعب المصري والتي عانت من الفقر والمرض كإجتياح مرض الكوليرا على مصر عام 1948م الذي أودى بحياة ما يقارب 12000 نسمة منهم عائلات بأسرها في القرى والأرياف[2].

وفي ظل الهوة الشاسعة ما بين الطبقتين شهدت البلاد فترة ما قبل ثورة جويلية 1952م أزمات اقتصادية أدت إلى اضطرابات اجتماعية وعمَّالية، فقد عمَّت البلاد فوضى شاملة في جميع المرافق نتيجة سوء تصرف الملك فاروق وعبثه بالدستور وامتهانه لإرادة الشعب حتى أصبح كل فرد من أفراده لا يطمئن على حياته أو ماله أو كرامته وساءت سمعة مصر بين شعوب العالم من تماديه في هذا المسلك، حتى أصبح الخونة والمرتشون يجدون في ظله الحماية والأمن والثراء الفاحش والإسراف الماجن على حساب الشعب الجائع الفقير حسبما جاء في نص الإنذار الموجه باسم ضباط الجيش ورجاله للملك المؤرخ في 26 جويلية 1952م؛ فقد عانى الشعب المصري قبل ثورة جويلية من الظلم والاستعباد وفقدان العدالة الاجتماعية وكانت الفجوة شاسعة للغاية بين طبقات المجتمع مما أثر بشكل سلبي على العلاقات بينها.

وطال التمايز بين الطبقتين في كل نواحي الحياة فقد كانت الغالبية العظمى من المصريين مثلاً يشعرون بالمهانة حينما يلتحقون بالجيش لا لأنهم لا يرغبون في أداء واجبهم الوطني وإنما لأن هذا الواجب كان يقتصر على الفقراء وحدهم دون الأغنياء القادرين على دفع البديلة كمقابل إعفائهم، يضاف إليه سيطرة كبار الإقطاعيين على الأراضي الزراعية في مصر ومعاناة الفلاحين من سطوتهم، إذ كان الإقطاعيون يملكون الأرض ومن عليها، وأما التعليم فقد اقتصر هو الآخر على الأغنياء فقط في ظل نظام فاسد يتولاه الملك "فاروق" وحاشيته الفاسدة التي كانت تنفق ببذخ على حفلاته[3].

وأدت الهوة الساحقة بين طبقات المجتمع المصري نتيجة تدني المعيشة إضافة إلى فساد الحكم إلى قيام ثورة 23 جويلية 1952م التي تمردت على التحالف الثلاثي الحاكم والمستغل المشكل للطبقة الأولى (القصر والأحزاب والانجليز)، فالتفَّ الشعب حول الضباط الأحرار لنبذ الظلم واستعادة الحرية وتحقيق العدالة الاجتماعية بين طبقات المجتمع.

وقد نجحت ثورة جويلية في إقصاء الملك عن عرشه وإقامة النظام الجمهوري وتحقيق نوع من العدالة الاجتماعية استفادت منه بعض طبقات الشعب خاصة المعدمة والفقيرة، فبعد أن كان الإنجليز وكبار الملاك يسيطرون على مقاليد الحياة الاجتماعية استطاعت ثورة جويلية أن تدخل تغيرات جذرية في الحياة الاجتماعية المصرية، برفع الطبقة الوسطى والمعدمة فطبقت الإصلاح الزراعي الذي واجه استغلال المصري للمصري حسب تعبير "مكرم عبيد" السياسي القبطي، كما كان الإصلاح الزراعي خطوة هامة للقضاء على الامتيازات الطبقية ومحو الفوارق الاجتماعية بوضع حلول لمشاكل الجهل والفقر والمرض التي انتشرت في المجتمع المصري قبل الثورة نتيجة غياب إصلاح زراعي

[1] – محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، (ج1)، المصدر السابق، ص ص 97 ، 107.

[2] – كمال حسن علي: مشاوير العمر: (ط2)، دار الشروق، القاهرة: 1994، ص 66.

[3] – محمود أنور زناتي: المرجع السابق، (ج1)، ص 333.

خاصة في الريف المصري لسيطرة الملاك الكبار على الملكيات الكبيرة وتقسيم الملكيات الصغيرة [1]؛ وللخروج من حالة التخلف التي عاشها معظم سواد الشعب المصري عمل "عبد الناصر" بعد انتخابه رئيساً للجمهورية في جوان 1956م على تجديد بناء الدولة المصرية بإدخال إصلاحات اجتماعية بالتوسع في التعليم المجاني على كل المراحل واهتم بإنشاء المدارس والمستشفيات.

وبالتالي استطاع حكم الضباط أن يلعب دوراً في إصلاح الأوضاع المصرية العامة بعد أن أعلن الثورة ضد المستعمر البريطاني الذي كان يدعم النظام الملكي في مصر.

والجدير بالذكر أنه باسترداد المصالح الأجنبية (أو تأميم الشركات الوطنية) شهدت مصر هجرة للأجانب على نطاق واسع حتى أصبحت الوظائف والمساكن التي كانوا يديرونها خالية، وقد أحدث التقدم إلى المناصب والمواقع من طرف المصريين (العسكريين والمدنيين) زحفاً منظماً على المساكن أيضا، وهو ما أدى إلى ظهور طبقة جديدة بعد الثورة كان مُقَدَّراً لها فيما بعد أن تقوم بدور بالغ الضرر على الثورة بنفوذها وهيبتها، غير أن "عبد الناصر" رفض محاولات الرأسمالية المصرية الوليدة من شراء بعض المصالح الأجنبية المستَرَدَّة لأن ذلك يجعل من الأغنياء المصريين أكثر غنىً والفقراء أشد فقراً وليس هذا هو المقصود من استرداد المصالح الأجنبية المنهوبة في نظره[2].

وعندما اندلعت معركة السويس عام 1956م شارك الشعب المصري إلى جانب قيادته في المعركة التي هددته بالخطر والرجوع إلى الاستعمار، وعندما انتهت المعركة كان الشعب المصري تقريباً كله ملتف حول قيادته وزادت ثقته وتعلقه بها، وأدى وقوف الأمة العربية إلى جانبه في معركة السويس إلى تطلعه إلى الوحدة العربية الشاملة لدرء الخطر الأجنبي.

ووقوفا في وجه التحديات الداخلية والخارجية وحفاظا على وحدة مصر والمصريين، عمل "عبد الناصر" جاهداً من أجل تحقيق وحدة وطنية كضرورة بعد معركة السويس لتحقيق التقدم والحرية والعدلة التي هي المطلب الدائم للشعب المصري ولصدِّ كل محاولات التدخل الخارجي، لذا كان حديثه عن تحقيق وحدة وطنية بين شعب مصر المكون من (المسلمين وأقباط مسيحيين) شغله الشاغل في محاضر جلساته، ففي محضر لمجلس الوزراء عقد برئاسته في 5 فيفري 1957م جاء في قوله الذي حث فيه على الوحدة الوطنية ما يلي: [3] « لا بد أن ننتبه إلى أن هناك حملة مضادة موجهة إلينا من طرف الدول المعادية تركز على تخويف الناس وهدفها هو ضرب الوحدة الوطنية ... تلاحظون أنهم يتهموننا بالشيوعية، وأنهم ثانياً يحاولون وصف مركزنا في العالم العربي على أساس أنها امبراطورية فرعونية جديدة يبنيها جمال عبد الناصر لحساب نفسه، وثالثاً وهذه نقطة مهمة فهم بالجمع بين الشيوعية والفرعونية يحاولون التشكيك في عقيدتنا الإسلامية، إذا كنا فراعنة فنحن عبدة أصنام وإذا أصبحنا شيوعيين فنحن ملحدين...».

[1] – محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، (ج1)، المصدر السابق، ص 114.

[2] – نفسه، (ج1)، ص ص 121، 123. كمثال على ذلك "أحمد عبود باشا" أغنى رجل في مصر قبل الثورة حاول أن يشتري شركة الفنادق المصرية التي كانت مملوكة للبلجيك قبل استردادها ورفض "عبد الناصر" طلبه.

[3] – عبد الناصر نقلاً عن، محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، (ج1)، المصدر نفسه، ص 125.

"فعبد الناصر" كان يدرك تمام الإدراك ماذا يعني ضرب الوحدة الوطنية المصرية بالنسبة لأعدائه، لذا أكَّد على ضرورة خلق وتعميق التفاهم بين قوى المجتمع لأنها إذا تصادمت مع بعضها لجأت فئات منها إلى الاتصال بدول أو جهات أجنبية، وبالتالي يسهل على الأخيرة التدخل في شؤون مصر.

وبالفعل هذا ما حدث فقد كانت هناك عناصر مصرية من ذوي النفوذ تتصل بجهات ودول أجنبية مثل: "أحمد عبود باشا" – السابق الذكر – الذي كانت له اتصالات بالأمريكان و"محمود أبو الفتح" [*] صاحب المحاولات اليائسة مع بريطانيا، فبعدما يئس في كسب صداقة بريطانيا ضد "عبد الناصر" باع نفسه بالكامل للمخابرات الفرنسية، إلا أنه سرعان ما كشف أمرهما[1].

وإلى جانب الطائفة المسيحية القبطية التي كانت ذات انتشار واسع في مصر نجد طائفة اليهود التي تواجدت في مصر قبل العدوان الثلاثي والذين أصبح عددهم يتضاءل في مصر بسبب تشجيع بريطانيا الهجرة نحو فلسطين حتى أصبح عددهم عام 1957م (21 ألف) [**] بعدما كان (75 ألف) عام 1930م و (65 ألف) عام 1947م واتسمت حياتهم بالاستقرار والإزدهار قبل قيام الكيان الصهيوني حيث استطاعوا التغلغل في كافة الأنشطة داخل المجتمع المصري كالقانون والصرافة والاقتصاد وغيرها من الأنشطة[2].

وقد سلك كلا من الرئيسين السابقين لمصر "محمد نجيب" و"جمال عبد الناصر" سياسة ودية مع الطائفة اليهودية في مصر بالسماح لهم بإقامة المعابد والمدارس ومنحهم نفس الحقوق التي للشعب المصري، حفاظاً على وحدة الأمة المصرية ومقاومة للدعاية الإسرائيلية القائلة باضطهاد اليهود في مصر[3].

---

*- **محمود أبو الفتح**: (**1893– 1958م**) صحفي مصري مشهور بدأ العمل في الأهرام وشارك في تأسيس جريدة المصري وانفرد بملكيتها فيما بعد وانتقل من الصحافة إلى الأعمال وكون ثروة كبيرة من تجارة الورق خلال الحرب العالمية الثانية وقادته مصالحه إلى أن أصبح أحد أدوات مخطط العدوان الثلاثي على مصر، ينظر: محمد حسنين هيكل : سنوات الغليان، (ج1)، المصدر السابق، ص 127. في حين ذكر ابراهيم أن سبب الخلاف بين "أبو الفتح" و"عبد الناصر" هو أن "أحمد أبو الفتح" أخ "محمود" صاحب جريدة المصري كان يرى ضرورة إبعاد الجيش عن الحكم، كما لم يبدي ارتياح لقانون الإصلاح الزراعي ومسألة تحديد الملكية، والذي نشره في جريدته في أوت 1952م تحت عنوان"نص مشروع قانون تحديد الملكية الزراعية الذي قدمه مجلس الثورة للوزارة" فكان هذا المقال سبب الخلاف بين الإثنين، إذ اعتبره مجلس الثورة محاولة لدس الفتنة بين الجيش والوزراة، وبهذا اضطر "محمود" السفر إلى لبنان عام 1953م ومن هناك دعا إلى عودة الحياة البرلمانية في مصر وهو ما رفضه "عبد الناصر" الذي صادر صحيفته ومطابعها، وجرده من جنسيته المصرية وممتلكاته وحكم عليه بالسجن 10 سنوات، مما جعل محمود ينتقل إلى العراق أين حصل على جنسية عراقية، إلى ان توفي في ألمانيا عام 1958م، ورفض عبد الناصر دفنه في مصر، واستقبل جثمانه الرئيس التونسي "بورقيبة"، ينظر، محي الدين ابراهيم: " أسرار وتفاصيل الأزمة بين جمال عبد الناصر ومحمود أبو الفتح" الحوار المتمدن الرابط/ http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=523188&r=0 تاريخ التصفح: 31/ 10/ 2018، الساعة 14:50.

[1] – محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، (ج1)، المصدر السابق، ص ص 128، 130.

**– ذكرت الأستاذة "خيرية قاسمية" أن عدد يهود مصر وصل سنة 1950م إلى 75 ألف، وتناقص إلى 40 ألف عام 1958م، وأن هجرتهم كانت من الشباب دون الشيوخ بعد سنة 1956م وما قبلها، ينظر، خيرية قاسمية: يهود البلاد العربية ، مروتقد: أنور محمود زناتي، (ط 1)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: 2015، ص ص 222، 224.

[2] – رشاد رمضان عبد السلام: المرجع السابق، ص ص 8، 11.

[3] – نفسه، ص 33.

غير أن هذا لم يمنع قيام اليهود ببعض الأعمال المعادية لمصر وللعروبة كالتجسس لصالح إسرائيل في مختلف النواحي العسكرية والسياسية والاقتصادية لضرب مصالح مصر القومية، فقد زج بعدد كبير منهم في السجون المصرية بعد تسلم "عبد الناصر" الحكم عام 1954م بتهمة التجسس لمصلحة إسرائيل، وتم منعهم من مغادرة البلاد[1].

وكان أهم مشكل اجتماعي عانت منه مصر إلى غاية سنة 1957م زيادة عدد السكان الذين بلغ عدهم (ستة وعشرون مليون نسمة) إلى جانب المشاكل الاقتصادية، وهو ما وقف عائقاً أمام التنمية بها على الرغم من محاولات "عبد الناصر" ونظامه الثوري تخطي هذه المشاكل.

ونظراً لتنامي عدد سكان مصر وقلة مواردها فكرت حكومة الثورة في انجاز مشاريع اقتصادية واجتماعية تنموية فكان أن أعلن "عبد الناصر" في 26 جويلية 1956م تأميم شركة قناة السويس وتوجيه حصيلة إيرادها لبناء السد العالي، بأسوان لاستغلاله في المجال الاقتصادي خاصة الصناعة والزراعة والكهرباء.

وعرفت الحياة الاجتماعية في سوريا تنوعاً إثنياً نتج عنه تنوع ثقافي وديني حال دون التحام شعبها لفترة طويلة، فقد كانت الفروق الاجتماعية والدينية تحول دون نشوء وعي قومي صحيح في سورية، حيث بلغ عدد الجماعات المذهبية بها ستة عشر طائفة مثَّل السنة أغلبيتها 75% ثم العلويون بنسبة 12 – 15 % ثم الروم الأرثوذكس 5% فالدروز 3% ثم بقية الطوائف المسيحية من موارنة وروم كاثوليك ولاتين وبروتستانت وسريان إضافة إلى الإسماعليين، وأقلية من الشيعة الأثني عشرية واليزيديين وعدد ضئيل من اليهود المتواجدين في سوريا منذ العهد العثماني وقبله[*]، أما أثنياً أو التركيبة الاجتماعية بها نجد خمسة فئات هي: العرب، الأكراد في شمال شرق البلاد والأرمن في حلب وتركمان وسريان (أشوريين وشركس) في وادي الفرات، وكانت اللغة العربية هي اللغة الأم لـ 90% من السكان[2].

وكان من بين هذه الجماعات المتعددة خلافات أدت إلى عسر التنظيم السياسي الداخلي لهذه البلاد، ومع الانتداب اشتد الخوف الفرنسي من خطر القومية العربية الناشئة لذا عمدت حكومة الانتداب إلى مناهضة تعليم العربية وانتشارها بعد أن كانت الثورة العربية (1916م) قد عملت على إحلال اللغة العربية محل اللغة التركية في المدارس والمحاكم والإدارات، وجعلتها دعامة قوية وأساسية لوحدة شعوب المنطقة ووحدة تاريخها ومستقبلها، فوجد القوميون العرب أنفسهم في مواجهة عدد من التشريعات التي تعمل على تحطيم حركتهم وفي مواجهة قرارات حكومية بتعديل نظم الدراسة وبفتح مدارس أجنبية جديدة، عملت فرنسا من خلالها على نشر لغتها في البلاد [3]، وقامت

---

[1] – خيرية قاسمية: المرجع السابق، ص 264.

[*]– وفدت موجات يهودية إلى بلاد الشام ومصر وفلسطين من مهاجري الأندلس عقب اضطهادهم وسموا (السفارديم)، ثم وفدت جماعات منهم من أوروبا الشرقية، كما وصلت جماعات أخرى مع ظهور الحركة الصهيونية إلى فلسطين، اعتبر اليهود في الديار الإسلامية من أهل الذمة، شأن النصارى والصابئة، ولم يختلف يهود الشام عن بقية الشاميين من حيث الأخلاق والعادات إلا فيما يتعلق بالعقيدة الدينية، ومن أشهر عائلاتهم في سوريا: "جاجاتي" "ساسون"، "البقاعي"، "لينادو"، "اللحام"...، ينظر، يوسف نعيسة: يهود دمشق، (ط1)، دار المعرفة، دمشق: 1988، ص ص 6، 8 .

[2] – لكمال ديب: المرجع السابق، ص 43.

[3] – محمد علي القوزي: المرجع السابق، ص 27.

بتعيين فرنسيين في الوظائف والإدارات وأبعدت أبناء سوريا عن المشاركة في حكم بلادهم تماماً كما فعلت في الجزائر وغيرها من مستعمراتها.

وتميزت أوضاع سوريا الاجتماعية بسيطرة القوى التقليدية والعشائرية والطبقية على مختلف أوجه الحياة والنشاط فيها، في حين لم يحصل معظم السكان الريفيون إلا على قليل من الخدمات الضرورية كالتعليم والرعاية الصحية[1] وهو ما يفسر وجود الإقطاعية الرأسمالية بها قبل زمن الوحدة والتي تنامت ثروتها خلال الانتداب الفرنسي والتي كانت عائلات: "البرازي، والعظم والكيلاني وطيفور من أبرزها حيث سيطرت على معظم أراضي حماة الخصبة إلى الشمال من دمشق، وكان تعاملها الظالم مع الفلاحين هو الأسوء في كل سوريا، إذ من أصل مائة وثلاثة عشر (113) قرية وبلدة في حماة امتلكت هذه العائلات أراضي واحد وتسعين بلدة وقرية، حتى شابهت قضية الفلاح السوري في حماة مثيله الروسي في أيام القيصر في القرن التاسع عشر الميلادي[2].

وبعد استقلال سوريا وتسلم الحكومة الوطنية زمام الأمور بها، كان أول ما بدأت به إصلاح نظام التعليم الذي يعد عصب الحياة ومنطلقَهَا، فكان على الحكومة الوطنية أن تعمل على استبعاد الأثر الفرنسي بمحاربة الاستعمار الثقافي الفرنسي بعد أن تخلصت من الاستعمار السياسي للرفع من مستوى الشعب السوري الذي بلغ عدده عام 1951م ثلاثة ملايين ونصف مليون نسمة، كما اهتمت بإصلاح المجتمع الذي تميزت العلاقة بين طوائفه بالحدة أحياناً، خاصة بين اليهود والمسلمين بعد قيام الكيان الصهيوني عام 1948م على الرغم من استنكار الطائفة اليهودية السورية فكرة الوطن القومي اليهودي وكذلك الدولة اليهودية، وظلت قيود هجرة يهود سوريا نحو فلسطين مشددة وعلى نشاطهم بشكل عام باستثناء عهد حكم "حسني الزعيم" الذي سمح بأعداد هائلة منهم (خمسة آلاف) بالهجرة نحو فلسطين[3].

غير أن ظاهرة الفقر والحرمان ظلت منتشرة في أوساط الشعب، إذ كانت طبقة الفلاحين هي الطبقة الغالبة في المجتمع بنسبة 58% يعيشون حياة بدائية منازل من طين وبعض الأحجار، وبدون خدمات وماء وكهرباء، وصرف صحي أو طرق معبدة أو نصف معبدة، مما أدى إلى تدهور الأوضاع الصحية وانتشار الأمراض كالملاريا والسل والكوليرا، وارتفاع معدل وفيات الأطفال، في ظل سيطرة الإقطاع على هؤلاء الفلاحين، وأمام ناظري الحكومات المتعاقبة منذ سنة 1946م إلى 1958م والتي لم تضع حلاً لهذا الوضع[4].

ظل سواد المجتمع السوري يعاني الفقر والتخلف جراء تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ووقوف الحكومة الوطنية عاجزة عن تلبية متطلباته، واحتواء طوائفه المتعددة، وهو ما أدى إلى ثورة الشعب الذي خرج في كل المحاولات الانقلابية مهللاً لها تارة وناقماً على الحكومة تارة أخرى.

---

[1]- Richard F. Nyrop, op, cit , p 102.

[2] – كمال ديب: المرجع السابق، ص96.

[3] – خيرية قاسمية: المرجع السابق، ص 154.

[4] – كمال ديب: المرجع السابق، ص ص127 – 128.

من خلال ما عالجناه في هذا المبحث خلصنا إلى أن الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية التي ميزها الدمار والخراب في أغلب دول العالم كان لها تأثير واضح على الشعبين السوري والمصري اللذين كانا ضحية السياسة الحاكمة غير المستقرة، وأدى التحول في النظام المصري الحاكم عام 1952م إلى محاولة إصلاح الحياة الاجتماعية والوضع الاقتصادي والخروج بالشعب المصري من حالة التخلف التي فرضها عليه العهد الملكي، فتحققت عدة انجازات في هذه الميادين خاصة على عهد "عبد الناصر" الذي أرسى سياسة الإصلاح الزراعي، وأمم قناة السويس؛ وفي سوريا حاولت الحكومات المتعاقبة بها منذ سنة 1946م إلى 1958م الخروج بشعبها من حالة التخلف التي فرضها عليه الاستعمار الفرنسي، غير أن سلسلة الانقلابات المتتالية حالت دون ذلك ما جعل شعبها منقسماً إلى عدة فئات اجتماعية (الملاكين والفلاحين) وظوائف دينية لم تستطع أية حكومة احتوائها.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق دراسته وتحليله في هذا الفصل خلصنا إلى جملة من النقاط أهمها:

1- كان للأوضاع السياسية التي عرفها العالم ما بعد الحرب العالمية الثانية أثر في انقسامه إلى ايديولوجيتين متعارضتين غرب رأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية، وشرق اشتراكي بقيادة الاتحاد السوفيتي، وأدى الاختلاف الإيديولوجي بينهما إلى ظهور ما أطلق عليه بالحرب الباردة التي ولد من رحمها كتلة ثالثة ضمت الدول حديثة العهد بالاستقلال والتي سعت إلى تثبيت مكانتها الدولية دون الانحياز إلى أي طرف من أطراف النزاع، ولم يكن الوضع السياسي في العالم العربي أحسن من بقية دول العالم، فقد شهد ما بعد هذه الحرب حركات تحررية مما أدى إلى استقلال معظم معظم دوله مبكراً كسوريا ولبنان والأردن.

2- سببت هزيمة العرب في حرب فلسطين ماي 1948م إلى تغير جذري في الحياة السياسية بدوله التي اتسمت بطابع الانقلابات الثورية التي أطاحت بعروش وغيرت أنظمة كانت قائمة في مصر وسوريا والعراق، وبدورها أعربت دول المغرب الثلاث (تونس، الجزائر، المغرب الأقصى) عن عزمها في الاستقلال، فأعلنت الثورة ضد المحتل الفرنسي منذ سنة 1952م.

3- تميز الواقع السياسي في كل من مصر وسوريا بالتردي وغياب الديمقراطية فقد سيطرت الإقطاعية والملكية في مصر وساد الفساد في النظام الحاكم، مما أدى إلى التعجيل في قيام الثورة المصرية (جويلية 1952م) التي أنهت الملكية وأقامت النظام الجمهوري وأرست سياسة خارجية قائمة على عدم الانحياز للمعسكرين المتنازعين آنذاك الشرقي الاشتراكي والغربي الرأسمالي، وفي سوريا اتسمت الحياة السياسية بها بعد الاستقلال 1946م بعدم الاستقرار نتيجة تسلط الجيش على البلاد والعباد، فكثرت الاضطرابات والانقلابات التي انتهت بضم سوريا إلى مصر حفاظاً عليها من الانقسام والخطر الخارجي.

4- أدى شبح التسابق نحو التسلح الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي عقب نهاية الحرب العالمية الثانية إلى ظهور تكتلات وأحلاف عسكرية جرّت وراءها العديد من دول العالم بما فيها الدول العربية كالحلف الأطلسي 1949م وحلف بغداد 1955م، وحلف وارسو 1954م، والتي عارضتها الدول التقدمية والحديثة عهد بالاستقلال في ذلك الوقت، وراحت تبحث لها عن وسيلة تجنبها أن تكون ضحية حرب عالمية ثالثة فكان مؤتمر باندونغ افريل 1955م للشعوب الأفرو أسيوية الذي أكد للكتلتين المتصارعتين عزمها وقدرتها على أن تأخذ مكانها في مجتمع الأمم الحرة.

5- عرفت المؤسسة العسكرية المصرية عقب نهاية الحرب العالمية الثانية هزة عنيفة نتيجة سيطرة الملك "فاروق" على مقدراتها، وكشفت قضية الأسلحة الفاسدة التي مُنحت لها في حرب فلسطين 1948م عن ذلك، مما زاد عزيمة الضباط الأحرار على تغيير نظام الحكم فكانت ثورة 23 جويلية 1952م التي كانت بمثابة الشرارة للثورات العربية التي أعقبتها (الثورة الجزائرية 1954م والثورة العراقية 1958م)؛ ولم تكن المؤسسة العسكرية السورية بعد استقلال سوريا أحسن حال من المؤسسة العسكرية المصرية، فقد كان الجيش السوري مقسماً إلى طوائف وكتل حزبية، كثيراً ما

أعلنت الواحدة منها الانقلاب ضد الأخرى، حتى أصبح الجيش أداة مسيطرة على الحكم في سوريا، وأدى عجزه عن درء الخطر الخارجي عن البلاد من قوات حلف بغداد إلى طلبه الوحدة مع مصر مطلع سنة 1958م.

6- إن أهم ما ميز الوضع الاقتصادي والاجتماعي في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية هو الدمار الذي خلفته الحرب ما جعل الكتلتين السوفيتية والأمريكية تتسابقان لملء الفراغ الذي تركته الإمبراطوريات الاستعمارية السابقة (الفرنسية والبريطانية) بتقديم العون للدول الأوروبية والعربية للنهوض بها اقتصادياً واجتماعياً فطرحت أمريكا مشاريع "مارشال"، "ايزنهاور"، ومن قبلها "مبدأ ترومان" التي قبلتها بعض الدول العربية كالعراق ولبنان بحصولها على الدعم الأمريكي الاقتصادي والعسكري، وراح الاتحاد السوفيتي يقدم الدعم المالي والفني للدول التي لم تلقى ترحيباً من طرف الغرب كسوريا ومصر.

7- تميز الوضع الاقتصادي والاجتماعي في مصر قبل ثورة 1952م بسيطرة الطبقة الحاكمة والإقطاع إضافة إلى الإنجليز على الاقتصاد والشعب معاً، ونتيجة لذلك ظل معظم سواد الشعب يعاني الفقر والتخلف، وبعد ثورة جويلية 1952م عمل نظام الثورة على التخلص من بقايا السيطرة الأجنبية فأطاح بالملكية وأمم البنوك، وقناة السويس وحقق مشاريع تنموية وزراعية واسعة ساهمت في تحسن مستوى معيشة الشعب، وفي سوريا سيطر الإقطاع على الاقتصاد، فتدنى مستوى معيشة الشعب السوري على الرغم من محاولات حكومات الانقلابات المتتالية إصلاح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

الفصل الثاني : قيام الجمهورية العربية المتحدة فيفري1958م وردود الفعل منه.

تمهيد.

المبحث الأول:ظروف ودوافع قيام الجمهورية العربية المتحدة 1958م

المبحث الثاني: الاعلان عن قيام الجمهورية العربية المتحدة 22 فبراير 1958م .

المبحث الثالث : ردود الفعل المختلفة من قيام الجمهورية العربية المتحدة.

خلاصة الفصل.

تمهيد:

سنرى في هذا الفصل كيف أن الأوضاع العامة التي شهدها العالم بصفة عامة والوطن العربي بصفة خاصة والتي عالجناها في الفصل الأول من هذه الدراسة، بالإضافة إلى ظروف ودوافعَ أخرى سنأتي على ذكرها في هذا الفصل، أدَّت إلى قيام الجمهورية العربية المتحدة (المصرية – السورية) عام 1958م، فكان ذلك حدثاً ونقطة تحول جوهرية مفاجئة في الصراع بين المعسكرين الغربي والشرقي على منطقة الشرق الأوسط في إطار الحرب الباردة خلال تلك الفترة، كما كانت خطوة عربية عظيمة في القرن العشرين حققت للعرب حلم الوحدة في زمن لا مكان فيه للكيانات السياسية الصغيرة.

وسأعالج في هذا المجال أيضا قيام الجمهورية العربية المتحدة 1958م الذي جاء الإعلان عنه بعد سلسلة من المفاوضات السورية – المصرية والتي تمخَّض عنها ميلاد الجمهورية العربية المتحدة بموجب توقيع ميثاق الوحدة من قبل الرئيسين السوري "شكري القوتلي" والمصري "جمال عبد الناصر"، ولماذا اختير الأخير رئيساً لها، والقاهرة عاصمة لدولة الوحدة مع تبيين الهدف من قيامها.

وسأحاول من خلال تحليل مختلف المواقف العربية والدولية من قيام هذا الكيان السياسي الجديد الوصول إلى مختلف الأطراف التي لعبت دوراً مباشراً أو غير مباشر في سقوط دولة الوحدة فيما بعد، ذلك أن مصلحة تلك الأطراف تكمن في بقاء الوطن العربي ممزقاً للحفاظ على مصالحها الحيوية أو الذاتية في المنطقة.

وسيكون ذلك من خلال محاولة الإجابة على الأسئلة الآتية: ما هي ظروف ودوافع قيام الجمهورية العربية المتحدة في نهاية الخمسينيات من القرن الماضي ؟ وكيف نشأت ؟ وهل كان "عبد الناصر" ينادي بالتضامن العربي الذي بموجبه يقف العرب وراءه ضد القوى العظمى؟ أم أنه كان ينادي بالوحدة العربية التي كان يطمح لها حزب البعث السوري الوحدوي الداعي إلى تحطيم الحدود؟ وهل كان للشعبية التي حَظي بها "عبد الناصر" سبباً في دفع الوحدة إلى الأمام؟ وما الدور الذي لعبته الجماهير العربية في كل من سوريا ومصر في تحقيق الوحدة؟ وكيف كانت ردود الفعل المختلفة من قيامها العربية منها والدولية ؟

المبحث الأول: ظروف ودوافع قيام الجمهورية العربية المتحدة 1958م.

كان للأوضاع التي شهدها العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية 1945م إلى غاية بداية 1958م أثر بالغ على قيام الـ(ج.ع.م) كأول تجربة وحدوية عربية ناجحة بين إقليمين سياسيين في القرن العشرين بعد سلسلة من المحاولات الوحدوية الفاشلة التي عرفها العالم العربي في الثلث الأول من القرن العشرين الميلادي [1*]؛ وسأحاول في هذا المبحث التعرف على أهم الظروف والدوافع الداخلية والخارجية التي أدت إلى قيام الـ(ج.ع.م) في النصف الثاني من القرن العشرين ميلادي.

أولاً: الظروف الدولية والإقليمية لقيام الجمهورية العربية المتحدة.

تداخلت جملة من الظروف الداخلية والخارجية أدت إلى قيام الـ(ج.ع.م) يمكن رصدها فيما يلي:

أ- الظروف الدولية لقيام الجمهورية العربية المتحدة: تمثلت خاصة في:

1- الحرب الباردة: إذ لا يمكن قراءة حدث الوحدة المصرية - السورية من دون ربطه بالحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية وحلفائهما التي زادت حدَّتها خلال الخمسينيات من القرن الماضي، وما ولَّدته من صراع بين الكتلتين المتنافستين على زعامة العالم بإنشاء أكبر عدد من الأحلاف والسعي إلى ضرب حركات التحرر الصاعدة كالحركة الناصرية؛ فقد كان المطلوب غربياً أن تكون دمشق في القلب من هذه الحرب وقاعدة انطلاق للعدوان على المكتسبات التي حققتها الثورة في مصر والتي كان في مقدمتها تأميم قناة السويس وبناء السد العالي وتبني سياسة تحريرية مساندة لحركات وطنية في آسيا وأفريقيا.

2- الصراع على الشرق الأوسط: شكلت مرحلة الخمسينيات مرحلة جديدة من الصراع حول الشرق الأوسط الذي دار عليه صراع مركب بين قوى دولية كبرى (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي) تبحث عن النفوذ والسيطرة على المنطقة ومقدراتها ومواردها من جهة، وصراع بين تلك القوى وقوى إقليمية عربية ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية ترفع شعارات قومية تحررية وترفض السيطرة الأجنبية وتقاومها وتناهض خططها للسيطرة، وفي مقدمتها مصر التي قامت فيها ثورة الضباط الأحرار التي رفعت شعارات قومية وتحررية رافضة للنفوذ الأجنبي وداعمة لحق

---

*- ظهرت منذ بدايات القرن العشرين الميلادي عدة محاولات وحدوية في العالم العربي بعضها كان هدفه تحقيق مطامح شخصية عائلية أو للاستقلال عن الدولة العثمانية باعتبار أن العرب يمثلون كيان مستقل عن الأتراك، وأخرى لتحقيق مطامح قومية أهمها: 1- مشروع المملكة العربية الهاشمية للشريف حسين 1916م،2- مشروع سوريا الكبرى للملك فيصل بن الحسين 1920م الذي كان انطلاقة لتوحيد بلاد الشام بعدما ضُربت الأماني القومية لعرب المشرق في الوحدة على يد الأصدقاء (بريطانيا وفرنسا) عقب اكتشاف اتفاقية سايكس – بيكو وإعلان الانتداب على بلاد الشام، فحاول فيصل تكوين تجمع عربي في الهلال الخصيب تحت زعامته وهو حلم الأشراف إلا أن الحلفاء غدروا به عندما عينوه ملكاً على العراق وقسموا بلاد الشام فيما بينهم، 3- مشروع الهلال الخصيب لرئيس الوزراء العراقي نوري السعيد 1931م في بداية الثلاثينيات من القرن الماضي والذي كان يهدف إلى تحقيق وحدة بين دول الهلال الخصيب بعد تحقيق استقلالها السياسي فزار لهذا الغرض عدة دول عربية للترويج إلى مشروعه الذي يضم العراق وشرق الأردن وسوريا ولبنان وفلسطين في اتحاد عربي بزعامة العراق، إلا أن مشروعه رفض من طرف مصر والسعودية، كما أن بريطانيا عدو العرب في المنطقة ما كانت لترضى بقيام اتحاد عربي على الشكل الذي يريده العرب بل على الشكل الذي تطرحه هي وكان البديل هو ظهور "جامعة الدول العربية" على أرض مصر عام 1945م التي ضمت كل من العراق وسوريا ولبنان وشرق الأردن والمملكة العربية السعودية واليمن ومصر لتكون أول تجمع سياسي عربي أو تجمع لحكومات العرب مقبول من طرف الدول العربية إلى يومنا هذا.

الشعوب العربية في التحرر من الاستعمار والتبعية والنفوذ الأجنبي- كما أسلفنا ذكره في الفصل الأول من الدراسة- وسوريا التي أصبحت مركزاً رئيسياً من مراكز القومية العربية، وتشكل وقتها محور عربي ثلاثي ضم مصر وسوريا والسعودية، قاوم فكرة التحالف العسكري مع الغرب (حلف بغداد) ودعم مصر لاحقاً في معركتها ضد الاستعمار.

لذا كان لا بد من قيام الوحدة بين مصر وسوريا لمواجهة أطماع المستعمرين ورغبتهم في السيطرة على سوريا وخلق كيانات فيها تحقق لهم أطمعهم ومصاحهم بها كبوابة للوطن العربي، وللوصول إلى باقي الدول العربية خاصة دول الخليج للسيطرة على منابع النفط فيها، ولحماية الكيان الصهيوني.

3- ظهور الأحلاف العسكرية والمشاريع الاقتصادية الرامية إلى حصار مراكز الثورة الجديدة في العالم العربي وإسقاطها:

كان من أحد أهم مظاهر الصراع المستَعِرِ أثناء الحرب الباردة تشكُّل أحلاف عسكرية في الشرق الأوسط لمناهضة الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية الشيوعية عموماً، أو بالأحرى وقف المدِّ الشيوعي نحو المنطقة التي اعتبرتها الولايات المتحدة الأمريكية منطقة نفوذ تابعة لها بعد خروج حلفائها منها (بريطانيا وفرنسا).

وأدى الصراع بين الثنائيتين القطبيتين بعد نهاية الحرب العالمية الثانية إلى حشد كل طرف قواته في مواجهة الآخر من خلال تكوين تحالفات عسكرية في كل منطقة تابعة لنفوذهما لحمايتها من أي توسع للمعسكر المعادي فظهر في أوروبا الغربية -كما ذكرنا - حلف (الشمال الأطلسي) للدول الأوروبية المتحالفة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وفي مواجهته تم تشكيل حلف (وارسو) لدول أوروبا الشرقية المتحالفة مع الاتحاد السوفيتي.

فمن جهتها كانت الولايات المتحدة الأمريكية ترى أن من حقها أن تحل محل نفوذ حلفائها التقليديين وأن ترث الإمبراطوريات الاستعمارية الغربية (الفرنسية والبريطانية)، فعملت من أجل ضم المستعمرات التي كانت تحت سيطرة حلفائها في الماضي ومن أهمها منطقة الشرق الأوسط الذي أطلقت فيه مشروع "ايزنهاور" الاقتصادي لملء الفراغ؛ والواقع أن هذه السياسة قد اتخذت شكل حرب ضد مصر تحت غطاء محاربة المدّ الشيوعي والاتحاد السوفيتي.

وقد استبدل "مشروع ايزنهاور" بعد تعثره بتشكيل (حلف بغداد) في 24 فيفري 1955م الذي ساهمت بريطانيا في إنشائه، وضم حلفاء الغرب في المنطقة (تركيا، إيران، باكستان، والعراق)، واتخذت أمريكا منه صيغة مراقب، أُرِيد منه إخضاع سوريا وتطويق الاتحاد السوفيتي، وضرب حركة التحرر العربية والقيادة المصرية عندما حاولت الولايات المتحدة الأمريكية بكل الوسائل جر سوريا ومصر للدخول فيه[1].

فَجَرَتْ عدة محاولات للضغط على مصر أثناء مفاوضات الجلاء مع البريطانيين لمساومة "عبد الناصر" على الموافقة للانضمام للحلف الجديد في مواجهة الاتحاد السوفيتي مقابل الجلاء، واستعملت القوى الغربية في ذلك تهديدات بتعطيل الجلاء عن مصر والمماطلة في الاتفاق على أي صفقات سلاح للجيش المصري، بل ذهبت أبعد من ذلك بفرضها حصاراً على الثورة الجديدة في العالم العربي (الثورة المصرية) استهدف إسقاطها وذلك بانتزاع الملك "سعود" من العلاقة مع "جمال عبد الناصر" بجعله منافساً عربياً له في المنطقة والفصل بين القاهرة ودمشق عن طريق

[1] - غسان محمد رشاد حداد: المصدر السابق، ص 103.

التخطيط لانقلاب عسكري في سوريا في بداية 1956م بمساعدة العراق* وتركيا (حلف بغداد)، ثم تصفية مركز "عبد الناصر" عن طريق العزل السياسي، وكذا الحصار الاقتصادي بل حتى التصفية الجسدية إذا أصبح القتل لازماً في وقت من الأوقات، إلا أن "عبد الناصر" رفض فكرة التحالفات الأجنبية جملة وتفصيلا، كما رفض مبدأ الربط بين موضوع الجلاء ومسألة الدفاع عن الشرق الأوسط، معللاً ذلك بأن مصر المستقلة فقط هي التي تستطيع أن تقدِّر ضرورات أمنها الخارجي[1].

وردت كلا من مصر وسوريا على سياسية الأحلاف هذه بمشاركتهما في فعاليات مؤتمر باندونغ (افريل 1955م) للشعوب الأفرو أسيوية الرافضة لسياسة الأحلاف والتكتلات العسكرية المقامة آنذاك، ثم بعقدهما اتفاقية الدفاع العسكرية في اكتوبر 1955م معلنتين حيادهما إزاء الصراع القائم بين الكتلتين المتنافستين عسكرياً وسياسياً واقتصادياً.

وعلى الرغم من رفض سوريا و"عبد الناصر" الانضمام لحلف بغداد الذي استهدف ضرب القومية العربية والحكومات التقدمية في المنطقة، إلا أن الغرب استطاع أن يكسب تحالف العراق الذي انضم إلى الحلف الذي اتخذ من العاصمة العراقية اسماً له على الرغم من تحذيرات "عبد الناصر" للعراق من الانضمام إلى حلف غير عربي، في الوقت الذي يملك العرب فيه ميثاق الضمان الجماعي (1950م) الذي يعبر عن إرادتهم وحدهم ضمن الجامعة العربية.

بقيت مصر وسوريا خارج التحالفات وظلت تلك هي قناعة "عبد الناصر" على الرغم من محاولات القوى الغربية الضغط بكل الأشكال على النظام الجديد في مصر من أجل الانضمام لتحالف عسكري غربي، بل كان حلف بغداد من أهم العوامل التي جمعت بين البعث الاشتراكي السوري ومصر.

4 – تصاعد المد التحرري في العالم الأفرو أسيوي والعربي بصفة خاصة: وتمثل ذلك في ازدياد الوعي القومي العربي بضرورة إفشال كل المحاولات لفرض هُوِيَّاتٍ جزئية أو ما قبل تاريخية في الأمة العربية، وتعميق الإنتماء نحو الهوية الجامعة، وهذا ما عبَّرت عنه أهداف الثورات التحريرية آنذاك، وكمثال على ذلك الثورة الجزائرية التي كان من أبرز أهدافها "تحقيق الوحدة المغاربية والعربية".

5- **قيام الكيان الصهيوني:** كان قيام الكيان الصهيوني في الجزء الشرقي من العالم العربي وعلى حساب دولة فلسطين من أهم العوامل التي شجعت على الوحدة بين مصر وسوريا حسب "عبد الناصر"، إذ حاول الغرب من خلال هذا الكيان تشتيت العرب والقضاء على القومية العربية، عندما أعلنت القومية الصهيونية أن وطنها المقدس

---

*- كانت العراق قد أعدت مؤامرة ضد سوريا تزامناً مع العدوان الثلاثي على مصر بهدف الإطاحة بالدستور السوري، وحل البرلمان وإقامة حكومة تقبل بحلف بغداد، وتقف بوجه التقارب المصري – السوري الذي كان يتجه بخطوات حثيثة نحو الوحدة بين القطرين، حيث سلم العراقيون لشكيب وهاب وفارس دويعر أسلحة لتسليمها للأمير حسن الأطرش والشيخ هايل سرور بالسويداء للإطاحة بالحكومة السورية، غير أن الأخيرة اكتشفت خيوط المؤامرة في نوفمبر 1956م عن طريق رجل المخابرات "فوزي شعيبي"، وحوكم المتآمرون فيها، ينظر، فوزي شعيبي: المصدر السابق، ص ص 62 – 63.

[1] – يوسف مكي– التجديد العربي: "في ذكرى الوحدة المصرية – السورية"، الرابط:
http://www.arabrenewal.info/%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%
تاريخ التصفح/ 2018/01/28م على الساعة 16:00.

يمتد من النيل إلى الفرات، ووجدت من بين أعداء القومية العربية من ساعدوها بمنع السلاح عن العرب، ومن هنا بدأ القوميين العرب يشعرون بالخطر الذي تشكله إسرائيل في المنطقة وأصبحوا يتكاتفون ضده، وبدأ العرب أفراداً وجماعات يعملون من أجل الوحدة والتضامن لحماية بلادهم من خطر الصهيونية المدعمة من طرف الغرب أو على الأقل تطويقها، وما حرب سنة 1956م والعدوان الثلاثي على مصر إلا دليل أكبر على أن إسرائيل خلقت بين العرب لتهدد القومية العربية وتقضي عليها [1]؛ وفي هذا الصدد ذكر "أكرم الحوراني" أن العامل الأول الذي جعلهم يتعجلون في إقامة الوحدة بين مصر وسوريا هو الرغبة في الوقوف في وجه إسرائيل والتوسع الإسرائيلي، وذلك بتشكيل قوة موحدة ذات وزن، سيما أن الجيش المصري قد أصيب في معركة العدوان الثلاثي وفقد معظم معداته، إذ قال:[2]«كنا نشعر بأن إخراج إسرائيل من خليج العقبة ومنعها من تحويل نهر الأردن يتطلب وحدة عاجلة بين مصر وسوريا، كما يتطلب جيشاً عربياً موحداً قوياً ومسلحاً تسليحاً متفوقاً حتى نستطيع الوقوف في وجه التوسع الإسرائيلي، ذلك لأن حرية المرور في خليج العقبة تتيح لإسرائيل أن تتصل بآسيا وإفريقيا وتضرب الحصار الاقتصادي العربي في الصميم، مما يجعلها دولة تجارية وصناعية كبرى في الشرق الأوسط، كما أن تحويل مياه الأردن يمكنها من إحياء النقب وتوطين ثلاثة أو أربعة ملايين من المهاجرين الجدد، وبذلك تفصل إسرائيل بين المشرق العربي وبين مغربه».

6- فشل الجامعة العربية في خلق اتحاد وتضامن عربي قوي يعكس أماني شعوب المنطقة العربية، وهو ما كانت ترجوه بريطانيا من الجامعة التي جعلت منها أداة لتشتيت العرب ووسيلة لبسط سلطانها عليهم، وهذا ما يدل عليه ميثاقها الذي غابت فيه روح الثقة والاتفاق والتضحية بمبدأ السيادة الفردية [*]، وكانت بريطانيا راضية عن إخراج فكرة الوحدة العربية على هذا الشكل لأنها لا ترغب في أن يكون للعرب وحدة قوية تنهي خلافاتهم وخصوماتهم حتى تضمن مصالحها المتنوعة في المشرق العربي والموارد لا سيما النفط، فبروتوكول الجامعة لا ينص على تدعيم الروابط بين دولها وهو المبدأ الثالث في البروتوكول الذي حُذف وحل محله المادة التاسعة التي تخول الدول الراغبة في تعاون أوثق وروابط أقوى أن تعقد ما تشاء منها، كما لم ينص على تجنب اتباع سياسة خارجية تضر بالجامعة أو إحدى دولها وعلى الرغم من أن الجامعة العربية أحرزت بعض النجاح في تقديم المساعدة لسوريا أيام العدوان الفرنسي عام 1945م ولليبيا في الأمم المتحدة إلا أنها أخفقت في معالجة قضية فلسطين وقضية الجزائر، ولم تنقل فكرة القومية

[1] – أحمد يوسف أحمد: المجموعات الكاملة لخطب وأحاديث وتصريحات جمال عبد الناصر ، (ج3)، (ق1)، مركز دراسات الوحدة العربية، (د، ت)، ص ص 247- 248.

[2] – أكرم الحوراني: مذكرات أكرم الحوراني، (ج4)، (د،ط)، منشورات مكتبة مدبولي، (د، ت)، ص 3135.

*– جاء ميثاق الجامعة العربية ليكرس التفرقة بين الشعوب العربية عندما لم تفلح الجامعة في دعم العمل العربي الجماعي، كما لم تتمكن من حشد الجهود العربية المشتركة من أجل التصدي لقمع العدوان الذي تعرضت له بعض الدول الأعضاء، فقد اتضح مع بمرور الوقت أن مواد ميثاقها ليست أكثر من قناع تتحمل به الجامعة، ومجرد كلام نظري لم يخضع لتنفيذ أو تطبيق حقيقي لما جاء فيه، لذا رأى البعض في الجامعة العربية على أنها نوع ضعيف من الاتحادات الدولية، ورأى البعض الآخرى على أنها تمثل إحدى الصور الضعيفة للتحالفات الدولية.

العربية على صعيد الوحدة السياسية بين الدول العربية الأعضاء في الجامعة [1]، وبالتالي خيبت الآمال المعقودة عليها في توحيد العرب عندما كرست السيادة القطرية، ومالت إلى تجميد الأوضاع الراهنة.

حتى قال عنها "خالد العظم" [2] «أن وجودها وعدمه سيان، بل لعل وجودها أضر أكثر مما نفع، ذلك لأن العرب اعتمدوا على الجامعة في جمع كلمتهم وتوحيد جهودهم ومواجهة الحوادث صفاً واحداً، وكان ذلك سرابا، فهي لم تستطع وصف الدواء لعدد من قضايا العرب وعلى رأسها قضية فلسطين، كما انبثقت عنها المطامع الفردية التي لم تستطع مقاومتها ولا القضاء عليها، أما جلساتها فكانت تعقد في جو ملؤه التنافر وتسوده البغضاء والأنانية، وقراراتها جوفاء في الصميم براقة في المظهر...».

ب – الظروف الداخلية لقيام الجمهورية العربية المتحدة:

تداخلت جملة من الظروف الداخلية التي عرفها العالم العربي بصفة عامة ومنطقة الشرق الأوسط بصفة خاصة والتي أثرت فيه ونتج عنها ميلاد الـ(ج.ع.م) من رَحِمِ تلك الظروف التي يأتي في مقدمتها:

1– الخطر الصهيوني المدعم من الحلف الأطلسي : كان – وما يزال – الكيان الصهيوني يهدد كيان الشعب العربي بأكمله، خاصة السوري بحيث لم يكن جيش سوريا على استعداد كامل لمواجهة القوات العسكرية الصهيونية عتاداً وعدة نظراً للدعم الأوربي – الأمريكي المقدم للعدو الصهيوني، كما لم يكن بمقدوره مواجهة التحديات الإقليمية خاصة التركية والعراقية وهو ما أدى بسوريا إلى البحث عن قوة حليفة تحميها من خطر الكيان الصهيوني.

2– ظهور قوى عربية مناهضة للنفوذ الأجنبي في منطقة الشرق الأوسط ومقاومة له بعد نهاية الحرب العالمية الثانية: وعلى رأسها مصر التي قامت فيها ثورة الضباط الأحرار في جويلية 1952م، التي رفعت شعارات قومية وتحررية رافضة للنفوذ الأجنبي وداعمة لحق الشعوب العربية في التحرر من الاستعمار والتبعية منذ ضياع فلسطين عام 1948م وانهزام العرب، وهو ما لم يكن في صالح التطلعات الغربية الهادفة لاستكمال سيطرتها على المنطقة وعزلها بعد الحرب العالمية الثانية.

3– التقارب المصري السوري – السوفيتي وتدخل الغرب في منطقة الشرق الأوسط: فقد أراد الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية من "عبد الناصر" أن ينضم إلى معسكره ويعقد صلحاً مع إسرائيل بعد غارتها على (قطاع غزة) الذي كان تحت الإدارة المصرية في 28 فبراير 1955م*، مقابل مساعدته في تسليح الجيش المصري وهو ما عارضه "عبد الناصر" الذي اتجه إلى السوفييت ليبيعوا له السلاح، وتمت صفقة أسلحة بين البلدين في سبتمبر 1955م عندما أعلن "عبد الناصر" لحكومته أن مصر عقدت مع تشيكوسلوفاكيا صفقة شراء سلاح، وبهذا أنهت مصر احتكار الغرب لبيع السلاح عندما تحولت إلى الاعتماد في تسليح جيشها على الاتحاد السوفيتي الذي رأى فيه

[1] – أحمد طربين: تاريخ المشرق العربي المعاصر، (د،ط)، المطبعة الجديدة، دمشق: 1986، ص ص 629، 633.

[2] – المصدر السابق، (مج2)، ص 251.

*– أدى الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة يوم 28 فيفري 1955م إلى مقتل ثمانية وثلاثين من العسكريين المصريين، وكان نقطة تحول في المنطقة، حيث قرر "عبد الناصر" ضرورة الإسراع بتقوية الجيش المصري بعد أن تبين لهُ أن "بن غوريون" لا يرغب في السلام لأنه يعوق خططه التوسعية، ينظر، محمود رياض: مذكرات محمود رياض (1948– 1978)، (ط2)، دار المستقبل العربي، القاهرة: 1985، ص 27.

"عبد الناصر" أنه صديق وليس عدوّاً – بصرف النظر عن ايديولوجيته – بعد رفض المعسكر الغربي تسليحه، وهذا ما صرح به عند إنشاء حلف بغداد عندما قال: [1] «التهديد ناتج عن وجود قاعدة إنجليزية في منطقة قناة السويس، أما الشيوعية لا تهددني ولا الاتحاد السوفيتي يهددني »، ونفس الشيء فعلته سوريا التي قبلت صفقات السلاح السوفيتي في فيفري 1956م لحماية أمنها بعد رفض بريطانيا وأمريكا بيعه لها [*]، بلغت قيمتها خمسة ملايين جنيه استرليني مقسطة على أربع سنوات، وعقدت مع الاتحاد السوفيتي في أكتوبر 1957م معاهدة تعاون اقتصادي وفني [**] ومعاهدة عسكرية لتزويد الجيش السوري بمختلف المعدات العسكرية، في الوقت الذي كان فيه "حلف بغداد" يهدد الأراضي السورية بدعم من بريطانيا، وهو ما أشعل غضب المعسكر الغربي (فرنسا، بريطانيا، وأمريكا) الذي كان يخشى التغلغل السوفيتي في المنطقة مما جعله يقرر معاقبة النظام المصري بتضييق الخناق عليه، فتم رفض طلب مصر قرضاً من صندوق النقد الدولي لمشروع بناء السد العالي، وسحبت أمريكا دعمها للسد العالي في بداية سنة 1956م، فردَّت مصر بتأميم قناة السويس في نفس العام وهو ما اعتبره الغرب تحدِّياً لهم خاصة بريطانيا صاحبة النفوذ التقليدي في المنطقة، لذا قامت بِالمشاركة في العدوان الثلاثي على مصر في اكتوبر 1956م إلى جانب فرنسا وإسرائيل – التي مثلت صفقة الأسلحة التشيكية صدمة لها– فوقفت مصر وخلفها الأمة العربية ضد العدوان كما ثار العالم ضده، وجاء الإنذار السوفيتي للدول المعتدية بتهديدها لوقف عملياتها العسكرية ليزيد انتصاراً دبلوماسياً آخر لمصر.

وبهذا خرجت مصر –كما تطرقنا– بانتصار دبلوماسي على القوى التي حاولت كسر نظام الثورة المصرية واستعادة قناة السويس، فأُجبرت الدول المعتدية على الانسحاب من المعركة منكسرة وبقيت القناة تحت السيطرة المصرية إلى يومنا هذا.

ويرجع سبب تقرب كلا من مصر وسوريا من الاتحاد السوفيتي الذي بات يدعم الوحدة العربية التي شجبها منذ عام 1947م إلى سياسية الرئيس "نيكتا خروتشوف" الذي تبنى بعد وفاة الزعيم "ستالين" عام 1953م سياسة جديدة، وذلك من خلال توثيق علاقاته مع الحركات الوطنية والقوى الجديدة الصاعدة في البلاد العربية، وهذا ما أكده في اجتماع المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي عام 1956م عندما قال: [2] «من مصلحة الاتحاد السوفيتي أن يسبق الزمن ويناصر الذين لا يريدون سيطرة الغرب، وبذلك نضمن ألا تكون أرض المنطقة [الشرق الأوسط] قواعد عسكرية ضد روسيا ولا يكون أبناء المنطقة جنوداً في الجيش الذي يتحضر للهجوم عليه »؛ لذا عندما تعرضت سوريا لحشود دول حلف بغداد (تركيا والعراق) على حدودها سنة 1955م تدخل الاتحاد السوفيتي عندما أعلم "مولوتوف" وزير الخارجية السوفيتي سفير سوريا في موسكو "فريد الخاني" أن الاتحاد السوفيتي يؤيد موقف سوريا، ويرغب في تقديم

---

[1] – عبد الناصر، نقلاً عن، براءة أحمد زيدان: المرجع السابق، ص 120.

[*]– كان سبب شراء سوريا للأسلحة السوفيتية هو لحماية نفسها من الخطر الإسرائيلي ومن الحرب الباردة، ينظر،

Samir Aita: La syrie une Histoire de Trubles et de construction, Milano,2006, p 3.

[**]– شملت الاتفاقية إصلاح ميناء اللاذقية وإعداده لرسو السفن الكبيرة، حتى يقل اعتماد سوريا على موانئ لبنان، كما تعهد الاتحاد السوفيتي بتقديم مساعدات فنية ومالية لاستصلاح مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية في الجزيرة، وتزويد سوريا بالجرارات، ينظر، ذوقان قرقوط: المرجع السابق، ص322

[2] – نيكتا خروتشوف نقلاً عن، براءة أحمد زيدان: المرجع السابق، ص ص 100– 101.

أنواع المساعدات لها بهدف حماية استقلالها وسيادتها، وعلقت إذاعة القاهرة قائلة وأخيراً وجد العرب حامياً ونصيراً [1] وكانت نتيجة هذا اللقاء عقد سوريا لصفقات أسلحة مع الاتحاد السوفيتي في خريف سنة 1955م.

3- قوة النظام الثوري في القاهرة: الذي بدأت ملامح بطولته تبرز في مواقفه في مؤتمر باندونغ 1955م، ثم إمضائه صفقة الأسلحة التشيكية، وشروعه في انجاز السد العالي، ووقوفه في وجه سياسة الأحلاف بعد خروجه منتصراً على دول العدوان الثلاثي اكتوبر 1956م في معركة السويس حيث أصبح أقوى مما كان، وأصبحت شعوب الأمة العربية والعالم أجمع آنذاك تنظر إلى مصر باعتبارها مثالاً للمقاومة والنضال ضد الاستعمار وإسرائيل، فكانت معركة (السويس) بداية تاريخية لنضال القومية العربية في معركتها ضد الاستعمار التقليدي والحديث معاً، ففي نشوة ما بعد النصر وفي غمرة مطالبه واستحقاقاته كان الحلم العربي في الوحدة سيد الموقف، حتى راحت الجماهير العربية تهتف في عواصم عربية عديدة ومنها دمشق قائلة: «بدنا الوحدة باكر باكر»[2]، وهو الشعور الذي أحس به "عبد الناصر" الذي راح يخطب في الشعب المصري عقب تأميم قناة السويس في 26 جويلية 1956م قائلاً:[3] «... كلنا سندافع عن قوميتنا، كلنا سنعمل حتى يمتد الوطن العربي من المحيط الأطلسي إلى الخليج الفارسي ... إن القومية العربية تتقدم، تنتصر، تسير إلى الأمام وهي تعرف طريقها، تشعر من هم أعداؤها، ومن هم أصدقاؤها ... إن القومية العربية تعلم أن وجودها في اتحادها وأن قوتها في قوميتها، وأنا اليوم أيها المواطنون أتجه إلى إخوان لكم في سوريا العزيزة، سوريا الشقيقة، وقد قرروا وأعلنوا أن يتحدوا معكم اتحاداً حراً، كريماً عزيزاً سليماً، لندعم سويا مبادئ الحرية، ومبادئ العزة ومبادئ الكرامة ولنرسي سوياً الوحدة العربية...».

3- التغلغل الغربي في منطقة الشرق الأوسط تحت ستار المشاريع الاقتصادية: حاولت الولايات المتحدة الأمريكية أن تحلَّ محلَّ حلفائها (بريطانيا وفرنسا) في الشرق الأوسط بعد خسارتهم في معركة السويس تحت غطاء ما أُطلق عليه آنذاك بسياسة (ملء الفراغ) من أجل السيطرة على المنطقة، فكان مشروع "ايزنهاور" 1957م للشرق الأوسط لوقف المدِّ الشيوعي والذي رفضه "عبد الناصر" لأنه يدخل في إطار الحرب الباردة، وقد أرادت الولايات المتحدة الأمريكية من خلاله جعْل الشرق الأوسط مسرحاً لهذه الحرب باعتباره قلب العالم ومصدر البترول والباب الذي يحاول أن يَنْفَذَ من خلاله الاتحاد السوفيتي إلى العالم العربي وإفريقيا، وقبل كل ذلك ففيه توجد إسرائيل حليفها الأول.

وبهذا يتضح أن خلاف أمريكا مع البريطانيين والفرنسيين الذين قادوا معركة السويس لم يكن حول الهدف (اسقاط نظام عبد الناصر) وإنما حول الوسائل في السيطرة على الشرق الأوسط في ظل التغلغل الشيوعي الذي سجل نجاحاً فيه، فقد رأت الولايات المتحدة الأمريكية أن حلفاءها قد أخطأوا في اختيارهم للوسيلة العسكرية (العدوان الثلاثي) للسيطرة عليه، لذا رأت ضرورة البحث عن الوسائل المناسبة للتعامل مع خطورة النظام القومي في مصر أو

[1] - باتريك سيل: المصدر السابق، ص ص 549- 550.

[2] - محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، (ج1)، المصدر السابق، ص 62.

[3] - عبد الناصر نقلاً عن، طاهر الطناحي: قال الرئيس، روائع خالدة في أحداث مصر الكبرى للرئيس جمال عبد الناصر، (د، ط)، دار الهلال، القاهرة: 1957م، ص ص 224 – 225.

بالأحرى مشكلة " ناصر" كما كان يسميها "ايزنهاور"، فوجدتها في المشروع الاقتصادي الذي سمي باسم رئيسها آنذاك "ايزنهاور" الذي رحبت به معظم دول المنطقة الموالية للغرب.

4- تأثير شخصية وشعبية جمال عبد الناصر المنادي بالقومية العربية* والتضامن العربي:

عُرف "عبد الناصر" أحد قادة الانقلاب في ثورة جويلية 1952م الذي حرر مصر من احتلالين: الملكية والسيطرة البريطانية بشخصيته الفذة وقدرته على تحريك الجماهير وبزوغه في أكبر الأقطار العربية، مما أكسبه تأثيراً واضحًا وشعبية عريضة في نفوس العرب فاستطاع أن يخلق الإيمان القومي** لدى الكثير من أبناء الأمة العربية واستطاع أن يعبئ الأمة العربية من أجل مناهضة الاستعمار ومن أجل التحرر من التبعية وتحقيق الكيان الذاتي [1]، في الوقت الذي كانت فيه الأمة العربية في أمس الحاجة إلى زعيم بهذه المواصفات للتخلص من الغطرسة الاستعمارية الغربية التي شتت أوطانهم ونهبت ثرواتهم.

فالأمة العربية التي عانت سنواتٍ من المحن والآلام وعصور الظلام كانت تبحث عن بطل فلما عثرت عليه كان ما كان كما ذكر "هيكل" [2] فالتفوا حوله لتبنيه قضايا العالم العربي مشرقاً ومغرباً خاصة القضيتين الفلسطينية والجزائرية، ولدعوته إلى وحدة عربية تمتد من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي منذ حرب فلسطين، عندما أدرك أن القومية العربية هي أمضى سلاح للعرب للدفاع عن أنفسهم.

---

*- **القومية**: وليدة أفكار وعواطف تتفاعل وتؤلف قوى نشيطة تحرك الشعوب وتدفع بها إلى تحقيق الذات القومية، وهي عند العرب مأخوذة من "القوم" أي "الأمة"، وفي النظرية الفرنسية القومية : عقد اجتماعي يقوم على ارتباط المواطنين أي على فكرة (العقد) وفي النظرية الألمانية القومية قائمة على وحدة اللغة، والحركات القومية في القرن العشرين كانت مطبوعة بطابع هاتين النظريتين من حيث الإرتباط الحر والإرادة المشتركة واللغة، ولقد نمت العاطفة القومية في النصف الثاني من القرن 19م وفي القرن 20م، وأدى نموها إلى عاطفة أكثر حيوية وحدّة وهي عاطفة التضامن بين أعضاء الأمة الواحدة، ومن العوامل التي تدخل في تشكل العاطفة القومية: الأرض، العرق، اللغة، الذكريات التاريخية، التقاليد، الحضارة الفكرية، الدين، الظروف الاقتصادية، التباين الاجتماعي ينظر، نور الدين حاطوم: تاريخ الحركات القومية، (ج1)، (ط1)، دار الفكر، دمشق: 1969، ص ص 5، 14. ونشأ الفكر القومي العربي الحديث كرد فعل على سيطرة الاتراك العثمانيين وتجاهلهم لحقوق العرب القومية والسياسية ومحاولاتهم تتريك الشعوب التي خضعت لهم بما فيها الشعب العربي، فأسهمت عملية التتريك في انتشار الفكرة القومية وتأثيرها في بلاد الشام والعراق، ينظر، حسين السيد حسين، "نحو مشروع قومي عربي معاصر دراسة في الفكر السياسي العربي المعاصر"، مجلة جامعة دمشق، مج(16)، ع(2)، 2000، ص ص 336- 337.

**- يرجع تاريخ تبلور الفكرة القومية عند "عبد الناصر" إلى سنة 1951م عندما كان يعمل في الكلية الحربية حيث قال: " في العام السابق للثورة، عام 1951م تبلورت في ذهني القومية العربية كمذهب سياسي .... وعرفت أنه عندما كان العرب وحدة متماسكة استطاعوا رد المعتدين على أعقابهم، كما حدث أيام الحروب الصليبية، ولكن بعد أن فرق المستعمرون بين العرب أصبحوا عرضة للهزيمة وفريسة للسيطرة الأجنبية..." ينظر، محمود فوزي: المرجع السابق، ص 15؛ روى "عبد الناصر" في كتابه فلسفة الثورة كيف نشأ الفكر القومي عنده، الذي بدأ منذ مرحلة الدراسة الثانوية عندما خرج رفقة زملائه احتجاجا على وعد بلفور في 12 ديسمبر من كل عام، وخلال مشاركته في حرب فلسطين التي دخلتها شعوب العرب بدرجة واحدة من الحماسة، وخرجت منها بنفس المرارة والخيبة، وعندما عاد إلى مصر كانت التجارب رسمت في نفسه صورة عن حالة العر ب الذين يعيشون في منطقة واحدة، تجمعهم نفس الظروف، ونفس العوامل، ونفس القوى المتألبة ، لذا رأى أنه ما دامت الشعوب العربية يجمعها التاريخ والدين المشترك، وتحوي مراكز الإشعاع الديني في حدود عواصمها من مكة إلى الكوفة إلى القاهرة لماذا تتشتت جهودها، وزادته ثورة 23 جويلية 1952م إيماناً بوحدة الكفاح العربي وضرورته، ينظر، جمال عبد الناصر: المصدر السابق، ص 27.

[1] - عبد الله عبد الدائم:" الايديولوجية القومية العربية وتطورها ودورها وآفاقها"، مجلة شؤون عربية، ع (60)، مارس 1990، ص 9.

[2] - بصراحة الأهرام: محمد حسنين هيكل: تقرير من دمشق، 10/ 03/ 1958م، الرابط/

http://ahram.org.eg/media/malafat/besaraha/besraha/ahram/62/19620507.HTM تاريخ التصفح 12/20/ 2017م.

وعن سر هذا التأثير سئل "عبد الناصر" من طرف التلفزيون الأمريكي بكولومبيا في 26 أوت 1961م عن سبب تأثر الجماهير العربية به فأجاب قائلاً: [1] «إن كل ما نملكه هو أفكارنا ومبادئنا، ونحن نعلن هذه الأفكار والمبادئ، ولا شك أن هناك تأثيراً كبيراً لهذه الأفكار والمبادئ، ولكن هذا التأثير مستمد من تأييد الشعوب لها ومن إحساسها بأنها تعبر عن مشاعرها؛ وإذا كانت الجماهير تؤيد ما نقوله هنا؛ فلأن ما نقوله هو فكرها، وإذا كانت تؤيد القومية العربية؛ فلأن القومية العربية حركتها، هذا هو شعور هذه الجماهير العربية البعيدة بإحساسها التلقائي».

غير أن هذا التأثير جعل منه العدو الأول للغرب وحلفائه، فقد كان "عبد الناصر" بمثابة عنصر الشر أو مصدر الشر في المنطقة بالنسبة للأمريكيين ولحلفائهم الانجليز والفرنسيين خاصة بعد إعلانه تأميمه قناة السويس في 26 جويلية 1956م والنصر الذي أحرزه في العدوان الثلاثي عام 1956م ضد إسرائيل، وتوجهه إلى الاتحاد السوفييتي في قضية التسليح وتضامن الشعوب العربية مع مصر، ومناداته بالتضامن العربي الذي بموجبه يقف العرب وراءه ضد القوى العظمى، يُضاف إليه الوزن الذي مثلته مصر [*] في الوطن العربي بشرياً وحضارياً وجغرافياً، مما جعل استقطاب الزعامة الناصرية للجماهير العربية في النصف الثاني من الخمسينات أمراً محتَّماً خاصة بعد أن عارضت مصر حلف بغداد.

وكانت خطابات "عبد الناصر" كلها في النصف الأول من الخمسينات تدعو إلى وحدة الكفاح ولمّ الشمل العربي الذي ترسخ عنده منذ حصاره في الفالوجة خلال حرب فلسطين 1948م التي مثلت انتكاسة لجميع العرب حيث ذكر في هذا الصدد: [2] « ... ما دامت المنطقة واحدة، وأحولها واحدة، ومشاكلها واحدة، ومستقبلها واحداً والعدو واحد مهما حاول أن يضع على وجهه من أقنعة مختلفة فلماذا تشتت جهودنا؟ » كما دعا إلى تقوية الروابط مع الشعوب الإسلامية والبلدن الإفريقية، وفي افتتاح إذاعة (صوت العرب) [**] في 4 جويلية 1954م قال:[3] «أطلقت

---

[1] – خطب جمال عبد الناصر: موقع الرئيس جمال عبد الناصر، الرابط/ http://nasser.bibalex.org/ تاريخ التصفح 2017/12/03م الساعة 23: 50.

*– لم تخرج مصر من عزلتها وتتبنى قضية العروبة بشكل واضح إلا في أواخر سنة 1942م عندما هب رئيس وزرائها آنذاك "مصطفى النحاس" في خطاب له في نوفمبر وضع فيه مصر على رأس الحركة القومية العربية، خشية أن تنتقل الزعامة إلى العراق، ولم تستقر الفكرة العربية في مصر وتستعلي إلا منذ سنة 1956م عندما أعلن "عبد الناصر" قائلاً: "مصر دولة عربية مستقلة ... والشعب المصري جزء من الأمة العربية"، ينظر، جورج أنطونيوس: يقظة العرب تاريخ حركة العرب القومية، (ط8)، تقديم: نبيه أمين فارس، ترجمة: ناصر الدين الأسد، إحسان عباس، دار العلم للملايين، بيروت، 1987، ص 25. وعن وزن مصر قال "عبد الناصر": «...ولأول وهلة اتضح لنا أن مصر مثلها مثل كل جزء من أجزاء الوطن العربي لا يمكن أن تضمن سلامتها إلا مجتمعة مع شقيقاتها في العروبة، في وحدة متماسكة قوية، والشيء الثاني هو أن موقع مصر الجغرافي والاستراتيجي الهام كان دائماً هو نقطة الضعف بالنسبة لها فتسابقت الدول على احتلالها من الأتراك إلى الفرنسيين ثم البريطانيين، لذلك كان هدفنا هو أن نجعل من هذا الضعف قوة »، ينظر، محمود فوزي: المرجع السابق، ص 15.

[2] – المصدر السابق، ص 27.

– **إذاعة صوت العرب: تأسست في جويلية سنة 1952م عقب الإطاحة بالنظام الملكي المصري، كانت "صوت العرب" قناة أساسية للتعبئة الجماهيرية ضد الاستعمار والهيمنة في الوطن العربي، فقد تزامن تأسيسها مع تصاعد نضال شعوب المغرب العربي من أجل الاستقلال والتحرر ومع كفاح الشعب اليمني ضد الاستعمار البريطاني، ومع اندلاع الثورة الجزائرية أصبحت "صوت العرب" مصدراً أساسياً للتحسيس والإعلام بمبادئ وأهداف "جبهة التحرير الوطني" والتذكير ببشاعة الجرائم الاستعمارية ومواجهة دعاية العدو الفرنسي، ينظر، اسماعيل دبش: المرجع السابق، ص 69.

[3] – عبد الناصر نقلاً عن، عبد الله إمام: الناصرية، المرجع السابق، ص 403.

مصر صوت العرب من قلبكم القاهرة حرباً على المستعمرين، وشوكاً يدمي ظهور الغادرين، أطلقته مصر يعلن ذاتيتكم وقوتكم، أمة واحدة لا تفصلها الحدود، ولا تمزقها الشهوات، ولا يفرق بينها وبين الحرية تآمر الاستعمار » وفي خطابه في عيد الثورة (23 جويلية 1954م) أكد أن هدف حكومته هو أن يكون العرب أمة متحدة، يتعاون أبناؤها في الخير المشترك، وفي 2 فيفري 1955م قال لجموع من اللبنانيين خلال زيارتهم للقاهرة: [1] «...يجب أن نسير إلى الأمام بقوة تحمل مشعل القوة من أجل العرب ومن أجل أهداف العروبة، حتى نتخلص جميعاً من الآلام فإن آلام مصر من آلام لبنان، وآلام لبنان من آلام سوريا وآلام سوريا من آلام العراق، وآلام العراق من آلام الأردن إن هذه الآلم نشترك فيها جميعاً ... إن قوتنا في قوميتنا ويجب أن نحافظ على قوميتنا ... »، وتوالت خطاباته الداعية إلى القومية العربية عقب تأميم قناة السويس، وعقب العدوان الثلاثي على مصر الذي أظهر تضامن العرب مع مصر في أجل صوره.

فالظروف حسبما ذكر "خالد العظم" [2] رئيس الوزراء السوري الأسبق «قد أعدت "عبد الناصر" ليكون مركز التجمع للأمة العربية، تنقاد إليه الآمال وتتجمع لديه القوى فيمسك بخيوط المقدرات ويدير دفة السفينة في الخضم متحاشياً الصخور والمزالق».

لذا حاولت الولايات المتحدة الأمريكية إقامة منافس عربيٍّ لـ "عبد الناصر" في المنطقة واختارت الملك "سعود" باعتباره الشخص الذي يستحوذ على خيال العالم العربي، وجاءت بمشروع 'ايزنهاور' لحصار مصر وإسقاط النظام الناصري وذلك بانتزاع الملك "سعود" من العلاقة مع "عبد الناصر"، والفصل بين القاهرة ودمشق ثم تصفية "عبد الناصر" إذا أمكن ذلك.

يمكن القول أن القوى الاستعمارية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية قد اتفقت جميعاً على خطورة "عبد الناصر" والقومية العربية التي يدعو إليها، ورأت فيهما رأسا الفتنة في المنطقة ومصدر تهديد للمصالح الغربية فبدأت تضع الخطط للسيطرة على الشرق الأوسط بطرح المشاريع الاقتصادية التي كان في مقدمتها مشروع ايزنهاور الاقتصادي الذي رفضته كل من مصر وسوريا وأثارتا الحياد في الحرب الباردة.

5- انتهاج مصر شعار سياسة عربية خارجية مستقلة ضمن نطاق الجامعة العربية وتقوية ميثاق الضمان الجماعي العربي (مواجهةً لحلف بغداد):

بدأت مصر منذ ثلاثينيات القرن 20م تتطلع نحو العرب باذلة جهوداً لتحقيق الوحدة العربية والإسلامية بعد أن خرجت من عزلتها الإقليمية، فبعد توقيع مصر لمعاهدة 1936م اطمأنت لوضعها الدولي كدولة سيدة وبدأت تخرج تدريجياً من عزلتها وتتطلع إلى من حولها من الدول العربية، وأدركت أنها من الزاوية العربية أقوى وأغنى الدول العربية، ومن الزاوية الإسلامية الشرقية تؤهلها ثقافتها وجامعاتها وإمكانياتها البشرية وحضارتها أن تقوم بدور هام بين دول المشرق العربي، فأصبحت مقر المؤتمرات ومكان الاجتماعات والمداولات التي كانت تعقد من أجل مصلحة

[1] - عبد الناصر نقلاً عن، عبد الله إمام: الناصرية: المرجع السابق، ص 405.

[2] - المصدر السابق، (مج 1)، ص 396.

الدول العربية والإسلامية عامة [1]، فكان احتضانها لبادرة توحيد العرب عبر جامعة الدول العربية عام 1945م ودعمها المتواصل للقضايا العربية من فلسطين إلى سوريا والمغرب العربي، منتهجة شعار سياسة عربية خارجية مستقلة ضمن نطاق الجامعة العربية، وتقوية ميثاق الضمان الجماعي العربي (1950م) الذي لقي تقديراً لدى القوى الوطنية في سوريا فألفت حكومة جديدة (حكومة صبري العسلي) بتاريخ 10 فيفري 1955م ساهم فيها "حزب البعث" في الحكم الذي أصبح يدعو إلى الاتحاد بين مصر وسوريا، باعتبار أنهما البلدان الأكثر تحرراً من البلدان العربية الأخرى – آنذاك – حيث أصر "ميشال عفلق" أن يتضمن البيان الوزاري لحكومة "صبري العسلي" الدعوة إلى الوحدة السورية المصرية، وقد لاقت هذه الدعوة تأييد مجلس الشعب السوري [2]، خاصة وأن الجامعة العربية في ميثاقها لا تعارض إنشاء تحالفات ثنائية أو جماعية ما بين دولها تقويةً للضمان الجماعي العربي.

ومن هذا المنطلق راحت سوريا ومصر يتمسكان بالحياد الايجابي خاصة بعد مؤتمر "باندونغ" للشعوب الأفرو أسيوية (افريل 1955م) الذي وافقت فيه الدولتين على جميع مبادئ المؤتمر التي تدعو إلى احترام سيادة الدول وأراضيها، وتسوية المشاكل الدولية بالطرق السلمية، وتدعيم التعاون بين الدول، فبدأ التقارب بين البلدين بعد عودة الوفدين من المؤتمر، ومن خلال اللقاءات الثنائية التي تمت في (باندونغ) والتي أكدت ضرورة التضامن والتشاور بكل ما يخص الشعب العربي والأقطار العربية عامة لتحقيق وحدته في عصر تنامت فيه القوى العظمى والتكتلات الكبرى [3].

6- تطلع الشعب السوري للوحدة العربية:

نالت فكرة الوحدة العربية اهتماماً كبيراً في سوريا، حيث كانت دمشق قلب العروبة النابض، وكان لقرب سوريا من مركز السلطنة العثمانية وتمكن النفوذ العثماني من الهيمنة على شؤنها، فضلاً عن سياسة التتريك التي اتبعها الاتحاديون تجاهها وإزاء غيرها من البلاد العربية مع بداية القرن العشرين الميلادي، أثر في إحداث رد فعل قوي لدى أبنائها أكثر من أي قطر عربي آخر، وهو ما جعل سوريا المنطلق الأسبق للفكرة القومية العربية والمركز الأول لها [4] وبعدما ودع الشعب السوري عهد الاحتلال الفرنسي بدأ عهداً جديداً من الكفاح في سبيل البناء وتحقيق الوحدة العربية الشاملة، فقد كانت سوريا من أولى الدول العربية التي نالت استقلالها مما جعلها تحمل لواء القضية العربية التحررية والوحدة العربية الشاملة، وهذا ما عبر عنه "شكري القوتلي" أول رئيس للجمهورية السورية (1943-1949م) وهو يرفع علم الاستقلال بقوله: [5] «لن يرتفع فوق هذه الراية أي راية بعد اليوم إلا راية الوحدة العربية»، ثم ما لبثت أن شاركت سوريا بإمكاناتها العسكرية المتواضعة في حرب فلسطين 1948م التي ألقت بظلالها على الواقع

---

[1] – أحمد طربين: المرجع السابق، ص 564.

[2] – صبحي منذر ياغي: الوحدة المصرية – السورية ما زالت حاضرة في الذاكرة في زمن يخيم به شبح التجزئة والتقسيم والتفكك على أكثر من دولة عربية الرابط: http://alafkar.net/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%AD%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9% تاريخ التصفح 14 اكتوبر 2017 على الساعة 22:00.

[3] – غسان محمد رشاد الحداد: المصدر السابق، ص 105.

[4] – سيد عبد العال: المرجع السابق، 219.

[5] – شكري القوتلي نقلاً عن، غسان محمد رشاد الحداد: المصدر السابق، ص 22.

العربي عموماً وأعقبها – كما ذكرنا في الفصل الأول– دخول سوريا في دوَّامة من الانقلابات العسكرية زعزعت استقرار سوريةٍ والتي ثبت أن الهدف منها هو النيل من عروبة البلاد والعمل على إدخالها في مشروعات استعمارية جديدة لتكون بديلاً من سياسة الانتدابات السابقة، وقد تنبه بعض القادة السياسيين السوريين إلى هذا الخطر فأكدوا في الدستور الصادر عن المجلس النيابي سنة 1950 عروبة سورية وضمَّنوه دعوة موجهة إلى الحكام العرب تحثهم على إقامة وحدة عربية تجمع شتاتهم لمواجهة التحديات الخطيرة بعد الإعلان عن إقامة الكيان الصهيوني على أرض فلسطين، وتعهد الدول الاستعمارية (فرنسا وبريطانيا) بحماية هذا الكيان الغاصب ، وهذا ما لمسه السفير المصري في سوريا آنذاك "محمود رياض" * الذي أكد أنه بعد تعيينه سفيراً لبلاده في سوريا في ربيع 1955م:[1] «... لمس قوة المشاعر العربية في سوريا ومساندة الشعب العفوية لكل قضية عربية، وإيمانه العميق بالوحدة العربية »، وزاد هذا الموقفَ دعماً وصول "صبري العسلي" الرافض لسياسة انضمام سوريا للأحلاف العسكرية إلى رئاسة الوزراء (من فيفري إلى سبتمبر 1955م)، وفي هذه الأثناء كانت السلطة في مصر قد تركزت بيد "عبد الناصر" الذي أبرم اتفاقية الجلاء عام 1954 مع بريطانيا ، وأظهر عزمه على استكمال استقلال مصر السياسي والاقتصادي، وأعلن معارضته الشديدة لحلف بغداد ، وبدا واضحاً أكثر من أي وقت مضى أن ثمة تقارب في وجهات النظر بين سياسة البلدين المناهضين لسياسة الأحلاف، وللاتحادات العربية التي تمجد النفوذ الشخصي أو العائلي كمشروع سوريا الكبرى 1944م الذي طرحه ملك الأردن "عبد الله" منذ سنة 1940م، فتوجهت حكومة البلدين بالدعوة إلى ميثاق الضمان الجماعي الذي ترجم في عقد اتفاقية الدفاع المشترك (اكتوبر 1955م)، ليتكون نواة اتحاد واسع في المستقبل يجمع بين الدول العربية.

وبهذا انطلقت مشاعر السوريين المطالبة بالوحدة مع مصر باعتبارها الطريق لتحرير فلسطين، ولم شمل العرب وهو هدف لا يمكن لسوريا أن تحققه منفردة.

6– التقارب السوري – المصري:

يرجع التقارب بين البلدين سوريا ومصر إلى فترة أقدم من موضوع الدراسة فإذا رجعنا إلى الخلف وتحديداً إلى زمن الإسلام الأول نجد أن كلا من مصر وسوريا كان يجمع بينهما تقارب وترابط إزداد مع مرّ السنين خاصة أيام "صلاح الدين الأيوبي" (1174– 1193م) والحروب الصليبية، وخلال القرن 19م عرفت مصر هجرة لأهل الشام الذين أضافوا إلى الحياة الثقافية والسياسية بها، وساهموا في نهضتها الأدبية الحديثة في أكثر من ميدان، وفي عهد "ابراهيم باشا" ابن "محمد علي" جرت محاولات لتوحيد مصر والشام، وظل التقارب بين البلدين متواصلاً إلى عهد الحكم الوطني في سوريا، فبعدما دُكت دمشق بقنابل الفرنسيين في ماي 1945م أسرع "سعد الله الجابري" رئيس

---

*– **محمود رياض**: ولد عام 1917م، تخرج من الكلية الحربية بمصر عام 1936م، عين مدير للمخابرات الحربية في غزة عام 1948م، عضو الوفد المصري المفاوض في رودس عام 1949م، مدير للإدارة العربية بوزارة الخارجية عام 1954م، سفير مصر في سوريا 1955م، شارك مع الوفد المصري في توقيع الوحدة مع سوريا عام 1958م، مستشار للرئيس "عبد الناصر" ما بين (1958– 1962م)، مندوب مصر في الأمم المتحدة 1962، وزير خارجية (1964– 1972)، أمين عام جامعة الدول العربية (1972– 1979)، توفي عام 1992م، ينظر، محمود رياض: المصدر السابق، ص7.

[1] – المصدر نفسه، ص 28.

المجلس السوري (البرلمان) إلى بيروت ومنها إلى القاهرة – التي عمت فيها مظاهرات احتجاجاً على قصف دمشق – حيث أثار اهتمام الحكومة المصرية فدعا "النحاس" باشا رئيس وزراء مصر مجلس جامعة الدول العربية للاجتماع وآثار قضية سورية بتصريحات قوية هزت الأوساط الأجنبية [1]، مما كان لهُ أثر في تدخل الانجليز في إرغام فرنسا على الانسحاب عن دمشق، كما شاركت سوريا مع مصر والدول العربية المستقلة آنذاك (لبنان، السعودية، شرقي الأردن اليمن، العراق) في مباحثات الوحدة العربية في نفس العام بل كانت أول دولة تفاوض مصر في ذلك، والتي انتهت بميلاد "جامعة الدول العربية مارس 1945م" التي علق العرب عليها الأمل في توحيدهم ونصرة قضية فلسطين، غير أنها فقدت ثقة العرب بعد نكبة فلسطين وعجزها عن منع تقسيمها.

وعقب انقلاب "حسني الزعيم" عام 1949م كانت سوريا مضطربة بين أن تبرم اتفاقية شبه وحدوية مع العراق أم تنضم إلى كتلة القاهرة والسعودية، وفي 09 افريل 1949م كادت أن تبرم اتفاقية دفاعية عسكرية مع العراق، غير أن الوفد العراقي تلكأ في خطواته لتحقيق هذا الاتفاق، وفي 16 افريل من نفس العام سافر وفد سوري إلى القاهرة، فسارعت مصر إلى ارسال "عبد الرحمن عزام" إلى سوريا، وفي 18 افريل قرر "حسني الزعيم" الانضمام إلى المعسكر السعودي – المصري[2]، وفي عهد "الشيشكلي" عادت سوريا باتجاه محور القاهرة – الرياض وهي السياسة المنسجمة مع رغبات قادة الجيش، حيث قام "الشيشكلي" بزيارة رسمية على رأس وفد إلى القاهرة والرياض ثم قام "خالد العظم" بزيارة أخرى إلى البلدين عام 1950م[3].

وخلال تأليف وزارة "خالد العظم" في 27 مارس 1951م أكد في بيانه الوزاري أن سوريا لن ترتبط بأي من المعسكرين الدوليين، أو بأحد المحاور الغربية، وركز على إكمال المشاريع الاقتصادية، ودعم الجامعة العربية، والسعي لتحقيق الوحدة العربية مع سائر دول الجامعة، وأعلن الزعيم "فوزي سلو" رئيس الوزراء والدفاع السوري بعد انقلاب "الشيشكلي" الثاني في نوفمبر 1951م أن السياسة الخارجية لسوريا ستحافظ على الإخاء والوفاق مع الأقطار العربية، إلا انه أكد بشكل خاص على أهمية العلاقة مع مصر والعمل على توثيقها[4].

وبعد وصول "شكري القوتلي" إلى الحكم في سوريا للمرة الثانية عام 1955م عاد حزب "البعث العربي الاشتراكي" الداعي إلى الوحدة العربية وبالأخص مع مصر إلى الحكم، مما اضطر سوريا أن تتقرب من مصر ساعدها في ذلك وجهة النظر المتفق عليها في البلدين من الحرب الباردة وقضية التسليح ورفض الانضمام للأحلاف الغربية وعداء إسرائيل.

وفي هذه الأثناء تقلَّد "شكري القوتلي" مهام رئاسة الجمهورية، فكان من أوائل الداعين إلى التقارب مع مصر، خاصة بعدما تبين للسوريين الدور القيادي لعبد الناصر" في العمل على استقلال كافة الشعوب العربية والتخلص من السيطرة الأجنبية، وإصراره على سياسة عدم الانحياز، والسعي من أجل وحدة العمل العربي، فأصبحت

[1] – خالد العظم: المصدر السابق، (مج1)، ص 250.
[2] – علي رضا: المرجع السابق، ص 97.
[3] – غسان محمد رشاد حداد: المصدر السابق، ص 67.
[4] – نفسه، ص ص 70، 76.

مصر أقرب ما يكون لقلب كل سوري، ونظراً لهذه المشاعر وللمخاطر التي واجهت البلدان، تم عقد اتفاقية عسكرية مع سوريا، وإنشاء قيادة عسكرية موحدة يوم 20 أكتوبر 1955م، انضمت لها الأردن في اكتوبر 1956م[1] للوقوف في وجه العدوان الإسرائيلي.

وزاد هذا التقارب أيام العدوان الثلاثي على مصر عندما وقفت سوريا * إلى جانب مصر خلال هذا العدوان تطبيقاً لما جاء في المادة الأولى من ميثاق الجامعة العربية من صيانة استقلال الدول الأعضاء وسيادتها من كل اعتداء بالوسائل الممكنة بموجب اتفاقية الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي جوان 1950م[2]، وتصاعد هذا التأييد إلى ذروته عندما قررت مجموعة من الضباط القوميين في سوريا نسف خطوط أنابيب البترول العابرة للأرض السورية في اتجاه البحر الأبيض المتوسط مساندة للشعب المصري المقاتل في مصر ضد إسرائيل وحلفائها.

وعندما تعرضت سوريا إلى الضغوط وحِيكَتِ المؤامرات من حولها بتدبير من الولايات المتحدة وعملائها المناهضين للتوجهات القومية، وقفت مصر إلى جانبها بإرسال قوات إلى ميناء اللاذقية تطبيقاً لمعاهدة الدفاع المشترك بين البلدين، وعلى إثر ذلك استمر تبادل الوفود بين البلدين على مختلف المستويات برلمانية وعمالية بهدف التنسيق وتوحيد الاصطلاحات وبعض المفاهيم لرسم سياسة تكاملية شعارها العمل من أجل وحدة رائدة مفتوحة أمام جميع الدول العربية المتحررة.

وغذى هذا التقارب دعوة "حزب البعث العربي الاشتراكي" في سوريا إلى وحدة القطرين مصر وسوريا كنواة للوحدة العربية، وهذا ما بدا واضحاً في الافتتاحيات والمقالات التي كانت تنشر في جريدة "البعث" الناطقة باسم الحزب، ففي مقال لزعيم الحزب "ميشال عفلق" نشره في جريدة البعث سنة 1956م تحت عنوان (الوحدة الوطنية والتهادن الحزبي) أنهاه بقوله:[3] «... فإن نُرد الوحدة العربية وحدة حقيقية إيجابية توحد قوى الشعب فعلاً وتضاعفها أضاعفاً، وجب أن نختار لها طريق التحرر الخارجي والتحرر الداخلي، كما يتوفر ذلك لمصر وسوريا...».

وكتب عن القومية قائلاً:[4] «القومية ككل حب تفعم القلب فرحاً وتشيع الأمل في جوانب النفس، ويود من يشعر بها لو أن الناس يشاركونه هذه الغبطة التي تسمو فوق أنانيته وتقربه من أفق الخير والكمال..».

بدى حزب البعث العربي الاشتراكي لجيل ذلك الوقت المعبر عن عواطف الجماهير السورية التي عانت الظلم الاجتماعي الذي تمارسه الطبقات المتحكمة بأوضاع البلاد، وكانت شعارات: الوحدة والحرية، والاشتراكية وأمة عربية واحدة، ذات رسالة خالدة تثير في نفوس الجيل الجديد آنذاك أحاسيس سحرية بأن الطريق قد بان ووضح، وأنه لم يعد أمامهم سوى السير على هذا الطريق للوصول إلى الهدف بتغيير الواقع الفاسد واستبداله بواقع أفضل على مدى

---

[1] – محمود رياض: المصدر السابق، ص 29.

*– كانت سوريا والأردن قد عرضتا على مصر معاونتها عسكرياً بالهجوم على إسرائيل لتخفيف الضغط عليها، لكن "عبد الناصر" طلب عدم اشتراكهما في المعركة حتى لا يتعرضا للعدوان الفرنسي البريطاني، ينظر، محمود رياض: المصدر نفسه، ص 30.

[2] – مفيد محمود شهاب: المرجع السابق، ص 34.

[3] – ميشال عفلق نقلاًعن، ذوقان قرقوط: المرجع السابق، ص 342.

[4] – ميشال عفلق نقلا عن، حسين السيد حسين، "نحو مشروع قومي عربي معاصر دراسة في الفكر السياسي العربي المعاصر"، المرجع السابق، ص 337.

العالم العربي بالجمع بين القومية والاشتراكية، بعد أن كان الشيوعيون السوريون يصورون القومية على أنها نزعة رجعية ونقيض للاشتراكية[1].

ومن جهته اتخذ "القوتلي" منذ توليه الحكم مواقفَ مبدئية مؤيدة للثورتين المصرية والجزائرية منددا بكل محاولات التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان العربية من طرف القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، هذه الأخيرة التي كانت محل انتقاد شديد من طرف الحكومة السورية بسبب المحاولات المكثَّفة منذ نهاية الخمسينيات للتدخل مباشرة لتدعيم الأنظمة التابعة لها والغربية الولاء بصفة عامة، خاصة بعد الإطاحة بالنظام الملكي في العراق (14 جويلية 1958م) كالتدخل الأمريكي المباشر في لبنان (أوت – أكتوبر 1958م)[2].

كان الخطر الخارجي أهم سبب لقيام الوحدة بين البلدين فالعرب تاريخياً معروف عنهم وحدة الموقف اتجاه العدو وهذا ما أكده "عبد الناصر" في حديثه للتلفزيون الألماني "هامبورج" في 13 أوت 1961م عندما أعلن قائلاً: [3]« لقد كان ذلك إيمانى منذ بداية حياتى، وكنا نرى الدول العربية تختلف، ولكن إلتقاءها كان يحدث فى أقل من لمح البصر إذا ما واجهت إحداها أي خطر، ذلك أن الشعوب العربية كلها تهرع إليها وتقف بجانبها» ، معلناً استعداده للوحدة مع أي بلد من البلدان العربية إذا وافق شعبها إجماعاً على هذه الوحدة، وكان مستعداً لها.

ذلك أن فكرة الوحدة العربية تمتد على جبهة عريضة، ويمكنها أن تتطور من التضامن العربى إلى التحالف إلى الإتحاد إلى الوحدة الدستورية الكاملة، والأمة العربية وحدها هي القادرة على دفع هذا التطور يوماً بعد يوم ليواجه احتياجات الشعوب العربية، وليمنحها القدرة على الحياة فى هذا العالم الملىء بالتجمعات القومية حسب "عبد الناصر"[4].

وبالنسبة للثورة الجزائرية التي كانت تمر بأخطر مرحلة من مراحل الممارسات اللإنسانية للاستدمار الفرنسي رأى "القوتلي" أنها كانت حافزاً قوياً للمحاولات السورية الوحدوية منذ توليه الرئاسة عام 1955م هذه المحاولات التي تجسدت في 1958م بتأسيس الـ(ج.ع.م).

وبهذا تلاقت آمال وأهداف البلدين الشقيقين فتم توقيع اتفاقية الوحدة العسكرية عام 1955م ثم توقيع اتفاقية الوحدة الاقتصادية عام 1957م.

إن الشعب السوري بمختلف أطيافه تقريباً كان متوجهاً اتجاهاً وحدوياً نحو مصر وذلك ما شرحه "ميشال عفلق"زعيم حزب "البعث العربي الاشتراكي" السوري الداعي للوحدة العربية في جانفي 1961م قائلاً :[5] « كانت لدينا القناعة بأنه لن يكون هناك وحدة عربية بدون مصر، ولم يكن ذلك بسبب أننا كنا نعتقد أنه كان مقدَّراً عليها أن تكون بروسيا العالم العربي لتحقق الوحدة بالقوة ... ولكن لأنه توفر لدينا البرهان على قدرة مصر على عرقلة

[1] – محمد عمران: المصدر السابق، ص 8.

[2] – اسماعيل دبش: المرجع السابق، ص 83.

[3] – خطب جمال عبد الناصر: المصدر السابق.

[4] – نفسه.

[5] – ميشال عفلق نقلاً عن، محمد علي القوزي: المرجع السابق، ص 59.

المساعي الوحدوية... إذ تستطيع الاعتراض على كل حركة نحو الوحدة تستثنيها، كما برهن تاريخ مشاريع الهلال الخصيب» .

فسوريا كانت ترى في مصر أنها كما استثنت المشاريع الوحدوية السابقة الخارجة عن إرادة العرب والهادفة إلى تحقيق مصالح شخصية والتي يقف وراءها الغرب كمشروع 'الهلال الخصيب' الذي طرحه العراق، أو مشروع سوريا الكبرى هي قادرة على تحقيق وحدة نابعة من رغبة العرب أنفسهم لذا انجذبت إليها.

أدى تطور العلاقات بين مصر وسوريا في هذه الفترة إلى تمتين الروابط بين البلدين والشعور بالمصير المشترك مما دفع البلدين إلى الاتجاه نحو إقامة وحدة كاملة بينهما تم الإعلان عنها في فبراير 1958م.

ثانياً: أسباب ودوافع قيام الجمهورية العربية المتحدة.

لم تكن الظروف الداخلية والخارجية وحدها من أدَّى إلى التفكير في التقارب السوري – المصري ثم إعلان قيام الـ(ج.ع.م) في الأخير، بل كانت هناك جملة من الأسباب والدوافع المتعلقة بكلا البلدين أو بالأوضاع العالمية آنذاك أدت إلى قيام الوحدة بينهما وهذا ما سنتعرف عليه في هذه النقطة.

أ – الأسباب الخارجية:

تمثلت خاصة في:

1– التهديدات الخارجية ومحاولات التدخل الغربي في منطقة المشرق العربي: يأتي في مقدمتها مخططات الدول الاستعمارية المتزايدة بعد الحرب العالمية الثانية لوقف حركات التحرر العربية وتعميق التجزئة في الوطن العربي بدءاً بتكوين جسم غريب داخل الأمة العربية وهو الكيان الصهيوني، هذا الأخير الذي ترتب عنه ليس فقط قمع وتشريد الشعب الفلسطيني بل أصبح عامل توتر خطير في المنطقة وعائقاً في طريق أي مشروع تنموي أو وحدوي في الوطن العربي، يُضاف إليه تبنِّي بعض أنظمة الدول العربية مواقفَ مسالمة للاستعمار، منطلقة من النظرة الضيقة بتغليب المصلحة القُطرية على المصلحة القومية كما حدث مع المغرب وتونس اتجاه الثورة الجزائرية بعد استقلالهما [1] أو مع العراق عندما قَبِل أن يكون عضواً في حلف بغداد واتخذ عاصمته مقراً له.

أضف إلى ذلك مخلفات السيطرة الاستعمارية الغربية التي كانت تروّج للتيارات والنزاعات الإقليمية بعد أن قَطَّعت الأمة العربية قِطعاً جغرافية، أصبحت الأنظمة العربية فيما بعد تقدِّس تلك الحدود المصطنعة التي أقامها الغرب في بلادهم بعد سيطرتهم عليها.

وبالتالي كان الاتحاد ضرورة للوقوف في وجه الخصوم والأعداء فتأسيس الجامعة العربية مثلاً يُعدُّ خطوة بالغة الأهمية في ذلك الوقت باعتبارها سبيلاً إلى التلاحم القومي وبعث الوعي القومي العربي، لكنها عجزت عن درء الخطر الغربي عن البلاد العربية.

[1] – اسماعيل دبش: المرجع السابق، ص 103.

ب– الدوافع الداخلية:

ونقصد بها خاصة تلك المتعلقة بمصر وسوريا ما بين (1945– 1958م) ويأتي في مقدمتها:

1– الرد على المتشككين في هوية مصر ما بين الإسلام والهوية الفرعونية: فقد أراد أعداء الأمة العربية من الاستعماريين تفرقة العرب فيما بينهم بتشجيع النزعة القطرية لتحقيق أهدافهم ومصالحهم في المنطقة العربية حتى راحوا يشككون في هويات العرب، فشجعوا تعليم الثقافات المحلية على حساب الثقافة الإسلامية التي حاربوها كما فعل الإنجليز في مصر، مدعين بأن لها كيانها الإنساني والحضاري الخاص هو التاريخ الفرعوني الذي يجب تمجيده وإحيائه وغذى هذا التوجه بقايا العناصر التركية في مصر والاستعمار البريطاني الذي كشف أبحاثه عن مخلفات الحضارة الفرعونية، حتى أن بعض المفكرين المصريين [*] كانوا يرون أنه لا شيء يربط مصر بجاراتها العربية وأن مصلحتها تناقض تلك المصالح، كما أن الاستعمار الفرنسي لمصر قبل ذلك أيام "نابليون بونابرت" (1798– 1801م) أوهمها أنها منفصلة ومتميزة عن غيرها من أقطار العروبة المجاورة لها لضرب الوحدة العربية، وهو ما جعلها في عزلة عن العرب.

وشكلت الدعوة الفرعونية [**] في مصر منذ العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي جانباً كبيراً من محتوى القومية القطرية [***]، حتى أصبحت الصحف الرائدة بها ذات النزعة المصرية تولي اهتماماً بمنجزات مصر الفرعونية مثل جريدة "السياسة الأسبوعية"، كما شهدت الفترة ذروة الإنتاج الأدبي ذي الاستلهام الفرعوني في المسرحيات والقصص والقصائد التي اتخذت من مصر الفرعونية موضوعاً لها والتي كانت تدرس في مدارس الدولة المصرية في تلك الفترة، حتى أن المثقفين من دعاة الفرعونية آنذاك مثل "سلامة موسى" كانوا يرون في نشر مفاهيم الفرعونية ضرورة قومية [1] وكان موقف الكتاب الوطنيين المصريين خلال تلك الحقبة من مسألة الوحدة العربية سلبياً للغاية، وانفتاحهم على مفاهيم التعاون السياسي مع جيران مصر من العرب محدوداً، وكان مفهوم "الوحدة العربية " بحد ذاته نادراً ما يناقش في الدوائر السياسية المصرية، وحتى النقاشات التي كانت تدور حول الموضوع كانت تميل إلى عزل مصر عن المسألة

---

*– مثل: مصطفى كامل وسعد زغلول الذي عندما أراد "عبد الرحمن عزام" أن يحدثه بشأن الوحدة العربية قاطعه "زغلول" قائلا: " إذا جمعت صفراً إلى صفر، فصفر، ماذا تكون النتيجة؟"، ينظر، أحمد طربين: المرجع السابق، ص 560.

**– كان التيار الفرعوني من أقوى التيارات الفكرية – السياسية التي استهدفت عروبة مصر فهو تيار معادي للعروبة والفكرة العربية، سعى بكل الوسائل لطمس الشخصية العربية المصرية بدعوى انقطاع التواصل الحضاري، فقد اقتطع أصحابه جانباً حضارياً مهماً من تراث مصر الحضاري وهو الحضارة الفرعونية حصراً لينسبوها لطائفة دينية واحدة هي الأقباط المسحيين، ليطمسوا معالم الشخصية العربية، ينظر، بثينة عبد الرحمن التكريتي: المرجع السابق، ص 27.

***– أكد "باتريك سيل" أن مصر كانت متأخرة في إيمانها بقضية الوحدة العربية، وأن الأفكار القومية لم يصبح لها تأثير في تفكيرها واتجاهها السياسيين إلا في أواخر الثلاثينيات وبداية الأربعينيات من القرن العشرين الميلادي، أما في العقود الأولى منه فكانت متخلفة عن حركة القومية العربية في آسيا التي ظهرت بعد عام 1908م كرد على القومية التركية، ثم تحولت إلى حركة ثورية عام 1916م ضد الحكم التركي، ومنذ فرض الحماية عليها إلى أواسط الثلاثينيات من القرن العشرين ظل الاحتلال البريطاني الشغل الشاغل للسياسة المصرية، وهو ما زاد في عزلها عن تيارات الفكر في العالم العربي، غير أنه ابتداء من سنة 1940م تبنت مصر القومية العربية سياسة رسمية تقبلها كل من الوفد (النحاس) والملك (فاروق)، عندما بدأ الأول ما بين جويلية واكتوبر 1943م سلسلة من المحادثات حول الوحدة العربية مع زعماء الأردن والعراق والسعودية وسوريا ولبنان واليمن التي تمخض عنها برتوكول الإسكندرية اكتوبر 1944م، ثم ميثاق الجامعة العربية في مارس 1945م، ينظر، باتريك سيل: المصدر السابق، ص ص 36 ، 47.

[1] – ج. جانكوفسكي، إ. جرشوني: هوية مصر بين العرب والإسلام 1900– 1930، تر: بدر الرفاعي، (د، ط)، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة: 2013، ص 233 – 234.

وتتسم بالتشاؤم حول إمكانيات قيام الوحدة العربية التي رأى أغلب مثقفي مصر آنذاك أنها مستحيلة أو طموح خيالي وبعضهم قال أنها لن تتحقق إلا بعد مئات السنين [1] وبهذا غابت السياسية المصرية التي تُعلي من شأن إقامة رابطة قومية مشتركة بين مصر وجاراتها العربيات.

ولا شك أن الاستعمار البريطاني قد لعب دور كبير في تغذية هذه النزعة بهدف إذابة الكيان المصري في الكيان الانجليزي وسلخه من هويته العربية الإسلامية سعياً منه إلى تفتيت الأمة العربية إلى أجزاء صغيرة لإعاقة الطموحات القومية العربية وتهيئة الأجواء لزرع الكيان الصهيوني، وهو نفسه ما قامت به فرنسا في الجزائر عندما أحيت وشجعت النزعة البربرية المحلية على حساب الهوية العربية لعزل الشعب الجزائري عن كيانه العربي، متناسين أن الرافدين العربي والإسلامي أصبحا جزءاً من النسيج العضوي للشخصية المصرية والجزائرية.

وكان لاتخاذ بعض المفكرين القوميين السوريين واللبنانيين من مصر موطناً لهم هروباً من استبداد السلطان العثماني "عبد الحميد الثاني" ما بين 1880- 1914م أثر في تهيئة الأذهان المصرية لقبول فكرة القومية العربية وتدعيم الراوبط الأخوية بين الشعب المصري والشعوب العربية المجاورة له، على الرغم من معارضة مصر الشديدة للثورة العربية (جوان 1916م) لكونها لم تقاسي ويلات الحكم العثماني [2]، كما كان جامع الأزهر من ناحية والتجارة من ناحية أخرى مصدرين دائمين لوفود أفراد وجماعات من المشرق والمغرب الإسلاميين بصورة متصلة عبر الأربعة عشر قرناً التي أصبحت فيها مصر جزء من دار الإسلام، وكان الاختلاط بين هؤلاء والمصريين عملية مستمرة عمقت من عروبة مصر بشرياً وثقافياً[3].

وشهدت فترة الحرب العالمية الثانية ارتفاع المدّ القومي، فبدأت مصر تعود إلى التيار العربي وتخرج من ذاتيتها الإقليمية بعد أن قطعت شوطاً في نضالها للتحرر، فكان لها دور في دعوة العرب إلى الاتحاد الذي ترجم في الجامعة العربية عام 1945م، ومثلت نكبة فلسطين 1948م أكبر دافع للقوميين المصريين في الدعوة إلى الإصلاحات الجذرية والوحدة العربية، لذا عمل النظام الثوري المصري بقيادة "عبد الناصر" – الذي استبدل بوحدة "وادي النيل أو وحدة مصر والسودان" اتجاهاً عروبياً شاملاً بلغ ذروته في فترة ما بعد 1952م – على تفنيد النزعة الفرعونية بإثبات هوية مصر العربية من خلال رفعه لشعارات القومية العربية والدعوة إلى وحدة ما بين الشعوب العربية التي تجمعها عدة عوامل مشتركة تساعد على ذلك وعلى رأسها الدين الإسلامي واللغة العربية، وهذا ما أعلن عنه في الدستور المصري الصادر في جانفي 1956م الذي كان أول دستور لمصر ينص على أن الشعب المصري جزء من الأمة العربية حسب مادته الأولى: "مصر دولة عربية مستقلة ذات سيادة وهي جمهورية ديمقراطية، والشعب المصري جزء من الأمة العربية"[4]، خاصة وأن مصر أصبحت مقراً لجامعة الدول العربية منذ 1945م التي دعمت من خلالها مختلف القضايا العربية، كما أصبحت قلعة للثوار العرب في ذات الوقت لنيلها الاستقلال مبكراً وتبنيها للقضايا العربية التحررية خاصة

[1] – ج. جانكوفسكي، إ. جرشوني: المرجع السابق، ص ص 303- 304.

[2] – أحمد طربين: المرجع السابق، ص ص 554، 559.

[3] – سعد الدين إبراهيم وآخرون: مصر في ربع قرن (1952- 1977م)، (ط1)، معهد الإنماء العربي، بيروت: 1981، ص 37.

[4] – عبد المحسن أبو النور: المصدر السابق، ص 79.

القضيتين: الفلسطينية والجزائرية، وفي ذلك أقر المفكر العربي "ساطع الحصري" [*]: « أن العناصر الأساسية في تكوين القومية هي: وحدة اللغة، ووحدة التاريخ، وما ينتج عن ذلك من مشاركة في المشاعر والمنازع، وفي الآلام والآمال، ولا شك في أن جميع الناطقين بالضاد، جميع أبناء البلاد العربية تتوفر فيهم هذه العناصر والمقومات الأساسية، ولذلك فإنهم يكونون أمة واحدة »[1]، وفي مكان آخر أكد أن الفكرة العربية لا تعني سلخ مصر من ماضيها الفرعوني حيث قال:[2] «إن دعاة الوحدة العربية لم يقولوا لمصر انسي نفسك، بل إنهم يقولون وسيقولون لها استزيدي من ثروة نفسك بالعمل على توحيد أبناء أمتك ... »، وأكد الأستاذ "مصطفى الفقي" [3] أن عروبة مصر انتماء أصيل، وأن "عبد الناصر" هو الذي أعطى للعروبة مضمونها القومي على أساس سياسي، واعتبر "الفقي" أن عروبة مصر (قدر ومصير وحياة) بعد أن رأت فيها أحزاب ما قبل ثورة جويلية 1952م بعداً إسلامياً يربط مصر بجيرانها على أسس موضوعية حيث كان الخطر الإسرائيلي في بدايته؛ فمشروعات الوحدة لكي تنجح ينبغي أن تنطلق من مصالح متبادلة، ولا ينبغي أن تكون الروابط الثقافية عاملاً معوقاً لها، فها هي أوروبا تحقق وحدة رغم تعدد الانتماءات القومية والتراث واللغة والدين.

2- الإنجازات التي حققتها ثورة جويلية 1952م المصرية واتساع شعبية عبد الناصر: رأى الدكتور "جورج جبور" أنه منذ منتصف عام 1954م ومطلع عام 1955م أبدت الجماهير في سوريا اهتماماً خاصاً بثورة مصر وإنجازاتها: اتفاقية القناة، مقاومة الأحلاف، بلورة الفكرة العربية لدى قادة ثورة مصر، الضغط الصهيوني على مصر متمثلاً في الحملة على غزة في مطلع 1955م، مؤتمر باندونغ 1955، وصفقة الأسلحة مع السوفييت، ومساندة حركات التحرر العربية، توضّح الاتجاه الاجتماعي للثورة ومحاربتها الجديدة للإقطاع، كما أن هذه الانجازات أكسبت الثورة المصرية وقائدها احتراماً عظيماً في الأوساط التقدمية والديمقراطية في القطر العربي السوري، وأكسبت هذه الأحداث التي أحرز فيها "ناصر" انتصارات للقومية العربية ضد معارضيها مكانة خاصة في قلوب العرب، أهَّلتْه أن يظهر كبطل وطني عربي دون منازع حسبما جاء في تقرير مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية "آلان دالاس" للرئيس الأمريكي"ايزنهاور" في شهر جويلية 1958م[4].

---

*- **ساطع الحصري**: (**1879—1968م**): مفكر وقومي سوري، ولد بحلب، كان وزيراً للمعارف (التربية) في أول حكومة دستورية سورية نشأة في عهد حكم الأمير فيصل بن الحسين شريف مكة عام 1920م، ثم انتقل مع الأخير إلى العراق، من مؤلفاته كتاب ميسلون، ينظر، خالد العظم: المصدر السابق (مج1)، ص 108. عملت وزارة المعارف العراقية بتوجيه من الحصري ومن "سامي شوكه" و"محمد فاضل الجمالي" على ترسيخ فكرة القومية العربية في نفوس الناشئة مستعينين بالمئات من الأساتذة من الأقطار العربية الأخرى، ينظر، محمد فاضل الجمالي: صفحات من تاريخنا المعاصر ، (ط1)، دار سعاد الصباح، الكويت: 1993، ص 51.

[1] - مصطفى الفقي: تجديد الفكر القومي: (د، ط)، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، 1996، ص 48.

[2] - ساطع الحصري نقلاً عن، بثينة عبد الرحمن التكريتي: المرجع السابق، ص 35.

[3] - المرجع السابق، ص 49.

[4] - محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، (ج1)، المصدر السابق، ص 384.

3- قيام الكيان الصهيوني على أرض فلسطين: اعتُبر قيام دولة معادية على الحدود المصرية آنذاك خرقاً للأمن الوطني المصري، كما أن قيام دولة إسرائيل في موقعها بفلسطين سبب – من جهة أخرى- قطع خطوط الاتصال التجاري والجماهيري مع المحيط العربي خصوصاً الكتلتين المؤثرتين (الشام والعراق)، لذلك كان "عبد الناصر" يرى ضرورة قيام وحدة إمَّا مع العراق أو سوريا أو مع كليهما لتطويق الكيان الصهيوني شمالاً وجنوباً، باعتبار أن الوحدة العربية هي السبيل الوحيد للوقوف أمام الطامعين في الوطن العربي خاصة إسرائيل.

4- المشاكل التي كانت تعيشها سوريا والأخطار المحدقة بها: كانت سوريا تعيش أزماتٍ سياسية وعسكرية حادة ترجمتها سلسلة الانقلابات العسكرية التي عرفتها منذ تاريخ استقلالها 1946م، الناتجة عن تدخل الجيش في السياسة وتوجيهها، وقد سبق الحديث عنها في الفصل الأول من الدراسة، وأدَّت تلك الانقلابات – التي كشفت عن الصراع المحموم بين الجيش والسياسة وفتحت شهية الضباط لتولي مقاليد السلطة- إلى عدم الاستقرار السياسي في البلاد وضعف الحكم النيابي بها، كما تولَّدت عنها أزماتٌ سياسية حالَت دون نجاحها في ترسيخ أجهزة الاستخبارات التي أصبحت بدورها أسيرة الفوضى السياسية [*]، في مقابل سيطرة الجيش على مقاليد الحكم وعلى المؤسسات السياسية في البلاد بشكل مباشر أو غير مباشر والانشقاقات في وسطه حتى انقسم إلى عدة كتل عسكرية تتصارع على النفوذ داخل الجيش السوري على مرأى من الحكومة المتهاوية [**] في الوقت الذي كانت سوريا معرضة للتهديد من طرف دول "حلف بغداد" خاصة العراق وتركيا، ولمؤامرات خارجية بتخطيط أمريكي، لذا اضطرت سوريا إلى التقرب من مصر فعقدت معها معاهدة الدفاع المشترك عام 1955م، وبموجب هذه المعاهدة قدمت مصر دعماً عسكرياً لسوريا في أكتوبر 1957م لصد العدوان.

يضاف إلى ذلك، ما كانت تواجهه سوريا من خطر انتشار الشيوعية في البلاد منذ مطلع سنة 1957م فقد كانت قريبة من السيطرة الشيوعية على السلطة السياسية، فقد كان "عفيف البزري" رئيس أركان الجيش السوري متعاطفاً مع الشيوعيين ما جعل البعثيون يرون في الاتحاد مع مصر تخليصاً لحكومتهم من الشيوعيين[1].

وهو ما صرح به "فاضل الجمالي" وزير خارجية العراق آنذاك الذي أكد أن الخطر الشيوعي هو الذي حمل سوريا على الاتحاد مع مصر قائلاً:[2] «ونحن كنا على علم بأن سوريا أصبحت مسرحاً لتيارات عديدة متضاربة والدول

---

*- استمرت وظائف الاستخبارات الثلاث: المخابرات العامة والمخابرات العسكرية والأمن السياسي في جهاز واحد كان يديره "عبد الحميد السراج" منذ تسلمه رئاسة الشعبة الثانية السورية في فيفري 1955م من الشعبة الأولى بعد دورة أركان عسكرية في فرنسا لمدة سنة من 1952- 1953م ، وأصبح بهذا الرجل القوي في الاستخبارات السورية ، ينظر، نقولا ناصيف: " عبد الحيد السراج ... هل يتذكره اللبنانيون؟" الأخبار، الرابط: http://al-akhbar.com/node/192080 تاريخ التصفح جانفي 2016. كما أن جهاز المخابرات السوري كان ضعيف أمام المؤامرات الخارجية خاصة الفرع الخارجي منه، فلم يؤدي الدور المطلوب منه بسبب ضعف الإمكانيات المادية والمالية للجيش فقد خصصت له ميزانية قليلة، وكان الاهتمام أكثر بالفرع الداخلي الذي يؤمن الرئيس والسلطة ومراقبة العسكريين والشعب، ينظر، عبد الكريم النحلاوي: المصدر السابق، (ح1).

**- نفى شكري القوتلي رئيس سوريا آنذاك أن تكون الانقسامات في الصفوف الوطنية هي التي جعلتهم يطلبون الوحدة مع مصر، وإذا كان الأمر كذلك كما ادعى البعض فلما لا تدفع أوضاع العرب المعاصرة حكامهم لتحقيق هذا الانجاز الكبير بمقدار اتساع وعمق خلافاتهم وهو توحيد وطنهم العربي، ينظر، عفيف البزري: المصدر السابق، ص ص 486- 487.

[1]- United Arab Republic, non èditeur, p2.

[2] - المصدر السابق، ص 195.

الصديقة والعدوة كانت تعبث في شؤونها، وأن الخطر الشيوعي هو الذي حمل القوميين من أبناء سوريا أن يطلبوا الالتحاق بمصر ويحققوا الوحدة الاندماجية مع مصر سنة 1958م ».

كان الشعب السوري يعيش في ذلك الوقت انقساماً وصراعاً سياسياً خطيراً بين القوميين والشيوعيين والموالين للنظام العراقي المح افظ وأتباع البريطانيين والفرنسيين ، في مواجهة أتباع "عبد الناصر" الذي كان يراقب الأحداث المضطربة في سوريا منذ تسلمه الحكم عام 1956م، والذي أضحى يرى ضرورة العمل لانتشال سوريا من الأخطار التي تحاصرها من الخارج وتهددها من الداخل عندما قال مصرحاً للأهرام في عددها الصادر بتاريخ سبتمبر 1957:[1] «إنني أتابع تطورات الموقف في سوريا وأتساءل: هل انحازت سوريا إلى المعسكر الشيوعي كما تدعي السياسة الأمريكية؟ والجواب هو النفي طبعاً».

وكان للصراع الهاشمي مع المحور المصري – السعودي دور كبير في إثارة الفتن الداخلية في سوريا وانقسام الأحزاب السياسية بين مؤيد لمشاريع الوحدة ومعارض لها، وكانت الأموال تتدفق من الخارج وتنفق بسخاء على الاطراف المتنازعة التي ترغب في حسم الأمور لصالحها في الساحة السورية الداخلية[2].

كل هذه الأحداث جعلت بعض الضباط السوريين يروون أن المخرج يكمن في الوحدة مع مصر ، لإنقاذ سوريا من الانقسام الداخلي والغزو الخارجي.

4– دور المقدم عبد الحميد السراج في التوجه نحو مصر : أدى المقدَّم "عبد الحميد" السراج أحد ضباط الجيش السوري الذين صنعوا وحدة مصر وسوريا بل ومهندسها الحقيقي كما ذهب البعض، دوراً كبيراً في التوجه نحو مصر ذلك أنه لم يكن ينتمي إلى أحد الأحزاب أو إحدى الكتل العسكرية التي كانت تتصارع على النفوذ داخل الجيش السوري، وإنما كان محايدً ومستقلاً عن كل الكتل وحياده هذا جعله مقبولاً من كل الأطراف ما مكَّنه من تولي مسؤولية أهم شُعَبِ الجيش السوري وهي الشعبة 'الثانية' الخاصة بالمخابرات في مرحلة كان الصراع على سوريا قد وصل إلى ذروته بين القوى الدولية والإقليمية التي كانت تتخوف من تصاعد التوجهات الراديكالية في سياستها بتأثير السياسة المتحررة التي تتبعها مصر الناصرية، فقد استطاع "السراج" * أن يجهض عدداً من المؤامرات التي كانت تسعى لاستدراج سوريا إلى مناطق النفوذ الاستعمارية وإلى مناطق النفوذ الإقليمية المتحالفة معها فازدادت شعبيته وتوطد نفوذه، واتجهت عواطفه بقوة نحو "عبد الناصر" الذي تعرَّف عليه أثناء أحد الاجتماعات التي ضمَّت ممثلين للدولتين عام 1955م فانحاز إليه ولعب أدواراً مهمة في حشد قوى عربية تؤيد النهج 'الناصري' المعادي للأحلاف والمشاريع الاستعمارية في الأردن والعراق ولبنان[3]، وهو ما أكسبه مكانة خاصة في نفس "عبد الناصر" بعد قيام الـ(ج.ع.م) –

---

[1] – جمال عبد الناصر نقلاً عن، ذوقان قرقوط: المرجع السابق، ص 354.

[2] – بشير زين العابدين:المرجع السابق، ص 108.

*– أدى السراج خدمات جليلة لوطنه سوريا بحمايته من المؤامرات واجتثاث شأفة الحزب السوري القومي الذي كان على اتصال بحلف بغداد مدنياً وعسكرياً، وكشف اتصالات "الشيشكلي" وحلف بغداد، وساند مصر في حرب العدوان الثلاثي بنسف أنابيب شركة التابلاين المارة بالأراضي السورية مما أدى إلى انهيار الجنيه الاسترليني، وترنح بريطانيا، ينظر، ذوقان قرقوط: المرجع السابق، ص 352.

[3] – صلاح عيسى: "عبد الحميد السراج ... ولعبة التوازن "– صحيفة الأيام البحرينية: الرابط/ http://www.alayam.com/Article/courts-article/86080/%D8%B9%D8%A8%D8%AF%D8%A7%D9%84%D تاريخ التصفح: 5/02/ 2018 الساعة 01:00 .

خاصة بعدما كشف له عن مؤامرة الملك "سعود" التي كانت تهدف إلى القضاء على الـ(ج.ع.م) يوم الإعلان عن قيامها – كما سنأتي على تفصيله في المبحث الموالي– فعينه وزيراً للداخلية ورئيساً للمكتب التنفيذي للإقليم الشمالي(سوريا) ثم نائباً لرئيس الـ(ج.ع.م) الذي لم يلبس أن استقال منه عام 1961م قبل الانفصال.

5– رغبة الجيش السوري في الوحدة مع مصر: كان لتعرض سوريا للخطر من طرف دول حلف بغداد ما جعل الضباط البعثيين في الجيش السوري يرون في الوحدة مع مصر سبيلاً لإنقاذ بلادهم، كما يعتبر تحقيقاً عقائدياً لشعار الوحدة أساس العقيدة البعثية، فالنفوذ الكبير الذي كان يتمتع به الضباط البعثيون على الجيش كان العامل الأقوى في دفع الجيش كله إلى المطالبة بالوحدة ووضع الساسة جميعاً أمام الأمر الواقع[1].

فمنذ جلاء القوات الأجنبية عن سويا عام 1946م، استمرت حالة الانفصام بين الجيش السوري المتعدد الطوائف، وبين السلطة المركزية، مما أدى إلى سلسلة انقلابات عسكرية تولى فيها ضباط الجيش مقاليد الحكم، واستمر الصراع بين الحكم المدني والجيش لمدة أكثر من عشرة سنوات حتى قيام الوحدة مع مصر.

وأدى تدهور أوضاع الجيش السوري خلال السنوات التي أعقبت الاستقلال إلى حدوث خلخلة كبيرة في جسد المؤسسة العسكرية التي كانت مقسمة إلى عدة كتل فبالإضافة إلى تفشي الظواهر السلبية كالطائفية وانعدام الولاء وسوء التجهيز، تحدث أغلب الضباط السوريون في مذكراتهم عن انتشار الفساد وشرب الخمر لدى غالبيتهم، فقد تحدث مثلاً الضابط "أحمد عبد الكريم" في مذكراته عن تفشي شرب الخمر بن ضباط القيادة في الجبهة السورية – الفلسطينية، كما قدم الضابط "محمد معروف" عن نفسه نموذج للتربية الفرنسية التي نشأ عليها ضباط الجيش السوري، حيث ذكر أنه كان يرتاد النوادي الليلية ويكثر من شرب الخمر مع صديقه "أديب الشيشكلي"[2] وذكر "النحلاوي"[3*] أن "أديب الشيشكلي" قائد الانقلاب الثالث في سوريا كان يشرب، وصرح أن معظم الضباط كانوا يتعاطون الشراب خاصة في الجبهة مع إسرائيل، وبعضهم يلعب القمار لذلك كانت الأوضاع غير مستقرة، نتيجة السلوكيات المخالفة لمهنة العسكر؛ حتى أن أندية القمار كانت تستنزف من رأس المال السوري مبالغ جسيمة[4].

---

[1] – محمد عمران: المصدر السابق، ص 16.

[2] – بشير زين العابدين: المرجع السابق، ص ص 139 – 140.

*– **عبد الكريم النحلاوي**: ولد عام 1926م في دمشق، تخرج من الكلية الحربية في حمص عام 1950 برتبة ملازم ثان، ثم تدرج في الرتب العسكرية حتى وصل إلى رتبة عقيد أركان حرب، عايش سلسلة الانقلابات التي وقعت في سوريا منذ انقلاب حسني الزعيم في 29 مارس عام 1949 حتى قاد بنفسه الانقلاب الذي أنهى الوحدة بين مصر وسوريا التي كانت تحت زعامة **جمال عبد الناصر** وذلك في 28 سبتمبر عام 1961، وحينما قام بانقلابه كان يتولى مناصب عدة منها أنه كان مديرا لمكتب المشير **عبد الحكيم عامر** الحاكم الفعلي لسوريا، ومديرا لإدارة شؤون الضباط ومعاونا لكاتم الأسرار الحربية في الجيش، قاد انقلاب 28 مارس 1962م وقام بحل البرلمان وإقالة حكومة معروف الدواليبي.، وبعد انقلاب 08 مارس 1963م أبعده البعثيون وعدد من زملائه إلى خارج سوريا، فاتجه إلى السعودية حيث عمل فيها محاسباً في إحدى الشركات التجارية في الرياض حتى تقاعد، ينظر، عبد الكريم النحلاوي المصدر السابق، (ح1).

[3] – المصدر السابق، (ح1).

[4] – خالد العظم: المصدر السابق، (مج2)، ص 99.

وهو ما ذكره العميد "مصطفى طلاس" [1*] أيضاً من أنه كان يرتاد الملاهي الليلية رفقة بعض زملائه مثل: "طعمة العودة الله" من معسكر قطنا والاستماع إلى أغاني الفنانات وشرب الخمر كما حدث معه سنة 1955م على الرغم من التربية الدينية التي نشأ عليها في قريته بحمص.

كان الفساد الذي لحق الجيش السوري – المهدد من طرف العدو الإسرائيلي من جهة الجنوب ومن دول حلف بغداد من الشرق والشمال (تركيا والعراق) التي زاد ضغطها على سوريا – من أكثر الهزات التي أصابت المؤسسة العسكرية في سوريا فقد غابت الأخلاق الدينية الإسلامية والعربية، وهو ما جعل الصحفي "أحمد منصور" مقدم برنامج شاهد على العصر يسأل "النحلاوي" عن سبب غياب الروح المعنوية التي تتصل بالإسلام والعروبة بين فئات الجيش السوري آنذاك الذي كان غالبيته من المسلمين؟ فأجابه "النحلاوي": [2] «أن الروح الوطنية عند الجيش السوري كانت عالية من الناحية القومية، لكن من الناحية الإسلامية كانت تُحارب من كثيرين خاصة الحزبيين »، فهل كان يقصد بهذا جماعة الاشتراكيين أم الشيوعيين أم البعث؟

وللخلاص من هذا المأزق لجأ الجيش إلى "عبد الناصر" وإلى إقامة الوحدة بين مصر وسوريا، حفاظاً على سوريا.

نتيجةً للتهديدات التي تعرضت لها سوريا من دول حلف بغداد عقب معركة السويس 1956م بدأ قادة الجيش السوري يتحدثون عن الوحدة مع مصر، وكان ا لاندفاع جارفاً من جميع فئات الضباط من أجل الوحدة مع مصر خاصة وأن "عبد الناصر" ظهر كبطل قومي بعد تأميم قناة السويس وحرب السويس، لذلك اتجهت جميع الفئات في سوريا الأحزاب والسياسيون والعسكريون لتحقيق هذا الحلم ال ذي كان يراود كل إنسان في سوريا ، وبهذا اتفق فئة من الضباط على أن يذهبوا ويطلبوا من "عبد الناصر" الوحدة دون علم الحكومة السورية[3].

إن الفراغ الذي حدث في سوريا بسبب عجز الجيش على تسيير دفة الأمور للصراع القائم بين فئاتهم المختلفة، أمام عجز السلطة في تنفيذ الأوامر لوجود تكتلات تقف في وجهها هو ما دفع الضباط السوريون إلى التعجيل بالوحدة مع مصر.

6– دعوة حزب البعث إلى الوحدة مع مصر: كان حزب البعث بقيادة "عفلق" من أبرز الأحزاب السورية المطالبة بالوحدة العربية فترة الاحتلال الفرنسي وما بعد استقلال سوريا، فقد كان يرى ضرورة الإيمان بالوحدة العربية واعتبارها وحدة خالدة، وأن التجزئة في الوطن العربي حالة طارئة مصطنعة، باعتبار أن الوطن العربي يشكل وحدة سياسية

---

*– **مصطفى طلاس:** سياسي بعثي وجنرال عسكري ولد عام 1932م بحمص عايش الانقلابات في سوريا من الاستقلال إلى 1954م، تدرج في الرتب العسكرية، وانتقل إلى مصر خلال مرحلة الوحدة بين سوريا ومصر 1959-1961م، كان له دور فاعل في الإنقلاب الأبيض الذي قاده "حافظ الأسد" عام 1970م حيث وقف الى جانبه ضد رفاقه البعثيين، فأسندت له وزارة الدفاع عام 1971م إلى غاية تقاعده سنة 2004م، ينظر، مصطفى طلاس: المصدر السابق، (ج1)، ص ص 23، 447 . غادر طلاس سوريا إلى فرنسا بعد اندلاع احتجاجات 2011م، أين توفي بها في جوان 2017م، من مؤلفاته (مرآة حياتي).

[1] – المصدر السابق، (ج1)، ص ص 457 – 455.

[2] – المصدر السابق، (ح1).

[3] – نفسه، (ح1).

واقتصادية وثقافية ، فأطلق شعار ات: (الوحدة العربية) مواجهةً لسياسة التقسيم والتجزئة التي فرضها الاستعما ر و(الحرية) للتصدي للاستعمار الإمبريالي، و(الاشتراكية) بتحرير المجتمع من الأنظمة الفاسدة والإقطاعية، والسير به نحو العدالة الاجتماعية، واعتبر "عفلق" أن نشوء حزبه هو نتيجة الحاجة إلى معالجة مشاكل الوطن العربي معالجة كلية وجذرية باعتباره يشكل وحدة، وشعبه يشكل أمة التي هي نقطة انطلاق المعالجة[1].

كان حزب البعث يتحدث في بدايته عن الوحدة العربية من حيث هي نظرية ولم يكن يُعنى بناحية التحقيق أو التنفيذ لها، حيث بقيت إطارات من الحزب تدعو إلى الوحدة ومستعدة لدفع سوريا للانخراط في أي عمل وحدوي عربي مهما كانت نواياه وأهدافه غير الديمقراطية، لكنه عندما نزل إلى الميدان السياسي ومارس أفانين السياسة تبين له أن الوحدة العربية لا يمكن تحقيقها دفعة واحدة، وإنما على مراحل من وحدات قطرية ثنائية أو اتحادات بين القطرين الأقرب جغرافياً وبشرياً وحضارياً ثم تتوالى الاتحادات إلى أن تشمل أقطار العروبة كلها، ومن هنا دعا إلى وحدة سوريا مع لبنان ثم بين أجزاء سوريا الطبيعية ثم العراق وبقية الأقطار العربية، خاصة وأن الوطنية السورية كانت قائمة على دعامتين هما: الاستقلال والوحدة مع لبنان، وطغى هذا الشعار زمناً طويلاً، لكنه سرعان ما خمد وانحصر في الاستقلال لاتخاذ لبنان خطاً آخر غير الوحدة مع سوريا، كما أن وضع لبنان البشري والطائفي وعدم توفر القيادات الصلبة التي تستطيع الاستمرار في رفع الشعار عائقاً أمام تحقيق الوحدة بينه وبين سوريا [2]، كما خمد التيار المنادي بالوحدة مع العراق من أنصار "حزب الشعب السوري" أمام دعوات "البعث" الرافضة لها كون أن العراق يريد وحدة تمجد البيت الهاشمي، ولإرتباطه ببريطانيا اقتصادياً وعسكرياً وحتى سياسياً.

ومنذ استقلال سوريا بدأ توجه "حزب البعث" نحو إقامة وحدة عربية مع مصر تحديداً لعدة اعتبارات أهمها: بقاء مصر وسوريا على الحياد من الحرب الباردة ورفضهما الانضمام للأحلاف العسكرية الغربية، وغيرها من الاعتبارات، وظل "عفلق" يسجل المقالات في جريدة الحزب ويطلق التصريحات والخطابات التي تدعو إلى الوحدة العربية مع مصر والوقوف معها في نضالها ضد المحتل الانجليزي، في القاهرة وبيروت ودمشق التي كان الغرض منها تهيئة الجو والنفوس لتقبل الوحدة العربية التي رأى فيها خلاص العرب مما يعانونه في ذلك الوقت، وخلاص سوريا التي وصل الوضع السياسي بها إلى التمزق الكامل.

ففي مقال له في جريدة البعث الصادرة في مارس 1947م قال:[3] «...إنني لا أتصور قوميتي العربية تصوراً واضحاً قوياً إلا عندما أتصل بعرب بعيدين عن سوريا، أو أشارك في العمل لقضية قطر عربي بعيد».

وبهذا دعا إلى انقاذ فلسطين وتحرير المغرب العربي من الاستعمار الفرنسي، وأيد ثورة الضباط الأحرار في مصر، واعتبرها مع الثورة الجزائرية نموذجين رائعين في رسم طريق النضال العربي في مقاومة الاستعمار وأذياله في الوطن العربي، وفي توحيد الصف العربي، وفي المقابل اعتبر الجامعة العربية عثرة في طريق وحدة العرب وليست خطوة في ذلك لما تضمنه ميثاقها المشوه لأماني العرب الحقيقية في الوحدة كونه يكرس الإقليمية.

---

[1] – ميشيل عفلق: المصدر السابق، (ج2)، ص 20.

[2] – زهير المارديني: الأستاذ، قصة حياة ميشيل عفلق، (ط1)، رياض الريس للكتب والنشر، لندن: 1988، ص 169.

[3] – ميشيل عفلق: المصدر السابق، (ج2)، ص 32.

وخلال معركة العدوان الثلاثي على مصر اعتبر "عفلق" [1] ما حدث في مصر بداية لمصير رائع ينتظر الأمة العربية عندما تخوض بكاملها معركة واحدة ضد الاستعمار، بل اعتبر أن اتحاداً أو وحدة تقوم بين مصر وسوريا سيحمل صورة القومية العربية الاصيلة وبذور رسالتها الإنسانية من تحقيق الحرية والتعاون مع البلدان الاشتراكية.

ولتحقيق ذلك أدخل "حزب البعث العربي الاشتراكي" ممثلين عنه في الوزراة الائتلافية بسوريا في جوان 1956م على أساس تبني الحكومة لمشروع الاتحاد بين سوريا ومصر والعمل على تحقيقه، لكون أوضاع البلدين كانت أكثر الشروط سلامة لتحقيق وحدة بينهما تكون قاعدة للنضال العربي، ونواة توحيد العرب.

وكانت دعوته الصادقة للوحدة مع مصر مع إيمانه بالوحدة العربية هي التي جعلته يقبل بحل نفسه عندما اشترط "عبد الناصر" حل الأحزاب السورية كشرط لقيام الوحدة، وقبوله بشعار اللاحزبية في دولة الوحدة كما سنتطرق إليه.

7- رغبة الجماهير العربية في سوريا ومصر في تحقيق الوحدة والتكامل العربي:

فالوحدة العربية كانت حلم الشعوب العربية التي سعت جاهدةً إليها لكون الشعوب العربية كما قالت – بهيجة الهادي المشيرقي: [2] « لها طاقة هائلة وقوة عظيمة لا يمكن أن تعجز بحال من الأحوال عن الوصول إلى أمر عَقَدَتِ النية عليه واتحدتْ مشاعرها بشأنه»، فالوحدة كانت حلماً يراود كل مواطن عربي بعد أن تمزقت البلاد العربية أشلاءً في عصور الانحطاط، وبعد أن أخذت تعاود نهضتها الحديثة منذ حملة "نابليون" على مصر 1798م بوجه خاص وأخذت تبحث عن ذاتها الموحدة من جديد فأخذت تتولد لديها عبر الأحداث نظرية قومية قوامها عنصران بارزان أولهما: تأكيد أمة عربية واحدة لها هويتها وخصائصها المشتركة والثاني: البحث في أهداف ووسائل بناء هذه الأمة العربية الواحدة[3].

وصَاحب هذا نموٌّ وعي قومي لدى العرب الذي دعا إليه المصلح "عبد الرحمن الكواكبي" [*] (1854-1902م) دعوة واضحة وصريحة في كتابه (أم القرى) عندما دعا إلى بذل الجهود في سبيل نهوض العرب وفي سبيل تضامنهم، واقترح من أجل ذلك انعقاد مؤتمر موسَّعٍ يضم مندوبين من الأقطار العربية المختلفة وآخرين من بعض الأقطار الإسلامية، يجتمع في (مكة أم القرى) للتداول في المشكلات التي تواجه المجتمعات البشرية عموماً والمجتمع العربي على وجه الخصوص، كما رأى ضرورة نقل ميزان القوة ضمن الأمة من أيدي الأتراك إلى أيدي العرب لمركز الجزيرة العربية في الأمة ولمكانة اللغة العربية في التفكير الإسلامي [4] باعتبارها لغة القرآن الكريم.

---

[1] – المصدر السابق، (ج2)، ص ص 122، 195.

[2] – بهيجة المشيرقي نقلاً عن: الهادي ابراهيم المشيرقي: قصتي مع ثورة المليون شهيد ، (د،ط) ، الجزائر: دار الأمة، 2010، ص 469.

[3] – عبد الله عبد الدايم: "الإيديولوجية القومية العربية تطورها ودورها وآفاقها"، مجلة شؤون عربية"، ع (60)، مارس 1990م.، ص 1.

*– **عبد الرحمن الكواكبي**: ولد بحلب عام 1855م من أسرة مشهورة، تلقى تعليمه في الكلية الإسلامية ببلدته، اشتغل بالصحافة والمحاماة، ثم دخل ميدان الوظائف الحكومية، وأعلن سخطه على الإستبداد وندد به، فحكم عليه بالسجن، وبعد اطلاق سراحه عام 1898م غادر الشام إلى مصر أين وجد قسطاً من الحرية، درس في بلاد إسلامية مثل: الصومال، زنجبار، اليمن، توفي بالقاهرة عام 1903م، د ع إلى نهضة الأمة العربية والإسلامية ومحاربة الظلم والاستبداد من مؤلفاته: أم القرى، طبائع الاستبداد، ينظر، جورج أنطونيوس: المرجع السابق، ص ص 168- 169.

[4] – عبد الله عبد الدايم: "الإيديولوجية القومية العربية تطورها ودورها وآفاقها"، المرجع السابق، ص 2.

رأى "الكواكبي" من هذا المنطلق أن عوامل وحدة العرب متوفرة وهي كفيلة بتحقيق الوحدة فيما بينهم، وهي أقوى من عوامل تفرقهم وعلى رأسها الدين الإسلامي واللغة العربية، ويبدو أن فكرته لقيت آذاناً صاغية فيما بعد ولعل مشروع الجامعة العربية كان تحقيقاً لبعض آمال الشعوب العربية في الوحدة وإن كانت تُعد جامعة للحكام وليست للشعوب العربية.

كما ظهرت عدة تيارات وجمعيات ثقافية وأخرى وطنية سرية قبل الحرب العالمية الأولى تنادي بوحدة العرب في المشرق والمغرب والتخلص من الحكم التركي، كجمعية "الإخاء العربي" [*]، "جمعية العربية الفتاة" [**]، الجمعية القحطانية" [***] و"جمعية الإصلاح البيروتية 1912م"، و"جمعية العهد" [****] مناهضة للسلطنة العثمانية ولسياسة التتريك قادها عرب المشرق (مسيحيين ومسلمين) خاصة السوريون الشباب المتواجدون آنذاك في باريس طالبت باستقلال الأمة العربية وتأكيد هويتها، وتحدثت عن كيان عربي وعن ثقافة عربية، واستهدفت بعث الأمة العربية عن طريق التعريف بثقافتها وتراثها الأدبي والفكري خاصة في مصر وبلاد الشام، وكان كلا من "رشيد رضا" (1865-1935م) و"شكيب أرسلان" يقولان: [1] «بأن نهضة الأمة الإسلامية هي نهضة العرب، وأن العرب حراس لغة الإسلام وحراس الأماكن المقدسة»، وكان للاستعمار الأوروبي دوراً في مساندة فكرة القومية العربية عند المثقفين العرب على حساب الوحدة الإسلامية، فكانت **الثورة العربية** [*] التي قادها "الحسين بن علي" ضد العثمانيين أثناء الحرب العالمية الأولى (جوان 1916 م) أملاً في أن يحقق الحلفاء أمانيه بإنشاء دولة عربية مستقلة، إلا أن الحلفاء نقضوا وعودهم وكانت النتيجة تجزئة الوطن العربي وتقسيمه فيما بينهم (اتفاقية سايكس – بيكو) ثم طعن العرب بوعد "بلفور" 1917م وهو ما كان إيذانا ومنطلقاً لنضال عربي عنيد ضد الاستعمار الأوروبي في سبيل تحقيق الوجود العربي الموحد المستقل، ثم تأكيد النظرية القومية بإنشاء دولة عربية لم تتحقق على يد "الحسين بن علي".

---

*- تأسست جمعية الإخاء العربي سنة 1908م مقارعة للعثمانيين والاتحاديين، من أهدافها تحسين أوضاع المقاطعات العربية، ونشر التعليم باللغة العربية والمحافظة على العادات العربية ، وكانت عضويتها متاحة للعرب على اختلاف أديانهم، ينظر، جورج أنطونيوس: المرجع السابق، ص ص 20، 177.

**- تأسست جمعية العربية الفتاة عام 1911م بباريس، من مؤسسيها: "جميل مردم"، "عوني عبد الهادي"، "توفيق الناطور" ، من أهدافها السعي إلى استقلال الأقطار العربية وتحريرها من السيطرة التركية أو أي سيطرة أجنبية، ينظر، جورج أنطونيوس: المرجع نفسه، ص ص 187- 188.

***- تأسست الجمعية القحطانية سنة 1909م، دعت إلى تكوين مملكة عربية لها برلمانها وحكومتها المحلية، وتتخذ من اللغة العربية لغتها الرسمية، وتكون طرفاً في امبراطورية ثنائية عربية – تركية على غرار النمسا والمجر، ينظر، عبد العزيز الدوري: الجذور التاريخية للقومية العربية، (ط1)، مركز درسات الوحدة العربية، بيروت: 2008، ص 61.

****- تأسست جمعية العهد سنة 1913م وهي جمعية عسكرية ضمت مجموعة من الضباط الجدد أكثرهم من العراق وسوريا للمساهمة في الحركة القومية هدفت إلى استقلال البلاد العربية، ثم دعت إلى الاستقلال الكلي عن استنبول بعد سنة 1916م، ينظر، عبد العزيز الدوري: المرجع نفسه، ص 62.

[1] – رشيد رضا وشكيب أرسلان نقلاً عن، عبد الله عبد الدائم: "الإيديولوجية القومية العربية تطورها ودورها وآفاقها"، المرجع السابق، ص ص 2- 3 .

***– الثورة العربية:** جوان 1916م، كان سببها سياسة حكومة الاتحاديين الأتراك التي ضاق بها العرب ذرعاً، خاصة عرب سوريا فتكونت جمعيات وأحزاب سياسية علنية وسرية تدعو لأن يكون للعرب كيان خاص داخل الدولة العثمانية مثل: العربية الفتاة، العهد، ومن ثم شرعت بريطانيا في استخدام سلاح مزدوج ضد الدولة العثمانية، سلاح القومية لبث الدعاية بين العرب وإثارة النزعة القومية لديهم ، وسلاح الدين عندما توصلت إلى اتفاق مع شريف مكة لإبطال مفعول دعوة السلطان العثماني إلى الجهاد ضد دول الوفاق (فرنسا، بريطانيا، وروسيا) ، فوجهت الدعوة إلى الشريف "حسين بن علي" ليقوم عرب الحجاز بالثورة ضد الدولة العثمانية وحلفائها (ألمانيا والنمسا) مقابل اعتراف بريطانيا باستقلال الدول العربية وإقامة مملكة عربية تشمل العراق وبلاد الشام والجزيرة العربية باستثناء عدن، ينظر، محمود صالح منسى: المرجع السابق، (ق1)، ص ص 5، 7.

ففي الفترة مابين الحربين العالميتين خاصة فترة الثلاثينيات من القرن العشرين الميلادي زادت الحركة القومية والفكر القومي تطوراً بالتأكيد على أهمية وحدة النضال ضد الاستعمار في سبيل تحقيق الوجود العربي المستقل ثم إنشاء دولة عربية موحدة.

فظهر بهذا رواد كبار للفكر القومي في مصر وسوريا كانوا من أبرز القوى الفاعلة في مسيرة الفكرة القومية وعلى رأسهم "ساطع الحصري"، و"قسطنطين زريق" * صاحب كتاب (الوعي القومي) الذي يعتبر علامة فارقة في مسيرة الفكرة العربية القومية الوحدوية التي عارضت التجزئة والإقليمية التي فرضها الاستعمار، كما عارضت الطائفية والعائلية وغيرها من الارتباطات الأخرى التي لا تصل بالمرء إلى وعي واقعه القومي وحاجات هذا الواقع وخلفياته وأصوله وشروطه، فدعا من خلال كتابه إلى تحقيق النهضة الفكرية وتوفير العقيدة القومية (تربية قومية) لأفراد المجتمع من أجل تحقيق الوحدة المنشودة [1]، وظهر إلى جانبهم أقطاب الفكر البعثي مثل: "ميشيل عفلق" مؤسس "حزب البعث السوري" المنادي بالوحدة العربية من خلال شعاره "أمة عربية ذات رسالة خالدة" إضافة إلى"عبد الناصر".

هذا الأخير الذي كان يرى أن الوحدة العربية بديل لواقع التجزئة الذي ميز العالم العربي آنذاك وبديل للكيانات القطرية المزيفة التي وَلَّدها الاستعمار، ذلك أن الأمة كواقع قائم حي موجود بالقوة على حدّ تعبير "أرسطو" تطمسه عوامل التجزئة المختلفة، والحركة القومية هي التي تقع عليها مهمة نقل هذا الوجود بالقوة إلى الوجود بالفعل عن طريق النضال ضد عوامل الانفصال والتجزئة[2] الذي طال الأقطار العربية.

فالقومية العربية في مصر مثلاً كانت مستهدفَة من أطراف خارجية (خاصة بريطانيا) التي أقنعت بصحة النظرية التي طالما برهن التاريخ على صوابها أن التحكم في شؤون مصر لا يتم إلا من قاعدة سورية [3]، لذا لم تتوان بريطانيا من ضرب مصر في العدوان الثلاثي اعتقاداً منها أنها ستضرب القومية العربية في معقلها (مصر)، لكن ما حدث كان العكس تماماً فقد وقف العرب كرجل واحد إلى جانب مصر خلال العدوان، أَرْسَتْهُ راسخاً تلك البادرة التي لم يسبق لها نظير آنذاك والمتمثلة في الوحدة الاندماجية بين مصر وسوريا في الـ(ج.ع.م) التي أحيت أمل العرب في استعادة مكانتهم – تحت الشمس– استرداداً للكرامة المهدرة ومواجهةً لانتهاكات الأرض والعِرض في فلسطين والجزائر.

---

* – **قسطنطين زريق**: مسيحي سوري ولد بدمشق عام 1909م، تحصل على شهاد الثانوية ثم درس بالجامعة الأمريكية في بيروت، نال الماجستير من جامعة سشيكاغو عام 1929م ثم الدكتوراه عام 1930م، درس التاريخ بالجامة الأمريكية ببيروت، ثم أصبح مديراً لها ما بين (1954 – 1957م) فضلاً عن رئاسته لجامعة دمشق (1949 – 1952م)، كما درس في جامعات أخرى أمريكية، عمل في السلك البلوماسي كمستشار ثم مفوضا ونائباً لرئيس الوفد السوري بالأمم المتحدة (1946 – 1947م)، من مؤسسي مؤسسة الدراسات الفلسطينية عام 1963م، كان له الإسهام الأساسي في بناء الارضية الفكرية والإيديولوجية التي انطلقت منها كبرى الحركات القومية على امتداد الوطن العربي في تاريخه الحديث، وكان تأثيره بارز في في نشأة حركة القوميين العرب من خلال دعوته لقيام دولة عربية موحدة في عمله في جمعية "العروة الوثقى" وفي الجامعة، من مؤلفاته: كتاب "الوعي القومي" 1939م، وفي عام 1948م أصدر كتاب (النكبة)، نحن والمستقبل عام 1977م، ينظر، عبد الغني عماد: قسطنطين زريق الداعية والمفكر القومي العربي، (ط 1)، مركز درسات الوحدة العربية، بيروت: 2012، ص ص 8، 12.

[1] – نفسه، ص ص 14 – 15.

[2] – عبد الله عبد الدائم: "الإيديولوجية القومية العربية تطورها ودورها وآفاقها"، المرجع السابق، ص 11.

[3] – كارل بروكلمان: المرجع السابق، ص767.

وهذا ما أقره نواب المجلس السوري الذين رأووا أن تحقيق الوحدة العربية لا يكون إلا بمقاومة الاستعمار ودعم حركات النضال في المشرق والمغرب العربيين، خاصة وأن الدستور السوري 1950م في مادته الـ (46) قد أوجب على كل نائب القسم للعمل في سبيل الوحدة العربية علناً أمام المجلس اليمين التالي: «أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً لدستور البلاد... وأن أعمل لتحقيق وحدة الأقطار العربية »[1] التي تجمع بينها روابط دينية وتاريخية وثقافية ولغوية وغيرها من المقومات التي تتألف منها الأمم، ودعا أحد نواب المجلس السوري خلال اجتماع في 26 مارس 1956م إلى تجسيم وقائع وحقائق الوحدة العربية وأن تخرج عن نطاق الكلام [2]، ومن قبله طرح رئيس الوزراء السوري "ناظم القدسي" عام 1951م مشروع لدى الجامعة العربية يدعو إلى قيام دولة عربية متحدة تشمل جميع دول العرب، خاصة وأن الدستور السوري 1950م نص على أن الشعب السوري هو جزء من الأمة العربية، وأنه سيعمل جاهداً على تحقيق أمنية العرب في الوحدة، كما نص الدستور المصري 1956م في مادته الأولى أن الشعب المصري جزء من الكيان العربي[3].

ودعت بعض الأحزاب في سوريا منذ تأسيسها إلى تحقيق الوحدة الشاملة بين العرب مثل "حزب الشعب السوري" لمواجهة الخطر الصهيوني، ورأت في الجامعة العربية وسيلة لتحقيق الوحدة المنشودة، وكذا حزب "البعث العربي الاشتراكي السوري" الذي تعتبر الوحدة العربية من مبادئه الأساسية التي يجب تحقيقها لضمان الحرية والسيادة للشعوب العربية.

وبهذا كانت الوحدة مطلباً قومياً عربياً في مصر وسوريا لأنه مصدر قوة، ليس عن طريق جمع القوى فحسب بل بإيجاد حياة جديدة وأوضاع جديدة تفرز قوى جديدة تفوق مجموع القوى المتفرقة، وتستهدف الوقوف في وجه الخصوم والأعداء، ولتحقيق التكامل العربي الذي لا يُعدُّ فقط ضرورة قومية أو ضرورة وطنية، وإنما هو اختيار أمثل لبقاء واستمرار الأنظمة السياسية العربية بحكم الضغوط السياسية والعسكرية الدولية المتجددة والقيود الاقتصادية العالمية المتزايدة، بالإضافة إلى المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الداخلية والتأثير السلبي لرد الفعل الجماهيري المتصاعد داخل البلدان العربية[4].

وهذا ما ورد في بيان قيام الـ(ج.ع.م) الذي أمضاه كل من الرئيسين "شكري القوتلي" و"عبد الناصر"، إذ أوضح البيان بأن الوحدة بين البلدين قامت لتحقيق الحرية والسيادة والتعاون والسلام للعرب جميعاً، خاصة وأن عناصر قيامها بين الجمهوريتين وأسباب نجاحها قد توفرت، وعلى رأسها الكفاح المشترك للشعبين ضد قوى العدوان الذي زاد معنى القومية وضوحاً، وأكد أنها حركة تحرير وتعمير وعقيدة تعاون وسلام[5].

---

[1] – عبد الكريم بوصصاف: الثورة الجزائرية في الصحافة العربية، (ج2)، (ط1)، دار مداد يونيفارسيتي براس، قسنطينة: 2013، ص ص 222- 223.

[2] – نفسه، (ج2)، ص 224.

[3] – أحمد شقيري: مشروع الدولة العربية المتحدة، (د، ط)، مركز الأبحاث، بيروت: 1967، ص ص 17 – 18.

[4] – اسماعيل دبش: المرجع السابق، ص 215.

[5] – غسان محمد رشاد حداد: المصدر السابق، ص 125.

فالوحدة من خلال ما ذكرنا كانت حُلُماً يراود كل مواطن عربي في مصر وسوريا، كما كانت حلم جميع العرب الذين فَرَّقت بينهم حدود الاستعمار المصطنعة، لذا كان الحلم قبل التجربة من أهم عوامل التحريض على قيام الـ(ج.ع.م) في وقت بلغ فيه الوعي العربي نضجاً ملحوظاً.

نخلص مما سبق إلى القول أن الوحدة العربية كانت حلم الأمة العربية في مصر وسوريا وغيرهما من البلدان العربية الأخرى التي كانت تتوق إلى تحقيقها لتجد لنفسها مكان تحت الشمس وبين الأمم، خاصة وأن التاريخ قد أثبت تحقيق وحدات قومية ناجحة كالوحدة الألمانية والوحدة الإيطالية خلال القرن 19م، ومن قبلها وحدة العرب في ظل الدولة الإسلامية، فكان أن تحققت بفضل الظروف والأسباب الداخلية والخارجية السابقة الذكر والتي كانت بمثابة الأرض الخصبة أو المناخ المساعد على قيامها خاصة فيما يتعلق بدرء الخطر الخارجي الذي كان يستهدف البلدين من حلف بغداد والصراع ما بين المعسكرين الشرقي والغربي لاحتواء المنطقة، يضاف إليه الخطر الصهيوني المتربص في المنطقة فترى كيف تم الإعلان عن قيام الـ"ج.ع.م".

المبحث الثاني: الإعلان عن قيام الجمهورية العربية المتحدة 22 فبراير 1958م.

كان للظروف والأسباب سابقة الذكر أثر كبير في التقارب السوري – المصري نتج عنها في نهاية المطاف ميلاد الـ(ج.ع.م) (المصرية – السورية) وهذا ما سنتعرف عليه في هذا المبحث.

أولاً : مقدمات الوحدة المصرية – السورية.

لم تأت الوحدة المصرية السورية من فراغ بل سبقتها عدة مقدمات أو إرهاصات، إذ رأى المؤرخون لتلك الفترة من تاريخ سوريا السياسي أنه مع انتخاب "شكري القوتلي" في أوت 1955م رئيساً لسوريا حُسم الموقف لمصلحة التيار المنادي بالتعاون والتحالف مع مصر* التي تزعمت الدعوة إلى التضامن العربي آنذاك.

ففي 22 فيفري 1955م تقدم "صبري العسلي" رئيس الوزراء السوري ببيان حكومته إلى المجلس النيابي شجب فيه الأحلاف والمواثيق الأجنبية، وتبنى مخلصاً أفكار مصر في السياسة الخارجية [1] وكانت صفقات الأسلحة لكل من مصر وسوريا الحدث المدوي الذي أقلق المستعمرين جميعاً خاصة زعيمتهم أمريكا، فمنذ فيفري 1955م بدأت مصر سلسلة من اللقاءات العربية والاتفاقات الثنائية والثلاثية والجماعية من أجل التضامن العربي ضد القوى الخارجية وحلف بغداد، والذي ترجم فيما بعد على شكل اتفاقيات عسكرية وتجارية واقتصادية عقدت بين البلدين في الفترة ما بين سنتي (1955- 1958م) كان منها: البيان السوري المصري الصادر بدمشق في مارس 1955م عقب زيارة وفد مصري بقيادة الصاغ "صلاح سالم" ** عضو مجلس قيادة الثورة إلى دمشق في 26 فيفري 1955م*** حيث عقدت جلسات ومفاوضات مع رجال الحكومة السورية (رئيس الوزراء "صبري العسلي" ووزير الخارجية "خالد العظم" دامت إلى غاية 02 مارس من نفس العام، خرج المؤتمر بجملة من القرارات كان منها البيان السوري – المصري الصادر بدمشق في 03 مارس 1955م والذي انضمت إليه المملكة العربية السعودية في 05 مارس من نفس العام ونص على عدم الانضمام إلى الحلف التركي- العراقي أو أية أحلاف أخرى، وعلى إقامة منظمة دفاع وتعاون اقتصادي عربي مشترك، وإنشاء قيادة عسكرية مشتركة دائمة لصد أي عدوان خارجي يقع على إحدى دول المنطقة مع التزام كل دولة مشتركة في المنظمة بعدم عقد اتفاقات دولية عسكرية أو سياسية أو اقتصادية دون موافقة جميع

---

*- رأى "غسان زكريا" أنه منذ وصول "عبد الناصر" إلى الحكم، وجد البعثيون الاشتراكيون ومن معهم فرصة سانحة للقضاء نهائياً على فكرة الوحدة مع العراق، وأن "عبد الناصر" راح بدوره يبحث عن وكلاء وحلفاء عرب يدخلونه الساحة العربية فوجد ضالته في شريحة واسعة من المجتمع السوري التي كانت قد تشربت الوعي القومي منذ معركة ميسلون 1920، ينظر، غسان زكريا: السلطان الأحمر، (ط1)، دار أرادوس للنشر، لندن: 1991، ص 18.

[1] – عفيف البزري: المصدر السابق، ص 394.

- **صلاح سالم: ولد عام 1920م بالسودان، تخرج من الكلية الحربية المصرية عام 1938م، وكلية أركان الحرب عام 1948م، خدم في قيادة أركان الجيش وقام بتدريس التاكتيك في كلية أركان الحرب، ابتعد عن العمل النشيط في القيادة نظراً لاختلاف في وجهات النظر خاصة فيما يتعلق بموضوع السودان عام 1955م، توفي سنة 1963، ينظر، ايفور بيليايف، أفغيني بريماكوف: المرجع السابق، ص ص 33 ، 35.

***- كانت مصر قد أوكلت أمر اكتساب سوريا إلى خبيريها في الشؤون العربية "صلاح سالم" و"محمود رياض" فأدار الأول الجانب الإعلامي من المعركة في حين استلم الثاني دوراً في عالم الدبلوماسية عندما أصبح سفير مصر في سوريا في جوان 1955، ينظر، باتريك سيل: المصدر السابق، ص 518.

أعضاء المنظمة[1]، ودعم اقتصاد دول المنظمة تمهيداً لتحقيق الوحدة الاقتصادية فيما بينها، وترك الباب مفتوحاً للدول العربية لمن يرغب بالانضمام إلى المنظمة.

وفي ربيع نفس العام (1955م) لمس "عبد الناصر" أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه سوريا في السياسة العربية بعد مشاركتها في مؤتمر باندونغ إلى جانب مصر وكسرها لاحتكار الغرب لبيع السلاح، ووقوفها ضد حلف بغداد فسعى إلى توطيد العلاقات معها وقرر تعيين "محمود رياض" سفيراً لمصر في سورية للقيام بهذه المهمة وأطلق يده في العمل لتحقيق هذا الهدف.

لم يجد "محمود رياض" الذي يعتبر أحد مهندسي الوحدة بين مصر وسوريا حاجة إلى وقت طويل لتوطيد علاقاته بالأحزاب السورية وبقيادات الجيش، خاصة قيادات حزب البعث العربي الاشتراكي مثل "أكرم الحوراني" وفي الوقت ذاته لمس قوة المشاعر العربية في سورية ومساندة الشعب العفوية لكل قضية عربية وإيمانه العميق بالوحدة العربية، حيث قال:[2] «وكانت مهمتي في سوريا أن أشرح سياستنا في التضامن العربي ومعاداتنا لحلف بغداد، فاتصلت بجميع الأحزاب السياسية، وكان طبيعياً أن أجد نفسي على وداد خاص مع البعث لتشابه نظرتينا إلى القضايا الخارجية..»، لذا اقترح على "عبد الناصر" في جويلية 1955م عقد اتفاقية عسكرية مع سوريا وإنشاء قيادة عسكرية موحدة يمكن أن تنضم لها الأردن فيما بعد، وكان رأيه أن نجاح الدول الثلاث (مصر ، سوريا ، والأردن) في إقامة وحدة عسكرية يحُول دون قيام إسرائيل بأي عدوان على الدول العربية، وبالفعل وُقِّعت اتفاقية دفاع مشتركة بين مصر وسورية في دمشق يوم 20 أكتوبر 1955م[3] التي كانت خطوة أولى نحو الاتحاد بين القطرين، فقد اعتبرها "عبد الناصر" فاتحة مستقبل جديد لحماية العالم العربي من الصهيونية [4] أعطيت فيها قيادة الجيشين للفريق "عبد الحكيم عامر"، وانضمت لها الأردن في 23 أكتوبر 1956م بهدف الحصول على معونة عسكرية عربية [*] بدلاً من المعونة الأجنبية البريطانية لحماية نفسها من إسرائيل، كما انضمت إليها السعودية تمهيداً لتحقيق الوحدة العربية.

أكد الطرفان (سوريا ومصر) في الاتفاقية على عدم انضمامها للحلف التركي العراقي وأية أحلاف أخرى وتمسكهما بالسلام والأمن الدوليين، وبتبادل المعونة في حالة العدوان الخارجي، بعد إنشاء قيادة مشتركة بين البلدين

---

[1] - رأفت غنيمي الشيخ: التاريخ المعاصر للأمة العربية الإسلامية 1412- 1992م، (ط1) ، القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 1992، ص ص 195- 196 ، وكان من بين تلك الاتفاقات العربية ميثاق الحلف العسكري الذي تم التوقيع عليه في القاهرة في 27 أكتوبر 1955م بين السعودية ومصر لضمان الأمن والسلام ورد العدوان الخارجي عند وقوعه في إطار مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية.

[2] – محمود رياض نقلاً عن، باتريك سيل: المصدر السابق، ص 523.

[3] – محمود رياض: المصدر السابق، ص ص 28- 29، تضمنت الاتفاقية المصرية – السورية مشروعات تهدف إلى تحقيق اتحاد فيدرالي بين الدول العربية التي تبرأت علناً من حلف بغداد، وإقامة قيادة موحدة لجيوش هذه الدول، وتوحيد السياسات الثقافية والمالية والخارجية، وتشكيل مجلس مؤلف من ممثلين للدول الأعضاء للإشراف على سياسة الاتحاد، وللإطلاع على بنودها ينظر، غسان محمد حداد: المصدر السابق، ص ص 106، 110.

[4] – مصطفى طلاس: المصدر السابق، (ج1)، ص 474.

**– بلغت قيمة المعونة السنوية التي قدمت للأردن ب. 12 مليون ونصف المليون جنيه، تدفع منها مصر 5 مليون والسعودية 5 ملايين وسوريا مليونين ونصف، على أن يدفع جزء من المعونة بالعملة الصعبة ، وتم التوقيع على الاتفاقية التي أطلق عليها (اتفاقية التضامن العربي) في جانفي 1957م، وبهذا تخلصت الأردن من قيود معاهدة 1948م بينها وبين بريطانيا، ينظر، نصوح بليل: صاحفة وسياسة سوريا في القرن العشرين، (ط2)، رياض الريس للكتب والنشر، 2001، ص 584.

وحددت مدة المعاهدة بخمس سنوات تتجدد بالاتفاق بين الطرفين، وفعلاً تألفت القيادة الموحدة في 29 اكتوبر 1955م، واستناداً لهذه الاتفاقية وصلت قوات مصرية إلى سوريا في وقت لاحق، كما مهدت لعقد اتفاقية الوحدة الثقافية بين البلدين في مارس 1957م واتفاقية الوحدة الاقتصادية في سبتمبر 1957م.

اتفقت مصر وسوريا – بعدما اتجهت عواطف الشعب السوري نحو مصر– على إنشاء قيادة عسكرية موحدة في دمشق لمواجهة الخطر الإسرائيلي وحماية العالم العربي منه [*] وكان إنشاؤها من أهم العوامل التي أدت إلى التقارب بين البلدين، في ظل دعوة الأمة العربية في البلدين إلى الوحدة خاصة حزب البعث السوري الذي كانت الوحدة العربية شعاره مما زاد بإجراءات التنسيق والتعاون بين البلدين في مختلف المجالات.

وأدى تطور العلاقات بين البلدين في تلك الفترة إلى تمتين الروابط بينهما والشعور بالمصير الواحد ما دفع البلدين إلى الاتجاه نحو اقامة دولة وحدة كاملة بينهما، خاصة بعد وصول حزب البعث العربي الاشتراكي إلى الحكومة فبات موضوع الوحدة مع مصر قضية أساسية وهامة، ففي بداية 1956م دعا الدكتور "معروف الدواليبي" إلى إقامة حكومة قومية وميثاق وطني يجمع الأحزاب والقوى الوطنية السورية، وأكد ذلك الرئيس السوري آنذاك "شكري القوتلي" الذي طلب من الأحزاب السياسية السورية تناسي الخلافات والعمل في جبهة واحدة تتصدى للمؤامرات ضد سوريا، فشكلت لجنة لوضع الميثاق القومي الذي أكد على مقاومة الاستعمار الغربي والصهيونية ومقاومة الأحلاف الغربية والصلح مع إسرائيل، وتسليح الجيش السوري من المعسكر الاشتراكي، والسير في طريق الوحدة مع مصر وهو ما باركه الجيش السوري، واستمرت صيغة التجمع القومي إلى قيام الوحدة عام 1958م[1]، وفي 27 جوان 1956م أعلن رئيس الوزراء السوري "صبري العسلي" في المجلس النيابي بأن حكومته ستعمل على توثيق العلاقة مع مصر من خلال محادثات فورية تؤدي إلى سياسة مشتركة بين البلدين في النواحي الاقتصادية والسياسية والثقافية من أجل تحقيق وحدة عربية، وفي اليوم الموالي وقّع ثلاثة آلاف طالب جامعي سوري عريضة تدعو لإقامة اتحاد بين مصر وسوريا رفعت إلى المجلس النيابي [2]، وفي شهر جويلية 1956م وفي ظل الضغط الشديد على سوريا من طرف أمريكا ودول حلف بغداد اتخذ مجلس الوزراء السوري قراراً بطلب إقامة اتحاد فيدرالي مع مصر يوم 05 جويلية 1956م أيدته جميع الأحزاب السورية، فتشكلت لجنة وزراية مكونة من: "صبري العسلي" رئيس الحكومة و"البيطار"وزير الخارجية، ووزير الداخلية "أحمد قنبر" للتفاوض مع مصر بهدف إقامة علاقة وحدوية معها، وفي اليوم الموالي أدلى "عبد الناصر" بتصريح رحب فيه بقرار مجلس النواب السوري، وأبدى استعداد مصر للاستجابة للقرار المذكور، وفي نفس

*– كان التقارب والتنسيق بين مصر وسوريا قد أعطيا زخماً لحركة القومية العربية، مما جعل إسرائيل يردون على الميثاق العسكري السوري – المصري بهجوم واسع على المراكز السورية في بحيرة طبرية في منتصف ديسمبر 1955م بهدف احراج "عبد الناصر"، في الوقت الذي كان فيه العراق يتحالف لمصلحة بريطانيا وأمريكا بهدف إحداث انقلاب في دمشق وإقامة حكم حليف، ينظر، عبد الرؤوف سنو: " الوحدة المصرية – السورية لماذا لم تصحح تلك المحاولة الواحدة؟"، نوافذ المستقبل، بيروت، 25 / 09/ 2004، ص 2.

[1] – غسان محمد رشاد حداد: المصدر السابق، 112.

[2] – باتريك سيل: المصدر السابق، ص 609.

الشهر قدّم "شكري القوتلي" مشروعاً لاتحاد فيدرالي باسم **"الدول العربية المتحدة"** يضم سوريا ومصر والدول العربية الأخرى الراغبة في الانضمام اليه، على أن يشمل الاتحاد الشؤون الاقتصادية والعسكرية[1].

وخلال تعرض مصر للضغط من طرف إسرائيل وحلفائها عقب تأميم قناة السويس دعا "الحوراني" إلى تنظيم مؤتمر شعبي تأييداً لمصر، فعمت المظاهرات أرجاء سوريا، وتم تشكيل لجنة تضم مختلف التشكيلات الحزبية السورية، عقدت اجتماع يوم 14 أوت 1956م ضم ما يقرب من مائة ألف شخص وهتف الحاضرون خاصة من البعث الاشتراكي (علم واحد، شعب واحد، وطن عربي واحد) [2]، وعند العدوان الثلاثي على مصر عام 1956م أقرت الحكومة السورية تأييدها المطلق لمصر وأعلنت – تطبيقاً لما جاء في ميثاق الدفاع المشترك 1955م– حالة الطوارئ في أراضيها واتجهت وحدات من قواتها يوم 31 اكتوبر 1956م ضمت مجموعة من لواء مشاة ولواء مدرعات وثلاثة أفواج مدفعية، مع الوحدات الإدارية اللازمة، للمرابطة في الأردن، غير أن القيادة المصرية طلبت تأجيل دخولها، ولم تنسحب هذه الوحدة إلا في 24 افريل 1957م بعد أن هددت القوات الأمريكية بالتدخل ضدها، كما قام الجيش السوري [*] في 02 نوفمبر 1956م بنسف خط أنابيب "التابلاين" الناقلة للبترول العراقي والسعودي إلى الساحل اللبناني في اتجاه البحر الأبيض المتوسط عبر الأراضي السورية، مما كان له أثر كبير في حسم معركة السويس[3].

كانت هذه الضربة الحاسمة – كما قال هيكل [**4]– ضمن أهم العوامل المؤثرة في مسار الحرب إلى جانب إنذار الاتحاد السوفيتي، لأنه فضلا عن توقف نفط الشرق الأوسط عن الدول الاستعمارية في أوروبا تقريباً، فإن الجنيه الإسترليني تهاوى مرة واحدة في أسواق المال العالمية، كما كانت عملية نسف أنابيب البترول في سوريا عملاً كبيراً بنتائجه تحول إلى رمز حي لقدرة "عبد الناصر" على ربط الجسور وفتح الطرق بين الشعب المصري المقاتل في مصر وبين الأمة المساندة لشعبها المقاتل وراء الحدود فقد عزز العدوان أواصر القومية العربية بين الشعبين المصري والسوري

---

[1] – علي المحافظة: المرجع السابق، ص 122.

[2] – خالد العظم: المصدر السابق، (مج2)، ص 479.

*– رفض "عبد الناصر" عرض الضباط السوريين بالتحرك على الجبهة السورية ضد إسرائيل لعدم إقحام سوريا في معركة العدوان الثلاثي، وخوفاً من تحرك القوات العراقية – التركية للسيطرة على سوريا واقامة نظام حكم بها يلحقها بحلف بغداد، غير أن الضباط السوريون قاموا بنسف أنابيب ومحطات نفط العراق التي تمر بسوريا، دون علم السلطة المدنية الحاكمة، ينظر، فوزي شعبيي: المصدر السابق، ص ص 71 – 72.

[3] – غسان محمد رشاد حداد: المصدر السابق، ص ص 118– 119.

– **محمد حسنين هيكل: كاتب وصحفي مصري ولد عام 1923م، أحد أبرز الصحفيين العرب والمصريين في القرن 20م، ومن الصحفيين القلائل الذين شهدوا وشاركوا في صياغة السياسة العربية، عاصر عهد الملكية في مصر، ثم عهد الثورة المصرية 1952م، حيث أصبح أحد الصحفيين المقربين لعبد الناصر" ثم للسادات" رغم اخ تلافه مع الأخير، مراقباً عاماً ومنظراً أساسياً لنهج الحكومات العربية المتعددة التي ربطته برؤسائها صدقات وعلاقات ، عمل رئيساً لمجلة آخر ساعة في جوان 1952م، ثم رئيساً لصحيفة الأهرام بعد الثورة المصرية، ثم عين وزيراً للإرشاد (الثقافة والإعلام) قبيل وفاة "عبد الناصر" غير أنه استقال بمجرد وفاة الأخير، وإلى جانب كونه صحفي فهو منظر سياسي ومؤرخ للتاريخ العربي خاصة الصراع العربي الإسرائيلي من أهم مؤلفاته: حرب الثلاثين سنة، ساهم في إلقاء الضوء بالتحليل والدراسة على تاريخ العرب المعاصر مستخدماً منبراً جديداً غير الصحف هو التلفاز، ينظر أنور محمود زناتي: المرجع السابق، (ج1)، ص ص 283– 284، توفي "هيكل" في فيفري 2016م.

[4] – سنوات الغليان، (ج1)، المصدر السابق، ص 60.

وهو ما عبر عنه "عبد الناصر" في قوله: [1] «نسفوا أنابيب البترول، وعرضوا أنفسهم للخسارة، إنها خسارة لهم، ولكنها ضربة قاضية للأعداء وكسب للقومية العربية... العرب اليوم رؤساء وشعوباً وحكومات رجل واحد مع مصر في هذه المحنة...».

أما الشعب السوري، فقد خرج في مظاهرات في جميع المدن السورية تأييداً لمصر ضد العدوان مرددين (جيش واحد، علم واحد، شعب واحد)، واختلطت مشاعر الشعب والجيش المؤيد لمصر [2]، وخلال اللقاء الذي تمَّ ما بين الرئيس السوري آنذاك "شكري القوتلي" وبين السفير الأمريكي "موس" بدمشق في 08 نوفمبر 1956م أي بعد نهاية معركة السويس لكي يقدم لهُ رسالة "ايزنهاور"، اندفع "القوتلي" فيما يشبه الخطابة العنيفة بصب النقمة على الانجليز والفرنسيين، وفي نفس الوقت أبدى تقديراً للروس، وفيما يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية فإنه طلب أن تلتزم بالمبادئ التي تحدث عنها الرئيس "ايزنهاور"[3].

وكانت عواطف الشعب السوري قبل معركة السويس تتجه نحو مصر باعتبارها حاملة لواء القومية العربية وكان يدعو إلى وحدة مع مصر باعتباره جزء من الأمة العربية وهو ما أقره "عبد الناصر" استجابة لمطالب الشعب السوري، وباعتبار مصر جزء من الأمة العربية أيضاً، ففي نشوة الاحتفال بتأميم قناة السويس في جويلية 1956م التي تجاوب معها الشعب السوري على غرار الشعوب العربية خطب "عبد الناصر" في أبناء شعبه موجهاً نداء للسوريين قائلاً: [4] « إن القومية العربية تتقدم وتسير إلى الأمام ... وأنا اليوم أيها المواطنون أتجه إلى اخوان لكم في سورية العزيزة، سورية الشقيقة، وقد قرروا وأعلنوا أن يتحدوا معكم اتحاداً حراً كريماً، سليماً لندعم سوياً مبادئ الحرية ومبادئ العزة والكرامة، ولنرسي سوياً الوحدة العربية؛ إنني اليوم أقول لإخوان لكم في سوريا باسمكم: إننا نرحب بكم أيها الأخوة، فقد قلتم في دستوركم أنكم جزء من الأمة العربية، وقلنا في دستورنا أننا جزء من الأمة العربية، وسنسير معاً أيها الأخوة متحدين يداً واحدة وقلباً واحداً، لنرسي مبادئ العزة الحقيقية ولنقيم بين ربوع الأمة العربية استقلالاً سياسياً حقيقياً واستقلالاً اقتصادياً حقيقياً».

كان لهذا الخطاب أثر على الشعب السوري الذي شعر أن "عبد الناصر" يمثل أملاً عربياً، وأن زعامته قد امتدت إلى خارج مصر.

بناءً على ما ذكرنا يتبين لنا أن الوحدة المصرية – السورية لم تكن – كما قال منتقدوها – عشوائية ومتسرعة بل كانت مدروسة ومخططا لها، فمنذ ثورة 23 جويلية 1952م وعقِب بروز الوجه العربي لسياسة مصر بقيادة "عبد الناصر" تلاقت آمال وأهداف البلدين الشقيقين فتمَّ توقيع اتفاقية الوحدة العسكرية في عام 1955م ثم توقيع اتفاقية الوحدة الاقتصادية عام 1957م، وجسد كل ذلك تضامن البلدين خلال العدوان الثلاثي على مصر.

[1] – جمال عبد الناصر نقلاً عن، طاهر الطناحي: المرجع السابق، ص 253.

[2] – عبد المحسن أبو النور: المصدر السابق، ص 90.

[3] – محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، (ج1)، المصدر السابق، ص 60.

[4] – جمال عبد الناصر نقلاً عن، طاهر الطناحي: المرجع السابق، ص ص 224 – 225.

وفي فيفري 1957م وفي أثناء المناقشات المحتدمة حول (مشروع ايزنهاور) – الذي وقفت سوريا بحزم ضده – طرح "صبري العسلي" رئيس وزراء سوريا على "عبد الناصر" اقتراحاً بإقامة وحدة بين مصر وسوريا، وفي جويلية 1957م اتخذ مجلس الوزراء السوري قراراً بطلب إقامة اتحاد فيدرالي مع مصر [1].

وعندما واجهت سوريا التآمر الدولي عليها من طرف أمريكا والعراق والأردن ولبنان، وخطر الحشود التركية على حدودها سنة 1957م، وبلغت الأزمة أوجها عندما شوهدت بعض قطع الأسطول الأمريكي السادس في المياه الإقليمية السورية، حتى أيقن الشعب السوري بأن عدواناً تركياً – إسرائيلياً سيقع ضده بدعم أمريكي، ما جعل سوريا في حالة تأهب عام حيث تم توزيع 70 ألف قطعة سلاح وقنابل يدوية ومتفجرات على المواطنين [2]، وفي أثناءها وقفت مصر والشعب العربي إلى جانب سوريا، حيث عقد القادة العسكريون من الجانبين المصري والسوري مؤتمراً بالقاهرة برئاسة "عبد الناصر"، وانتهى المؤتمر بوضع جيشي البلدين تحت قيادة مشتركة يترأسها الفريق "عبد الحكيم عامر"، وبعد أيام وصلت وحدة عسكرية من القوات المصرية إلى ميناء اللاذقية [*] في اكتوبر 1957م لتعلن تضامنها مع سوريا ضد الحشود العسكرية التركية على حدودها الشمالية، معربة أن أن معركة سوريا هي معركة مصر التي هي معركة القومية العربية، فظهرت موجة شعبية عارمة تطالب بالوحدة بين البلدين، ونتيجة للضغط الشعبي بدأت مفاوضات الوحدة [3]، إذ بعد هذه المحاولة الفاشلة في احتلال سوريا اشتدت حركة النشاط السياسي في الأوساط الشعبية والبرلمانية والعسكرية السورية من أجل الاتحاد مع مصر.

فكلف وفد برلماني سوري برئاسة "معروف الدواليبي" بزيارة القاهرة في جويلية 1957م أين عقد عدة لقاءات مع المسؤولين المصريين ومع "عبد الناصر" وتم الاتفاق بين الطرفين على تكوين لجنة مشتركة (مصرية – سورية) لتقوم بالدراسات اللازمة وهيكلة أجهزة الاتحاد، وتحديد المرحلة الانتقالية حتى تكوين المجلس الاتحادي للقطرين [4].

وهو نفسه ما أشار إليه الدكتور "غسان رشاد حداد" [**] من أن "عبد الناصر" عقب العدوان الثلاثي على مصر أشاد أمام البرلمان المصري يوم 22 /07/ 1957م بموقف سوريا المشرف من العدوان الثلاثي وإلى موقفها الوطني الوحدوي، وفي لقائه مع وفد برلماني سوري زار مصر بمناسبة أعياد الثورة، أبلغ الوفد بأن الحكومة المصرية

---

[1] – محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، (ج1)، المصدر السابق، ص 271.

[2] – أحمد عبد الكريم: المصدر السابق، ص ص 89، 92.

[*]– للإشارة فإن انحرار السوريين وارء الاتحاد السوفيتي جعل الأخير يرسل بعض قطعه البحرية إلى اللاذقية، وبهذا رسخت الأزمة السورية دور موسكو في حماية النظام السوري، وكذا دور مصر في الاستجابة للتصور القومي البعثي، ينظر، عبد الرؤوف سنو: "الوحدة المصرية – السورية لماذا لم تصحح تلك المحاولة الواحدة؟"، المرجع السابق، ص 3.

[3] – بشير زين العابدين: المرجع السابق، ص ص 287– 288.

[4] – مصطفى طلاس: المصدر السابق، (ج1)، ص 674.

[**]– **غسان محمد رشاد حداد**: من مواليد اللاذقية عام 1926، دكتوراه دولة في التخطيط والإحصاء، ودكتوراه علمية في الاقتصاد العربي والدولي، وزير التخطيط في سوريا ما بين 1963– 1966م، عضو في الاتحاد العام للمؤرخين العرب، وفي الاتحاد العام للاقتصاديين العرب، أستاذ زائر ومحاضر في عدة جامعات عربية مثل: الجزائر، الرباط، عمان، برلين الحرة ...، ينظر، غسان محمد رشاد حداد: المصدر السابق، غلاف الكتاب.

مستعدة للدخول في مباحثات مع الجانب السوري لتحقيق الاتحاد بين القطرين فوراً، نتيجة موقف الإعلام والشعب السوري مع مصر خلال العدوان الثلاثي[1].

في حين ذكر "الدواليبي"[2] – المكلف بالمهمة – في مذكراته أنه كلف من طرف الأحزاب السورية بمفاوضة "عبد الناصر" من أجل إقامة نوع من التعاون والاتحاد بين البلدين، فذهب إلى مصر على رأس وفد سوري، وصادف هذا حفل افتتاح مجلس الشعب المصري، وألقى "الدواليبي" خلال الحفل كلمة عبر فيها عن الشعور الأخوي المتبادل بين البلدين، وطلب من "عبد الناصر" اتحاد سياسي وعسكري بين البلدين وهو ما رفضه الأخير.

فهل نفهم من هذا أن "عبد الناصر" كان رافضاً للوحدة تماماً مع سوريا؟ أم أنه كانت له شروط رأى ضرورة طرحها قبل طرح فكرة الاتحاد؟ ثم لماذ ذكر "الدواليبي" عكس ما ذكره "طلاس" و"غسان" من أن "عبد الناصر" لم يرحب بفكرة الوفد السوري حول إقامة الوحدة؟ أم أن عبد الناصر" كان يريدها وحدة شاملة لا تتوقف على الجانبين السياسي والعسكري فقط؟

كانت الأحداث تتسارع بالنسبة لمصر وسوريا هذه الأخيرة التي كانت محاصرة في ذلك الوقت ومهددة بانقلاب من جارتها العراق، فقد قامت الدولتين بعد هذا بقليل بتوقيع اتفاقية الوحدة الاقتصادية بتاريخ 04 سبتمبر 1957م التي كانت بمثابة خطوة هامة لتحقيق الوحدة، نصت على حرية انتقال الأشخاص والأموال، وحرية تبادل المنتجات الوطنية والأجنبية، وحرية التنقل والإقامة والعمل والتملك، ولتحقيقها تم الاتفاق على توحيد قوانين العمل والضمان الاجتماعي والضرائب والرسوم والجمارك، وتنسيق السياسات المالية لتحقيق الوحدة النقدية، وإحداث مؤسسات اقتصادية مشتركة منها مصرف صناعي، مصرف تجاري، وشركة تأمين[3].

وفي 11 سبتمبر 1957م سافر "السراج" واللواء "عفيف البزري" رئيس أركان الجيش السوري إلى القاهرة والتقيا بعبد الناصر" وقدما لهُ تقريراً عن الأوضاع العامة في سوريا، وحذر "ناصر" "البزري" من الشيوعية لتجنب حشر سوريا في صراع الحرب الباردة، وأبدى تخوفه من وجود كتل في الجيش السوري، يتحكم قوادها في معسكرات مسلحة، واقترح عليهم إنشاء مجلس عسكري يضم قادة هذه الكتل لمنع حدوث حرب أهلية في سوريا.

وخلال افتتاح المؤتمر العربي الأول للعلوم الإدارية المنعقد بدمشق في نوفمبر 1957م دعا "شكري القوتلي" إلى قيام الوحدة بين سوريا ومصر، وخلال هذا زار وفد برلماني مصري ضم أربعين عضو من مجلس الأمة برئاسة "أنور السادات" (1918- 1981م) سوريا يوم 17 نوفمبر من نفس العام، حظي باستقبال واسع من طرف السوريين ورئيسهم "القوتلي" الذي نقل له "السادات" تحية "عبد الناصر" والشعب المصري، فقامت المظاهرات في كل المحافظات السورية تطالب بالاتحاد، مرددة شعارات البعث التي أطلقها في ذلك الوقت (شعب واحد، علم واحد جيش واحد، زعيم واحد)، وطغى التيار الجارف عن كل ما سواه حتى وصل البرلمان وتعالت الأصوات المنادية بالوحدة، وخلال جلسة مشتركة لنواب المجلس السوري ونواب المجلس المصري في 18 نوفمبر 1957م قال فيه

[1] – غسان محمد رشاد حداد: المصدر السابق، ص 120.

[2] – المصدر السابق، ص 180، 183.

[3] – غسان محمد رشاد حداد: المصدر السابق، ص ص 120- 121.

"السادات أن الدعوة للاتحاد السوري المصري تصحيح للوقائع في المنطق والتاريخ وصلة الماضي بالحاضر، وقال "الحوراني" أن العمل للوحدة ثورة على المستعمر وحماية للوجود من الغزو الصهيوني الغربي، وأكد أن اتحاد القطرين نواة لوحدة العرب جميعاً[1]، وتوالت كلمات نواب البلدين الداعية إلى الوحدة، وفي الأخير أصدرا بالإجماع البيان التاريخي في شأنها[*] دعوا فيه حكومتي سوريا ومصر باتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق الاتحاد الفيدرالي بأسرع ما يمكن [2] مشيدين بالاتفاقيات الاقتصادية والعسكرية والثقافية المعقودة بين البلدين، ومستغلين نشوة النصر على الاستعمار لتحقيق أكبر نصر للأمة العربية الطامحة لتحقيق الوحدة.

وجاء في القرار المشترك ما يلي:[3] «إن نواب المجلسين المجتمعين إذ يعلنون رغبة الشعب العربي في مصر وسوريا بإقامة اتحاد فيدرالي بين القطرين، يباركون الخطوات العملية التي اتخذتها الحكومتان السورية والمصرية في سبيل تحقيق هذا الاتحاد ويدعون حكومتي مصر وسوريا للدخول فوراً في مباحثات مشتركة لتنفيذ هذا الاتحاد »، وبعد عودة الوفد المصري إلى مصر عرض الأمر على مجلس الأمة الذي أخذ قرار بالإجماع على الموافقة على الاقتراح، عندها أبرق "عبد اللطيف البغدادي" رئيس مجلس الأمة المصري إلى "أكرم الحوراني" رئيس المجلس النيابي السوري يبلغه قرار الموافقة على البيان فأذيع الخبر بأجهزة الإعلام الرسمية.

في حين ذكر "هيكل" [4] أنه في أثناء زيارة الوفد البرلماني المصري لسوريا برئاسة "السادات"، اتخذ البرلمان السوري قراراً بإعلان إرادته في الوحدة بين البلدين، وأَعْقَبَ ذلك زيارة وفد برلماني سوري إلى مصر [**]، وفي حضوره اتخذ مجلس الأمة المصري قراراً بالاستجابة لرغبة البرلمان السوري بالوحدة ونقلها إلى "عبد الناصر".

فهل نفهم من هذا أن الوحدة جاءت من دعوة سورية خالصة؟ وأن السوريين كانوا متحمسين لها باعتبارها أملاً في مواجهة الأخطار المحدقة بسوريا وللقضاء على مشاكلها الداخلية؟ أم أنها كانت اندفاعاً عاطفياً من شعبي البلدين جاءت استجابة لظروف عرفتها الدولتان وهي المخاطر والتحديات الخارجية؟ كل هذه الأسئلة وغيرها سنحاول الإجابة عنها في النقطة الموالية.

ثانياً: محادثات الوحدة المصرية – السورية 1958م.

مع مطلع سنة 1958م كانت النداءات والدعوات إلى الوحدة طاغية على المشهد خاصة "حزب البعث العربي الاشتراكي" السوري الذي طالب بتحقيق الوحدة العربية باعتبارها أملاً مرتقباً وتأميناً ضرورياً للبلدين في مواجهة خطر مشترك، واعتبر توحيد البلدين بمثابة إمكانية فعلية لتعزيز قدراتهما الدفاعية ولتطوير الاقتصاد والثقافة بهما، وقد نالت فكرته تأييد الجماهير العربية، خاصة بعدما كثرت المؤامرات على سوريا، وبلغ التوتر السياسي بين الجيش

[1] – مصطفى طلاس: المصدر السابق، (ج1)، ص ص 675- 676.

*– **ينظر الملحق رقم ((2))**.

[2] – أحمد عبد الكريم: المصدر السابق، ص ص 92- 93.

[3] – غسان محمد رشاد حداد: المصدر السابق، ص 122.

**– تم الاجتماع الأخير في ديسمبر 1957م بزيارة الوفد البرلماني السوري برئاسة "إحسان الجابري" لمصر وكان على رأس مجلس الشعب المصري آنذاك "عبد اللطيف البغدادي"، ينظر، عبد المحسن أبو النور: المصدر السابق، ص 103.

[4] – سنوات الغليان، (ج1)، المصدر السابق، ص 271.

والحكومة السورية حده الأقصى وهو ما جعل ضُباط الجيش السوري يرون بأن أحسن حل للأزمة في البلاد يكمن في اتحاد سورية مع مصر.

في الوقت الذي أحس فيه "عبد الناصر" بأن العجلة تدور بأسرع مما كان مستعداً له، فقرر في بداية شهر جانفي 1958م إيفاد مبعوث خاص هو اللواء "محمد حافظ إسماعيل" مدير مكتب المشير "عبد الحكيم عامر" إلى دمشق لينقل وجهة نظره إلى المجلس العسكري السوري الذي ضم زعماء الكتل السياسية في الجيش السوري برئاسة اللواء "عفيف البزري" والذين وصلتهم نداءات الوحدة وراحوا بدورهم يندفعون في تيارها [1]، فالتقى "حافظ إسماعيل" والعميد "عبد المحسن أبو النور" الملحق العسكري في السفارة المصرية بسوريا وقتها باللواء "عفيف البزري" قائد الجيش السوري الشيوعي، وأعضاء المجلس العسكري السوري المشكل من أربعة وعشرين (24) ضابطاً* والذين يمثلون مختلف أسلحة الجيش، واستمع إلى مطالب السوريين الداعية إلى وحدة اندماجية فورية بين مصر وسوريا [2] أي دولة واحدة علم واحد ووزارة واحدة.

في حين كانت وجهة نظر "عبد الناصر" التي نقلها "حافظ اسماعيل" إلى المجلس العسكري السوري تتلخص في أنه: يوافق على الوحدة بين مصر وسوريا ولكنه يرى أنها قضية أخطر بكثير من مجرد إجراء يُتَّخذ لمواجهة أزمة طارئة معينة، مؤكداً أن الوحدة لكي تقوم على أساس سليم ينبغي أن يجرى الإعداد لها بعناية، وفي تقديره أن هذا الإعداد يقتضي خمس سنوات؛ بتوحيد قيادة الجيشين والأسلحة والأساليب العسكرية وتشكيل مجلس مشترك لتوحيد السياسة الخارجية للبلدين ثم تشكيل لجان مشتركة لتوحيد النظم والقوانين المالية والاقتصادية بين البلدين، إلا أن أعضاء المجلس العسكري ألحوا على ضرورة التعجيل بقيام الوحدة الفورية بين البلدين لأنه أدعى للسلامة في ظل الظروف التي تمر بها سوريا، على أن تُحل المشاكل الضرورية لمرحلة الإعداد في أثناء قيام دولة الوحدة وفي ظلها [3]، ولما طلب اللواء" اسماعيل" رأي المجلس أجمع أعضاؤه على ضرورة قيام الوحدة بدون شرط أو قيد[4].

وهنا يتضح لنا اختلاف وجهة النظر الصارخة حول قيام الوحدة بين "عبد الناصر" الذي أبدى تحفُّظاً من مطلب السوريين، ودعا إلى التريث والإعداد الكافي للوحدة، بوضع الأسس القوية التي تضمن استمرارية الوحدة وعدم تفككها في المستقبل، لأنه لم يكن مستعداً لأن يرِثَ مشاكل سوريا وهو يعمل على تطوير مصر الحديثة الاستقلال والتي لم تستفق بعد من حرب السويس من جهة، وبين السوريين ونقصد بهم خاصة أعضاء المجلس العسكري المتحمسين والمتعجلين والمُصِرِّين على قيام الوحدة في أسرع وقت من جهة أخرى، مبررين ذلك بأن الظروف الإقليمية والدولية كلها سانحة لقيامها من جهة، ومخافة من قيام حركة مفاجئة من جهة أخرى لأن الانقسامات أو الكتل في

---

[1] – محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، (ج1)، المصدر السابق، ص 272.

*– للإطلاع على أسمائهم ينظر الفصل الأول من الدراسة ص 67.

[2] – جاسم علوان ج1، شهادته في برنامج زيارة خاصة، إع وتقد: سامي كليب، قناة الجزيرة 09/12/ 2003، تاريخ التصفح 2017 /5/20 الرابط/ http://www.aljazeera.net/programs/privatevisit/2005/1/10/%D8%AC%D8%A7%D8%B3%D9%85-%D

[3] – عبد المحسن أبو النور: المصدر السابق، ص ص 105– 106.

[4] – علي المحافظة: المرجع السابق، ص 123.

الجيش السوري أصبحت في حالة استنفار دائم مخافة أن تسبق إحداها الأخرى إلى حركة مفاجئة أو يختلّ التوازن فيما بينهم.

وعقب هذا اللقاء سافر "حافظ اسماعيل" إلى القاهرة لإبلاغ "عبد الناصر" بالمطالب السورية، في حين دعا اللواء "عفيف البزري" قائد الجيش السوري أعضاء المجلس العسكري السوري إلى اجتماع يوم 11 جانفي 1958م لمعالجة الموقف الشائك بينهم وتداعياته الخطرة على الأمن الوطني لسوريا والأمن القومي بصفة عامة، وانتهى رأيهم إلى أنه لا أحد منهم يستطيع أن يطمئن إلاَّ بتسليم مقاليد الأمور جميعاً إلى "عبد الناصر" فهو وحده – كما قدّروا – القادرُ على الفصل بين الأطراف المتعارضة والتي استحكمت الشكوك بين بعضها البعض، وانفضَّ الاجتماع بطلب المشاركين فيه إعداد طائرة خاصة تحملهم إلى القاهرة لمقابلة "عبد الناصر" ليتولَّى حسم الموقف ويمسكَ بزمام الأمور ويقبل بوحدة فورية بين البلدين تنقل إليه مسؤولية المصائر وتُحَمِّلُه وحده تَبِعَةَ توجيهها[1].

وقبل سفرهم إلى القاهرة كان أعضاء المجلس المجتمعين قد سجلوا جملة من الملاحظات التي قام "جاسم علوان"[*] سكرتير المجلس بتدوينها وصاغوها في مذكرة الوحدة[**] التي وافقت عليها القيادة العسكرية بالاجماع، استعرضوا فيها تاريخ سوريا والأمة العربية وما أصابها من تشتت وتمزق وعدوان ووجهوا طلبهم إلى "عبد الناصر" بالوحدة الشاملة والفورية مع مصر، كما تضمنت شكل الوحدة أو الخطوط الكبرى للوحدة بإقامة جيش ورئيس وعلم وقيادة عسكرية وعاصمة وسلطة تشريعية وتنفيذية وقضائية واحدة، مع فتح المجال للدول العربية التي تريد أن تنضم إليها حملها أربعة عشر ضابطا من أعضاء المجلس العسكري[***] إلى القاهرة لكي يعرضوها على "عبد الناصر"، فاستقلُّوا طائرة حطت بهم في مطار القاهرة ليلة 12 جانفي 1958م حاملين معهم المذكرة التي أعدها المقدم "علوان" بطلب الوحدة الشاملة الفورية التي وقعوا عليها جميعاً في دمشق، حيث ذكر "عفيف البزري" عن هذا قائلاً: [2] «استدعيت

---

[1] – محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، (ج1)، المصدر السابق، 273.

*– **جاسم علوان**: (**1928– 2018م**) ولد بدير الزور، ضابط بالجيش السوري قاد انقلاب 18جويلية 1963 وهي أول محاولة انقلابية في سوريا بعد استلام حزب البعث للحكم في 8 مارس1963 رافضاً انفصال سوريا عن مصر، وقد اعتقل وأقيمت محكمة استثنائية برئاسة اللواء صلاح الضللي حكمت عليه وعلى رفاقه بالإعدام، إلا إنه بقي في زنزانته إلى أن تدخل جمال عبد الناصر لتخفيف الحكم عنه ونفيه إلى القاهرة، يعتبر "علوان" أحد أبرز رموز التيار الناصري، وكان انتخب العام 1968 أمينا عاما لحزب الاتحاد العربي الاشتراكي الديمقراطي في سورية، لكنه اعتذر بحجة انه لن يستطيع ممارسة مهامه على اعتبار انه خارج البلاد، فانتخب "جمال الأتاسي" بدلا عنه، ينظر ، جاسم علوان – المعرفة، الرابط/
https://www.marefa.org/%D8%AC%D8%A7%D8%B3%D9%85_%D8%B9%D9%84%D9%88%D8
تاريخ التصفح 17/ 7/ 2018م الساعة 30: 15.

– **ينظر الملحق رقم: ((**3**)).

***– **ينظر الملحق رقم** ((**22**)) ضم الوفد الضباط: "عفيف البزرة" ، محمد النسر، أمين الحافظ، حسين حدة، عبد الغني قنوت، ياسين الفرجاني بشير صادق، جادو عز الدين، مصطفى حمدون، أكرم ديري، أحمد الحنيدي، وجمال الصوفي، طعمة العودة الله، نور الله الحاج إبراهيم، ينظر، وكان"أمين الحافظ" من أشد المتحمسين للوحدة فقد كان مستعداً لأي وحدة يقبل بها عبد الناصر حتى أنه قال: إذا أمرني عبد الناصر بضرب دمشق بالقنابل فلن أتردد في ذلك، ومن المفارقات أنه كان من المؤيدين للانفصال فيما بعد، ينظر، عبد المحسن أبو النور: المصدر السابق، ص ص 108، 113. في حين ذكر سامي جمعة أن الوفد تشكل من: البزري، حمدون، أحمد عبد الكريم، أحمد حنيدي، طهمة العودة الله، ياسين فرجاني، حسين حدة، قنوت، محمد النسر عبد الله جسومة، جادو عز الدين، مصطفى رام حمداني،أكرم ديري، وجمال الصوفي، ينظر، سامي جمعة، المصدر السابق، 280.

[2] – المصدر السابق، ص ص 607 – 608.

في صباح 11 جانفي 1958م معاوني العميد "أمين النفوري" [*] وطلبت إليه أن يستدعي الضباط ممثلي الجبهة الوطنية العسكرية لاجتماع طارئ يعقد في مكتبي في مساء اليوم ذاته، وأفهمته أن قصدي من هذا الاجتماع هو بحث مسألة الوحدة الفورية مع مصر، ولكن عليه أن لا يعلن هذا الأمر لأي كان لأنني سأعلنه بنفسي عند افتتاح الاجتماع المذكور وذلك لضمان السرية ومباغتة المعارضين، كما أصدرت أمراً بإعداد طائرة لرحلة طويلة يقف طقمها على أهبة الاستعداد للانطلاق الفوري ...».

قام "البزري" وبطريقة سرية الإعداد للوحدة الاندماجية الفورية مع مصر خوفاً من مباغتة المعارضين حسب قوله، ولأنه لم يكن في مقدور أي أحد في ذلك الوقت وسوريا محاصرة من طرف دول حلف بغداد أن يعارض الوحدة الفورية، لكن السؤال الذي يطرح نفسه لما انفرد "البزري" بطلب الوحدة الفورية بنفسه دون اخطار القيادة الرسمية لسوريا؟ ثم من هؤلاء المعارضين الذين قصدهم في كلامه؟

ذكر "أحمد عبد الكريم" [1] أنه خلال زيارة الوفد البرلماني السوري إلى مصر في نهاية 1957م أخطر "عبد الناصر" "صلاح البيطار" بأن هناك معلومات وصلته بأن الجيش السوري غير موافق على الوحدة وأنه مصمم على القيام بانقلاب عسكري، وإقامة حكم ديكتاتوري، وطلب منه أن تبدي قيادة الجيش السوري رأيها بصراحة في الموضوع، فأبلغ "البيطار" مجلس القيادة العسكرية الذي اجتمع ووضع مذكرة خطية تشرح رأي القوات المسلحة بالوحدة، ردت فيها على كل محاولات الدس لتضع "عبد الناصر" والمسؤولين الساسيين السوريين الذين نقلوا له تلك المعلومات أمام مسؤولياتهم التاريخية، وذكر أن "عبد المحسن أبو النور" [2] الملحق العسكري المصري بدمشق ذهل من خبر تبليغه بالأمر [**]، وحاول عرقلة التنفيذ، لعدم إعلام الرئيس السوري ورئيس الوزراء ووزير الدفاع السوريين، ومن أن يعتبروا أن الأمر خطط له "عبد الناصر" من وراء ظهورهم، غير أن اللواء "البزري" – الذي كان تحت ضغط المجلس العسكري الذي اتهمه بالمماطلة وتأجيل الوحدة الفورية – أخبره بأن الطائرة جاهزة للسفر إلى القاهرة ، وأن عليه مرافقة الوفد دون اعتراض.

ترك الوفد المطالب بالوحدة "عبد الحميد السراج" في دمشق ليحافظ على الأمن ويَصُدَّ المؤامرات المحتمل ظهورها، في حين كلف "أمين النفوري" نائب رئيس الأركان بالبقاء في سوريا لإبلاغ المذكرة في اليوم التالي (01/12/ 1958م) رسمياً إلى رئيس الجمهورية "شكري القوتلي" ورئيس الوزراء "صبري العسلي" ووزير الدفاع "خالد العظم" ورئيس المجلس النيابي "أكرم الحوراني" الذي كان على علم بسفر الوفد وبارك الخطوة [3]، ومما جاء في نص المذكرة التي

---

*– **أمين النفوري**: أحد أعضاء المجلس العسكري ونائب رئيس هيئة أركان حرب الجيش.

[1] – أحمد عبد الكريم: المصدر السابق، ص ص 95– 96.

[2] – نفسه، ص ص 111– 112.

**– كان البزري قد طلب من "أبو المحسن عبد النور" الذهاب إلى القاهرة ويبرق إلى القيادة المشتركة لاستقبال وفد الضباط السوريين هناك، غير أنه حاول أن يثنيهم عن تنفيذ قرارهم، لكن البزرة أسكته بحزم وقال له ان قرارهم قرار مدرسة لها قيادة عليا وأن عليه أن يقوم بوظيفته كملحق عسكري لمصر، وممثل لجيشها في القيادة المشتركة فيبلغ قيادته برقياً بتوجههم إلى القاهرة في تلك الليلة، ينظر، عفيف البزري: المصدر السابق، ص 610. لمزيد من التوسع حول موقف "أبو النور" من الوحدة الاندماجية ينظر، عبد المحسن أبو النور: المصدر السابق، ص 107 وما بعدها.

[3] – ذوقان قرقوط: المرجع السابق، ص 361.

ذَّكروا فيها الحكومة بتعهدها الذي قطعته عند استلامها الحكم المتمثل في السعي لتحقيق الاتحاد مع مصر كمنطلق نحو تحقيق الوحدة العربية: [1]« ...إن القيادة العامة للجيش والقوى المسلحة السورية شعوراً منها بمسؤوليتها القومية ودورها التاريخي، ووفاءً منها للشعب العربي في سوريا الذي حمَّلها مسؤولية الدفاع عن بقائه وسلامته، لتعلن أن كل وحدة لا تنبني على الأسس السابقة الذكر ليست إلا تحالفاً بين جيشين تابعين لدولتين منفصلتين، ذلك أن متطلبات الدفاع وسلامة الأمة وحفظ كيانها في عصرنا الحاضر يقتضي دمج الشعوب العربية المتحررة في كيان واحد لتساهم في تحرير بقية الوطن العربي وتقوم بواجبها لصوْن السلم العالمي... ».

كما أعلنت القيادة العامة باسم جميع القوات المسلحة: [2] « أنها على أتم استعداد لتحمُّل جميع الواجبات الدفاعية التي تقتضيها الوحدة الفورية، وتعتبر نفسها منذ الآن ملزمةً بتنفيذ كل ما تتلقاه من أوامر وتوجيهات تُعطى إليها من القيادة العامة الموحدة مهما ترتب على هذا التنفيذ، وفي الوقت نفسه تُحمل كل حكومة أو فئة تتهاون في تنفيذ هذه الوحدة خطورة ونتيجة عملها تجاه الشعب العربي بأسره وتجاه الأجيال العربية الصاعدة ».

في حقيقة الأمر هناك عدة ملاحظات سجلناها على نص مذكرة الوحدة المرفوعة من الطرف السوري يمكن اجمالها في الآتي:

1– أن المذكرة صدرت من ضباط الجيش السوري، وليس من رئيس سوريا ذاته "شكري القوتلي" لذا تحفَّظ عليها "عبد الناصر".

2– أنها تدعو إلى الوحدة الشاملة الفورية أو الاندماجية وهو مطلب السوريين الذين طالبوا من قبل باتحاد فيدرالي دون مراعاة ما سيترتب عن ذلك فيما بعد، في حين كان رأي "عبد الناصر" ضرورة الإعداد الجيد للوحدة وذلك ما سيستغرق فترة خمس سنوات حسب رأيه.

3– أن نص مذكرة الوحدة تضمن خطاباً يمزج بين لهجة ليِّنةٍ تتمثل في الواجب القومي والرغبة في حماية أمن سوريا وضمان سلامة الأمة العربية وتحرير باقي دولها المستعمرة من جهة، ولهجة وعد وتحذير موجهة لمن يرفض هذه الوحدة سواء أكانت حكومة ما أو فئة معينة، وهذا في قولهم: « إن القيادة العامة ... تُحمل كل حكومة أو فئة تتهاون في تنفيذ هذه الوحدة خطورة ونتيجة عملها تجاه الشعب العربي بأسره وتجاه الأجيال العربية الصاعدة »؛ ويبدو واضحاً أن المقصود من هذه اللهجة الشديدة لا يعدو عن كونه الحكومة السورية، والأحزاب المعارضة للوحدة وعلى رأسها الحزب الشيوعي السوري في حالة تقاعسها أو تجاهلها لهذه المذكرة.

4– الالتزام الذي تعهدت به القيادة العامة للجيش السوري للقيادة العامة الموحدة بعد تحقيق الوحدة من واجبات دفاعية وتنفيذ أوامر وتوجيهات القيادة العامة الموحدة، إلا أن ما حدث فيما بعد يعكس ما ذُكر تماماً في شرط التعهد وهذا ما سنتعرف عليه في الفصل الرابع من الدراسة عند عرضنا للانفصال وأسبابه ما بين البلدين.

[1] – القيادة العامة للقوات المسلحة والجيش السوري، نقلاً عن، غسان رشاد حداد: المصدر السابق، ص 131.

[2] – القيادة العامة للقوات المسلحة والجيش السوري، نقلاً عن، غسان رشاد حداد: المصدر نفسه، ص 131.

إن هذه الملاحظات السريعة التي سجلناها على مذكرة الوحدة تجعلنا نحكم بأن نص الوحدة قد صيغ بشكل متسرع أو بالأحرى مستعجل واندفاعي، فهو لم يتضمن شروطاً محددةً موجهةً لمصر في شأن الوحدة، ولم يراعِ ما سيترتب عن الوحدة فيما بعد، وهو يدل دلالة واضحة أن طلب الوحدة جاء من رغبة سورية أكثر منها مصرية.

كما أن وصول أعضاء الوفد السوري ليلاً إلى القاهرة يوحي تماماً بعدم معرفة حكومتهم بما أقدموا عليه* ولعل هذا ما آثار ذهول "عبد المحسن أبو النور" الملحق العسكري المصري بدمشق ورفضه للمبادرة، علاوة على أنهم لم يحددوا موعداً ولا تاريخاً معيناً للقاء "عبد الناصر"، لذا أحدث وصولهم إلى مطار القاهرة ارتباكاً في المطار في الوقت الذي كان فيه "عبد الناصر" بأسوان رفقة رئيس أندونيسيا آنذاك "أحمد سوكارنو" (1901- 1970م) الذي كان يقوم بزيارة رسمية إلى مصر في ذلك الوقت، فجرى الاتصال على عجل باللواء "عبد الحكيم عامر" الذي أشار على أعضاء الوفد بالتوجه إلى قصر "الطاهرة" ليستقبلهم هناك، واتصل "عامر" بعبد الناصر" فطلب منه الأخير أن يقابلهم ويستمع إليهم على أن يقابلهم هو فور عودته من أسوان.

التقى اللواء "عامر" يوم 13 جانفي بمجموعة الضباط السوريين الأربعة عشر واستمع إلى مطالبهم، إلا أنه لم يُبْدِ رأياً فيما سمع واكتفى بالقول أن "عبد الناصر" سوف يسمعهم ويتحدث إليهم برأي مصر فيما طرحوه، وفي اليوم الموالي (14 يناير) اتجه أعضاء الوفد إلى منزل "عبد الناصر" في (منشية البكري) أين قابلوه على الساعة الثامنة مساءً (ليلة 15 جانفي) وكان معهم "عامر" و"عبد المحسن أبو النور" فجلسوا حوله نصف دائرة وقدموا له المذكرة التي يحملونها معهم بطلب الوحدة الفورية[1].

وحسب شهادة "جاسم علوان" قائد انتفاضة حلب ضد الانفصال فإن "عبد الناصر" وافق في الحال على الوحدة[2] وهو ما ذكره عفيف البزري" قائد الجيش السوري أيضاً حيث ذكر أنه خلال لقائهم بعبد الناصر" تكلم "البزري" باسم الوفد عن أهمية الوحدة للبلدين ولبقية الأقطار العربية للوقوف في وجه الاستعمار الغربي وعلى رأسه إسرائيل، ووجه كلامه في الأخير إلى "عبد الناصر" قائلاً: [3] «إنك يا سيادة الرئيس تمسك في هذه اللحظة التاريخية بتطلع وآمال الأجيال العربية، ولا بد لك من أن تقول نعم للوحدة الفورية، ... ورد عبد الناصر قائلاً: هذا اليوم هو عيد ميلادي الأربعون وأقول نعم للوحدة الفورية... وقمنا نتصافح ونتعانق والسعادة تملأ قلوبنا لإنجاز هذا الحدث العظيم»، في حين ذكر كل من "هيكل" و"عبد المحسن أبو النور" أن "عبد الناصر" قَبل عرض الوحدة تحت إلحاح وإصرار الوفد السوري، وفي هذا الصدد قال أبو النور [4]: «أن "عبد الناصر" تردد في قبول الوحدة، لخوفه من تمكن الأعداء منها، ومن أنها لو قامت ستجعل البلدين يعيشان حريصين على عدم تمكن أعداء الوحدة من هدمها، وأن وضع مصر التي لها حزب واحد (الاتحاد القومي) وجيش موحد يختلف عن وضع سوريا المتعددة الأحزاب والتكتلات

*- باستثناء رئيس المجلس النيابي البعثي "أكرم الحوراني" الذي كان على علم بسفر الوفد، كما أشرنا إلى ذلك.

[1] - محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، (ج1)، المصدر السابق، ص 274.

[2] - جاسم علوان: زيارة خاصة، المصدر السابق.

[3] - عفيف البزري: المصدر السابق، ص 612.

[4] - المصدر السابق، ص 114.

الحزبية داخل الجيش»، غير أنه وافق في النهاية على الوحدة بعد ضغوط شديدة من الضباط الذين صارحوه بأنهم باتوا عاجزين عن السيطرة على الأمور.

وذكر "هيكل"[1] في عرضه للحوار الذي دار بين مجموعة الضباط السوريين وبين "عبد الناصر" أن الأخير أجابهم بعد عرضهم لمذكرة الوحدة: « بأن الموضوع أخطر من أية أوراق أو مذكرات » ثم أضاف قائلاً: « إنني أرسلت لكم وجهة نظري في موضوع الوحدة [*]، وأننا لسنا مستعدين لها قبل خمس سنوات، ولا أعرف ما الذي استجدَّ خلال الأسبوعين الأخيرين بما يدعوكم الآن إلى المطالبة بالوحدة الفورية».

وهو نفسه ما أوردته "هدى جمال عبد الناصر" عن حديث أبيها مع الضباط السوريين يوم 15 جانفي 1958م الذين طلبوا منه الوحدة، فرفض لكونهم لا يمثلون حكومة سوريا، واقترح عليهم وحدة على مراحل من عسكرية إلى سياسية ثم ثقافية وأخيراً دستورية، محذرهم من الوحدة الفورية التي ستواجهها الصعاب[2].

لكنهم برروا موقفهم بحالة الفرقة بينهم التي أدت إلى إعلان حالة الاستنفار الدائمة في الثكنات العسكرية إلى درجة أن أصبح كل واحد يتوجس من الآخر، وأن بلدهم سوف تضيع بهذا، كما وصفوا له حالة الانقسام بين الأحزاب السورية التي توشك أن تؤدي إلى فتنة، وتسلل بعض الشيوعيين "خالد بكداش" (النائب البرلماني) إلى أعصاب حساسة في سوريا (المجلس النيابي) وتكاثف الحشود العسكرية على الحدود التركية والعراقية بتحريض أمريكي[3] وكيف أنهم باتوا عاجزين عن السيطرة على الأمور.

بعدما استمع "عبد الناصر" إلى مبرراتهم ردَّ عليهم قائلاً:[4] « لا بد أن أقول لكم أن كل ما سمعته منكم لا يبرر قيام وحدة، فما ذكرتموه جميعاً لا يخرج عن كونه أسباباً سلبية، وهذه الأسباب السلبية سوف تكون عبئاً على الوحدة أكثر مما تكون قوة دافعة لها»، إلا أنهم ردوا عليه بأن الشعب السوري كله يطلب الوحدة التي هي المطلب الدائم له، ومع مصر بالذات، وأن مجلس النواب السوري اتخذ قراراً بالوحدة مع مصر، غير أن "عبد الناصر" حاول أن يقنعهم بأن الوحدة ليست عملاً سهلاً خاصة وأنه يوجه طاقاته لبناء مصر بعد معاركه ضد الاستعمار على أمل أن تكون قاعدة قوية من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لنضال الشعوب العربية ولتحقيق الوحدة أيضاً.

كان "عبد الناصر" يرى ضرورة التريث من أجل الإعداد الجيد للوحدة بضرورة تطوير مصر أولاً حتى تكون قادرة على الاستجابة للوحدة وتكون نواة لإمكانيات التطور العربي، وحتى تتم دراسة القوانين في البلدين لتحقيق قدر كاف من التناسب والإندماج بين البلدين، لكون الوحدة في مرحلة البناء الوطني عملية شاقة ومرهقة، ثم بعد ذلك

---

[1] –سنوات الغليان، (ج1)، المصدر السابق، ص 274.

[*]– يقصد وجهة نظره التي نقلها "حافظ اسماعيل" مبعوث عبد الناصر إلى سوريا في نهاية 1957 وبداية 1958م.

[2] – هدى جمال عبد الناصر: "الوحدة المصرية السورية"، الرابط/
http://elw3yalarabi.org/2017/08/26/%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%8A%D8%AF%D9%8A%
تاريخ التصفح 05 /02/ 2018، الساعة 02:00.

[3] – محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، (ج1)، المصدر السابق، ص 275.

[4] – عبد الناصر نقلاً عن محمد حسنين هيكل، المصدر نفسه، (ج1)، ص276.

التمهيد للوحدة تدريجياً على سنوات، قبل إقامة الوحدة الدستورية، مما سيكون له أثر في دعم الدعوة إلى الوحدة العربية عملياً وواقعياً وإيجابياً.

إلا أن "عفيف البزري" رد على عبد الناصر قائلا: [1] «....إنك ياسيادة الرئيس جمال عبد الناصر تمسك في هذه اللحظة التاريخية بتطلع وآمل الأجيال العربية ولا بد لك من أن تقول نعم للوحدة الفورية».

وأضاف أحد الضباط السوريين قائلاً: [2] «سيادة الرئيس تريد أن تعمل لمصر وتترك سوريا التي علقت آمالها على مصر وعليك، وأنا أقول وأمري إلى الله أنك بذلك تتخلى عن دعوة القومية العربية من أجل مصر وحدها » عندها سألهم "عبد الناصر" عن صفتهم التي تبيح لهم الاتصال به في هذا الموضوع وهم غير مسؤولين سياسياً، وعن علم رئيسهم "القوتلي" والحكومة السورية بقدومهم إلى القاهرة لطلب الوحدة حتى يوضع الأمر في إطاره الشرعي الصحيح، فأخبروه أنهم بعثوا "أمين النفوري" إلى "شكري القوتلي" ليخطره بأنهم في القاهرة من أجل الوحدة وأنه ليس أمامه إلا أن يقبل فهو لا يستطيع أن يعارض لهم طلباً.

وهنا يتضح الضعف الكبير الذي آلت إليه القيادة السياسية والحكومة السورية في ظل سيطرة الضباط أو بالأحرى الجيش على مقاليد البلاد السياسية إلى درجة أن سلطة الرئيس أصبحت سلطة شكلية، فلم يكن "القوتلي" [*] على علم بما خطط له ضباط الجيش في شأن الوحدة – وإن كان دعا إليها – بدليل أن الأخير فوجئ عندما سمع بسفر الضباط إلى القاهرة دون مشاورة مع الحكومة أو اطلاعها على الأمر، وكان تعليقه الأول بعد إطلاعه على مذكرتهم بطلب الوحدة:[3] «أن هذا انقلاب عسكري سافر على السلطة».

كما أن "العظم" [4] وزير الدفاع أكد أن اجتماع الضباط السوريين السري ثم ذهابهم إلى القاهرة وطلبهم الوحدة من "عبد الناصر" وتسليمهم بجميع شروطه، وقبولهم طي الكيان السوري، تم دون علم الحكومة السورية.

عارض"عبد الناصر" هذا التكتم والتعتيم عن السلطة السورية ومجيء الضباط السوريين إلى القاهرة دون علم مسبق من السلطة بدمشق [**]، وأكد للوفد بأنه لا يقبل في مثل هذه الأمور أن يتحدث أو يبحث إلا مع حكومة

---

[1] – عفيف البزري: المصدر السابق، ص 612.

[2] – أحد الضباط السوريين نقلاً عن، محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، (ج1)، المصدر السابق، 276.

*– ذكر الكاتب السياسي البريطاني " توم ليتل " أن الوحدة تمت بالتفاهم مع "القوتلي" الذي كان قلقاً من تسرب الحزب الشيوعي السوري إلى الجيش و"حزب البعث" الذي اشترك معه ومع "عبد الحميد السراج" في الضغط على "عبد الناصر" كي يوحد سوريا مع مصر، ينظر، توم ليتل: جمال عبد الناصر رائد القومية العربية، تر: مجموعة من الأساتذة الجامعيين، (ط 1)، منشورات المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت: 1959، ص 412. في حين ذكر "علي المحافظة" أن سلوك المجلس العسكري أثار غضب "شكري القوتلي" ورئيس الوزراء ووزير الدفاع "خالد العظم" لخروجه عن الضبط والربط العسكريين وللإحراج الشديد الذي سببه لهم، فقد انصاعوا جميعاً لرغبة العسكريين وقبلوا بمطلبهم، ينظر، علي المحافظة: المرجع السابق، ص 124.

[3] – شكري القوتلي نقلاً عن، محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، (ج1)، المصدر السابق، ص 277.

[4] – المصدر السابق، (مج2)، ص 503.

**– مثلما لام "عبد الناصر" القيادة العسكرية السورية اخفائها الأمر عن قيادتهم السياسية، التي استسلمت في الأخير للأمر الواقع أمام تسلط الضباط لام "النحلاوي" قائد الانقلاب على الوحدة 1961م قبول "عبد الناصر" لقاء قيادة الجيش السوري وهو يعلم مسبقاً أنها قدمت لمصر دون علم السلطة الحاكمة في سوريا، كما انتقد وضعه لشروط تمس الحياة الديمقراطية في سوريا دون الدخول في مفاوضات حولها مع "القوتلي" أو من ينوبه لذا كان أول رد فعل الأخير عندما استلم مذكرة الوحدة "أن هذا انقلاب"، كما انتقد "النحلاوي" قيادة الجيش السوري في طلبها للوحدة بالتسرع والاندفاع لثقتهم العمياء

مسؤولة شرعيا ودستورياً – لأخذ رأي الحكومة السورية – فطلبوا منه أن يعطيهم وقتاً للاتصال بحكومتهم واستطلاع رأيها ثم معرفة رأيه هو.

ويبدو أن هذا التكتم على الحكومة السورية كان مقصوداً من طرف قائد أركان الجيش السوري الفريق "البزري" الذي أكد أن معارضة الوحدة الفورية مع مصر كانت مستحيلة في ظل أجواء تلك الأيام التي كانت فيها سوريا تكافح الاستعمار الأمريكي، فكان لا بد – حسب نظره – من مباغتة المعارضين الذين ما كانوا ليجرأوا على إعلان معارضتهم وحرمانهم من أي فرصة للمناورة بإطالة الأخذ والرد في هذا الموضوع وتعطيله في النتيجة [1].

وفي اليوم الموالي (16 جانفي 1958م) اتجهت طائرة الوفد السوري إلى دمشق – التي كانت في حالة ارتباك شديد– لِتُطْلِعَ الحكومة السورية عن الأمر، وعادت في عصر اليوم ذاته وعلى متنها البعثي "صلاح البيطار" وزير الخارجية السوري آنذاك ممثلاً لحكومته ليُطلع "عبد الناصر" عن رأي الرئيس السوري "شكري القوتلي" في القضية[*]، ورغم الوضعية التي كان فيها "القوتلي" أمام ضباط الجيش والتي سبق ذكرها، فقد نقل وزير خارجيته عنه في الختام أنه تمالك أعصابه ليقول:[2] «أنه أول المطالبين بالوحدة في خطابه يوم إعلان الاستقلال الذي تمنى فيه أن يعيش إلى اليوم الذي يرُفع فيه عَلَم الوحدة فوق عَلم الوطن، وأنه كان من المفترض أن يسافر هو إلى القاهرة ويبحث في الموضوع مع "عبد الناصر" »، كما أبدى ارتياحه لما اقترحه "عبد الناصر" على الضباط السوريين في بحث الأمر مع الحكومة الشرعية في دمشق.

رغم تجاهله من قِبل ضباط الجيش إلا أن "القوتلي" في الحقيقة لم يكن رافضا للوحدة – كهدف يطمح إليه كل عربي – وإنما ما عارضه هو الطريقة أو الوسيلة التي اختارها الضباط السوريون في عرض الوحدة على "عبد الناصر" دون استشارته سابقاً، فذهاب الضباط إلى مصر بأنفسهم كان يعني بالنسبة له فقدانه لنفوذه وسلطته الشرعية عليهم لذا اعتبر عملهم هذا في تعليقه الأول على الحدث بأنه محاولة انقلاب ضده.

وبهذا أدرك "القوتلي" تمام الإدراك بأن زمام الموقف قد أَفْلَتَ من يده وأنه ليس في وسعه أن يساير اتجاه الحوادث أو يتنازل عن الرئاسة، وفي هذه الحالة فإنه سوف يضع نفسه في موقف المعارض لطلب الوحدة، لذا وافق

= بعبد الناصر بطل العدوان الثلاثي، الذي أراد أن يستميل سوريا ليقوي حكمه في مصر باعتبارها البوابة الشرقية لمصر مستغلاً عاطفة الشعب السوري ينظر عبد الكريم النحلاوي: المصدر السابق، (ح2).

[1] – عفيف البزري: المصدر السابق، ص 608.

*– ذكر "غسان رشاد" أن مجلس الوزراء السوري قد فوض وزير الخارجية آنذاك "البيطار" في 15 جانفي 1958م بالبحث مع "عبد الناصر" في موضوع الوحدة فسافر يوم 17 جانفي إلى مصر حاملاً معه الرأي الرسمي للحكومة السورية بالموافقة فوراً على الوحدة بين القطرين، بعد حوار مطول بين الطرفين، ينظر، غسان محمد رشاد حداد: المصدر السابق، ص 123. في حين ذكر "باتريك سيل" أن "البيطار"عندما طلب بتزويده بتعليمات محددة من مجلس الوزراء حول المفاوضات مع "عبد الناصر" رفض الرئيس "القوتلي" و"خالد العظم" وأعضاء آخرون في الحكومة أن يلزموا أنفسهم بشيء، ونتيجة لذلك ذهب "البيطار" إلى مصر وهو يحمل سلطة محدودة، ولم يكن باستطاعته أن يفعل أكثر من الانخراط في صفوف الضباط مستمعاً لشروط "عبد الناصر" دون أن يقدم أية شروط من جانبه، ينظر، باتريك سيل: المصدر السابق، ص 764.

[2] – شكري القوتلي نقلاً عن، محمد حسنين هيكل : سنوات الغليان، (ج1)، المصدر السابق، ص ص 276– 277.

على سفر وزير الخارجية البعثي "صلاح البيطار" كمفاوض بشأن الوحدة إلى القاهرة، رغم أن علاقته بحزب البعث العربي الاشتراكي كانت مفعمة بالشكوك التي تصل إلى حدّ الكراهية.

لم يلتقِ "عبد الناصر" بـ "البيطار" في يوم وصوله إلى القاهرة لأنه كان يريد منه بحث القضية بتأنٍّ وهدوء ولأنه كان يدرك منذ اللحظة الأولى أن الظروف تفرض عليه أن يقبل شكلاً من أشكال الوحدة، وأن عدم القبول سوف يؤدي بسوريا إلى انفجار من الداخل لا يمكن تطويقه لا على مستوى الجيش السوري ولا على مستوى الشعب الذي بدأ يعرف ما يجري في القاهرة، وراحت مظاهراته العارمة تجتاح كل المدن السورية بلا استثناء منادية بالوحدة ومرَدِّدَةً هتافاً واحداً: «بدنا الوحدة باكر باكر، مع ها الأسمر عبد الناصر ...»[1].

كان "عبد الناصر" –كما ذكرنا– يرى ضرورة التريث والترتيب والإعداد الجيد للوحدة قبل الإعلان عنها* وذلك بتطوير مصر أولاً والقضاء على مشاكل سوريا ثانياً، لكن العاطفة السورية القوية الجارفة تخطَّتْهُ وسبقت الأحداث وركبت موجة التغير التاريخي قبل أوانها.

ففي 16 جانفي 1958م احتفل مجلس الأمة المصري بذكرى إصدار دستور 16 جانفي وأقام خلاله "عبد اللطيف البغدادي" مأدبة عشاء دعا إليها مجموعة الضباط السوريين بالقاهرة ومعهم وزير الخارجية السوري "صلاح البيطار" (1912- 1980م)، فأحدث وجودهم في المجلس جوّاً من الحماسة، وحين دخول "عبد الناصر" مبنى المجلس ليشارك في الاحتفال فوجئ بتحول المجلس إلى مظاهرة عارمة تطالبه بالوحدة وتقدم "البيطار" نحوه قائلاً:[2] «لقد جئتُ ممثلاً للحكومة السورية أحمل طلباً رسمياً** منها بإقامة دولة الوحدة »، فانفجرت القاعة حماسة وتعالت الصرخات بطلب الوحدة فوراً، إلا أن "عبد الناصر" طلب من "البيطار" ومجموعة الضباط الاجتماع به لليوم الموالي لكنهم أصرُّوا على أن يكون الاجتماع في تلك الليلة ليسمعوا قراره حتى يتمكنوا من الرجوع إلى وحداتهم.

واستجابة لطلبهم تم الاجتماع الذي حضره إلى جانب الأطراف السورية عددٌ من المسؤولين المصريين في بيت "عبد الناصر" على الساعة الثانية عشر (منتصف الليل)، وخلال الاجتماع تكلم "البيطار" وأوضح أن الحكومة السورية تريد إتمام الوحدة كمطلب شعبي وقومي دائم وكطريق لا بديل غيره إلى استقرار سوريا، وتحدث عن الظروف الداخلية والعربية والدولية التي جعلت اللحظة مناسبة للفعل الوحدوي، إلا أن "عبد الناصر" أبدى بعض التحفظات مما جعل النقاش يطول إلى غاية الساعة الخامسة صباحاً.

---

[1] – محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، (ج1)، المصدر السابق، ص 277.

*– كان هذا هو موقف "عبد الناصر" منذ سنة 1955م عندما عقدت مصر وسوريا والسعودية اجتماع في افريل 1955م لدراسة معاهدة الحلف الدفاعي المشترك والتعاون الاقتصادي، حيث أبدى "خالد العظم" ضرورة وضع صيغ الاتفاق بشكل يؤمن صميمية العلاقات بين الدول المتعاقدة رغبة في تحقيق الوحدة العربية، في حين كان رأي "عبد الناصر" يميل إلى ضرورة عدم التسرع إلى الوحدة، والسير بمراحل وئيدة، كما عارض إقامة وحدة اقتصادية فورية وتوحيد النقل بين مصر وسوريا، ورأى أن تسبقها ممهدات مثل: تخفيض الرسوم الجمركية عن بعض الأصناف، ينظر، خالد العظم: المصدر السابق، (مج2) ص 406.

[2] – صلاح البيطار نقلاً عن، محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، (ج1)، المصدر السابق، ص ص 278– 279.

– **ينظر الملحق رقم: ((**04**)).

وفي الأخير أبدى "عبد الناصر" موقفه من المطلب السوري تقديراً للوضع الخطير الذي تجتازه سوريا وتلبية لمطلب الشعب السوري قائلاً [1]:«إنني مستعد لقبول المبدأ، وأنا أقبله تحقيقاً لمطلب الشعب السوري [*] وبصراحة لأنني أخشى على سوريا أن تضيع »، مدفوعاً بمشاعر خلقتها تجربة 1956 وعوامل جغرافية سياسية تاريخية حكمت علاقات مصر والشام على مر العصور ، منذ عصور الفراعنة والفتوحات الإسلامية والغزو المغولي والحروب الصليبية وأخيراً عصر النهضة الحديث الذي بدأ مع "محمد علي" وأبنائه، ففي كل هذه العصور كانت مصر والشام تتحالفان أو تتحدان لحماية المنطقة ودحر الغزاة، حتى أصبح أمن المنطقة مرهوناً بوحدة الدولتين، وأصبحتا بمثابة جناحين للأمة العربية[2].

وبهذا لبَّى "عبد الناصر" – بعد إلحاح كبير من الوفد السوري وتحفظ أكبر من طرفه [**] – مطالب القوميين العرب السوريين بعد سلسلة من المفاوضا ت القصيرة التي جرت خلال شهر جانفي 1958م فقط [***] بينه وبين قيادة الجيش السوري وقيادة "حزب البعث الاشتراكي" نتج عنها في الأخير قرار بتوحيد الدولتين في وحدة اندماجية [****] وتأسيس الـ(ج.ع.م) نزولاً عند رغبة الشعب السوري الذي عقد إجماعه على طلب الوحدة بعد أن استكمل مقومات وحدته الوطنية داخل حدوده، وخشية من ضياع سوريا التي امتدت لها أيادي الأعداء ومن الفرقة الداخلية بها، كما كان– حسبما جاء في تقرير سفير أمريكا في مصر والخ بير بشؤون الشرق الأوسط "رينهاردت" للرئيس الأمريكي

---

[1] – عبد الناصر نقلاً عن، محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، (ج1)، المصدر السابق، ص ص 278– 279.

*– كانت الجماهير السورية تدفع إلى الوحدة بسبب شعورها بحالة من اليأس تجاه زعمائها السياسيين وقادتها العسكريين على حد سواء، كما كانت تعاني من نتائج العزلة الدولية التي فرضت عليهم، نتيجة الحصار الاقتصادي الذي فرضته عليهم الدول الغربية، وخوفاً من المؤامرات الإقليمية والدولية خاصة منها الصراع الهاشمي – السعودي، ينظر، بشير زين العابدين: المرجع السابق، ص 292.

[2] – محمد خليفة: "ولد ناصر في مصر .. أما ((الناصرية)) فولدت في سوريا علاقة حب وتكامل"، الرابط/
http://alshiraa.com/2018/01/12/%D9%88%D9%84%D8%AF-%D9%86%D8%A7%D8%B5%D8%B1-%D
تاريخ التصفح: 26 جانفي 2018 على الساعة 00:15.

**– كان تحفظ "عبد الناصر" من المطلب السوري خوفاً من عدة أمور وأسباب فصلناها سابقاً يأتي في مقدمتها المشاكل والصراعات التي كانت تعيشها سوريا في المجالين السياسي والعسكري ، والخطر الخارجي الذي يحدق بها في نفس الوقت إلا انه وتحت الضغط المتزايد رضخ في الأخير لطلب الوحدة، وهذا ما أعرب عنه للوزير المصري الأسبق "فتحي رضوان" يوم الإعلان عن الوحدة حيث ذكر لهُ "عبد الناصر" أن الوحدة قدرهم بعدما رفض السوريون رفضاً باتاً أي تأجيل، كما رفضوا منحهم فرصة للتفكير، ثم أضاف قائلاً: " وقد قبلت ... وهي خطوة قررها الله لنا فلنتوكل وليكون ما يكون"، ينظر، فتحي رضوان: 72 شهراً مع عبد الناصر، (ط2)، دار الحرية للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة: 1986، ص 103.

***– أكد "سامي شرف" أمين "عبد الناصر" من أن دراسة الوحدة بين مصر وسوريا استمرت حوالي ثلاثة أسابيع فقط تقرر في نهايتها قبول "عبد الناصر" للمطلب السوري خوفاً من ضرب سوريا التي تشكل ركيزة للمشروع القومي العربي، واضعاً في الاعتبار التناقضات الداخلية السورية التي يترتب عليها مشاكل وأزمات من أجل الهدف الأكبر، ينظر، عبد الله إمام: سامي شرف يتحدث لعبد الله إمام، عبد الناصر كيف حكم مصر؟، (د، ط)، (د، ن)، ص 115.

****– كان الزعيم السوفيتي في ذلك الوقت نيكيتا خروتشوف، حذر جمال عبد الناصر من الوحدة الاندماجية، وذلك للفوارق بين الشعبين، اضافة لعدم معرفة عبد الناصر والساسة المصريين بوضع الحياة والتركيبة السياسية في سوريا، وطرح عليه فكرة الاتحاد وليس الوحدة ، ولو لمدة 10 أعوام ومن بعدها يتم التحول إلى الوحدة الكاملة، إلا ان الأخير لم يستمع لهذه النصائح، على الرغم من ارسال القوتلي وفدا رسميا إلى القاهرة في جانفي 1958، يعرض على عبد الناصر فكرة الوحدة الفيدرالية إلا أن الأخير رفضها أيضا وأصر على الإندماج الكامل، ينظر، ابراهيم شير: الوحدة المصرية السورية بدأت بخطأ وانتهت بأخطاء، الرابط/
http://www.alalam.ir/news/3350221/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%AD%D8%AF%D8%A9-%D8%A7
تاريخ التصفح 06/27/ 2018، الساعة، 00: 15.

"ايزنهاور"- من أشق الأمور عليه أن يقاوم نداء يستند إلى العقيدة الأصلية للفكر السياسي العربي، ألا وهي الرغبة العارمة في الوحدة العربية[1].

صحيح أن إلحاح الوفد السوري على قبول مبدأ الوحدة الفورية وخشيتهم على سوريا هو الذي جعل "عبد الناصر" يستجيب لطلبهم في الوحدة، لكن في المقابل لا يمكننا تجاهل الدور الذي لعبته مصر في بناء الوحدة مع سوريا التي كانت تخطط لها منذ عهد "فاروق" الذي عارض أي فكرة أو مشروع يدعو لاتحاد سوريا مع العراق الهاشمي، أو مع الأردن الهاشمي، وواصل زعماء ثورة جويلية 1952م المصرية سياسته هذه، حتى أن "عبد الناصر" أوفد لسوريا بعد تسلمه للحكم ممثلين لهذا الغرض، أي لتقبل مبدأ الوحدة مع مصر مثل: "محمود رياض" مهندس الوحدة و"صلاح سالم" حيث عمل الأول- كما ذكرنا - على التقرب من قيادات "حزب البعث" ودأب سنوات يشجع الحزب وعناصر سورية أخرى على قبول الوحدة، وعمل الثاني على التمهيد للوحدة كما لعب "حافظ إسماعيل" والملحق العسكري المصري بدمشق "عبد المحسن أبو النور" دوراً لا يقل عن سابقيهما في التمهيد للوحدة فهي عامل ينضاف إلى العوامل الأخرى التي ساهمت في التعجيل بقيام وحدة بين البلدين.

اقترح "عبد الناصر" على الوفد السوري المفاوض ثلاثة شروط للوحدة لا تقبل أنصاف حلول:

أولها: أن يُجرى استفتاء شعبي على الوحدة في مصر وسوريا حتى يقول الشعبان في البلدين رأيهما الحر ويعبران عن إرادتهما واختيارهما، لأنه لا يمكن أن تفرض الوحدة بالقوة حسب نظره بل بإرادة شعبية.

ثانياً: إيقاف النشاط الحزبي السوري على غرار ما جرى في مصر، وأن تحل الأحزاب السورية نفسها دون استثناء والاستعاضة عنها بتكوين اتحاد قومي.

ثالثاً: أن يتوقف تدخل الجيش في السياسة، وأن ينصرف ضباطه إلى مهامهم العسكرية ليصبح الجيش أداة دفاع وقتال وليس أداة سلطة في الداخل وسيطرة، ومن يرغب في العمل السياسي فعليه أن يترك الجيش ويعمل بالسياسة[2].

إن خشية "عبد الناصر" من أن يسبب رفضه صدمة للسوريين وللجماهير العربية وتنكراً لطرحه القومي جعله يقبل بوحدة شاملة مشروطة بشروط مصرية بإجراء استفتاء شعبي في كلا البلدين، وتوقف الجيش السوري عن السياسة، وحل الأحزاب السورية.

وأضاف كل من "صلاح عيسى" [3] و"كمال ديب" [4] شرطاً **رابعاً** هو: أن تكون الوحدة اندماجية غير مشروطة، لكي يتاح له أن يتخذ ما يشاء من إجراءات لحماية أمن سوريا، وهو نفسه ما ذكره "بشير زين العابدين"

---

[1] - محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، (ج1)، المصدر السابق، ص 310.

[2] - نجيب صالح: تاريخ العرب السياسي 1856- 1956، (ط1)، دار إقرأ، بيروت: 1985، ص 420. في حين ذكر "النحلاوي" أن "عبد الناصر" اشترط على قيادة الجيش السوري شرطين فقط هما: حل الأحزاب السياسية، ومنع الجيش من التدخل في السياسة، ينظر، عبد الكريم النحلاوي: المصدر السابق، (ح2).

[3] - صلاح عيسى: "عبد الحميد السراج ... ولعبة التوازن" المرجع السابق.

[4] - المرجع السابق، ص 173.

من أن الوفد السوري برئاسة "البيطار" فوجئ بموافقة "عبد الناصر" على تحقيق وحدة كاملة وليس اتحاداً فيدرالياً بين البلدين[1].

ففي الوقت الذي وضعت فيه وزارة "صبري العسلي" خطوطاً عريضة لمشروع اتحاد فيدرالي مع مصر وافق عليه "العظم" و"القوتلي"، و"الحوراني" وطلبت إلى "البيطار" أن ينقل مسودة المشروع إلى القاهرة يوم 25 جانفي 1958م غير أنه لم يلبث أن عاد إلى دمشق بعد يومين حاملاً اعتراض "عبد الناصر" عن إقامة اتحاد فيدرالي، وطلبه بقيام وحدة كاملة وفق شروطه أو لاشيء على الإطلاق[2].

فهل نفهم من هذا أن "عبد الناصر" تفرد في اختيار شكل الوحدة دون مراعاة وجهة نظر الحكومة السورية مستغلاً دعوة الضباط السوريين في إقامة وحدة فورية شاملة؟ وإن كان كذلك فما منع السوريين من الافصاح عن وجهة نظرهم حول طبيعة الوحدة التي يريدون؟ ثم ما الذي جعل الحكومة السورية في نهاية المطاف تتخلى عن وجهة نظرها في إقامة اتحاد فيدرالي؟ ولصالح من فعلت ذلك؟

ذكر "الحوراني" أن "البيطار" عندما ذهب إلى القاهرة مفوضاً من الحكومة السورية وقيادة حزب البعث كان يحمل مشروعاً اتحادياً فيدرالياً كان قد أعده "عبد الله الريماوي" أمين عام فرع البعث في الأردن وافقت عليه قيادة البعث القطرية ونوابه * واعتمدته الحكومة السورية، لكن "البيطار" عندما تبين له أن الوفد العسكري أقر الوحدة الاندماجية لم يعرض المشروع على "عبد الناصر"[3]، وضم صوته إلى ما طرحه العسكريون، مخافة أن يقوموا برد فعل لا يحمد عقباه على سوريا.

وهو ما أكده "علي المحافظة" أيضاً من أن "البيطار" عرض مشروع الاتحاد الفيدرالي الذي أقره مجلس الوزراء السوري على الوفد العسكري السوري بالقاهرة أولاً ثم على "عبد الناصر"، غير أن الأخير والوفد العسكري السوري رأوا عدم بحث الموضوع وأن يقتصر البحث على الإجراءات الواجب اتباعها لإعلان الوحدة، وبحث البيطار" هذه الإجراءات مع "علي صبري" مدير مكتب "عبد الناصر"[4].

في الحقيقة هناك روايات متضاربة عن وجهة نظر الحكومة السورية التي نقلها "البيطار"، وبين وجهة نظر "عبد الناصر" حول طبيعة الوحدة فبينما ذكر"علي المحافظة" و"الحوراني" أن الحكومة السورية طالبت بإقامة اتحاد

---

[1] – بشير زين العابدين: المرجع السابق، ص 290.

[2] – باتريك سيل: المصدر السابق، ص 768. وهو نفسه ما ذكره Richard F. Nyrop من أن الوحدة تمت على غير الشكل الذي كان يريده ويتخيله السوريون حيث أنه كان من شروط عبد الناصر للوحدة أن تندمج الدولتين مصر وسوريا اندماجاً كلياً، ينظر، Richard F. Nyrop, op.citi. pp 31- 32 ، وأيضاً النحلاوي في شهادته (ح2).

*– نفى من جانبه الطبيب السوري "بشير العظمة" من أن الأحزاب السورية كانت تطالب بالوحدة الفيدرالية حيث ذكر أن "خالد العظم" والحزب الشيوعي قد طالبا بوحدة متدرجة على مراحل، وحكم ديمقراطي ليبرالي، بينما طالبت الأحزاب السورية الأخرى على اختلاف نزعاتها بوحدة اندماجية فورية – بما فيها حزب البعث الاشتراكي – تنهي الخطر الشيوعي والصراع الاجتماعي والتهديد التركي والعراقي ، ينظر، بشير العظمة: جيل الهزيمة، مذكرات بشير العظمة: (ط1)، رياض الريس للكتب والنشر، لندن: 1991، ص 186.

[3] – عوني فرسخ: إشكاليات الوحدة، الجمهورية العربية المتحدة، (ط1)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص 222.

[4] – علي المحافظة: المرجع السابق، ص 124.

فيدرالي (لا مركزي) وهو ما أقره حزب البعث أيضاً على لسان زعيمه "عفلق" الذي دعا إلى إقامة دولة واحدة اتحادية لا إلى اتحاد بين دولتين، توفر للأقطار العربية الداخلة في الوحدة ضمانات ضد التسلط والأنانية والإقليمية [1] ذكرت الباحثة السورية براءة أحمد زيدان" أن "عبد الناصر" كان يفضل إقامة اتحاد فيدرالي أيضاً، وأن الضباط السوريين جادلوه بشدة من أجل إقامة وحدة كاملة[2] وفورية استجابة لمطلب الشعب السوري.

وما يؤيد كلامها ما ذكره الصحفي"أرسكين تشيالدرز" من أن "عبد الناصر" بيّن للوفد السوري أن الوحدة الكاملة تتطلب الدمج بين اقتصادي البلدين، وأنه في حالة اتمام الوحدة على النحو الذي يطلبونه (اندماجية) فمن الواجب ألا يكون هناك أي تأفف أو تذمر ظاهر[3].

كان "عبد الناصر" في البداية المفاوضات السورية- المصرية منذ سنة 1955م لا يحبذ فكرة اتحاداً شاملاً بل على مراحل،كما أنه لم يكن مستعداً للوحدة الاندماجية التي اشترط أن تسبقها مرحلة انتقالية مدة خمس سنوات يتم خلالها تحقق وحدة اقتصادية وعسكرية وثقافية خوفاً من أن تنعكس المشكلات الداخلية في سوريا وتدخل الجيش في السياسة على دولة الوحدة، غير أنه مال في نهاية المطاف إلى قبول فكرة الوحدة الاندماجية لإدراكه أن وحدة كهذه ستمكنه من التحكم بسوريا خاصة وأن السوريين يحتاجونها ولم يعد بإمكانهم التراجع، كما أنه أراد استغلال الخلافات داخل سوريا لمصلحته لذا اشترط عليهم الوحدة الاندماجية [4]، وما يؤكد هذا ما ذكره "ثروت عكاشة" [*] وزير الثقافة والإرشاد القومي في الـ(ج.ع.م) في مذكراته من أن "عبد الناصر" كان يرى ضرورة التريث في إقامة الوحدة، لكنه في الأخير قبل برأي السوريين في إقامة وحدة اندماجية، مع جعل مقاليد الأمور في يده في الفترة الانتقالية حتى يأمن ما قد يكون من خطر مداهم من الداخل أو من الخارج[5].

وقدم لنا الملحق العسكري المصري"عبد المحسن أبو النور" صورة واضحة عن وجهة نظر "عبد الناصر" في شكل الوحدة تتفق مع ما ذكر "ثروت عكاشة" باعتباره كان واسطة بين مجلس القيادة العسكرية السورية و"عبد الناصر" خلال مفاوضات الوحدة، حيث ذكر أنه اقترح على "عبد الناصر" ضرورة الموافقة على الوحدة الفيدرالية بين مصر وسوريا لإختلاف الأنظمة والقوانين بين البلدين، وكان "عبد الناصر" يميل لرأيه لكنه لم يحسم الأمر معه وعندما عاد "أبو النور" إلى دمشق وجد مجلس القيادة منقسم بين من يدعو للوحدة الفيدرالية ومن يدعو للوحدة الاندماجية، وبين من يرى ترك الأمر لعبد الناصر"، ثم استقروا على أن تكون الوحدة اندماجية لتحقيق الاستقرار في سوريا، والسيطرة على الوضع السياسي فيها، وهو ما استقر عليه "عبد الناصر" أيضاً، حيث فاجأ "أبو النور" الذي

---

[1] - ميشيل عفلق: المصدر السابق، (ج2)، ص 227.

[2] - براءة أحمد زيدان: المرجع السابق، ص 145.

[3] - أرسكين تشيالدرز: المصدر السابق،، ص 328.

[4] - كمال ديب: المرجع السابق، ص173.

*- **ثروت عكاشة (1921- 2012م)**: عمل سفيراً لمصر في روما وذكر "فتحي رضوان" أن عبد الناصر عرض عليه منصب وزير الثقافة والإرشاد القومي (الإعلام) في حكومة الوحدة الجديدة (اكتوبر 1958م) لكنه اعتذر فأسندت المهمة لثروت عكاشة" دون أن يفاتحه أحد في الموضوع، تقلد عدة وظائف حكومية بعد الانفصال 1961م، ينظر، فتحي رضوان: المصدر السابق، ص 124.

[5] - ثروت عكاشة: مذكراتي في السياسة والثقافة، (ط3)، دار الشروق، القاهرة: 2000، ص 257.

كان يطالب بوحدة فيدرالية قائلاً: [1] «أنه إذا تمت وحدة بين مصر وسوريا فإنها يجب أن تكون اندماجية حتى يمكن السيطرة على الأحوال المتضاربة في سوريا، ويحدث الاستقرار السياسي فيها، وحتى يحدث التقارب بين البلدين».

ولتحرجه في نقل وجهة "عبد الناصر" التي استقر عليها لمن يرون وجوب قيام وحدة فيدرالية من المجلس العسكري، لم يجد "أبو النور" بد من اقناعهم بالوحدة الاندماجية ومساوئ الوحدة الفيدرالية قبل سفرهم إلى "عبد الناصر" معللاً ذلك بقوله: [2] « طبعاً لم أجد صعوبة في إقناعهم بالوحدة الاندماجية لأن هذا كان رأيهم أصلاً، وإن ما رأه عبد الناصر موضع موافقتهم مسبقاً »، وبهذا أجمعوا على رأي "عبد الناصر" في شكل الوحدة الاندماجي متجاوزين السياسيين في سوريا الذين كان لهم تصور آخر للوحدة ألا وهو الاتحاد الفيدرالي.

كانت الشروط سابقة الذكر هي التي وضعها "عبد الناصر" والتي يدرك تمام الإدراك بأنه إن كان هناك إجماع لدى الجانب السوري على القبول بالبند الأول لكون الاستفتاء واجب وضرورة ليشارك الشعب في تقرير المصير غير أن الشرطين الأخيرين (حل الأحزاب السياسية ومنع الجيش من السياسة) صعبين على الوفد السوري لكون حزب "البعث العربي الاشتراكي" الذي مثله "البيطار" هو من أكبر الأحزاب السورية آنذاك، ولأن كتل الجيش هي أقرب إلى أن تكون أحزاباً مسلحة منها إلى تشكيلات عسكرية، لذا اشترط على أعضاء المجلس العسكري وكل قادة الكتل العسكرية الخروج من صفوف الجيش إذا أرادوا النشاط السياسي لأنهم عملياً كانوا مشتغلين به، وهذا ما اشترطه من قبل على الذين خرجوا معه ليلة 23 جويلية 1952م فقد خرجوا من الجيش إلى السياسة، وكذا الضباط الذين كانوا معه في اللجنة التأسيسية لحركة الضباط الأحرار.

كان "عبد الناصر" يأمل من خلال هذه الشروط أن يعيد السوريون النظر في موقفهم ليقرروا ما إذا لم يكن الأفضل لهم أن يحاولوا الوصول إلى علاج أقل جذرية أو يقرروا على الأقل أن الاتحاد التعاوني (الفيدرالي) قد يكون أصلح لهم من الوحدة الكاملة، وعلى الرغم من شدتها (الشروط) على قادة الجيش و"حزب البعث الاشتراكي"- الذين رأوا أنها غير عادلة – لكونها تمس مصالحهم إلا أنه أكد لهم بأن هذه هي وجهة نظره إن كانوا مستعدين لتنفيذها وأمهلهم للتفكير جيداً، فعاد معظم ضباط الوفد إلى دمشق وناقشوا الأمر مع مجلس الوزراء بحضور رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب" الحوراني" وكبار قادة الجيش السوري ، واستمع المجتمعون للاتفاق والإجراءات التي اتفق عليها "البيطار" مع المسؤولين المصريين، والذي نص على طبيعة الحكم في دولة الوحدة، والسلطات، ولم يبدي أي أحد اعتراضاً عليها باستناء "خالد العظم" * الذي أبدى ملاحظات على الاتفاق المذكور موضحاً أن النظام

---

[1] – عبد الناصر نقلاً عن، عبد المحسن عبد النور: المصدر السابق، ص 107.

[2] – المصدر نفسه، ص 108.

*– لم تلقى هذه الشروط ترحيباً من طرف "خالد العظم" الذي طالب أن يدرس موضوع الوحدة وشروط "عبد الناصر" بعمق قبل الموافقة فصرح قائلاً : "أن تخوفهم من الماضي قد حملهم على إبداء بعض الاعتراضات والملاحظات في كيفية تكوين الوحدة بين البلدين، فلم يقبل بها عبد الناصر، ولم يقف بجانب (العظم) أي وزير أو حزب سوري، مما اضطر في آخر جلسة عقدوها بالقاهرة قبل إعلان الوحدة إلى التأكيد على أنهم يريدونها جذابة قوية تغري سائر الدول العربية بالدخول فيها بطيب خاطر، ينظر، خالد العظم: المصدر السابق، (مج 1)، ص 390. وبدوره اعتبرها "كمال ديب" شروط مذلة تؤدي إلى ذوبان شخصية سوريا بالكامل ضمن جمهورية يرأسها "عبد الناصر" لتصبح سوريا مجرد محافظة أو إقليماً لا أكثر، ينظر، كمال ديب: المرجع السابق، ص 173.

الرئاسي يخالف النظام الجمهوري في سوريا ويعطي السلطة لشخص واحد، كما أن إلغاء الأحزاب يتنافى مع الدستور السوري[1]، وفي نهاية المطاف قَبِلوا شروط "عبد الناصر" وأوفدوا "عبد الحميد السراج" * لإبلاغه قبولهم بما يشاء في سبيل الوحدة الشاملة، دون مناقشات ولا استشارات متأنية قد تستغرق شهور، كما اجتمع "البيطار" بقيادات حزبه "حزب البعث" في دمشق وجرت مناقشات فيما بينها سلَّمت بأنه لا حل آخر غير الوحدة أو انهيار سوريا، لذا وافقت على حل جميع تنظيمات الحزب في القطر السوري.

وفي هذا ذكرت "رزان ميشال عفلق" ابنة زعيم "حزب البعث العربي الاشتراكي" أن والدها كان يعتبر الوحدة الهدف القومي الأول الذي لا يعلى عليه، لأن فيه مصلحة الأمة العربية كلها وفيه بداية إنشاء الدولة العربية الموحدة عنواناً للوحدة العربية الشاملة، وكان رأيه :[2] «أن حلّ الحزب كشيء سلبي في تاريخ الحزب وخطأ كبير، إلا أنه في الوقت نفسه سيكون – هذا الخطأ – أعظم وأمجد من كل الأعمال الصائبة التي قام بها الحزب» ، فقد كان حلّه في الـ(ج.ع.م) مجرد تسهيل لتحقيق عمل تاريخي حسب قوله، ألا وهو اقامة الوحدة بين قطري مصر وسورية آنذاك ودليل ذلك ما حدَّث به "عفلق" "حنا بطاطو" عام 1968م من أن اقتراح حل حزب البعث شكل صدمة له[3].

وهو ما ورد على لسانه أيضاً إذ ذكر "عفلق" [4] أن الحزب في سوريا فوجيء أثناء مباحثات الوحدة حين اشترط "عبد الناصر" حل الأحزاب في سوريا، وحين أرجأ دراسة صيغة الوحدة إلى ما بعد إعلانها، غير أن حزبه لم يضع هذه العوائق بمستوى الوحدة نفسها ومضى في تنفيذ خطته وقبل بشروط "عبد الناصر"، لأنه كان يريدها وحدة يتقوى بها العرب جميعاً ويتدعم بها نضالهم في كل مكان في الجزائر وفي فلسطين.

في الوقت الذي اعتبرت فيه معظم قيادات حزب البعث العربي الاشتراكي في لبنان والأردن والعراق أن حل الحزب على هذا النحو بمثابة ضربة موجهة إلى أهداف الحزب المباشرة، فمن غير المعقول حل الحزب في بقية الأقطار العربية التي لا تزال خارج الوحدة، وكانت ترى أن على القيادة الدعوة إلى مؤتمر قومي لقيادات الحزب في الأقطار العربية للبحث في هذا الموضوع المهم والمصيري، لكن المؤتمر لم ينعقد إلا بعد عام ونصف من الحل بعد أن سأت العلاقة بين البعث الاشتراكي و"عبد الناصر"، وفي داخل قيادة البعث نفسها حتى بقى موزع القلب والعقل منذ اتخاذه قرار الحل[5].

---

[1] - خالد العظم: مذكرات خالد العظم، (مج 3)، (ط2)، الدار المتحدة للنشر، بيروت: 1973، ص ص 123، 127.

*– كان رأي السراج يتلخص في: أن الموقف لم يعد فيه خيار فإما الوحدة بين مصر وسوريا وإما الطوفان، ينظر، محمد حسنين هيكل: المصدر السابق، (ج1)، ص 280.

[2] – ميشال عفلق نقلاً عن، صفحات من قصة القائد المؤسس لحزب البعث العربي الاشتراكي، الرابط:
http://www.albasrah.net/ar_articles_2008/0808/3aflq2_060808.htm تاريخ التصفح: 2018/01/28م، الساعة: 20:50.

[3] – حنا بطاطو: المرجع السابق، ص 279.

[4] – المصدر السابق، (ج2)، ص 227.

[5] – زهير الماردينى: المرجع السابق، ص ص 228 – 229.

لم يكن -كما ذكر "هيكل" [1] - في مقدور أي طرف من الأطراف السورية سياسية كانت أم عسكرية* الاعتراض عما جاء في شروط "عبد الناصر، احتراما لرغبة الشعب السوري الراغب في الوحدة، باستثناء "الحزب الشيوعي السوري"** وخالد العظم اللذين اقترحا إقامة اتحاد فيدرالي يحفظ لكل إقليم ظروفه وخصائصه ضمن إطار من الديمقراطية والحريات السياسية كأساس للوحدة بين البلدين، وحتى حزب البعث الاشتراكي الذي طرح مشروع اتحاد فيدرالي مع مصر أواخر سنة 1957م قلب قواعد اللعبة وطالب بوحدة اندماجية رامياً الكرة في مرمى المصريين ووافق على حَلِّ نفسه ظاهرياً ظناً منه أن قرار حل الأحزاب سيُخْلِي الساحة من الأحزاب المنافسة له خاصة "الحزب الشيوعي" انطلاقاً من اعتقاده بأنه حزب بلا زعيم، في حين أن "عبد الناصر" زعيم بلا حزب، وأنه على الرغم من حَلِّهِ سيكون الحزب الواحد في دولة الوحدة [2]، إلا أنه أخطأ في تقديره كما سنرى في الفصل الثالث عندما أبعد زعماؤه من المناصب العليا في الـ(ج.ع.م) وساءت علاقته مع عبد الناصر".

قبلت كل الأطراف السياسية والعسكرية في سوريا تقريباً بالوحدة الاندماجية التي لم يوضع لها أي تخطيط مسبق في المجالات السياسية والتشريعية والاقتصادية، إذ كان تحقيقها يقوم على أساس واحد وهو زعامة شخصية "عبد الناصر"، وهو ما سيكشف عن فشلها في الاستمرار فيما بعد.

قد يتساءل العديد عن سبب طلب الوفد السوري والبرلمان السوري الوحدة مع مصر بالتحديد وليس مع العراق مثلاً التي هي أشبه وأقرب في الخصائص الطبيعية والبشرية لسوريا*** من مصر؟ أو لماذا لم تكن بين لبنان وسوريا أو سوريا والأردن؟ أو مصر والسودان؟

كانت هناك محاولات تقارب بين العراق وسوريا منذ عهد حكم الشريف "حسين" وابنه الملك "فيصل"(1883- 1933م) ملك العراق الذي سعى عام 1931م لإقامة دولة "الهلال الخصيب" تحت تأثير دعوة القوميين في سوريا والعراق، لكن خطته في تحقيق حلمه وحلم أسرته لم يُقدر لها النجاح بسبب عدم وضوح وسيلة تحقيق الهدف، وشكل الاتحاد (فيدالي أو كونفدرالي)، يضاف إليه ارتباط العراق بقيود المعاهدة البريطانية ومعارضة بريطانيا وفرنسا لتفكير "فيصل" الوحدوي، كما أن "فيصل" كان يواجه تحدياً لمشروعه الوحدوي من جانب أخيه "عبد الله" (1882- 1951م) أمير شرقي الأردن الذي كان يطمح منذ العشرينيات في تولي العرش السوري [3]، وفي

---

[1] - محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، (ج1)، المصدر السابق، ص 280.

*- كان الجيش السوري يعتقد أن قيام اتحاد مع مصر سوف يؤدي إلى تأسيس مجلس للثورة على النسق المصري ينقل السلطة إليه ويخلصه من السياسيين المدنيين، ينظر، عبد الرؤوف سنو: "الوحدة المصرية – السورية لماذا لم تصحح تلك المحاولة الواحدة؟"، المرجع السابق، ص 3.

- ذكر **خالد بكداش: أنه في بداية الوحدة زاره "عبد المحسن أبو النور" وحاولوا إغرائه بأن سيكون له صفة كبيرة في دولة الوحدة مقابل حل حزبه، إلا إنه رفض ذلك، وعندما رفض طلبوا منه أن يعلن حل الحزب صورياً مع بقاء نشاطه في السر ورفض أيضاً عندها دخل في صراع مع السلطة، ينظر، خالد بكداش: خالد بكداش يتحدث: إع: عماد نداف، (ط1)، بيروت: 1997، ص 37.

[2] - صلاح عيسى: "عبد الحميد السراج ... ولعبة التوازن"، المرجع السابق.

***- تشكل كل من سوريا والعراق وحدة طبيعية منذ زمن بعيد فقبائل شمر وعنزة العراقية لها أفخاذ في سوريا ، والموصل في العراق وحلب في سوريا يرتبطان ببعضهما تاريخياً وجغرافيا وكذلك البوكمال ودير الزور في سوريا يرتبطان ببراوة وعانة في العراق، وكثير من العائلات العراقية والسورية مترابطة بالمصاهرة، ناهيك عن التبادل التجاري النشط بين البلدين، ينظر، محمد فاضل الجمالي: المصدر السابق، ص ص 243 – 244.

[3] - محمود صالح منسى: المرجع السابق، (ق1)، ص ص 52، 54.

عهد الانقلابات العسكرية التي عرفتها سوريا، وفي عهد الحكم الملكي في العراق بدأ نوع من التقارب بين البلدين فعقب انقلاب "حسني الزعيم" مارس 1949م جاء انقلاب "سامي الحناوي" في 14 أوت من نفس العام الذي عمل على تحقيق التقارب بين البلدين في إطار مشروع الوحدة مع الهاشميين في العراق خاصة بعد فوز "حزب الشعب" السوري المنادي بالوحدة مع العراق في الانتخابات النيابية نوفمبر 1949م بأغلبية ساحقة، كما أيد الفكرة "الحزب الوطني" ورئيس الجمهورية السورية آنذاك "هاشم الأتاسي"، وكان الموقف في العراق التي دعمت "الحناوي" في انقلابه على "الزعيم" واضحاً منذ البداية، وتعزز بزيارة الأمير "عبد الإله" إلى دمشق في 15 اكتوبر 1949م وجرت مفاوضة سرية بين الطرفين، وكانت وجهة نظر العراق قيام وحدة بين البلدين بتوحيد البرلمان ووزرات الدفاع والخارجية والاقتصاد وترك باقي القطاعات تحت التصرف الذاتي المحلي لكل بلد مع عدم شمولية سوريا المعاهدة البريطانية مع العراق[1].

لكن مشروع الوحدة مع العراق فشل لعوامل داخلية وأخرى خارجية يأتي في مقدمتها وجود عناصر قوية في الجيش السوري تؤمن بالنظام الجمهوري ولا تريد الارتباط بالعراق الملكي، كما رفضه نواب حزب "البعث"، وعلى الصعيد العربي كانت هناك معارضة من طرف الرياض والقاهرة هذه الأخيرة التي طرحت بدائل للوحدة من خلال الجامعة العربية، وعارضتا أي اتحاد يدعو إليه الهاشميون باعتباره يخدم الاستعمار أكثر مما يخدم العرب، كما رفضت من جانبها الولايات المتحدة الأمريكية هذا الطرح لتجنب إحداث أي تغيير يمس بمصالحها في المنطقة ويكون خطراً على إسرائيل[2]، وبهذا فشل المشروع مع وصول "الشيشكلي" إلى الحكم وابطاله في ديسمبر 1949م، كما أن "صلاح البيطار" أعرب سنة 1955م للسياسي العراقي "فاضل الجمالي" عن عدم قدرة سوريا على الاتحاد مع العراق ما دامت المعاهدة الانجليزية العراقية قائمة والعراق يحكمه "نوري السعيد" [3]، وهو ما أقره أيضاً قائد الانفصال "عبد الكريم النحلاوي" الذي ذكر أن العراق مولت وساندت بعض الانقلابات العسكرية في سوريا كانقلاب "سامي الحناوي" طمعاً في ضم سوريا إليها، لكن بقاء العراق تحت النفوذ البريطاني [*]، وميل معظم ضباط القطعات السورية لمصر أكثر من سوريا حال دون ذلك، وأضاف أنه لوكان العراق مستقلاً كان ممكن قيام وحدة بينه وبين سوريا [4] ولعل الملكية في الأردن، هي التي جعلت أيضاً التقارب بين سوريا والأردن بعيداً، فقد كان ملك الأدن آنذاك "حسين"(1935- 1999م) يعلن عن حماسه للتضامن العربي، وينادي بالوطنية الفوارة حتى أنه أمضى مع سوريا ومصر والسعودية معاهدة الدفاع المشترك عام 1956م، ورفض الانضمام لحلف بغداد، غير أنه في نفس الوقت كان يتآمر مع امريكا ضد شعب الأردن، وضد حريته وضد التضامن العربي وضد الدول العربية المتحررة، فقد رضي أن

---

[1] – غسان محمد رشاد حداد: المصدر السابق، ص 60.

[2] – نفسه، ص ص 60، 63.

[3] – محمد فاضل الجمالي: المصدر السابق، ص 165.

*– اعتبر "عبد الناصر" نوري السعيد" عميلاً للاستعمار لبريطانيا يحقق لها السيطرة ويحافظ لها على مناطق النفوذ، لذا دعا إلى وحدة عربية حقيقية نابعة من ضمير أبناء الأمة العربية، رافضاً الاشتراك في أي تضامن عربي يهدف إلى خدمة مصالح الاستعمار أو أهدافه في المنطقة، ينظر، أنور السادات: قصة الوحدة العربية، (د، ط)، دار الهلال: القاهرة، (د، ت)، ص ص 7 – 8.

[4] – عبد الكريم النحلاوي: المصدر السابق، (ح1).

يقوم بدور صنيعة أمريكا ليفسد ما بين السعودية ومصر وسوريا، وعزل مصر نظير تعهد أمريكا بحمايته وتمويله [1] عندما قبل بمبدأ "إيزنهاور" سنة 1957م، واتضح هذا أكثر بعد الإعلان عن قيام الـ(ج.ع.م) وما صاحبه من استنجاد الأردن ببريطانيا لتقديم الدعم العسكري لها لحماية نظامها الملكي من التيار الناصري [*] الجارف، خارقة بذلك ميثاق الضمان الجماعي (1950م) ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الدول العربية الذي يمنع إقامة تحالفات أجنبية، وهو ما كان عكسه بالنسبة لمصر التي أصبحت سوريا تتقرب منها بالذات أكثر من العراق أو لبنان أو الأردن لأسباب عديدة أهمها:

1– بقاء مصر بعيدة عن سياسة الأحلاف وكذا سوريا، إذ كانتا خارج نطاق الأحلاف العسكرية بعد رفضهما الانضمام إليها رغم الضغط الكبير الذي مورس عليهما وعلى رأسها (حلف بغداد) الذي احتضنه العراق وجعل من عاصمته اسماً له.

2– أن العراق وتركيا في إطار حلف بغداد كانتا تمارسان الضغط العسكري على سوريا لإجبارها على الانضمام إلى الحلف مما جعل الأخيرة تبحث عن قوة عربية تساندها في رد عدوان عسكري محتمل.

3– أن كلا من مصر وسوريا انتهجتا سياسة عربية في المنطقة قائمة على محاربة الاستعمار والأنظمة المحافظة والدول العميلة للإمبريالية بصفتهما من الأنظمة التقدمية في ذلك الوقت، وهذا من أجل تحقيق الوحدة العربية الشاملة وخضاتا نفس المعارك (معركة الأحلاف العسكرية، معركة كسر احتكار السلاح، معركة عدم الانحياز، معركة المؤامرات والتحرر الاقتصادي، كسب صداقة الاتحاد السوفيتي)، لذا لم تكن الوحدة مع العراق التي كان نظام حكمها (ملكياً) ولا مع لبنان التي كانت مرتبطة مع الغرب في المنطقة، ولا مع الأردن الملكية، وفي هذا قال "عفلق": [2] «...كما يمكن أن يفهم لماذا كنا أول المطالبين بالوحدة مع جماهير الشعب العربي الموجهة توجيهاً قومياً سليماً في سوريا والأردن والعراق ولبنان؛ ذلك أن الدعامتين الأساسيتين المكملتين لدعامة الوحدة واللتين هما الحرية والاشتراكية لا تتوافر شروطهما لقطر عربي مثل توافرها لمصر وسوريا، وبالرغم من أسبقية سوريا الزمنية في الدعوة للوحدة العربية، فإن شروط مصر اليوم من حيث كونها أكثر تحرراً واستقلالاً حيال نفوذ الاستعمار وضغطه، وأكثر استجابة لحاجات الشعب الاجتماعية تجعلها أكثر استجابة لمطلب الوحدة القومية وحاجة الشعب إليها».

وكان رئيس الوزراء السوري الأسبق "خالد العظم" يرفض فكرة الاتحاد مع الأردن أو العراق لأن هذه البلدان الثلاث كانت في نظره ما تزال تحت تأثير الاستعمار الغربي بطريقة غير مباشرة بقيود ومعاهدات وبالتالي فإن الاتحاد

---

[1] – أنور السادات: المصدر السابق، ص 9.

*– **الناصرية:** اختلف في تعريفها بين من يصفها حركة ثورية وبين من يقول أنها تعبير عن إيديولوجية ثورية ، حيث يعرفها الدكتور "قاسم عبده قاسم" بأنها مصطلح تمت صياغته في خضم المعترك السياسي بين خصوم ثورة يوليو 1952م بزعامة "عبد الناصر" وأبناء هذه الثورة وجماهيرها، وأنها (الناصرية) تعبير عن مذهب سياسي عملي تجريبي أكثر منها عنواناً على إيديولوجية متكاملة الأركان من الناحية النظرية، في حين يعرفها "عبد الحليم قنديل" بأنها إيديولوجية ونظرية ثورية، وأنها خلاصة الإنجاز الفكري والتطبيقي لثورة يوليو تحت قيادة "عبد الناصر" وأنها رؤية مبلورة للمجتمع العربي المستهدف الذي يناضل الناصريون من أجل تحقيقه في المستقبل، ينظر، عبد الحليم قنديل وآخرون: عن الناصرية والإسلام، (ط1)، دار روتابرينت للطباعة، القاهرة: 1998، ص ص 5- 6، 429.

[2] – المصدر السابق، (ج2)، ص 192.

معها يعني تغلغل وتفشي ذلك الاستعمار في سوريا أيضاً، لذا عارض مشروع "سوريا الكبرى" أو الاتحاد السوري – العراقي الذي سعى إليه "حزب الشعب السوري"، حتى لا يضيع استقلال سوريا، واشترط تحرر العراق والأردن من كل قيد أو معاهدة مع الاحتلال الأجنبي لتحقيق الوحدة العربية[1].

4 – أن التقارب ما بين البلدين(سوريا ومصر) يرجع في تاريخه إلى العهد الفرعوني وتحديدا القرنين السادس عشر والخامس عشر قبل الميلاد عندما نجح الملك الفرعوني "تحتمس الأول" في توحيد مصر وسوريا وعاشا في عهده عيشاً رغداً تسوده الأخوة والتآلف، ونجح "رمسيس الثاني" في توحيد القطرين سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، كما توحدا في عهد الفرس والمقدونيون والرومان الذين فرضوا سيطرتهم على البلدين تحت سلطان واحد، وفي العهد الإسلامي أصبحت القاهرة ودمشق عواصم للدولة الإسلامية في عهود الخلفاء الراشدين والأمويين والعباسيين والفاطميين والسلاطين الأيوبيين، دعمها في ذلك وجود روابط جديدة تتمثل في العقيدة واللغة والكيان المشترك[2]، ففي عهد "صلاح الدين الأيوبي" تجلت وحدة الإحساس المشترك والخطر المشترك المتمثل في الحروب الصليبية والذي وحَّد ما بين بلاد الشام ومصر وتوجت انتصاراته في (حطين) بجيش موحد من المصريين والسوريين، ثم في العهد العثماني، وفي هذا قال أنور السادات": [3] «إن اتحاد مصر وسوريا حقيقة تاريخية يحتمها التطور .... فالدارس يرى عبر التاريخ أن آمال الشعبين كانت دائماً واحدة، وأن المعارك التي خاضها الشعبان كانت واحدة، وأن أعداء سوريا كانوا دائماً اعداء مصر ...» وزاد هذا التقارب بعد مؤتمر "باندونغ" أو مؤتمر "الشعوب الافريقية – الأسيوية" 1955م الذي جاء بفكرة التضامن ما بين الشعوب من أجل محاربة الاستعمار والوقوف في وجه الكتلتين الشرقية والغربية وهو النداء الذي استجابت له سوريا بتوقيع اتفاقية الوحدة العسكرية مع مصر في نفس العام (1955م) في مواجهة الخطر اليهودي، ثم اتفاقية الوحدة الاقتصادية معها في 1957م، ونتج عن هذا التقارب العسكري والاقتصادي وقوف سوريا إلى جانب مصر خلال العدوان الثلاثي عام 1956م، ووقوف مصر إلى جانب سوريا عند تعرضها للضغط الشديد من طرف دول حلف بغداد المحيطة بها (تركيا والعراق) كما ذكرنا سابقاً.

وفوق ذلك كانت سوريا عرين القومية العربية فمنها انطلقت أكبر الثورات ضد الانتداب الفرنسي، كما كانت نقطة ارتكاز وذات موقع جغرافي استراتيجي لما سمي تاريخياً ببلاد الشام، مما جعلها محط اهتمام مصر أثناء مرحلة تبلور فكرها القومي، فكان شعار البعث الاشتراكي الثلاثي (الوحدة والحرية والاشتراكية) يلقى استجابة قوية في الخطاب القومي الناصري، حيث كانت أفكاره ومواقفه في تأييد الثورة المصرية تعطي "عبد الناصر" أفقاً أوسع لتحركه خارج حدود مصر، وانعكست الاتجاهات القومية في دستوري البلدين، وإذا صحت مقولة أن مصر كانت تتوسع

[1] – خالد العظم: المصدر السابق، (مج1)، ص 257.

[2] – وزارة التربية والتعليم للجمهورية العربية المتحدة، شهرية التربية والتعليم، عدد خاص بالعيد الأول للوحدة، ع(4 – 5)، 22 فيفري 1959، ص ص 24، 54..

[3] – المصدر السابق، ص 111.

على حساب بلاد الشام كلما شعرت بقوتها، فالصحيح أيضاً أن سوريا كانت تتطلع دوماً إلى مصر كلما شعرت بضعفها إزاء التهديدات الخارجية والمؤامرات الداخلية[1].

وبالنسبة لمصر والسودان صحيح أن السياسية المصرية قبل وبعد الثورة المصرية جويلية 1952م كانت تدعو لوحدة وادي النيل على أساس إنهاء احتلال السودان والاعتراف بحق تقرير مصيره باعتباره جزء من مصر حتى أن الملك "فاروق" أعلن نفسه عام 1951م ملكاً على مصر والسودان، واعتبر السودان جزء لا يتجزأ من أرض مصر وعبرت الأحزاب الوطنية المصرية عن تمسكها بالسودان وعدم التفريط بوحدة وادي النيل، مؤكدة أن النيل جزء لا يجزأ من مصر، وكانت الحكومة المصرية أكثر تمسكاً والتزاماً بهذا، وتجلى ذلك في توضيح المفوض المصري عام 1946م في أن المصريين يمقتون السيطرة، وما السيادة إلا رمز الوحدة فاقترحت كلمة وحدة بدلاً من سيادة والتاج المشترك بدلاً من التاج المصري، وكان موقف الحركة الوطنية في السودان أشد اندفاعاً من مصر بهذا الخصوص [2] لكن "عبد الناصر" خرج فيما بعد عن الطريق الذي سار فيه جميع الزعماء الوطنين والحكومات السابقة في مصر في المطالبة بسيادة على السودان أو حتى ضمه إلى مصر بعد أن فاجأ الانجليز بموافقته على إجراء استفتاء عام في السودان [*] من أجل تقرير المصير في جانفي 1953م على أساس إرتباط السودان بمصر أو الانفصال عنها والاستقلال التام؟ ذلك لأنه أراد أن تكون أية رابطة تقوم مع السودان منبثقة عن رغبة شعبية وليس استناداً إلى حقوق مكتسبة من التاريخ أو حق الفتح كما كان يطالب البعض، وكانت النتيجة أن عبر أغلبية شعب السودان عن رغبته في الاستقلال، وفي سنة 1955م سحبت حكومتي مصر وبريطانيا قواتهما من السودان فتم تشكيل الحكومة السودانية في ديسمبر 1955م، وفي أول جانفي 1956م أعلن عن استقلال السودان وكانت مصر أول بلد يعترف باستقلاله، بعد أن تخلى الحزب الوطني السوداني" عن الدعوة إلى الوحدة بين القطرين، ووقف مع الاستقلال[3] الذي رحب به "عبد الناصر".

وانطلاقاً من ذلك يمكن القول أن التقارب ما بين مصر وسوريا جاء نتيجة لاعتبارات استراتيجية ولعدد من التطورات السياسية في الشرق الأوسط إبان الحرب الباردة، أبرزها حلف بغداد وحرب السويس ومبدأ ايزنهاور"، التي ساهمت في بلورة الزعامة الناصرية، وفتحت الدعوة إلى التضامن العربي، فقد وقفت الدولتان في وجه المخططات الغربية والصهيونية والعربية في المنطقة، فانفتحا على الكتلة الشرقية وانتهجتها سياسة عدم الانحياز.

---

[1] – عبد الرؤوف سنو: "الوحدة المصرية – السورية لماذا لم تصحح تلك المحاولة الواحدة؟"، المرجع السابق، ص ص 1 – 2.

[2] – بثينة التكريتي: المرجع السابق، ص ص 44 – 45.

*– ذكر " البغدادي" في مذكراته بأن مجلس قيادة الثورة المصرية قد اتفق بالاجماع قبل أن يدخل في مفاوضات مع الانجليز حول الجلاء أن يفصل في مشكلة السودان، وأن يواقف على حقه في تقرير مصيره إما بالاستقلال أو الاتحاد مع مصر، ونتيجة لهذا تم عقد عدة اجتماعات في القاهرة في نهاية 1952م بين زعماء الأحزاب السودانية ومجلس الثورة المصرية وتم الاتفاق معهم على حقهم في تقرير المصير، ثم بدأت المفاوضات الخاصة بمستقبل السودان بين مصر وبريطانيا سنة 1953م التي تولاها "صلاح سالم" عن الجانب المصري مع الحاكم العام البريطاني للسودان، وتوصلت المفاوضات إلى إعطاء السودان حقه في تقرير المصير إما بالاستقلال أو الاتحاد مع مصر، ينظر، عبد اللطيف البغدادي: المصدر السابق، (ج1)، ص 48.

[3] – محمد فايق: عبد الناصر والثورة الإفريقية، (د،ط)، دار الوحدة للطباعة والنشر، بيروت: 1984، ص ص 29، 32.

ثالثاً: الإعلان عن قيام الجمهورية العربية المتحدة 22 فبراير 1958م.

بعد إلحاح وفد الضباط السوري على "عبد الناصر" لقبول الوحدة، وبعد قبولهم مع الحكومة السورية لشروط "عبد الناصر" التي وضعها من أجل الوحدة – والتي تخص سوريا فقط دون مصر– لم يكن أمام الرئيس السوري "شكري القوتلي" إلا النزول عند رغبة الشعب السوري الذي امتلأت شوارعه طلباً للوحدة، فخلال بداية اجتماع مجلس الوزراء السوري في 30 جانفي 1958م في القصر الجمهوري جلس "القوتلي" على مقعده وراح يردد الآية الكريمة: ﴿قُضي الأمر الذي فيه تستفتيان﴾ [1] فكان هذا إيذانا ببداية مرحلة جديدة في تاريخ مصر وسوريا وخطوة في العالم العربي نحو الوحدة الشاملة والحقيقية.

فتم تشكيل لجنة من الجانبين لدراسة المتطلبات القانوينة والدستورية، والإعداد للقاء مشترك بين الحكومتين وفي اليوم الموالي (31 جانفي) توجه "القوتلي" إلى القاهرة على رأس وفد كبير من أعضاء الحكومة السورية وقيادة الجيش[*] حيث التقى هناك القيادة المصرية بزعامة "عبد الناصر"[**] في جلسة تاريخية بقصر القبة بالقاهرة، وأصدر الطرفان بياناً مشتركاً يوم السبت الأول من فيفري 1958م[***] تضمن القرار التاريخي بإقامة الوحدة ما بين الدولتين مصر وسورية، في دولة واحدة اسمها الـ(ج.ع.م) كخطوة لتوحيد العرب، وعمَّت الأفراح كل المدن في القطرين العربيين، وكان أول تصريح أدلى به "عبد الناصر" بهذه المناسبة: «في هذا اليوم تلتقي جمهورية مصر مع الجمهورية السورية لتتحدا وتكوّنا الجمهورية العربية المتحدة، دولة عظمى وقوية تنبع إرادتها من ضميرها، تثق في قوتها وتثق في حقها بالحرية، وتثق في حقها بالحياة» [2]، وفي نفس اليوم أعلن رئيس الوزراء السوري "صبري العسلي" الاتفاق على أسس الوحدة بين مصر وسوريا، وفي يوم 5 فيفري انعقد في القاهرة اجتماع لمجلس الأمة المصري، وفي دمشق اجتماع لمجلس النواب السوري[****] قُدم فيهما بيان الوحدة، واتخذ المجلسان قراراً بالموافقة على طرح أُسس الوحدة لاستفتاء عام

---

[1] – سورة ص: الآية 41.

*– ضم الوفد السوري: الرئيس القوتلي ورئيس الوزراء العسلي ووزير الدفاع العظم، وفاخر الكيالي وأسعد هارون وحامد الخوجة وصلاح البيطار ومأمون الكزبري وخليل كلاس وصالح عقيل واللواء البزري ممثلاً للجيش، في حين ضم الوفد المصري المشارك في وضع أسس الوحدة: الرئيس عبد الناصر، الفريق عامر، عبد اللطيف البغدادي، زكرياء محي الدين، كمال الدين حسين، حسين الشافعي، أنور السادات، نور الدين طراف، فتحي رضوان، محمود فوزي كمال رمزي، علي صبري، والمرفيز محمود رياض، ينظر، عبد المحسن أبو النور: المصدر السابق، ص 117.

**– ذكر الوزير المصري الأسبق "فتحي رضوان" أحد المعترضين على ملابسات الوحدة أن المندوبين السوريين خلال دخولهم القصر كان لا يبدو عليهم أي انفعال لا فرح ولا حزن ولا توجس كأنهم مستسلمون لقدر غير واضح، وأن "صبري العسلي" كانت يبدو عليه مظهر المعارض لما يحدث، في حين كان الوفد المصري في حال من القلق والحيرة وردد "علي صبري" قائلاً: "لقد وضعونا في مأزق"، أما "عبد الناصر" فكان مهموماً، مشتت البال، وقلقاً من هذه المناسبة التي فاجأته على غير توقع وأربكته، ينظر، فتحي رضوان: المصدر السابق، ص ص 99، 101.

***– **ينظر نص البيان في الملحق رقم ((5))** . وتمت صياغة البيان من طرف السادة: "علي صبري" و"فتحي رضوان" من الجانب المصري و"عفيف البزري" و"صلاح البيطار" عن الجانب السوري، ينظر، فتحي رضوان: المصدر نفسه، ص 105.

[2] – شوقي عبد الناصر: ثورة عبد الناصر، (د،ط)، شركة الوقف العربي للطباعة والصحافة والنشر، قبرص، (د،ت)، ص 205.

****– تغيب عن مجلس النواب السوي نائب سوري واحد هو: "خالد بكداش" زعيم الحزب الشيوعي الذي رفض أن يحل نفسه وغادر دمشق قبل إعلان الوحدة بيوم واحد متوجها إلى صوفيا عاصمة بلغاريا ، ينظر محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، (ج1)، المصدر السابق، ص 281.

يجرى يوم 21 فبراير مع ترشيح "عبد الناصر" رئيساً لدولة الوحدة التي اتخذت لنفسها اسم الـ(ج.ع.م) ولنظامها الحاكم (الديمقراطي الرئاسي)، كما وافقا على المبادئ الأساسية للدستور المؤقت.

حيث أعلن "عبد الناصر" في مجلس الأمة المصري يوم 05 فيفري 1958م* برنامجاً وحدوياً من سبعة عشر (17) نقطة تضمنت مجلساً تشريعياً واحد مؤلف من أربعمائة (400) نائب على أن يكون نصفهم على الأقل من المجلسين التشريعيين القائمين آنذاك في مصر وسوريا [1]، وعلم واحد**، وجيشاً واحداً، بنظام ديمقراطي رئاسي، يتولى فيه السلطة التنفيذية رئيس الدولة يعاونه وزراء يعينهم رئيس الدولة ويكونون مسؤولين أمامه، وإقامة مجلس تنفيذي منفصل لكل قطر مع إجراء استفتاء الوحدة، مع سريان القوانين السورية المصرية إلى غاية تغييرها، وهو نفسه ما أعلنه "شكري القوتلي" أمام المجلس النيابي السوري*** في ذات اليوم مع دعوة شعب الـ(ج.ع.م) إلى استفتاء عام حول أسس الوحدة، وشخص رئيس الدولة[2].

جرى الاستفتاء**** على الوحدة وعلى رئيس الـ(ج.ع.م) يوم 21 فيفري، وكانت نتيجته يوم 22 فيفري موافقة كاسحة على إقامة دولة الوحدة بنتيجة 99.99% في إقليم الجنوب و99.98% في إقليم الشمال***** وعلى انتخاب "عبد الناصر" – الذي لم يراه شعب سوريا– رئيسا لها بما يشبه الاجماع العام، بعد انسحاب "القوتلي" من معركة رئاسة الجمهورية، وعلقت الأهرام" في عددها الصادر بتاريخ الأحد 23 فيفري 1958م على الحدث بالخط العريض قائلة: **"بعون الله قامت الجمهورية العربية المتحدة"** [3] كما عبرت وكالات الأنباء والصحافة العالمية التي حضرت إلى سوريا لتغطية الحدث عن دهشتها من الإقبال الحماسي للجماهير السورية بموافقتها على الوحدة وعلى رئيسها "عبد الناصر" ******؛ واختيرت القاهرة عاصمة للجمهورية الجديدة، وأصبحت دمشق القاعدة المتقدمة لمعركة القومية العربية، وتم في نفس اليوم (22 فيفري) توقيع ميثاق الوحدة بين البلدين من طرف الرئيسين الذين أعلنا عن

---

*- **ينظر الملحق رقم**: ((**6**)).

[1] – عمار بن سلطان وآخرون: الدعم العربي للثورة الجزائرية ، طبعة خاصة لوزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر: 2007م، ص ص 224- 225.

- تألف علم الج.ع.م من ثلاثة ألوان: الأسود والأبيض والأحمر، وبه نجمتاه كل منها ذات خمس شعب لونها أخضر، ترمزان إلى دولتي الوحدة، و كان العلم مستطيل الشكل، عرضه ثلثا طوله، يتكون من ثلاثة مستطيلات متساوية الأبعاد بطول العلم، أعلاها الأحمر، وأوسطها باللون الأبيض، وثلثها باللون الأسود، وتتوسط النجمتان المستطيل الأبي ض، و مدلولات العلم: هي التأكيداً على الوحدة العربية الكبرى التي هي هدف كل عربي . **ينظر الملحق رقم:23).

***- صوت المجلس النيابي السوري على قرار الوحدة ما عدا زعيم الحزب الشيوعي "خالد بكداش" الذي انسحب من جلسة التصويت، ينظر، عبد الكريم زاهر الدين: المصدر السابق، ص 17.

[2] – غسان محمد رشاد حداد: المصدر السابق، ص 126.

****- **ينظر نموذج من بطاقة الاستفتاء في الملحق رقم** : ((**24**)).

*****- ذكر بشير العظمة" أن نتيجة الاستفتاء هذه على الدستور وانتخاب "عبد الناصر" في إقليم الشمال كانت مزورة وانه شارك بنفسه في عملية التزوير لتصل النسبة إلى ما وصلت إليه، حيث أدلى عدة مرات في صناديق مختلفة خلال عملية التصويت، ينظر، بشير العظمة: المصدر السابق، ص 191.

[3] – الأهرام: ع(26008)، 23 فيفري 1958، ص 1. **وينظر الملحقين رقم**: ((**25**، **26**)).

******- ذكر عبد المحسن أبو النور أنه صبيحة الاستفتاء استقبله "شكري القوتلي" وسلمه وسام الاستحقاق السوري تقديراً لما بذله من جهود في تقارب مصر وسوريا، كما قلده اللواء البزري وسام الشرف العسكري برتبة لواء، **ينظر الملحق رقم** ((**27**)).

قيام الـ(ج.ع.م)، وتنازل "القوتلي" عن الرئاسة ليفسح المجال لجمال عبد الناصر" والـ(ج.ع.م) [1] ومُنح "القوتلي" لقب "المواطن العربي الأول" [*] وسميت سوريا بالإقليم الشمالي ومصر الإقليم الجنوبي [2]، واعتمدت الرابطة العلم على أساس علم التحرير العربي للثورة المصرية عام 1952م، ولكن مع نجمتين تمثلان جزأين ولا يزال هذا علم سوريا [3] إلى اليوم وبهذا نقلت فكرة الوحدة العربية من الحلم إلى الأمر الواقع في جو من الحماس البالغ في مصر وسوريا، وقد عُدَّ يوم قيامها يوماً مفصلياً في تاريخ العرب الحديث والمعاصر.

أقام "عبد الناصر" وحدة اندماجية مع سوريا ضمت نصف سكان وربع أراضي الشرق الأوسط العربي [4] وكانت موافقته على مطلب السوريين في الوحدة مع مصر من أبرز انجازاته منذ توليه حكم مصر؛ وقد ترك خبر الوحدة التي التي تشكلت دون استشارة قوة خارجية أو دعمها صدىً كبير في الأوساط المصرية والسورية وحتى العربية فقد وصفها "عبد الناصر" بأنها دليل التضامن العربي، والدولة العظمى والقوية والجديدة النابعة من إرادة شعبها واعتبر اليوم الذي قامت فيه يوماً خالداً ومرحلة حاسمة في تاريخ الأمة العربية، وأن قيامها لحظة انتقال عظيمة بعد انتصار مصر على ليل الظلم [5]، واعتبرها انتصاراً لإرادة العرب، وبداية لاسترجاع قوتهم فقال: [6] «انتصرت إرادة العرب لا فراغ في الشرق الأوسط، لا مناطق نفوذ، انتهى الضعف وبدأت القوة ... »، ووصفها "جاسم علوان" قائد انتفاضة حلب ضد الانفصال الوحدة المصرية السورية بأنها: «أعظم خطوة عربية في القرن العشرين»، كما أشاد بدور "عبد الناصر" في تحقيق حلم الوحدة [7] الذي يتمنى ويحلم كل عربي بتكراره في زمن لا يعترف بالكيانات الصغيرة.

ووصفها الأستاذ "عبد الله عبد الدائم" [8]: «بأنها أول وحدة عربية في العصر الحديث نتجت عن اللقاء العفوي الأول الذي تم بين الفكر البعثي والفكر الناصري » الداعيان للوحدة، واعتبرها الأستاذ "غسان حداد" أكبر انتصار للأمة العربية في التاريخ المعاصر حيث قال [9]:« في 22 فبراير 1958م حققت الأمة العربية انتصاراً كبيراً بقيام بقيام أول وحدة عربية حقيقية في تاريخها المعاصر..»، وقال عنها "عبد الرحمن العظم" سفير الـ(ج.ع.م) بوزارة

---

[1] -Samir Aita: Op.cit, p 03.

*- كان "القوتلي" أول من بايع "عبد الناصر" رئيساً للج.ع.م وبدوره منح الأخير بعد انتخابه رئيساً للج.ع.م الأول لقب "المواطن العربي الأول" ينظر، غسان محمد رشاد حداد: المصدر السابق، ص 127، وكان اول مهنئ لـ "عبد الناصر" قائلاً: "اخترناك إعراباً عن طموحنا في مستقبل عربي زاهر"، ينظر، الأهرام: ع(26008)، 23 فيفري 1958، المصدر السابق، ص 1.

[2] – اسماعيل ياغي: تاريخ العالم العربي المعاصر، المرجع السابق، ص 136.

[3] - United Arab Republic,op.cit, p2.

[4] - Massarrat Abid: Egypt's Union with Syria, its Impact and the June 1967 War, Pakistan Vision Vol. 11 No. 1 , p169.

[5] – خطاب جمال عبد الناصر في مجلس الأمة عقب الإعلان عن قيام الوحدة، يوم 5 فيفري فيديو مصور لدى الباحثة.

[6] – عبد الناصر نقلاً عن، الأهرام: ع(26009)، 24 فيفري 1958، ص 1.

[7] – زيارة خاصة، المصدر السابق.

[8] – "الإيديولوجية القومية العربية تطورها ودورها وآفاقها"، المرجع السابق، ص 9.

[9] – المصدر السابق، ص 135.

الخارجية:[1] «... أنها أقامت الدليل على أن وحدة العرب والقوى العربية لم تعد مجرد أمنية بل أصبحت عملاً دائباً يتكامل يوماً بعد يوم»؛ أما "محمد كامل النحاس" وكيل الوزراة المساعد للشؤون الثقافية في دولة الوحدة علق عليها قائلاً:[2] «إن الذي حدث في فبراير سنة 1958م لم يكن مجرد اتصال جزء من الوطن العربي بجزء آخر من الشعب العربي في كيان سياسي، وإنما هو لقاء القلوب ووحدة الهدف والآمال، إنما هو مقدمة لقيام الكيان العربي العام الذي لا بد أن يحين حينه فيمتد من أقصى المغرب على المحيط إلى أقصى المشرق على الخليج »، واعتبرها "باتريك سيل"[3] «أهم حدث كبير في التاريخ العربي لما بعد الحرب العالمية الثانية مهما كان عمرها قصيراً».

وعلقت عليها مجلة الإذاعة المصرية قائلة:[4] «دولة جديدة تاريخ جديد» واصفة "عبد الناصر" بالرجل الذي الذي حقق المعجزة[5] في حين بالغ العرب المقيمون في ألمانيا ذلك الوقت في تكريم "شكري القوتلي" باعتباره نموذجا حيّاً ومثالياً للحاكم العربي الذي يتخلّى عن الكرسي وعن لقب (صاحب الفخامة رئيس الجمهورية) في سبيل الهدف الأسمى لهذه الأمة وهو "الوحدة"، مؤكدين أنه لا يمكن أن تتحقق الوحدة إذا أَصَرَّ أصحاب الجلالة والفخامة على البقاء فوق العروش والكراسي وألفوا الأناشيد القومية[6].

اعترف بالجمهورية الوليدة خلال أربعة وعشرين ساعة الأولى بعد إعلانها ثلاثة وعشرين (23) دولة كان في مقدمتها خمسة عشر دولة قدم ممثليها السياسيون أوراق اعتمادهم كسفراء بمجرد الإعلان عن نتيجة الاستفتاء منهيين مهامهم في دمشق، كانت من بينهم دولة عربية واحدة هي تونس وهذه الدول هي: النرويج، تشيكو سلوفاكيا، سويسرا، بلجيكا، روسيا، ألبانيا، تونس، المجر، بلغاريا، اليابان، بولندا، السويد، ألمانيا الغربية، الدنمارك ورومانيا وتبعتها في اليوم الموالي سبعة دول هي: يوغسلافيا، أفغانستان، إيطاليا، الفاتيكان، اسبانيا، سيلان، اندونيسيا، والصين الشعبية التي أرسل رئيسها آنذاك "ماوتسي تونغ" برقية تهنئة إلى نظيره "عبد الناصر" وأرسل رئيس وزراء الصين "شوان لاي" برقية تهنئة إلى "عبد الناصر" قال فيها: [7]« لي الشرف أن أخطر فخامتكم أن حكومة جمهورية الصين الشعبية قررت الإعتراف بالجمهورية العربية المتحدة».

وصل "عبد الناصر" إلى دمشق لأول مرة في حياته يوم 24 فيفري 1958م* كرئيس منتخب للجمهورية الوليدة في الوقت الذي كانت فيه دمشق محاصرة وعلى وشك الهجوم، وكان وصوله واستقباله في دمشق مشهداً من

---

[1] – جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، إدارة السكرتاريه: مضابط جلسات دور الاجتماع العادي الـ 29 لمجلس جامعة الدول العربية، 31 مارس إلى 9 سبتمبر 1958، ص5.

[2] – محمد كامل النحاس نقلاً عن، وزارة التربية والتعليم للجمهورية العربية المتحدة، شهرية التربية والتعليم، عدد خاص بالعيد الأول للوحدة، ع(4 – 5)، 22 فيفري 1959، المرجع السابق، ص 62.

[3] – المصدر السابق، ص 9.

[4] – الإذاعة: ع (1195)، 9 فيفري 1958، غلاف المجلة. **وينظر الملحق رقم: ((26))**.

[5] – نفسه، ع (1249)، 21 فيفري 1958، غلاف المجلة.

[6] – الهادي ابراهيم المشيرقي: المصدر السابق، ص 367.

[7] – الأهرام: ع(26009)، 24 فيفري 1958، المصدر السابق، ص 1.

التاريخ العربي الذي لا ينسى [1]، فقد استقبلته الجماهير المحتشدة منذ أن وطأ ت أقدامه أرض المطار وهو إلى جانب "القوتلي"، وسار موكب الزعيمين وسط الحشود الشعبية التي قدِم قسم كبير منها من لبنان لمشاركة الجموع السورية فرحتها بهذا الحدث، ثم توجه "عبد الناصر" من المطار إلى بيت "شكري القوتلي" واصطحبه الأخير إلى قصر الضيافة الذي أُعدَّ لإقامته، والذي أحاطته الجماهير السورية المستقبلة لعبد الناصر"، وظهر "عبد الناصر" على شرفة القصر [*] مخاطباً الشعب الذي انتخبه دون أن يلتقي به لأول مرة.

وكان أول خطاب ألقاه أمام الجماهير التي كانت تتدافع نحو الشرفة خطاب قيام الـ(ج.م.ع) الذي جاء فيه بعدما حمد الله وأثنى عليه إذ حقق آمال شعب سوريا وشعب مصر ووحد بين دولتيهما خاطب الجماهير قائلاً: [2] «الحمد لله وبعونه قامت اليوم الجمهورية العربية المتحدة »، ثم وجه خطابه للشباب متحدثاً عن مسؤوليتهم قائلاً: [3] «إن أول عمل أقوم به كرئيس للجمهورية العربية المتحدة هو أن أتحدث إليكم أنتم شباب الجمهورية أنتم آمال المستقبل الذي تتجه إليه الأنظار حتى نستطيع أن نعمل ونبني ونشيد لنحقق الأهداف التي طالما نادينا بها، والتي تنحصر في الحرية والسيادة والعزة والكرامة واتحاد الوطن العربي لتثبيت دعائم القومية العربية التي تجمع بين قلوب العرب جميعاً في أرجاء البلاد العربية».

ودعا الله أن يمده بيد العون في تسيير شؤون الـ(ج.ع.م)، معرباً بأنها قامت من أجل التضامن العربي لا من أجل أن يشهر العربي سلاحه في وجه أخيه العربي [***] .

وفي الجزء الثاني من خطابه أعرب عن تحقق أمل وحلم الوحدة العربية، بعد أن فرض الغرب سيطرته على العرب وشتت قواهم، وعن دور الـ (ج.ع.م) اتجاه العرب، وخط سيرها قائلاً: [4] «.. واليوم أيها الإخوة المواطنون بعد أن كانت القومية العربية هتافاً وشعارات أصبحت حقيقة واقعة، اليوم اتحد الشعب العربي في سوريا مع الشعب العربي

---

*– استمرت زيارة عبد الناصر للإقليم السوري مدة 21 يوماً بغرض وضع أسس دولة الوحدة، وتنظيم الإقليم.

[1] – محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، (ج1)، المصدر السابق، ص 281. ووصفه أبو النور بالمنقطع النظير، ينظر، عبد المحسن أبو النور: المصدر السابق، ص 134. غير أن "خالد العظم" علق على هذا الاستقبال قائلاً: "وقوبل عبد الناصر في رواحه ومجيئه في البلدان السورية بحماس مماثل ظن أنه انفرد به، ولم يحظ بمثله أحد في الماضي، فاعترته هزة التعالي ونشوة الظفر، وخيل إليه أن سوريا ارتمت تحت أقدامه وتعلقت بذيول وحدته، فكان هذا الشعور بل الاعتقاد الراسخ أول خطأ وقع فيه، ولو أنه طلب من أحد المعمرين أن يروي له قصص الاستقبالات والاحتفاءات التي قوبل بها من جاء قبلهُ، لما انخدع بهذا السراب، ولهان عليه الأمر عندما انفصلت سوريا عنه ...ولترك أهل هذه البلد يتخبطون فيما بينهم دون أن يشغل باله وينفق من أموال الخزينة المصرية ما أنفقه وهو لو فعل لارتاح وأراح"، ينظر خالد العظم: المصدر السابق، (مج1)، ص 160.

– **ينظر الملحق رقم: ((**28**)).

[2] – خطاب جمال عبد الناصر يوم الإعلان عن قيام الجمهورية العربية المتحدة بدمشق، فيديو مصور لدى الباحثة.

[3] – نفسه.

***– يقصد هنا أعداء الوحدة من الغرب الرأسماليين وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية الذين كانوا يعملون جاهدين من أجل تأزيم العلاقة بين البلدين مصر وسوريا ويضغطون على سوريا بتخويفها من سلاح مصر الذي كانت تشتريه من الاتحاد السوفيتي.

[4] – خطاب جمال عبد الناصر يوم الإعلان عن قيام الجمهورية العربية المتحدة بدمشق : المصدر السابق، وفي آخر الخطاب عانق "عبد الناصر" "شكري القوتلي" وأيديهما متحدتان.

في مصر وكُونت الجمهورية العربية المتحدة، هذه الجمهورية المتحدة ستكون سنداً للعرب جميعاً ستكون قوة للعرب جميعاً ستعادي من يعاديها وتسالم من يسالمها ستتبع سياسة تنبع من نفسها سياسة تنبع من ضميرها ... ».

وجاء في الخطاب الذي ألقاه في مجلس الأمة المصري يوم 05 فيفري عقب الإعلان عن دولة الوحدة الذي بيَّن فيه شكل الدولة الجديدة وتوجُّهَهَا مؤكداً أن قيام الوحدة كان لحظة انتقال عظيمة بعد انتصار مصر على الاستعمار وتطلعها إلى سوريا فقال: [1] « ...وأن هذه الدولة الجديدة التي انبعثت في الشرق ليست دخيلة فيه ولا غاصبة ليست عادية ولا مستعدية، دولة تحمي ولا تُهدد، تصون ولا تُبدِّد، تُقَوِّي ولا تُضعف، توُحِّدُ ولا تُفَرِّقُ، تُسالم ولا تُفرط، تشد أزر الصديق وتردُّ كيد العدو، ولا تتحزب ولا تتعصب، لا تنحرف ولا تنحاز، تؤكد العدل، تدعم السلام، توفر الرخاء لها ولمن حولها وللبشر جميعاً بقدر ما تتحمل وتطيق».

يبدو جلياً من خلال تتبع خطابي "عبد الناصر" لحظة الإعلان عن قيام الـ(ج.ع.م) يوم 5 فيفري ويوم 24 فيفري أن الخطابين كانا بمثابة صرخة لأجل التضامن العربي الواقعي والحقيقي وليس الهتافي المعنوي؛ حدد فيهما المعالم الكبرى التي قامت عليها دولته الحديثة الـ(ج.ع.م) والتي لخصها في الآتي: (لا إقليمية – لا طائفية – اتحاد وتضامن) كما حدد سياستها العامة المتبعة، وأهم الأسس والأهداف التي قامت من أجلها والمتمثلة في الآتي:

1- تكريس فكرة التضامن العربي وتحقيق الوحدة العربية بعد أن كانت مجرد شعارات وهتافات بتكسير الحواجز المصطنعة بين بلدانها.

2- تحقيق الحرية والسيادة والعزة والكرامة للأمة العربية، واتحاد الوطن العربي وتثبيت دعائم القومية العربية وهي أهداف طالما نادي بها.

3- الوحدة في وجه أعداء الأمة العربية وحمايتها منهم بإقامة دولة عربية عظمى.

4- العمل من أجل تطور وتقدم الأمة العربية انطلاقاً من تحقيق الوحدة المصرية – السورية.

5- تأكيد قيم العدل وتدعيم السلام العالمي، والحفاظ على سياسة مستقلة تنبع من الضمير والواقع العربي[2].

6- الوقوف إلى جانب الشعوب العربية التي كانت ما تزال محتلة وعلى رأسها فلسطين والجزائر.

7- اتباع سياسية الحياد الإيجابي[*] إزاء الحرب الباردة.

وعلى خلفية هذا الإنجاز بات واضحاً أن المنطقة العربية أصبحت على أبواب عصر جديد بدأ يلقي ظله على المشهد السياسي بفعل الشعور القومي المتنامي وبروز "عبد الناصر" زعيماً قومياً تجاوزت شخصيته المنطقة العربية، ليصبح واحداً من أبرز قادة دول العالم الثالث المناهضين للغرب ومشروعاته الاستعمارية وفي مقدمتها تصديه لنظرية سد الفراغ وإسقاطها، والتزامه بسياسة عدم الانحياز التي كان قد أسهم في إقامتها مع الرئيسين: الهندي "نهرو" واليوغسلافي "تيتو"؛ وفي وسط هذا التيار العام أُعلن يوم 08 مارس 1958م عن قيام اتحاد "فيدرالي" بين المملكة

---

[1] – خطاب جمال عبد الناصر في مجلس الأمة عقب إعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة، المصدر سابق.

[2] – وزارة التربية والتعليم للجمهورية العربية المتحدة، شهرية التربية والتعليم، عدد خاص ع(4 – 5)، فيفري – مارس 1959، المرجع السابق، ص 7.

*– **الحياد الإيجابي**: أي عدم الانحياز لأي من الكتلتين (الشرقية والغربية) مع الإشتراك في حل المشكلات العالمية بما يحقق العدالة ولجميع الشعوب في أن تعيش في سلام وفي تقرير مصيرها، ينظر، شوقي عطا الله الجمل، عبد الله عبد الرزاق ابراهيم: المرجع السابق، ص 306.

المتوكلية اليمنية والـ(ج.ع.م) [*] بتأثير من زعماء "حركة أحرار اليمن" بقيادة "أحمد محمد نعمان" و"محمد محمود الزبيري" وقعه عن الجانب اليمني ولي عهد المملكة "محمد البدر بن الإمام أحمد" [1].

ما يمكن استخلاصه من هذا المبحث أن قيام الـ(ج.ع.م) جاء تتويجاً للتفاعلات التي تواصلت ما بين النظامين المصري والسوري منذ إلتقائهما على التصدي لحلف بغداد في ربيع 1955م، ومن قبله الإجتماع الشهير لحركة عدم الإنحياز في باندونغ، ثم توقيعهما لاتفاقيات اقتصادية وعسكرية وثقافية نتج عنها في الأخير قيام تحالف بين الدولتين في مواجهة الخطر المشترك.

*– **ينظر الملحق رقم:** ((**29**)).

[1] – مصطفى الخطيب، حسن اسماعيل عبد العظيم: الموسوعة العربية : الوحدة السورية المصرية، الرابط /https://www.arab-ency.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D9%88%D8%AB/%D8%A7%D9 تاريخ التصفح 12 جويلية 2017 الساعة 14:30.

المبحث الثالث: ردود الفعل المختلفة من قيام الجمهورية العربية المتحدة .

سنرى في هذا المبحث كيف أن حدث قيام الـ(ج.ع.م) ولّد ردود فعل متباينة عربية وغربية وترك صدى واسع في العالم في ذلك الوقت، وهو ما سيمكننا من معرفة الأطراف التي كانت لها مصلحة في بقاء الوطن العربي مقسم والتي لعبت دور مباشر في فشل الوحدة وتقويضها في نهاية المطاف.

أولاً : ردود الفعل العربية:

أحدثت الوحدة السورية – المصرية جدلاً كبيراً في الأوساط السياسية العربية التي انقسمت بين مؤيد لها واعتبارها بداية لتحقيق أحلام الشعوب العربية في الوحدة، وبين رافض لها معتبراً أن هذه الوحدة كانت مجرد خطوة ارتجالية عاطفية لم ترتكز على أسس منطقية وواقعية، وإنما في إطار المصالح الآنية والسياسية التي كانت سائدة في تلك الظروف، إذ جاء تحقيق الوحدة المصرية – السورية مفاجأة لكافة الأنظمة العربية للسرعة والأسلوب الذي تم به إعلانها، وكان ردُّ الفعل الفوري على هذا الإعلان هو تضافر جهود الأنظمة المحافظة والقوى الاستعمارية لمحاولة عرقلة هذه الوحدة والعمل على انتكاسها بعدما تبين لهم خطورتها على كيان كل النظم المحافظة من جهة وتهديدها للمصالح الاستعمارية الغربية (في المنطقة) من جهة أخرى [1]؛ لذا واجهت دولة الوحدة في المحيط العربي مصاعب وعقبات جَمَّةً تمثلت بعدم رضا بعض الأنظمة العربية المرتبطة بالدول الغربية عن سياساتها، ورأت بعض الأسر الحاكمة في بعض الدول أنها خطر حقيقي على بقائها في الحكم بسبب التأييد الشعبي المتعاظم لدولة الوحدة، فاستغلَّت هذه الجهات بعض الأزمات التي مرت بها الدولة الوليدة لِبَثِّ القلاقل فيها وهو ما ساعد من بعد على تأجيج المعارضة التي أنهت دولة الوحدة عام 1961م.

جاءت المعارضة الأولى من العرب أنفسهم أو بالأحرى من الحكام العرب الذين لم يكن لهم مصلحة في قيام الـ(ج.ع.م) على الرغم من مطالبة شعوبهم المستمرة والدائمة بالوحدة والتضامن العربي.

ويمكن تفصيل موقف كل دولة عربية على حِدَى حتى يمكننا فهم كل موقف واستنتاج الأسباب التي كانت وراء سقوطها الـ(ج.ع.م) من جهة، والتوصل إلى معرفة الأطراف التي لم يكن لها مصلحة في قيام الوحدة والتي لعبت دوراً في إنهائها فيما بعد من جهة أخرى.

1– الأمة العربية: اعتبرت الأمة العربية أن الوحدة ما بين مصر وسوريا بارقة الأمل لتوحيد العرب بأنفسهم لا على يد غيرهم بعد الشتات الذي طال الأمة العربية قرون من الزمن، فعلى الصعيد الإقليمي والعربي شعر العرب في جميع أقطارهم بأن أمَّتهم غدَت أمَّة محترمة ولها مكانتها بين الأمم، وأصبح الجميع ينظر إلى هذه الوحدة على أنها البداية لإنشاء وحدة شاملة تسعى إلى إقامة دولة عربية موحدة تمتد من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي.

فقد كان قيام الـ(ج.ع.م) علامة فارقة في تاريخ العرب المعاصر، وكانت الآمال معقودة على أن تصبح نواة تنضم إليها بقية الأقطار العربية وأن تزول الحدود المصطنعة التي وضعها الاستعمار الأوروبي، وتبدأ مسيرة الأمة العربية

[1] – فتحي الديب: عبد الناصر وثورة الجزائر، (ط2)، دار المستقبل العربي، القاهر: 1990، ص 370.

نحو التقدم في مختلف ميادين الحياة والمساهمة في بناء الحضارة الإنسانية، وشعر معظم العرب أن يد القدر قد جاءت بعبد الناصر" لقيادة أمتهم وتوحيدها من المحيط إلى الخليج[1].

2- الجمهورية العربية المتحدة:

عمت الفرحة إقليمي الـ(ج.ع.م) ابتهاجاً بالوحدة بين البلدين، ففي سوريا قامت الاحتفالات والاجتماعات الشعبية في المدن والقرى، ابتهاجاً بالوحدة التي طالما ناضل الشعب السوري في سبيل تحقيقها، ورأى فيها أعظم انتصار للأمة العربية منذ قرون، واعتبرها طليعة التحرر في العالم العربي، وقلعة الثوار في وجه الاستعمار الغربي خاصة إسرائيل، أما العمال والفلاحين والمثقفين فقد رأوا في الوحدة الحصن الذي يحمى الثورة الاجتماعية ويدفعها إلى التطور السريع فيتجه مجتمعها نحو الحرية والاشتراكية والديمقراطية، ونحو البناء واستغلال الثروات[2]، ويوم زيارة "عبد الناصر" سوريا في 24 فيفري 1958م استقبل استقبال الأبطال، فكانت شوارع دمشق كلها تعج بالسكان (مدنيين وعسكريين) الذين أتوه من كل مكان ليشاركوه فرحة الوحدة التي شاركوا في بنائها بكل قوة واندفاع.

غير أنه كانت هناك معارضة من أبناء الـ(ج.ع.م) على قيام الأخيرة، فقد جاءت أولى معارضة لها من عقر دارها ففي الإقليم الشمالي (سوريا) الذي أُعلن فيه عن قيامها اتخذ "الحزب الشيوعي السوري" الذي كان يرأسه "خالد بكداش" موقفاً معارضاً من شكل الوحدة *، التي أرادها فيدرالية، ولم يكتف هذا الأخير بالامتناع عن حضور جلسة التصويت على الوحدة خروجاً عن الإجماع العام، بل راح من صوفيا (بلغاريا) – التي هرب إليها – يُصدر بيانات متواصلة ضد الـ(ج.ع.م) ** وضد كل الأطراف التي ساعدت على إقامتها وعلى رأسها "حزب البعث العربي الاشتراكي" الذي وصفه بأنه "عميل مأجور لبنك مصر" على أساس أن النظام في مصر كله (واجهة للمصالح البورجوازية التي تملك بنك مصر) حسب نظره[3]، وكان أول تصريح أدلى به "خالد بكداش" إثر إعلان الوحدة التي لم يعارضها بقدر ما عارض شكلها كوحدة اندماجية ألغت الحياة الديمقراطية في سوريا وإقدام "عبد الناصر" على هذه الخطوة التي تحققت على الصعيد السياسي دون كافة الصعد في تقديره قائلاً:[4] «نحن الشيوعيين في سوريا كنا قبل قيام

---

[1] – علي المحافظة: المرجع السابق، ص 126.

[2] – أحمد عبد الكريم: المصدر السابق، ص 106.

*– ذكر بشير العظمة وزير الصحة المركزي أيام الوحدة أن بكداش التقى به عقب قيام الج.ع.م وطلب منه نقل رسالة إلى "عبد الناصر" مفادها أن الحزب الشيوعي ليس ضد الوحدة وأنه مستعد لدعمها، لكنه يستحيل عليه من حيث المبدأ حل الحزب الشيوعي الأممي كما فعلت الأحزاب المحلية الأخرى فأبلغها العظمة لمحمود رياض فما كان من الأخير إلاّ أن اتهم الحزب الشيوعي بالخيانة والتآمر، ينظر، بشير العظمة: المصدر السابق، ص 193.

**– هذه البيانات كان ينتقد فيها رئاسة الج.ع.م وتباطؤها في تحقيق التنمية في الإقليم السوري، وأرجع ما حدث في الإقليم من تقلب الأسعار والجفاف وموت الماشية وغيره إلى السيطرة المصرية على السوق السورية، ووصف الاصلاح الزراعي في الإقليم السوري بالفاجعة الأليمة لأنه أبعد الفلاحين عن الطبقة العاملة، وأشاع وأتباعه أن الرأسمالية المصرية ستزحف إلى سوريا لتستعمر وتستنزف الديمقراطية، بعد أن أصبحت سوريا منطقة زراعية واختصت مصر بالصناعة، ودعا إلى إقامة اتحاد فيدرالي بين البلدين، ينظر، عوني فرسخ: إشكاليات الوحدة، المرجع السابق، ص ص 210– 211.

[3] – محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، (ج1)، المصدر السابق، ص 316.

[4] – خالد بكداش نقلاً عن، براءة أحمد زيدان: المرجع السابق، ص 145.

الدولة العربية المتحدة مؤيدين للخطوط الكبرى الأساسية في سياسة الحكومة المصرية، وما نزال مؤيدين لها بعد إعلانها».

ونتيجة لموقفه المعارض لشكل الوحدة ولقرار حل الأحزاب السورية الذي رأى فيه أنه قضاء على الحريات الديمقراطية، أعلنت وزارة الداخلية في الإقليم السوري يوم 18 مارس 1958م في أعقاب صدور قانون حل الأحزاب أنها ستتخذ في حق "الحزب الشيوعي" غير المرخص الإجراءات المبينة في قانون حل الأحزاب بمنعه من مزاولة أي نشاط سياسي أو عقد تجمعات حزبية [1]؛ وهو ما عارضه "بكداش" الذي رفض حل حزبه وظل يصدر البيانات التي تحرض على الانفصال من موسكو وبغداد وبلغاريا منتقداً فيها "عبد الناصر" وسياسته في سوريا والـ(ج.ع.م) ككل، ففي خطابه في المؤتمر التاسع للحزب الشيوعي الصيني في 28 سبتمبر 1959م شن هجوماً شديداً على "عبد الناصر" وسياسة الـ(ج.ع.م) واتهمها بالرجعية (المحافظة) والعمالة للاستعمار في العالم العربي، وأنها تعمل على تعكير علاقات الصداقة مع بلدان المعسكر الاشتراكي، وفي سنة 1960م أصدر كراساً بعنوان "الوحدة المصرية السورية كيف تمت؟ وكيف أفلست وأشرفت على الإنهيار" انتهى فيه إلى القول أن الوحدة لم تحقق لمصلحة سوريا وإنما لمصلحة الاستعمار وأصدر في ماي 1961م برنامج من ثمانية عشر نقطة دعا فيه إلى إعادة النظر في أسس الوحدة، وهو لا يكاد يخرج في مضمونه عن برنامج الثلاثة عشر نقطة الذي أصدره في 12 جانفي 1958م عقب سفر الضباط السوريون إلى مصر، ودعا فيه إلى اتحاد فيدرالي بين مصر وسوريا لتمايز الظروف بين البلدين[2].

ونفس الموقف المعارض اتخذه "الحزب السوري القومي الاجتماعي" المنحل قبل الوحدة والداعي إلى الحفاظ على الوحدة القطرية لسوريا، حيث أعلن عداءه ضد دولة الوحدة، وأصدر بياناً في اليوم الموالي للاستفتاء على قيامها منددا بالاغتصاب المصري لسوريا، وهذا ما يبرر وجود معتقلين (ثلاثة عشر معتقلاً) تابعين للحزب في السجون صبيحة الانفصال بين مصر وسوريا عام 1961م[3].

وكان "خالد العظم" السياسي الوحيد الذي عارض الوحدة على الشكل الفوري وطالب بوحدة فيدرالية لتصبح على مراحل وحدة اندماجية، إذ قال معلقاً على أوضاع سوريا ما بين (1943- 1958م) معتبراً نفسه مسؤولاً عما جرى في بلده في ذلك الوقت كلياً أو جزئياً ملقياً اللوم على الجيش الذي قبل بالوحدة الاندماجية مع مصر فقال:[4] «ومضى الجيش في تسلطه على الحكم وفرضه إرادته في الكبيرة والصغيرة حتى جانفي 1958م عندما قذف بالبلاد كالكرة تحت أقدام الرئيس عبد الناصر، وقضى على آخر ما تبقى من مظاهر استقلالها وسيادتها .... فأنا لا أنكر أنني أتحمل مع غيري قسماً من الوزر فيما فقدته بلادي من السيادة والاستقلال، لكن المسؤول الأول هو الجيش بأركانه وضباطه وصف ضباطه» غير أنه لم يبدي معارضة واضحة مثل "خالد بكداش".

---

[1] – عوني فرسخ: إشكاليات الوحدة، المرجع السابق، ص 209.

[2] – نفسه ، ص ص 214- 215.

[3] – نفسه، ص ص 208- 209.

[4] – المصدر السابق، (مج2)، ص 271.

وفي الإقليم الجنوبي (مصر) برزت أكبر معارضة للوحدة من طرف أبنائها المتواجدين في الخارج آنذاك وتحديداً بيروت عاصمة لبنان التي شهدت في ذلك الوقت توسعاً في نشاط إذاعة "مصر الحرة" التي أسسها الصحفي"محمود أبو الفتح" المصري بمساعدة المخابرات الفرنسية والتي راحت تكثِّف دعاياتها ضد الـ(ج.ع.م)، وكان أغرب ما أذيع على موجات هذه الإذاعة مجموعة من التعليقات جاء في عناوين بعضها "الشعب يُساق الآن إلى الشوارع ليهتف بالوحدة"، و"الشرباصي" وزير الأشغال، و"الباقوري" وزير الأوقاف يسافران إلى سوريا كمندوبين عن "جمال عبد الناصر" لبحث إمكانية استيعاب أرض سوريا والترتيبات المعيشية لمليون مصري مهاجر و"الوحدة مازالت حبراً على ورق ومع ذلك بدأت معركة الاستغلال"[1].

من الواضح جداً أن حركة المعارضة هذه التي قادها "محمود أبو الفتح" خارج مصر بمساعدة المخابرات الفرنسية شكلت خطراً على الوحدة التي صورتها على أنها ليست إلا عملية ابتلاع سوريا واستغلالها، كما أنها تبرز الدور الذي لعبته فرنسا في عرقلة الوحدة فيما بعد حفاظاً على مصالحها في بلاد الشام أو المنطقة الزرقاء حسب (سايكس –بيكو) التي كانت ضمن مناطق نفوذها فترة الانتداب بين الحربين العالميتين.

وحتى الحزب الشيوعي المصري * المنحل كان له نصيب من المعارضة عندما راح في سنة 1959م يصف سلطة الـ(ج.ع.م) – من الخارج – بأنها سلطة البرجوازية الكبيرة التوسعية التي تعمل على السيطرة على البلدان العربية لخدمة مصالحها الاقتصادية، وانطلق الشيوعيون في سائر البلدان العربية في حملة شعواء ضد حركة القومية العربية والطموح الوحدوي، حجتهم في ذلك أن لكل بلد عربي خصائص ذاتية مميزة له، وأنه ليس من حتميات وجود الأمة الواحدة قيام دولة واحدة، وتحول الشيوعيون إلى مدافعين عن الحريات الليبرالية ومصالح الرأسماليين العرب، وتعددت كتاباتهم الناقدة للفكر القومي والدعوة الوحدوية منذ خريف سنة 1958م[2] متناسين أن العرب يشكلون أمة واحدة لما يملكوه من مقومات مشتركة كاللغة العربية والدين والثقافة المشتركة.

3– البلدان العربية:

في الوقت الذي رحبت فيه الشعوب العربية بالوحدة المصرية – السورية، اتخذت الأنظمة العربية موقفاً متبايناً منها خاصة في المحيط العربي، فقد واجهت دولة الوحدة مصاعب وعقبات جمَّة تمثَّلت بعدم رضا بعض الأنظمة العربية المرتبطة بالدول الغربية عن سياساتها، ورأت بعض الأسر الحاكمة في بعض الدول أنها خطر حقيقي على بقائها في الحكم بسبب التأييد الشعبي المتعاظم لدولة الوحدة، فأخذت تروج لإشاعات مفادها استغلال مصر للاقتصاد

[1] – محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، (ج1)، المصدر السابق، ص 320.

**– ظهرت أول حلقات الاشتراكية في مصر منذ سنة 1918م في المدن الكبيرة كالقاهرة والإسكندرية وبورسعيد، وفي سنة 1920م تم تشكيل الحزب الاشتراكي المصري بالإسكندرية، وفي عام 1922م تم الاعتراف بالحزب الاشتراكي المصري كعضو في الأممية الشيوعية، وأصبح اسمه (الحزب الشيوعي المصري)، اختار النظرية الماركسية اللينينية للصراع الطبقي، وأعلن أن الهدف الأساسي للحركة هو بناء الاشتراكية، دون أن يشير إلى النضال ضد الامبريالية ينظر، ايفور بيلياييف، أفغيني بريماكوف: المرجع السابق، ص ص 43، 48.

[2] – عوني فرسخ: إشكاليات الوحدة: المرجع السابق، ص ص 212– 213.

السوري، وغزو وهضم مصر لسوريا وغيرها من التعابير التي يلمس القارئ من ورائها مدى الصراع الخفي بين الإخوة العرب الذي مازال مستمراً إلى اليوم، ويمكن تفيصل موقف كل دولة عربية من قيام الوحدة كالتالي.

أ- المملكة العربية السعودية:

على الرغم من توقيعها ومشاركتها لمصر في الاتفاقات الثنائية والثلاثية والجماعية التي أجرتها الأخيرة من أجل تحقيق التضامن العربي ضد القوى الخارجية، والتي كان من بينها البيان السوري – المصري الصادر في دمشق في 3 مارس 1955م الذي انضمت إليه العربية السعودية بعد يومين من صدوره، والذي نصَّ على عدم انضمام هذه الدول إلى حلف بغداد أو أية أحلاف أخرى، وعلى إقامة منظمات دفاع عسكرية وأخرى اقتصادية عربية مشتركة وقيادة مشتركة، وتجنب عقد اتفاقات دولية عسكرية؛ وتوقيعها فيما بعد لميثاق الحلف العسكري مع مصر في القاهرة يوم 27 أكتوبر 1955م لضمان الأمن والسلام ورد العدوان الخارجي عند وقوعه في إطار ميثاقيْ الأمم المتحدة والجامعة العربية، [1] غير أنها عارضت قيام الـ(ج.ع.م) خوفاً من امتداد الحركة القومية التقدمية إليها وقضائها على نظامها الملكي، وهو ما تجلَّى من خلال مراسلات الملك "سعود بن عبد العزيز"(1902- 1969م) مع الولايات المتحدة الأمريكية [*] التي حاولت أن تجعل منه منافساً لعبد الناصر" في المنطقة، كما أن "سعود" عارض من قبل الانضمام إلى 'الاتحاد الهاشمي' بعدما عَرض عليه ملك العراق "فيصل الثاني" وملك الأردن "حسين" ذلك بحجة أن سياسته عربية وهو يتضامن من أجلها وأنه لا يستطيع أن يساهم في انقسام العرب [2]، فكان هذا إنذاراً موجهاً إلى "عبد الناصر" مفاده أن أي اتحاد عربي يخرج عن دائرة العرب جميعهم يكون ضد آل سعود وليس في مصلحهتم، هو في نظره مرفوض تماماً لأنه يساهم في انقسام العرب أكثر مما يجمعهم.

حاول "سعود" منع الوحدة بين سوريا ومصر بكل ما أوتي من جهد حيث اعتبر سوريا منطلق نفوذه في المنطقة، لذا أرسل مستشاره الشيخ "يوسف ياسين" إلى "شكري القوتلي" لإقناعه بالعدول عن فكرة الوحدة مع مصر، غير أن "القوتلي" طلب من الشيخ "ياسين" الاتصال بمجلس القيادة العسكرية السورية الذين اجتمع معهم مدة ثلاثة أيام حاول فيها منع اتمام الوحدة مع مصر، ناقلاً وجهة نظر "سعود" التي ترى في أن "عبد الناصر" يريد إقامة إمبراطورية شيوعية موالية لروسيا، وهو ما لاتسمح به أمريكا في المنطقة العربية، مقترحاً على سوريا الانضمام لمبدأ إيزنهاور للخروج من مشاكلها والتهديدات الداخلية والخارجية، كما اقترح عليهم مساعدة السعودية لسوريا لتحسين حالتها الاقتصادية والعسكرية، لأن المصريين سيستنزفون اقتصادهم، غير أن مجلس القيادة رفض إغراءات

[1] – رأفت غنيمي الشيخ: التاريخ المعاصر للأمة العربية الإسلامية، المرجع السابق، ص ص 195 – 196.

*– للإطلاع عليها ينظر محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، (ج1)، ومعلوم بأن السعودية ترتبط بأمريكا باتفاقيات دفاعية وعسكرية، إذ تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية المزود الرئيسي للسلاح للسعودية إلى اليوم، حيث بلغ اجمالي قيمة الاتفاقيات العسكرية بينهما ما بين (1950- 1997م) 93.8مليار دولار ينظر، وضاح مصطفى حسن الأسمر، المرجع السابق، ص 54.

[2] – محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، (ج1)، المصدر السابق، ص 297. لكن الحقيقة كانت معارضة السعودية للاتحاد الهاشمي في إطار ثوابتها التقليدية ضد نفوذ الهاشميين الذين طردتهم من الحجاز، وقد اتفق موقفها منه مع موقف الج.ع.م.

الملك "سعود" وأعلن تمسك سوريا بوحدتها مع مصر وحملوا الشيخ "ياسين" دعوة إلى "سعود" بالانضمام إلى هذه الوحدة لما فيها من خير للعرب[1].

لم يكتف الملك" سعود بن عبد العزيز " بمعارضة قيام الـ(ج.ع.م) على المستوى الرسمي فحسب، بل راح يدبر المؤامرات للحيلولة دون قيامها، فقد كشف "عبد الحميد السراج" لـ "عبد الناصر" ليلة تواجد الأخير بسوريا يوم 24 فبراير حقيقة محاولة "أسعد إبراهيم" صِهْر الملك "سعود" تخطيط انقلاب عسكري يحول دون قيام الوحدة بين مصر وسوريا عندما منح للسراج" يوم 21 فيفري 1958م مبلغ مائة مليون جنيه استرليني مقابل قيام الأخير بمهمة الانقلاب قبل إعلان نتيجة الاستفتاء معرباً للسراج" عن مدى حرص الملك "سعود" على سوريا وشعبها واستقلالها الذي لا يمكن التفريط فيه بسهولة، وأن ما يقوم به "عبد الناصر" تحت اسم 'الوحدة' ما هو إلا محاولة منه لإقامة إمبراطورية مصرية، وأنه في حالة نجاح الانقلاب سيضمن لهم اعتراف أمريكا بنظامهم وكذا اعتراف كل الدول الصديقة لأمريكا إذا توافقوا معه وأنه لن يتخلى عنهم، إلا أن "السراج" أخبره بأنهم لا يستطيعون التحرك الآن لأن الاستفتاء سيجري في اليوم الموالي (22 فيفري) والجيش مستنفر، وفي الوقت الذي كان فيه "أسعد إبراهيم" يدبر انقلاباً بواسطة "السراج" كان يدبر أيضاً مؤامرة أخرى وهي قتل "عبد الناصر" عندما اتصل بأحد ضباط الطيران السوري ووعده بأن يعطيه نصف مليون جنيه إذا قام بضرب طائرة "عبد الناصر" في الجو، حال وصوله دمشق بعد الاستفتاء[2].

وعلى الرغم من قيام الـ(ج.ع.م) إلا أن "سعود" لم يفقد أمله في تحطيمها، فقد تسلم "السراج" مبلغ مليون جنيه أخرى من "سعود" عن طريق صهره عقب زيارة "عبد الناصر" لسوريا، كما سلمه "أسعد ابراهيم" شيكين أحدهما بمبلغ سبعمائة ألف جنيه استرليني وآخر بمبلغ مائتين ألف جنيه استرليني[3] لتنفيذ الانقلاب على الوحدة.

إلا أن المؤامرة سرعان ما كُشف أمرها عندما أطلع "السراج" "عبد الناصر" و"القوتلي" يوم 25 فيفري 1958م بتفاصيل المؤامرة السعودية، وبما كان يحاك ضد الـ(ج.ع.م) لحظة الإعلان عن قيامها، أما الأموال التي قدمت للسراج" فقد حولها إلى حسابه في سويسرا، وكشف "عبد الناصر" للجماهير السورية حقيقة المؤامرة التي وصلت إلى كل أطراف الأمة العربية بما فيها السعودية والملك "سعود" نفسه الذي اكتفى بتعيين لجنة تحقيق في الأمر للتغطية على أفعاله والتي نتج عنها إغلاق فروع 'البنك العربي' في السعودية كلها بعد اعتراف مديره في الرياض "مصباح كنعان" بأن الملك أعطاه إذناً بتحويل الأموال، مما أدى إلى اهتزاز السوق المالية، كما أثارت أفعال "سعود" ضجة في المملكة السعودية وغلياناً انتهى بتنازل "سعود بن عبد العزيز" عن الحكم لأخيه "فيصل" [4]، هذا في الوقت الذي علق فيه "ايزنهاور" آماله على "سعود" من أجل التنسيق مع العراق والأردن ولبنان لمواجهة قيام الـ(ج.ع.م)

[1] – عبد المحسن أبو النور: المصدر السابق، ص ص 103- 104.

[2] – فوزي شعيبي: المصدر السابق، ص ص 100- 101.

[3] – عبد المحسن أبو النور: المصدر السابق، ص 135.

[4] – محمد حسنين هيكل: المصدر سنوات الغليان، (ج1)، المصدر السابق، ص ص 302 ، 308.

إلا أن آماله ضاعت بانكشاف المؤامرة التي أحدثت صدمة كبرى بالنسبة للسياسة الأمريكية التي انطبقت عليها مقولة: (انقلب السحر على الساحر).

وهو ما جعل "ايزنهاور" يقول في هذا الشأن [1]: « إنني حتى هذه اللحظة لم أفهم ماذا حدث في الشرق الأوسط إن كل ما قرأته لم يجعلني مهيأ للتطورات التي جرت فهل كنا على علم بها أم أننا فوجئنا مثل الآخرين؟ لقد كانت سياستنا كما أعرف هي انتزاع سوريا بعيداً عن مصر وعزل ناصر بواسطة أخذ سعود من جانبه – فإذا نحن نفاجأ بالعكس تماماً ناصر يستولي على سوريا بالكامل ثم يقوم هو بعزل سعود – إنني أريد تقريراً عن الكيفية التي تم بها ذلك».

وبهذا انكشفت مؤامرات الملك "سعود" الذي كان من أكبر الحكام العرب المعارضين لقيام الـ(ج.ع.م) بفضل جهود وإخلاص "السراج" الذي كشفها، وإلا ما كان ليعرض على "عبد الناصر" حقائق هذه المؤامرات التي كانت تحاك ضد دولة الوحدة من طرف آل سعود الذين أغروه بالمال والمنصب من أجل عزل سوريا عن مصر.

أرادت الرياض من سوريا أن تبقى محايدة مثل السعوديين، كما أن الأمريكيين أدخلوا في ذهن "سعود" أن الشيوعية ستدخل المملكة العربية السعودية عن طريق السوريين والمصريين، لذا لم تكن مسرورة من قيام وحدة بين مصر وسوريا لإزعاجها توازن القوى في العالم العربي وهو نفسه شعور الأردن ولبنان من قيامها[2].

لم يكن خافياً على "عبد الناصر" محاولات "سعود" ضد الوحدة والتي وصلته عن طريق ملحقه العسكري بسوريا "عبد المحسن أبو النور" أو من طرف السوريين أنفسهم (السراج) حيث رد على المحاولة الأخيرة التي اعتبرها مؤامرة خطيرة استهدفت الوحدة عن طريق الجيش قائلاً: [3] «إن الخوارج وأعوان الاستعمار يحاولون بكل وسيلة أن يفرقوا بين الجيش والشعب، وما الجيش إلا خادم لهذا الشعب ... لقد أرادوا أن يثبتوا الأحقاد في سوريا... إن الاستعمار وأعوانه الخونة قد أصيبوا بسعار عندما تمت الوحدة، إن المؤامرات لم تنته ولكن الخطير في الأمر أنهم أرادوا أن يستخدموا الجيش السوري ليهدموا الوحدة».

وعلى الرغم من ذلك لم يتوقف "سعود" عن إثارة العداء ضد الـ(ج.ع.م) فبعد الثورة العراقية جويلية 1958م التي هزَّت الغرب جميعاً في معقلهم في الشرق الأوسط ومعقل حلف بغداد كما هزَّت الأنظمة المحافظة، ما جعل الملك "سعود" يُطالب الولايات المتحدة الأمريكية في برقية بالتدخل العسكري سريعاً في الشرق الأوسط وإلا "انهار كل شيء" – حسب تعبيره – وأخطر الولايات المتحدة ودول حلف بغداد أنها إن لم تتدخل عسكرياً في الموقف فإنه لن يكون أمامه غير أن ينتقل إلى صف الـ(ج.ع.م) [4]، كما راح يتقرب من الأردن الخصم التقليدي للسعودية للوقوف ضد الـ(ج.ع.م).

---

[1] –ايزنهاور نقلاً عن، محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، (ج1)، المصدر السابق، ص 309.

[2] - Massarrat Abid: op.cit, p172.

[3] – عبد الناصر نقلاً عن، عبد الناصر شوقي: المرجع السابق، ص 219.

[4] – محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، (ج1)، المصدر السابق، ص 347.

وبهذا يتبين لنا الرفض القاطع من طرف آل سعود للا(ج.ع.م)التي شكَّلت لهم هاجسا مخيفاً استلزم من الملك "سعود" دعوة الولايات المتحدة الأمريكية إلى التدخل العاجل من أجل حماية العروش الموالية لها في المنطقة، وحذَّر من خطر "عبد الناصر" ومن ثورة العراق خوفاً من انتقال عدواها إليه.

ب– الأردن:

كان الملك "حسين بن طلال" من بين المعارضين لقيام الا(ج.ع.م) خوفاً من فقدان عرشه، وتبدد أحلام الهاشميين الذين فقدوا مواقعهم في السعودية، وكان أسرع ملوك العرب حينذاك مناهضة لتلك الوحدة [1]، عندما بادر بتأسيس اتحاد هاشمي [*] مع العراق في 14 فيفري 1958م قبل الإعلان عن قيام الا(ج.ع.م) بإيعاز من بريطانيا وأمريكا، كرد فعل على الجهود المصرية – السورية للوحدة بينهما، ووقوفاً في وجه الا(ج.ع.م) التي يمكن أن تزعزع الأنظمة الملكية في المنطقة التي تأثرت شعوبها بفلسفة الثورة المصرية، رامياً بذلك الأردن في أحضان حلف بغداد، ومن جهته اعتبر الإعلام الأردني أن الذي تم بين مصر وسوريا ليس وحدة، وإنما هو ابتلاع قامت به مصر لسوريا وتساءل مسؤولي الأردن والسعودية عن كيف تنازلت سوريا عن شخصيتها، وأضاعت استقلالها ورضيت بالحكم وبالتسلط المصري بل بالاستعمار المصري[2].

غير أن "عبد الناصر" حتى يفوت على الأردن والعراق هدفهما أرسل برقية إلى كل من الملك "حسين" والملك "فيصل الثاني" قائلاً:[3] «أن الاتحاد العربي الهاشمي الذي وحد اليوم بين العراق والأردن هو خطوة مباركة للأمة العربية كلها باعتباره تقريباً ليوم الوحدة الشاملة بين كل العرب»

إلا أن الأردن ظلَّ معارضاً للا(ج.ع.م) وراح يتحالف مع السعودية ولبنان والعراق بإشراف من الولايات المتحدة من أجل القضاء عليها، فخلال أزمة لبنان عام 1958م صرَّح وزير الخارجية الأمريكية "فوستر دالاس" قائلاً «بأن أمريكا متأكدة من أن الجمهورية العربية المتحدة تتدخل في لبنان » وعلى إثره راحت محطات الإذاعة في بيروت وعمان وبغداد ووراءها فرقة المحطات السرية تعزف لحنا واحداً ليس جديداًعما كان يتردد ويتكرر في إذاعات لندن وباريس وتل أبيب من أن "عبد الناصر" له مطامع استعمارية وأنه هتلر جديد ، وأن القومية العربية دعوة شيوعية الا(ج.ع.م) أداة فى يد الشيوعية الدولية الملحدة، ووصفوها باستعمار فرعونى، ثم بدأت الحملات المنظمة على موظفى سفارات الا(ج.ع.م) ورعاياها، حتى وُعَّاظ الأزهر ومدرسيه ، فخُطف وعُذِّب أحد دبلوماسي الا(ج.ع.م) فى بغداد

[1] – ثروت عكاشة: المصدر السابق، ص 257.

*– **الاتحاد الهاشمي**: في الوقت الذي كانت الوحدة المصرية – السورية تأخذ طريقها المرسوم والمقرر في شهر فبراير 1958م إذ بالعراق والأردن يسبقان إلى الإعلان عن اتحاد بين البلدين تحت اسم 'الاتحاد الهاشمي' كدولة اتحادية فيدرالية واحدة تضم العرشين الهاشميين في بغداد وعمان يوم 14 فيفري 1958م ، ومع ذلك رحب "عبد الناصر" بالاتحاد واعتبره خطوة مباركة للأمة العربية كلها باعتباره خطوة إلى الوحدة الشاملة بين كل العرب وكان ذلك في برقية تهنئة بعث بها إلى الملك "فيصل" ملك العراق رئيس الاتحاد، ينظر، محمد حسنين هيكل: المصدر نفسه، (ج1)، ص ص 296– 297.

[2] – علي الدين هلال: المرجع السابق، ص 159.

[3] – عبد الناصر نقلاً عن، عبد المحسن أبو النور: المصد ر السابق، ص 119.

وخُطف ثلاثة في بيروت، وطُرد واحد في عمان[1]؛ وبهذا أصبحت الأردن والعراق ولبنان يهاجمون الـ(ج.ع.م) ويعملون على قضمها حفاظاً على أوضاعهم وعروشهم في المنطقة.

ج- لبنان:

كانت لبنان قبل الوحدة المصرية – السورية مستهدفةً من طرف مشروع 'ايزنهاور ' الذي اختار لبنان ميداناً لتجربة مبدئه فتحولت العاصمة اللبنانية (بيروت) إلى قاعدة لقاء ومواجهة بين كل التيارات الفاعلة والمؤثرة في الصراع الكبير على مصائر العالم العربي والشرق الأوسط، ففي الفترة اللاحقة لمعركة السويس مباشرة أصبحت بيروت مركزاً رئيسياً لعمليات المخابرات والحرب النفسية والمؤامرات وتجارة السلاح [2] بل ومرتعاً ومنفذاً لدخول قوات الحلف الأطلسي وحلف بغداد معاً الهادفة إلى ضرب القومية العربية في مصر وسوريا وفصل لبنان عن العرب بتطبيق الحرب النفسية عليه.

وبعد الإعلان عن قيام الـ(ج.ع.م) بدأت الأغلبية المسلمة في لبنان تشعر أن قيام دولة عربية موحدة إلى الشرق من لبنان قد أعطاها بعداً وسنداً في مواجهة أوهام الزعماء المسيحيين الموارنة الرامية إلى سلخ لبنان عن انتمائه العربي وفصله عن سوريا، وجاء هذا الشعور خاصة بعد خطاب "القوتلي" لأحد الوفود اللبنانية التي قصدت دمشق قائلاً:[3] « أنه على لبنان أن يفكر الآن في الالتحاق بالجمهورية العربية المتحدة »، ووافق مجلس الوزراء اللبناني على إرسال وفد رسمي إلى القاهرة ودمشق لتهنئة المسؤولين بالعاصمتين بالجمهورية الوليدة، وكان ذلك عقب الاستفتاء على الوحدة[4]؛ فنتيجة للضغط السياسي الذي مارسته المعارضة اللبنانية، وبسبب موجة التأييد العارمة الذي لقيه حدث قيام الـ(ج.ع.م) لدى قسم كبير من اللبنانيين اضطر " كميل شمعون" (1900- 1987م) إلى الاعتراف بالـ(ج.ع.م) لامتصاص نقمة القوى الشعبية التي تعارض نهجه السياسي الداخلي والخارجي، ولكسب "عبد الناصر" من أجل السكوت عن نهجه وإمكانية دعمه في تجديد ولايته[5].

إلا أن الحرب النفسية التي أطلقتها الولايات المتحدة الأمريكية في لبنان كانت تعمل عملها ضد جمهورية الوحدة، فقد احتضنت لبنان على أرضها الحركات المناوئة للوحدة كحركة (مصر الحرة) التي أسسها "محمود أبو الفتح" المصري بدعم من المخابرات الفرنسية، والتي راحت من بيروت تكثف دعاياتها ضد الـ(ج.ع.م) التي وصفتها بأشنع الأوصاف وحاولت التقليل من شأنها.

وبهذا اتُّخذت لبنان مركزاً للهجوم على دولة الوحدة وزاد الأمر شِدَّة عندما قرر الرئيس اللبناني "كميل شمعون" المنتهية عهدته ترشيح نفسه مرة أخرى للرئاسة مخالفاً بهذا الدستور، وكانت حجته وأنصاره أن قيام الـ(ج.ع.م) وتأثير

---

[1] – بصراحة الأهرام، محمد حسنين هيكل: الخديعة الكبرى، 1958/06/15م، الرابط: http://ahram.org.eg/media/malafat/besaraha/besraha/ahram/62/19620507.HTM ، تاريخ الزيارة: جانفي 2018.

[2] – محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، (ج1)، المصدر السابق، ص 318.

[3] – القوتلي نقلاً عن، محمد حسنين هيكل: المصدر نفسه، (ج1)، ص319.

[4] – الأهرام، 19 فيفري 1958، ص 2.

[5] – عباس أبو صالح: الأزمة اللبنانية عام 1958م في ضوء وثائق يكشف عنها لأول مرة، (د، ط)، العربية للمنشورات، بيروت: 1998،، ص 76.

قيامها على القوى الإسلامية في دمشق سوف يشجعها، وهو ما سيهدد المركز الخاص للمسيحيين الموارنة في لبنان وبالتالي يتوجب عليه – حسب رأيه– إنقاذ مسيحيي الشرق، فبدأ التحرش ضد الـ(ج.ع.م) الذي بلغ مداه يوم 15 أفريل 1958م بالقبض على خمسة من حرس الجمارك السوريين بحجة أنهم دخلوا الأراضي اللبنانية خلال مطاردتهم لجماعة من المهربين، كما اتهم "كميل شمعون" عدداً من مواطني الـ(ج.ع.م) السوريين المقيمين في لبنان بإثارة الاضطرابات في لبنان خاصة في المناطق الحدودية بين البلدين فأصدر قراراً بإبعاد ألف وأربعمائة (1400) سوري من لبنان، ولم يكتف بهذا فحسب بل كتب إلى "ايزنهاور" يسأله عما إذا كان يستطيع أن يعتمد على مبدأ ايزنهاور' من أجل حماية لبنان المعرض للخطر – من طرف القومية العربية – فاستجاب له الأخير وأصدر الأمر إلى بعض قطع الأسطول الأمريكي السادس بالتحرك إلى شرق البحر الأبيض، إلا أن تحركه لم يحدث تغييراً في الأزمة اللبنانية التي راحت تشتد بقرار تجديد عهدة "شمعون" الرئاسية[1]، وهو ما آثار الأحزاب المعارضة ضده[*] وسبب في أزمة حرب لبنان الأهلية عام 1958م.

ورداً على موقف "كميل شمعون" المعادي للـ(ج.ع.م) قامت الأخيرة بمقاطعة شراء التفاح اللبناني وهو ما تسبب في حدوث فائض في السوق من التفاح اللبناني قدر حجمه بـ 20 ألف طن[2].

إلا أن "كميل شمعون" استمر في اتهام الـ(ج.ع.م) بإثارة الاضطرابات في لبنان وتهديد أمنه وهو ما جعله يطلب على غير ما مرة من "ايزنهاور" إرسال قوات أمريكية لحماية لبنان من تدخلات الـ(ج.ع.م) وهو ما لم يعارضه الأخير الذي كان يواجه مشكلة المحافظة على حكومات موالية له في المنطقة[**]، من أجل الحفاظ على مناطق نفوذ حلفائه من جهة، وخوفاً من تفشي داء الشيوعية فيها ولضرب الـ(ج.ع.م) في مهدها والنيل من رئيسها من جهة أخرى.

ظل "شمعون" على موقفه هذا المعارض للـ(ج.ع.م) إلى أن تم انتخاب اللواء" فؤاد شهاب" (1902-1973م) قائد الجيش اللبناني رئيساً للجمهورية أواخر 1958م، فكان أول ما قام به أنه كتب خطاباً إلى "عبد الناصر" أعرب فيه عن أمنيته في فتح عهد جديد بين الـ(ج.ع.م) وشقيقتها لبنان[3]، وبهذا زالت حالة التوتر بين البلدين وبدأ القبول اللبناني للـ(ج.ع.م).

---

[1] – محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، المصدر السابق، (ج1)، ص ص 320، 322.

*– حشد حزب 'الكتائب' الموالي لشمعون" حشوده ورداً على ذلك قام الزعيم اللبناني"كمال جنبلاط" بحشد المليشيات الدرزية في جبال الشوق، وبدا لبنان على حافة الحرب الأهلية مما جعل "شمعون" يطلب من "ايزنهاور" في 11 ماي 1958م بانزال قوات أمريكية إلى بيروت لحفظ الأمن فيها، إلا أن الأخير ألقى عليه اللوم لتسببه في الأزمة بمخالفته الدستور، ينظر ، محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، المصدر نفسه، (ج1)، ص ص 322، 324.

[2] – محمد حسنين هيكل: المصدر نفسه، (ج1)، ص 324.

**– كانت أمريكا تسعى إلى إيجاد حكومات موالية لها في المنطقة ولتحقيق ذلك قام " ايزنهاور" ورئيس وزراء بريطانيا "هارولد ماكميلان" عقب الاجتماع الذي جمعهما في واشنطن بتاريخ 8 جوان 1958م تقديم المعونة عسكرية للعراق ولبنان والأردن من خلال بعثات عسكرية من طائرات ودبابات وأسلحة صغيرة خاصة العراق الذي قام فيه الاتحاد الهاشمي – الذي اعتبرته أمريكا ضربة في وجه الجمهورية العربية المتحدة– ينظر، محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، المصدر السابق، ص ص 329– 330.

[3] – نفسه، (ج1)، ص 387.

د- العراق:

عارض عراق نوري السعيد" وحدة مصر وسوريا، وراح يبحث مع دول حلف بغداد والحكومات العربية المحافظة سبل القضاء عليها، فقد أذاع راديو بغداد يوم 28 فيفري أن الوحدة بين مصر وسوريا لا تعدو أن تكون تسلطاً مصرياً على سوريا[1].

ومن جهتها اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية أن مصر وسوريا يمارسان ضغوطا هدامة ضد تحالف الملوك الثلاثة "فيصل" (العراق)، "حسين" (الأردن)، "سعود" (السعودية)، لذلك تم إنشاء الاتحاد الهاشمي لمواجهة قيام الـ(ج.ع.م) بعد أن أصبحت القاهرة تشد آمال وأحلام الشعوب العربية وحتى لا يُسلب العرشُ الهاشمي في العراق.

حيث ذكر وزير خارجية العراق آنذاك "محمد فاضل الجمالي"[2] أنه بعد الإعلان عن الوحدة بين مصر وسوريا ذهب إلى البلاط الملكي العراقي واقترح عليه عقد اتحاد بين العراق والأردن، فذهب وفد عراقي إلى عمان وتم الاتفاق على تحقيق اتحاد القطرين برئاسة الملك فيصل الثاني ملك العراق ونيابة الرئاسة للملك حسين وكلف نوري السعيد بتشكيل وزارة الاتحاد، وقوفاً في وجه الـ(ج.ع.م).

فإزاء موقف "نوري السعيد" رئيس وزراء العراق آنذاك المتخاذل المعادي لمصر إبان العدوان الثلاثي، تحالفت الأحزاب العراقية جميعاً* في جبهة وطنية وقررت إتباع نظام العمل السري، كما أخذت النقمة تزداد في وسط الجيش العراقي وفي صفوف الضباط الوطنيين وبلغت نقمة الشعب أَوْجَهَا عام 1958م إثر قيام الـ(ج.ع.م) ووحدة مصر وسوريا – التي اعتبرتها بغداد تسلطاً مصرياً على سوريا – وامتصاصاً لغضب الشعب العراقي ولتطويق ذلك الحدث وتخفيف أثره، عملت حكومة "نوري السعيد" على إيجاد اتحاد بين العراق والأردن أو ما سمي بـ (الاتحاد العربي الهاشمي) الذي ساندته الولايات المتحدة الأمريكية والغرب، إلا أن نقمة الشعب أخذت تتزايد يوماً بعد يوم إلى أن انفجرت في ثورة 14 جويلية من نفس العام التي أنهت الحكم الملكي في العراق[3] وأعلنت قيام النظام الجمهوري بقيادة "عبد الكريم قاسم".

وبسقوط النظام الملكي في العراق انتهى الاتحاد الهاشمي ما بين العراق والأردن الذي أقيم أساساً للوقوف في وجه الوحدة المصرية – السورية، وتحرر العراق من آخر روابطه مع الانجليز والغرب والقواعد العسكرية وحلف بغداد وعمل قادة العهد الجمهوري الجديد على الاتصال بالـ(ج.ع.م) لإقامة حلف دفاعي معها والاشتراك في دولة الوحدة[4].

وبهذا فقدت أمريكا والغرب كله أكبر حليف لهم في منطقة الشرق الأوسط وهو العراق الذي كان يُعوّل عليه في توجيه ضربات للـ(ج.ع.م) بتزويده بمختلف أنواع الأسلحة والمعدات الحربية لحلف بغداد من طائرات ودبابات

---

[1] – علي الدين هلال: المرجع السابق، ص 159.

[2] – المصدر السابق، ص 196.

*– هذه الأحزاب هي: الحزب الوطني الديمقراطي ، الجبهة الشعبية ، الحزب الشيوعي، حزب البعث العربي الاشتراكي.

[3] – اسماعيل ياغي: تاريخ العالم العربي المعاصر، المرجع السابق، ص 227.

[4] – نفسه، ص 228.

وأسلحة لتحقيق ذلك، إلا أن الثورة العراقية –كما ذكرنا– أفشلت مخططهم الذي كانوا يسعون إليه مما جعلهم يوجهون أصابع الاتهام إلى "عبد الناصر" كالمعتاد ويتهمونه بالوقوف وراء الانقلاب في العراق، وذلك ما سنتعرف عليه بالتفصيل في حديثنا عن علاقات العراق بالـ(ج.ع.م) الخارجية في الفصل الموالي.

هـ– السودان:

افتعلت الحكومة السودانية التي كان يرأسها "عبد الله خليل" الموالي للغرب قبل الإعلان عن قيام الـ(ج.ع.م) بأيام أزمة مع مصر حول منطقة 'حلايب' على الحدود المصرية السودانية (شمال شرق السودان) إذ بعثت السودان بقوات لاحتلالها منعاً من إجراء استفتاء الوحدة فيها، وكان "عبد الناصر" يدرك بأنها مؤامرة مُوحَى بها من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية لإفساد مناخ الوحدة بين مصر وسوريا [1] لذا جاء اعترافها بالـ(ج.ع.م) متأخراً بسبب مشاكل الحدود ومياه النيل بين الدولتين والتي سنتطرق إليها في الفصل الثالث من الدراسة.

و– المملكة المتوكلية اليمنية: رحبت المملكة المتوكلية اليمنية بقيام الـ(ج.ع.م) وشجعت خطوة توحيد العرب حيث انضمت في 8 مارس 1958م إلى الـ(ج.ع.م) وكونت معها الاتحاد العربي الذي كان مقره "الحديدة" أهم ميناء يمني على البحر الأحمر.

ز– جامعة الدول العربية:

رحبت جامعة الدول العربية – التي تعد أول خطوة عربية لتوحيد العرب في القرن الماضي – بقيام الـ(ج.ع.م) وباركت الخطوة التي اعتبرتها بداية عهد جديد لمجد العرب، فخلال انعقاد دورة الاجتماع العادي (التاسع والعشرين) لمجلس الجامعة من 31 مارس إلى 23 افريل 1958م هنأ مجلس الجامعة في جلسته الأولى (31 مارس) الـ(ج.ع.م) والاتحاد العربي للدول العربية المتحدة، وجاء في نص التهنئة ما يلي: «يقرر مجلس جامعة الدول العربية في افتتاح دورته العادية التاسعة والعشرين الإعراب عن أصدق التهاني لسيادة رئيس الجمهورية العربية المتحدة وحضرتي الجلالة ورئيس الاتحاد العربي وإمام المملكة المتوكلية اليمنية؛ ويرجو أن تكون هذه الخطوات التاريخية الكبرى بداية عهد جديد لمجد العرب»[2]، وأرسل المجلس برقية تهنئة لـ"عبد الناصر" أعرب فيها عن تهانيه بقيام الـ(ج.ع.م) [*].

ح– دول المغرب العربي:

كان لإتمام الوحدة ما بين مصر وسوريا أثر في نفوس حكام تونس ومراكش اللذين استقبلاها بفتور واعتبراها خطراً داهماً يهدد كيانهما خاصة إذا ما استقلت الجزائر بمعونة القاهرة، وتم أي نوع من الارتباط بين مصر والجزائر المستقلة بعد ذلك، لذلك تضافرت جهود كلا الطرفين للعمل سريعاً وبمعونة أمريكية للإيقاع بين قادة ثورة الجزائر والـ(ج.ع.م) وبكل الأساليب خاصة تونس، أملاً في احتواء قادة الكفاح الجزائري إلى جانب مخططاتهم [3] ذات التوجه

---

[1] – محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، المصدر السابق، (ج1)، ص 297.

[2] – جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، إدارة السكرتاريه: مضابط جلسات دور الاجتماع العادي الـ 29 لمجلس جامعة الدول العربية، 31 مارس إلى 9 سبتمبر 1958، المصدر السابق، ص 282.

*– **ينظر الملحق رقم:** ((7)).

[3] – فتحي الديب: المصدر السابق، ص 370.

الغربي، حيث راحت كلا من حكومتي تونس والمغرب تبحثان عن تكتل يجمع المغرب العربي الكبير عندما دعت الأحزاب الرئيسية في المغرب إلى مؤتمر طنجة المغاربي في أفريل 1958م من أجل إقامة اتحاد تعاوني فيدرالي في المستقبل يضمها مبدئياً بقيام مجلس استشاري، بل راحت تونس إلى أبعد من ذلك عندما قررت قطع علاقاتها الدبلوماسية مع الـ(ج.ع.م) في 15 أكتوبر 1958م- على الرغم من أنها كانت من بين الدول الأوائل التي اعترفت بقيامها- بحجة أن مصر منحت حق اللجوء السياسي إلى الزعيم التونسي " صالح بن يوسف" * - الذي كان نائباً سابقاً لبورقيبة" وزعيماً بارزاً للحزب الدستوري الحر- الذي حُكم عليه بالإعدام في تونس، وهو ما اعتبره تدخلاً سافراً في الشؤون التونسية[1].

وهو ما يجعلنا نطرح عدة تساؤلات عن سبب هذا الموقف المعادي للـ(ج.ع.م) ولزعيمها "عبد الناصر"؟ وكيف يمكننا أن نفسر هذه المعاداة للـ(ج.ع.م) ومن العرب أنفسهم؟

اعتقد "عبد الخالق حسونة" الأمين العام للجامعة العربية آنذاك أن "بورقيبة" كان يطمح بعد ثورة العراق أن يكون رجل الغرب في المنطقة، ولتحقيق ذلك طلب من الغرب تفويضاً بأن يكون مسؤولاً عن توحيد خطوط السياسة العامة في شمال إفريقيا، إلا أنه لم يلقَ استجابة كافية مما أدى إلى غضبه وتهجمه على الـ(ج.ع.م) ورئيسها "عبد الناصر" واتهام مصر بأنها نَصَّبَتْ نفسها قائدة للأمة العربية دون تفويض من أحد، وأنها تتكلم في المحافل الدولية وتتصرف باسم العرب جميعاً دون أن تستشيرهم وتتدخل في شؤونهم الداخلية، كما كان يعتقد بأن "صالح بن يوسف" يتآمر لقتله من القاهرة، واشتكى من تسلل ضباط مصريين إلى تونس، واتهامهم بتحريض بعض ضباط الجيش التونسي ضده[2]، لذا صب جَامَّ غضبه على الـ(ج.ع.م) وناصبها العداء.

ويبدو أن "عبد الناصر" كان يدرك بأن الـ(ج.ع.م) بات لها أكثر من عدوّ واحد، لذا أراد أن يواجه هذه الاتهامات على طريقته عندما خاطب جماهيرَ إقليم الجنوب قائلاً: [3] « إن لواء القومية العربية ليس معقوداً لجمال عبد الناصر، وأن الحركة القومية العامة أكبر من أي فرد، وأن قيادتها الحقيقية هي جماهير الشعب العربي في حين أن جميع الأفراد إلى زوال».

أما ليبيا فلم تعترف بالـ(ج.ع.م) إلا في مارس من سنة 1958م، عندما قدم سفيرها "محي الدين فكيني" أوراق اعتماده يوم 07 مارس 1958م لوزارة خارجية الـ(ج.ع.م) مع اعتراف بلاده وتهنئتها لها ولزعيمها "عبد الناصر"[4].

---

*- كان "صالح بن يوسف" (1907- 1961م) معارضاً منذ سنة 1955 لسياسة المراحل التي انتهجها "بورقيبة" منطلقاً من مهادنة "بورقيبية" لفرنسا أثناء كفاح الشعب الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي، ومهادنته بالنسبة لميناء بنزرت الواقع تحت الاحتلال الفرنسي، وقد استطاع "بن يوسف" التحالف مع جيش التحرير التونسي في الجبال المساند للثوار في الجزائر، مما أقلق "بورقيبة" الذي تخلص من "بن يوسف" باغتياله في فرانكفورت بألمانيا في أوت 1961م، ينظر، رأفت الشيخ: تاريخ العرب المعاصر، المرجع السابق، ص 146.

[1] - محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، (ج1)، المصدر السابق، ص 402.

[2] - نفسه، (ج1)، ص ص 401، 403.

[3] - عبد الناصر نقلاً عن، محمد حسنين هيكل : المصدر نفسه، (ج1)، ص 403.

[4] - الأهرام، 8 مارس 1958، ص 4.

وعلى عكس دول المشرق والمغرب العربيين – إذا استثنينا المملكة المتوكلية – التي عارضت قيام الـ(ج.ع.م) وسعت إلى هدمها خوفاً من أن تبتلعها رحبت قيادة الثورة الجزائرية التي اتخذت من القاهرة مقراً لها منذ عام 1957م بالوحدة ما بين سوريا ومصر واعتبرتها إضافة جديدة إلى بناء الأمة العربية وتلاحم شعوبها بصورة فعلية وحقيقية، فقد عبرت المجاهد لسان حال الثورة عن هذا الشعور بعنوان **"وحدة طبيعية تتحقق، وحدود مصطنعة تتمزق"** مؤكدة أن الحرية والكرامة لن تتحقق للعرب إلا عبر وحدتهم [1]، وهو ما عبرت عنه الـ(ج.ع.م) من جانبها على غير ما مرة من أن ثورة الجزائر هي ثورة العرب جميعهم ضد قوى الاستعمار لكونها وحدت صفهم وكلمتهم ضد القوى الاستعمارية الإمبريالية آنذاك وعلى رأسها فرنسا وإسرائيل، ومن جهته بعث الشيخ "الإبراهيمي" (1889- 1965م) رسالة إلى الرئيسين "عبد الناصر" و"القوتلي" عقب الإعلان عن قيام الـ(ج.ع.م) أعرب فيها عن ترحيبه بقيام الأخيرة واصفاً إياها بالأمل الذي طال انتظاره، وهنأهما باسم العروبة على هذه الخطوة الجبارة في سبيل توحيد العرب، داعياً العرب باللحاق بهما[2].

ثانياً: ردود الفعل الأجنبية من قيام الجمهورية العربية المتحدة.

سنقوم في هذه النقطة بعرض مختلف مواقف الدول الأجنبية خاصة دول الغرب من قيام الـ(ج.ع.م)، هذه الأخيرة التي جاءت متشابهة في معظمها نظراً لرغبة الغرب في الحفاظ على مصالحه في منطقة الشرق الأوسط من جهة، ورغبته في بقاء الدول العربية ممزقة حتى يسهل عليه استغلالها من جهة أخرى، ويمكن تفصيلها كالآتي:

1- دول الحلف الأطلسي:

تباينت مواقف دول الحلف الأطلسي حول قيام الـ(ج.ع.م) فهناك من اعتبرها عامل إيجابي يحول دون قيام انقلاب شيوعي في سوريا، لذا وجب الاعتراف بها كخطوة لتحسين العلاقة مع العرب وهو ما ذهبت إليه إيطاليا* واليونان وبلجيكا وألمانيا الغربية وكندا، وبين من رأى أنها تشكل خطر على الغرب ومصالحه في المنطقة وعلى وإسرائيل لكونها تعطي دفعاً للقومية العربية وهو رأي فرنسا وتركيا، فقد أكد مندوب تركيا خلال اجتماع الحلف الأطلس يوم 12 فيفري 1958م بباريس أن الوحدة من شأنها أن تهدد مصالح دول الشرق الأوسط بصفة عامة والملكيات العربية بصفة خاصة، بالإضافة إلى استقلال دول شمال إفريقيا، ثم إنها لن تؤدي إلى توطيد السلام في المنطقة، في حين

[1] – عمار بن سلطان وآخرون: المرجع السابق، ص ص 225- 226.

[2] – محمد البشير الإبراهيمي: آثار الإمام محمد البشيرالإبراهيمي، تقد: محمد طالب الإبراهيمي، (ط 1)، (ج5)، دار الغرب الإسلامي، بيروت: 1997 ص 215.

*– في لقاء جمع سفير مصر بروما "ثروت عكاشة" بالوزير الإيطالي المفوض "سترانيو" في 13 فيفري 1958م أعرب له تأييد حكومته للوحدة بين مصر وسوريا، وعن تطلعها لوحدة مماثلة بين العراق والأردن، وفي لقاء آخر له مع السفير "ماجستراتي" مدير عام الشؤون السياسية بوزارة الخارجية ، أبلغ "عكاشة" أن إيطاليا ستكون من أولى الدول التي تعترف بدولة الوحدة الجديدة ، لأنهم يرون فيها إبعاد خطر تسلل السوفييت في الشرق الأوسط، لما للنظام المصري من القوة ما يحول في انتشار الشيوعية في مصر وسوريا، غير أنهاكانت تنظر بحذر إلى توسع الج.ع.م واحتوائها لدول عربية أخرى خشية على حدوث إخلال بالتوازن الدولي في حوضي البحر الأبيض الذي يشغل العرب ساحله المواجه لأوروبا ، مما يضعف مكانة إيطاليا، ينظر، ثروت عكاشة: المصدر السابق، ص ص 252، 260.

عارض مندوب فرنسا الاعتراف الفوري بدولة الوحدة لا خوفاً من الشيوعية وتأثيرها على سوريا وإنما خوفاً من تأثير هذه الوحدة على الأقطار العربية الخاضعة لسلطتها ونفوذها[1] بمضاعفة مساندتها مادياً ومعنوياً خاصة الثورة الجزائرية.

2- الولايات المتحدة الأمريكية:

لم يكن للولايات المتحدة قبل الحرب العالمية الأولى أهداف سياسية بالنسبة للمنطقة العربية عامة وشبه الجزيرة العربية خاصة بسبب العزلة التي فرضتها على نفسها من جهة، ولأن المنطقة العربية بما فيها شبه الجزيرة العربية كانت مجالاً للنفوذ البريطاني من جهة ثانية، وبالتالي لم تكن ترغب في الدخول في منافسة مع بريطانيا على هذه المنطقة ونتيجة لهذا اتخذت على المستوى الرسمي سياسة ودية غير معقدة مع العرب الذين بدا لهم في بعض الأوقات أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تتخذ مواقف عادلة في سياستها الخارجية وأقرب إلى تحقيق الأماني العربية، وأنها دولة ليست لها أطماع استعمارية واضحة في الوطن العربي بعكس الإنجليز والفرنسيين الذين مارسوا سياسات القوة وفرض النفوذ على الأقطار العربية.

وهو ما جعل العرب يتجهون نحو الولايات المتحدة الأمريكية للحصول على تأييدها السياسي، وذلك بالسماح للمصالح الاقتصادية الأمريكية أن تتزايد في نشاطها بالأقطار العربية دون حساسيات أو خشية من انقلاب هذه المصالح إلى احتلال عسكري ونفوذ سياسي كالذي تم على يد الانجليز والفرنسيين[2] من قبل.

إلا أن هذه الثقة الزائدة التي وضعها العرب في الولايات المتحدة الأمريكية تحولت فيما بعد إلى مصدر قلق زائد خاصة بالنسبة للأنظمة التقدمية في المنطقة التي تفطنت لنواياها بعد أن خرجت الولايات المتحدة الأمريكية من عزلتها عقب نهاية الحرب العالمية الثانية، وظهرت بمظهر المسيطر على أقدار عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، وسعت جاهدة إلى أن تحل محل حلفائها التقليديين (فرنسا وبريطانيا) في إطار ما أُطلِق عليه في ذلك الوقت (سياسة ملء الفراغ) ومن أجل تطويق منافسها على ريادة العالم آنذاك (الاتحاد السوفيتي).

فراحت تبحث عن سبل ووسائل تسيطر بها على الشرق الأوسط فأقامت الأحلاف (حلف بغداد) والمشاريع الاقتصادية (مشروع إيزنهاور) لتحقيق هذا الهدف، وهو ما عارضه "عبد الناصر" الذي دعا إلى وحدة العرب، لذا اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية القومية العربية فيضاناً يتدفق بقوة لا يمكنها أن تقاومه، وخطر على مصالحها في الشرق الأوسط خاصة بعد نجاح ثورة العراق يوليو 1958م وأن "عبد الناصر" مصدر الشر في المنطقة[3] فعملت على التصدي له بواسطة حلفائها في المنطقة كـ "سعود بن عبد العزيز" في السعودية [*] ومن أمثاله في العراق والأردن، أين قام 'الاتحاد الهاشمي'.

---

[1] - علي المحافظة: المرجع السابق، ص ص 127 – 128.

[2] - رأفت الشيخ غنيمي: المرجع السابق، ص ص 161- 162.

[3]- Robert St.John: op. cit, p 145.

*- كانت أمريكا حريصة على علاقاتها بالسعودية لأسباب اقتصادية تتعلق بالنفط، وأخرى استراتيجية تتعلق بقاعدة الظهران، وثالثة سياسية تتعلق بالتوازن السياسي في المنطقة، ينظر، علي الدين هلال: المرجع السابق، ص ص 94- 95.

ودليل ذلك الخطاب الذي أرسله "ايزنهاور" رئيس أمريكا آنذاك إلى الملك "سعود" في أول فيفري 1958م عبر فيه عن قلقه من قيام اتحاد بين مصر وسوريا وحثه على التشاور مع حكومات: العراق والأردن ولبنان لاتخاذ موقف موحد ضد هذا الخطر حيث قال: [1] «إنني أكتب لك بخصوص الخطط المعلنة لإنشاء اتحاد بين مصر وسوريا تحت اسم الجمهورية العربية المتحدة ... فإنه يبدو واضحاً أن الاتحاد المقترح سوف يترتب عليه نتائج خطيرة للدول العربية الأخرى التي نحتفظ معها بعلاقات صداقة ... وأنني أعرف أن حكومة العراق تنوي التشاور مع حكومة جلالتكم وكذلك مع حكومات الأردن ولبنان حول الموقف الذي ينبغي اتخاذه... ».

فكان أن استجاب العراق والأردن للنداء الأمريكي بإقامة الاتحاد الهاشمي قبل الإعلان عن قيام الـ(ج.ع.م) في 22 فيفري 1958م، في الوقت الذي فشل فيه "سعود" في تحقيق أماني أمريكا في كسر شوكة "عبد الناصر" عندها شعر "ايزنهاور" بأن الأمور في الشرق الأوسط تجري بما لا تشتهي سفنه مما جعله يصاب بخيبة أمل كبيرة.

وبعد الإعلان عن قيام الـ(ج.ع.م) التي كانت من حيث توقيتها وصورتها مفاجئة لأمريكا وللاتحاد السوفيتي [2] أبدى رئيس الوزراء الأمريكي آنذاك "فوستر دالاس" في مذكرة أرسلها للرئيس "ايزنهاور" بتاريخ 25 جويلية 1958م موقف الولايات المتحدة من قيام الـ(ج.ع.م) ومن القومية العربية، أوضح فيها أن بلاده غير معارضة للقومية العربية وكل ما تعارضه هو قومية عربية يقودها "ناصر" الذي يستقطب الجماهير العربية في رفض السياسة الأمريكية بإقامة أحلاف عسكرية حيث قال: [3] «... نحن أساساً نتعاطف تعاطفاً كلياً مع القومية العربية إذا كانت تعني وحدة بَنَّاءَةً منتجة للشعوب العربية، ومما يُؤْسَفُ لهُ أن القومية العربية من ماركة ناصر لا تُفْضِي إلى هذا على ما يبدو، فهو لم يعمل إلا القليل لتحسين أحوال الشعب المصري، وهو لم يعمل شيئاً في سوريا، وهو يميل إلى طلب سلسلة لا نهاية لها من أسباب النجاح السياسي، ولكن دون أن يتوقف لتعزيزه تعزيزاً بَنَّاءً »، بل راحت تؤيد إسرائيل وتدعمها عسكرياً وسياسياً واقتصادياً كحليف استراتيجيٍّ لها، وقوةٍ مقتدرةٍ وحيدةٍ مؤيدةٍ للغرب باقيةٍ في الشرق الأوسط وحاجزٍ يحول دون الوحدة العربية، ذلك أن الوحدة العربية تشكل تهديداً حقيقاً لإسرائيل حليفة الغرب في المنطقة.

يبدو أن المشكلة الأساسية عند الولايات المتحدة الأمريكية ليست في قيام الـ(ج.ع.م) واتحاد مصر وسوريا ولا القومية العربية في حدّ ذاتها طالما تتحقق في إطار سياساتها ومصالحها، وإنما في شخص "عبد الناصر" عنصر الشر في المنطقة كما أطلقت عليه، الذي رفض سياستها وتقرب من الاتحاد السوفيتي عدوّها، والذي يعادي التواجد الإسرائيلي في المنطقة، وكذا الأحلاف العسكرية وتدخلات الغرب بصفة عامة فيها.

إذن كانت الولايات المتحدة ترى في "عبد الناصر" أنه شخصية غير مناسبة لقيادة العالم العربي خاصة بعد عزل "سعود" وتولي أخيه الأمير "فيصل" حكم السعودية، لذا ارتابت في موقفها منه ومن دولة الوحدة هل تتعاون معها؟ أم تعاديها؟ وكيف يمكنها إبعاد "عبد الناصر" عن السوفييت أعدائها وأصدقائه حتى لا يضيع الشرق الأوسط ويرتمي في أحضان الشيوعية؟ وبهذا كانت تظهر بوجهين متناقضين مظهر المؤيد عندما أعلن "روبرت مورفي" مساعد

[1] – ايزنهاور نقلاً عن، علي الدين هلال: المرجع السابق، ص 157.

[2] - ثروت عكاشة: المصدر السابق، ص 258.

[3] – فوستر دالاس نقلاً عن، محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، (ج1)، المصدر السابق، ص ص 381- 382.

وزير الخارجية للشرق الأوسط لـ "عبد الناصر" عقب ثورة العراق [1]: «أن الولايات المتحدة الأمريكية تعترف بحركة القومية العربية، وتحترم دوافعها وأن هذه هي سياسة ايزنهاور الجديدة »، ومظهر المعارض خاصة عند اتهمت الـ(ج.ع.م) بالتدخل في شؤون الدول العربية وتحريضها ضد الولايات المتحدة الأمريكية وعدائها لإسرائيل، فقد اتهمتها بالوقوف وراء ثورة العراق جويلية 1958م وبالتدخل في شؤون لبنان والأدرن.

وعلى الرغم من عدائها الشديد لـ "عبد الناصر" إلا أنها كانت دائماً تحاول الظهور بمظهر الطرف غير المعادي وغير المعارض للقومية العربية في الشرق الأوسط، فقد صدر بيان من وزارة الخارجية الأمريكية يوم 25 فيفري 1958م تعترف فيه بالـ(ج.ع.م)، وتم تخفيض مستوى التمثيل الدبلوماسي في دمشق إلى قنصلية عامة، وفي اليوم التالي صرح "دالاس" وزير الخارجية الأمريكي بأن الوحدة المصرية – السورية تعطي الأمل في أن تصبح الدولتان أكثر قدرة على عدم الوقوع في قبضة الشيوعية[2]، غير أن ذلك لم يمنعها من تكثيف دعاياتها الإعلامية والنفسية في الشرق الأوسط بالتنسيق بين وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، وتكثيف التعامل مع حلفائها في المنطقة من دول حلف بغداد (تركيا – ايران – باكستان)، من أجل التآمر لإجهاض الوحدة [*]، فهي كانت تستبعد تماماً توحيد الدول العربية في إمبراطورية مركزية موحدة لوجود دول معادية للتفوق المصري خاصة العراق الذي أكد لها – بعد نجاح الثورة فيه – أنه لا يفكر في الانضمام إلى الـ(ج.ع.م)، وأنه يفضل أن يحتفظ بدوره المستقل في المنطقة، لذا سارعت إلى الاعتراف بالجمهورية العراقية رسمياً[3] أملاً أن تجد في "عبد الكريم قاسم" ما فقدته في الملك "سعود بن عبد العزيز".

وهذه هي سياسة الاستعمار الذي يحاول أن يضرب كل قوة مناهضة له، تحت أي راية تجمعت، وأن يحول في كل الظروف بينها وبين أن تتجمع تحت راية أكثر فعالية كما قال "مالك بن نبي" [4]، فهي تدفع وتحرِّض وتصبُّ الزيت على النار بِيَدٍ من جهة، ثم تَمُدُّ يدها الأخرى سلاماً وسياسة جديدة تجاه القومية العربية من جهة أخرى.

2– الاتحاد السوفيتي:

على الرغم من ضيق الاتحاد السوفيتي بسبب التناقض الواضح بين أفكار ثورة 23 جويلية المصرية وبين التنظيمات الشيوعية، وما نتج عن ذلك من اعتقال أعضائها وصدور أحكام من المحاكم في حقها، إلا أن الاتحاد السوفيتي كان لا يقف في وجه "عبد الناصر" ولا مطامحه، عكس أمريكا التي كانت تحاول صَدَّهُ عن السوفييت والوقوف في وجه مطامحه في توحيد البلاد العربية.

---

[1] – روبرت مورفي نقلاً عن، محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، (ج1)، المصدر السابق ، ص 389.

[2] – علي الدين هلال: المرجع السابق، ص 158.

[*]– نشرت الأهرام في عددها الصادر بتاريخ 14 فيفري 1958م خبراً عن إلقاء القبض على متسللين من الأردن ولبنان حاولوا دخول سوريا لتنفيذ مؤامرة إجهاض الوحدة مع مصر مولتها أمريكا والتي كان مخطط لها أن تكون يوم الاستفتاء بإثارة الشعب المسلح في أنحاء متعددة من سوريا بمشاركة بعض قبائل البدو الأردنية الموالية للشريف "ناصر بن جميل" خال الملك "حسين" ، وبدعم من الحزب القومي الاجتماعي السوري لتبرير التدخل العسكري الخارجي ينظر، علي الدين هلال: المرجع نفسه، ص ص 158– 159.

[3] – محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، (ج1)، المصدر السابق، ص ص 383، 389.

[4] – المصدر السابق، ص 29.

لذا لم يعارض الاتحاد السوفيتي قيام الـ(ج.ع.م) – التي اعترف بها يوم الإعلان عن قيامها – معارضة واضحة مثل الولايات المتحدة حتى لا يخسر ود العرب، وراح يواصل التعاون مع مصر وسوريا المتحدتين كما كان يتعامل معهما من قبل محاولاً معرفة الأسباب العميقة لقيام الوحدة ما بين البلدين، فخلال زيارة "عبد الناصر" لموسكو في أواخر شهر افريل 1958م لبحث مسائل التعاون الثنائي ما بين البلدين حاول السوفييت اختبار مدى التماسك بين الأعضاء المصريين والأعضاء السوريين في وفد الـ(ج.ع.م)، كما حاولوا استكشاف ما إذا كان إلحاح السوريين على الوحدة قضية اقتناع بعيد المدى؟ أم أنها جاءت تحت ضغط الظروف[1].

وأكد "محمود رياض"[2] في مذكراته أن الاتحاد السوفيتي لم يرحب بقيام الـ(ج.ع.م) لأنه كان من نتائجها إلغاء الحزب الشيوعي في سوريا – الحزب الشيوعي الوحيد الذي كان يزاول نشاطاً رسمياً في العالم العربي آنذاك – وهو ما كان غير مرغوب ولا مرحب به عند الاتحاد السوفيتي.

وفي كل الأحوال أخفى الاتحاد السوفيتي عدم ترحيبه بالجمهورية الوليدة، وأدى إعلان العراق والأردن عن قيام الاتحاد الهاشمي في 14 فيفري 1958م كمحور عربي آخر في مواجهة مصر وسوريا إلى إجبار السوفييت على الإعتراف بدولة الوحدة وعدم إثارة "عبد الناصر"، لذلك أرسلت الحكومة السوفيتية (خروتشوف) برقية تهنئة إليه بعد إعلان الوحدة جاء فيها:[3] « **اسمحوا لي أن أعرب لكم باسم رئاسة هيئة السوفييت الأعلى للاتحاد السوفيتي والحكومة السوفيتية وباسمي شخصياً عن تهانينا القلبية بمناسبة قيام الجمهورية العربية المتحدة وانتخابكم رئيساً لها، إن شعوب الاتحاد السوفيتي تنظر وتعطف عطفاً عميقاً على فكرة الوحدة العربية التي تهفو لها منذ وقت بعيد قلوب العرب الذين تعرضوا لظلم الأجانب على مدى القرون، إن الشعوب العربية في وحدتها هي عامل من عوامل النجاح في نضالها ضد الاستعمارالذي ظل طويلاً يعمل على تعليق استقلالها وسيادتها** ... ».

لم يجد قيام الوحدة ما بين مصر وسوريا الترحيب الكامل من طرف الاتحاد السوفيتي الذي كان يعارض الحكم الفردي والعسكري الذي في ظله لا يستطيع الشيوعيون العمل بحرية، كما لم يجد الترحيب الكامل من أمريكا التي كانت ترى أن قيام دولة قوية في المنطقة يعرقل مشروعاتها وبخاصة الأحلاف، ويهدد أمن إسرائيل وسلامتها؛ لكن من الواضح أن التعاون بين الاتحاد السوفيتي والـ(ج.ع.م) لاسيما في المجال العسكري والمجال الاقتصادي والفني قد فتح فرص للالتقاء بينهما على الرغم من اختلاف التوجه الايديولوجي، فقد كان "عبد الناصر" رافضاً تماماً فكرة الميل إلى أحد المعسكرين الشرقي أو الغربي ومتشبث بسياسة عدم الانحياز في علاقاته الخارجية.

3– بريطانيا:

كانت بريطانيا التي شجعت قيام جامعة الدول العربية، ثم الاتحاد الهاشمي بين العراق والأردن سنة 1958م من أكبر المعارضين لقيام الـ(ج.ع.م) وكان هذا أمراً طبيعياً، فهي لم تنسَ عار هزيمة السويس ولا الدور الذي لعبه السوريون في ترجيح كفة النصر لـ "عبد الناصر" الذي شكّل لها مصدر الشر في المنطقة، لذ اتهمته بعملية ضم سوريا

[1] – محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، (ج1)، المصدر السابق، ص 317.

[2] – المصدر السابق، ص 33.

[3] – خروتشوف نقلاً عن، الأهرام: ع(26008)، 23 فيفري 1958، ص 1.

كما فعل "هتلر" بالنمسا، ففي تقرير كتبه السفير البريطاني في مصر آنذاك "همفري بريفليان" عن شخصية "عبد الناصر" إلى رئيس الوزراء البريطاني "هارولد ماكميلان" (1894- 1986م) الذي خلف "انتوني ايدن" في بداية 1957م وصف "عبد الناصر" « بأنه دكتاتور طموح مخادع متعطش للسلطة، وعلى استعداد لاستخدام أي شكل من أشكال الخداع لتحقيق أهدافه، يرى أنه مبعوث العناية الإلهية لإيقاظ القومية العربية، وفي المجموع فهو دكتاتور ثوري عدواني يخلق المتاعب في كل أنحاء الشرق الأوسط، يهتم بالمغامرات الخارجية بدلاً من الاهتمام بتنمية بلاده ...»[1].

يتضح من خلال وصف السفير البريطاني في مصر آنذاك أن "عبد الناصر" لم يشكل عقبة في وجه أمريكا التي خافت على مصالحها في الشرق الأوسط منه فحسب بل حتى على المحتل البريطاني سابقاً، والذي كان يرى ضرورة القضاء على مركز مصر والخلاص من شخص "عبد الناصر"، إلا أنها كانت عاجزة عن فعل أي شيء بعد الهزيمة التي لحقت بها في 'السويس' وبعد اختلافها مع الولايات المتحدة في نوعية الوسيلة الواجب استعمالها للقضاء على "عبد الناصر"، والتي كانت تراها عسكرية في حين كانت ترى أمريكا ضرورة قص جناحي "عبد الناصر" (سوريا والسعودية) ثم القضاء عليه.

وبهذا انفتح الطريق لفصل جديد من الصراع على المنطقة فيه الولايات المتحدة الأمريكية بدلاً من بريطانيا وفرنسا ضد حركة القومية العربية الصاعدة بقيادة "عبد الناصر" وضد الاتحاد السوفيتي الصديق لهذه القومية، غير أن هذا لم يمنع بريطانيا من ممارسة حقها في التعبير عن معارضتها للـ(ج.ع.م)، فأثناء ثورة العراق وأزمة لبنان 1958م اقترح رئيس وزرائها "هارولد ماكميلان" على "ايزنهاور" توسيع نطاق العمليات وتحويلها إلى جهد مشترك بين أمريكا وبريطانيا، على أن لا تقتصر العملية على إنزال أمريكي في لبنان ونزول بريطانيا في عمان (الأردن) فحسب، وإنما استغلال جو الأزمة لتطهير كل منطقة الشرق الأوسط بالزحف على سوريا والعراق أيضاً، وبالتالي إسقاط النظام في مصر، غير أن "ايزنهاور" لم يستجب له مما جعله يشعر بالمرارة لأنه كان يرى في التعاون الأمريكي – البريطاني كفيلاً بأن يعيد للغرب نفوذه في العالم العربي وبالتالي حماية مصالح بلاده وحماية إسرائيل من خطر "ناصر" وبهذا يكون "ماكميلان" قد حقق ما عجز عنه "ايدن" في السويس[2].

وفي تعقيب للسفير البريطاني في بغداد "كروفر" حول انضمام المغرب وتونس إلى الجامعة العربية عام 1958م اعتبر أن دخول هذين البلدين المغربيين إلى الجامعة سيزيد من عدد الدول العربية المعتدلة الموالية للغرب ويَحُدُّ من تَطَرُّف "عبد الناصر" ومن نفوذه في البلاد العربية[3].

فالقوى الغربية التي كانت لها اليد الطُّولَى في تجزئة وتقسيم العالم العربي وتشكيل حدوده بما عليه اليوم لم تكن لتسمح أبداً بتحقيق وحدته، وظهر هذا جلياً من خلال اعتراض بريطانيا في الثلاثينيات من القرن الماضي على وحدة سوريا والعراق كما قاومت مشروع سوريا الكبرى خوفاً من تهديد مصالحها في العراق وحرصاً على سلامة

[1] – محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، (ج1)، المصدر السابق، (ج1)، ص ص 153 – 154.

[2] – نفسه، (ج1)، ص 404.

[3] – وضاح مصطفى حسن الأسمر: المرجع السابق، ص 73.

إسرائيل، وراحت ما بين 1941 و 1943 م تشجع الدول العربية التي حصلت على استقلالها للاتحاد فيما بينها بحيث يتم مراقبة تحركاتها خوفاً من أن تتعارض أهداف الاتحاد المقترح مع سياسات بريطانيا في المنطقة العربية، فكان لها ما أرادت عندما أعلن العرب عن تأسيس الجامعة العربية التي كانت – وما تزال – إلى اليوم جامعة للحكام العرب لا تعبر عن أدنى طموح وحدوي.

4– فرنسا:

وقفت هي الأخرى ضد الـ(ج.ع.م) – على الرغم من شدة الثورة الجزائرية في ذلك الوقت – فطالما اعتبرت فرنسا أن مصر مصدر الشر كله وأنها وراء الثورة الجزائرية، كما أنها لم تنسَ عار هزيمة السويس، لذا كان موقفها معارضاً لقيام الـ(ج.ع.م) وناصبتها العداء، وراحت تثير القلاقل والشكوك بينها وبين بقية الدول العربية حتى توقعها في فخ الانقسامات وحتى يتخلى عنها العرب، فخلال فترة قطع تونس علاقاتها الدبلوماسية مع الـ(ج.ع.م) في أكتوبر 1958م بسبب الخلافات بين "بورقيبة" وحكومة القاهرة التي وضحناها سابقا، كانت إذاعة باريس قد بثت نبأ قطع العلاقات قبل ساعة من إذاعة البيان الرسمي التونسي [1]، وهو ما يوحي بوجود أيادٍ فرنسية لعبت دوراً كبيراً في تأزم العلاقة بين الـ(ج.ع.م) وتونس.

وبالجملة، فإن موقف الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية من قيام الـ(ج.ع.م) تميز بعدم الرضا عن قيام هذا المشروع النهضوي، لأنه يتعارض مع مصالحها الاستعمارية من جهة، ولأنه يشكل خطر حقيقي على صنيعة الاستعمار بالمنطقة (إسرائيل) من جهة أخرى.

5– اسرائيل:

كانت اسرائيل التي قال عنها "خروشوف"[2] « أنها مجرد أداة لسياسة الغرب يستعملها إذا أحس بالخطر» من بين المعارضين لقيام الـ(ج.ع.م) التي اعتبرتها تطويقاً لها، وعائقاً قوياً أمام أهدافها التوسعية وسعت جاهدة للقضاء عليها وعلى "عبد الناصر"، ففي العام الأول لقيام الـ(ج.ع.م) وقف "الباي ميشيل" الوزير المفوض الإسرائيلي في أنقرة خلال حفل دبلوماسي يُعلن صراحة: [3] «أن الولايات المتحدة سوف تتكفل بصيانة استقلال لبنان، وأن إسرائيل وتركيا عليهما الآن أن تتكفلا معاً بسوريا» وقصد بذلك توجيه ضربة عسكرية لها.

وعقب اللقاء الذي جمع "عبد الناصر" بـ "خروشوف" في 17 جويلية 1958م دعا " دافيد بن غوريون" إلى اجتماع لجنة الأمن القومي والدفاع في مجلس الوزراء، وتدارس الحاضرون خلال الاجتماع الوقت المناسب لتوجيه ضربة عسكرية إلى سوريا إلا أن "جولدا مائير" عارضته فيما ذهب إليه، محتجة أن توجيه الضربة لسوريا سيحمِّل إسرائيل لوماً أمريكياً شديدا[4].

[1] – محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، (ج1)، المصدر السابق، ص 402.

[2] – خروتشوف نقلاً عن، محمود رياض: المصدر السابق، ص 33.

[3] – الباي ميشيل نقلاص عن، محمد حسنين هيكل : سنوات الغليان، (ج1)، المصدر السابق، ص ص 371– 372.

[4] – محمد حسنين هيكل : سنوات الغليان، (ج1)، المصدر السابق، ص 376.

ظلت إسرائيل تطلب يد العون من حلفائها لحمايتها من مخاطر تيار الوحدة العربية الذي اجتاح المنطقة العربية، فقد طلبت المعونة العسكرية من بريطانيا التي كانت تضع نصب عينيها حماية إسرائيل من خطر "عبد الناصر" في المنطقة عندما سافر "شيمون بيريز" (1923- 2016م) سكرتير وزارة الدفاع الإسرائيلية آنذاك في أواخر أوت 1958 إلى لندن ليعقد صفقة سلاح بريطاني بلغت قيمتها خمسون مليون جنيه، وبعد شهر أذاعت وزارة الخارجية البريطانية بياناً رسمياً أعلنت فيه أن الحكومة البريطانية قررت أن تسلم لإسرائيل غواصتين حمولة كل منهما 715 طناً ناهيك عن المساعدات العسكرية التي حصلت عليها من فرنسا من طائرات ويورانيوم[1].

ولم تكتف بريطانيا بهذا فحسب، بل راحت تتوسل لأمريكا من أجل توفير عناية أكثر لأصدقائها في إسرائيل بتوفير السلاح لهم، وكانت النتيجة أن عقدت الولايات المتحدة عدة صفقات سلاح مع إسرائيل تقررت بعد عدة رسائل متبادلة بين "دافيد بن غوريون" و"دوايت ايزنهاور" ابتداءً من 16 جويلية 1958م أبدى فيها "بن غريون" حاجة إسرائيل الشديدة إلى رادع قوي يحمي أمنها من مخاطر تيار الوحدة العربي الذي كان يندفع كالشلال [2] وما كان من "ايزنهاور" إلا أن لبى دعوتها حفاظاً على سلامة حليفتهم الاستراتيجية في المنطقة.

كما أن إسرائيل كانت قد وافقت وأيدت من قبل 'الاتحاد الهاشمي' الذي جمع كلا من الأردن والعراق بهدف أن يتمكن هذا الاتحاد من مواجهة الـ(ج.ع.م) بطريقة فعالة.

وفي حقيقة الأمر أن قيام إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط جعلها تسعى دائماً إلى الإطاحة بـ "عبد الناصر" والنظام الثوري في مصر الذي ناصبها العداء، واستئصال أي نزعة قومية عربية كما كانت تريد ذلك بريطانيا وفرنسا اللذين شاركاها في العدوان الثلاثي الشهير عام 1956م، لذا لم تكن لتنسى عار الهزيمة التي لحقت بها في ذلك العدوان لِتَمْسَحَهَا بانتصار آخرَ على القومية العربية متى أصبح الأمر ممكناً بالنسبة لها، كما أن دورها في المنطقة كدولة وظيفية للعالم الغربي جعلها تعرقل أي مشروع وحدوي عربي، وما حروبها المتسلسلة مع العرب منذ 1948م مروراً بالعدوان الثلاثي 1956م وحرب 1967م وحرب اكتوبر 1973م، وما أعقبها من ثورات الربيع العربي التي نشهدها اليوم إلا دليل على ذلك.

6- إيران:

اتخذت إيران نفس موقف إسرائيل الهادف إلى توجيه ضربة للـ(ج.ع.م) لأنها كانت ترى في "عبد الناصر" سبباً رئيساً في كل متاعب المنطقة [3]، وراحت تتحالف مع حلفائها (تركيا وباكستان) والولايات المتحدة الأمريكية من أجل القضاء على دولة الوحدة.

7- تركيا:

باعتبار تركيا من ضمن أعضاء حلف بغداد، وقاعدة للتجسس لصالح أمريكا، باعتبارها عضو في الحلف الأطلسي، ومن الدول التي حاصرت سوريا قبل قيام الـ(ج.ع.م) إلى جانب العراق بتحريض من الولايات المتحدة

[1] - محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، (ج1)، المصدر السابق، ص ص 404 – 405.

[2] - نفسه، (ج1)، ص 406.

[3] - نفسه، (ج1)، ص 376.

الأمريكية بحجة محاصرة الشيوعية والتصدي لها، عارضت تركيا قيام الـ(ج.ع.م)، وكان رد فعلها هذا طبيعيا جداً لأن "عبد الناصر" في نظرها قد وفَّر الحماية لسوريا من حلف بغداد بضمها لمصر.

فعقب وصول "عبد الناصر" إلى دمشق بعد الإعلان عن قيام الـ(ج.ع.م) كتب "عدنان مندريس" رئيس وزراء تركيا إلى وزير الخارجية الأمريكية "جون فوستر دالاس" قائلاً: [1] « بتنا وكان على حدودنا الجنوبية جار يبلغ حجمه خمسة ملايين، وأصبحنا وإذا بهذا الجار خمسة وعشرون مليوناً».

وبهذا وقفت تركيا ومن ورائها الحلف الأطلسي وحلف بغداد في وجه الـ(ج.ع.م) التي اعتبرتها جسما غريباً يهدد مصالحها ومصالح الغرب في المنطقة، لذا عارضت قيامها وراحت تكثِّف التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية من أجل إجهاض الوحدة المصرية – السورية.

8– **الصين الشعبية:** أيدت الوحدة السورية – المصرية برسالة خطية قبل قيامها بأيام، وأصبحت الـ(ج.ع.م) همزة وصل بين الصين الشعبية والثورة الجزائرية في إيفاد الأسلحة إلى الجزائر، كما استفادت الـ(ج.ع.م) من الصين في مجال التعاون الاقتصادي والسياسي باعتبارها أحد الدول المؤسسة لعدم الانحياز عام 1955م.

9– دول العالم الإسلامي: تباينت مواقفها بين مؤيد لهذه الوحدة ومبارك لها معتبراً إياها خطوة كبيرة نحو تحقيق حلم المسلمين في الوحدة كالباكستان التي أعرب سفيرها في إيطاليا لثروت عكاشة" سفير الـ(ج.ع.م) بإيطاليا آنذاك بضرورة انفساح الوحدة العربية لتغدو اتحاداً بين الدول الإسلامية في المستقبل، في حين أبدى له سفير الهند في روما خشيته من أن تتطور هذه الوحدة إلى اتحاد يضم الدول الإسلامية، الأمر الذي يشكل في رأيه خطراً على بلاده [2] المتعددة الطوائف الدينية.

10– دول عدم الانحياز: رحبت دول عدم الانحياز بالوحدة التي تمثل رغبات شعوبها، ولأنها جاءت لتعزز سياسة عدم الانحياز التي سارت عليها دوماً الدولتان المتحدتان [3] خاصة يوغسلافيا والصين الشعبية.

يتبين لنا مما سبق أن الوحدة المصرية – السورية كان لها أكثر من عدو ومعارض في الداخل وفي الخارج وهي ما تزال في بدايتها، على الرغم من ترحيب بعض الدوائر الرسمية بها من دول عدم الانحياز، فقد جاءت أولى المعارضة من داخل الـ(ج.ع.م) نفسها خاصة من طرف الحزب الشيوعي السوري، ثم من الدول العربية المحافظة، أو التي لها صلة بالغرب كلبنان وتونس، وبدورها أبدت الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية معارضة علنية أمام قيام الـ(ج.ع.م) التي وصفتها بالخطر الكبير في المنطقة إن لم تردع، وبهذا بدأت المؤامرا ت تحاك ضد جمهورية الوحدة وزعيمها "عبد الناصر" والتي انتهت إلى انفصال البلدين (مصر وسوريا) في نهاية المطاف وهو ما سنتعرف عليه بالتفصيل والتحليل في الفصل الرابع من الدراسة.

---

[1] – عدنان مندريس نقلاً عن، كمال حسن علي: المصدر السابق، ص 154.

[2] – ثروت عكاشة: المصدر السابق، 253.

[3] –– نجيب صالح: المرجع السابق، ص 426.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تمَّ عرضه وتحليله في هذا الفصل خلصنا إلى جملة من النتائج أهمها:

أولاً: أن تحقيق الوحدة بين مصر وسوريا جاء استجابة لرغبة زعماء النهضة العربية المعاصرة منذ النصف الثاني للقرن التاسع عشر، كما كانت ردّاً عملياً على تحديات إقليمية ودولية استهدفت أمن القطر المصري واستقلال القطر العربي السوري وإعادته مجدداً تحت الهيمنة الغربية.

ثانياً: ساهم في قيام الجمهورية العربية المتحدة جملة من الدوافع والأسباب جُلُّها كان له ارتباط بواقع منطقة الشرق الأوسط التي تعرضت في فترة الخمسينيات من القرن الماضي للاستعمار الجديد بكل ما تحمله العبارة من معنىً، عندما عملت الولايات المتحدة الأمريكية على الحلول محل حلفائها (فرنسا وبريطانيا)، بجعل منطقة الشرق الأوسط مسرحاً للحرب الباردة اقتصادياً وعسكرياً.

ثالثاً: أن قيام الجمهورية العربية المتحدة جاء بعد سلسلة من المفاوضات واللقاءات السرية والعلنية ما بين الجانبين المصري والسوري والتي توجت في الأخير وبإلحاح من السوريين، بقيام دولة الوحدة بين البلدين التي اعتبرها مؤرخو تلك الفترة أعظم حدث عرفه العالم العربي في القرن العشرين ميلادي بعد سلسلة المحاولات الوحدوية الفاشلة التي عرفها خلال نفس القرن.

رابعاً: كان واضحا منذ البداية خاصة بالنسبة لـ "عبد الناصر" أن الوحدة ستجد لها معارضة كبيرة سواء داخل القطر العربي أو خارجه، فقد تعرضت دولة الوحدة ما بين مصر وسوريا لانتقادات وهجمات شديدة من طرف معظم الأنظمة المحافظة والأنظمة الموالية للغرب في الوطن العربي التي لم تستوعب إلى تلك اللحظة أماني شعوبها في الوحدة وآثرت المصلحة الذاتية على المصلحة العامة، كما تَلَقَّت معارضة شديدة من طرف الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي رأت فيها سبيلاً ومنفذاً للمدّ الشيوعي وخطراً يهدد مصالحها في المنطقة، وهو الموقف نفسه الذي اتخذه حلفاؤها الرأسماليون الذين عملوا جاهدين من أجل إسقاط الجمهورية العربية المتحدة .

الفصل الثالث: منجزات الجمهورية العربية المتحدة 1958- 1961م.

تمهيد.

المبحث الأول: انجازات الجمهورية العربية المتحدة على الصعيد الداخلي 1958- 1961م

المبحث الثاني: انجازات الجمهورية العربية المتحدة على الصعيد الخارجي 1958- 1961م .

خلاصة الفصل.

تمهيد:

يعالج هذا الفصل بالدراسة والتفصيل والتحليل منجزات الجمهورية العربية المتحدة منذ نشأتها 1958م إلى تاريخ سقوطها عام 1961م سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، وهذا برصد أهم إنجازاتها السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية داخلياً وتحليلها لاستخراج العوامل التي أدت إلى إنهاء دولة الوحدة، وموقفها من قضايا العالم العربي خاصة القضيتين الجزائرية والفلسطينية، وقضايا العالم الثالث، وكذا موقفها من الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي خارجياً، كما يرصد علاقات الجمهورية العربية الخارجية لاستنتاج الأطراف التي لعبت دوراً في سقوطها وإنهاء دولة الوحدة عام 1961م، فما هي أبرز إنجازات الجمهورية العربية المتحدة في الميادين السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية؟ وهل حققت هذه الإنجازات مطامح شعب الجمهورية في الإقليمين الشمالي (السوري) والجنوبي (المصري)؟ وإلى أي مدى تجاوب سكانها مع هذه الإنجازات؟ وما هي أبرز علاقاتها الخارجية؟ وهل كان لهذه العلاقات أثر في سقوطها؟

المبحث الأول: انجازات الجمهورية العربية المتحدة على الصعيد الداخلي(1958– 1961م).

عقب الإعلان عن قيام الـ(ج.ع.م) في فبراير 1958م شرع رئيسها "جمال عبد الناصر" على تطوير دولته الجديدة الفَتِيَّة في مختلف المجالات السياسية منها والاقتصادية وحتى الثقافية والاجتماعية بوضع أسس وتنظيمات تكفل ذلك، مركزاً جهده على القضاء على جميع مخلفات الاستعمار للنهوض بشعب دولته الجديدة من حالة التخلف التي فرضها عليه الاستعمار ليأخذ مكانه في العالم وللمضي به في سبيل تحقيق الوحدة العربية الشاملة.

أولاً: منجزات الجمهورية العربية المتحدة في المجالين السياسي والعسكري(1958– 1961م).

تطرقنا سابقاً كيف كانت الأوضاع السياسية في كلٍّ من مصر وسوريا قبل قيام الوحدة والتي ميزها سيطرة الملك "فاروق" وحاشيته من أعوان الاستعمار البريطاني على مقاليد الحكم في مصر، ما أدى إلى تعفن الجو السياسي في مصر وكيف استطاعت ثورة الضباط الأحرار (23 جويلية 1952م) من تغيير وقلب نظام الحكم الفاسد من ملكي إلى جمهوري والشروع في بناء دولة مصر القوية، وفي سوريا التي – لم تكن أحسن حالاً من مصر– ساءت الأوضاع السياسية نتيجة ظهور عدة كتل وأحزاب سياسية اخترقت صفوف الجيش السوري، لتجد لها دعامة للوصول إلى السلطة عن طريق الانقلابات العسكرية المتتابعة التي أدخلت البلاد في حالة اللاستقرار، وشجَّعت على تكالب الأعداء ضدها من دول حلف بغداد وخلال جلسات الوحدة تقرر في جلسة الفاتح من شهر فيفري 1958م بين الرئيسين "عبد الناصر" و"شكري القوتلي" بقصر "القبة" بالقاهرة وضع أسس الجمهورية الجديدة بعد المداولات الطويلة، حيث اتفقوا على شكل الوحدة (اندماجية) [*1]، واسم الجمهورية الوليدة الـ(ج.ع.م) وعلى أن يكون نظام حكمها ديمقراطياً رئاسياً [**] ، يتولى السلطة التنفيذية فيه رئيس الجمهورية بمساعدة وزراء يعينهم هو ويكونون مسؤولين أمامه، كما اتفقوا على أن يتولى السلطة التشريعية في الجمهورية مجلس تشريعي واحد، وأن يكون لها علم واحد [2] وهذا حسبما جاء في المذكرة التي رفعتها قيادة الجيش السوري لعبد الناصر" التي كانت ترى قيام وحدة اندماجية بين البلدين؛ وفي يوم 5 فيفري 1958م اجتمع مجلس الأمة المصري قدم فيه "عبد الناصر" مبادئ الدستور المؤقت [***] وقد أيد المجلس بالإجماع مبادئ الدستور المؤقت وترشيح "عبد الناصر" كأول رئيس للـ(ج.ع.م) وعَقد في اليوم ذاته (5 فيفري 1958م) مجلس النواب السوري جلستين أقر فيها مبادئ الدستور المؤقت التي قدمها "شكري القوتلي"

---

*– كان شكل الوحدة اندماجية عملت على توحيد الأنظمة في الإقليمين، وذلك ما زاد في صعوبة الممارسة، وكان لذلك سبب فـ"عبد الناصر" يريد توحيد البلدين ومؤسساتهما على جميع المستويات، وكان يريد أن لا يكون هناك فروقات أو خلافات في الأنظمة أو في التعامل بين الإقليمين، وكان يهدف من وراء ذلك إزالة الروح الإقليمية في كل من الإقليمين، ينظر، نجيب صالح: المرجع السابق، ص 427.

**– اعترض "خالد العظم" ممثل الكتلة الديمقراطية في سوريا على مشروع بيان إعلان الوحدة الذي نص على أن يكون الحكم في الدولة الجديدة جمهورياً رئاسياً متجاوز الليبرالية والنظام البرلماني الحزبي، وبعد حوار "عبد الناصر" مع "العظم" حول تحفظاته، تراجع عنها، ووقع مع أعضاء الوفدين السوري والمصري بيان إقامة الوحدة دون أي تحفظ، ينظر، عوني فرسخ: إشكاليات الوحدة، الجمهورية العربية المتحدة، المرجع السابق، ص 38.

[2] – غسان محمد رشاد حداد: المصدر السابق، ص ص 125– 126.

***– **ينظر الملحق رقم: ((8))**.

وترشيح "عبد الناصر" للرئاسة أيضا؛ وعقب تسلمه مقاليد الحكم على رأس الـ(ج.ع.م) أعلن الأخير يوم 1958/3/05م بدمشق الدستور المؤقت للـ(ج.ع.م).

احتوى الدستور المؤقت للـ(ج.ع.م) الذي عرضه "عبد الناصر" على "الحوراني" الذي صرح بأنه مرن جداً ويساعد على حل مشاكل المرحلة الانتقالية و"محمود رياض" و"عامر" و"البغدادي" و"السادات" و"البيطار" و"عبد القادر حاتم"* – ولم يعترض أحد منهم على مواده – على خمسة أبواب احتوت على 73 مادة، جاء متوافقاً مع بيان أسس الوحدة الذي أقره ممثلي القطرين في اجتماعهما بالقاهرة يوم 31 جانفي 1958م، تضمنت نظام حكم الدولة (الديمقراطي الرئاسي)، يتولى السلطة التنفيذية فيه رئيس الدولة الذي يباشر اختصاصاته حسبما ورد في الدستور يعاونه وزراء يعينهم هو، وأقاليمها إقليم الشمال (سوريا) وإقليم الجنوب (مصر)، على أن يكون لكل إقليم مجلس تنفيذي (حكومة) يرأسه رئيس معين من طرف رئيس الجمهورية، وكذا الوزراء التابعون للمجلس التنفيذي، مع تعيين حكومة مركزية، وعن السلطة التشريعية فإنه أَقَرَّ أن يتولاها مجلس نيابي واحد هو مجلس الأمة الذي يتشكل من نصف عدد أعضاء مجلس الأمة المصري ونصف أعضاء مجلس النواب السوري قبل الوحدة، على أن يُحدِّد عددَهم رئيس الدولة، ويكون مقر المجلس القاهرة عاصمة الدولة، وكفل الحرية العامة للأفراد، وملكيتهم الخاصة على أن لا تنزع منهم إلا لمنفعة البلاد بعد تعويضهم، وإبقاء تشريعات الإقليمين والمصالح والنظم الإدارية بهما سارية المفعول، مع إلغائها أو تعديلها حسب المقتضيات، وأبقى نصوص الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والإقليمية للبلدين قبل الوحدة سارية المفعول ريثما يتم وضع دستور دائم للـ(ج.ع.م)؛ ونص على تكوين "اتحاد قومي" [1]** للعمل على تحقيق الأهداف القومية لبناء الأمة بناءً سليماً سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، وخوَّل لرئيس الدولة الحق في إصدار القرارات اللازمة لتسيير الشؤون العامة، وحق إصدار القوانين وتعديلها.

ويبدو جلياً من الدستور أن "عبد الناصر" قد تولى سلطات أوسع بكثير مما يختص به رئيس جمهورية في النظام الرئاسي، وهو ما وافق عليه الشعب السوري في استفتاء الوحدة، كما يبدو واضحاً فيه تجاوز الليبرالية مضموناً بما نص عليه في الباب الثاني الذي جاء بعنوان: (المقومات الأساسية للمجتمع) محولاً الدولة من مؤسسة سلبية (ليبرالية) إلى مؤسسة فاعلة (اجتماعية) متوافقاً في ذلك مع الدستور المصري سنة 1956م، ومضيفاً ما لم يكن

*– عبد القادر حاتم: ولد عام 1918م بالاسكندرية، كان مستشاراً لعبد الناصر، وزيراً للثقافة عام 1962م، أنشأ وكالة أنباء الشرق الأوسط، وزيرا للإعلام عام 1971م، له جهود بارزة في إنشاء التليفزيون المصري ، وإذاعة صوت العرب وإذاعة القران الكريم ، ينظر، عبد القادر حاتم في شهادته: نجح الإعلام في اخفاء قدراتنا على الحرب الرابط/ http://www.ahram.org.eg/News/41327/135/329703/%D9%85%D9%84%D9%81-%D8%AE%D8%A7%D تاريخ التصفح 25/ 11 2017م، عى الساعة 13:00. توفي حاتم في جويلية 2015م.

– **الاتحاد القومي: تنظيم سياسي ظهر في ظل ثورة جويلية 1952م في مصر بقرار 28 ماي 1957م بديلاً من هيئة التحرير التي حلت في 2 ديسمبر 1957م ، من أجل تحقيق الأهداف التي قامت من أجلها الثورة، وفي 15 ماي 1959م صدر قرار جمهوري رقم (935) يوضح طريقة تكوين "الاتحاد القومي" الذي يتم بانتخاب يجريه جميع المواطنين والمواطنات الذين لهم حق الانتخاب، وقد نظر إليه "عبد الناصر" على أنه الوسيلة التي تحتمها ظروف الج.ع.م خلال احتدام الحرب الباردة والاستقطاب الدولي لكل من قوى اليمين وقوى اليسار، كما رأى فيه أنه وسيلة لكي تتفاهم الطبقات بدل أن تتصارع، وليحقق ما عجزت الأحزاب في تحقيقه بإشراك الشعب في الحكم عبر اللجان القروية والمجالس المحلية، والغاية منه إيجاد تنظيم سياسي موحد لشعب الج.ع.م من أجل رفع راية القومية العربية، غير أنه حل في سبتمبر 1962م ليحل محله "الاتحاد الاشتراكي العربي"، ينظر، عوني فرسخ: إشكاليات الوحدة: المرجع السابق، ص ص 145- 146.

موجوداً في الدستور السوري، وبهذا وضعت مبادئه الأساسية من الدستور السوري الذي وضعه مجلس النواب سنة 1950م والدستور المصري لسنة 1956م[1].

لذا جاءت المواصفات التي تضمنها حول شكل الدولة الجديدة ما هو خاص بالدولة الاتحادية لا المتحدة أو الموحدة فقد جاء الدستور في موقع وسطي بين النظامين الاتحادي والموحد، أما الاسباب التي حدت بقيادة البلدين إلى تسمية الدولة الجديدة بالموحدة فكانت الرغبة في إرضاء الجماهير العربية المتعطشة للوحدة، والذي ما كان ليكتفي بالاتحاد، ولما كان القادة يدركون استحالة الانتقال بالبلدين فوراً إلى مرحلة الوحدة الشاملة، فقد ضمنوا الدستور المواد التي توفر انتقالية اتحادية، وبهذا ظهر في الدستور ازدواجية الدولة التي ساهمت إلى حد ما في الانفصال عام 1961م[2].

وفي أعقاب صدور الدستور المؤقت تم تشكيل أول حكومة اتحادية برئاسة "عبد الناصر" في 06 مارس 1958م، تضمنت تعيين أربعة نواب لرئيس الجمهورية، اثنان منهم مصريان وآخران سوريان هم:

1- "أكرم الحوراني" رئيس مجلس النواب السوري سابقاً، مكلف بالشؤون الاجتماعية ورسم وتنسيق السياسة العامة للخدمات والرقابة التنفيذية عليها.

2- "صبري العسلي" رئيس مجلس الوزراء السوري سابقاً، مكلف بالسياسة العربية ورسم وتنسيق شؤون الوحدة بين الإقليمين والنواحي العامة لها.

3- "عبد اللطيف البغدادي"[*]: مصري مكلف بالتخطيط والتعمير والمسائل الاقتصادية والإنتاجية ومراقبة تنفيذها.

4- "عبد الحكيم عامر" مصري مكلف بشؤون الدفاع والقوات المسلحة[3] (وزير الحربية).

وعين مستشارين له هم:

1- "محمود رياض" سفير مصر في سوريا سابقاً، تولى منصب مستشار رئيس الجمهورية للشؤون السياسية، وأصبح بذلك مشرفاً على جميع المكاتب السياسية تحت قيادة وزير شؤون رئاسة الجمهورية "علي صبري".

2- الدكتور "عبد السلام بدوي" مستشار الرئيس للشؤون الاقتصادية.

---

[1] - عوني فرسخ: إشكاليات الوحدة: المرجع نفسه، ص 137. في حين ذكر "محمد محمود الإمام" أن الدستور المؤقت للج.ع.م الذي صدر في دمشق تضمن نفس مبادئ الدستور المصري جانفي 1956م مع شيئ من إعادة الترتيب، حيث تقدمت المادة (7) لتصبح المادة (04)، بينما تقدمت المادة (11) إلى الترتيب (5)، وأصبحت المادة (22)، هي المادة (6)، ينظر، محمد محمود الإمام: ثورة يوليو والتنمية، (د، ط)، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، 1994، ص ص 8- 9.

[2] - نجيب صالح: المرجع السابق، ص 422.

[*]- **عبد اللطيف البغدادي:** ولد 1917م بالمنصورة لأسرة ثرية، تخرج من كلية الطيران عام 1939م، شارك في حرب 1948م أحد قادة الضباط الأحرار، عين وزيراً للحربية في عهد "نجيب" ثم وزيراً للشؤون البلدية والقروية في وزارة "عبد الناصر"، رئيس مجلس النواب المصري ما بين(1957- 1958م)، شغل منصب نائب رئيس الجمهورية من مارس 1958 إلى 23 مارس 1964، حيث قدم استقالته من كافة المناصب العامة واعتزل الحياة السياسية، توفي في جانفي 1999م ينظر، توحيد مجدي: أسرار ناصر، (د،ط)، دار أخبار اليوم، قطاع الثقافة، القاهرة: 2013، ص ص 107، 109.

[3] - غسان محمد رشاد حداد: المصدر السابق، ص 138.

3- "حسن صبري الخولي" وقد تولى أمانة الرئيس للمعلومات للإقليم الشمالي السوري [1] وكانوا كلهم مصريين حظو بثقة "عبد الناصر" من قبل.

وتضمنت الوزارة الجديدة ثلاثين وزيراً، **منهم تسعة في الوزارة الاتحادية:** هم: "زكريا محي الدين" وزير الداخلية، "كمال الدين حسين" [*] وزير التربية والتعليم، "فتحي رضوان" وزير الإرشاد القومي، "محمود فوزي" [**] وزير الخارجية "صلاح الدين البيطار" وزيرا للدولة، "أحمد حسن الباقوري" وزيراً للأوقاف، "علي صبري" وزيراً للدولة لشؤون رئاسة الجمهورية، "عزيز صدقي" وزيراً للصناعة، "فهمي رزق" نائباً لوزير الحربية[2].

بدا واضحاً منذ البداية الهيمنة المصرية على جميع قطاعات الدولة الحساسة، كالدفاع والخارجية والداخلية والتربية والصناعة في الوزارة الاتحادية التي لم تتضمن سوى وزير سوري واحد هو "صلاح الدين البيطار" البعثي، الذي مُنحت له مهمة وزارة الدولة فقط، وهو الذي كان في السابق وزير الخارجية لدولته، في حين لم يُمنح لأكرم الحوراني" رئيس مجلس النواب السوري السابق سوى منصب نائب رئيس الجمهورية، مع رئيس الوزراء السوري الأسبق "صبري العسلي" وهو منصب شرفي فخري في الدولة.

أما وزارة إقليم الشمال فقد تضمنت **أحد عشر وزيراً (11) هم:** "عبد الحميد السراج" وزيراً للداخلية، بعدما كان وزير الشعبة الثانية للاستخبارات السورية، "حسن جبارة" وزير التخطيط، "مصطفى حمدون" وزير الشؤون الاجتماعية وهو ضابط سابق (رئيس الشعبة الأولى في الجيش السوري شؤون الضباط الأفراد)، "شوكت القنواتي" وزيراً للصحة (رئيس الجامعة السورية سابقاً)، "عبد الوهاب حومد" وزيراً للعدل من حزب الشعب، "نور الدين كحالة" وزيراً للأشغال، "أحمد عبد الكريم" وزير الشؤون البلدية والقروية [***] وهي وزارة مستحدثة في سوريا، وكان قبل ذلك

---

[1] – سامي شرف: المصدر السابق، (ج1)، ص 45.

*– تجدر الإشارة إلى أن "كمال الدين حسين" أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة المصرية جويلية 1952م كان إخواني، شهد محاكمة الإخوان عام 1954م من طرف "عبد الناصر" واعتقالات الإخوان وعلى رأسهم "سيد قطب"عام 1965م التي هزته وكتب لعبد الناصر قائلاً: " اتق الله"، وكان "حسين" من الرافضين لفكرة الوحدة ونصح "عبد الناصر" بالاتحاد حيث قال: « لم أطمئن للوحدة عاطفياً ... ليس لأنني لا أريد الوحدة العربية، ولكن لأننا كنا متسرعين لغاية، وقد اعترف الجميع بذلك وأولهم عبد الناصر...» ينظر، محمود فوزي: المرجع السابق، ص ص 38، 64.

– **محمود فوزي: من مواليد 1919م درس القانون ونال الليسانس من جامعة فؤاد الأول عام 1923، عمل بالسياسة والدبلوماسية فتدرج في المناصب من مندوب مصر في الأمم المتحدة (1946– 1949م) إلى مندوب مصر الدائم لدى مجلس الأمن حتى عام 1949م فنصل عاماً في القدس عام 1942م، وسفيراً لدولته في بريطانيا ما بين 1952– 1953م، ثم وزيراً للخارجية المصرية وفي عهد الوحدة ما بين 1952– 1964م ثم نائباً لرئيس الجمهورية في الشؤون السياسية عام 1967م، ثم رئيساً للوزراء في عهد "السادات" ما بين (1970– 1972م)، ثم نائب لرئيس الجمهورية إلى غاية 1974م، توفي في جوان 1982، ينظر،توحيد مجدي: المرجع السابق، ص ص 35– 36.

[2] – غسان محمد رشاد حداد: المصدر السابق ، ص 139.

***– ذكر " أحمد عبد الكريم أن هذه الوزراة كانت مستحدثة في سوريا، ولم يكن لها لا مقر ولا موظفين، وأنه غادر مقر الشعبة الثالثة التي كان يقودها وهو متحسر، واعترف أنه نتيجة قلة خبرته في الإدارة استدعى مساعد قانوني له حبرة بمشاكل الإدارة والقوانين، ينظر، أحمد عبد الكريم: المصدر السابق، ص ص 115– 116.

رئيس الشعبة الثالثة في الجيش السوري (العمليات والتدريب)، "خليل كلاس" وزيراً للاقتصاد والتجارة وهو بعثي "أحمد حاج يونس" وزيراً للزراعة، "فاخر كيالي" وزيراً للخزانة من الحزب الوطني، و"أمين النفوري" وزيراً للمواصلات وكان معاون رئيس الأركان العامة في الجيش السوري[1].

ما يلاحظ على هذه التشكيلة للمجلس الوزراي لإقليم الشمال المكانة التي حظي بها "السراج" بجعله وزيراً للداخلية في الإقليم علماً بأنه رجل عسكري مخابراتي، وهو ما سيؤدي لاحقاً إلى قمعه للأحزاب السورية المعارضة للوحدة خاصة "الحزب الشيوعي السوري"، وهو ما سنأتي على تفصيله في مباحث الفصل الرابع من الدراسة، كما أن المجلس ضمَّ إلى جانب "السراج" عناصر أخرى من الجيش السوري التي تخلَّت عن الجيش للعمل في السياسة – طبقاً لشروط عبد الناصر في إقامة الوحدة– والملاحظ أنها كلها كانت تسيطر على مناصب حساسة في الجيش السوري كالاستخبارات والتدريب، وهم: "السراج"، "حمدون"، "أحمد عبد الكريم" و"أمين النفوري" الذين كانوا من الضباط البارزين في الجيش السوري، في حين أبعد بعض السياسيين من المشاركة في الحكم كخالد العظم[*] و"شكري القوتلي".

وقد انتقد "أكرم الحوراني" نائب الرئيس ورئيس المجلس التنفيذي لإقليم الشمال هذه التشكيلة الوزارية للإقليم كما انتقد المهام التي أوكلت لهم من البداية، حيث ذكر بأن "عبد الناصر" غادر حلب إلى القاهرة يوم 16 مارس 1958م دون أن يتلقى منه أية توجيهات أو توصيات، ودون أن يحدد اختصاصات نوابه ولا اختصاصات المجلس التنفيذي، تاركاً سوريا غارقة في بحر من الفوضى، فقد اكتفى بإصدار بعض القرارات التي تضم أعضاء رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزارة إلى رئاسة الجمهورية في مصر، وضم وزارة الإعلام والأوقاف إلى وزارة الإعلام والأوقاف المصرية، وأصدر قرارات بإنشاء ملاكات جديدة لوزارة البلديات والشؤون القروية التي استحدثت في سوريا، وعدَّل أسماء بعض الوزرات بما ينسجم مع ما هو موجود في الإقليم المصري، وأصدر بعض القوانين والتشريعات التي يتطلبها الوضع الجديد في الإقليم السوري[2]، وهو ما يدل على التخطيط السريع وغير المدروس للوحدة بين البلدين، إذ تبلورت منذ البداية أول مشكلة يمكن اعتبارها دستورية تتعلق بجوهر الحكم ألا وهي عدم وضوح اختصاصات المجلس التنفيذي في إقليم الشمال وعلاقته برئيس الجمهورية.

كما انتقد "الحوراني" [**] – الذي كان يطمح أن يكون نائب عبد الناصر في سوريا – أسلوب الأخير الاستبدادي في الحكم الذي بدا واضحاً منذ البداية، فبعدما أطلقت الجماهير يده في وضع شروط الوحدة الأساسية

---

[1] – غسان محمد رشاد حداد: المصدر السابق، ص ص 139– 140.

*– ذكر العظم أن عبد الناصر أبعده عن المشاركة في الوزارة في الوقت الذي عين فيه "العسلي" رئيس الوزراء السوري و "الحوراني" رئيس مجلس النواب السوري سابقاً وزيرين في دولة الوحدة بسبب ضغط أمريكا على عبد الناصر واتهامها للعظم بأنه عميل شيوعي لعقده صفقات معونة اقتصادية وأخرى للأسلحة مع الاتحاد السوفيتي قبل الوحدة، ينظر، خالد العظم: المصدر السابق، (مج 3)، ص 378.

[2] – أكرم الحوراني: المصدر السابق، (ج4)، ص ص 2508– 2509.

**– كان الحوراني يعتبر أن حزب البعث هو حامل راية الوحدة وحاميها فبدأ يتدخل في كل شيء تاركاً "صبري العسلي" في فراغ مما أثار غضب الأخير فبدأ يهاجم الحوراني والبعثيين، وأنهم يريدون الإنفراد بالحكم، ينظر، عبد المحسن أبو النور: المصدر السابق، ص 149.

التي جرى الاستفتاء عليها، قام بوضع الدستور المؤقت بنفسه * الذي نص على تكوين وزارتين إقليم تيجين في الشمال والجنوب على أن يتولى رئيس المجلس التنفيذي للإقليم الشمالي تعيين وزراء المجلس الذين يريد التعاون معهم، لكن "عبد الناصر" خالف الدستور الذي أقسم على احترامه بتعيينه لوزراء الإقليمين بنفسه [1]، وبهذا عبث "عبد الناصر" بشروط وضوابط الوحدة بحكمه الفردي، ولعل هذا ما جعل "الحوراني" يستقيل من حكومة الوحدة في أواخر سنة 1959م.

وعن تشكيلة وزارة إقليم الجنوب (مصر)، فقد تألفت **من عشرة (10) أعضاء هم:** "حسين الشافعي" وزير التخطيط والشؤون الاجتماعية، "نور الدين طراف" وزير الصحة العمومية، "أحمد حسني" وزير العدل، "أحمد عبده الشرباصي" وزيراً للأشغال، "محمد أبو نصير" وزير الشؤون البلدية والقروية، "عبد المنعم القسوني" وزير الاقتصاد والتجارة "كمال رمزي ستيف" وزير التموين، "حسن عباس زكي" وزيراً للخزانة، "مصطفى خليل" وزير المواصلات و"كمال الدين رفعت" وزير دولة[2].

ولم يحدد وزير الداخلية في الإقليم على اعتبار أنه مقر السلطة ومركز الحكومة الاتحادية التي مثل وزراة داخليتها "زكرياء محي الدين".

وبهذا يكون مجموع المصريين في الحكومة الأولى لل(ج.ع.م) ثمانية عشر (18) وزيراً في مقابل اثني عشر (12) وزيراً من سوريا أو إقليم الشمال، وبهذا بدا فرض الهيمنة المصرية على مقاليد الحكم واضحاً منذ البداية، فوزراء الحكومة الاتحادية المصريين كلهم بَقَوْا في مناصبم السابقة لم يمسهم تغيير، والتغيير طرأ فقط على العنصر السوري الذي أُبعدت بعض عناصره الوطنية من المشاركة في الحكم، وسُرِّح بعضها من الجندية للعمل في السياسية ، فقد تخلى "شكري القوتلي" عن رغبة منه أو عدم الرغبة عن كل منصب سياسي في ال(ج.ع.م)، ومُنح لقب "المواطن العربي الأول"، وأبعد "خالد العظم" وزير الدفاع ورئيس الوزراء السوري الأسبق من أي دور أيام الوحدة، ومنهم من تم تعيينه نائباً فخرياً لعبد الناصر" لا أكثر مثل "أكرم الحوراني" الذي كان يحلم بدور ريادي في ظل الوحدة و"صبري العسلي" ومنهم من أُعتقل ومنهم من فَرَّ خارج البلاد هرباً من الوحدة ومصائبها ومظالمها؛ وبهذا صفَّى "عبد الناصر" العناصر الطليعية والوطنية والوحدوية في سوريا حتى فرَّغ الوحدة من جميع معانيها فانقلبت تسلطاً واستغلالاً إقليمياً ونفوذاً فردياً وحكماً بوليسياً رهيباً[3].

*- انتهج "عبد الناصر" في هذا نفس السياسية التي كان يتبعها في مصر قبل الوحدة إذ قام في جانفي 1956م بنشر الدستور المصري الجديد الذي أعطى لرئيس الجمهورية سلطة تنفيذية كاملة تتضمن حقه في تعيين الوزراء وصرفهم، أما مجلس الأمة فقد أعطي صلاحيات اصدار التشريعات أو تعديلها واستجواب الوزراء ومحاسبتهم، ينظر، توم ليتل: المرجع السابق، ص 411.

[1] - أكرم الحوراني: المصدر السابق، (ج4)، ص 3126.

[2] - غسان محمد رشاد حداد: المصدرالسابق، ص 141.

[3] - أكرم الحوراني: المصدر السابق، (ج4)، ص ص 3157- 3158.

لكن إذا أخذنا في الاعتبار مجموع سكان إقليم مصر (ستة وعشرون مليوناً نسمة) الذي يعادل أربع أضعاف مجموع سكان إقليم سوريا البالغ عددهم آنذاك أربعة ملايين نسمة تقريباً، فإن ما حصل من تعيين عدد الوزراء في حكومة الـ(ج.ع.م) الأولى منطقياً.

استمرت هذه الوزارة في عملها مدة سبعة أشهر، أنجزت خلالها تطورات هادفة خاصة في إقليم الشمال سنأتي على ذكرها في المنجزات الاقتصادية والاجتماعية للـ(ج.ع.م).

وفي يوم 12 مارس 1958م أصدر "عبد الناصر" بدمشق القانون رقم (02) لسنة 1958م في شأن حل الأحزاب والهيئات السياسية القائمة في الإقليم السوري استناداً إلى أحكام الدستور المؤقت، من أجل بناء مجتمع منسجم غير منقسم لأن مصلحة القوة الاجتماعية الواحدة تكمن في أن يكون لها حزبها الواحد الذي يمثل كل إمكانياتها وقدراتها، ويجسد فعاليتها بشكل أكمل بما يتماشى ومتطلبات المرحلة الجديدة حسب نظرته، وتضمن القرار حل الأحزاب والهيئات السياسية القائمة في إقليم الشمال وحظر تكوين أحزاب أو هيئات سياسية جديدة، كما حظر على أعضاء الهيئات السياسية المنحلة القيام بأي نشاط حزبي على أية صورة كانت، أو مساعدتهم في سبيل قيامهم بنشاطهم الحزبي، وقضى أيضاً بمعاقبة مخالفي ذلك بالحبس من عشرة أيام إلى ثلاثة سنوات وبغرامة لا تتجاوز 15000 ليرة سورية،[1] ، كما نص على تحويل أموال الأحزاب والهيئات السياسية المنحلة إلى الاتحاد القومي[2].

وأيدت غالبية النخب السياسية السورية قرار الحل، وعلى الشكل غير الليبرالي لدولة الوحدة فحلت جميع الأحزاب نفسها بما فيها "حزب البعث الاشتراكي" الذي أعلن عن حل نفسه يوم 23 فيفري 1958م، نتيجة الواقع السوري المأزوم وواقع الأحزاب المتردي والشبه المعزول جماهيرياً، ورضوخاً لمطلب الجماهير الراغبة في الوحدة، كما حلت "جماعة الإخوان المسلمين السوريين" بقيادة "مصطفى السباعي" * نفسها على الرغم من معارضة العديد من أتباعه لقرار الحل، وتعاون العديد من عناصر الجماعة مع النظام الجديد الذي لم يضطهدهم طوال عهد الوحدة [3] باستثناء "الحزب الشيوعي" السوري الذي رفض حل نفسه، وشرعت القيادة السياسية للـ(ج.ع.م) بالتحضير لإقامة "اتحاد قومي" على مستوى دولة الوحدة حسبما نص عليه الدستور المؤقت، كتنظيم موحد في الدولة، فجرت انتخابات الاتحاد القومي يوم 08 جوان 1958م على مستوى الجمهورية، وتم انتخاب عدد من ممثلي الأحزاب

---

[1] – عوني فرسخ: إشكاليات الوحدة، المرجع السابق، ص 198.

[2] – هاشم عثمان: الأحزاب السياسية في سوريا السرية والعلنية ، (ط1)، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، (د، ت)، ص 43. وذكر "عادل ثابت" أن "عبد الناصر" كان مصراً على التخلص من كل الأحزاب السياسية ، وأنه عرض على "ميشال عفلق" زعيم حزب البعث العربي الاشتراكي منصب ن ائب رئيس الجمهورية في مقابل عدم استمرار حزب البعث، ينظر، عادل ثابت: عبد الناصر .. والذين غدروا به ، (د، ط)، مطبوعات أخبار اليوم، القاهرة: 1997، ص 122.

*– **مصطفى السباعي**: (**1915– 1964م**): ولد بحمص، أتم دراسته بالثانوية الشرعية عام 1930م، ألف جمعية سرية لمقاومة التبشير في سوريا، أسهم في تأسيس العديد من الجمعيات الإسلامية كالرابطة الدينية، التحق بالأزهر عام 1933م، وفي 1945م أسس جماعة الإخوان المسلمين في سوريا، وفي 1950 عين أستاذاً في كلية الحقوق بجامعة دمشق، أين أنشأ أول كلية للشريعة الإسلامية عام 1955م، اعتقل عدة مرات، انتخب عام 1957م على رأس الهيئة الدائمة للجماعة غير أنه تنازل عن قيادتها في نفس العام 1957م، من مؤلفاته: الدين والدولة في الإسلام، إشتراكية الإسلام، ينظر، مجموعة باحثين: الإخوان المسلمون في سوريا، (ط1)، مركز المسبار للدراسات والبحوث، دمشق: 2009، ص ص 21 – 22.

[3] – عوني فرسخ: إشكاليات الوحدة: المرجع السابق، ص ص 199، 208.

السياسية السابقة منهم "مأمون الكزبري" زعيم "حركة التحرير العربي" فأصبح رئيساً للجنة الاتحاد القومي في دمشق وضم المؤتمر العام للاتحاد القومي (ألفي عضو) (2000) انبثق عنه مجلس أمة أو جمعية وطنية في 20 جوان 1960م مكونة من ستمائة (600) عضو، أعطى "عبد ناصر" كل من أربعمائة (400) مقعد لمصر و مائتي (200) مقعد لسوريا[1]، ممن نجحوا في انتخابات الاتحاد القومي، خول له وضع دستور دائم للدولة بدلاً من الدستور المؤقت.

قام "عبد الناصر" بإلغاء الحياة النيابية والحزبية في إقليم الشمال وهو ما لقي انتقاداً كبيراً من طرف العناصر السورية السياسية التي ألفت الحياة الديمقراطية شبه الليبرالية قبل الوحدة، فعاشت سوريا طيلة أيام الوحدة بدون أحزاب، إذ كانت الهيئة السياسية الوحيدة المسموح لها بممارسة نوع من النشاط الحزبي هي الاتحاد القومي الذي تم توحيد التيارات السياسية فيه عام 1958م، والذي بدأ في الممارسة الفعلية في نوفمبر 1959م، أي بعد أكثر من سنة من قيام الوحدة، غير أنه (عبد الناصر) سيتبين له خطأه عندما فشل "الاتحاد القومي" في تشكيل جبهة من جميع الفئات التقدمية القومية، ولم يخلق آلية ملائمة لاستيعاب عناصر الأحزاب المنحلة في الاتحاد القومي الذي كان أحد أسباب الانفصال سنة 1961م.

ويرجع سبب إلغاء "عبد الناصر" للأحزاب السياسية في الـ(ج.ع.م) هو الحفاظ على وحدة شعبها – الذي هو في مرحلة البناء — من التمزق ومن التيارات الإيديولوجية الشيوعية والرأسمالية التي كانت سائدة في إطار الحرب الباردة، وهو ما يتعارض مع التوجه الإيدولوجي للـ(ج.ع.م) القائم على "عدم الانحياز والحياد الإيجابي" [*]، ففي لقاء لعبد الناصر" على التلفزيون الأمريكي كولومبيا في 26 أوت 1961م طُرح عليه سؤال عن الأحزاب السياسية، ومتى يمكن أن يُسمح بقيامها فى الـ(ج.ع.م)؟ فأجاب قائلاً: [2] «أظن أننا إذا سمحنا بقيام أحزاب سياسية الآن فسيظهر حزب من الإقطاعيين، وحزب من الرأسماليين وحزب من الشيوعيين، ثم يحاول كل منهم أن يجد دعامة يرتكز عليها كما أن الكتل المشتركة فى الحرب الباردة سوف تحاول بدورها استغلال هذا الموقف، وسيؤثر هذا على كافة تطوراتنا وكافة خططنا الرامية إلى إيجاد مجتمع جديد ترفرف عليه الرفاهية، وهكذا ستجعلنا الحزبية فى هذه المرحلة أداة فى هذه الحرب الباردة، ونحن الآن نحاول أن نفتح طريقاً سلمياً للصراع الطبقي...».

مؤكداً بأنه إذا حقق هذا لن يكون هناك هدف للأحزاب فقال: [3] « ...لن تكون هناك أحزاب إقطاعية لأنه لن يكون هناك إقطاع، كما لن تكون هناك أحزاب رأسمالية فاسدة كما كان الحال فى الماضى تتحكم فى البلاد

---

[1] – غسان محمد رشاد حداد: المصدرالسابق، ص ص 147– 148. ذكر "عوني فرسخ" أن أعضاء مجلس الأمة روعي في اختيارهم انتماءاتهم الاجتماعية وتوجهاتهم السياسية، بحيث كان غالبيتهم من الطبقة الوسطى من قوى الشعب العاملة والأكثر توافقاً مع الفكر القومي الناصري والتوجه الاجتماعي للحركة القومية العربية، وكاد المجلس يخلو من ممثلي الإقطاع والرأسمالية الكبرى، ووكلاء الشركات الأجنبية والجماعات الدينية المحافظة، ورموز الطائفية، ينظر، عوني فرسخ: إشكاليات الوحدة: المرجع السابق، ص 141.

*– وهذا ما أكده "شوقي" من أن سبب إلغاء "عبد الناصر" للأحزاب السياسية في الج.ع.م هو الخوف من حدوث معركة عنيفة فيما بينها تؤدي إلى تمزيق وحدة البلاد، خاصة إذا كان بعضها موالياً للغرب وآخر للشرق، وثالث لعدم الانحياز، ينظر، شوقي عبد الناصر: المرجع السابق، ص 223.

[2] – عبد الناصر نقلاً عن، خطب جمال عبد الناصر: المصدر السابق.

[3] – نفسه.

لاستغلالها في ذلك الوقت، من المستقبل سوف تظهر أحزاب جديدة، ولكن هذه الأحزاب ستختلف عن الأحزاب التي كانت توجد عندنا قبل الثورة، لن تكون في ذلك الوقت أحزاب تخدم مصالح أقلية من الناس، ولكنها ستعمل من أجل تحقيق الأهداف التي تتمثل في إيجاد دولة ترفرف عليها الرفاهية» .

يبدو أن "عبد الناصر" كان يحمل بداخله عقدة من النشاط الحزبي بعد التجربة التي عاشها في ظل الملكية وما بعد الثورة المصرية في مصر، والتي أثبتت عجز الأحزاب السياسية عن طرد المحتل الإنجليزي، وخلق العدالة الاجتماعية وحتى في سوريا عجزت الأحزاب السياسية فيها قبل الوحدة عن الحفاظ على الاستقرار السياسي للبلاد وأمنه، لذا رأى في الحياة الحزبية أنها ستقضي حتماً على التطور الاجتماعي الذي يسعى إليه، وتجعلهم أداة في الحرب الباردة فعارضها وحاول خلق بدلها تنظيماً حزبياً يختلف عنها، يعمل على تحقيق وحدة الشعب ورفاهيته، فكان "الاتحاد القومي" الذي كان تمهيداً لبناء الاشتراكية التي لا يمكن بناؤها دون اشتراكيين، ومن دون حزب اشتراكي يحول الجماهير من قوة اشتراكية بالقوة، إلى قوة اشتراكية بالفعل – حسب نظريته – غير أنه أخطأ في تقديره عندما صور فكرة الحزبية كأنها فكرة برجوازية لا تليق بمقام البناء الاشتراكي، وعندما تبين له الصعوبة البالغة في إنجاح التعاون أو حتى التعايش السلمي مع القوى المعادية في إطار الاتحاد القومي لاستمرار التناقض بين مصالح الرأسماليين والعمال عندما وقف الأوائل في وجه أي إجراء ينقل مركز الثقل إلى قوى الشعب كما حدث مع قانون الإصلاح الزراعي 1958م ثم قوانين جويلية الاشتراكية التي سنتكلم عنها لاحقاً.

وعلى الرغم من أن قرار حل الأحزاب أحدث فراغاً هائلاً في حياة الحزبيين خاصة البعثيين منهم الذين وجدوا أنفسهم دون جدوى، إلا أنه لم يحدث فراغاً سياسياً في الإقليم السوري كله، ذلك أن قطاعاً واسعاً من الحزبيين لم يلتزموا بقرار الحل، وظلوا يمارسون نشاطهم الحزبي – غير المعلن – واتصالاتهم فيما بينهم، وقطاعاً واسعاً آخر اندمج في تنظيمات "الاتحاد القومي"[1].

وفي محاولة ضمان التنسيق بين رئاسة الجمهورية في القاهرة والمجلس التنفيذي في دمشق صدر في 07 افريل 1958م قرار جمهوري بندب سفير مصر السابق في دمشق "محمود رياض" للقيام بمهمة مستشار الرئيس في دمشق دون أن يتضمن القرار تفصيلاً لاختصاصاته، وفي الممارسة العملية اصدم "رياض" ببعض الورزاء التنفيذيين في إقليم الشمال الذين اتهموه بالتعطش إلى السلطة، بانتحاله صفة المرجع الأعلى للمجلس، حتى صار يتصرف على أنه السلطة الوسيطة بين "عبد الناصر" والمجلس التنفيذي في إقليم الشمال، غير أن "عبد الناصر" سارع بنقله إلى القاهرة في 06 نوفمبر 1958م واقتصرت مهمته بعدها على متابعة الأمور ذات الطابع العام، ومواصلة الاتصال بالساسة السوريين، ومقابلة الشخصيات السورية التي تحل بالقاهرة[2].

[1] – عوني فرسخ: إشكاليات الوحدة، المرجع السابق، ص 203.

[2] – نفسه، ص ص 462- 463.

وعلى ضوء التجربة والممارسة وتقويم الإيجابيات والسلبيات أُعيد النظر في تشكيل وزارة الـ(ج.ع.م) حيث أصدر "عبد الناصر" يوم 08 اكتوبر 1958م قراراً يقضي بخفض عدد نوابه إلى ثلاثة نواب فقط بعد استقالة "صبري العسلي"*، ورفع أعضاء الحكومة إلى **خمسين عضواً**** بمن فيهم الرئيس ونوابه – بعد أن كان عددهم **ثلاثين عضواً** في الحكومة المؤقتة الأولى– الذين أسندت إليهم حقائب وزارية فأصبحت التشكيلة الجديدة كالتالي:

الوزارة المركزية: ضمت السادة:

"عبد اللطيف البغدادي" مصري نائب الرئيس ووزير التخطيط، "عبد الحكيم عامر" مصري نائب الرئيس ووزير الحربية، "أكرم الحوراني"سوري نائب الرئيس ووزير العدل، "زكرياء محي الدين" مصري وزيراً للداخلية، "حسين الشافعي" مصري وزيراً للشؤون الاجتماعية، "كمال الدين حسين" مصري وزير التربية والتعليم، "محمود فوزي" مصري وزير الخارجية، "حسن جبارة" سوري وزير الخزانة، عبد المنعم القيسوني" مصري وزير الاقتصاد، "أحمد عبده الشرباصي" مصري وزير الأشغال، "فاخر الكيالي" سوري وزيراً للدولة، "صلاح الدين البيطار" سوري وزير الثقافة والإرشاد، "أحمد حسن الباقوري" مصري وزير الأوقاف، "علي صبري" مصري وزير شؤون الرئاسة، "أمين النفوري" سوري وزير المواصلات، "بشير العظمة" سوري وزير الصحة، "عزيز صدقي" مصري وزير الصناعة، "أحمد عبد الكريم" سوري وزير الشؤون البلدية والقروية، "كمال رمزي ستيف" مصري وزير التموين، "سيد مرعي" مصري، وزير الزراعة والإصلاح الزراعي، "كمال الدين رفعت" مصري وزير العدل[1].

وبهذا ضمت الوزارة المركزية واحدا وعشرين وزيراً منهم أربعة عشر وزيراً مصرياً، وسبعة وزراءَ سوريين، فهل جاءت لتكرِّس الهيمنة المصرية أيضاً؟ أم أن "عبد الناصر" كان يأخذ بمبد أ أحقية وأولوية الإقليم الأكثر سكاناً في التشكيلة الوزارية؟

وتألفت **وزارة المجلس التنفيذي لإقليم الشمال من ثلاثة عشر** عضواً (13) هم السادة: "نور الدين كحالة" رئيس المجلس ووزير التخطيط، "عبد الوهاب حومد" وزير المالية، "خليل كلاس" بعثي وزير الاقتصاد" مصطفى حمدون" بعثي وزير الإصلاح الزراعي، "عبد الحميد السراج" وزير الداخلية، "نهاد القاسم" وزير العدل "أحمد الحاج يونس" وزير الزراعة، "شوكت القنواني" وزير الصحة، "محمد العالم" وزير المواصلات، "عبد الغني قنوت"***

*– كانت استقالته بطلب منه، حيث طلب إعفائه من جميع المسؤوليات إثر ورود إسمه في محكمة الثورة العراقية (14 جويلية 1958م) ضمن الذين كانوا يتقاضون معونات مالية من حكومة العراق خلال العهد الملكي في إطار مسألة حلف بغداد ، ولتسهيل الوحدة بين العراق وسوريا، ينظر، عبد المحسن أبو النور: المصدر السابق، ص 151. في حين ذكر "عبد الناصر" أنه هو الذي طلب من العسلي أن يستقيل عندما ورد اسمه و"الدندشي" و"مأمون الكزبري" في الاتجاه لعملية انقلاب في سوريا قبل الوحدة، وكان بعض أعضاء الوزراء للإقليم الشمالي قد طلبوا إقامة محاكمة لهم غير أن "عبد الناصر" قاوم الفكرة كي لا يفتتح عهد الوحدة بمحاكم شعب وأخذاً بمبدأ عفا الله عما سلف، ينظر، عبد الله إمام: الناصرية، المرجع السابق، ص 539.

**– للإشارة فإن هذه الحكومة أي حكومة 08 اكتوبر 1958م تعد أكبر الحكومات عدداً في عهد الوحدة.

[1] – غسان محمد رشاد حداد: المصدر السابق، ص ص 142، 144.

***– **عبد الغني قنوت**: ولد سنة 1925م بحماه، التحق بالجيش السوري حيث أصبح من أبرز زعماء مجموعة الضباط البعثيين في الجيش، وعندما قامت الوحدة مع مصر عين وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية سنة 1959م ثم وزيراً للأشغال العامة سنة 1970م عقب قيام الحركة التصحيحة، وأصبح بعد ذلك أميناً عاماً لحركة الاشتراكيين العرب إلى أن توفي في 3 مارس 2001م، ينظر بشير زين العابدين، المرجع السابق، ص 273.

ضابط بعثي سابق، وزير العمل والشؤون الاجتماعية، "رياض المالكي" بعثي وزير الثقافة والإرشاد القومي، "أمجد الطرابلسي" وزير التربية والتعليم، و"وجيه السمان" وزير الصناعة[1].

وما يلاحظ على هذه التشكيلة الحضور الواضح لعناصر قيادية في البعث خاصة كتلة "الحوراني" من أمثال: "حمدون" و"كلاس" والمالكي" على حساب كتلة "عفلق" التي أبعدت عن المشاركة في الحكم تحت تأثير من "الحوراني" نفسه الذي نصح "عبد الناصر" بعدم الاعتماد على جماعة "عفلق" وحذره من التعاون معه ومع كتلته وكان ينتقدهما خلال اجتماعته بعبد الناصر"[2] في إطار الصراع على زعامة حزب البعث المنحل بين كتلة "عفلق" وكتلة "الحوراني"، والذي استمر إلى غاية نهاية الوحدة.

في حين تكون **المجلس التنفيذي لإقليم الجنوب من خمسة عشر** عضواً (15) هم السادة: "نور الدين طراف" رئيس المجلس التنفيذي، "أحمد حسني" وزير العدل، "أحمد أبو نصير" وزير الشؤون البلدية والقروية، "مصطفى خليل" وزير المواصلات، "حسن عباس زكي" وزير الاقتصاد، "فهمي رزق" وزير الصناعة، "ثروت عكاشة" [*] وزير الثقافة والإرشاد القومي، "توفيق عبد الفتاح" وزير الشؤون الاجتماعية والعمل، "عباس رضوان" وزير الداخلية، "محمد المحرودن" وزير الزراعة، "حسن بغدادي" وزير الإصلاح الزراعي"، "موسى عرفة" وزير الأشغال، "محمد نصار" وزير الصحة، "حسن صلاح الدين" وزير المالية، و "أحمد نجيب هاشم" وزير التربية والتعليم[3].

كما تقرر تشكيل لجنة عليا للاتحاد القومي مهمتها وضع المبادئ العامة والتنظيمات المختلفة لهذا المنظمة التي تضم كل المواطنين على اختلاف طوائفهم وطبقاتهم، شكلت من: "عبد اللطيف البغدادي" رئيساً، و"أكرم الحوراني" نائباً للرئيس، و"زكريا محي الدين" و"كمال الدين حسين" و"صلاح البيطار"و"أحمد عبد الكريم"، و"كمال رفعت" أعضاء[4].

وبهذا أثبت الجانب المصري حضوره القوي في التشكيلة الوزارية الثانية في حكومة الـ(ج.ع.م) أيضا، وهو ما تسبب في استياء العديد من وزراء إقليم الشمال، خاصة بعدما أصدر "عبد الناصر" في 20 اكتوبر 1959م قراراً يقضي بتعيين المشير "عامر" نائباً لهُ في الإقليم السوري لاصلاح الوضع فيه، مخولاً بصلاحياته وصلاحيات رئيس المجلس التنفيذي والوزراء المركزيين هناك، إضافة إلى صلاحياته العسكرية، وأَدَّت تصرفاته الناجمة عن قلة خبرته السياسية وعدم إلمامه بأحوال إقليم الشمال إلى استقالة الوزراء البعثيين، فاستقال "أكرم الحوراني" من منصب نائب

[1] – غسان محمد رشاد حداد: المصدر السابق، ص ص 144- 145.

[2] – عوني فرسخ: إشكاليات الوحدة، المرجع السابق، ص 226.

*– كان "عكاشة" – سفير الج.ع.م بروما – قد اعتذر لعبد الناصر عن هذا المنصب الذي لم يستشر فيه، وطلب إعفاءه عن كل منصب تشوبه الصراعات على السلطة والنفوذ، غير أن "عبد الناصر" رفض طلبه، ينظر، ثروت عكاشة: المصدر السابق، ص ص 391- 392.

[3] – غسان محمد رشاد حداد: المصدر السابق، ص ص 144- 146.

[4] – أحمد عبد الكريم: المصدر السابق، ص ص 169- 170.

الرئيس في أواخر سنة 1959م* وتبعه "صلاح البيطار" **وزير الإرشاد القومي المركزي، و"مصطفى حمدون" وزير الإصلاح الزراعي بإقليم الشمال، و"عبد الغني قنوت" وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بإقليم الشمال، "ورياض المالكي" وزير الثقافة أيضاً دون أن يشرحوا أسبابها للرأي العام، إذ اعتبرها "عبد الناصر" مؤشر تضامن حزبي، لفرض رأيهم عليه، وجريمة مدبرة وانقلاباً على الوحدة، وأن قبولها من طرفه هو أكبر خطأ [1]، في حين استقبلتها الأوساط في عديد من المحافظات السورية بالرضى من حزبي الشعب والوطني وكبار الإقطاعيين والرأسماليين، والإخوان المسلمين بسبب نقمتهم على قيادة حزب البعث، بينما فوجيء غالبية الشعب من الاستقالة واعتبروها بادرة مشؤومة وعلامة عدم الاستقرار في الإ(ج.ع.م)، وقبلت استقالتهم يوم 29 ديسمبر 1959م وتبعتها استقالة الوزراء: "خليل كلاس" في الإقليم الشمالي التي قدمها يوم 1960/01/03م[2] و"أحمد عبد الكريم" و"أمين النفوري" و"بشير العظمة" *** الذين استقالوا من الحكومة المركزية بسبب عدم وضوح مهامهم وبقاءهم دون عمل في القاهرة ومن قبلهم كان "صبري العسلي" استقال من أول وزارة للحكومة في الإ(ج.ع.م)، وندب "السراج" لتولي أعمال وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في الإقليم السوري، و"طعمة العودة الله" لتولي أعمال وزارة الاصلاح الزراعي، وبهذا انقطعت العلاقة بين البعث الاشتراكي والقيادة الناصرية.

---

*- عن سبب استقالته رفض البوح عنه خوفاً من أن يستفيد منها أعداء الوحدة - حسب قوله- حيث قال: "وقد أثرنا دوماً أن نتلقى بصدر رحب، وبأعصاب باردة، جميع الحملات الظالمة الفاجرة التي شنتها ولا تزال تشنها علينا أجهزة المخابرات والإعلام والصحافة الناصرية، منذ استقالتنا إلى الآن، وامتنعنا عن البوح بأسرار هذه الاستقالة حرصاً منا على المصلحة القومية العليا، وخوفاً من أن يستفيد منها أعداء العرب" ، ثم ذكر في مكان آخر أن السكوت عن مسألة تحويل نهر الأردن هي التي تسببت بشكل رئيسي في استقالته من حكومة الوحدة، ينظر، أكرم الحوراني : المصدر السابق، (ج4)، ص 3130، 3133؛ في حين ذكر "عوني فرسخ" أن سبب استقالة "الحوراني" جاءت حينما تبين له أن الأمور في إقليم الشمال لم تسر كما كان يأمل ويريد، وفي مكان آخر ذكر أن استقالة "حمدون" جاءت بعد اقالة"رياض المالكي" احتجاجاً على تشكيل لجنة الإصلاح الزراعي ، وتضامن معه في الاستقالة "عبد الغني قنوت" ثم "أكرم الحوراني" و"البيطار" الذي اعتبر أن "عبد الناصر" قد خان مبادئ الوحدة العربية وبالتالي الإستمرار في العمل معه أصبح في حكم الخيانة، ينظر، عوني فرسخ، إشكاليات الوحدة، المرجع السابق، ص ص 21، 246. وذكر "عبد الناصر" في مباحثات الوحدة بين مصر وسوريا والعراق عام 1963م أن الحوراني" بدأ يظهر استياءه منذ أن ذهب المشير "عامر" إلى دمشق، وأنه لم يشكو له من أي شيء، وأكد "نهاد القاسم" أن "الحوراني" قابله مرة واشتكا له من عدم وجود اختصاصات أو سلطات له، وأنه يشعر أن "عبد الناصر" لا يعطيه احترامه الكافي، وهو ما نفاه عبد الناصر من جانبه، ينظر، محاضر جلسات مباحثات الوحدة: مارس – افريل 1963، (د، ط)، الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة، (د، ت)، ص 14. وأكد عبد الناصر أن دوافع الاستقالة الجماعية للوزراء السوريين ذات مصلحة حزبية وأن المستقلون اقترحوا عليه تشكيل لجنة عليا يشترك فيها الحوراني والبيطار وعفلق من سوريا لتوجيه ورسم سياسة الج.ع.م والوحدة ، وهو ما رفضه عبد الناصر الذي لم يسمح لأحد بتجاوز الحدود التي رسمت له، وأطلعهم أن من لا يعجبه العمل على هذا الأساس فليستقيل، ينظر، أحمد عبد الكريم: المصدر السابق، ص ص 227 – 228.

**- كانت استقالة "البيطار" لخيبة أمله في تولي وزارة الخارجية كما كان يطمح حسب "عوني فرسخ" على الرغم من أن "البيطار" كان من جناح "عفلق" في حزب البعث وليس من جناح "الحوراني" الذي كان ينتقد "البيطار" لدى "عبد الناصر"، وعن استقالته قال "البيطار" : "ولئن استقلت معهم لنفس السبب، إلا أنني لم استقل معهم لنفس الهدف"، في حين علل "عفلق" في محادثات الوحدة الثلاثية بأن غاية الاستقالات تنبيه "عبد الناصر" وإشعار الشعب بعدم مسؤولية البعث عن مجريات الأمور، ينظر، عوني فرسخ: إشكاليات الوحدة، المرجع نفسه، ص ص 229، 236. وهو نفسه ما ذكره "طلاس" من أن البيطار كان يحلم بوزارة الخارجية للدولة الجديدة، ينظر، مصطفى طلاس: المصدر السابق، (ج1)، ص 672.

[1] - محاضر جلسات مباحثات الوحدة: مارس – افريل 1963، المصدر السابق، ص ص 12 – 13.

[2] - غسان محمد رشاد حداد: المصدر السابق، ص 148.

***- **ينظر الملحق رقم ((9))**.

حدثت هذه الاستقالات * التي كان وراءها أكثر من سبب ما بين رفض إعادة "الحوراني" مسؤولاً عن شؤون الإقليم السوري بدل المشير "عامر" ، ورفض "حمدون" للجنة التي شكلها "عامر" للإصلاح الزراعي، ونقل عدد من ضباط البعث إلى الإقليم المصري، وعدم سماح "عبد الناصر" للبعثيين بفرض إرادتهم على الإقليم السوري، وعدم اشراك السوريين على مستوى الإقليمين، إضافة إلى عدم وضوح نظام الحكم وتداخل الصلاحيات، وتحول الحكم في الإقليم السوري إلى إدارة مصرية صريحة ، وصلت إلى ذروتها في تعيين المشير "عامر" كحاكم مطلق الصلاحيات في الإقليم، في ظل غياب الحياة الديمقراطية والتضييق على الصحافة، فقد أصدر "عبد الناصر" في نوفمبر 1958م مرسوم إعادة تنظيم الصحافة في إقليم الشمال الذي تركزت الصحافة بموجبه في دائرة خاصة بشؤون الصحافة، بعد أن تنازل مالكو الصحف في الإقليم عن حق الإصدار، حيث أقفل "عبد الناصر" تسعة عشر (19) صحيفة من أصل خمسة وعشرين (25) صحيفة تصدر في سوريا، وأقام رجال رقابة مصريون مكاتب داخل مراكز الصحف الست الباقية[1] فنظر الشعب إلى المرسوم كقيد جديد على الحريات، مستنكراً ما تم في هذا الشأن أثناء الانقلابات العسكرية في سورية وهو ما ساهم في انحسار المد الجماهيري الذي كان مؤيداً لقيام الوحدة .

في حين ذكر "عوني فرسخ" [2] أن قرار تنظيم الصحف في إقليم الشمال تم في 15 افريل 1958م عندما اجتمع "عبد القادر حاتم" مستشار رئيس الجمهورية للبحث في تنظيم الصحافة في الإقليم بحضور "فؤاد الشايب" مدير الدعاية والأنباء ورؤساء تحرير الصحف الصادرة في الإقليم السوري، وأنه بعد مناقشة أوضاع الصحف السورية تم الاتفاق على حل رضائي تقوم بموجبه الحكومة بدفع تعويض لأصحاب الصحف الذين يرغبون في توقف صحفهم وتوظيفهم إذا كان عمرهم لم يتعد سن التقاعد، ومنح الذين تخطوه رواتب تقاعدية، أما الصحف التي قرر أصحابها مواصلة صدورها، فقد اتفق على أن يتحمل أصحابها مسؤوليتها، ولا تلتزم الدولة بتغطية خسائرها أو التعويض على أصحابها مستقبلاً، وبناء على هذا اختارت ثلاثة صحف من أصل سبعة عشر (17) صحيفة التوقف عن الصدور فيما اتفقت أربعة منها على الاندماج باسم الوحدة.

غير أننا نرجح ما ذهب إليه "كمال الديب" كون أن عدد صحف الإقليم كانت تفوق بكثير ما ذكر "فرسخ" وهو ما ذكره الباحث "أحمد الحلوني" من أن الصحافة السورية قبل الوحدة كانت غنية بصحفها ومجلاتها وفي بداية

*- ذكر الباحث "عوني فرسخ" أن هذه الاستقالة الجماعية لم تولد ردة فعل مؤثرة في أوساط البعثيين والأنصار السابقين، إذ لم يستقل "أمجد الطرابلسي" البعثي السابق و"أحمد الحاج يونس" صديق "الحوراني"، كما لم تستقل العناصر القيادية التي كانت تحتل مواقع مسؤولة في مؤسسات النظام الدستورية (مجلس الأمة والاتحاد القومي) وأجهزته الإدارية التي كانت ترى أن ثمة أخطاء لا يخلو منها أي حكم، ولكنها لا تبرر بالإنسحاب من الوحدة نهائياً، وذكر أن "الحوراني" ورفاقه عقب استقالتهم دعوا إلى التهدئة، والتزامهم بتأييد الوحدة رغم استقالتهم التي استقبلتها العناصر المعادية للبعث من الإقطاعيين والرأسماليين والإخوان المسلمين بترحيب كبير، في حين فوجئ الرأي العام بالاستقالة دون أن يحدث رد فعل قوي عززه في ذلك شعور "عبد الناصر" بقوة مركزه وسلامة النهج المتبع، لذا لم يرى ضرورة إعادة النظر في الممارسات التي كانت جارية، ولم يحاول احتواء الموقف في ضوء التحديات التي كانت تواجه الـ(ج.ع.م) داخلياً وخارجياً، لكن سرعان ما أصبح "الحوراني" يدعو إلى إعادة استقلال سوريا وتحريرها من الحكم الناصري، موجهاً وجناحه نقداً لعبد الناصر وحكمه ، ينظر، عوني فرسخ، إشكاليات الوحدة، المرجع السابق، ص ص 248 – 249.

[1] – كمال ديب: المرجع السابق، ص182.

[2] - إشكاليات الوحدة، المرجع السابق، ص 168- 169.

قيام الوحدة خضعت الصحافة السورية مباشرة لإشراف الاتحاد القومي بوصفه المؤسسة الحزبية الوحيدة، ثم بدأ تخفيض عدد الصحف فتوقفت العديد منها مع قيام الـ(ج.ع.م) 1958م بموجب قانون الصحافة رقم 195 (23 نوفمبر 1958م) الذي تضمن إمكانية تنازل صاحب أي صحيفة يومية أو دورية تصدر في الإقليم السوري عن امتيازه مقابل تعويض تقدره لجنة شكلت لهذا الغرض، في إطار إعادة تنظيم الحياة السياسية في الإقليم، فتم التنازل عن امتيازات العديد من الصحف والمجلات في الإقليم مثل: الرأي، الإنشاء، الصرخة، القبس، الشام، نداء العروبة، الجمهور، الحضارة، العاصي، السوري ...، ثم صدر القرار رقم (21) بتاريخ 11 جانفي 1959م الذي ألغى عدداً من الصحف والمجلات مثل: جريدة الشعب، التحرير، النصير ومجلات: البعث، الاقتصاد العربي، الفنون وغيرها، وتم إنشاء جريدة يومية باسم "الوحدة" ابتداء من مارس 1959م التي كانت توزع في الإقليم الجنوبي نظير توزيع صحف الأخير في إقليم الشمال [1] إلى أن صدر قانون تأميم الصحف في الإقليمين يوم 25 ماي 1960م الذي آثار ضجة واسعة في الإقليمين وخاصة السوري، مما عجل بإنهاء الوحدة.

وعلى الرغم من استقالة العناصر البارزة من حزب البعث الاشتراكي من حكومة الـ(ج.ع.م)، إلا أن "عبد الناصر" لم يحاول احتواء الموقف بمراجعة قراراته، ونهجه المتبع في الحكم، وهو ما ولد معارضة قوية داخل الـ(ج.ع.م) خاصة من البعثيين الذين راحوا يفكرون في فصل سوريا عن مصر باطلاق التصريحات المعادية للوحدة، في الوقت الذي راح "عبد الناصر" يواصل سياسته المتفردة في الحكم ففي جوان 1960م أصدر التشكيلة الجديدة لمجلس الأمة – كما ذكرنا – الذي ضم غالبية مصرية (أربعمائة نائب) مقابل (مائتي نائب سوري)، غير أن المجلس لم يعش سوى عام وشهرين، وبالتالي لم يكن له أي دور خلال أول عامين وأربعة أشهر من عهد الوحدة، وهي الفترة التي كان من المفيد جداً وجوده خلالها، وكان تأخير تشكيله إلى هذا التاريخ قصور لا ينكر في التجربة يتحمل مسؤوليته "عبد الناصر" ومشاركوه في صنع القرار، فقد سبب هذا التقصير في فقدان عدداً يسيراً من العناصر التقدمية السورية وبالذات معظم نواب حزب البعث السابقين الذين لم يشاركوا في انتخابات الاتحاد القومي [2].

وبعد اصدار "عبد الناصر" لقوانين جويلية الاشتراكية في جويلية 1961م* أعقبها توحيد المجلسين التنفيذيين في سوريا ومصر مع الحكومة المركزية، بالاستغناء عن وجود مجلس تنفيذي مستقل لكل إقليم وتشكيل حكومة واحدة مركزية على مستوى الـ(ج.ع.م) بالقاهرة برئاسته بتاريخ 16 أوت 1961م، على أن تنتقل الدولة بأجهزتها الرسمية إلى دمشق سنوياً من أول فيفري حتى نهاية شهر ماي؛ بلغ عدد أعضائها **ستة وأربعين عضواً (46)** ** ثلاثون منهم من إقليم الجنوب، وستة عشر من إقليم الشمال [3]، وبهذا ألغى رئاسة المجلس ونقل جميع الوزراء إلى القاهرة، معلناً أن الوزراة الجديدة ستملأ الفراغ القائم بين الرئيس والمجالس التنفيذية في الإقليمين، وتشارك الرئيس في معالجة مشاكل

[1] - أحمد حلواني: الثورة الجزائرية في الصحافة السورية (1955- 1957م)، (ط1)،الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق: 2017، ص ص 23 ، 27.

[2] – عوني فرسخ: إشكاليات الوحدة: المرجع السابق، ص ص 142- 143.

*– سنأتي على ذكرها في المبحث الموالي.

**– للإطلاع على أسمائهم ينظر، عوني فرسخ: إشكاليات الوحدة: المرجع نفسه، ص ص 459- 460.

[3] – غسان محمد رشاد حداد: المصدر السابق، ص 150.

الوحدة، وفي وضع الخطط السياسية والاقتصادية والاجتماعية للإقليمين بشكل يساعد على إنهاء الفترة الانتقالية ويمهد للدستور الدائم ؛ غير أن الوقائع أثبتت أن الوزراة المركزية لم تكن إلا ستاراً يخفي وراءه حقيقة الاستمرار في السياسة القديمة، ألا وهي الاصرار على عدم مشاركة أحد من السوريين في رسم السياسة في الجمهورية [1].

فالحضور المصري في الوزراة الجديدة ظل دائماً أكثر من الحضور السوري، وجميع الوزرات التي تجسد السلطة الفعلية في الدولة كالدفاع والخارجية والاقتصاد والتربية والتعليم ظلت من اختصاص المصريين، وحتى نواب الرئيس السبعة كان من بينهم اثنين سوريين فقط هما "السراج" نائب الرئيس للشؤون الداخلية الذي سرعان ما قدم استقالته في سبتمبر 1961م و"نور الدين كحالة" نائب الرئيس لشؤون الإنتاج، وهو ما زاد في نقمة السوريين وتذمرهم.

حدث هذا التغيير بسبب تصرفات المشير "عامر" و"السراج" البوليسية [*] في إقليم الشمال التي بددت الحكومة الجديدة والتي مثلت سبباً مباشر أو غير مباشر في الانفصال عام 1961م، ما جعل "عبد الناصر" يقوم بإلغاء المجلس التنفيذي في الإقليم السوري إلغاءً تاماً منهياً الحكم المزدوج في الإقليم نقمة على "عبد الحميد السراج" الذي تمادى في تصرفاته البوليسية في إدارة الإقليم، وهو ما سنأتي على تفصيله في الفصل الموالي من الدراسة، لذا لم تعش الوزارة الجديدة سوى شهرٍ ونصف شهر تقريباً إلى تاريخ الانفصال (28 سبتمبر 1961م) الذي أنهاها.

وبالنسبة للتوجه السياسي للدولة فقد اختارت الـ(ج.ع.م) عدم الانحياز (الحياد الإيجابي) [**] الذي كان سياستها ووسيلتها الخارجية قبل تحقيق الوحدة، مع تجاوز الليبرالية فكراً وممارسة، حيث أكد "عبد الناصر" في خطابه الذي ألقاه بدمشق عقب قيام الـ(ج.ع.م) في فيفري 1958م أن سياسة الدولة في الداخل والخارج تقوم على ثلاثة أسس هي: الاتحاد – الحياد الإيجابي وعدم الانحياز– والقومية العربية [2].

---

[1] – أحمد عبد الكريم: المصدر السابق، ص 55.

*– للتوسع أكثر حول هذا الصراع بين "عامر" و"السراج" ينظر الفصل الرابع من الدراسة.

**– عرّف "عبد الناصر" عدم الانحياز في خطابه في مؤتمر عدم الاتحياز بيوغسلافيا سبتمبر 1961م قائلاً: "إن عدم الانحياز ليس معناه أن نعتزل المشاكل وإنما عدم الانحياز أن نساهم إيجابياً فى دعم التفاهم، وأن نقيم جسوراً مفتوحة لمرور الأفكار والآراء عبر الأخاديد السحيقة التى تصنعها الأزمات" مقترحاً التفاوض بين المعسكرين لاحلال السلام في العالم عندما قال: " إن المفاوضات هى الطريق الوحيد للسلام القائم على العدل، ولا يمكن أن يقوم السلام على قواعد الصواريخ ذات الرءوس الذرية ..... وعلينا أن نبقى حركتنا من أجل السلام طليقة قادرة، وعلينا أن نبقيها على أوسع الجبهات، وفيما عدا الاتصال المستمر بيننا فإن علينا أن نشجع دائماً، وأن نمنح تأييدنا القلبى لكل المحاولات الجماعية البناءة، الرامية إلى تدعيم السلام عن طريق حماية الحرية ودفع التطور"، ينظر، خطب جمال عبد الناصر: موقع الرئيس عبد الناصر، المصدر السابق . ويفرق بين الحياد الإيجابي والسلبي فقال: " أن الحياد السلبي لا يهمه بأي حال من الأحوال ما يحدث في أي جزء من العالم، أما الحياد الإيجابي فهو يعني أننا لا ننحاز ولا نتحيز في سياستنا أو في أحكامنا وإنما تكون سياستنا مبنية على مقتضيات الأمور، ثم ما يمليه علينا ضميرنا ..." ينظر، عبد الله إمام: الناصرية، المرجع السابق، ص 124؛ وعرف الرئيس الغيني الأسبق: "أحمد سيكوتوري" الحياد الايجابي قائلاً: " إن الحياد الإيجابي هو اختيار للدول التي تريد أن تحترم شخصية شعوبها، وتؤكد أصالتها بتوجيه تطورها وتأكيده، والحياد الإيجابي يسمح لهذه الدول أن تستفيد من المعونات الفنية والعلمية أو الثقافية التي تقدمها الشعوب الأخرى، لكي تتيح التطور السريع والتحسن المستمر في ظروفها المعيشية... إن الحياد الإيجابي يقوم على عدد من المبادئ هي: التعاون المخلص مع جميع البلدان، احترام سيادة جميع الشعوب، عدم التدخل في شؤون الدول الداخلية، رفض أي شكل من أشكال السيطرة، التعزيز المستمر لحرية الشعوب في العمل والتعبير "، ينظر، أحمد سيكوتوري: تجربة الثورة في غينيا.. الحاضر والمستقبل، تر: نور الدين الزراري، (د، ط)، دار التحرير للطبع والنشر، القاهر، (د، ت)، ص ص 30 – 31.

[2] – شوقي عبد الناصر: المرجع السابق، ص 211.

وفي خطاب ألقاه في ميدان الجمهورية بمناسبة احتفالات عيد الثورة 23 جويلية 1958م أكد "عبد الناصر"قائلاً: [1]« **إن الجمهورية العربية المتحدة تريد أن تكون أداة سلام ولا تقبل أن تكون أداة عدوان**» وطالب العالم الاعتراف باستقلال العالم العربي واحترام رغبة شعوبه في عدم الانحياز، لذا عارضت الـ(ج.ع.م) الانضمام إلى الأحلاف العسكرية القائمة آنذاك كحلف بغداد، وتجنبت الحرب البادرة الدائرة بين المعسكرين الشرقي الشيوعي والغربي الرأسمالي، وفي المقابل تمسكت بميثاق الأمم المتحدة، ودعت إلى توحيد الصف العربي لمواجهة التوسع الإسرائيلي في البلاد العربية.

وبذلك كان الحياد الايجابي هو عنوان السياسة الخارجية للـ(ج.ع.م) منذ نشأتها إلى سقوطها، خاصة ونحن نعلم أن كلا من سوريا ومصر كانتا من الدول الحاضرة والداعية لمؤتمر باندونغ أفريل 1955م للشعوب الأفرو أسيوية الذي وضع حجر الأساس لحركة عدم الانحياز" التي أُسست رسمياً بيوغسلافيا عام 1961م.

أما في المجال العسكري اعتمدت الـ(ج.ع.م) على الكتلة الشرقية في تجهيز جيشها بالعتاد الحربي فقد استمرت علاقاتها العسكرية بالاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية التي وفرت لها كل ما تحتاجه من دعم عسكري ومن جانبها اهتمت الـ(ج.ع.م) بإنشاء مصانع حربية لتغطية النقص في انتاج العتاد الحربي ، ولتحقيق الحرية في إنتاجها وعدم التبعية إلى الخارج، وكان الهدف من وراء اهتمامها بتسليح الجيش وزيادة كفاءته القتالية وعدده أهدافَ عدَّةٍ يأتي في مقدمتها:

1- الدفاع عن حدود الـ(ج.ع.م)، التي يفصل الكيان الصهيوني بين إقليميها الشمالي والجنوبي، لذا كان لا بد من أخذ الاحتياطات اللازمة لضمان سلامة أمن الدولة القومي [*].

2- الوقوف والتصدي للعدوان الإسرائيلي المرتقب، إذ أن إسرائيل لم تكفَّ بعد العدوان الثلاثي على مصر عام 1956م عن تهديد كلٍّ من مصر وسوريا، وزاد هذا التهديد بعد قيام الـ(ج.ع.م) بدخولها في عدة اشتباكات مع الجيش السوري في إقليم الشمال ما بين (1958- 1960م).

---

[1] - عبد الناصر نقلاً عن، محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، (ج1)، المصدر السابق، ص 385.

*- **الأمن القومي**: هو قدرة المجتمع على مواجهة الأحداث، والوقائع الفردية وجميع المظاهر المتعلقة بالطبيعة المركبة، والحادة للعنف، وهو من ناحية أخرى قدرة الأمة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية، والأمن الجماعي وضمان جماعة الدول أمن كل دولة وسلامة أراضيها من خلال تنسيق الجهود المشتركة، ومنع أي اعتداء عليها جماعة أو فرادى، ينظر، محمود حسن علي العفيفي: مشروع الشرق الاوسط الكبير وأثره على النظام الاقليمي العربي، رسالة ماجستير، اشراف: ناجي صادق شراب، عبد الناصر محمد سرور، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر – غزة، السنة الجامعية، 2012، ص 5. وعرف "صلاح نصر" رئيس جهاز المخابرات المصرية الأسبق الأمن القومي في دولة ما "بأنه تلك الجهود الضخمة الجبارة التي يبذلها جهاز الدولة ككل ابتداء من رئيس الدولة في القمة إلى الجندي في وحدته، والعامل في مصنعه، والفلاح في حقله لتحقيق سلامة الدولة ورفاهيتها وهيبتها ، أو هو جهود متنوعة سياسية واقتصادية وعسكرية ونفسية وغيرها، وهو مسؤولية كثير من المؤسسات التي يرأسها رئيس الدولة ، ومنها جهاز المخابرات الذي يقوم بمواجهة المخابرات المضادة (مكافحة التجسس ومخابرات العدو)، ينظر، عبد الله إمام: صلاح نصر يتذكر(الثورة، المخابرات، النكسة)، (د،ط)، دار الخيال، القاهرة:1999، ص 84.

3- دعم حركات التحرر العربية خاصة القضيتين الفلسطينية والجزائرية، ففلسطين والجزائر مثلتا للج.ع.م) أكبر دافع محفز للاهتمام بتطوير جيشها وعتاده، بدعمهما عسكرياً كما ستنعرف عليه في الفصل السادس من الدراسة فيما يتعلق بدعمها للقضية الجزائرية.

4- تطوير جيشها والتحسين من أدائه وكفاءته الحربية والقتالية لجعْله جيشاً عصرياً قادراً على القتال والمواجهة الحربية.

خاصة ونحن نعلم أن الوحدة مابين مصر وسوريا قامت من أجل التصدي لإسرائيل، فكان لزاماً تطوير جيش الج.ع.م) ليصبح قادراً على المواجهة، ولتحقيق هذا كلف "عبد الناصر" القائد الأعلى للقوات المسلحة كل من "أكرم الحوراني" و"عبد اللطيف البغدادي" و"عبد الحكيم عامر" * وزير الحربية في افريل 1958م بالسفر إلى الاتحاد السوفيتي لعقد اتفاقية تزويد الج.ع.م) بطائرات "الميغ" الحديثة التي تفوق طائرات "المستير" ** التي زودت بها فرنسا إسرائيل آنذاك وصواريخ قريبة المدى لضمان التفوق على إسرائيل، غير أنهم عادوا من الاتحاد السوفيتي دون الوصول إلى نتيجة بصدد تسليحهم بالصواريخ [1]، كما عقدت عدة صفقات سلاح مع دول أوروبا الديمقراطية مثل يوغسلافيا.

وكانت عملية توحيد الجيشين أكثر ما شغل بال "عبد الناصر" فكثرت الاجتماعات بين قيادة الجيشين من أجل اتخاذ قرار حول كيفية الدمج فتمت الموافقة على تطعيم الجيش الأول (السوري) ببعض الضباط من الجيش الثاني (المصري)، والعكس، على أن تظل قيادة الوحدات في كل إقليم من ضباطه (أبنائه) مع تغيير قيادة الوحدات السورية ورؤساء أركان حربهم من الإقليم الآخر، وتوحيد مسميات الرتب والقوانين العسكرية، والتنظيم والتسليح في الجيشين [2] وتطبيقاً للمبدأ الذي اتفق عليه أثناء الوحدة بإبعد الجيش عن السياسة بدأت عمليات التحويل والنقل والتسريح التي طالت الجيش الأول (السوري) بالأساس.

ففي 05 مارس 1958م جرى حل المجلس العسكري السوري، بقرار من "عبد الناصر" خلال زيارته إلى دمشق يوم 5 مارس 1958م حيث اجتمع المشير "عبد الحكيم عامر" إلى ضباط قيادة الجيش السوري وأبلغهم قرار "عبد الناصر" بحل المجلس على أن يمنح كلّاً منهم وساماً وثمن شقة بيت، فأصيب الجميع بالإحباط لهذا الأسلوب في المعاملة، وطلبوا أن يكون الوسام وساماً عاماً بقيام الوحدة لكافة أفراد القوات المسلحة، واعتذروا عن ثمن الشقة [3]

---

*- كلف "عامر" من طرف "عبد الناصر" في 09 ديسمبر 1954م بتولي منصب وزير الدفاع مع احتفاظه بمنصب القائد العام للجيش، وفي 23 فيفري 1958م تمت ترقيته لرتبة المشير تمهيداً لتوليه منصب نائب رئيس الجمهورية بداية من ليلة 06 مارس 1958م على فترات حتى 30 سبتمبر 1965م ينظر، توحيد مجدي: المرجع السابق، ص 19.

**- هي مقاتلة قاذفة.

[1] - أكرم الحوراني: المصدر السابق، (ج4)، ص 3135.

[2] - عبد المحسن أبو النور: المصدر السابق، ص 145.

[3] - وزارة الدفاع في الجمهورية العربية السورية: "الجيش العربي السوري في عهد الجمهورية العربية المتحدة": الرابط/ http://www.mod.gov.sy/index.php?node=554&cat=945 تاريخ التصفح: 2018/03/09 على الساعة 17:50.

وأُبعد اللواء "عفيف البزرة" قائد الجيش السوري من منصبه بعد الوحدة بحجة أنه شيوعي [*]، وفي المقابل أسندت وزراة الحربية للمشير "عبد الحكيم عامر" الصديق المقرب لناصر"، الذي أصبح (عامر) قائداً للقوات المسلحة التي تضم الجيشين الأول والثاني مع ترقيته لرتبة "مشير" في أول قرار أصدره "عبد الناصر" في دولة الوحدة.

وأبلغ المشير "عامر" ضباط قيادة الجيش السوري (نائب رئيس الأركان ورؤساء الشعب) وهم: "أمين النفوري" و"عبد الحميد السراج" و"أحمد عبد الكريم" و"مصطفى حمدون" قرار "عبد الناصر" باختيارهم ليكونوا أعضاء في الوزارة التي سيتم تشكيلها في 08 مارس، **وأصدر نشرة عسكرية بنقل ثلاثة آخرين للعمل في الجيش الثاني (المصري) هم: "عبد الغني قنوت"، "حسين حدة" و"أحمد الحنيدي" وكلهم ساهموا في قيام الوحدة، واشترط عليهم قطع علاقاتهم بالقوات المسلحة وعدم الاتصال بالعسكريين إلا عن طريقه باعتباره المسؤول عن الجيش**، وبهذا أبُعد "السراج" عن إدارة المخابرات إلى وزارة الداخلية ونفس الشيء حدث مع "مصطفى حمدون" و"أمين النفوري" وغيرهم.

وآثارت استقالة "البزري" استياء الجيش السوري خاصة الوزيرين "أحمد عبد الكريم" و"أمين النفوري" لما لعبه "البزري" من دور في قيام الوحدة، إذ اعتبر "مصطفى طلاس"[1] أن إقالة "البزري" كان أحد أخطاء "عبد الناصر" التي تسببت في تقويض أساس الوحدة، واتهم "السراج" بالوقوف وراء استقالته بتهمة أن "البزري" موالٍ للشيوعية.

وعقب ذلك أغلقت الكلية الحربية بحمص بقرار من "عبد الناصر" واندمجت في الكلية الحربية بمصر، أين لاحظ الجنود السوريون الفارق الكبير في التدريب بين الجيشين، وعَين المشير "عامر" قيادة جديدة من الضباط التالية أسماؤهم:

---

*- نفى "فرسخ" اقالة "البزري"، وذكر بأن "عبد الناصر" عينه قائداً عاماً للجيش الأول، نائبه اللواء "جمال فيصل"، وذكرت بعض المصادر أن "الحوراني" والبيطار" نصحا "عبد الناصر" بإبعاد "عفيف البزري" باعتباره شيوعياً غير مضمون الولاء، غير أن "ناصر" لم يستجب لهما وأصدر قراراً بتعيين "البزري" إلى رتبة فريق وقائداً للجيش الأول، غير أن "البزري" سرعان ما استقال من منصبه بعدما أقر قائمة تنقلات أسند بموجبها مناصب قيادية لضباط يوالونه وهو ما لم يقره "عامر" مما أدى إلى استقالة "البزري" في افريل 1958م، وفي نوفمبر من نفس العام قدم استقالته من المجلس الأعلى للتخطيط القومي، وأصدر كتاب له بعنوان (الناصرية في جملة الاستعمار الحديث)، ينظر، عوني فرسخ: إشكاليات الوحدة، المرجع نفسه، ص 406، 413. وهو ما ذكره عبد المحسن أبو النور من أن الفريق البزري أصدر قراراً بتعيين بعض القيادات الموالين له في قيادة وحدات حساسة في الجيش السوري، ولما اعترض أبو النور حدث بينهما نزاع فاحتكما إلى عامر الذي حاول التوفيق بينهما لكن البزري أصر على قراره وقدم استقالته التي قبلها عبد الناصر، وعينه مستشاراً لرئيس الجمهورية وعين القائد جمال فيصل مكانه، وكان تعليق عبد الناصر أن هذه أول مشاكل الوحدة التي جلبتها لنا (يقصد أبو النور)، ينظر، عبد المحسن أبو النور: المصدر السابق، ص ص 138- 139. في حين ذكر "كمال ديب" أن المشير "عامر" عمد إلى تطهير الجيش الأول من ضباط فلسطينين، بتهمة أنهم موالين للبزري، فأثار حفيظة الأخير وعارض قرار "عامر" لكون سوريا قد التزمت بتدريب صف ضباط من الفلسطينين كنواة لإنشاء جيش فلسطيني، وكانت معارضة البزري سبباً في عزله من طرف "عامر"، ينظر، كمال ديب: المرجع السابق، ص ص 191- 192. في الوقت الذي لم يفصح فيه البزري في مذكراته عن سبب استقالته بل اكتفى بالقول بأنه قام بواجبه آنذاك في قيام الوحدة بين مصر وسوريا، وأدى مهمته بنجاح مدهش ونصر مبين، ينظر، عفيف البزري: المصدر السابق، ص 613.

[1] - المصدر السابق، (ج1)، ص 745. وهو نفسه ما ذكره النحلاوي من أن إقالة البزري سببت التذمر في صفوف الضباط السوريين، ينظر، عبد الكريم النحلاوي، المصدر السابق، (ح2).

الفريق "جمال فيصل" قائداً للجيش الأول [*]، العميد "عبد المحسن أبو النور" [**] نائباً لرئيس الأركان (الملحق العسكري المصري بدمشق)، المقدم "محمد اسطنبولي" رئيساً للشعبة الثانية (مخابرات)، العقيد "أكرم الديري" رئيساً للشعبة الثالثة (العمليات)، العقيد "طعمة العودة الله" لقيادة سلاح المدرعات في الجيش الأول، و"جمال الصوفي" قائداً لسلاح البحرية و"بشير صادق" قائداً للمنطقة الجنوبية، ولم تلق هذه التعيينات والتنقلات – التي مست الضباط البعثيين بصفة خاصة – استحساناً داخل الجيش السوري وفي صفوف شعب إقليم الشمال الذين اعتبروها نوعاً من التصفية للضباط القادة الذين كانوا أكثر تحمساً لقيام الوحدة، بهدف انفراد القيادة المصرية بالحكم؛ كما لجأت قيادة المشير "عبد الحكيم عامر" إلى انتداب حوالي ثلاثمائة (300) ضابط سوري من سورية إلى مصر، منهم حوالي اثنين وستين (62) ضابطاً كانوا ينتمون إلى حزب البعث الاشتراكي قبل الوحدة، والباقي منهم كان مؤيداً لحزب البعث أو للحزب الشيوعي وتم اقصاء أبناء الأقليات الطائفية، واستبدالهم بمجموعة من الضباط الدمشقيين (الشوام) المحايدين، وقد علم هؤلاء المنتدبين وزملاؤهم أن انتدابهم لم يأت لتعزيز الوحدة والانصهار بين الجيشين وإنما لإبعادهم عن وحداتهم العسكرية في الجيش العربي السوري بسبب الشك في إخلاصهم للوحدة، سيما بعد استقالة الوزراء البعثيين الخمسة عام 1959م[1].

وهو ما أكده "عبد المحسن أبو النور "[2] من أن نقل الضباط البعثيين إلى إقليم مصر أو إحالتهم إلى وزارة الخارجية ومناصب أخرى جاء عقب استقالة الوزراء البعثيين من الحكومة، مما استلزم ضرورة الحد من وجود الضباط البعثيين في المواقع الهامة في الجيش الأو ل؛ وبهذا تواصلت عملية تسريح وانتداب الضباط السوريين إلى غاية الانفصال عام 1961م، حتى بلغ عددهم حسب "أمين النفوري" (4600) منهم 1100 ضابط و 3000 ضابط احتياط تم تسريحهم، وخمسمائة (500) ضابط تم نقلهم إلى القاهرة أين أسندت لهم وظائف هامشية، في الوقت الذي نقل فيه أكثر من 2300 ضابط مصري لاستلام مراكز حساسة في الجيش السوري سواء في الأركان العامة أو مصالح الجيش السوري أو القطعات المحاربة وبرواتب مرتفعة[3].

وأدى هذا إلى إحباط رغبة الضباط السوريين المنتدبين في العمل – أمام توافد أعداد هائلة من الضباط المصريين نحو إقليم الشمال – ودفعهم للاتصال بقياداتهم الحزبية السابقة وبرفاقهم العسكريين منهم والمدنيين

*– تم استبدال "البزري" بالقائد "جمال فيصل" لقيادة الجيش الأول لأن الأخير لم يكن له أي انتماء حزبي، ولكونه الشخصية الأنسب لتنفيذ التغييرات التي كان يريد "عبد الناصر" إحداثها في الجيش السوري (التنقل، والتسريح والتعيين) لإضعاف نفوذ الأحزاب السياسية التي تغلغلت في صفوف الضباط ، ينظر بشير زين العابدين: المرجع السابق، ص ص 295– 296.

**– ذكر عبد المحسن أنه فوجيء بهذ القرار في الوقت الذي كان يستعد فيه لمغادرة سوريا إلى مصر على اعتبار أن عمله كملحق عسكري في سوريا لم يعد له وجود ينظر، عبد المحسن أبو النور: المصدر السابق، ص 137.

[1] – وزارة الدفاع في الجمهورية العربية السورية: "الجيش العربي السوري في عهد الجمهورية العربية المتحدة": المرجع السابق.

[2] - المصدر السابق، ص 148.

[3] - بشير زين العابدين: المرجع السابق، ص 305. في حين ذكر "كمال ديب" أن التطهير في الجيش الأول طال 4800 ضابط مقابل قدوم (2300) ضابط مصري إلى إقليم الشمال، ينظر، كمال ديب: المرجع السابق، ص 192. في حين قلل كمال حسن من عدد الضباط المصريين الذين انتدبوا إلى إقليم الشمال وذكر أنه بلغ سنة 1961م 850 ضابطاً فقط ، ينظر، كمال حسن علي: المصدر السابق، ص 159. غير أنه أخذاً بعين الاعتبار التعداد السكاني في الإقليمين نرجح ما ذكره "النفوري" وكمال ديب" من أن عددهم بلغ 2300 ضابط.

الساخطين على القرارات الرئاسية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية، محاولين القيام برد فعل لتصحيح هذه الأخطاء فاقترح "المقدم "محمد عمران" في اجتماع حضره "حمدون" و"حسين حدة" و"طلاس" وآخرون من الضباط البعثيين في سبتمبر 1959م القيام بمحاولة انقلابية لتصحيح الأوضاع بإلقاء القبض على "عامر" نائب الرئيس على إقليم الشمال و"السراج" وزير الداخلية في الإقليم لسوء معاملتهما للمواطنين السوريين عموماً، وللعناصر البعثية خصوصاً، وإخطار "عبد الناصر" بتصحيح الأوضاع وإلا يستمر الانقلاب وتعود سوريا إلى سابق عهدها.

لكن العقيد "أمين الحافظ"* عارضهم وتوعدهم بأنه سيقطع كل يد تمتد إلى الوحدة، وانتهى الاجتماع دون الاجماع على قرار[1]؛ وفي ديسمبر 1959م انتدب "طلاس" مع جماعة من الضباط البعثيين إلى إقليم الجنوب أين عملوا على التكتل فيما بينهم، وفي هذا الظرف ولد التنظيم العسكري السري في القاهرة باسم "اللجنة العسكرية"** من الضباط البعثيين الذين كانت لهم تجربة متميزة في النضال قبل قيام الوحدة وأثناءها، وبعد أن أصبحوا غير مقربين من السلطة كما كان في أوائل عهد الوحدة، وكانت نواة التنظيم مكونة من : المقدم "محمد عمران" والرائد "صلاح جديد" والرائد "حافظ الأسد" والرائد "عبد الكريم الجندي" والرائد "منير جيرودي" والرائد "أحمد الأمير "[2]، وهذا ما يدل على بقاء التكتل الحزبي داخل الجيش السوري حتى أيام الوحدة، فقد عين "الحوراني" مثلاً "طلاس" مسؤولاً حزبياً عن معسكرات عدنان المالكي في إقليم الشمال في ديسمبر 1959م.

لكن السؤال الذي لابد من طرحه هنا والذي يفرض نفسه هو: لماذا طالت التسريحات عناصر الجيش السوري بهذا الحجم؟ في الوقت الذي كانت فيه الـ(ج.ع.م) في أمس الحاجة إلى تعزيز قواتها في إقليم الشمال لمواجهة العدو الإسرائيلي؟ فمعظم الاشتباكات التي وقعت أثناء الوحدة مع إسرائيل كانت على الجبهة السورية وليس على الجبهة الجنوبية المصرية، أم أن اتهام الضباط السوريين بالانتساب للأحزاب السياسية كان كافياً لتسريحهم أو ابعادهم ثم تعويضهم بضباط مصريين كان العديد منهم ليس له أدنى معرفة بأحوال سوريا؟ أم أن عملية الدمج والتطعيم كانت

*- **أمين الحافظ**: ولد بحلب عام 1921م، انضم إلى الكلية العسكرية عام 1946 شارك في حرب 1948م وفي انقلاب الشيشكلي، عضو المجلس العسكري السوري المطالب بالوحدة، عمل مدرب في كلية أكان الحرب عام 1961م بالقاهرة، ثم أوفد الى الاتحاد السوفيتي في بعثة عسكرية إلى غاية الانفصال ثم عاد إلى دمشق وعمل مع البعثيين والوحدويون لضرب حكومة الانفصال التي قامت بإبعاده إلى الارجنتين كملحق عسكري ثم عاد لسوريا بعد انقلاب 8 مارس 1963م وعين وزيرا للداخلية، وفي جويلية 1963م أصبح لواء ورئيس الأكان العامة المسلحة، قاوم انقلاب الناصريين في جويلية 1963 ثم انتخب رئيساً للجمهورية بعد استقالة الأتاسي من 1963 إلى فيفري 1966م تاريخ الانقلاب عليه بقيادة "صلاح جديد" وسجنه وبعد خروجه من السجن سنة 1967م ذهب إلى بيروت ثم إلى العراق، وعاد إلى سوريا عام 2003م عقب الغزو الأمريكي للعراق، ينظر، شاهد على العصر الرئيس السوري الأسبق أمين الحافظ، (ح1)، فيديو مصور لدى الباحثة. توفي أمين الحافظ في ديسمبر 2009م.

[1] – مصطفى طلاس: المصدر السابق، (ج2)، ص ص 33، 36.

**- تشكلت اللجنة العسكرية في القاهرة التي كانت على خلاف مع قيادات البعث المدنية (عفلق والحوراني) على الرغم من انتسابها للبعث من خمسة أعضاء ثلاثة منهم علويون: صلاح جديد، محمد عمران وحافظ الأسد، واثنين من الإسماعيلية: هما أحمد المير وعبد الكريم الجندي، وتم توسيع اللجنة فيما بعد لتشمل بعض العناصر الدرزية والسنية، وكانوا يعملون للقضاء على الوحدة والتخلص من القيادة التقليدية لحزب البعث واستبدالها بقيادة جديدة تتناسب مع توجهاتهم، ينظر، بشير زين العابدين: المرجع السابق، ص 302.

[2] – وزارة الدفاع في الجمهورية العربية السورية: "الجيش العربي السوري في عهد الجمهورية العربية المتحدة": المرجع السابق.

تفرض ذلك؟ ثم ألم يراع "عبد الناصر" مخاطر ذلك على الوحدة وعلى الجيش السوري بالضبط الذي طالما اعتبر العمل العسكري الأوكسجين الذي يتنفس به؟

نفى "عوني فرسخ" أن يكون الهدف من نقل بعض أعضاء المجلس العسكري السوري وغيرهم من الضباط إلى الإقليم المصري هو إبعادهم عن الجيش الأول، وإنما الهدف من ذلك إتمام عملية دمج الجيشين، وتعميق التفاعل فيما بين الضباط [1]، في حين اعتبر "الحوراني"[2] أن هدف "عبد الناصر" من هذا الإجراء هو إضاعف وتصفية جيش إقليم الشمال بإفراغه من خيرة ضباطه عزلاً وتسريحاً ونقلاً إلى الوظائف المدنية اقتداء بما فعل النظام المصري بعد ثورة جويلية 1952م من إحالة عناصر حركة الضباط الأحرار على وظائف مدنية للحدّ من تدخل الجيش في السياسة.

وقد حذر "الحوراني" الذي طالبه البعثيون بالتدخل لدى "عبد الناصر" بصفته أحد نوابه الأربعة معبرين له عن مدى الاستياء الذي تسببت به حركة التنقلات التي قام بها المشير "عامر" في صفوف الضباط البعثيين قائلاً: [3]

«**إن الخطة التي يجري تنفيذها بإفراغ الجيش الأول من الضباط ذي الميول البعثية بإرسالهم إلى الجيش المصري، وإلى وزراة الخارجية وملء الفراغ الذي يحدث في الجيش السوري بالضباط الشوام والمصريين يمكن أن يؤدي في المستقبل إلى محذور القيام بانقلاب يؤدي إلى انفصال الوحدة ، لأن معظم ضباط هذا التكتل من أبناء الطبقة التجارية وبعضهم ذي الميول الإخوانية**» ، غير أن "عبد الناصر" لم يكترث لما قاله "الحوراني" الذي نسي أنه أضحى ممثلاً لشعبه لا لحزبه المنحل.

وللإشارة فإن عملية النقل لم تراع التمايز النسبي في التربية التي نشأ عليها الضباط في الإقليمين، إذ كان الجيش المصري قديماً نسبياً، وتقليدياً في الوقت ذاته، تأصلت فيه جوانب ثوابت الإلتزم الوطني والاحترام والتقدير الشديدين للتراتب الوظيفي المتسم بقدر من التفاوت الاجتماعي بين ضباطه، بينما كان الجيش السوري الحديث النشأة وضباطه أكثر تنوعاً من حيث التركيب الاجتماعي والأصول الطائفية مقارنة بزملائهم المصريين، وكنتيجة لارتفاع نسبة المسيسين بينهم لم تكن شائعة في أوساطهم قيم طبقية ولا اعتبار مغالي فيه للتراتيبة الوظيفية أو قواعد الربط والضبط، وحتى في الراتب كان هناك تمايز –على الرغم من كبره – فالضابط المنتدب لإقليم الشمال كان يتقاضى 1500 ليرة، في حين المنتدب في إقليم الجنوب كان يتقاضى مبلغ 200 جنيه[4].

وحتى ميزانية الدفاع المخصصة للإقليمين لم تكن موحدة فبينما كانت نسبة الانفاق على القوات المسلحة في إقليم سوريا (53%) تؤخذ من ميزانية الإقليم كانت لا تتجاوز (17%) في إقليم مصر، وهو ما جعل وزير الصحة

---

[1] – عوني فرسخ: إشكاليات الوحدة، المرجع السابق، ص ص 406 – 407.

[2] – المصدر السابق، (ج4)، ص ص 3157- 3158.

[3] – بشير زين العابدين: المرجع السابق، ص 298.

[4] – عوني فرسخ: إشكاليات الوحدة، المرجع السابق، ص 425.

*– **بشير العظمة**: (1992 – 1910)طبيب وسياسي سوري ,هو أحد أبناء عائلة العظمة .ولد في في حي القيمرية بدمشق عام 1910.درس الطب في دمشق ثم في باريس، بعد قيام دولة الوحدة بين سورية ومصر، اختير الدكتور بشير العظمة وزيرا مركزياً للصحة وسافر إلى القاهرة لتسلم عمله، واختلف هناك

في الوزراة المركزية "بشير العظمة" * يعترض على ذلك أمام "عبد الناصر" ويطالب بتقاسم أعباء الدفاع سواسية في جمهورية الوحدة، غير أن "عبد الناصر" رفض ذلك معللاً بأن تلك هي نسبة إنفاق السوريين والمصريين على الجيش قبل الوحدة، وأنه احتفظ بالأمور كما كانت [1]، وكان هذا من أخطاء الوحدة المتمثلة في عدم توحيد قوى الجيشين في جيش واحد، له ميزانية واحدة.

كما أن الجيش في إقليم الشمال (سوريا) لم تتغير بنيته وتوجهه السياسي خلال فترة الوحدة، إنما الذي تغير هو دور الجيش في الحياة السياسية، فقد اشترط "جمال عبد الناصر" تطبيق تجربة ثورة 23 جويلية في مصر في استخدام الجيش كجيش محترف يهتم بالأعمال الحربية فق ط، دون أن يأخذ بعين الاعتبار الطابع الديمقراطي المتقدم للحياة السياسية في سورية، ودور الجيش السوري في تاريخها السياسي، هذا الدور الذي كان فيه للجيش النصيب الأكبر في صنع الوحدة، والذي يُفترض أن يعطى له الدور الأكبر في حمايتها، فكان أن تعرض جيش الإقليم السوري خلال فترة الوحدة لعوامل أثرت في بيئته الداخلية ومعنوياته وساهمت مساهمة كبيرة في تجميد دوره، كقرار حل الأحزاب السياسية في سوريا وحل مجلس القيادة العسكرية السوري، وإقامة الاتحاد القومي كبديل عنها ، والذي عمل كأنه مؤسسة من مؤسسات الحكم يتبع لأجهزتها التنفيذية، وشكل هذا دافعاً للأحزاب التي حُلت للعودة إلى نشاطها الجماهيري، وتوجيه النقد إلى نظام الوحدة بغية إعادة الحياة السياسية للبلاد، كما تأثر الجيش معنوياً بقرارات التأميم عام 1961م* والتضييق على الصحافة[2].

كان لهذه التحولات التي شهدها المجتمع السوري أيام الوحدة أثرها على معنويات جيش إقليم الشمال، فكبحت من مبادرته ويقظته وحماسته إلى حدٍّ أتاح الفرصة لمجموعة من المغامرين العسكريين المرتبطين بالبرجوازية السورية للانقضاض على الوحدة مستعينين **بمجموعة من الأخطاء التي وقعت فيها القيادة العسكرية المصرية في تلك الفترة وعلى رأسها حل** مجلس القيادة العسكرية السوري.

وعلى الرغم من وجود هذه الظواهر السلبية والأخطاء التي وقعت بها القيادة، قطع الجيش في الإقليم السوري مرحلة هامة من التطورات خلال فترة الوحدة [3] **مع جيش إقليم الجنوب من حيث التجهيز والتدريب كما ذكرنا آنفاً، فقد استفاد الكثير منهم من الدورات التدريبية في الاتحاد السوفيتي أو في الكلية الحربية بإقليم الجنوب.**

= مع جمال عبد الناصر، وبعد حصول الانفصال بين سوريا ومصر، أصبح بشير رئيساً للوزراء، وشكل حكومته في 16 أبريل 1962م، لم ينتسب إلى أي حزب سياسي، وإن كانت له ميول اشتراكية يسارية واضحة ، في آخر أيامه قام بتأليف كتاب "جيل الهزيمة "، توفي سنة 1992م، ينظر، بشير العظمة – المعرفة: الرابط/ https://www.marefa.org/%D8%A8%D8%B4%D9%8A%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%

تاريخ التصفح 1/ 07/ 2018 على الساعة: 40: 09

[1] – بشير العظمة: المصدر السابق، ص 209.

[2] – وزارة الدفاع في الجمهورية العربية السورية: "الجيش العربي السوري في عهد الجمهورية العربية المتحدة": المرجع السابق.

*– كان سبب تأثر الجيش الأول بقرارات التأميم لأن معظمه في عهد الوحدة كان ممثلاً من الطبقة البرجوازية.

[3] – وزارة الدفاع في الجمهورية العربية السورية: "الجيش العربي السوري في عهد الجمهورية العربية المتحدة": المرجع السابق.

وعن المعارك التي خاضها خلال فترة الوحدة فبالنظر للظروف الدولية آنذاك التي كانت شبه مس بقة خاصة في المشرق العربي منذ هزيمة العرب في حرب 1948م، فإنه لم تكن له معارك حربية تذكر، كما لم يشارك جيش الـ(ج.ع.م) طيلة فترة قيامها في معارك خارجي ة التزاماً بسياسة عدم الانحياز التي انتهجتها الدولة، لكن هذا لا يعني أن فترة الوحدة مرت بسلام على شعبها الذي وجد نفسه منقسماً بوجود إسرائيل بين إقليميه الشمالي و الجنوبي، مما يعني تهديد حدوده من طرف إسرائيل التي ما كانت لترضى بتوحيد البلدين سوريا ومصر، لذا راحت تعمل على ضرب الاستقرار الأمني لدولة الوحدة بشنها عدة غارات ضد إقليم الشمال الذي دخل معها في اشتباكات ما بين سنتي (1958- 1960م) حاولت إسرائيل من خلالها التوسع على حساب الأراضي السورية.

ففي مارس 1958م قامت بعملية التجفيف بمنطقة بحيرة الحولة التي تتنازع ملكيتها إسرائيل وإقليم الشمال، كأنها تقول للعالم أنها لا تخشى الوحدة ولا تقيم وزناً للاتحاد، حيث قام مستوطنون يهود بدخول المنطقة المجردة من السلاح، ومباشرة فلاحة الأرض في سهل الحولة، تحت حماية الدبابات الإسرائيلية، فتصدى لهم المزارعون العرب، ورد الإسرائيليون فتدخلت المدفعية السورية، ودمرت ثلاث دبابات إسرائيلية [1]، مما أدى إلى تدخل الأمم المتحدة الذي كان من نتائجه أن عدلت الـ(ج.ع.م) عن تقديم شكوى ضد إسرائيل إلى مجلس الأمن، وتعطيل الأخيرة لأعمال التجفيف [2]، وكانت معركة التوافيق [*] 31 جانفي 1960م من أهم الاشتباكات التي وقت بين الـ(ج.ع.م) وإسرائيل التي حاولت التوسع على حساب قرية التوافيق ، وفي يوم 1959/12/24م أطلق سكان قرية التوافيق نيرانهم على قوات حرس الحدود الإسرائيلي مما أدى إلى قتل شرطي يهودي وجرح قروي عربي، ونتيجة لهذا بدأت معركة التوافيق ، فاستنفرت قوات الجبهة السورية، وأخليت قرية التوافيق من سكانها المدنيين استعداداً للمعركة وفي ليلة 31 جانفي 1960م فتحت قوات الكمائن السورية نيرانها على القوة اليهودية التي تقدمتها قوة استطلاع من ثلاثين إلى أربعين جندياً، ونجحت القوات السورية في إرغام القوات الإسرائيلية على التراجع حتى قاعدة انطلاقها داخل الأراضي المحتلة، لكن المدفعية الإسرائيلية فتحت نيرانها بكثافة فتم تدمير قرية التوافيق وبعض التحصينات الميدانية السورية، فردت المدفعية السورية بقصف المستعمرات الإسرائيلية المقابلة ، وعندما حاولت أربع طائرات ميستير إسرائيلية اختراق المجال الجوي الغربي (صباح يوم 1960/2/1) تصدت لها أربع طائرات سورية ميغ (17)، وتمكنت من إسقاط طائرة معادية من طراز ميستير دون أية خسائر عربية [3].

---

[1] – مصطفى طلاس: المصدر السابق، (ج1)، ص 735.

[2] – الصباح التونسية: ع(1753)، 2 افريل 1958، ص 4.

*– **معركة التوافيق:** نسبة إلى قرية التوافيق المشرفة على بحيرة طبرية وعلى المستوطنات الإسرائيلية الواقعة جنوبي البحيرة، فمنذ توقيع الهدنة السورية الإسرائيلية في 20 جويلية 1949، جرت عدة اشتباكات بين الطرفين، وخلال فترة الوحدة كانت معركة التوافيق جنوب الجبهة السورية – الإسرائيلية (جنوب بحيرة طبرية، ومدينة تل القصر الإسرائيلية)، التي وقعت في 31 جانفي 1960، التي هدفت إسرائيل من خلالها احتلال تل التوافيق المتحكمة بمستعمرة(بيت كتسير – تل القصر) أو تحييدها على الأقل، وذلك بمنع الحياة فيها، ينظر، وزارة الدفاع في الجمهورية العربية السورية: " أهم المعارك التي خاضها الجيش العربي السوري في فترة الوحدة ": الرابط: http://www.mod.gov.sy/index.php?node=554&cat=948 تاريخ ال تصفح: 2018/03/09 الساعة 18:00.

[3] – مصطفى طلاس: المصدر السابق، (ج2)، ص 64.

وكان لهذه المعركة الجوية أثر كبير على رفع معنويات الطيارين وتجسيد الوحدة السورية – المصرية عندما صدرت الأوامر بتحرك بعض الوحدات العسكرية القريبة من دمشق لدعم الجبهة السورية، وفي الوقت ذاته تلقت القيادة في إقليم الجنوب الأوامر بتحريك الفرقة الثانية (المشاة) والفرقة الرابعة (المدرعة) إلى سيناء، كما تحركت الفرقة الثانية مشاة باتجاه الإسماعيلية على محور واحد ، وكان في تنظيمها الفوج المدرع الثاني فتم عبور قناة السويس [*] ، وبعد انتهاء المعركة عادت هذه القوات إلى قواعدها في معسكرات فايد وغرب القاهرة.

هدفت إسرائيل من خلال هذه المعركة إلى الاستيلاء على الأراضي الزراعية في التوافيق لتوسيع رقعتها الجغرافية، وعلى الرغم من الخسائر البشرية والمادية التي خلفتها معركة "التوافيق" وراءها إلا أنها عبرت عن تجسيد الوحدة بين البلدين عندما هب جيش إقليم الجنوب لرد الخطر عن إقليم الشمال بالتعاون مع الجيش الأول هناك، فأعطت الإحساس بإمكان تجاوز الخلافات والمشاكل الداخلية في سبيل مصلحة الوطن وحماية أمنه واستقراره من التهديد الإسرائيلي.

لم يُقبل "عبد الناصر" على ضرب إسرائيل أو مه اجمتها عندما كانت الـ(ج.ع.م) كالطوق أو الكماشة حولها وعندما قامت إسرائيل بهجوم على إقليم الشمال في معركة التوافيق، حيث اكتفى بطمأنة الأمة العربية قائلاً:[1] «**بأن السوريين لا يحبون الهزار، وأنهم ردوا على إسرائيل فوراً**» واحتفظ هو للجيش المصري بحب الهزار، فقد كانت فرصته لشن هجوم من سوريا حيث الجيش المصري والسوري كانا جيشاً واحداً، وفرصة لسحب قوات الطوارئ ، وغلق خليج العقبة لأن إسرائيل كانت معتدية، لكن المواجهة مع إسرائيل لم تكن في خاطر "عبد الناصر" آنذاك، وظلت الـ(ج.ع.م) أو الكماشة قائمة ثلاث سنوا ت دون أن تشن هجوماً على إسرائيل، في الوقت الذي كانت فيه الثورة العراقية قائمة مما يعطي فرصة لتحقيق ذلك وإزالة إسرائيل من الوجود.

---

*- ذكر "طلاس" أن "عبد الناصر" أمر بتحرك هذه الفرق من جيش إقليم الجنوب ليوهم الرأي العام في سوريا ومصر أن هناك معركة مع إسرائيل، ولتغطية استقالة الوزراء البعثيين حتى ينشغل الناس بما هو أهم، ينظر، مصطفى طلاس: المصدر السابق، (ج2)، ص 65.

[1] - عبد الناصر نقلاً عن، محمد جلال كشك: ثورة يوليو الأمريكية، مطابع الزهراء للإعلام العربي، القاهرة: 1988، ص 631.

- **سعد الدين الشاذلي: ولد عام 1922م بمحافظة الغربية بمصر، سماه والده بسعد تكريماً للزعيم "سعد زغلول"، التحق بالكلية الحربية عام 1939م، ثم انتدب في خدمة القصر الملكي، شارك في حرب فلسطين 1948م، انضم إلى الضباط الأحرار عام 1951م أسس أول فرقة للمظلات في الجيش المصري عام 1954م، شكل مجموعة من القوات الخاصة عام 1967م (مجموعة الشاذلي) من 1500 فرد، أظهر عبقرية حربية في حرب جوان 1967م، عين رئيساً لأركان حرب القوات المسلحة في عهد "السادات"، وقاد قوات الكتيبة العربية التي كانت ضمن قوات الأمم المتحدة في أزمة الكونغو عام 1960م أين ساهم في نشر الإسلام بين أهلها بتوزيع المصاحف عليهم، قاد عملية (الآذن العالية) ضد إسرائيل في حرب اكتوبر 1973م، ينظر، سمير الجمل: الكبرياء أيام سعد الدين الشاذلي: (د، ط)، دار الجمهورية للصحافة، القاهرة، 2012، ص ص 10، 18. توفي "الشاذلي" يوم 10 فيفري 2011م.

- **باتريس لولومبا: (1925- 1961م) مناضل كونغولي ذو ميول اشتراكية، أول رئيس وزراء منتخب في تاريخ الكونغو آخر أيام الاحتلال البلجيكي لبلاده، وبعد استقلال الكونغو عام 1960م قام" موريس تشومبي" باعلان انفصال إقليم كاتنغا الغني بالمعادن الثمينة عن الكونغو بدعم من بلجيكا فتصدى له "لولومبا" بطلب الدعم من الأمم المتحدة للحفاظ على وحدة الكونغو، إلا أن باتريس اغتيل في جانفي 1961م، ينظر، باتريس لولومبا، الرابط/ http://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons/2015/4/16/%D8%A8%D8%A7%D8%AA%D8%B1%D9 تاريخ التصفح: 5/ 11/ 2018م على الساعة 00:30.

وعلى المستوى الخارجي شاركت كتيبة من قوات المظليين من جيش الـ(ج.ع.م) بقيادة العقيد "سعد الدين الشاذلي"** في التدخل في أحداث الكونغو عام 1960م بأمر من "عبد الناصر" عندما طالب الثوري "باتريس لومومبا"*** رئيس الوزراء ورئيس حزب "الحركة الوطنية الكونغولية" (Mouvement Nationa Congalese) بتدخل قوات أممية بمشاركة قوات إفريقية للحفاظ على وحدة الأراضي هناك، ووضعت تحت القيادة العسكرية الأممية في الكونغو[1]، لكنها سرعان ما انسحبت بعد تبدد المشكلة الكونغولية عام 1961م.

وفي نفس السنة (1961م) شاركت الـ(ج.ع.م) بكتيبة مكونة من ألف جندي إلى جانب ألف جندي أردني وألف جندي سعودي، وخمسمائة جندي تونسي ضمن "قوات الأمن العربية" التي شاركت في الدفاع عن الكويت وتوفير الحماية لها من أي عدوان خارجي، وكان هذا عقب الإدعاء العراقي في الحق في الكويت بعد استقلالها في جوان 1961م ووصلت قوات الطوارئ العربية إلى الكويت يوم 10 سبتمبر 1961م، غير أنها كانت رمزية أكثر منها فعلية، إذ لم يدم بقاؤها طويلاً في الكويت، فقد قررت الـ(ج.ع.م) (مصر) فيما بعد سحب قواتها في 12 اكتوبر1961م، وفي جانفي 1963 سحبت كل من السعودية والأردن وتونس قواتها من الكويت[2].

وكان تدخل هذا الجيش العربي سابقة بل وإجراءً جديداً من الإجراءات التي تساعد على تسوية المنازعات العربية، لم يتضمنه ميثاق الجامعة العربية.

وعلى الرغم من التنظيمات التي وضعتها الـ(ج.ع.م) في الميدان السياسي والانتصارات التي حققتها في اشتباكاتها مع إسرائيل في الميدان العسكري، إلا أنه كانت هنالك ثغرات وإخفاقات تمثلت في عدم وجود التنظيم الشعبي في القطرَيْن، الذي لم يستطع الاتحاد القومي أن يعوضه، وعدم وحدة الفكر والدولة، فكان هناك في الدولة جيشان الأول (السوري) والثاني (المصري) وعملتان ، وميزانيتان، وبالتالي أصبحت الـ(ج.ع.م) تواجه تحديات معادية من بداية قيامها.

حتى ذهب منتقدوا الوحدة أن تفرد "عبد الناصر" بالقرارات السياسية، والاكتفاء بتوحيد القيادة العليا للجيش وتوحيد المصطلحات العسكرية والتدريب والإجراءات الإدارية المختلفة مع وجود جيشان في الدولة احتفظ كلا منهما في تركيبته بغالبية أبناء إقليمه، وإفراغ الجيش من الضباط النشطين سياسياً الذين لم تكن مصالحهم تتناقض مع النهج الاقتصادي – الاجتماعي لدولة الوحدة، كان من أهم العوامل التي ساعدت على الانفصال عام 1961م.

---

[1] – محمد فايق: المصدر السابق، ص 146.

[2] – محمد حسن العيدروس: تاريخ الكويت الحديث والمعاصر، (د، ط)، دار الكتاب الحديث، الإمارات، 2002، ص 244.

*– **الاشتراكية**: ظهرت على يد العالم "ماركس" وتعني التسيير الجماعي، أي تحرير الإنسان سواء الفقير أو الغني، فالفقير يشد التسيير الجماعي بيده ولا يتركه فريسة للأعمال الشاقة ويخلق له العمل الكريم ، والغني يحرره من البذخ والقلق وعدم الاستقرار، ينظر، زهور أسعد، ثورة العلم من ابن خلدون إلى ابن باديس، (د،ط)، دار هومة، الجزائر: 2012، ص 105. وأكد وزير الإعلام المصري الأسبق "مصطفى محمود" أن صانع الاشتراكية في مصر ثم في الج.ع.م ليس هو "عبد الناصر" وإنما "حسنين هيكل" الذي كان وراء هذا الاتجاه، مشيراً إلى أن "عبد الناصر" لم يكن لديه وقت يقرأ فيه أو يعرف شيئاً عن الأفكار الاشتراكية، ولم يعرف "ماركس" ولا الماركسية، ينظر، محمود فوزي: المرجع السابق، ص 108.

ثانياً: منجزات الجمهورية العربية المتحدة في المجال الاقتصادي (1958– 1961م).

كانت الـ(ج.ع.م) قد حددت أهدافها ومرتكزاتها على الأسس التالية: الحرية، الاشتراكية* والوحدة، أي التحرر الوطني والاستقلال وبناء مجتمع الكفاية والعدل، أو المجتمع القادر على تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي (مجتمع العدالة الاجتماعية)، ثم تحقيق الوحدة العربية، الذي يَعُدُّ تحرير فلسطين هو الشرط الأساسي – كما رأه المشروع الناصري– لتحقيق هذه الأهداف الثلاث.

وبهذا عمدت الـ(ج.ع.م) إلى الاستناد إلى الأسس الثلاث للنهوض بالمجتمع والاقتصاد:

1– ربط الحرية السياسية بالحرية الاجتماعية ، أي حرية الوطن والمواطن بتأمين حقوق المواطن وكسب الحرب ضد التبعية والتخلف والإقطاع.

2– تجاوز «الليبرالية» فكراً وممارسة والسعي نحو إقامة ديمقراطية اجتماعية، خاصة وأن شعار الاشتراكية كان شعار ثورة جويلية 1952م في مصر.

3– اعتماد الأسلوب غير الرأسمالي في التنمية الاقتصادية[1] حسبما نص عليه الدستور المؤقت سنة 1958م.

ولعل اعتمادها على هذه الأسس (الحرية والإشتراكية) قد حقق لها منجزات في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي خاصة الأخير، إذ أشاد الكثير من الأدباء والمفكرين بتجربة الوحدة مابين مصر وسوريا، بسبب المنجزات الاقتصادية التي تم إنجازها في عهدها، خاصة وأن "عبد الناصر" كان قد حدد أهدافه بقيام دولة الوحدة والتي أعلنها بنفسه والمتمثلة في القضاء على جميع بقايا المواقع الأجنبية المتميزة، ووضع موارد العالم العربي بالكامل تحت تصرف القوى الوطنية العربية، وتوحيد العالم العربي قاطبة وراء سياسة خارجية مشتركة وبرنامج مشترك للتحديث والتنمية والإصلاح[2].

ونص الدستور المؤقت 1958م في مادته الرابعة من الباب الثاني على تنظيم الاقتصاد القومي وفقاً لخطط مرسومة، تراعى فيها مبادئ العدالة الاجتماعية، وتهدف إلى تنمية الإنتاج ورفع مستوى المعيشة، ونصت المادة الخامسة على صيانة الملكية الخاصة، وأن لا تنزع إلا للمنفعة العامة، مقابل تعويض عادل وفقاً للقانون[3].

ومن هذا المنطلق راح "عبد الناصر" يستكمل الاستقلال السياسي بالاستقلال الاقتصادي لشعب الـ(ج.ع.م) من أجل تحقيق التنمية الشاملة مولياً اهتماماً بقضية الإصلاح الزراعي والملكية، وكانت أول خطوة له هي الشروع في بناء السد العالي (مفتاح التنمية لمصر) بعد قبول الاتحاد السوفيتي تقديم المساعدة للـ(ج.ع.م)، فخلال زيارة "عبد الناصر" لموسكو بتاريخ أفريل 1958م والتقائه "بخروتشوف" أبلغه الأخير عن استعداد الاتحاد السوفيتي للمشاركة في تنفيذ مشروع السد العالي [4]؛ ولم يمض على اللقاء ستة أشهر حتى تم توقيع اتفاقية المرحلة الأولى من مشروع السد العالي في 23 اكتوبر 1958م الذي قدرت تكاليفه بـ 1.3 بليون دولار، حيث قدم الاتحاد السوفيتي

---

[1] – مصطفى الخطيب، حسن اسماعيل عبد العظيم: الموسوعة العربية : الوحدة السورية المصرية، المرجع السابق.

[2] – محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، (ج1)، المصدر السابق، ص 385.

[3] – دستور الجمهورية العربية المتحدة، الجريدة الرسمية، ع(1)، 13 مارس 1958، ص 1.

[4] – محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، (ج1)، المصدر السابق، ص 317.

للـ(ج.ع.م) قرضاً بمبلغ 400 مليون روبل مساهمة منه في تنفيذ المرحلة الأولى من المشروع بفائدة قدرها 2.5%، مع فترة سماح قدرها ستة سنوات، على أن يكون السداد على أقساط ممتدة لأثني عشر عاماً، عندها أعلن "عبد الناصر" بالبدء فوراً في تنفيذ المشروع الذي تتجسد فيه آمال شعب إقليم الجنوب في التنمية[1] لما سيحققه من رفاهية للسكان.

تم تنفيذ المرحلة الأولى من السد يوم 09 جانفي 1960م، وفي نفس السنة تم توقيع اتفاقية ثانية مع روسيا والـ(ج.ع.م) بـ500 مليون روبل إضافية لتمويل المرحلة الثانية من السد[2].

كان مشروع بناء السد العالي من أهم إنجازات الـ(ج.ع.م) في المجال الزراعي حيث حمى إقليم الجنوب من أخطار الفيضانات، كما أدى إلى زيادة الرقعة الزراعية بنحو مليون فدان* وتم الاستفادة منه في توليد الكهرباء باعتباره المصدر الأول لها في إقليم الجنوب، وهو ما يوفر الطاقة اللازمة للمصانع والمشروعات الصناعية الكبرى.

وفي مجال الزراعة أيضاً تم توزيع 800 ألف فدان في إقليم الجنوب على مائة وثمانين (180) ألف أسرة بلغ عدد سكانها مليون فرد[3]، ومن أهم المحاصيل الزراعية التي كانت تنتجها الـ(ج.ع.م) في إقليم الجنوب: زراعة القطن إضافة إلى تربية الماشية والدواجن التي أولاها "عبد الناصر" اهتماماً كبيراً، فتنميةً للثروة الحيوانية شُرع في تنفيذ "مشروع ناصر" لتوزيع أكبر عدد من الماشية على صغار الزراع المعدمين كوسيلة عاجلة لزيادة دخلهم فوزع (1936) رأساً من ماشية مشروع "ناصر"، وفي مطلع سنة 1961م زادت المساحة المخصصة لزراعة القطن المحصول الرئيسي بإقليم الجنوب إلى مليون و 860 ألف فدان، كما تم إنشاء صندوق لدعم صناعة الورق المحلية بإقليم الجنوب أيضاً[4].

وفي مجال الصناعة والتجارة تم تأسيس بنك القاهرة عام 1958م، وفي مارس من نفس العام بدأ انتاج مصانع الحديد والصلب بحلوان الذي افتتح في جويلية 1958م، وتم وضع قانون بحري موحد لل.(ج.ع.م)، كما تم وضع برنامج كامل للتصنيع على أساس التوزيع الإقليمي للصناعات، وفي افريل من نفس العام (1958م) تقرر إنشاء بنك صناعي في الإقليم السوري لتشجيع الصناعات المحلية، وفي ماي صدرت ثلاثة قرارات جمهورية للنهوض بالصناعة نصت على إنشاء غرف صناعية واتحاد للصناعات ومجالس إقليمية للصناعة، وبدأ سك العملة الفضية للإقليم السوري منذ 31 جويلية بدار سك النقود بالقاهرة، وفي أوت 1958م ألغيت القيود الجمركية بين إقليمي الـ(ج.ع.م)[5] مع احتفاظ كل إقليم بعملته الخاصة (الجنيه المصري والليرة السورية).

---

[1] – نفسه، (ج1)، ص 393.

[2] – أسماء نصار: "15 معلومة عن السد العالي بمناسبة ذكرى إنشائه الـ 46 .. تعرف عليها"، الرابط/
http://www.youm7.com/story/2017/1/16/15-%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A9
تاريخ التصفح: 2018/02/24 على الساعة 00:50. وللإشارة فإن السد العلي لم يستكمل بناؤه إلا في جويلية 1970م.

*– الفدان = 4200 متر مربع و1 هتكار = 2.381 فدان.

[3] – شوقي عبد الناصر: المرجع السابق، ص 280.

[4] – الأهرام: ع(27058)، 10 جانفي 1961، ص ص 4، 6.

[5] – وزارة التربية والتعليم للجمهورية العربية المتحدة، شهرية التربية والتعليم، عدد خاص بالعيد الأول للوحدة، ع(4 – 5)، 22 فيفري 1959، المرجع السابق، ص ص 46، 49.

وفي سنة 1959م حقق الدخل القومي في إقليم الجنوب ارتفاعاً بقيمة 1312 جنيه مقارنة بسنة 1953م (780 جنيه) أي بنسبة زيادة 68%[1]، وأصبح الإنتاج الصناعي 505 مليون جنيه عام 1959م بعدما كان 239 مليون جنيه سنة 1952م، وزاد الإنتاج من غزل القطن بنسبة 71% وارتفع عدد المغازل والإنتاج من الإسمنت الأزوتي والأسمدة والسكر والورق وغزل الصوف ونسج الصوف وغزل الحرير الصناعي، ونسيج الحرير الصناعي وصناعات أخرى كالزجاج والبطاريات والمصابيح الكهربائية[2]

وخلال نفس السنة (1959م) بدأت الـ(ج.ع.م) تنتج في إقليم الجنوب أصنافاً من الصناعات لم تكن متواجدة بها قبل مثل: اللوح الصلب (16027 طن)، وقضبان السكك الحديدية (282773 طن)، عربات السكك الحديدية (450)، المبيدات الحشرية (5000 طن)، الأدوية (1700 طن)، إطارات للسيارات (295000)، وأجهزة الغاز والكهرومنزلية وأجهزة التكييف والراديو، بالإضافة إلى مشاريع انتاجية أخرى كانت تحت الانجاز بإقليم الجنوب بلغ عددها مائة وثمانية عشر مشروع مثل: الحديد والصلب، الترسانة البحرية، المحولات الكهربائية، أجهزة التلفزيون، صناعة السفن وناقلات البترول، ماكينات الخياطة، السيارات، ونسج وغزل الصوف[3] وعموماً فنسبة الإنتاج الصناعي سنة 1959م بلغت 50%[4]، وبلغ حجم التجارة في الإقليم الجنوبي سنة 1961م (410 ملايين جنيه) (180 مليون صادرات للعالم وثمانية ملايين للإقليم الشمالي، و 250 مليوناً واردات من العالم وسبعة ملايين من إقليم الشمال[5].

أما عن المنجزات الاقتصادية في إقليم الشمال ، فبعد تأليف الوزارة الأولى للـ(ج.ع.م) استطاعت الحكومة الأولى لإقليم الشمال التي استمرت سبعة أشهر أن تُدخل تطورات هادفة في الإقليم منها قانون العلاقات الزراعية الصادر في سبتمبر 1958م، وقانون التعاون، وقانون أملاك الدولة، وقانون المصرف الزراعي، كما استحدثت وزارت جديدة أبرزها وزارة التخطيط، وعدداً من المؤسسات العامة مثل الهيئة العامة للبترول والمصرف الصناعي، وبدأت صياغة خطة عشرية لتطوير الاقتصاد والتحضير لمشروع خطة خماسية [6] لتنظيم الزراعة وتحسينها في الإقليم بالاعتماد الأسلوب غير الرأسمالي في التنمية الاقتصادية من خلال الإصلاح الزراعي والتخطيط المركزي.

---

[1] – الأهرام: ع(27058)، 10 جانفي 1961، ص 5.

[2] – شوقي عبد الناصر: المرجع السابق، ص 277.

[3] – نفسه ص 279.

[4] – أحمد يوسف أحمد: المجموعات الكاملة لخطب وأحاديث وتصريحات جمال عبد الناصر ، (ج3)، (ق1)، مركز دراسات الوحدة العربية، (د، ت)، ص 363.

[5] – الأهرام: ع(27312)، 21 سبتمبر 1961، ص 4.

[6] – غسان محمد رشاد حداد: المصدر السابق، ص ص 141- 142.

*– كان إقليم الشمال عشية الوحدة يشهد خللاً في توزيع الملكية إذ كان 70% من سكان الريف السوري قبل الوحدة لا يملكون أي عقار زراعي، في حين كان 02.5% من الملاك الزراعيين يملكون 45% من الأراضي المروية اصطناعياً و 30% من الأراضي المروية بمياه المطر، وكانت عائلات محدودة تمتلك عشرات من القرى مثل عائلات: البرازي، والعظم والكيلاني في كل من حماة ومصياف وكان أبنائها وجهاء سياسيين أو اقطاعيين من أصول تركية أو تجار طموحين، وكان الفلاح السوري اشبه بالقن في عهد الاقطاع الأوروبي، إذ لم تكن هناك تشريعات تنظم علاقته بالمالك، ولم يسمح قانونياً بإنشاء نقابات للعمال الزراعيين، ينظر، عوني فرسخ: إشكاليات الوحدة، المرجع السابق، ص ص 282، 284.

ففي 4 سبتمبر 1958م أصدر "عبد الناصر" قانون العلاقات الزراعية (القانون 134) من (269 مادة) القاضي بتنظيم العلاقة بين مالك الأراضي والفلاح العامل فيها [*]، وإجازة تشكيل نقابات للفلاحين، وعمال الزراعة، والذي حقق نجاحاً في أوساط الفلاحين السوريين، بتحسين توزيع الثروة القومية، ثم وضع قانون الإصلاح الزراعي المتضمن (ثلاثة وثلاثون مادة) (القانون 161 الصادر في 27 سبتمبر 1958م) لمعالجة إشكالية الملكية الزراعية محدداً ثمانين (80) هكتاراً كحد أعلى للملكية في الأراضي المروية والمشجرة، و ثلاثمائة (300) هكتار في الأراضي البعلية (المطرية) لقاء تعويض يساوي عشرة أمثال بدل إيجار الأرض في دورة زراعية كاملة، كما قضى بتشكيل جمعيات تعاونية للمستفدين من الإصلاح وصغار الملاك فضلاً عن الاهتمام بالتوسع الرأسي للزراعة ودعم الثروة الحيوانية، وتطوير الصناعات الزراعية ومكننة الزراعة بهدف زيادة الإنتاج وتحقيق الاكتفاء الذاتي [1] بالاستعانة بخبراء وفنيين من إقليم الجنوب بلغ عددهم خمسين (50) مهندساً استقدموا إلى إقليم الشمال في مارس 1958م وزاد عددهم في السنوات اللاحقة لتلبية احتياجات التنمية، وتم وضع قانون جديد للمصرف الزراعي والغرف الزراعية تناول بصفة رئيسية أنظمة موظفي المصرف وتوزيع الإدارات والفروع والمحاسبة وإقراض الجمعيات التعاونية الزراعية، كما تم تنظيم زراعة وإنتاج وتصدير القطن حيث صدر القرار الجمهوري رقم (490) في 18 مارس 1959م القاضي بإنشاء "هيئة تصدير القطن السوري" [2]، إضافة إلى محاولة معالجة تأثيرات الجفاف في المزارعين ومربي الماشية خلال السنوات (1958- 1960م)، بتخصيص اعتمادات مالية لتعميم مياه الشرب بالإقليم، خاصة وأن الزراعة عشية الوحدة كانت النشاط الاقتصادي الأول بالإقليم تسهم بـ 50% من الدخل الوطني وبـ80% من الصادرات وتشغل عدد كبير من اليد العاملة، فجاء هذا القانون تطويراً لقانون الإصلاح الزراعي الذي صدر في مصر في سبتمبر 1952م بما يتلائم وظروف الإقليم السوري، إذ فرق بين الأرض المروية والأرض المطرية، وهو ما لقي استحساناً من الفلاحين الذين عبروا عن فرحتهم بالقانون بخلاف كبار الملاك الذين انتقدوه لأنه طبق عليهم.

وفي ديسمبر 1958م وزعت الدفعة الأولى من أراضي الإصلاح الزراعي بالإقليم السوري والتي بلغت مساحتها خمسة وسبعين (75) ألفَ فداناً في عديد من قرى ومحافظات الإقليم [3] حتى أن بعض أكراد تركيا هجروا إلى سوريا للاستفادة من عملية توزيع الأراضي على الفلاحين، وقدرت أعدادهم بالآلاف، وبالفعل قامت مؤسسة الإصلاح الزراعي عام 1959م بتوزيع الأراضي على الفلاحين الأكراد الذين يعملون في الأرض بغض النظر عن جنسيتهم خاصة في قرى: تل الجمانة وغور زيارة وغور قافيق [4]، لكن سرعان ما أخذت الفرحة تَتَبَدَّدُ في العامين التاليين (1959- 1960م)، نتيجة الصعوبات الناجمة عن عملية التطبيق وتأخر التنفيذ وانخفاض الإنتاج الزراعي

[1] – مصطفى الخطيب، حسن اسماعيل عبد العظيم: الموسوعة العربية : الوحدة السورية المصرية، المرجع السابق.

[2] – عوني فرسخ: إشكاليات الوحدة، المرجع السابق، ص ص 305، 307.

[3] – وزارة التربية والتعليم للجمهورية العربية المتحدة، شهرية التربية والتعليم ، عدد خاص بالعيد الأول للوحدة، ع(4 – 5)، 22 فيفري 1959، المرجع السابق، ص 49.

[4] – فريق باحثين: مسألة أكراد سوريا، المرجع السابق، ص 29.

وتراجع المساحات المزروعة، وكان الجفاف الناجم عن انحسار الأمطار طيلة فترة الوحدة من أخطر العوامل التي أدت إلى تفاقم الأوضاع المعيشية للفلاحين، بسبب آثاره السلبية على الإنتاج.

كما اصطدم قانون الإصلاح الزراعي – الذي تطلب تنفيذه الاستعانة بخبراء وفنيين من إقليم الجنوب – بمعارضة كبار الملاك والتجار الذين عارضوا تطبيقه في الإقليم السوري لكونه يلغي سيطرتهم ويمس نفوذهم الاجتماعي المتوارث بتحديد الملكية الزراعية، والاستيلاء على الأراضي الزائدة دون مقابل.

وكان من أهم المشاريع الاقتصادية المنجزة في الإقليم مشروع الغاب الذي كان الغرض منه تجفيف حوض الغاب في حوض العاصي واستصلاح خمسة وثلاثين (35) ألف هكتار وريها، والذي بدأ تنفيذه منذ سنة 1951م وانتهى سنة 1961م إذ أعطي المشروع اهتماماً خاصاً في عهد الوحدة، بحيث أنفق عليه مائة وستة (106) مليون ليرة سورية، وأضيفت إليه شبكات الري الرئيسية في منطقة العشارنة، ومشروع الروج الذي كانت غايته تجفيف مستنقع الروج – جنوب غرب إدلب – البالغة مساحته ب5000 هكتار واستصلاح أراضيه، إذ أنفق عليه 45% من تكلفته البالغة 16.75 مليون ليرة، وكان من المقدر انجازه سنة 1962م[1]، إضافة إلى استكمال مشاريع آخرى في الري واستصلاح الأراضي الزراعية كان قد بدأ الشروع فيها قبل الوحدة كمشروع سد الرستن، ومشروع إنشاء شبكتين للري على نهر السن وغيرها من المشاريع المائية المنجزة، وآخرى كانت قيد الدراسة كمشروع الخابور والعاصي الأعلى وسد الفرات* حول إمكانية استغلالها في الري وإنتاج الطاقة الكهربائية، فقد كان مشروع سد الفرات في نظر "عبد الناصر" مثلاً موازيًا لمشروع السد العالي في أسوان عام 1960م، لما يوفره لسكان إقليم الشمال من مياه ري وكهرباء، فجلب الخبراء السوفييت من أجل ذلك عام 1958م، فأجروا دراسة مفيدة حول المشروع، وفي عام 1959م عقد اتفاقاً مع ألمانيا الغربية لتنفيذ هذا المشروع[2] غير أن المشروع لم يُستكمل في عهد الوحدة.

ومن أجل تعزيز الصناعة دعمت الدولة القطاع العام، وعملت على توجيه القطاع الخاص، حيث شرعت الحكومة في التخطيط لبناء المصانع وتطوير الصناعات فصدر قانون تأسيس المصرف (بنك) الصناعي في 08 اكتوبر 1958م للنهوض بالصناعة في إقليم الشمال، وفي نوفمبر 1958م أعلنت الخطة الخماسية الأولى التي تضمنت إنشاء عدد من المصانع في دمشق وحمص وحماة وحلب واللاذقية وتم إنشاء وزارة للصناعة بالإقليم في ديسمبر من نفس العام لمراقبة الصناعات المختلفة والرفع من كمية الانتاج، واستكمل النقص الفني بأعداد كبيرة من خبراء الإقليم

---

[1] – عوني فرسخ: إشكاليات الوحدة: المرجع السابق، صص 286- 287.

*– **سد الفرات**: تعود فكرة إنشاؤه إلى سنة 1955م لتستكمل بعد الانفصال في ظل حكومتي بشير العظمة، وخالد العظم عام 1963م، شرع في تشييد السد عام 1970 بواسطة خبراء من الاتحاد السوفييتي، بلغ عدد الاختصاصيين السوفييت الذين أسهموا في انجازه 12 ألف شخص، في حين شارك ببناء السد حوالي 1500 عامل ومهندس سوري، بحسب أرقام رسمية، جسم السد بني من الإسمنت والحديد الصلب، وصمّم لمقاومة الهزات الأرضية، وانتهى بناؤه في 18 مارس 1978، ليصبح واحدًا من أكبر السدود في المنطقة العربية، بعد السد العالي الذي أنشأته مصر على ضفاف نهر النيل في 1968م، يبلغ طول السد 4500 متر، يرتفع عن سطح البحر 308 أمتار، ويتسع لـ 41 مليون متر مكعب من المياه، ينظر مراد عبد الجليل: "سد الفرات تخطيط فرنسي ألماني وتنفيذ روسي... هل يدمره الأمريكيون "، الرابط/ https://www.enabbaladi.net/archives/140357 تاريخ التصفح: 23/02/ 2018م الساعة 22:00.

[2] – أكرم الحوراني: المصدر السابق، (ج4)، ص 3225.

المصري خاصة فيما يتعلق بإنجاز الطرق من سكك حديد وجسور، والنقل البري والجوي والبحري، حيث تم إنشاء ميناء طرطوس لتأمين حاجة المناطق الجنوبية والوسطى من الإقليم، وتم انجاز مبنى جديد لمطار دمشق وإنشاء مطار تدمر، وتوسيع ميناء اللاذقية والشروع في التنقيب عن البترول، إضافة إلى تطوير الاتصالات السلكية واللاسلكية، كما تم الاستفادة من الاتفاقات الاقتصادية مع الاتحاد السوفيتي في هذا المجال[1].

ومن أهم المحاصيل الزراعية بإقليم الشمال: نجد القطن، القمح والشعير والزيتون، وتربية الضأن والأبقار والدجاج والأخشاب وهي نفسها المحاصيل التي توفر عليها إقليم الجنوب نظراً لتشابه المناخ، وكانت الـ(ج.ع.م) تستورد بعض المحاصيل التي لا تنتج محلياً كالأرز والبطاطا، وفي سنوات الجفاف كانت تستورد الحبوب، ومن أهم الصناعات في إقليم الجنوب: المحاجر، المعادن، الصناعة الخزفية من الخشب والموزاييك والنحاس والفضة والصناعة الجلدية بأنواعها والنسيج والروائح، وبإقليم الشمال (سوريا) الصناعة الميكانيكية والنسيج اليدوي والبترول والحرف اليدوية والكهرباء التي مصدرها مياه سد (الفرات) والإسمنت، الأثاث، الحديد، والأدوية [2]، إضافة إلى الصناعة الغذائية والتحويلية والكميائية (السماد) وكانت من أهم صادرات الدولة: المنسوجات، القطن، الفواكه، ومن أهم وارداتها المواد الغذائية ومواد الطاقة، والأسلحة ؛ ومن أهم شركائها التجاريين: الدول العربية، الاتحاد السوفيتي، ودول أوروبا الشرقية ودول عدم الانحياز، وكان النشاط التجاري نشطاً بين الإقليمين خاصة بعد إلغاء القيود الجمركية بينهما في أوت 1958م – على الرغم من تأثيرات الجفاف– إذ أصبح إقليم الشمال مركزاً مفتوحاً للتجارة العابرة، ومدنه طرقاً رئيسية لجميع أنواع البضائع، مما يدل على أن عهد الوحدة لم يغير على نحو جذري تجارة الواردت والصادرات.

كما أن عهد الوحدة لم يصك عملة واحدة للدولة، إذ بقي كل إقليم محتفظ بعملته كما لم يوحد بين البنكين المركزيين للإقليمين، إذ ذكر محافظ البنك الأهلي المصري الأسبق "عبد الجليل العمري" ما بين (1957 – فيفري 1960م) أنه نجح رفقة "عزت الطرابلسي" محافظ البنك المركزي السوري أن يفرضا اتجاهاتهما في أن الدمج المالي بين البنكين سابق لأوانه، وأقناعا الحكومة بإبقاء العملتين والبنكين[3].

وفي سنة 1960م وضعت خطة مضاعفة الدخل في الإقليمين خلال عشر سنوات لتبدأ من العام المالي 1961/1960م اعتباراً من أول جويلية 1960م وقسمت إلى فترتين كل منهما خمس سنوات بحيث تتولى الدولة وقطاعها العام المشروعات الكبرى مع الاحتفاظ للقطاع الخاص بنسبة من المشروعات الإنتاجية، وبالنسبة لإقليم الشمال تضمنت الخطة مشروعات: استصلاح الأراضي وبناء السدود وإقامة مشروعات الري والطرق والجسور والسكك الحديدية، ومشروعات القرى وتطوير صناعة البترول والتنقيب عن المعادن ودعم السياحة، لكن واجهتها مشكلة ندرة العاملين الملتزمين بالفكر الإشتراكي المؤهلين لإدارة المشاريع القائمة [4]، وشهد إقليم الجنوب هو الآخر مع

[1] – عوني فرسخ: إشكاليات الوحدة: المرجع السابق، ص ص 319، 333.

[2] – جامعة الدول العربية: مضابط جلسات دور الاجتماع العادي الـ 31 لمجلس جامعة الدول العربية، 2 مارس 1959، المصدر السابق، ص ص 282-283. وللإطلاع أكثر على أنواع الصناعات التي كانت قائمة في الج.ع.م ينظر، عوني فرسخ: إشكاليات الوحدة، المرجع السابق، ص 300.

[3] – محمد الجوادي: مذكرات وزراء الثورة، (ج1)، (ط1)، دار الشروق، القاهرة: 1995، ص 52.

[4] – عوني فرسخ: إشكاليات الوحدة، المرجع السابق، ص ص 271- 272.

مطلع الستينيات نهضة اقتصادية وصناعية كبيرة بعد أن بدأت الـ(ج.ع.م) اتجاهاً جديداً نحو السيطرة على مصادر الإنتاج ووسائله من خلال التوسع في تأميم البنوك والشركات والمصانع الكبرى، وإنشاء عدد من المشروعات الصناعية الضخمة، ففي سنة 1960م أمم "عبد الناصر" أموال البلجيكيين أيام معركة الكونغو، ثم مؤسسات بنك مصر والبنك الأهلي في 10 فيفري 1960م أكبر بنكين تجاريين في إقليم الجنوب، على أ ن يقوم الأخير بالاعمال البنكية التجارية، وإنشاء بنك مركزي مستقل، وانتقلت ملكية الصناعات والمنشآت الكبيرة للدولة، كما أمُمت أربعمائة (400) مؤسسة ضخمة جديدة[1].

وأدى تأميم البنك الأهلي المصري إلى استقالة محافظه "عبد الجليل العمري" لكون الحكومة لم تستشره في الأمر، كما أنه لم يفهم مصلحتها من تأميم هذا البنك الذي يملك أسهمه مصريون كثير منهم من صغار المساهمين[2].

وبلغت جملة ما تم استصلاحه من الأراضي في إقليم الجنوب حتى عام 1960م (78.000 فدان) بمناطق وادي النيل والمناطق الصحراوية بمعدل عشرة آلاف فدان سنوياً أي أربعة أمثال ما كانت عليه قبل ثورة 1952م ومن أجل زيادة مساحة الأراضي المستصلحة أنشأت الشركة العامة لاستصلاح الأراضي سنة 1960م، والشركة العامة للأبحاث والمياه الجوفية 1960م وغيرها من الشركات[3].

وإلى جانب هذا اهتمت الـ(ج.ع.م) بتنشيط قطاع السياحة باعتباره قطاعاً هاماً وحيوياً بالنسبة للدولة التي أصبحت تستقطب ملايين العرب، وتنمية لاقتصادها، فتم في افريل 1958م تنسيق السياسة السياحية بين الإقليمين، مع إنشاء مديرية للسياحة بإقليم الشمال، فخفضت أجور السفر بين الـ(ج.ع.م) ودول أوروبا الغربية ويوغسلافيا وشمال إفريقيا بنسبة كبيرة وصلت في بعض الحالات إلى 45%، مما كان لهُ أثر كبير في تنشيط سياحة الدولة وزيادة عدد السياح القادمين إليها[4].

وقد استفاد إقليم الشمال في هذا المجال حيث تم تشكيل وزارة للشؤون البلدية والقروية به اهتمت بأماكن الاصطياف بصورة رئيسية، وقامت بعدد من المشروعات للطرق الداخلية في تلك المناطق، وشيدت المقاهي وأنارت مناطق الآثار، واهتمت بمصادر المياه، ولقيت المواصلات خاصة البرية اهتماماً ملحوظاً وإنفاقاً متزايداً [5] حيث تم اعتماد ثلاثة وثلاثون (33) مليون ليرة سورية لتنفيذ مشروعات إنشاء الطرق الجديدة بالإقليم في ماي 1958م[6] إهتماماً بقطاع السياحة من جهة ولفك العزلة عن المناطق النائية من جهة أخرى ؛ وبالإجمال بلغ معدل الانفاق في إقليم الشمال على المشاريع الإنمائية من الري والتنمية الزراعية ووزارة الصناعة ومشروعاتها والمواصلات والشؤون البلدية

[1] – شوقي عبد الناصر: المرجع السابق، ص 309.

[2] – محمد الجوادي: المرجع السابق، (ج1)، ص ص 52- 53.

[3] – محمد عبد المجيد مرعي: الإصلاح الزراعي والميثاق، (د، ط)، دار القلم، القاهرة: 1964، ص ص 94، 99.

[4] – الأهرام: ع(27058)، 10 جانفي 1961، المصدر السابق، ص 5.

[5] – عوني فرسخ: إشكاليات الوحدة: المرجع السابق، ص 23.

[6] – وزارة التربية والتعليم للجمهورية العربية المتحدة، عدد خاص بالعيد الأول للوحدة، ع(4 – 5)، 22 فيفري 1959، المرجع السابق، ص 48.

والقروية خلال ثلاث سنوات من الوحدة 178.2 مليون ليرة سنوياً أي ما يعادل 852 بالمائة مقارنة بمعدل الانفاق عليها خلال عامي 1956- 1957م الذي بلغ 21.301.341 ليرة سورية[1].

وبهذا حققت الوحدة إنجازات كبيرة لإ قليم الشمال عبر السير على طريق الاشتراكية ورفض منطق الاقتصاد الحر وتبني سياسة التوجيه الاقتصادي، وإنهاء احتكار القلة المالكة بقوانين الإصلاح الزراعي والعلاقات الزراعية ثم بقرارات جويلية الاشتراكية عام 1961م فيما بعد.

حتى أن مجلس النواب السوري الذي شُكل عقب الانفصال حاول إلغاء قانون الإصلاح الزراعي، غير أنه اضطر إلى تثبيته تحت ضغط آلاف الفلاحين والعمال الذين طوَّقوا المجلس في انتفاضة شعبية هددت في الصميم النظام الانفصالي[2].

وهو ما يعطينا صورة على أهمية الانجازات التي حُققت في زمن الوحدة والتي حققت لسوريا نوعاً من الاستقرار السياسي والرخاء الاقتصادي، عكس ما روج له خصوم الوحدة من أن دولة الوحدة قضت على جميع مقومات الاقتصاد السوري.

ومنذ جوان 1960م حاول "عبد الناصر" وضع إصلاحات اقتصادية من شأنها أن تجعل الاقتصاد السوري الذي تسيطر عليه فئة البرجوازية والملاكين متماشياً مع القطاع العام المصري القوي، فبدأ موجة من التأميمات والتنظيمات في كلا الإقليمين، بدءاً بتحرير الاقتصاد في إقليم الجنوب بتأميم بعض المؤسسات الكبرى، واعتماد التخطيط* الشامل بإنشاء مكاتب للتخطيط في الوزرات والمؤسسات العامة منذ سنة 1959م لإجراء الدراسات والتحليلات المطلوبة، والحصول على المعلومات والتقارير اللازمة[3] ثم الشروع في خطة خماسية للتنمية الإقتصادية عندما أصدر في جويلية 1961م قوانين جويلية الاشتراكية القاضية بتأميم المصارف والعديد من الشركات في الإقليمين؛ ففي 20 جويلية 1961م أصدر "عبد الناصر" مرسوم (117) القاضي بتأميم مائة وتسعة وأربعين (149) شركة، والذي انتقلت بموجبه ملكية عشرين بنكاً وشركات التأمين وثلاثة شركات صناعية كبرى بإقليم الشمال إلى الدولة بصورة كاملة، وتحولت أسهمها إلى سندات اسمية على خزانة الدولة لمدة خمسة عشر سنة بفائدة 4%، وفي نفس التاريخ صدر مرسوم آخر رقمه (118) انتقلت بموجبه اثنا عشر شركة سورية تساهم الدولة في رؤوس أموالها بمقدار 50%** وتحولت هذه الأسهم بدورها إلى سندات اسمية على خزانة الدولة لمدة خمسة عشر سنة

---

[1] – عوني فرسخ: اشكاليات الوحدة: المرجع السابق، ص 278.

[2] – عوني فرسخ: " في ذكرى الوحدة المصرية – السورية"، الرابط : http://www.arabrenewal.info/2010-06-11-14-11-19/65333-%D9%81%D9%8A-%D8%B0%D9%83%D8 تاريخ التصفح 08/ 03/ 2017 على الساعة 00:00.

*– **التخطيط الاقتصادي**: يقصد به رسم خطة أو خطوات العمل للوصول إلى أهداف معينة بأقل تضحية، ينظر، الأهرام: ع(27553)، 20 ماي 1962، ص 9.

[3] – محمد محمود الإمام: ثورة يوليو والتنمية، (د، ط)، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، 1994، ص ص 35 ، 44.

**– منها شركة سامي حاتم للغزل والنسيج بحلب، الشركة العربية المتحدة، شركة الأقطان والزيوت بحلب، شركة الحاج أحمد وأولاده، شركة مطاحن الزهراء شركة مطاحن الهلال، والشركة العربية لتجارة وتصدير الأقطان بحلب، ينظر، الأهرام، ع(27250)، 21 جويلية 1961، ص 1.

بفائدة 4%، وصدر في نفس التاريخ المرسوم رقم (119) الذي أَمَّمَ اثنا عشر شركة صناعية مساهمة أخرى، ومنع المرسوم أي شخصية طبيعية أو اعتبارية من امتلاك أسهم تزيد قيمتها عن مائة ألف ليرة سورية[1].

كما انتقل عدد كبير من شركات إقليم الجنوب إلى شركات يملك القطاع العام 50% من أسهمها، شملت القائمة شركات للمقاولات والتجارة والسجاير والبترول والمنسوجات مثل: الشركة المساهمة المصرية للمقاولات، شركة المقاولات المتحدة، شركة النيل للأشغال، شركة التبادل التجاري، الشركة المصرية للتجارة الدولية، شركة النيل للتجارة الخارجية وغيرها من الشركات، ومن الشركات التي أممت تأميماً تاماً في الإقليم شركات: مياه الإسكندرية، شركة الكهرباء المصرية، شركة الكابلات الكهربائية، الشركة المصرية المتحدة للملاحة البحرية وغيرها [2]، واحتكرت الدولة تجارة القطن وعمليات الاستيراد كافة.

وأعقب هذه المراسيم صدور عدد من القوانين والقرارات التنظيمية عن رئاسة الجمهورية نظمت أوضاع العمال والموظفين في الشركات المساهمة وشركات التضامن والشركات ذات المسؤولية المحدودة، بما يضمن لهم حقوق عادلة، وقضت على تنظيم وضع العمال والموظفين في الشركات المؤممة بالإقليمين بتخصيص 25% من الأرباح لهم مع تمثيلهم في مجالس إدارة الشركات والمؤسسات ، ورفعت الضريبة على الدخل المرتفع إلى 90% إذا زاد إيراد الفرد على 10 آلاف جنيه، وعُدل قانون الإصلاح الزراعي بموجب قانون رقم (128) حيث خفض الحدّ الأعلى للملكية من 200 إلى 100 فدان وانخفضت أسعار الفائدة على الفلاحين بشكل كبير إلى درجة القضاء عليها في بعض الحالات، وتم تخفيض ساعات العمل إلى اثنين وأربعين ساعة في الأسبوع كحد أدنى مع عدم السماح للعامل بالعمل في أكثر من مؤسسة بهدف زيادة عدد المشتغلين وقوانين أخرى تهدف إلى تحقيق عدالة التوزيع كقانون رقم (113) الذي فرض 500 أو 50.000 ليرة سورية في السنة كحد أعلى للرواتب في أي شركة أو مؤسسة عامة[3].

وبهذا استرجعت الدولة عن طريق القرارات الاشتراكية الشركات والمؤسسات الصناعية الكبرى في القُطْرَيْنِ وتقررت حصة العمال (25%) من أرباح الشركات تمهيداً لتحقيق الكفاية والعدالة والحرية الاجتماعية في التوزيع والامتلاك.

لكن التأميم تم دون استشارة المسؤولين الاقتصاديين السوريين، وهو ما آثار غضب الطبقة البرجوازية في إقليم الشمال، وصعّد من نقمتها على النظام الحاكم وقوانينه الاشتراكية التي حرمتهم من ممتلكاتهم.

في حين ذكر "فرسخ" أن "عبد الناصر" قبل إصداره لقرارات التأميم استدعى وزير الاقتصاد في إقليم الشمال "أكرم ديري" واستشاره في تأميم الشركة الخماسية لإنتاج أنواع النسيج بدمشق التي كانت أكبر شركة من بين الشركات الثلاث المؤممة، واستقر الأمر على وضع تعديلات فيما يتعلق بقرارات التأميم التي صدرت ، لأنه ما كان ممكناً إصدار قررات التأميم في أحد الإقليمين دون الآخر [4].كان "عبد الناصر" – الذي آمن بالملكية الفردية التي

[3] -R. Hrair Dekmejian: op.cit, p 129.

[2] – الأهرام، ع(27250)، 21 جويلية 1961، المصدر السابق، ص 1.

[3] – محمد محمود الإمام: المرجع السابق، ص ص 48، 50.

[4] – عوني فرسخ: إشكاليات الوحدة، المرجع السابق، ص 325.

صانها دستور الـ(ج.ع.م) المؤقت في مادته الخامسة – لا يعترف بالاستغلال، وهذا ما دفعه إلى محاولة إقامة مجتمع اشتراكي تعاوني تتحقق فيه العدالة الاجتماعية، وتوضع فيه وسائل الإنتاج في خدمة الشعب العامل وفي خدمة الفرد ، وفي هذا قال: [1] «لا حرية بدون خبز، ولا حرية بدون عدل، ولا حرية بلا مساواة، فالحرية للفلاح أن يصبح سيد نفسه وسيد أرضه، والحرية بالنسبة للعامل أن يطمئن على رزقه وعلى قوته ومستقبله ، فالحرية لا تنفصل عن الخبز ولا الرزق»، معتبراً أن الحل الاشتراكي هو المخرج الوحيد إلى التقدم الاقتصادي والاجتماعي وأنه طريق الديمقراطية بكل أشكالها السياسية والاجتماعية.

حتى أنه ربط تحقيق الوحدة ببناء المجتمع الاشتراكي عندما اعتبر معركة الاشتراكية هي معركة تحرير الوطن من الاستغلال وتحرير الإنسان من عبودية الخضوع لاحتكارات رأس المال وسيطرته على السلطة، وأنه بدون بناء المجتمع الاشتراكي يصعب بناء الوحدة[2].

وكان اختيار "عبد الناصر" [*] الاشتراكية كنظام اقتصادي لدولة الوحدة يرجع لكون الاشتراكية هي الوسيلة الهامة التي لجأ إليها قادة العالم الثالث آنذاك لإنجاح محاولاتهم في بناء الأمة وتعبئة الجماهير حول الأهداف القومية وإعادة توزيع الثروة ، وإيجاد أساس عادل للملكية ولحل مشاكل التنمية، على أساس أن الرأسمالية لا يمكنها مواجهة المشاكل الواقعة للتنمية بدرجة النظام الاشتراكي [3]، فليس من الواقعي أن نتكلم عن إمكانية وجود النظام الرأسمالي في دولة تنقصها الوسائل والإمكانيات المادية لذلك، لذا كان اختيار الاشتراكية هو أكثر الوسائل فاعلية لتحقيق التنمية الاقتصادية، ورفع مستوى المعيشة، وتنمية الثروة المادية آنذاك.

ذلك أن التخطيط الاقتصادي قبل جويلية 1961م كان مفيداً لصالح أصحاب الأعمال (الرأسماليين) [**] لسوء توزيع العائد (الدخل القومي) على الشعب، وكان رأي "عبد الناصر" يتلخص في البحث عن خطوة عملية تحدث تغييراً في ملكية الإنتاج حتى يضمن عودة الدخل للشعب، وتحقيق العدالة بين أفراد شعبه فكان التخطيط الاشتراكي العلمي بالتوسع في الإنتاج كماً وكيفاً باستخدام أرقى أشكال التقنية.

---

[1] – جمال عبد الناصر نقلاً عن، شوقي عبد الناصر: المرجع السابق، ص 252.

[2] – "الوثيقة الفكرية الناصرية"، المؤتمر الناصري العام، دراسات ناصرية (2)، (المقاومة اختيار الأمة)، مركز الحضارة العربية، القاهرة: 2006، ص 27.

*– كان "عبد الناصر" مطلعاً على الفكر الاشتراكي فقد قرأ كتب ماركس ولينين ولاسكي وبيفان وهرو ، وبدأت أفكاره الاشتراكية تتكون شيئاً فشيئاً وكان فكره ملتقياً مع الماركسية في تحليل التاريخ على أساس ملكية وسائل الإنتاج، وأن النظام الموجود هو الذي يحمل من التناقضات ما يفرض ضرورة التطور الاجتماعي الذي تحكمه قوانين موضوعية، وأن الطريق للديمقراطية يبدأ بتحرير خبز الفرد، ويلتقي مع الماركسية في أفكاره حول صراع الطبقات وغير ذلك، لكنه أضاف إلى هذا الفكر من رؤيته ومن واقع المجتمع أفكاراً جديدة كفكرة التحالف بين قوى الشعب العاملة ، والتحول الاشتراكي الذي تؤدي البرجوازية الصغيرة فيه دوراً هاماً، ورؤيته في الحفاظ على الملكية الخاصة، وبناء الإشتراكية العلمية التي تنصرف إلى الوسائل والأدوات الخاصة بتنظيم القطاع العام (التكنولوجيا) وتحقيق التخطيط الشامل أكثر مما تنصرف إلى عالم الأفكار والمسالك والحركة السياسية (الإيديواوجية)، في ظل الإيمان بالأديان السماوية، ينظر، عبد الله إمام: الناصرية، المرجع السابق، ص ص 43، 48.

[3] – حورية توفيق مجاهد: "الاشتراكية في افريقيا"، مجلة الدرسات الافريقية، (ع6)، معهد البحوث والدرسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 1977 ، ص ص 248، 254.

فمن غير المعقول أن 5% ملاك في مقابل 95% من الفلاحين والمحرومين، لذا فالقوانين الاشتراكية بالنسبة له صدرت من أجل الملايين من الشعب، ومن أجل حرية المواطن وحرية الرزق، فهي قضاء على الإقطاع وسيطرة رأس المال والاحتكار الذي يلغي الحرية والديمقراطية.

وهذا ما أكده في حوار له مع التلفزيون "هامبورج" الألماني في 13 أوت 1961م عندما سئل عن نوع النظام الاقتصادي للـ(ج.ع.م) فرد قائلاً:[1] «نحن نؤمن بأن لكل بلد الحق فى اتباع النظام الاجتماعي الذى يريده سواء كان الشيوعية أو الرأسمالية ... وفيما يتصل بأنفسنا نؤمن أيضاً بأنه ينبغى لنا أن نتبع النظام الذى نريده من وحي ظروفنا واحتياجاتنا؛ فنحن لا نتبع النظام الاجتماعى للرأسماليين أو النظام الاجتماعى للشيوعيين؛ إن لدينا نظامنا الاجتماعي الذى يقوم على حرية العمل السياسي والعمل الاقتصادي والعمل الاجتماعي...».

وقد اعتبر أن الاشتراكية العلمية* ليست نظاماً اقتصادياً فحسب وإنما هى أسلوب فى الحياة تعمل على محو الفوارق الطبقية وتحقيق العدالة الاجتماعية التي هي جوهر الشريعة الإسلامية وجميع الشرائع السماوية فقال:[2] « ... وطبقاً لما نعتقده ووفقاً لنظامنا؛ فقد أممّنا كثيراً من الشركات لوضع نهاية للاستغلال الرأسمالى، وأعطينا العمال الحق فى المشاركة فى إدارة الشركات بنسبة الثلث فى مجالس الإدارة، وأعطيناهم 25% من إيرادات الشركات، وفى الوقت نفسه حددنا ملكية الأرض بمائة فدان، وستوزع بقية الأراضى على الفلاحين، ونحن نحاول إيجاد خدمات مجانية فى بلادنا ونحاول تذويب الطبقات بوسائل سلمية لا بالقوة ولا بالعنف، ولا ننوى أن تكون فى بلادنا طبقة تسيطر على غيرها من الطبقات وتتخلص منها... إننا نريد بلداً حرّاً يباشر حريته بحق العدالة الاجتماعية فى إطار الوحدة الوطنية، وفى اتجاه يخلق المساواة بدون انتقام، وبدون أعمال تخريبية، بدون هدم، وبدون تحطيم».

ووظف رجال الدين الإسلامي في الـ(ج.ع.م) لتأكيد نظريته حول الاشتراكية خاصة من "جماعة الإخوان المسلمين" التي اضطهدها في إقليم الجنوب واحتواها في إقليم الشمال**، فألف الدكتور "مصطفى السباعي" القيادي الإخواني السوري الأسبق دفاعاً عن نظرية "عبد الناصر" كتاب عام 1959م بعنوان: "اشتراكية الإسلام" الذي حاول فيه إيجاد غطاء شرعي لقانون الإصلاح الزراعي الذي أصدره "عبد الناصر" ، وفي الوقت نفسه شرعنة لمبدأ

**- مثلاً في حمص وحماة التي كانت تضم مناطق ريفية كثيرة السكان، والتي شملت الأملاك الواسعة معظم الأراضي الجيدة قبل الإصلاح الزراعي 1958م كان شركاء المحصول أكثر سوء، كما أن الملكيات الصغيرة كانت مجهولة تماماً، وفي أواخر الخمسينيات كان الفقر المدقع واضحاً في قرى الملكيات في حمص وحماة، حيث كانت العائلات الكبرى تعيش على عمل شركاء المحصول، تقدم البذور للمزارعين أو تقرضهم الأموال مقابل ثلاثة أرباع المحصول، ينظر، باتريك سيل: المصدر السابق، ص 92.

[1] - جمال عبد الناصر نقلاً عن، خطب جمال عبد الناصر: المصدر السابق.

*- الجدير بالذكر أن الاشتراكية التي كان يطبقها "عبد الناصر"، والتي عرّفها: "بأنها القضاء على استغلال الإنسان للإنسان"، وأضاف لها مفاهيم جديدة مثل الإيمان بالدين هي تطبيق عربي للاشتراكية حسب رأيه وليست هي اشتراكية عربية كما ذهب إليه البعض، ينظر، عبد الله إمام: الناصرية، ص ص 377 – 378. وكان "عبد الناصر" حريصا على التمييز بين مفهومه للاشتراكية والماركسية، وأقام هذا التمييز على ثلاثة أسس: أولها: رفض ديكتاتورية الطبقة الواحدة، وثانيها: احترام مبدأ الملكية الفردية وبالذات في الزراعة، وثالثها: الإيمان بالدين، وكان يشير باستمرار إلى التوافق بين الإسلام والاشتراكية، وأن مبادئ الاشتراكية نابعة من الإسلام، وفي هذا الإطار قام المفتي باصدار فتوى أوضح فيها أن القوانين الاشتراكية لعام 1961م تتفق مع قواعد الفقه الإسلامي، ينظر، سعد الدين إبراهيم وآخرون: مصر في ربع قرن (1952- 1977م)، (ط1)، معهد الإنماء العربي، بيروت: 1988، ص 139.

[2] - جمال عبد الناصر نقلاً عن، خطب جمال عبد الناصر: المصدر السابق.

التأميم حيث أوضح من خلاله أن مشكلة الفقر والجوع والحرما ن من أقدم المشكلات، وأن مهمة الأنبياء والمرسلين والمصلحين على أزمانهم كانت الدعوة إلى إنصاف البائسين ورحمة الفقراء ورفع الظلم الاجتماعي عنهم عن طريق التكافل الاجتماعي [1] مستشهداً بالقرآن الكريم والأحاديث النبوية، وما جاء في الانجيل، والتوراة على الرغم من معارضة بعض الغيورين على الإسلام آنذاك لمصطلح "اشتراكية الإسلام" لكون الاشتراكية أصبحت موضة ذلك العصر، وأن اطلاق هذا المصطلح يمكن أن تستغله المذاهب الاشتراكية خاصة الشيوعية في الدعوة إلى مذاهبها مؤكدين أن الإسلام نظام قائم بذاته سماه الله إسلاماً فلا يجوز أن يسمى باسم جديد، وأن الإسلام لا يحدد ملكية ولا ينتزعها من صاحبها بل أقر حق التملك[2].

ومن هنا كانت الدعوة لمعارضة القوانين الاشتراكية خاصة من الفئة البرجوازية السورية التي ما رضيت بفقدان نفوذها الاجتماعي ولا الاقتصادي لصالح الدولة التي جاء إصدارها للقوانين الاشتراكية جد متأخر، وفي الفترة التي زاد فيها الاحتقان الشعبي في إقليم الشمال من نظام الحكم، ومن التضييق على الحريات الديمقراطية، فكانت قوانين جويلية 1961م النقطة التي أفاضت الكأس، عندما راحت ثلة من الضباط السوريين تخطط على عجل للانقلاب ضد الوحدة، كما خططوا من قبل على عجل لقيامها.

كان "عبد الناصر" يرى ضرورة القضاء على ديكتاتورية رأس المال وتحكم رأس المال الأجنبي والوطني باسترجاع الأملاك وبناء المصانع وإصلاح الأراضي، وبالتالي تحقيق العدالة الاجتماعية بين الطبقات ومحو الفوارق بينها التي كرَّسها الاستعمار، وحتى تتحقق الحرية والديمقراطية، ويستتب الأمن والاستقرار السياسي في الـ(ج.ع.م) فكانت قوانين جويلية 1961م هي الإطار الواقعي لحرية المواطن وهي التحقيق العملي للاشتراكية (الكفاية أو زيادة الإنتاج، وعدالة التوزيع) وطريق بناء الوحدة حسب رأيه، خاصة وأن حزب "البعث الاشتراكي" السوري –الداعي للوحدة– كان يؤمن بأن الاشتراكية ضرورة منبعثة من صميم القومية العربية، وأن الثروة الاقتصادية في الوطن العربي ملك للأمة، غير أن تطبيقها أدى إلى عكس ما كان يرجو بسبب خطأه في اختيار التوقيت، أو لربما أنه لم يراع البرجوازية السورية التي لم تكن جاهزة لتقبل سياسة التأميم التي كانت أحد أسباب الانفصال عام 1961م.

وعلى مستوى العلاقات الخارجية أقام "عبد الناصر" علاقات تعاون اقتصادي مع الاتحاد السوفيتي في مجال الطاقة الذرية[3] وكذا التعاون الفني بدعم الأخير للـ(ج.ع.م) في إنشاء السد العالي 1958م وسد الفرات 1960م وفي مجال التمويل والخبرة الفنية عقدت الـ(ج.ع.م) مجموعة من الاتفاقيات التجارية والاقتصادية مع عدد من دول الكتلتين الشرقية والغربية كألمانيا الغربية لحل مشكلتي التمويل والخبرة الفنية، وتم اللجوء إلى القروض الداخلية باستخدام أدوات تراوحت بين صناديق التوفير، وتوظيف أموال التأمينات الاجتماعية، ونتيجة ضعف إمكانيات

**– تجدر الإشارة إلى أن جماعة الإخوان المسلمين في سوريا دعمت الوحدة بين مصر وسوريا عام 1958م، وعملت خلال فترة قيامها على الجم اهير بشكل واسع وكان لها مشاركة سياسية فعالة، ينظر، مجموعة باحثين: المرجع السابق، ص 156.

[1] – مصطفى السباعي: إشتراكية الإسلام، (ط1)، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، (د،ت)، ص 4.

[2] – مصطفى السباعي: المرجع السابق، ص 6. وللتفاصيل أكثر عد للنفس المرجع.

[3] – محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، (ج1)، المصدر السابق، ص 317.

الادخار المحلية كان الاعتماد أكثر على الاتفاقيات والقروض الخارجية مستفيدة من التسهيلات التي قدمتها دول الكتلة الشرقية سواء من ناحية الشروط الميسرة للقروض ، أو من ناحية تدني نسبة الفائدة أو التسديد من خلال إيرادات المشروعات[1].

كما ربطتها علاقات اقتصادية مع العديد من دول العالم الثالث كالصين الشعبية ويوغسلافيا، والهند، إلى جانب الدول العربية والأفرو أسيوية التي وقفت الـ(ج.ع.م) بجانبها في طريق استكمال تحررها السياسي والاقتصادي كما أصبحت دولة الوحدة تتحكم في – بشكل يكاد يكون كلياً – في طرق نقل بترول العراق والجزيرة والخليج العربي إلى أوروبا وبذلك تكون دولة الوحدة بمجرد قيامها قد أحدثت تحولاً كيفياً في طبيعة التحديات الداخلية والخارجية في أكثر مناطق العالم عرضة للتدخلات الخارجية[2].

وبهذا يمكن القول أن الـ(ج.ع.م) قد حققت إلى حدّ ما نوعاً من النهضة الزراعية والصناعية بتطبيقها لقوانين الإصلاح الزراعي والقرارات الاشتراكية التي على الرغم من أنه لم يُتَحْ لها الوقت الكافي في التطبيق – إذ جاءت شهران قبل الانفصال– إلا أنها على الأقل منعت احتكار الملكية على الرأسمال الوطني والأجنبي في سبيل تحقيق العدالة الاجتماعية.

لكن هذا لا يعني أن اقتصاد الـ(ج.ع.م) لم يتعرض لهزات حالت دون تحقيق ما كان يطمح إليه نظام حكمها وشعبها، وبالتالي التسبب في الانفصال، وهذا ما أكده "عبد الناصر" نفسه في سؤال وجهه له تلفزيون "هامبورج" الألمانى عن مدى رضاه عن التجربة التى مرت منذ قيام الوحدة؟ فأجاب قائلاً: [3] « إننى أشعر بالرضا دون جدال، ليس معنى ذلك أننا لم نواجه أي صعوبات، لقد واجهنا عديداً من الصعوبات، فالوحدة ليست مسألة سهلة إنما الوحدة مسألة كبيرة وعميقة، ويمكن أن تكون لها مشكلاتها ...»، وكان من أهم الصعوبات التي واجهت الـ(ج.ع.م) في سبيل تطوير اقتصادها قلة الموارد، وهذا ما أوضحه رئيسها في لقاء له على التلفزيون الأمريكي كولومبيا في 26 أوت 1961م، حيث طرح عليه سؤال حول أهم عقبة واجهته في بناء الاقتصاد الوطني فأجاب «إن العقبة التى واجهتنا هي قلة الموارد»، مؤكداً أن آمالهم فى إعادة بناء وطنهم جعلهم يحاولون بكل طاقتهم توفير الموارد اللازمة لإعادة البناء؛ يُضاف إلى ذلك الكوارث الطبيعية التي لحقت قطاع الزراعة، خاصة الجفاف الذي شهده إقليم الشمال عام 1960م، مما أدى إلى انخفاض الإنتاج إلى ثلاثمائة وخمسة وعشرين (325) ألف طن وهو ثلث الإنتاج في الظروف العادية[4]، وهو ما تسبب في معاناة السوريين وسخطهم على الحكومة فيما بعد، ومهد لمحاولة الانفصال عام 1961م.

---

[1] – عوني فرسخ: إشكاليات الوحدة، المرجع السابق، ص 277.

[2] – أحمد يوسف أحمد وآخرون: ندوة أربعون عاماً على الوحدة المصرية السورية 22 – 23 فبراير 1998، (د،ط)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة: 1999، ص ص 232- 233.

[3] – جمال عبد الناصر نقلاً عن، خطب جمال عبد الناصر: المصدر السابق.

[4] – الأهرام: ع(27058)، 10 جانفي 1961، المصدر السابق، ص 5 .

يُضاف إليه احتكار التجارة الداخلية والخارجية من طرف الدولة أو بالأحرى إقليم الجنوب في ظل عدم وجود عملة موحدة، فمنذ العام الثاني للوحدة (1959م) أُغلقت في وجه البضائع الصناعية السورية وخاصةً صناعة النسيج، جميع أسواق التصريف في الدول العربية المجاورة لأسباب سياسية وأخرى تجارية، فتضررت مصالح البرجوازية السورية، وبدأت بتهريب أموالها إلى خارج سورية سيما بعد أن أخذت البضائع المصرية تحتل السوق السورية، وأدى هذا بالبرجوازية السورية أن تقف ضد نظام الوحدة بعد أن كانت قد توقعت بأن هذا النظام سيفتح لها أسواقاً إضافية، وقد ازداد موقفها عداءً بعد قرارات التأميم التي صدرت في جويلية 1961م، والتي شملت أكثر من اثني عشر مؤسسة صناعية كبيرة في سورية مع البنوك الخاصة، وواجهت المؤسسات المؤمَّمة صعوبات إنتاجية وتسويقية وإدارية[1].

وبحلول خريف 1961م كانت فئات سياسية واجتماعية واسعة في سورية قد تضررت مصالحها من نظام الوحدة، رغم الطابع القومي التقدمي لهذا النظام، كونه نظاماً مستقلاً ومتحرراً تماماً من التبعية للدول الاستعمارية ومناهضاً للصهيونية ولإسرائيل، وبدا واضحاً أن المشكلة تكمن في المؤسسات البيروقراطية للوحدة، وفي أسلوب عملها غير الديمقراطي، وليس في البرجوازية المالكة.

كما أن النظام الجديد للنقابات الذي صدر خلال فترة الوحدة قلَّص عدد النقابات في سورية إلى النصف وحرمها من المكتسبات التي أحرزتها خلال نضالها الطويل، كحق الإضراب باعتباره ممنوعاً في النظام الداخلي في النقابات المصرية وحق الاجتماعات والاحتفالات والتظاهرات، الأمر الذي انعكس سلباً على معنويات الطبقة العاملة في سورية[2].

وتأثر السوريون من أبناء إقليم الشمال بالقرارات الاشتراكية سنة 1961م أكثر من المصريين الذين اعتادوا عليها منذ قيام الثورة المصرية سنة 1952م بينما كانت القوانين جديدة وشديدة بالنسبة للسوريين، وأحدثت ضجة في الأوساط السورية انتهت بالانفصال في نفس العام (1961م).

ثالثاً– منجزات الجمهورية العربية المتحدة في المجالين الاجتماعي والثقافي (1958– 1961م).

كان النهوض بمجتمع الـ(ج.ع.م) الذي بلغ تعداده أيام الوحدة أكثر من ثلاثين مليون نسمة (26 مليوناً في الإقليم المصري) وأربعة ملايين ونصف نسمة في الإقليم السوري)[3]، وخلق التضامن فيما بين شعبه من أولويات "عبد الناصر" الذي عمل على التوسع في الخدمات والتأمينات الاجتماعية، والعمل على إلزامية التعليم ومجانيته، وتشجيع الإبداع والتطور المعرفي وكل ما يساعد على تذويب الفوارق بين الطبقات، إلى جانب الانفتاح الواعي على تجارب الآخرين، فكانت لها منجزات عملية تجسدت في بناء العديد من المراكز الصحية من مشافٍ ومستوصفات في الريف والواحات ومراكز الخدمات الاجتماعية والزراعية، حتى ارتفع دخل الفرد سنة 1959م من 35.3 جنيه إلى 51.7 جنيه، في حين لم ترتفع نفقات المعيشة إلا بنسبة 2% فقط[4] في إقليم الجنوب.

---

[1] – وزارة الدفاع في الجمهورية العربية السورية: "الجيش العربي السوري في عهد الجمهورية العربية المتحدة"، المرجع السابق.

[2] – وزارة الدفاع في الجمهورية العربية السورية: "الجيش العربي السوري في عهد الجمهورية العربية المتحدة"، المرجع السابق.

[3] – أرسكين تشيالدرز: المصدر السابق، ص 332.

[4] – الأهرام: ع(27058)، 10 جانفي 1961، ص 5.

وشهد إقليم الشمال في سنوات الوحدة 1958 – 1961م تغييرات اجتماعية جذرية لصالح الغالبية من شعبها الذين بلغ عددهم حوالي أربعة ملايين نسمة، كانت تتطلع اليها منذ الاستقلال ووقف الإقطاع السوري ضده ا، يأتي في **مقدمتها الإصلاح الزراعي والتأمينات الاجتماعية والتقدم على طريق تلبية احتياجات المناطق الأقل تطوراً في مجالات الكهرباء والمياه والطرق والصحة والتعليم**.

فعملية الإصلاح الزراعي مثلاً، لم تكن مجرد إعداد الأرض للزراعة فحسب بل كانت تهدف إلى خلق مجتمع جديد متكامل تتوفر لأعضائه المسكن الصالح والخدمات الاجتماعية على مختلف مستوياتها، فكانت عملية الإسكان والتعمير تسير جنباً إلى جنب مع عمليات الاستصلاح للأراضي ، التي أقيمت فيها منشآت اجتماعية من مساكن ومباني عامة (مستشفيات ومساجد ومدارس والوحدات الإدارية ومراكز الأمن ...) وزودت بمياه الشرب والكهرباء والطرق الداخلية[1].

بدل عهد الوحدة من واقع إقليم الشمال الذي تحقق فيه في زمن قصير أشياء وإنجازات كبيرة على صعيد المشاريع الزراعية والخدماتية ، وفي قطاع الصناعة والتعدين والبترول والكهرباء وغيرها، حتى أن الباحث العربي "عوني فرسخ" قال:[2] «أنه لو أجريت مقارنة بين ما تحقق لغالبية الشعب السوري خلال ثلاثة سنوات وسبعة شهور من الوحدة على صعيد الإصلاح الزراعي والحقوق العمالية والخدمات البلدية والقروية والاستقرار الداخلي، وبين ما تحقق على الصُعد الأربعة خلال السنوات الخمسة عشر التي سبقت الوحدة في سوريا، يتضح بجلاء أنه تحقق خلال عهد الوحدة لصالح الغالبية ما لم تحققه الدولة القطرية».

ولم يختلف الأمر عن إقليم الجنوب الذي عرف هو الآخر انجازات كبيرة لصالح شعبه الذي غلب عليه العمل في الزراعة، وانتشار الفقر في جهات عديدة من محافظاته، وهذا ما أكده العاملين في وزارة الدولة، فقد تحدث " عبد المحسن أبو النور " بعد تعيينه محافظاً على بني سويف عام 1960م أنه لما زارها وجدها تحتاج إلى جهد لإصلاح أحوالها فتعاون مع ممثليها، وفي أقل من عام استطاع أن يحدث فيها تغييراً كبيراً في مجال العمل، وإنشاء المدارس والوحدات الصحية، وإصلاح الطرق، وإنشاء المصانع والعمارات، وإدخال الماء والكهرباء إلى قرى المحافظة، وهو ما استحسنه سكانها[3].

ومن جهته استطاع "عبد الناصر" أن يحافظ على علاقته الحميمية بالجماهير السورية التي حرص على زيارتها سنوياً في ذكرى الوحدة (22 فيفري) حتى أنه زار المحافظات السورية كافة عدة مرات في ثلاث سنوات، بينما حكم "حافظ الأسد" – الرئيس السوري الأسبق – ثلاثين سنة، ولم يزر سوى حلب وحماة وحمص وإدلب مرة واحدة، ولم يزر المدن الشرقية والجنوبية أبداً، واقتصرت حركته بين دمشق واللاذقية حصراً[4].

---

[1] – محمد عبد المجيد مرعي: الإصلاح الزراعي والميثاق، (د، ط)، دار القلم، القاهرة: 1964، ص ص 102- 103.

[2] – "أسئلة المستقبل العربي في ذكرى الوحدة"، المستقبل العربي، ع(397)، مارس 2012، ص 175.

[3] – عبد المحسن أبو النور: المصدر السابق، ص ص 201- 202.

[4] – محمد خليفة: "ولد ناصر في مصر .. أما ((الناصرية)) فولدت في سوريا علاقة حب وتكامل"، المرجع السابق.

وتعامل "عبد الناصر" مع الطوائف الدينية في إقليمي الـ(ج.ع.م) تعاملاً إيجابياً لا سيما طائفة الأكراد في إقليم الشمال الذين كان يعتبرهم شعباً شقيقاً للعرب، فقدم لهم دعماً مادياً وأدبياً كان له صداه الطيب لدى قيادتهم [1]

وفي **المجال الثقافي** اهتم بإنشاء المدارس حتى بلغ عددها في إقليم الجنوب سنة 1959م (1058) مدرسة بالإضافة إلى (250) مدرسة ملحقة بالوحدات المجمعة [2]، وبلغ حجم الانفاق على وزارة التربية والتعليم سنة 1961م (ثلاثة وأربعين مليون جنيه) و سبعة عشر مليوناً على التعليم العالي تدخل فيها إعانات الجامعات واعتمادات سفر البعثات والعلاقات الثقافية [3]، كما تم إنشاء فروع لجامعة القاهرة خارج الـ(ج.ع.م) كجامعة بيروت العربية التي أنشئت عام 1960/ 1961م بهدف دعم موقف المسلمين في لبنان الذين كانوا يفتقرون إلى أشكال الدعم والمؤازرة في ظل المحنة الطائفية بلبنان، ودعمت جامعة الإسكندرية الجامعة المذكورة بالأستاذة الزائرين، ومختلف أنواع الدعم الفني والأكاديمي، غير أن فكرة الجامعة المفتوحة أدت في النهاية إلى تكدس الطلاب في جامعة الإسكندرية لظروف الحرب الأهلية في لبنان التي حالت دون سفرهم لأداء الامتحانات السنة الأولى ببيروت، فأصبح الانجاز مجرد تجارة رابحة، وسبيلاً للتحايل على قوانين الجامعات ومصدراً رئيسياً من مصادر التكدس الطلابي أما الجامعات الأمريكية في القاهرة فقد خضعت للرقابة، بسبب تأزم العلاقة بين الج.ع.م وأمريكا [4].

وفي إقليم الشمال تحققت إنجازات ملحوظة في جميع نواحي الحياة الفكرية والثقافية ففتحت المدارس والمكتبات والجامعات والمعاهد، و تم توسعة بعض الجامعات كجامعة دمشق التي أصبحت تضم في العام الدراسي 1958/ 1959م (8500 طالب) منهم (1200 طالبة)، خصصت لها ميزانية قدرت بثمانية ملايين وخمسمائة وخمسة وتسعين ألف ليرة [5]، مع اعتماد اللامركزية في التربية والتعليم وأرسلت الـ(ج.ع.م) عدد كبير من أبنائها إلى دول أوروبا الشرقية للدراسة وبعض الدول الأسيوية والعربية، وعقد ت اتفاقيات ثقافية معها كيوغسلافيا ، ألمانيا الديمقراطية، كوريا الشمالية، باكستان، روسيا، الهند، غانا والعراق.

واهتم وزير الثقافة والإرشاد آنذاك "ثروت عكاشة" بإقامة القصور الثقافية بدء اً من سنة 1959م وبث قوافلها في مناحي الريف البعيد لرفع الأمية الثقافية عنهم، مع تنظيم الندوات والمؤتمرات الثقافية، ومعارض الكتب وفتح المسارح وإنشاء أكاديمية الفنون بالمعاهد المتخصصة في إقليم الجنوب، والمتاحف ودور الطباعة والنشر، ففي هذه السنة أيضاً (1959م) تأسس المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية بإقليم الشمال [6].

---

[1] – عوني فرسخ: إشكاليات الوحدة، المرجع السابق، ص 345.

[2] – شوقي عبد الناصر: المرجع السابق، ص 280.

[3] – الأهرام: ع(27312)، 21 سبتمبر 1961، ص 5.

[4] – محمد الجوادي: المرجع السابق، (ج1)، ص ص 138 – 139.

[5] – وزارة التربية والتعليم للجمهورية العربية المتحدة، شهرية التربية والتعليم، عدد خاص ع(4 – 5)، المرجع السابق، ص 22.

[6] – ثروت عكاشة: المصدر السابق، ص ص 413، 429. وللإطلاع أكثر على منجزات الوزير "عكاشة" في ميدان الثقافة ما بين (1958 – 1961م)، ينظر المصدر نفسه.

وفي جانفي 1961م وضع "ثروت عكاشة" حجر الأساس لأضخم مشروع ثقافي وهو قصر الثقافة بأسوان الذي اعتبر تطوراً هاماً في حياة شعب الـ(ج.ع.م) لاحتوائه على مكتبة ومتحف وقاعة للتمثيل والسينما ومكتبات متنقلة لتزويد أبناء القرى بالثقافة والمعرفة[1].

وتواصلت الجهود في عهد الوحدة لتطوير **أجهزة الإعلام** وتحديثها ودعمها بالكفاءات المؤهلة، لما لها من أثر في المجتمع ونشر أفكاره، فأنشأت محطتي تلفزيون في كل من القاهرة ودمشق سنة 1960م، وخلال زمن يسير حققت أجهزة الإعلام تطوراً تكنولوجياً وفنياً ندر مثاله في العالم الثالث، وكادت تقف في مسار الدول المتقدمة آنذاك رغم تفاوت القدرات والإمكانات والأسبقية العلمية والفنية[2].

وتم تنظيم الصحافة في إقليم الشمال منذ سنة 1958م -كما ذكرنا - وفي ماي 1960م تم تأميم الصحف بتشجيع من الصحفي "حسنين هيكل"[3] حيث صدر في 25 ماي 1960م قرار بتأميم صحف إقليمي الـ(ج.ع.م) لقاء تعويض تدفعه الخزينة بفائدة 3% تستهلك خلال عشرين سنة لمنع سيطرة رأس المال على الصحافة[4].

ذلك أن الصحف قبل التّأميم كانت خاضعة لسيطرة القلة المالكة، ولم يكن باستطاعة المواطن العادي أن ينشر فيها ما يتعارض مع رأي أو مصلحة ونفوذ مالك الصحيفة، في حين كان في مقدور كل ذي سلطة أو نفوذ محلياً كان أو أجنبياً أن ينشر ما يشاء، ولما كان قد تم تجاوز الليبرالية فكراً وممارسة، واسقاط تسلط رأس المال على الحكم وتجاوز النظام الحزبي، كان منطقياً اسقاط سيطرة رأس المال على الصحف، لأن بقاء ملكية الأفراد للصحف وسائر أجهزة الإعلام يقيد من حريتها، ونتيجة لذلك تقدمت الصحافة في الـ(ج.ع.م) فنياً واتسع توزيعها وأصدرت مجلات أدبية وسياسية واجتماعية وفنية وعدد من الدوريات المخصصة، وتحررت الصحف من السيطرة الرأسمالية وساهمت في المعارك السياسية التي حاضتها الـ(ج.ع.م) مع أعدائها[5].

لم يكن "عبد الناصر" الذي يتجه بشعبه نحو الاشتراكية راضياً عن الملكية الفردية أو العائلية للصحف، وكان يرى ضرورة تحول ملكيتها إلى الدولة التي تسير نحو الاشتراكية، فأممت صحف روز اليوسف والأهرام والأخبار والهلال المصرية، والصحف السورية خاصة صحيفتي: البعث والمنار ، وهو ما عارضه الكثير من الصحفيين وعلى رأسهم "هيكل" الذي اعتبر تأميم الصحف كارثة الكوارث، وكان تأميم كبريات الصحف من أسباب الانفصال عندما أعلنت الرأسمالية السورية رفضها للتأميم، في حين وجد بعض مالكي تلك الصحف مصلحة في التأميم كالصحفي المصري "حلمي سلام" الذي وجد في تأميم جريدة روز اليوسف وسيلة لخروجه من ضائقته المالية حتى أن مقاله الذي نشره فيها وتمنى فيه تأميم الصحف كان هو السبب وراء تأميم "عبد الناصر" للصحف في 24 ماي 1960م[6].

---

[1] - الأهرام: ع(27058)، 10 جانفي 1961، ص 2.

[2] - عوني فرسخ: إشكاليات الوحدة، المرجع السابق، ص 163 – 164.

[3] - رشاد كامل: الصحافة والثورة ذكريات ومذكرات، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة: 2004، ص 34.

[4] - عوني فرسخ، إشكاليات الوحدة، المرجع السابق، ص ص 168- 169.

[5] - نفسه، ص 170- 171.

[6] - رشاد كامل: المصدر السابق، ص ص 193 – 194.

وفي سنة 1960م أنشأ "عبد الناصر" المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية أيضاً الذي امتد نشاطه إلى جميع أرجاء العالم الإسلامي والوطن العربي وجميع القارات للتعريف بالإسلام وإحياء التراث الإسلامي، حيث كان يصدر شهرياً سلسلتين الأولى (درسات في الإسلام) والثانية (كتب إسلامية) ، كما يصدر كل أول شهر مجلة (منبر الإسلام) بالعربية وبلغات مختلفة كالانجليزية والفرنسية والإسبانية إضافة إلى جمع القرآن الكريم المرتل، وأوفد بعثات الوعظ والإرشاد وتعليم اللغة العربية، وأنشأ المراكز الإسلامية في أرجاء العالم [1]، إلى جانب إقامة المشاريع الصناعية والمدارس بإنشاء المستشفيات وتوفير فرص العمل لأبناء الشعب.

وفي المقابل كانت هنالك ثغرات وإخفاقات في المجالين الاجتماعي والثقافي منها ارتفاع عدد السكان الذين زاد عددهم بحوالي (3.500.000 نسمة) في إقليم مصر وحده على الرغم من تشجيع وسائل تنظيم النسل، وهو ما جعل "عبد الناصر" [2] يرد على التلفزيون الأمريكي كولومبيا في أوت 1961م عندما سئل عن الزيادة السريعة لشعبه في مقابل ضعف الموارد الاقتصاديةبأنه سيواجه الزيادة السكانية بوضع خطة لمضاعفة الدخل القومى فى عشر سنين قادمة، مع الاهتمام بالتعليم مع تحويل العمال الزراعيين إلى عمال صناعيين لحل المشكل.

وبهذا جعل "عبد الناصر" من التعليم والصناعة أهم وسيلة لمحاربة المشاكل الاجتماعية المترتبة عن الزيادة السريعة لشعب الـ(ج.ع.م).

ما يمكن استخلاصه في هذه النقطة أن النهوض بمجتمع الـ(ج.ع.م) اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً كان يستلزم نهضة شاملة في مختلف مجالات الحياة خاصة الاقتصادية منها والاجتماعية، وهو ما سعى إليه رئيسها منذ توليه الحكم عام 1958م، إذ سعى جاهداً على محو الفوارق الاجتماعية وإذابتها من أجل النهوض بمجتمع جديد لا مكان فيه للاحتكار والرأسمالية والإقطاع عقب إعلانه قرارات التأميم في جويلية 1961م، واستكمال مشروع النهضة الاجتماعي بإقامة المدارس والمستشفيات والاهتمام بالتعليم والإعلام وغيرها من مؤسسات الحياة العامة.

وبالجملة فقد شهدت الـ(ج.ع.م) فترة قيامها ما بين (1958- 1961م) انجازات كبيرة في شتى مجالات الحياة السياسية منها والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية، كالنهوض بالزراعة والصناعة والاهتمام بالجيش واتخاذ "عدم الانحياز" سياسة خارجية للدولة، والتصدي للعدوان الإسرائيلي، لكن التسلط المصري بدا واضحاً في مختلف الميادين، كما أن عدم مراعاة التفاوت الطبيعي والبشري في إقليميْ الـ(ج.ع.م) أدى إلى أخطاءَ في تسيير دولة الوحدة، وبالتالي الانقلاب ضدها، فإبعاد العنصر السوري من المشاركة في الحكم بمنحه مناصب حكومية أقل درجة وأهمية في الوزارات المتعاقبة على دولة الوحدة، مع إقصاء بعض عناصره الوطنية من الجيش والسياسة وفرض القرارات الاشتراكية عليه، مع إلغاء الحياة الديمقراطية في سوريا كلها سببت في الانتكاسة وانهاء دولة الوحدة عام 1961م كما سيتبين لنا في مباحث الفصل الرابع من الدراسة.

[1] – سعد الدين إبراهيم وآخرون: المرجع السابق، ص 203.

[2] - خطب جمال عبد الناصر: المصدر السابق.

المبحث الثاني: إنجازات الجمهورية العربية المتحدة على الصعيد الخارجي (1958– 1961م).

أدت الـ(ج.ع.م) دوراً كبيراً على المستوى الدولي من خلال تبنيها للحياد الإيجابي اتجاه الحرب الباردة القائمة بين المعسكرين الشرقي والغربي آنذاك، فوقفت إلى جانب قضايا العالم الثالث خاصة حركات التحرر العربية كالقضيتين الفلسطينية والجزائرية ودعمته ما ديا وأدبياً، وأقامت علاقات مع دول العالم المختلفة العربية منها والأجنبية شعارها في ذلك الحياد الإيجابي وعدم الإنحياز، فما هو النهج الذي اتبعته الـ(ج.ع.م) في سياستها الخارجية إزاء ما كان قائماً في العالم آنذاك من حرب باردة وتكتلات إقليمية؟ وهل أثر ذلك النهج على علاقاتها الخارجية؟ وما طبيعة تلك العلاقات التي أقامتها مع الدول العربية والأجنبية ؟ وهل كانت تلك العلاقات سبباً في تقويضها؟

أولاً: التوجه السياسي للجمهورية العربية المتحدة وموقفها من القضايا العالمية (1958– 1961م):

اختارت الـ(ج.ع.م) في سياسيتها الخارجية عدم الانحياز والحياد الإيجابي [*] كما ذكرنا سابقاً، فهي من المؤسسين لحركة عدم الانحياز إلى جانب يوغسلافيا والهند وأندونيسيا منذ مؤتمر باندونغ 1955م إلى مؤتمر بلغراد 1961م، والتي دعت من خلالها إلى الاعتراف باستقلال العالم العربي واحترام رغبة شعوبه في عدم الإنحياز، وقد عبر رئيسها عن ذلك في قوله: [1] «لقد وجدنا عقيدة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز طريقاً إلى طلب السلام .... لقد كان إيماننا أن الشعوب لا تستطيع أن تبني مستقبلها تحت أقدام الدول الكبرى أو الاستكانة أو الخضوع لأسوار مناطق النفوذ ...لقد مدَدْنا أيدينا لجميع دول العالم، مددناها بالرغبة في التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، ومددناها بالرغبة في التعاون إلى الاتحاد السوفيتي...».

وفي مكان آخر قال: [2] « إننا لا نريد الحرب الباردة، ولا نريد سياسة التكتلات ولقد سئمنا عمليات التهديد التي تضع منطقتنا كل يوم على حافة الهاوية»، وبهذا حدد موقف الـ(ج.ع.م) من الحرب الباردة الدائرة رحاها آنذاك بين المعسكرين الشرقي الشيوعي والغربي الرأسمالي باعتبار أن الـ(ج.ع.م) هي أداة سلام وليست أداة عدوان، كما أعرب عن ذلك في خطاب الوحدة بسوريا في فيفري 1958م، ودعا إلى ضرورة إنهاء الحرب الباردة وتعزيز السلم والأمن الدوليين بنزع السلاح ، وفتح الحوار العالمي حتى تتجه دول العالم إلى التنمية، وأيد حق تقرير مصير الشعوب المكافحة في سبيل استقلالها.

لذا عمل "عبد الناصر" على دعم ومساندة قضايا التحرر في العالم العربي ووقف إلى جانبها في المحافل الدولية، لإيمانه القوي والعميق بنصرة القضايا العربية وعلى رأسها قضية فلسطين التي اعتبرها من أولوياته لأسباب

---

*– لم يكن اختيار الحياد الإيجابي رغبة الـ(ج.ع.م) وحدها، بل كان اختياراً لمعظم دول إفريقيا وآسيا التي استقلت آنذاك مثل غينيا التي عبر رئيسها "أحمد سيكوتوري" عن اختيار بلاده للحياد الايجابي قائلاً: " إننا لا ننحاز إلى أي من الجانبين (الشرقي والغربي) في الصراع المضطرم بينهما، ولكن هذا لا يعني أن ليس لنا رأي، إن حيادنا يجب ألا يفسر كاحتمال لشل إرادتنا في الشؤون العالمية، وهذا هو السبب في أننا جعلنا حيادنا حياداً ايجابياً"، ينظر، أحمد سيكوتوري: المصدر السابق، ص 25.

[1] – جمال عبد الناصر نقلاً عن، شوقي عبد الناصر: المرجع السابق، ص 269.

[2] – جمال عبد الناصر نقلاً عن، محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، (ج1)، المصدر السابق، ص 385.

عديدة منها مبدئية وأخرى استراتيجية تتعلق بكون قيام دولة معادية على حدود الـ(ج.ع.م) سبب خرقاً للأمن القومي للدولة الوليدة.

مثلت إسرائيل العدو رقم واحد لـ(ج.ع.م) في المنطقة، لذا عملت على محاربة نشاطها في المنطقة وخارجها خاصة فيما يتعلق بتشجيع الهجرة نحو فلسطين، حيث قدمت الـ(ج.ع.م) عدة تقارير إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بشأن نشاط إسرائيل في إفريقيا، وبشأن ما تقوم به بعض الدول الأجنبية من إغراء اللاجئين الفلسطينيين على الهجرة بقصد إضعاف موقفهم وموقف الدول العربية إزاء القضية الفلسطينية، وطالبت بإدراج الموضوع في جدول أعمال مجلس الجامعة في دورته بتاريخ 02 مارس 1959م، خاصة في ظل تدفق الهجرة الإسرائيلية من مختلف دول العالم، ومن قبل هذا شاركت الـ(ج.ع.م) في المؤتمر الـ13 المنعقد ما بين (13- 30 اكتوبر) 1958م لضباط اتصال المكاتب الإقليمية لمقاطعة إسرائيل، وقامت بإنشاء مكتب إقليمي لمقاطعتها [1]، مؤكدة حق الشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال وحقه في أرضه فخلال لقاء "عبد الناصر" " بخروتشوف" في 15 ماي 1958م بموسكو أصدرا بياناً مشترك أكدا فيها دعمهما الكامل لحقوق الشعب الفلسطيني جاء فيه: [2] «قام الجانبان ببحث مسألة حقوق العرب وإبعادهم عن وطنهم ... وبإعادة تأكيد دعمهما الكامل لحقوقهم المشروعة»، وفي حديثه للتلفزيون الأمريكي بكولومبيا في 26 أوت 1961م قال "عبد الناصر": [3] «إننا نعتقد أن حقوق عرب فلسطين لابد أن تُستعَاد؛ لأن أكثر من مليون عربي طُرِدوا من بلادهم، وينبغي أن يعودوا ثانية إلى أراضيهم، هذه هي وجهة نظرنا القائمة على الحق والعدل...» ودعا إلى تنفيذ قررات الأمم المتحدة فيما يتعلق بفلسطين.

أدان "عبد الناصر" الهجرة اليهودية نحو فلسطين التي شجعتها إسرائيل بهدف القضاء على الكيان الفلسطيني لتحقيق غايته ا المنشودة في الاستيطان والتملك، واستنكر موقف الأمم المتحدة حيال القضية التي ظلت متغاضية عنها؛ وفي سنة 1958م قامت الـ(ج.ع.م) بتشكيل "مجلس تشريعي" وآخر "تنفيذي" بقطاع غزة، وساهمت إلى جانب الدول العربية في فيفري 1960م في إصدار قرار على مستوى مجلس جامعة الدول العربية يقضي بإعادة تنظيم الشعب الفلسطيني وإبراز كيانه الموحد[4].

كما أدى "عبد الناصر" دوراً بارزاً في مواصلة مساندة ثورة الجزائر وتبني قضية تحرير الشعب الجزائري ، وهو ما سيتضح لنا في الفصول اللاحقة من الدراسة لإيمانه بنصرة القضايا العربية التي اعتبرها دائماً وأبداً قضايا عادلة .

وعند قيام الثورية في العراق (جويلية 1958م) ساند وأيد هذه الحركة التي قادها الجيش العراقي بمؤازرة القوى السياسية المؤتلفة في "جبهة الاتحاد الوطني" للإطاحة بالحكم الملكي في 14 جويلية 1958م والتي أنهت الملكية في

[1] – جامعة الدول العربية: مضابط جلسات دور الاجتماع العادي الـ31 لمجلس جامعة الدول العربية 2 مارس 1959، المصدر السابق، ص ص 219-261.

[2] – جمال عبد الناصر نقلاً عن، براءة أحمد زيدان: المرجع السابق، ص 102.

[3] – خطب جمال عبد الناصر: موقع جمال عبد الناصر، المصدر السابق.

[4] – رفيق شاكر وآخرون: تاريخ فلسطين الحديث والمعاصر، (ط1)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1991، ص 128.

العراق وأقامت بدلها النظام الجمهوري بقيادة "عبد الكريم قاسم" (1914- 1963م) و"عبد السلام عارف" (1921- 1966م).

وقامت الـ(ج.ع.م) بدور بارز في إيجاد حل لأزمة لبنان وحمايته من الحرب الأهلية، عندما اشتدت الأزمة اللبنانية* بسبب إصرار الرئيس اللبناني آنذاك "كميل شمعون"المعروف بسياسته المتسمة بالتمييز الواضح ضد الطوائف الإسلامية والانحياز للمعسكر الرأسمالي، على تعديل الدستور وإعادة ترشيح نفسه للانتخابات الرئاسية مرة ثانية عام 1958م أمام رفض المعارضة**، وتدخل أمريكا بطلب من "شمعون" فكان أن تحرك "عبد الناصر" في ثلاث اتجاهات:

1- بعث رسالة إلى بطريرك لبنان "بولس المعوشي" أعرب فيها عن خوفه من تحول أزمة تجديد مدة الرئاسة إلى حرب أهلية بين المسيحيين والمسلمين في لبنان، وناشده أن يبدي رأيه بما يكفل سلامة لبنان فرد عليه البطريرك بأنه لا يوافق على تعديل الدستور اللبناني لأن تعديله فتنة تهدد لبنان بالانقسام.

2- وتحرك نحو الفاتيكان معرباً بأن ما يحدث في لبنان لا علاقة له بإخوة الوطن التقليدية بين المسلمين والمسيحيين في العالم العربي.

3- كما تحرك نحو الولايات المتحدة وأكد لسفيرها في القاهرة "ريموند هير" خطأ تصورهم عن صلة المعارضة اللبنانية بالـ(ج.ع.م) محملاً أمريكا ما حدث في لبنان عندما أيدت "شمعون" ضد المعارضة، وأبدى قلقه من سفك الدماء في لبنان في غير مصلحة الشعب دون إيجاد حل للمشكلة[1].

غير أن حكومة لبنان اتهمت الـ(ج.ع.م) بالتدخل في أزمة لبنان بغير دليل عندما تقدمت الخارجية اللبنانية بشكوى رسمية إلى خارجية الـ(ج.ع.م) طالبة منها وقف التدخل في شؤون لبنان، وصدقتها في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، لذا اقترح "عبد الناصر" على سفير أمريكا في القاهرة "ريموند هير" أن تقوم الولايات المتحدة الـ(ج.ع.م) بعهد مشترك لإيجاد حل للأزمة اللبنانية الدامية، وكان تصور "عبد الناصر" لحل الأزمة كالتالي: أن الأزمة ولدت كتلة ثالثة جديدة تقترح أن يتولى رئاسة الجمهورية شخص محايد، ووقع اختيارهم على قائد الجيش اللبناني آنذاك "فؤاد شهاب"(1902- 1973م) المسيحي الماروني، غير أن"دوايت إيزنهاور" رد قائلاً:[2] «كيف يمكن لأحد أن ينقذ بلداً من قادته؟ سعود ضعيف وكنا نعتمد عليه ولكنه لم يثبت أي كفاءة، وشمعون كان في استطاعته أن يطرد شهاب

---

*- ترجع بداية الأزمة اللبنانية المتراكمة إلى 08 ماي 1958م عندما اغتيل الصحفي المعارض "نسيب المتني" واتُّهمت الحكومة في ذلك، فدعت المعارضة إلى إضراب يوم 12 ماي، تحول إلى انتفاضة شعبية حاولت قوى الأمن قمعها مخلفة قتلى وجرحى، وعارض اللواء "فؤاد شهاب" قائد الجيش من استخدام الجيش لقمع المعارضة خشية انقسامه إلى طوائف، وظهرت جبهة الاتحاد الوطني والأحزاب المتحدة في مواجهة تحالف القوى اليمينية المؤيدة لمبدأ ايزنهاور والمعادية للقومية العربية، وبدل من أن يحتوي "شمعون" المعارضة ، اتهم الج.ع.م واللاجئون الفلسطنيون بأنهم وراء الأحداث، وأن الطرفين يقومان بإدخال السلاح إلى لبنان والتدخل في شؤونه الداخلية، ينظر، عوني فرسخ: إشكاليات الوحدة، المرجع السابق، ص 511.

**- في عام 1958م ثارت الطوائف الإسلامية بقيادة "كمال جنبلاط" و"صائب سلام" ضد الحكومة ورئيس الجمهورية "كميل شمعون" بسبب توجهاته السياسية الغربية، وفي 15 جويلية أرسل الريس الأمريكي 'ايزنهاور" –بناءً على طلب شمعون– قواته إلى لبنان لاستعادة سلطة الحكومة، ينظر، محمد عتريس: المرجع السابق، ص 356.

[1] - محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، (ج1)، المصدر السابق، ص ص 325- 326.

[2] - ايزنهاور نقلاً عن، محمد حسنين هيكل: المصدر نفسه، (ج1)، ص ص 327- 328.

ويعين جنرالاً آخر يأتمر بأمره لكنه تردد ولم يفعل، والآن فإن شهاب مرشح لخلافته، ناصر وحده هو الذي يعرف ما يفعل، وسواء اختلفنا معه أو اتفقنا فلا بد أن نُسَلِّمَ بأنه زعيم حقيقي ...».

يبدو من خلال رد "ايزنهاور" أن الولايات المتحدة كانت لها مصلحة في عدم استقرار لبنان حتى يتسنى لها التدخل في شؤونه وبالتالي منعه من التحالف مع الـ(ج.ع.م) أو على أقل تقدير من الانضمام لها، خاصة وأنها كانت تبحث عن منفذ في المشرق العربي يدعم وجودها فيه لصد التوسع السوفيتي، كما أن اضطراب الوضع في لبنان يسهل عليها عملية التدخل في شؤونه تحت ستار الحفاظ على الأمن في المنطقة وبالتالي تهديد الـ(ج.ع.م) تهديداً مباشراً.

إلا أن "كميل شمعون" عندما رأى أن التطورات تجري في غير صالحه أعلن يوم 21 ماي 1958م عن عدم نيته في ترشيح نفسه لعهدة رئاسية ثانية، وقد علَّق إطار بمكتب الكمنولث على ما قام به "شمعون" قائلاً: [1] «مقتنعون أنه إذا سقطت لبنان في يد عبد الناصر ستكون هزيمة للغرب، لكن الظروف تغيرت لأن شمعون أحدث تقارباً أولاً ».

إذن كانت الولايات المتحدة ترى في "عبد الناصر" خطراً يهدد مصالحها في الشرق الأوسط وبالتالي يجب محاربته والتصدي له، فوقوف "عبد الناصر" إلى جانب القضايا العربية ومساعدته للقوى المحلية للقومية العربية كان يقلقها ويغضبها ما جعلها تحاول الإطاحة به.

وكان "عبد الناصر" يدرك ذلك ،كما كان يدرك خطورة التدخل الأجنبي في المنطقة ، وأن الحركة القومية العربية أصبحت تحتاج إلى عملية تعزيز للمواقع التي وصلت إليها، فراسل رؤساء دول عربية كالأمير "فيصل" (السعودية) في 27 جويلية 1958م يطالبه بضرورة عقد اجتماع لرؤساء الدول العربية من أجل حل المشاكل العربية دون تدخل الدول الكبرى، التي إن تولَّت حلها فسوف تحلها بأسلحتها أو بمصالحها، وليفوتوا الفرصة على من تحدثهم أنفسهم بالعدوان متعللين بأن الحركة القومية العربية تهدد مصالحهم[2].

ومن جهته، وجه الاتحاد السوفيتي إنذاراً للحكومة الأمريكية في جويلية 1958م يدعوها فيه إلى سحب قواتها من لبنان، ووقف التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان العربية خاصة المتاخمة لحدودها[3].

وعلى الرغم من الموقف الأمريكي – الذي بررته أمريكا بالضغوطات الخارجية الممارسة عليها وحماية رعاياها هناك – سارت الـ(ج.ع.م) في دعم وتأييد القضايا العربية، فقد كانت عاصمتها القاهرة مقر الجامعة العربية مكان تشاور العرب أو البيت العربي، واستطاعت من خلالها أن تلعب دوراً مؤثراً في الدفاع عن قضايا العالم العربي.

[1] - Britain,Nasser and the Balance of Power in the Middle East 1952- 1967, P 127.

[2] – محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، (ج1)، المصدر السابق، ص 386.

[3] – براءة أحمد زيدان: المرجع السابق، ص 143.

ودعا "عبد الناصر" إلى خروج بريطانيا من الأردن الذي تدخلت فيه عقب ثورة العراق، ودعا أيضاً إلى تحرير عدن من الاحتلال البريطاني [*] وإنهاء الحماية البريطانية على إمارات الخليج العربي، وخروج المنطقة العربية من دائرة الأحلاف العسكرية، معتبراً أن أي تهديد للقومية العربية هو تهديد لاستقلال جميع الدول العربية؛ وساندت الـ(ج.ع.م) الحركة الوطنية في الصومال المحتل من طرف إيطاليا وبريطانيا إلى غاية استقلاله عام 1960م وانضمامه إلى الجامعة العربية، كما ساهمت في عرقلة كل محاولة لإيجاد علاقة تجارية أو اقتصادية بين الصومال وإسرائيل[1].

وتأييداً لموقفها من الحرب الباردة الذي اختارت فيه الحياد الايجابي عارضت الـ(ج.ع.م) سياسة الأحلاف العسكرية في المنطقة العربية ورفضت أن تكون الأخيرة مقراً لها والتي حاول الغرب والشرق من خلالها جر العرب إلى صراع الحرب الباردة أو صراع الايديولوجيات بين الشرق الشيوعي والغرب الرأسمالي، فوقفت ضد حلف بغداد الذي سقط عام 1958م إثر ثورة العراق، وعارضت المساعدات الأمريكية المقدمة لدول المنطقة بهدف جرها إلى صفها مالية كانت أو عسكرية، وفي المقابل دعت إلى احترام المواثيق الدولية وعلى رأسها ميثاق الأمم المتحدة حفاظاً على الأمن والسلم في العالم وفي المنطقة العربية خصوصاً.

وإلى جانب اهتمامها بالقضايا العربية وقفت الـ(ج.ع.م) إلى جانب الكثير من ثورات وحركات التحرر في معظم دول إفريقيا وتبنت قضايا التحرر وتصفية الاستعمار فيها، كغانا وغينيا اللّتين أيد "عبد الناصر" استقلالهما عام 1958م ضد الاحتلالين البريطاني والفرنسي حيث قال في هذا: [2] « نحن نؤيد اتحاد غانا وغينيا ونؤيد استقلالهما ونعمل على مساعدتهما، ونحن نحيي كفاح نكروما [**] رئيس وزراء غانا البطل، ونحيي كفاح سيكوتوري رئيس كفاح غانا»، وقدَّم مختلف أنواع المساعدات لحركات التحرير والقوى الوطنية الإفريقية مادياً ومعنوياً من أجل استقلالها حتى توج بلقب (أبو إفريقيا)، ونال إعجاب الملايين في ذلك الوقت.

---

*- خضعت عدن (في اليمن) للاستعمار البر يطاني سنة 1802م بعدما وقع "سيرهوم بوهام" ممثلاً لشركة الهند الشرقية البريطانية و"أحمد عبد الكريم" سلطان لحج معاهدة وافق من خلالها الأخير على فتح ميناء عدن لجميع البضائع التي تحملها السفن البريطانية، ومنح الرعايا البريطانيين امتيازات وحصانة خاصة، وقطعة أرض غربي المدينة مقابل مبلغ من المال يتقاضاه السلطان، وفي جانفي 1838م تنازل السلطان عن عدن مقابل بقاء نفوذه على السكان مما جعل بريطانيا تحتل المدينة يوم 19 جانفي 1839م، في ظل ضعف الدولة العثمانية وعجزها، وفي عام 1960م طرحت قضية عدن على الأمم المتحدة التي شكلت لجنة للتقصي، وفي 17 ماي 1965م تم منح الاستقلال للاقطار والشعوب المستعمرة في عدن، ينظر، عبد الولي الشميري: 1000 ساعة حرب – ملحمة الوحدة الوطنية - ،(ج1)، (ط3)، (د،ن)، 1995، ص ص 33، 44.

[1] - محمد فايق: المصدر السابق، ص 38- 39.

[2] - عبد الناصر نقلاً عن، أحمد يوسف أحمد: المجموعات الكاملة لخطب وأحاديث وتصريحات جمال عبد الناصر ، (ج3)، (ق1)، المرجع السابق، ص 328.

- **كوامي نكروما: ولد عام 1909م غرب غانا ، عمل مدرساً في المدرسة التبشيرية ، ثم غادر إلى أمريكا عام 1935م أين درس العلوم الاقتصادية والاجتماعية، حصل على دبلوم الآداب عام 1939م، درس الفلسفة واللاهوت، حصل على دكتواره فخرية عام 1951م من جامعة لنكولن، مال إلى الشيوعية منذ 1945م، رجع إلى غانا عام 1947م أين عمل في حزب المؤتمر كأمين عام حتى أصبح زعيماً للوطنيين في بلاده، في عام 1954م أصبح رئيساً للوزراء في بلاده، أول رئيس لغانا بعد استقلالها عن بريطانيا في مارس 1957، أسس مع غينيا (سيكوتوري) اتحاد الدول الإفريقية المستقلة واحتضنت بلاده عدة مؤتمرات إفريقية كمؤتمر أكر الأول والثاني (افريل/ ديسمبر 1958م)، وفي مارس 1960م أعلن قرار غانا كجمهورية، كان يؤمن بالوحدة الإفريقية، ويعمل من أجل تحقيقها، ينظر، رولف إيتا ليندر: المرجع السابق، ص ص 157، 164. توفي "نكروما" في افريل 1972م.

كان لدور الـ(ج.ع.م) الفاعل أثره في تعزيز مكانة إفريقيا في المحافل الدولية واستقلال معظم دولها، حيث تمكنت العديد من دولها الحصول على الاستقلال والانضمام إلى المنظمة الدولية مثل: الكاميرون التي استقلت في جانفي 1960م، ومالي والسنغال ومدغشقر التي استقلت في جوان 1960م وتبعتهم داهومي (بنين حالياً) والنيجر وفولتا العليا (بوركينا فاسو) وساحل العاج (كوت ديفوار) والغابون وإفريقيا الوسطى وتشاد في أوت من نفس السنة واستقلت جميع أقاليم إفريقيا الفرنسية الغربية وإفريقيا الاستوائية [*] من الاستعمار الفرنسي، مثل الطوغو(افريل 1960م)، كما استقلت نيجيريا عن بريطانيا ، وتقدمت فرنسا بنفسها في سبتمبر 1960م للأمم المتحدة تطلب العضوية لاثنتي عشر دولة نظراً لتطور حرب الجزائر، واستضافت القاهرة العديد من زعماء الحركات الوطنية المعارضة في المناطق الفرنسية [**] استعداداً لفتح جبهة جديدة ضد فرنسا تخفف من ضغطها على الجزائر [1]، وساندت ثورات أنغولا وموزمبيق وغينيا بيساو، ووقفت مع نضال شعب روديسيا (زمبابوي) والسيراليون ضد الاستعمار البريطاني، وفي جزر القمر، وفي الصومال ضد الاحتلال البريطاني والايطالي حتى استقلت عام 1960م، ودعمت سياسة عدم الانحياز في هذه الدول حتى تكون قادرة على الوقوف في صف الدول غير المنحازة، وللخروج من دائرة نفوذ الدول الكبرى وبالتالي حماية استقلالها؛ وقاومت النشاط الإسرائيلي [***] بإفريقيا بفتح مجال التعاون الاقتصادي والثقافي مع دولها ودعمها ضد الاستعمار، لحصار إسرائيل عربياً وإفريقياً.

فقد عرض "عبد الناصر" على الرئيس المالي آنذاك "موديبو كيتا" (1915- 1977م) خلال لقائه به في مؤتمر القمة الإفريقي بالدار البيضاء جانفي 1961م أن تقوم الـ(ج.ع.م) بتسليح وتدريب الجيش المالي عوضاً عن لجوء الأخير إلى الاستعانة بالأسلحة الإسرائيلية، وقدم له باسم الـ(ج.ع.م) هدية من الأسلحة الصغيرة سوفييتية الصنع تكفي لألف (1000) مقاتل قصد إحلال الأسلحة السوفيتية محل الأسلحة الإسرائيلية، كما استقبلت الـ(ج.ع.م) بناء على هذا الاتفاق بعثات من الضباط وضباط الصف الماليين لتدريبهم على الأسلحة السوفيتية وأوفدت بعثة عسكرية إلى مالي للإشراف على إنشاء مدارس ومراكز للتدريب على الأسلحة الروسية وتدريب وحدات الصاعقة[2].

---

*- ضمت إفريقيا الغربية الفرنسية (Afrique Occidental Francaise)سبع مستعمرات هي: السنغال، موريتانيا، السودان الفرنسي، غينيا الفرنسية ساحل العاج، فولتا العليا، داهومي، والنيجر، وضمت إفريقيا الاستوائية الفرنسية (Afrique Equatoriale Francaise) من مستعمرات : التشاد إفريقيا الوسطى، الكميرون، الكونغو الفرنسة والغابون، ينظر، شوقي عطاالله الجمل، عبد الله عبد الرزاق ابراهيم: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر ، (ط 2)، دار الزهراء للنشر والتوزيع، الرياض: 2002، ص ص 280- 281.

**- مثل الدكتور "فليكس موميه" زعيم اتحاد شعب الكاميرون و"جيبو بكاري" زعيم سوابا في النيجر ، وغيرهم كثيرون من التنظيمات السياسية والزعماء الدينيين، ينظر، محمد فايق: المصدر السابق، ص 52.

[1] - نفسه، ص ص 51- 52.

***- كانت إسرائيل تحاول بكل ثقلها خلق مصالح وعلاقات تجارية مع المستعمرات الإفريقية قبل الاستقلال مستفيدة من الوجود الاستعماري وشركات الاحتكار الغربية والنفوذ اليهودي المتغلغل فيها، وذلك بهدف كسر الحصار الاقتصادي الذي فرضته عليها الدول العربية، ولضمان اعتراف الدول الإفريقية بمجرد استقلالها بإسرائيل، ومن أجل ذلك أقامت الأخيرة قنصليات عديدة في المستعمرات الإفريقية حتى تتحول إلى سفارات بعد الاستقلال، في الوقت الذي لم تسمح فيه سلطات الاستعمار للج.ع.م بزيارة هذه الأقاليم، ينظر، محمد فايق: المصدر نفسه، ص ص 68- 69.

[2] - نفسه، ص ص 90- 91.

وفي إطار التعاون الأفرو آسيوي دعت الـ(ج.ع.م) إلى تضامن إفريقيا مع آسيا والقضاء على التفرقة العنصرية في جنوب إفريقيا* يحركها في ذلك الإحساس بالانتماء إلى القارة الذي زرعته الحركة الإفريقية في وجدان الأفارقة في جميع أرجاء القارة، فجعلتهم يَتَغَنَّوْنَ بشعارات الوحدة الإفريقية بعيداً عن سيطرة الرجل الأوروبي والاستغلال الاستعماري، حيث طالب رئيسها "عبد الناصر" خلال انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الـ (15) سبتمبر 1960م دولة جنوب إفريقيا بالعدول عن سياسة التفرقة العنصرية المضادة للإنسانية، غير أنه فوجئ بقيام حكومة جنوب إفريقيا بقطع علاقاتها مع دول العالم لكي تواصل سيرها في طريق الميز العنصري، وكثَّف "عبد الناصر" اتصالاته بالرئيس اليوغسلافي "تيتو" وغيره من زعماء العالم من أجل إيجاد حل لسياسة الميز العنصري في جنوب إفريقيا[1] التي شكلت تهديداً للسلام في المنطقة والقارة الإفريقية برمتها.

وتأييداً لحق الشعوب في تقرير مصيرها دعا "عبد الناصر" إلى منح الشعوب حديثة الاستقلال الفرصة الكاملة لتنمية اقتصادها، مؤكداً أن العالم يستنكر سياسة مراكز القوى وينادي بتطبيق قرارات الأمم المتحدة، وأن شعوب العالم كلها تريد السلام والتعايش السلمي حتى تبني بلادها وترفع مستوى المعيشة بين أرجائها، حيث قال في خطاب ألقاه بتاريخ 1958/09/03م:[2] «نحن حينما نعلن في صوت العرب[إذاعة صوت العرب] أننا نؤيد الحرية ونكافح الاستعمار ونؤيد تقرير المصير، إنما نعمل من أجل تدعيم مبادئ الأمم المتحدة التي تَنَكَّرت لها الدول الكبرى والتي آثرت أن تتناسى ما نادت به، وآثرت أن تتبع سياسة القوة وسياسة الاستعمار وسياسة التحكم وسياسة السيطرة».

وكان للـ(ج.ع.م) موقف من الأزمات الدولية التي كادت أن تفجر حرباً دولية ثالثة بين المعسكرين الشيوعي والرأسمالي كقضية "برلين"** التي كانت أعقد مشكلة واجهها العالم آنذاك، ففي حديثه للتلفزيون الأمريكي كولومبيا في أوت 1961م طُلب من "عبد الناصر" إبداء رأيه في القضية باعتباره من أبرز الزعماء المحايدين فأجاب قائلاً: [3] «إننا ننظر إلى أزمة برلين باعتبارها أثراً من آثار الحرب العالمية الثانية، وهي ليست بالمشكلة السهلة بالطبع؛ بل إنها مشكلة بالغة التعقيد، وهى تتطلب من الجانبين التزام الصبر، ونحن نرى أن المفاوضات هي السبيل الوحيد إلى حل هذه

*- في عام 1948م تولى "الحزب الوطني" البويري (حزب البيض) الحكم في جنوب إفريقيا فاتبع سياسة الأبارتيد بدءا من "دانيال ملان" وواصلها خلفاؤه من بعده "يوهان ستريجدم" (1954- 1958م) ، "فيرورد" (1958- 1966)، "فورستر" (1966- 1978م)، و"بوتا" (1978- 1989م) حيث فرضت قيود شديدة على سكان البلاد السود (البانتو) وعلى الملونين والآسيويين بتحديد الوظائف والرواتب، ومنعهم من الانتخاب والترشح للمناصب العامة وعزلهم في أوطان خاصة بهم (البانتوستان)، ينظر، محمد عتريس: المرجع السابق، ص ص 237- 238

[1] - خطب جمال عبد الناصر: المصدر السابق.

**- تعود جذور القضية إلى نهاية الحرب العالمية الثانية وقيام الحلفاء المنتصرين بتقسيم المانيا إلى قسمين ألمانيا الشرقية وألمانيا الغربية، وفي 13 أوت 1961م أقام الاتحاد السوفيتي حاجزاً من الأسلاك في برلين، ثم جداراً من الاسمنت يفصل بين شطري العاصمة القديمة، دون أن تعترض أمريكا (كينيدي) على ذلك، ينظر، بيار ميكال: المرجع السابق، ص 297.

[2] - جمال عبد الناصر نقلاً عن، أحمد يوسف أحمد: المجموعات الكاملة لخطب وأحاديث وتصريحات جمال عبد الناصر، (ج3)، (ق1)، المرجع السابق، ص 251.

[3] - خطب جمال عبد الناصر: المصدر السابق.

[3] - نفسه.

المشكلة، ولا نرى أن البيانات الحماسية أو التهديدات قادرة على الوصول بالعالم إلى حل لها»، وعارض تقسيم ألمانيا قائلاً: «نعارض التقسيم، ونطالب بالوحدة؛ ذلك لأننا قاسينا من التقسيم في الوطن العربي وفي فلسطين، ومن أجل هذا فنحن نعرف صعوبة المشكلة وعُقَدها، على أننا ندرك أن كل كتلة ستؤيد النظام الاجتماعي الذى يعكس وجهة نظرها...»، معتبراً أن تقسيمها سيسبب حتماً في إشعال نيران حرب عالمية ثالثة.

وكان له موقف من أزمة الكونغو * الديمقراطية (الكونغو كينشاسا) التي كانت على أشدها بعد استقلال الكونغو في جانفي 1960م عندما قام الجيش الكونغولي بقيادة "مويس تشومبي" في جويلية من نفس العام بتمرد بتحريض من ضباطه الذين كانوا جميعاً من البلجيك ، ووزعوا السلاح على المدنيين البلجيك بهدف الاستيلاء على المناطق الغنية بالمعادن الثمينة في البلاد (إقليم كاتنغا) ، فعمت الفوضى في البلاد [1] بعد إعلان "تشومبي" الانفصال وقيام دولة كاتنغا، مما ترتب عنه تدخل الولايات المتحدة الأمريكية بطريقة استعمارية عندما أيدت الرئيس "جوزف كازافوبو" **، ضد "باتريس لومومبا" رئيس الوزراء ورئيس حزب "الحركة الوطنية الكونغولية" (Mouvement National Congalese) الذي طالب بتدخل قوات أممية لحفظ النظام في بلاده بمشاركة قوات إفريقية ، فشاركت الـ(ج.ع.م) بقوة قوامها كتيبة من قوات المظليين بقيادة العقيد "سعد الدين الشاذلي" وضعت تحت القيادة العسكرية الأممية في الكونغو لحماية استقلاله واستقراره ، لكن القوات الأممية ظهرت بمظهر الراغب في إبقاء السيطرة البلجيكية على الكونغو عندما فرضت سيطرتها على المطارات ودار الإذاعة الكونغولية [2]، وقد وصف "عبد الناصر" التدخل الأمريكي في الكونغو بالاستعمار عندما قال:[3] «ما الذى يمكن أن نفهمه إذا أعلنت الولايات المتحدة أنها تؤيد "كازافوبو"، إذا ألقى "كازافوبو" القبض على "لومومبا" وسلمه "لتشومبى"، ثم إذا قام "تشومبى" بقتل "لومومبا"؟ من الذى يتحمل فى النهاية هذه المسئولية؟ الولايات المتحدة على ما أعتقد، لقد كانت سياست ها هي تأييد تصفية العناصر الوطنية فى الكونغو».

*- كانت الكونغو كينشاسا محتلة من طرف بلجيكا منذ ما قبل مؤتمر برلين 1885م، واندلعت أزمة الكونغو في 8 جويلية 1960م وكانت علامة بارزة في تاريخ النضال الإفريقي، أدت إلى صراع عنيف بين قوى الاستعمار والامبريالية من جهة ، وقوى التحرر الوطني في إفريقيا التي تساندها قوى التقدم العالمية من جهة أخرى، كشفت عن أبعاد جديدة لهذا الصراع ، فقد تدخلت فيها الو.م.أ بثقلها في مجال السياسة الإفريقية لأول مرة، مجسدة المعنى الحقيقي للاستعمار الجديد، ووقفت الج.ع.م في هذا الصراع إلى جانب القوى الوطنية بزعامة "لولومبا"، ينظر، محمد فايق: المصدر السابق، ص139.

[1] - نفسه، ص 140.

- **كازافوبو: رئيس الكونغو آنذاك الذي كان يشجع الاتجاهات الانفصالية في الكونغو. فكان يسيطر على (باكونجو)، في حين كان "تشومبي" يسعى للاستقلال بكاتنجا، وفي المقابل كان كازافوبو" يسعى لإقامة حكومة فيدرالية على غرار حكومة نيجيريا تسمح للأقاليم بالتمتع بالحكم الذاتي وهو ما كان يريده البلجيك فتحالف معهم ومع أمريكا لتحقيق ذلك، في حين كان "لومومبا" يريد دولة واحدة موحدة على غرار حكومة الرئيس نكروما في غانا وهو ما كانت تقتومه بلجيكا، لذا دب الخلاف بينهما، ينظر، محمد فايق: المصدر نفسه، ص 153.

[2] - نفسه، ص 146.

[3] - عبد الناصر نقلاً عن، خطب جمال عبد الناصر: المصدر السابق.

وفي خاطبه في مؤتمر أقطاب الدول غير المنحازة من بلغراد بيوغسلافيا من 01 إلى 1961/09/06م أكد أنه حاول إلى جانب الرئيس اليوغسلافي "تيتو" تحريك الضمير العالمي على مستوى الأمم المتحدة حول ما حدث في الكونغو الذي وصفه بالمأساة الكبرى بعد مقتل "لومومبا"[*].

ورداً على مقتل "لومومبا" في مطلع 1961م أعلن "عبد الناصر" عن تأميم المصالح والأموال البلجيكية في مصر باعتبار أن المسؤولية الأولى عن أحداث الكونغو ترجع إلى الاحتكارات الرأسمالية هناك والتي هي بلجيكية في معظمها والتي تمثل أداة من أدوات الاستعمار.

وخلال انعقاد المؤتمر الثالث للشعوب الإفريقية في القاهرة ما بين (21- 25 مارس 1961م) الذي شاركت فيه جميع التنظيمات والأحزاب الثورية في إفريقيا وحركات التحرير في القارة كان موضوع الكونغو وموقف الأمم المتحدة منه في مقدمة المواضيع التي بحثها المؤتمرون، وصدر بيان يدين الأمين العام للأمم المتحدة "داغ همرشولد"[**] ويعتبره مسؤولاً عن مقتل "لومومبا" مع "كازافوبو" و"تشومبي" والجنرال "موبوتو" [1] المدعمين من البلجيك والولايات المتحدة الأمريكية، وبعد مؤتمر عدم الانحياز سبتمبر 1961م الذي حضرته الكونغو كينشاسا ممثلة في حكومة ليوبولد فيل المركزية، التي جاءت بترحيب من أتباع "لومومبا" ، قامت الـ(ج.ع.م) بإغلاق سفارتها في ستانلي فيل ونقلها إلى ليوبولد فيل، وعادت علاقتها بالكونغو التي أسرعت هي الأخرى في إقامة تمثيل لها في القاهرة[2].

سببت أزمة الكونغو 1960م إلى انقسام القارة الإفريقية إلى مجموعة مؤيدة "لجوزف كازافوبو" ومعظمها دول كانت خاضعة للاستعمار الفرنسي، ودول مؤيدة للومومبا" التي كان معظمها دول تقدمية مساندة للحركات الثورية في القارة كالـ(ج.ع.م) التي تدخلت في الكونغو بهدف حماية استقراره واستقرار القارة الإفريقية من خطر الحرب الباردة والاستعمار الغربي.

وإلى جانب هذا دعمت الـ(ج.ع.م) قضية أنغولا[***] في طريق استقلالها، واستنكرت ما كان يحدث فيها من قتل وحشي جماعي ومن إرهاب قامت به حكومة البرتغال الاستعمارية ضد شعب أنغولا الساعي للاستقلال، وهذا ما عبر عنه "عبد الناصر" في خطابه في نفس المؤتمر (بلغراد 1961م) حيث ذكر قائلاً: [3] «... فها نحن اليوم في شهر سبتمبر فى بل غراد، وفي معلوماتنا جميعاً صورة واضحة لما حدث فى أنجولا من القتل الوحشى الجماعى، ومن

*- كان "لومومبا" قد ألقي عليه القبض في طريقه إلى استانلي فيل من طرف قوات "كازافوبو" في 17 جانفي 1961م، وسلمه "كازافوبو" إلى أعدائه "مويس تشومبي" قائد الانفصال في كاتنجا، وقام الأخير بقتل "لومومبا" ثم ادعى أنه هرب من السجن، عندها اعترفت الج.ع.م بحكومة ستانلي فيل وسحبت اعترافها بحكومة ليوبولدفيل، وسحبت قواتها التابعة للأمم المتحدة في الكونغو، ينظر، محمد فايق: المصدر السابق، ص ص 161، 163.

**- قتل "داغ همرشولد" سكريتر الأمم المتحدة في 17 سبتمبر 1961م في حادث سقوط طائرته، وهو في طريقه لحضور مؤتمر للسلام مع "مويس تشومبي"، ينظر، محمد عتريس: المرجع السابق، ص 100.

[1] - محمد فايق: المصدر السابق، ص 170.

[2] - نفسه، ص 173.

***- كانت ثورة انغولا في فيفري 1961م قامت بها الحركة الشعبية لتحرير أنغولا التي تسلمت الحكم بعد الاستقلال، ينظر، محمد فايق: المصدر نفسه، ص 203.

[3] - عبد الناصر نقلاً عن، خطب جمال عبد الناصر: المصدر السابق.

الإرهاب الواسع المدى الذي تصبه حكومة البرتغال الاستعمارية ضد محاولة شعب أنغولا للتقدم نحو تقرير المصير ونحو الحرية ... ».

وعارضت الـ(ج.ع.م) على لسان رئيسها ما تعرضت له دولة كوبا * من اعتداء من طرف الولايات المتحدة حيث أسفر لقاء "عبد الناصر" مع "تيتو" في أفريل 1961م في القاهرة عن إصدار بيان عاجل يدمغ العدوان على كوبا، ويؤيد نضال شعبها[1] ضد العدوان الأمريكي.

وقفت الـ(ج.ع.م) موقف المؤيد لجميع القضايا العالمية العدالة دون أخذ اعتبار لمراكز القوى العالمية التي وقفت في وجهها ، وعارضت سياسيتها المتناقضة مع مبادئ الأمم المتحدة والمواثيق الدولية المتعلقة بالأمن والسلم فدعمت القضايا العربية على الرغم من الخلافات التي دبَّتْ بينها وبين بعض الدول العربية كلبنان والأردن، وساندت الشعوب المكافحة في العالم الأفرو أسيوي على مستوى الهيئات الدولية والإقليمية كالأمم المتحدة وعدم الانحياز ودعت إلى منحها حقها في تقرير مصيرها دون قيد أو شرط.

ثانياً: العلاقات الخارجية للجمهورية العربية المتحدة(1958– 1961م)

سنرى في هذه النقطةكيف أدت العلاقات الخارجية للـ(ج.ع.م) إلى تمتين الروابط بينها وبين البلدان العربية خاصة المناضلة من جهة، وإلى كشف أعدائها من جهة أخرى الذين لعبوا دوراً في تقويضها وبالتالي إنهاء الوحدة ما بين مصر وسوريا عام 1961م، فما طبيعة العلاقات الخارجية للـ(ج.ع.م) مع دول العالم العربية منها والأجنبية؟ وهل كان لها أثر في تقويض دولة الوحدة فيما بعد؟

أ: علاقات الجمهورية العربية المتحدة الخارجية مع الدول العربية(1958– 1961م).

شهد الوطن العربي –كما تطرقنا – انقساماً حاداً عقب قيام الـ(ج.ع.م) بين أصحاب التوجه القومي الذين التفوا حول دولة الوحدة ورأوا فيها أداة تحقيق الوحدة العربية الشاملة والتقدم على طريق تجاوز واقع التخلف والتبعية بمواكبة العصر وتحرير فلسطين، وذلك مقابل المُعادين للعمل القومي العربي من الشيوعيين في أقصى اليسار إلى القوى المحافظة التي خشيت أن تواجه ضغوطاً شعبية تدفعها للاندماج في نواة الوحدة.

وعلى الرغم من ذلك ، حاول "عبد الناصر" منذ قيام الـ(ج.ع.م) إيجاد تحالف عربي موحد ضد الاستعمار وبقاياه في الوطن العربي فراح يقيم علاقات متينة مع حكام العرب سواء المحافظين منهم أو التقدميين من أجل استقلال البلاد العربية وتحقيق حلم الوحدة العربية، فتدخل في حل العديد من الأزمات العربية وساند حركات التحرر فيها، وهذا ما سنلمسه من خلال تفصيل علاقة الـ(ج.ع.م) مع كل دولة عربية على حدى.

*– كانت كوبا قد تعرضت في 17 افريل 1961م للتهديد الأمريكي نتيجة توجهها للاتحاد السوفيتي الذي أمدها بالأسلحة، فرد الرئيس الأمريكي آنذاك "جون كينيدي" بدعم المعارضة الكوبية (باتسيتا) التي قامت بمحاولة فاشلة لقلب نظام الرئيس الكوبي الشيوعي آنذاك "فيدال كاسترو" بمحاولتها غزو جنوب كوبا أو ما سمي بعملية غزو خليج الخنازير، ينظر، بيار ميكال: المرجع السابق، ص ص 295، 297.

[1] – خطب جمال عبد الناصر: المصدر السابق.

1- مع العراق:

كان العراق الملكي من بين الدول العربية التي عارضت قيام الـ(ج.ع.م)، إذ راح بعد الإعلان عن الوحدة يعلن اتحاده مع الأردن (الاتحاد الهاشمي) في 14 فيفري 1958م للوقوف في وجه المدّ القومي الذي كان يقوده "عبد الناصر" وخوفاً على أنظمتهما الملكية المحافظة، وراح "نوري السعيد" يشن حرباً على الـ(ج.ع.م) مستعيناً في ذلك بحلف بغداد ودول الغرب التي أمدته بالمال لهدم دولة الوحدة، عندما ادعى أن الشعب السوري سيق إلى الوحدة، وأنه شعب لا حول له ولا قوة، وهو ما جعل "عبد الناصر" يتوعده و يحذره من سخط الشارع العراقي، معتبراً إياه أكبر خطر على العرب من الاستعمار قائلاً: [1] «إن أعوان الاستعمار الذين باعوا ضمائرهم للاستعمار لا يمكن أن يستعيدوا هذه الضمائر لأنهم فقدوا فيها الشرف، ... إن هؤلاء الخونة أكبر خطر على العرب وعلى الأمة العربية من الاستعمار نفسه... إن شعب العراق لن يترك نوري السعيد زبون الاستعمار القديم ؛ إن الوحدة العربية هي نهاية الاستعمار، وهي نهاية حتمية لأعوان الاستعمار».

وعندما نشبت الثورة في لبنان سنة 1958م قرر "نوري السعيد" – الذي ظل سنوات يمد شمعون بالسلاح سراً – مساعدة "شمعون" في احتلال سوريا والإطاحة بحكومة الإقليم الشمالي من الـ(ج.ع.م) ليقيم اتحاد الهلال الخصيب بزعامة بغداد، والذي كان تفكيره قد انصرف إليه منذ عام 1942م، ووضع خطته للشروع في العمل في جوان 1958م، لكنه اضطر إلى تأجيلها نتيجة وصول مراقبي الأمم المتحدة إلى لبنان [2] وابطال إدعاء لبنان ضد الـ(ج.ع.م) في الوقت الذي بدت فيه شارات الثورة العراقية التي أودت بنوري " وقتلت آمال الغرب في العراق تلوح في الأفق.

كانت نقطة الخلاف بين "عبد الناصر" وعراق "نوري السعيد" الأساسية (حلف بغداد) الذي رفضه الأول الذي كان يريد للعرب أن يقيموا نظاماً عربياً شاملاً لهم على أساس وحدة الأمة مصلحة وأمناً ، يستند إلى جامعة الدول العربية كإطار سياسي وميثاق الدفاع العربي المشترك كعمل عسكري موحد، وسوق عربية مشتركة، لذا كان يرى أن نظام الشرق الأوسط سوف يشمل تركيا وإيران وباكستان وربما إسرائيل ولو حتى بطريق غير مباشر، وأن الخطر الأكبر هو إسرائيل وليس الاتحاد السوفيتي، داعياً البلدان العربية إلى الحياد إزاء الصراع بين الشرق الشيوعي والغرب الرأسمالي، وفي المقابل اعتبر "نوري السعيد" أن انضمام العراق لحلف بغداد سوف يجنبها الفراغ الذي خلفه الاستعمار البريطاني أمام الخطر الشيوعي القادم من الاتحاد السوفيتي[3].

[1] – جمال عبد الناصر نقلاً عن، شوقي عبد الناصر: المرجع السابق، ص ص 213- 214.

[2] – أرسكين تشيلدرز: المصدر السابق، ص ص 313 – 314.

[3] – محمد حسنين هيكل: لمصر لا لعبد الناصر، (ط1)، مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع، القاهرة: 1987، ص ص 104، 107.

وبعد قيام ثورة العراق – التي اتهم الغرب الـ(ج.ع.م) بالوقوف وراءها* – ساند "عبد الناصر" حركة 14 جويلية 1958م الثورية في العراق** التي قادها الجيش العراقي ضد الحكم الملكي المتحالف مع الأردن والغرب بواسطة حلف بغداد – على الرغم من دمويتها – واعتبرها نصر عظيم للقومية العربية، واعترف بالجمهورية العراقية، وانتظر من العراق الانضمام إلى صف الوحدة العربية، وهو ما كان يبدو في نية "عبد الكريم قاسم" في بداية حكمه، إذ استقبل "عبد الناصر" أول وفد عراقي بعد الثورة يوم 18 جويلية 1958م برئاسة "عبد السلام عارف" أكد خلاله الطرفين بالالتزام بميثاق الجامعة العربية وميثاق الدفاع العربي المشترك، واتخاذ الخطوات العاجلة من أجل تعزيز التعاون بين البلدين، وطرح "عارف" على "عبد الناصر" موضوع الوحدة – الذي لقي معارضة من الشيوعيين العراقيين– إلا أن الأخير أجابه بأن الثورة في العراق ما زالت في أيامها الأولى، ودعاهم إلى معالجة أعباء الداخل في العراق ومشاكل الخارج، مرحباً بالتعاون مع أي دولة عربية، وإلى الحد الذي ترغب فيه[1].

ونتيجة لهذا عقد العراق اتفاقيات تعاون سياسي وثقافي مع الـ(ج.ع.م) التي اعترف بها بعد ثورته مباشرة فخلال زيارة وفد عراقي ثقافي للأخيرة بتاريخ 21 سبتمبر 1958م من أجل توحيد مناهج التعليم، أعرب "عبد الناصر" للوفد عن فرحته بالتعاون الثقافي بين الشعبين، واعتبره أساساً من أسس القومية العربية، وتدعيماً يقوي عَضُدَ العرب في كل مكان[2]، كما أمضى العراق عدة اتفاقيات عسكرية واقتصادية، وثقافية مع الـ(ج.ع.م)، غير أن "قاسم" سرعان ما أضحى يخشى ضياع زعامته على العراق، إذا أصبحت العراق ولاية مصرية مثل سوريا، ويصبح هو المواطن الثاني في الـ(ج.ع.م)؛ كما أن بريطانيا ما كانت لترضى باتحاد العراق مع الـ(ج.ع.م) حفاظاً على بقاء بترول العراق يسيل لرفاهية الشعب البريطاني، لذا قام "قاسم" في 5 سبتمبر 1958م بعزل "عبد السلام عارف" من منصبه كنائب للقائد العام للقوات المسلحة ووضعه في السجن، بايحاء من الضباط السوريين: اللواء "عفيف البزري"، و"أمين النفوري" و"أحمد عبد الكريم" الذين خوفوا "قاسم" من الوحدة ، وجهود الشيوعيون، والمخابرات السوفياتية، بتهمة التآمر ضده والمناداة بوحدة مع الـ(ج.ع.م)[3]، وهو ما كان يخشاه "قاسم" الذي بدا أكثر ميلاً للشيوعيين، وعندما ساءت العلاقة بين "قاسم" و"عبد الناصر" عام 1959م بسبب نشاط الشيوعيين في العراق الذين قاموا بتنظيم المظاهرات المؤيدة لقاسم والرافضة للوحدة مع الـ(ج.ع.م)، وقاموا بتصفية العناصر القومية ذات التوجهات العربية من

*– نفى "طلاس" ضلوع الج.ع.م في الثورة العراقية جويلية 1958م وذكر أنه في ماي 1958م اتصل "قاسم" و"عارف" بالسراج" وزير الداخلية بإقليم الشمال لأخذ رأي "عبد الناصر" في مساندتهم إذا ما قاموا بثورة وطنية ضد حكم "نوري السعيد"، وكان رد "عبد الناصر" أنه يساند كل حركة ثورية وطنية، وطالب "السراج" بأن يكون على اتصال بهم بشكل يبعد عنه تهمة التورط فيما هم مقدمون عليه، ونصحهم بأن يحتفظوا بأسررهم لأنفسهم حتى لا ينكشف أمرهم، ينظر، مصطفى طلاس: المصدر السابق، (ج1)، ص ص 765، 767.

**– كان عامر قد أبلغ "جمال فيصل" قائد الجيش الأول صبيحة الانقلاب في العراق بأنه تلقى أوامر من "عبد الناصر" بضرورة مساندة الثورة في العراق بكل الوسائل، فقام عامر بإرسال ضابطين برتبة مقدم إلى بغداد، وبعد أيام قلائل وصلت شحنات من البنادق والقذائف والقنابل اليدوية، واعتبر "عبد الناصر" أن العدوان على العراق هو عدوان على الج.ع.م، ينظر، عوني فرسخ، إشكاليات الوحدة، المرجع السابق، ص 527.

[1] – عبد المحسن أبو النور: المصد السابق، ص 143.

[2] – أحمد يوسف أحمد: المجموعات الكاملة لخطب وأحاديث وتصريحات جمال عبد الناصر، (ج3)، (ق1)، المرجع السابق، ص 254.

[3] – مصطفى طلاس: المصدر السابق، (ج2)، ص ص 16، 20.

البعثيين والمدنيين، ونتيجة لهذا دعمت الـ(ج.ع.م) ثورة الموصل لاسقاط حكم "قاسم" حيث وعد "السراج" في 8 مارس 1959م من دمشق الرائد "محمود عزيز" (ضابط ركن في اللواء الخامس الذي كان يقوده العقيد "عبد الوهاب الشواف" زعيم حركة الموصل الانقلابية) بتقديم العون العسكري ليوزع على قبيلة "شمر" المنتشرة على جانبي الحدود العراقية – السورية، كما وعدهم بإرسال فرق متطوعين سوريين وتزويدهم بسرب من الطائرات من أجل حماية قاعدة انطلاق الثورة في الموصل، غير أن السلاح الذي وصل العراق لم يستعمل، كما لم يصل الجنود المتطوعون، وقتل زعيم الثورة "عبد الوهاب الشواف" بعد غارة جوية في الموصل وبهذا فشلت الثورة وحوكم أتباعها [1]، وفر عدد كبير من سكان الموصل ومن الضباط العراقيين الذين شاركوا في حركة "الشواف" إلى محافظات إقليم الشمال فراراً من المح اكمة لكن المعارضين لقاسم" من البعثيين سرعان ما حاولوا اغتياله في بغداد في اكتوبر 1959م عندما قامت مجموعة من العناصر القومية العراقية مثل "صدام حسين" بتوجيه من مخابرات الـ(ج.ع.م) بمحاولة فاشلة لإغتياله، فر على إثرها "صدام" وزميله "فاتك الصافي" إلى إقليم الشمال ثم إلى إقليم الجنوب أين تم قبولهم كطلبة لاجئين [2] وهو ما زاد في سوء العلاقة بين البلدين (العراق و الـ(ج.ع.م).

وبعد استقلال الكويت في 19 جوان 1961م، وإعلان بريطانيا إنهاء حمايتها عليها واعترافها بها إلى جانب عدد من الدول والولايات المتحدة الأمريكية وأخرى عربية كالـ(ج.ع.م) والسعودية ومعظم الأقطار العربية بهذا الاستقلال، ادعى "عبد الكريم قاسم" بالحق التاريخي في الكويت عام 1961م بعد استقلالها ، وهدد بالاستيلاء عليها مدعياً بأنها جزء من العراق، حيث أعلن قراراً بضم الكويت إليه وتعيين حاكم الكويت "عبد الله سالم الصباح" محافظاً على بلاده من قِبل حاكم العراق براتب شهري قدره خمسين ديناراً [3]، وهو ما استنكرته الـ(ج.ع.م) أشد الاستنكار فهاجمت دعوة "قاسم" الذي كان واقع تحت سيطرة الحزب الشيوعي العراقي آنذاك ، ووقفت إلى جانب الكويت في حقها في الاستقلال على مستوى الجامعة العربية والأمم المتحدة مؤكدة أنها لا تؤيد سياسية الضم، وإنما تؤيد الوحدة العربية النابعة من إجماع الشعب العربي، وليس باستخدام القوة حتى لا تتحول المسألة العربية إلى مسألة دولية يستغلها الاستعمار لمصلحته [4]، غير منحا زة لأي طرف في النزاع، إذ كان بإمكان "عبد الناصر" انتفاء الحق التاريخي للكويت ذات النظام المحافظ لصالح العراق التقدمي، لكنه قدم استقلال الكويت على كل شيء، وشاركت الـ(ج.ع.م) بقوة ألف جندي بطلب من الجامعة العربية ضمن "قوات الطوارئ العربية" إلى جانب قوات سعودية وأردنية وتونسية في 10 سبتمبر 1961م إلى جانب قوات بريطانية بلغت 5000 جندي[5] لحماية الكويت من أي تهديد خارجي، وحتى لا تحاول أي دولة عربية أخرى كبيرة ابتلاع دولة صغيرة بحجة الوحدة أو الأصل والفرع.

[1] – غسان زكريا: المصدر السابق، ص ص 100– 101.

[2] – مصطفى طلاس: المصدر السابق، (ج2)، ص ص 46، 48.

[3] – رأفت الشيخ غنيمي: التاريخ المعاصر للأمة العربية، المرجع السابق، ص ص 289– 290.

[4] – فالح الدوسري: الأزمات الكويتية – العراقية 1922– 1961، (ط1)، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت: 2013، ص 155– 156.

[5] – نفسه، ص 143.

ساهمت الـ(ج.ع.م) إلى جانب السعودية وبريطانيا في افشال وإبطال تلك الدعوة التي ابتدأها "عبد الكريم قاسم"، على اعتبار أن الكويت دولة مستقلة وقائمة بذاتها، واضطر العراق في 04 اكتوبر 1963م إلى الاعتراف باستقلال الكويت، وسحب اعتراضاته على انضمام الكويت إلى الجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة[1].

لم تكن الـ(ج.ع.م) لترضى – وهي الداعية إلى تحرير الأقطار العربية من الاحتلال الأجنبي والمساندة للحق العربي والأمن القومي – أن تبتلع دول العرب بعضها البعض دون رغبة من شعوبها، وهذا ما ساهم في تأزم العلاقة بين البلدين (العراق والـ(ج.ع.م)، يضاف إلى ذلك الدعايات المسمومة للوقيعة بين البلدين.

وبهذا أصبح "قاسم" يسير في سياسة عدائية ضد الـ(ج.ع.م) التي ساندته بكل قواها في ثورة العراق 1958م، فتخلص من رفيقه في الثورة "عبد السلام" عارف بابعاده عن السلطة، واعتمد على القوى المعادية للوحدة فدَبَّر المظاهرات ضد الـ(ج.ع.م) التي قادها الشيوعيون الذين اضُطهدوا في عهد الوحدة خاصة السوريين منهم الذين احتضنهم العراق بعد ثورته، إلى جانب العملاء الذين وجههم ضد سوريا لإضعاف القومية العربية فيها، وذكر "عبد الناصر" بأنه دعا "قاسم" عدة مرات ليتباحث معه أسباب الخلاف غير أن الأخير كان يرفض[2].

ساهم حاكم العراق آنذاك "عبد الكريم قاسم" في تقويض دولة الوحدة بشكل غير مباشر عندما جعل بلاده قبلة للمعارضين الشيوعيين من الحزب الشيوعي السوري وعلى رأسهم قائد الحزب "خالد بكداش" الذي استقر به المقام فترة من الزمن في رحاب دولة العراق كما سنوضحه في الفصل الرابع من الدراسة.

2- مع الأردن:

نظراً لطبيعة نظامه السياسي الملكي المحتوى والبريطاني الولاء، فقد عارض قيام الـ(ج.ع.م) التي أصبح إقليميها يطوقانه من الشمال والجنوب، فراح يشن ضدها حملة معارضة إعلامياً وعلنياً، فقد تطاول رئيس وزراء الأردن آنذاك "سمير الرفاعي" (1901- 1965م) على الـ(ج.ع.م)، وشكل الأردن مع العراق اتحاداً فيدرالياً (بالاتحاد الهاشمي) في فيفري 1958م لكسرها بالتعاون مع بريطانيا – على الرغم من اعتراف "عبد الناصر" بهذا الاتحاد – وفي هذا قال "عبد الناصر" وهو يتوعد "الرفاعي":[3] «إن شعب الأردن لن يترك الرفاعي وتطاوله على جمهوريتكم العربية، إن الرفاعي يهاجمكم إرضاءً لسادته المستعمرين وإرضاء للدولار، إن الشعب العربي لا ينسى الإساءة ولا يترك الخونة يفرون بثمن خيانتهم ...» ؛ وبعد قيام ثورة العراق في جويلية 1958م التي اعتبرها الملك "حسين" تهديداً للأردن ما جعله يطلب المعونة من بريطانيا لمقاومة الثوريين في بلاده، وللتصدي لأطماع "عبد الناصر" قبل أن يلتهم الأردن كما اعتقد، فما كان من بريطانيا * التي فقدت العراق سياسياً واستراتيجياً إلاَّ أن استجابت لطلبه للمحافظة على الأردن

[1] – رأفت الشيخ غنيمي: المرجع السابق، ص 290.

[2] – نفسه، ص ص 238- 239.

[3] – جمال عبد الناصر نقلاً عن، شوقي عبد الناصر: المرجع السابق، ص 213.

*– أكد ثروت عكاشة أنه بلغه من مصدر مسؤول إيطالي يوم 15 جويلية 1958م أن بريطانيا كانت مصممة على التدخل العسكري في الشرق الأوسط للتخلص من عبد الناصر، وأن البريطانيين كانوا يدبرون هجوماً في اليمن يوم 22 جويلية، ويحتمل أن يمتد هجومهم إلى سوريا لإجبار عبد الناصر على القتال، ينظر، ثروت عكاشة: المصدر السابق، ص ص 282- 283.

كمركز لمواصلاتها*، وحماية لإسرائيل من خطر المدّ القومي، فحلت قواتها بالأردن لمدة ثلاث أشهر، كما أقيم جسر جوي أمريكي لإرسال الإمدادات اللازمة، وقطع الأردن علاقته الدبلوماسية مع الـ(ج.ع.م) بعد أن أتُّهم المكتب الثاني (المخابراتي) السوري بمساعدة الثوريين في الأردن**، وسعى الملك "حسين" لفصم عرى الوحدة التي كان بعض السوريين ساخطين عليها، كما سعد لتدهور العلاقة بين "عبد الناصر" و"قاسم" العراق واستغل ذلك لمصلحته عندما اعترف بحكومة العراق الجديدة لإغاظة "عبد الناصر"[1]، وعندما اغتيل "هزاع المجالي" رئيس وزراء الأردن سنة 1960م، اتهمت الأردن الـ(ج.ع.م) بتدبير الحادثة، وكان هذا عقب قيام الأردن باغتيال الطيار السوري الملازم "عدنان المدني" الذي ضل الطريق في 28 سبتمبر 1960م خلال قيامه بدورة تدريبية في جنوب إقليم الشمال، فنزل اضطراريا في صحراء شرقي الأردن، أين عَثر عليه الأهالي، واقتاده ضابط أردني ليتم تعذيبه واغتياله، ثم صرح الأردن رسمياً أن الطيار قدَّم للملك "حسين" طلباً رسمياً باللجوء السياسي ثم انتحر[2].

كما اتهم الملك "حسين" من قبل الـ(ج.ع.م) بمحاولة اغتياله في مارس 1959م من دمشق، عندما زعم اعتداء الطائرات السورية النفاثة على طائرته التي دخلت المجال الجوي السوري دون إخطار مسبق عن ذلك ولا عن شخصية ركابها وهو في طريقه إلى أوروبا، واحتل اتهامه هذا الصفحات الأولى من الصحف الغربية التي نشرته تحت عناوين بارزة، وصورته كأنه محاولة لإغتياله، فقدمت الأردن شكوى إلى الأمم المتحدة[3].

فقامت الأخيرة تحت إشراف أمينها العام آنذاك "همرشولد" بإجراء تحقيق عن الحادث، وجاء تقرير "سبينيللي" مساعد الأمين العام غير مبرّئ للـ(ج.ع.م) وحفاظاً على الهدوء طلب "همرشولد" من "عبد الناصر" معالجة الحادث بطريقة رقيقة مع الملك "حسين"[4].

وعلى الرغم من موقف الأردن المعادي للـ(ج.ع.م) وإقامته للتحالف الهاشمي مع العراق لكسرها، إلا أن بعض القضايا العربية وعلى رأسها الثورة الجزائرية مثلت الرابط الأخوي بين العرب، فقد خصصت الأردن في افريل 1958م سفينة أردنية لنقل الأسلحة من الإسكندرية إلى مراكز جيش التحرير الوطني بالجزائر[5]، وفي عام 1961م وجه "عبد الناصر" خطاباً لملك الأردن "حسين" أظهر فيه شيئا من التقارب مرجعاً سبب سوء التفاهم لأسباب وعوامل، مؤكداً في حديثه للتلفزيون الأمريكي بكولومبيا في 26 أوت 1961م أنه ليس من هدفهم على الإطلاق أن

---

*- كانت بريطانيا قد تدخلت في الأردن عقب ثورة العراق استجابة لطلب "الملك حسين" الذي طلب من ها مساعدة عسكرية بعد شعوره بوجود مؤامرة ضده فتم نقل 2200 جندي من جنود المظلات إلى عمان، ينظر ، محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، (ج1)، المصدر السابق، ص ص 364-365.

**- ذكر أكرم الحوراني" في مذكراته أن "عبد الناصر" ظل بعد قيام الوحدة بين مصر وسوريا مثابراً على التحريض لقلب نظام الحكم في الأردن، على الرغم من أن محاولاته كانت تخفق أثر بعضها ، مما أدى إلى تشتيت عدد كبير من خيرة ضباط الجيش الأردني بين مسرح وسجين ولاجئ سياسي، ينظر، أكرم الحوراني: المصدر السابق، (ج4)، ص 3165.

[1] - انتوني نانتج: ناصر، ترجمة، شاكر ابراهيم سعد، (ط2)، مكتبة مدبولي، القاهرة: 1993، ص ص 326- 327.

[2] - مصطفى طلاس: المصدر السابق، (ج2)، ص ص 83 – 84.

[3] - أرسكين تشيلدرز: المرجع السابق، ص 270.

[4] - محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، (ج1)، المصدر السابق، ص 392.

[5] - اسماعيل دبش: المرجع السابق، ص ص 87 ، 89.

يكون هناك سوء تفاهم، وأن الهدف هو التفاهم والوحدة العربية التي تبدأ بالتضامن، ويمتد مجالها القائم على الإرادة الشعبية إلى ما بعد ذلك[1].

مثلت الـ(ج.ع.م) تهديداً مباشراً لعرش "الحسين بن طلال " الذي بمجرد الإعلان عن انفصال سوريا عن مصر في سبتمبر 1961م سارع في الاعتراف بسوريا بعد انفصالها، الذي رأى فيه تخفيفاً للضغط عليه.

3- مع العربية السعودية:

لم تكن علاقة الـ(ج.ع.م) مع السعودية بأحسن حال من سابقتيها (الأردن والعراق) فقد نافس الملك "سعود بن عبد العزيز" (حكم من 1953- 1964م) "عبد الناصر" الزعامة على العالم العربي، ودعمته أمريكا وحلفاؤها الغرب الذين حاولوا بشتى الطرق القضاء على "عبد الناصر" في ذلك، وقد تطرقنا في الفصل الثاني من الدراسة إلى موقف العربية السعودية من قيام الـ(ج.ع.م) ومحاولة الملك "سعود" القضاء عليها في المهد، بتجهيز انقلاب عسكري ضدها عندما أغرى "عبد الحميد السراج" بمبلغ اثنين مليون جنيه استرليني لتنفيذ الخطة التي اكتشفها "عبد الناصر" عندما زار دمشق عقب الإعلان عن الوحدة بواسطة "السراج" نفسه.

وحاول الأمير "فيصل" (1906 – 1975م) أخ "سعود" أن يبدد سُحب تأزم العلاقة مع الـ(ج.ع.م) وهذا في لقاء له مع "عبد الناصر" في أواخر 1958م بالقاهرة أصدر بعده "فيصل" تصريحاً قبل سفره قال فيه: [2] «**إن الفترة السابقة كانت سحابة صيف وانقشعت**».

غير أن "سعود" واصل سياسته المعارضة لل(ج.ع.م) بالتقرب من الغرب في الوقت الذي عمل "عبد الناصر" على جمع الصف العربي ليكون يداً واحدة في مواجهة أعداء الأمة العربية، فخلال أزمة لبنان 1958م التي تدخل في حلها، طلب من الأمير "فيصل" السعودي في جويلية 1958م ضرورة عقد اجتماع لرؤساء الدول العربية من أجل إيجاد حل للمشاكل العربية دون تدخل القوى الكبرى، لكن نظراً لارتباط السعودية بعلاقات ودية مع الغرب يضاف إليه طبيعة حكمها المحافظ لم يجد استجابة من حكامها[3].

وعلى الرغم من ذلك، ظلت العلاقة بين البلدين قائمة ، ولم يجرؤ أي من الطرفين قطع علاقته الدبلوماسية بالآخر، بالرغم من حملات الانتقادات الموجهة من الطرفين لبعضهما البعض، كما بقيت بعض القضايا العربية الأساسية كالقضيتين الفلسطينية والجزائرية تعملان على توحيد الصف والكلمة بين الشعبين والبلدين.

5- مع لبنان:

كان الشعب اللبناني من بين الشعوب العربية التي هللت فرحاً بالوحدة بين مصر وسوريا عام 1958م فعمت مظاهراته في بيروت وصور وصيدا ووصل الآلاف من اللبنانيين المتحمسين إلى دمشق عندما زارها "عبد الناصر" يوم 24 فيفري 1958م، يدفعه في ذلك الشعور القومي العربي، خاصة وأنه قد استاء من حكم "شمعون" الموالي للغرب والذي أظهر ميلاً لفرنسا وبريطانيا.

---

[1] – خطب جمال عبد الناصر: المصدر السابق.

[2] – فيصل آل سعود نقلاً عن، محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، (ج1)، المصدر السابق، ص 387.

[3] – اسماعيل دبش: المرجع السابق، ص 87.

وقد ذكرنا سابقاً كيف كانت الحالة في لبنان مع قيام الـ(ج.ع.م) وكيف أن "كميل شمعون" رئيس لبنان في ذلك الوقت أراد البقاء في الحكم لست سنوات أخرى باقتراحه تعديلاً للدستور اللبناني، مما كاد يفجر حرباً أهلية بين اللبنانيين الموالين له والمعارضين لسياسته، وزاد التوتر باستدعاء "شمعون" قوات أجنبية من أمريكا * وبريطانيا لقمع الثورة والتي تدخلت وفقاً لمبدأ إيزنهاور، وهو ما جعل "عبد الناصر" يتدخل لإيجاد حلٍّ للأزمة في لبنان – خوفاً من ضياعه – نافياً الاتهام الموجه للـ(ج.ع.م) في محاولة من "شمعون" تصدير الأزمة إلى الخارج، خوفاً أن يعصف به التيار الجماهيري الوحدوي، وخوفاً على نفوذه فكان أن اتصل بسفير الولايات المتحدة بالقاهرة "ريموند هير" واقترح عليه تولي "فؤاد شهاب" قائد الجيش اللبناني الحكم في لبنان حسبما تراه الكتلة الثالثة ** التي ولدتها الأزمة اللبنانية، معلناً تأييده لاستقلال لبنان وعدم تدخله في شؤونه الداخلية، وعندما شعر "شمعون" بأن التطورات تجري في غير صالحه خاصة عندما طلبت المعارضة باستقالته، ونفت في بيان لها باسم "جبهة الاتحاد الوطني والأحزاب المتحدة" تدخل الـ(ج.ع.م) في أزمة لبنان التي سببها إصرار السلطة على تعديل الدستور [1]، أعلن يوم 21 ماي 1958م عدم نيته في ترشيح نفسه لعهدة رئاسية ثانية، وقدمت حكومته شكوى إلى الأمم المتحدة والجامعة العربية *** اتهمت فيها الـ(ج.ع.م) بالتدخل في شؤون لبنان وإرسال متسللين وأسلحة عبر حدوده لإثارة الاضطرابات فيه، وهي الاتهامات التي صدقتها الولايات المتحدة الأمريكية وأيدتها، في حين نفى "عبد الناصر" هذه التهمة في بيان صحفي له يوم 16 ماي 1958م مما جاء فيه: [2]« ...إن الحكومة اللبنانية تدعي كذباً وافتراء بأن الجمهورية العربية المتحدة هي السبب الأساسي لأحداث لبنان، وأنها تريد أن تجعل أزمة لبنان قضية دولية ... إن الحوادث الأخيرة في لبنان هي نتيجة لسياسة الدولة اللبنانية لا سيما الخارجية منها التي ناصرت حلف بغداد وقبلت بمبدأ ايزنهاور ضد أغلبية الشعب اللبناني، مما أدى إلى الصراع بين الحكومة من جهة وبين الشعب من جهة أخرى ...».

*– في يوم 5 جويلية 1958م نزل مشاة الأسطول البحري الأمريكي بجوار بيروت، وتتابعت قوات أخرى، كما انتشرت كل قطع الأسطول السادس الأمريكي (نحو سبعين قطعة) (سفينة) في شرق البحر المتوسط في المنطقة بين لبنان وقبرص، وكان للولايات المتحدة أهداف أخرى غير مواجهة الموقف في لبنان، وحماية الرعايا الأمريكيين فيه ودعم الحكومة الشرعية، منها إفهام الاتحاد السوفيتي أن الولايات المتحدة على استعداد لخوض حرب دفاعاً عن الشرق الأوسط عند الضرورة، وإفهام العرب أن الاتحاد السوفيتي لن يخوض حرباً دفاعاً عنهم، وأن تهديداته إنما تستهدف الدعاية لكسب الأصدقاء إضافة إلى الحيلولة دون مزيد من اتجاه النظام العراقي نحو موسكو والقاهرة، ولم تنسحب تلك القوات إلا في اكتوبر 1958م وانسحبت القوات البريطانية بعدها بأشهر، ينظر، محمود صالح منسى: المرجع السابق، (ق2)، ص ص 253– 254.

**– كانت هذه الكتلة تقترح أن يتولى رئاسة الجمهورية شخص محايد ووقع اختيارهم على قائد الجيش اللبناني آنذاك "فؤاد شهاب" المسيحي الماروني كما ذكرنا سابقاً.

[1] – عوني فرسخ: إشكاليات الوحدة، المرجع السابق، ص 513.

***– وقفت كل من العراق والأردن إلى جانب الوفد اللبناني في مجلس الجامعة العربية، في حين وقفت ليبيا والسودان على حياد من النزاع، وجاء رد الجامعة العربية على شكوى حكومة لبنان في جوان 1958م داعية حكومة لبنان إلى سحب شكواها المقدمة إلى مجلس الأمن، وأن توفد الجامعة العربية بعثة إلى لبنان لتهدئة الخواطر بين البلدين، وإيقاف الاضطرابات في لبنان، غير أن الحكومة اللبنانية رفضت القرار، وطلبت من وفدها العودة إلى بلاده، ينظر، عباس أبو صالح: المرجع السابق، ص ص 120– 121.

[2] – جمال عبد الناصر نقلاً عن، عباس أبو صالح: المرجع نفسه، ص 115.

غير أن "النحلاوي" [1] في شهادته على العصر أكد الدور الكبير الذي لعبته الـ(ج.ع.م) بأمر من القاهرة و"عبد الناصر" في أزمة لبنان بتوجيه الأسلحة الفردية إلى المعارضة (حوالي 5000 قطعة سلاح) من إقليم الشمال بتوجيه من "عبد المحسن أبو النور" رداً على سياسة "شمعون" المحالفة لبريطانيا وأمريكا والغرب عامة.

وهو نفسه ما أكده "غسان زكريا" [2] من أن الـ(ج.ع.م) تدخلت في الصراع الذي كان قائماً في لبنان، وأنها كانت وراء اندلاع الأزمة فيه لاجباره على الانتساب للوحدة، ودليله في ذلك أن "السراج" قام بتهريب السلاح إلى لبنان صيف 1958م من ثكنات إقليم الشمال لمساندة المعارضة ضد "شمعون"، وإثارة الفتنة في لبنان ، بعدما أقدمت مخابرات "السراج" على قتل الصحفي "نسيب المتني" صاحب جريدة التغراف في ماي 1958م المعارض لشمعون والمحسوب على الشام بغرض إبعاد الشبهات عنه، وأدى قتله إلى إثارة الهياج الطائفي في لبنان عندما اتهمت "الجبهة الوطنية" المدعومة بالسراج" حكومة "سامي الصلح" اللبنانية بالوقوف وراء قتل "المتني".

ولا نستبعد ما ذهب إليه "النحلاوي" و"زكريا" و"العظم" في ظل توتر العلاقة بين الـ(ج.ع.م) ولبنان آنذاك والتي ترجع بالأساس إلى ميل الأخير للغرب على حساب أمن وسلامة منطقة الشرق الأوسط.

كلفت الأمم المتحدة أمينها العام "داغ همرشولد" إرسال قوة مراقبة إلى الحدود بين لبنان والـ(ج.ع.م) ولم يعترض وفد الـ(ج.ع.م) في الأمم المتحدة عن ذلك، ووصل "همرشولد" إلى بيروت بتاريخ 18 جوان 1958م وكانت نتيجة تقريره كالتالي: « **أن فريق المراقبين لم يجد دليلاً واحداً يدين الجمهورية العربية المتحدة بأي عمل من أعمال التسلل أو تهريب الأسلحة**»[3].

وهو ما آثار سخط الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل والغرب عامة الذين اتهموا "همرشولد" بالتعاطف مع "عبد الناصر" في قضية السويس وفي قضية لبنان، وتعرض "همرشولد" إلى حملة صحفية شديدة وعنيفة في جويلية 1958م من طرف الصحافة الأمريكية والصحافة البريطانية على إثر تقريره عن الأزمة اللبنانية، ولم تكتف الولايات المتحدة بهذا فحسب بل راح وزير خارجيتها آنذاك "فوستر دالاس" – تحت ضغط حلفاء أمريكا من دول الحلف الأطلسي عقب الثورة العراقية – يقدم لـ "همرشولد" في 07 جويلية بواشنطن مِلَفّاً يضم تقارير كاملة ومفصلة عن عمليات التسلل من الـ(ج.ع.م) إلى لبنان، إلا أن الأخير أخبره بأنها ليست موثَّقةً وليس لها مصدر ، كما أنها لم تخضع لأي نوع من أنواع التحقيق، لذا لا يمكنه الاعتماد عليها، عندها صارحه "دالاس" بأن الولايات المتحدة واقعة تحت ضغط عنيف من العراق وتركيا وإيران وإسرائيل للتدخل في لبنان، وأن فرنسا (ديغول) أعربت له هي الأخرى نيتها في التدخل عسكرياً في الشرق الأوسط إن كانت الولايات على استعداد، إلا أن "همرشولد" أكد له بأن "عبد الناصر" ليست له أي رغبة في ضم لبنان إلى الـ(ج.ع.م) [4].

---

[1] – المصدر السابق، (ح3). وهو نفسه ما ذهب إليه العظم، ينظر، خالد العظم: المصدر السابق، (مج1)، ص 279.

[2] – المصدر السابق، ص ص 174– 175.

[3] – مصطفى طلاس: المصدر السابق، (ج1)، ص 756.

[4] – محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، (ج1)، المصدر السابق، ص ص 333– 334.

يبدو جلياً وواضحاً أن الولايات المتحدة وحلفاؤها كانوا يرون في "عبد الناصر" خطراً يهدد مصالحهم في الشرق الأوسط الذي يسعى إلى توحيده في دولة عربية واحدة، خاصة بعد قيام ثورة العراق عام 1958م التي اتهموه بالوقوف وراءها، لذا كانوا يكيدون له الخطط ويتربصون به لإسقاط الـ(ج.ع.م) أو القضاء عليه إن أمكن ذلك.

وبهذا بدأت المؤامرات ضد الـ(ج.ع.م)، وجسد "كميل شمعون" كل هذه الأحقاد، وأخذ يُنَكِّلُ بالمصريين والسوريين في لبنان ويسئ معاملتهم، حيث أبعد 1400 سوري من لبنان بحجة أنهم يثيرون الاضطرابات [1] وقد واجه "عبد الناصر" هذا الموقف العصيب بأن أصَرَّ على عدم المعاملة بالمثل وطمأن اللبنانيين في الـ(ج.ع.م) بأنهم في بلدهم[2].

حاول حكام لبنان أن يحولوا الثورة الداخلية فيه إلى أزمة دولية باتهام الـ(ج.ع.م) أنها وراء ثورة لبنان بتدخلها في شؤونه الداخلية بسبب سياسته الموالية للغرب، وتجنب الإشارة إلى المعارضة الداخلية فيه، فطلبوا دخول قوات أجنبية للاستعانة بها على إخماد الثورة الشعبية والتنكيل بزعماء المعارضة، ليبقى "شمعون" الموالي للغرب في الحكم وبالفعل فقد وصل الأسطول السادس الأمريكي واحتل لبنان بطلب من "شمعون" بحجة حمايتها من خطر الشيوعية و"عبد الناصر" وحماية الأمريكيين هناك، وحذر السفير الأمريكي في القاهرة وزير خارجية الـ(ج.ع.م) من مهاجمة القوات الأمريكية في لبنان، وإلا ستتأثر العلاقة بين أمريكا والـ(ج.ع.م)[3]، حيث نزل في مطار بيروت عقب ثورة العراق خمسة الآف جندي أمريكي، أعقبها نزول نحو عشرة آلاف من مشاة البحرية الأمريكية على سواحل لبنان ومعهم معدات ثقيلة من جملتها صواريخ بقدرات ذرية بحجة حماية الأمريكيين في لبنان وانتظار ما تسفر عنه أحداث العراق[4] في الوقت الذي تدخلت فيه بريطانيا في الأردن يوم 17 جويلية 1958م لمنع تأثيرات الثورة العراقية وإحباط آمال القاهرة في توسيع نطاق الـ(ج.ع.م)، وهو ما استنكره "عبد الناصر" الذي دعا إلى عدم التدخل في شؤون العرب، ووقف في وجه السياسية الأمريكية الرامية إلى حصار المنطقة وضرب القومية العربية، وطالبها بالانسحاب الفوري من لبنان وهو ما سبب له العداء من طرف الغرب.

غير أن "شمعون" سرعان ما تخلى عن الحكم في 29 جويلية 1958م وبعد انتخاب اللواء "فؤاد شهاب" قائد الجيش اللبناني رئيساً للجمهورية اللبنانية في سبتمبر 1958م سعى إلى تحسين علاقة بلاده بالدول العربية ومنها الـ(ج.ع.م) إلى غاية انتهاء فترة حكمه عام 1964م، وعند وقوع الانفصال في 28 سبتمبر 1961م استقبلته معظم الجماهير اللبنانية بالاستنكار الشديد، حيث قامت في اليوم التالي للانفصال مظاهرة كبرى ضمت ألوفاً من أبناء بيروت ومختلف البلاد العربية، تأييدا الـ(ج.ع.م)[5].

---

[1] – مصطفى طلاس: المصدر السابق، (ج1)، ص 752.

[2] – هدى جمال عبد الناصر: "جمال عبد الناصر والشعب اللبناني ...علاقة خاصة"، الرابط: http://www.almourabitoun.com/2012/03/blog-post_2869.html تاريخ التصفح: 25/ 02/ 2018م، الساعة 19:40.

[3] – علي الدين هلال: المرجع السابق، ص 163.

[4] – عوني فرسخ: إشكاليات الوحدة، المرجع السابق، ص 516.

[5] – هدى جمال عبد الناصر: "جمال عبد الناصر والشعب اللبناني ...علاقة خاصة"، المرجع السابق.

6- مع السودان:

كانت السودان من بين الدول العربية التي اعترفت متأخرة بقيام الـ(ج.ع.م) عام 1958م ذلك لأن (الحزب الوطني الاتحادي السوداني) قبل استقلال السودان في جانفي 1956م كان يسعى للاتحاد مع مصر بإبقاء السودان تابعاً لها، وهذا ما عارضه (حزب الأمة السوداني) ممثلاً في أمينه العام "عبد الله خليل" الموالي للغرب الذي طالب بالاستقلال عن مصر، وفي أواخر سنة 1957م فتح النظام المصري ملف الحدود الجنوبية مع السودان * نظراً لتراجع فكرة الوحدة مع مصر وسياسة حكومة (حزب الأمة السودانية) وموقفها السلبي من العدوان الثلاثي على مصر، إذ رفضت قطع علاقاتها بفرنسا وبريطانيا يضاف إليه تهريب بعض الشركات السودانية للمعادن من الأراضي المصرية وأطماع الولايات المتحدة الأمريكية في مثلث (حلايب) شمال شرق السودان وإقامة قاعدة أمريكية في جنوب مصر وهو ما كان له تأثير مباشر على الأمن القومي المصري؛ وفي الوقت الذي كانت فيه مصر منهمكة بموضوع الاستفتاء على رئاسة الـ(ج.ع.م) اضطرت الحكومة المصرية إلى تقديم مذكرة للحكومة السودانية لرد الحدود بين مصر والسودان إلى أصلها، ثم أرسلت لها مذكرة أخرى بتاريخ 13 فيفري 1958م جاء فيها ما يلي: «بمناسبة إجراء عملية الاستفتاء بشأن الجمهورية العربية المتحدة ورئيس الجمهورية يوم 21 فبراير 1958م، رأت الحكومة المصرية ممارسة منها لسلطتها المقررة وإعمالا لقواعد السيادة، أن يتيسر للناخبين في المناطق المصرية التي سبق أن أُلحقت إدارياً بالإدارة السودانية سبيل الإدلاء بأصواتهم في هذا الاستفتاء، ومباشرة حقهم الانتخابي»[1].

وأبلغت رئيس الوزراء السوداني "عبد الله خليل" يوم 16 فيفري بأنها سوف ترسل رجال الاستفتاء إلى المنطقة مصحوبة بقوة من بوليس الحدود المختص بالمحافظة على الأمن في مناطق الصحاري والحدود المصرية، وهو ما استقبله الجانب السوداني بالاستنكار الشديد، واعتبرها بعض الوزراء (عملاً عدائياً) تقوم به مصر ضد السودان واكتفى رئيس الوزراء السوداني بإخطار السفير المصري: «أن الحدود الحالية الموضحة في الخرائط هي الحدود المقبولة من الكل بما فيهم مصر»[2]، وطالب مصر بالتوقف عن إجراءات الاستفتاء في المنطقة التي تطالب بها، ورفع الأمر إلى الجامعة العربية، وسعى"عبد الله خليل" إلى تصعيد المواجهة مع الـ(ج.ع.م) حيث دعا جميع الأحزاب السودانية لمواجهة التحرك المصري، مع إعلان حالة التأهب، ودعا حزب الأمة إلى التظاهر ضد الموقف المصري، ما جعل "عبد الناصر"

*- تبلورت الخلافات بشأن الحدود في أن الموقف المصري كان يرى خط حدوده مع السودان محدداً طبقاً لخط عرض 22 درجة شمالاً، وذلك طبقاً لاتفاقية الحكم الثنائي المصري - البريطاني عام 1899م، في حين كان السودان يرى أن هناك حدود إدارية اتفق عليها عام 1902م تمر شمال معظم الحدود السياسية وأن هذه الحدود الإدارية تم العمل بها طوال الستين عاماً الماضية، ومع تقديم أمريكا عام 1957م عرض لحكومة السودان بإنشاء قواعد عسكرية في منطقة (حلايب) انتاب الإدارة المصرية القلق من التوجهات الأمريكية في حلايب، وقدمت مصر مذكرة إلى الوكيل الدائم للخارجية السودانية في جانفي 1958م تطالب تسليم المنطقة الواقعة شمال خط عرض 22 درجة شمالاً ومنطقة حلايب وما جاورها إلى الإدارة المصرية، وأعقبها مذكرة أخرى وجهتها إلى رئيس حكومة السودان يوم 13 فيفري 1958م تطالبه باشراك سكان المناطق المذكورة في استفتاء الوحدة السورية – المصرية، ينظر، أماني الطويل: العلاقات المصرية – السودانية جذور المشكلات وتحديات المصالح، (ط1)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2012، ص ص 154 – 155.

[1] – نفسه، ص ص 155- 156.

[2] – مصطفى كمال تاج الدين: "علاقة مصر وحزب الأمة السوداني من 1945- 1969م"، مجلة الدراسات الافريقية، ع(27)، معهد البحوث والدرسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2005، .ص 24.

يقترح على الطرف السوداني المقدم على الانتخابات البرلمانية عدم عقد أي انتخابات في المنطقة محل النزاع، وهو ما لم يرضي السودان التي قدمت شكوى إلى الأمم المتحدة ضد الـ(ج.ع.م) متهمة إياها بمحاولة ضم أراضي سودانية، فما كان من "عبد الناصر" إلا أن أعلن أن جيش الـ(ج.ع.م) لايهدد السودان وأنه مستعد للدفاع عن السودان، مما أثار مشاعر الابتهاج في الأوساط السودانية[1] غير أن النزاع الحدودي بين البلدين ظل لغماً موقوتاً ينفجر بين الحين والآخر مسبباً حساسيات بالغة التعقيد وتوتر كبير في العلاقة بين البلدين، وصلت إلى درجة المشاداة الكلامية والتصعيد الصحفي والحكومي، لذا تأخر اعتراف السودان بالـ(ج.ع.م).

وفي صيف 1958م واجهت الـ(ج.ع.م) مشكلة مع السودان الذي أجرت حكومته برئاسة "عبد الله خليل" اتصالات مع عدد من الحكومات الإفريقية على حوض النيل [*] لكي تبلغها أنه إزاء اصرار الـ(ج.ع.م) على المضي قدماً في بناء السد العالي فإن الحكومة السودانية قررت أن لا تعتبر نفسها ملزمة باتفاقية مياه النيل في الوقت الذي كان فيه "عبد الناصر" بيوغسلافيا لملاقاة رئيسها "تيتو" فعلق على المشكلة قائلاً: [2] «**يظهر أن المشكلة القادمة أمامنا هي الجنوب في السودان انتهينا من لبنان في الشمال واختاروا [يقصد الغرب] الآن جبهة أخرى أقرب إلينا وأشد حساسية**»، وكان "عبد الناصر" يدرك بأن تفويت الفرصة على الغرب في إثارة خلاف مع السودان بسبب (حلايب) أدى بهم إلى إثارة موضوع مياه النيل الأهم من (حلايب)، وزاد قلقه من ازدياد نشاط وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في الخرطوم وجهاز الموساد (المخابرات الإسرائيلية) الذي لعب دوراً في نشاط الحركات الانفصالية في جنوب السودان.

إلا أنه بعد التغيير الذي حدث في نظام السودان على إثر تولي الفريق "ابراهيم عبود" [**] قائد الجيش السوداني آنذاك السلطة في 17 نوفمبر 1958م عقب انقلابه على حكومة الرئيس "عبد الله خليل" [***] كانت الـ(ج.ع.م) أول بلد يعترف بالنظام الجديد في السودان ويدعوه إلى توثيق الروابط بين البلدين، ومن جهته أعلن الحكم الجديد في السودان عن عدم رغبته في دخول معركة مع الـ(ج.ع.م) وأنه يحتاجها لتدعيم سلطته [3]، ووعد بإقامة علاقات أفضل

---

[1] – أماني الطويل: المرجع السابق، ص ص 157، 159.

*– كانت مياه النيل نقطة النزاع الثانية بين الج.ع.م والسودان إلى جانب مشكلة (حلايب) الحدودية، ذلك أن جميع الأحزاب السودانية كانت ترى ضرورة أعادة النظر في اتفاقية مياه النيل 1929م، واشتكت الحكومة السودانية من ضآلة نصيب السودان من مياه النيل نتيجة تقادم العهد بالاتفاقية، ورغم الاجتماعات التي عقدت بين الجانبين المصري والسوداني ما بين 1957– 1958م إلا انها لم تتوصل إلى اتفاق بين الطرفين حول المشكلة ولا بالنسبة لتعلية خزان أسوان، إذ كان مشروع السد العالي هو المشروع الرئيسي للج.ع.م للري الصناعي المنظم، ينظر، محمد عمر البشير: المرجع السابق، ص 265.

[2] - عبد الناصر نقلاً عن، محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، (ج1)، المصدر السابق، ص ص 340 – 341.

– **ابراهيم عبود: ولد في 26 اكتوبر 1900م لأسرة فلاحية جنوبي السودان، زوال تعليمه الابتدائي في سواكن، ثم التحق بجامعة الخرطوم ومنها إلى الكلية الحربية التي تخرج منها برتبة ملازم في القوات المصرية بالسودان عام 1918م، وفي 1925م رقي إلى رتبة نقيب في الجيش السوداني الناشيء، أرسل إلى انجلترا لمواصلة تدريبه العسكري، قاد انقلاب نوفمبر 1958م ضد "عبد الله خليل"، ليصبح بعدها رئيساً ورئيس وزراء ووزير الدفاع للسودان، ينظر رولف إيتا ليندر: المرجع السابق، ص 124. توفي "عبود" عام 1983م.

***– أكد رولف إيتا ليندر أن انقلاب "عبود" لم يكن وراءه لا "عبد الناصر" ولا الروس كما اعتقد البعض آنذاك، بل تمت ثورته دون مساعدة أجنبية، إذ استقرت الأمور وسارت سيرها في الخرطوم بعد يومين من الانقلاب، ونال "عبود" ثقة الشعب وحبه، ينظر، رولف إيتا ليندر: المرجع نفسه، ص 122.

[3] – أماني الطويل: المرجع السابق، ص 169.

معها، فكان أن عقد مع الـ(ج.ع.م) في نوفمبر 1959م معاهدة حول تقسيم مياه نهر النيل الذي مثل مشكلة الكيان القومي بالنسبة للشعبين على أن تحصل الـ(ج.ع.م) على 55.5 مليار متر مكعب من مياه النيل في المستقبل، وتحصل السودان على 18.5 مليار متر مكعب، ووافق "عبد الناصر" على توطين السودانيين الذين ستغمر المياه أراضيهم ومنازلهم بعد تنفيذ مشروع السد العالي، مع دفع خمسة عشر مليوناً جنيه كتعويضات [1]، وبهذا أقام السودان اتفاق مع جارته حول مياه نهر النيل، محققاً بذلك ما عجزت عنه وزارات السودان الفتي التي سبقته.

وبعد هذا التغيير الذي حدث في النظام السوداني، أخذت القضايا العربية اهتماماً خاصاً من طرف الحكومة السودانية التي أصبحت أكثر تضامناً وتنسيقاً مع الـ(ج.ع.م) اتجاه قضايا التحرر العربية وعلى رأسها القضيتين الفلسطينية والجزائرية سواء على مستوى جامعة الدول العربية أو الأمم المتحدة.

ففي نوفمبر 1960م زار "عبد الناصر" السودان لتهدئة الخواطر نتيجة تحرك المعارضة ضد "عبود" واستمرت زيارته مدة عشرة أيام أصدر بعدها بيان مشترك مع "عبود" أكد فيه الاتفاق على القضاي ا المطروحة آنذاك (الحياد وعدم الانحياز وحقوق العرب في فلسطين، ودعم قضايا التحرر) ، لكن "عبود" سرعان ما انحاز للغرب ففتح ميناء بورتسودان أمام الأسطول البريطاني في حربه ضد اليمن، ومنع مرور قوات الـ(ج.ع.م) إلى الكونغو لمساعدة "باتريس لولومبا"[2].

وبهذا استغل الغرب "عبود" والأزمات الاقتصادية في السودان لحصار "عبد الناصر" مصدر الشر في الشرق الأوسط عربياً وعالمياً بالنسبة لهم.

7- مع المملكة المتوكلية اليمنية:

كانت اليمن من الدول العربية السابقة في الاعتراف بالـ(ج.ع.م) على الرغم من طبيعة نظام حكمها الملكي فقد رحب الإمام "أحمد بن المتوكل على الله" (ت 1962م) بقيامها، خاصة وأن اليمن قد أمضى منذ افريل 1956م معاهدة مشتركة بينه وبين مصر والسعودية والتي اعتبرت حلفاً دفاعياً بين الدول الثلاث، نصت على تقديم الدعم المتبادل بينها في حالة الاعتداء على واحدة منها، كما كانت معظم الأوساط اليمنية متأثرة بحركة القومية العربية خاصة في الجنوب الذي ضم فرعاً لحزب البعث العربي الاشتراكي السوري في عدن عام 1956م[3]، وكان ولد الإمام "أحمد" الأمير "محمد البدر"وولي عهده ووزير خارجية اليمن والقائد العام للقوات المسلحة بها آنذاك الذي حكم البلاد فعلياً، قد بادر إلى تغيير السياسة الخارجية لليمن التي تتمثل في انتقال اليمن إلى مواقع حركة عدم الانحياز وتعزيز وتوسيع علاقاته بالبلدان العربية والاشتراكية، وهو ما لبَّى مصالح اليمن في توطيد الاستقلال الوطني[4].

---

[1] – رولف إيتا ليندر: المرجع السابق، ص 121.

[2] – أماني الطويل: المرجع السابق، ص ص 173 – 174.

[3] – مجموعة من المؤلفين السوفييت: تاريخ اليمن المعاصر 1917– 1982، تر: محمد علي البحر، مر: محمد أحمد علي،، (د،ط)، المطبعة الفنية، القاهرة، 1990، ص 104.

[4] – نفسه، ص ص 96 – 97.

وبعد قيام الـ(ج.ع.م) طلبت اليمن (الأمير محمد البدر) إقامة اتحاد فيدرالي مع الـ(ج.ع.م) وانطلاقاً من رغبة "عبد الناصر" في توحيد كل الدول العربية وافق على إنشاء اتحاد فيدرالي مع اليمن سمي **بـ"اتحاد الدول العربية"**[*] (الدول العربية المتحدة)، ووقع ميثاق الاتحاد [**] بدمشق يوم 08 مارس 1958م، وهدف الاتحاد إلى إقامة أجهزة دفاعية وحربية مشتركة وميزانية فيدرالية ومجالس للقضايا الثقافية والاقتصادية، والتزمت الـ(ج.ع.م) بمساعدة اليمن في سك العملة الوطنية، وظل الأخير محتفظاً بنظامه الحكومي والإداري وهيئاته الدبلوماسية في الخارج[1].

وعلقت جرائد إقليم الشمال والجنوب على الحدث واعتبرته أمل في توحيد العرب فقد علقت الأيام السورية على هذا الاتحاد بالخط العريض في عددها الصادر في فيفري 1958م قائلة:[2] **"اليمن تنضم اليوم إلى الجمهورية العربية المتحدة"**.

وتطبيقاً لما جاء في ميثاق اتحاد الدول العربية قدمت الـ(ج.ع.م) لليمن أنواع الدعم العسكري لتخليص عدن من الاحتلال البريطاني، وعملت على إثارة قضية اليمن في الأمم المتحدة إلى جانب الوفود العربية، وقدمت الدعم الثقافي لليمن، ومن جهته شارك الإمام "البدر" الـ(ج.ع.م) في احتفالات عيد الوحدة عام 1959م بدمشق إلى جانب الرئيس اليوغسلافي "تيتو"، لكن "اتحاد الدول العربية" سرعان ما جمد ، وبعد انفصال سوريا عن مصر في سبتمبر 1961م اتخذ الإمام "أحمد" عدة خطوات عدائية ضد حكومة "عبد الناصر" فرّحل المصريين العاملين في اليمن (الخبراء العسكريين والمعلمين)، وفي ديسمبر من نفس العام توجه بقصيدة شعرية إلى العالم العربي انتقد فيها بشدة إجراءات التأميم المعلنة عام 1961م في الـ(ج.ع.م) ، ونتيجة لموقفه المعادي أعلنت حكومة الـ(ج.ع.م) (مصر) إلغاء اتفاقية الدول العربية المتحدة [3] وساند "عبد الناصر" بعد ذلك العسكريين في انقلابهم على الإمام "البدر" بعد وفاة أبيه الإمام "أحمد" في سبتمبر 1962م انطلاقاً من مبدئه القديم في محاربة الأنظمة الملكية التي كان يطلق عيها اسم "الأنظمة الرجعية".

---

*- اتخذ الاتحاد من مدينة الحديدة اليمنية مقراً دائماً له الا أن الاتحاد الفيدرالي لم يكن فعليا، لاحتفاظ اليمن بعضويتها في الأمم المتحدة وبعلاقاتها المستقلة مع الدول الأخرى، ليتم في ديسمبر 1960 حل الاتحاد، ينظر، ثريا قاسمي: "الذكرى 60 للجمهورية العربية المتحدة ... من الوحدة إلى الانقلاب"، الرابط/ https://meemmagazine.net/2018/02/24/%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%83%D8%B1%D9%89-60-%D9 تاريخ التصفح: 27/06/ 2018 على الساعة 20: 12.

**- تضمن ميثاق الاتحاد ثلاثة أبواب (الاتحاد، السلطات، أحكام عامة واقتصادية) من 32 مادة حدد شكل الاتحاد، والحريات العامة، وأكد في مادته (08) أن يكون للاتحاد قوات مسلحة واحدة وتنظيم شؤون النقد والشؤون الاقتصادية، ووضع مجلس للاتحاد من ممثلي الدول الأعضاء (12 عضو) للنظر في الشؤون السياسية، مع إلغاء التمثيل الدبلوماسي بين الدول الأعضاء، ومجلسان اقتصادي وثقافي، ومجلس للدفاع وقيادة عامة للقوات المسلحة، وتبع الميثاق قرارين آخرين أصدرهما المجلس الأعلى لاتحاد الدول العربية مع ستة قوانين، ينظر، عبد العزيز محمد الشناوي، جلال يحي: المرجع السابق، ص ص 437، 446.

[1] - مجموعة من المؤلفين السوفييت: المرجع السابق، ص 97.

[2] - الأيام: ع(6354)، 23 فيفري 1958، ص 1.

[3] - مجموعة من المؤلفين السوفييت: المرجع السابق، ص 114.

8- مع دول الخليج العربي (الإمارات العربية، عمان، البحرين، قطر، الكويت).

كانت دول الخليج كلها تقريباً ما تزال تحت السيطرة البريطانية غير المباشرة التي رأت فيها محطة عبور نحو الهند من جهة ولاستغلال خيراتها من النفط من جهة ثانية، وقد طالبت الـ(ج.ع.م) من خلال جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة إنهاء الحماية البريطانية على دول الخليج العربي من أجل تعزيز الوحدة العربية ، فأيدت استقلال الكويت في 19 جوان 1961م، ووقفت ضد الإدعاء العراقي في الحق في الكويت الذي آثاره رئيس العراق آنذاك "عبد الكريم قاسم" في 25 جوان من نفس العام واعتبره "عبد الناصر" تعدي على استقلال الكويت، فأرسل بقوات عسكرية لحماية الكويت إلى جانب القوات البريطانية [*] فعسكر جيش الـ(ج.ع.م) مع بعض الجيوش العربية في الكويت لردع "قاسم"، ونتيجة لموقفه هذا منحته الكويت مبلغ خمسين مليون جنيها، وهو ما اعتبره "أكرم الحوراني" [1] بيعاً لشعارات التحرر والوحدة والاشتراكية.

9- مع ليبيا:

على الرغم من طبيعة الحكم المحافظ القائم فيها بعد استقلالها ، إلا انها شكلت محوراً استراتيجياً بالنسبة للـ(ج.ع.م) في دعم الثورة الجزائرية مادياً بتمرير الأسلحة عبر حدودها إلى الجزائر نظراً لموقف ملكها آنذاك "إدريس السنوسي" الإيجابي اتجاه الثورة الجزائرية التي ذهب في تأييده لها إلى أبعد حدّ، فقد فتحت ليبيا أرضها وجوَّها وبحرها لاستقبال المساعدات القادمة من الـ(ج.ع.م) للثورة الجزائرية وهو ما تشهد به التقارير المدونة في سجلات الإيصال التي كان يخطها "فتحي الديب" رجل المخابرات المصري بنفسه، وهو ما سنتطرق إليه في الفصل السادس من الدراسة.

كما قدمت الـ(ج.ع.م) الدعم الثقافي لليبيا ووقعت معها جملة من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية، وارتفع عدد المدرسين والخبراء القانونيين وغيرهم من إقليم الجنوب في كل المجالات في ليبيا، ولم تتعرض صحف إقليم الجنوب إلى ليبيا أو أحد رجال حكومتها، بل على العكس عمل رئيس وزراء ليبيا آنذاك "محمد عثمان الصيد"(من 1960- 1963م) على توطيد العلاقة مع الـ(ج.ع.م)، وعندما حدث انفصال سوريا ومصر عام 1961م كانت ليبيا من آخر الدول التي اعترفت به، وكان أول تعليق أدلى به "الصيد" [2] عقب الا نقلاب على الوحدة : «**أن حكمة عبد الناصر وبعد نظره جنبت العرب كارثة كبيرة**».

---

*- عندما تحركت القوات العراقية نحو الكويت، كانت قوة بريطانية قد تحركت نحو الكويت أيضاً بطلب رسمي من حاكم الكويت آنذاك، كما تحركت قوة سعودية صغيرة نحو الكويت التي أرسلت شكوى إلى الجامعة العربية ومجلس الأمن الذي عقد جلسة عاجلة يوم 2 جويلية 1961م لم تسفر عن إصدار أي قرار فأصبح العبء على الجامعة العربية لحل المشكلة، فانسحبت القوات البريطانية من الكويت في 11 اكتوبر 1961م لتحل محلها قوات الأمن العربية التي طلبت الكويت تدخلها والتي ضمت قوات من: السودان، تونس، السعودية، الأردن والج.ع.م التي كانت مهمتها ردع "قاسم" عن تنفيذ مهمته في ضم الكويت، وبعد سقوط نظام "قاسم" في فيفري 1963م طلبت الكويت سحب قوات الأمن العربي التي انسحبت يوم 20 فيفري من نفس العام، ينظر، مفيد محمود شهاب: المرجع السابق، ص ص 144- 145.

[1] - المصدر السابق، (ج4)، ص 3312.

[2] - المصدر السابق، ص 194.

10- مع تونس:

تميزت العلاقة بين البلدين بالتوتر طيلة فترة قيام الـ(ج.ع.م) بسبب رفض رئيس تونس آنذاك "بورقيبة" * هيمنة الـ(ج.ع.م) على جامعة الدول العربية – كما كان يدعي – ونظراً للاختلاف الايديولوجي فبورقيبة" كان أكثر ميلاً للغرب الرأسمالي، في حين كان "عبد الناصر" من دعاة الحياد الايجابي، يُضاف إليه محاولات "بورقيبة" التأثير على قادة الثورة الجزائرية لقبول أنصاف حلول في تحقيق الاستقلال شعاره في ذلك "خذ وطالب"، وهو ما كان يُحذر "عبد الناصر" منه قادة الثورة الجزائرية، أضف إليه معارضة "بورقيبة" للقاهرة على احتضانها للوطني التونسي "صالح بن يوسف" الذي اتهمه "بورقيبة" بإدارة المعركة ضده من القاهرة التي احتضنته، وطالب حكومة القاهرة بإيقاف نشاطه المعادي زاد العلاقة سوء بين البلدين ، وأثَّر هذا التوتر بينهما في كثير من الأحيان على قوة الثورة الجزائرية بمنع دخول السلاح إليها الذي ظل مكدساً في المخازن التونسية والليبية، وكذا المساعدات المقدمة للاجئين الجزائريين والقادمة من الـ(ج.ع.م) التي كان يصر "بورقيبة" على أن يقوم الهلال الأحمر التونسي بتوزيعها على الجزائريين.

ومن جهته أوضح "ثروت عكاشة" أنه منذ قيام الـ(ج.ع.م) و"بورقيبة" يحاول جاهداً تكوين اتحاد يضم بلدان شمال إفريقيا تحت زعامته، فتواطأ مع الاستعمار الغربي بصفة عامة والاستعمار الفرنسي بصفة خاصة لإخراج مشروعه إلى حيز التنفيذ، إذ كان يخشى أن تنال الجزائر استقلالها بتأييد الـ(ج.ع.م)، فتغدو دولة لها شأنها تقف إلى جانبه على قدم المساواة فتبتلعه، ومن أجل ذلك أخذ يهاجم الـ(ج.ع.م) معرضاً بها[1].

ولعبت وسائل الإعلام الغربية دورها في إذكاء الصراع بين الطرفين خدمة لمصالحها في المنطقة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا اللتان حاولتا ضرب "عبد الناصر" ببورقيبة"، وأدى هذا الصدام إلى عدم انضمام تونس ومعها المغرب للجامعة العربية إلا في اكتوبر 1958م، وبعد انضمامها أعربت الـ(ج.ع.م) عن ترحيبها بانضمام تونس** والمغرب إلى بيت العرب على لسان ممثل وفدها "عبد الحميد غالب"(وكيل وزارة الخارجية المساعد للشؤون الشرقية) في الجلسة الثانية لمجلس الجامعة المنعقدة يوم 11 اكتوبر من نفس العام، مستنكرة ما يُذاع في وكالات الأنباء الأجنبية من أن هناك خططاً تُدَبَّر داخل الجامعة ضد الـ(ج.ع.م)، كما فَنَّدَ ما ادعاه الوفد التونسي من سيطرة الأخيرة على الجامعة ووجود سيد ومَسُودٍ فيها، حيث قرر وفد الـ(ج.ع.م) الانسحاب من الجلسة قائلاً:[2]« **وحتى لا يشعر السيد رئيس وفد الجمهورية التونسية الشقيقة "محمد الحبيب الشطي" بأي اتجاه أو**

*- كان بورقيبة يحمل تصور للعروبة مختلفاً، وكان الخلاف بينه وبين "عبد الناصر" حول الموقف من الثورة الجزائرية والقضية الفلسطينية معروفاً للجميع، فلم يكن "بورقيبة" يرتاح ولا يثق في "ابن بلة" المتحالف مع "عبد الناصر"، وفي المقابل كان يفضل التعامل مع "كريم بلقاسم" و"بن خدة"، وهذا ما أكده للشاذلي بن جديد في لقاء لهُ معه، بعد استقلال الجزائر، ينظر، الشاذلي بن جديد: مذكرات الشاذلي بن جديد 1929- 1979، (ج1)، (د،ط)، دار القصبة للنشر، الجزائر: 2011، ص 178.

[1] - ثروت عكاشة: المصدر السابق، ص 346.

**- ذكر "رشيد الناضوري" أن دخول "بورقيبة (تونس) الجامعة العربية كان لا للمشاركة في أعمالها وإنما ليتهم الج.ع.م و"عبد الناصر" بفرض نفسه على الجامعة وعلى الحكومات العربية، ينظر، رشيد الناضوري وآخرون: المرجع السابق، (ق2)، ص 1254.

[2] - جامعة الدول العربية: مضابط جلسات دور الاجتماع العادي الـ 30 لمجلس جامعة الدول العربية من 01 إلى 18 اكتوبر 1958م، ص ص 42-43.

حب للهيمنة أو الاستبداد بالرأي، فإن وفد الجمهورية العربية المتحدة لا يسعه إلا الانسحاب من هذا الاجتماع».

في حين أكد ممثل تونس أن حكومته ترى ضرورة تطبيق شروط الجامعة وفقاً لما جاء في ميثاقها وأهمها الاحترام المتبادل، وعدم تدخل عضو في شؤون عضو آخر، وبهذا أُثِيرَ الخلاف بين البلدين الذي يرجع في حقيقته إلى ما قبل انضمام تونس للجامعة العربية وقبل قيام الوحدة المصرية السورية.

وقد أبدى كلا من الوفد العراقي واليمني وغيرهما من الوفود العربية أسفهم على التهجم التونسي على الـ(ج.ع.م) في الوقت الذي كانت فيه الأخيرة ترحب بانضمام تونس إلى البيت العربي، مؤكدين بأن الـ(ج.ع.م) ملجأ للأحرار من العرب والسابقة في الكفاح والداعمة للقضايا العربية.

ومن تاريخ هذه الجلسة قاطعت تونس بقية جلسات الدورة الثلاثين لمجلس جامعة الدول العربية، فقاطعت الجلسة الرابعة (14 بتاريخ اكتوبر 1958م) التي أكد فيها ممثل الـ(ج.ع.م) "عبد الحميد غالب" بأن بلاده ستظل وفية للعهد الذي قطعته بالدفاع عن القومية العربية، وكل وطن عربي وأنها تضع إمكانياتها المادية والمعنوية في هذا السبيل[1]، كما قاطعت تونس الجلستين الخامسة والسادسة فيما بعد.

وفي حديثه للتلفزيون الألماني "هامبورج" في 13 أوت 1961م أكد "عبد الناصر" أن سبب الخلافات بين حكومة تونس وبين الـ(ج.ع.م) التي وصلت أحياناً إلى حد انقطاع العلاقات الدبلوماسية بينهما، النفوذ الأجنبي وبقاياه في البلاد ؛ لكن ما إن واجهت تونس عدوان الاستعمار الفرنسي على بنزرت 19 جويلية 1961م- الذى قُتل فيه ألف تونسي- حتى انتهى الخلاف، ونسي الماضي، ووقفت الـ(ج.ع.م) شعباً وحكومة إلى جانب تونس، في معركتها ضد فرنسا، وهو ما جسد صورة الوحدة العربية [2]، وذكر "محمد المصمودي" كاتب الدولة والأخبار المغربي (1958- 1961م) إثر العدوان الفرنسي على بنزرت أنه نزل إلى القاهرة من الصين وصادف ذلك الاحتفال بذكرى الثورة المصرية أين استمع لخطاب "عبد الناصر" في حشد كبير من الجماهير الذي أكد فيه أن الـ(ج.ع.م) على استعداد لمساعدة تونس سواء في الميدان السياسي أو العسكري، ثم التقى بعبد الناصر" يوم 23 جويلية 1961م وأجرى معه محادثة عالجا فيها المشاكل القائمة سابقاً بين البلدين، وأكد أن المسؤولين من الـ(ج.ع.م) الذين التقى معهم أبدوا حرصهم على استئناف العلاقات مع تونس لمواجهة المحتل الغاصب، وأكد أن التمثيل الدبلوماسي بين البلدين سيعود عن قريب، وعلى ضرورة إنشاء خطوط سلكية بين القاهرة وتونس لكون الاتصالات بينهما كانت تجرى إلى هذا التاريخ بواسطة باريس أو روما، وإقامة خط جوي بين العاصمتين ورأى أن المطلبين الأخيرين أمر مستعجل أكثر من تبادل السفراء بين البلدين، ودعا إلى اجتماع بين زعيمي البلدين، وقد بحث وزير الخارجية التونسي "الصادق المقدم" مع "عبد الناصر" الإجراءات العملية لتجسيم الإعانة، ولكي تتمكن تونس من

[1] – جامعة الدول العربية: مضابط جلسات دور الاجتماع العادي الـ 30 لمجلس جامعة الدول العربية من 01 إلى 18 اكتوبر 1958، المصدر السابق ص 75.

[2] – خطب جمال عبد الناصر: المصدر السابق.

استغلالها في أقرب الآجال [1] خاصة عندما تبين لتونس أن الغرب شريك للاستعمار نتيجة موقفه السلبي من الاعتداء الفرنسي على قاعدة بنزرت.

كما وقفت الـ(ج.ع.م) على مستوى الجامعة العربية إلى جانب تونس، حيث اجتمع مجلس الجامعة يوم 20 جويلية 1961م، وأيد موقف تونس، ثم عقد مجلساً طارئاً يوم 24 جويلية أصدر خلاله قراراً بتأييد المطالب التونسية بسحب القوات الفرنسية من بنزرت، ووقفت إلى جانبها في الأمم المتحدة عندما عرضت تونس شكواها بشأن الجلاء عن بنزرت في الجلسة الأممية التي عقدت يوم 21 أوت 1961م، وبذل ممثلوا الدول العربية جهوداً حتى وفقوا إلى موافقة فرنسا وتونس على وقف إطلاق النار، وكان جلاء آخر جندي فرنسي من قاعدة بنزرت يوم 15 اكتوبر 1963م[2].

وبهذا الموقف أثبتت الـ(ج.ع.م) بأن العرب كلهم إخوة عندما يتحدون ضد عدوهم رغم الخلافات الآنية أو البعيدة بينهم، ومن جهتها مثلت الثورة الجزائرية أكبر دعامة للاتفاق بين البلدين على الرغم من التوتر الذي كان سائداً بينهما.

11- مع المغرب الأقصى:

كان العرش المغربي يخشى من الناصرية الرافضة للملكية والتي حاولت احتواء الثورة الجزائرية بمنع إقامة تحالف مغاربي بعيداً عن المشرق العربي، لذا لم تنضم المغرب إلى جامعة الدول العربية مع تونس إلا في اكتوبر من عام 1958م، بحيث كانت تعتبر الجامعة أداة في يد الناصرية [3]، وسعت قبل هذا إلى محاولة ايجاد تحالف بين الأقطار المغربية الثلاثة (تونس، الرباط والجزائر) عندما دعت إلى عقد مؤتمر طنجة المغاربي في فريل 1958م لمنع الجزائريين من الاتجاه إلى القاهرة، وتشجيعهم على الدخول في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية، وهو ما كانت تعارضه الـ(ج.ع.م) لكنها بخلاف تونس تميزت علاقاتها بالـ(ج.ع.م) فيما بعد بالتقارب والتضامن، فقد كان التنسيق مستمراً بين البلدين في أغلب الأحيان من أجل لمّ شمل العرب ومساندة الثورة الجزائرية بما تحتاجه من سلاح ودعم مادي نظراً لأهمية موقع المغرب الاستراتيجي كقاعدة خلفية للثورة الجزائرية، فعلى إثر مؤتمر القمة الإفريقية المنعقد بالدار البيضاء بالمغرب من (03 إلى 07 جانفي 1961م) الذي دعا إلى مقاطعة فرنسا اقتصادياً، أرسل "عبد الناصر" رسالة إلى عاهل المغرب "محمد الخامس" عبر فيها عن امتنانه وإعجابه بالجهد الذي بذله من أجل إنجاح المؤتمر الذي أكد على دعم الكفاح الإفريقي والذي عبر عن تضامن المشرق العربي مع المغرب العربي [4]، كما اتخذ المغرب موقف المحايد من الصراع الذي كان قائماً آنذاك بين الـ(ج.ع.م) من جهة وتونس – التي لم تحضر مؤتمر الدار البيضاء – من جهة آخرى.

---

[1] – عبد الله شريط: الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1961، (ج7)، (د،ط)، دار هومة، الجزائر: 2013، ص ص 415 ، 416.

[2] – مفيد محمود شهاب: المرجع السابق، ص ص 129 – 130.

[3] – غيلاني السبتي: المرجع السابق، ص 184.

[4] – الأهرام: ع(27058)، 10 جانفي 1961، ص ص 1- 2.

ب: علاقات الجمهورية العربية المتحدة – الأجنبية.

كان للـ(ج.ع.م) أكثر من عدو على المستوى الأجنبي فبعد قيامها بدأت أجهزة العمل السري – كما ذكرنا سابقاً – في سباق خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفي إسرائيل وفرنسا وتركيا وإيران وحتى جنوب إفريقيا، إذ بدأت هذه الدول تشن حرباً إعلامية وسياسية ضد الـ(ج.ع.م) بتكثيف أجهزة مخابراتها من جهة وبالتحالف مع القوى العربية المحافظ ة من جهة أخرى ، من أجل إسقاط دولة الوحدة التي نص دستورها المؤقت (1958م) في المادة (69) على عدم الإخلال بأحكام المعاهدات والاتفاقيات الدولية المبرمة بين كل من مصر وسوريا، وبين الدول الأجنبية وبقاءها سارية المفعول في نطاقها الإقليمي المقرر لها عند إبرامها [1]، وعليه ما طبيعة العلاقات التي أقامتها الـ(ج.ع.م) مع الدول الأجنبية الشيوعية منها والرأسمالية؟ وهل أثرت تلك العلاقات على سقوطها؟

1– مع الولايات المتحدة الأمريكية:

ذكرنا سابقاً كيف أن الولايات المتحدة الأمريكية لم ترحب بدولة الوحدة الجديدة، حيث رأت أنها تستقطب غالبية الجماهير العربية في رفض السياسة الأمريكية بإقامة الأحلاف العسكرية، إذ بدا التيار القومي العربي بقيادة "عبد الناصر" قد امتلك زمام المبادرة الاستراتيجية في منطقة اشتدت الصراعات فيها ، لذا شَنَّتْ حرباً إعلامية ضدها عبر الإذاعات السرية والعلنية إلى جانب بريطانيا وفرنسا.

فقيام الـ(ج.ع.م) أربك الولايات المتحدة وحلفاءها لكونها مثلت خطراً على مصالحها في الشرق الأوسط الذي يشرف على بحار ومحيطات ومنافذ بحرية مهمة* من الناحية الاستراتيجية ومن حيث الملاحة العالمية، علاوة على احتوائه على مورد النفط، لذا كان من مصلحتها إبقاؤه متفرقاً وممزقاً لتأمين طرق الملاحة العالمية ولتأمين مصالحها الاقتصادية فيه، ولحماية ربيبتها إسرائيل من خطر القومية العربية الزاحفة.

اعتبرت أمريكا والغرب أن ما قام به "عبد الناصر" هو ضم سوريا إلى مصر أو بالأحرى احتواء سوريا ووصفته بهتلر العرب، وهو ما فَنَّدَهُ "عبد الناصر" في رده على سؤال صحفي أجنبي حول أي بلد تريد مصر أن تضمه إليها بعد سوريا؟ فرد قائلاً: [2] «**إن مصر لم تضم سوريا، وسوريا لم تضم مصر، إن منطق الضم هذا هو منطق الدول الاستعمارية فرنسا وبريطانيا، إن الوحدة إرادة وأمل ومصير**».

وبهذا أبطل إدعاءات أمريكا التي كانت تحاول جاهدة أن تحل محل نفوذ أصدقائها (بريطانيا وفرنسا) في المنطقة العربية ، وهذا ما يفسر تدخلها في الأزمة اللبنانية عام 1958م الذي اعتبره "عبد الناصر" انتهاكاً لأمن المنطقة العربية وسلامتها واستعمار لها، فعقب غزو القوات الأمريكية للبنان في 15 جويلية 1958م صرح "عبد

[1] – الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة، المصدر السابق، ص 19.

*– مثل قناة السويس، البحر الأحمر، الخليج العربي، البحر الأبيض ، المحيط الهندي، مضيق تيران، باب المندب، مضيق هرمز، خليج العقبة، وبهذا كان "عبد الناصر" في نظر الأمريكيين مهدداً لتزويدهم من البترول فهو يراقب جميع الطرق التي يمر بها البترول المستهلك إلى أوروبا: طريق السويس، طريق البر الذي تمر به الأنابيب الحاملة لبترول السعودية والعراق حتى الموانئ السورية.

[2] – جمال عبد الناصر نقلاً عن، شوقي عبد الناصر: المرجع السابق، ص 223.

الناصر" قائلاً:[1] «إن احتلال القوات الأمريكية للبنان يشكل خطراً على السلام في الشرق الأوسط، واعتداء خطيراً على ميثاق الأمم المتحدة، وتهديداً سافراً للدول العربية التي رفضت أن تخضع للاستعمار ...إن إقدام أمريكا على هذا العدوان الخطير، تحت عُذر تدخل مُختلق نُسب إلى الجمهورية العربية المتحدة، وتوَلَّت الأمم المتحدة تكذيبه رسمياً... إنما يفضح النيات الأمريكية اتجاه الشعوب العربية المستقلة، ومحاولاتها لإخضاعها والسيطرة عليها»، داعياً إلى حشد القوة العربية لمواجهة احتلال لبنان بالقوات الأمريكية، واحتلال بريطانيا للأردن الذي تم في نفس الوقت، وطالب بانسحاب القوات الغازية من كلتا الدولتين العربيتين.

كان "عبد الناصر" شديد الانتقاد للسياسة الأمريكية الخارجية المتناقضة على عهد الرئيس "ايزنهاور" (1957- 1960م) التي تتعارض مع أماني الشعوب في تحقيق استقلالها وحريتها بإرسائها لقواعد وأحلافَ عسكرية لتهديد استقلالها ومنع وحدتها وتكتلها، ومنعها من الحصول على السلاح لحماية شعوبها، لذا وقفت الـ(ج.ع.م) من الحرب الباردة موقف الحياد الإيجابي خاصة بعدما اتهمها الغرب بالموالاة للشيوعية العالمية ووصفوا رئيسها "عبد الناصر" بالديكتاتور الشيوعي وهتلر" عندما أقام وحدة مع سوريا ، وعندما لجأ إلى المعسكر الشرقي لمدِّهِ بالمساعدات الفنية والمالية لإنشاء مشروع "السد العالي" بعدما رفضت أمريكا مَدَّهُ بالمساعدات اللامشروطة، وعندما ساند حركات التحرر العربية خاصة الثورة الجزائرية التي رأت الولايات المتحدة في دعم الـ(ج.ع.م) لها خطراً يهدد مصالحها في شمال إفريقيا، ففي وثيقة رسمية صادرة عن رئاسة الحكومة الفرنسية بتاريخ 29 افريل 1958م، ورد أن بعض الأوساط الوطنية في الخارج تعتقد أن أمريكا ترغب في حل المشكلة الجزائرية في أقرب وقت ممكن بطريقة تسمح ببناء المغرب العربي الذي يمكن أن يواجه الخطط التوسعية " لعبد الناصر"، وفي وثيقة أخرى نقلتها مصالح الاستعلامات الفرنسية عن أوساط داخل "جبهة التحرير الوطني" أن أمريكا ستتدخل في حل المشكلة الجزائرية، لعدم ترك فرنسا في استغلال الصحراء وحدها، ولاحتواء التدخل المصري – السوري في القضية الجزائرية، ولمنع تدخل الاتحاد السوفيتي والعالم الشيوعي لفائدة "جبهة التحرير الوطني"[2].

وذهبت المخابرات الأمريكية إلى أبعد من ذلك ، وهو محاولة اغتيال "عبد الناصر" نفسه بسبب الأضرار التي تسببها سياساته لمصالح أمريكا في المنطقة، فقد ذكر "جون ماكس " John Max أحد مؤلفي كتاب "عبادة المخابرات" أن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (آلان دالاس) حاولت ثلاثة مرات في أواخر الخمسينيات اغتيال "عبد الناصر" بأمر من وزير الخارجية الأمريكي آنذاك "جون فوستر دالاس" John Foster Dallas ، حيث رتبت المخابرات الأمريكية ثلاث فرق للإغتيال للقيام بهذه المهمة، غير أنها لم تنجح ، فقد قبض على إحداها، وعجزت الأخرى عن تنفيذ المهمة، أما الثالثة المكونة من عرب في خدمة المخابرات الأمريكية فلم تبلغ عما حدث لها بعد وصولها إلى القاهرة[3].

---

[1] – جمال عبد الناصر نقلاً عن، هدى جمال عبد الناصر: "جمال عبد الناصر والشعب اللبناني ... علاقة خاصة"، المرجع السابق.

[2] – رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص 86.

[3] – محمد حسنين هيكل: لمصر لا لعبد الناصر، المصدر السابق، ص 23.

وذكر "إيد كين" Ed Keane مدير محطة عمليات المخابرات الأمريكية في القاهرة في أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات في مذكراته أنه لم يكن للمخابرات الأمريكية هم في هذه المرحلة سوى الإطاحة بعبد الناصر" معتمدة في ذلك على عناصر النظام القديم في الـ(ج.ع.م) من ملاك أراض وصناعيين وغيرهم من أعداء وكارهي "عبد الناصر" إلا أن محاولتها فشلت[1].

وأحدثت ثورة العراق جويلية 1958م التي لم تجد أمريكا مبرراً للتدخل فيه كما فعلت في لبنان ، وبريطانيا في الأردن وقوفاً في وجه القومية العربية أكثر منه من الوقوف في وجه الثورة العراقية – حسب ما صرحت الصحيفة الأمريكية "نيويورك هيرالد تريبيون" في عددها الصادر في جويلية 1958م- تحولاً تاريخياً في منطقة الشرق الأوسط اضطرت معه الولايات المتحدة إلى مراجعة سياستها إزاء الأقطار العربية مراجعة عميقة بمهادنة "عبد الناصر" والتقرب منه حتى لا يكون رجلاً محايداً بينها وبين روسيا بتقديم الدعم الاقتصادي للأقطار العربية، وأن تنبذ السياسة القديمة المبنية على معاداة القومية العربية وزعمائها بالاعتماد على مبدأ "ايزنهاور" وحلف بغداد [2].

حيث صرح "دالاس" في افريل 1959م بأن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى للتفاهم مع "عبد الناصر" وانعكس هذا التغيير في عقد جملة من الاتفاقات ، ففي ديسمبر 1958م تم توقيع اتفاق اقتصادي يسمح بشراء ما قيمته خمسة وعشرين مليون دولار من القمح بالجنيه المصري تطبيقاً لقانون الفائض الزراعي الأمريكي، وفي مارس 1959م أفرجت أمريكا عن مبلغ 7.985.000 دولار كان مخصصاً كمعونة اقتصادية تم تجميده خلال أزمة السويس، وفي ديسمبر 1959م وقع اتفاق ثقافي بين البلدين، واتفاق آخر بإنشاء شبكة للتلفزيون قيمتها أربعة ملايين دولار، وقرض من بنك الاستيراد والتصدير بم بلغ اثنا عشر مليون دولار لشراء قاطرات ديزل لحساب هيئة السكك الحديدية، كما حصلت الـ(ج.ع.م) على قرض من البنك الدولي قيمته ستة وخمسين مليون دولار لتوسيع وتعميق قناة السويس[3].

وما يلاحظ على هاته الاتفاقات والتحسن في العلاقة بين البلدين أنها حصلت في الوقت الذي فشلت فيه أمريكا على خلق منافس عربي لعبد الناصر" في المنطقة، وفي الوقت الذي توترت فيه العلاقة بين الـ(ج.ع.م) والاتحاد السوفيتي بسبب موقف "عبد الناصر" من الشيوعيين العرب، وتزايد احساسه بخطر الشيوعية التي استحكمت في العراق، واتخاذه موقفاً ضدها، وهو ما استثمرته أمريكا لصالح تحسين العلاقة بين البلدين والتعاون مع الـ(ج.ع.م) بشأن العراق الذي لم يبدي "عبد الناصر" رغبة في ضمه إلى دولة الوحدة.

كما ظلت العلاقة الدبلوماسية بين البلدين مستمرة، وكذا تبادل التهاني بينهما* على الرغم من اختلافهما الكبير والواضح في الكثير من الأمور السياسية والقضايا الدولية بما فيها القضية الفلسطينية ووجود شوكة إسرائيل في

---

[1] – مجدي كامل: الحكام العرب في مذكرات زعماء وقادة ورجال مخابرات العالم، دار الكتاب العربي، دمشق، د، ت، ص 46.

[2] – عبد الله شريط: المرجع السابق، (ج4)، ص ص 318- 319.

[3] – علي الدين هلال: المرجع السابق، ص ص 164- 165.

*– من ذلك الرسالة التي بعث بها "عبد الناصر" إلى "ايزنهاور" بمناسبة احياء استقلال أمريكا في جوان 1960م متمنياً فيها الرفاهية للشعب الأمريكي وبدوره شكر "ايزنهاور" "عبد الناصر" في رسالة رداً على برقيته، ينظر، الأهرام، 17 جوان 1960، ص 6.

حلق العرب ، ففي سؤال وُجِّهَ لعبد الناصر" عن علاقته المباشرة بأمريكا أجاب: [1] «**نحن نريد أن تقوم علاقاتنا بالولايات المتحدة الأمريكية على أسس طيبة، ومن بين أهدافنا أن تكون علاقاتنا طيبة بكافة بلدان العالم وبينها الولايات المتحدة، غير أن المشكلة الإسرائيلية – بطبيعة الحال – تقف دائماً حائلاً يعترض هذا الهدف، ونحن لا نطلب منكم أكثر مما تطيقون، وكل ما نريده أن نرى حكومة الولايات المتحدة، ثم الصحافة الأمريكية، وقد اتخذت اتجاهاً محايداً فى هذا الصراع، إننا لا نطلب منها أن تنحاز إلينا مع أن الحق والعدل فى جانبنا، ولكنا نطلب حيادها فقط**».

ظلت مسألة إسرائيل دائماً هي نقطة التصادم بين البلدين، ففي الوقت الذي كانت أمريكا تتخذ من إسرائيل أداة طيِّعة لخدمة مخططاتها الاستعمارية ولفرض سيطرتها على المشرق العربي والعرب ككل، كانت الـ(ج.ع.م) ترى في الكيان الصيهوني أكبر خطر يهدد العرب والقومية العربية في المنطقة خاصة بعدما تبين لها حجم الدعم الذي تلقاه من أمريكا نفسها، ففي ولاية "ايزنهاور" الثانية من (1957- 1960م) قدمت أمريكا لإسرائيل ما قيمته 235.8 مليون دولار، وعندما تقرر تحويل المنح إلى مساعدات ، منحت لها سنة 1959م فائض أغذية قيمته مائتي مليون دولار، وقروضاً قدرها ثلاثمائة وتسعة وستين (369) مليون دولار، ومساعدات فنية قدرها خمسة وثلاثون مليون دولار وأجهزة علمية قدرها عشرة مليون دولار، واستثمارات أمريكية قدرها خمسة وتسعون (95) مليون دولار عدا الإعفاء من الضرائب والرسوم[2]، وفي عهد ولاية "جون كينيدي" (1960- 1964م) قدمت لها ما قيمته 279.9 مليون دولار من الأموال[3] ناهيك عن الدعم الاقتصادي والعسكري والسياسي المقدم لإسرائيل التي اعترفت بها أمريكا بعد عشرة دقائق من إعلان قيامها عام 1948م.

وفي محاولة منه عقد معاهدة سلام التقى "عبد الناصر" الذي وصل أمريكا في سبتمبر 1960م بصدد حضور اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة (27 سبتمبر)، بالرئيس الأمريكي "ايزنهاور" سرياً يوم 26 سبتمبر 1960م بحضور طاقم مصغر للرئيس الأمريكي كان من بينهم مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية "فوستر دالاس" Foster Dallas، لكن "عبد الناصر" طلب لقاء منفرداً مع "ايزنهاور" فكان لهُ ذلك، وكانت أهم شروط "عبد الناصر" في التفاوض أن تلتزم إسرائيل بعدم احتلال المزيد من الأراضي العربية، وأن لا تكون أراضي الـ(ج.ع.م) أو الأردن أو العراق أو لبنان أو حتى فلسطين هدفاً لأي عدوان إسرائيلي، وخلال اللقاء اتصل "ايزنهاور" تليفونياً بتل أبيب (دافيد بن غريون) David Ben-Gourion الذي لم يتدخل في الحوار بناء على طلب "عبد الناصر" وكانت شروط أمريكا هي أن تكون الـ(ج.ع.م) الحليف الأول لها في منطقة الشرق الأوسط، ومنح بعض المناطق في إقليم الجنوب للولايات المتحدة لتجعل منها قواعد عسكرية [*] وعندما رفض "عبد الناصر" حاولت واشنطن أن تقنعه

---

[1] – جمال عبد الناصر نقلاً عن، خطب جمال عبد الناصر: المصدر السابق.

[2] – عبد الله إمام: الناصرية، المرجع السابق، ص 137.

[3] – محمود صالح منسى: الشرق العربي المعاصر، (ق1)، المرجع السابق، ص 315.

*– ضمت هذه المناطق: خارج مدينة الاسكندرية في الشمال مكان مدينة برج العرب الحالية، وفي الجنوب في سوهاج، وفي الشرق داخل شبه جزيرة سيناء وفي الغرب في عمق الصحراء الغربية على الحدود مع ليبيا، ينظر، توحيد مجدي: المرجع السابق، ص 114.

بأن رفضه لا يعني الكثير ، لأن إسرائيل وافقت على هذا الشرط ورحبت به، وانتهت الجلسة السرية التي دامت ساعتين بالفشل، إذ خرج "عبد الناصر" وهو أشرس مما قبل بالنسبة لرأيه في الولايات المتحدة الأمريكية والفكر الغربي، وبهذا انهارت معاهدة السلام المقترحة برفض "عبد الناصر" للشروط الأمريكية[1].

أبدى "عبد الناصر" موقف دولته من السياسة الأمريكية الهادفة إلى احتواء الحركة القومية صوناً لإسرائيل والذي في حقيقته لم يتغير حتى قبل الوحدة بين مصر وسوريا، فلطالما اعتبرت مصر وسوريا أن أمريكا هي مصدر الشر كله في المنطقة، بمحاولتها الإحلال محل نفوذ أصدقائها التقليديين (فرنسا وبريطانيا)، وجر المنطقة إلى الدخول في الحرب الباردة بينها وبين المعسكر الشيوعي، إلا أن "عبد الناصر" أفشل مساعيها عندما رفض سياسة الأحلاف وانتهج سياسة الحياد الإيجابي، وأيد ثورة العراق التي قضت على حلف بغداد عام 1958م، وكسر احتكارها للسلاح عندما قصد الاتحاد السوفيتي في ذلك.

وعقب وصول "جون كينيدي" إلى الحكم في جانفي 1961م عمل على تحسين العلاقات الأمريكية – العربية عموماً، إذ أظهر اهتماماً بمشاكل المنطقة الداخلية، ولم يوجه كل همه إلى خطر الشيوعية الدولية، فعمل على تقوية علاقات أمريكا بالأنظمة العربية الثورية ومحاولة كسب ثقة "عبد الناصر" وصداقته[2].

وهو ما أدى إلى تحسن نسبي في العلاقة بين البلدين، وعندما وقع الانفصال في سبتمبر 1961م كانت أمريكا – التي طالما رغبت في إقامة نظام حكم موالٍ لها في سوريا – من بين الدول التي رحبت بعودة الجمهورية السورية من جديد.

2– مع الاتحاد السوفيتي:

ترجع العلاقة مابين الاتحاد السوفيتي ومصر وسوريا إلى فترة ما قبل الوحدة عندما بدأ التوجه السوري المصري نحو الاتحاد السوفيتي لإمدادهما بالسلاح، ولعل موقف الأخير من العدوان الثلاثي على مصر عام 1956م غني عن التعريف، وتوطدت العلاقة بين الاتحاد السوفيتي والـ(ج.ع.م) أكثر بعد الإعلان عن قيام الأخيرة عام 1958م ودعمها بالسلاح والمال وبالخبرة الفنية خاصة في مجال تكرير البترول والكهرباء، فقد كان الاتحاد السوفيتي حليفاً مهماً لعبد الناصر"، وهذا ما عبر عنه الأخير خلال زيارته لموسكو في افريل 1958م الذي استقبل فيها استقبال الأبطال حيث أعلن من بودابست عاصمة المجر قائلاً: [3] «**إن موقف الصداقة الذي اتخذه الاتحاد السوفيتي إزاءنا هو من بين الأسباب الحاسمة لهذه الزيارة الحالية** »، وفي رسالة شكر وجهها "نيكيتا خروتشوف" رئيس الاتحاد السوفيتي من (1955– 1964م) إلى "عبد الناصر" في جانفي 1961م رداً على رسالة الأخير بمناسبة حلول السنة الجديدة اعترف فيها بصداقة الاتحاد للـ(ج.ع.م) جاء فيها: [4] «**أشكركم يا سيادة الرئيس من صميم القلب لتحيتكم**

[1] – توحيد مجدي: المرجع السابق، ص ص 114، 117.

[2] – علي الدين هلال: المرجع السابق، ص 175.

[3] – عبد الناصر نقلاً عن، الصباح التونسية: ع(1772)، 24 افريل 1958، المصدر السابق، ص 4.

[4] – خروتشوف نقلاً عن، الأهرام: ع(27058)، 10 جانفي 1961، ص 4.

بمناسبة العام الجديد وللتمنيات الطيبة التي وجهتموها للشعب السوفيتي ولي شخصياً، كما أتمنى الصحة والتوفيق لشخصكم والسعادة والرخاء لشعب الجمهورية العربية المتحدة الصديق».

على الرغم من عداء "عبد الناصر" للشيوعية واضطهاده لها في مصر وسوريا بحل الأحزاب السياسية به ما بما فيها الحزب الشيوعي، وإبعاد أصحابه عن المهام السياسية، وموقفه المتحفظ من الاتحاد السوفيتي الداعم للكيان الصهيوني واعترافه به منذ سنة 1948م، إلا أن هذا لم يمنعه من إقامة علاقة مع الاتحاد السوفيتي مبنية على أساس التعاون ومبادئ التعايش السلمي – وإن كان الأخير يراعي مصلحته في المنطقة – نظراً لأن الاتحاد السوفيتي [*] كان الخصم الأكبر للوجود الغربي في المنطقة، والداعم لشعوبها التقدمية خاصة المعادية للإمبريالية والسائرة في طريق الاشتراكية، وهذا ما سمح للـ(ج.ع.م) من التوجه إليه بعدما صد الغرب الأبواب في وجهها فيما يتعلق بتمويل "السد العالي"، إذ وافق الاتحاد السوفيتي على تقديم المعونة الاقتصادية للـ(ج.ع.م) ، وقد أعرب "عبد الناصر" في برقية بعث بها لـ"خروتشوف" مؤرخة في 02 جانفي 1959م – بمناسبة توقيع اتفاقية السد العالي بين البلدين – عن امتنانه على المساعدة السوفيتية جاء فيها:[1] « ..إن العلاقة بين الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفيتي كانت دائماً مبنية على تنفيذ مبادئ التعايش السلمي والتعاون الذي يتسم بالمساواة والأمانة، وكان لتوقيع اتفاقية المساعدة الاقتصادية الفنية التي يقدمها الاتحاد السوفيتي للجمهورية العربية المتحدة لبناء المرحلة الأولى للسد العالي بأسوان أبلغ الأثر في دعم الصداقة الوطيدة بين بلدينا...»، وبدوره استفاد الاتحاد السوفيتي من القطن المصري — السوري.

لكن هذا لا يعني أن العلاقة بين البلدين كانت دائماً متينة إذ تعرضت لهزات بسبب موقف "عبد الناصر" من الشيوعيين العرب، فقد طلب الأخير من"خورتشوف" عدم الدفاع عن الشيوعية في الـ(ج.ع.م) التي تعرضت للاضطهاد، معتبراً ذلك تدخلاً في الشؤون الداخلية لدولته، عندما هاجم"خروتشوف" علناً في مارس 1959م وهاجم سيطرة الشيوعيين على نظام "عبد الكريم قاسم" في العراق، حيث قال: [2] «**إننا نقدر صداقة الشعب السوفييتي التي قامت على أساس عدم التدخل في الشؤون الداخلية.... نحن نتمنى أن تستمر هذه الصداقة وتزدهر ولكننا لا نقبل مساندة الأقلية الشيوعية في بلادنا ضد الإجماع العربي**».

وفي مكان آخر قال:[3] «إن ما نطلبه من موسكو ومن واشنطن ومن لندن، هو أن تفهم هذه العواصم القومية العربية وأن تحترم كرامتها واستقلالها، وأن تؤيد موقفنا الحيادي بدلاً من أن تحاول هدمه وتمزيقه».

ومنذ هذا التاريخ (1959م) بدأ الموقف السوفيتي يتغير من الوحدة المصرية السورية عندما حاول استمالة "قاسم" إلى جانبه ليكسب ثقلاً موازياً للـ(ج.ع.م) مما يضمن له المحافظة على وجوده في المنطقة، وبهذا بدأت العلاقة

---

*– كان الاتحاد السوفيتي حسب جريدة "لوموند" الفرنسية مستعداً دائماً لمساعدة الأنظمة الوطنية حتى ولو كانت متطرفة ما دامت هذه الأنظمة تطبق سياسة الوقوف في منتصف الطريق بين الرأسمالية والشيوعية، ينظر، عبد الله شريط: الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1958، المرجع السابق، (ج4)، ص 46.

[1] – عبد الناصر نقلا عن، أحمد يوسف أحمد: المجموعات الكاملة لخطب وأحاديث وتصريحات جمال عبد الناصر ، (ج3)، (ق1)، المرجع السابق، ص 359.

[2] – عبد الناصر نقلاً عن شوقي عبد الناصر: المرجع السابق، ص 245.

[3] – جمال عبد الناصر نقلاً عن شوقي عبد الناصر: المرجع نفسه، ص 249.

تتوتر بين البلدين، وظهرت حملات النقد على المستوى القيادي، عندما اتهم "خروتشوف" "عبد الناصر" بمحاولة فرض الوحدة على العراق، ووصفه الشيوعية على أنها استعمار، وهو ما نفاه الثاني لكونه يدعو إلى التضامن العربي [1]

أما نقطة الخلاف الثانية كانت حول مفهوم الحياد [*] الذي كان ينظر إليه السوفييت على أنه وسيلة للصراع ضد المعسكر الغربي أو العداء لأمريكا، بينما كان في نظر "عبد الناصر" عبارة عن تحرر الإرادة الوطنية، وتحقيق السيادة ضد أي مواجهة خارجية حتى ولو كانت من السوفييت، واستغلت الولايات المتحدة الأمريكية هذا التوتر بين موسكو والقاهرة لتعيد علاقتها بعبد الناصر" [2] لكن ظلت مشكلة إسرائيل التي لم تتبدل السياسية الأمريكية حيالها تمنع التقارب بين البلدين.

وسببت حادثة اغتيال الزعيم الشيوعي "فرج الله الحلو" [**] في جوان 1959م على يد رجال مخابرات "السراج" بدمشق وقمع الشيوعيين منذ جانفي 1959م إلى زيادة حدة الأزمة بين البلدين عندما وجه "خروتشوف" نداء علنياً إلى "عبد الناصر" – استجابة لضغط الآلة الإعلامية – يطالبه بالكشف عن مكان وجود المناضل الشيوعي اللبناني "الحلو" الذي كان في مهمة سرية بدمشق، غير أن "عبد الناصر" أنكر أن يكون "الحلو" قد دخل أراضي إقليم الشمال من لبنان[3].

ونتيجة اضطهاد الشيوعيين في الـ(ج.ع.م) امتنع المدرسين الروسيين في الأكاديمية الروسية العسكرية عن تدريس الملحقين العسكريين من الـ(ج.ع.م) هناك لمدة أسبوع لم يخفوا خلاله ضيقهم بسبب ما قام به "عبد الناصر" ضد الشيوعيين العرب[4].

وفي ذروة التوتر بين البلدين عقد "خروتشوف" سنة 1959م في صوفيا اجتماع لقادة الأحزاب الشيوعية العربية "عامر عبد الله" عن العراق، و"عبد الخالق محجوب" عن السودان و" خالد بكداش" عن سوريا لمناقشة الموقف من الوحدة السورية – المصرية ومن "عبد الناصر" ونظامه، فاتخذ الوفدين السوري والعراقي موقفاً متشدداً يقوم على

---

[1] – عوني فرسخ: إشكاليات الوحدة، المرجع السابق، ص 554.

*– ذكر "السادات" أنه عندما نشأت فكرة الحياد خشي الاتحاد السوفيتي أن تكون هذه الفكرة معادية له، وأخذ في مهاجمة الداعين لها، وحين اتضح له أن الحياد يعني عدم الانحياز إلى كتلة دون أخرى، وأن هدفه هو السلام، غير موقفه من المحايدين وأصبح يحترم سياستهم، مثل مصر والهند التي أقام معهما علاقات أساسها الاحترام المتبادل على قدم المساواة، وعدم التدخل في شؤون الغير، وحرية كل بلد في اختيار النظم التي يختارها، على عكس الغرب الذي رأى في الحياد الإيجابي ضياع لسيطرته الاستعمارية والدوران في فلك الشيوعية، ينظر، أنور السادات: المصدر السابق، ص ص 213 – 214.

[2] – براءة أحمد زيدان: المرجع السابق، ص ص 147- 148.

– **فرج الله الحلو: (1906- 1959م) قائد شيوعي لبناني عضو الجنة المركزية للحزب الشيوعي السوري ، تعتبر حادثة اغتياله أفظع وأبشع تجاوزات جهاز الأمن في الإقليم السوري بقيادة "عبد الوهاب الخطيب" أحد جلادي "السراج"، حيث جرى تذويب جثمانه في محاولة لإنكار دخوله الإقليم من لبنان بتهمة أنه أراد إعادة تنظيم الحزب الشيوعي ، الأمر الذي أثار الاستنكار العا لم آنذاك، ولم يزل صفحة سوداء في تاريخ عهد الوحدة، ينظر، عوني فرسخ: إشكاليات الوحدة، المرجع السابق، ص 179.

[3] – غسان زكريا: المصدر السابق، ص ص 103- 104.

[4] – كمال حسن علي: المصدر السابق، ص 150.

محاربة الوحدة بكل الوسائل، أما ممثل السودان فكان معتدلاً ووافق رأي "خروتشوف" القائل بالمهادنة والصلح باعتبار "عبد الناصر" حليف استراتيجي للاتحاد السوفيتي في الشرق الأوسط.[1]

وعلى الرغم من تغير الموقف السوفيتي من الـ(ج.ع.م) منذ سنة 1959م نتيجة الاختلاف العقائدي بين البلدين والذي حاول الغرب استغلاله للإيقاع بين الطرفين، إلا أن الاتحاد السوفيتي لم يوقف مساعداته الاقتصادية والعسكرية عن الـ(ج.ع.م) التي كان يقدمها لها دون شروط، والتي التزم بها منذ سنة 1955م حيث أرسل "خروتشوف" رسالة مطولة إلى القاهرة اعتذر فيها عن مواقفه منها قائلاً: «**ليس هناك خلاف بيننا وبين الجمهورية العربية المتحدة، وأن الحملات ضد الشيوعيين لن تؤثر على التزامنا بتعهداتنا السابقة تجاه الدول التي تتلقى المساعدات السوفيتية**»[2]، وحدثت تحولات كبيرة في السياسية الخارجية للـ(ج.ع.م) بعد تصريحات "خروتشوف" الذي أمدها بمختلف أنواع الدعم الفني والاقتصادي وأبدى ارتياحاً من قوانين جويلية الاشتراكية 1961م التي بدا واضحاً من خلالها أن حياد الـ(ج.ع.م) الإيجابي بدأ ينمو نحو الميل إلى الانحياز إلى الجانب السوفييتي ومساندة مواقفه في المحافل الدولية.

وفي أواخر سنة 1961م قامت بعض الصحف السوفيتية بشن حملات نقد ضد حكومة الـ(ج.ع.م) التي اتهمتها بإلقاء القبض على شيوعيين من إقليم الشمال مما أدى إلى موت احدهم في السجن، وقامت صحافة الـ(ج.ع.م) بالرد على الهجوم نافية ما تكلمت به الصحف السوفيتية.

وعن تأثير هذا الصراع الإعلامي على علاقة الصداقة بين البلدين أجاب "عبد الناصر" في حديثه للتلفزيون الأمريكي 26 أوت 1961م قائلاً :[3] « **إن معنى ما حدث هو أننا هوجمنا من بعض الصحف الشيوعية، وأننا رددنا على هذا الهجوم، وحاولنا أن نوضح لهم مواضع الخطأ فى هجومهم علينا، ولكني أعتقد أن العلاقات لم تتأثر بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة الاتحاد السوفيتى بهذا الذى حدث** ».

لقد اختارت الـ(ج.ع.م) الحياد الإيجابي اتجاه الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي، لكنها في ذات الوقت كانت أكثر تعاوناً وميلاً للأول من الثاني لعدة أسباب منها: تبني الاتحاد السوفيتي لقضايا التحرر العالمية وانتهاجه سياسة انفتاح وتفهم وتأييد إزاء بلدان العالم الثالث، وهو عكس ما كانت تسير عليه السياسة الأمريكية الرامية إلى احتواء المنطقة العربية بحجة وقف المدّ الشيوعي بها ودعمها لإسرائيل ضد شعوب المنطقة، غير أن الأسباب هذه لم تمنع الاتحاد السوفيتي من دعم الانفصال بين دولتي الوحدة عام 1961م كما سيتضح لنا في الفصل الرابع من الدراسة.

وعليه يمكن القول أن العلاقة بين الـ(ج.ع.م) والاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي كانت علاقة تعاون ندية استفادت منها الـ(ج.ع.م) في القضاء على احتكار الغرب للسلاح، وفي دعم المشاريع الاقتصادية التنموية الكبرى في إقليميها التي رفض الغرب تمويلها كمشروع السد العالي والإصلاح الزراعي، كما استفادت منها إفريقيا التي

[1] – رسلان شرف الدين: المرجع السابق، ص 95.

[2] – خروتشوف نقلاً عن، براءة أحمد زيدان: المرجع السابق، ص 149.

[3] – عبد الناصر نقلاً عن، خطب جمال عبد الناصر، المصدر السابق.

كانت تعمل على تصفية الاستعمار وإنهاء الحكم الأوروبي من القارة عندما أصبحت الـ(ج.ع.م) ممراً لإمدادات الأسلحة السوفيتية إلى الحركات الثورية في كل أنحاء إفريقيا.

3- مع فرنسا:

تميزت العلاقة بين البلدين بالتوتر بسبب دعم الـ(ج.ع.م) للثورة الجزائرية ووقوف فرنسا إلى جانب إسرائيل ومدها بالأسلحة في مواجهة الـ(ج.ع.م)* والعرب جميعاً في الشرق الأوسط، وعلى الرغم من ظهور بوادر الانفتاح في العلاقات بين البلدين بعد وصول "ديغول" إلى الحكم في جوان 1958م** - حفاظاً على مصالح فرنسا الاقتصادية - إلا أن العلاقات السياسية والاقتصادية ظلت مقطوعة بين البلدين منذ حرب السويس بسبب نشاط الـ(ج.ع.م) الداعم للقضية الجزائرية في صوره المختلفة الإنسانية والعسكرية والدبلوماسية، وهذا ما ترجمته الصحف الفرنسية التي شنت حملة شعواء ضد الـ(ج.ع.م) وما تقوم به من دعم المجاهدين الجزائريين ، فقد اتهمت صحيفة "لبوبلير" الاشتراكية في عددها الصادر في افريل 1958م القاهرة بدعم الثورة الجزائرية محتقرة من دور "بورقيبة" الذي سمح بمرور إعاناتها إلى الجزائر عبر تونس لضرب التضامن العربي في مواجهة السياسة الاستعمارية فقالت: [1] «... أين هي السيادة التونسية والاستقلال الذي أعلن منذ عامين... إن بورقيبة لم يحسن اللعب، فقد أراد أن يتزعم الشمال الإفريقي وأن يضع المغرب في الصف الثاني، وإذا به ينتهي اليوم إلى نتيجة واحدة وهي أن [كتف] بلاده أمام المتطرفين الذين يستمدون دعايتهم من القاهرة، وفعلاً فإن تونس لا تلعب إلا دور الممر للثوار الجزائريين الذين يأتون بأسلحتهم وعتادهم من الجمهورية العربية المتحدة، ويدخلون كل ذلك إلى الجزائر، فما هي فائدة تونس من هذه العملية؟» ، غير أنه بفضل الاتصالات السرية التي كانت تتم بين شخصيات من كلا البلدين تقاربت وجهات النظر، وبالتالي انعكس ذلك على مسيرة التطبيع في العلاقات في صورة علاقات اقتصادية ذات طابع تجاري أولاً، ثم توسعت لتشمل أنشطة أخرى ثقافية وفنية.

ففي لقاء جمع بين وزير الثقافة للـ(ج.ع.م) "ثروت عكاشة" و"عبد الناصر" في افريل 1959م أوضح "عكاشة" لعبد الناصر" أنه لا مناص من أن يكون لهم ممثل اقتصادي بفرنسا، خاصة وأن فرنسا قد شرعت في تمويل بعض المشروعات بالـ(ج.ع.م) المتعلقة بالأعمال الكهربائية المتصلة بخزان أسوان ومصانع السماد، مشيراً إلى الخسارة التي نالها إقليم الجنوب من القطن منذ العدوان الثلاثي الذي أفقدهم أحد عملائهم الرئيسيين في شرائه (فرنسا)[2]، وفي لقاء جمع "عكاشة" ووزير الخارجية الفرنسي "ديمورفيل" بتاريخ 11 ماي 1959م بسويسرا شرح الطرفان الوضع في البلدين والذي حال دون التطبيع في علاقتهما، وقد طغت القضية الجزائرية على سائر القضايا الأخرى كالدعم

---

*- كانت مصر قد قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع فرنسا وبريطانيا في أول نوفمبر 1956م عقب العدوان الثلاثي ضدها في اكتوبر من نفس العام وتبعتها كل من: سوريا والعراق والأردن، ينظر، عمار بن سلطان وآخرون: المرجع السابق، ص 166.

**- قامت فرنسا بإبرام اتفاقية مالية وتجارية مع الج .ع.م في 22 أوت 1958م، وثلاثة بروتكولات نصت على استئناف العلاقات المالية والتجارية والثقافية صادقت عليها الج.ع.م في 29 اكتوبر من نفس العام، ينظر، علي محافظة: المرجع السابق، ص 128.

[1] - لبوبلير نقلاً عن، عبد الله شريط: المرجع السابق، (ج4)، ص 75.

[2] - ثروت عكاشة: المصدر السابق، ص 345.

العسكري الذي تتلقاه تل أبيب * من باريس، والحملة الإعلامية الفرنسية ضد الـ(ج.ع.م) التي تبثها إذاعة مصر السرية** ، وطرح وزير خارجية فرنسا خلال اللقاء سؤالا على "ثروت عكاشة" فيما إذا كان "عبد الناصر" ينوي إعادة العلاقة الدبلوماسية مع فرنسا؟ فرد عليه "عكاشة" [1]: «أن الـ(ج.ع.م) تفضل التدرج في عودتها ، وذلك بالبدء بعودة التمثيل الرسمي الثقافي والتجاري فوراً، مع التوسع في الاتفاقات الثقافية والتجارية ... وتشجيع فتح مدارس التدريب المهني ومواصلة إرسال البعثات الطلابية...»، وقد عجَّل وزير خارجية فرنسا بالتنفيذ فأرسل بعثة تجارية وثقافية ذات كيان دبلوماسي، إضافة إلى بعثة المساعي الحميدة التي تنتهي مهمتها مع البدء بالتمثيل القنصلي، كما التقى "عكاشة"*** بعدد من الصحفيين والوزراء الفرنسيين الذين نقلوا لهُ رغبة "ديغول" في أن تقوم الـ(ج.ع.م) وسائر البلاد العربية بتطبيع علاقاتها مع فرنسا، لكونه أصبح مؤمناً بأن استقلال الجزائر أصبح أمراً لا مفر منه.

ونتيجة لهذا استأنفت فرنسا نشاطها الثقافي والتجاري في إقليمي الـ(ج.ع.م) حتى أصبحت أول مشتر للقطن السوري ، وثاني الدول المصدرة للإقليم السوري والجدول التالي يبين حجم صادرات وواردات فرنسا مع الـ(ج.ع.م) ما بين سنتي 1959- 1960م بعشرة الآلاف فرنك[2].

الإقليم	الواردات 1959م	الواردات 1960م	الصادرات 1959م	الصادرات 1960م
مصر	26.88	48.38	54.13	119.43
سوريا	58.95	57.70	51.41	73.94
المجموع	85.83	106.08	105.54	193.37

وما لاحظناه من خلال الجدول ارتفاع قيمة صادرات فرنسا إلى الـ(ج.ع.م) إلى الضعف تقريباً عام 1960م مقارنة بعام 1959م، وكذا وارداتها خاصة القطن السوري والمصري.

---

*– كانت إسرائيل تتلقى دعماً عسكرياً من أمريكا وبريطانيا وفرنسا، فقد حصلت من الأخيرة عام 1958م على كمية من اليورانيوم الطبيعي إلى جانب معدات للتبريد باستعمال الماء الثقيل، كما حصلت على صفقة طائرات من نوع (سوبر ميستر) عددها 40 طائرة، ينظر، مصطفى طلاس: المصدر السابق (ج2)، ص 15.

– **إذاعة مصر الحرة السرية: شكلتها العناصر المصرية المعادية للنظام المصري بباريس بالتعاون مع المخابرات الفرنسية منذ سنة 1955م تحت تصرف أسرة "أبو الفتح" المعادية لعبد الناصر، كانت تبث برامج إذاعية تخدم مصالح الغرب ضد مصر، كما كانت تهدف غلى إثارة الرأي العام العربي ضد مصر وسوريا، ينظر، أبو القاسم العلواني: المرجع السابق، ص ص 165- 166.

[1] – المصدر السابق، ص 350.

***– أشار "عكاشة" في مذكراته إلى أنه طلب من "عبد الناصر" منذ سنة 1957 إنشاء رابطة صداقة مصرية فرنسية غير أنه لم يوافقه الرأي بسبب موقف فرنسا في الجزائر، واعاد الطلب في فيفري 1958م بإقامة رابطة صداقة مصرية فرنسية تضم رجال الفكر الفرنسيين كعلماء الآثار والاجتماع والمستشرقين ورجال الاقتصاد والسياسة من المهتمين بآثار الج.ع.م ويتعاملون معها تجارياً من أجل مد الرأي العام الفرنسي بكل ما من شأنه عبور الهوة السحقية التي تفصله عن الحقائق في الج.ع.م، وكخطوة لإعادة العلاقة بين البلدين، لصالح القضية الجزائرية، بكسب صداقة المثقفين في فرنسا، ضد الحملة الصحفية الشرسة على الج.ع.م من طرف صحف اليمين الفرنسية، ينظر، ثروت عكاشة: المصدر السابق، ص 322.

[2] – علي المحافظة: المرجع السابق، ص 130.

غير أن العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ظلت مقطوعة، بسبب حرب الجزائر والحرب الإعلامية بما كانت تبثه إذاعة باريس والإذاعات السرية في فرنسا من نقد للـ(ج.ع.م) ورئيسها، وردّ صوت العرب بالمثل، ودعم فرنسا لإسرائيل بالسلاح، و حتى العلاقات الثقافية والاقتصادية تعرضت للتوتر نتيجة اكتشاف شبكة تجسس فرنسية بالـ(ج.ع.م) سنة 1961م*، ولم تستأنف العلاقات الدبلوماسية بين فرنسا والـ(ج.ع.م) (مصر) إلا في اكتوبر 1965م عندما قام المشير "عامر" بأول زيارة رسمية لفرنسا [1] أي بعد الانفصال ، واستقلال الجزائر، وبعد انقطاع دام حوالي عشرة سنوات بسبب حرب الجزائر، وموقف فرنسا المؤيد لإسرائيل عدو العرب في المنطقة.

4- مع بريطانيا:

ظلت العلاقات ما بين الـ(ج.ع.م) وبريطانيا منقطعة منذ العدوان الثلاثي على مصر عام 1956م، وبعد قيام الوحدة ما بين مصر وسوريا استمرت العلاقة على حالها ، بل حاولت بريطانيا خلق القلق للجمهورية الوليدة بالتمركز في الأردن عقب الثورة العراقية وسقوط الاتحاد الهاشمي الذي أقامته بين الأردن والعراق لكسر الـ(ج.ع.م) وضرب القومية العربية، غير أنها ما لبثت – نظراً لمصالحها الاستراتيجية في الـ(ج.ع.م) – أن بدأت تعمل على إعادة العلاقة بينها وبين الأخيرة، فخلال اجتماع المجلس الاقتصادي العربي في جانفي 1959م الذي أقر بإنشاء مؤسسة التنمية الاقتصادية العربية على غرار البنك الدولي للإنشاء والتعمير، طلبت بريطانيا من مدير البنك الدولي للإنشاء والتعمير آنذاك "المستر بوجين بلاك" بالتوسط بينها وبين الـ(ج.ع.م) لردّ العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، فوقعت اتفاقية تعاون اقتصادي بين الطرفين يوم 17 جانفي 1959م بالقاهرة، حيث كان ضمن الوفد البريطاني المالي المستر "كوين كراو" من رجال وزارة الخارجية البريطانية الذي طلب استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، غير أن الـ(ج.ع.م) رفضت ذلك[2].

ذلك أن شعب الـ(ج.ع.م) وشعب إقليم الجنوب بالذات لم ينسَ العدوان الثلاثي الذي شاركت فيه بريطانيا ضده عام 1956م، كما لم ينسَ شعب الـ(ج.ع.م) نكسة 1948م وانهزام العرب أمام إسرائيل الذي تسببت فيه بريطانيا بخلقها لوطن قومي لليهود في أرض فلسطين، كما كان جهاز المخابرات البريطاني يعمل باستمرار على أساس أن "عبد الناصر" خطر على مصالح بريطانيا الاستعمارية والاقتصادية في المنطقة ، واتهمت "عبد الحميد السراج" بأنه

---

*- كانت غرض البعثة الفرنسية الاقتصادية التي جاءت إلى إقليم الجنوب عام 1958م التجسس وجمع المعلومات العسكرية والاقتصادية عن الـ(ج.ع.م) التي اكتشفت ذلك فتم القبض على أعضائها الذين كانوا من المكتب الثاني المخابراتي الفرنسي ، وقُدموا إلى محكمة أمن الدولة ، وحاول المحامي الفرنسي "لابارادييل" الدفاع عنهم بتنازل الـ(ج.ع.م) عن القضية، حيث زار "صلاح نصر" مدير جهاز المخابرات للـ(ج.ع.م) الأسبق، وطلب منه أن يقنع "عبد الناصر" بحفظ القضية حفاظاً على العلاقات بين البلدين خاصة وأن مشكلة الجزائر كانت في طريقها إلى الحل وأن حفظها يساعد على سير القضية لصالح الجزائريين، فاتصل "صلاح نصر" بعبد الناصر" فاقتنع الأخير من أجل الجزائر، وأصدر قراراً بحفظ القضية التي كانت منظورة أمام القضاء المدني، ينظر عبد الله إمام: صلاح نصر يتذكر: المصدر السابق، ص ص 148- 149.

[1] - نفسه، ص ص 193- 194. وينظر ثروت عكاشة، المصدر السابق، ص 368.

[2] - الغد: ع(02)، 1 فيفري 1959، ص 8.

شيوعي، وأن حكومة الولايات المتحدة مستعدة لمساعدة مصر إذا استغل "عبد الناصر" نفوذه في سوريا لإخراج "السراج" من الحكم في إقليم الشمال، وهذا لتضليل أمريكا لمصلحة بريطانيا[1].

اتهمت بريطانيا حليفة الولايات المتحدة الـ(ج.ع.م) بإثارة المشاكل لها بتدخلها في مصالحها في الشرق الوسط، وهو ما يتنافى مع سياسية الـ(ج.ع.م) العربية الهادفة إلى الدفاع عن حق الشعوب العربية في تقرير مصيرها لذا عارض "عبد الناصر" تدخلها في الأردن عقب ثورة العراق في 15 جويلية 1958م، واحتلالها لعدن ودول الخليج العربي ودعمها لإسرائيل.

5- مع إيطاليا:

كانت إيطاليا من بين دول الحلف الأطلسي التي دعت إلى الاعتراف بالـ(ج.ع.م) لكونها حالت دون وصول المد الشيوعي لسوريا، لذا استمرت علاقتها بها، حيث أقامت الـ(ج.ع.م) علاقة صداقة مع إيطاليا كانت تطويراً للعلاقة التقليدية بين سوريا ومصر من جهة وإيطاليا من جهة أخرى ميَّزها توطيد التعاون في الجانبين الاقتصادي والزراعي خاصة الصناعة، والبترول [*]، حيث كانت الـ(ج.ع.م) تعتمد على الخبرة الإيطالية في إنجاز مشاريعها، على الرغم من توجيه المعارضة في إيطاليا النقد للـ(ج.ع.م) بواسطة صحفها، ولتعزيز هذه الصداقة قام رئيس حكومة إيطاليا ووزير خارجيتها "أمينتوري فانفاني" بزيارة إلى الـ(ج.ع.م) في جانفي 1959م بدعوة من "عبد الناصر"، وفي جوان 1960م أرسل الأخير برقية تهنئة لرئيس إيطاليا آنذاك "جرونكي" يهنئه بمناسبة العيد القومي عبر فيها عن تمنياته للشعب الإيطالي كل الرفاهية [2]، وفي جانفي 1961م استقبل "عبد اللطيف البغدادي" نائب رئيس الـ(ج.ع.م) وفداً إيطالياً اقتصادياً بالقاهرة، وجاء في كلمته الترحيبية بالوفد: « **إننا نرحب بزيارتكم للقاهرة، وأتمنى أن يسود التعاون التام بيننا ... وأنتم تعلمون مدى الصداقة المتينة بين إيطاليا والجمهورية العربية المتحدة والتي نأمل أن تزداد توثقاً وأن يعمل كل منا لذلك، إن تعاوننا الاقتصادي سيكون مثمراً على الدوام ما دام يسير في اتجاهه بعيداً عن السياسة ...**»[3].

نظراً لبعد إيطاليا عن التدخل في شؤون الشرق الأوسط عقب الحرب العالمية الثانية، رحبت الـ(ج.ع.م) بإقامة علاقة تعاون اقتصادي معها على العكس من فرنسا وبريطانيا شعارها في ذلك "نلتقي مع غيرنا حيث نريد وفي الوقت الذي نراه مناسباً لمصالحنا".

6- مع إسرائيل: اتسمت العلاقة بين البلدين بالعداء خاصة بعدما ثبت للج.ع.م تورط إسرائيل وضلوعها في تأليب

---

[1] - عبد الله إمام: صلاح نصر يتذكر: المصدر السابق، ص ص 238- 239.

*- كانت منظمة الزيوت الإيطالية الحكومية المستقلة (ايني) تستثمر 150 ألف طن شهرياً من آبار البترول المصرية أي بمتوسط مليوني طن سنوياً قابلة للزيادة المطردة، فضلاً عن عمليات التنقيب في مناطق سيناء، وتنقل نحو نصف انتاج البترول المصري إلى معامل إيطاليا لتكريره، وبما أن الج.ع.م أصبحت المهيمن على على مقاليد البترول العربي ومصيره بحكم موقعها التقت سياسة البلدين البترولية لمقاومة شركات (الكارتل) الدولية الاحتكارية وللتحرر من الإقطاع البترولي، ينظر، ثروت عكاشة: المصدر السابق، ص 269.

[2] - الأهرام، 3 جوان 1960، ص 6.

[3] - عبد اللطيف البغدادي نقلاً عن، الأهرام: ع(27058)، 10 جانفي 1961، ص 4.

الغرب ضد "ناصر" وكذا بعض الدول العربية المحالفة للغرب هدفها في ذلك بَلْقَنَةُ * الوطن العربي وتمزيقه وبالتالي زعزعة المنطقة مما يسمح لها بمدِّ نفوذها حيثما أرادت.

فقد أفزع قيام الـ(ج.ع.م) عام 1958م إسرائيل، التي رأت فيها خطراً يهدد وجودها، بعدما جعلتها بين فكي كماشة وأقامت الدليل على إمكانية توحيد العرب لضرب العدو المشترك، لذا عملت إسرائيل على تعميق علاقتها بكل من نظام الشاه في إيران ** **، والنظام العلماني التركي، ونظام هيلا سيلاسي في إثيوبيا، وأكراد العراق**[1] للوقوف في وجه التيار القومي العربي الذي أضحى يشكل خطراً على وجودها في المنطقة، وراحت تساوم الجمهورية الوليدة حول فتح ممر بين الحدود السورية ومصر عبر إسرائيل نظير السماح للسفن الإسرائيلية بعبور قناة السويس وهو ما لم تستجب له **الـ(ج.ع.م)** التي اعتبرت الفكرة عبثية ، فمن غير المعقول قبولها ممر يقع تحت رحمة الإسرائيليين[2] واستعاضت بالفكرة الاعتماد على الملاحة البحرية بين الإسكندرية إلى اللاذقية عبر البحر المتوسط التي ظلت الوسيلة الوحيدة للاتصال بين إقليمي **الـ(ج.ع.م)** السوري والمصري.

وراحت إسرائيل تثير الولايات المتحدة الأمريكية ضد "عبد الناصر" والشيوعية ففي رسالة وجهها "بن غوريون" إلى "ايزنهاور" بتاريخ 24 جويلية 1958م عقب ثورة العراق أعرب له فيها عن قلقله من الخطر الناصري المتنامي والذي يتدخل في العراق ولبنان حيث قال:[3] « ... **إن سيطرة ناصر على الشرق الأوسط العربي بتأييد من القوة الهائلة للاتحاد السوفييتي ستكون له بالنسبة للعالم العربي عواقب خطيرة معينة** »، وفي أوت 1958م صرحت وزيرة الخارجية الإسرائيلية "جوالدا مائير" للحكومة الإيطالية أن إسرائيل لا تمانع وحدة العرب إذا كان هذا الاتحاد تم عن رغبة شعبية لا بإيعاز من شخص معين، وأنه على الغرب أن يفرق بين القومية العربية التي تمثل أماني العرب وبين "الناصرية" التي تسعى إلى تحقيق أطماع شخصية بالتوسع والسيطرة على الغير، واصفة "عبد الناصر" بهتلر" والخطر في المنطقة المؤيد من طرف الاتحاد السوفيتي [4]، وعملت إسرائيل على التغلغل في إفريقيا للحصول على الاعتراف الإفريقي بها بإقامة السفارات الإسرائيلية تحت غطاء تقديم الدعم الاقتصادي الذي استفادت منه دول:

---

*- **البلقنة**: هناك عدة تعريفات تناولت البلقنة عرفها "عبد الكافي" قائلا: "هي تمزيق المنطقة وتحويلها إلى دولة أقزام يضم كل منها عدد قليل من السكان، ويرمز المصطلح الى اضطرابات الشعوب والسير نحو الحرب كما حدث في دول البلقان عقب نهاية الحرب العالمية الأولى .. " ، وعرفها "الكيالي" بقوله: "هي تعبير يعود إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى يدل على عملية تجزئة قائمة على استغلال القوميات الصغيرة، تؤدي في النهاية إلى نشوء دول جديدة مستقلة على حساب منطقة موحدة جغرافياً ، وكانت تدل أصلاً على تجزئة البلقان فقط، إلا أن استعمالها امتد حتى شمل كل التجارب المماثلة"، ينظر، مها حابس الفايز: اسرائيل ودورها في بلقنة الوطن العربي (السودان نموذجا 2000- 2011م)، رسالة ماجستير، إشراف: محمد عوض الهزايمة، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، السنة الجامعية، 2011، ص ص 6- 7.

**- جعلت الولايات المتحدة الأمريكية من شاه إيران آنذاك "محمد رضا " (1941- 1977م) يتحالف مع إسرائيل ضد الج.ع.م، ينظر، محمود رياض: المصدر السابق، ص 40.

[1] - محمد حسنين هيكل: حرب الثلاثين سنة، الانفجار 1967، (د، ط)، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، (د، ت)، ص ص 334- 335.

[2] - ثروت عكاشة: المصدر ألسابق ص 264.

[3] - بن غوريون نقلاً عن، محمد حسنين هيكل: حرب الثلاثين سنة، الانفجار 1967، المصدر السابق، ص 981.

[4] - ثروت عكاشة: المصدر السابق، ص 290.

غانا وإثيوبيا وسيراليون والكاميرون وغيرها من دول إفريقيا في مواجهة سياسة **الـ(ج.ع.م)** في إفريقيا ا لداعية إلى الوحدة الإفريقية، ومعاداة الإمبريالية.

ناهيك عن قيامها باعتداءات متكررة على حدود **الـ(ج.ع.م)** ، فقد قامت إسرائيل في ربيع سنة 1958م باعتداءات متكررة على منطقة الحولة (سهل زراعي ما بين حمص وحماة) المنزوعة السلاح على حدود الإقليم الشمالي تحقيقاً لمطامعها التوسعية، وهو ما جعل **الـ(ج.ع.م)** تطلب من الأمم المتحدة التدخل لرد العدوان الإسرائيلي[1].

وتكررت اعتداءات إسرائيل على إقليم الشمال ففي أول افريل 1958م وقع اشتباك حدودي مسلح بين قوات إقليم الشمال والقوات الإسرائيلية، كما وقع اشتباك آخر بين القوتين في نوفمبر 1958م وثالث في ديسمبر من نفس العام (معركة التوافيق) ، وكانت خسائر الإسرائليين أكبر من خسائر القوات السورية، بسبب وجود القوات الإسرئيلية في مناطق مكشوفة وكثافة المستوطنات الواقعة في مدى نيران الأسلحة السورية[2].

وفي سنة 1959م بدأت إسرائيل في عملية تحويل مجرى روافد نهر الأردن من داخل الأراضي المحتلة فتباينت وجهات النظر في مجلس وزراء **الـ(ج.ع.م)** تجاه ما ينبغي اتخاذه في مواجهة المحاولة الإسرائيلية الجديدة بعدما تصدت لها المدفعية السورية عام 1953م عندما أرادت تحويل روافد نهر الأردن إلى المنطقة المجردة من السلاح بينها وبين سوريا، فبينما طالب "أكرم الحوراني" ومعظم وزراء أبناء إقليم الشمال بالرد العسكري، كان "عبد الناصر" يرى فارقًا بين عملية التحويل من الأرض المجردة والأرض المحتلة ، وأن الوضع في عهد الوحدة أشد حساسية ، إذ يمكن أن يتحول إلى حرب شاملة لم تستعد لها **الـ(ج.ع.م)**، حتى احتلت قضية تحويل روافد نهر الأردن مساحة واسعة وعناوين مثيرة في الصحافة العربية عقب الانفصال باتهام "عبد الناصر" بالتفريط في القضية الفلسطينية[3].

ويبدو أن "عبد الناصر" رغب عن مهاجمة إسرائيل في هذا التاريخ بالضبط (1959م) لكون مشكل تحويل روافد نهر الأردن جرى في وقت كانت فيه علاقاته مع الأصدقاء يشوبها التوتر خاصة الاتحاد السوفيتي، وعلاقات مع الأعداء لم تتحسن بعد.

وكان التجسس العسكري هو شغل إسرائيل وموضع تركيزها في فترة الستينيات حيث قامت في 1960م بإرسال جواسيس من أصول أمريكية أو أوروبية خاصة الألمان حصلوا على بطاقات هوية من صحف عالمية، ووصلوا إلى **الـ(ج.ع.م)** تحت ستار أنهم مراسلون صحفيون أو عاملين في الصناعة الحربية من بينهم الجاسوس "ولفجانج لوتز" Wolfgang Lutz* الذي التحق بجهاز المخابرات الإسرائيلي (الموساد) الوحدة (131) عمليات خاصة ضد

---

[1] – جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، إدارة السكرتاريه: مضابط جلسات دور الاجتماع العادي الـ 29 لمجلس جامعة الدول العربية، 31 مارس إلى 09 سبتمبر 1958، المصدر السابق ص 282.

[2] – مصطفى طلاس: المصدر السابق، (ج2)، ص 63.

[3] – عوني فرسخ: إشكاليات الوحدة، المرجع السابق، ص ص 559- 560.

*– **ولفجانج لوتز**: ولد عام 1921م لأم يهودية وأب مسيحي بالمانيا، عمل ممثل ثم كلف بعملية التجسس لحساب جهاز الموساد الإسرائيلي في الج.ع.م هاجرت به والدته بعد طلاقها إلى فلسطين عام 1933م بعد المحرقة التي شنها "هتلر" ضد اليهود، فأطلقت عليه الوكالة اليهودية اسم "زئيف جور أرييه" أرسل إلى مصر عام 1939م كضابط تابع للقوات البريطانية، أين اكتسب خبرة عن هذا البلد، ، ترقى إلى درجة نقيب عام 1948م ثم إلى رائد عام

مصر منذ 1956م، وفي سنة 1960م كُلّف بالتجسس على الـ(ج.ع.م) بالتركيز على مشروع "عبد الناصر" لتطوير وتصنيع السلاح النوعي خاصة الصواريخ البعيدة المدى (المشروع 333)، فتقمص هوية رجل أعمال ألماني من الحزب النازي الكاره لليهود يهتم بتربية الخيول العربية الأصيلة، ووصل القاهرة في ديسمبر 1960م، وافتتح ناد للفروسية وتربية الخيول، وكون علاقات صداقة مع كبار الضباط في جيش الـ(ج.ع.م)، فتمكن من الحصول على المعلومات المحيطة بالمشروع، والتي أطلع عليها جهاز (الموساد) [1] ولم تستطع مخابرات الـ(ج.ع.م) أن تكتشف أمره إلا في سنة 1965م[*] حيث ألقي عليه القبض وزوجته وحكم عليهما بالسجن المؤبد.

وكان "إلياهو كوهين" [**] الجاسوس الإسرائيلي الأول في العالم العربي آنذاك حيث تم تجنيده من طرف المخابرات الإسرائيلية ضد العرب وبالأخص الـ(ج.ع.م) حيث تم إرساله إلى سوريا سنة 1960م بعد تأهيله على أساس أنه ثري من أصل عربي عائد إلى وطنه من الأرجنتين التي وصلها في مارس 1961م وهناك غير اسمه إلى "كامل أمين ثابت" واندمج في أوساط السوريين واللبنانيين في الأرجنتين، وتوثقت علاقته بالملحق العسكري السوري بالأرجنتين "أمين الحافظ"[2]، وقدم إلى سوريا بعد الانفصال أين لعب دور كبير في التجسس لصالح إسرائيل.

فإسرائيل – التي أقامها الغرب كجسر لاستمرار سيطرتهم على العالم العربي – لم يهدأ لها بال طيلة فترة قيام الـ(ج.ع.م) على الرغم من عدم حدوث مواجهات مباشرة بين الطرفين، لكن من الواضح أن الاحتلال الإسرائيلي كان مخنوقاً نتيجة وجود سوريا شماله ومصر جنوبه، وأدَّى موقفها المعادي للـ(ج.ع.م) وإرهابها الممارس ضد الفلسطينين إلى وقوف "عبد الناصر" ضدها في جميع المحافل الدولية من الجامعة العربية إلى الأمم المتحدة باعتبار أن القضية الفلسطينية هي قضية العرب جميعا.

واستنكر "عبد الناصر" الدعم الغربي الذي كانت تتلقاه إسرائيل خاصة من فرنسا، مما كان يزيد في احتمال هجومها على أراضي الـ(ج.ع.م) في أي وقت؛ ونتيجة لدور إسرائيل العدواني في المنطقة وتشريدها للآلاف من

= 1956م عمل في جهاز المخابرات البريطاني ثم في جهاز المخابرات الاسرائيلية وألحق بالوحدة (131) عمليات خاصة ضد مصر، توفي عام 1993م ينظر، توحيد مجدي: المرجع السابق، ص ص 120، 122. وتعتبر الشبكة التي كونها "ولفجانج لوتز" وزوجته والترا مارثا نيومان" من أهم الشبكات التي عملت في مصر في فترة الستينيات، ينظر، محمد حسنين هيكل: حرب الثلاثين سنة، الانفجار 1967، المصدر السابق، ص 281.

[1] – توحيد مجدي: المرجع السابق، ص ص 122، 124.

*– كانت الج.ع.م تعلم أن هناك إشارات لا سلكية تخرج من إقليم الجنوب لكنها لم تكن قد اكتشفت مكان "لوتز" بعد ، والذي اكتشف أمره صدفة عندما حل بأرض مصر رئيس المانيا الشرقية "والتر أولبريشت" عام 1965م فأمر "عبد الناصر" بإلقاء القبض العشوائي على 30 شخصية ألمانية، وهو ما سجل ارتياحاً لرئيس المانيا الشرقية التي كانت منزعجة من نشاط عملاء المانيا الغربية في مصر، فألقي القبض على "لوتز" وزوجته، وبهذا اعترف بتبعيته لجهاز الموساد والعمل لصالحه على التلفزيون، فكانت فضيحة لكل أجهزة المخابرات الإسرائيلية، حكم عليه بالمؤبد، وزوجته بثلاث سنوات سجناً، لكن سرعان ما أطلق سراحهما في 1968م في إطار عملية تبادل الأسرى بين مصر وإسرائيل، ينظر، توحيد مجدي: المرجع نفسه، ص ص 125، 129.

– **إلياهو أو إيلي كوهين: يهودي ولد بالإسكندرية سنة 1924م أبوه "شاوول" وأمه "صوفي كوهين" من اليهود المهاجرين الذين قدموا إلى مصر من حلب، كان أذكى إخوته حيث تعلم العربية والعبرية والفرنسية، وعن طريق الجميعات الدينية اقترب "إيلي" من مجالات النشاط الصهيوني السياسي في مصر التي غادرها سنة 1956م إلى ايطاليا ثم إلى إسرائيل أين جندته المخابرات الإسرائيلية في إطار الأمن الداخلي ضد التجسس العربي، فأرسل إلى الأرجنتين ثم إلى سوريا أين لعب دور كبير في التجسس لصالح إسرائيل، اكتشف أمره في النهاية وتم اعدامه عام 1965م، ينظر، محمد حسنين هيكل: حرب الثلاثين سنة، الانفجار، المصدر السابق، ص ص 284، 288.

[2] – محمد حسنين هيكل: الانفجار، المصدر نفسه، ص ص 285 – 286.

الفلسطينيين في مقابل تشجيع الهجرة اليهودية نحو فلسطين قامت الـ(ج.ع.م) بمقاطعة عدة شركات عالمية صناعية وتجارية، وأدرجت عدة بواخر وشركات بالقائمة السوداء لتعاملها مع إسرائيل ولمخالفتها نصوص القوانين المعمول بها في الـ(ج.ع.م) مثل: باخرة (Agios Nicolas) اليونانية، وباخرة (Albatross) السويدية، وباخرة (Balkis) النرويجية، وباخرة (Cxur Dalenne Vitory) الأمريكية والشركة الانجليزية لإنتاج الدهانات والصباغات بإقليم الجنوب لوجود فرع لها بحيفا، والشركة الأمريكية لإنتاج الأدوية (Wint horop)، والشركة الألمانية لإنتاج الحبر (Wint Blanc-Simplo)، والشركة الأرجنتينية للملاحة (Y.barra Ycia-Argentina S.R.L)، كما منعت عدة أفراد يهود من دخول أراضي الـ(ج.ع.م)[1].

ولم يكتف "عبد الناصر" بهذا فحسب بل أصدر قرار رقم (622) في 22 جوان 1958م يقضي بتنظيم مكتبي مقاطعة إسرائيل بإقليمي الـ(ج.ع.م)، على أن يكون المكتب الإقليمي لمقاطعة إسرائيل تابعاً لوزارة الحربية ويكون مركزه مدينة الإسكندرية، ومكتب فرعي لمقاطعة إسرائيل يكون مركزه دمشق، يشرف عليهما مشرف عام يعينه رئيس الجمهورية ينسق العمل بين المكتبين بما يحقق السياسة العامة للدولة [2]، وظلت العلاقة على حالها طيلة فترة قيام الـ(ج.ع.م) وما تلاها إلى غاية مجيئ عهد "أنور السادات" إلى حكم مصر الذي بنى علاقة مع إسرائيل سنة 1978م بعد انقطاع دام ثلاثين سنة منذ إقامة الأخيرة عام 1948م.

7- مع تركيا:

كانت تركيا كعضو في الحلف الأطلسي تقع على أراضيها أهم القواعد العسكرية الأمريكية بالشرق الأوسط آنذاك، من أكثر الدول المجاورة تهديداً لأمن سوريا التي اقتطعت منها ميناء الأسكندرونة منذ 1936م ما جعل الأخيرة تطلب الوحدة من مصر، لذا كان طبيعيا جداً أن تتوتر العلاقة بين تركيا والـ(ج.ع.م)، فلطالما اعتبر "عبد الناصر" أن التحالف مع تركيا التي كانت عضواً في حلف بغداد يعني التحالف مع إسرائيل[3].

8- مع إيران:

دعمت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا شاه إيران آنذاك "محمد رضا" (1941- 1977م) ضد نظام مصدق" الجمهوري عام 1951م حفاظاً على مصالحهما البترولية والأمنية في الخليج العربي وإيران، وعاد شاه إيران إلى الحكم بعد ثورة شعبية عام 1953م بتمويل أمريكي، وبعد عودته للحكم نجح في إقامة جهاز المخابرات الإيرانية (الساواك) بالاستعانة بضباط المخابرات المركزية الأمريكية وخبرة الموساد الإسرائيلي، وأصبح "محمد رضا" أهم مستورد

[1] - جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، إدارة السكرتاريه: مضابط جلسات دور الاجتماع العادي الـ 30 لمجلس جامعة الدول العربية، 01 إلى 18 اكتوبر 1958، المصدر السابق، ص ص 232، 238.

[2] - نفسه، ص ص 238- 239.

[3] - ذوقان قرقوط: المرجع السابق، ص 332.

للأسلحة الأمريكية والأوروبية على حد السواء خاصة سلاح الطيران [1]؛ ونظراً لتحالفه مع الغرب ومع إسرائيل ساءت علاقته مع الـ(ج.ع.م) التي قطعت علاقتها الدبلوماسية به في جويلية 1960م لإعترافه بالكيان الصهيوني[2].

9- مع يوغسلافيا:

أقام "عبد الناصر" علاقة صداقة معها بحكم ارتباط البلدين سوريا ومصر بيوغسلافيا قبل الوحدة في إطار عدم الانحياز، وكان رئيسها آنذاك "تيتو" (1892- 1980م) كثير التردد على الـ(ج.ع.م) كزيارته لدمشق في فيفري 1959م والتي صادفت إحياء ذكرى الوحدة، و من جانبه بادله "عبد الناصر" الزيارة في مناسبات مختلفة، وفي سبتمبر 1961م كانت الدولتين من أبرز المؤسسين لعدم الانحياز ببلغراد.

10- مع الهند والصين الشعبية: أقامت الـ(ج.ع.م) علاقة صداقة متينة مع الهند باعتبار "نهرو" (1889- 1964م) كان أحد أبرز دعاة عد الانحياز ومن المؤسسين للحركة في سبتمبر 1961م إلى جانب "عبد الناصر" ونفس الشيء يصدق على الصين الشعبية على الرغم من توجهها الشيوعي الستاليني.

11- مع دول العالم الثالث:

باعتبارها واحدة من دول العالم الثالث، ومن الدول المؤسسة لعدم الانحياز دعمت الـ(ج.ع.م) قضايا التحرر في العالم الأفرو أسيوي وعبرت عن تضامنها معه ومع دول العالم الثالث من خلال مشاركتها في مختلف المؤتمرات واللقاءات والندوات الأفرو أسيوية كمؤتمر الأقطاب بالدار البيضاء ما بين 03- 07 جانفي 1961م الذي أكد تضامن دول المشرق العربي بدول المغرب العربي، وخرج بقرارات هامة متعلقة بقضية الجزائر وأخرى خاصة بالكونغو ومن خلاله تمكن "عبد الناصر" من إقناع غانا وغينيا بالموافقة على القرارات التي اتخذها المؤتمر ضد إسرائيل ، وبذلك أمكن إقناع الدول الإفريقية بخطر التسلل الإسرائيلي إلى إفريقيا على كيانها ووجودها وعلى الحرية في القارة كلها حيث عبَّر "كوامي نكروما" رئيس غانا آنذاك عن "جهود "عبد الناصر" في حل مشاكل إفريقيا في رسالة وجهها إلى الأخير عقب المؤتمر جاء فيها: [3] « ...**أرغب في الإعراب عن امتناني لمعاونتكم ومساعدتكم في جهودنا المشتركة التي نبذلها في معالجة المشاكل العاجلة التي تواجهنا اليوم في إفريقيا، وإنني على يقين من أن الأساس الذي أرسيناه في الدار البيضاء من أجل الوحدة والتضامن في إفريقيا سيظل ثابتاً راسخاً**».

أكد "عبد الناصر" أن الاستعمار وإسرائيل عدو واحد هدفهما القضاء على حرية الشعوب والنيل منها ووقوفاً في وجههما ساندت الـ(ج.ع.م) حركات التحرر في العالم الأفرو أسيوي، ودعت إلى استكمال دولها استقلالها الاقتصادي لتدعيم استقلالها السياسي من خلال مشاركتها في المؤتمر التأسيسي لعدم الانحياز بيوغسلافيا في الفاتح من سبتمبر عام 1961م التي اعتبرتها حركة وقاعدة للسلام ، وفي اجتماعات الأمم المتحدة، داعية إلى فتح تعاون مثمر بين دول العالم مبني على أساس التعايش السلمي الذي كان في نظر رئيسها التعاون الخلاق بين كافة الدول

[1] - آمال السبكي: تاريخ إيران السياسي بين ثورتين (1906- 1979)، (د،ط)، مطابع الوطن، الكويت: 1990، ص ص 187 – 188.

[2] - انتوني نانتج: المصدر السابق، ص 326.

[3] - كوامي نكروما نقلاً عن، الأهرام: ع(27058)، 10 جانفي 1961، ، ص3.

عندما قال:[1] «**التعايش السلمي لا يمكن أن يكون هدنة مسلحة؛ وإنما التعايش السلمى بمفهومه الحقيقى هو التعاون الخلاق المثمر بين كافة الدول وبين كافة الأنظمة الاجتماعية؛ لتستطيع جميعاً أن تثبت جدارتها فى خدمة الإنسان الحر...**».

لذا ربطته علاقات طيبة مع أبرز زعماء التحرر في إفريقيا كأحمد سيكوتوري" * زعيم غينيا و"كوامي نكروما" زعيم غانا و" باتريس لومومبا"، فقد أطلق الأول اسم "عبد الناصر" على أكبر جامعة في غينيا وهي (جامعة جمال عبد الناصر) في العاصمة كوناكري وحصل "سيكوتوري" خلال زيارته للقاهرة عام 1961م على قلادة النيل التي منحها إياه "عبد الناصر" ودكتوراه فخرية في التاريخ من جامعة الأزهر الشريف تقديراً لدوره وكفاحه ضد المستعمر في القارة الإفريقية[2].

كما كانت علاقة الـ(ج.ع.م) جيدة مع دول أمريكا اللاتينية التقدمية وعلى رأسها كوبا التي أقامت معها علاقات تجارية حيث قامت الـ(ج.ع.م) سنة 1960م برفع قيمة المبادلات التجارية مع كوبا إلى 16 مليون دولار[3].

ما يمكن استخلاصه من هذا المبحث أن العلاقات الخارجية للـ(ج.ع.م) كشفت لها عن أعدائها وأعداء الأمة العربية الذين في الحقيقة لم يكونوا خافين عليها، فقد عارضت الأنظمة الملكية العربية في العراق والأردن والسعودية قيام الـ(ج.ع.م) وناصبتها العداء خوفاً من أن تجتاحها وتسبب في قلب نظام حكمها الملكي، واتخذت لبنان وتونس نفس الموقف اتجاه الـ(ج.ع.م)، وعلى العكس من ذلك رحبت المملكة المتوكلية اليمنية بقيامها، لكن سرعان ما انقلبت ضدها عندما تبين لها تدخل "عبد الناصر" في شؤون اليمن ودعمه للمعارضة اليمنية بهدف إسقاط حكم الإمام "البدر"، وكانت فرنسا وأمريكا وإسرائيل وبريطانيا على رأس دول الغرب التي عارضت قيام الـ(ج.ع.م) وحاولت زعزعة استقراراها بدعم إسرائيل المتواصل سياسياً وعسكرياً، واتهام الـ(ج.ع.م) بدعم القضايا العربية خاصة القضيتين الجزائرية والفلسطينية، وهو ما سبب في قطع علاقاتها الدبلوماسية بتلك الدول باستثناء أمريكا التي كانت تحاول استمالة "عبد الناصر" لجعله حليفاً لها في المنطقة في مواجهة الخطر الشيوعي ؛ وعلى العكس من أمريكا أقامت الـ(ج.ع.م) علاقة تعاون فني وسياسي وعسكري مع الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية دون الخروج عن مبد أ عدم الانحياز الذي كان عنوان سياستها الخارجية.

---

[1] – عبد الناصر نقلاً عن، خطب جمال عبد الناصر: المصدر السابق.

*– **أحمد سيكوتوري**: ولد في جانفي 1922 في غينيا من عائلة مسلمة، كان والده فلاحاً، التحق بمدرسة المستعمرة التي كانت مدرسة شعبية فرنسية عمل موظفاً في البريد ونقابياً في الحركة النقابية الشيوعية، لقب بالفيل أو سيد غينيا الأول، وتيتو الإفريقي، أصبح في عام 1955م عمدة كوناكري عاصمة غينيا، وفي 1956م أصبح ممثلاً لبلاده في الجمعية الوطنية الفرنسية، دخل في صدام مع "ديغول" استغلته الدول الكتلة الشرقية بإرسال بعثاتها الاقتصادية والثقافية إلى غينيا، أول رئيس لغينيا بعد استقلالها عام 1958م، شكل اتحاداً مع غانا (نكروما) عام 1960م في إطار اتحاد دول غرب إفريقيا المستقلة ينظر، رولف إيتا لينذر: المرجع السابق، ص ص 134، 136. توفي سيكوتوري عام 1984م.

[2] – أحمد سيكوتوري: ويكيبيديا الموسوعة الحرة، الرابط/

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D8%AD%D9%85%D8%AF_%D8%B3%D9%8A%D9%83%D9%8

تاريخ التصفح: 2018/05/19م، الساعة 13:50.

[3] – الأهرام، 17 جوان 1960، المصدر السابق، ص 7.

خلاصة الفصل:

مما تقدم يمكن القول:

أولاً: حققت الجمهورية العربية المتحدة منجزات سياسية وعسكرية هامة ميزها سعيها الدؤوب لتحقيق الوحدة التامة من خلال توحيد برلمان وعلم وعملة الجمهورية، وتحديد نظامها السياسي وتوجهها الإيديولوجي المعادي للغرب الرأسمالي والشرق الاشتراكي على الرغم من تعاونها مع الأخير في عدة مجالات اقتصادية وعسكرية وسياسية، وعلى المستوى العسكري أَوْلَتْ دولة الوحدة اهتماماً خاصا بهذا القطاع لما له من أهمية في التصدي للعدوان الخارجي خاصة الإسرائيلي فباشرت في دعمه بالعتاد والأسلحة التي كانت في معظمها سوفيتية الصنع مما أكسبه قوة في ذلك الوقت.

ثانياً: أدى طغيان العنصر المصري في التشكيلات الوزارية المتلاحقة لدولة الوحدة على حساب العنصر السوري في كثير من الأحيان إلى استقالة بعض العناصر السورية من المناصب الحكومية، مثلما حدث مع "صبري العسلي" و"أكرم الحوراني" و"البيطار" وغيرهم نظراً لاستيائهم من التسلط والهيمنة المصرية، وهو ما عَجَّل بسقوط دولة الوحدة فيما بعد.

ثالثاً استطاعت الجمهورية العربية المتحدة أن تحقق عدة تغيرات في البنية الاقتصادية والاجتماعية يربط التقدم الاجتماعي بالتطور الاقتصادي، عندما راح رئيسها "عبد الناصر" يصدر قرارات جويلية الاشتراكية عام 1961م التي جاءت قبل الانفصال بشهرين، والتي أَمَّمَ من خلالها كبريات شركات الخواص والأراضي الزراعية ليوزعها على الفلاحين، كما أدخل تغييرات عدة زراعية وصناعية خاصة في إقليم الشمال كقانون الإصلاح الزراعي الذي أعاد توزيع الأراضي الزراعية بما يضمن إقامة عدالة اجتماعية لصالح ال فلاحين الذين شكلوا السواد الأعظم في الدولة والشروع في بناء سد الفرات، والسد العالي وإدخال المِكْنَنَة في الصناعة وغيرها من الانجازات، وعلى الرغم مما حققته هذه القرارات من رفاهية للطبقة المحرومة الكادحة التي وزعت عليها الأملاك، إلا أنها فتحت باباً لم يستطع أحد أن يسدَّه عندما عارضتها البرجوازية ووقفت ضدها.

رابعاً: سببت القرارات الاشتراكية 1961م في سخط الطبقة البرجوازية في مجتمع الجمهورية العربية المتحدة عندما راحت الطبقة البرجوازية في مصر تُبَيِّت لجمهورية الوحدة العداء في الخارج، وراحت مثيلتها في سوريا تثور على القرارات الاشتراكية التي سلبتها أملاكها مستغلة سخط الجيش وبعض الفئات من حزب البعث الاشتراكي الساخطة على الهيمنة المصرية ، فالتقت مصالحها مع أهدافهم، ما مَهَّدَ للانفصال الذي كان سريعاً حتى قبل استكمال تنفيذ القوانين الاشتراكية.

خامساً: اتخذت الجمهورية العربية المتحدة من سياسة الحياد الإيجابي خياراً سياسياً لها في علاقاتها الدولية، التي ربطتها بمصلحة الأمة العربية أولاً وقبل كل شيء ، فساندت القضايا العربية ودعت إلى منح الشعوب العربية استقلالها، رافضة أن تكون المنطقة العربية حلبة صراع للحرب الباردة الدائرة رحاها بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية كما دعمت حركات التحرر في العالم الأفرو أسيوي كوقوفها إلى جانب القضية الجزائرية وقضية الكونغو مستفيدة في

ذلك من موقف الاتحاد السوفيتي المشجع لقضايا التحرر في العالم ، مما كان له تأثير كبير في إعلاء سمعتها بين الدول في ذلك الوقت.

سادساً: أقامت الجمهورية العربية علاقات مع مختلف دول العالم العربية منها والأجنبية التقدمية والمحافظة، فقد جمعتها علاقة طيبة مع الاتحاد السوفيتي الذي قدَّم لها مختلف أنواع الدعم الفني والعسكري، وكذا مع دول العالم الديمقراطية كيوغسلافيا والهند التي جمعت قائديها "تيتو" و"نهرو" علاقة صداقة بالرئيس "عبد الناصر" تمخَّض عنها ميلاد حركة عدم الانحياز عام 1961م؛ وتميزت علاقتها بالدول العربية عموماً بالتعاون المثمر خاصة في دعم قضايا التحرر العربي على الرغم مما انتابها من هزَّات لاسيما مع السعودية والعراق والأردن وتونس ولبنان التي عارضت منذ البداية قيام الجمهورية العربية المتحدة، لذا عملت جاهدة على تقويضها، ولم تختلف العلاقات الأجنبية بالجمهورية العربية المتحدة عن الدول الآنفة الذكر، إذ سعت دول الغرب عامة إلى زعزعة استقرار دولة الوحدة بخلق مشاكل لها، واستهدافها إعلامياً وسياسياً واقتصادياً وعسكرياً خاصة إسرائيل التي شكلت أكبر مشكلة لدولة الوحدة في طريق اسْتِتْبَابِ أمنها.

الفصل الرابع: الانفصال سبتمبر1961م أسبابه ووقائعه

تمهيد.

المبحث الأول : دوافع الانفصال السوري – المصري 28 سبتمبر 1961م.

المبحث الثاني : وقائع الانفصال 28 سبتمبر 1961م.

المبحث الثالث: تقييم عام للتجربة الوحدوية المصرية- السورية (1958- 1961م).

خلاصة الفصل.

تمهيد:

سأحاول من خلال هذا الفصل أن أتطرق بالدراسة و التحليل إلى أسباب الانفصال بين الإقليمين المشكلين للجمهورية العربية المتحدة المصري والسوري في سبتمبر 1961م ووقائعه، وذلك بالبحث عن العوامل التي أدت إلى انفصال سوريا عن مصر بعد وحدة دامت أقل من أربع سنوات سواء كانت تلك الأسباب داخلية أو خارجية وسأستهدف من خلال ذلك كشف الأطراف التي كان لها يد في هذا الانفصال أو بالأحرى التي تسببت فيه، ثم أتتبع وقائع الانفصال ومجرياته من البداية وحتى الإعلان عن قيام الجمهورية العربية السورية بتاريخ ديسمبر 1962م وكيف استطاع الجيش السوري أن ينجح في الانقلاب الذي أسفر عن عملية استفتاء عام في سوريا ليختار شعبها الانفصال عن دولة الوحدة، مع رصد ردود الفعل المختلفة الداخلية منها والخارجية من هذا الحدث بما فيها محاولات "عبد الناصر" التحكم في الوضع وإفشال مخطط الانفصال، وسأختم الفصل بوضع تقييم عام لدولة الوحدة المصرية – السورية لمعرفة إلى أي مدى استطاعت أن تحقق حلم الشعبين المصري والسوري في الوحدة، و إلى أي مدى أخفقت في جمعهما؟ مع كشف الأخطاء التي أدت في النهاية إلى سقوطها، وسيكون ذلك من خلال محاولة الإجابة عن التساؤلات الآتية: ما هي أهم الدوافع التي حركت الجيش السوري – الذي لعب دوراً كبيراً في قيام الوحدة – إلى الانقلاب ضدها؟ وماذا حدث بالضبط في ليلة الانقلاب 28 سبتمبر 1961م؟ وما موقف "عبد الناصر" والشعبين السوري والمصري من هذا الانقلاب؟ وما هي ردود الفعل الدولية تجاهه؟ وهل كان الانفصال قدراً حتمياً ولد من طبيعة الوحدة؟ أم أنه كان مؤامرة مرسومة اشتركت فيها القوى الأجنبية الرأسمالية والأنظمة العربية المحافظة المعادية للوحدة؟

المبحث الأول: دوافع الانفصال السوري – المصري 28 سبتمبر 1961م[1*].

يسلط هذا المبحث الضوء على الدوافع الحقيقية التي كانت وراء فشل وانتكاس أول تجربة عربية وحدوية معاصرة والتي أدت إلى انفصال سوريا عن مصر عام 1961م سواء الداخلية منها أو الخارجية، لكشف الأطراف التي كانت لها مصلحة في إفشال مشروع الوحدة التي لم تعش سوى 42 شهراً.

أولاً: الدوافع الداخلية للانفصال:

تداخلت جملة من الدوافع الداخلية التي أدت إلى الانفصال بين دولتي الوحدة (مصر وسوريا) من سياسية وعسكرية واجتماعية واقتصادية، وعدة حوادث ومواقف، فقد كانت هناك قضايا داخلية تمس الأوضاع وآليات الحكم في كل من سوريا ومصر، هيأت أرضية صالحة لنجاح الانفصاليين، وفي هذا الشأن قال "عبد الناصر" في كلمته التي ألقاها بميدان الجمهورية في شأن الانفصال[2]: «... ولم يكن – أيها الإخوة – خافياً أن هناك عناصر كثيرة تتألب على هذه الثورة العربية التي قامت في القاهرة، والتي تفاعلت معها سوريا بإرادتها في وحدة شاملة، أملاها الشعب السوري إملاء، لم يكن هذا خافياً أبداً...».

ومن خلال هذا يتأكد لنا أن الأسباب الخارجية لعبت دورها في حصول الانفصال، كما لعبت الأسباب الداخلية هي الأخرى دورها فيه ويمكن تفصيل الأخيرة في الآتي:

أ– الأسباب السياسية والعسكرية:

على الرغم مما حققته دولة الوحدة من منجزات على الصعيدين الداخلي والخارجي للإقليمين (سوريا ومصر)، فقد وجدت الرموز السياسية في سوريا في الوحدة مخرجاً لها من الأزمات الداخلية والحصار الذي كان مفروضاً على البلاد، إلا أن موسم الفرح لم يستمر طويلاً فقد تواصلت التحديات ومحاولات قهر إرادة الأمة، ولأن التجربة الوحدوية لم تستكمل مقومات صمودها واجهت ما هو أقوى منها بكثير من قدراتها عندما انتكست بعد أقل من أربع سنوات على قيامها، وترجع أسباب انتكاسها السياسية والعسكرية إلى:

1– الممارسات الدكتاتورية من جانب "عبد الناصر" : رأى المعارضون لمشروع الوحدة أنه منذ قيام هذه الأخيرة بدأت الممارسات الديكتاتورية لعبد الناصر" الذي عمد إلى اقتلاع أحشاء السياسة السورية حيث وضع شرطين أساسيين لقيام الـ(ج.ع.م) –كما ذكرنا سابقاً– أولهما: أن يمتنع الضباط السوريون عن ممارسة العمل السياسي وثانيهما: حل الأحزاب في سوريا ومن بينها "حزب البعث" الداعي إلى الوحدة، وهو ما آثار غضب الأخير فيما بعد، وأنشأ في المقابل تركيباً سلطوياً بدل الحياة الحزبية في سوريا هو "الاتحاد القومي"، وكل القرارات كانت تتخذ

---

*– حاولنا من خلال هذا المبحث قدر الإمكان كشف خبايا فشل الوحدة ما بين مصر وسوريا ذلك أن الباحث "عوني فرسخ" ذكر في كتاب أربعون عاماً على الوحدة المصرية السورية : "أن عهد الوحدة ومرحلة تأصيل الانفصال لم تكتب فيهما الحقيقة الكاملة بعد، وليس متوقعاً أن تكتب في مدى زمني قريب، لأن كثيراً من الوثائق لم تزل حبيسة أقبية محكمة الإغلاق، والعديد من الحقائق لم يفصح عنها العالمون بخفايا الأمور ... مما أسهم بالتالي في التقويم المجحف لتجربة الوحدة، وفي تعميق عقدة الانفصال"، ينظر، أحمد يوسف أحمد وآخرون: ندوة أربعون عاماً على الوحدة المصرية السورية، المرجع السابق، ص 224.

[2] – كلمة عبد الناصر بميدان الجمهورية بشأن الانفصال 29 سبتمبر 1961م، فيديو مصور لدى الباحثة.

عنده في القاهرة، فلم يكن هناك رجوع للبرلمان ليناقشها أو يبدي رأياً فيها، فكان الوزراء يتلقون الأوامر منه وحسب بواسطة قرارات ومراسيم، كما أنه لم يكن يستقبل الوزراء إلا مرة في أشهر أو لا مرة [1] ولم يكن يستشيرهم في قراراته كقرارات التأميم عام 1961م* التي لم يُطلع عليها الوزراء ولا البرلمان مستغلاً في ذلك وجود وزراء عسكريين طيعين في الحكومة[2]، وسمحت طبيعة نظام الحكم الرئاسي لعبد الناصر" من الإستئثار بصلاحيات الحكم بنفسه، حيث انفرد بوضع خطوط السياسة المصرية في سوريا فأبعد عن مركز السلطة عدداً من المدنيين والعسكريين السوريين فوضعهم قريبين منه تحت أنظاره، وسرح عدداً من الضباط المشبوهين بالنسبة إليه وعلى رأسهم "عفيف البزري" الذي اتهمه بالمولاة للشيوعية، وفي المقابل سلم جميع المناصب الحساسة في الدولة كالخارجية والسفراء للمصريين.

واعتمد "عبد الناصر" على رجال المخابرات "كالسراج" في تمكين حكمه، وأصبح المناضلون التقدميون مخبرين لدى أجهزة الأمن ووظفهم في قمع الشيوعيين وأعوانهم الذين كان مصيرهم إما داخل القضبان أو خارج البلاد كما سنتطرق إليه كما وظفهم في تصفية المناضلين البعثيين بايحاء من "السراج" الذي أقنعه أن البعثيين هم الأعداء الأساسيون للوحدة[3] وصودرت الصحف وحُلت الأحزاب السياسية، ومنع تكوين النقابات العمالية فحول سوريا إلى سجن للديمقراطية عم فيه الفساد الإداري، حتى بدا للسوريين أن مصر التي كانت تمثل بالنسبة لهم زاداً ثقافياً وقلعة سياسية لم تكن تمثل نموذجاً للحكم، وهو ما آثار غضبهم، إذ اعتبر "النحلاوي" [4] قائد الانفصال أن خطايا النظام المخابراتي الذي أقامه "عبد الناصر" في سوريا هو الذي نقل الشعب السوري من الهوس بعبد الناصر" إلى كراهيته بشدة، وبما أنه (النحلاوي) كان مديراً لمكتب المشير "عامر" فقد صارحه على غير ما مرة بحالة التذمر المتنامية في إقليم الشمال وطالب بالاصلاح، لكن دون جدوى وهو ما حمله مع زمرة من العسكريين إلى الانقلاب على الوحدة بهدف تصحيح الأوضاع السياسية والعسكرية التي أوضحوها في بياناتهم يوم الانفصال.

وكانت شخصيات عدة سورية وحدوية طالبت "عبد الناصر" بالاصلاح كالقيادي البعثي "أحمد أبو صالح" * الذي رفع لعبد الناصر" مذكرة ينتقد فيها نظام الحكم في جويلية 1961م فما كان من الأخير إلأ أن جرده من جميع

---

[1] – عبد الكريم النحلاوي: المصدر السابق، (ح3).

*– كان عبد الناصر شديد الثقة في شخص واحد – على الرغم من كثرة المحيطين به من المصريين – وهو الصحفي "هيكل" الذي تعرف عليه منذ سنة 1952م ورافقه طيلة فترة حكمه، حيث قال عنه: "كان هيكل هو الوحيد الذي فهمني وفهم ما يدور في عقلي قبل أن أترجم فكري إلى كلمات " فقد كان هيكل هو لسان عبد الناصر والمشرع له، حتى أن كتابه فلسفة الثورة قام هيكل بصياغة أفكاره وتصوراته، وذهب البعض إلى أن قوانين جويلية 1961م للتأميم كانت أيضاً من صياغة هيكل، ينظر، رشاد كامل: المصدر السابق، ص ص 84– 85.

[2] – عبد الكريم النحلاوي: المصدر السابق، (ح4).

[3] – مصطفى طلاس: المصدر السابق، (ج2)، ص 124.

[4] – المصدر السابق، (ح3).

*– **أحمد أبو صالح**: سياسي سوري ولد عام 1927م بحلب، عضو القيادة القطرية لحزب البعث العرب الاشتراكي، وزير الوزاعة والمواصلات سابقاً اختير بعد الحدة مع مصر رئيساً للاتحاد القومي في حلب، وعضو اللجنة التنفيذية للاتحاد، أقاله هبد الناصر وحدد إقامته بعد مذكرة نقدية لنظام الحكم في جويلية 1961م، اعتقل عقب الانقلاب العسكري في سوريا عام 1966م ليطلق سراحه عام 1967م، لكنه سرعان ما اعتقل من جديد وعذب لمحاولته القيام بحركة انقلابية، ومعارضته للبعث الذي قال عنه أنه حزب الطائفية، ثم أفرج عنه ليهرب إلى العراق، توفي في براغ يوم 12 جويلية 2018م، ينظر، أحمد أبو صالح في شهادته على العصر، برنامج شاهد على العصر، (ح1)، قناة الجزيرة، سبتمبر 2002م، فيديو مصور لدى الباحثة.

وظائفه وفرض عليه الاقامة الجبرية، كما أشار إلى أن تسلط "عبد الناصر" بدا لهم منذ معارضتهم لطلب اللواء "عفيف البزري" فيما يتعلق ببعض تنقلات الجيش[1].

وحتى "أمين الحافظ" أحد أبرز الذي شاركوا في صناعة الوحدة وعُين مدرباً في كلية الاركان في إقليم الجنوب اعترف بأن أخطاء كثيرة ارتكبت ضجر منها الشعب وسردها للمشير "عامر" الذي وعده بالاصلاح، بعدما أخبره أن الشعب يتهمه و"عبد الناصر" بالكذب والتسلط وارتكاب الأخطاء التي من أكبرها حل حزب البعث ونقل الضباط البعثيين وتسريحهم واخراج الفلسطنيين من الجيش الأول، وامتلاك "أبو النور" معاون "جمال فيصل" جهاز مخابرات يتصل مباشرة بجهاز مخابرات "عبد الناصر"، وفي المقابل لام السياسيين السوريين الذين تركوا "عبد الناصر" ينفرد بالحكم، ونتيجة لذلك تم نقل "الحافظ" من قائد منطقة بحلب كملحق عسكري إلى باكستان ثم إلى موسكو بدلا من تصحيح الأوضاع [2] وخوفاً من أن يثير انقلاب ضد الوحدة خاصة وأنه كان محترفاً في انقلابات سورية سابقة.

وذكر الوزير المركزي للشؤون البلدية والقروية "أحمد عبد الكريم" أن "صلاح البيطار" كان قد رفع تقرير لعبد الناصر" حول الأخطاء التي ارتكبت في الحكم سنة 1959م وطالبه فيها باشراك الوزراء السوريين بالقرارات السياسية والإجراءات التنفيذية وعدم حصرها في الوزراء المصريين فقط، مع تحسين الأوضاع الاقتصادية في إقليم الشمال، غير أن "عبد الناصر" خلال اجتماع في الوزارة المركزية عام 1960م صب جام غضبه على البعث الذي اتهمه بأنه يريد أن يقاسمه الحكم، في حين أنه رئيس منتخب وقال بالعبارة التالية: [3] «من عجبوا الحال فليبق، ولم يعجبه فليذهب » وفي هذا إشارة منه إلى الاستقالات التي دفعها الوزراء البعثيون نهاية 1959م من الوزارة المركزية والتي علق عليها "علي صبري" وزير الدولة في شؤون الرئاسة **"أن البعث يريد حكم سوريا لوحده"**، وأكثر من ذلك تعرض "أحمد عبد الكريم" لإهانة مباشرة من "عبد الناصر" الذي نعته بالتلميذ في المدرسة، وهو ما جعل الوزراء البعثيون يقدمون استقالاتهم احتجاجاً على الممارسات الشاذة التي مورست ضد مصالح الإقليم السوري وضدهم.

وكان "العظم" الذي دعا إلى إقامة وحدة فيدرالية، والذي لعب دوراً في حياة سوريا السياسية قبل الوحدة عارض بقوة الاستبداد من طرف "عبد الناصر" الذي أقصاه من أي منصب سياسي في دولة الوحدة التي لقبها "العظم" بالوحدة الناصرية لشدة استبداد "عبد الناصر" في حكم سوريا التي حرمها من الحياة الديمقراطية وحصرها في حزب واحد (الاتحاد القومي)، كما عارض شكل الحكم (الرئاسي) الذي يتولى فيه الرئيس سلطة التشريع والتنفيذ بدون رقيب، وطالب بالحكم النيابي الدستوري، موجهاً النقد لعبد الناصر"[4].

اختار "عبد الناصر" النظام الرئاسي ليعطي الحق لنفسه في التصرف في شؤون دولة الوحدة بكل حرية من حيث التشريع والتنفيذ دون مجلس نيابي، وقام بحل الأحزاب السياسية للحيلولة دون وجود معارضة تراقب أعماله

---

[1] – أحمد أبو صالح: المصدر السابق، (ح2).

[2] - أمين الحافظ: المصدر السابق، (ح6).

[3] - عبد الناصر نقلاً عن، بداية ونهاية الوحدة بين سوريا ومصر بأعين وزير سوري، (أحمد عبد الكريم)، قناة روسيا اليوم 29 اكتوبر 2010م، (ح2) الرابط / https://www.youtube.com/watch?v=EitbY6XjpYs تاريخ التصفح 11/ 11/ 2018 الساعة 15:00

[4] – خالد العظم: المصدر السابق، (ج3)، ص 422.

وتحول دون هيمنته على القاعدة الشعبية، وتنافسه على الحكم، فقد كان هو الحاكم وهو الذي يختار أعضاء مجلس النواب والوزراء ونوابه، وحتى حزب الدولة (الاتحاد القومي) ضم عناصر موالية له ولاتجهاته وأبعدت عنه العناصر المشكوك في ولاءها له يعني كان هو الحكم والخصم في نفس الوقت.

في حين فند "عبد المحسن أبو النور"[1] تسلط "عبد الناصر" ذاكراً أن "عبد الناصر" كان يستشير العديد من الوزراء السوريين كالحوراني" الذي استشاره في شكل علم الوحدة، وطريقة العمل لإصدار القوانين، وفي تشكيل الوزارات التنفيذية والمركزية في مصر وسوريا، وفي إصدار قانون الإصلاح الزراعي 1958م، وأن "الحوراني" هو الذي كان يتفرد بالحكم في إقليم الشمال حتى أن "صبري العسلي" في بداية عمله اشتكى من انفراد "الحوراني" بالحكم في الإقليم دون استشارته، كما فند إدعاءات الوزراء السوريين المستقلين من حكومة الوحدة الذين اتهموا "عبد الناصر" بالانفراد بالحكم.

في الوقت الذي أرجع فيه العديد ممن عايشوا الوحدة من المصريين أو السوريين أو الذين كتبوا عنها فيما بعد أن سبب فشلها كان الاستبداد في الحكم مثل الباحث والمؤرخ السياسي المصري "محمد الجوادي" الذي أشار أن القائمين بانقلاب عام 1961م في سوريا لم يكونوا يطالبون بالانفصال وإنما بالإصلاح السياسي والعسكري الذي لم يستجب له "عبد الناصر"، وأرجع الباحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات "شمس الدين الكيلاني" في الحلقة المعروضة بتاريخ 22 فيفري 2016 من برنامج (الواقع العربي) بقناة الجزيرة التي تناولت حال مصر وسوريا في ظل الذكرى الـ 58 للوحدة، سبب فشل الأخيرة إلى رغبة "عبد الناصر" في تطبيق نظام الحكم المصري بسوريا التي كانت تعيش وقتذاك تجربة ديمقراطية، وأكد أنه من غير الممكن قيام وحدة دون ديمقراطية، وأنه لا يمكن أن تجتمع الوحدة والاستبداد[2].

وهو ما أكده قائد الانقلاب "النحلاوي" [3] الذي ذكر أن "عبد الناصر" خيب أملهم في بناء وحدة متينة نتيجة تسلطه واستبداده؛ وأرجع البعثيون الذين أقصوا من المشاركة في الحكم أو لم يشاركوا فيه فعلياً فشل الوحدة إلى الاستبداد أيضاً، فخلال انعقاد المؤتمر الخامس لحزب البعث السوري في مارس 1962م أكد زعيمه "ميشال عفلق" أن الحكم الفردي الممارس من طرف "عبد الناصر" والأسلوب البوليسي في محاربة المعارضين، والتسلط الإقليمي وتفتيت الأحزاب والتنظيمات الشعبية، ومحاربتها ومنها "حزب البعث الاشتراكي"، وإلغاء الحرية العامة كان من الأخطاء والانحرافات التي أدت إلى انتكاس الوحدة ما بين مصر وسوريا عام 1961م، وهو ما ولد عقدة في نفوس المعارضين لشعار وحدة بين سوريا ومصر حسب رأيه[4]، والتي أجزعت بقية العرب من الانضمام إلى الـ(ج.ع.م).

---

[1] – المصدر السابق، ص 164.

[2] – مصر وسوريا.. فشلت الوحدة وبقي الاستبداد – الجزيرة.نت، الرابط/ http://www.aljazeera.net/programs/arab-present-situation/2016/2/22/%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9 تاريخ التصفح 26 جويلية 2017 الساعة 11:30.

[3] – المصدر السابق، (ح4).

[4] – أكرم الحوراني: المصدر السابق، (ج4)، ص 3138.

وحتى المصريين من أبناء إقليم الجنوب تكلموا عن ممارسات "عبد الناصر" التسلطية في الحكم مثل"حسين محمد أحمد حمودة" أحد قيادي منظمة الإخوان في مصر وأحد الضباط الأحرار في ثورة جويلية 1952م الذي اعتقل منذ سنة 1954م في إطار الصراع بين "عبد الناصر" و"نجيب" المتعاطف مع الإخوان، حيث ذكر أنه بعد الافراج عنه في سبتمبر 1958م وجد إقليم الجنوب قد تغير وتحول إلى سجن رهيب، كممت فيه الأفواه وكسرت الأقلام وقهرت حرية الرأي والفكر، وأصبحت الصحف مملوءة بالشعارات التي تمدح الحكام، وفي المقابل لم يعد لأهل العلم والمثقفين وأصحاب الخبرة ورجال السياسة ورجال الأعمال كلمة أو رأي في إدارة شؤون البلاد، في ظل نشاط أجهزة الأمن التي بثت الرعب على السكان حتى أصبح كل فرد يحسب زميله في العمل أو جاره في السكن جاسوساً[1].

آثر "عبد الناصر" أن يتعامل مع قضايا الفكر القومي، وتنظيمات العمل العربي من خلال أجهزة الأمن القوية التي اقترنت بنظامه والتي كانت بالمرصاد لحزب البعث ترصد كل محاولات التأثير الفكري أو التنظيم الحزبي على المصريين، فكانت خطيئته أنه وضع حاجزاً قوياً بينه وبين الجماهير العربية التي آمنت به، ووضعته في مكان لم يبلغه زعيم عربي سواه[2]، فقد أراد أن تصبح الحياة السياسية في سوريا على غرار الطراز المصري، متجاهلاً بذلك الواقع السوري الذي اتسم بعدم الاستقرار السياسي قبل الوحدة فاعتقد أن الكاريزمية التي كان يتمتع بها شخصياً كافية لسد الثغرات وتدارك المعوقات التي قد تنشأ[3].

وكان اختيار القاهرة عاصمة للـ(ج.ع.م) وتحول دمشق إلى عاصمة ثانية في دولة ذات نظام رئاسي من مظاهر الاستبداد أيضاً، وبافتقاد دمشق دورها المركزي في صناعة القرار لم يعد كبار موظفي إداراتها المختلفة أصحاب المركز الإداري الأول وبالتالي شعروا كأن الوحدة قد خطت بهم خطوة إلى الوراء[4].

لكن من وجهة نظرنا أن طلب السوريين للوحدة مع مصر وهم يعلمون مسبقاً أن الأخيرة كانت فيها قيادة واحدة وحزب واحد يحّملهم أيضاً خطأ الاختيار، وهو ما جعل "عبد الناصر" يحملهم أيضاً مسؤولية الانفصال في الوقت الذي طالبهم بالتريث وكان يميل إلى الاتحاد، واتهم العناصر الرأسمالية والإقطاعية في سوريا بتحطيم الوحدة كرها في الاشتراكية التي كانوا يخشون والتي لم تطبق إلا سطحياً في سوريا عكس مصر التي طبقت فيها بشدة[5].

والذي لاشك فيه عند العديد من السوريين سواء البعثيين أو غيرهم أن القوانين الاشتراكية كانت النقطة التي أفاضت الكأس، فقد اشتكى العديد من الوزراء السوريين في الحكومة المركزية من انفراد "عبد الناصر" بالحكم مثل الوزير "أحمد عبد الكريم" أحد الضباط السوريين المنتدبين إلى إقليم الجنوب وأحد الوزراء في حكومة اكتوبر 1958م ثم في الحكومة المركزية عام 1961م في عهد الوحدة الذي لخص سياسة "عبد الناصر" الديكتاتورية

[1] – حسين محمد أحمد حمودة: أسرار حركة الضباط الأحرار والإخوان المسلمون، (ط1)، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة،: 1985، ص 127.

[2] – مصطفى الفقي: تجديد الفكر القومي: (د، ط)، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، 1996، ص 57.

[3] – عبد الرؤوف سنو: "الوحدة المصرية – السورية لماذا لم تصحح تلك المحاولة الواحدة؟"، المرجع السابق، ص 5.

[4] – عوني فرسخ: إشكاليات الوحدة، المرجع السابق، ص 483.

[5] – نجيب صالح: المرجع السابق، ص 423.

قائلاً:[1] «لم يمض إلا بعض الوقت على قيام الجمهورية العربية المتحدة حتى بدأت خيوط النظام القائم في القاهرة تتكشف يوماً بعد يوم، وظهر جلياً لكل ذي بصيرة أنه نظام ديكتاتوري مطلق لا يختلف عن الانقلابات التي مرت على سوريا إلا بالاسم والأجهزة والإمكانيات الضخمة المنظمة، فهو نظام يقوم أساساً على: القوة الممثلة بالقوات المسلحة وقوى الأمن، والدعاية التي تقوم بها أجهزة إعلام ضخمة التي تسيطر على جميع وسائل النشر والإذاعة والكلام بشكل يمكنها من تأصيل عبادة الفرد في أذهان الشعب، ... وتخريب المنظمات السياسية والنقابية باعتبارها الوسائل الفعالة لتثقيف الجماهير الشعبية ... والمخابرات والمباحث وهما الدعامة الأساسية لهذا النظام الذي لا يثق بالشعب ولا يؤمن بدوره الأساسي في بناء المجتمع».

وأكد في مكان آخر أنهم كوزراء في دولة الوحدة أو حتى بالنسبة لنواب الرئيس لم تكن لهم صلاحية اصدار الأوامر دون علم "عبد الناصر" وأعطى مثالاً على ذلك ثورة العراق 14 جويلية 1958م التي أطاحت بالعرش الملكي العراقي، وما نتج عنها من تحركات دولية في المنطقة من تدخل أمريكا في لبنان وبريطانيا في الأردن لحمايتهما من خطر ثورة العراق، وكان "عبد الناصر" حينها في يوغسلافيا فلم يعرفوا هم كنواب أو وزراء كيف يتصرفون إزاء الموقف، كما لم يعرفوا كيف يردون على الوفد العراقي الذي زار سوريا عقب الانقلاب والذي طالب الـ(ج.ع.م) بتقديم المساعدات لجمهورية العراق الجديدة إلا بعد عودة "ناصر" من يوغسلافيا، وإعلانه دعمه لثورة العراق[2].

وبعد تشكيل الوزارة المركزية في اكتوبر 1958م التي كان مقرها القاهرة، وجد الوزراء السوريين أنفسهم فيها كلاجئين سياسيين، حيث وجدوا أنفسهم وزراء بلا عمل، ولا حاشية ولا مراجعات، ولا زوار، حتى اضطر بعضهم إلى الانضمام لبعض النوادي حتى لا يشعر بوطأة البطالة عليه كما فعل "أحمد الكريم" الذي انضم إلى نادي الجزيرة واتجه إلى المطالعة والترجمة[3].

وهو نفسه ما أورده "بشير العظمة" وزير الصحة المركزي حيث قال: [4] «قضينا شهوراً عديدة بل سنتين تقريباً من دون عمل ولا مسؤولية محددة، كنا نتبادل الزيارات بين المكاتب ونستقبل كل طارق، وإذا اشتد بي الضيق والضجر بعد قراءة الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية .... أقصد مكاتب الزملاء الأصدقاء أحمد عبد الكريم وأمين النفوري ... نقضي فترة بعد الظهر في نادي الجزيرة ونهرب من الحديث الجاد لممارسة ألعاب جديدة قديمة التنس البولينغ ...»، كما تحدث عن الفوضى في القطاع الصحي في إقليم الجنوب وعدم الالتزام الوظيفي.

وزاد الطين بلة تهديد "عبد الناصر" لحزب "البعث الاشتراكي" واتهامه بمحاولة تقويض الوحدة، وكان تهديده هذا إيذاناً ببداية النهاية لدولة الوحدة عندما نسي الدور الذي لعبه البعث في قيام دولة الوحدة ونفوذه داخل المجتمع السوري، وهو ما حدا بالوزراء البعثيون إلى الاستقالة من الحكومة المركزية في أواخر سنة 1959م بعدما أقصوا من المشاركة في الحكم بصورة فعلية.

---

[1] – أحمد عبد الكريم: المصدر السابق، ص 21.

[2] – نفسه، ص 144.

[3] – نفسه، ص ص 172- 173.

[4] – المصدر السابق، ص 195.

وخلال لقائه بعبد الناصر" في أول سبتمبر 1959م أطلعه "أحمد عبد الكريم" بحقيقة الوضع في سوريا الذي أصبح يتردى من يوم لآخر، حيث شبهه بأيام "الشيشكلي" الأخيرة، ومن شكوى سكان الإقليم وتذمرهم من تسلط المصريين وانفرادهم بالسلطة، وغياب السوريين في المشاركة في السلطة، عندها طمأنه "عبد الناصر" –كما اعتاد في لقاء أي مشتكي – بأنه سيعالج الأمر بحزم [1]، فكان أن عين "عامر" على إدارة إقليم الشمال مع منحه السلطات الخاصة بالرئيس وتم تعيين "السراج" أميناً عاماً للاتحاد القومي في الإقليم، وهو ما فتح الباب على مصراعيه لقصة الصراع على السلطة بين الإثنين والتي انتهت بتقويض دولة الوحدة بدلاً من انقاذها.

ضاق شعب الـ(ج.ع.م) خاصة في إقليم الشمال ذرعاً من الممارسات الديكتاتورية من جانب "عبد الناصر" الذي كبل حرياتهم وخنقها وقضى على الديمقراطية التي بناها السوريون منذ عهد الانتداب الفرنسي، وقرب إليه الجانب المصري في الحكم أكثر من السوري فكان هذا أكبر سبب لزوال دولة الوحدة.

2– صعوبة توحيد قوانين ومرافق الدولة في الإقليمين: كان توحيد مرافق الدولة أولى الإشكاليات التي واجهت الحكم، ذلك أن الدستور المؤقت لم ينص على تشكيل "لجنة الوحدة" التي ترسم سياسة ومراحل الوحدة العامة أو بالأحرى أسسها العملية وتشرف على تنفيذها، كما لم ينص على التكافؤ بين الإقليمين في الميزانية خاصة الدفاع والاقتصاد، وعدم تحديد الفترة الانتقالية فكلها نقاط بدأت منها انحرافات الـ(ج.ع.م)، وقد عُهد بحلها إلى خبراء من الإقليمين إلا أن غالبيتهم كانوا بيروقراطيون قاصروا الوعي الوحدوي مقابل تضخم مشاعرهم القطرية، فضلاً عن عدم تحديد مواعيد لإنجاز المهام المستندة إليهم، لذا لم تحقق اللجان انجازات تذكر في ما كلفت به، إذ بقي لكل إقليم جيشه القطري– وإن ضم بعض ضباط الإقليم الثاني – وما تحقق هو وحدة القيادة والسلاح والتدريب والمصطلحات العسكرية فقط، وبقي لكل إقليم عملته ومصرفه المركزي وخزانته المستقلة وحقه في عقد اتفاقيات مالية مع الدول الأخرى، وما تحقق في مجال توحيد القوانين والأنظمة كان محدوداً للغاية [2]، خاصة تلك القوانين التي تحكم تنقل الأفراد والتجارة، وكذا إزالة الحواجز بين الإقليمين، وإدخال أسلوب فاشل على الحكم بتشكيل وزارتين إقليميتين وواحدة مركزية، بالإضافة إلى تشكيل الاتحاد القومي، وغيرها من التدابير التي كانت محل نقد الشعب في إقليم الشمال لكونها لم تأت بالنتائج المرجوة من الوحدة.

ومع أن الوزارة المركزية قد شكلت خلال الشهور الأولى للوحدة (أوت 1958م) لاستكمال الأسس العملية للوحدة كسلطة تشريعية وتنفيذية عليا مسؤولة عن متابعة وتنفيذ القرارات السياسية التي تضعها احتفظ كل إقليم بقدر كبير من استقلاله الإداري نتيجة عدم وجود اتصال جغرافي بين دولتي الوحدة (سوريا ومصر) اللتان تفصل بينهما إسرائيل، مما جعل سيطرة الحكومة المركزية محدودة، وساهم في خلق تناقضات بين الوزراء التنفيذيين والمركزيين، وهو بدوره ما جعل العديد من منتقدي الوحدة يتساءلون حول لماذا لم تكن الوحدة بين سوريا والعراق؟ أو سوريا والأردن؟ لكون هاتين الدولتين قريبتين من سوريا جغرافياً ،كما أنهما تماثلاها في الخصائص الطبيعية والتركيبة السكانية، وهذا ما

[1] – أحمد عبد الكريم: المصدر السابق، ص 195.

[2] – عوني فرسخ: إشكاليات الوحدة، المرجع السابق، ص 17.

تبين "لعبد الناصر" الذي أخبر "كمال الدين حسين" وزير التربية والتعليم في حكومة الوحدة المركزية قائلاً: [1] « **لقد تسرعنا في الوحدة مع سوريا .... وفي رأيي أن الحدود المشتركة هي أهم عوامل الوحدة، وإذا لم يتوافر مع سوريا فالفاصل الأرضي يحول دون قيامها على الدرجة المثلى، وأبلغ دليل على ذلك مصر وسوريا وباكستان وبنغلادش أيضاً فشلت وحدتهما لهذا السبب**».

وبالتالي لم تكن الوحدة اندماجية إذ بقيت مرافق الدولة في الإقليمين غداة الانفصال غير متمايزة كيفياً مما كانت عليه قبل الوحدة، وهو ما جعل مهمة الانفصاليين يسيرة جداً، إذ وجدوا في الإقليم السوري كياناً يمتلك كل مقومات الدولة، وفي المقابل تمسكت الجماهير السورية بكل ما جسد الوحدة: اسم الدولة، وعلمها وشخص رئيسها.

وفي هذا رأى الأستاذ "نجيب صالح" أن انهيار الـ(ج.ع.م) عام 1961م يعزى إلى حد كبير إلى النصوص والثغرات في الدستور المؤقت الذي وُضع على عجل، فعِلم السياسة يفيدنا بأن أي اتحاد لا يمكن ايجاده بين دول بقيت منفصلة مدة طويلة، فقبل أن تنتقل إلى مرحلة الاتحاد الفيدرالي عليها أن تمر أولاً بمرحلة كنفدرالية اتحادية وحتى "عبد الناصر" نفسه اعترف خلال جلسات الوحدة ما بين سوريا ومصر والعراق سنة 1963م بوجود خصائص إقليمية لكل من الشعبين المصري والسوري، وأنه من الخطأ تجاهلها[2].

ظلت دولة الوحدة طيلة فترة قيامها تفتقد إلى دستور قار يوحد نظمها وأجهزتها، إذ ظلت تعمل بالدستور المؤقت الذي كانت معظم مواده مستوحاة من دستور مصر 1956م إلى غاية انهيارها، كما ظلت تفتقد لأي ترتيبات أو خطة استراتيجية بين الجيشين (السوري والمصري) لمواجهة العدو الإسرائيلي.

3- فرض القوانين المصرية في المجال السياسي:

رأى معظم من أرخوا لـ(ج.ع.م) أن القوانين الناصرية سواء في ميدان السياسة والجيش أو غيرها من ميادين الحياة لعبت دوراً كبيراً في إنهاء دولة الوحدة، فقد عمد القادة في الجمهورية الجديدة لاتخاذ القوانين والأنظمة المصرية نموذجاً لها دون مراعاة التركيبة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المميزة لسوريا، مما أدى إلى التعجيل بقيام الانفصال، وهذا ما أشار إليه "أبو النور" في مذكراته من أن المصريين الذين قدموا إلى سوريا من أجل توحيد القوانين والأنظمة لم تكن لديهم أية فكرة عن الأوضاع في سوريا، مما عرضهم للإحراج أمام الصحافة السورية التي سألتهم عن مهامهم التي أتوا إليها في إقليم الشمال فكان بعضهم يجيب أنهم جاءوا لتوحيد النظم حسب المعمول بها في مصر، مما خلق رد فعل عند السوريين – الذين كانوا يرسلون إلى القاهرة مشروعات قوانين وقرارات جمهورية لإصدارها إلا أنها تتأخر كثيراً لبعد الوزارة عن القاهرة – بأن المصريين يعتبرون أنفسهم أفضل منهم ثقافة وعلماً ونظاماً مما جعلهم يشتكون إلى "أبو النور" الذي نقل شكواهم إلى "عبد الناصر"[3]، بل إن سياسية القمع هي التي اتبعت، واتضح ذلك لدى "حزب البعث الاشتراكي" من خلال ضآلة الدور الذي أسند إليه في "الاتحاد القومي"؛ فرغم أن قادته نالوا

[1] – عبد الناصر نقلاً عن، محمود فوزي: المرجع السابق، ص 64.

[2] – نجيب صالح: المرجع السابق، ص ص 422 – 423.

[3] – عبد المحسن أبو النور: المصدر السابق، ص 150.

مناصبَ رفيعة مثل: "أكرم الحوراني" و"صلاح البيطار" إلا أن نشاطهم العملي كان ضيقاً [1]؛ فقد توقع زعماء البعث – الذين شكلوا سابقاً ائتلافاً مع الجيش السوري أسفر عن قيام الـ(ج.ع.م) – أن تكون لهم الهيمنة على الحكومة في سوريا بعد الوحدة، وأن تصبح إيديولوجية البعث أساساً لنظام "ناصر" الثوري، إلا أنهم فجعوا لعدم تلبية مطالبهم عندما أمر "عبد الناصر" بحل الأحزاب في سوريا بما فيها حزب "البعث العربي الاشتراكي"، وحذر من الأخير ولم يترك لوزرائه في الحكومة أية صلاحيات، مما دفع بالوزيرين البعثيين "الحوراني" و"البيطار" إلى الاستقالة من الحكومة في نهاية 1959م وتبعهم عدد آخر من الوزراء البعثيون.

لم يترك "عبد الناصر" الفرصة لأبناء إقليم الشمال في إدارة أنفسهم أو المشاركة الفعلية في الحكم، إذ سرعان ما أرسل المشير "عامر" إلى الإقليم لإعادة الاستقرار به، نتيجة شكوى الشعب من تسلط أجهزة الأمن البوليسية التابعة للسراج" وزير الداخلية في الإقليم السوري، غير أن "عامر" بدلاً من أن يتحالف مع "السراج" والبعث ليستتب الأمن في الإقليم، شن حرباً ضد "السراج"، ونقل الأعضاء النشطة في البعث الاشتراكي من الضباط إلى إقليم الجنوب، وهو ما عجل بالانفصال.

3– غياب الدور السوري والتسلط المصري:

ذهب منتقدوا الوحدة إلى أن سوريا فقدت شخصيتها في هذا العهد، وأن السوريين فقدوا دورهم، لكون الوحدة أخذت شكل الضم أو التوسع المصري أو الامتداد لحكم "عبد الناصر" نفسه، دليلهم على ذلك الحضور المصري الواضح والكبير في التشكيلات الوزارية المتعاقبة بدء من سنة 1958م، والعمالية وفي مؤسسات الحكم بصفة عامة والممارسات السلطوية لعبد الناصر" وتفرده في صناعة القرار؛ فقد أكد "عدنان سعد الدين" (1929–2010م)[2] أن الحضور المصري طغى على الحضور السوري في كل القطاعات (صناعة، تعليم، قضاء ..) بإقليم الشمال، وأن السوريون كانو يشتكون من تجاهل المصريين أوامر رؤسائهم السوريين، مما أعطى انطباعاً بأن الوحدة ليست إلا تسلط مصري على سوريا، ومن جانبها أكدت "رزان ميشال عفلق" في سؤال وجه لها عن نظرة والدها في تجربة الوحدة وفشلها ، أن الأخطاء التي ظهرت في طريقة إدارة الحكم في الـ(ج.ع.م) فيما يخصّ الإقليم الشمالي علاقة مباشرة بالأسباب التي أدّت إلى الانفصال بتاريخ 28 سبتمبر 1961، كعدم السماح لممثلي حزب البعث في القيادة السياسية للـ(ج.ع.م) الوزراء ونواب رئيس الجمهورية (صلاح البيطار، أكرم الحوراني) بالمشاركة الفعلية في صنع القرارات السياسية المهمة على مستوى الدولة، خاصة تلك التي تخص الإقليم الشمالي، الذي انتدب لإدارته المشير "عبد الحكيم عامر" في نهاية 1959م مع منحه صلاحيات مطلقة يساعده في ذلك "عبد الحميد السرّاج"، وطاقم كبير من المصريين، حيث لم تراعَ الخصوصيات والشخصية السورية، ونتيجة لإحساس ممثلي "حزب البعث" باستبعادهم عن المشاركة الفعلية في الحكم في دولة الوحدة وإقصائهم عن التعاطي بشؤون الإقليم الشمالي، قدّم نائب رئيس الجمهورية والوزراء (أكرم الحوراني، صلاح البيطار وحمدون وقنوت وكلاس) استقالتهم في أواخر 1959م.

[1] – محمد علي القوزي: المرجع السابق، ص 60.

[2] - الإخوان المسلمون في سوريا، مذكرات وذكريات من رحيل الشيشكلي إلى الانفصال 1954– 1963م، (ط1)، مكتبة مدبولي، القاهرة: 2010 ص 229.

فَمنْح "عامر" صلاحيات مطلقة في الإقليم السوري جعل أعضاء المجلس التنفيذي للإقليم تابعين له، وهو ما حدا بالوزراء البعثيين السابقة أسماؤهم إلى تقديم استقالتهم، عندما أضحوا بلا صلاحيات قد استأثر بها "عامر" وبهذا انقطعت الصلة بين البعث والقيادة.

وحتى بعض الوزراء المصريين المنتدبين من إقليم الجنوب إلى إقليم الشمال من أمثال "محمود رياض" و"عبد المحسن أبو النور" أو القادمين إليه بمهمات مؤقتة أعطوا لأنفسهم أو أعطي لهم حق مراقبة أعمال المجلس التنفيذي للإقليم، والنظر في قرارته، حتى وصل الأمر "بمحمود رياض" مستشار الرئيس لشؤون إقليم الشمال إلى ممارسة صلاحيات الرئيس نفسه في الكثير من القضايا الإدارية والسياسية[1].

في الوقت الذي همش الوزراء السوريين المنتدبين إلى إقليم الجنوب ولم يسمح لهم بالمشاركة في الحكم بسبب تسلط "عبد الناصر" وهذا ما أشار إليه الوزير "أحمد عبد الكريم" الذي ذكر أنه خلال اجتماع للوزارة المركزية عام 1960م لم يستمع "عبد الناصر" لتقريره الخاص بوزارة الشؤون البلدية والقروية وهمشه خلال الاجتماع مما جعله يقدم استقالته وعندما سأله "عبد الناصر" عن السبب أجاب "عبد الكريم" قائلا:[2] «لما اخترتني وزير وهناك من هو أكفأ مني ، لما اتيت بي من الجيش، وكنت قد قلت لك أن الوضع في سوريا لا يبشر بالخير »، وحتى "السراج" المقرب والمخلص لعبد الناصر" أصبح هو الآخر يشعر أنه عاد بلا صلاحيات وقدم استقالته لعبد الناصر".

وفي أوت 1961م ألغي مجلس الوزراء الإقليمان وأنشئت حكومة مركزية واحدة مقرها (القاهرة) وانتخب مجلس نيابي مشكل من ثلاثمائة وخمسة وثمانين (385) مصرياً وسبعين (70) سورياً[3]؛ وبهذا أصبحت الهيمنة المصرية على الحياة السياسية وعدم المساواة بين الإقليمين في الـ(ج.ع.م) واضحة خاصة بالنسبة للإقليم الشمالي.

كما بدا واضحاً الاختلاف في وجهة النظر حول الوحدة ما بين مصر الناصرية والبعثيين في سوريا، ففي الوقت الذي كانت ترى فيه الناصرية أن الوحدة لا يمكن أن تُفهم إلا حول دولة أو رئيس على أن تقبل هيمنتها أو هيمنته ووسائلها السلطة المتجسدة في شخص الرئيس والمركزية، لذا اختارت أن تكون وحدة اندماجية، كانت النظرية البعثية التي تعتمد على القيادة الجماعية التي ترى أن الوحدة تكون بتجميع قائم على المساواة بين الدول الحالية التي ستصبح كيانات تابعة، وبذلك كان إخفاق الوحدة دليلا على عدم قدرة سوريا ومصر على حل التنابذ بين هاتين الرؤيتين أو النظريتين[4].

في حين اعتبر "عوني فرسخ" أن ما ذهب إليه منتقدي الوحدة من فقدان سوريا لشخصيتها في هذا العهد بسبب التسلط المصري لا مكان له من الصحة، وأن شكل الوحدة (الاندماجي) التي قامت عليها الـ(ج.ع.م) فرضت فقدان سوريا ومصر لكيانهما الذاتي، كما أن "عبد الناصر" في وضعه للدستور المؤقت كان قد استشار مسبقاً "الحوراني" و"البيطار" والثابت لديه أن تهمة التسلط المصري أثيرت قبل الوحدة بهدف تخويف سوريا وجمهورها مما هم

[1] – أحمد عبد الكريم: المصدر السابق، ص 52.

[2] - بداية ونهاية الوحدة بين سوريا ومصر بأعين وزير سوري، المصدر السابق، (ح2).

[3] – محمد علي القوزي: المرجع السابق، ص 60.

[4] – جماعة من المؤلفين الغربيين: المرجع السابق، ص ص 498- 499.

مقدمون عليه، وكانت أجهزة الإعلام الدولية والإقليمية المعادية للطموح العربي إلى الوحدة هي التي زكت هذا الاتهام وأشاعته محذرة من مخاطر سيطرة القطر الكبير (مصر) للقطر الصغير (سوريا) وابتلاعه، وهو زعم دحضته وقائع الانفصال بدليل أن وجود 850 ضابطاً مصرياً في الجيش الأول يومئذ لم يحل دون نجاح سبع وثلاثين (37) ضابطاً سورياً متآمراً في قلب نظام الحكم مستغلين في ذلك كون جميع قادة الوحدات الرئيسية في الجيش من أبناء إقليم الشمال، في حين غالبية الضباط المصريين كانوا يتولون مسؤوليات فنية وبخاصة على الجبهة مع إسرائيل[1].

صحيح أن تهمة التسلط المصري قد أثيرت قبل الوحدة من طرف دول معادية لها، لكن الثابت لدينا حسبما توفر بين أيدينا من مصادر سورية حول هذه الحقبة كمذكرات: "أحمد عبد الكريم" و"بشير العظمة" و"مصطفى طلاس" وغيرهم، وحتى بعض المذكرات لأبناء مصر أنفسهم كعبد المحسن أبو النور" الذي اعترف في مذكراته ببعض الممارسات المصرية السلطوية من الجيش المصري المنتدب أو من بعض السياسيين كمحمود رياض"* – والتي بررها أنها قد تحدث في سوريا نفسها حتى بدون وحدة مع مصر– أن التسلط المصري كان واضحاً في كل المجالات بدء من قيام الوحدة إلى نهايتها، ولعل تفرد "عبد الناصر" بالحكم هو أكبر دليل على ذلك.

أفقدت السياسة المتبعة في إقليم الشمال الـ(ج.ع.م) السيطرة على شؤونها الداخلية والخارجية، فقد انعدمت الحياة السياسية فيها لتنحصر في أيدي المسؤولين المصريين، في الوقت الذي لم تعد فيه دمشق سوى مركز محافظة في الجمهورية، وبدلاً من أن يترك "عبد الناصر" – الذي لم يكن قادراً على معالجة المشاكل السورية لأنها كانت جديدة له – مشاكل سوريا للسوريين سلم هذه المهمة لعامر" الذي أساء التصرف معهم.

4– إلغاء الاحتفالات الوطنية لسوريا: كعيد الجلاء 17 افريل من كل عام وهو ما اعتبره سكان الإقليم ضربة موجهة للجهاد السوري خاصة بعد أن حافظ إقليم الجنوب على تقاليده كاملة بالنسبة للأعياد المصرية (الجلاء وتأميم القناة ويوم الوحدة) من كل سنة.

5– اتباع سياسة الإرهاب داخل الدولة وخارجها: فقد تم تشكيل مكاتب المباحث واستفحل تسلط عناصرها في إقليم الشمال واشتهر اسم "السراج" في ذلك إلى درجة أدت إلى ارتكاب بعض الجرائم الأخلاقية والسياسية، مما اضطر المشير "عامر" إلى اغلاقها قبل الانفصال في 28 سبتمبر 1961م ببضعة أيام، كما اتبعت الدولة سياسة الإرهاب مع البلدان المجاورة لإقليم الشمال(لبنان والعراق والأردن) مما أدى إلى اتهامها بما وقع في لبنان من مقتل الالآف من أبنائه عام 1958م وهو ما يعارض السياسة السورية قبل الوحدة التي كانت تركز على المحافظة على حسن الجوار، وكانت تأمل أن يزداد هذا السلوك تحسناً في عهد الوحدة [2]، لكن ما حدث أن مصر أقحمت سوريا في المشاكل التي كانت بينها وبين دول الجوار من جهة والدول الكبرى في العالم من جهة اخرى، وهو ما جعل الجوار السوري يبتعد كل البعد عن المشاركة في الـ(ج.ع.م).

---

[1] – عوني فرسخ: إشكاليات الوحدة، ص ص 489– 490.

*– للإطلاع على هذه الشهادات ينظر، مذكرات أحمد عبد الكريم، ومصطفى طلاس وجيل الهزيمة لبشير العظمة ومذكرات عبد المحسن أبو النور.

[2] – عبد الكريم زاهر الدين: المصدر السابق، ص 21.

وفي المقابل رأى البعض أن التحدث عن سياسة القمع والإرهاب أيام الوحدة – وإن كانت موجودة – إلا أنها مغالاة كبيرة في مقابل ما عاناه الشيوعيون في العراق مثلاً على يد نظام "عبد الكريم قاسم"، فقد ذكر "انتوني نانتج" على لسان "السراج" [1] أن إجراءات الأمن لم تكن مشددة، وأنه لم يكن في سوريا غداة الانفصال معتقلون سياسيون سوى ثلاثة وستون (63) شيوعياً وأربعة عشر قومياً سورياً وتسعة من الإخوان المسلمين.

6– التذمر السوري على التسلط المصري:

لم تأت الوحدة وفق ما تمناه السوريون حيث أبدى عدد كبير منهم مشاعر الرفض بسبب تهميش دور الزعماء والقادة السوريين، فعلى الرغم من أن "ناصر" سمح لأعضاء البعث شغل مناصب سياسية إلا أنهم لم يصلوا أبداً إلى المناصب العليا في الحكومة كما فعل المسؤولون المصريون "كعامر"، ولحق الاستياء والتذمر حتى أولئك الذين كانوا في المناصب الحكومية مثل: "أكرم الحوراني" الذي أعرب عن خيبة أمله من تجربة الوحدة مع مصر عقب مغادرته القاهرة إلى بلدته (حماة) بعد استقالته نظراً لأسباب شخصية متعلقة بوضعه السياسي الذي تضرر تحت حكم "عبد الناصر"، وهو الذي كان بالأمس صانع الحكام في سوريا والقوي في أوساط الجيش والمحبوب من الفلاحين فجاء "عبد الناصر" وانتزع منه كل ذلك وأعطاه في المقابل منصباً شكلياً فارغاً في حكومة الجمهورية (منصب نائب الرئيس)، وأبعد "خالد العظم" المتمرس في السياسية، وفي المقابل سلمت المناصب الحساسة في الدولة إلى المصريين كالسلك الخارجي والدفاع، ونُقل العديد من الموظفين المصريين إلى سوريا وأسندت لهم المراكز الحساسة هناك، وهذه الخطوة لم تقابل بخطوة مماثلة بالنسبة للسوريين الذين استلم من نقل منهم إلى إقليم الجنوب مراكز ثانوية جداً، أضف إليه تقلص الكيان السوري وانحسار أركان الدولة وإداراتها في القاهرة مما شكل مشقة لأبناء إقليم الشمال في معالجة القضايا الإدارية [2]، وتقييد حرية الصحافة والقضاء على الأحزاب وإلغاء التنظيم النقابي ومنع المظاهرات، وهذا ما اعتبره الشعب في إقليم سوريا خنقاً للحريات العامة أدى إلى عزل الجماهير عن المساهمة في العمل الوطني ومراقبة الدولة[3]، فقد تحدث رجل المخابرات السوري "سامي جمعة" عن التسلط المصري الذي بدأ مع قيام الوحدة في إقليم الشمال قائلاً: [4] «أنه بعد مضي أشهر قليلة من قيام الوحدة تقاطر على سوريا المئات من الضباط والمعلمين المصريين توزع العسكريون على قيادة الجيش الأول ووحداته في أنحاء القطر كافة، وانتشر المعلمون في جميع محافظات الإقليم وبدأ هؤلاء وأولئك في ممارسة الفوقية على زملائهم السوريين، ولم يتورع "محمود رياض" عن فرض التبعية على أعضاء الحكومة التنفيذية للإقليم وإملاء إرادته عليهم بفجاجة صارخة...».

وحتى في اختيار ممثلي الشعب في البرلمان كان هناك تمييز واضح وتسلط مصري واضح فقد ذكر"أحمد أبو صالح"[5] مثلاً أنه فوجئ بعد ترشيح "السادات" كرئيس لمجلس الأمة وأنه طُلب منهم التصويت له على الرغم من أنهم

---

[1] – المصدر السابق، ص 312.

[2] – عبد الكريم زاهر الدين: المصدر السابق، ص ص 20– 21.

[3] – نفسه، ص 20.

[4] – المصدر السابق، ص 314.

[5] – المصدر السابق، (ح3).

رشحوا "محمد الكسار" لرئاسة المجلس أيضاً الذي طلب "السراج" بانسحابه من الترشيح إلا أنه ظل ونال (86 صوت، واصفاً حكم "عبد الناصر" بالحكم الدكتاتوري الفردي، وبهيمنة "عامر" على إقليم الشمال، ووصل التسلط المصري إلى قوات الجيش، فقد كان أي خلاف مهما كان بسيطاً فيما بين ضابط من الإقليم الجنوبي وضابط أو جندي من الإقليم الشمالي يجري تعميمه مضخماً فيما بين الوحدات [1]، وأثار التسلط المصري والتجاوزات التي نُسبت إلى بعض النافذين، الناقمين في سوريا والذين كان أغلبهم من الرموز الإقطاعية التي قادت الانفصال.

ومن جهتها أعربت جماعة الإخوان المسلمين تذمرها من نظام الحكم الذي ضيق عليهم نشاطهم وأبعد العديد من قادتها إلى الخارج، فقد احتجت مثلاً في انتخابات الاتحاد القومي عام 1959م التي رفعت فيها عناصر راسبة كرؤساء عى الفائزين، بتدخل من "السراج" الذين عينهم دون مراعاة لنتائج الانتخابات، مما جعلهم يحتجون لدى "عبد الناصر" خلال زيارته لحماة عام 1959م[2].

وأصبح النقد اللاذع لكثير من قرارات وتصرفات حكام العهد في الإقليم السوري حديث الناس في زياراتهم وسهراتهم العائلية وأعمالهم، حيث أصبحت تفسر تفاسير لا يشتم منها إلا الشر، وكثرت الاجتماعات الخاصة في الوسط العسكري والوسط المدني للتداول في الأحوال السياسية التي كانت تجري على غير ما يرام، فالتدابير كانت تطبق بصورة فجائية وسريعة وكانت نظرة عدم الارتياح تبدو على كل عين، ووصلت مسامع "عبد الناصر" الأوضاع القلقة في إقليم الشمال فأخذ بالمحاولات المختلفة لإصلاح الموقف تارة باللين، وتارة بالقسوة، غير أن الأوضاع كانت تسير من سيء إلى أسوأ[3].

مما جعل بعض منتقدي الوحدة الاندماجية يتسألون حول لما لم تكن اتحاداً فيدرالياً يسمح لكل طرف بالمحافظة على سيادته تجنباً لمشاكل الاحتكاك الناجمة عن الاتحاد، وإزالة الشعور الحتمي الذي كان يخالج الشريك الأضغر دائماً بأنه واقع تحت سيطرة الشريك الأكبر، فكون الوحدة اندماجية كان عامل كافٍ لخلق مشاعر التوتر الحادة.

وفي المقابل رأى بعض مؤيدي الوحدة أن الشائعات حول التسلط المصري في سوريا خاصة في الجيش لم تكن سوى حرب نفسية وحملة دعائية تعرض لها الجيش الأول السوري، وفي هذا الصدد ذكر "عوني فرسخ" بأن القسم الأكبر من الضباط المصريين في الجيش الأول كان من أصحاب الاختصاصات الفنية، ولم يكن بين قادة الوحدات سوى ضابط مصري واحد هو "كمال حسن علي" الذي جُمدت حركته تحت تهديد السلاح، وأنه بفعل الحساسية القُطْرية التي أذكيت فيما بينهم وبين بقية الضباط والجنود من ناحية، والطبقية المتأصلة في التربية العسكرية المصرية من ناحية ثانية انطوت غالبيتهم الساحقة على الذات، وقليل منهم من تفاعل إيجابياً مع زملائه الضباط السوريين وأقام علاقات حميمة معهم[4].

---

[1] – أحمد يوسف أحمد وآخرون: ندوة أربعون عاماً على الوحدة المصرية السورية، المرجع السابق، ص 229.

[2] – عدنان سعد الدين: المصدر السابق، ص 228.

[3] – عبد الكريم زاهر الدين: المصدر السابق، ص 17.

[4] – أحمد يوسف أحمد وآخرون: ندوة أربعون عاماً على الوحدة المصرية السورية ، المرجع السابق، ص 229.

لكن الذي لا شك فيه عند الانفصاليين والإقطاعيين السوريين أن التسلط المصري كان سبباً في الانفصال فقد اتهم "خالد العظم" [1] "عبد الناصر" بإفشال الوحدة لأنه لم يسلك بها الطريق السوي — حسب قوله – وأخاف الناس بدل التحبُّب إليهم وهو الذي فاز بوحدة القطرين أمس، فقد نادى بالثورة الاجتماعية في حين أن الثورة السياسية يجب أن تسبق أي تعديل في النظام الاجتماعي حتى لا تتفرق الكلمة وحتى لا تتعثر الجهود في مقاومة المعارضين.

7– حل الأحزاب السياسية في سوريا وإلغاء النشاط السياسي بها: وضع "عبد الناصر" حلّ الأحزاب السورية شرطاً لقيام الوحدة ومن بينها "حزب البعث"، وفي يوم 12 مارس 1958م أصدر قراراً بإلغاء الأحزاب السياسية في إقليم الشمال، وهو ما أثار نقمة عدد كبير من البعثيين الذين لم يتوقعوا استبعادهم من الوحدة وهم من أبرز صانعيها، فقد كان قادة البعث يتوقعون أن يصبحوا المعلمين العقائديين لل(ج.ع.م)، وأن يزودوا "عبد الناصر" بعقيدة متكاملة ويعلموا العروبة لمصر نفسها، وأن يوجهوا "الاتحاد القومي" على أساس ايديولوجية ناصرية – بعثية لكون حزبهم رائد الفكر القومي ذي البعد الاشتراكي، وبالتالي لهم حقاً طبيعياً في المشاركة الندية مع "عبد الناصر" في قيادة دولة الوحدة، لكن كل ذلك لم يكن سوى أحلام يقظة، فقد وجدوا أنفسهم بلا جدوى عديمي النفع حسب البعثي "سامي الجندي" [2] عندما أنشأ "عبد الناصر" تركيباً كان في الوقت نفسه سلطوياً بدلاً من الحياة الحزبية التي كانت قائمة في سوريا وهو "الاتحاد القومي" الذي جمع كل القوى الملتفة من حول الحركة القومية بزعامة "عبد الناصر"كبديل عن الأحزاب، ، وبهذا قضى "عبد الناصر" على التجربة الديمقراطية في سوريا التي شهدتها منذ بداية الخمسينيات من القرن العشرين حتى أصبح السوريون يحنون لتلك الفترة التي تميزت بالحريات العامة والحياة السياسية المكثفة [3].

غير أن حزب البعث العربي الاشتراكي لم يلتزم بقرار الحل، وظل يمارس نشاطه سراً رغم أنه كان يشارك في الحكم، فقد كان "عفلق" الذي لم يتقلد أي منصب سياسي في عهد الوحدة يعمل من بيروت مقر نفيه على نقد ممارسات دولة الوحدة، ويدعو إلى عقد المؤتمرات القومية لهذا الغرض ، ففي صيف 1960م عقد ببيروت مؤتمر قومي استثنائي بحضور مندوبين من لبنان والأردن واليمن وتونس، وحضرته شخصيات عراقية والتنظيمات الطلابية في أمريكا وبريطانيا وغيرهم أدان المؤتمر قرار حل حزب البعث، ونقد الأوضاع القائمة في ال(ج.ع.م) بحجة التصحيح، مديناً البيروقراطية العسكرية والنظام البوليسي [4].

لكن الذي لا مراء فيه أن كل النخبات السياسية والعسكرية السورية كانت تعرف سلفاً قبل الوحدة أن مصر قد تجاوزت الليبرالية شكلاً ومضموناً واعتمدت الديمقراطية الاجتماعية باعتبارها الأسلوب الذي من خلاله يمكن تنفيذ مبادئ الثورة في التحرر الوطني والحياد الإيجابي والتنمية الشاملة والعدالة الاجتماعية، وكانت الغالبية الساحقة

[1] – المصدر السابق، (مج1)، ص 297.

[2] – عوني فرسخ: إشكاليات الوحدة، المرجع السابق، ص 203.

[3] - Samir Aita: Op.citi, p 3.

[4] – عوني فرسخ: إشكاليات الوحدة، المرجع السابق، ص 237.

من شعب سوريا قد التفت حول "عبد الناصر" لتصورها أنه عن طريقه سوف يحقق لها ما لم تستطع الليبرالية تحقيقه[1]، وهو ما يجعلنا نتساءل عن سبب استياء الأوساط السورية من حل الأحزاب فيما بعد؟

كان سبب إلغاء الأحزاب بالنسبة لعبد الناصر" حفاظاً على الوحدة الوطنية، وحتى لا تضيع الطبقة الكادحة تحت شعارات الديمقراطية الزائفة، وتجنب دخول البلاد في غمار الحرب الباردة لكون أن الأحزاب التي ستؤسس في ظل الوحدة سيكون بعضها حتماً عميلاً للغرب وآخر للشرق، وهو ما يتناقض مع طريق الـ(ج.ع.م) الذي يتلخص في التالي: (لا رجعية ولا تبعية، لا أعوان ولا عملاء، بل قومية عربية[2].

لكنه في المقابل كان يدرك خطورة قرار حل الاحزاب السياسية في سوريا عندما اشترطه، في الوقت الذي كان يحلم فيه السوريون أنهم سيتمتعون بحرية ديمقراطية أوسع في ظل الوحدة، ففي حديث له مع "عبد اللطيف البغدادي" يوم 15 جانفي 1958م وهو يوم اشتراطه حل الأحزاب السورية – أبدى مخاوفه من احتمالات الصدام بجيش سيبعد عن ممارسة السياسة التي كان قد تعود عليها لعدة سنوات، وبأحزاب ستحمل إسماً ولكنها ستمارس نشاطها عملياً وإن بصورة سرية[3].

وبهذا كان اعتماد سياسة الحزب الواحد (الاتحاد القومي) سبباً في الانفصال، إذ أثبتت التجارب التاريخية أن اعتماد هذا النمط السياسي في الحكم سيؤدي في نهاية الأمر إلى استبعاد الديمقراطية والروح السياسية في التنظيمات المختلفة من مهنية وسياسية واجتماعية، وأنه من الأفضل أن تعمل الأحزاب السياسية في إطار جبهة وطنية تقود العمل السياسي في البلاد[4].

ولم يكتف "عبد الناصر" بحل الأحزاب السورية ليقضي على الديمقراطية في هذه البلاد، بل قام وبإيعاز من "عبد الحميد السراج" بإصدار مرسوم يقضي بإغلاق وإنهاء امتيازات الصحف السورية(وسيلة الأحزاب) بعد التعويض عليها في ماي 1960م، فحلت عدة صحف وعلى رأسها صحيفة البعث، وبهذا تحولت سوريا التي كانت تضم عشرات الصحف الحرة، إلى إقليم لا يوجد فيه أكثر من عشر صحف جميعها خاضعة للرقابة من قبل رجالات "السراج"، منع عنها الحديث عن القائد الأوحد "عبد الناصر" ورجالاته في الإقليم السوري منعاً باتاً وإلا تعرضت لما حل بزميلاتها من إغلاق ومصادرة امتيازها[5].

وحتى الصحف التي لم تصادر لم تقم بدور مماثل في توعية الجماهير والرقابة على أداء السلطة التنفيذية، كما ندرت الدراسات العلمية للواقع، ولم تنل قضايا الجمهور العناية اللازمة والواجبة، فيما حظيت الأنشطة الاجتماعية لشريحة محدودة من المجتمع ونجوم الفن باهتمام كبير، وبالتالي لم تؤد الصحافة دوراً ملموساً في تحسين قدرة المواطنين

---

[1] – عوني فرسخ: إشكاليات الوحدة، المرجع السابق، ص 119.

[2] – شوقي عبد الناصر: المرجع السابق، ص 241.

[3] – عوني فرسخ: إشكاليات الوحدة، المرجع السابق، ص 204.

[4] – حسين السيد حسين، "نحو مشروع قومي عربي معاصر دراسة في الفكر السياسي العربي المعاصر"، المرجع السابق، ص 345.

[5] – سيريا نيووز...الجمهورية العربية المتحدة الانفصال، الجزء الثاني: الرابط/ http://syria-news.com/readnews.php?sy_seq=173663 تاريخ التصفح: 2018/03/09، الساعة 20:00.

على ممارسة الحياة الديمقراطية، كما كان تأميم كبريات الصحف سبباً في الانفصال عندما أعلنت الرأسمالية رفضها للتأميم[1] مما جعل منتقدي الوحدة يذهبون إلى حد الإدعاء بأن جو من الإرهاب العام كان يخيم على إقليم الشمال زمن الوحدة أو ظاهرة "التمصير" نتيجة تقييد الحريات العامة التي لم يعهدها السوريون المتطلعين إلى الأمان والحرية.

8- فرض التنظيم السياسي الواحد: وهو (الاتحاد القومي) الذي كان مطبقاً في مصر منذ ثورة 1952 ولم يكن مقبولاً من حزب (البعث السوري) على وجه التحديد، ذلك أن سوريا قبل الوحدة اعتمدت النظام الليبرالي القائم على التعددية الحزبية والنقابية – وإن كانت في الواقع العملي ديمقراطية النخبة المسيطرة من أبناء العاصمة والمدن الكبرى وحلفاؤهم من كبار الملاك – فيما كانت مصر قد تجاوزت الليبرالية شكلاً ومضموناً، واعتمدت الديمقراطية الاجتماعية وفقاً لأحكام دستور 1956م، وإجراء الانتخابات النيابية، وهو ما رأت فيه العناصر اللاقومية نهجاً غير ديمقراطي رافعة شعار (غياب الديمقراطية الليبرالية) عنواناً لحربها ضد الـ(ج.ع.م)، حتى اعتبر الكثيرون أن الافتقار إلى الديمقراطية كان الدافع الأول للانفصال ومبرره الأساسي [2]؛ ذلك أن تداول السلطة لا يتم إلا من خلال تعدد الأحزاب، والاتحاد القومي يحصر الزعامة في شخص "عبد الناصر" فقط بحجة الدعوة إلى الديمقراطية الاجتماعية على الرغم من اسقاط تسلط الرأسماليين والإقطاعيين، كما أنه لم يملأ الفراغ الذي وجد بعد حل الأحزاب، مما جعل الأحزاب السورية تنشط في السر، وعلى الرغم من أن (الاتحاد القومي) في الـ(ج.ع.م) كان تنظيماً ضعيفاً [*] شأنه في ذلك شأن كل التنظيمات الرسمية التي يتم تشكيلها لاحقاً للسلطة، وليس سابقاً عليها كما ذكر "هيكل" [3]، إلا أنه أخفق في توحيد شعب الـ(ج.ع.م) في ظل بوتقة سياسية موحدة، وبالتالي كان عاملاً من عوامل الانفصال عام 1961م، فعلى الرغم من أن "الاتحاد القومي" كان أكثر حيوية من "هيئة التحرير" السابقة له إلا أن التناقضات وأوجه القصور قد فرضت نفسها داخل التنظيم وبالتالي على أدائه، فهو لم يفلح في بناء التعايش السلمي الذي كان هدفاً أساسياً له، بسبب هيمنة القوى المحافظة عليه خاصة في الإقليم السوري[4] ، كما أدى الاتحاد القومي إلى تفكيك عرى الروابط الفكرية والعقائدية، وأحيا العنعنات والروابط العنصرية والطائفية والمحلية والعائلية، حيث أقام قاعدة شعبية قوامها العائلة والعنصر والطائفة لا يجمعها مبدأ أو هدف، فكان أخطر إجراءات، وأعظم ضربة أصيب بها مجتمع

---

[1] – عوني فرسخ: إشكاليات الوحدة، المرجع السابق، ص 170- 171.

[2] – نفسه، ص ص 113، 115.

[*]– يرجع سبب ضعفه وعدم فاعليته إلى المقاطعات الانتخابية له بإقليم الشمال عام 1959م، فقد رفض "الحوراني" مرافقة الوزراء المركزيين الس وريين في سفرهم إلى الإقليم الشمالي للاشتراك في انتخابات "الاتحاد القومي" ، وطلب من مناصريه سحب ترشيحاتهم واستقالة الذين نجحوا منهم بالتزكية، وفسحت عملية الانسحاب المجال للعناصر التي أريد عزلها عن طريق الشطب، وعمقت الشرخ في أوساط الحركة القومية، يضاف إلى ذلك هيمنة الأجهزة الداخلية في إقليم الشمال التي حاولت احتوائه بتدخلها في تشكيل لجان الاتحاد القومي بإبعاد الكفاءات والمؤمنة بالوحدة، ينظر، عوني فرسخ: إشكاليات الوحدة: المرجع نفسه ص ص 150، 153.

[3] – سنوات الغليان، (ج1)، المصدر السابق، ص: 411.

[4] – سامي شرف: المصدر السابق، (ج1)، ص 53.

إقليم الشمال، إذ أرجعه إلى الوراء أكثر من ربع قرن عندما اجتثت جذور الأحزاب والمنظمات النقابية والمهنية وجمدت الحريات[1].

فقد أسهمت مكاتب المخابرات تحت إمرة "السراج" (وزير الداخلية ومدير المخابرات على الاتحاد القومي) إسهاماً كبيراً في اختيار الكثيرين من أعضاء هذا التنظيم، حتى يحقق أعضاؤه الأهداف القومية المرجوة منه، وأبعد عنه كل العناصر التي لا تؤمن بالوحدة والقومية العربية من شيوعيين وقوميين سوريين ومن حزب الشعب، واستثنى الجيش من التنظيم ليبقى قوة للبلاد وحامي الحرية والاشتراكية والوحدة[2].

ففي انتخابات إنشاء الاتحاد القومي مارس 1959م هاجم البعثيون الانتخابات التي لم يحصل ممثليهم فيها إلا على عدد محدود في مقابل صعود الوجوه المحافظة والطائفية، وهاجم البعثيون وزير الداخلية "السراج" واتهموه بأنه وراء ذلك، ومن هنا بدأت العلاقات تسوء بين الحكم والبعثيين الذين بدأوا يهاجمون حكومة الوحدة، ووصل الأمر أن طالبت بعض قيادات البعث بانسحاب وزرائها من الحكومة وهو ما حدث[3] في نهاية سنة 1959م.

وحتى مجلس الشعب الذي تكون من أربعمائة نائب مصري ومائتين نائب سوري لم يكن يمثل أي أحزاب ديمقراطية حقيقية كما اعتاد السوريون، فالنواب جميعاً مجرد أعضاء في الاتحاد القومي الأمر الذي خلق فراغاً سياسياً لم يعتده الشعب السوري، وبهذا انتهت تجربة أول وحدة عربية في العصر الحديث وتمزقت معها الـ(ج.ع.م) بسبب الحكم البيروقراطي العسكري وبسبب الفراغ السياسي الذي لم يسده تنظيم سياسي مخلص تتوافر له الكوادر الحزبية الصالحة[4].

ومن جهته انتقد "عبد الناصر" نفسه في خطابه يوم 16 اكتوبر 1961م في معرض ممارسته النقد الذاتي بعد الانفصال تجربة (الاتحاد القومي) – الذي علق عليه الآمال الكبيرة في خلق وحدة وطنية لمواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية والإجتماعية – حيث أقر بعدم كفايته كتنظيم شعبي قائلاً: [5] «لقد كانت وسيلتنا إلى التنظيم الشعبي هي تكوين الاتحاد القومي ليكون إطاراً من حول صراع الطبقات، وكان خطأنا أننا فتحنا لها [العناصر المحافظة] الطريق إلى الاتحاد القومي، فتمكنت من شل فاعليته الثورية، وحولته إلى مجرد واجهة تنظيمية لا تحركها قوى الجماهير ومطالبها الحقيقية»، وبهذا كشف "عبد الناصر" عن خطأ تجربة الاتحاد القومي الذي أراد من خلاله أن يعقد مصالحة مع المحافظين أو الرجعيين –كما أسماهم– إلا أنه وقع ضحية وهم خطير عندما تبين له أن تسرب المحافظين والعناصر الانتهازية إلى صفوفه الأولى قد أعاد الرأسمالية المستغلة التي كانت على استعداد للتحالف مع الاستعمار كي تستعيد مراكزها الممتازة ولو على حساب الشعوب التي تنتمي إليها، كما كان من أبرز نواحي القصور في تجربة "الاتحاد

[1] – أحمد عبد الكريم: المصدر السابق، ص 56.

[2] – فوزي شعيبي: المصدر السابق، ص ص 121 – 122.

[3] – عبد المحسن أبو النور: المصدر السابق، ص 157.

[4] – كمال حسن علي: المصدر السابق، ص163.

[5] – عبد الناصر نقلاً عن، عوني فرسخ: إشكاليات الوحدة، المرجع السابق، ص 151.

القومي" في إقليم الشمال محاولة احتوائه من قبل أجهزة وزارة الداخلية (عبد الحميد السراج)، وتدخل أجهزة الأمن في اختيار أعضائه –كما ذكرنا – وتأخير تشكيله إلى غاية أواخر سنة 1959م.

على"الرغم من أن الاتحاد القومي" شكل تكتل وطني شعبي داخل الـ(ج.ع.م) إلا أنه مثل سبباً للانفصال كونه أذاب الأحزاب السورية فيه بما فيها حزب البعث الاشتراكي، وحاول إقصاء بعضها كالحزب الشيوعي السوري بحجة انتهاء عهد الأحزاب، وبهذا قُضي على الحياة الديمقراطية في سوريا، فقد رأى "حزب البعث العربي الاشتراكي" في مؤتمره القومي الخامس بتاريخ مارس 1962م لإعادة تنظيم الحزب بقيادة زعيمه "ميشيل عفلق" أن انعدام التنظيمات الشعبية وتفتيت الأحزاب والحركات الشعبية بحجة انتهاء عهد الأحزاب، وبدء عهد الاتحاد القومي من الأخطاء التي أدت إلى الانفصال وفشل الوحدة[1].

كشف الاتحاد القومي كحزب وحيد للـ(ج.ع.م) عن خطأ التجربة الوحدوية في غياب الديمقراطية ونشر الاستبداد، وهذا ما أوضحه نائب رئيس الـ(ج.ع.م) "عبد اللطيف البغدادي" الذي رأى أن الاتحاد القومي" كتنظيم سياسي وضع لتحقيق وحدة الشعب وضمان رفاهيته لم يحقق الغرض الذي أنشئ من أجله، ولم يقم بأي دور ايجابي منذ نشأته، كما أن الصحافة أضحت في نظر الشعب لا تعبر عن الرأي الحر الصحيح، وإنما تردد ما تعتقد أنه يرضي القائمين على الأمر في البلاد[2].

وهو ما يدل على أن نواب "عبد الناصر" كانوا يشعرون بالأخطاء الفادحة في الممارسة الوحدوية بين البلدين خاصة بالنسبة لسوريا، سواء مصريين كانوا أو سوريين، دون أن يعترضوا على ذلك.

9– قمع الحزب الشيوعي السوري: كان "عبد الناصر" يرى فيه سبب المشاكل بين مصر وسوريا، خاصة بعد رفض الحزب الشيوعي السوري للوحدة ووقوفه ضدها ومن جهتها تعتبر الشيوعية عدوة لعبد الناصر" الذي كان يحاربها لأنها تُستعمل لتشويه الكفاح التحرري لشعوب العالم الثالث [*]، كما يراها أنها عميلة للأجنبي، تتلقى العون والأموال منه بحكم ارتباطها بالأحزاب الشيوعية العالمية وعندما وافق "عبد الناصر" على الوحدة مع سوريا اشترط – كما ذكرنا – على الأحزاب السورية أن تحل نفسها بنفسها ففعلت ما عدا (الحزب الشيوعي السوري) الذي طالب بوحدة فيدرالية وليست اندماجية، وعلى الرغم من محاولة إغرائه بتعيين زعيمه "بكداش" في منصب كبير في دولة الوحدة مقابل حل نفسه، إلا أنه رفض حل حزبه صورياً أو واقعياً، وكان خطاب "عبد الناصر" في 26 ديسمبر 1958م الذي اتهم فيه الشيوعيين بالعملاء سبباً في إذكاء الصراع بين الإثنين؛ وبهذا بدأت لعبة التوازن في الاختلال تدريجياً في ظل دولة الوحدة عندما دخل "عبد الناصر" في معركة ضد الشيوعيين المصريين والسوريين بسبب تحالفهم

[1] – أكرم الحوراني: المصدر السابق، (ج4)، ص 3136، 3138.

[2] – عبد اللطيف البغدادي: المصدر السابق، (ج2) ص ص 128، 132.

*– كان الحزب الشيوعي السوري من أقدم وأنشط الأحزاب الشيوعية في العالم العربي وكان رئيسه "خالد بكداش" من الشخصيات المشهود لها بالذكاء لكن حجم الحزب كان محصوراً بحكم أوضاع سوريا الاجتماعية بما فيها سيطرة القوى التقليدية والعشائرية والطبقية على مختلف أوجه الحياة والنشاط فيها والى جانب هذا كان الحزب واقعاً في الأزمة العامة للحركة الشيوعية الدولية إزاء حركة التحرر الوطني التي قادتها عناصر تنتمي إلى الطبقة المتوسطة، ينظر، محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان: (ج1)، المصدر السابق، ص 260.

مع منافسه على زعامة القومية العربية "عبد الكريم قاسم" قائد الثورة العراقية (جويلية 1958م)، الذي رفض ضم العراق إلى الـ(ج.ع.م) حتى لا يتحول العراق من (دولة) إلى (إقليم)* ؛ في حين تحالف البعثيون – الذين حلوا حزبهم في ظل قيام الوحدة – مع "عبد الناصر" في حملته لتصفية الشيوعيين التي تصاعد فيها نجم "عبد الحميد السراج" وزير الداخلية في الإقليم السوري[1] حينذاك.

كان الحزب الشيوعي السوري بقيادة "خالد بكداش" هو الذي يتصدر قيادة الحركة الشيوعية العامة في البلاد العربية، وقبل قيام الـ(ج.ع.م) كان هذا الحزب يتصور أنه أقرب ما يكون إلى مواقع التأثير في دمشق، وإذا بموجة كاسحة من القاهرة تجرفه بالكامل خارج سوريا، فبعد قيام الوحدة خرج "بكداش" من سوريا شاعراً بمرارة شديدة، واتجه إلى صوفيا عاصمة بلغاريا أين ترددت نداءاته وبياناته ضد الـ(ج.ع.م) وأخذ يبحث عن وسيلة لاسترجاع ما ضاع منه، فكان أن دخل في خلاف معها، وقد استطاع أن يجر وراءه جميع التنظيمات الشيوعية في المنطقة العربية** – على الرغم من اختلاف توجهاتها – إلى حرب ضد الـ(ج.ع.م)[2] بما فيها الحزب الشيوعي المصري الذي كان يؤمن بأن الوحدة العربية حقيقة نضالية مشروعة تستند على مقومات التاريخ والنضال المشترك والأرض المشتركة والتكوين النفسي المشترك واللغة الواحدة والتراث الخاص بها، إذ سرعان ما وجد نفسه في خريف 1958م مضطراً للوقوف مع بقية الأحزاب الشيوعية العربية التي راحت تحت زعامة "بكداش" تخوض حربها ضد دولة الوحدة مدعيةً أن القومية العربية هي مطامع طبقة بورجوازية نامية نحو أسواق جديدة.

وأمام تفاقم الصراع بين الطرفين (الحزب الشيوعي والج.ع.م) ***، بدأت منذ ديسمبر 1958م حملة ضد الشيوعين في إقليمي الـ(ج.ع.م)، فشنت حملة الاعتقالات التي كانت بالمئات والتسريحات حيث تم تسريح قسم من الضباط الشيوعيين في الجيش أو المتعاطفين معهم، مثلما حصل مع "عفيف البزري"، وهو ما اعتبره "بكداش" أكبر خطأ قام به "عبد الناصر" في دولة الوحدة عندما اضطهد الشيوعيين والتقدميين، دون خطأ ارتكبوه، ودليل ذلك في

---

*– ذكر "هيكل" أن الحزب الشيوعي في بغداد كان له نشاط ضد دولة الوحدة فقد ذكر زعيمه "عبد القادر إسماعيل" لقائد الثورة العراقية "عبد الكريم قاسم" أن "عبد السلام عارف" يتآمر مع بعض الضباط على عزله والمناداة بوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة وهو ما أدى بقاسم إلى عزل "عارف" من منصبه (النائب العام للقوات المسلحة) يوم 5 سبتمبر 1958م وأودعه السجن بحجة أنه يتآمر ضده وينادي بوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة، ينظر: محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، (ج1)، المصدر السابق، ص ص418-419.

[1] – صلاح عيسى: "عبد الحميد السراج ...ولعبة التوازن"، المرجع السابق.

**– اتخذت الأحزاب الشيوعية العربية موقفاً سلبياً من الوحدة، وبخاصة الحزب الشيوعي السوري اللبناني والحزبان الشيوعيان العراقي والأردني، فقد استقبلت أجهزة الإعلام الشيوعية قيام الجمهورية العربية المتحدة بالفتور وبإشارات بين السطور إلى أن الوحدة عصفت باستقلال سوريا ونظامها الديمقراطي، ينظر: أحمد يوسف أحمد وآخرون: ندوة الأربعون عاماً على الوحدة المصرية السورية، المرجع السابق، ص :234.

[2] – محمد حسنين هيكل سنوات الغليان، (ج1)، المصدر السابق، ص ص: 411- 413.

***– عن سبب الصراع وبدايته ذكر "طلاس" أن "عبد الناصر" فكر بضرب البعث الاشتراكي بالشيوعيين حتى يتثنى له القضاء على الشيوعيين الرافضين للوحدة فيما بعد، فأوفد "كمال رفعت" إلى بيروت للاتصال بالشيوعيين والاتفاق معهم على ضرب البعثيين في مقابل السماح للشيوعيين بممارسة نشاطهم السياسي عودة الديمقراطية في دولة الوحدة، فالتقى "رفعت" بفرج الله الحلو" في جوان 1959م وأطلعه على الخطة التي أيدها "بكداش"، واتصل "الحلو" بالحوراني" في دمشق وحذره مما يبيته "عبد الناصر" لحزب البعث، غير أن الحوراني قابل المشير "عامر" وأطلعه على ما أخبره به "الحلو" ، فما كان من المشير إلا أن برأ القيادة ونعت الحوراني" الشيوعيين بأنهم عملاء يريدون الإيقاع بين النظام والبعث، ومن هنا كانت نقمة القاهرة على "فرج الله الحلو" وعلى الشيوعيين في سوريا، ينظر، مصطفى طلاس: المصدر السابق، (ج2)، ص ص 22، 25. وينظر أيضاً سامي جمعة: المصدر السابق، ص 322.

رأي "بكداش"[1] أن الأحداث فيما بعد بينت أنهم كانوا على حق، وأن الذين حلوا أحزابهم ندموا ورجعوا إلى إقامة هذه الأحزاب، ونادى بضرورة مراعاة الظروف القطرية أثناء الوحدة، وهو نفسه ما رأه البعثي "مصطفى طلاس"[2] الذي ذكر أن ضرب الشيوعيين في سوريا خطأ كبير ارتكبه "عبدد الناصر" بتشجيع من أجهزته الأمنية، وأنه كان من الواجب التحالف معهم، وحل الخلافات الإيديولوجية بالحوار بدلاً من اضطهادهم؛ وفي المقابل انحازت أغلب الجماهير إلى الحكم في صراعه مع الشيوعيين بفعل عمق مشاعرها الوحدوية، وبهذا خسر الحزب الشيوعي كل رصيده بحيث لم يعد له وجود جماهيري يذكر خلال عهد الوحدة أو بعد الانفصال.

وفي العراق الذي حل به بعد قيام الثورة العراقية راح "بكداش" ينشط فيه من جديد وهو ما أدى إلى مزالق خطرة في المنطقة، فقد قام "عبد الكريم قاسم" بعزل "عبد السلام عارف" من منصبه كنائب عام للقوات المسلحة وأودعه السجن بحجة التآمر ضده والمناداة بوحدة مع الر(ج.ع.م)[3].

لكن معركة "بكداش" كانت خاسرة، فالأحزاب الشيوعية العربية جميعاً بما فيها الحزب (الشيوعي السوري) لم يكن لها رصيد جماهيري ترتكز إليه، فقد نشأت منذ البداية في رعاية شخصيات غامضة معظمها من اليهود الفرنسيين أو الايطاليين، ثم تورطت في حلقات متصلة من الأخطاء بدأت من الولاء الأعمى لستالين إلى التقدير الأعمى لمعنى قيام دولة إسرائيل، فقد ظلت هذه الأحزاب حتى حرب فلسطين 1948م تتصور أن إسرائيل قوة تحديث في المنطقة قادرة على تطويرها ودفعها إلى المستقبل، وحتى الذين تحدثوا منهم عن أهمية الوحدة العربية كالحزب (الشيوعي المصري) فلم يكن إلا مجرد استجابة لمشاعر الجماهير أكثر منه تعبيراً عن إيمان بحقائق تاريخية[4].

وعلى الرغم من ذلك ظل الحزب (الشيوعي السوري) ينشط في السر والعلن ضد جمهورية الوحدة بإثارة العداء والقيام بمظاهرات ضدها، وكان من الأوائل الذين هلّلوا لسقوطها عام 1961م.

10- إبعاد الجيش عن التدخل في السياسة:

وهو موضوع شائك ومعقد في سوريا بالذات، فقد كان الضباط السوريون يتدخلون في السياسة منذ 1949م إلى النخاع، وكان لهم الدور البارز في رفع رئيس وإسقاط آخر، كما ذكرنا في الفصل الأول، وعندما قامت الوحدة كانوا يتصورون أنهم سوف يتحولون إلى مجلس للثورة على النسق المصري ويحكمون من دون السياسيين، لكن "عبد الناصر" حدّ من نفوذهم السياسي عندما اشترط على الضباط المطالبين بالوحدة عدم تدخل الجيش في السياسة، ولمن رغب في مواصلة نشاطه السياسي أن يستقيل من الجيش ويقطع علاقته به، لأن بقاءهم فيه يؤثر في الضبط والربط داخل القوات المسلحة، ومن ثم يضعف قدرتها العسكرية، اسوة بما قامت به ثورة الضباط الأحرار في مصر من تحويل النظام العسكري للثورة إلى نظام مدني بإبعاد جميع الضباط الأحرار عن الجيش، فتم تفكيك قيادة الجيش السوري بتكليف عدد من الضباط بمناصب وزارية، مثل "السراج" و"أمين النفوري" و"مصطفى

[1] - خالد بكداش: المصدر السابق، ص 83.

[2] - المصدر السابق، (ج2)، ص 26.

[3] - محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، (ج1)، المصدر السابق، ص ص:413- 419.

[4] - نفسه، (ج1)، ص: 412.

حمدون"، و"أحمد عبد الكريم"، ونقل آخرون إلى السلك الدبلوماسي وندب البعض الآخر للعمل في الإقليم الجنوبي وفي مقابل ذلك نقل عدد كبير من الضباط المصريين من مختلف الرتب إلى إقليم الشمال للعمل فيه، وشغلت المناصب الأساسية بالمصريين من إقليم الجنوب مثل رئيس الأركان العامة ونائبه، ورئيس أركان الجبهة ورؤساء أركان عدد من الألوية، ورئيس شعبة التنظيم والإدارة وكاتم أسرار الجيش (إدراة شؤون الضباط) وعدد من قادة الوحدات.

وهو ما اعتبره الجيش السوري قراراً مريراً ضده وهم الذين أحبوا الجيش ومنحوه زهرة شبابهم [*] فزاد استيائهم مما حدا ببعض عناصره إلى تكوين تنظيمات عسكرية كتمهيد للانفصال كاللجنة العسكرية" [**] التي شكلها الضباط البعثيون السياسيون الذين نقلهم "عامر" إلى مصر كمندوبين في نهاية 1959م[1]، والتي بدأت تعقد في الاجتماعات الدورية لدراسة الأوضاع في إقليم الشمال ووضع الجيش هناك، وظلت على اتصال بقيادات البعث خاصة "الحوراني" الذي سرعان ما أدرك بحسه السياسي أن الآوان قد حان لاسقاط "عبد الناصر" ووضع حدّ لديكتاتوريته.

كانت قيادة الوحدة تهدف من خلال تبادل نقل الضباط السوريين والمصريين إلى خلق تمازج وتآلف بين الجيشين، غير أن استغلال وجود الضباط المصريين في سوريا، والأخطاء التي ارتكبها بعضهم في الوحدات التي عملوا فيها، فقد كانوا يعتبرون أنفسهم أنهم جاؤوا لتعليم السوريين وإرشادهم ورفع مستواهم القتالي، وهو ما سبب في إثارة كثير من الحساسيات بين الجانبين المصري والسوري.

سببت سياسة "عبد الناصر" في ابعاد الضباط الذين شاركوا في صناعة الوحدة عن الجيش إلى اقصاءهم تماماً عنه، نقلاً أو عزلاً أو تعييناً في الوزراة المدنية مع قلة خبرتهم بالشؤون السياسية، واستعاضتهم بمصريين أو سوريين ذوي كفاءة أقل إلى خلق فراغ في القيادة العسكرية وتنامي الحقد بين المنتدبين في الإقليمين، وشكل دمجهم في الحياة السياسية أكبر سبب للانفصال ذلك أن العديد منهم نقل معه خلافات الجيش إلى الحياة السياسية، وبقى على صلة سرية أو علنية بالجيش كالسراج"، كما أدى في المقابل إلى خسرانهم لمواقعهم الحساسة في الجيش السوري قبل الوحدة إلى الأبد حتى بعد الانفصال إذا استثنينا الذين شاركوا في انقلاب 28 سبتمبر 1961م أو أيدوه.

---

*- ذكر اللواء "أحمد عبد الكريم" مثلاً بعد تعيينه وزيراً في الوزارة المركزية أنه غادر مقر الشعبة الثالثة التي كان يقودها ، وهو يشعر كأنه فقد أعز شيء في الدنيا، وخلفه عليها أكرم ديري، ينظر، أحمد عبد الكريم: المصدر السابق، ص ص 115- 116.

**- سعت اللجنة العسكرية التي ولدت سراً عام 1959م منذ البداية إلى إعادة تنظيم حزب البعث العربي الاشتراكي ضمن سلك الضباط في مرحلة أولى لكن على أساس جديد، وإلى توجيه في مسار مختلف عن ذلك الذي كان لنظام الج.ع.م ومن مؤسسيها "محمد عمران" الذي اغتيل عام 1972م ، مزيد الهنيدي، عبد الكريم الجندي، صلاح جديد، بشير صادق، عبد الغني عياش، ووصل عدد أعضاؤها إلى سبعة عشر (17) عشية الانقلاب على الوحدة ينظر، حنا بطاطو: المرجع السابق، ص ص 281 – 282. في حين ذكر "طلاس" أن تكوينها كان في ربيع سنة 1961م وأن نواتها هم: محمد عمران صلاح جديد، حافظ الأسد، منير جيرودي، أحمد الأمير، الجندي، وانضم إليهم آخرون من بينهم "طلاس"، ينظر، مصطفى طلاس: المصدر السابق (ج2)، ص 100. واعتبر البعثي أحمد أبو صالح أن من أسسوها خارجين عن طاعة الحزب الذي رضي بحل نفسه، ينظر، أحمد أبو صالح: المصدر السابق (ح2).

[1] – غسان محمد رشاد حداد: المصدر السابق، ص 149.

11- الهيمنة على الجيش السوري بضباط مصريين ونقل العديد من ضباط الجيش السوري إلى مصر:

فقد تم تدمير بنية الجيش السوري تدميراً ممنهجاً من قبل المشير "عبد الحكيم عامر"، وبأوامر من "عبد الناصر"، فتم استبعاد العناصر غير الموالية للوحدة بحجة كونها شيوعية أو غير ناصرية أو تنتمي إلى طوائف الأقلية كالأكراد والعلويين، أو لها انتماءات حزبية، فتم تسريح نسبة كبيرة من الضباط السوريين (خمسمائة ضابط) المشهود لهم بالكفاءة والأمانة، أو رفعوا كمقدمة للتسريح أوتم وضعهم في الصف الثاني ك اللواء "عفيف البزرة" قائد الجيش السوري سابقاً الذي وضع في الإقامة الجبرية بالقاهرة، وفي المقابل أسندت مناصب وزارية لعدد من صغار الضباط الذين كان يعتبرهم الجيش من المتسلطين قبل الوحدة، وهو ما عارضه الجيش الأول في إقليم الشمال الذي كان يرى في "البزري" الرجل الذي لعب دوراً رئيسياً في إقامة الوحدة، وضغط على السياسيين السوريين للإقدام على تحقيقها كما اعتبر الجيش الأول أن تنحية الفريق "البزري" قائد الجيش السوري بعد الخدمات التي أداها للوحدة إنما هي طعنة أولى للجيش السوري قد تتبعها طعنات أخرى [1]، وأبعد "السراج" أيضاً عن إدارة المخابرات إلى وزارة الداخلية، ونقل عدد كبير من الضباط إلى الوزارات المدنية الأمر الذي جعلهم يشعرون بأنهم عناصر غير مرغوب بها، فقد عين"مصطفى حمدون" و"أمين النفوري" في الوزارة للإقليم الشمالي، وغيرهما ممن ذكرناهم في الفصل الثالث، دون مراعاة عقليتهم العسكرية، وقلة خبرتهم بالأمور السياسية وهو ما اعترف به الضابط "أحمد عبد الكريم" [2] بعد توليه وزارة الشؤون البلدية والقروية في حكومة إقليم الشمال عام 1958م من أن هذه الوزراة كانت مستحدثة في سوريا ولم يكن لها لا مقر ولا موظفين، وأنه نتيجة لقلة خبرته في الإدارة استدعى مساعد قانوني له خبرة بمشاكل الإدارة والقوانين.

وفي المقابل تم تعيين الضباط المصريين * بدلاً عنهم ليكونوا أوصياء على الضباط السوريين، فقد استولى المصريون على المراكز الحساسة في القيادة العامة أو قيادات المناطق أو قيادات القطعات المحاربة، فمثلاً معاون قائد الجيش كان مصرياً ورئيس إدارة شؤون ضباط الصف والأفراد كان مصرياً، وشعبة المخابرات كانت تحت سيطرة الضباط المصريين وشعبة العمليات أيضاً [3] من أمثال: اللواء "أنور القاضي" ، العميد"عبد المحسن أبو النور" نائب رئيس أركان جيش الإقليم السوري، والعقيد "أحمد علوي"، والعقيد "أحمد زكي"، و"حسني عبد المجيد" وغيرهم، وهو نفسه ما ذكره "طلاس" من أن الذين انتدبوا من الضباط المصريين إلى إقليم الشمال نتيجة للوساطات الشخصية دون تمييز للنوعية والكفاءة، والذين تجاوز عددهم 2300 ضابط، سلمت لهم مراكز قيادية حساسة سواء في الأركان

[1] - عبد الكريم زاهر الدين: المصدر السابق، ص ص 17- 18.

[2] - المصدر السابق، ص ص 115- 116. وعارض "أمين الحافظ" سياسة التسريح والتمصير التي طالت الجيش السوري، ينظر، أمين الحافظ: المصدر السابق، (ح4).

*- ذكر "أبو النور" أن نقل الضباط البعثيين إلى مصر عقب استقالة الوزراء البعثيين من الحكومة استلزم تعويضهم بضباط مصريين مما زاد في عدد الأخير في الإقليم السوري، وبالتالي زاد من الخلافات، ونعرة التسلط المصري، دون أن ينتبه لها السوريين في قيادة الجيش، ينظر، عبد المحسن أبو النور: المصدر السابق ص 148.

[3] - عبد الكريم زاهر الدين: المصدر السابق، ص 19.

العامة أو مصالح الجيش أو القطاعات المحاربة، وأخذوا ينظرون إلى رفاقهم السوريين نظرة استعلاء وتكبر [1]، وبذلك أصبح الضابط المصري في الـ(ج.ع.م) بدرجة أعلى بكثير من الضباط السوريين، وبشكل مخالف لدستور الـ(ج.ع.م) الذي كان يقضي بالمساواة بين جميع أبنائه، مما أزعج السوريين وزاد من نقمتهم ضد الاتجاه الناصري الذي كان يرى في الجيش السوري خطر يهدد كيان دولة الوحدة لما ضمه من تيارات سياسية وحزبية متباينة.

ففي هذا ذكر "أمين الحافظ" [2] الداعي إلى الوحدة أن "أبو النور "كان يمارس صلاحيات "جمال فيصل" قائد الجيش الأول وأن القادة المصريين كانوا متسلطين وضعوا ضباط مصريين على سوريين وهو ما أثار حساسية قطرية وإلى كثرة أعداء الوحدة، وأنه كان من المفترض أن يرأس السوري القطعات في إقليم الشمال، ويبقى المصري استشاري فقط حتى يتحمل السوريين نتائج أعمالهم، وأن "عامر" كان الحاكم بأمر "ناصر"، وهذا ما جعل "أمين الحافظ" يعترف بالأخطاء التي وقعت في الوحدة التي ارتكبها ناصر والمشير خاصة في الجيش الذي لم يكن متحد، لكن رغم ذلك أصر أن اقدامهم على الوحدة لم يكن متسرع وأنه غير نادم عليها.

واعترف الصحفي المصري "حمدي قنديل" [3] (1936- 2018م) الذي عمل في سوريا أيام الوحدة في مذكراته على أن سلوك بعض ضباط القيادة المصريين المقيمين في دمشق كان سبباً في الانفصال، وأكد اللواء السوري "راشد قطيني" الذي عمل كضابط خلال الوحدة أيضاً، أن الموظفين العسكريين والمدنيين الذين أرسلوا إلى سوريا من إقليم الجنوب لم يكونوا على مستوى الفهم لواقع الوحدة ولواقع الشعب السوري، فالقسم الأعظم من الضباط المصريين الذين انتدبوا في سوريا كان يعتبر كل واحد منهم نفسه "جمال عبد الناصر" في الجيش الأول، ويوهم مرؤسيه بأنه أرسل إلى سوريا لمهمة معينة مما خلق شعور عدم الثقة بين العسكري السوري والعسكري المصري، وأكد أنه كانت هناك مستويات تمييز من قصد أو من غير قصد بين العسكري السوري والعسكري المصري فالذين انتدبوا من المصريين إلى إقليم الشمال نالوا مناصب رفيعة عكس الذين انتدبوا من إقليم الشمال إلى الجنوب، كما أن الاختلاف كان واضحاً حتى في المرتب الشهري، إذ نال الضباط المصريين المنتدبين إلى سوريا على مرتبهم وزيادة [4]؛ في حين لم يستلم الضباط السوريون الذين أُنتُدِبوا إلى الجيش الثاني في مصر سوى مناصب ثانوية ، كما كان الضباط المصريون موضع ثقة فيما يعملون، في حين كان الضباط السوريون موضع مراقبة من قبل عناصر الاستخبارات، ومن زملائهم الضباط المصريين[5]، **وهو ما** خلق البلبلة وعدم الاستقرار النفسي لدى الضباط السوريين.

في حين ذكر "طلاس"[6] الذي انتدب إلى إقليم الجنوب في ديسمبر 1958م أنه لدى وصوله إلى القاهرة طلب وظيفة تتناسب مع أقدميته وكفاءته في الجيش ذلك لأن قسماً كبيراً من الضباط السوريين المنتدبين كانوا يطالبون

[1] – مصطفى طلاس: المصدر السابق، (ج2)، ص ص 125 – 126.

[2] – المصدر السابق، (ح6).

[3] – عشت مرتين، مذكرات حمدي قنديل، (د،ط)، جريدة الشروق، 2014، ص 49.

[4] – محاضر جلسات مباحثات الوحدة: مارس – افريل 1963، المصدر السابق، ص ص 19 -20.

[5] – وزارة الدفاع في الجمهورية العربية السورية: "الجيش العربي السوري في عهد الجمهورية العربية المتحدة": المرجع السابق.

[6] - المصدر السابق، (ج2)، ص 56.

بوظيفة هامشية حتى لا يتحملوا أية مسؤولية، وهو ما كان يلقى تجاوباً من القيادات المصرية، فتضخمت هذه الظاهرة حتى أصبح معظم الضباط السوريين المندوبين للعمل في إقليم الجنوب دون عمل حقيقي، كما ذكر أنه كان مرتاحاً بوجوده في مصر التي لم يكن يشعر بالغربة فيها.

إلا أننا نتحفظ على كلامه هذا بالنظر لتاريخ الجيش السوري المقدام الذي خاض عدة اشتباكات مع العدو الإسرائيلي قبل وأثناء الوحدة، كما أن مذكرات الضباط السوريين الذين كانوا معه فترة الانتداب في إقليم الجنوب أو حتى الذين ظلوا في سوريا أيام الوحدة تكلموا عن هيمنة الجيش المصري على الجيش السوري في القيادات الحساسة من أمثال: اللواء "زاهر الدين" و"أحمد عبد الكريم" و"النحلاوي" [*] وغيرهم، وحتى هو نفسه (طلاس) اعترف في مذكراته بهيمنة الضباط المصريين على الجيش في إقليم الشمال، وبالتالي لا نستبعد أن تكون هذه الهيمنة طالت إقليم الجنوب أيضاً.

وكانت عملية النقل أحياناً تتم بالقوة بالنسبة للضباط السوريين وتحت التهديد، كما حدث مع المقدم"مروان السباعي" رئيس المباحث العامة على عهد "السراج" الذي رفض أمر نقله إلى القاهرة في 17 سبتمبر 1961م، وعزم على مغادرة سوريا إلى لبنان فتعرض للتهديد من قبل "عامر" الذي خصص مكآفة قدرها عشرة آلاف ليرة سورية لمن يدل على مكانه، لكن حدوث الانقلاب أجبره على البقاء في دمشق أين وضع في سجن (المزة) [1].

كل هذا حدث بقبول من المشير "عامر" وأمام عيني الفريق "جمال فيصل" قائد الجيش الأول، إذ كان بإمكانه أن يمارس صلاحياته كما يجب ويطبق على الضباط المصريين ما كان يطبق على السوريين لإنتفاء الظلم وتحقيق المساواة.

في حين ذكر "أحمد يوسف أحمد"أن عملية التسريح والنقل للإقليم الشمالي والإحالة لوظائف مدنية انحصرت في الضباط السياسيين النشطين جداً، وفيما عداهم بقي رفاقهم في الجيش، وتواصلت الاتصالات فيما بينهم وبين الساسة الذين يوالونهم وشكلوا تنظيمات سرية أبرزها (اللجنة العسكرية) البعثية في القاهرة التي عملت على استعادة نفوذها بترتيب الاجتماعات، و(مجموعة الضباط الشوام) بقيادة "النحلاوي" في دمشق [2]، وتنظيم (عربي اشتراكي) موالٍ للحوارني"؛ غير أن نقلهم كان أحد أسباب الانفصال عندما وصل التشكيك إلى صفوف القوات المسلحة، فقد فُسر نقل بعض الضباط السوريين إلى مصر على أنه إبعاد لهم عن مواقعهم لعدم ثقة القيادة العامة بهم وسرت هذه الشائعات في الأوساط الشعبية والرسمية، ومما زاد الطين بلة الأخطاء والتجاوزات التي نُسبت إلى بعض

*- اعترف "النحلاوي" في شهادته أن التسلط المصري في قيادة الجيش كان واضحاً، إذ كان أن الضباط المصريين مثل "عبد المحسن أبو النور" مع "محمد علوي" و"محمد زكي" رئيس شعبة تنظيم الإدارة كانوا يتخذون قرارات دون الرجوع إلى القيادة السورية لجيش إقليم الشمال، ويتصرفون في معظم قضايا الجيش، وكان القائد "جمال فيصل" مجرد قائد صوري، ينفذ أوامر القاهرة في انتداب ضباط الجيش السوري إلى الخارجية أو وظائف مدنية أخرى، ينظر، عبد الكريم النحلاوي: المصدر السابق، (ح3).

[1] - عبد الكريم زاهر الدين: المصدر السابق، ص ص 31، 33.

[2] - أحمد يوسف أحمد وآخرون: ندوة أربعون عاماً على الوحدة المصرية السورية ، المرجع السابق، ص 228.

النافذين في الجيش من المصريين، وهو أمر استغله الناقمون في الداخل خاصة الفئة الإقطاعية التي رحبت بالانفصال عن الـ(ج.ع.م).

وبدوره نفى اللواء "أبو النور" ما ذكره اللواء الناصري"راشد قطيني" من التمييز بين المنتدبين في المرتبات الحكومية إذ صرح أن الضابط السوري المنتدب في إقليم الجنوب كان أيضاً ينال مرتبه وزيادة مراعاة لظروف معيشته الجديدة، وأكد أن المنتدبين المصريين إلى سوريا لم يشغلوا المراكز القيادية في الجيش الأول، فلم يكن منهم قائد لواء أو كتيبة أو منطقة أو قائد جبهة، وأن الذين تم إرسالهم من السوريين إلى الاتحاد السوفيتي كان بغرض حصولهم على حصص تدريبية على السلاح السوفيتي الذي كان جديداً عليهم، وهو نفسه ما كان معمول به في إقليم الجنوب وليس لإبعادهم وتشتيتهم[1].

يظهر لنا من خلال شهادة "أبو النور" نائب رئيس أركان الجيش الأول من (1958- 1960م) أن الجيش السوري كان محكوماً بقيادات سورية، لكن معظم المصادر السورية التي توفرت بين أيدينا نفت هذا، وأكدت أن التسلط المصري كان واضحاً على قطاعات الجيش الأول فالتعيين والتسريح والإحالة التي طالت ضباط هذا الجيش كانت صادرة عن مرؤسيه وبالأخص منه هو (أبو النور) الذي اعترف في مذكراته أنه ناقش مع "جمال الفيصل" قائد الجيش الأول و"عامر" قوائم عديدة لنقل الضباط السوريين أو إحالتهم على التقاعد أو إلى الاتحاد السوفيتي كملحقين عسكريين، وأكد "طلاس" في مذكراته أنه عندما انتدب إلى إقليم الجنوب لم يجد السوريين يحتلون المناصب القيادية في جيش الإقليم، وأن المنصب القيادي التي حصل عليه في إقليم الجنوب كان بفضل كفاءته، وحتى عندما اندمجت الكلية الحربية في حلب بالكلية العسكرية في مصر أصبح المدرسين فيها من المصريين، وهو ما صرح به "أبو النور" نفسه من أن كبير المعلمين في الكلية الحربية في القاهرة كان مصري هو العميد أحمد اسماعيل"[*].

ولم تتوقف الخطوات المصرية لإضعاف هيكلة الجيش السوري عند عمليات التطهير والتمصير فحسب، بل تم إلغاء نظام التجنيد الإجباري المعمول به، ما أضاع على سوريا فرصة بناء جيش احتياطي، كما ألغت القيادة سلاح الجو السوري ليقتصر على الجيش المصري، ونقلت الكلية العسكرية في حمص جزئياً، وكلية سلاح الجو في حلب كاملة إلى إقليم الجنوب، ولم يقبل فيهما بعد هذا إلا عدد رمزي من أبناء إقليم الشمال [2] حيث تخرج خلال سنوات الوحدة

[1] – عبد المحسن أبو النور: المصدر السابق، ص ص 178- 179.

*– **العميد أحمد اسماعيل**: ولد عام 1917م بمصر شارك في حرب فلسطين 1948، وفي عقد صفقة السلحة التشيكية سنة 1955م، أنشأ أول نواة لقوت الصاعقة المصرية، التحق بالأكاديمية العسكرية فرونز الروسية سنة 1956م وتخرج منها عام 1957م، وفي جانفي1958م رقي إلى رتبة عميد، وفي مارس 1959م اختير كبيراً لمعلمي الكلية الحربية الأم بعد أن درس في مدرسة الأسلحة والذخيرة ومدرسة المشاة وكلية اركان الحرب، وبعدها اختير عام 1960م رئيساً لقسم من أقسام شعبة العمليات، وفي جوان 1961م تولى رئاسة أركان حرب المنطقة الشرقية ومنح رتبة لواء عام 1962م ثم تولى عدة منا صب قيادية في الجيش المصري إلى أن أعفي عام 1969م، توفي عام 1974م، ينظر، محمد الجوادي: المشير أحمد اسماعيل من الميلاد حتى النصر ، المجلس القومي للشباب، السلسلة الثقافية لطلائع مصر، ع(63)، جويلية 2009، ص ص 14، 25.

[2] – كمال ديب: المرجع السابق، ص193.

ستة عشر طيار سوري فقط، مقارنة بخمسة وثلاثون طياراً سورياً كان قد تخرج في السنة التي سبقت الوحدة، وحتى بالنسبة للمخابرات فرض المصريون السيطرة التامة على أجهزة الأمن بأنواعها العسكرية والمدنية والخاصة[1].

وتم مصادرة الأسلحة السورية إلى إقليم الجنوب، وفتح مستودعات الأسلحة في دمشق، التي كانت معدة للاحتياط فنقلت 4500 بندقية وعشرة مدافع ومائتي مصفحة روسية نقلت إلى مصر وتم أخذ 50% من أسلحة الجبهة الشمالية مع إسرائيل إلى إقليم الجنوب[2].

بدلاً من أن يعمل "عبد الناصر" على تسليح الجيش العربي الموحد بأحدث الأسلحة ويزوده بالصواريخ ليتفوق على إسرائيل، راح يضعفه ويصفيه في إقليم الشمال ويجرده من ذخيرته وأسلحته، ويفرغه من خيرة ضباطه عزلاً وتسريحاً ونقلاً إلى الوظائف المدنية اقتداء بما فعل النظام المصري بعد ثورة جويلية 1952م للحدّ من تدخل الجيش في السياسة، حتى أصبح جيش إقليم الجنوب هو المسيطر على مقاليد الحكم في إقليم الشمال مما سبب في حدوث جفوة وهوة كبيرة بين الجيشين وإثارة حساسيات وغليان لدى العسكريين السوريين خاصة الحزبيين منهم حتى أن بعضهم نظر إلى الجيش المصري الموجود في سوريا على أنه جيش احتلال، وهو ما عاينه اللواء المصري "كمال حسن علي"[3] الذي انتدب إلى إقليم الشمال عام 1960م حيث لاحظ تباعد وجفوة وشبه انعزالية بين الضباط السوريين والمصريين تصل أحياناً إلى نشوب نزاع حاد بين ضابطين مصري وسوري من المستويات العليا مما اضطر الجهات العليا التدخل لفض النزاع بينهما.

وفي هذا ذكر اللواء "عبد المحسن أبو النور" أنه حاول جاهداً إذابة التصادم بين الجيشين فتدخل في العديد من المشاكل التي وقعت في إقليم الشمال بين الضباط المصريين وزملائهم من الجنود السوريين، واعترف بصدور تصرفات مستفزة من بعض الضباط المصريين، كما حدث مع صفعة الجندي السوري من طرف مرؤسه المصري عندما أوقف الأخير عن العمل، للقضاء على التفرقة بين الجيشين، وحتى لايستغله أعداء الوحدة[4].

ولعبت سياسة التمايز داخل الجيش السوري دورها في الانفصال، حيث أن سياسة "عبد الناصر" قامت على إقصاء الضباط المنتمين إلى التيارات السياسية وأبناء الطوائف، وترجيح كفة الضباط الدمشقيين مما أدى إلى تشكل مجموعة الضباط الانفصاليين، فخلال فترة الوحدة أسندت قيادة المنطقة العسكرية السورية أساساً إلى الضباط السوريين الذين احتلوا مراكز قوية على نحو استثنائي وبالأخص منهم المقدم "عبد الكريم النحلاوي" الذي تولى منصب نائب مدير شؤون الضباط، واستطاع من خلال هذا المركز أن ينقل الضباط المساندين له إلى وحدات الجيش ذات الأهمية الاستراتيجية لتنفيذ خطة الانقلاب التي كان قد رسمها مع زملائه من الضباط الدمشقيين[5].

---

[1] – مصطفى طلاس: المصدر السابق، (ج2)، ص 117.

[2] – عبد الكريم النحلاوي: المصدر السابق، (ح4).

[3] - المصدر السابق، ص 153. كمثال عن ذلك أول نزاع وقع أيامم الوحدة بين ضابط مصري في إقليم الشمال وجندي سوري، حيث رفض الأخير تنفيذ تعليمات الأول مما أدى إلى مشاداة كلامية انتهت بصفع الضابط المصري للجندي السوري مما استوجب تدخل نائب قائد أركان حرب "عبد المحسن أبو النور" الذي أوقف الضابط المصري عن العمل ثم حول إلى القاهرة، ينظر، عبد المحسن أبو النور: المصدر السابق، ص 146.

[4] – عبد المحسن أبو النور: المصدر السابق، ص 148.

[5] – بشير زين العابدين: المرجع السابق، ص 307.

واتهم العماد ""طلاس" "النحلاوي" في خلق سياسة التمايز داخل الجيش الأول في سوريا حيث ذكر أن الأخير وزمرته كانوا يتعمدون تكريم الضباط المصريين ومحاباتهم، وإذلال الضباط السوريين، بهدف كسب ود المسؤولين المصريين في القيادة العليا للقوات المسلحة بالقاهرة، مما يمهد لهم الجو المناسب للتآمر وفي الوقت نفسه يتقصدون خلق مناخ الكراهية والتعصب الإقليمي تجاه الضباط المصريين داخل الجيش السوري [1] الذي زادت نقمته على قيادة الـ(ج.ع.م)، وهو ما استغله العقيد "عبد الكريم النحلاوي" الرأس المدبر للانقلاب مستفيداً من مركزه كنائب مدير شؤون الضباط.

في الوقت الذي اتهم فيه "النحلاوي" [2] قائد الجيش السوري "جمال الفيصل" و"عبد المحسن أبو النور" أول رئيس أركان للجيش الأول بالتسبب في خلق سياسة التمايز في جيش الإقليم السوري عن طريق الاحالة والتسريح والعزل.

وفي حقيقة الأمر لا يجب وضع اللوم في الانفصال على الضباط المصريين كلهم، فمنهم من بذل تفانٍ وإخلاص وجهدٍ كبير في تدريب وحدات الجيش السوري، وشارك عدداً منهم في القتال معهم على الجبهة الإسرائيلية واستشهد بعضهم هناك كالضابط "محمد الجيار"، كما استشهد عدد كبير من الصف والجنود، وتحدث اللواء "كمال حسن علي" الذي تولى قيادة وحدة سورية كاملة (لواء مدرع 70) عن علاقته القوية بالضباط السوريين [3]، كما تكلم "النحلاوي"[4] قائد الانفصال عن وجود ضباط مصريين مخلصين داخل الجيش الأول؛ ما يجعلنا نقر بوجود أعداء للوحدة ومؤيدين لها في نفس الوقت من أبناء الإقليمين في الجيش، وأن تصرفات بعض النافذين لا يمكن تعميمها على المصريين دون السوريين.

كما أن حالة التذمر والاستياء داخل جيش الـ(ج.ع.م) من القيادة الحاكمة طالت حتى بعض الضباط في إقليم الجنوب الذين كانوا ناقمين على "عبد الناصر" وتسلطه منهم الرائد "جلال هريدي" (ولد 1929م) الذي قاد عملية الإنزال في اللاذقية للقضاء على الانفصاليين يوم 29 سبتمبر 1961م، ثم استسلم لقيادة الانفصال التي أخطرها بأنها لو تأخرت قليلاً كانوا يسبقونها في الانقلاب على "عبد الناصر" ، وهو ما يفسر قيام الأخير بعمليات تنظيف دائمة في الجيش، وعمليات إبعاد لكثير من الضباط، فقد اعتقل عدد كبير منهم عقب الانفصال عن سوريا خوفاً أن يشجع ما حدث في إقليم الشمال بعض الضباط الناقمين عليه من الجيش الثاني [5].

لم تأخذ القيادتين السياسية والعسكرية في دولة الوحدة في الحسبان الآثار الجانبية لعمليات إحالة الضباط السوريين ونقلهم وتسريحهم الذي أسهم في وقوف عدد غير يسير منهم إلى جانب القوى المضادة للوحدة، فقد أدت الأخطاء التي وقعت فيها قيادة المشير "عبد الحكيم عامر" إلى تحييد الضباط الوحدويين، في

[1] – مصطفى طلاس: المصدر السابق، (ج2)، ص 127.
[2] – شاهد على العصر، المصدر السابق، (ح9).
[3] – كمال حسن علي: المصدر السابق، ص ص156– 157.
[4] – شاهد على العصر، المصدر السابق، (ح8).
[5] – نفسه، (ح9).

الوقت الذي اعتمدت فيه على الضباط المحترفين والذين ينتمون إلى أصول برجوازية، وهؤلاء هم الذين كانوا أداة تنفيذية لحركة الانفصال.

12- الثقة التي حظي بها "النحلاوي" من طرف القيادة العامة للجيش الأول: فعلى الرغم من كونه من كتلة الشوام عمل العقيد المصري "أحمد علوي" كاتم أسرار القيادة السورية إلى جعله معاوناً له (أي نائب كاتم أسرار مكتب المشير عامر) لكفأته، وكانت شعبة كاتم أسرار مختصة بالترقيات والتنقلات في الجيش، مما جعل "أبو النور" يحذر قائد الجيش الأول "جمال الصوفي" و"أحمد علوي" من اختيار "النحلاوي" لهذا الموقع كونه من كتلة الشوام، غير أن "جمال الصوفي" لم يستمع له، وعين "النحلاوي" مديراً لمكتب المشير "عامر" عام 1960م[1] أيضاً، وهو ما سهل له إجراء حركة تنقلات كبيرة داخل الجيش الأول، عين فيها الموالين له في المواقع الحساسة لتنفيذ مخطط الانقلاب على الوحدة، نتيجة عدم شعور القيادة العليا للجيش أو تغافلها عن ذلك.

13- اهمال العناصر المدنية السورية المحترفة للعمل السياسي: مثل "خالد العظم" و"صبري العسلي" و"ميشال عفلق" وغيرهم فقد كان حكم "عبد الناصر" شمولياً عسكرياً يقوم على إلغاء الأحزاب وخنق حريات الصحافة، وكان السياسيون في سوريا يشعرون بالحنق الشديد من إسناد المناصب الوزراية إلى ضباط صغار تنقصهم الخبرة في الأعمال الإدارية، وإهمال العناصر المدنية المحترفة للعمل السياسي، كما عانى الموظفون المدنيون في سوريا من نقل عدد كبير من الموظفين المصريين إلى دمشق وإسناد المراكز الحساسة لهم في الحكومة والسفارات الخارجية، مما جعل السوريين الأكثر كفاءة في إدراة شؤونهم يتبرمون من هذه الإجراءات التي لم تقابل بحركة مقابلة من تعيين السوريين في مناصب مهمة في إقليم الجنوب[2].

14- الصراع بين قيادة البعث وبين البعث والسلطة: عملت القيادة البعثية التي انقسمت إلى جناحي "عفلق" و"الحوراني" على تغذية الصراع منذ الأيام الأولى للوحدة، فقد أصبح النفور واضحاً بين "الحوراني" وأتباعه من الوزراء المدنيين والعسكريين أمثال: "مصطفى حمدون"و"خليل كلاس" و"عبد الغني قنوت" و"رياض المالكي" من جهة و"صلاح البيطار" و"عفلق" وأنصارهما من جهة ثانية، فقد نصح "الحوراني" "عبد الناصر" بعدم الاعتماد على جماعة "عفلق" وحذره من التعاون معه ومع كتلته، وكان ينتقدهما خلال اجتماعاته بعبد الناصر" [3]، وهو ما ساهم في إبعاد "عفلق" من المشاركة في الحكم كما أبعد "خالد العظم"، والأسلوب نفسه كان يتبعه "البيطار" لدى اجتماعه بعبد الناصر" فكان يجرح "الحوراني" ويصفه بالمتعطش للسلطة كمحاولة لاقصائه سياسياً [4]، وأدى الصراع على مستوى قيادة البعث إلى ضياع فرص كثيرة للتفاهم مع القيادة في القاهرة حول الأسس والخطوط العريضة لبناء دولة الوحدة عندما انفرد "عبد الناصر" بالحكم واصدار القرارات، وهو ما جعل "الحوراني" الذي كان يطمح أن يكون نائب "عبد الناصر" على إقليم الشمال بعد قيام الوحدة يتذمر من أسلوب الأخير في الحكم، ثم إلى الاستقالة في نهاية 1959م

[1] - عبد المحسن أبو النور: المصدر السابق، ص ص 170- 171.

[2] - بشير زين العابدين: المرجع السابق، ص ص 303- 304.

[3] - عوني فرسخ: إشكاليات الوحدة، المرجع السابق، ، ص 226.

[4] - سامي جمعة: المصدر السابق، ص 300.

عندما شعر بأنه أضحى بلا دور في دولة الوحدة، أما "عفلق" الذي شعر أنه أضحى زعيم بلا حزب راح يدعو من لبنان إلى جمع صفوف حزب البعث الاشتراكي، منتقداً سياسية "عبد الناصر".

وهو ما جعل الأخير خلال مباحثات الوحدة الثلاثية بين سوريا والعراق ومصر عام 1963م يعترف أن حزب البعث تصادم معهم في الـ(ج.ع.م) عندما وصفهم بالعملاء لا الشركاء وبالاستعمار المصري، وألقى "عبد الناصر" عليه سبب جريمة الانفصال بتصادمه هذا، بغض النظر عن الأخطاء التي وقعت من الجانب المصري زمن الوحدة[1].

فالالتقاء بين الناصرية والبعث لم يكتب له النجاح لغياب الاحتكاك بينهما، ذلك أن قادة البعث وقيادة الثورة المصرية ظلوا أسرى تصورات مرحلة ما قبل ربيع سنة 1955م، إذ لم تتم دراسة في العمق لأسباب خلافهما ولا مراجعة موضوعية لتصور كل منهما للآخر، بحيث لم تتحرر النفوس من رواسب التباينات في وجهات النظر، كما لم يتجاوز التعاون بينهما حتى قيام الوحدة الاتفاق في المواقف السياسية، ولم تجرى خلال مرحلة الوحدة لقاءات واسعة وحوارات معمقة ما بين رجال "عبد الناصر" المكلفين بقضايا التنظيمات السياسية أو هو نفسه وقادة البعث تتناول قضايا التنظيم السياسي ، لذا بقي قادة البعث وأنصارهم على تصورهم لعبد الناصر" ونظامه الثوري المستقطب للجماهير العربية، ومن جهته لم يتعمق الأخير في دراسة طبيعة البعث وتركيبته من جوانبها التاريخية والفكرية والاجتماعية كحزب سياسي عقائدي له سبق في العمل القومي التقدمي[2].

أدى التصادم بين البعث والسلطة في الـ(ج.ع.م) الذي بدأت شاراته منذ اللحظات الأولى لقيام الوحدة بإقصاء "حزب البعث" عن الساحة السياسية إلى تقويض الوحدة، فبدلاً من أن يتحالف "عبد الناصر" مع البعث لضمان استمرارية الوحدة، عمل على إقصائه من كل دور في السلطة بإبعاد اتباعه وتشتيتهم وملاحقتهم، ولم يولي قادتهم (عفلق والحوراني والبيطار) الاعتبار اللائق بدورهم التاريخي ومكانتهم القومية، وهو ما عمق الخلاف بين الجانبين، وأدى ببعض العناصر المخلصة للحزب من الضباط إلى التكتل وخلق نواة "اللجنة العسكرية" استعداداً لفصم الوحدة من دون معرفة "ميشال عفلق" وقيادة البعث.

15- عدم ضرب إسرائيل بحركة خاطفة من طرف الـ(ج.ع.م): إذ ذكر اللواء "عبد الكريم زاهر الدين"[3] أن الـ(ج.ع.م) فترة قيامها لم تقم بأي عمل ضد إسرائيل التي أخذت زوارقها تبحر في الضفة الشرقية لبحيرة طبريا متحدية مخافرهم الأمامية التي تلقت أوامر بتحاشي الاصطدام، وهو ما بعث الخيبة في نفوس عناصر الجيش السوري التي كانت ترى في الوحدة أملاً في القضاء على الكيان الصهيوني؛ وهو نفسه ما ذكره "النحلاوي"[4] من أن القيادة (معاون رئيس الاركان في الجيش الأول "عبد المحسن أبو النور) أعطتهم أوامر بعدم فتح النار مع الجبهة الإسرائيلية

---

[1] – عبد الله إمام: الناصرية، المرجع السابق، ص 427.

[2] – عوني فرسخ: إشكاليات الوحدة، المرجع السابق، ص 223 ، 225.

[3] – المصدر السابق، ص 19.

[4] – برنامج بلا حدود، الجزيرة 29 افريل 2010. تقديم أحمد منصور الرابط/ https://www.youtube.com/watch?v=mDkN3nCC4lo تاريخ التصفح 11/11/ 2018 الساعة 14:00. وانظر، النحلاوي: شاهد على العصر: المصدر السابق،(ح10).

وحتى بعد تعيين "أبو النور" محافظاً عام 1960م استمر الوضع على ما هو عليه بعد مجيء"أنور القاضي" مكانه وذكر أنه في أحد الأيام قامت احدى عشر دبابة إسرائيلية باطلاق النيران على المخافر السورية، ولم تستطع القوات السورية الرد بناءً على الأوامر لكون "القاضي" "أبو النور" كانا خارج سوريا، وذكر"أحمد عبد الكريم" أحد الضباط المنتدبين لإقليم الجنوب أنه خيل إليهم أن الوحدة ستفك الحصار عن سوريا وتعدل التوازن الاستراتيجي لصالح الدولة الجديدة بمواجهة إسرائيل"[1]، إلا أن شيئاً من هذا لم يحدث، ففي الوقت الذي تدخلت فيه الـ(ج.ع.م) في أحداث المنطقة العربية كالأزمة اللبنانية التي دعمت فيها المعارضة ضد "شمعون" لم تقم بأي هجوم دفاعي مشترك، بل تركت جيش الشمال يواجه وحده خطر الإعتداءات الإسرائيلية، أضف إليه انعكاس الأوضاع المدنية على الجيش من قرارات التأميم والاصلاح الزراعي، وإلغاء الأحزاب وخنق حريات الصحافة كلها كانت عامل باعث على حركة سبتمبر 1961م التي قادها "النحلاوي".

16- تصرفات عبد الحميد السراج البوليسية: بعدما عينه "عبد الناصر" رئيساً للمجلس التنفيذي السوري في التشكيلة الوزارية الأولى والثانية (مارس – اكتوبر 1958م) أحكم "السراج" قبضته على سوريا ومارس فيها حكماً بوليسياً، من خلال إحكام قبضته على جهاز الأمن (المكتب الخاص)، وبهذا أصبح وزيراً للداخلية ورئيساً للمخابرات العامة في إقليم الشمال مما جعله حاكماً مطلقاً على الإقليم، فقد كان كما قال "نقولا ناصيف: [2] «تصرفه طلقاً ومتوحشاً، ذُو مزاج حادٍّ ومتطرف من دون تخليه عن الشجاعة، يأمر بتسلط ويُغالي في الخوض في التفاصيل مضيفاً إلى أسلوب عمله التخويف والترهيب والهيبة، لا قعر لغضبه وردود فعله بحكم مهنته ومِراسه الطويل في الاستخبارات العسكرية، متعطش للسلطة والتعسف، وفي الوقت نفسه يريد أن يعرف كل ما يدور حوله بجمع المعلومات التي لم يكن يريدها أن تنضب عن كل الناس، وأولهم القريبون منه والمحيطون بعمله، وعن خصومه وأعدائه ومؤيديه وكذا عن معاونيه وبسبب ذلك جعل الهيبة – التي كان يستمدها من القوة والتخويف أحياناً – والمعلومات في منزلة واحدة ...».

اتبع "السراج" حكما بوليسياً قمعياً في إقليم الشمال فغُيبت الأحزاب وحرية الصحافة والحريات الفردية، وعمَّ الإقليم الخوف والترهيب بعد أن عاش السوريون مرحلة زاهية من الحرية السياسية والتعبير في مرحلة بعد الاستقلال فكان يبث أعوانه وجواسيسه لمراقبة اجتماعات الضباط السوريين المشكوك في ولائهم للوحدة، ومراقبة الأنشطة السياسية والاجتماعية واعتقال المشتبه بهم، كما أصدر تعليمات بعدم السماح لأي مواطن بمغادرة الأراضي السورية إلا بعد الحصول على (تأشيرة خروج) وإذن سفر، وبذلك حول سوريا إلى سجن كبير، لذا قامت حملة عنيفة ضده داخل سوريا خاصة من البعثيين، وقد اعترفت "هدى عبد الناصر" بدور "السراج" في حدوث الانفصال من جراء تصرفاته وممارساته[3].

---

[1] – أحمد عبد الكريم: المصدر السابق، ص 20.

[2] – "عبد الحميد السراج... هل يتذكره اللبنانيون"، المرجع السابق.

[3] – صبحي منذر ياغي: "الوحدة المصرية – السورية ما زالت حاضرة في الذاكرة في زمن يخيم فيه شبح التجزئة والتقسيم والتفكك على أكثر من دولة عربية" ، المرجع السابق.

فقد حوّل سوريا إلى سجن كبير، اختفت فيه كل مظاهر الديمقراطية، ضرب وعذب وزراء ونواب وأطباء ومحامين وصحافيين ورجال أعمال ومهندسين ونساء ورجال دين، حتى أطلق عليه "سعيد تقي الدين" تسمية "السلطان الأحمر" وكان لا تفسير لسلطته وسطوته قبل الوحدة أو بعدها على ما ذكر عديله "غسان زكريا" إلا الحقد الاجتماعي الذي تأجج فيه منذ الصغر ضد العائلات الإقطاعية التي حرمتهم من كل شيء[1].

وعندما قامت الوحدة استغل ثقة "عبد الناصر" فيه عندما سلمه وزارة الداخلية لإقليم الشمال، فاستغل تلك الثقة ليتمكن من الاستئثار بالحكم، فعمل في الخفاء على التصدي للتشكيلات الحكومية لجمهورية الوحدة، وتأليب "عبد الناصر" ضدها، واستحكم بجهاز الأمن، وفرض سلطانه على "الاتحاد القومي" الذي تشكل في جوان 1960م عندما عين أميناً عاماً له، ورئيساً له في إقليم الشمال في نفس الوقت، فاستغل هذا النفوذ في اعتقال من يعترض ويتمرد، ويهدد كل من لا يوالي ويقر ويعترف بسلطته، كما عمد على تشكيل وحدات سرية بالموازة مع الوحدات الرسمية المنتخبة في الاتحاد القومي، وكان يوجهها لتنفيذ ما يخالف عمل الوحدات الرسمية، ووظفها في صراعه مع المشير "عامر"، وضد "عبد الناصر" الذي قلص من نفوذه بتعيين "عامر" على إقليم الشمال نهاية 1959م فحرض من خلالها على تنظيم المظاهرات الموالية له في شوارع دمشق[2].

وأكد "عوني فرسخ" بأن ما حدث في إقليم الشمال من جرائم العدوان على الحريات، وامتهان كرامة المعتقلين والقتل كما جرى لفرج الله الحلو" عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوري اللبناني، الذي انتهي به الأمر بتذويب جثته بعد تعذيبه، وما جرى في سجن المزة العسكري، وغيره من السجون والمعتقلات من تعذيب أيام الوحدة تسببت فيه أجهزة الأمن في الإقليم السوري من أبناء الإقليم، وأرجع المسؤولية عنها بالدرجة الأولى "عبد الناصر"، وكل الذين تولوا مسؤولية قيادية في الإقليم السوري بدءاً بنواب الرئيس "الحوراني" و"عامر" و"البغدادي" والمهندس "نور الدين كحالة" و"السراج" [3] المسؤول الأول عن أمن الإقليم الذي أصبح الحاكم الفعلي لسوريا حتى تاريخ استقالته في 12 سبتمبر 1961م عندما وظف أجهزة الأمن ضد خصومه، ودخل في صراع على السلطة مع عناصر الحكم المختلفة، فلم يقتصر جهاز الأمن * رقابته على أعداء وخصوم الوحدة والنظام أو على الذين يشك في أن يكونوا مناصريهم ومتعاونين معهم، وإنما شملت إجراءات الرقابة الجميع حتى الوزراء وكبار المسؤولين **، وفي حالات

---

[1] – غسان زكريا: المصدر السابق، ص ص 25، 36.

[2] –نفسه، ص ص 200 – 201.

[3] – عوني فرسخ: إشكاليات الوحدة، المرجع السابق، ص 172.

*– ذكر عوني فرسخ أن تجاوزات أجهزة الأمن في إقليم سوريا أيام الوحدة لم يكن بتأثير المناخ الذي فرضه المصريون الذين تولوا المسؤولية في الإقليم، وانما كان مسؤولوا الأمن في الإقليم الذين اقترفوا التجاوزات كلهم من أبناء الإقليم (السوري)، وأن المسؤولين من إقليم مصر كانوا جميعاً يتذمرون من ممارسات "السراج" البوليسية وأجهزته وبسبب ذلك وقع أكثر من صدام بين "السراج" والمشير "عامر"، ودليل ذلك أن "عبد الناصر" أمر "عامر" على إثر استقالة الوزراء البعثيين الأربعة عام 1959م بضرورة أن تخفف وزراة الداخلية من أسلوبها في العمل، وأن تمنع الاعتقالات إلا بقرار من "عامر" شخصياً ، ومنع أي ضرب أو تعذيب أو اعتقال إلا بعد إجراء تحقيق من قبل النيابة، ينظر، عوني فرسخ: إشكاليات الوحدة، المرجع نفسه، ص ص 176- 177.

**– من ذلك على سبيل المثال – لا الحصر– توظيف "السراج" أجهزته ضد الحوراني ووزرائه و"نور الدين كحالة" ، ولم يقم اعتبار "لعبد اللطيف البغدادي" واللجنة الثلاثية التي كان يرأسها من أجل تطبيق الاصلاح الزراعي في الإقليم، ودخل في صراع مع "عامر" و الصحفي "محمد حسنين هيكل" صاحب

غير يسيرة فرضت الرقابة على الأصدقاء والأنصار قبل الخصوم والأعداء، ومحاولة فرض أنصاره والمتعاونين معه على المؤسسات السياسية والاجتماعية والإدارات العامة، وفي المقابل تسامح على أشخاص متحفظين على الوحدة والنظام لا لشيء إلا لأنهم يعادون جماعات مخلصين للوحدة والنظام، ولكنهم غير موالين للسراج" وأجهزة الأمن أو غير قابلين بأساليبهما، وقد استفاد من هذا المسلك الانفعالي عدد غير يسير من أعداء الوحدة والحكم الذين نجحوا في حماية أنفسهم والتستر على تحركاتهم المعادية للوحدة[1].

وبهذا لعب "السراج" دور غير مباشر في تقويض الـ(ج.ع.م) باستيراد طرق المخابرات المصرية في كتم الأنفاس، إلى فتح السجون وأقبية التعذيب التي زج فيها المئات ممن ناضلوا من أجل الوحدة العربية والوحدة مع مصر بشكل خاص؛ ولم يكن "عبد الناصر" في القاهرة يعتقد أن "السراج" يخطئ في كل تصرفاته، وعزا بعض أخطائه إلى معاونيه المحيطين به مقدراً دائماً دوره في سوريا ولبنان – في قمع الشيوعية – وعَدّه بلا تردد رجلاً مستقيماً [2] ومخلصاً له، لذلك اختار "السراج" مصر كمنفى له بعد الانفصال، أمضى فيها بقية حياته صامتاً دون أن يدافع عن نفسه أو يفسر شيئاً من جبال الألغاز التي تجمعت من حوله خلال فترة صعود نجمه في خمسينيات القرن الماضي.

ويرى خصومه والمناهضون له، أن تصرفاته الاستبدادية هذه التي طالت عناصر اليسار خاصة وبعض عناصر اليمين المعارضة للإجراءات الاقتصادية منذ 1959م، هي التي فتحت الطريق أمام الانقلاب ضد الوحدة الذي قاده "عبد الكريم النحلاوي" في 28 سبتمبر 1961م وأدى إلى الانفصال.

فقد ذكر البعثي "أحمد أبو صالح" [3] أن ما تم من قمع في الوحدة لم تشهده سوريا من قبل فقد مات خمسة من الشيوعيين من إقليم الشمال تحت التعذيب حتى الموت بدون تهمتهم أنهم شيوعيين وأن "السراج" اعترف بالوقوف وراء ذلك ووراء قتل "فرج الله الحلو" [*] وتذويب جثته بهدف إخفاء الجريمة، مشيراً إلى أنه لو كان هناك حرية أحزاب وصحافة تنقل هذه التجاوزات ما كانت لتحدث من طرف الوزراء، لأن الديمقراطية هي أنجح حل لمشاكل الناس؛ وقال عنه "أمين الحافظ" [4] أنه وظف المخابرات في مراقبة الناس والمس من كرامتهم بدلاً من حمايتهم، وأن أعماله القمعية امتدت إلى خارج الـ(ج.ع.م) عندما مدّ بدو العراق بالأسلحة للانقلاب على النظام الهاشمي بها.

= المكانة عند "عبد الناصر" بمراقبة هاتفه عندما زار دمشق، ينظر، عوني فرسخ، إشكاليات الوحدة، المرجع السابق، ص 477. ولم يسلم منه حتى الوزراء البعثيين المستقلين مثل الحوراني وقنوت وحمدون وأحمد عبد الكريم الذين تعرضوا لمضايقات ومراقبة شديدة واستفزاز حتى من أجهزة الثالوث: رياض وأبو النور وعامر، ينظر، سامي جمعة: المصدر السابق، ص 349.

[1] – سامي جمعة: المصدر نفسه، ص 174.

[2] – نقولا ناصيف: «عبد الحميد السراج ... هل يتذكره اللبنانيون»، المرجع السابق.

[3] – المصدر السابق، (ح5).

*– وهو ما اعترف به ايضاً رجل المخابرات السور "سامي جمعة" الذي كان مقرباً من السراج ويعمل معه في قمع الشيوعيين، حيث ذكر أن وجيه أنطاكي هو الذي تخلص من جثة الحلو بإذابتها بالأسيد، وذكر في مكان آخر أن "عبد الناصر" هو الذي طلب من السراج التكتم على مقتل الحلو ومحو آثار الجريمة حتى لا تهتز علاقته بالاتحاد السوفيتي الذي كان يمول السد العالي، ونفى على المستوى العالمي دخول الحلو لأراضي الج.ع.م، وأنكر السراج بعد الانفصال أثناء التحقيق معه علمه بموضوع الحلو وفاء لعبد الناصر، وللاطلاع على تفاصيل الحادثة وقمع الشيوعيين أيام الوحدة من طرف مخابرات "السراج"، ينظر سامي جمعة: المصدر السابق، ص 338 ومابعدها، وص 366 وما بعدها.

[4] – المصدر السابق، (ح6).

والحقيقة أن سياسة القمع طالت حتى إقليم الجنوب، فقد زُج العديد من الشيوعيين ومن الإخوان المسلمين في السجون بإقليم الجنوب، حيث بلغ عدد الأخيرين الثلاثمائة سجين في السجون المصرية [1]، غير أن ما قام به "السراج" ورجاله [*] الذين استعملهم لمواجهة البعثيين من أمثال: "مصطفى حمدون"، و"عبد الغني قنوت" ساهم في القضاء على الوحدة.

ومع تصاعد الشكوى من الحكم البوليسي الذي فرضه "السراج" على السوريين، والذي لم يستبعد "غسان زكريا"[2] في أن يكون "السراج" فيه سوى صوت سيده "عبد الناصر" وسيفه؛ قرر الأخير أن يعين نائبه المشير "عبد الحكيم عامر" مشرفاً على سوريا في اكتوبر 1959م ومنحه كل سلطات رئيس الجمهورية، لضبط الإجراءات الأمنية التي تتخذها أجهزة "السراج" ومنع الملاحقة والتوقيف إلا بإذن من النيابة العامة وبأمر خطي من المشير، وهو ما لم يستحسنه "السراج" لكون القرار يدينه، لذا بدأ يحرض أتباعه في أجهزة الأمن والمخابرات وتنظيمات (الاتحاد القومي) ضد "عامر" [**]، حتى وصل الأمر إلى تنظيم اضرابات واعتصامات عمالية في دمشق، وفي المقابل أنشأ "عامر" جهاز مخابرات جديد برئاسة العقيد "راشد قطيني" وأغلق مقار الأجهزة السابقة، ونقل كبار ضباطها إلى إقليم الجنوب وبصفته مسؤولاً عن الاتحاد القومي أصدر قرارات بإعادة انتخاب المجالس التنفيذية في إقليم الشمال، وأعطى أمر بإخلاء سبيل جميع الموقوفين بأوامر عرفية أو من دونها [3]، وهو ما دفع "عبد الناصر" إلى نقل "السراج" إلى الوزارة المركزية بالقاهرة وتعيينه نائباً لرئيس الجمهورية في 16 أوت 1961م وتشتيت أركان الدولة البوليسية من أعوانه[4]، وبهذا أضحى "السراج" بلا صلاحيات كان قد استأثر بها "عبد الحكيم عامر".

وكان "عبد الناصر" [***] قد حذر "السراج" عدة مرات من تصرفاته البوليسية لما تسببه من إضرار بسمعة الدولة في الخارج، وإثارة جو من الخوف والتوتر في الداخل، فخلال لقائه به في القاهرة يوم 22 سبتمبر 1961م

---

*- اعتمد السراج على بعض الشباب أمثال: "عبد الوهاب الخطيب"، و"برهان أدهم" و"طلعت صدقي" و"المستخدم المدني" و"وهبت المستوتي" وغيرهم الذين سيطروا على كل شيء في المكتب الخاص والمخابرات في إقليم الشمال، وكانوا يأتمرون بأمره وكان "الخطيب" أقربهم إليه، ينظر، سامي جمعة: المصدر السابق ص 298.

[1] - عدنان سعد الدين: المصدر السابق، ص 204.

[2] - المصدر السابق، ص 177.

**- تسبب الصراع ما بين المشير "عامر" و"السراج" ثم استقالة الأخير واستنفار عناصره في أن يعيش الإقليم السوري في الشهر الأخير من عهد الوحدة شبه فراغ أمني، وقد ذكر العقيد "جاسم علوان" أنه خلال الأسبوع الأخير من حياة الوحدة كانت القوات القريبة من دمشق مستنفرة تحسباً لأي طارئ، وأن بعض الوحدات شاركت في الانقلاب على الوحدة دون معرفة غالبية عناصرها بالدور الذي تقوم به، ينظر، أحمد يوسف أحمد وآخرون: ندوة أربعون عاماً على الوحدة المصرية السورية، المرجع السابق، ص 235.

[3] - عوني فرسخ: إشكاليات الوحدة، المرجع السابق، ص 479.

[4] - صلاح عيسى: "عبد الحميد السراج ... ولعبة التوازن"، المرجع السابق.

***- ذكر "النحلاوي" أن عبد الناصر كان على علم بتصرفات السراج وذلك عن طريق رجل المخابرات المزدوج السوري "سامي جمعة" الذي عثروا في مكتبه بعد الانفصال على تقارير تدين السراج في تصرفاته، ينظر، عبد الكريم النحلاوي: شاهد على العصر، المصدر السابق، (ح8). في حين نفى جمعة في مذكراته محاولة المصريين إغرائه بتتبع تصرفات السراج واعماله، وأنه ظل مخلصاً له، وأن "طعمة العودة الله" وبرهان أدهم هما من رفعا التقارير الكاذبة للقيادة في القاهرة التي تدين السراج بمحاولة الانقلاب على الوحدة، ينظر، سامي جمعة: المصدر السابق، ص ص 357، 360.

خاطبه "عبد الناصر" قائلاً [1]: «... لقد اخترتك نائباً لرئيس الجمهورية وأعطيتك أوسع الاختصاصات ... ولكني فوجئت بما فعلته بعد ذلك في دمشق، ثم بالذي فعله بعض رجالك، واتضح لي أن كل الذي تريده أن تبقى حاكماً لسوريا، وأنا أريدك مسؤولاً في الجمهورية العربية المتحدة كلها، ثم من ناحية أخرى أنت تعرف رأيي في كثير من إجراءات البوليس في دمشق، ولقد قلت لك أنه في كثير من الأحيان تضر بسمعة الجمهورية أكثر مما تخدم أمنها، وأنا أقدر حسن نيتك فيما تفعله، وأفهم أن الاخلاص للجمهورية هو الذي يدفعك إليه، ولكن الأمور لا تحتاج إلى هذا المدى الذي يصل إليه بعض رجالك في بعض الأحيان ... »؛ وتفادياً للصراع بين أجهزة الأمن التابعة للسراج" والتابعة لعامر" قام "عبد الناصر" إلى تحويل جهاز الأمن (المكتب الخاص) لإقليم الشمال إلى جهاز المخابرات العامة الذي يرتبط بإدارة المخابرات العامة بالقاهرة برئاسة "صلاح نصر"، فاستقال "السراج" من منصبه الجديد كنائب لرئيس الجمهورية وعاد إلى دمشق.

إن تصرفات "السراج" هذه وقبضته الأمنية البوليسية وشخصيته الاستبدادية – رغم كل الصلاحيات التي منحها إياه "عبد الناصر" في سوريا – جعلته محل عدة تساؤلات حول ما إذا كان وراء الانقلاب ضد الوحدة؟ وهل كانت له علاقة بتنظيم ضباط الانقلاب؟ أم أنه كان ساخطاً هو الآخر على التسلط المصري داخل سوريا فأراد أن يظهر الحكم العسكري فيها من جديد؟ وهل كان "عبد الناصر" يخشى انفصال سوريا عن مصر عندما بعث إليها "عامر" عقب تصرفات "السراج" الذي منحه منصب أعلى مما كان عليه ونقله إلى العاصمة القاهرة؟

إن هذه التساؤلات وغيرها جعلت "السراج" محل شك وفي محل التهمة حول التخطيط للانفصال، و إن لم يكن هو المخطط له فرضاً فقد كان من أحد أسبابه بممارساته السلبية في سوريا آنذاك، والتي انتقدها العديد من أبناء الشعب السوري نفسه، حتى اشتهر في تلك الأيام بلقب (السلطان الأحمر).

ذكر "صلاح عيسى" [2] أن "السراج" بعد أيام من تعيينه نائباً "لعبد الناصر" غادر القاهرة * دون إخطار أحد وعاد إلى دمشق فصادف ذلك نجاح الانقلابيين في إنهاء الوحدة، فثار الشك في البداية حوله بأنه وراء الانقلاب لولا أن الانفصاليين قاموا بالقبض عليه، إلى أن نجحت المخابرات المصرية في تهريبه من سجن (المزة) العسكري في بداية سنة 1962م وبعدها بشهور عُين رئيساً لمؤسسة تدير شركات التأمين، وعاش بقية حياته في القاهرة بعدما منحه "عبد الناصر" الجنسية المصرية.

---

[1] – عبد الناصر نقلاً عن، غسان محمد رشاد حداد: المصدر السابق، ص ص 152- 153.

*– غادر "السراج" القاهرة بعد تقديمه استقالته من منصب نائب رئيس الجمهورية عام 1961م، وأصر على عدم الرجوع عنها رغم إلحاح جمال عبد الناصر عليه في جلسة مكاشفة طويلة وصريحة خرج منها السراج ليطير الى دمشق بنيّة العيش مواطناً عادياً، لولا أن داهمته وسوريا والأمة – بعدها بأيام ستة – نازلة الانفصال ، وليجد نفسه – بعد مدة اختفاء قصيرة – في سجن المزة حبيس ضباط الانقلاب، فيما الشائعات تتناسل في الخارج انه صاحبه، وهو ما كان مستبعد، وكان "السراج" يتهم "عامر" بالوقوف وراء الانفصال بممارساته السلبية في إقليم الشمال ، وكان قد جذر "عبد الناصر" من أن تصرفات عامر ستقضي على إقليم الشمال وإقليم الجنوب، ينظر، كمال خلف الطويل: "مقابلة مع عبد الحميد السراج الذي رحل بعد نصف قرن الصمت "، الرابط/ http://elw3yalarabi.org/elw3y/2018/02/23/%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%A8%D9%84%D8%A9-%D9 تاريخ التصفح: 26/ 06/ 2018، الساعة 20: 14.

[2] – "عبد الحميد السراج ... ولعبة التوازن"، المرجع السابق.

وبهذا زالت الشكوك حوله، لكن السؤال الذي يفرض نفسه ويبقى مطروحا – على افتراض إزاحة الشكوك حول السراج– هو لماذا عاد الأخير إلى دمشق بعدما حوله "عبد الناصر" منها؟ فهل كان يريد إعادة الاستقرار إليها؟ أم لأنه كان على علم بما يحاك ويخطط له من انقلاب بدمشق ضد دولة الوحدة؟ أم كانت هناك أسباب أخرى جعلته يعود إلى دمشق بأيام قبل الانقلاب؟

طلب "عبد الناصر" من "السراج" في برقية أرسلها إليه يوم 26 سبتمبر 1961م مقابلته في القاهرة إلا أن "السراج" اعتذر عن الحضور مدفوعاً برأي ضباطه الذين كانوا يجتمعون معه يومياً في مبنى "الاتحاد القومي" خوفاً من أن تكون المخابرات المصرية قد دبرت خطة لاغتياله في الجو، فأرسل "السراج" برقية اعتذار إلى "عبد الناصر" مفادها: ...غيابي الآن عن دمشق وبقاء المشير عامر فيها يزيد الأمور تعقيداً[1].

فبعد ذهابه إلى القاهرة وجد "السراج" نفسه دون سلطة أو عمل فعلي، لذا عاد إلى سوريا وراح يلتقي بأعضاء الاتحاد القومي الذين تعاطفوا معه ورفضوا نقله إلى القاهرة، وكانوا يريدون أن يبقى في سوريا للحفاظ على الأمن ودفع المخاطر الداخلية والخارجية عنها لأنه الأقدر على ذلك بحكم خبرته الطويلة في سوريا قبل وبعد الوحدة.

ويبدو أن "السراج" كان على علم بما يجري في حركة صفوف الضباط في سوريا وبما يحاك ضد دولة الوحدة خاصة وأن المعلومات التي توافرت لـ"عبد الناصر" وعامر" من طرف القوميين السوريين ورجال المخابرات المصرية وعلى رأسهم مدير جهاز المخابرات آنذاك "صلاح نصر" كانت توحي بمؤامرة الانفصال، مما كان يستدعي اتخاذ إجراءات طوارئ لم يأمر بها "عبد الناصر"[2]، ولعل هذا ما جعل "السراج" يرجع إلى دمشق ليعيد الهدوء إليها لكنه عندما رجع كان كل شيء يكاد ينتهي تقريباً.

وهو ما أكده "غسان زكريا"[3] الذي ذكر أن "السراج" عندما استقال كان يملك معلومات عن تحركات "النحلاوي" ورفاقه الذين خططوا للا نقلاب، غير أنه أخفاها عن "عبد الناصر"، بعدما تأكد له أفول نجمه في سماء الـ(ج.ع.م).

وما يؤيد ذلك ما ذكره اللواء "عبد الكريم زاهر الدين" في مذكراته من أن "السراج" أظهر يوم الانقلاب على الوحدة (28 سبتمبر 1961م) مع من تبقى من عناصره في سوريا نشاطاً ملموساً فأخذوا يطوفون الشوارع بقصد اختطاف الحركة واستغلالها، لأن الشعب لم يكن يعلم من قام بها، غير أن قيادة الحركة أسرعت في إلقاء القبض عليه وأعوانه من ضباط المباحث، وبعد نقله إلى سجن (المزة) سأل عناصر لحركة قائلاً:[4] «لماذا اعتقلتموني؟ وأنا كنت على وشك القيام بحركة مماثلة؟ إنني مؤيد لحركتكم كل التأييد، وإذا ما سمحتم لي بالذهاب إلى الإذاعة فإنني على أتم الاستعداد للإدلاء بكثير من المعلومات التي تدين حكام القاهرة... »، وأمرهم بالذهاب إلى مكتبه للإطلاع على وثائق سرية (تقارير) كان قد أرسلها إلى "عبد الناصر" قبل ترحيله من إقليم الشمال اشتكى فيها من تدهور الأوضاع

[1] – مصطفى طلاس: المصدر السابق، (ج2)، ص 114.

[2] – أحمد يوسف أحمد وآخرون: ندوة أربعون عاماً على الوحدة المصرية السورية، المرجع السابق، ص 227.

[3] – المصدر السابق، ص 202.

[4] – السراج نقلاً عن، عبد الكريم زاهر الدين: المصدر السابق، ص 31.

المدنية والعسكرية في إقليم الشمال وأسبابها، وهو ما آثار غضب "عبد الناصر" الذي وصف التقارير بكلام الاستعمار وأمر "السراج" بالانتقال إلى القاهرة[1].

فهل أيد "السراج" الانقلاب خوفاً على حياته؟ أم أنه أعلن عن تأييده له حتى يستحكم قبضته على قادته ومن ثم اضطرارهم إلى التخلي عن مؤامرتهم؟ أسئلة كثيرة لا نجد لها حل إلا عند "السراج" نفسه الذي لم يدون عنها شيئا، ومات دون أن يفصح عن أسراره.

من الواضح جداً أن "السراج" كان مخلصاً ووفياً لدولة الوحدة التي ساهم في قيامها ولقائدها "عبد الناصر" بغض النظر عن تصرفات الأخير حيال العناصر السورية، وإلا كيف نفسر رجوعه إلى دمشق أيام قبل الانقلاب، ثم إلقاء القبض عليه باعتباره من بقايا العهد البائد، وعدم إطلاق سراحه من طرف الانفصاليين الذين أشار عليهم بالتقارير السرية الموجهة إلى "عبد الناصر"، والتي لم تشفع له في تبرئته إلا بعد أن قامت المخابرات المصرية بتهريبه إلى مصر التي قضى فيها بقية حياته دون سوريا وطنه الأم.

ومهما يكن من أمر فقد قضى "السراج" – مهندس الوحدة المصرية – السورية على الوحدة بالحكم البوليسي الذي أقامه لحمايتها فانتهى بتقويضها إلى الأبد، ومثل الانفصال عام 1961م نهاية الدور الأمني والسياسي للسراج" عن المسرح السياسي إلى الأبد في الإقليمين المصري والسوري، ليمضي بقية حياته في صمت بمصر حتى وفاته في سبتمبر 2013م.

17– ضرب المعارضين من الشيوعيين والبعثيين: لعب "السراج" في هذه المسألة دور الجلاد حيث حول سوريا إلى سجن كبير اختفت فيه كل مظاهر الديمقراطية وشكلياتها حتى أَطلق عليه الأديب اللبناني "سعيد تقي الدين" لقب (السلطان الأحمر)، فقد شن حملات دموية ضد الشيوعيين السوريين واللبنانيين، وقام بمطاردتهم داخل سوريا ولبنان ودول الجوار وعذب قادتهم وكوادرهم في المعتقلات، كما عمل على ضرب أي نشاط للبعثيين في سوريا إبان الوحدة على خلفية موقفهم منها واعتراضهم عليها ومناهضتهم لعبد الناصر"، وهو ما أثار حملة عنيفة ضده من القوى السياسية في سوريا خاصة (البعث) الذي خرج من السلطة.

مهد ضرب المعارضين من الشيوعيين والبعثيين الأرض الخصبة للانفصال عندما راح الأوائل يشنون حرباً ضد دولة الوحدة في الداخل والخارج خاصة في بغداد، وعمل الأخيرين إلى تهيئة الشعب السوري سيكولوجياً للانفصال.

18– استياء بعض الوزراء من السياسيين والعسكريين من إقليم الشمال من تصرفات "عبد الحكيم عامر":

فبعد تعيين "عبد الناصر" لـ"عامر" نائباً له بإقليم الشمال بتاريخ 20 اكتوبر 1959م، مع تخويله صلاحيات رئيس المجلس التنفيذي والوزراء المركزيين، إضافة إلى صلاحياته العسكرية باعتباره وزير الحربية في الدولة أدت تصرفاته الناتجة عن قلة خبرته السياسية وعدم إلمامه الكامل بأحوال القطر السوري، ودخوله في صراع مع "السراج" حول السلطة بدل التحالف معه لمواجهة المتآمرين ضد الوحدة إلى خلق عدد من الأزمات والحساسيات أدت في النهاية إلى استقالة الوزراء البعثيين من السياسيين والعسكريين، فاستقال "أكرم الحوراني" نائب رئيس

[1] - عبد الكريم زاهر الدين: المصدر السابق، ص 31.

الجمهورية من منصبه الفخري، و"صلاح البيطار" وزير الإرشاد القومي المركزي، و"مصطفى حمدون" وزير الإصلاح الزراعي بإقليم الشمال، و"عبد الغني قنوت" وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بإقليم الشمال أيضاً في ديسمبر 1959م، وتبعتها استقالة "خليل كلاس" في مطلع سنة 1960م؛ وظلت مناصب الوزراء المستقلين تدار بالوكالة لغاية تاريخ 10 مارس 1960م حيث صدرت مراسيم تعيين أربعة من الضباط السوريين بمناصب وزارية هم: "أكرم ديري" مكان "قنوت"، "جادو عز الدين" وزيرا لشؤون الرئاسة في الإقليم الشمالي، "جمال الصوفي" وزير التموين و"أحمد حنيدي" مكان "حمدون"[1]، في الوقت الذي راح فيه الضباط السوريون المتواجدون في إقليم الجنوب يشكلون خلايا ولجانا عسكرية تمهيداً للانفصال.

ما إن خلت الساحة من الشيوعيين حتى تحول حلم البعثيين إلى سراب عندما راح "عبد الناصر" يعتمد على العناصر غير الحزبية ومنها الضباط الشوام (الذين بقوا بعيدين عن أي تكتل حزبي) و"عبد الحميد السراج" الذي جعله الرجل الثاني في الإقليم السوري من بعده وسلمه وزارة الداخلية يتصرف بها كما يحلوا له دون رقيب أو حسيب ما جعل الوزراء البعثيين يقدمون استقالتهم من حكومة الجمهورية، ومنذ استقالتهم بدأت المصائب تنهال على إقليم الشمال وشعبه، بين الشخصين اللذين أصبحا فيما بعد من ألد الأعداء ألا وهما نائبا الرئيس في القاهرة المشير "عبد الحكيم عامر" و"عبد الحميد السراج".

19- الصراع بين "عامر" و"السراج" في طريق حكم إقليم الشمال: سبق وأن أشرنا إلى أن التصرف البوليسي لوزير الداخلية ورئيس المجلس التنفيذي لإقليم الشمال "السراج" جعل "عبد الناصر" يرسل "عامر" في اكتوبر 1959م إلى الإقليم السوري كنائب له، للحدّ من تصرفات "السراج"، فتواصل التعاون بين الإثنين ضد نفوذ البعث حتى استقالة "الحوراني"ورفاقه في نهاية 1959م، غير أن "عامر" أحاط نفسه بضباط انتهزوا طيبته واستمروا في الفساد بقربهم من حياة اللهو مثل: "علي شفيق" مما أسهم في إضعاف الجيش كأداة لحماية الوحدة، وتيسير مهمة اختراقه وبلبلة صفوفه في مواجهة الانفصاليين، وبهذا عجز عن إدارة الجيش الأول، يضاف إلى ذلك انشغالهم بالصراع على السلطة مع "السراج" وجهازه المخابراتي، ثم مع البعث الاشتراكي مما أفقدهم القدرة على متابعة مجريات الأحداث في الإقليم واستهانتهم بما يدور حولهم، وما وصلهم من معلومات عن مؤامرة انقلابية يدبرها "النحلاوي" دون أن يتخذ "عامر" أي إجراء حيالها[2].

وعقب صدور قرارات التأميم (جويلية 1961م) وتشكيل حكومة موحدة للـ(ج.ع.م) في أوت 1961م تفاقم الخلاف بين "السراج" و"عامر" نائبا رئيس الجمهورية عندما أخذت أجهزة "السراج" تضع العراقيل أمام مهمة المشير الأساسية ألا وهي معالجة الإشكاليات القائمة في الإقليم، وكان لكل منهما نفوذه وصلاحياته ورجاله في الإقليم[**]، وأجهزة مخابرات تابعة له، وخرج الخلاف من السرية إلى العلن، خاصة بعد سلسلة القرارات التي أصدرها

[1] – غسان محمد رشاد: المصدر السابق، ص ص 148- 149

[2] – عوني فرسخ: إشكاليات الوحدة، المرجع السابق، ص ص 432- 433.

[**]– وقف أعوان "السراج" من عناصر المباحث والمكتب الخاص والأمن الداخلي بقيادة (مراون السباعي) والنقابات العمالية والطلابية وغيرها في صفه ضد "عامر"، ينظر، عبد الكريم زاهر الدين: المصدر السابق، ص 24. وفي المقابل كون المصريون بعد الوحدة أكثر من عشرين شبكة تجسس مؤلفة من العناصر

"عامر" في 18 سبتمبر 1961م[1] وتشكيل "عامر" مكتب للشكاوي يتلقى شكاوى المواطنين، ويحقق فيها تشجيعاً للمواطنين على الاستهانة بالسراج" وأجهزته، مما جعل الأخير يعمل على تحريض أجهزته ضد المشير ومكتبه متهماً إياه بمحاولة الحد من صلاحياته [2]، في الوقت الذي عم التذمر دمشق والمحافظات الأخرى، وكانت القيادة بحالة استنفار دائم ترقباً لأي محاولة انقلاب وفقاً لما جاء في تقارير المخابرات التابعة للجيش الأول، كما أنها استنفرت كافة قطعات (وحدات) الجيش، وبصورة خاصة في القطعات المتمركزة في دمشق وضواحيها كمعسكرات قطنا والقابون وقوى الطيران وقوى البادية، وكان المشير "عامر" وضباط القيادة لا يغادرون مكاتبهم إلا بالتناوب نهاراً، أما في الليل فكانوا يعقدون اجتماعاً في مبنى القيادة العامة، بحضور الوزراء المنقولين من الجيش مثل: "أكرم ديري" ، "جادو عز الدين"، و"أحمد الحنيدي" و"جمال الصوفي"، "وطعمة العودة الله" [*]، وكان الضباط الموثوق بهم "كجاسم علوان" يتنقلون ما بين قطعاتهم لجمع المعلومات عنها ونقلها إلى القيادة العامة[3].

وفي رأي "أحمد أبو صالح" [4] أن إقدام "عبد الناصر" على تعيين "عامر" على إقليم الشمال مع وجود "اكرم الحوراني" على رأس الإقليم كان أكبر خطأ ارتكبه مما جعل الأخير يقدم استقالته عام 1959م.

وعن سبب الخلاف بينهما ذكر الصحفي "محمد حسنين هيكل" أنه يرجع إلى الجانب العاطفي فعبد الناصر" كان يحب "السراج"كشاب عربي وطني مخلص رفض إغراءات الملك "سعود" بانقلاب يمنع الوحدة، عرف بحياده التام ما بين الكتل المتصارعة في سوريا قبل الوحدة ورجل المهمات الصعبة، لكن في المقابل كان يتحفظ من تصرفاته البوليسية التي رأى أنها أثارت متاعب لل(ج.ع.م) أكثر من متاعب أعدائها، لذا كان دائماً ينصحه ويحذره من تصرفاته وتصرفات رجاله في دمشق حتى أن جلساته مع "عبد الناصر" استغرقت ما يقرب من 20 ساعة قابله فيها خمسة مرات، وأخرى مع "عامر" للإصلاح بينهما وإصلاح "السراج"، وكان فيما قال "عبد الناصر" للأخير في سبتمبر 1961م:[5] «إنني لا استطيع أن أفهم تصرفاتك وتصرفات رجالك في دمشق، لقد قابلتكم جميعاً أنت وعدد من الوزراء السوريين في الإسكندرية في شهر جويلية الماضي(1961م)، وتحدثت إليكم عن نيتي في توحيد حكومة الجمهورية العربية المتحدة، ... قلت لكم يومها أنني لا أستطيع أن أترك الأحوال في الإقليم السوري تمضي كما كانت تمضي، لقد كان لكل منكم في الإقليم جماعته ومعنى هذه الجماعات المتفرقة أن يتمزق الوطن الموحد... ».

= المحلية السورية ومن مختلف طبقات المجتمع من الوزير إلى أدنى الطبقات المهنية بغرض الانتقام من البعثيين ومن أجهزة السراج، وكانت الشبكة المرتبطة بالعقيد الجوي "نوفل" من أهم الشبكات المصرية التي كانت تترصد أخبار السراج والبعث، ينظر، سامي جمعة: المصدر السابق، ص ص 303- 304.

[1] – غسان محمد رشاد حداد: المصدر السابق، ص 151.

[2] – عوني فرسخ: إشكاليات الوحدة، المرجع السابق، ص 473.

*– كان هؤلاء الضباط قد دخلوا في خلاف مع "السراج" أيضاً بسبب صلاحياته الواسعة، فطالبو بالحد من كثير من الصلاحيات التي كانت بيده والحيلولة دون تفرده بسلطات اقتصادية وإعلامية غير محدودة إلى جانب مسؤوليته كوزير للداخلية ومسؤول عن أجهزة المخابرات والأمن، فطالبوا بفصل الجهاز الإداري عن الجهاز السياسي والجهاز الاقتصادي، وفصل المخابرات العامة عن أجهزة الأمن في وزارة الداخلية ، وتعيين مسؤول مستقل لكل منهما، وكذا فصل جهاز الدعاية والإعلام عن وزير الداخلية، ينظر، عوني فرسخ: إشكاليات الوحدة، المرجع نفسه،ص 471.

[3] – عبد الكريم زاهر الدين: المصدر السابق، 24.

[4] – المصدر السابق، (ح2).

[5] – عبد الناصر نقلاً عن، غسان محمد رشاد حداد: المصدر السابق، ص 152.

وبهذا أدرك "عبد الناصر" خطورة هذا الصراع بين "عامر" و"السراج" على الوحدة، ومن جهته أدى هذا الصراع- الذي لم يكن يرغب الأخير في نقله إلى الشارع أملاً في أن يجد له "عبد الناصر" الحل المناسب لصالحه - إلى استدعاء "السراج" ونقله إلى القاهرة، وإغلاق مكاتب المباحث التي كان يديرها مع الضباط التابعين له، ونقل أصحابها إلى القاهرة أيضاً بهدف احتواء الخلاف، وأوفد "عبد الناصر" إلى إقليم الشمال "عامر" ومعه "عبد القادر حاتم" وزير الدولة، و"كمال رفعت" وزير العمل والشؤون الاجتماعية و"صلاح نصر" مدير المخابرات العامة وعدد من الضباط المرافقين للإطاحة بضباط المخابرات المحسوبين على "السراج" وتشتيت جهازه البوليسي بنقل أتباعه إلى القاهرة أو استقالتهم، وهو ما أدى إلى استقالة "السراج" من الوزارة المركزية[1] يوم 20 سبتمبر 1961م[*].

تم هذا قبل أسبوع من حادثة الانفصال، وفي الوقت الذي أضحى فيه إقليم الشمال دون حاكم عندما نقل "عبد الناصر" أجهزة الوزارة إلى الوزارة المركزية بالقاهرة، وراح الرجلان المسؤولان عن حمايتها يتصارعان على النفوذ والسلطة، وهو ما استغله الانقلابيون الذين راحوا يجمعوا صفوفهم في دمشق استعداداً للانقلاب.

وهو ما جعل البعض يعتبر أن نقل "السراج" وخروجه من سوريا كان كارثة، وأن الانقلاب لم يكن لينجح لو كانت خبرة "السراج" موجودة في سوريا، لأنه لن يظهر "شكري قوتلي" جديد يبايع "عبد الناصر" ويسلمه سوريا[2].

لم يكن "عبد الناصر" بإرساله "عامر" إلى إقليم الشمال قد فتح النار بينه وبين "السراج" [**] وفتح الباب على مصراعيه للطامحين في الانفصال عن مصر فحسب، بل أخطأ عندما أرسله دون تحديد صلاحيات وسلطات كل منهما يعني (عامر والسراج)، فقد بدأ الأول بمجرد وصوله إلى إقليم الشمال في منافسة الثاني في ممارسة الصلاحيات والتعيينات، وهو ما سبب في حقد الأخير عليه وفي تذمر شعبي خاصة في أوساط حزب "البعث العربي الاشتراكي" الذي قدم بعض وزرائه استقالتهم من مناصبهم عام 1959م.

كان للنار المستعرة بين الجهاز البوليسي التابع "لعامر" والجهاز البوليسي التابع "للسراج" - التي يتحمل مسؤليتها "عبد الناصر" بتكليفه لعامر بإدارة إقليم الشمال علاوة على منصبه كقائد للجيش- دورها في إذكاء نار الفتنة في إقليم الشمال الذي كان يغلي من قرارات التأميم الاشتراكية وهو ما زاده احتقاناً وعزماً على الانفصال عن مصر.

---

[1] - مصطفى طلاس: المصدر السابق، (ج2)، ص ص 111 – 112.

*- كان السراج قد قال يوما ما "إما أن يكون هو في دمشق أو يكون عامر فيها"، لذ أرسل استقالته إلى "عبد الناصر" من منصب نائب رئيس الجمهورية يوم 20 سبتمبر 1961م والتي كان نصها: "إنك سلمتني إلى من أهانني، فأرجو إعفائي، وكان عامر قد ألح على "عبد الناصر" قبول الاستقالة، في الوقت الذي كان الانقلابيون يدبرون للانفصال من مكتب المشير عامر، ينظر، محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، المصدر السابق، ص 565.

[2] - وثائق القنصلية البريطانية في دمشق ووثائق السفارة في عمان والقاهرة عن الانفصال (1961)، الرابط:

https://www.ammonnews.net/article/51371 تاريخ التصفح: 2018/08/06، الساعة: 01:30.

**- ذكر اللواء المصري كمال حسن علي أنه عند وصول "عامر" إلى إقليم الشمال وصل الموقف إلى أعلى درجات التوتر لدرجة أن طلبت منهم (قادة ألوية قطنا) القيادة المبيت في المعسكرات بالتناوب، ينظر، كمال حسن علي: المصدر السابق، ص 160. وهو نفسه ما ذكره هيكل، من أن الكراهية غلبت على الإثنين، إذ ذكر أن دمشق أصبح يسري فيها مقولة السراج من أنه يستطيع إخراج عامر منها بالطماطم، ينظر، محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، المصدر السابق، ص 565.

20- التحديات التي واجهت عبد الناصر وتراكم تركة الانقلابات العسكرية السابقة في سوريا: كان "عبد الناصر" يدرك تماما أن الوحدة ما بين مصر وسوريا ستواجها كثيراً من العقبات، والعداء من الحكام العرب المحافظين ومن الصهيونية والدول الغربية والشيوعية، ففي حديثه مع "ميشيل عفلق" زعيم "حزب البعث العربي الاشتراكي" ونائبه"صلاح البيطار" بتاريخ 18 جويلية 1958م بعد أن عرض عليه "عفلق" ضم العراق إلى الـ(ج.ع.م) أجابه "عبد الناصر" قائلاً: « إننا إذا أضفنا إليها [الـ(ج.ع.م)] واقع الحال في العراق نجد أنفسنا أمام تعقيدات لا حل لها » فرد عليه "عفلق" قائلاً: « أن الوحدة خلاقة، وأنها كفيلة بأن تحل مشاكلها بنفسها » فعلق "عبد الناصر" بقوله: [1] «إن هذا القول مقبول من الناحية النظرية، ولكنه عند التجربة العملية أشد صعوبة».

وأبدى "عبد الناصر" لصديقه الأستاذ "صديق شنشل" [*] وزير الإرشاد القومي في حكومة العراق الجديدة الذي حضر الاجتماع المذكور بدمشق رفقة وفد عراقي يمثل نظام الثورة العراقي، عدم تحقيق ما كان يطمح إليه من الوحدة، وهو التقدم خطوة أكبر إلى الأمام بانضمام دولة عربية أخرى للـ(ج.ع.م)، لأن المشاكل حالت دون ذلك ورجاه أن لا يطلب العراق منه وحدة حيث قال: [2] « إنني قبلت بالوحدة مع سوريا لظروف تعرفها، ولقد تصورت أننا نستطيع أن نقوم بخطوة كبيرة إلى الأمام ثم ندعم الخطوط ونسد الثغرات على مهل، ولكن ذلك لم يحدث فلا تزال خطوطنا طويلة ومكشوفة حتى الآن ثم إن الثغرات ما زالت مفتوحة ومعرضة، وبرغم كل محاولاتي فلا بد أن أعترف لك أننا لم ننجح بالقدر الذي تصورته أو تمنيته، وأنا لا أريد أن أحمل تجربة الوحدة بين مصر وسوريا بتبعات كل المتناقضات القائمة في بغداد الآن [**]، ولهذا فسوف تجدني على استعداد لأن أقوم بكل عمل من شأنه تدعيم ثورة العراق، ومن شأنه فتح آفاق التعاون الممكن بين البلدين، ولكني أرجوكم أن لا تطالبوني بأي خطوة وحدوية الآن».

كان "عبد الناصر"يشعر أن الخطوط طالت وأن الثغرات مفتوحة وأن أمن الحركة القومية العربية يحتاج إلى التدعيم والتركيز أكثر مما يحتاج إلى الاتساع والانتشار، وكان يحس في قرارة نفسه بأن تجربة الوحدة مهما طالت فإنها ستزول – إن لم تدعم – نظراً للتحديات والمشاكل الداخلية والخارجية التي كانت تواجهها دولة الوحدة، والتي يأتي في مقدمتها الاختلاف في النظام الاقتصادي بين البلدين فالاقتصاد المصري بني على اشتراكية والاقتصادي السوري كان رأسمالياً، وصعوبة السيطرة على الجيش السوري المسيس والمتحزب وغيرها من المشاكل الاجتماعية المتعلقة بالفقر

---

[1] – عبد الناصر نقلاً عن، محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، (ج1)، المصدر السابق، ص ص376- 377.

*- **محمد صديق شنشل**: ولد بالموصل سنة 1910م وتخرج من معهد الحقوق سنة 1933م، كان من الشباب القومي المتحمس، شارك في ثورة رشيد عالي الكيلاني سنة 1941م ، وشارك في تأسيس حزب الاستقلال العراقي سنة 1946م ، انتخب نائباً عن الموصل سنة 1950م واستقال سنة 1952م اعتقل عدة مرات، ولما قامت ثورة 14 جويلية 1958م عين وزيراً للإرشاد حتى سنة 1959م، له عدة مقالات منشورة وشارك في تاليف كتاب: القومية والوطنية، توفي سنة 1990م، ينظر، مير صبري: المرجع السابق، ص ص 292- 293.

[2] – عبد الناصر نقلاً عن، محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، (ج1)، المصدر السابق، ص 378.

**- يقصد بالتبعات والمتناقضات التوتر والصراع الذي كان قائماً ما بين "عبد الكريم" قاسم و"عبد السلام عارف" على السلطة بعد نجاح الثورة العراقية عام 1958م ، فقد حاول "قاسم" أن يفرض نفسه قائداً أوحد للثورة العراقية، يضاف اليه تعقيد التركيبة الاجتماعية للعراق(سنة، شيعة، أكراد...) لذا اقترح على قيادة الثورة العراقية التعاون دون الوحدة في هذه الظروف، ينظر: محمد حسنين هيكل المصدر نفسه، (ج1)، ص 379.

والتأخر، لذا أبدى تحفظه وعدم استعداده لقبول أي طلب من العراق للانضمام إلى الـ(ج.ع.م) لأن وضع الأخير لم يكن أحسن من وضع سوريا المعقد التي قبِل بالوحدة معها آنذاك.

وهذا ما يفند ما ذهب إليه الغرب من محاولة "عبد الناصر" ضم العراق إلى الـ(ج.ع.م) والسيطرة على حساب سيادته بعد الإطاحة بالحكم الملكي.

لم يكن خافياً على "عبد الناصر" أن الطريق إلى البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي هو طريق شاق وأنه واجه صعوبات طيلة سنوات الوحدة في سوريا التي كانت تشهد تخلفاً في الواقع الاجتماعي والاقتصادي أكثر من نظيرتها مصر التي شهدت تحولات منذ ثورة جويلية 1952م، وهو ما كان يتوقعه وصرح به لقادة الجيش السوري المطالبين بالوحدة منذ 1958م إذ قال في كلمته بشأن الانفصال 29 سبتمبر 1961م مستذكراً بشيء من السخرية المرة قائلاً:[1] «لقد قلت إن الوحدة تحتاج إلى تمهيد، الوحدة متاعب والوحدة مشاكل والوحدة امتزاج .. قلت هذا ولكنهم قالوا لي أين الأهداف التي أَعلنتها؟ هل تتنكر لهذه الأهداف؟ وهل تترك سورية؟ هل تتركها لتتنازعها الأحقاد؟ هل تترك سورية لتضيع؟ » ثم واصل قائلاً:[2]: «...قلت لهم إن الشعب العربي هنا في مصر لا يمكن أن يرضى بأن يمس الشعب العربي في سوريا سوء، ولهذا فأنا أقبل بهذه الوحدة، أقبلها وأنا أعلم المصاعب التي ستقابلني أقبلها وأنا أعلم العقبات التي ستقف في طريقي، أقبلها وأنا أعرف المشاق التي سألاقيها؛ وفعلاً – أيها الإخوة – في الثلاثة سنين اللى فاتوا – ال ثلاثة سنين ونص – قابلنا متاعب كثيرة في سوريا، قابلنا مشاق كثيرة في سوريا، قابلنا متاعب لا أول لها ولا آخر، يعنى يمكن تلات أرباع وقتي كان يضيع في محاولة حل هذه المشاكل، وفى محاولة تذليل هذه الصعاب وهذه المشاق...».

اعتبر "عبد الناصر" أن المشاكل التي واجهته في سوريا أصعب وأكبر حجماً من المتاعب التي جاءته من أعداء الوحدة خاصة التي تسبب فيها "السراج" بجهازه البوليسي وبصراعه مع "عامر"، وقادة "حزب البعث" الذين طالبوا بالوحدة وعندما تحققت انسحبوا من حكومتها، وهذا ما أكده للسراج" نفسه في اجتماعه به في شهر سبتمبر 1961م قبيل الانفصال حيث قال لهُ [3]: «... وقلت لكم أنكم وأنتم دعاة الوحدة وأنصارها قد سببتم لي من المتاعب ما لم يسببه أعداء الوحدة وخصومها، وأنه لولا إيماني بالجماهير السورية نفسها، ولولا ثقتي فيها لكنت طلبت من شكري القوتلي أن يتسلم رئاسة الجمهورية في سوريا ويعفيني منها، ولكني في سبيل الجماهير السورية وحدها أتحمل ما أتحمله».

وأكد أن الوحدة مع سوريا تمت بصورة عاجلة دون دراسات مسبقة من النوع المعتاد، وأن حكومته لم تكن قد درست حتى الميزانية السورية التي ثبت وجود عجز كبير فيها عشية قيام الوحدة[4].

---

[1] – كلمة عبد الناصر بميدان الجمهورية بشأن الانفصال 29 سبتمبر 1961م، المصدر السابق.

[2] – نفسه.

[3] – غسان محمد رشاد حداد: المصدر السابق، ص 152.

[4] – أرسكين تشيالدرز: المصدر السابق، ص ص 330 – 331.

غير أن بعض الوزراء المركزيين من السوريين طالبوا "عبد الناصر" على غير ما مرة اصلاح الأوضاع في إقليم الشمال المحكوم بأجهزة "السراج" الأمنية وبسلطة "عامر" العسكرية، فقد رفع كلا من "أحمد عبد الكريم" و"صلاح البيطار" تقريراً لعبد الناصر" في نهاية 1959م في هذا الشأن غير أنه لم يستجب لهم واضعاً ثقته العمياء في "السراج" و"عامر" الذي كان يخفي عليه ما يحدث في الإقليم، وهو ما أدى إلى استقالة "البيطار" و"عبد الكريم" من الحكومة [1] وغيرهما من الوزراء البعثيين.

وبهذا فشل "عبد الناصر" في معالجة المشاكل السورية التي في الحقيقة لم تكن خافية عليه، وبدلاً من أن يعالجها مع السوريين راح يتحمل عبئها وحده، مما أدى إلى استقالة الوزراء البعثيين من الحكومة بعدما شعروا أنهم أضحوا بلا صلاحيات، وحتى "السراج" الرجل المخلص لعبد الناصر" قدم استقالته، وعندما حاول الأخير استدراك الامر بجعل وزارة واحدة لدولة الوحدة في أوت 1961م كان الانفصاليون قد تمركزوا في مواقعهم ينتظرون إشارة الضوء الأخضر من العقيد "النحلاوي".

21- اقحام سوريا في مشاكل مع الجيران: فقد أدخل "عبد الناصر" سورية في لعبة هي بعيدة كل البعد عنها وهي لعبة المهاترات والعداء مع الدول العربية قبل الدول الأجنبية، ففي الوقت الذي لم يقم فيه " عبد الناصر" بأي إجراء على الحدود السورية الإسرائيلية منذ قيام الوحدة، في ظل التمادي الإسرائيلي على الحدود، نجد أن هـ شكل أحقاد ومشاكل مع الدول العربية جميعاً من العراق إلى السعودية إلى الأردن ولبنان حتى اليمن ؛ لم يترك عبد الناصر أية دولة عربية لم يتدخل بشؤونها ولم يثير القلاقل بداخل أراضيها، ولم يرتب عداوة معها فباتت جميع هذه الدول على عداء كبير مع سورية، عداء لم يكن أي رئيس سو ري سابق لعهد الوحدة يقبل أن يكون موجوداً [*] ، بين دولته السورية وأي دولة عربية أخرى ، فقد استطاع "عبد الناصر" أن ينمي الأحقاد بين أبناء الوطن الواحد بسبب الخلافات التي صنعها بيديه بين الـ(ج.ع.م) والدول العربية الأخرى[2].

فقد أصبحت سوريا معزولة عن جيرانها بسبب السلطة المصرية ولم تستطع أن تلعب أي دور في السياسة العربية الداخلية، ولم تقم بأي دور قط طيلة أيام الوحدة، وبهذا لم تسنطع الدولة الجديدة أن تصبح المغنطيس الذي يجذب إليه الأخرين[3].

كان للأجواء السياسية والعسكرية المشحونة دورها في حصول الانفصال بين مصر وسوريا بعد وحدة دامت أقل من أربع سنوات، ليقوم بعدها " عبد الكريم النحلاوي " بانقلاب ضد الوحدة وفصل سوريا عن الـ(ج.ع.م) المتحدة في صبيحة 28 سبتمبر 1961م.

---

[1] – أحمد عبد الكريم: "بداية ونهاية الوحدة بين سوريا ومصر بأعين وزير سوري"، (ح1)، المصدر السابق.

[*]– كان رؤساء سوريا الذين سبقوا عهد الوحدة لم يثيروا أية حساسيات مع الدول المجاورة لهم فقد كان "الحناوي" يميل للعراق و"القوتلي" صديق آل سعود ورافض لحلف بغداد والشيشكلي كان يميل لمصر ، ولعل ما ترك "عبد الناصر" يتخذ موقفاً عدائياً من هذه الدول (السعودية، الأردن، العراق) هو طبيعة حكمها المحافظ ومعارضتها للج.ع.م، وفي أن لبنان كان ميالاً للغرب لذا اتخذ موقفاً معادياً له.

[2]– سيريا نيووز...الجمهورية العربية المتحدة الانفصال"، ج2، المرجع السابق.

[3] – باتريك سيل: المرجع السابق، ص 774.

ب: الأسباب والدوافع الاجتماعية والاقتصادية للانفصال/

تداخلت جملة من الأسباب والدوافع الاجتماعية والاقتصادية التي تسببت في حدوث الانفصال بين مصر وسوريا يمكن إجمالها في الآتي:

1- اختلاف التركيبة الاجتماعية والوطنية في الإقليمين: ضم إقليم الشمال عدة طوائف دينية ومذهبية (سنة، شيعة، دروز، مسيحيين) لكل واحدة منها أفكارها وعقائدها الخاصة بها، كما أن الطبقية لم تختفي منه نظراً لغياب سلطة الدولة المركزية التي عرفت منذ الاستقلال جملة من الانقلابات العسكرية إلى غاية قيام الوحدة؛ أما الإقليم الجنوبي (المصري) فكان يضم هو الآخر طوائف دينية مختلفة (أقباط، مسلمين)، وأثر هذا التعدد الطائفي في الإقليمين في هيمنة فئة على حساب أخرى، وأحياناً قوة معيقة للمشروع القومي ومنفذ لتدخل الاستعمار، ووصلت هذه الهيمنة إلى الجيش مما سهل عملية الانقلاب يوم 28 سبتمبر 1961م، فقد تسببت بنية المجتمع السوري وواقعه الاقتصادي في ارتفاع نسبة أبناء الطوائف غير السنية وغير الإسلامية بين الضباط والجنود، وضباط الصف بحيث قُدر العلويون بنحو 65% من ضباط الصف [*]؛ ولقد تميزت نخب هذه الطوائف بمواقف متحفظة تجاه الدعوة القومية والوحدة العربية، انعكست بارتفاع نسبتهم في الأحزاب اللاقومية، وبالذات الشيوعي والقومي السوري، وكان لمنتسبيها من الضباط البعثيين العلويين دور فاعل في نجاح الانفصال [1]، ذلك أن العلويون الذين لم يمثلوا إلا أقلية في سوريا لا تصل إلى 10% من مجموع السكان كانوا يشعرون بأن الوحدة مع مصر قد أدت إلى اضعافهم وتذويبهم في كيان سني كبير لا يعترف لهم بأي خصوصية أو ميزة، وكانوا قد وصلوا إلى أماكن مهمة في الجيش وفي الأحزاب السياسية وفي البرلمان السوري، ولم يكن مشروع الوحدة سيصب في صالح تعزيز هذا النفوذ؛ وأدى حل حزب البعث إلى سخط كبير من العناصر العلوية التي كانت من أعضائه، كما أن "عبد الناصر" أبعد كل العناصر الطائفية الأخرى عن المراكز الحساسة في الجيش من أكراد وعلويين ومسيحيين، وانتدبهم في إقليم الجنوب أو في الحياة المدنية والسياسية وحل مكانهم العناصر الدمشقية من السنة[2] بهدف القضاء على تطييف وتسييس الجيش السوري.

وساهمت طبيعة سكان الإقليمين الشمالي الذي يغلب عليه نشاط التجارة والجنوبي الممارس للزراعة في حدوث المواجهة بينهما نتيجة شكوى التجار المصريين من شدة منافسة التجار السوريين، كما ساهم عدم الاتصال الجغرافي بين الإقليمين اللذين تفصلهما إسرائيل والأردن في اضعاف الرابطة وعملية الاندماج بينهما أكثر من التوحيد بينهما باعتبار الأول يقع في قارة آسيا والثاني في قارة إفريقيا، كما أن عامل الحجم ساهم في صعوبة الاندماج بينهما

---

*- في الحقيقة أن قضية تطييف الجيش السوري ترجع إلى عهد الانتداب الفرنسي الذي كون جيش الشرق بموازة الجيش السوري، في محاولة للقضاء على أي وحدة وطنية لسوريا، وبعد الاستقلال عملت الحكومات السورية على ترييف الجيش السوري باستقدام عدد كبير من أبناء الطوائف خاصة العلويون القادمون من الريف الذين بلغ عددهم 55% في أوساط الخمسينيات، ومع مرور الزمن صار العديد منهم في رتب أعلى، وعملوا بدورهم على ملء المؤسسة العسكرية بأبناء طوائفهم وأقربائهم، على الرغم من محاولة "الشيشكلي" الحد منهم، ينظر، رامي منصور: "سوريا عن عروبة البعث والجيش": الرابط/ https://www.arab48.com/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%A2 تاريخ الزيارة: 2018/11/11م/ الساعة 20:20.

[1] - أحمد يوسف أحمد وآخرون: ندوة أربعون عاماً على الوحدة المصرية السورية، المرجع السابق، ص 229.

[2] - بشير زين العابدين: المرجع السابق، ص ص 300، 302.

فالإقليم المصري عملاق في حجمه إذ ضم (ستة وعشرون مليوناً) من السكان في مقابل الإقليم السوري الصغير الذي لم يتجاوز عدد سكانه (الأربعة ملايين ونصف المليون نسمة)، وهو ما أعطى سبباً للمتربصين بالوحدة داخلياً وخارجياً لاصطياد أي خلاف طبيعي في الرأي، وفي أسلوب العمل وسوء الفهم بين أي من أفراد الإقليمين بأنه سيطرة وتعالي من الإقليم الأكبر حجماً والأكثر عدداً على الإقليم الآخر الأقل حجماً وعدداً (السوري) مما خلق حساسية في التعامل بالقول والفعل، وقلل من فرص التقارب بين الإقليمين[1].

2- صعوبة تحقيق العدالة الاجتماعية: فالمواطن في دولة الوحدة وإن تحرر من السيطرة السياسية لتحالف الإقطاع ورأس المال فإنه لم يتحرر من ترسبات الأمس في النفوس، فكانت هناك تعابير تدل على عمق ذلك التأثير، فلم تزل مصطلحات من قبيل: الناس الأكابر و"أبناء الأصول" رجالات أحزاب اليمين وغيرهم الذين ظفروا بقدر غير يسير من التساهل لمجرد كونهم وجهاء وأثرياء وأبناء عائلات، وتمتعوا في الغالب بقدر كبير من المراعاة لم تتح للمواطن العادي[2]، وعلى الرغم من اختيار "عبد الناصر" الاتحاد القومي كتنظيم سياسي بديلاً عن الأحزاب السياسية في دولة الوحدة باشراك كل شرائح الشعب فيه، إلا أن التجربة أثبتت فشل "الاتحاد القومي" في جمع الجبهة الوطنية حيث أثار النعرات والطائفية لدى أبناء شعب الـ(ج.ع.م) خاصة في إقليم الشمال، إذ كانت الشخصيات النافذة في المجتمع والتي لها ولاء للقومية العربية هي التي تحظى بمقاعد في اللجان القروية والمجالس المحلية، مما ولد صراعات بين أبناء الإقليم.

لذا رأى "عبد الناصر" في نقده الذاتي لتجربة الوحدة أن أي وحدة تقوم لا بد من إرادة حكومية وشعبية لها ثم سد الفجوات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن الاستعمار بجهود علمية قبل الاشتراك في الوحدة بالقضاء على التخلف، لأن استعجال أي وحدة مع وجود فجوات اقتصادية واجتماعية سيستغلها حتماً العناصر المضادة[3].

3- استغلال مصر لاقتصاد سوريا: بقيام الوحدة توافد إلى إقليم الشمال عدد كبير من النشالين والباعة الجوالين من الرجال والنساء الذين ملؤوا الأسواق السورية، وإزدهرت سوق المخدرات خاصة الأفيون والحشيش بشكل لم يسبق له مثيل في سوريا التي كان رائجاً فيها الخمر، حتى أن المشير "عامر" نفسه كان يتعاطي الحشيش[4]، كما نقل عدد كبير من المصريين لملء المناصب في الإدارات العامة، وفي القضاء والتعليم، ففي وزارة الصناعة مثلاً كان هناك سبعة موظفين مصريين من مجموع ثلاثة عشر موظفاً كبيراً، وفي وزارة النفط أربعة مصريين من أصل ستة موظفين كبار، عدا آلاف الفنيين المصريين الذين ملؤوا المؤسسات والقطاعات الصناعية[5] في إقليم الشمال.

---

[1] - عبد المحسن أبو النور: المصدر السابق، ص 188.

[2] - عوني فرسخ: إشكاليات الوحدة: المرجع السابق، ص 207.

[3] - عبد المحسن أبو النور: المصدر السابق، ص 191.

[4] - سامي جمعة: المصدر السابق، ص ص 314 – 315.

[5] - عدنان سعد الدين: المصدر السابق، ص ص 228- 229.

وقامت مصر بتهجير نحو مليون فلاح مصري من إقليم الجنوب إلى منطقة الجزيرة الفراتية* بإقليم الشمال في الوقت الذي كانت تشهد فيه سوريا هجرة الأيدي العاملة من الأرياف نحو المدن بكثافة نتيجة الجفاف، لدرجة أن السوريين بدؤوا يشعرون بأن مصالحهم الحيوية أصبحت مهددة.

وعن سبب نزوحهم ذكر "فرسخ" أن وفرة الأيدي العاملة في الإقليم المصري في قطاع الزراعة وتفشي البطالة، يضاف إلى ذلك الكثافة السكانية الهائلة فيه التي اعتبرت المشكلة الاقتصادية الأولى، وأمام عجز مشاريع التصنيع وزيادة المساحة الزراعية عن استيعاب اليد العاملة،أدى إلى انتقال جزء من الفلاحين المصريين نحو إقليم الشمال للحد من البطالة في إقليم الجنوب، ولتعويض النقص من السكان في إقليم الشمال [1]، ولتحقيق الاكتفاء الذاتي لدولة الوحدة، غير أن إعمار أرض الجزيرة والفرات بفلاحين مصريين الذي كان يرجو النظام من خلاله خلق تلاحم ديمغرافي في دولة الوحدة أدى إلى تذمر العمال في سوريا من نظرائهم المصريين الذين نزحوا إلى الإقليم الشمالي، واعتبروه سرقة لأراضي سوريا، وبدأت الإذاعات المعادية للـ(ج.ع.م) تتحدث عن تهجير مليون فلاح مصري إلى منطقة الجزيرة الفراتية، وهو ما أقلق رجال الأعمال السوريين خاصة الصناعيين الذين رأوا في نصح البنك المصري بأن تصبح سوريا دولة زراعية إجحافاً بسوريا وبقدراتها الصناعية، وهو ما أدى إلى زيادة استثمارات القطاع الخاص السوري لمنع الجهود المصرية من تخريب الصناعة السورية[2].

وفي المقابل تدفق التجار السوريون ببضائعهم وخاصة المنسوجات إلى الإقليم المصري لينافسوا المنسوجات المصرية هناك، بالإضافة إلى إغراق السوق بالمواد الكمالية المستوردة من سوريا ولبنان وشبه المفقودة في مصر آنذاك وبهذا فتح التجار السوريون أسواقاً لهم في القاهرة والإسكندرية وبورسعيد والإسماعيلية، ولا يزال بعضها وخاصة في القاهرة حتى الآن، وأدى هذا إلى ارباك الاقتصاد المصري بعدما ارتفعت أصوات التجار المصريين الذين كانوا يستوردون بضائعهم من غزة، ونتيجة لفتح الأسواق السورية أمام الضباط المصريين أخذ هؤلاء يزورون دمشق مع عائلاتهم لشراء حاجياتهم من المواد الكمالية غير المتوفرة في مصر، وقد أثر ذلك كثيراً على مصانع الأدوات المنزلية في حلوان وفي صناعة سيارات نصر، وأدى إلى اقفال مصنع سيارات (رمسيس) فيما بعد في إقليم الجنوب[3].

---

*- **الجزيرة الفراتية**: اختصاراً (الجزيرة) وتاريخيا **إقليم أقور** هي إقليم يمتد عبر شمال شرق سوريا وشمال غرب العراق وجنوب شرق تركيا، وهي الجزء الشمالي من وادي الرافدين يحدّها من الشرق جبال زاغروس ومن الشمال جبال طوروس Kوإلى الجنوب بادية الشام ومنخفضات الثرثار والحبانيّة ينظر **الجزيرة** الفراتية – ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، الرابط/

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D9%8A%D8%B1%D8%A9_%D8 تاريخ التصفح 2/8/ 2017 على الساعة 00: 16.

[1] - عوني فرسخ: إشكاليات الوحدة، المرجع السابق، ص ص 342- 343.

[2] - كمال ديب: المرجع السابق، ص198.

[3] - نجيب صالح: المرجع السابق، ص ص 424- 425.

في حين اعتبر "أحمد عبد الكريم" [1] أن اليد العاملة المصرية من الخبراء والفنيين الذين نزحوا إلى إقليم الشمال لم يكن لهم هم سوى اشباع حاجاتهم وحاجات أصدقائهم من السلع الأجنبية التي افتقدتها مصر، وتقاضي الرواتب والتعويضات الضخمة على حساب الشعب السوري.

ورغم أن التبادل التجاري بين الإقليمين ارتفع بدرجة كبيرة خلال سنوات الوحدة إلا أنه انطبع بعلاقة تبعية محت الفائض التجاري السوري مع مصر، فكانت سوريا تصدر المواد الأولية إلى مصر بنسبة (80%)، وكانت الأخيرة تصدر البضائع المصنعة خاصة النسيج إلى سوريا بنسبة (75%) حسب سنة 1961م، وتمتعت مصر بكافة صلاحيات دولة الوحدة، فقد أجبرت سوريا على فتح أسواقها أمام البضائع المصرية دون عراقيل ولا فرض ضرائب، في حين وضعت عراقيل أمام البضائع السورية التي فرضت عليها ضريبة بنسبة 7% ورسم جمركي بنسبة 1.5% حتى تدخل مصر*، وكانت سوريا مجبرة على أن تشتري كميات كبيرة من المواد من مصر أو عبر مصر وليس من بلد آخر مهما كان سعرها، وبهذا احتكرت مصر السوق السورية واستفادت من عوائد الضرائب والرسوم المفروضة على سوريا، ومنعت سوريا من استيراد مواد تحتاجها، وفرضت عليها قيود على التبادل التجاري بينها وبين الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية ما خفض حجم هذا التبادل، وحتى الاتفاقيات التجارية التي عقدتها مصر مع عدة دول باسم الـ(ج.ع.م) لم يسمح لسوريا المشاركة فيها، وكان عائدها يعود للخزانة المصرية وحدها [2]، وهو ما ساهم في عدم توفر العملات الصعبة في الإقليم وبالتالي تأخر تنفيذ المشاريع العمرانية والزراعية به، مما اضطر العديد من أبناء الإقليم إلى الفرار بأموالهم ليستثمروها في البلدان المجاورة كلبنان أو في إفريقيا خاصة بعد فرض القوانين الاشتراكية بتأميم المصارف والشركات الخاصة.

وبعد تعيين "عامر" حاكماً مطلقاً على إقليم الشمال نهاية 1959م كانت الأوضاع في الإقليم تسير من سيء إلى أسوأ، وأثبتت الوقائع فشل اللجنة الثلاثية التي شكلت عام 1958م لتقصي الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والخدماتية في مهمتها، وساءت الحالة الاقتصادية بسبب الجفاف ورداءة الانتاج الزراعي، وضجت الأوساط التجارية والصناعية نتيجة إغلاق الحدود العراقية والسعودية والأردنية بوجه البضائع السورية بسبب توتر العلاقة بين هذه الدول وبين الـ(ج.ع.م) حتى أخذت بعض مصانع دمشق وحلب تسرح عمالها، وغرقت السوق بالسلع المصرية، وعظمت نسبة تهريب الأموال والسلع السورية إلى الخارج، خاصة نحو لبنان التي ظلت تحافظ على نظامها الاقتصادي الحر أين افتتح التجار السوريين شركات ومصانع بعيداً عن الجو الاقتصادي المتدهور والقوانين الاشتراكية والاقتصاد الموجه، وهو ما أدى إلى تدهور قيمة الليرة السورية[3].

---

[1] – المصدر السابق، ص 127.

*– نفى "أبو النور" فرض الضرائب على السلع السورية وذكر أن السلع السورية القادمة نحو مصر كانت معفية من الضرائب، مما أدى إلى رواج سلع سوريا وتحول مصر إلى سوقاً كبيراً للمنتجات السورية، في الوقت الذي لم يكن فيه محلاً مصرياً واحداً في سوريا، وأن المصريين السياح في سوريا كانوا يقبلون على البضائع السورية التي جاءت من الخارج مما أدى إلى زيادة في إيرادات الجمارك، ونشاط قطاع السياحة السوري لقدوم الآلاف من المصريين إلى سوريا، ينظر عبد المحسن أبو النور: المصدر السابق ص ص 184– 185.

[2] – كمال ديب: المرجع السابق، ص ص 200 – 201.

[3] – نفسه، ص 188.

أثرت السياسة الاقتصادية للـ(ج.ع.م) التي اعتمدت على الاقتصاد الموجه، على اقتصاد إقليم الشمال الذي منع من الكثير من المواد الكمالية، وقلص حجم استيراده، مما جعله مصدراً للمواد الأولية المصرية بعد أن كان يشهد نشاطاً اقتصادياً قبل الوحدة، وهو ما أدى بالسوريين إلى تهريب أموالهم إلى الخارج خوفاً عليها.

4- تطبيق قانون الاصلاح الزراعي 1958م والقوانين الاشتراكية جويلية 1961م: فعلى الرغم مما حققه الإصلاح الزراعي من مكاسب للفلاح السوري، إلا الملاك تضرروا من القانون، فقد اتهم "النحلاوي" [1] وزير الإصلاح الزراعي "مصطفى حمدون" بالإضرار بالملاك عندما صادر أراضيهم الخصبة حقداً على رجال الإقطاع، في حين أن قانون الإصلاح الزراعي يخير صاحب الأرض في الأرض التي يريد أن يحتفظ بها، والأرض التي يتركها للإصلاح الزراعي، وهو ما سبب في كراهية الملاك للإصلاح الزراعي والتأميم ولعبد الناصر".

وهي نفسها التهمة التي وجهها اللواء "أبو النور" لوزير الإصلاح الزراعي "مصطفى حمدون" بتعسفه مع الملاك عند تطبيق قانون الإصلاح الزراعي، بحرمانهم من اختيار الأرض التي يريدون الاحتفاظ بها، رغم أن القانون نص على هذا[2] وهو ما عاد باللوم على الوحدة.

وانتقد"خالد العظم" قانون الإصلاح الزراعي لأن الفلاحين وزعت عليهم شهادات التمليك غير انها بقيت معلقة على الجدران، لأن الأمر لم يصل إلى حيز التنفيذ، وأعطيت الأرض لهم دون تحديد مساحة معروفة لكل فلاح في قريته، وأشير عليه بأن يزرع ويقدم لمصلحة الإصلاح الزراعي في آخر الموسم 50% من المحصول، وهو نفس الأمر الذي كان يعمل به الإقطاعي أو المالك من قبل[3].

أدى الإصلاح الزراعي في سوريا على النمط المصري إلى استياء السوريين لما لحقهم من أضرار للزراعة السورية، بخلاف مصر التي كان فيها الوضع أكثر إيجابية مع نمو الناتج القومي الاجمالي بنسبة 4.5% والنمو السريع في الصناعة[4].

وكان تطبيق القوانين الاشتراكية جويلية 1961م القشة التي قصمت ظهر البعير، حيث اعتبر "عبد الناصر" تطبيقها يعزز دور الدولة في الاقتصاد ويحقق للشعب الحرية والعدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات وتحرير العامل والفلاح من الاستغلال والظلم الطبقي، بإقامة مجتمع متحرر من استغلال الإنسان للإنسان، خاصة وأن الثورة الاشتراكية تهدف إلى تحقيق ذلك.

لذا قام في عام 1961م بتأميم القطاع الخاص، ووضع كبار البرجوازيين تحت رقابة الدولة واتخذ قراراً بالتأميم في الإقليم السوري، وهو ما أدى إلى استياء السوريين الذين رأوا أن التأميم لم يراع مصالح الطبقات الاجتماعية، فبدأ العمل للانفصال من طرف البورجوازية والإقطاعية في سوريا التي شهدت انقلاباً عسكرياً على الوحدة في نفس العام ذلك أن الاقتصاد المصري كان قد قطع أشواطاً في الخطوات الاشتراكية عبر التأميم وتملك الدولة لشركات ومؤسسات

[1] – شاهد على العصر، المصدر السابق، (ح3).

[2] – عبد المحسن أبو النور: المصدر السابق، ص 154.

[3] – خالد العظم: المصدر السابق، (مج1)، ص 399.

4 - United Arab Republic, op. citi, p3.

القطاع العام، في حين كانت سوريا تقر نظام الاقتصاد الحر، وعندما طبق الاصلاح الزراعي المصري في سوريا في سبتمبر 1958م لم يراع خصوصية الملكية الزراعية في الإقليم الشمالي، ووجود إقطاع قوي فيه، فأدى ذلك إلى تحول قسم كبير من الأراضي المروية إلى بور، وتزامن هذا مع الجفاف في السنوات الأولى من الوحدة، والنزوح الريفي نحو المدن، ولما جاءت قرارات جويلية 1961م وجدت البرجوازية السورية نفسها في موقع معاد للوحدة[1].

كما أن "عبد الناصر" في تطبيقه للقوانين الاشتراكية لم يراع وضع الإقليمين إقليم مصر الذي كان أصحاب أغلب شركاته المؤممة أجانب (أوروبيين، لبنانيين وجنسيات مختلفة)، أما في سوريا فقد تأذى من سياسية التأميم سبعة عشر ألف (17) من أبناء الإقليم عمل معظمهم منذ مرحلة الانتداب الفرنسي لخلق رأس مال وطني ضروري لنهضة البلاد، ووصل التأثير السلبي للتأميم إلى شركات التسويق، حيث تراكمت البضائع لدى المصانع والشركات ولم تصل إلى السوق، ومن جهتها ضربت الطبقة العاملة بحرمانها من الإضراب وفرضت سلطة الدولة على النقابات تماشياً مع ما كان معمول به في مصر قبل الوحدة[2].

وذكر "الدواليبي" أنه لما أعلن "عبد الناصر" عن التأميم كتب له قائلاً: [3] «لقد أخطأت في عملية التأميم في سوريا، لأنها أضرت بأصحاب رؤوس الأموال الصغيرة التي يملك 80% منها الأيتام والأرامل والفقراء المساهمون »، واتهمه بعدم الحفاظ على سوريا، وهو نفسه ما ذكره "النحلاوي" [4] من أن التأميم أضر بصغار المساهمين بدلاً من القضاء على الإقطاع.

وزادت حادثة مصنع الدبس لصاحبه الذي كان يعمل بإفريقيا وجنى ثروة هائلة أسس بها المصنع المذكور بإقليم الشمال الذي دشنه "عبد الناصر" نفسه ووعده بأن التأميم لن يطال مصنعه، لكن سرعان ما أمم مصنع الدبس مما آثار سخط السوريين، حتى أن صاحبه مات حسرة على تأميم مصنعه، في الوقت الذي لم يكن أي وزير على علم بقرارات التأميم، ولم يجروء أي واحد منهم على مناقشة "عبد الناصر" في ذلك وتأثيره على سوريا [5]، فقد اعترض "أكرم ديري" وزير الاقتصاد لإقليم الشمال على تأميم شركات الإقليم الكبرى كالشركة الخماسية التي كانت تسيطر على خمس الاقتصاد السوري، مفضلاً إجراء آخر يحقق العدالة الاجتماعية كنظام الضرائب التصاعدية المطبق في دول أوروبية كثيرة آنذاك[6].

وبهذا وجد "النحلاوي" نفسه تحت تأثير الرأسمالية الدمشقيين الذين تأثروا من قرارات التأميم، وساعده منصبه كمدير شؤون الضباط أن يعين أعوانه في مختلف المواقع الحساسة في الوحدات التي قامت بالانقلاب عند أول إشارة منه على قلة عددهم.

---

[1] – عبد الرؤوف سنو: "الوحدة المصرية – السورية لماذا لم تصحح تلك المحاولة الواحدة؟"، المرجع السابق، ص 6.

[2] – كمال ديب: المرجع السابق، ص ص 204 – 205.

[3] – المصدر السابق، ص 183.

[4] – شاهد على العصر، المصدر السابق، (ح3).

[5] – نفسه، (ح4). وأنظر أيضاً : عدنان سعد الدين: المصدر السابق، ص 208.

[6] – كمال حسن علي: المصدر السابق، ص156.

أدى عدم تطبيق قانون الاصلاح الزراعي بالروح التي وضعت به التذمر لدى المالك والفلاح على حد سواء، وأدى اصدار القوانين الاشتراكية التي أممت الشركات الصناعية إلى تذمر طبقة التجار ورجال الاقتصاد ورأس المال الذين حاولوا عرقلة تنفيذ الإجراءات الاقتصادية، واتخذت من الدين ذريعة لتقول أن الاشتراكية ضد الدين، لأنها سلبت أملاك الناس بالقوة والتسيير الاشتراكي لا يتطلب هذا — في نظرهم — فالمواطنون مطالبون ببناء صرح الاشتراكية برغبتهم كما شاؤوا وليس بفرضها عليهم، كما اعترض "حزب البعث" المنحل على مبدأ تعويض من انتزعت أملاكهم طبقاً لقانون الاصلاح الزراعي، وكثرت الشكاوى المرفوعة إلى "عامر" حتى ذهب البعض إلى أن شكوى المذكرة التي رفعتها غرفة تجارة حلب في اكتوبر 1959م إلى "عامر" هي البداية الحقيقية للانفصال، وكان رجالات اليمين السوري في مجملهم ضالعين في التحريض على تقديم الشكاوى[1].

وكان السوريون قد أشاروا على "عامر" بأن ينصح "عبد الناصر" بأن ما تم فرضه على المصريين لا يمكن تطبيقه على السوريين، وأنه لا يمكن فرض نظام التأميم المصري على الاقتصاد والصناعة السوريين، لكونها نشأت برساميل وطنية ومساهمات شعبية واسعة، لكن قوبلت هذه الاعتراضات بالرفض من جانب "عبد الناصر"[2] الذي اتهم الشيوعيون بتحريض الأقطاع السوري ضد الاصلاح الزراعي وقوانين التأميم.

كما أن بعض الوزراء المصريين قد قدموا النصح "لعبد الناصر" بأن يراع أوضاع سوريا المختلفة عن مصر مثل "ثروت عكاشة" وزير الثقافة والإرشاد القومي الذي بعث رسالة شخصية إلى "عبد الناصر" طالباً منه أن يراعي البعد بين إقليمي الـ(ج.ع.م) واختلاف الوضع الاقتصادي مع انقسام سوريا على نفسها إلى ثلاث وحدات اقتصادية متباينة، وطبيعة المجتمع السياسي السوري المستندة إلى أحزاب قامت على أكتاف المصالح الشخصية لبعض الإقطاعيين وكبار التجار، واستبعد أن يكون كل هذا خافياً على "عبد الناصر" [3] الذي كان يدرك أن القوى المحافظة في إقليمي الجمهورية لا يمكن أن ترتاح لسياسته التقدمية.

وحتى في إقليم الجنوب كان هناك معارضون لتأميم الشركات الخاصة، حيث ذكر "عادل ثابت" [4] الذي عمل عمل في الجامعة العربية قبل الوحدة، أن تأميم الاقتصاد الصناعي المصري كله في أواخر سنة 1961م حدث بطريقة سريعة مذهلة اندهش لها حتى الماركسيون ذاتهم، حتى أن دبلوماسي يوغسلافي ذكر له قائلاً: «انكم تحاولون أن تفعلوا في أيام قليلة ما فعلته الدول الشيوعية في سنوات، وأخشى أن أنكم لن تنجحوا، ولكنكم بهذا الشكل تزيدون من الكارثة».

---

[1] – عوني فرسخ: إشكاليات الوحدة، المرجع السابق، ص 205.

[2] – عادل ثابت: المصدر السابق، ص 120.

[3] – ثروت عكاشة: المصدر السابق، ص 256.

[4] – المصدر السابق، ص 118.

في حين ذهب "أبو النور" [1] إلى أن تطبيق القوانين الاشتراكية لم يكن مبرراً للانفصال لكون من قاموا بالانفصال لم يقوموا بإلغائها عقب الانفصال، كما أن الحكومات السورية التي جاءت من بعدهم لم تلغيها، ورأى أن الخطأ كان في اختيار الوقت لتنفيذها في الإقليم السوري إذ جاء مع بوادر الانفصال الذي قام بعدها بشهرين.

وفي هذا رأى "خالد العظم" أن الثورة الاجتماعية التي نادى بها "عبد الناصر" كان من المفترض أن تسبقها ثورة سياسية توحد الجهود في مقاومة المعارضين، وأنه لم يكلفه أحد بولوج هذا المعترك، [2] فما كان يلائم مصر اقتصادياً واجتماعياً لم يكن يلائم سوريا، فالسوريون كانوا يحبذون كثيراً الحفاظ على اقتصادهم المنفصل (غير موجه) مع ارتفاع مستوى معيشته (أعلى من المصريين) وعملة منفصلة [3]، في حين كان "عبد الناصر" يسعى لتحقيق تقدم في مجالي التنمية الشاملة والعدالة الاجتماعية للنهوض بالغالبية الساحقة التي طال حرمانها وتهميشها خاصة في الإقليم المصري بسبب الضغط الناجم عن تزايد السكان، غير أنه لم يراع الخصوصية السورية مما أدى إلى رفض السوريين للقوانين الاشتراكية.

انتهت القوانين الاشتراكية التي طبقها "عبد الناصر" من أجل النهوض باقتصاد الـ(ج.ع.م) – والتي رأى أنها لا تتعارض مع الدين الإسلامي الذي ينادي بتذويب الفوارق بين الطبقات والعدالة الاجتماعية – إلى نتيجة عكسية إذ تسببت في غضب الشارع السوري، عندما نقمت بعض القطاعات الاقتصادية الخاصة على القرارات الاشتراكية فإجراءات التأميم عظَّمت من شأن المعارضة خاصة البرجوازية الفلاحية والتجارية عندما قام "عبد الناصر" بتأميم البنوك الخاصة والمعامل والشركات الصناعية الكبرى، في الوقت الذي شدد فيه على البعثيين وشتت الشيوعيين الذين كان من المفترض أن يعتمد عليهم لحماية القرارات الاشتراكية، مما أدى في الأخير إلى الانقلاب العسكري الذي أطاح بالوحدة.

5– فرض سياسة القطاع العام على سوريا: لما كانت مصر قد سارت في سياسة القطاع العام، وفرضت هذه السياسة الاقتصادية على سوريا التي لم تكن لديها الخبرة الوظيفية عقب سياسة التأميم وقوانين الاصلاح الزراعي وبهذا أصبحت مناصب المسؤولية الإدارية في الأقسام السورية بيد المصريين، في حين لم يتسلم السوريون هذه المناصب في مصر.

6– صعوبة تطبيق شعاريْ الاشتراكية والحرية: فاختلاف شعار "عبد الناصر" (حرية، اشتراكية، وحدة) عن شعار البعث (وحدة، حرية ، اشتراكية) لم يكن تمايز في ترتيب كلمات الشعار، وإنما هو تمايز في الفلسفة والنهج المتبع فالإيديولوجيات العربية واجهت للمرة الأولى في إطار الـ(ج.ع.م) العقبات النظرية والعملية التي اعترضت تطبيق شعاري الاشتراكية والحرية، الأمر الذي ولّد هزة خصيبة في الفكر القومي لا تزال آثارها تحرك أقلام الكتاب المنظرين

[1] – المصدر السابق، ص 181.

[2] – خالد العظم: المصدر السابق، (مج1)، ص 397.

[3]- Massarrat Abid, 0p.citi, p172.

ورجال السياسة[1] إلى اليوم، ذلك أن تطبيق القوانين الاشتراكية كان دفعة واحدة مع العلم أن القوانين التي طبقت في مصر لم تكن بالضرورة تصلح للتطبيق في سوريا لتمايز الإقليمين.

واعتبر الدكتور المصري "عصمت سيف الدولة" (ت 1996م) أن العمال الذين تجاهلتهم ثورة "عبد الناصر" كقوة شعبية في مجال الممارسة الديمقراطية وعنصريها اللازمين (التحرير والتشجيع) كانوا أول الضحايا ديمقراطياً، إذ لم يكسب العمال في فترة الوحدة شيئاً مقارنة بما كسبه الفلاحون، فلم تهتم الدولة بأحوالهم ولا بمساعدتهم على تكوين التشكيلات النقابية التي تدافع عنهم، مما ولد طبقة جديدة خليط من البشر الذين لا ينتجون شيئاً، منهم المؤسسة العسكرية التي أصبحت دولة فوق الدولة، والبيروقراطيون، والرأسماليون الذين يقومون بالأعمال الطفيلية كالوساطة والمقاولة والسمسرة[2]، مما جعل "عبد الناصر" يعد باشتراكية اجتماعية عادلة التي أفضت في الأخير إلى فصم عرى الوحدة.

7- جمود الاقتصاد السوري وفرض المراقبة على النقد والاستيراد والتصدير: سمح التقدم الصناعي في إقليم الجنوب إلى إغراق السوق في إقليم الشمال بالمنتجات المصرية الأرخص والأكثر جودة ومنافسته للإنتاج المحلي الناشئ فأدى هذا إلى توقف عشرات المؤسسات الصناعية عن العمل في إقليم الشمال، مما دفع البرجوازية السورية إلى الفرار خارج البلاد[3] وهذا ما سبب في هروب الأموال الوطنية السورية وسبب في البطالة وهجرة الطبقة الكادحة إلى لبنان سعياً وراء العمل، كما سبب في هبوط قيمة العملة السورية، أضف اليه زيادة الجمارك على البضائع السورية، فقد قام وزير الاقتصاد والتجارة لإقليم الشمال "خليل كلاس" بزيادة الجمارك مخالفاً بذلك الدستور وخارقاً صلاحياته، وحيث أن غالبية سكان الإقليم من التجار فقد تأثروا بهذا القرار، وعندما رفع "أبو النور" الأمر إلى "الحوراني" رد الأخير قائلاً:[4] «نحن أدرى بالأمور في سوريا، وأنتم أدرى بالأمور في مصر فاتركوا لنا أمور سوريا نصرفها حسب ما نعرفه » وبتدخل "عبد الناصر" تم إلغاء قرار الوزير "كلاس".

في حين أكد "كمال ديب" [5] أن الرسوم المفروضة على السلع والبضائع السورية والمقدرة بضريبة بنسبة 7% ورسم جمركي بنسبة 1.5% حتى تدخل مصر، كانت من فعل مصلحة الجمارك المصرية، وأن سوريا كانت مجبرة على أن تشتري كميات كبيرة من المواد من مصر أو عبر مصر وليس من بلد آخر مهما كان سعرها، وبهذا احتكرت مصر السوق السورية مع انتفاء حرية تبادل المنتجات الوطنية في دولة الوحدة.

7- التسلط المصري في المجال الاقتصادي وتأثير الأزمات الاقتصادية: فمنذ الأيام الأولى للوحدة بدأت الاستعانة باليد العاملة المصرية، ففي 08 افريل 1958م طلب "عبد اللطيف البغدادي" نائب "عبد الناصر" من

[1] – عبد الله عبد الدايم: "الإيديولوجية القومية العربية تطورها ودورها وآفاقها"، المرجع السابق، ص 9.

[2] – محمد يوسف: "عرض كتاب هل كان عبد الناصر ديكتاتوراً"، المرجع السابق، ص ص 51- 52.

[3] – عبد الرؤوف سنو: "الوحدة المصرية – السورية لماذا لم تصحح تلك المحاولة الواحدة؟"، المرجع السابق، ص 6.

[4] – أكرم الحوراني نقلاً عن، عبد المحسن أبو النور: المصدر السابق، ص 149.

[5] – المرجع السابق، ص ص 200- 201.

وزارات المواصلات والاشغال والصناعة والزراعة والخدمات في الإقليم المصري انتداب خمسين مهندساً من الإقليم للعمل في إقليم الشمال، وخلال اجتماع اللجنة الثلاثية برئاسة "البغدادي" في دمشق ما بين 24 جانفي إلى 07 فيفري 1959م شارك فيها كلا من: "البغدادي" و"الحوراني" و"زكريا محي الدين" والوزراء المركزيون، تقرر انتداب مهندسين من إقليم الجنوب لدعم الجهاز الفني لمصلحة الري السورية، وتواصلت الاستعانة بالخبراء المصريين إلى غاية الانفصال[1]، يضاف إليه هجرة العديد من الفلاحين المصريين إلى إقليم الشمال في ظل معانات المزارعين ومربي الماشية وتجار الغلال في الإقليم السوري من الجفاف الذي ألحق خسائر فادحة بهم ما بين سنتي (1958- 1960م) وكان عاملاً أساسياً في الأزمة الاقتصادية التي عانى منها الإقليم، مما أدى إلى خلل في التوازن الاقتصادي بحيث اعتبر البعض الجفاف من دواعي الانفصال[2]، إذ كان 87% من الأراضي السورية تعتمد في زراعتها على مياه المطر، فكان طبيعياً أن يتأثر الإنتاج الزراعي والحيواني بتقلبات الطقس وانحباس المطر، فكانت السنوات الثلاث شديدة السلبية على اقتصاديات الإقليم بشكل عام، بعد أن كانت الزراعة والإنتاج الحيواني تسهم بـ 50% من الدخل الوطني وتوفر معظم المواد الخام المستخدمة في الصناعات التحويلية للإقليم، والمصدر الأساسي للنقد الأجنبي (بنحو 85% من الصادرات) حيث تدهورت قيمة صادرات الإقليم من 544 مليون ليرة سورية سنة 1957م إلى 415 مليوناً سنة 1958م فإلى 334 مليون سنة 1960م مقابل ارتفاع الواردات من 612.3 مليون ليرة سنة 1957م إلى 766 مليوناً سنة 1960م، وانخفض محصول القمح والشعير [3]، وهو ما جعل الغرب وأتباعه وإذاعاته يدعون أن سوريا تأثرت بالجفاف بسبب الوحدة مع مصر.

وهو ما فنده "عبد الناصر" الذي رأى أن افتعال هذا السبب بغرض تشويه الوحدة وضربها لأن الجفاف أصاب في نفس السنة العراق وإسرائيل ولبنان[4] ولما تتأثر اقتصادياتها به.

وعلاوة على ذلك حُرم العمال في إقليم الشمال من التظاهر والاضراب، ومن تقديم المطالب الجماعية وتدخلت السلطات في انتخاباتهم النقابية فكانت النتيجة صعود أفراد لا يمثلونهم فعلاً؛ أضف إليه فرض القيود الجمركية على التجار السوريين على الرغم من قلتهم، حيث تسبب الاتجاه اللارأسمالي المعتمد في العهد الجديد في صدور قوانين التموين لمراقبة الأسعار وجودة السلع التي سمحت للدولة في التدخل في شؤون التجار، وقوانين العمل والتأمينات الاجتماعية، وقانون تنظيم الغرف التجارية عام 1959م، وقد مست هذه القوانين مصالح التجار بشكل مباشر إلى جانب تأثرهم بقوانين الاصلاح الزراعي وتنظيم تجارة الاستيراد، ومن بعدها قوانين جويلية 1961م الاشتراكية التي أقرت مشاركة العمال في الإدارة والأرباح التي لم تتجاوز 25%، غير أن التجار اعتبروا قرارات التأميم صدرت ضدهم، كما تأثرت التجارة الداخلية والخارجية بالجفاف الطويل وانعكاساته السلبية على المحاصيل الزراعية والإنتاج الحيواني وانخفاض الدخل الوطني، وبالتالي ضعف القدرة الشرائية عند المواطنين، وتأثرت أيضاً بالأزمات

[1] – عوني فرسخ: إشكاليات الوحدة، المرجع السابق، ص ص 305- 306.

[2] – أحمد يوسف أحمد وآخرون: ندوة أربعون عاماً على الوحدة السورية المصرية، المرجع السابق، ص 234.

[3] – عوني فرسخ: إشكاليات الوحدة، المرجع السابق،ص ص 307- 308.

[4] – عبد الناصر شوقي: المرجع السابق، ص 283.

الإقليمة في لبنان وثورة العراق عام 1958م[1] التي انعكست سلباً على التعامل التجاري مع دول الجوار في مقابل تدفق السلع المصرية على إقليم الشمال.

إن اللقاء بين الفكر الناصري والفكر البعثي لم يتوفر له النمو المرتقب والتفاعل الخصيب في إطار الـ(ج.ع.م) نظراً للأسباب سالفة الذكر، وهو ما ولد خلافاً بين البعث و"عبد الناصر" انتهى بتقويض دولة الوحدة عام 1961م.

ثانياً : الأسباب الخارجية للانفصال.

لم تكن الأسباب الداخلية وحدها وراء حادث الانفصال بل توفرت عوامل خارجية ساهمت فيه، فالانفصال الذي تم بين مصر وسوريا عام 1961م قدم دليلاً جديداً على أن الاستعمار كان لا يزال رابضاً على الأرض العربية ومؤثراً فيها، كما قدم دليلاً آخر على حجم المؤامرات الخارجية العربية منها والأجنبية التي كانت تحاك ضد جمهورية الوحدة منذ قيامها، والتي أسفرت في الأخير عن سقوطها، فطريق الوحدة لم يكن مفروشاً بالورود والرياحين كما تصور المتفائلون في البلدين، بل كان محفوفاً بالمخاطر الداخلية والخارجية، وقد كان "عبد الناصر" على علم بحجم تلك المؤامرات حتى قبل قيام الوحدة، إذ جاء في كلمته لشعب الـ(ج.ع.م) بشأن الانفصال بتاريخ 29 سبتمبر 1961م ما يوحي بذلك حيث قال[2]: «...أيها الإخوة المواطنون: لقد ناصرنا دائماً كل حركة تحريرية من أجل الأمة العربية ومن أجل الوطن العربي، وقد طُعنا أو واجهنا التنكر من هؤلاء الذين وقفنا معهم وحدنا في وجه الأخطار التي كانت تجابههم... فى سنة 1958م اتجهت كل الأحزاب السورية وكل الكتل في الجيش السوري وقابلتني، وطلبوا منى أن أقبل بالوحدة، وأنا في هذا الوقت لم أقبل، قلت لهم: إن الوحدة صعبة.. الوحدة حاجة مادية سيتكتل لهدمها كل أعداء الوطن العربي، وكل أعداء القومية العربية، ستتكتل لهدمها الرجعية والاستعمار، الوحدة شيء مادي، مش شيء معنوي، حينما تقوم سيجد الأعداء الهدف الذي يوجهون إليه الطعنات ...»، ثم قال[3]: «... ولم يكن – أيها الإخوة – خافياً أن هناك عناصر رجعية تتربص بنا على الطريق، ولم يكن خافياً أن هناك استعمار، ولم يكن خافياً أن هناك مصالح معادية للوحدة ...»، فمن خلال هذه الكلمة يمكن استنتاج ومعرفة أعداء الوحدة الذين كانوا يخططون لهدمها من أعداء القومية العربية والمحافظين والاستعمار، ويمكن جمع الأسباب الخارجية عامة التي أدت إلى القضاء على الوحدة في:

1- المؤامرات والدسائس والهجوم المحموم على التجربة الوحدوية: سواء العربية منها أو الأجنبيةذ، فبالنسبة للأولى نذكر منها موقف المملكة العربية السعودية التي كانت قد عقدت مع مصر عدة اتفاقيات تعاون بهدف ضمان الأمن والسلام ورد العدوان من ذلك ميثاق جدة 21 أفريل 1956م ما بين حكومة مصر والمملكة المتوكلية اليمنية والسعودية لضمان سلامة الأراضي المقدسة، الذي جاء توطيداً لميثاق الجامعة العربية وتأكيداً لإخلاص الدول

[1] – عوني فرسخ: إشكاليات الوحدة، المرجع السابق، صص 309 -310.

[2] – كلمة عبد الناصر بميدان الجمهورية بشأن الانفصال 29 سبتمبر 1961م، المصدر السابق.

[3] – نفسه.

المتعاقدة لهذه المبادئ (صيانة الأمن والسلام في الدول الثلاث)، كما مثل خطوة عربية لضمان أمن البحر الأحمر ولمواجهة أية تهديدات خارجية لهذا البحر وبالتالي الدول المطلة عليه.

وكانت مصر قبل ذلك قد وقعت على ميثاق الحلف العسكري بالقاهرة في 27 أكتوبر 1955م بينها وبين العربية السعودية وسوريا لضمان الأمن والسلام ورد أي عدوان خارجي عند وقوعه في إطار مبادئ ميثاقي الأمم المتحدة والجامعة العربية، وكانت مواده وبنوده مشابهة لمواد ونصوص ميثاق جدة فكان بمثابة مقدمة له[1].

لكن بمجرد قيام الـ(ج.ع.م) اتخذ الموقف السعودي منها شكلاً آخر فقد وقفت منها موقف العداء خوفاً من امتداد التيار الناصري إليها والقضاء على النظام الملكي بها، فتحالفت السعودية مع الولايات المتحدة بل أصبح "سعود " ينافس "عبد الناصر" بدعم أمريكي ليكون الرجل الأول في المنطقة؛ وبهذا لقت الـ(ج.ع.م) الخيانة من الأشقاء التي كانت تعول عليهم في إقامة وحدة عربية من المحيط إلى الخليج، بل قامت العربية السعودية بدعم قبائل سورية بدوية بالأموال لمنعهم من أن يصبحوا موالين "لناصر" فقد ذكر "السادات" [2] أن الملك "سعود" دفع سبعة ملايين جنيه استرليني من خلال الملك "حسين" ملك الاردن إلى المتمردين من مجموعة ضباط الجيش ومن معهم من التجار وملاك الأراضي والسياسيين الساخطين على القرارات الاشتراكية والاصلاح الزراعي في إقليم الشمال.

كما راح كل من العراق والأردن يشنان هجوماً عدائياً على الـ(ج.ع.م)– التي كانت تحمل أفكاراً معادية للملكية وللتوجهات الخارجية للأردن والعراق آنذاك – بدأ بقيام تحالف سياسي ما بين البلدين (الاتحاد الهاشمي) عام 1958م، ثم سرعان ما أثبت هذا التحالف فشله عندما قامت الثورة في العراق التي أنهت النظام الملكي لتقيم بدله نظاما جمهورياً، سعى في البداية إلى الانضمام إلى الـ(ج.ع.م) لكن سرعان ما اتخذها نداً له عندما قام "عبد الكريم قاسم" بالانفراد بالحكم في العراق وزج برفيقه في الثورة "عبد السلام عارف" في السجن بتهمة التواطؤ ضده والسعي للانضمام إلى الـ(ج.ع.م)، ولعبت الصحف العراقية خاصة المأمورة منها والشيوعية دوراً في إسقاط الـ(ج.ع.م) إذ كانت الصحف العراقية المأمورة تكيل جزافاً للـ(ج.ع.م) التهم الملفقة نظراً لأن العراق كان تحت التأثير الشيوعي المباشر ونشاط رجاله الذين قاموا باغتيال المناوئين لهم من رجال القومية العربية بأمر من "عبد الكريم قاسم" نفسه الذي سأله "أحمد توفيق المدني"* و"فرحات عباس"** خلال زيارتهما للعراق في أفريل 1959م عن سبب هذا الوضع

---

[1] – رأفت غنيمي الشيخ: التاريخ المعاصر للأمة العربية، المرجع السابق، ص ص 195– 200.

[2] - Massarrat Abid op.cit, p174.

*– **أحمد توفيق المدني** 1899– 1983م ولد بتونس درس بجامعة الزيتونة، باشر نشاطه السياسي صحبة الشيخ "الثعالبي" في اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري التونسي، أبعدته الادارة الفرنسية الى الجزائر سنة 1925م أين واصل نشاطه السياسي والثقافي فشارك في تأسيس "جمعية العلماء المسلمين الجزائريين" وأصبح كاتبها العام، ورئيس تحرير جريدة البصائر، وفي 1956م التحق بالوفد الخارجي لجبهة التحرير بالقاهرة، انتخب عضو في المجلس الوطني للثورة عام 1956م، ثم عين وزيراً للثقافة في أول حكومة مؤقتة جزائرية كما مثل الجزائر في الجامعة العربية ابتداءً من فيفري 1960م مع "سعد دحلب" أصبح وزيراً للشؤون الدينية والأوقاف بعد الاستقلال، من مؤلفاته مذكراته (حياة كفاح)، قرطاجنة في أربعة عصور، هذه هي الجزائر، حرب الثلاثمائة سنة توفي عام 1983م، ينظر، عبد الكريم بوصفصاف وآخرون: معجم أعلام الجزائر، (ج2)، المرجع السابق، ص ص 303، 305.

– **فرحات عباس: صيدلي بدأ نشاطه في خدمة القضية الوطنية ، أسس جمعية اللطلبة المسلمين للشمال الافريقي وتولى رئاستها، ثم عمل بجانب حماعة الأمير "خالد" الى أن أسس (أحباب البيان والحرية)، كان أحد محرري وثيقة بيان فبراير 1943م، وبعد خروجه من السجن عام 1946م أسس (الاتحاد

في العراق من بطش الشيوعيين فأجاب قائلاً: [1] «إن زمام الأمر لن يفلت من يدي، وما ترونه من السلطان الشيوعي على الشوارع وفي الساحات العامة، إن هو إلا برأيي وبإشارتي لكي ألقن القوميين العرب درساً، وإذا ما استمر الشيوعيون على مشاغبهم ضد إرادتي فأنا أسلط عليهم القوميين العرب، فكلا الفريقين في يدي، ولا تكون لذلك من نتيجة إلا وقوع توازن بين الفرقاء المختلفين لفائدة العراق » فهو يوظف الشيوعيين للقضاء على القوميين العرب من دعاة الوحدة العربية في العراق ويوظف الأخيرين ضد الأوائل إذا ما اعتدوا على إرادته.

فالعراق في حكم "قاسم" كان يحكمها الشيوعيون الذين فروا من سوريا عقب قيام الوحدة وفتح لهم العراق أبوابه عقب ثورته في جويلية 1958م وعلى رأسهم قائد الحزب الشيوعي السوري"خالد بكداش" ومن هناك عملوا على إثارة العداء ضد الر(ج.ع.م) بتدبير المظاهرات ضدها وهذا ما أكده "عبد الناصر" في خطابه الذي ألقاه في دمشق بتاريخ 13 مارس 1959م إذ قال: [2] «استطاع قاسم العراق أن يجمع أعدائنا من الشيوعيين والعملاء في بغداد ليوجههم ضد سوريا، لعله يضعف القومية العربية في سوريا » واتهمهم بالتخطيط لقيام هلال خصيب شيوعي تنطلق فيه الشيوعية من بغداد.

وأكد الباحث العربي "عوني فرسخ" الدور الذي لعبه العراق الثورة في عملية الانفصال، إذ اتهم عراق "عبد الكريم قاسم" بتمويل الانفصاليين الذين طالبوا بالوحدة أمس، لحماية بلدهم من خطر الغرب وأحلافه وعلى رأسهم "حلف بغداد" الذي كان متربصاً بهم، لكن بمجرد زوال الخطر تحالفوا مع بغداد للإطاحة بالوحدة لاستعادة دورهم السياسي الذي فقدوه في عهد الوحدة[3].

أما الأردن فقد كان هو الآخر على خلاف كبير مع الر(ج.ع.م) وهذا ما أوضحه ملكه "حسين" للوفد الجزائري الذي زار الأردن في 27 ماي 1959م المكون من "فرحات عباس" و" كريم بلقاسم" [*] و"المدني"[4]، فقد

= الديمقراطي للبيان الجزائري) ثم التحق بجبهة التحرير في ماي 1955م، عين عضو في المجلس الوطني للثورة ولجنة التنسيق والتنفيذ، ثم رئيساً للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958م في المنفى إلى غاية أوت 1960م، عين رئيساً للمجلس الوطني للثورة في سبتمبر 1962م إلا انه سرعان ما استقال منه عام 1963م بسبب الخلافات الحادة بينه وبين القيادة الحاكمة فنفي إلى أدرار إلى غاية 1965م، واختلف مع "بومدين" لمعارضته للنهج الاشتراكي الذي تبناه الأخير، اعتزل السياسية وتفرغ للكتابة إلى أن توفي في 24 ديسمبر 1985م من آثاره: الشاب الجزائري، ليل الاستعمار، الاستقلال المغتصب، وعدة مقالات، ينظر، عبد الكريم بوصفصاف وآخرون: معجم أعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين: (ج2): المرجع السابق، ص ص 206، 213.

[1] – قاسم نقلاً عن، احمد توفيق المدني: حياة كفاح مع ركب الثورة ، (ج3)، د،ط، الجزائر ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982، ص 424.

[2] – عبد الناصر نقلاً عن، شوقي عبد الناصر: المرجع السابق، ص 239.

[3] – عوني فرسخ: "أسئلة المستقبل العربي في ذكرى الوحدة، المستقبل العربي"، المرجع السابق، ص 174.

*– **كريم بلقاسم**: (1922– 1970م) ولد ببلاد القبائل بذراع الميزان، انضم الى حركة أحباب البيان والحرية عام 1943م ثم حزب الشعب عام 1945م ثم حركة الانتصار منذ 1947م، اختفى في الجبال وحكم عليه بالاعدام بتهمة المس بأمن الدولة، عضو اللجنة الثورية، أحد منظمي مؤتمر الصومام 1956م، وعضو المجلس الوطني للثورة ولجنة التنسيق والتنفيذ الأولى والثانية، وزيراً للقوات المسحلة ثم الخارجية ثم الداخلية في الحكومة المؤقتة الجزائرية، شكل مع "بوصوف" و"بن طوبال" النواة الصلبة للقادة الذين لا يمكن لشيء أن يحصل أوينقض دونهم، رئيس الوفد الجزائري في مفاوضات إيفيان ووقع الاتفاق المذكور عن الجانب الجزائري، انسحب من الحياة السياسية بعد انتصار "بن بلة" وهيئة الأركان عقب الاستقلال، أسس الحركة من أجل الديمقراطية والتجديد عام 1968م للنضال ضد نظام "بومدين"، اغتيل في فرانكفورت في اكتوبر 1970م، ينظر، رضا مالك: الجزائر في إيفيان، تاريخ المفاوضات السرية 1956– 1962م، تر: فارس غصوب، (ط1)، دار الفارابي، بيروت: 2003، ص ص 376– 377.

[4] – أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، (ج3)، ص ص 433– 434.

نشطت انجلترا فيه، وأدى فشل الاتحاد الهاشمي الذي دعت إليه بريطانيا بغرض كسر الـ(ج.ع.م) إلى شعور الأردن بالمرارة فراح يتعاون مع الغرب عندما سمح للقوات البريطانية بالنزول في بلاده لتأمينه من خطر الـ(ج.ع.م) التي حاولت ضمه إليها حسب الغرب.

وفي الوقت الذي نفى "النحلاوي" [1] قائد الانقلاب عن تلقيهم أموالاً من الأردن أو السعودية أو أمريكا مؤكداً أن الحركة الانفصالية أو "التصحيحية كما أسماها" لم تتلقى دعماً من أي هذه الدول ولم يكن لها اتصال بأي أجهزة خارجية بدليل أن دول عديدة فوجئت بالحركة، وتأخر اعترافهم بها بعدما تأكدوا أنها لم تكن مدعمة لا من الشرق ولا من الغرب ولا من العرب، أكد "كمال حسن علي" [2] في مذكراته أن الأردن والسعودية كانتا أشد مقتاً وكرهاً للـ(ج.ع.م)، فقد ثبت بعد الانفصال أن الملك "حسين" كان على صلة وثيقة بالمقدم "حيدر الكزبري" الذي شارك في الانقلاب ضد الوحدة وأمده بالكثير من المال، وعندما انكشف ذلك قام أعوان "الكزبري" بسجنه في سجن المزة؛ واعترف "موفق عصاصة" [*] أحد قادة الانفصال عن تلقي "حيدر الكزبري" لتمويل خارجي عبر علاقته بدولة مجاورة، وأنه حوكم على ذلك، مؤكداً بأن حركتهم –عدا الكزبري– لم تتلقى أي دعم من الخارج، ودليل ذلك المعاناة التي عاشوها بعد تسريحهم من الجيش عشية انقلاب 8 مارس 1963م[3].

وتكلم"عوني فرسخ" عن تواطؤ كل من العرب والغرب في الانفصال بالتخطيط والتمويل قائلاً: [4] «...والثابت أن المؤامرة حيكت في إحدى العواصم الأوروبية بتمويل نفطي عربي وبمشاركة أمريكية، وقد أكد تلقي بعض المتآمرين الأموال من الخارج لضرب دولة الوحدة اللواء عبد الكريم زهر الدين قائد الجيش السوري في بيانه يوم 28 مارس 1962م ».

وما يثبت ضلوع الأردن في الانفصال ما ذكره Samir Aita[5] أنه بمجرد الإعلان عن الانفصال بدأت برقيات الاعتراف الرسمي تتهاطل من الأردن ثم من الاتحاد السوفيتي.

---

[1]- عبد الكريم النحلاوي: بلا حدود، (ح1)، المصدر السابق.

[2] – المصدر السابق، ص 154.

[*]– **موفق عصاصة:** ولد عام 1927م بدمشق تخرج من الكلية الحربية بعد استقلال سوريا عام 1946م، شارك في حرب فلسطين 1948م، أصبح قائد اللواء الجوي المتمركز في مطار المزة العسكري عام 1958م، ثم أصبح قائد للقوات الجوية لإقليم الشمال بعد قيام الج.ع.م ،كان من المتحمسين للوحدة مع مصر، لكنه عارض السرعة التي تمت بها، وكان من أبرز قادة الانفصال عام 1961م، اعتقل مع جماعة الانفصال عقب انقلاب 8 مارس 1963م بتهمة الخيانة العظمى للمشاركة في الانفصال، ثم صدر العفو عنه مع تسريحه من الجيش، لم يسجل "عصاصة" مذكراته حسبما ذكر محمد الأرناؤوط الذي زاره في أوت 2018م، ينظر، محمد الأرناؤوط: "موفق عصاصة أيدنا الوحدة مع مصر، لكن مع حركة تصحيحية تصوبها "، الرابط: http://www.alhayat.com/article/4604612/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D8%A7%D9% تاريخ الزيارة: 2018/11/13م/ الساعة 19:00.

[3] - محمد الأرناؤوط: "موفق عصاصة سمعنا عبد الناصر يقول لمساعده سنرسل قوات إنزال ونسيطر عليهم"، الرابط/ http://www.alhayat.com/article/4604800/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D8%A7%D9 تاريخ الزيارة: 13/ 11/ 2018م/ الساعة 30: 19.

[4] – أحمد يوسف أحمد وآخرون: ندوة أربعون عاماً على الوحدة بين مصر وسوريا، المرجع السابق، ص 226.

[5] - Op.Citi,p 5.

ومن جهتها رأت بعض الأسر الحاكمة في بعض الدول العربية في الـ(ج.ع.م) أنها تمثل خطراً حقيقياً على بقائها في الحكم بسبب التأييد الشعبي المتعاظم لدولة الوحدة، فاستغلت تلك الجهات بعض الأزمات الاقتصادية وأخذت تروّج لإشاعات مفادها استغلال مصر للاقتصاد السوري، وأن عبد الناصر يسعى إلى تهجير مليون فلاح مصري إلى الجزيرة الفراتية*، ووصل التشكيك إلى صفوف القوات المسلحة حينما فُسر نقل بعض الضباط السوريين إلى مصر على أنه إبعاد لهم عن مواقعهم لعدم ثقة القيادة العامة بهم، وسرت هذه الشائعات في الأوساط الشعبية والرسمية، وهو ما زاد في نقمة الناقمين من البورجوازية السورية على دولة الوحدة، وأدى في الأخير إلى الانفصال ما بين مصر وسوريا.

لعب أعوان الاستعمار –كما كان يلقبهم عبد الناصر والذين اعتبرهم أكبر خطر على الوحدة من الاستعمار ذاته– دوراً كبيراً في إنهاء دولة الوحدة لكونهم وضعوا أنفسهم خداماً للاستعمار.

وبالنسبة **للمؤامرات الأجنبية** التي لم تتوقف ضد مصر منذ قيام ثورتها عام 1952م، فقد ذكر "سامي شرف"** سكرتير "عبد الناصر" أنه كانت هناك أصابع أجنبية تلعب لقضم الوحدة خوفاً من المدّ الوحدوي الذي كان سيحدث تأثيراً في المنطقة العربية كلها ويؤدي إلى تغييرات فيها، ويحول دون قيام إسرائيل بتحقيق أهدافها التوسعية[1].

ويأتي في مقدمة الأصابع الأجنبية الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية التي كانت معارضة للوحدة منذ قيامها، وحاولت جاهدة إفشالها ببث جواسيسها وأجهزة مخابراتها*** عبر مختلف دول العالم التي ربطتها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالـ(ج.ع.م)، ومن خلال الدور الذي لعبته سفاراتها التي كانت بالأساس ضد الوحدة وكذا حملات الدعاية المضادة والمركزة التي كانت تبثها الإذاعات المعادية الأجنبية والعربية والتي وجدت صدى لدى اليمين السوري والعربي[2].

---

*– وهو ما كانت تبثه إذعة بغداد التي كانت تألب السوريين على الوحدة، ينظر، محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، المصدر السابق، ص 542.

– **سامي شرف: ولد بمصر الجديدة عام 1929م، التحق بكلية الطب ثم التجارة عامي 1946– 1947م، تخرج من الكلية الحربية عام 1949م برتبة ملازم ثان، عمل في سلاح المدفعية، كان من الضباط الأحرار خلال ثورة جويلية 1952م، من المؤسسين للمخابرات العامة والمباحث المصرية عام 1952م، في افريل 1954م اختاره "عبد الناصر" سكرتيراً للمعلومات له إلى غاية وفاة الأخير عام 1970م، عين مدير عام برئاسة الج.ع.م عام 1960م، ثم مستشار لرئيس الجمهورية عام 1962م، عين وزيراً للدولة وعضو في مجلس الوزراء في افريل 1970م، سجن مرتين عام 1953م، وعام 1971م فيما عرف بانقلاب ماي ضد "السادات" ، أفرج عنه سنة 1981م، من المؤسسين الأوائل لتنظيم طليعة الاشتراكيين إلى جانب "عبد الناصر" و"علي صبري" "ومحمد حسنين هيكل" وغيرهم، ينظر، سامي شرف: المصدر السابق، (ج1)، ص ص 25، 27.

[1] – صبحي منذر ياغي: "الوحدة المصرية – السورية ما زالت حاضرة في الذاكرة في زمن يخيم فيه شبح التجزئة والتقسيم والتفكك على أكثر من دولة عربية"، المرجع السابق.

***– كانت أمريكا تملك جهاز مخابرات قوي يديره "آلن دالاس" منذ سنة 1953م أخ "فوستر دالاس" وزير خارجيتها آنذاك، يعتمد على ميزانية تقدر بمئات المليارات لا يحاسبه عليها أحد، ويشتغل تحت أوامره 10 آلاف جاسوس في الولايات المتحدة الأمريكية وحوالي 20 ألف خارجها، حسب سنة 1961م وبفضله تحولت مصلحة الجوسسة الأمريكية إلى قوة عالمية خطيرة، هدفها معاكسة النشاط الشيوعي أدت بها في كثير من الأحيان التحالف مع القوات الرجعية والديكتاتوريات المسيطرة على الشعوب لتحقيق أهدافها، فقد كانت وراء دفع الجنرال "موبوتو" في التخلص من "باتريس لومبا"، وحتى بعد وصول "كينيدي" إلى الحكم في أمريكا ظلت الجوسسة الأمريكية تقوم بأشياء تتضارب مع سياسة "كينيدي" المتحررة، ينظر، عبد الله شريط: الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1961، (ج7)، المصدر السابق، ص ص 256 – 257.

[2] – أحمد يوسف أحمد وآخرون: ندوة أربعون عاماً على الوحدة المصرية السورية، المرجع السابق، ص 234.

وفي هذا الصدد أكد "إبراهيم المشيرقي"* دور الغرب الذي رسم الحدود المصطنعة بين العرب أيام الاستعمار في الانفصال إلى ضلوع الأيادي الأجنبية خاصة دول الاستعمار منها في حدوث الانفصال [1] بما فيهم دول العدوان الثلاثي (فرنسا وبريطانيا)، فقد قامت الأولى منذ 1958م ببث جواسيسها في الـ(ج.ع.م) كبعثة تصفية الأملاك الفرنسية** التي كانت مهمتها مهمة فنية ثم سرعان ما تبين حقيقتها عندما اعتقل أعضاؤها بعدما ثبتت بحوزتهم وثائق تثبت بما لا يدع للشك أنها شبكة تجسس تمارس أعمال التخريب والتآمر على نظام الحكم في الـ(ج.ع.م) [2]، وعلى الرغم من ظهور بوادر الانفراج في العلاقات بين البلدين عقب وصول "ديغول" إلى الحكم عام 1958م، باعادة العلاقة الثقافية والاقتصادية بين البلدين، وهو ما استغلته فرنسا مرة أخرى لبث جواسيسها، فقد تعرضت العلاقات الثقافية والاقتصادية للتوتر نتيجة اكتشاف شبكة تجسس فرنسية بالـ(ج.ع.م) سنة 1961م[3] وهو يثبت ضلوع فرنسا وتآمرها ضد دولة الوحدة على الرغم من تمكن البلدين من تصفية تلك القضية.

إضافة إلى دور العدو رقم واحد للـ(ج.ع.م) في المنطقة وهو (إسرائيل) التي جعلتها دولة الوحدة بين فكي الكماشة ومحل تهديد فعلي للكيان الصهيوني المؤثر سياسياً وعسكرياً على أية حركة نضال تدعو إلى وحدة العرب منذ قيامه عام 1948م، وهو ما دفع القوى المعادية وعلى رأسها إسرائيل إلى العمل الجاد من أجل القضاء عليها من داخلها وخارجها، حيث ذكر "عوني فرسخ" [4] أن وجود إسرائيل بين إقليميْ الـ(ج.ع.م) كان في مقدمة العوامل المشجعة لتحرك الانقلابيين، كما كان أول المسائل التي أخذت في الحسبان في محاولة التصدي للردة الانفصالية وعاملاً رئيسياً في استبعاد المواجهة العسكرية، وبهذا تكون إسرائيل قد أدت دوراً مباشراً في نجاح الانفصال، وأكدت

---

*- **الهادي إبراهيم محمد أمحمد المشيرقي**: ولد في طرابلس الغرب في 19 جانفي 1908م أحد مؤسسي شركة أبناء ابراهيم المشيرقي، تقلد عدة أعمال وشارك في عدة مؤتمرات ومنظمات ولجان ، رئيس جمعية المزارعين الليبية 1947م، وأحد مؤسسي الحزب الوطني ، أدار ستة فنادق بطرابلس هي(المهاري، الكبير، غريان ، بفرن ، نالوت ، وغدامس) ما بين 1951 إلى 1962م ، والتي كانت محطة وفد جبهة التحرير الوطني الجزائرية في طرابلس عمل مع مناضلي الجزائر منذ 1947م حتى اندلاع الثورة الجزائرية وعضواً مؤسساً للجنة مساندة الجزائر" بطرابلس وتولى أمانة صندوق اللجنة لإعانة جيش التحرير الوطني الجزائري، أسندت إليه عدة أعمال ومهمات ومسؤوليات خطرة منذ اندلاع الثورة وحتى الاستقلال ، عضو في لجنة التأييد والمناصرة لفلسطين عام 1967م ، من مؤلفاته : مشاهداتي في بلاد الهند، ليبي في اليابان ، ذكريات ، بقي معارضاً مستقلاً ، منح أوسمة من ثلاث دول عربية ولم يتحل بهم ينظر الهادي ابراهيم المشيرقي: المصدر السابق، ص ص 5، 7.

[1] - نفسه، ص 585.

**- وفدت هذه البعثة على الج.ع.م بعد العدوان الثلاثي بسنين فبعدما تأكد للدول الغربية إفلاس سياستها ونفوذها في الشرق العربي بدأت مفاوضات بريطانيا ثم فرنسا مع ج.ع.م لتصفية أملاكهما في مصر على الأساس الذي تجرى عليه في العادة "تصفية أملاك المفلسين" وعلى هذا الأساس عقد اتفاق بين حكومتي ج-ع-م وفرنسا في 22 أوت 1958م بزوريخ لتصفية الأملاك الفرنسية في مصر وحلت بالقاهرة بعثة التصفية الفرنسية في اكتوبر من نفس العام وكانت مهمتها مهمة فنية بحيث لا يجوز لها تجاوز نطاقها المحدود، غير أن أعضاء البعثة بدءوا ينشطون في جمع المعلومات السياسية والاقتصادية والعسكرية عن ج.ع.م مما يدخل في نطاق أعمال التجسس وراحوا يغذون الإذاعات السرية بالمعلومات والأنباء الزائفة لشن حرب الأعصاب ضد حركات التحرر في العالم العربي وبصفة خاصة ضد ج.ع.م فكانوا يبحثون عن الطرق الكفيلة بقلب نظام الحكم فيها، ينظر، المجاهد، ع(110)، 11 ديسمبر 1961، ج(4)، وزارة الإعلام ، الجزائر، 1984، ص 8.

[2] - نفسه، ص8.

[3] - أبو القاسم العلواني: المرجع السابق، ص 186.

[4] - عوني فرسخ نقلاً عن، أحمد يوسف أحمد وآخرون: ندوة أربعون عاماً على الوحدة بين مصر وسوريا، المرجع السابق، ص 235.

بذلك صحة الاستراتيجية الاستعمارية التي أوصت بإقامة كيان بشري غريب يفصل مصر عن المشرق العربي ويحجم دورها القومي كي يعيق – إن لم يعطل – الطموح الوحدوي التاريخي في الأرض العربية.

فقد كانت اسرائيل تتلقى دعماً عسكرياً مستمراً من فرنسا ذاتها منذ سنة 1952م من منظار أن إسرائيل تخوض معركة فرنسا ضد "عبد الناصر" الذي يخوض معركة ضد فرنسا في الجزائر والذي طالما أقلقها في مستعمراتها العربية والإفريقية بتصريحاته وتحركاته المناهضة للاستعمار وللسيطرة الأجنبية، هدفها تكريس الضعف العربي بتقوية إسرائيل بالمزيد من العتاد الحربي الذي يحميها من الخطر العربي.

وأكد "عبد الناصر" نفسه الدور الذي لعبه الإعلام الغربي في ضرب دولة الوحدة، إذ ذكر بأن إحدى عشر (11) محطة إذاعية سرية يديرها الاستعمار وأعوانه من الخونة الذين باعوا أنفسهم وأوطانهم مقابل ثمن بخس، كانت تبيت الحقد والكراهية ضد الر(ج.ع.م)[1]، وفي حديث صحفي له بتاريخ 29 سبتمبر 1958م بعد أزمة لبنان كشف نوايا الاستعمار الذي لا يريد الاستقرار الكامل للمنطقة العربية ويقصد بذلك أمريكا وحلفائها فقال: [2] «وتكاد الدلائل تؤكد مرات كثيرة أمام عيوننا أن الاستعمار لا يريد لنا أن نبني ولا أن نرفع مستوى المعيشة، ولهذا فإنه لا يكل أبداً عن محاولات تهديد الاستقرار في المنطقة، وذلك بخلق أجواء الفرقة والاضطراب واصطناع الأزمات واختلاق المشاكل».

وكان في خطابه الذي ألقاه بتاريخ 25 افريل 1959م بالكلية الحربية بالقاهرة أكد أنهم في محنة طويلة وشاقة وصعبة ومريرة يقف من ورائها الغرب والشيوعية حيث قال: [3] «أمريكا تهاجمنا لأننا رفضنا إيزنهاور للدفاع عن الشرق الأوسط، انجلترا تهاجمنا لأننا رفضنا الدخول في حلف بغداد، فرنسا تهاجمنا لأننا نساعد إخواننا في الجزائر ثلاثة عشر محطة إذاعية سرية تهاجمنا، الشيوعيون تركوا إسرائيل والاستعمار ويهاجموننا، إننا نواجه محنة الغرض منها عزل كل بلد عربي عن الآخر وبالتالي ضرب فكرة القومية العربية».

فكل هذه الدول العربية منها والأجنبية هلّلت للانفصال واعترفت بالحكومة التي شكلها الانقلابيون في سوريا بعد الانفصال، وكان ذلك دليلاً على مشاركتها المكشوفة في عملية الانفصال، إذ ذكر "عبد الناصر" في كلمته بشأن الانفصال قائلاً: [4] « إن الرجعية في سوريا، وأعوان الاستعمار في سوريا، استطاعوا أن يأخذوا رأس جسر في دمشق ولكن كل ما حول الحركة يكشف الحركة، فَرح إسرائيل اليوم يكشف الحركة.... تهليل الإذاعات الاستعمارية يكشف

[1] – شوقي عبد الناصر: المرجع ألسابق ص 281.

[2] – عبد الناصر نقلاً عن، أحمد يوسف أحمد: المجموعات الكاملة لخطب وأحاديث وتصريحات جمال عبد الناصر ، (ج3)، (ق1)، المصدر السابق، ص 255.

[3] – شوقي عبد الناصر: المرجع السابق، ص 249.

[4] – كلمة عبد الناصر بميدان الجمهورية بشأن الانفصال 29 سبتمبر 1961م، المصدر السابق.

الحركة، أول تهنئة لهم وتهليل كان من الملك حسين ومن بهجت التلهوني*، ودا طبعاً بيكشف الحركة، إعلان إيران.. إعلان الأنباء إن إيران مستعدة أن تعترف فى الحال بالحكومة. تكوين الحكومة اللى أعلنتها القيادة الرجعية الانفصالية في دمشق بيدل على وجه الحركة وبيكشف وجه الحركة...».

كان "عبد الناصر" على علم بما يحاك ضد دولة الوحدة من مؤمرات خارجية، لذا عندما عَيَّن "فتحي الديب" سفيراً للـ(ج.ع.م) بسويسرا في ماي 1961م طلب منه متابعة الأنشطة المعادية للدولة وتتبع مصادر تمويلها واتجاهاتها ومخططاتها[1] غير أنه لم يكن بمقدوره أن يواجه هذه المؤامرات في ظل الحالة التي وصلت إليها الـ(ج.ع.م) من تشرذم، وفي ظل استقالة القيادات البعثية المتتالية التي كان يمكن الاعتماد عليها لمواجهة الضغط الخارجي على الوحدة بدلاً من اقصائها من الحكم.

ساهمت الأسباب سابقة الذكر سواء الداخلية منها أو الخارجية إلى قضم دولة الوحدة، فقد كانت الأجواء المشحونة في سوريا ابتداء من عام 1959م كلها توحي بقرب نهاية الوحدة، كما أن الممارسات المصرية كانت هي الأخرى تلعب دورها في تحريك جماعة الضباط المخططين للانفصال ومن في صفهم من البرجوازية السورية التي سئمت من الحكم المصري الذي سلبها امتيازاتها وحقوقها، كما لعبت الأيادي الأجنبية المعادية لوحدة العرب دوراً بارزاً في تفكيك الـ(ج.ع.م) ويأتي في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها الغربيون (بريطانيا وفرنسا) الذين وجدوا في قيامها خطراً على مستقبلهم في المنطقة، وبالأخص على ربيبتهم "إسرائيل"، يضاف إليه دور الأنظمة العربية المحافظة التي كانت ترى في الـ(ج.ع.م) خطراً على كيانها وعلى مستقبلها غير واضعة مصلحة شعوبها التواقة للوحدة فوق الاعتبار، فراحت تكيد لدولة الوحدة من قريب ومن بعيد، فكان الانفصال الذي كان متوقعاً من طرفهم ليخيم شبح التفرقة والتجزئة من جديد على الأقطار العربية.

---

*- **بهجت التلهوني**: 1913- 1995م ولد بالأردن، رئيس وزراء الأردن من 1960 إلى 1962م، ومن 1964- 1965م ومن 1967- 1969م ومن 1969- 1970م ينظر، رؤساء وزراء الأردن، ويكيبديا الموسوعة الحرة، الرابط: https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B1%D8%A4%D8%B3%D8%A7%D8%A1_%D9%88%D8%B2%D8%% تاريخ التصفح: 06/08/ 2018 على الساعة 18: 01.

[1] - فتحي الديب: المصدر السابق، ص 496.

المبحث الثاني: وقائع الانفصال 28 سبتمبر 1961م.

سنرى في هذا المبحث كيف أن الأسباب الداخلية والخارجية سالفة الذكر أدت إلى حدوث الانفصال بين مصر وسوريا بعد اتحاد تاريخي دام لأقل من أربع سنوات فقط، وكيف كانت وقائعه وموقف دول العالم منه خاصة القوى الكبرى ونقصد بذلك الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي.

أولا: مجريات أحداث الانفصال 28 سبتمبر 1961م.

أدت الأسباب سابقة الذكر الداخلية منها والخارجية إلى انقلاب عسكري ضد دولة الوحدة [1*] يوم 28 سبتمبر 1961م، فقد سجل صيف هذه السنة في بلاد الهلال الخصيب نهاية الهدوء النسبي عندما حاول "عبد الكريم قاسم" في جوان 1961م ضم الكويت إلى العراق بعد تحررها من الحكم البريطاني، وفي أوت من نفس السنة حاول "عبد الناصر" جمع الصف وتوحيد الكلمة بعد أن ظهرت علائم المقاومة والملل من فظاظة ممثلي الحكم الناصري في سوريا.

فقد سببت سياسة التسريحات الجماعية والنقل إلى الوزارات المدنية أو إلى مصر التي حصلت وسط الجيش في إقليم الشمال إلى استياء الأخير، وبقاء قيادات المناطق مسندة إلى ضباط دمشقيين، وأدى تفاقم الأوضاع الاقتصادية في سورية بعد قرارات التأميم المرتجلة، والاحتقانات الناشئة في صفوف الجيش والمخابرات عن الخلاف بين " السراج" و"عامر"، إلى التقرب بين كبار الضباط الشوام والتفكير في «حركة تصحيحية» تعيد الأوضاع في سورية إلى طبيعتها ضمن دولة الوحدة ، وذلك باتخاذ إجراءات سياسية وعسكرية واقتصادية [2] وكان مركز المقدم "عبد الكريم النحلاوي" كمساعد للعقيد المصري "أحمد علوي" مدير شؤون الضباط في الجيش الأول، قد ساعد في إجراء تنقلات لصغار ضباط القطعات (الوحدات) المحاربة المؤيدين له بصورة تلائم الخطة التي وضعها هو ورفاقه للانقلاب [**]، وبهذا ضمن إلى حدّ ما تجميد الوحدات المعارضة للانقلاب، وأصدر تعليمات بإلقاء القبض على الضباط المصريين الذين يعملون في وحدات جيش إقليم الشمال للحيلولة دون مقاومتهم للانقلاب، وأعد الوضع في الطيران السوري حيث

---

*- ذهب الحوراني إلى أن التفكير في الانقلاب ضد دولة الوحدة يرجع إلى سنة 1958م أي منذ نشأتها عام عندما أخبره "حمدون" في جويلية 1958م عقب ثورة العراق أن"محمد عمران" وأخاه" عدنان حمدون" كلفاه بأن يشتشير "الحوراني" في أمر انقلاب الضباط البعثيون ضد "عبد الناصر" الذي تكشفت نواياه ومخططه في اقصاء الضباط البعثيين عن الجيش وتشتيت شملهم بنقلهم إلى مصر أو وزارة الخارجية ووظائف مدنية أخرى، غير أن "الحوراني" حذرهم من مخططهم الذي يعد جريمة تاريخية كبرى لن يغفرها الشعب السوري لهم، ينظر، عوني فرسخ: إشكاليات الوحدة، المرجع السابق، ص 414. وذكر الفريق "لؤي الأتاسي" رئيس سوريا الأسبق أن "النحلاوي" كان يخطط للانقلاب قبل 1961م ولم يكن هدفه الانفصال بقدر ما كان هدفه الوصول إلى الحكم في سوريا، ودليل ذلك حركته التي قام بها في 28 مارس 1962م، ينظر، أكرم الحوراني: المصدر السابق، (ج4)، ص 3189. في حين نفى النحلاوي ذلك في برنامج بلا حدود الذي عرضته قناة الجزيرة بتاريخ 29 افريل 2010م وذكر أن هدفه ومن كان معه في الحركة كان اصلاح الأوضاع واعتبر ما قام به حركة تصحيحية لمسار خاطئ استعادت به سوريا مكانتها وسيادتها وكرامتها وعزتها وقوتها، إلا انها تحولت أو انتهت إلى الانفصال عن مصر، وألقى اللوم على عبد الناصر في حدوث الانفصال لرفضه للاصلاح، ينظر، عبد الكريم النحلاوي: بلا حدود: المصدر السابق، (ح1).

[2] – محمد الأرناؤوط: "موفق عصاصة سمعنا عبد الناصر يقول لمساعده سنرسل قوات إنزال ونسيطر عليهم"، المرجع السابق.

*- ذكر اللواء "عبد الكريم زاهر الدين" في مذكراته بأنه هو ورفاقه المحايدين لم يكونوا على علم بما كان يخطط له "النحلاوي" ورفاقه من الضباط الدمشقيين وعلى الرغم من الأوضاع السيئة التي كان يشهدها الإقليم السوري لم يفكروا بالقيام بأية حركة مسلحة حفاظاً على الوحدة واستمرارها، ينظر عبد الكريم زاهر الدين: المصدر السابق، ص 23.

كلف العقيد "موقف عصاصة" أحد مقربيه وقائد سلاح الجو السوري ضمان عدم قدرته على التحرك ضد الانقلاب[1]، واعتمد أيضاً على شقيق زوجته المقدم "مهيب الهندي" رئيس أركان اللواء (72) القريب من دمشق (قطنا)، وعلى مجموعة من الضباط مثل : "حيدر الكزبري" و"هشام عبد ربه" و"زهير عقيل" و"نور الله حاج إبراهيم" ومن المفارقات أن القيادة المصرية كانت تعتمد على هذا اللواء بالذات الذي كان قائده العقيد السوري الناصري "جاسم علوان"[2] الذي سيقوم لاحقاً بانقلاب فاشل ضد الانفصال؛ كان صلة الوصل بين "النحلاوي" و"عصاصة" العقيد "عبد الغني دهمان" الذي جاء في فجر 28 (سبتمبر) إلى بيت عصاصة القريب من قيادة الجيش ليذهبا معاً لتنفيذ المخطط، وكانت كلمة السر التي أطلقت من دمشق قد انتقلت إلى الضباط السوريين في القاهرة، مما جعل قسم كبير منهم يخطط من القاهرة للانقلاب، في الوقت الذي كان فيه "النحلاوي" ورفاقه يخططون للحركة في دمشق[3].

وقد أُطلعت شعبة المخابرات في الجيش الأول على بعض المعلومات، وأخذت تطارد خيوط العنكبوت وتقدم التقارير المختلفة للمشير "عامر" التي تتهم "النحلاوي" بمحاولة انقلابية، غير أنها لم تتمكن من العثور على العنكبوت ذاته، لأن العقيد "محمد علوي" كان يدحض الاتهامات الموجهة للنحلاوي"، ولم تتخذ شعبة المخابرات التي ظلت في حالة استنفار دائم الإجراءات الرادعة لعدم حصولها على الأدلة الكافية عن الحركة، واتهمت الدمشقيين ثم اتهمت "السراج" وعناصره الذي أقصي عن وظيفته كوزير للداخلية في إقليم الشمال قبل الانقلاب ببضعة أيام وركزت على مراقبة نشاطه، وفي المقابل أهملت نشاط "النحلاوي" ورفاقه، الذي استفاد من هذا الوضع واعتبرها الفرصة الملائمة للقيام بالحركة[4].

حيث قامت وحدات من الضباط السوريين من معسكرات قطنا (جنوب غرب دمشق) (سبعة وثلاثون ضابطاً)* بقيادة المقدم "عبد الكريم النحلاوي" – المخطط للحركة – وقوى البادية من البرجوازية والإقطاعية المتمركزة

---

[1] – غسان زكريا: المصدر السابق، ص 262.

[2] - محمد الأرناؤوط: "موفق عصاصة سمعنا عبد الناصر يقول لمساعده سنرسل قوات إنزال ونسيطر عليهم"، المرجع السابق.

[3] – عبد الكريم زاهر الدين: المصدر السابق، ص 22.

[4] – نفسه، ص 23.

*– منهم: المقدم عبد الكريم النحلاوي – المقدم حيدر الكزبري قائد قوات الهجانة – العميد موفق عصاصة رئيس أركان سلاح الجو– العميد فيصل سري الحسيني ضباط أركان عامة – العميد زهير عقيل – العميد محمد منصور – العميد عبد الغني دهمان – الرائد فايز منصور ابن عم محمد منصور طيار استشهد في حرب الاستنزاف عام 1970– العميد برهان الدين بولس ضابط أركان وكان في القاهرة –العقيد عبد الكريم العابد ضابط ميدان، العقيد شرف زعبلاوي مخابرات عسكرية، المقدم فخري عمر (سلاح الاشارة)، الرائد زهير الصمادي ضابط ميدان – العميد سليم شرف – العميد سليم الأسطى – العقيد ظهير الجندلي من حمص – المقدم مهيب الهندي رئيس أركان لواء 72 (قطنا) – المقدم هشام عبد ربه ضابط قطاعات الميدان (كان كبير مرافقي عبد الناصر أثناء زياراته للاقليم الشمالي)– الرائد فايز الرفاعي – الرائد عادل الحاج علي – الرائد ياسين كدرو – الرائد سهيل برزنجي – العميد سمير جبور في قيادة سلاح الجو مسيحي –العقيد سعيد العاقل في قيادة سلاح الإشارة – النقيب صدقي العطار – العقيد محمود عودة سلاح المدرعات – الرائد بسام العسلي – الرائد ممدوح الحناوي – الملازم أول عماد هاشم ينظر، ضباط الانفصال السوري 1961م – المعرفة، الرابط: https://www.marefa.org/%D8%B6%D8%A8%D8%A7%D8%B7_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86% تاريخ التصفح 20 ماي 2017 الساعة 20: 09.

قرب دمشق بقيادة المقدم "حيدر الكزبري" وبدعم أردني – سعودي وبمؤازرة رجال الأعمال السوريين الساخطين على قرارات التأميم بانقلاب عسكري ضد دولة الوحدة ليلة 28 سبتمبر 1961م في أجواء متأزمة من كافة النواحي منتهزين الاستياء العام لدى الجماهير والعسكريين من القيادة العامة للـ(ج.ع.م)، فتقدموا نحو دمشق، وأعلنوا سيطرتهم عليها وعلى مطار المزة القريب منها، وأذاعوا منها بلاغاتهم المتتالية.

كان المشير "عامر" مجتمعاً كعادته مع قائد أركان الجيش الأول "جمال الفيصل" في مبنى القيادة العامة [*] عندما تلقى العقيد "جاسم علوان" قائد أحد الألوية الحساسة المتمركزة في معسكرات قطنا إشارة هاتفية تفيد بأن قطعات مشاة محمولة ودبابات تحركت من معسكرات قطنا باتجاه دمشق، فنقل العقيد "علوان" الخبر إلى المشير "عامر" الذي طلب منه إيضاح ما يحدث فاتصل "علوان" بالمقدم "مهيب الهندي" [**] صهر "النحلاوي" ورئيس أركان لواء "علوان" فما كان من "الهندي" إلا أن أجابه قائلاً: [1]« لقد توكلنا على الله يا سيدي وقررنا تصحيح الأوضاع في سوريا، وقد أوعزنا إلى دباباتنا وبعض عناصر المشاة المحمولة بالتوجه إلى دمشق لاحتلال القيادة، فإذا كنت ترغب بالانضمام إلينا فما عليك إلا الحضور سريعاً لاستلام قيادة الرتل [***]، وإلا فابق في مكانك وانتظر المصير».

يظهر من خلال رد المقدم "الهندي" أن قرار الانقلاب – أو التصحيح كما أطلقوا عليه– لا رجعة فيه بعد أن فقدوا كل أمل في القيادة العامة للجيش، وفي حكومة الـ(ج.ع.م) التي طالما وجهوا لها انتقادات، ولم تستجب لطلباتهم، وبعدما تبين لهم انهم سلموا سوريا لديكتاتورية عسكرية جديدة لا تسمح بالحريات العامة، ولا بالتعددية الحزبية ولا بالحكم المدني.

حاول "علوان" اقناع المقدم "الهندي" بالعدول عن الفكرة لكن دون جدوى، حيث تحركت مفارز قطنا ومدارس المدرعات ومفرزة المقدم "حيدر الكزبري" نحو دمشق؛ وأخذت القيادة ترسل دوريات من الشرطة العسكرية لمنعها من التقدم غير أن مفارز الشرطة أُعتقلت، وفقدت القيادة العامة كل أمل بالسيطرة على الوضع وواصل "حيدر الكزبري" زحفه حتى وصل إلى منزل المشير "عامر" الذي كان في مبنى القيادة العامة فاحتله بعد مقاومة يائسة من عناصر الحراسة [2]، وسيطر الانقلابيون على مبنى وزارة الدفاع ودار الإذاعة والتلفزيون والهاتف والمرافق العامة في العاصمة (دمشق)، متذرعين بالحفاظ على أمن وسلامة سوريا، وأذاع الانفصاليون البلاغ رقم واحد [****] الذي وضحوا

---

*– ذكر "غسان زكريا" أن "عامر" عندما علم بخيوط المؤامرة لجأ إلى مبنى قيادة الأركان مع "جمال الفيصل" واستدعى الوزراء السوريون للاجتماع بهم هناك فحضر منهم: طعمة العودة الله، أحمد حنيدي، جادو عز الدين، وتغيب أكرم ديري الذي كان مدعماً للانقلاب، وفي الثالثة صباح يوم 28 سبتبتمبر 1961م وصلت دبابات الانفاصليون إلى المبنى، وتبين له عندها أن "النحلاوي" الذي تغيب عن الاجتماع كان مصاحباً للدبابات التي أحاطت بمبنى الأركان، ينظر، غسان زكريا: المصدر السابق، ص 263.

**– كان اللواء الذي قاده "مهيب الهندي" من قطنا أقوى لواء في الجيش السوري حينئذ، ومثل القوة الأساسية لتنفيذ الانفصال، لكون "النحلاوي" جعل فيه عدد كبير من ضباط الانقلاب، وكانت مهمة اللواء الاستيلاء على مبنى الأركان ومبنى الإذاعة والهاتف الآلي، والتصدي لأي وحدات معادية للانقلاب ينظر، غسان زكريا: المصدر نفسه، ص 262.

[1] – مهيب الهندي نقلاً عن، عبد الكريم زاهر الدين: المصدر السابق، ص 25.

***– **الرتل**: هو مجموعة من الجنود أو الآليات أو السفن تسير خلف بعضها بفواصل متساوية وسرعة واحدة، يطلق عليه في بعض الجيوش الطابور.

[2] – عبد الكريم زاهر الدين: المصدر نفسه، ص ص 27– 28.

****– أصدر الانفصاليون عدة بلاغات بلغ عددها 25 بلاغاً ينظر، الملحق رقم: ((**10**)).

فيه أسباب الانقلاب ونصه: «لقد قام جيشكم للحفاظ على أرض الوطن وسلامته وحريته، قام لإزالة الفساد والطغيان ورد الحقوق الشرعية للشعب، وإننا نعلن أن هذه الانتفاضة لا صلة لها بشخص أو فئة معينة وإنما هي حركة هدفها تصحيح الأوضاع غير الشرعية وهذه دماؤنا نكتب بها أننا وفينا العهد وأبينا العيش إلا كراما » التوقيع: القيادة الثورية العربية العليا للقوات المسلحة»[1] وظلوا يذيعون البيانات التي انتقدوا فيها الوضع باسم الشعب السوري ووصفوا فيها حكم الـ(ج.ع.م) بالطغيان والفساد الذي حاول تصفية الجيش السوري.

وبهذا برر الانفصاليون هدفهم من الانقلاب وهو تصحيح الأوضاع غير الشرعية —كما وصفوها — وإزالة الظلم والاستبداد عن الشعب السوري، واستعادة كرامة الجيش السوري، ولا ريب في أن الذين صاغوها كانت لهم يد في الانقلابات السورية العسكرية السابقة، وإلا ما كانوا أقدموا على ذلك وهم المطالبون بالوحدة بادئ ذي بَدء.

وبدأت المفاوضات بين الطرفين عندما دعا القائد "جمال فيصل" من مبنى قيادة الجيش ضباط الانقلاب للمفاوضة غير أنهم رفضوا قبل تسليم بعض الضباط كرهائن[*]، ثم دخل كل من العميد "موفق عصاصه" والعميد "زهير عقيل" والمقدم "عبد الكريم النحلاوي" إلى مبنى القيادة وقدموا شروطهم للمشير الذي فوجئ من الحركة، معلنين هدفهم من التحرك الذي أكد "النحلاوي" أن الهدف منه ليس القيام بعمل انفصالي وإنما إصلاح الجيش بتخفيف عدد الضباط المصريين في الجيش الأول، وبخاصة في رئاسته، وإجراء بعض التنقلات التي عرضها "النحلاوي" على المشير التي مست وزراء وعسكريين [2] وفي الوقت الذي ركّز "النحلاوي" على اصلاحات الجيش طالب "موفق عصاصة" بتحويل الوحدة إلى اتحاد وفسح المجال لانضمام دول أخرى، بينما ركز "زهير عقيل " على الوضع الاقتصادي، غير أن "عبد الناصر" رفض ذلك وأشار على عامر "قائلاً: [3] «اشغلهم حتى نرسل قوات إنزال ونسيطر على الوضع »، وفي خطابه الثاني الذي ألقاه من دار الإذاعة يوم الانفصال توعد الانفصاليين قائلاً: [4] «إن الذي حدث صباح اليوم لا يقبل المساومة ولا حلاً وسطاً، هكذا أومن وهكذا أرى واجبي في هذه اللحظات... »، طالباً من شعب وجيش الـ(ج.ع.م) المؤازرة في تجاوز المحنة، وعندما تبين لهم أن "عبد الناصر" ينوي الشر أصروا على مغادرة المشير دمشق إلى القاهرة.

لكن من وجهة نظرنا أن رد "عبد الناصر" كان منطقياً ومعقولاً بالنظر إلى مركزه في دولة الوحدة كرئيس لها إذ من غير المعقول أن يقبل بانقلاب على نظام حكمه، وهي ردة فعل يقوم بها أي رئيس ضد من يثورون ضده، غير

---

[1] – غسان محمد رشاد حداد: الم صدر السابق، ص 153. وذكر النحلاوي أن كل قطعت الجيش السوري تجاوبت معه ما عدا قطعات حلب وحمص ينظر، عبد الكريم النحلاوي، شاهد على العصر، المصدر السابق، (ح8).

*– هم: أنو القاضي رئيس أركان الجيش الأول، والعقيد أحمد زكي رئيس شعبة التنظيم والإدارة والعقيد أحمد علوي رئيس إدارة شؤون الضباط والمقدم حسني عبد المجيد من إدارة التوجيه المعنوي والعقيد محمد اسطنبولي رئيس شعبة المخابرات، وجميعهم مصريين ما عدا الأخير، وقد اقترح "النحلاوي "نقلهم إلى القاهرة ينظر، عبد الكريم زاهر الدين: المصدر السابق، ص 29.

[2] – عبد الكريم النحلاوي: شاهد على العصر، المصدر السابق، (ح8)، وينظر، غسان زكريا: المصدر السابق، ص 264.

[3] – عبد الناصر نقلاً عن، محمد الأرناؤوط: "موفق عصاصة: سمعنا عبد الناصر يقول لمساعده سنرسل قوات إنزال ونسيطر عليهم"، المرجع السابق.

[4] – عبد الناصر نقلاً عن، أحمد يوسف أحمد: ندوة أربعون عاماً على لوحدة بين مصر وسوريا، المرجع السابق، ص ص 406، 408.

أن ما يؤخذ عليه عدم قبوله شروط قادة الانقلاب والاستماع إليهم، إذ كان بإمكانه تفادي الانقلاب إذا استمع إليهم وناظرهم في مطالبهم.

توصل "عامر" إلى تسوية عاجلة مع قادة الانقلاب — بعد رفض عبد الناصر ذلك- تضمنت وعود بالإصلاح في مؤسسة الجيش بتعيين قيادة جديدة، ووضع حدّ لهيمنة الضباط المصريين على الجيش السوري، وإعادة الضباط السوريين الذين نفوا إلى إقليم الجنوب، وهو ما رفضه "حيدر الكزبري" الذي واصل اطلاق الرصاص على المبنى[1]، ثم اتفق "النحلاوي" و"عامر" على صيغة بيان تعلن بعد اتمام عملية الترحيل فكان البيان رقم (09)* الذي أذيع من إذاعة دمشق وتضمن استجابة المشير لمطالب الانقلابيين، وأن الأمور العسكرية عادت إلى مجراها الأول، فقامت مظاهرات ابتهاج في إقليم الشمال بانتهاء الأزمة، وتم نقل الضباط المصريين الرهائن والوزراء العسكريين "أكرم ديري" "جادو عز الدين" "أحمد حنيدي"، طعمة العودة الله"، و"جمال الصوفي" إلى القاهرة أين ساهموا — حسب "زاهر الدين" — في تحريض "عبد الناصر" على عدم الاستجابة لطلبات الانقلابيين – الذين واصلوا إصدار بلاغاتهم- وقدموا له معلومات خاطئة عن الجيش السوري، كما أن المشير "عامر" أخفى عليه عجز وحدات الجيش السوري عن التصدي للحركة الانقلابية التي كانت أعمق مما يتصورها[2].

وحسب "زاهر الدين" أن "النحلاوي" وجماعته نكثوا العهد وأصدروا البيان رقم (10)** الذي ألغى مضمون البيان السابق، وأعلن أن المشير لم يوافق على ما جاء في البيان التاسع وأعلن انفصال سوريا عن مصر، في حين ذكر "النحلاوي"[3] في شهادته على العصر أنه اتفق مع المشير على صياغة البيان رقم (10) الذي كتبه "جمال فيصل" الذي كان يتوافق مع البيان السابق على أساس أن يذيعه المشير، لكن "النحلاوي" فوجئ عندما قال له المشير بأنك أنت حاكم سوريا دبر أمورك، وأنه لم يعد مسؤولاً على سوريا، وبهذا نكث المشير "عامر" وعده للانفصاليين بالاستجابة لمطالبهم، ورفض "الفيصل" التوقيع على البيان رقم (10)، لذلك قام "النحلاوي" بإذاعة البيان (10) الذي أثار البلبلة في وسط الشعب السوري.

أعطى المشير "عامر" الأوامر إلى عناصر القيادة بضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لإحباط العملية فاتصل قائد الجيش الأول الفريق "جمال فيصل" بكافة الوحدات المحاربة في كل من: قطنا والقابون والجبهة والسويداء وحمص وغيرها

---

[1] – غسان الإمام: "28 سبتمبر 1961م ليلة الانقلاب على عبد الناصر"، الرابط/
http://archive.aawsat.com/leader.asp?issueno=11263&article=537966 تاريخ التصفح 27 / 06/ 2018/ الساعة: 40: 09.

*– **ينظر الملحق رقم**: ((**10**)). أذيع البيان على الساعة الثانية بعد الظهر، وكان الهدف الأول منه تضليل الضباط الوحدويين المتحكمين بإذاعة حلب ومؤيديهم من الضباط في حماة واللاذقية وحوران، وخداع المتظاهرين في دمشق الذين أوشكوا أن يقتحموا مبنى الإذاعة في شارع الحجاز، إلا أن البلاغ حقق غايته بانفضاض المظاهرة بدمشق، أما الهدف الثاني فهو تقديم مطالب، ومعلوم مقدماً أن "عبد الناصر" لن يقبلها لكي يتخذ الانقلابيون في ذلك حجة في إعلانهم الانفصال، إذ كان "عبد الناصر" أذاع في التاسعة صباحاً بياناً معلناً تمسكه بالوحدة ومفنداً الإدعاءات حول الإصلاح الزراعي والتأميم، ينظر، أحمد يوسف أحمد وآخرون: أربعين عاماً على الوحدة السورية – المصرية، المرجع السابق، ص 225.

[2] – عبد الكريم زاهر الدين: المرجع السابق، ص 29.

– **ينظر نص البيان في الملحق رقم: ((**10**)).

[3] – شاهد على العصر، المصدر السابق، (ح8).

طالبين منها التوجه إلى دمشق لفك الحصار عنها، فلم يستجب أحد لنداء القيادة سوى لواء المدفعية الصاروخية بقيادة الرائد المصري"محمد صلاح الدين حسن" الذي كان متمركزاً على مسافة 30 كلم من دمشق، والذي طلب من الضباط المصريين باجتماع فوري في مقر قيادة اللواء المصري "أنور القاضي" رئيس أركان قائد الجيش الأول "جمال فيصل"، ثم أخبروا الجنود بأن اليهود قد اقتحموا دمشق [1] لإغرائهم بالتحرك السريع نحو المدينة، وبالفعل تحرك الجنود المصريين، دون إبلاغ الضباط السوريين الذين كانوا في فترة المناوبة، فتوجه رتل احدى كتائب المدفعية الثقيلة، مرفوق بكتيبة الصواريخ، وكتيبة المدفعية المضادة للدبابات إلى دمشق بقيادة ضباط مصريين، إلى أن وصل الضباط السوريون ونفذوا أوامر قائد اللواء بإعادة الرتل إلى مقره، وكان "النحلاوي" قد اتصل بقائد اللواء "أنور القاضي" وطلب منه اعتقال الضباط المصريين، وانتظار الأوامر من القيادة الجديدة والاستماع إلى البلاغات التي تصدر من دمشق[2].

كان "عبد الناصر" مسبقاً على علم بما يحاك في سوريا من مؤامرة انقلاب بواسطة شعبة المخابرات للجيش الأول، حيث ذكر "هاني الهندي" (1927- 2016م) أبرز قادة حركة القوميين العرب والوزير السوري الأ سبق أنه قدّم للمشير "عامر" يوم 31 جويلية 1961م تفاصيل الحركة الانفصالية بما في ذلك أسماء السبعة والثلاثين ضابطاً المشاركين ومصدر التمويل الخارجي، وذكر " عبد اللطيف البغدادي" و"صلاح نصر" مدير المخابرات آنذاك و"محمود الجيار" السكرتير الشخصي لعبد الناصر" أنه توافرت لدى "عبد الناصر" و"عامر" معلومات وافية عن مؤامرة الانفصال كانت تستدعي اتخاذ إجراءات طوارئ خاصة بعد احتدام الصراع فيما بين "عامر" و"السراج" في الشهور الأخيرة من عهد الوحدة، ولكنه (عبد الناصر) لم يتخذ أي إجراء بهذا ، خلافاً لما كان يقضي به المنطق السليم ويُرجع البعض ذلك إلى ثقة "عبد الناصر" بنفسه وبأسلوبه في معالجة المشكلات، والبعض الآخر أرجعه إلى إيمانه بأن الوحدة عملية اختيار حر مؤسس على إجماع وطني، وأرجعه "النحلاوي"[3] إلى ثقته العمياء في جهاز المخابرات في إقليم الشمال، واعتماده على اللواء (70) بقيادة المصري "كمال حسن علي" واللواء (72) بقيادة "جاسم علوان" في قمع أي حركة في إقليم الشمال غير أن اللواءين تحركا أيضاً بعدما ألقي القبض على "كمال حسن علي"، وفي تقدير "عوني فرسخ" أن عدم اتخاذ الاحتياطات – خلافاً لما يقضي به المنطق السليم – يعود لعاملين **الأول:** انعكاسات النزاعات مع قادة البعث و"السراج"، مما ألقى بظلال من الشك حول المعلومات التي جاء بها البعثيون و"السراج" والقوميون العرب، **الثاني:** ايمان "عبد الناصر" بانعدام التناقض العدائي فيما بين نهجه السياسي الاقتصادي ومصالح وطموحات غالبية شعب سوريا والأمة العربية، مما عزز الاقتناع بأولوية حماية الوحدة الوطنية، وأهمية حماية صانعي الوحدة من أخطائهم وإتباع سياسة (عفى الله عما مضى) ، إلا أن "عبد الناصر" انتقد بمرارة تلك الثقة في خطابه يوم 16 أكتوبر 1961م[4].

[1] – عبد الكريم زاهر الدين: المصدر السابق، ص ص 25 – 26.

[2] – نفسه، ص ص 26- 27.

[3] – شاهد على العصر، المصدر السابق، (ح9) و(ح8).

[4] – أحمد يوسف أحمد وآخرون: أربعين عاماً على الوحدة السورية – المصرية، المرجع السابق، ص ص227- 228.

وفي القاهرة استنكرت "اللجنة العسكرية السورية" من البعثيين في معظمها الانقلاب الذي وصفه "طلاس" بالعمل المشؤوم- على الرغم من انتقادهم للوضع في سوريا – وطلب "طلاس" من "عبد الناصر" أن يمدهم بأسلحة فردية، مع كتيبة المظلات السورية المتمركزة في منشية البكري في مصر الجديدة لاسقاط الانقلاب في سوريا، وإعادة الوضع إلى ما كان عليه، غير أن "عبد الناصر" رفض ذلك، وطلب منه برقيات تأييد للوحدة ولو على الصعيد الشخصي، غير أن القيادة المصرية سرعان ما احتجزت الضباط السوريون في القاهرة فأضحوا بين ليلة وضحاها بدون عمل، مما جعلهم يتفقون على العودة إلى دمشق للاطاحة بالانفصال[1].

لكن محاولة منها كسب ثقة القيادة الجديدة في سوريا أوفد ت اللجنة العسكرية الرائد "محمد عمران" و"طلاس" إلى دمشق ليعلن للقيادة الجديدة دعم اللجنة العسكرية للانقلاب، والتعاون معها من أجل بناء سوريا فرحلا رفقة خمسين ضابط وخمسمائة عائلة إلى سوريا[2].

انتهى الانقلاب- أو الردة الانفصالية كما أطلق عليه أنصار الوحدة العربية – بترحيل الضباط المصريين وبعض الوزراء، وغادر "عبد الحكيم عامر" دمشق حوالي الساعة الثالثة بعد ظهر يوم الانقلاب إلى القاهرة رفقة "جمال الفيصل"، وكانت حصيلة القتلى معتبرة حيث نتج عن الانقلاب مقتل واحد أو اثنين من حراس منزل المشير "عامر" وبعض الضحايا في حلب لا يتجاوز عددهم ثلاثين شخصاً، وضحية أو اثنان في دير الزور ومثلها في السويداء[3].

وكالعادة في كل انقلاب عمد الانقلابيون إلى اعتقال عدد من الضباط الموالين لعبد الناصر" * والشخصيات السياسية، كان من بينهم "السراج" الذي كان مختبئ في منزل لآل زفو (من أقارب زوجته) بدمشق عندما داهمته قوة من الجيش برئاسة النقيب "هشام عبد ربه" واقتادته إلى سجن (المزة) إلى أن تم تهريبه عن طريق "عبد الناصر" بواسطة خطة أُطلق عليها اسم (جمال) ** خوفاً عليه من الانقلابيين، لأنه كان في نظر "عبد الناصر" رجلاً وطنياً مخلصاً، كما تم ترحيل المعلمين والخبراء من كل التخصصات وتم نقلهم من ميناء اللاذقية إلى مصر، واستولى الانفصاليون الذين

---

[1] – مصطفى طلاس: المصدر السابق، (ج2)، ص ص 129 ، 132.

[2] – نفسه، (ج2)، ص ص 129، 132.

[3] –عبد الكريم زاهر الدين: المصدر السابق، ص 30.

*– ذكر اللواء كمال حسن علي أنه تم القبض عليه ليلة الانقلاب بمكتبه وأوقف بناء على طلب قادة الانفصال بإلقاء القبض على الضباط المصريين، ومن انفعاله صرخ في وجه الضباط الأربعة السوريين الذين قبضوا عليه والذين كانوا تحت إمرته: عليكم أن تفهموا أن هذه أول وحدة عربية ظلت شعوبنا العربية تتمناها للعديد من السنين، وأن ما تقدمون عليه الآن هو أول مسمار تدقونه في نعشها، ولن يسعد بهذا العمل إلا أعداء هذا الوطن، وذكر أن عدد الضباط المصريين الذين وجدهم في معسكر الاعتقال بلغ 500 ضابط غير البقية في معسكرات الاعتقال الأخرى، وفي اليوم التالي تم نقل كل ضباط المدرعات المصريين إلى مصر في طائرات مستأجرة تخلصاً منهم، مخلفين وراءهم معظم متاعهم، الذي باعوه فيما بعد بثمن بخس، ينظر، كمال حسن علي: المصدر السابق، ص ص 161 – 162.

**– استطاع "السراج" الهروب من سجن المزة العسكري بمساعدة الرقيب "منصور الرواشدة" أحد حراس السجن وهرب معه إلى لبنان حيث كان بانتظاره في بيروت "سامي شرف" مدير مكتب "عبد الناصر" وتم نقله إلى القاهرة في طائرة خاصة أعدت خصيصاً من أجل ذلك في ترتيب سري قامت به سفارة ج.ع.م (مصر) في بيروت، بناءً على تعليمات "عبد الناصر"، وأودع بقصر الطاهرة ثم لحقت به زوجته وأولاده، ينظر، فوزي شعيبي: المصدر السابق، ص 163.

أذاعوا عدة بلاغات في ليلة الانقلاب على مقر الإذاعة في حلب وقتل عدد من العاملين بها، وأعلن قادة القوات المسلحة باللاذقية انضمامهم إلى الحركة الانفصالية[1].

وبعد رحيل "عامر" من دمشق، أحس الانفصاليون بأن الأمور استقرت لهم، فبدأوا اتصالاتهم الفورية مع القوى السياسية الانفصالية لتشكيل حكومة تطلب الاعتراف بها تدعيماً لموقف سوريا بعد إذاعتهم للبيان رقم (17)؛ وبهذا انتهت الحركة التصحيحية – التي أرادت أن تعيد دولة الوحدة إلى الطريق السليم بتصحيح الأخطاء– إلى قبول قادتها الانفصال عن مصر، بعد رفض "عبد الناصر" المهادنة والاصلاح وبعد مفاوضات قصيرة مع المشير "عامر"، وكأن القدر حكم على هذه الوحدة التي بدأت بمفاوضات سريعة وعاجلة أن تنتهي بما بدأت به (مفاوضات سريعة وعاجلة).

وفي سؤال وجه إلى الأستاذ "عوني فرسخ": حول كيف استطاع هؤلاء الضباط السبعة والثلاثون من أن يتمكنوا من الهيمنة على الجيش الأول في سوريا الذي كان تحت قيادة الفريق "جمال فيصل"؟ أهو راجع لقلة كفاءة قيادة الوحدة وفعالية أجهزتها؟ أم ماذ؟ فأجاب:[2] «أن الذهاب إلى مثل هذا القول معناه الإيحاء إلى أن غالبية ضباط الجيش الأول وجنوده تحولوا ضد الوحدة، كما قصد به الغمز في كفاءة الضباط المصريين الذين كانوا في الإقليم السوري وعددهم (850 ضابطاً) الذين لم يحرك أحدهم ساكناً طوال يوم الانفصال، متجاهلين تحكم المنطقة العسكرية الوسطى في حمص بالحركة من دمشق وجنوبها باتجاه المناطق العسكرية الساحلية والشمالية والشرقية وبالعكس، وتواجد وحدات متميزة بها كماً ونوعاً، لهذا كان لقيادتها كلمة الفصل في الانقلابات السورية، مضيفاً أن قائدها العميد "مطيع السمان" قد خالف أمر قائد الجيش الأول "جمال فيصل" ورئيس أركانه اللواء "أنور القاضي" حينما طلبا منه فجر يوم الانفصال توجيه اللواء المدرع الخامس إلى دمشق، وبدلاً من ذلك قام باعتقال الضباط المصريين في منطقته، وجمد حركة أهم القطاعات العسكرية لمصلحة الانفصال.

في حين اعتبر "طلاس" [3] أن عدم ممارسة الفريق "جمال فيصل" لصلاحياته كما يجب بعدم مساواته بين الضباط السوريين والمصريين في الجيش الأول، إضافة إلى تغاضي وسكوت المسؤولين عن أجهزة الأمن أيام الوحدة عن فساد الوضع في سوريا مدنياً وعسكرياً، وعدم ذكرهم للحقائق لعبد الناصر"هي التي سهلت المهمة لعبد الكريم النحلاوي" وأتباعه في تحقيق الانقلاب على دولة الوحدة.

غير أن الأخير (النحلاوي) لم يكن يعلم عندما قاد الانقلاب أنه هو بنفسه مخلب ضمن مخطط أكبر من حدوده وتفكيره، لذلك زج بالكزبري" في السجن عندما علم أنه كان ضالعاً في مؤامرة خارجية مع الملك "حسين" [4] ضد الوحدة.

---

[1] – كلمة عبد الناصر بميدان الجمهورية بشأن الانفصال 29 سبتمبر 1961، المصدر السابق، **وينظر الملحق رقم ((12))**.

[2] – عوني فرسخ نقلاً عن، أحمد يوسف أحمد وآخرون: أربعين عاماً على الوحدة السورية – المصرية، المرجع السابق، ص 228.

[3] – المصدر السابق، (ج2)، ص ص 126، 128.

[4] – كمال حسن علي: المصدر السابق، ص 156. غير أن النحلاوي ظل ينكر تلقي قادة الانفصال لمعونة أجنبية وأقر أن سجنه لحيدر الكزبري كان بسبب اطاحته بالوزارة التي شكلها قريبه مأمون الكزبري عقب الانفصال، ينظر، عبد الكريم النحلاوي: شاهد على العصر، المصدر السابق، (ح10).

وبهذا أُعلن عن انفصال سوريا عن مصر، من طرف الضباط السوريين الذين لعبوا دوراً تاريخياً في قيام الوحدة كما في وقوع الانفصال، في الوقت الذي كان فيه الصراع حول مياه نهر الأردن بين إسرائيل والدول العربية يشتد خاصة عندما بدأت إسرائيل في تنفيذ مشروعها لتحويل مياه نهر الأردن إلى النقب حتى تستقبل المزيد من المهاجرين اليهود الجدد[1]، وانتقلت السلطة في سوريا إلى (المجلس الأعلى لقيادة الثورة)، وعلى الإثر تداعت الأحزاب القديمة التي سبق لها أن حلت نفسها وعاد أعضاؤها للتلاقي من جديد ، في الوقت الذي حاول فيه "النحلاوي" تعزيز موقفه فهيأ لاجتماع حضره عدد من كبار السياسيين أقروا فيه ما قام به "النحلاوي" وزمرته؛ مما عزز الانفصال بين الإقليمين.

ثانياً: المواقف المختلفة من الانفصال:

تباينت المواقف الدولية والإقليمية من الانفصال الذي حدث بين مصر وسوريا عام 1961م بين مهلل له ومعارض وآخر متحفظ، وبهذا كان رد الفعل من قيام الـ(ج.ع.م) وسقوطها متشابه بالنسبة للأطراف الخارجية وحتى في داخل دولة الوحدة كانت هناك مواقف متباينة من الانفصال وهذا ما سنتعرف عليه في هذه النقطة.

1- الموقف في الجمهورية العربية المتحدة:

أحدث خبر الانفصال ما بين مصر وسوريا عام 1961م هزة داخل جمهورية الوحدة ذاتها فقد كان الخبر كالصاعقة المدوية على الشعبين السوري والمصري، وعلى زعيم القومية العربية آنذاك "عبد الناصر" الذي حز في نفسه ما حدث في سوريا من انفصال تسبب فيه أبناء الـ(ج.ع.م) بتحريض خارجي، فنزل إلى إذاعة القاهرة وظل يلقي الخطابات المتتالية التي دعا فيها شعبه إلى ضبط النفس، ومواجهة الانفصاليين [*]، وخشية من أن تطول المعارضة له داخل الجيش الثاني في إقليم مصر [**]، وحفاظاً على سوريا أمر "عبد الناصر" بإرسال قوة من ألفي مظلي (2000) مصريين وسوريين بقيادة "جلال هريدي" إلى إقليم الشمال لسحق التمرد ولحماية الشعب السوري من الانفصاليين لكن موقف قيادات الجيش في اللاذقية وحلب المؤيدة للانفصال دفعت "عبد الناصر" إلى نقض أوامره تجنباً لحرب الأخوة، علماً أن الطليعة المصرية المؤلفة من (120 مظلياً) التي نزلت في اللاذقية كانوا قد أعلنوا الاستسلام لقائد المنطقة البحرية هناك بعد هبوطهم[2] تطبيقاً لأوامر "عبد الناصر" وتم أسرهم من قبل الانفصاليين.

---

[1] - محمود رياض: المصدر السابق، ص 33.

*- **ينظر الملحق رقم: ((11))**.

*- ذكر عبد اللطيف البغدادي أن عبد الناصر كلمه يوم 30 سبتمبر 1961م لاتخاذ الموقف المناسب، مبدياً تخوفه من أن ما حدث في سوريا ربما يشجع بعض الضباط من الجيش الثاني على القيام بما قام به الجيش الأول، وأمر "عامر" بوضع خطة أمن تفادياً للمفاجأة، ينظر، عبد اللطيف البغدادي: المصدر السابق، (ج2)، ص 123.

[2]- كلمة عبد الناصر بميدان الجمهورية بشأن الانفصال 29 سبتمبر 1961، المصدر السابق. وأخذ بعض الوحدويون على "عبد الناصر" عدم استخدامه للحق الدستوري بحسم الأمر بالقوة، ويقولون أنه ببياناته يوم 5 أكتوبر 1961م سهل عودة سوريا إلى الجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة، وفسح المجال لاعتراف الدول بالنظام الجديد، في حين علل كثيرون ذلك لنهجه الوحدوي الذي أكده في الميثاق بعدم جواز استخدام القوة لفرض الوحدة، ويرجع آخرون إلى أن واقع الأمن القومي هو الذي حكم موقف "عبد الناصر" يوم الانفصال تماماً كما كان يوم الوحدة في ضوء الواقع الإقليمي والدولي السائد والإمكانات المتاحة، والبدائل الممكنة، ينظر، أحمد يوسف أحمد وآخرون: أربعون عاماً على الوحدة السورية – المصرية، المرجع السابق، ص 230.

غير أن "النحلاوي" نفى أن يكون "عبد الناصر" أرسل تلك القوات المصرية لإعادة الوحدة، وأكد أنه أرسلها لقتالهم، بدليل أن "عبد الناصر" رفض الموافقة على مطالبهم التي وافق عليها المشير وأخطر الأخير أن لا يتفق معهم وأن يماطل معهم ريثما تصل القوات المصرية رغم معارضة المشير لاستعمال القوة، غير أن قوات المظليين تم محاصرتها في اللاذقية وأعطى "عبد الناصر" أمره بإلغاء العملية[1].

وفي تقديرنا كان بإمكان "عبد الناصر" تفادي حدوث الانفصال إذ استمع لقادة الانفصال وحقق مطالبهم التي كانت بسيطة تتمثل خاصة في اصلاح الجيش، ولم تنادى مثلاً بإلغاء قوانين التأميم، ولا تغيير رئيس الجمهورية ولا غيرها من المطالب السياسية والاقتصادة الحساسة.

ألقى "عبد الناصر" كلمة بشأن الانفصال * في اليوم الموالي للحادث (29 سبتمبر) بميدان الجمهورية، قدم فيها للشعب الفريق "جمال فيصل" قائد الجيش الأول الذي رفض الإذعان للانفصاليين ورحل إلى القاهرة رفقة المشير "عامر"، بحضور الأخير والوزراء من الإقليمين الشمالي والجنوبي، وكان مما جاء في خطابه الذي كان طويلاً: [2] « أيها الأخوة المواطنون لقد آثرت أن أكون معكم وجهاً لوجهاً في هذه الظروف المؤلمة التي تمر بها الأمة العربية، إنكم – أيها الإخوة – جميعاً تعرفون ما حدث.. . اليوم الذي بدأ بالتمرد صباح أمس، هذا اليوم انتهى بالخيانة في الليل، تمرد في الصباح ثم محاولة لحل وسط، كان هذا أمر ا واضحاً كل الوضوح لنا، التمرد في الصبح والبيانات التي قيلت الصبح كانت تدل على أن هذه الحركة الانفصالية الرجعية إنما تعمل من أجل الرجعية ومن أجل الاستعمار. ..»، وأكد أن الفئة التي قادت الانقلاب أرادت من خلال بياناتها التي أصدرتها أن تموه الشعب و"عبد الناصر" بأن مطالبها مقتصرة على الجيش فقط لكسب الوقت، وهو ما لم يقبل به "عبد الناصر" فكان الانقلاب من طرف الحركة الانفصالية، التي وصفها (بالرجعية) والتي استطاعت أن تسيطر بالترهيب، لذا أرسل "عبد الناصر" قوة مسلحة من القاهرة إلى اللاذقية لحماية الشعب السوري المؤيد للوحدة من الانفصاليين، إلا أنه حفاظاً على الدماء العربية من الإراقة أمر بعودة جميع الطائرات التي كانت متجهة إلى اللاذقية.

ودعا "عبد الناصر" الشعب المصري بضرورة التمسك بعروبته أكثر من أي وقت مضى، والصمود في وجه هذه الطعنة –كما وصفها – التي تلقاها من الجيش السوري الذي حماه من حلف بغداد والغرب بصفة عامة فقال [3]: «...وإنا اليوم – أيها الإخوة – ونحن نواجه هذه الظروف، ونواجه هذه اللحظات الحاسمة في تاريخ الوطن العربي والأمة العربية.. أريد في هذه اللحظات أن يعرف الشعب العربي – هنا في مصر – أنه ليس هناك وقت يدعونا إلى التمسك بعروبتنا أكثر من هذا الوقت.. أكثر من هذه اللحظات .... أيها الإخوة المواطنون: لقد ناصرنا دائماً كل

[1] – عبد الكريم النحلاوي: شاهد على العصر، المصدر السابق، (ح8).

*– للاطلاع على خطاب عبد الناصر في ميدان الجمهورية يوم 29 سبتمبر 1961م ينظر، أحمد يوسف أحمد وآخرون: ندوة أربعون عاماً على لوحدة بين مصر وسوريا، المرجع السابق، ص ص 409– 418.

[2] – كلمة عبد الناصر بميدان الجمهورية بشأن الانفصال29 سبتمبر 1961، المصدر السابق.

[3] – نفسه.

حركة تحريرية من أجل الأمة العربية ومن أجل الوطن العربي، وقد طُعنا أو واجهنا التنكر من هؤلاء الذين وقفنا معهم وحدنا في وجه الأخطار التي كانت تجابههم...».

مؤكداً أن الـ(ج.ع.م) ستبقى دائماً قلعة للقومية العربية وسنداً للحرية العربية وداعمة للتطور العربي نحو الكفاية والعدل، داعياً شعبها إلى تقديم تضحيات أضخم، واضعاً ثقته الكاملة في الشعب السوري في القضاء على الانفصال، وفي المحافظة على الأمة العربية ووحدتها والوقوف في وجه المحافظين والاستعمار وأعوانه.

وخصت صحف إقليم الجنوب تغطية للحدث حيث علقت عليه الأهرام في عددها الصادر في 29 سبتمبر 1961م قائلة : **"تمرد خائن ضد الجمهورية العربية المتحدة"** * وفي عدد آخر علقت كالتالي [1] **"دمشق تحت حكم الظلام"**، وفي اليوم الموالي للانقلاب (29 سبتمبر) أعلن "مأمون الكزبري" تشكيل حكومة جديدة للجمهورية السورية في سبتمبر 1961م ضمت أصحاب الأموال والإقطاعيين، وما إن تشكلت هذه الحكومة حتى بادرت الأردن والسعودية والعراق وتركيا إلى الاعتراف بها [2]، وهذا ما خلق وضعاً معقداً بالنسبة لمعالجة الوضع في سوريا من جانب "عبد الناصر" الذي اتهم حزب البعث بالوقوف وراء الانفصال، ففي محادثات الوحدة الاشتراكية بين سوريا والعراق والـ(ج.ع.م) (مصر) عام 1963م أعلن عن ترحيبه بوحدة مع العراق وسوريا، لا مع حزب البعث الذي انقلب على تجربة الوحدة وحاربها وكان من القوى التي مهدت للانفصال، مؤكداً بأن الأمة العربية لا تحتمل جريمة انفصالية أخرى[3].

وفي المقابل أخذ البعض على "عبد الناصر" استهانته بعملية الانفصال التي وصلته معلومات عنها مسبقاً ولم يتخذ أي إجراء، واكتفى بالمعلومات المضللة التي كانت تأتيه من دمشق عن طريق "عامر" الذي دخل في مفاوضات مع الانفصاليين نتج عنها صدور البيان رقم 09 الذي أذيع في إذاعة دمشق والذي تعهد فيه الانفصاليون بالعودة إلى سكناتهم وبنهاية الانقلاب فأطمئن "عبد الناصر" لذلك دون أن يكلف نفسه عناء السفر إلى سوريا لمنع الانفصال غير أن الانفصاليين سرعان ما عادوا وأصروا على استمرار الانفصال، ورحّلوا المشير والوزراء إلى القاهرة، خاصة وأن بعضهم كان على ارتباط بجهات خارجية تلقى منها أموالاً لقاء تنفيذ الانفصال خاصة العميد "فيصل الحسيني و"حيدر الكزبري"[4] اللذين ثبت اتصالهما بالملك "حسين".

وبهذا فَقَد "عبد الناصر" سوريا بسبب عدم تقديره للأمر، ومواجهته للانفصاليين الذين لم يترك لهم أدنى فرصة للتحاور معه وإصلاح الوضع، وعلى الرغم من انفصال سوريا عن مصر إلا أنه صرح يوم 5 اكتوبر 1961م بشيء من التفاؤل، مفوضاً لسوريا أمورها، ومعترفاً بأخطائه في الوحدة قائلاً: [5] «إنني لأثق نفس ثقتي بالله، أن هذه

---

* - **ينظر الملحق رقم: ((30)) ، ويظهر فيه صور قادة الانفصال.**

1 - الأهرام، ع(27328)، 5 اكتوبر 1961، ص 1.

2 - عبد الكريم زاهر الدين: المصدر السابق، ص ص 91- 92.

3 - محاضر جلسات مباحثات الوحدة: مارس – افريل 1963، المصدر السابق، ص 7.

4 - فوزي شعيبي: المصدر السابق، ص ص 162 – 163.

5 - عبد الناصر نقلاً عن، أرسكين تشيلدرز: المصدر السابق، ص 320.

التجربة لن تكون الأخيرة، إنما كانت التجربة عملية ورائدة استفدنا منها الكثير في تقديرنا، أعان الله سوريا الحبيبة على أمورها وسدد خطاها وبارك شعبها».

وبالنسبة للشعب السوري فقد شهدت دمشق عقب صدور البيان رقم (01) يوم الانفصال (28 سبتمبر) مظاهرة ضخمة مؤيدة للوحدة ومنددة بالانفصال قادتها عناصر قيادية من (الاتحاد القومي) وغالبية قيادات الصف الثاني في حزب البعث [1] بقيادة "أديب النحوي" و"أحمد أبو صالح"، كما شهدت مظاهرة أخرى قادها اللاجئون السياسيون العرب [*]، وضمت نسبة عالية من الفلسطينيين والطلاب، كما قامت مظاهرات أخرى في حلب منددة بالانقلاب ومؤيدة للوحدة في نفس اليوم ، واستمرت إذاعة حلب طوال يوم الانفصال تعلن أن الشعب العربي متمسك بالمبادئ والمثل العليا وأنه لا يخدع ولا يطعن في الظهر؛ لأنه يسير في سبيل تحقيق أهدافه وأمانيه ، وخرج الشعب السوري في دير الزور، واللاذقية، وحماه، وحمص ليدافع عن وحدته التي أقامها بنفسه ولم تُفرض عليه بالقوة العسكرية.

وتوافرت التقارير لدى السفارات الأجنبية بأن أكثر من نصف السكان كانوا على استعداد لحماية الوحدة بالقوة، وتصاعدت المقاومة الشعبية على شكل إضرابات ومظاهرات مع الأيام، وتميزت ببروز الفلاحين والعمال والمرأة في قيادتها، إلى جانب الطلاب الذين كانوا يشكلون في السابق العمود الفقري للمظاهرات، وفي هذا دلالة على عمق التحولات الاجتماعية والفكرية التي شهدها المجتمع السوري في عهد الوحدة [2]، وأن بيان (قادة الانفصال) لم يكن معبراً إلا عن مصدريه وليس عن كلمة الشعب السوري.

وسقط خلال هذه المظاهرات عشرات الجرحى والقتلى [**]، وتواصل نضالهم طوال الفترة الممتدة ما بين 28 سبتمبر 1961م وإلى ما بعد جويلية 1963م بعد أن اتضحت لهم حقيقة الردة الانفصالية، فقد عمل مثلاً العقيد "حكمت داية" على إذاعة بيان أدان فيه التمرد، ودعا فيه الشعب السوري في إقليم الشمال إلى الحفاظ على الوحدة وظل الموقف في حلب واللاذقية متصدياً للانفصاليين حتى الساعة الحادية عشر مساءً من يوم الانفصال [3].

ورداً على هذه المظاهرات قام الانفصاليون بقيادة "مطيع السمان" قائد الشرطة والأمن العام بدمشق بقمع المظاهرات بوحشية شديدة خاصة في الشركة الخماسية بدمشق، في الوقت الذي شجبت الانفصال وحدات من الجيش في حلب واللاذقية ودير الزور، التي دخلت في مقاومة ضد قوات الانفصال، وأرسل "عبد الناصر" وحدات من

---

1 – أحمد يوسف أحمد وآخرون: ندوة الأربعون عاماً على الوحدة المصرية السورية، المرجع السابق، ص 230.

*– حرض القوميون العرب على المظاهرات المنددة بالانفصال التي شكل الفلسطنيون قوامها، وقد هدد البيان رقم (21) الصادر عن قيادة الانقلاب باعتقالهم وطردهم خارج سوريا، ينظر، محمد جمال باروت: تلخيص وعرض كتاب حركة القوميين العرب، (د، ط)، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الدائرة الثقافية المركزية، 2007، ص 23.

[2] – أحمد يوسف أحمد وآخرون: ندوة الأربعون عاماً على الوحدة المصرية السورية، المرجع السابق،ص ص 230 – 231.

**– ذكر أمين الحافظ أن مظاهرات حلب ضد الانفصال خلفت وراءها مئات القتلى، وقيل ألف قتيل دفنوا في مقابر جماعية حسب مصادر موثقة وصلته زيادة على القتلى الذين وقعوا فيما بعد، ينظر، أمين الحافظ: المصدر السابق، (ح8).

[3] – غسان زكريا: المصدر السابق، ص267.

الجيش المصري لدعم وحدات الجيش السوري في المحافظات الشمالية تضمنت مجموعة مظليين بقيادة المقدم "جلال هريدي" –كما ذكرنا – إلا أنها استسلمت بأمر من "عبد الناصر" حقناً للدماء.

وفي المقابل كان هناك مؤيدون للانفصال خاصة من الرأسماليين والبعث [*]، فقد أصدرت شخصيات سياسية واقتصادية في دمشق ضمت رموزاً من أحزاب (الشعب والوطني والبعث والكتلة الديمقراطية) بياناً بتأييد القوات المسلحة في "ثورتها المباركة"- كما سموها- وأذيعت كلمات تأييد وبرقيات العديد من الشخصيات اليمينية، ففي أعقاب تشكيل "مأمون الكزبري" لوزارته الجديدة يوم 29 سبتمبر 1961م أعلن كبار القادة والسياسيون تأييدهم للانقلاب بما فيهم "خالد العظم" و"صبري العسلي" و"بشير العظمة" و"هاني السباعي" عن السياسيين و"أكرم الحوراني" [**] و"صلاح البيطار" عن حزب البعث، بل كان الأخيران من بين السياسيين السوريين الموقعين على الوثيقة الانفصالية يوم 02 أكتوبر 1961م [***] التي هاجموا فيها "عبد الناصر" وحملوه مسؤولية فقدان الوحدة لمعانيها السامية، واصفين سنوات الوحدة بحكم الطغيان والتسلط والانحراف، مجمعين على أن حكم الطغيان والتسلط والانحراف الذي أقامه "عبد الناصر" في سوريا ومصر هو الذي دفع الجيش السوري إلى الثورة، وأفقد الوحدة العربية معانيها السامية[1]، وهو ما اعتبره "عوني فرسخ" دليلاً على أن المبادئ القومية لم تكن وحدها دافعهم إلى طلب الوحدة مع النظام في مصر، فبعدما شعروا بأن الخطر زال بشقيه عن سوريا (خطر الحزب الشيوعي والخطر الخارجي) لم يجد أولئك القادة والضباط – الذين كانت لهم مساهمة في إقامة الوحدة ديمقراطياً – ما يحول دون تأييدهم الانقلاب العسكري الذي أطاح بهذه الوحدة[2].

وبهذا أيد (حزب البعث) الذي طالب بالوحدة وكانت شعاره حركة الانفصال؛ وأجري بعد ذلك استفتاء شعبي في سوريا وافق خلاله السوريون على الانفصال عن الـ(ج.ع.م) بنسبة 99% [****] واستردت سوريا اسمها الأصلي وهو الجمهورية العربية السورية، واحتفظت بعلم الـ(ج.ع.م)، بينما أصر "عبد الناصر" على أن تظل الـ(ج.ع.م) تحتفظ باسمها وتردد نشيدها وترفع علمها ، وظل يحي ذكرى الوحدة في كل يوم من 22 فيفري من كل سنة بالخطابات والتصريحات التي تدعو إلى جمع شتات العرب أملاً منه في أن يأتي الوقت الذي تدحر فيه مؤامرة

---

*- عبر الحوراني عن فرحته بالانفصال ونهاية الوحدة أن كابوساً قد ازيل من صدره بعد عامين كان معتزلا فيها عن الناس ومراقب مع منع الناس من زيارته، ينظر، أحمد أبو صالح: المصدر السابق، (ح3).

**- ذكر "عوني فرسخ" بأن موقف (حزب البعث) من الانفصال تميز بثلاث مواقف شديدة التباين: 1- موقف المعارضة المطلقة للانفصال والتأييد الكامل للوحدة: مثله الجناح الذي انشق عن الحزب منذ أوت 1959م بقيادة "عبد الله الريماوي، وبهجت أبو غربية، وقواعد البعث، وعناصر الصف الثالث وبعض عناصر الصف الثاني الذين شكلوا حركة الوحدويين الاشتراكيين، 2- موقف الإدانة الخجول للانفصال والنقد الصارم لعبد الناصر": الذي التزمت به القيادة القومية بزعامة "ميشيل عفلق"، 3- موقف التأييد الانفعالي للانفصال والنقد اللاموضوعي للوحدة ولعبد الناصر": قاده "أكرم الحوراني" وجماعة القطريين من أنصاره الذين لعبوا دوراً أساسياً في تعطيل إعادة الوحدة ما بين انقلاب 28 مارس 1962 وحركة 8 مارس 1963م، ينظر، أحمد يوسف أحمد وآخرون: ندوة الأربعون عاماً على الوحدة المصرية السورية، المرجع السابق، ص 231.

***- **ينظر الملحقين رقم ((13)) ورقم ((14))**.

[1] - عبد الكريم زاهر الدين: المصدر السابق، ص ص 91- 92.

[2] - عوني فرسخ: إشكاليات الوحدة: المرجع السابق، ص 31.

****- هي نفسها نسبة نتيجة الاستفتاء على الوحدة عام 1958م.

الانفصال وتعود فيه الوحدة، لكنه رحل عن الدنيا قبل أن تتحقق أمنيته ليتعامل خليفته "السادات" مع الواقع إلى آخر عام 1971م عندما قرر أن تسترد مصر اسمها لتصبح (جمهورية مصر العربية)[1].

ومن جهته أيد الرئيس السوري الأسبق "شكري القوتلي" الانقلاب عندما هاتف رئيس الوزراء السوري "مأمون الكزبري" في اكتوبر 1961م من ألمانيا معلناً فرحته بما فعل الجيش السوري، والتفاف الشعب السوري حول جيشه وحكومته، آملاً أن تكون سوريا قائدة لتجارب وحدوية عربية سليمة؛ وأيد اتحاد نقابات العمال في سوريا في جلسته المنعقدة بتاريخ 01 اكتوبر 1961م الحركة الانقلابية التي أطلق عليها هو ومؤيديها من السياسيين وغيرهم اسم (الحركة الثورية) بالنظر إلى ما عانته سوريا في ظل الحكم الناصري، وكذا نقابة المعلمين ورجال الدين الإسلامي وطائفة الروم الارثوذكس والطائفة المارونية والطائفة الإنجيلية والغرف الاقتصادية [*]، وفي بيان له أيد الاتحاد العام للطلبة السوريين الانقلاب الذي اعتبره نصراً عظيماً لسوريا خلصه من إرهاب رجال المباحث الذين لم ينجو منهم الطلاب في الجامعات السورية في دمشق وحلب وغيرها من المدن السورية، وقمعت حركتهم النقابية وغيرها من الحركات النقابية في سوريا أيام الوحدة[2].

ولم يقِل حماس الحزب الشيوعي السوري – الذي اضطهد في عهد الوحدة – في تأييده الانفصال عن غلاة اليمين، بينما أيد الإخوان المسلمون بتحفظ الانفصال، وإن انساق بعضهم في التيار شديد العداء للوحدة [3] فقد ذكر "غسان الإمام" [4] الذي كان شاهداً على الحدث أنه جرت مظاهرات صغيرة ضد الوحدة و"عبد الناصر" قادها الشيوعيون والإخوان المسلمون، لكن ما لبثت التظاهرات الشعبية المؤيدة لعبد الناصر أن سيطرت على الشارع، وما يؤكد هذا ما جاء على لسان اللواء المصري "كمال حسن علي" [5] الذي تألم لما حدث، وذكر أن الشعب السوري انقسم على نفسه بين مؤيد للانفصال ومعارض له، ودخول بعض القوات السورية في حلب في مقاومة ضد القوات الانفصالية؛ فقد اعتبر الحزب الشيوعي الانفصال أكبر مكسب لسوريا بل كان ضرورياً للتصدي للدكتاتورية الناصرية معترفاً بدور حزبه في الانفصال، حيث نشر "بكداش" عقب الانفصال كراساً بعنوان "الوحدة السورية – المصرية: قيامها وسقوطها" جاء فيه: [6] «هكذا نجحت انتفاضة 28 سبتمبر 1961م بفضل تعاون الجيش والشعب، سقوط الوحدة السورية – المصرية كان ضرورياً طبقاً لمنطق الحوادث، جاءت الانتفاضة لتتوج معارك قاسية شعبية ضد التمصير والدكتاتورية، ولقد لعب حزبنا دوراً طليعياً في هذا النضال».

---

[1] – صلاح عيسى: عبد الحميد السراج ... ولعبة التوازن، المرجع السابق.

[*]– للإطلاع على بيانات المنظمات الطلابية والعمالية ورجال السياسة في سوريا عن الانقلاب الذي قاده المقدم "عبد الكريم النحلاوي" في 28 سبتمبر 1961م ضد دولة الوحدة، ينظر، عبد الكريم زاهر الدين: المصدر السابق.

[2] – عبد الكريم زاهر الدين: المصدر نفسه، ص ص 96– 97.

[3] – أحمد يوسف أحمد وآخرون: ندوة الأربعون عاماً على الوحدة المصرية السورية، المرجع نفسه، ص 231.

[4] - "28 سبتمبر 1961م ليلة الانقلاب على عبد الناصر"، المرجع السابق.

[5] – المصدر السابق، ص 162.

[6] – خالد بكداش نقلاً عن، رسلان شرف الدين: خمسون عاما على الشيوعيين في الشرق الأوسط 1924– 1974،(د، ط)، دار البراق، تونس: 1988، ص 89.

غير أن الإخواني السوري "عدنان سعد الدين" [1] (1929- 2010م) نفى في مذكراته وقوف الإخوان مع الانفصال، وذكر أنهم رفضوا التوقيع على وثيقة الانفصال رغم ما أصابهم من ضغوط وإبعاد في ظل الوحدة، وآثاروا مصلحة البلاد، مما عرضهم للانتقادات الشديدة من طرف الانفصاليين.

كما أن "خالد بكداش" [2] نفى في مكان آخر اتهامه أنه كان مع الانفصال، مؤكداً أنه شعر بالحزن عندما سمع بالانفصال، وأنه لم يكن يوماً ما ضد الوحدة ، وأن ما كان ضده هو إعلان حل الحزب الشيوعي، واضطهاد القوى والأحزاب التقدمية، يضاف إلى ذلك عدم الأخذ برأيهم في شكل الوحدة وأسسها التي أرادوها فيدرالية قائمة على مبدأ احترام الحريات السياسية.

لا شك أن هذا التحول في موقف الحزب الشيوعي وقائده "بكداش" جاء عقب الإطاحة بالانفصاليين إثر انقلاب 08 مارس 1963م الذي قاده الضباط الناصريين وحلفائهم من البعثيين ضد الانفصاليين طمعاً في أن يكون له منصب في حكومات سوريا المنفصلة عن مصر.

2- الدول العربية:

أحدث الانفصال هزة عنيفة لدى الشعوب العربية التوَّاقة للوحدة حتى علق عليه العديد من كتاب ومؤرخي ذلك الوقت بالكارثة والانتكاسة الكبرى، فوصفه الأستاذ "عبد الله عبد الدائم" البعثي (1924- 2008م) بالكارثة التي عطلت المدّ العربي إلى اليوم فقال[3]: «...أما الانفصال تلك الكارثة الكبرى التي عطلت المدّ العربي ولا تزال تعطله حتى اليوم، فقد ولَّد قلقاً إيديولوجيا أخذ أشكالاً عديدة بعضها سليم وبعضها ضال، بحيث وضُعت الإيديولوجية القومية العربية للمرة الأولى موضع البحث والتساؤل بل والتشكيك والاتهام، كما أنه قدم دليلاً جديداً على أن الاستعمار لا يزال رابضاً على الأرض العربية ومؤثراً فيها... »، أما الدكتور "خالد الناصر" السوري قال عنه:[4] عنه:[4] «سببت هذه الضربة المؤلمة كسراً لم يبرأ حتى الآن للزخم الوحدوي في المنطقة العربية ... ومهد لضربة جوان 1967م التي كانت أشد هولاً وأكبر خطر».

في حين رحبت العديد من الدول العربية بالانفصال، واعترفت بالحكومة السورية بعد الإعلان عنها كالسعودية والأردن ولبنان وتونس التي تميزت علاقاتها بالتوتر في أغلب الأحيان مع الـ(ج.ع.م) فترة قيام الأخيرة فقد رحبت السعودية بكل قواها بالانفصال الذي كانت تخطط له وتتمنى تحقيقه قبل إقامة الوحدة بين سوريا ومصر وكذا تونس والأردن ولبنان في حين لم تعترف السودان بالحكومة السورية إلا في 08 مارس 1963م [5].

---

[1] – المصدر السابق، ص 247.

[2] - المصدر السابق، ص 81.

[3] – عبد الله عبد الدائم: " الايديولوجية القومية العربية وتطورها ودورها وآفاقها"، المرجع السابق، ص ص 9- 10.

[4] – خالد الناصر: "الحركة الناصرية والدور المفقود، دراسة في أسباب تراجع الحركة الناصرية وشروط نهضتها"، المؤتمر الناصري العام ، دراسات ناصرية (2) المرجع السابق، ص 60.

[5] – خالد العظم: المصدر السابق، (ج3)، ص ص 364، 370.

وبالنسبة لـ "جبهة التحرير الوطني الجزائرية" فبقدر ما وَجَدَ انتصار المشاريع العربية الوحدوية حماساً متزايداً وتأييداً مطلقاً عندها بقدر ما وجد فشلها أسفاً كبيراً وانتقاداً شديداً للمتسببين فيها، فقد رأت جبهة التحرير الوطني في فشل الوحدة المصرية– السورية ضرباً للإرادة العربية وانتصاراً لأعداء الأمة العربية والوطن العربي، حيث جاء في (المجاهد) لسان حال الثورة الجزائرية في عددها الصادر بتاريخ 9 أكتوبر 1961م ما يلي: [1] « لقد باغتتنا حوادث سوريا المؤلمة وهذا لعدة أسباب، ولكن بصفة خاصة لأننا دائماً مع كل ما يوحد وضد كل ما يُقسم ويفرق...ووحدة الوطن العربي في نظرنا ليست مسألة عاطفية ولا مجرد حنين إلى الماضي المجيد، إذ نشاهد في عصرنا الحاضر المجموعات الكبرى من الدول والشعوب تنبعث وتزدهر، ونرى دولاً عظيمة تنسق سياستها الخارجية واقتصادها وسياستها الدفاعية، والعجيب أن العرب لا تجمع بينهم هذه العوامل وحدها، بل تجمعهم إلى ذلك – قوة – اللغة المشتركة والثقافة الموحدة والحضارة المنسجمة... »، واعتبرت فصل سوريا عن مصر بأنه ثَبَّطَ عزيمة عدة دول وأقطار في إفريقيا كانت تطمح في الوحدة وتأخذ الـ(ج.ع.م) كمثال لهذه الوحدة، ووجهت دعوة للسوريين والمصريين بأن يبذلوا ما في جهدهم للتغلب على هذه المرارة لأجل المستقبل، لكون المصالح مشتركة بين البلدين والعدو لم يتغير، ودعتهم إلى تحقيق أحسن العلاقات لمواجهة العدو المشترك، مؤكدة بأن "عبد الناصر" قد أظهر في هذه الأزمة القاسية حكمة وواقعية سياسية لا جدال فيها ستحفظ تضامن العرب، عندما أمر بتلافي إراقة الدماء بين العرب، محبطاً بذلك حِيَلَ الاستعماريين الساعين إلى تقسيم العرب لإبقاء هيمنتهم عليهم.

وباسم الشعب الجزائري وجه "بن يوسف بن خدة" * رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة ** آنذاك برقية إلى "عبد الناصر" معرباً عن أسف الشعب الجزائري من الانفصال، معتبراً أن فشل الوحدة العربية المصرية – السورية ضرب لتضامن العرب في وجه الاستعمار حيث قال: [2] « علمنا بمزيد من الأسى بالأحداث التي جدّت بالإقليم الشمالي للجمهورية العربية المتحدة، والشعب الجزائري تعلقاً منه بالوحدة العربية يَأْسَفُ لكون هذه الحوادث أتت لتصدع الوحدة في وقت يتعين فيه على العرب جميعاً تدعيم تضامنهم في وجه مطامع الاستعمار... » ، آملاً في أن يتمكن العرب من اجتياز هذه المحنة وأن تنجح الشعوب العربية في وقاية وحدتها وتأكيد تضامنها للانتصار على الاستعمار العدو المشترك.

---

[1] – جبهة التحرير الوطني نقلاً عن، المجاهد، ع(106)، 9 أكتوبر 1961، (ج4)، وزارة الإعلام ، الجزائر، 1984، ص 3.

*– **بن يوسف بن خدة**: ولد عام 1920م بالمدية، متحصل على شهادة صيدلي، انخرط في حزب الشعب عام 1942م، ألقي عليه القبض عام 1943 بتهمة الفرار من التجنيد ثم أطلق سراحه، عضو في اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية ثم أمينا عاماً للحزب عام 1951م، ألقي عليه القبض عام 1954م ثم أطلق سراحه في ماي 1955م فالتحق بالثورة المسلحة كمساعد لعبان رمضان" بالعاصمة، عضو في لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى وعضو في مجلس الثورة، ثم وزير في الحكومة المؤقتة ورئيساً لها في تشكيلتها الثالثة 1961م التي قادت المفاوضات مع فرنسا إلى إعلان الاستقلال في جويلية 1962م، وضع تحت الإقامة الجبرية عام 1976م، أسس حزب حركة الأمة في عهد "الشاذلي بن جديد"، توفي يوم 04 فيفري 2003م له مؤلفات منها: اتفاقيات ايفيان، جذور أول نوفمبر 1954م، ينظر، بن يوسف بن خدة: جذور أول نوفمبر 1954، المصدر السابق، ص 601، 604.

**– تأسست في 19 سبتمبر 1958م وللتفصيل أكثر ينظر الفصل الخامس من الدراسة.

[2] – بن يوسف بن خدة، نقلاً عن، المجاهد، ع(106)، 9 أكتوبر 1961، المصدر السابق، ص 3.

وتأثر المناضل الجزائري "أحمد بن بلة" من سجنه بفرنسا بحادثة الانفصال التي فصلت سوريا عن الـ(ج.ع.م) تأثراً عميقاً حتى تردد أنه بكى في هذه المناسبة من شدة الحسرة[1]، ذلك أنه كان يرى في الـ(ج.ع.م) أمل توحيد العالم العربي وأمل تخليصه من ربقة الاستعمار خاصة وأن الانفصال قد تزامن مع أوج انتصارات حرب التحرير الجزائرية وانتصار القضية الجزائرية، لذا اعتبرت "جبهة التحرير الوطني" الوحدة المصرية – السورية عامل تدعيم وتضامن وانتصار للعرب جميعاً لأن كل عربي كان يحمل نحو الجزائر وثورتها العظيمة نفس المشاعر.

ومن جهتهم أعرب الطلبة الجزائريون في سوريا – الذين لم يتخلفوا عن قضايا وطنهم والعالم العربي – عن حسرتهم على الانفصال الذي اعتبروه (نكبة العصر) بالنسبة لوحدة العالم العربي آنذاك، بعدما كانوا يرون في الـ(ج.ع.م) لبنة أساسية لبناء أمة عربية قوية قادرة على رفع التحدي في وجه الاستعمار وأعوانه من الإمبريالية[2].

زعزعت هزة الانفصال الإيمان بالوحدة حتى لدى بعض أصحاب الفكر القومي، وولدت فكراً ظاهره موضوعي وباطنه انهزامي (يكرس التفرقة العربية)، ولم يدرك الكثيرون بعدها أن قيام الانفصال لا يعني سقوط مبدأ الوحدة بل يعني على العكس ضرورة إدراك عوامل الانفصال وكشف قواه والتهيؤ لمقارعتها[3].

3– الدول الأجنبية:

تبين لنا سابقاً كيف كان موقف الدول الأجنبية على اختلاف ايديولوجياتها من قيام الـ(ج.ع.م)، والذي كان موحداً تقريباً، إذ رأت فيها الخطر على الكيان الصهيوني وعلى مصالحها في منطقة الشرق الأوسط، لذا لم يختلف موقفها من سقوطها عن موقفها من قيامها، فبعد انفصال سوريا عن الـ(ج.ع.م) انتعشت آمال المستعمرين الغربيين في كل مكان بهزيمة "عبد الناصر" وعلى رأسهم إسرائيل التي تنفست الصعداء بعد الانفصال، وفرنسا – التي حاربت الوحدة العربية في المغرب والمشرق العربيين والتي لم تغفر لمصر هزيمة العدوان الثلاثي ودورها في دعم الثورة الجزائرية– وظنوا أن الفرصة أصبحت سانحة لتوجيه ضربة قاتلة إلى الحكومة المصرية التي لم تفتأ توجه لهم الطعنات تلو الطعنات منذ سنة 1956م حتى تاريخ 1961م، فكثرت الزيارات المريبة إلى مصر حتى بلغت الجرأة بالفرنسيين أن بعثوا خبيرهم في جرائم الاغتيال "هنري غانتيز" المراقب المدني السابق بمدينة صفاقس التونسية وأحد زعماء اليد الحمراء لحضور المؤتمر الثالث للنفط العربي في أكتوبر من نفس العام بغرض التجسس، ولنفس الهدف كانت تعمل بعثة تصفية الأملاك الفرنسية في الـ(ج.ع.م) التي أُعتُقِلَ أعضاؤها في أوت 1958م بعدما ثبتت بحوزتهم وثائق تثبت بما لا يدع مجالا للشك أنها شبكة تجسس تمارس أعمال التخريب والتآمر على نظام الحكم في الـ(ج.ع.م)، وعندما حدث الانفصال ارتاحت فرنسا للانقلاب العسكري السوري الذي أدى إلى انفصال سوريا عن مصر، واعتبرته نهاية للثورة الجزائرية.

أما الاتحاد السوفيتي – الذي التزم بصداقته لدولة الوحدة طيلة فترة قيامها – قدم إنذاراً لعبد الناصر" عقب إرساله قوات مصرية إلى سوريا لمواجهة الانقلابيين يوم 28 سبتمبر 1961م، وأعلن عن دعمه للانفصال، وذكر

[1] – الهادي إبراهيم المشيرقي: المصدر السابق، ص 570.

[2] – صالح لميش: الدعم السوري لثورة التحرير الجزائرية، المرجع السابق، ص 91.

[3] – عبد الله عبد الدائم: " الايديولوجية القومية العربية وتطورها ودورها وآفاقها"، مجلة شؤون عربية"، المرجع السابق، ص 13.

"مراد غالب" (1922- 2007م) سفير الـ(ج.ع.م) يومئذ في موسكو أن وكيل الخارجية السوفيتية استدعاه صبيحة الانفصال وأبلغه أن الاتحاد السوفيتي يؤيد الانفصال ويقبل ما جرى في سوريا، وفي 09 أكتوبر من نفس العام أعلن الاتحاد السوفيتي رسمياً اعترافه بالانفصال إلى جانب كلا من: ألمانيا الديمقراطية*، بولندا، رومانيا، وبلغاريا سابقاً بذلك الولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة دول أوروبا الغربية، وراح الاتحاد السوفيتي يدعو إلى المحافظة على الأوضاع الانفصالية عقب انقلاب 28 مارس 1962م في سوريا[1]، حفاظاً على مصالحه في المنطقة ومحاولة لضم سوريا إلى صفه بتشجيع الأحزاب الشيوعية بها لمحاربة القومية العربية، وبدورها أيدت الولايات المتحدة التي كانت لها يد في الانفصال عندما وجهت إنذاراً إلى "عبد الناصر" بعدم استخدام القوة لمنع الانفصال، حيث ذكر الباحث والمؤرخ السياسي المصري "محمد الجوادي"[2] أنه كان من الواجب أن يسعى "عبد الناصر" للحفاظ على الوحدة، "لكن الأوامر الأميركية صدرت إليه بإعادة القوات المصرية من "اللاذقية"، وأكد الباحث "عوني فرسخ" [3]، أن المخابرات المركزية الأمريكية لم تكن بعيدة عن انقلاب "النحلاوي" مثلما دبرت انقلاب ايران (مصدق) والتشيلي؛ واعترفت أمريكا رسمياً بحكومة الانفصال في سوريا يوم 10 أكتوبر 1961م وذلك بعد اثنا عشر يوماً من الانقلاب العسكري الذي أطاح **بالوحدة مع مصر**.

وبهذا التقت يومها كما قال الرئيس اليوغسلافي آنذاك "تيتو" [4]: « إرادة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي على القضاء على دول عدم الانحياز» وإفشال كل مخطط عربي يسعى للوحدة والتكتل.

في الوقت الذي دعا فيه "عبد الناصر" شعب الـ(ج.ع.م) إلى ضرورة اليقظة الحازمة نحو الاستعماريين وأعداء الشعب لحماية المكاسب الثورية، معلناً أن الطريق الصحيح لقطع خط الرجعة على الاستعماريين وعملائهم يتمثل في تسليح الشعب بالوعي الثوري أولاً وبتنظيم الجماهير الشعبية تنظيماً ديمقراطياً يوفر الحرية الكاملة لها ويفتح المجال لمبادراتها الخلاقة، حتى يصبح الشعب حامي مكتسباته الثورية وحارسها الأمين[5].

ذلك أن التنظيم الحرّ الواعي للجماهير هو أعظم مكسب للثورات للوقوف في وجه الأعداء خاصة أعداء القومية العربية.

كشفت المواقف المختلفة من الانفصال الداخلية منها والخارجية عن الاطراف التي لعبت دوراً في تقويض كيان الـ(ج.ع.م) التي مثلت مصدر قلق للغربيين وللشيوعيين معاً لذا سارعوا في الاعتراف بحكومة "مأمون الكزبري"

---

*- **المانيا الديمقراطية**: قرر مؤتمر بتسدام في 17 جويلية 1945م تقسيم ألمانيا إلى مناطق احتلال أربعة ورغم أن أنشئ مجلس اشراف رباعي أعلى إلا أنه لم يوفق بين سياسة المعسكرين الغربي والشرقي فألغي، وقد أقامت الإدارات العسكرية للحلفاء نظاماً للحكم في الأقاليم الخاضعة لها ألمانيا، وانتهى الأمر في عام 1949م بإنشاء جمهوريتين ألمانيتين إحداهما في الغرب رأسمالية وعاصمتها "بون" والأخرى في الشرق ديمقراطية مقرها " برلين"، ينظر، شوقي عطاالله الجمل: عبد الله عبد الرزاق ابراهيم : تاريخ أوروبا من عصر النهضة حتى الحرب الباردة، المرجع السابق، ص 296.

[1] – أحمد يوسف أحمد وآخرون: ندوة الأربعون عاماً على الوحدة المصرية السورية، المرجع السابق، ص 226.

[2] – "مصر وسوريا.. فشلت الوحدة وبقي الاستبداد – الجزيرة.نت"، المرجع السابق.

[3] – إشكاليات الوحدة، المرجع السابق، ص 189.

[4] – تيتو نقلاً عن، أحمد يوسف أحمد وآخرون: ندوة الأربعون عاماً على الوحدة المصرية السورية، المرجع السابق، ص 226.

[5] – المجاهد، ع(110) 11 ديسمبر 1961م، المصدر السابق، ص 9.

مباشرة بعد الانفصال، في محاولة منهم احتواء سوريا من جديد وجرها للصراع الدولي في منطقة الشرق الأوسط بعد ثلاثة سنوات من الوحدة مع مصر.

ثالثاً / مصر وسوريا بعد الانفصال وتجدد محاولات الاتحاد الفاشلة.

شكل "مأمون الكزبري" أول حكومة سورية تكنوقراطية عقب الانفصال مباشرة يوم 29 سبتمبر 1958م اعترفت بها عدة دول عربية كالأردن والسعودية، وتلت وزارة "مأمون الكزبري" وزارة "عزت النص" (1900-1972م) التي أشرفت على الانتخابات فقامت حكومة دستورية في سوريا برئاسة الدكتور "معروف الدواليبي" إثر انتخابات نيابية في ديسمبر 1961م ظهرت فيها قوة البعثيين والإخوان المسلمين، وانتخب الدكتور "ناظم القدسي" (1906- 1998م) أحد زعماء حزب الشعب رئيساً للجمهورية العربية السورية، بدعم من "النحلاوي" وعهد بتأليف الحكومة إلى "معروف الدواليبي" الذي قام بإلغاء قوانين التأميم وقوانين الإصلاح الزراعي وقانون المصارف والنقد (القوانين الاشتراكية)، وأعلن احترامه للملكية الفردية، كما وعد بالحفاظ على حرية الصحافة والرساميل ومكاسب العمال والفلاحين، وهو ما أدى إلى استياء وغضب الفلاحين الذين وزعت عليهم أراضي التأميم في زمن الوحدة[1]، فقامت مظاهرات الاحتجاج وإضراب العمال من سياسة حكومة "الدواليبي" المحافظة، كما أثارت هذه السياسية قلق قادة "حزب البعث" الذي أعلن في بيان له في فيفري 1962م:[2] « أن الأخطاء التي قامت في زمن الوحدة لا تبرر الانفصال، وأن قيام الانفصال جاء نتيجة تدبير وتصميم وتآمر »، ودعا إلى وحدة جديدة تقوم على أساس القيادة الجماعية وحرية الحياة الحزبية السياسية، والإرادة الشعبية مع مراعاة الفروق المحلية في كل إقليم.

وبهذا اعترف (حزب البعث الاشتراكي) – الذي دعم الانفصال بعد أقل من عام من الانقلاب– أن أخطاء الوحدة لا تبرر الانفصال، كما انتقد ممارسات حكومة "الدواليبي" التي انتهجت سياسة محافظة في حكم البلاد، التي سرعان ما أصبحت عرضة للخطر الصهيوني بعد الانفصال، إذ دخلت سوريا في 17 مارس 1962م في معركة تل النيرب على الحدود مع إسرائيل.

كما أدت هذه الممارسات من طرف الحكومة السورية إلى دخول سوريا في دوامة انقلابات من جديد، لم تنته إلا بتسلم البعث الحكم، إذ قام انقلاب عسكري في 28 مارس 1962م، بايعاز من "النحلاوي" الذي أصدر البيان رقم (26) والذي لم يرضى بتسليم السلطة للمدنيين مبرراً بحاجة البلاد في هذه المرحلة للجيش حتى يستتب الوضع الداخلي فأطاح بالرئيس "القدسي" وبالدواليبي" رئيس الوزراء وتم سجنهم، وتولى الجيش مهام الأمور [3]، لكن سرعان ما تخلص الضباط الوحدويون (ناصريون وبعثيون) الذين قاموا بحركة مناهضة للانفصال (انقلاب الضباط الأحرار) للإطاحة بالنحلاوي" وألقي القبض على بعض قادة الانفصال مثل "النحلاوي" و"مهيب الهندي" اللذين أُخرجا من البلاد إلى أن تم تشكيل حكومة انتقالية.

[1] – مصطفى طلاس: المصدر السابق، (ج2)، ص 161.

[2] – ميشيل عفلق: المصدر السابق، (ج2)، ص 228.

[3] – عبد الكريم النحلاوي: شاهد على العصر، المصدر السابق، (ح10).

ففي 31 مارس 1962م أعلنت حامية مدينة حمص دعمها لهذا الانقلاب، إلا أن الخلاف بين القادة العسكريين بين مؤيد للانفصال عن مصر، ومطالب بالعودة إلى الوحدة أدى إلى قيام حامية حلب وعدد من الضباط الناصريين والبعثيين من اللجنة العسكرية في المدينة بقيادة العقيد "جاسم علوان" والمقدم "محمد عمران" بالاستيلاء على السلطة في حلب، وطلبوا من دمشق إعادة الوحدة مع مصر مما أدى إلى قيام اضطرابات وقلاقل ومظاهرات في دمشق وحمص وحماة وحلب ودير الزور وغيرها من المدن السورية تطالب الحكومة بإعادة الوحدة وتطبيق الإصلاح الزراعي وزيادة الأجور، لكن الأوساط البرجوازية استطاعت السيطرة على الموقف [1]، إذ سرعان ما عاد "ناظم القدسي" إلى رئاسة الجمهورية (14 افريل 1962م) بعد خمسة عشر يوما بدعوة من القائد العام عندما توصل إلى حل مع قيادة الجيش وتشكيل حكومة ائتلافية جديدة برئاسة "بشير العظمة" [*] التي كانت أكثر اعتدالا من الحكومات السابقة، فأعادت تأميم الشركات الكبرى وأنشأت لجنة لوضع أسس لتنظيم الحياة السياسية في البلد، وفي سبتمبر 1962م وافق الرئيس "القدسي" على عقد الجمعية التأسيسية وتشكيل حكومة جديدة، وسرعان ما تحولت الجمعية التأسيسية إلى برلمان وعهد إلى "خالد العظم" بتأليف حكومة جديدة[2] ضمت عناصر مختلفة ناصرية وبعثية ومستقلة.

استمرت هذه الحكومة في الحكم حتى انقلاب 08 مارس 1963م [**] بزعامة كلاً من "لؤي الأتاسي" و"محمد الصوفي" و"زياد الحريري" و"جاسم علوان" فأسندت رئاسة مجلس الثورة إلى الضابط الناصري "لؤي الأتاسي" ورئاسة الوزراء إلى "صلاح البيطار" الزعيم البعثي الذي واكب الخط الوحدوي مرحلياً، وشكل الأخير حكومته التي ضمت عشرين عنصراً مناصفة من حزب البعث والمستقلين، وأعلن أن حكومته ستعمل من أجل وحدة العرب [3].

وبهذا تسلم (حزب البعث) الحكم في سوريا وانفرد بالسلطة وطرد أصدقاء الأمس وسار في خط انفصالي بعد أن كان شعاره هو العودة إلى الوحدة، وبعد أن قام بدور تمثيلي في محاولة إقامة وحدة مع مصر والعراق وسوريا عام 1963م، لكن المحادثات فشلت ورفض "عبد الناصر" جميع محاولات حزب البعث الذي دبت فيه الانشقاقات فيما بعد، نتيجة تكوينه الطائفي (النصيريون- الدورز)، إلى أن قامت حركة انقلاب أخرى في سوريا بقيادة الفريق "حافظ الأسد" وزير الدفاع وقائد السلاح الجوي عام 1970م، تمكن على إثرها من الاستيلاء على السلطة، ثم ما لبث أن اختير رئيساً للجمهورية بعد أقل من سنة [4] ، في حين تمسكت مصر باسم الـ(ج.ع.م) إلى غاية وفاة "عبد الناصر" عام 1970م كما ذكرنا سابقاً.

---

[1] – محمد علي القوزي: المرجع السابق، ص ص 62- 63.

[*]– ضمت هذه الحكومة الانتقالية أعضاء من اليمين ومن اليسار المعتدلين وبعض رجال البعث ، إلا أنها استقالت بسبب هجوم "عصام العطار" زعيم الإخوان المسلمين عليها، ينظر، إسماعيل ياغي: تاريخ العالم العربي المعاصر، المرجع السابق، ص 137.

[2] – محمد علي القوزي: المرجع السابق، ص 62.

[**]– كان سببه الصراع القوي بين رئيس الوزراء "خالد العظم" من جهة وقادة حزب البعث والوحدويين من جهة أخرى مما أدى إلى تحرك وحدات من الجيش بقيادة ضباط بعثيين يوم 8 مارس 1963م معلنين انقلاب انتقلت السلطة من خلاله ولأول مرة إلى فئة اجتماعية جديدة من المجتمع السوري، ينظر: محمد علي القوزي: المرجع نفسه، ص 63.

[3] – نفسه، ص 63.

[4] – اسماعيل ياغي: تاريخ العالم العربي المعاصر، المرجع السابق، ص ص137، 139.

وعلى الرغم من انفصال سوريا عن مصر إلا أن ذلك لم يمنع فيما بعد محاولات التقارب بين البلدين، فقد كانت هناك محاولات لإعادة الوحدة قام بها "عبد الناصر" مباشرة بعد الانقلاب، فقد حاول الأخير إنهاء الانفصال وقام بمحاولات عدة من أجل إعادة الوحدة كلها كانت فاشلة لكونها جاءت متأخرة ويمكن سردها كالتالي.

المحاولة الأولى سبتمبر 1961م

كان "عبد الناصر" جاداً في مقاومة الانفصال عسكرياً عقب وقوعه في 28 سبتمبر عام 1961م بقيادة المقدم " عبد الكريم النحلاوي" – على الرغم من عدم رغبته في سفك الدماء– فهو لم يرسل قوات عسكرية محمولة جواً من مصر إلى اللاذقية إلا على هذا الأساس، معتمداً على فرق من الجيش السوري غير مؤيدة للانفصا ل، وعلى الشعب السوري الذي خرج ينادى بالحفاظ على الوحدة، وعندما طُلب من "عبد الناصر" من اللاذقية إرسال قوات من الـ(ج.ع.م) لتحمي الشعب * أرسل لواءي مظلات (2000 جندي مصريين وسوريين إلى اللاذقية بقيادة "جلال هريدي"، وأصدر الأوامر إلى القوات البحرية كلها أن تتحرك، كما أعطى الأوامر بمصادرة كل السفن واستخدامها فى نقل القوات، مساندةً للشعب السوري وللوحدة[1].

وكانت الخطة تقتضي أن تستولي قوات الصاعقة (المظلات) على مطار دمشق ثم مطار ألماظة العسكري غير أن الفرقة التي تم انزالها في اللاذقية وجدت نفسها محاصرة من قبل الجيش السوري فاستسلموا على الفور، حيث كان الانفصاليون قد نجحوا في بسط سيطرتهم على القطاع الشمالي من سوريا [2] كما استسلمت حامية حلب، وبهذا تم إيقاف العملية بإلغاء تحرك باقي القوات المنقولة بالبحر إلى اللاذقية.

وقد اتهم "النحلاوي" قائد الانقلاب "عبد الناصر" بمحاولة غزو سوريا وقتال الجيش والشعب السوري بعدما وجه القوة العسكرية المصرية إليها [3]؛ وهو ما فنده اللواء المصري "صلاح الدين خيري" (ت 2015م) الذي اشترك في القوة العسكرية التي ذهبت إلى المنطقة العسكرية بسوريا يوم 30 سبتمبر من أن "عبد الناصر" أرسل قواته لغزو سوريا وقتال شعبها، وإنما استنفرها للقيام بمهمة أخرى تتمثل في منع القوات المسلحة العراقية المحتشدة على الحدود الكويتية العراقية من غزو الكويت، استجابة لطلب أمير الكويت، وهو ما أدى إلى سحب "قاسم" لقواته، ثم ذكر أن قيادة القوات البحرية باللاذقية (كاظم زيتونة)، وقائد المنطقة الشمالية باللاذقية اللواء "محمد منصور" اتصلا بعبد الناصر" وطلبا منه القدوم إلى إقليم الشمال لإنهاء الانفصال، وطلبا إرسال قوات مصرية بحرية وجوية للتعاون مع قوات المنطقة الشمالية باللاذقية لتأمين وصول "عبد الناصر"، فتم نقل قوة صاعقة من مطار ألماظة إلى مطار اللاذقية، وشكلت مع لواء مشاة سوري رأس شاطئ بمنطقة ميناء اللاذقية، كما ذكر أن الجزء الباقي من الجيش

*– ذكر "كمال الدين حسين" بأنه طلب من وزير الطيران آنذاك "صدقي محمود" بإرسال طائرات إلى مدينة حلب لمناصرة مؤيدي الوحدة هناك، غير أن عودة "عبدالحكيم عامر" من سوريا ثبط من عزيمتهم، ينظر، محمود فوزي: المرجع السابق، ص 65.

[1] – كلمة عبد الناصر بميدان الجمهورية بشأن الانفصال 29 سبتمبر 1961م، المصدر السابق.

[2] – بشير زين العابدين: المرجع السابق، ص 314.

[3] – عبد الكريم النحلاوي: شاهد على العصر، المصدر السابق، (ح9).

المصري لم يسافر إلى سوريا بسبب إلغاء المهمة، نتيجة سيطرة قوات الانقلاب على كل المناطق العسكرية بسوريا وبالتالي تعذر وصول "عبد الناصر" إلى سوريا وطلب بعودة القوات المصرية التي عادت في 22 نوفمبر 1961[1]م.

لكن فرضاً لو اعتبرنا ما ذهب إليه "صلاح الدين خيري" صحيح من أن "ناصر" لم يشأ قتال السوريين فلماذا تم إرسال القوات المصرية إلى سوريا بدلاً من الكويت إن لم يكن الهدف من ذلك رد سوريا إلى الوحدة بالقوة، ثم إن قوله بأن "ناصر" أرسل القوات بطلب من قيادة المنطقة الشمالية باللاذقية، يطرح تساؤلات أخرى مفادها أين كان "عبد الناصر" يوم إصدار بيانات قادة الانقلاب؟ ثم لماذا لم يتحرك عندما وصلته خيوط المؤامرة قبل الانقلاب؟ وأين كان من شكاوى السوريين التي كانت تصله من طرف "الحوراني" و"أحمد أبو صالح" ووزير التعليم "أمجد الطرابلسي" وغيرهم؟ كلها أسئلة تلقي اللوم على "ناصر" الذي لم يتحرك عندما تبينت له خيوط المؤامرة، لذا لم يجدي تحركه شياً عندما استتب الأمر للانفصاليين.

وحسب "علي صبري" رئيس الوزراء المصري الأسبق كانت الطائرات الحربية المصرية السبع قد أقلعت من قواعدها في الأراضي المصرية في اتجاه الأجواء السورية، عندها سارع سفير الاتحاد السوفييتي في مصر إلى اتصال هاتفي بعبد الناصر" وإبلاغه رسالة شفهية عاجلة من 'الكرملين' تقول له "دع سوريا وشأنها"، وكان هذا السبب الخفي الذي جعل "عبد الناصر" يأمر بإعادة بقية أسراب الطائرات إ لى قواعدها في مصر ، ويأمر قائد السرب "جلال هريدي" بتسليم نفسه وعناصره من المظليين إلى السوريين من دون مقاومة[2].

لكن السؤال الذي يفرض نفسه هنا لماذا طلب الاتحاد السوفيتي من "عبد الناصر" ترك سوريا فهل كانت له هو الآخر أيادٍ في حصول الانقلاب؟ أم ماذا؟

ذكر "عبد الناصر" [3] في خطابه بشأن الانفصال أنه حفاظاً على الدم العربي وعلى مكتسبات الوحدة أمر قوات الـ(ج.ع.م) الجوية المتوجهة نحو سوريا والقوات البحرية التي وصلت إلى مشارف اللاذقية بالعودة إلى مصر، بعد أن كان مقرر لها أن تصل إلى سوريا فجر يوم 29 سبتمبر 1961م، وأصدر الأوامر للقوات التي نزلت بأن لا تطلق أية رصاصة.

وبهذا ألغيت أوامر "عبد الناصر" كلها وعاد الأسطول وعادت القوات التي كانت تحركت يوم الانقلاب نحو سوريا والقوات التي كانت محملة في الطائرات، وفسح المجال للانقلابيين الذين عملوا على إنهاء الوحدة مابين مصر وسوريا بإجراء استفتاء عام صوت فيه السوريون بالإجماع – تقريباً – بنعم للانفصال.

وفي الخطاب الذي ألقاه يوم 5 اكتوبر 1961م حمل "عبد الناصر" الجيش السوري مسؤوليتاته الكبرى تجاه العدو المشترك للأمة العربية، معلناً بأن همه ليس أن تبقى سوريا قطعة من الـ(ج.ع.م) وإنما أن تبقى سوريا وأن يصان

---

[1] – سعيد الشحات: "اللواء صلاح الدين خيري يرد على النحلاوي – اليوم السابع"، الرابط:
https://www.youm7.com/story/2010/10/8/%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%88%D8%A7%D8%A1-%D8
تاريخ التصفح: 14 /10/ 2018، الساعة 00:00.

[2] – مصطفى الخطيب، حسن اسماعيل عبد العظيم: الموسوعة العربية : الوحدة السورية المصرية، المرجع السابق.

[3] – كلمة عبد الناصر بميدان الجمهورية بشأن الانفصال 29 سبتمبر 1961م، المصدر السابق.

شعبها، وبعث إلى رئيس وفد الـ(ج.ع.م) الدائم بالأمم المتحدة بأن لا يقف في وجه طلب قبول سوريا عضو في الأمم المتحدة، كما طلب إلى وزارة الخارجية أن لا تقف الـ(ج.ع.م) حائلاً دون عضوية سوريا في الجامعة العربية مع عدم اعتراف حكومته بالحكومة الجديدة بدمشق، مؤكداً أن الـ(ج.ع.م) ستظل رافعة أعلامها مندفعة بكل قواها إلى بناء نفسها لتكون سنداً لكل كفاح وأمل عربي[1].

وذكر "فوري شعيبي" [2] رجل المخابرات السوري أنه عقب الانفصال دعا "شعراوي جمعة"نائب مدير المخابرات العامة بالقاهرة ضباط المخابرات العامة لاجتماع في مبنى إدارة المخابرات العامة لإعادة الوحدة شرح فيه دوافع الانفصاليين وعلاقاتهم الخارجية، وخلص إلى ضرورة القيام بعمل يزعج الانفصاليين كي لا يستقر لهم الوضع بسوريا وذلك بالاتصال بمنظمات الفلاحين والعمال والطلاب في سوريا ليقوموا بمظاهرات، ووضع المتفجرات في أماكن متعددة في المدن السورية لإرباك السلطة الانفصالية، غير أن الضباط عارضوه فيما ذهب إليه من تخريب سوريا وانفض الاجتماع دون نتيجة، كما دعاهم "السراج" بعد تهريبه إلى القاهرة النظر في نفس الموضوع غير أن "فوزي شعيبي" انفض من الاجتماع بسبب عدم وضوح المهمات وخوفاً من إقبال المخابرات على ارتكاب أعمال لا مسؤولة كما حدث أيام الوحدة، أمام اصرار "السراج" في تسيير كل شيء وتوجيهه.

غير أن "عبد الناصر" عاد بواسطة الإعلام المصري وشن حملة إعلامية ضد سوريا عام 1962م، من إذاعة صوت العرب وغيرها من وسائل الإعلام، إلى جانب إذاعة بيروت، وعمل على زرع الفتن والفوضى فيها بواسطة أجهزة مخابراته التي كان يقودها من لبنان سفير مصر "عبد الحميد غالب"، وهو ما جعل "خالد العظم" يعمل على استقالة حكومة "بشير العظمة" التي أعلنت عزمها على عودة الحوار مع "عبد الناصر" بشأن الوحدة، وهو ما أقلق الانفصاليين الذين قاموا بانقلاب 28 مارس 1962م بقيادة "النحلاوي" [*] ضد حكومة "معروف الدواليبي"، وذكر "النحلاوي"[3] أن "عبد الناصر" لم يترك سوريا بعد الانفصال بزعزعت نظامها الجديد، وهو نفسه ما ذكره "الحوراني" من أن المخابرات الناصرية ومن ورائها "عبد الحميد غالب" قد صعّدت نشاطها ضد السوريين منذ جوان 1962م بنشر الأقاويل والشائعات المضللة والتهديد بالاغتيال وإلقاء المتفجرات، وأنها استهدفته شخصياً برسائل التهديد وإطلاق النار على العمارة التي يقيم فيها، وهو ما جعل سوريا "ناظم القدسي" ترفع شكوى إلى الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية[4].

أعقب انقلاب "الحوراني" 28 مارس 1962م انقلاب آخر مضاد يوم 31 مارس من نفس العام بحمص قاده ضباط ناصريون وشيوعيون وبعثيون كانوا تعرضوا للتطهير على يد "النحلاوي" أو في عهد "عبد الناصر"، وألقوا

---

[1] – عبد الله إمام: الناصرية، المرجع السابق، ص ص 430، 433.

[2] – المصدر السابق، ص ص 167 ، 170.

[3] – شاهد على العصر، المصدر السابق، (ح9).

*– كان هذا الانقلاب بسبب رفض العسكريين استيلاء المدنيين للسلطة والذين أظهروا ميلاً لإعادة الوحدة مع مصر، لكن أعقبه انقلاب مضاد قاده بعثيين من اللجنة العسكرية وناصريين مثل "جاسم علوان" بحمص، بعدما تعرضوا للتطهير على يد النحلاوي، عاد على إثره القدسي إلى رئاسة سوريا، والدواليبي إلى الوزارة، ووصف "العظم" الانقلاب الاخير بالمحاولة العنيفة التي جربها عبد الناصر لإعادة الوحدة، ينظر، خالد العظم: المصدر السابق (ج3)، ص 404.

[4] – أكرم الحوراني: المصدر السابق، (ج4)، ص ص 3190، 3193

القبض على الانفصاليين، ودعا "زاهر الدين" في 01 افريل إلى اجتماع لقيادة الجيش في مدينة حمص تقرر فيه إبعاد "النحلاوي" ومجموعته من الانفصاليين إلى خارج سوريا، وإعادة تشكيل قيادة الجيش، وهو ما عارضه " الناصريون ومنهم "جاسم علوان"، في الوقت الذي امتدت فيه الحركة الانقلابية المضادة إلى حلب بالتعاون مع أعضاء اللجنة العسكرية البعثية، فاحتلوا إذاعة المدينة ورفع الضباط الناصريون أعلام الـ(ج.ع.م) ونشروا صور "عبد الناصر" على الجدران، وأذاعوا بياناتهم التي تدعو "عبد الناصر" للعودة إلى سوريا، ووجهوا نداء إلى "عبد الحميد غالب" سفير الـ(ج.ع.م) في لبنان، والذي كان يخطط ويشرف على تحركهم من السفارة المصرية في بيروت لطلب نجدة عسكرية وامتدت الحركة هذه إلى مدن أخرى كاللاذقية ودير الزور بإيعاز من الضباط البعثيين والناصريين المسرحين، وتضاربت أهداف كل فريق مما أدى إلى فشل الانقلاب * بانسحاب اللجنة العسكرية؛ فبينما كان البعثيون بقيادة اللجنة العسكرية يطالبون بالعودة إلى مناصبهم في الجيش ثم التفاوض مع مصر بشروط البعث حول وحدة جديدة، هدف الضباط الناصريون إلى استلام قيادة الجيش وانهاء الانفصال والعودة إلى الـ(ج.ع.م) فوراً[1].

وقفت الـ(ج.ع.م) (مصر) وراء كل هذه المحاولات الانقلابية مؤيدة لها بدرجات متفاوتة بهدف اسقاط الحكومة الانفصالية وإغراق سوريا في الفوضى، ما يعفي مصر من مسؤولية خطايا زمن الوحدة ويضع حداً للتقارب السوري – العراقي الذي اعتبرته القاهرة موجها ضدها[2].

ففي جوان 1962م أُرسل "فوزي شعيبي" رجل المخابرات إلى بيروت في مهمة أمنية باسم مستعار من أجل القيام برصد الأوضاع داخل سوريا، ودراسة إمكانية إعادة الوحدة بين مصر وسوريا، غير أن معاونه "محمد نسين" رجل المخابرات المصري الذي كلفه بالمهمة اكتشف أن له اتصالات بالانفصاليين الذين أخبرهم بأن الـ(ج.ع.م) تنوي القيام بانقلاب ضدهم، ما جعل "الشعيبي" يعود إلى القاهرة، في حين تقدم الانقلابيون بشكوى إلى الجامعة العربية بتاريخ 19 أوت 1962م ضد الـ(ج.ع.م)، فعقد مجلس الجامعة بشتورة بلبنان، مثّل الـ(ج.ع.م) كل من "أكرم ديري" "جادو عز الدين"، "ووفيق اسماعيل"، ومثل سوريا كل من: "أمين النفوري"، "أحمد عبد الكريم" خليل كلاس" وهشام العظم"، فبدأ وفد سوريا يكيل الشتائم للـ(ج.ع.م) ما جعل وفد الأخيرة ينسحب من المؤتمر الذي انفض دون الخروج بأية توصيات أو مقررات[3]، وبهذا فشلت أجهزة الأمن المصرية في إعادة الوحدة.

ومن جهتها حاولت شخصيات عربية عدة التدخل لإنهاء هذا الصراع، فقد تدخل "أحمد بن بلة" شخصياً لدى "عبد الناصر" لتحسين العلاقة بين البلدين، لكن الأخير أكد له بأن سوريا كانت مصدر متاعب له، وتمنى أن تظل بعيدة عنه، وأن تسير أمورها بنفسها، لكن أجهزة الإعلام المصرية وعلى رأسها "إذاعة القاهرة" * عملت بشكل

---

[1] – كمال ديب: المرجع السابق، ص ص220 – 221.

[2] – نفسه، ص 222.

[3] – فوزي شعيبي: المصدر السابق، ص ص 171 ، 182.

*– ظلت إذاعات القاهرة وإذاعة دمشق تتبادلان الشتائم والاتهامات التحريضية طيلة فترة الانقلاب وما بعده، ينظر، عبد الكريم زاهر الدين: المصدر السابق، ص 66.

مستمر على تحريض الفتنة، وأعمال الشغب بين المواطنين، ودعمت صوت العرب هذا التحرك بحملة ضد الحكومة السورية ودعوة الشعب إلى قلب النظام الانفصالي، الذي لعبت فيه السفارة المصرية في لبنان دور كبير، فكان أن دعت سوريا لاجتماع مجلس الجامعة العربية للنظر في تهجم مصر عليها والذي اعتبرته اعتداء صريح على سيادتها وعلى كرامة الشعب السوري، وتدخل في شؤون سوريا، فانعقد الاجتماع يوم 22 أوت 1962م بمدينة شتورة اللبنانية ترأس الوفد السوري كل من "أسعد محاسن" و"خليل كلاس" أما الوفد المصري فترأسه الضابطين "أكرم الديري" و"جادو عز الدين" وهما وزيرين سوريين في عهد الوحدة، لكن "عبد الناصر" فاجأ المؤتمرين بانسحاب مصر من الجامعة العربية ليكون سبيلاً لسحب الوفد المصري، وبهذا أسدل الستار على اجتماع شتورة دون أن يتخذ المجلس قراراً بشأن الشكوى السورية بل اتخذ قراراً بعودة مصر للجامعة العربية وشجب العبارات النابية التي تبادلها الطرفان والدعوة إلى التضامن العربي، أما الدول العربية التي شاركت في الاجتماع فلم تبدي أي موقف بل كانت شامتة في النظامين السوري والمصري وراضية عما يجري لاسيما أن بعضها (السعودية والعراق والاردن) كان ملدوغاً من حملات "عبد الناصر" وتآمره عليها أيام الوحدة[1].

ومن جانب سوريا فقد أعلن رئيسها "ناظم القدسي" الذي تولى رئاسة الجمهورية في 14 افريل 1962م عن رغبة بلاده في العمل من أجل الوحدة مع البلاد العربية مبتدئين بمصر على أسس جديدة مستمدة من التجارب الماضية بما يكفل لسوريا كرامتها ويكفل للوحدة النمو والحياة واستقطاب البلاد العربية [2]؛ وحتى حزب البعث – الذي أيد الانفصال – انتقد في بيان له في فيفري 1962م سياسة حكومة "الدواليبي" واتهمها بالمحافظة ودعاها إلى العودة إلى وحدة جديدة تقوم على أساس القيادة الجماعية وحرية الحياة الحزبية السياسية وبرأيه: « أن الأخطاء التي قامت في زمن الوحدة لا تبرر الانفصال »[3].

كما أرسل قادة الانفصال وفد إلى "عبد الناصر" لتسوية الأمور المالية فأحالهم إلى الجامعة العربية، ثم تبعه وفد آخر في ديسمبر 1961م مبدياً رغبته في إعادة الوحدة غير أن "عبد الناصر" لم يستمع لهم، وبهذا فشلت هذه الزيارات أمام تشبث "عبد الناصر" بعدم الإذعان للانفصاليين الذين اعتبرهم خونة و"رجعيين"[4].

المحاولة الثانية عام 1963م

قام المقدم "عبد الكريم النحلاوي" قائد الانفصال في 13 جانفي 1963م بمحاولة فاشلة استهدفت الدعوة إلى وحدة فورية مع مصر شرط تغيير قيادة الثورة المصرية، مقترحين المشير "عبد الحكيم عامر"، بعدما سرح هو ورفاقه المشاركين في انقلاب 1961م ضد الوحدة عقب انقلاب افريل 1962م، ونقل إلى وزارة الخارجية بأمر من رئيس الجمهورية "ناظم القدسي" الذي كان في خلاف مع البعثيين، ما جعله يسرح عدد كبير من الضباط الموالين للبعث فقام "النحلاوي" بحركته من أجل إعادته ورفاقه إلى الجيش فوراً، فكان أن دخل سوريا يوم 11 جانفي 1963م، وفي

[1] – أكرم الحوراني: المصدر السابق، (ج4)، ص 3195، 3198.

[2] – نفسه، (ج4)، ص ص 3120- 3121.

[3] – محمد علي القوزي: المرجع السابق، ص 62.

[4] – عبد الكريم النحلاوي: شاهد على العصر، المصدر السابق، (ح10).

يوم 13 من نفس العام بدأت حركة العصيان في معسكرات قطنا والقابون والكسوة، وأرجح "الحوراني" أن هذه المحاولة كانت بالاتفاق مع رئيس سوريا آنذاك "ناظم القدسي" الذي لم يتخذ أي إجراء لمعاقبة "النحلاوي" ورفاقه وإدانتهم بمحاولة الانقلاب، وإنما سمح لهم بمغادرة البلاد فقط[1].

وكانت العملية الثانية في 18 جويلية عام 1963م عندما تسلل العقيد "جاسم علوان" من سوريا سراً إلى لبنان ومن لبنان قام بزيارة سرية لمصر قابل خلالها "جمال عبد الناصر" واضعاً بين يديه خطة القيام بانقلاب عسكري في سوريا*، إلا أنه أكد أن نسبة نجاحها لا يتعد ى 30%، ومع ذلك طلب "عبد الناصر" منه تنفيذها لأنه كان ينوي إعلان وحدة مصر وسوريا مرة أخر ى في خطاب عيد الثورة المصرية يوم 23 جويلية عام 1963م في حالة نجاحها والقضاء على البعث الذي تمادى في تصفية الناصريين، أما في حالة الفشل فإنه سيعلن انسحابه من اتفاقية الوحدة الثلاثية التي وقعها مع كل من العراق وسوريا** في نفس العام بعد أن أدرك أن (حزب البعث) في كل من سوريا والعراق يحاول كسب مزيد من الوقت لإقصاء الناصريين في كلا البلدين من أية مناصب قياديةٍ، فهاجم "جاسم علوان"*** وأتباعه من الناصريين يوم 18 جويلية 1963م بناية الأركان والإذاعة في سوريا حسب المخطط التقليدي المجرب الذي يعطي النصر لمن يسبق في إذاعة البلاغ رقم واحد من الإذاعة، مما أدى إلى مصرع عدد كبير من أفراد الجيش والمدنيين، إلا أن العملية فشلت بعد اكتشاف أمرها من طرف النقيب "محمد نبهان" الذي كان مخبراً مما جعل قيادة حزب البعث (صلاح البيطار) تتخذ التدابير لإفشالها، وزُج بمئات الناصريين ومن بينهم العقيد "جاسم علوان" في سجن المزة بدمشق، وأعدم عدد من المشتركين في العملية ولوحق عدد كبير من الناصريين، وأعلن "عبد الناصر" انسحابه من الوحدة الثلاثية حيث قال في احدى خطبه بتاريخ 1963/07/22م:[2]«إن الجمهورية العربية المتحدة[مصر] لا تعتبر نفسها مرتبطة أو ملزمة بأي اتفاق مع الحكومة السورية الحاضرة، لأن حكم البعث حكم فاشستي متسلط ودموي وهو حكم المشانق وحمامات الدم ».

في الوقت الذي استنكر فيه البعثيون على "عبد الناصر" فعلته هذه، حيث وصفها "أكرم الحوراني" بالمعارك العبثية المجنونة وأنها سببت في تهيئة إسرائيل لانتصار عام 1967م[3].

---

[1] – أكرم الحوراني: المصدر السابق، (ج4)، ص ص 3232- 3233.

*– ذكر النحلاوي أن عبد الناصر لم يترك سوريا تستقر، وأنه ظل يرسل الأموال والأسلحة لإثارة الفتنة فيها وضربها، وساهمت صوت العرب في ذلك بتخويف الطوائف (العلويون، والدروز وغيرهم) من الانفصاليين، ينظر، عبد الكريم النحلاوي: شاهد على العصر، المصدر السابق، (ح10).

**– سنأتي على ذكرها.

***– ذكر "الحوراني" بأن خطة "جاسم علوان" كانت تهدف أولاً إلى الإستيلاء على وزارة الدفاع ومبنى الإذاعة ، إلا أن الانقلابيين الناصريين من عسكريين ومدنيين فشلوا في تحقيق هذا الهدف فلجأ قادتهم إلى الغوطة وبساتين دمشق وتواروا بها، فطاردهم الجيش وتمكن من القبض عليهم وعلى عدد كبير من المشتركين في المحاولة، التي رأوا أن سببها اجبار البعثيين على الدخول في وحدة مع مصر من جديد، ينظر، أكرم الحوراني: المصدر السابق، (ج 4)، ص 3297.

[2] – عبد الناصر نقلاً عن: أكرم الحوراني: المصدر السابق، (ج4)، ص ص 3296، 3300.

[3] – نفسه، (ج4)، ص ص 3298- 3299.

المحاولة الثالثة عام 1964م

رغم التحذيرات السوفيتية لعبد الناصر" عقب الانفصال إلا أن الأخير حاول إعادة الوحدة للمرة الثالثة عندما طلب من الضابط السوري "جادو عز الدين " الاستعداد لأداء عملية عسكرية داخل سوريا انطلاقاً من الأراضي العراقية يوم 1964/7/27م وتكونت العملية من ثلاث مراحل:

العملية الأولى استهدفت المنطقة الشرقية من الأراضي السورية (دير الزور ومنطقة الجزيرة إضافة إلى المنطقة الشمالية حلب وتوابعها) أما **العملية الثانية** تستهدف دمشق مباشرة، في حين استهدفت العملية الثالثة المنطقة الوسطى (تدمر، حماة، حمص) وتوابعهم.

وقد تم وضع هذا التخطيط على افتراض أن وضع القوات الجوية السورية يومئذ لا يؤهلها للتعامل بنجاح مع القوات الجوية المخصصة لتغطية الهجوم ، إلا أن "عبد الناصر" استدعى فجأة "جادو عز الدين" ليخبره بأنه صرف النظر عن تلك العملية، ولم يعرف أحد أسرار تلك العملية إلا بعد مرور خمسة وعشرين عاماً من موعدها الافتراضي كما رواها بالوثائق "جادو عز الدين" حينما أذاع أن اللواء "فؤاد شهاب" رئيس الجمهورية اللبنانية آنذاك المتعاطف مع "عبد الناصر" نقل إليه معلومات بتسريب خبر تلك العملية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وأن الأخيرة تُعد فخاً للجيش المصري شبيهاً لما حدث له في حرب اليمن، وبناء على ذلك ألغى "عبد الناصر" تلك العملية[1].

يمكن القول أن محاولات "عبد الناصر" في إعادة الوحدة جاءت بسبب ردة الفعل لدى غالبية الشعب السوري الذي خرج في مظاهرات يوم الانفصال مطالباً بالحفاظ على الوحدة، ومكاسب الشعب السوري بما فيها قوانين التأميم التي استاء العمال والفلاحين السوريين من إلغائها، كما شجع استيلاء الناصريون والبعثيون من اللجنة العسكرية في 31 مارس 1962م على حامية حلب "عبد الناصر" على العمل من أجل إعادة الوحدة، خاصة وأن البعث صار ينتقد الانفصال ويدعو إلى وحدة جديدة فكانت محاولة سنة 1963م ومحاولة سنة 1964م الفاشلتين وبهذا ظلت الوحدة حلم يراود "عبد الناصر" وحلم كل عربي قومي آنذاك.

ومن جانبها حاولت بعض العناصر السياسية والعسكرية في سوريا إعادة الوحدة مع مصر خاصة من البعثيين لكن بشكل جديد وزعامة جديدة، حيث أكد البعثي "أكرم الحوراني" في مذكراته أن القيادات السورية وأحزابها بعد الانفصال كانت تسعى لإعادة الوحدة مع مصر إذ قال: [2] «إنه من الانصاف القول أن جميع قيادات سورية وأحزابها كانت تحاول بعد الانفصال مصالحة عبد الناصر وعودة العلاقات الطبيعية بين مصر وسوريا وتحقيق خطوات اتحادية مع مصر تترك الباب مفتوحاً لانضمام بعض الأقطار العربية الأخرى الراغبة في الانضمام اليها ... ».

---

[1] – حسان كنجو: "الوحدة بين سوريا ومصر ثم الانفصال... كيف ومن ولماذا؟ – الاتحاد برس"، الرابط/ http://aletihadpress.com/2017/11/27/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%AD%D8%AF%D8%A9-%D8%A تاريخ التصفح: 15/11/ 2018م، الساعة 22:30.

[2] – أكرم الحوراني: المصدر السابق، (ج4)، ص 3189.

وبالفعل فعقب تسلم حزب البعث السلطة في سوريا إثر انقلاب 08 مارس 1963م* أعلن "صلاح البيطار" رئيس الوزراء السوري أن حكومته ستعمل من أجل وحدة العرب، وبالفعل فقد بدأت مفاوضات الاتحاد بين مصر وسوريا والعراق** بالقاهرة ووافقت الدول الثلاث خلالها على تأسيس اتحاد فيدرالي ثلاثي في 17 افريل 1963م إلا أنه لم يعش أكثر من شهرين [1] بسبب موقف حزب البعث من "عبد الناصر" وموقف الأخير الرافض لسيطرة حزب البعث على سوريا والعراق.

ذلك أن العراقيين والسوريين قد أخذوا على "عبد الناصر" وجهات نظره المركزية وتشخيص السلطة، في حين أرادوا هم أن يصونوا في الوحدة العربية كثرة الكيانات التابعة وسلطة القيادة الجماعية.

كما ظهرت من قبل محاولات سورية لإعادة الوحدة قادها في الغالب فئات الشعب في عدد من المدن السورية عقب الانفصال عام 1961م، أو كالتي قادها العسكريون من الناصريين والبعثيين في 30 مارس 1962م.

أدى التضارب بين النظريتين الناصرية التي ترى أن الوحدة لا يمكن أن تفهم إلا حول دولة أو رئيس على أن تقبل هيمنتها أو هيمنته ووسائلها السلطة المتجسدة في شخص الرئيس والمركزية من جهة، وبين النظرية البعثية التي تعتمد على القيادة الجماعية والتي ترى أن الوحدة يجب أن تكون بتجميع قائم على المساواة بين الدول التي ستصبح كيانات تابعة من جهة أخرى إلى إخفاق الوحدة المصرية – السوية عام 1961م، ولهذا السبب أيضاً فشل الاتفاق الثلاثي بين الدول الثلاث (العراق، سوريا والـ(ج.ع.م) (مصر)) عام 1963م بعد أن انسحبت منه الأخيرة وأبعدت سوريا الناصريين واشترك البعثيون في حكمها كما اشتركوا في حكم العراق.

وبهذا بقي "البعث" مسيطراً على الحكم فى سوريا والعراق دون أن يبنى بينهما وحدة أو اتحادا ، وخرج حزب البعث من الحكم فى العراق، ثم عاد إليه، فى حين فرضت "اللجنة العسكرية" سيطرتها على سوريا، وشهد حزب البعث فى البلدين صراعاً داخلياً عنيفاً، لا تزال تأثيراته واضحة إلى يومنا هذا.

وعلى الرغم من فشل الاتفاق الثلاثي بين مصر وسوريا والعراق (افريل 1963م) إلا أن سوريا لم تقف عند هذا الفشل، بل واصلت جهودها من أجل التقارب والوحدة خاصة مع البلدان العربية التقدمية فوقعت مع الـ(ج.ع.م) (مصر) اتفاقية الوحدة الاقتصادية التي وافق عليها المجلس الاقتصادي لجامعة الدول العربية منذ سنة 1957 م والتي وقعت عليها في 06 جوان 1962م سبع دول عربية هي: (الأردن، مصر، المغرب، الكويت في جوان عام 1962م و العراق وسوريا والجمهورية العربية اليمنية في ديسمبر 1962م) والتي انطلقت أعمالها في جوان 1964م بالقاهرة [2] كما وقعت مع الـ(ج.ع.م) (مصر) اتفاقية دفاع مشترك في نوفمبر 1966م لتنسيق العمل

*– للإشارة فإن سوريا لم تشهد الاستقرار السياسي منذ الانفصال إلى غاية حركة 08 مارس 1963م، فقد تعاقب عليها أربع وزارات خلال 17 شهر ينظر، محمود صلاح منسى: الشرق العربي المعاصر، (ق1)، المرجع السابق، ص 210.

**– كان "عبد السلام عارف" رئيس العراق آنذاك الذي أطاح بحكم عبد الكريم قاسم في فيفري1963م يميل بقوة نحو مصر ونحو فكرة الوحدة العربية.

[1] – محمد علي القوزي: المرجع السابق، ص ص 63- 64، وللتوسع أكثر حول تشكيل الاتحاد ينظر، أكرم الحوراني: المصدر السابق، (ج 4)، ص 3254.

[2] – مفيد محمود شهاب: المرجع السابق، ص ص 167 – 168.

العسكري في حالة تعرض أحد البلدين للعدوان، وانضمت في 26 نوفمبر 1970م إلى الدول الموقعة على "ميثاق طرابلس" المتعلق بإنشاء اتحاد الجمهوريات العربية، وكان هذا بعد تشكيل الحكومة الوطنية برئاسة "حافظ الأسد" * في 21 نوفمبر من نفس العام، وبعدما أصبح رئيساً لسوريا عام 1971م شارك "الأسد" مع "أنور السادات" رئيس مصر في مشروع الاتحاد العربي[1] (اتحاد الجمهوريات العربية) إلى جانب ليبيا.

وبدورها راحت مصر هي الأخرى تبحث عن طريقة تقارب جديدة بعد الانفصال كان من أبرزها محاولات "عبد الناصر" عام 1963م في إنشاء اتحاد ثلاثي مع سوريا والعراق ومحاولة إنشاء اتحادات ثنائية عام 1964م: الـ(ج.ع.م) (مصر) – اليمن، الـ(ج.ع.م) (مصر) – العراق توجهها مجالس رئاسة متساوية مبدئياً تهدف إلى الانسجام المتوازي في النظم الداخلية، ولكن التفاوت بين القامات الوطنية والشخصية كان خطأ التجربة التي لم تقم في الواقع إلا على علاقات سيد ومسود أو سيد وزبون[2].

كما وقفت الـ(ج.ع.م) (مصر) إلى جانب فلسطين في حرب جوان 1967م وحرب اكتوبر 1973م بجانب كل من سوريا والأردن في إطار التضامن العربي اتجاه القضايا العربية العادلة وحركات التحرر في الوطن العربي.

يتبين مما سبق أن الانفصال كان أكبر نكسة أَلَمَّتْ بالعالم العربي الذي كان ما يزال يجمع قواه من أجل النهوض ومقاومة الاستعمار وبراثينه، فلم يكن الحدث متوقعاً من طرف "عبد الناصر" الذي شاهد بأم عينيه كيف أن الضباط السوريين الذين طلبوا منه الوحدة عام 1958م ها هم ينقضُّون عليها بعد أقل من أربع سنوات من قيامها بل وقف عاجزاً أمام إعادتها، وبانهيار مشروع الوحدة ما بين سوريا ومصر انهارت معها آمال الجماهير بوحدة عربية تمتد من المحيط إلى الخليج في زمن ميزه التكتلات الإقليمية والدولية.

*– بعدما نجح "حافظ الأسد" في الاستيلاء على السلطة سرعان ما أعلن عن سياسته التي كان من أبرز ملامحها الانفتاح على العالم العربي بصورة أوسع تغطية للوضع الداخلي فانضم إلى ميثاق طرابلس الذي ضم اتحاداً رباعياً بين مصر والسودان وليبيا وسوريا ، ثم دخلت سوريا في اتحاد مصر وليبيا عام 1971م، ينظر، إسماعيل ياغي: تاريخ العالم العربي المعاصر، المرجع السابق ، ص 138.

[1] – محمد علي القوزي: المرجع السابق ، ص ص 65، 67.

[2] – جماعة من المؤلفين الغربيين: المرجع السابق، ص 499.

المبحث الثالث: تقييم عام للتجربة الوحدوية المصرية – السورية.

حاولنا من خلال هذا المبحث تسليط الضوء على إيجابيات وسلبيات دولة الوحدة لمعرفة نقاط ضعفها التي أدت في نهاية الأمر إلى زوالها على الرغم من محاولات جمع الشمل الفاشلة التي أعقبت الانفصال ما بين مصر وسوريا بعد 1961م، ولاستخلاص الدرس من الأسباب التي أدت إلى الانفصال ومحاولة مقارعتها وتداركها لتجنب التفرقة العربية سواء في الحاضر أو المستقبل فكيف نقيم دولة الوحدة بين مصر وسوريا ما بين 1958م إلى 1961م؟

أولاً: إيجابيات التجربة الوحدوية بين مصر وسوريا:

اعُتبرت الوحدة ما بين مصر وسوريا حسب مؤيديها أول تجربة عربية قدمت الدليل بإمكان توحيد العرب في زمن بدا فيه ذلك أمراً مستحيلاً مجسّدة حلم الأمة العربية وأمانيها في التوحد، واستطاعت أن تقف في وجه دعاة الإقليمية في كل من مصر وسوريا كأنطوان سعادة" مؤسس "الحزب السوري القومي الاجتماعي" الذي نفى وجود رابط قومي بين مصر وسوريا وغيرها من الأقطار العربية التي وصفها بالبداوة، كما تحدث كل أولئك الذين كانوا يقولون بأن سبب فشل الوحدة يعود إلى الجغرافيا، فقد عبرت عن رفض الرابط الجغرافي كأساس للقومية العربية وكذا توافق السمات والمميزات بين سكان البلدين مصر وسوريا خاصة بالنسبة لأولئك الذين قالوا بالوحدة ما بين سوريا والأردن أو العراق وسوريا (سكان الهلال الخصيب) نظراً لتشابه الطابع الجغرافي والبشري، فقد أثبتت الوحدة أنه لا الرابط الجغرافي ولا السمات البشرية قادرة على أن تقف في وجه الوحدة، وأثبتت في المقابل أن الرغبة في الوحدة خاصة بين الشعوب التي تجمعها روابط قومية متشابهة كاللغة والدين هي ممكنة وليست مستحيلة [1] كما رأى المفكر القومي السوري "ساطع الحُصري".

كما أن الوحدة لم تكن ارتجالية أو استجابة عفوية دون تخطيط وتمحيص ودراسة، أو اعتبارها رد فعل لظرف طارئ قام بها بعض الضباط أو حزب بمفرده أو غيره حسبما ذهب إلى ذلك منتقديها فقد سبقتها خطوات متسارعة ومتصاعدة باتجاه تعزيز التقارب بين القيادتين والشعبين في كل من سوريا ومصر، أصبح معها الشعبين في كلا القطرين ومن خلال مجلسيهما النيابيين يطالبان بالوحدة والإسراع بتحقيقها، وما تحقيق الوحدة العسكرية بين البلدين عام 1955م ثم الاقتصادية عام 1957م والثقافية بين البلدين إلا دليلاً على ذلك، وأكد الدكتور "غسان رشاد حداد" [2] أنه لا الظروف الدولية ولا الخوف من المدّ الشيوعي ولا غيرها من المبررات الأخرى هي التي أدت إلى الوحدة، وإنما الشعب العربي السوري هو الذي وضع الوحدة لأنه صاحب الفكرة والمطالب بها أولاً وأخيراً ، وكل ما قامت به القوى السياسية والعسكرية والحكومية – من تمهيدات للوحدة – ما هو إلا تعبيرٌ عن إرادة الشعب السوري الرافض لأي نزعة قُطْرية أو إقليمية، فالجيش أخذ زمام المبادرة فقط عندما بحث مع "عبد الناصر" سبل تحقيق الوحدة.

---

[1] – ساطع الحصري– ويكيبيديا الموسوعة الحرة، الرابط: https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B3%D8%A7%D8%B7%D8%B9_%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%، تاريخ التصفح، نوفمبر 2017 ، الساعة 00: 15.

[2] – المصدر السابق، ص 123.

ورد "عفلق" بشدة وحماس على من قالوا بأن الوحدة تمت ارتجالاً وبدون تخطيط نافياً طبيعة الوحدة الارتجالية حيث قال في بيان صدر له في فيفري 1962م حول تجربة الوحدة: [1] «إن الوحدة التي قامت بين مصر وسوريا عام 1958م لم تكن بنت ساعتها ولا ارتجلت ارتجالاً، أو جاءت هبة من الظروف والصدف، فإن لها ماضياً وتاريخاً ووراءها فكر وتخطيط وجهد ونضال، لقد خطط لها حزب البعث العربي الاشتراكي قبل قيامها بسنتين وأدخل ممثلين عنه في الوزراة الائتلافية بسوريا منذ جوان 1956م على أساس تبني الحكومة لمشروع الاتحاد بين سوريا ومصر والعمل على تحقيقه».

ومن جهة أخرى مثل تحقيق الوحدة انقلاباً هائلاً على مشروع الاخضاع الاستعماري(في إطار الحرب الباردة)، ونقل سورية من بلد أُريد له أن يلعب دوراً في قمع حركة التحرر العربي، من خلال جرها للانضمام إلى حلف بغداد إلى قلعة من القلاع العصية لهذه الحركة، كما أنقذ تحقيق الوحدة سوريا من الوقوع في براثن الاحتلال مجدداً ونفخ روح التمرد والوثبة في الشعب العربي[2]، ولعل قيام ثورة العراق في جويلية 1958م خير دليل على ذلك.

وفوق هذا استطاعت دولة الوحدة أن تنقذ سوريا من الأخطار التي كان تحدق بها وحققت لها الأمن الداخلي والاستقرار السياسي الذي لم تعرفه منذ الاستقلال، فكانت في تلك الفترة الرد الحاسم على المؤامرات التي كانت تستهدفها، ووفرت لها كل المقومات لتقوم بدورها العربي، وهو ما يدحض ما ذهب إليه منتقدوا الوحدة من أن سوريا عاشت في سجن أيام الوحدة على كافة المستويات والنواحي، كما دحض ما اشتكى منه بعض السوريين أيام الوحدة — والذي ذكرناه في تفصيل دوافع الانفصال – واعتبروه مبراراً للانفصال، فقد أخذ عليهم "أبو النور" أن تكون الأسباب التي قالوا بها كافية لإسقاط أول وحدة عربية في التاريخ الحديث، فهي تصرفات قد تحصل حتى بين السوريين، لكن بعض أصحاب المصالح بالغوا في استثمارها مدفوعين من الخارج أو من مصالحهم الخاصة، واعتبر الأسباب التي ذكرها بعض السوريون في مذكراتهم كسامي عصاصة واللواء "راشد قاطني" وغيرهما أسباب مفتعلة لتدبير الانفصال لا ترقى إلى مرتبة الأسباب الحقيقة التي تبرر جريمة في مستقبل الأمة العربية كجريمة الانفصال التي باعدت بين الدول العربية وأملها في الوحدة [3] وكان البعث أعلن في بيان له سنة 1962م أن الاخطاء التي ارتكبت أيام الوحدة لا تبرر الانفصال، بدليل أن معظم الشعب السوري وقف ضد الانفصال وقام بالمظاهرات المؤيدة للوحدة

كما حققت الوحدة لشعبي الإقليمين نهضة على المستوى الاقتصادي وعدالة اجتماعية بتطبيق القوانين الاشتراكية عام 1961م ورفض منطق الاقتصاد الحر، وانتشلت المجتمع السوري من الفقر والتخلف، وفي هذا قال "عبد الناصر": [4] « ... لقد حقق الشعب العربي في سوريا في هذه السنوات الأربع.. مكاسب كبرى، وكل هذه المكاسب أصبحت الآن ملكا لشعب سوريا، ... لقد استطاع الشعب السوري بعد الوحدة أن يقضى على الإقطاع وكان الإقطاع في سوريا يتحكم في الفلاح...»، وتم القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال، ونظمت العلاقة بين

[1] – المصدر السابق، (ج2)، ص 226.

[2] – يوسف مكي: "التجديد العربي، في ذكرى الوحدة المصرية السورية"، المرجع السابق.

[3] – عبد المحسن أبو النور: المصدر السابق، ص 178، 183.

[4] – كلمة عبد الناصر بميدان الجمهورية بشأن الانفصال 29 سبتمبر 1961م، المصدر السابق.

الفلاح والمالك بتطبيق قانون الإصلاح الزراعي، وحُققت مكاسب في القطاع العام والتنمية وفي التصنيع وإقامة الجيش الوطني القوي المسلح بكل أنواع الأسلحة.

حتى أن وزارة "مأمون الكزبري" التي قامت بعد الانفصال وجدت نفسها من الضروري لها أن تعلن بعد أسبوعين من قيامها عزمها على التمسك بمعظم قرارات الاصلاح الزراعي التي حققها عهد الوحدة، وبمعظم القوانين التي قضت بإشراك العمال في أرباح المؤسسات التي يعملون فيها وبمعظم القرارات التأميمية التي اتخذها، والقيود على الأرباح التي أقرها.

وأدى أبناء إقليم الجنوب دوراً إيجابياً بناءًا من مهندسين وإداريين وفنيين ومحاسبين في مختلف القطاعات الاقتصادية، وفي شتى نواحي الإقليم السوري، وبخاصة في قطاعات الزراعة والصناعة والمواصلات حيث كان لهم وجودهم الفعال، وكان طبيعياً أن تقع بعض الأخطاء وأن تصدر عنهم مواقف لا تتفق والسلوكيات والثقافة السائدة في إقليم الشمال، لكن هذا لا ينقص من الدور الذي لعبوا خلال الوحدة والذي تجاهله الناقدون للـ(ج.ع.م)، ولا أدل على ذلك من مطالبة حكومة الانفصال السورية في عهد "خالد العظم" باستبقاء عدد غير يسير منهم للعمل في سوريا بسبب الحاجة الماسة إلى خدماتهم[1].

بدّل عهد الوحدة من واقع البلاد ووضعها على أبواب التحول الاشتراكي، فكان الحل الوحيد الذي بدَّل من طبيعة علاقات الإنتاج التي كانت سائدة على مدى قرون، وحققت في زمن قصير أشياء وإنجازات كبيرة على صعيد المشاريع الزراعية والخدم اتية، وفي قطاع الصناعة والتعدين والبترول والكهرباء وغيرها؛ كما كشفت بشكل فجائي وصاعق عن جوهر المشروع النهضوي العربي الساعي لتحقيق الوحدة العربية، وكشفت في ذات الوقت عن أعداء هذا المشروع الخارجيين والمحليين[2].

وعلاوة على هذا فإن دولة الـ(ج.ع.م) مثلت نموذجاً رفيعاً وعميقاً من الوحدة لأنها قفزت من فوق إسرائيل وجعلتها بين فكي الكماشة جغرافيا، إذ قامت بين طرفين لهما إيديولوجية واحدة وهو ما جعلها مستهدفة من طرف القوى المعادية لها.

فقد قوى قيامها الحراك السياسي – الإجتماعي العربي، وحفز القوى الطامحة إلى التغيير في كل قطر عربي وأحدث بالتالي استقطاباً حاداً بين الطامحين إلى تجاوز واقع التجزئة والتخلف والتبعية، ومن يرون في قيادة "عبد الناصر" ونهجه السياسي والإجتماعي تهديداً خطيراً لإمتيازاتهم ومصالحهم المتحققة، فقد اتسمت استراتيجية النظام في عهد الوحدة اتجاه الصراع العربي – الإسرائيلي بالعمل على تعزيز الإمكانات الذاتية للـ(ج.ع.م)، ودعم كل حراك عربي تقدمي لتجاوز واقع التخلف والتبعية، واستثمار مكانة (الـ(ج.ع.م) في عدم الإنحياز لعزل إسرائيل باعتبارها كياناً عنصرياً وأداة استعمارية[3].

---

[1] – عوني فرسخ: إشكاليات الوحدة، المرجع السابق، ص ص 357- 358.

[2] – عليان عليان: عليان عليان: "في ذكرى الوحدة المصرية السورية: انجازات كبيرة وثغرات سهلت مهمة المؤامرة"، الرابط: https://www.amad.ps/ar/Details/112150 تاريخ التصفح: 28/ 2018/01م، على الساعة: 20:00.

[3] – عوني فرسخ: إشكاليات الوحدة: المرجع السابق، ص 27.

جاءت الوحدة لتجسيد وجود العمل العربي وفاعلية النضال الوحدوي وقدرة التوجه القومي لدى جماهير الأمة العربية على ترجمة الشعارات إلى أحداث ووقائع من خلال الدور الذي لعبته في دعم القضايا العربية وعلى رأسها القضية الجزائرية والقضية الفلسطينية عن طريق العمل والنشاط المشترك الموحد داخل الوطن العربي وخارجه.

لذا رأى الكثير من المحللين أن العوامل التي أدت إلى الانفصال لم تكن سبباً في المبادرة بإعلان انفصال مفاجئ على شاكلة إعلان الوحدة المفاجئة سنة 1958م، وأنه كان من الممكن إنقاذ المشروع الوحدوي بمبادرات سياسية وحوار وطني، ولكن الجيش السوري أبى إلا أن يصيغ نهاية الوحدة بطريقته الخاصة، وعلى ظهور المدافع والدبابات [1].

وإذا كانت وحدة مصر وسوريا قد انتهت إلى الانفصال، فإن أهم إنجازاتها أنها جعلت الوحدة العربية تخرج إلى حيز التنفيذ، وأ كدت أنها هدف قابل للتحقيق، وربطت بقوة بين هدف الوحدة وهدف التحرير والاستقلال الوطنى والقومى بمعناه الواسع والشامل، سواء كان تحرير القرار الوطنى داخل كل قطر عربى أو تحرير الإرادة الوطنية والقومية فى مواجهة القوى الخارجية المعادية لوحدة الأمة العربية واستغلالها.

ثانياً / سلبيات التجربة الوحدوية بين مصر وسوريا:

على الرغم مما حقّقته دولة الوحدة من منجزات على المستويين الداخلي والخارجي إلا أنها تعرضت لانتقاد شديد من طرف معارضيها سواء من حيث طبيعتها كونها جاءت متسرعة دون دراسة أو تخطيط مسبق، حيث قامت بين شريكين يختلفان كل الاختلاف، وكان صغيرهما في طلبه للوحدة ينشد حماية الشريك الأكبر من مكامن الضعف التي يعاني منها، مما أدى إلى زوالها على نحو السرعة التي قامت بها، وهو ما أقره اللواء السوري "عبد الكريم زهر الدين" في مذكراته، إذ ذكر منتقداً إياها: [2] «أن الوحدة لم تكن على مستوى تحقيق الأمنية القومية الخالدة، بل جاءت بمثابة حل لمشاكل عارضة، ولهذا كانت سريعة في إقرارها، وفي تدابيرها غير المدروسة، تلك السرعة – إن لم نقل الاعتباطية– التي أدت مضاعفتها إلى ثمرة 28 سبتمبر 1961م....».

وفي مذكراته وصف "محمود رياض"[3] إحباط كبار السياسيين من هذا الاستباق والاستعجال للوحدة خلال أسابيع دونما تدرّج سياسي ودستوري وقانوني واقتصادي، فهذا الاستعجال للوحدة كان له ثمنه غالٍ فيما بعد.

ففترة سنتين (من 1956– 1958م) كانت غير كافية لقيام الوحدة بين البلدين، فمصر كانت خارجة للتو من معركة السويس وتسترجع قواها، أما سوريا فلم تشهد بعد استقرار سياسي يسمح لها بخوض تجربة الوحدة مع بلد عربي عملاق كمصر، فالتحضير مثلاً للاتحاد الأوروبي أنجح تكتل اقتصادي في العالم اليوم تم عبر مراحل من عقد اتفاقية روما عام 1957م إلى اتفاقية مايستريخت عام 2001م، وبالتالي تكون مدة أربعة وأربعين سنة هي التي استغرقتها بلدان أوروبا من أجل التكتل الاقتصادي، ولو فرضنا مثلاً أن الاتحاد الأوروبي تكتل سياسي سوف يستلزم الوقت ضعف أو ضعفي المدة المذكورة.

[1] – بشير زين العابدين: المرجع السابق، ص 304.

[2] – عبد الكريم زاهر الدين: المصدر السابق، ص 16.

[3] – المصدر السابق، (ج2)، ص 214.

وفي هذا أقر الصديق المقرب لعبد الناصر" "حسنين هيكل" أن صديقه يتحمل نصيبه من أخطاء شارك فيها كثيرون أدت إلى تقويض الوحدة، وأنه أخطأ عندما قبل بتجربة الوحدة مع سوريا من نفس الأوضاع التي كانت قائمة بها عند إعلان الوحدة، فمجموعات الضباط والأحزاب السياسية التي عجزت عن استبقاء الدولة السورية حتى تتهيأ الظروف الموضوعية للوحدة، ظلت العناصر الحاكمة في دمشق بعد قيام الوحدة، كما أخطأ عندما اعتمد على الجماهير وعاطفتها، وتاريخ الشعوب كثيراً ما حدثنا عن تمكن قلة من المغامرين في جر كتلاً من الغافلين، ولم يستطع "ناصر" النفاذ إلى قلب تركيبة سوريا الخاصة، والتخاطب مع عقلها – على الرغم من حبه لها – فكان يقيس دمشق بمعيار ما كان يعرفه في القاهر، ولم تكن أداة المقياس صالحة للحالتين[1].

وحاول منتقدو الوحدة أن يجعلوا من شكلها كوحدة اندماجية وليست اتحاد عربي قامت بين قطرين متباعدين جغرافياً سبباً في فشلها دون مراعاة جوهرها، وبالتالي فهم يرون أن الوحدة مابين مصر وسوريا لم تكن طبيعية وأنه كان مكتوب لها الزوال لا محالة بحكم الصيغة الاندماجية التي تبنتها وبحكم قيامها بين قطرين متباعدين جغرافيا، وأن الانفصال ظاهرة ولدت من طبيعة الوحدة (أي نتيجة حتمية).

في حين رأى الأستاذ "عبد الله عبد الدائم أن مسألة شكلها الاندماجي مسألة زائفة أعطيت من الأهمية أكثر مما تستحق فليس هناك كما قال:[2] « شكل للوحدة مفروض سلفاً وليس هناك شكل للوحدة مرفوض سلفاً لأن شكل الوحدة أمر تحدده ظروف النضال من أجل الوحدة وظروف الواقع العربي، فمن تحميل الحاضر والمستقبل ما لا يتحملان أن نقول قولاً مسبقاً قبلياً بالوحدة الجغرافية دون سواها بين البلدان المتقاربة جغرافياً، أو أن نقول بالوحدة بين البلدان المتقاربة إيديولوجيا أو أن نقول بالوحدة بين البلدان المتشابهة في مرحلة النمو الاجتماعي والاقتصادي أو غير ذلك، إن مثل هذا البحث يدخلنا في متاهة لا نهاية لها وفي مناقشات بيزنطية ضائعة، وقد يقود إلى تعطيل مسيرة الوحدة بدلاً من التعجيل بهذه المسيرة أو تيسيرها».

لكن الثابت من خلال ما فصلناه من منجزات الـ(ج.ع.م) وأسباب الانفصال أن الدمج بين القطرين السوري والمصري لم يتم على ما كان مرجو من الوحدة الاندماجية، فقد كانت هنالك ثغرات وإخفاقات تمثلت في عدم وجود التنظيم الشعبي في القطرين وبعدم وحدة الفكر والدولة التي كان لها جيشان وعملتان وميزانيتان، وبالتالي أصبحت الـ(ج.ع.م) تواجه تحديات تصدر عن قوى معاديةٍ نتيجة عدم التمازج بين القطرين، حيث رأى الباحث "عوني فرسخ"[3] أن خطأ عدم توحيد الجيشين في الـ(ج.ع.م) وإقصاء عناصر بارزة من الجيش السوري في القيادة هو الذي أدى بها في النهاية إلى آثار كارثية حيث قال: «ولو أنه تمت وحدة الجيش بداية، لكان ذلك جنّب دولة الوحدة الآثار الكارثية للأسلوب الذي عولج به ما اعتاده الضباط السوريون».

فبحلول سنة 1961م أصبح من الواضح لدى الشعب السوري أن تجربة الوحدة لم تكن أكثر من مغامرة ارتجالية قام بها العسكريون ضد المدنين، واستثمرها الأخيرين لإضعاف نفوذ الجيش، فلم تكن مفاوضات الوحدة في

[1] – محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، المصدر السابق، ص ص 555– 556.

[2] – " الايديولوجية القومية العربية وتطورها ودورها وآفاقها"، مجلة شؤون عربية"، المرجع السابق، ص 13.

[3] – إشكاليات الوحدة: المرجع السابق، ص 26.

حقيقتها أكثر من سباق بين الزعامة المدنية والقيادة العسكرية يهدف كلا الطرفين من خلالها إلى تحقيق أكبر قدر من المكاسب على حساب الطرف الآخر، وكانت النتيجة خسارة الطرفين، ونظراً لأن ترتيبات المرحلة الانتقالية لم تقم على أسس سليمة فقد أثبتت تجربة الوحدة فشلها، وظهرت أول بوادر هذا الفشل في سلسلة الاستقالات التي قام بها المسؤولون السوريون، فكان نائب الرئيس "صبري العسلي" أول المستقلين، ثم تبعه الوزراء البعثيون وعلى رأسهم "الحوراني" و"البيطار" و"قنوت" الذين استقالوا احتجاجاً على منح "عامر" السلطة التامة للإشراف على القطر السوري، وكان البعثيون يمنون على أنفسهم بالسيطرة على الاتحاد القومي، ولكنهم أدركوا أن هذه الخطوة أتت للحد من نفوذهم، ثم تتالت بعد ذلك الاستقالات[1].

فالوحدة بين مصر وسوريا قامت على أساس عاطفي أكثر منه واقعي، وهذا ما أكدته الدكتورة "نضال العلي" أستاذ القانون بجامعة حلب ، من أن الوحدة بين مصر وسوريا قامت على أساس عاطفي واعتبارات شعبية فقد كان سقف الأحلام عالياً في مصر وسوريا على وقع شعارات التحرر والوحدة والتقدم، فعندما طرح "عبد الناصر" نفسه عام 1952 كصاحب مشروع عروبي تجاوبت سوريا مع ذلك وساندته معظم الحكومات والشعوب العربية.

وأوضحت لـ"الأهرام العربي" قائلة:[2] «أن مصر كانت بالنسبة لنا كسوريين تمثل المرجع الثقافي والأساس السياسي، إلا أن نظام الحكم الذي كان سائداً في مصر لم يراعِ الأبعاد الديمقراطية التي كان يتمتع بها السوريون، حيث كانت سوريا تعيش في ذلك الوقت تجربة ديمقراطية غنية إلا إن محاولة فرض الاستبداد بالحكم من قبل الجانب المصري أفشلت الوحدة وضربت المشاعر الشعبية».

ورأت "العلي" أن هناك صعوبة كبيرة في إعادة التجربة في الوقت الحالي لأنه من غير الممكن قيام وحدة دون نظم ديمقراطية مؤصلة؛ معتبرة أن مصر وسوريا تفتقران إلى الديمقراطية التي هي أساس كل وحدة .

أما آخرون فرأوا أن قرار الوحدة كان خطأ من البداية، لأن إلغاء الأحزاب بقرار من "عبد الناصر" أدى إلى جمود في الحركة السياسية السورية، كما أن حركة التأميمات طالت بعضًا من أفراد الطبقة الوسطى الذين كافحوا طوال سنين لبناء ثرواتهم الصغيرة الشخصية، لكن تم هضم الكثير من حقوقهم أثناء حركة التأميم الواسع ة مما آثار نقمتهم على دولة الوحدة.

وهذا ما ذهب إليه "النحلاوي" [3] و"خالد العظم" [4] الذي رأى أن الوحدة بين مصر وسوريا لم تقم على روابط متينة، وأنها قامت نتيجة الاسترسال في العاطفة والتسرع في إقامة صرح ضعيف بحد ذاته، إزداد ضعفاً بتكرر الأخطاء وظهور النوايا التسلطية بسيطرة القطر الكبير على القطر الصغير، لذا دعا إلى إقامة رابطة شعوب للدول العربية على شاكلة كومنولث بريطانيا.

---

[1] – بشير زين العابدين: المرجع السابق، ص 303.

[2] – "قصة إعلان الوحدة المصرية السورية في مثل هذا اليوم منذ 5 عقود ... ماذا قال السوريون عن مصر"، الرابط/ http://arabi.ahram.org.eg/News/106465.aspx تاريخ التصفح: 2018/01/29م، الساعة 01:00.

[3] - شاهد على العصر، المصدر السابق، (ح3).

[4] – المصدر السابق، (مج 3)، ص ص 424 – 425.

فتطبيق القوانين الاشتراكية في سوريا لم ينتشل شعبها من التخلف الاقتصادي والاجتماعي كما كان يرجو "عبد الناصر" بقدر ما ولد حقد بين برجوازية المجتمع السوري من جهة ونظام الحكم الناصري من جهة أخرى وهو ما أدى في نهاية الأمر إلى إنهاء دولة الوحدة.

وكان التسلط المصري الواضح في جميع الميادين قد أفقد شخصيات سوريا وزعاماتها دورهم الاجتماعي وكذا السياسي، فبقيام الوحدة أصبحت دمشق المدينة الثانية، وكان لافتقار دورها المركزي انعكاسات شديدة السلبية لدى زعاماتها وشخصياتها التي اعتادت تعزيز مكانتها الاجتماعية من خلال الخدمات التي تقدمها للأنصار.

وهذا ما شهد به القيادي اليساري السوري "يوسف خالدي"[1] للـ"الأهرام العربي" الذي عايش فترة الوحدة مشيراً إلى أن سوريا ومصر دخلتفي حقبة دكتاتورية حين تم وأد النظم البرلمانية والقضاء على الحركات الاجتماعية التي عرفتها سوريا ومصر قبل الوحدة التي أوصلت للسلطة ممثلين عن البورجوازية المتوسطة والصغيرة عصفت بكل المراحل التي سبقتها من التطور حين ألجمت الشعب ومنظماته وأحزابه عن المساهمة في بناء الدولة مشيراً إلى أنه كان يمكن للوحدة أن تكون أكثر فعالية واستجابة للظروف التي تلت لو أنها قامت على أسس واقعية من الاقتصاد وتوحيد القوانين وتعزيز الحياة السياسية وحريات الأحزاب والمنظمات، والحفاظ على تناسب موضوعي بين الرأسمال الخاص والقطاع العام.

واعتبر "مضر حامد الأسعد" القيادي بالكتلة الوطنية الجامعة السورية أن قادة الوحدة لم يكن لديهم القدرة السياسية والفكرية والثقافية والادارية على استيعاب مشروع الوحدة، لذلك واجهت صعوبات داخلية تمثلت فى ضعف الإدارة والوعي، بالإضافة لأسباب خارجية إقليمية ودولية معادية لفكرة أن تتوحد الشعوب العربية، وخاصة إذا كانت دولا قوية وذات مكانة استراتيجية مثل سورية ومصر[2].

ورأى آخرون أن عدم التوافق بين البعث والناصرية هو الذي أدى في النهاية إلى فشل مشروع الوحدة، غير أن "رزان ميشال عفلق" نفت ذلك عندما قالت: [3] «لم يعتبر الحزب أن هناك مذهبين وخاصة أن الشعارات التي تبنتها مصر لم تكن سوى أفكار وشعارات حزب البعث، والخلاف الذي حصل فيما بعد لم يكن خلافاً فكرياً بل نتيجة اختلاف في التطبيق، ومن ثَم دخلت مصالح وقوى معادية واستطاعت أن توسع الخلافات، ولكن حزب البعث كان دوماً متمالكاً وعيه ورفض أن ينجرّ إلى تلك الخلافات والمهاترات».

وعليه فإن إخفاقات مصر عام 1961م ومن بعدها في عام 1963م تسمح باستخلاص صعوبة تحقيق الوحدة العربية آنذاك، لكن دون إنكار استحكام الحنين إلى الوحدة وتحقيقها في مستقبل قريب أو بعيد.

والحقيقة أن تجربة الوحدة العربية لا ينتقص منها الكر والفر والفشل ولو مرات، فقد عرف التاريخ أمما كثيرة واجهت الفشل تلو الفشل في حياتها القومية والسياسية، كما عرف أيضاً أمما كثيرة أدركت عوامل الفشل وتغلبت

[1] – يوسف خالدي نقلاً عن، "قصة إعلان الوحدة المصرية السورية في مثل هذا اليوم منذ 5 عقود .. ماذا قال السوريون عن مصر": المرجع السابق.

[2] – نفسه.

[3] – "صفحات من قصة القائد المؤسس لحزب البعث العربي الاشتراكي"، المرجع السابق.

عليها في النهاية، وشتان بين الفشل والانهزام؛ فالفشل يدعو إلى المراجعة والنقد دوماً، أما الانهزام فيدعو إلى التثبيط والتقوقع والاستسلام للأمر الواقع.

وإن كانت تجربة الجمهورية العربية المتحدة فشلت فيجب أن تكون مثل كل التجارب، أي تكون مصدر درس يهيئ الوحدة تهيئة أفضل وليس مصدراً لتثبيط العزائم في العمل لوحدة العرب [1]، لأنه إن انتكست المبادئ وانتكست الثورات والانتفاضات وحركات التحرير، فللشعوب الحية لا يمكن أن تموت، والشعب العربي شعب حي لا يمكن أن يموت بأي حال من الأحوال كما قال "جمال عبد الناصر"[2].

يمكن القول، بأن الوحدة ما بين مصر وسوريا قد فشلت لغياب الانسجام بين القطرين سياسياً واجتماعياً وفكرياً وإن توفرت شروط الالتقاء التي يأتي في مقدمته الدين واللغة، إلا أن عوامل الافتراق كانت عديدة ومتنوعة فسوريا كانت سياسياً تشهد عدم استقرار سياسي، واجتماعياً غياب العدالة الاجتماعية، واقتصادياً اقتصاد متدهور وأمنياً أمن مزعزع وتطويق من دول حلف بغداد، لذا كان من المتوجب في نظرنا أن تتم الوحدة بين قطرين يتوفر فيهما الاستقرار السياسي أولاً وقبل كل شيء، ثم الاستقرار الاجتماعي الضروري لإنجاح أي تجربة وحدوية وكذا تهيئة الظروف الاقتصادية المساعدة على ذلك.

فالطموح للتكامل العربي طموح واقعي يمكن تحقيقه إذا توفرت القوى الاجتماعية الواعية بذلك، وذات المصلحة بالوحدة، فقيام الـ(ج.ع.م) قدم الدليل والبرهان العملي على ذلك لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية وفي المقابل لم يشكل الانفصال عقدة مانعة للطموح الوحدوي العربي، الذي غاب في الزمن الحاضر لإنشغال القوى العربية الاقتصادية والطبقات الحاكمة بمصالحها الخاصة على حساب شعوبها بالإبقاء على التجزئة، والدوران في الفلك الأمريكي، وليس بإقامة الوحدة الضرورية لنهوض العرب من سباتهم الذي طال أمده ، فرغم أنها (الـ(ج.ع.م) لم تدم أكثر من ثلاث سنوات إلا أنها تظل حدثاً يجب الوقوف أمامه طويلاً للنظر فى ملابسات القرار ، ومدى إمكانية تكراره فى الوقت الحالي فى ظل حالة الضعف العربي الكبير وقيام ثورات الربيع العربي التي تحولت إلى ثورات خريف في كل من سوريا ومصر وغيرها من الأقطار العربية.

[1] – المجاهد، ع(106) 9 أكتوبر 1961، ص 3.

[2] – كلمة عبد الناصر بميدان الجمهورية بشأن الانفصال29 سبتمبر 1961م ، المصدر السابق.

خلاصة الفصل:

مما تقدم يمكن القول:

أولاً– كان للأسباب الداخلية للجمهورية العربية المتحدة التي ميزها استياء شعب الإقليم الشمالي من القوانين والسياسة الناصرية دورها الأساسي في حدوث الانفصال في سبتمبر 1961م، فقد أبعد السوريون بمن فيهم البعثيون من الحياة السياسية في الجمهورية العربية المتحدة بعدما عطل "عبد الناصر" حياتهم الحزبية عقب اتحادهم مع مصر، كما هُمش الجيش السوري من مناصبه بعد أن كان صاحب النفوذ ويحظى بامتيازات في العهد السابق، و إلى جانب هذا ضاقت البرجوازية السورية من قوانين الاشتراكية التي طبقها "عبد الناصر" عام 1961م وكانت النقطة التي أفاضت الكأس ومهدت بشكل مباشر للانقلاب العسكري ضد دولة الوحدة عندما اتهمه البرجوازيون بانتهاج سياسة اقتصادية مضادة لمصلحة الطبقة النافذة في سوريا.

ثانياً– لا تخرج الأسباب والعوامل الخارجية من قفص الاتهام في حدوث الانفصال فقد لعبت الأطراف الخارجية العربية منها والأجنبية دوراً مهماً في حدوث الانفصال بين سوريا ومصر الذي أيدته كلا من السعودية والأردن والعراق مادياً ومعنوياً ولعبت فيه الولايات المتحدة وإسرائيل وفرنسا وبريطانيا ودول الحلف الأطلسي دوراً لا يقل أهمية عن دور الدول العربية المحافظة خوفاً من امتداد الزحف العربي القومي في منطقة الشرق الأوسط وبالتالي تهديد مصالحها في المنطقة ويُقلق ربيبتها إسرائيل التي وضعتها دولة الوحدة بين فكي الكماشة.

ثالثاً– ساهم الجيش السوري – صانع الوحدة– في فصل سوريا عن مصر بتاريخ 28 سبتمبر 1961م عندما قامت كتلة من الضباط السوريين بقيادة المقدم "عبد الكريم النحلاوي" بفصل سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة، أيده في ذلك حزب البعث العربي الاشتراكي – الداعي إلى الوحدة – ممثلاً في "صلاح البيطار" و"أكرم الحوراني" وهو ما أحدث هزة عنيفة بين البعث والناصرية فيما بعد، ولا أدل على ذلك من فشل محاولات التقارب المصرية – السورية بعد الانفصال عام 1963م.

رابعاً– كان لواقعة انفصال سوريا عن مصر في 28 سبتمبر 1961م أثرها على نفس "عبد الناصر" الذي عمل جاهداً على إعادة الإقليم الشمالي إلى طاعة دولة الوحدة إلا أن محاولاته باءت بالفشل، وقد أحدث نبأ الانفصال الذي وقع في مرحلة وصلت فيها الثورة الجزائرية إلى أوج انتصاراتها ردود فعل متباينة داخلية وخارجية، إذ استقبله غالبية الشعب العربي في الجمهورية العربية المتحدة والدول العربية بالأسى، في حين رحبت به الدول العربية المحافظة التي أيدت الانفصاليين بالمال والسلاح كالعربية السعودية والأردن، وكان من الطبيعي أن تستبشر الولايات المتحدة الأمريكية ومن ورائها الحلف الأطلسي بهذه النكسة التي تضمن لها حفظ مصالحها في المنطقة وتجعل الكيان الصهيوني يعيش بسلام فيها.

خامساً– بالرغم من الانفصال إلا أن مصر احتفظت باسم الجمهورية العربية المتحدة إلى غاية وفاة "عبد الناصر" عام 1970م عندما حول "السادات" اسمها إلى الجمهورية العربية المصرية، كما أن كلا من سوريا ومصر حاولتا التقارب فيما بينهما عقب الانفصال بدءً بالتحالف العربي الثلاثي لعام 1963م ما بين (سوريا والعراق ومصر) إلى تحالف

الجمهوريات العربية عام 1970م ما بين (سوريا ومصر وليبيا)، إلى جانب عقد اتفاقيات ثنائية بين البلدين في مختلف المجالات وهو ما ساهم في ربط الأواصر بين البلدين الشقيقين.

سادساً– كان لدولة الوحدة انجازات كبيرة في شتى الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية حققت الرفاهية للمواطن العربي خاصة البسيط في الإقليمين الشمالي والجنوبي كتأميم الثروات والأراضي وسن القوانين الاشتراكية، وفي مقابل ذلك لم تخلُ دولة الوحدة من نقائص وسلبيات، جعلتها محل انتقاد النقاد الذين رأوا في شكلها كدولة اندماجية قامت بين إقليمين متباعدين جغرافياً سبباً في سقوطها، وعابوا على "عبد الناصر" شخصنة السلطة وتطبيقه للقوانين الاشتراكية في الجمهورية، إذ أنها لم تحقق ما كان يطمح له شعبا الجمهورية من تقدم وازدهار، مما آثار غضب السوريين الذين أعلنوا الانفصال عام 1961م.

الفصل الخامس: واقع الثورة الجزائرية (1958-1961م).

تمهيد.

المبحث الأول: الواقع العسكري للثورة الجزائرية ما بين (1958-1961م).

المبحث الثاني : الواقع السياسي للثورة الجزائرية ما بين (1958- 1961م).

خلاصة الفصل.

تمهيد:

يدرس هذا الفصل واقع الثورة الجزائرية العسكري والسياسي فترة قيام الجمهورية العربية المتحدة ما بين (1958 – 1961م) التي تعتبر فترة حاسمة في تاريخ الثورة التحريرية الجزائرية التي أصبحت مع حلول سنة 1958م قضية مسموعة دولياً وعالمياً بحضورها في مختلف المناسبات والمحافل الدولية، كما أنها أصبحت أكثر تنظيماً بفضل القرارات التي جاء بها مؤتمر الصومام في أوت 1956م وتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في سبتمبر 1958م مما أكسب الثورة الجزائرية دعماً دولياً، كما شهدت هذه المرحلة من عمر الثورة وصول الجنرال "ديغول" إلى سدة الحكم في فرنسا على رأس الجمهورية الفرنسية الخامسة بعد عجز الحكومات الفرنسية من قبله على حل المشكلة الجزائرية، وانتهاجه لسياسة استدمارية ارتكزت على مخططات شاملة من أجل وأد الثورة، حتى أضحت الأخيرة في حاجة ماسة لمزيد من الدعم العربي والعالمي أكثر من أي وقت مضى لتحقيق الاستقلال التام، وهو ما سعت لتحقيقه جبهة التحرير الوطني ثم الحكومة المؤقتة الجزائرية فيما بعد من خلال تكثيف نشاطها الدبلوماسي على المستويين العربي والعالمي، وقد تزامن هذا مع تصاعد حركات التحرر في العالم الأفرو آسيوي ووصول بعض دوله إلى الاستقلال التام مثل: غانا، غينيا، .... وصعود الأنظمة التقدمية في العالم العربي إلى الحكم على إثر ثورات وطنية قلبت أنظمة الحكم المحافظة مثلما حدث في العراق (جويلية 1958م)، وتصاعد المدّ الوحدوي في العالم العربي بتأسيس الجمهورية العربية المتحدة (فيفري 1958م)، وهو ما أثر إيجاباً على الثورة الجزائرية، إذ تضاعف حجم التعاطف والدعم العربي والدولي لها خلال هذه الفترة، مما حدا بفرنسا في نهاية المطاف الخضوع إلى الأمر الواقع والجلوس إلى طاولة المفاوضات من أجل تحديد مصير الشعب الجزائري ووضع حد للحرب الجزائرية التي أنهكتها سنوات عدة، فما الذي ميز واقع الثورة الجزائرية العسكري والسياسي في ظل قيام الجمهورية العربية المتحدة؟ وكيف تعاملت جبهة التحرير الوطني ثم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مع هذا الواقع؟ وهل أثر ذلك على حجم الدعم المقدم لها من طرف الجمهورية العربية المتحدة؟

سنحاول من خلال مباحث هذا الفصل الإجابة على هذه الأسئلة المطروحة لاستخلاص وضع الثورة الجزائرية السياسي والعسكري في الفترة التي شهدت قيام الجمهورية العربية المتحدة.

المبحث الأول: الواقع العسكري للثورة الجزائرية ما بين (1958– 1961م).

سنرى في هذا المبحث كيف أن اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية (نوفمبر 1954م) أدى إلى ردود فعل داخلية وخارجية متباينة سواء في الجزائر وفرنسا أو في العالم، كما سنرى كيف أدت الانتصارات العسكرية للثورة إلى محاولة فرنسا بشتى الطرق القضاء عليها خاصة مع وصول الجنرال "ديغول" إلى سدة الحكم في فرنسا عام 1958م.

أولاً: اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية نوفمبر 1954م.

أدت الظروف الدولية التي شهدها العالم بعد نهاية الحرب العالمية الثانية من انتشار حركات التحرر في العالم الأفرو أسيوي وقيام عدة ثورات في العالم العربي، كالثورة في تونس عام 1952م وفي المغرب عام 1953م ونجاحها في مصر عام 1952م، يضاف إليه هزيمة فرنسا الاستدمارية في حرب الفيتنام (ماي 1954م) وفقدانها لمكانتها الدولية وفشل سياستها الاحتوائية السلمية في الجزائر (الدستور الخاص 1947م) إلى اندلاع الثورة الجزائرية غرة نوفمبر 1954م.

فعقب مجازر 8 ماي الأليمة التي أثبتت للحركة الوطنية الجزائرية عقم النضال السياسي، أصدرت فرنسا مرسوماً عام 1946م يسمح للحركة الوطنية الجزائرية بإعادة بناء نفسها من جديد على يد زعمائها فأصبحت تضم كل من: "الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري" (U.D.M.A) بزعامة "فرحات عباس" الذي تحول مطلبه من الاندماج إلى الاستقلال في إطار الاتحاد مع فرنسا، "الحزب الشيوعي" الجزائري (P.C.A) الذي انفصل عن "الحزب الشيوعي الفرنسي" منذ 1936م وركز على المطالب الاجتماعية والحريات الديمقراطية، لذا لم يقم بأي دور في الإعداد لثورة نوفمبر 1954م، و"حركة الانتصار لحريات الديمقراطية" (M.T.L.D) التي تأسست في أكتوبر 1946م تحت زعامة "مصالي الحاج" بعد أن قامت حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية بحظر "حزب الشعب الجزائري" في سبتمبر 1939م، وطالبت حركة انتصار الحريات الديمقراطية بالاستقلال مطلب "حزب الشعب الجزائري" ولتحقيق ذلك كونت "المنظمة الخاصة" عام 1947م التي تبرأ منها الحزب بعد اكتشاف أمرها عام 1950م وإلقاء القبض على معظم أعضائها[1*]، ثم شارك "مصالي" في الانتخابات التشريعية الفرنسية في افريل 1948م، ومن قبلها انتخابات المجالس المحلية في نوفمبر 1947م بعد أن كان مقاطعاً للانتخابات التي تنظمها الإدارة الفرنسية بالجزائر، وسببت سياسته هذه، واكتشاف أمر المنظمة الخاصة في حصول انشقاق داخل حزبه بلغ أوجه عام 1953م، تمخض عنه ميلاد "اللجنة الثورية للوحدة والعمل" في 23 مارس 1954م (C.R.U.A) التي سعت جاهدة إلى حل التنابذ بين الطرفين المتخاصمين في الحزب (المصاليين والمركزيين)، وعندما فشلت في مهمتها اضطرت إلى حل نفسها والتعجيل باندلاع الثورة التحريرية بعقد اجتماع الـ 22 (الاثنين والعشرين) عضو التاريخي يوم 25 جويلية 1954م الذي كان نواة التحضير لاندلاع الثورة التحريرية.

---

[1] *– قام أحد أعضاء المنظمة (عبد القادر خياري من تبسة) بعد إفلاته من التأديب في مارس 1950م ابلاغ الشرطة الفرنسية، بأمر المنظمة فتمكنت الأخيرة في وقت قصير من اعتقال حوالي 700 عضو من مجموع أعضائها الذين بلغ عددهم 2500 شخص، كما تمكنت من حجز كمية من الأسلحة والقنابل في عنابة وطال الاعتقال قائد المنظمة "أحمد بن بلة"، ينظر، محمد شرقي: "مشكلة التسليح وانعكاساته السياسية على قيادات الثورة الجزائرية 1954– 1962م"، الحوار الفكري، ع(08)، ديسمبر 2006، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، ص 63.

نتيجة للأسباب سابقة الذكر والانشقاق الداخلي في حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية عزمت جماعة الشبان المناضلين الوطنيين على أن يخرجوا الجزائر والحركة الوطنية من هذا الركود، فتكونت لجنة الستة ثم التسعة أعضاء* التي أعلنت فيما بعد اندلا ع الثورة التحريرية المسلحة (نوفمبر 1954م) بعد اجتماعات مكثفة بالجزائر العاصمة، وتمكنت في ظرف ستة أشهر أن تجمع ثلاثة آلاف مناضل وتتمكن من تنظيمهم وتسليحهم في سرية تامة[1]، وفي آخر اجتماعاتها في أكتوبر 1954م قررت "لجنة التسع" جعل الفاتح من نوفمبر موعد انطلاق الثورة التحريرية، كما تم وضع الترتيبات النهائية لتفجير الثورة، وتقسيم التراب الوطني إلى خمسة مناطق عسكرية هي: (الأوراس، الشمال القسنطيني، القبائل، الجزائر، والغرب (وهران) وأطلق على التنظيم السياسي للثورة اسم "جبهة التحرير الوطني" وأطلق على التنظيم العسكري للثورة اسم "جيش التحرير الوطني" الذي كانت نواته الفرق العسكرية التي أنشأتها المنظمة العسكرية الخاصة، كما تم إعداد بيان** يرافق العمليات العسكرية هو "بيان أول نوفمبر"؛ وفي غرة أول نوفمبر برزت "جبهة التحرير الوطني" إلى الوجود ، ووجه نداء أول نوفمبر إلى الشعب الجزائري وإلى مناضلي القضية الوطنية، وأذيع في "القاهرة" العاصمة المصرية عن طريق إذاعة "صوت العرب".

وبهذا تحولت بعد أشهر قليلة "اللجنة الثورية للوحدة والعمل" إلى جبهة التحرير الوطني قائدة الثورة التحريرية التي انضم إليها غالبية الجزائريين فيما بعد عن طواعية واختيار من أجل غاية واحدة وهي الاستقلال.

أحدث نبأ اندلا ع الثورة التحريرية الجزائرية ردود فعل متباينة وطنياً ودولياً، فالبنسبة للشعب الجزائري الذي تفاجأ منها سرعان ما احتضنها خاصة سكان الأرياف الذين كانوا أكثر تضرراً من جراء السياسية الاستعمارية حتى أصبح جيش التحرير في فترة قصيرة يتشكل من 98% من جماهير الأرياف (الفلاحين، الخماسين، والرعاة) [2]، أما الأحزاب الجزائرية فقد بدا عليها التحفظ والحذر (المركزيون) و"جمعية العلماء" التي لم تصفق للثورة، وحاول بعض قادتها التحالف مع "مصالي" بغية تأسيس "التجمع الشعبي الجزائري" [3]، والمعارضة "الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري" و"المصاليون" الذين حاولوا احتوائها، وشككوا في نجاحها؛ ففي ديسمبر 1954م أسس "مصالي الحاج" تنظيماً أسماه "الحركة الوطنية الجزائرية" بعد حل السلطات الاستعمارية لحزب "حركة الانتصار لحريات الديمقراطية " يوم 05 نوفمبر لاعتقادها أنها وراء العمل المسلح الذي اندلع في أول نوفمبر، ونظراً لأن تنظيمه انزلق إلى التواطؤ مع السلطات

*- ضمت كل من (العربي بن مهيدي، محمد بوضياف، مصطفى بن بولعيد، رابح بيطاط، ديديوش مراد، كريم بلقاسم) وأضيف اليهم جماعة الخارج (أحمد بن بلة، محمد خيضر، حسين آيت أحمد) المعول عليهم لدعم الانتفاضة بالأسلحة من الخارج، وعين "بوضياف" كمنسق وطني.

[1] - المجاهد، ع(11)، 1 نوفمبر 1957، ص 7.

**- كلف بإعداد هذه الوثيقة السياسية والإعلامية كل من السادة: "بن بولعيد" ، "بن مهيدي" ، "ديدوش"، "زيغود يوسف" اشتمل برنامج العمل ووسائل الكفاح والأهداف الداخلية والخارجية ولما يمكن ان يحدث من مفاوضات ووضعية الأوربيين، واقترح "ديدوش مراد" فاتح نوفمبر كموعد لتفجير الثورة لكونه يصادف عيد القديسين كما يصادف يوم الاثنين الذي ولد فيه الرسول عليه الصلاة والسلام وهو ما يساعد على مهاجمة الثكنات الفرنسية، ينظر أحسن بومالي: أول نوفمبر 1954 بداية النهاية لـ "خرافة" الجزائر الفرنسية، (د،ط)، الجزائر، دار المعرفة: 2010، ص ص 96، 98.

[2] - نفسه، ص ص 183- 184.

[3] - علي كافي: المصدر السابق، ص 75، في حين ذكر"المدني" أنه يوم غرة نوفمبر وبعدما قرأ أعضاء الجمعية أنباء حوادث الانتفاضة الأولى قرروا بالاجماع أنهم مع الثورة وبعثوا لكل رجالهم وشبابهم قراراهم هذا، ينظر، أحمد توفيق المدني، حياة كفاح (مذكرات)، ق(2)، في الجزائر 1925- 1954، (د،ط) الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، (د، ت)، ص ص 411- 412.

الاستعمارية لتحطيم الثورة أطلقت عليه جبهة التحرير اسم "الحركة المصالية" التي اعتبرتها "المجاهد" لسان حال الثورة الجزائرية آنذاك أنها خطر على وحدة الكفاح وعدو الكفاح الجزائري [1]؛ ذلك أن الاستعمار استعملها كورقة رئيسية عندما قام بتسليح أنصارها الذين أيدتهم الحكومة الفرنسية تأييداً كاملاً وجندت عدداً كبيراً منهم وزودتهم بالسلاح ونقلتهم إلى الجزائر ليعرقلوا سير الثورة، إلا أن (مصلحة الاستعلامات) التابعة لجبهة التحرير قامت باكتشافهم بمجرد وصولهم إلى الجزائر فمنهم من التحق بالثورة ومنهم من أُعدم لخيانته للقضية الوطنية[2].

أما الحزب الشيوعي الجزائري فظل يطالب بحل ديمقراطي للمسألة الجزائرية في إطار المجموعة الفرنسية ؛ لكن الأحزاب السياسية سرعان ما بدأ يتغير موقفها من الثورة الجزائرية بعد هجومات 20 أوت 1955م عندما حلت نفسها والتحق الكثير من أعضائها بالثورة باستثناء "الحزب الشوعي" و"الحركة المصالية".

في حين اعتبرت فرنسا * الثورة الجزائرية أعمالاً خارجة عن القانون وتمرداً داخلياً أثاره التعصب الديني الإسلامي ودبرته العنصرية العربية من القاهرة، وتسانده الشيوعية العالمية من موسكو بهدف إنشاء دولة إسلامية والقضاء على العناصر الأوروبية الموجودة في الجزائر [3]؛ وأن المجاهدين مجموعة عصابات وقطاع طرق إرهابيين، فقد صرح وزير الداخلية الفرنسي آنذاك "فرانسوا ميتران" (François Mittrand)** في 12 نوفمبر قائلاً: [4] « هذا الشكل من المعارضة لفرنسا، الذي هو العصيان المسلح لا يسمح بتصور حدوث مفاوضات بأي شكل من الأشكال، ولن يجد إلا شكلاً وحيداً وحاسماً وهو الحرب، لا مجال للمطالب الوطنية الجزائرية، إن من واجب الحكومة أن تحافظ على الوحدة الوطنية، وستقوم بهذا الواجب »، واتُهم حزب "مصالي" وإذاعة القاهرة وبودابست بالوقوف وراءها، واجتهدت الصحافة الاستعمارية في تشويه الحقائق حيث وصفت المقاومة الجزائرية بأنها عمل عصابات خارجة على القانون متعطشة إلى الدم، لذا واجهتها بالقمع والقوة، وقامت بحل حركة ا لانتصار لحريات الديمقراطية واضطهاد قادة الحزب وسجنهم، فأعتقلت ما بين الفاتح والسابع من نوفمبر (446 مناضلاً من حزب مصالي)[5] ظناً

---

[1] – المجاهد: ع(1)، 1956، ص 16.

[2] – المجاهد: ع(10)، 5 سبتمبر 1957، ص 3.

*– أحدث انفجار الثورة التحريرية زلزال كبير لدى السلطات الفرنسية التي لجأت الى الكذب والخداع بوصفها بالأحداث المعزولة قام بها متمردون ومخربون وفلاقة وتوعدت بالقضاء عليهم في أقرب الآجال، وعملت على تشويه الحقائق من حيث حجم خسائرها، ينظر، أحسن بومالي: المرجع السابق، ص 148؛ وللاطلاع أكثر على ردة الفعل الفرنسي من اندلاع الثورة ينظر، رمضان بورغدة: الثورة الجزائرية والجنرال ديغول (1958– 1962م).

[3] – المجاهد: ع(9)، 20 أوت 1957، ص 6.

– "فرانسوا ميتران**" (**François Mittrand**): (**1916– 1996م**): ولد في اكتوبر 1916م في مدينة (جارناك) (Jarnac) عين وزيراً لقدماء المحاربين في حكومة رامادي عام 1947م وشغل منصب وزير في حكومات الجمهورية الرابعة 12 مرة، شغل منصب وزير الداخلية في حكومة "منديس فرانس" من (1954– 1955) ومن (1956– 1957م)، ثم وزير عدل في حكومة "غي مولي" ، سكت عن الجرائم التي وقعت في الجزائر وكان على علم بها خلال ثورة نوفمبر وهو زيراً للداخلية والعدل، انتخب في ماي 1981م رئيساً لجمهورية فرنسا لمدة 14 سنة ينظر، سعدي بزيان: جرائم فرنسا في الجزائر، (د،ط)، دار هومة، الجزائر: 2009، ص ص 112– 113.

[4] – ميتران نقلاً عن: رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص 95.

[5] – ابراهيم لونيسي: الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1954– 1962، (د،ط)، دار هومة، الجزائر: 2015، ص 22.

منهم أنهم وراء الإعداد للثورة والتحضير لها، وشرع "روبير لاكوست" الوالي العام للجزائر في حشد قوات جنود المظلات واللفيف الأجنبي على طول الحدود التونسية والشروع فيما سماه (معركة الحدود)، متوعداً بالانتقام.

وفَرضت فرنسا حالة الطوارئ * على القطر الجزائري في فيفري 1955م وطبقتها في 30 أفريل من نفس العام وشنت حربا شعواءَ على الشعب الجزائري برمته استعملت فيها أعظم ما تملك من قوة، وحشدت في الجزائر أكثر من خمسمائة ألف جندي (500 ألف) ** مدججين بالأسلحة الأمريكية التي أُعدت لمنظمة الحلف الأطلسي عازمة على مضاعفة عددها، وإلى إثقال كاهل الشعب الفرنسي بضرائب جديدة أحدثت لا محالة تضخماً في الأوراق البنكية[1].

وكان موقف أوروبيي الجزائر من الثورة أكثر تطرفاً خاصة عندما فقدوا الثقة في سلطتهم الاستعمارية ف شرعوا في تأسيس المليشيات وشراء الأسلحة وا لحصول عليها من فرنسا ، وعارضوا تطبيق الإصلاحات السياسية والاقتصادية في الجزائر، وتمكنوا من وضع فرنسا في أزمة الحكومات في باريس بدءاً من سقوط حكومة "منديس فرانس"، (جوان 1954- فيفري 1955م) بسبب القضية الضخمة التي لم تقو على احتمالها الوزرات المتعاقبة، وبسبب القتال الذي كان يهدم سلطة الدولة الفرنسية التي كلفها أمولاً طائلة [2]، واستمرت عملية القمع الفرنسي إلى غاية مجيء الجنرال "ديغول" للحكم الذي ضاعف منها محاولة منه التمسك بالجزائر الفرنسية.

أما على الصعيد الدولي فقد كانت ردود الأفعال متباينة بين مؤيد لفرنسا ومتحفظ، فقد أيدت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية الرأسمالية سياسة فرنسا في شمال إفريقيا وانحازت لها باعتبار أن الجزائر قطعة أرض فرنسية، مقدمة لها مختلف أنواع الدعم المادي *** والدبلوماسي على مستوى الأمم المتحدة والفروع التابعة لها بالضغط على الدول المعادية للاستعمار أو على الأقل تحييدها عن مناصرة الثورة الجزائرية، رافضة تسجيل القضية الجزائرية في الأمم المتحدة، في حين ترددت الدول العربية والإسلامية في الاعتراف بها، باستثناء مصر **** التي تميزت عن غيرها من

---

*- صدر **قانون الطوارئ** الذي عرضه الحاكم العام للجزائر آنذاك "جاك سوستيل" على البرلمان الفرنسي بتاريخ 31 مارس 1955م، وبموجبه أعطيت صلاحيات لكل من وزير الداخلية آنذاك "موريس بورجي مونري" (Mauric bourges Maunoury) والحاكم العام "جاك سوستيل" بالجزائر في اصدار قرار الاعتقالات وانشاء مراكز الاعتقال، وكانت فرنسا تسعى من وراء اعلانه مواجهة الثورة في أسرع وقت ممكن بواسطة اجراءات قمعية بوليسية، ينظر رشيد زبير: جرائم فرنسا في الاستعمارية في الولاية الرابعة (1956- 1962)، (ط2)، دار الحكمة للنشر، الجزائر: 2012، ص ص 103، 203.

**- ذكر "حربي" أن عدد القوات الفرنسية في الجزائر عشية الثورة بلغ 56.500 جندي وارتفع عددهم في فيفري 1955م إلى 83.400 جندي باستثناء جنود القوم من الجزائريين المرتزقة، ينظر، محمد حربي: المرجع السابق، ص 27. في ذكرت المجاهد أن عدد الجيش الفرنسي بلغ عام 1956م خمسة آلاف رجل، ينظر المجاهد: ع(1)، 1956، ص 16. في حين بلغ عدد جيش التحرير الوطني في آواخر 1957م (100 ألف) مجاهد حسب رأي الضباط الفرنسيين، ينظر، المجاهد: ع(13)، 1 ديسمبر 1957، ص 5.

[1] - المجاهد: ع(1)، 1956، المصدر السابق، ص 15.

[2] - شارل ديغول: مذكرات ديغول (الأمل) (1958- 1962م)، تر، سموحي فوق العادة، مر: أحمد عويدات، (ط 1)، منشورات عويدات، بيروت: 1971، ص 21

***- تضمن العتاد والأموال حيث أعطت أمريكا لفرنسا في سنة 1958م ستمائة مليار فرنك ينظر، المجاهد، ع(19)، 01 مارس 1958، ص 9.

****- ذكر "المشيرقي" أنه لم يقف موقف الجد من الثورة الجزائرية إلا "جمال" عبد الناصر" (مصر) بالعتاد للجزائر وتسهيلاً لحركة الثوار في الميدان والسعودية بالمال وساهمت سوريا في تقديم مساعدات لشعب الجزائر ، أما باقي الملوك والرؤساء والأمراء فقد اقتصروا على الخطب والكلام والتزموا في ذلك الدبلوماسية والحذر، ينظر: الهادي ابراهيم المشيرقي: المصدر السابق، ص ص 82- 83.

الدول العربية والإسلامية من خلال بث إذاعتها "صوت العرب" لبيان أول نوفمبر 1954م إلى شعوب العالم واستمرت في تقديم نداءات وتصريحات جبهة التحرير على الرغم من استمرار الضغوطات الفرنسية على الحكومة المصرية، في حين اعتبر الاتحاد السوفيتي أن القضية الجزائرية قضية داخلية تخص فرنسا ، لذا أبدى تحفظه [1] ووقف إلى صف فرنسا في إطار فكرة (التعايش السلمي) التي طرحها الزعيم السوفيتي "نيكتا خروتشوف" وإرضاءً لديغول" الذي كان يعارض التوسع الأمريكي في شمال إفريقيا، لكنه سرعان ما غير موقفه تجاه القضية الجزائرية التي جاءت متفقة مع الشعارات والمبادئ الإنسانية من العدل والحق والحرية.

تعرضت الثورة التحريرية الجزائرية في سنواتها الأولى إلى صعوبات عسكرية جمة نظراً لعدم إدراك الشعب الجزائري لما حدث ليلة الفاتح من نوفمبر وكذا الأحزاب السياسية، منها صعوبة الاتصال بين مختلف القيادات، ضعف فرق الجيش، والتنسيق الضعيف بين النواحي فقد كانت هناك نواحٍ واسعة لم تتحرك بعد [2]، في ظل استشهاد بعض القادة وإلقاء القبض على آخرين فقد استشهد "ديدوش مراد" في جانفي 1955م، واعتقل "مصطفى بن بولعيد" قائد المنطقة الأولى في فيفري من نفس العام على الحدود التونسية، و"رابح بيطاط" في مارس 1955م في العاصمة وفي هذا ذكر المجاهد "علي كافي" [*] قائلاً: [3] «كانت الأيام الأولى لالتحاقي بالثورة صعبة، لأنها لم تشعرني بوجود تنظيم، ولم أستطع التأقلم مع الوضع المتسم بالفوضى وعدم الوضوح، فرفاقي الجدد يجهلون الأهداف التي يسعون إلى تحقيقها»

يضاف إليه الحاجة الشديدة للسلاح والذخيرة وقلة المال [**]، فقد اندلعت الثورة بمال وسلاح قليل (بنادق صيد وبنادق ستاتي) مما كان مخبأ من طرف أعضاء المنظمة الخاصة أو مما اشترته الأخيرة من ليبيا مع إرادة قوية

---

[1] – أحسن بومالي: المرجع نفسه، ص ص 177، 179.

[2] – المجاهد: ع(9)، 20 أوت 1957، ص 1.

*– **علي كافي**: **ولد** بسكيكدة عام 1928م، التحق عام 1946 بمعهد الكتانية بقسنطينة، ثم إلى جامع الزيتونة سنة 1950م، كان مناضلاً في حركة انتصار الحريات الديمقراطية، أبعدته السلطات الفرنسية عن تونس عام 1952م، ألقي عليه القبض وسجن بسبب نشاطه السياسي، التحق بصفوف جيش التحرير الوطني في بداية 1955م بالمنطقة الثانية (الأوراس)، من مهندسي هجوم 20 أوت 1955، وشارك في مؤتمر الصومام أوت 1956م، عين سنة 1957م قائداً للولاية الثانية بعد انتقال "بن طوبال" إلى تونس، أصبح عضواً في المجلس الوطني للثورة، عين ممثلاً لجبهة التحرير بالقاهرة وجامعة الدول العربية في سبتمبر 1961م، عين سفيراً في لبنان ودمشق وطرابلس ثم تونس بعد الاستقلال، انتخب أمين عام للمنظمة الوطنية للمجاهدين، وعين عضواً في المجلس الأعلى للدولة في جانفي 1992م ثم رئيساً لهذا المجلس بعد اغتيال "بوضياف" في جوان من نفس العام، توفي في 16 افريل 2013م، ينظر، محمد علوي: قادة ولايات الثورة الجزائرية (1954– 1962م)، (ط1)، دار هلي بن زيد للطباعة والنشر، بسكرة: 2013، ص ص 76، 78.

[3] – المصدر السابق، ص 87.

**– كان المشكل الأساسي الذي يشغل بال قادة الثورة في بداية أول نوفمبر هو مشكل السلاح والذخيرة والمؤونة، ولهذا قرر قادة الثورة جمع مبلغ مالي قدر بـ 1.400.000 فرنك فرنسي قديم نقله المجاهد "رابح بيطاط" الى سويسرا للحصول على الأسلحة من "عبد الكريم الفاسي" المغربي و"عز الدين عزوز" التونسي، كما تحصل قادة الثورة على وعد من الرئيس المصري "جمال عبد الناصر" بتزويدهم بالأسلحة عند انطلاق الثورة، وقد وفت مصر بوعدها وأرسلت أسلحة هامة إلى الثورة بواسطة عدة بواخر مثل يخت الملكة "دينا"، ينظر، عمار بوحوش: "الانطلاقة القوية لثورة أول نوفمبر 1954"، مجلة الذاكرة، ع(1) المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر: 1994، ص ص 8– 9.

للشعب الذي كان تواقاً للحرية، وفي هذا الصدد قال المجاهد "عمار بن عودة" [1]: « أما الأسلحة فكانت موجودة في جبال الأوراس فقط، ولم توجد طائرة ولا مدفع ولا بندقية رشاشة، ولم تكن هناك بواخر تفرغ السلاح في الميلية أو في الطاهير من (المنطقة الثانية) ولا في دلس (المنطقة الثالثة) ولا في وهران (المنطقة الخامسة) حتى نقوم بالثورة، فالشيء الوحيد الذي كنا نملكه هي إرادة الشعب لتحرير نفسه من قيد الاستعمار وعزمه على الموت حتى يعيش» .

وعن المال قال المجاهد "عمرو أعمران" * عن المنطقة الثالثة: [2] «أما مسألة المال فلم يكن عندنا شيء، فكنا نطلب الإعانات من الناس ومن المناضلين، منهم من باع أرضه ومنهم من باع حُلي زوجته، وهناك ثلاثة أشخاص أقرضنا كل واحد منهم 100 ألف فرنك، وحسب ما تيسر له ذلك ... كما أذكر أن هناك أحد الإخوان باع أرضه بـ 60 ألف فرنك، سلم منها 40 ألفا للثورة واحتفظ بالباقي ليعيش بذلك هو ووالدته».

اندلعت الثورة الجزائرية بإمكانيات بشرية ومادية محدودة ما بين 2700 و3000 مجاهد تمكنوا من تفجيرها في مناطق مختلفة من التراب الوطني في أكثر من 40 نقطة منه معتمدين على قنابل مصنوعة محلياً وأسلحة معظمها أسلحة صيد أو من مخلفات الحرب العالمية الثانية[3].

وعلى الرغم من محدودية الإمكانيات المادية والبشرية إلا أن الثورة استطاعت من البداية أن تواجه عدواً يفوقها عدداً وعدة ومالاً وخبرة عسكرية، وأن تعيد زمام الأمور إلى يديها بعد هجومات 20 أوت 1955م** في الشمال القسنطيني بقيادة المجاهد "زيغود يوسف" *** التي أفشلت مشروع "جاك سوستيل" **** (Soustelle) الإدماجي للقضاء على الثورة وفكت الحصار عن الأوراس.

---

[1] – بن عودة نقلاً عن، أحسن بومالي: المرجع السابق، ص 105، و **عمار بن عودة**: اسمه الحقيقي "مصطفى بن عودة" مجاهد وأحد أعضاء مجموعة الـ22 المفجرة للثورة الجزائرية، توفي يوم الاثنين 5 فيفري 2018م وهو من مواليد 1925م بعنابة.

*– **عمرو أعمران**: (1919– 1992م)، المدعو السارجان ولد بذارع الميزان بتيزي وزو لأسرة فلاحية، تطوع في الجيش الفرنسي ونال رتبة رقيب نجا من الإعدام عام 1941م انخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري، جند في الحرب العالمية الثانية، حكم عليه بالاعدام مرة أخرى عام 1945م لكنه استفاد من حق العفو عام 1946م، التحق عام 1947م بالجبل أين وجد "كريم بلقاسم"، وانضما إلى اللجنة الثوية للوحدة والعمل، وعند اندلاع الثورة كان نائباً لكريم، وبعد القاء القبض على " بيطاط" قائد المنطقة الرابعة (الجزائر) تولى "أوعمران" تسيير المنطقة الرابعة، من المشاركين في مؤتمر الصومام وعضو لجنة التنسيق والتنفيذ عام 1957، عمل على نقل الأسلحة إلى الجزائر، وبعد تأسيس الحكومة المؤقتة 1958م عين رئيساً لبعثة الجبهة في تركيا، بعد الاستقلال اعتزل الحياة السياسية إلى أن توفي في جويلية 1992م، ينظر، محمد علوي: المرجع السابق، ص ص 117، 120.

[2] – أوعمران نقلاً عن، أحسن بومالي: المرجع السابق، ص 105.

[3] – نفسه، ص ص 111– 112.

**– أسفرت الهجومات عن مقتل 71 أوروبياً وكان رد الحاكم العام للجزائر آنذاك "جاك سوستيل" يعتمد على مبدأ المسؤولية الجماعية، مسفراً عن مقتل 12.000 جزائري، ينظر، محمد حربي: المرجع السابق، ص 148. وللإطلاع على حيثاتها ينظر، علي كافي: المصدر السابق، ص 99 وما بعدها،

***– **زيغود يوسف**: ولد بسمندو بقسنطينة، انضم إلى حزب الشعب الجزائري، اختير عام 1948م للمشاركة في المنظمة الخاصة، اعتقل عام 1950م لكنه فر من السجن عام 1952م، عضو مجموعة 22، خلف ديدوش مراد على منطقة الشمال القسنطيني في جانفي 1955م، قاد هجومات 20 أوت استشهد في سبتمبر 1956م، ينظر، محمد حربي: المرجع السابق، ص 191.

****– **جاك سوستيل**: يهودي الأصل، ولد عام 1912م بفرنسا، حاكم الجزائر العام ما بين جانفي 1955 إلى فيفري 1956م، شجع على دمج الجزائر في فرنسا، وأسس في الجزائر المديرية العامة للمصالح الخاصة (لاصاص) لمراقبة الجزائريين وجمع المعلومات عنهم، أقرت حالة الطوارئ في الجزائر عام

واعتبر الهجوم بمثابة انطلاقة جديدة لحرب التحرير لما خلفه من خسائر في الجانبين ونتائجه السياسية والعسكرية، إذ أثبت للرأي العام الجزائري والعالمي استمرارية الحركة، وأدى من ناحية أخرى إلى اشتداد القمع الفرنسي الذي دفع بأعدادَ متزايدة من أبناء الشعب الجزائري إلى الالتحاق بالجبا ل، فقد التحق معظم رجال التنظيمات السياسية بالثورة والطلبة في 19 ماي 1956م بعد تردد كبير، ودخلت القضية الجزائرية الهيئة العالمية بدعم من الكتلة الأفرو أسيوية، فكان صدى الثورة في الداخل والخارج؛ وجاء مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م* ليشهد تتويج كل هذه المجهودات بتوحيد القيادة الثورية ووضع دستور الكفاح في الوقت الذي كانت فيه وفود الخارج تقود المعركة الدبلوماسية وتهدم الدعايات الاستعمارية التي ينشرها المستعمر في الخارج.

فقد استطاع جيش التحرير أن يخلق لنفسه تنظيماً عسكرياً، حيث أصبح يتركب من فيالقَ وكتائبَ وفرقٍ وأفواجٍ، وأصبح لهـ رتبه العسكرية التي أعلاها رتبة (صاغ ثاني) وأدناها رتبة (الجندي الأول)، وأصبح كل مجاهد يتقاضى منحة شهرية تتفاوت على حسب درجته العسكرية، وكذا الممرضون والأطباء، كما أصبح لجيش التحرير مركز قيادة على مستوى كل ولاية التي تتألف من قائد عسكري يمثل السلطة المركزية لجبهة التحرير ونواب له ومساعدين يُعينون من بين الضباط الكبار والصغار[1]، وبهذا تم تزويد جيش التحرير بهياكل تنظيمية تضمن استمرارية الثورة.

وبالنسبة لتركيبه العام فقد أصبح جيش التحرير مقسماً على النحو التالي بعد تحديد المهام: المجاهدون- المسبلون والفدائيون – مصالح الصحة – مصالح المراسلات (الأجهزة اللاسلكية).

وكان من نتائج المؤتمر العسكرية السلبية أن أعطى الأولوية للسياسي على العسكري بهدف القضاء على الثوريين الحقيقين وفي طليعتهم جيش التحرير الوطني صانع أول نوفمبر، وتكريس فكرة التفاوض ومسالمة المعتدلين وهو ما تسبب في شرخ كبير في صفوف الثورة بين السياسيين والعسكريين ، وبين الداخل والخارج وازداد التسابق على السلطة[2]، مما أودى بحياة إطارات في الثورة التحريرية**، وفتح الباب على مصراعيه لأزمات وصراعات داخل الثورة بين

=1955م بسببه، وحمل المسؤولية الجماعية للجزائريين المسلمين، أشرف على مجازر شمال منطقة قسنطينة عقب هجومات 20 أوت 1955م، آخر حاكم عام للجزائر حيث عين "غي موليه" بدله عام 1956م الجنرال "كاتروا" ثم "روبير لاكوست" في فيفري 1956م تحت لقب وزير مقيم في الجزائر، عينه "ديغول" عام 1958م بوزارة الإعلام ثم الوزارة المنتدبة للصحراء، عارض سياسية "ديغول" الذي قبل مبدأ تقرير مصير الشعب الجزائري فنفي إلى إيطاليا عام 1961م لدفاعه الشديد عن الجزائر فرنسية، ينظر، غيلاني السبتي: المرجع السابق، ص 92.

*- عقد بهدف وضع تنظيم سياسي وعسكري موحد للثورة، نتج عنه إنشاء هيئتين قياديتين هما: المجلس الوطني للثورة (C.N.R.A) ولجنة التسيق والتنفيذ (C.CE). وقد حضر المؤتمر مندوبوا وممثلوا المناطق الثانية (الشمال القسنطيني) والثالثة (بلاد القبائل) والرابعة (الجزائر العاصمة) فقط بوفود، وحضره "بن مهيدي" عن الخامسة (وهران)، ولم تحضره المنطقة الأولى(الأوراس) التي استشهد قائدها "بن بولعيد" ولا اتحادية فرنسا ولا جماعة الخارج الذين رفضوا قراراته، ينظر، على كافي المصدر السابق، ص 135. وللتفصيل أكثر حول نتائج المؤتمر والمواقف المختلفة منه ينظر، ابراهيم لونيسي: الصراع السياسي داخل جبهة التحرير، المرجع السابق، ص ص 43، 70. وحول ظروف انعقاده ينظر، بوعريوة عبد الملك: "دور المناطق التاريخية للثورة التحريرية في مؤتمر الصومام 1954- 1956م"، مجلة الحقيقة، ع(24)، جامعة أدرار، ص 395.

[1] - المجاهد: ع(11)، 1 نوفمبر 1957م، ص 10.

[2] - علي كافي: المصدر السابق، ص ص 131، 133.

**- ذكر محمد زروال" في مذكراته أن الولاية الأولى التي لم تعترف بمقررات المؤتمر وغابت عنه لأنه كان مضاد للثورة لأنه حاد عن مبادئها وضد "بن بلة"- حسب اعتقادهم- شهدت إعدامات في إطاراتها نتيجة الفتنة الناتجة من معارضة مؤتمر الصومام 1956م، فقد أعدمت الثورة مثلاً 14 إطاراً ثورياً في

السياسي والعسكري من جهة، وبين الداخل والخارج من جهة أخرى، وعلى الرغم من هذا إلا أنه أضاف انتصارا عسكرياً للثورة الجزائرية، فقد كان من أهم نتائجه العسكرية إنشاء تنظيم إداري جديد للجزائر (ستة ولايات بإضافة ولاية الصحراء) مجزأة إلى مناطقَ ونواحٍ وقسماتٍ، وتنظيم عسكري جديد وتقسيمات الجيش، كما انبثقت عنه سلطة تنفيذية (لجنة التنسيق والتنفيذ) التي تكونت من خمسة أعضاء كان من بينهم: "العربي بن مهيدي" * الذي كلف بالعمل الفدائي داخل المدن و"كريم بلقاسم" المكلف بالعمل العسكري، وبهذا أعطى المؤتمر دفعاً قوياً للثورة، مما تسبب في خلق أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية داخل فرنسا جعلت كل مواطن فرنسي يشعر باختلال التوازن في كل الميادين.

ورداً على انتصارات الثورة قامت فرنسا بقرصنة طائرة زعماء الثورة في الخارج يوم 22 أكتوبر 1956م في طريقها إلى تونس، و شاركت في العدوان الثلاثي على مصر إلى جانب بريطانيا واسرائيل في 30 أكتوبر، كما شرعت حكومة "غي مولي" (Guy Molle)[1**] في ممارسة القمع والتقتيل والتعذيب على الثورة.

وشهدت الفترة مابين 1956 -1957م مرحلة عصيبة بسبب سياسة فرنسا التعسفية ضد الشعب الجزائري وبالتحديد السياسة التي انتهجها رئيس الحكومة الفرنسي "غي مولي" ما بين فيفري 1956م وجوان 1957م والقائمة على الحديد والنار ضد الثورة الجزائرية خاصة مع تصاعد العمليات الفدائية المكثفة التي كان يقوم بها المجاهدون الجزائريون داخل الجزائر العاصمة والتي كان أبرزها معركة الجزائر الكبرى ما بين 1956- 1957م التي بعثت الهلع والرعب في صفوف المستوطنين، واستجابة الشعب لإضراب 28 جانفي 1957م (اضراب 8 أيام)**.

وردً على ذلك قام الاستعمار الفرنسي بمحاولة خنق الثورة الجزائرية بإقامة الأسلاك الشائكة*** على طول الحدود الجزائرية التونسية شرقاً وغرباً (خطي موريس وشال) منعاً لتسرب الأفراد أو الأسلحة أو غير ذلك مما يأتي من

=ناحية وادي سوف وحدها، وتتفق الروايات أن 52 أو 54 من خيرة إطارات الولاية الأولى قد أعدمتهم الثورة خلال هذه المرحلة، ينظر، محمد زروال: اللمامشة في الثورة – دراسة، (ج2)، (د،ط)، دار هومة، الجزائر، 2003، ص ص 363، 369.

*- **"غي مولي" (Guy Molle) (1905– 1975)**: اشتراكي فرنسي شارك في المقاومة ضد الاحتلال النازي لفرنسا، نائب في البرلمان الفرنسي ما بين (1946- 1969م)، وفي عهده تم تعيين الشيخ "حمزة بوبكر" عميداً لمسجد باريس من 1957 الى 1982م، عين رئيساً للحكومة سنة 1956م الى ماي 1957م ولعب دوراً قذراً في الحرب ضد الجزائر، عندما طلب بمنحه سلطات خاصة للقضاء على الثورة، وقد شاركت حكومته في العدوان الثلاثي على مصر ينظر، سعدي بزيان: المرجع السابق، ص ص 110- 111.

- **اضراب 8 أيام: من 28 جانفي إلى 4 فيفري 1957م، كان بأمر من جبهة التحرير الوطني، وصفته إذاعة صوت الجزائر الحرة المكافحة في ندائها إلى الشعب الجزائري "بأسبوع الاضراب العظيم وأسبوع الكفاح السلمي للأمة التي فاقها شرف الكفاح المسلح "، لبى فيه التجار المسلمون الدعوة للإضراب – الذي عمل البوليس الفرنسي على فضه بالقوة – في أغلبية ساحقة، وامتد إلى كامل القطر الجزائري، فكان كفاحاً جماعياً للشعب الجزائري تحدى به بطش الاستعمار وقواته المسلحة، وعبر به عن ثقته المطلقة في ثورته على الرغم من ما خلفه من عقوبات جسيمة وطرد من العمل والسجن ...، ينظر، المجاهد: ع(17)، 1فيفري 1958، ص 9. وكان من نتائج الإضراب حسبما ذكر "بن يوسف بن خدة" أن تكسر تنظيم جبهة التحرير بالعاصمة، واعتقل "بن مهيدي" وهو ما اضطر "لجنة التنسيق والتنفيذ" إلى الخروج من العاصمة إلى تونس الذي اعتبره "بن خدة" خطأ استراتيجي، ينظر، الطاهر آيت حمو: رجال صنعوا التاريخ، لقاء مع الرئيس بن يوسف بن خدة، (د،ط)، الدار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر: 2011، ص ص 105- 106.

***- **الأسلاك الشائكة**: أو الخطوط المكهربة المزودة بحقول الألغام على الحدود، هي فكرة ترجع إلى الجنرال "فاكسان" قائد منطقة الشرق القسنطيني التي أراد تطبيقها في الفيتنام إلا أنها لم تتم لضيق الوقت، فنقلها إلى الجزائر، حين قام "أندري موريس" وزير الدفاع الفرنسي آنذاك باقتراح انجاز خط حدودي مكهرب يفصل الجزائر عن تونس والمغرب (طوله 750 كلم)، فتمت المصادقة على المشروع في بداية 1957م من قبل البرلمان الفرنسي، وأخذ اسم صاحبه

الخارج لدعم الثورة في الداخل ، إذ قام رئيس الحكومة الفرنسي "بورجي مونوري" (Bourgès Maunoury) خليفة "غي مولي" بسد كل المنافذ المتعلقة بمحاولة إيجاد حلول مع "جبهة التحرير الوطني الجزائرية" من خلال مبدأ المفاوضات وعمد إلى دعم إقامة الأسلاك الشائكة المكهربة لعزل الثورة الجزائرية عن محيطها العربي، خاصة وأنه كان يمثل اليمين المتطرف في فرنسا[1].

سلط القادة الفرنسيون على الجزائريين حرباً منقطعة النظير دناءة ووحشية ضاربين عرض الحائط قوانين الحروب الدولية، فقد تفننت فرنسا وجلادوها بممارسة أشنع أنواع التعذيب والقتل ضد الجزائريين في السجون والمعتقلات مستعملة في ذلك قوات الحلف الأطلسي وعتادِه الحربي هدفها في ذلك تعزيز الروح المعنوية التي تَضَعْضَعَتْ في نفوس جنودها ومعمريها والحط من معنويات الشعب الجزائري الأعزل. فقد كتب الأب "دولارو" يوم 10 فيفري 1957م نصاً تمت قراءته على جميع الوحدات القتالية دعاهم فيه إلى الرد بعنف على جيش التحرير الوطني قائلاً:[2] «لقد اصدمنا بحرب ثورية ومن نوع جديد ... ومع قوة المقاومة بات من الضروري على المصلحة العامة اتخاذ إجراءات صارمة كالحكم بالإعدام الثوري والتعريض لاستجوابات صارمة بصعقات الكهرباء الهدف منها الكشف عن الشركاء والمخابئ السرية ، وهذا من أجل تدمير أوكار الجنود وتجنب الهجومات المفاجئة أو انقاص حدّتها....».

ولم تكتف فرنسا بالأعمال الوحشية فحسب، بل جربت كل ما هو متاح لها من أجل القضاء على الثورة فقامت بإنشاء (المناطق المحرمة) * منذ 1956م التي رُحل السكان منها إجبارياً ** لينقلوا إلى مساحة محددة أو نحو المركز المحدد القريب، وكان الهدف من تجميع السكان – بإقامة هذه المناطق المحرمة- هو تجويع جيش التحرير الوطني وحرمانه من كل اتصال بالسكان وفصله عن قواعده الشعبية والدعم اللوجيستي الضروري له (أغذية، تجنيد، أدلاء ومعلومات ...)، بجعل هذه المناطق ميتة بحرق كل شيء فيها تطبيقاً لخطة الأرض المحروقة، وقد شملت هذه السياسة كل المناطق التي تمتاز بتضاريسها الوعرة ويصعب على الجيش الاستعماري مراقبتها والسيطرة عليها وبالأخص المناطق الحدودية (خاصة التونسية) حيث كان السلاح يتسرب، مما أدى إلى تشريد السكان وانتقالهم إما إلى المحتشدات – التي أقامتها السلطات العسكرية الفرنسية- رغماً عنهم أو إلى الجارتين تونس والمغرب، مما أدى إلى بروز ظاهرة الهجرة

= خط موريس" أو "خط ماجينو الجزائري" أو " الثعبان العظيم"، وكان السبب في إنشائه منع تدفق أعداد المجاهدين القادمين من المغرب إلى الجزائر ما بين 1955- 1956م، وإعاقة عمل جيش التحرير الوطني وحرمانه من مصادر التموين الضرورية، وبالتالي اضعاف قدرته القتالية في مواجهة القوات الفرنسية أما "خط شال" (طوله 460كلم) ففكرته تعود إلى الجنرال "موريس شال" الذي عينه "ديغول" قائداً عاما للقوات الفرنسية في ديسمبر 1958م، جاء مدعماً لخط موريس في الجهة الشرقية، أقيم نهاية 1958 وبداية 1959م، ينظر، رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص ص 122 – 123 ، ومحمد زروال: المصدر السابق، (ج2)، ص ص 429- 430.

[1] – مريم صغير: المرجع السابق، ص 196.

2 – Benjamin Stora, Tramor Quemeneur: Algèrie 1954- 1962, Les Arènes, Paris,2012, p 292.

*- **المناطق المحرمة**: هي مناطق جعلها الاستعمار الفرنسي أراضي لا يسكنها أحد منعاً لاستعمالها من قبل ثوار جيش التحرير الوطني، سميت (آمنة) Zones de sècuritès أو (محرمة) التي أصبحت فيما بعد مناطق تجميع للسكان المرحلين اجبارياً في ظرف ساعات أو أيام ، ومنذ عام 1958م أصبحت تشمل مناطق واسعة، وعدداً هائلاً من سكان الريف الجزائري والمناطق المتاخمة للمدن، ينظر، رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص 118.

**- تم ترحيل 120 ألف جزائري إلى المراكز العسكرية الفرنسية في بداية سنة 1958م، ينظر، المجاهد: ع(19)، 1 مارس 1958م، ص 10.

القصرية، ومشكلة اللاجئين الذين ارتفع عددهم مابين (1958- 1959م) إلى مائة وعشرة آلاف شخص بعد أن كان سبعة وتسعين ألف شخص مابين (1957- 1958م) عاشوا حياة بؤس وشقاء وحرمان من وسائل العيش خاصة الأطفال الذين كان يلتقطهم الموت بسهولة[1].

ورغم كل ذلك استطاع جيش التحرير استغلال هذه المناطق والمرور منها متحدياً القوات الفرنسية جاعلاً منها قواعد ثورية محصنة تنطلق منها هجوماته حتى صارت محرمة على الفرنسيين وخارجة عن سلطتهم تماماً، فقد أنشأت جبهة وجيش التحرير بها خلايا خاصة للدعاية والمعلومات لتهريب سكان المخيمات وتحريضهم على عصيان السلطات الفرنسية بواسطة الإضراب وغيره من وسائل المقاومة السلبية، كما فَرَّ العديد من السكان خلال عمليات الجلاء من ديارهم والتحقوا بالجبال باستثناء الشيوخ والنساء والأطفال، وشرع جيش التحرير في بناء ملاجئ تحت الأرض أو على سفح المرتفعات للسكان حماية لهم من الغارات الجوية المبيدة، وبهذا فشلت المحاولات الفرنسية في فصل الشعب عن جيشه وثورته[2].

استطاعت الثورة الجزائرية أن تحقق إنجازات عظيمة على المستوى العسكري في السنوات الأولى من اندلاعها وأن تتغلب على قوات الاستعمار المفرطة رغم قلة سلاح وحدات جيش التحرير الوطني وأن تنتشر في كل بقاع التراب الوطني خاصة بعد هجومات 20 أوت 1955م وإرساء قواعد التنظيم الداخلي والعلاقات الخارجية للثورة عقب مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م حتى وصلت إلى قلب الصحراء الجزائرية التي أصبحت تمثل ولاية عسكرية جديدة أضيفت إلى التراب الوطني بعد مؤتمر الصومام.

وكان للضغط المتواصل من طرف الثورة ما دفع بالسلطات الاستعمارية إلى مراجعة حساباتها تجاه دول المغرب العربية (تونس والمغرب) التي منحتها الاستقلال في مارس 1956م بهدف جرها إلى صفها والعمل على عزل الثورة عربياً من خلال إرساء قواعد التعاون بينه ا وبين البلدين ، وتوظيف كل الإمكانيات المستخدمة في مواجهة ثوار البلدين من أجل سحق الثورة الجزائرية التي لم تَعُد تجد لها عوناً ولا سنداً كما كانوا يتصورون، ولإلغاء وحدة الكفاح في بلدان شمال إفريقيا الثلاث وعزل الثورة عن جيرانها وقواعدها في الخارج والقضاء على الوحدة المغاربية.

فلم يكن بوسع تونس بعد استقلالها أن تعلن دعمها للثورة الجزائرية خاصة وأن النفوذ السياسي والاقتصادي الفرنسي بقي سيد الموقف في تونس، لذا راحت الأخيرة تناور من خلال بذل الجهود السلمية قصد إيجاد حل لقضية الشعب الجزائري في إطار فكرة المغرب العربي الموحد مع إيجاد صيغة تضمن لفرنسا مصالحها، فكان أن طلبت هي والمغرب الوساطة بين جبهة التحرير الوطني وفرنسا في نوفمبر 1957م؛ ورغم قبول زعماء الثورة بالمقترح التونسي – المغربي إلا أن فرنسا رفضت ذلك، بحجة أن القائمين به غير محايدين في القضية .

[1] – المجاهد: ع(36)، 6 فيفري 1959، ص 2.

[2] – المجاهد، ع(18)، 15 فيفري، 1958، ص 8.

وبحلول سنة 1958م أصبحت القضية الجزائرية محط أنظار العالم كله، وأصبح واضحاً لدى دول العالم مدى وحشية الاستعمار الفرنسي بعد قيام الأخير بالهجوم الفظيع على قرية ساقية سيدي يوسف (فيفري 1958م)* ، الذي أثبت نواياها في ضرب الوحدة المغاربية بعزل الجزائر عن شقيقتها تونس، وهو ما استنكرته دول الغرب حليفتها كألمانيا الغربية والولايات م.أ وانجلترا** وبلجيكا واعتبرته تهديداً لها وللحلف الأطلسي – الذي قلت مساهمتها الحربية فيه– وليس لثوار الجزائر، كما استنكره الاتحاد السوفيتي الذي أخذ يُغير من نظرته اتجاه القضية الجزائرية حيث وصفهُ بأنه تعبير عن عجز فرنسا في سحق قوات التحرير الجزائرية، وبالعكس مما كانت ترجو فرنسا زاد هذا الهجوم من تصميم "جبهة التحرير" في مواجهة الاستعمار بشراء المزيد من السلاح أينما كان حيث ذكر "امحمد يزيد"*** ممثل جبهة التحرير في أمريكا في تصريحه حول الحادثة: [1] « .. فكلما ازدادت قوة فرنسا بواسطة الإعانة الغربية كلما ازدادت حاجتنا إلى السلاح لندافع عن أنفسنا، نحن في حاجة إلى السلاح ونحن مصممون على أن نأخذه أينما وجد».

إن التطورات العسكرية التي شهدها جيش التحرير منذ سنة 1958م وتزايد نشاطه الحربي كان له تأثير كبير على الخسائر التي لحقت فرنسا وتهاوي سمعتها أمام حلفائها الغربيين، وهو ما اعترفت به القيادة الفرنسية نفسها، فقد جرت خلال هذه الفترة عدة معارك بين جيش التحرير والقوات الفرنسية المسلحة حقق فيها الأول انتصارات باهرة

*– دام القصف لمدة ساعة كاملة استعملت فريها فرنسا 11 طائرة نوع (ب 26) و6 نوع (مورسير) و8 نوع (ميسترال)، بهدف النيل من الشعب التونسي المتضامن مع الشعب الجزائري، وادعت أنها قامت بقذف مراكز الثوار الجزائريين، لكن الصحافيون والملاحظون والمصورون الأجانب والفرنسيين والتونسيون وجدوا الدمار شمل ثلاثة أرباع القرية، وعلقت جريدة المجاهد على الحدث قائلة: "قرية ساقية سيدي يوسف الشهيدة فضحت مسؤولية الاستعمار العالمي وجسمت وحدة المغرب العربي"، وقد عبرت جبهة التحرير الوطني باسم الشعب الجزائري " لبورقيبة" عن تضامنها الفعال مع تونس في قصف القرية الذي تسبب فيه العدو المشترك ، واستنكرت دول الغرب مثل: بلجيكا، انجلترا، أمريكا، الاتحاد السوفيتي، المانيا الغربية هذا القصف، ينظر، المجاهد، ع(18)، 15 فيفري 1958، ص ص 4- 5. وراح ضحية هذا الاعتداء الذي كان يوم 8 فيفري 1958م ما يقارب 100 قتيل واصابة أكثر من 200 وتدمير ما يقرب من القرية بأكملها مما أدى إلى سخط الشعب التونسي على الإختراقات الفرنسية لبلاده، كما استنكرته أمريكا التي زودت فرنسا بالطيران الحربي، ينظر،

FRANTZ FANON : TOWARD THE AFRICAN REVOLUTION, translated]rom the French by: HAAKON CHEVALIER Grove Press , New York ,1988, pp 91,94

**– كان من نتائج العدوان على قرية "ساقية سيدي يوسف" أن سعت الو.م.أ وبريطانيا للتوسط بين تونس وفرنسا للوصول إلى تسوية سلمية وكانت مطالب تونس تتمثل في إجلاء القوات الفرنسية الباقية في الأراضي التونسية، ولم ترضى باقتراحات الأمريكان والانجليز بتجميع جزء من القوات الفرنسية في بنزرت والقيام بانسحاب جزئي لباقي القوات، ينظر، عمار بن سلطان وآخرون: المرجع السابق، ص 73.

***– **أمحمد يزيد**: (1923– 2003م)ولد في البليدة، حاصل على شهادة ليسانس في الحقوق، رُشح في انتخابات 1948م للمجلس الجزائري ممثلاً لحركة انتصار الحريات الديمقراطية،وسجن لعامين، بعد خروجه من السجن عام 1950م أصبح عضواً في اللجنة المركزية للحركة، وفي 1954م أرسلته اللجنة المركزية الى الخارج للاتصال بمسؤولي الحركة ونواب "جبهة التحرير" في الخارج، وعين مع "آيت أحمد" ممثلاً للجبهة في الأمم المتحدة، ثم بنيويورك، وزير الإعلام في الحكومة المؤقتة، شارك في المرحلة الثانية من مفاوضات ايفيان 1961– 1962م، نائب في المجلس الوطني بعد الاستقلال وممثلا خاص للرئيس بومدين منذ 1967م، سفير في بيروت ما بين 1971– 1980م، مدير المعهد الوطني للدراسات الشاملة ما بين 1985– 1992م، ينظر، رضا مالك: المصدر السابق، ص ص 380– 381.

[1] – امحمد يزيد نقلاً عن الجاهد: ع(18)، 15 فيفري 1958، ص 5.

خاصة في الجهة الشرقية (القاعدة الشرقية) * وولاية الشمال القسنطيني وولاية الأوراس، ففي (بوشقوف) مثلاً (على بعد أكثر من 20 كلم من قالمة) جرت معركة في شهر مارس 1958م من أكبر معارك جيش التحرير شارك فيها عتاد فرنسي ضخم قتل منهم سبعة وسبعون وجرح أكثر من مائة جندي من بينهم ضباط، وأسقطت مدفعية جيش التحرير ست طائرات عمودية نوع (سيكورسكاي) ** ومطاردتين واستُشهد في المعركة خمسة وثلاثون مجاهداً وجرح ثلاثون آخرون[1]، وحقق جيش التحرير انتصارات في اشتباكات متفرقة من الولاية الثانية مع مطلع 1958م كبدت العدو الفرنسي 256 قتيلاً وثمانية وتسعين جريحاً وتحطيم سبعة عشر سيارة عسكرية وإسقاط طائرتين، ناهيك عن تخريب السكك الحديدية والجسور والمعابر وحرق المزارع وتفجير السيارات العسكرية وكانت خسائر جيش التحرير معتبرة (ثمان وعشرين شهيداً واثنين وعشرين جريحاً)[2].

وحسب مجلة (روز اليوسف) المصرية في عددها الصادر بتاريخ 13 جانفي 1958م فإن الجيش الفرنسي أضحى لا يسيطر سيطرة حقيقية إلا على المدن والقرى الكبرى، أما خارجها فإن سيطرتهم منعدمة بل إن قواتهم المسلحة نفسها لا تستطيع أن تتحرك خارج المدن والقرى إلا في وحدات ضخمة لا يقل عددها عن عشرة آلاف جندي مدججين بالسلاح الثقيل، الذين يئسوا نهائياً من فكرة القضاء المسلح على جيش التحرير[3]، وهو ما جعل من السلطات الفرنسية العسكرية تنتهج خططاً جديدة تعتمد على توزيع قواتها المحاربة على شكل كتائب صغيرة حتى تكون أكثر قدرة على حرب العصابات بدلاً من الاعتماد على التفوق العددي الذي لا يجدي ، خاصة بعدما تمكنت وحدات من جيش التحرير الوطني في الفاتح من نوفمبر 1958م من إحداث عدة ثغرات في الخط المكهرب الممتد على طول الحدود الجزائرية التونسية (خط موريس)، حيث اعترفت القيادة العسكرية الفرنسية في 12 فيفري 1959م بأن المجاهدين اجتازوا (خط موريس) بأعداد كبيرة، زاعمة أن معظم الفرق قد أبيدت وهي تجتازه [4]، وهو ما زاد من قلق ومخاوف السلطات العسكرية الفرنسية وقيادتها التي ظنت أنها نجحت في عزل الداخل عن قواعد الإمداد، فراحت

---

*- **القاعدة الشرقية:** يرجع تاريخ ظهورها رسمياً في نهاية 1956، ضمت منطقة سوق أهراس والقالة، كان يشرف عليها "عمار بوقلاز" ينوبه "محمد عواشرية" على الرغم من عدم استساغة قادة الولاية الثانية (قسنطينة) إنشاء القاعدة الشرقية، حيث ظل بعضهم يعتبرها حتى سنة 1962م جزءاً من الولاية الثانية، وترجع أسباب إقامتها تضاريسها الوعرة التي تصلح لإخفاء السلاح وإقامة مراكز القيادة، وغاباتها الكثيفة وجبالها الشامخة التي يصعب على العدو دخولها وقربها من تونس، فهي معبر حقيقي من الحدود التونسية، ونظراً لأهمية موقعها كقاعدة دعم لوجيستيكي لولايات الداخل، أقامت فرنسا بها " خط موريس المكهرب" ومن بعده "خط شال" لمنع دخول السلاح والتموين خاصة إلى الولايتين الثالثة والرابعة، ينظر، الشاذلي بن جديد: المصدر السابق (ج1)، ص ص 93، 95.

**- للإشارة فإن القوات الفرنسية كانت تستعمل في فيفري 1958م (750) طائرة خفيفة وعمودية و100 هيلكوبتير بعد أن كان عدد طائراتها في بداية الثورة 36 طائرة خفيفة وساهم في هذا التزايد حلفاءها الأطلسيين وعلى رأسهم أمريكا التي لم تتردد في تقديم الدعم المتواصل لها، وكانت تعتمد فرنسا على مطارات عديدة في الجزائر العسكرية والمدنية، كما استعملت القوات الجوية بتونس والمغرب وأحياناً شنت هجوماتها من جميع المطارات الواقعة تحت تصرفها من قابس إلى آغادير مستعملة أنواع مشهورة من الطائرات العمودية (سيكورسكي)، والمطاردة (ميستير)، و(ب 47)، وداسو 315 والقاذفات الخفيفة والثقيلة (ب 26 وموران 474 و733 و ت6) المأخوذة من الشحنات الامريكية، ينظر، المجاهد: ع(20)، 15 مارس 1958، ص 10.

[1] - نفسه، ص11.

[2] - المجاهد: ع(15)، 1 جانفي 1958، ص 11.

[3] - المجاهد: ع(17)، 1 فيفري 1958، ص 4.

[4] - المجاهد: ع(37)، 25 فيفري 1959، ص 5.

تعمل على مضاعفة الاعتماد على الحرب النفسية أكثر من أي وقت مضى بممارسة الضغط على المدنيين والأهالي لعزلهم عن جيش التحرير خاصة بعد تضاعف الخلافات بين القيادة الفرنسية بالجزائر والمسؤولين في باريس حول التدابير الضرورية لمواجهة أعباء العمليات في مختلف المناطق[1].

وبهذا أصبح جيش التحرير أكثر قوة ونشاطاً وسيد الموقف، فقد وصل عدده مع مطلع سنة 1958م خمسة وسبعون ألف جندي إلى جانب خمسة وعشرين ألف تقريباً آخرين من الأنصار والفدائيين[2]، وتعززت قوته بفرار ما يقرب من الألف جندي من اللفيف الأجنبي الذين التحقوا بالثورة من خلال استدراجهم عن طريق توزيع المناشير التي تشرح لهم سبب الكفاح وتوجيه علب السجائر إليهم من ألمانيا موضوع عليها ورقة رسم عليها الطريق الذي يتبعونه للالتحاق بوحدات جيش التحرير حسبما صرح "عبد الحفيظ بوصوف" * لصحيفة "لوبسرفاتور" عام 1958م[3]، وأصبح مدعماً أكثر من أي وقت مضى بمعدات حربية وعسكرية حديثة، استطاع من خلالها أن يقف في وجه المخططات الفرنسية العسكرية الهادفة إلى القضاء على الثورة الجزائرية التي باتت تتحكم في تطور الأحداث في فرنسا نفسها، فكانت سبباً في سقوط وتغيير الحكومات الفرنسية السابقة، كما كانت سبباً في سقوط الجمهورية الفرنسية الرابعة، وفي انقلاب 13 ماي 1958م الذي جاء بالجنرال "ديغول" إلى الحكم.

فقد أدى تصاعد الثورة وتطورها بشكل كبير بحيث باتت تضرب العدو بقوة وبعمق في الجزائر التي كانت على وشك الثوران وفي فرنسا نفسها إلى قيام المعمرين بالتحالف مع غلاة قادة الجيش الفرنسي في الجزائر – الداعين بإبقاء الجزائر فرنسية – يوم 13 ماي 1958م بانقلاب عسكري بقيادة الجنرال "جاك ماسو"(Jacques Massu)** ، وأرسلوا نداء إلى الجنرال "ديغول" لتولي مقاليد الحكم في فرنسا فاستجاب الأخير للنداء وأيده الجيش الفرنسي، وبهذا سقطت الجمهورية الفرنسية الرابعة ** ووصل "ديغول" إلى الحكم يوم 01 جوان من نفس العام على رأس الجمهورية الفرنسية الخامسة.

---

[1] – محمد الأمين بلغيث: تاريخ الجزائر المعاصر، درسات ووثائق، (ط2)، دار مدني للنشر والطباعة، الجزائر: 2009، ص ص 187، 190.

[2] – المجاهد: ع(17)، 1 فيفري 1958، ص 4.

*– **عبد الحفيظ بوصوف (سي مبروك)**: ولد بميلة سنة 1926م، انخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري سنة 1942م عضو في المنظمة الخاصة وبعد اكتشافها عام 1950م غادر قسنطينة إلى وهران ليواصل نضاله في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، كان من المساهمين في تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل 1954م والمفجرين للثورة فكان نائباً لبن مهيدي" في المنطقة الخامسة، ثم قائداً لها خلفاً لبن مهيدي"، عضو المجلس الوطني للثورة ، أنشأ أول مدرسة للإشارة العسكرية (المواصلات اللاسلكية) بوهران، وأنشأ إذاعة (صوت الجزائر المكافحة من قلب الجزائر) التي لعبت دوراً في الدعوة إلى اضراب 08 أيام عضو لجنة التنسيق والتنفيذ 1957م، رئيس مصلحة المخابرات في ماي 1958م وزير الاتصالات والاستخبارات في الحكومة المؤقتة ثم وزير الاتصالات العامة والتسليح في التشكيلة الثالثة للحكومة المؤقتة، أسس المخابرات الجزائرية وأنشأ مصنع للأسلحة، عضو اللجنة الوزراية المشتركة للحرب (C.I.G)، بعد الاستقلال انسحب من الحياة السياسية إلى وفاته يوم 31 ديسمبر 1980م بباريس، ينظر، محمد علوي: المرجع السابق، ص ص 150، 153.

[3] – المجاهد: ع(28)، 28 أوت 1958، ص ص 14– 15.

– **الجنرال "ماسو"(Massu): (**1908– 2002م**) تولى قيادة اللواء العاشر للمظليين أيام معركة الجزائر سنة 1957م، وكان من أكبر مهندسي انقلاب 13 ماي 1958م في الجزائر، عينه "ديغول" قائد هيئة أركان جيش العاصمة الجزائر إلا انه قام بتنحيته من منصبه عقب حركة التمرد التي قامت في الجزائر عام 1961م ضد قرار "ديغول" (تقرير مصير الجزائريين) في 16 سبتمبر 1959م لمشاركته في الحركة، وعين مكانه الجنرال "كريبان"، ينظر، صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 139.

***– **الجمهورية الفرنسية الرابعة**: (اكتوبر 1946 – سبتمبر 1958م) تعاقب على حكمها خلال 12 عاماً 17 رئيس حكومة شكلوا 24 وزارة تخللتها

وكان وراء وصول "ديغول" إلى سدة الحكم في فرنسا وانهيار الجمهورية الفرنسية الرابعة الأسباب التالية:

1- قوة الثورة والتفاف الشعب حولها والانتصارات العسكرية والسياسية التي حققتها في مراحلها الأولى، وعجز فرنسا في القضاء عليها عسكرياً، إذ سرعان ما بدأ الرأي العام الفرنسي يتراجع أمام أخطار حرب الجزائر عندما تبين له أكذوبة "لاكوست" في مسألة "ربع الساعة الذي لا ينتهي أمام قوة المعارك والاشتباكات المتواصلة، فعملت الأحزاب اليمينية في البرلمان وخارجه والشخصيات التي تستثمر في خيرات الجزائر في شراء الضمائر بالمال لمواصلة الحرب بدون هوادة ولقلب الحكم في فرنسا بعدما تبين لهم أن الشعب الفرنسي قد سئم الحرب وأحس بالتعب[1].

2- هشاشة مؤسسات الجمهورية الفرنسية الرابعة وضعف النظام السياسي وسلطة الدولة فيها داخلياً وخارجياً وكثرت ما شهدته من أزمات اشتدت مع اندلا ع حرب التحرير في الجزائر إلى أن بلغت الذروة في ربيع 1958م فعصفت بها نهائياً وأعادت "ديغول" إلى السلطة على رأس الجمهورية الفرنسية الخامسة[2].

3- الأزمات السياسية التي عرفتها فرنسا وبالتحديد الجمهورية الفرنسية الرابعة في مرحلة نضج الثورة وسيطرتها على الميدان الحربي، وتمكن المبعوثين الجزائريين في الخارج من كسب صدقات للثورة لحل المعضلة الجزائرية التي أغرقت الساسة الفرنسيين في أزمات لا نهاية لها، فحرب الجزائر كانت تشكل كل يوم عاملاً من عوامل تعفن الحياة السياسية وتسمم الجو السياسي في فرنسا، فقد استولى الهلع على باريس كالفيضان الساحق، وعمّ البرلمان الفرنسي موجة من الاضطراب حتى أصبح بعض النواب يهمس بفتح مفاوضات مع الجزائر، وآخرون مثل "سوستيل" يرون أن الكوارث الدبلوماسية والعسكرية التي تلاقيها فرنسا أحسن فرصة لتجنيد كل ما تملكه من قوة لتدخل معركة (الشرف)، بينما توسل فريق آخر إلى "ديغول" لينقذ فرنسا مرة أخرى [3]، وهناك من ذهب إلى تسوية سلمية عن طريق "القانون الإطاري"[*].

4- إغراق فرنسا في مديونية كبرى نتيجة نفقاتها الحربية في الجزائر [**]، حيث كلفت الثورة الجزائرية فرنسا خراباً اقتصادياً نتيجة النفقات العسكرية المخصصة لها، فقد تبين لدول الغرب حجم النفقات العسكرية الفرنسية التي تخسرها فرنسا وقلة مساهمتها في قوات الحلف الأطلسي، حيث جاء في صحيفة "الدايلي مايل" لسان حزب المحافظين

= فترات من الشغور دامت في بعض الحالات عدة أسابيع ظلت فرنسا أثناءها بدون حكومة آخرها كان سقوط حكومة "فيليكس غايار" يوم 15 افريل 1958م فدخلت فرنسا في فترة من شغور السلطة دامت 28 يوماً الى غاية 13 ماي تاريخ الانقلاب الفرنسي الذي جاء بديغول" إلى الحكم، ينظر صالح بلحاج: المرجع السابق، ص ص 81، 85.

[1] - المجاهد: ع(17)، 1 فيفري 1958، ص 3.

[2] - صالح بلحاج: المرجع السابق، ص 81.

[3] - المجاهد: ع(19)، 1 مارس 1958، ص 1.

*- **القانون الإطاري**: هو قانون سنته الحكومة الفرنسية في 23 جوان 1956م، الهدف منه منح استقلال ذاتي مشّوه للمستعمرات الإفريقية تستفيد منه الأحزاب السياسية الانتهازية أكثر مما تستفيد منه الشعوب الإفريقية المستعمرة، ينظر، محمد زروال: المصدر السابق، (ج2)، ص 395.

**- تجاوزت النفقات العسكرية الفرنسية على حرب الجزائر 33% من الميزانية العامة حتى أصبحت الحرب تكلف الخزينة الفرنسية 700 مليار من الفرنكات سنوياً مما اضطرها للقرض من صندوق النقد ومن الولايات المتحدة الأمريكية حيث وصل حجم ديونها مليارين وخمسمائة مليون من الدولارات (أي مليلارين ونصف)، ينظر، المجاهد: ع(16)، 15 جانفي 1958، ص 3.

البريطانية:[1] «أن لفرنسا ستمائة ألف جندي في الحلف الأطلسي لم تعد موجودة عملياً، ولهذا فإن تسوية المشكلة الجزائرية أصبح شيئاً لا مفر منه لكي نضمن الدفاع عن الغرب، أما إذا لم تحل المشكلة الجزائرية فإن وضعيتنا ستستمر في الضعف والتسرب الروسي في شمال إفريقيا سيصبح ممكناً ...»، وعن تلك الأزمة المالية ذكر "ديغول" أنه مع مطلع ربيع سنة 1958م كان كل شيئ يثير القلق في فرنسا، فقد كان كل فرنسي يشعر باختلال التوازن المالي نتيجة الحرب الجزائرية والذي كان يتطلب تدابير صارمة، وأن النظام أصبح عاجزاً عن حل تلك المشاكل، وهو ما جعل الكثيرين يتوجهون إليه[2].

5- رغبة جنرالات فرنسا في تحقيق انتصار عسكري على الثورة الجزائرية: فهزيمة الفيتنام على يد الجنرال "جياب" كانوا لا يتصورون حدوثها أبداً في الجزائر فجاؤوا بديغول" لما يتمتع به من سمعة وطنية في فرنسا بصفته بطل معركة تحرير فرنسا من النازية ورمزا من رموز الوطنية الفرنسية الذي لا يتطرق الشك إلى سمعته لدعمهم في الإبقاء على "الجزائر فرنسية".

6- ضياع المواقع الاستعمارية التي احتلتها فرنسا في القرن 19م وانهيار قوتها السياسية والعسكرية و قلقها المتزايد من يوم لآخر[3].

كل هذه الأسباب وغيرها كانت وراء مجيء "ديغول" الذي كان معتزلاً الحياة العامة منذ سنة 1952م* إلى السلطة لإنقاذ الشرف والاقتصاد الفرنسي والسمعة الدولية الفرنسية، ولوقف تيار التاريخ في الجزائر والإبقاء على هذا البلد تحت سقف الجمهورية الفرنسية تحقيقاً لشعار "ديغول" القائل: «من دانكيرك إلى تمنراست بلد واحد هي فرنسا»، فكان تمرد الجنرالات في الجزائر في 13 ماي 1958م الذي جاء بديغول" الذي أنهى الجمهورية الرابعة فكيف وصل الأخير إلى سدة الحكم في فرنسا؟ وما هي الكيفية التي تعامل بها مع المشكلة الجزائرية عسكرياً؟

[1] - الدايلي مايل نقلاً عن، المجاهد: ع(13)، 1 ديسمبر 1957، ص 6.

[2] - شارل ديغول: المصدر السابق، ص 22.

[3] - عبد الله شريط: المرجع السابق، (ج4)، ص 35.

*- ذكر "ديغول" في مذكراته أنه طيلة ستة سنوات ما بين 1952- 1958م كان منعزلاً تماماً عن الحياة العامة ومنكباً على كتابة مذكراته (الحرب)، وأنه كان يدرك بأن النظام في الجزائر وفرنسا سيؤدي إلى أزمة قومية خطيرة في ظل ما وصلت إليه الجمهورية الفرنسية الرابعة من سوء الأوضاع، نافياً صلته بأي شخص في الجزائر، بمن فيهم "جاك سوستيل" أقرب رفاقه أو أي وزير في باريس، أو بالحركة العسكرية التي قادت التمرد، ينظر، شارل ديغول: المصدر السابق، ص 23.

ثانياً: تمرد 13 ماي 1958م العسكري ومجيء "ديغول" إلى الحكم:

كان في الحقيقة عبارة عن شبكة معقدة من خطط ومؤامرات، أهدافها متناقضة ومختلفة اختلاف القائمين عليها، فبعد سقوط حكومة "فيليكس غايار"(Fèlix Gaillard) (من ديسمبر 1957م إلى افريل 1958م) – التي قبلت المساعي الحميدة (الأمريكية والبريطانية) [*] – في 15 افريل 1958م بدأت فترة شغور دامت أربع أسابيع حاول خلالها كل من "جورج بومبيدو" [**] يوم 20 افريل و"ريني بلوفين" (Pleven) يوم 26 أفريل تشكيل حكومة أخرى في ظل النظام المتداعي، لكن دون جدوى، فبقيت فرنسا بدون حكومة إلى غاية 13 ماي [1] تاريخ التمرد العسكري على السلطة السياسية الشرعية الذي قام به الجنرالات وعلى رأسهم " راؤول سالان" [***] و"ماسو" تعبيراً عن فشل السياسة الفرنسية في احتواء الثورة الجزائرية التي ازدادت قوة.

ففي هذه الأثناء اشتدت المعارضة في أوساط الأوربيين المستوطنين والجيش بالجزائر ضد هذا النظام المتعفن الذي أراد أن يتخلى عن الجزائر كما فعل في الهند الصينية وتونس والمغرب، وطالبوا بتشكيل حكومة انقاذ عام (أي حكومة حرب لمواصلة تقتيل الجزائريين) فشكلت (لجنة يقظة) ضمت جميع التنظيمات الأوروبية المعارضة للنظام والعاملة على إسقاطه لمتابعة الوضع، وكان من ضمن المشاركين فيها "الديغوليون" [****] الذين تمركزوا في الجزائر منذ بداية 1958م تمهيداً لعودة "ديغول"، ونظموا مظاهرة يوم 26 افريل تدعو لتأسيس حكومة انقاذ وطني وبعودة "ديغول"

---

*– بعد أحداث ساقية سيدي يوسف التونسية – التي اعتبرتها تونس تدميراً لبناء مجموعة مغربية – فرنسية متعاونة في دائرة الاستقلال– وتقديم تونس شكوى للأمم المتحدة، عرضت وساطة أمريكا وبريطانيا بين فرنسا وتونس ، إلا أن فرنسا قررت الإسراع في تكوين منطقة محرمة على طول الحدود التونسية الجزائرية مع اخلائها من السكان وبث الألغام بأرضها ومد خطوط أسلاك شائكة فيها لاتمام خط (موريس)، مع إطلاق النار على كل شخص فيها، كما رفضت التنازل عن الخروج من المطارات التونسية، وكذا قاعدة بنزرت التي رفضت وضعها تحت الحلف الأطلسي وهو ما يؤكد تعنت فرنسا لإحباط الوساطة في حين رفض "بورقيبة" التعاون مع فرنسا في حراسة الحدود وطالب بحل الأزمة الجزائرية، ينظر، المجاهد: ع(19)، 1 مارس 1958، ص 2.

– **جورج بومبيدو: مدير سابق لمكتب "ديغول"،كان يشغل منصب المدير العام لبنك روتشيلد بباريس، رئيس الحكومة الفرنسية ما بين (1962– 1968م)، ، انتخب رئيساً للجمهورية الفرنسية في 15 جوان 1969 إلى غاية وفاته عام 1974م، ينظر، أوليفيي لونغ: الملف السري– اتفاقيات إيفيان، تقد: ماكس بوتيتبيير، تر، خليل أوذاينية، (د،ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012، ص 210.

[1] – شارل ديغول: المصدر السابق، ص 24.

***– **راؤول سالان**: (Raoul Salan) (1899– 1984م) القائد الأعلى للجيش الفرنسي في الجزائر من نوفمبر 1956 إلى ديسمبر 1958م، شارك في الحرب العالمية الثانية وفي حرب الهند الصينية عام 1946، كان من قادة انقلاب 13 ماي 1958م الذي جاء بديغول للحكم، قائد انقلاب افريل 1961م، من مؤسسي (O.A.S)، إلى جانب .Susini و Lagaillarde باسبانيا، توفي في جويلية 1984م، من أعماله مذكرات نهاية، ينظر Jean pierre cohez: "Ceux De L' OAS Que sont-ils devenus?", Enquête sur L'histore,N(2), printemps 1992, p36.

****– **الديغوليين أو الديغولية**: مفردها مشتق من اسم "ديغول" الذي قاوم الاحتلال الألماني لبلاده وأسس نظام سياسي جديد في فرنسا بعد تحريرها عام 1944م يعرفه القاموس الفرنسي (Le petit Larousse) الذي سجل مصطلحي (Gaullisme - Gaulliste) موضحاً أن الأول (Gaullisme) يعني كل ما تعلق بالديغولية وأنصارها وسياستهم، أما الثاني فيعني به تيار سياسي مؤسس على عمل وفكر الجنرال "ديغول" ، والديغولية عند الأخير تعني: "حركة مقاومة سياسية وعسكرية أثناء الاحتلال الألماني لفرنسا ومشروع سياسي وايديولوجي هدفه خدمة فرنسا والمحافظة على ارثها الامبراطوري "، ينظر، لزهر بديده: الحركة الديغولية في الجزائر (1940– 1945) من الظهور الى المواجهة مع الحركة الوطنية ، رسالة دكتوراه في التاريخ المعاصر، اشراف، محمد العربي الزبيري، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة الجزائر، السنة الجامعية، 2009 –2010، ص ص23– 24.

لإنقاذ الجزائر فرنسية [1]، والقضاء على الحرب الجزائرية، وفي خضم هذا الوضع المضطرب أرسل رئيس فرنسا آنذاك "روني كواتي" (Coty) في 07 ماي 1958م رسالة إلى "ديغول" مفادها أن انفجاراً للأوضاع يوشك أن يصبح أمراً مقضياً، وأن الجيش يمكن في أي لحظة أن ينقلب على المؤسسات، وأنه يطلب لقاءه ليوضح لهُ شروط وإجراءات عودته الشرعية إلى السلطة، غير أن "ديغول" كان يخشى أن يكون فخاً قد نصب لهُ، لذا امتنع عن تلبية الدعوة الرئاسية[2]، وفي 09 ماي أرسل الجنرال "سالان" (Salan) برقية إلى الجنرال "ايلي" قائد أركان الجيش في باريس يخبره فيها: «أن الجيش في الجزائر قد يقوم بتصرف غير متوقع ، ولا بد من حكومة مصممة على (انقاذ الجزائر الفرنسية)» وفي اليوم الموالي (10 ماي) هرب المقيم العام "روبير لاكوست" من العاصمة الجزائر إلى فرنسا [*]، تاركاً الجزائر للمتآمرين، وظهرت الدعوة إلى مظاهرة يوم 15 ماي ذريعتها الرد على "جبهة التحرير الوطني" في تونس التي أقدمت على اعدام ثلاثة سجناء عسكريين فرنسيين انتقاماً لإعدام سجناء فدائيين في الجزائر، لكنها كانت تنفيذاً لخطة الانقلاب على المؤسسات الدستورية الشرعية التي شارك في إعدادها الجيش، واختير يوم 13 ماي لأنه اليوم الذي كان محدداً لتصويت الجمعية الفرنسية على رئيس الحكومة الجديد اليساري "بيار فليملان"(Pflimlin)[3] المؤيد للتفاوض مع جبهة التحرير الوطني.

وكانت الخطة المدبرة تتمثل في تنظيم مظاهرة ضخمة يؤطرها الجيش بوحدات المظليين خاصة تنطلق ثم يتجاوز الجمهور قوات الأمن فيحاصر مبنى الحكومة العامة ويستولي عليها مطالباً بحكومة "خلاص وطني" ، وفي حال عدم الاستجابة لمطالبه تشكل "لجنة إنقاذ عام" وتثور الجزائر الأوروبية ضد باريس، وهذا ما حدث فعلاً ففي يوم 13 ماي جرت المظاهرة المنتظرة في (الفوروم) ومنه صعد المتظاهرون إلى مقر الحكومة العامة فحاصروها ثم اقتحموها واحتلوا مكاتبها على مرأى من المظليين المكلفين بحراستها، وشكلت "لجنة إنقاذ عام" [**] برئاسة الجنرال "ماسو" ومُنحت السلطات المدنية للجنرال "سالان" الذي أصبح بذلك حاكم الجزائر المدني والعسكري، ووزعت على عسكريين وظائف المسؤولين المدنيين في الحكومة العامة.

وفي ليلة 13 و 14 ماي ألح "الديغوليون" في "لجنة الانقاذ" على "ماسو" و"سالان" أن يقوما بدعوة "ديغول" فأبرق "سالان" بذلك إلى باريس التي كان النقاش فيها لا يزال جارياً في الجمعية مطالباً رئيس الجمهورية أن

---

[1] – يزيد بوهناف: مشاريع التهدئة الفرنسية إبان الثورة التحريرية وانعكاساتها على المسلمين الجزائريين، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، اشراف: قريري سليمان، جامعة الحاج لخضر – باتنة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، السنة الجامعية: 2014/2013، ص 152.

[2] – رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص 183.

*– كان "لاكوست" قد ترك الجزائر بسبب سياسية رئيس الحكومة الفرنسي الجديد "بيار فيلميلان" المؤيد للتفاوض مع جبهة التحرير الوطني، لذا غادر (لاكوست) الجزائر بحجة أن ذلك سيؤدي إلى ديان بيان فو دبلوماسية، ينظر، يزيد بوهناف: المرجع السابق، ص 153.

[3] – رضا مالك: المصدر السابق، ص 358.

**– كانت (لجنة الانقاذ العام) أو "لجنة السلامة العامة" التي أسسها جنرالات فرنسا في الجزائر وفي مقدمتهم "سالان" – "ماسو" – "جوهو" قد اعتبروا أحداث 13 ماي 1958م بمثابة ديان بيان فو سياسية من أجل (انقاذ الجزائر) من السقوط والاحتفاظ بها ضمن حضيرة الوطن الأم فرنسا ، وكان إلى جانب هؤلاء الجنرالات المذكورين والجنرال "بيجار" و"بيير لاغايارد" زعيم الطلبة الفرنسيين في الجزائر الذي كان نجماً لامعاً في الانقلاب ويؤازر هؤلاء المقيم العام في الجزائر "روبير لاكوست" الذي عاهد نفسه غداة التحاقه بمنصبه في الجزائر بخدمة الجزائر الفرنسية، ينظر، سعدي بزيان: المرجع السابق، ص 9.

يختار الرجل المناسب القادر على تشكيل حكومة إنقاذ وطني والاحتفاظ بالجزائر فرنسية، ووجهت "لجنة الانقاذ" برقية إلى "ديغول" فأسرعت الجمعية الوطنية الفرنسية في باريس إلى تنصيب "بيار فليملان" (Piere Pflimline) زعيم "الحزب الجمهوري الشعبي" رئيساً للحكومة الذي أعلن مع الجمعية أن "سالان" ومن معه متمردون [1].

في حين واصل المتظاهرون رفضهم لرئيس الحكومة الجديد في الوقت الذي بقي فيه "ديغول" صامتاً بمنزله في بلدته "كولومبي" يتابع الأحداث وينتظر، وفي يوم 15 ماي خرج من صمته بعدما جدد "سالان" الدعوة إليه من الجزائر، قبل أن يتدفق الجيش إلى الوطن الأم، فأصدر بياناً أعرب فيه عن استعداده لتسلم زمام سلطات الجمهورية ووضع نفسه بتصرف البلاد، وهو ما أكده أمام الصحافة في اجتماع 19 ماي في فندق أورسي بباريس [2]، وكان هذا ضربة قاضية للجمهورية الرابعة، فها هو "ديغول" مستعد للعودة والانقلابيون لا يريدون سواه.

ولَّد مأزق النظام السياسي في فرنسا تمرد 13 ماي 1958م الذي تم دون إسقاط ضحايا لا في الجزائر ولا في المتربول بهدف الإبقاء على (الجزائر فرنسية)، ومن أجل هذا جاء الانقلابيون بديغول" الذي زكاه غلاة المدنيين والعسكريين معاً*، عله يخلص فرنسا من المعضلة الجزائرية كما أنقدها يوماً من بطش النازية.

وفي يوم 22 ماي 1958م أيد "ديغول" حركة الجيش والشعب في الجزائر ضد السياسة الحكومية المتعاقبة واعتبرها عملاً وطنياً عظيماً ونوه بزعمائها من الجنرالات (جوهو، سالان، ماسو، والأميرال أوبوانو)، وبعد استقالة "فليملان"** أصدر "ديغول" ليلة 27- 28 ماي بياناً قال فيه: [3] «إنني اتخذت الإجراءات النظامية اللازمة لإقامة حكومة جمهورية تستطيع أن تضمن وحدة البلاد واستقلالها... كل عمل يخل بالأمن العام لن أوافق عليه، وتكون عواقبه وخيمة»، وطالب القوات الفرنسية بالانضباط، وفي 31 ماي شكل حكومته، ونصبته الجمعية الوطنية يوم 01 جوان 1958م بأغلبية 329 صوت مقابل 224 معارض[4] – رغم معارضة الشيوعيين وجزء من الاشتراكيين مثل "منداس فرانس" و"فرانسوا ميتران" – كآخر رئيس حكومة للجمهورية الرابعة التي كانت في الواقع قد ماتت قبل ذلك اليوم بأسابيع، لإنقاذ فرنسا من حرب أهلية وشيكة ولإيجاد حل للمعضلة الجزائرية التي زادت تعقيداً، طالباً منحه السلطات المطلقة في التصرف لإعادة النظام لمؤسسات الدولة وبناء وحدة الأمة، ولإعادة الأمل إلى الجزائر التي جعلها من اختصاصه، مع حل البرلمان، وإعداد دستور جديد تهيئةً لحكومته ؛ ومن جهتها علقت "جبهة التحرير الجزائرية"

---

[1] – صالح بلحاج: المرجع السابق، ص 87.

[2] – شارل ديغول: المصدر السابق، ص ص 28، 30.

*– من الذين زكوه "جورج بيدو" الذي أعلن وقوفه الكامل مع "ديغول" و رئيس الحكومة آنذاك "فيلملان" ، و"غي موليه" الاشتراكي نائب رئيس مجلس الوزراء الذي أعلن نضمامه إلى "ديغول" بتحفظ، و "فنسان أوريول" وزير الدولة في وزارة 1945م التي ألفها "ديغول" ينظر، شارل ديغول: المصدر نفسه، ص 30.

**– كانت استقالة "فيلملان" بناء على طلب "ديغول" الذي قابله يوم 26 ماي 1958م بعدما اتضح عجز الأول عن إعادة قيادة الجزائر إلى النظام والطاعة، لذا طلب منه "ديغول" عدم البقاء في مركز لا يمارس فيه سلطاته، مبدياً (ديغول) استعداده باتخاذ التدابير المناسبة للحفاظ على سلطة الجمهورية، ينظر، شارل ديغول: المصدر نفسه، ص 31.

[3] – ، نفسه، ص 32.

[1] – PAR PAUL MONT AGNON: "La guerre d'Algérie, les grandes étapes", Enquête sur L'histore,N(2), op cit, p 18.

على ما حدث في الجزائر من تمرد أنه أمر متوقع نظراً لقوة الثورة حيث جاء على لسان "فرحات عباس" لمجلة "فرانس أوبسيرفاتور" الفرنسية بتاريخ 31 ماي 1958م مايلي: [1] «إن الأحداث الجزائرية كانت متوقعة، ولذلك فهي لم تفاجئ جبهة التحرير الوطني، وإنما فاجأت الرأي العام الفرنسي فقط الذي كان يعيش في ظل الخداع والدعايات الكاذبة ... فهي تبرر كفاح جبهة التحرير الوطني لأنها تبرهن بصفة ملموسة على أن الجزائر ليست فرنسا وأن عاصمة الجزائر ليست باريس» ، وعملت جبهة التحرير الوطني على تكثيف معارك الحرب خوفاً من اتساع رقعة المعارك في شمال إفريقيا بعد استيلاء العسكريين على السلطة في الجزائر، حيث أعلن الدكتور "محمد الأمين دباغين" [*] رئيس دائرة الشؤون الخارجية في "لجنة التنسيق والتنفيذ" يوم 15 ماي 1958م:«إن وقف القتال لن يتم قبل اعتراف فرنسا بالاستقلال»، وأعطيت لولايات الداخل تعليمات بتكثيف العمليات فتزايدت الاشتباكات وارتفعت حصيلة القتلى الفرنسيين إلى 309 جندي فرنسي في أسبوع 13 ماي وحده [2]؛ وقد بادر "ديغول" منذ تعيينه رئيساً للحكومة الفرنسية إلى تغيير الاستراتيجية العسكرية الفرنسية ضد الثورة التحريرية في إطار حرب شاملة عرفت بحرب الإبادة التي تعرضت لها الأرياف والقرى والمداشر بشدة.

كشف تمرد 13 ماي على فرنسا ذاتها من الجزائر وبجيشها وغلاة معمريها وأوربييها، عن القصور الذي أصاب السلطة الفرنسية والعزلة الداخلية التي كانت تعيش فيها، إذ لم تجد من يدافع عنها حتى ضمن الوزراء والقادة العسكريين في باريس الذين كانوا يعملون ويخططون من أجل الإطاحة بها، كما كشف عن الدور الحاسم الذي أدته حرب التحرير في إسقاط الجمهورية الرابعة ، فالذين قادوه كانوا يخشون من أن عجز النظام عن إدارة الحرب سوف يؤدي إلى ضياع الجزائر مثلما ضاعت الهند الصينية من قبلها، لذا صمموا على الإطاحة بالنظام والمجيء بآخر قادر على ضمان (الجزائر فرنسية) دون أن يهم من هو؟

ومن هنا يتبين لنا أن عودة "ديغول" لم تكن صدفة فعمق الأزمة واستمراريتها واشتداد الحرب جعلت قطاعات واسعة ومتزايدة في فرنسا تعتقد أن "ديغول" سيكون الملجأ الأخير – أو المخلص الوحيد- وأن عودته لا محالة آتية ، وهذا ما كان يخطط له "الديغوليون" منذ نهاية سنة 1957م في فرنسا والجزائر ؛ فقد أرسل الديغولي "شابان دالماس" وزير الدفاع آنذاك عناصر تمهد لذلك، وعندما جاء الانقلاب قام بعضهم بدور أساسي في اقناع "سالان" و"ماسو" بإخراج اسم "ديغول" [3].

---

[1] – فرحات عباس نقلاً عن، عبد الله شريط: المرجع السابق، (ج4)، ص 202.

[*] – **محمد الأمين دباغين**: دكتور في الطب، عضو في حزب الشعب، أشرف على نشاط المنظمة الخاصة ما بين 1945- 1946م، ترأس كتلة النواب لحركة انتصار الحريات الديمقراطية، التحق بجبهة التحرير الوطني في ديسمبر 1954م، عين لتعزيز وفد الجبهة الخارجي، وعضو في المجلس الوطني للثورة ولجنة التنسيق (مكلف بالشؤون الخارجية)، ثم وزيرا في الحكومة المؤقتة، ينظر، المجاهد، ع(11)، 1 نوفمبر 1957، ص 9.

[2] – رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص 188.

[3] – صالح بلحاج: المرجع السابق، ص ص 90- 91.

جاء الفرنسيون "بشارل ديغول" رجل المراحل الصعبة والظروف الحرجة في تاريخ فرنسا – الذي أنهى الجمهورية الرابعة– إلى السلطة من أجل "الجزائر فرنسية" ومن أجل انقاذ فرنسا من الورطة التي وقعت فيها وهي حرب الجزائر، لكن الأخير كان يحمل تصورات مختلفة عن الموضوع سنتعرف عليها في النقطة الموالية.

ثالثاً: استراتيجية "ديغول" العسكرية اتجاه الثورة الجزائرية (1958– 1961م):

دشنت عودة "ديغول" إلى الحكم في فرنسا في 01 جوان 1958م مرحلة خطيرة بالنسبة للثورة الجزائرية التي شهدت في عهده فصلاً أكثر عنفاً وشراسة ومكراً ومراوغة، فبعد استلامه الحكم، ومنحه الثقة الكاملة من طرف الجمعية الوطنية الفرنسية، عمل أولاً –كرجل عسكري– على إبعاد الجيش من السياسة مخاطباً إياه خلال زيارته للجزائر يوم 04 جوان 1958م:[1] «إن الجزائر هي أنا، وإن وزير الجزائر هو أنا، لقد قررت تفويض سلطاتي في هذا المجال إلى الجنرال سالان [*]، أما صديقي سوستيل [**] فسيتم التعامل معه فيما بعد»، وألغى "لجنة الإنقاذ العمومي" في الجزائر واعتبرها من الماضي، ومنع العسكريين من الانضمام إليها ليفكك الروابط بينهم وبين المستوطنين المتشددين وحتى يجنب نفسه كارثة 13 ماي أخرى؛ وفي المقابل عمل جاهداً على التمسك بالجزائر التي كانت كل شيء بالنسبة للفرنسيين يجب الاحتفاظ بها مهما كانت الخسائر في جهات أخرى، ومن أجل ذلك انتهج سياسة شاملة للقضاء على الثورة التحريرية زاوج فيها بين الإغراء والقوة فيما عرف في أدبيات تاريخ الثورة بالمخططات الاستعمارية الكبرى التي شملت جميع الميادين (السياسية والإعلامية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية)، هذه الأخيرة التي سخر فيها مختلف القوات الفرنسية معتمداً على عتاد الحلف الأطلسي من أجل القضاء على الثورة الجزائرية التي بلغت خلال هذا التاريخ مرحلة من التطور ميزها الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958م [***] واعتراف معظم دول العالم بها، فكانت ضربة سياسية للمستعمر الذي لجأ إلى اتباع أسلوب سياسة الاصلاح والإغراء عندما أعلن "ديغول" عن مشروع (قسنطينة 03 اكتوبر 1958م) [****] الهادف إلى القضاء على الثورة، ولما فشل في ذلك لجأ الى أسلوب المراوغة بعرض "سلم الشجعان" على جيش التحرير الوطني في 23 أكتوبر 1958م الذي أصبح بعد تأسيس الحكومة المؤقتة أكثر كفاءة فنية ونظاماً بعدما أصبحت الأخيرة هي المختصة بتعيين وترقية الضباط وإطارات جيش التحرير بعد أخذ رأي وزارة القوات المسلحة، وكان الهدف المنشود

---

[1] – ديغول نقلاً عن، رمضان بورغدة: المرجع السابق، 217.

*– كان "ديغول" يدرك أن "سالان" من أبرز الرموز العسكرية لحركة 13 ماي، وأنه متعاطف مع لجان الإنقاذ العمومي، وغير مأمون الجانب، إلا أنه اضطر إلى تعيينه في 6 جوان 1958م مؤقتاً في منصبه، لكن سرعان ما استبدله بالجنرال "شال موريس" في ديسمبر 1958م، ينظر، رمضان بورغدة: المرجع نفسه، ص ص 220– 221.

**– كان "سوستيل" قبل تمرد 13 ماي يدعو ويروج بعد فشله الذريع أمام صمود الثورة وانتصار جيش التحرير الوطني إلى الملجأ الأخير وهو عودة "ديغول"، ينظر، علي كافي: المصدر السابق، ص 150.

[2] – رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص ص 218– 219.

***– سنأتي إلى تفصيل أسباب قيامها ونشاطها الدبلوماسي في المبحث الموالي (واقع الثورة السياسي).

****– مشروع قسنطينة اكتوبر 1958م: هو مشروع اقتصادي لمدة خمسة سنوات أطلقه "ديغول" بهدف القضاء على الثورة ، وسنأتي على تفصيله في المبحث الموالي.

وقتها من جانب "ديغول" وجنرالات فرنسا هو تدمير جيش التحرير الوطني إلى درجة ترغم البقية الباقية من أفراده على الاقتناع بعدم الجدوى من مواصلة الكفاح ومن ثم الاستسلام، ومن هنا جاءت فكرة "سلم الشجعان" بضرب معنويات الجنود الباقين الذين سيلقون معاملة الأبطال – حسب قوله– بوضع السلاح، حيث قال:[1] «إنني أتكلم عن سلم الشجعان، ماذا نعني به؟ ببساطة هو أن: يوقف إطلاق النار أولئك الذين فتحوا النار، وأن يعودوا إلى عائلاتهم وعملهم من غير إذلال»، ثم تحدث عن الحكومة المؤقتة التي لم يكن يعترف بها فأطلق عليها اسم المنظمة الخارجية فقال عنها:[2] «أما فيما يتعلق بتنظيم الخارج الذي يسعى من الخارج إلى قيادة النضال، فأكرر بصوت عالٍ ما سبق وأعلنته، إذا كان هناك مندوبون معينون لإجراء تسوية مع السلطات لإنهاء النزاعات فليس عليهم سوى التوجه إلى سفارة فرنسا في تونس أو في الرباط، فكلتاهما تؤمنان نقلهم إلى باريس، وهناك سيكونان بأمان تام وأنا أضمن لهم حرية عودتهم ...».

أراد "ديغول" بهذه الطريقة التي خاطب بها جيش التحرير خلق الفتنة في وسطه بتعمده أسلوب الإغراء مستغلاً الحالة التي كان يواجهها جيش الداخل بفعل تأثيرات العمليات العسكرية الفرنسية وضعف وصول المساعدات العسكرية بسبب فاعلية السدود المكهربة والملغمة التي أقامتها فرنسا [**]، وتقصير الحكومة المؤقتة الغارقة في الصراعات على السلطة في هذا المجال، وتصاعد نشاط الحركة المصالية (الحركة الوطنية الجزائرية)، حتى انساق العديد من المجاهدين وراء مغريات "ديغول" بوضع السلاح والاتصال بضباط الشؤون الأهلية ، ففي الولاية الثالثة مثلاً التي وصلت رسائل تشكيكية إلى بعض ضباطها من المخابرات الاستعمارية قام العقيد "عميروش" [***] بالقاء القبض على العديد من ضباط الولاية والخونة الذين اختاروا الحل المعروض من طرف "ديغول" (سلم الشجعان) والتحقيق معهم، راح ضحيتها العشرات منهم أثناء التحقيق منهم أبرياء خسرتهم الثورة في ما سمي بمؤامرة الزرق[3].

---

[1] – ديغول نقلاً عن، رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص 225.

[2] – ديغول نقلاً عن، رضا مالك: المصدر السابق، ص ص 57 – 58.

*– ذكر "الشاذلي بن جديد" في مذكراته أن مهمة إيصال السلاح إلى الداخل التي أضطلعت بها القاعدة الشرقية كانت مجازفة حقيقية إذ كان المجاهدون يسيرون نحو موت مؤكد، فقد استشهد خلال هذه العمليات الآلاف منهم، وظل الناجون يحملون آثارها في أجسادهم إلى ما بعد الاستقلال، فبعد إقامة السدين أصبحت عمليات الاختراق محفوفة بالمخاطر، بل ومستحيلة في غالب الأحيان، على الرغم من محاولة قطع الأسلاك الشائكة بالمقصات العازلة للكهرباء واللجوء إلى تفجيرات بأنابيب البنغالور ، ينظر، الشاذلي بن جديد: المصدر السابق، (ج1)، ص ص 109، 111.

– **العقيد عميروش: ولد عام 1936م بولاية تيزي وزو، انخرط في صفوف الولاية الثالثة وتدرج إلى أن وصل منصب قائد الولاية، تعرض مرات عديدة لمحاصرة القوات العسكرية الفرنسية، وكان في كل مرة يفك الحصار الأمر الذي جعل الفرنسيين يلقبونه بـ(ذئب الجبال)، استشهد في أحد المعارك يوم 29 مارس 1959م في طريقه إلى تونس مع العقيد "سي الحواس" قائد الولاية السادسة، ينظر، عثمان سعدي: الثورة الجزائرية في الشعر السوري، (ج2)، دار الفجر، (الجزائر)، 2005، ص 52.

[3] – عبد الحفيظ أمقران: مذكرات من مسيرة النضال والجهاد، (د،ط)، دارالأمة للطباعة والنشر، الجزائر: 2010، ص ص 85– 86. والمؤلف من مواليد سنة 1926م بسطيف، التحق بالثورة التحريرية عند اندلاعها بالمنطقة الثالثة (القبائل) وشارك في مؤتمر الصومام كمصحح لمحاضر الجلسات، عمل برفقة الشهيد عميروش وغيره من الأبطال، تقلد عدة مناصب بعد الاستقلال وفي 1993م عين وزيرا الشؤون الدينية ثم عضو في الأمانة الوطنية للمجاهدين، ينظر، عبد الحفيظ أمقران: المصدر نفسه، ص ص 14، 144.

إن (سلم الأبطال) الذي جاء به "ديغول" ما هو إلا أحد وسائل الحرب النفسية ومناوراته التي جاء بها بعد نتيجة الاستفتاء على دستور الجمهورية الخامسة في سبتمبر 1958م الذي مورس فيه الضغط على الشعب الجزائري من أجل الاقتراع، ولما فشل في هذه الخطة لجأ إلى خطة أخرى وهي دعوة المجاهدين للاستسلام مع ضمان حياة سعيدة لهم، كان القصد منه في المقام الأول زرع بذور الإحباط والروح الانهزامية في صفوف جيش التحرير إذ استسلم عدد منهم لإغراء الاعتقاد بأن اقتراح "سلم الشجعان" يمكن أن يمثل صيغة مقبولة لإنهاء الحرب.

إلا أن الثورة استطاعت أن تكشف نوايا "ديغول" بتحديدها لشروط الصلح في رد الحكومة المؤقتة على (سلم الشجعان) الذي يستبعد الحوار حول المستقبل السياسي للجزائر، والتي لخصتها في: لا للصلح إلا بالشروط الآتية:1- التوجه للحكومة المؤقتة وهي ممثلة الشعب الجزائري باسم مجلس الثورة 2- الاعتراف بنهاية الاستعمار وقيام الجزائر بحقها في تقرير المصير 3- فتح مذكرة رسمية بين رجال الحكومة الجزائرية والفرنسية 4- إعلان إيقاف النار على هذه الخطط[1].

مما جعل "ديغول" يخضع للأمر الواقع فإما أن يقبل شروط الصلح التي عرضتها الحكومة المؤقتة أو استمرار الحرب، لأنه من غير المعقول بعد مضي أربع سنوات من الحرب أن يطالب المجاهدين تسليم أنفسهم دون تحقيق أهدافهم المتمثلة في تصفية الاستعمار من الجزائر والمغرب العربي، ولما فشل في مسعاه هذا راحت القيادة الفرنسية تروج أمام العالم بأن رجال جبهة التحرير لا يريدون سلماً ولا يجنحون إليه.

من الواضح جداً أن الثورة الجزائرية قد أنهكت وأتعبت أعصاب قيادة القوى الفرنسية وحطمت العمود الذي تقوم عليه أي أمة وهو الاقتصاد، فخلال عامي 1957 و1958م خسرت الميزانية الفرنسية ألفي مليون دولار من العملات الذهبية والأجنبية بحيث ارتفع التضخم النقدي وانخفضت القدرة الشرائية فثار الشعب الفرنسي على كثرة الضرائب الاستهلاكية التي فرضت عليه لمواجهة أعباء حرب الجزائر، إذ كانت فرنسا تخسر سنوياً حوالي مائة مليار فرنك ابتداء من سنة 1959- 1960م[2] لتنفقها على جيشها في الجزائر الذي وصل عدده إلى 800 ألف عسكري في سنة 1958م[3] مما اضطرها للاقتراض من الخارج خاصة من الولايات المتحدة الأمريكية التي ظلت تقدم لها مختلف الدعم المادي والأدبي والذي تواصل دون انقطاع [*]، ففي سنة 1958م سجلت ميزانية فرنسا عجزاً مالياً بلغ 1200 مليار فرنك، وكان دينها الخارجي يتجاوز ثلاثة مليارات دولار، وبلغت نسبة وارداتها 75%، وكانت فرنسا كما قال "ديغول" أمام احتمالين: إما ظهور المعجزة أو الإفلاس.

ساهمت الميزانية العامة الفرنسية في ميزانية حرب الجزائر بنسبة 40 % سنتي 1958 – 1959م مقارنة بنسبة 25 % سنتي 1954- 1955م لتنفيذ المشاريع التي خططها "ديغول" لتصفية الثورة، لذا دعا الأخير الشعب

[1] – محمد لحسن أزغيدي: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية (1956- 1962)، (د،ط)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر: 1989، ص 192.

[2] – الطاهر آيت حمو: المصدر السابق، ص 135.

[3] – كمال عبد الرحيم: "تأملات حول التنظيم والتطور البنيوي لجيش التحرير الوطني وأشكال القتال المنوطة به"، مجلة الجيش، ع (200)، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر: نوفمبر 1980، ص 25.

الجزائري إلى استفتاء حول دستور الجمهورية الخامسة في سبتمبر 1958م بهدف إبقاء الاستعمار بالجزائر بعدما تأكد له أنه أمام مأساة كاملة [1]، ولما فشل في إرغام دمج الشعب الجزائر ي في فرنسا وفي سياسته الإغرائية (سلم الشجعان) وافق على مخطط (شال) العسكري عقب انتخابه رئيساً للجمهورية الفرنسية الخامسة في ديسمبر 1958م.

حيث أسند قيادة الجيش الفرنسي في الجزائر إلى الجنرال "موريس شال" (Mauris Challe)* خلفاً لسالان"** في 12 ديسمبر 1958م*** الذي بدأ في تطبيق مخطط حرب ضخم بغرض القضاء على جيش التحرير سمي باسمه (مخطط شال)****.

كان المخطط الذي شرع "شال" عام 1959م في تطبيقه تجسيداً لاختيار التصعيد العسكري الذي اعتمده "ديغول" بعد أشهر معدودة من عودته إلى الحكم، فبعدما عُين "شال" قائداً أعلى للجيش الفرنسي بالجزائر أسرع إلى وضع خطة شاملة لإدارة الحرب تقتضي القضاء على مراكز الثورة الجزائرية واحدة تلو الأخرى، وعرضها على "ديغول" الذي وافق عليها بعد إدخال تعديلات رآها مناسبة، وأبدى ارتياحه لمضمونها وطلب "شال" من "ديغول" لكي يتمكن من العمل في الجزائر ما يلي: 1- زيادة قوات الحركة التي كان تعدادها آنذاك 26.000 رجل إلى 60.000 رجل.

2- الاحتفاظ بالقوات العاملة في الجزائر دون نقصان، فوافق "ديغول" على المطلب الثاني وأبدى تحفظاً من الأول ملبياً كل رغبات "شال" فيما يخص تطوير الأسلحة والمعدات الحربية [2] عندما أمر وزير الجيش الفرنسي "بيار غيوما" بتزويد "شال" بما يحتاجه من طائرات عمودية ومعدات ورجال.

---

[1] - شارل ديغول: المصدر السابق، ص 49.

*- **موريس شال**: (1905- 1979م) جنرال في الطيران الفرنسي ، شارك في الحرب العالمية الثانية، أصبح قائداً لعيئة أركان الطيران العسكري الفرنسي وفي 1953م قائداً عاماً للجيش الفرنسي، شارك في العدوان الثلاثي على مصر، وفي 1958م أصبح قائداً لقوات الجيش الفرنسي في الجزائر، في افريل 1960م أحيل إلى قيادة حلف الشمال الأطلسي، وبعد مشاركته في انقلاب 22 افريل 1961م ضد "ديغول" حكم عليه ب15 سنة سجناً ، ثم عفي عليه عام 1966م، أصدر مذكراته في 1968م تحت عنوان "ثورتنا"، ينظر، علي أحمد مسعود: التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960- 1961، (د،ط)، دار الحكمة، الجزائر: 2010، ص 24.

**- عين "سالان" بعد تنحيته مفتشاً عاماً للجيش في باريس، ثم عين في جانفي 1959م حاكماً عسكرياً لباريس، وحل محله في الجزائر "بول دولوفريه" مندوباً عاماً، والجنرال "شال" قائداً عاماً، وقد وضعت هذه التعيينات حداً لاختلاط السلطة المدنية والقيادة العسكرية – حسب ديغول"، ينظر، شال ديغول: المصدر السابق، ص 70.

***- عُين "موريس شال" قائداً عاماً للقوات المسلحة في الجزائر بدلاً من الجنرال "صالان" الذي تم نقله من الجزائر وتعيينه مفتشاً عاماً لشؤون الدفاع.

****- **مخطط "شال"**: سمي باسم الجنرال " موريس شال" الذي عينه "ديغول" في ديسمبر 1959م قائداً للجيش الفرنسي بالجزائر خلفاً للجنرال "سالان" Salan الذي قاد حرب الجزائر منذ 1956م، وكلفه "ديغول" بوضع استراتيجية جديدة ثم درسها معه ووافق عليها ووفر له الدعم اللازم لتنفيذها والمخطط تمثل في القيام بعمليات تمشيطية برية وبحرية في محاولة لتطهير مناطق الثورة من المجاهدين مثل: عملية (الضباب) بالقبائل الكبرى بقيادة الجنرال "فور" وعملية (الشرارة) في جبال الحضنة بقيادة "شال" نفسه خلال جويلية 1959م وعملية (المراطون) على الحدود الشرقية وعملية (التاج) في الولاية الخامسة خلال فيفري 1959م والتي شارك فيها حوالي 30 ألف جندي فرنسي وعملية (الحزام) بالولاية الرابعة في شهر جوان من نفس العام وعملية (المنظار) بالولاية الثالثة في جويلية من نفس العام دامت ستة أشهر اشترك فيها حوالي 70 ألف جندي فرنسي وعملية (الأحجار الكريمة) بالولاية الثانية في ديسمبر 1959م التي اشترك فيها حوالي 10 آلاف جندي فرنسي، ينظر، صالح بلحاج: المرجع السابق، ص ص 196، 445.

[2] - صالح بلحاج: المرجع نفسه، ص 199.

وبهذا نال "شال" المصادقة على مخططه العملياتي، كما حصل على ضمان من "ديغول" بتلبية طلباته فيما يخص المعدات العسكرية والبشرية ليحرز بها انتصاراً عسكرياً على جيش التحرير في نفس السنة ؛ فباشر القيام بعملية تمشيط دقيقة منطقة بعد الأخرى ليتمكن من القضاء على الثورة عسكرياً، وتشديد المراقبة على الحدود الجزائرية الشرقية والغربية عن طريق إقامة خط (شال) المكهرب على الحدود الشرقية إلى جانب (خط موريس) على الحدود الشرقية (خطوط الموت) بهدف تطويق الثورة ومنع تسرب الثوار والأسلحة إلى الداخل، حيث تم تعزيز (خط موريس) أواخر 1958م بخط (شال) وبما يزيد عن عشرين ألف جندي مجهزين، ورادارات ومنبهات كهربائية تسببت في استشهاد عدد كبير من المجاهدين، وبعض القيادات التي كانت تلتحق بتونس أو القاهرة للاجتماعات [1]، فكان بمثابة العصا في وجه جيش التحرير، إذ كان يهدف إلى عزل الولايات الداخلية عن قواعد التموين والتسليح أي فصلها عن القاعدة الشرقية [2]، وعزل السكان عن المجاهدين بإقامة المناطق المحرمة والمراكز العسكرية وزرع الألغام على طول الحدود[*]، وإقامة المحتشدات قرب المعسكرات الفرنسية، واستمرار الفرق الإدارية المختصة (La.s.a.s)[**]، والمكتب الثاني المخابراتي في بث روح التفرقة والعداوة، وتجنيد العملاء والحركى للوقوف ضد إخوانهم وتكثيف العمليات العسكرية ضد المجاهدين، والإكثار من مراكز الكادرياج (Quadrillage) التربيعية في أنحاء الجزائر، لمحاصرة قوات جيش التحرير حتى وصل عددها في حدود سنة 1959- 1960م أكثر من 517 مركزاً[3].

[1] – علي كافي: المصدر السابق، ص 175. حتى أن هذه المرحلة من الثورة شهدت تذمراً في أوساط المجاهدين المتمركزين في القواعد الخلفية نتيجة سوء التنظيم والتأثيرات السيئة على نفوس المجاهدين من جراء إقامة خط شال الذي تجاهل بعض قادة الثورة حقيقته كمحمود الشريف" وبلقاسم" اللذين صرحا للمجاهد بأن الشبكات المكهربة لا تمثل خطورة جدية لجيش التحرير الوطني، ينظر، محمد زروال: المصدر السابق، (ج2)، ص 430.

[2] – الشاذلي بن جديد: المصدر السابق، (ج1)، ص ص 119- 120.

*– ذكر المجاهد "كمال عبد الرحيم" أن زراعة الألغام على طول خط موريس بدأت مع نهاية سنة 1957م حيث تم زرع 800.000 و 900.000 لغم أي بمعدل 50.000 لغم في كل 20 كلم، وزودت شبكة الأسلاك الشائكة بمسلك وراءها وبجانبها محروس باستمرار بدوريات من الآليات المدرعة والآليات النصف مجنزرة وآخرى خاصة بالاستطلاع وكذا الدبابات، وخلفه توجد مراكز للحراسة تبعد عن بعضها البعض 2 أو 3 كلم تأوي المدافعين بمنع عناصر جيش التحرير من عبور الحاجز، وخلفها على بعد 10 و 15 كلم توجد وحدات للتدخل مكلفة بإعادة غلق أماكن العبورة المكتشفة وتمشيط المنطقة ينظر، كمال عبد الرحيم: تأملات حول التنظيم والتطور البنيوي لجيش التحرير الوطني وأشكال القتال المنوطة به"، مجلة الجيش"، ع (200)، المرجع السابق ص 25.

– **La.s.a.s: كان يديرها ضباط متخصصون في الشؤون الأهلية (ضباط الشؤون الأهلية) جلبوا من المغرب الأقصى ما بين مارس وافريل 1955م بإشارة من الوالي العام للجزائر آنذاك "سوستيل" حيث كانوا يباشرون مهمتهم التخريبية وهم يقومون بدراسة أحول السكان ويجيدون التحدث باللهجات المحلية ويحاولون بشتى الطرق وقف التطور والتقدم الذي يعتبرونه السبب المباشر في يقظة الوجدان الوطني لدى جماهير الشعب، كما عملوا على بث التفرقة بين السكان، ينظر، المجاهد: ع(31)، 1 نوفمبر 1958، ص 13. بلغ عددها في فيفري 1962م 512 شعبة إدارية مختصة مؤطرة من قبل 1240 ضابط ينظر، رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص 135.

[3] – يحي بوعزيز: موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، (ج2)، (د،ط)، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص 409.

استخدم "شال" جميع الوسائل المتاحة من كوماندوسات المطاردة والقوة الضاربة المكونة من المظليين وقوات اللفيف الأجنبي* وقوات الحركى** التي احتلت مكانة هامة في مخططه (ضرب الجزائريين بالجزائريين) إذ قال في هذا الصدد:[1] «إن استخدام الفرنسيين من أصل الشمال إفريقي هو في المقام الأول ضرورة معنوية، فلن نتمكن من إخماد حرب التحرير الجزائرية بدون الجزائريين، وهو بعد ذلك من الضمانات الفعلية، لأن أفضل مطاردة للفلاقة هو الفرنسي من أصل عربي، وهو في الأخير ضرورة للحد من تناقص قواتنا».

إذن كان "شال" يرى في الفرنسيين من الأصول الجزائرية قوة معنوية ضاربة لجيش التحرير الوطني، كما أنها كفيلة بتغطية النقص الحاصل في الجيش الفرنسي، فاستخدمها ليغطي هذا النقص الذي لم يستجب "ديغول" لتغطيته.

كما بنى استراتيجيته على ضرورة مواجهة جيش التحرير ليل نهار بمحاصرته عن طريق إقامة مراكز عسكرية في الجبال والاستقرار فيها لمدة طويلة لا تقل عن الشهرين في المتوسط، وعدم مواجهته في النهار فقط كما كان يفعل القادة العسكريون من قبله تاركين الليل لجيش التحرير الوطني، وهذا الأسلوب كان جدّ خطير بالنسبة لجيش التحرير إذ يمنعه من التحرك في منطقته حتى في الليل، وبالتالي إرغامه على المواجهة غير المتكافئة [2] مع الجيش الفرنسي المدجج والمدعم بالمظليين وقوات الحلف الأطلسي.

كانت القوات العسكرية في مخطط "شال" أكثر والأسلحة أيضاً ، ومنطقة العملية الواحدة واسعة بدرجة لا تحتمل أي مقارنة مع السابق، فقد برمج "شال" في مخططه خمس عمليات كبرى*** لكل ولاية من الخامسة إلى الأولى (أي من الغرب إلى الشرق) متوقعاً لكل واحدة منها شهرين بالتقريب، على أن يكون التنفيذ من الأسهل إلى الأصعب في رأيه، وكانت كل واحدة من العمليات تشبه حرباً مصغرة بالنظر إلى القوات المشاركة فيها (ما بين 50.000 إلى 100.000) جندي، والمعدات والأسلحة المسخرة لها [3]، وكانت الأولى أشد خطراً على جيش

---

*- ضمت **قوات اللفيف الأجنبي** ايطاليين وسنغاليين وألمان ... أغرتهم فرنسا بالمنح، ففي شهادة جندي ايطالي من اللفيف الأجنبي نشرها في مجلة أودجي الايطالية) بتاريخ 11 ديسمبر 1958م، أن أشخاص قالوا له بأن منحة الإنسان الذي ينخرط في اللفيف الأجنبي قدرها 70 ألف فرنك وأن أجرته الشهرية تبلغ حوالي 20 ألف فرنك مع ضمان الأكل واللباس لمدة خمسة سنوات من التطوع، لكنه أصيب بخيبة أمل بعد تطوعه ووصوله إلى الجزائر، حيث كانت الأجرة الشهرية لا تتعدى خمسة آلاف فرنك إضافة إلى المعاملة القاسية من طرف الجيش الفرنسي في حالة ارتكاب الأخطاء، ينظر، المجاهد: ع(35)، 15 جانفي 1959، ص 11.

**- اعترف الجنرال "صالان" بأن فرنسا كانت تستعمل 65 ألف مسلم يكافحون جنباً مع القوات العسكرية ضد الثوار الوطنيين فيهم الحركة والعملاء والذين باعوا ضمائرهم للفرنسا ينظر، سعدي بزيان: المرجع السابق، ص ص 51- 52.

[1]-Benjamin Stora, Tramor Quemeneur: op. cit, p 175.

[2] - صالح بلحاج: المرجع السابق، ص ص 202- 204.

***- هي: عملية كورون(التاج) (Couronne) في الولاية الخامسة فيفري – مارس 1959م، عملية كوروا (الحزام) (Curroie) في الولاية الرابعة (افريل – جوان 1959م)، عملية ايتانسيل(الشرارة) (Etincelle) جنوب الولاية الثالثة (من 1 الى 15 جويلية 1959م)، عملية جوميل (المنظار) (Jumelles) بالثالثة أيضاً (22 جويلية الى نوفمبر 1959م)، عملية بيربريسوز(الأحجار الكريمة) (Pierres Prècieuses) بالولاية الثانية (من نوفمبر 1959م الى جوان 1960م)، ينظر، صالح بلحاج: المرجع نفسه، ص 207.

[3] - كمال عبد الرحيم: تأملات حول التنظيم والتطور البنيوي لجيش التحرير الوطني وأشكال القتال المنوطة به"، المرجع السابق، ص ص 26- 27.

التحرير (عملية كورون في الولاية الخامسة) لاعتمادها على أسلوب المفاجئة (قوات برية وجوية)، فكان على وحدات جيش التحرير التكيف مع هذه الوضعية الجديدة لتحقيق الانتصار.

وأحياناً كانت العملية تسبقها عمليات ممهدة كما حدث في الولاية الثالثة (القبائل)، إذ سبقت عملية (المنظار) (Jumelles)* جويلية 1959م عملية (الشرارة) جنوب الولاية (الحضنة) بهدف المناورة لمعرفة قدرات جيش التحرير الوطني ثم مفاجأته، وكانت الخسائر باهضة في صفوف جيش التحرير الوطني حيث خسرت الولاية الثالثة خلال أربعة أشهر عشرات الآلاف مقارنة بما خسرته من قبل، وكانت الكارثة عامة تنذر بالشؤوم واليأس [1] وكانت آخر عملياته التي نفذها (الأحجار الكريمة) (Pierres Peècieuses) بالولاية الثانية في نوفمبر 1959م عندما اعترف بأن الجبال هي مجال المتمردين ومراكزهم، وبهذا لقي مخططه مقاومة أشد في الشمال القسنطيني لاعتماد المجاهدين على تفكيك الكتائب والجاهزية منذ افريل 1959م، وكانت نتائج العملية في الولاية الثانية مخيبة لآمال "شال" الذي أرجع ضعف النتائج إلى عوامل جغرافية ومناخية[2].

أما الولاية الرابعة فقد عانت هي الأخرى أشد العناء من هذا المخطط فقد كانت تسبق العملية قوات أمامية تدعمها محميات تقوم بدارسة طوبوغرافية شاملة للميدان ريثما تلحق بها حملة الإبادة الشاملة التي كان من أهدافها القضاء على عنصر الحياة وتدمير الثورة، وفي هذا قال الرئد "لخضر بورقعة" **[3]: «كنا محاصرين بين النار والنار التي تطلق علينا من الأرض والسماء، يمزقنا الجوع والعراء والعزلة المطلقة في الوقت الذي كان فيه رفاقنا في قيادة الخارج يدبجون البيانات ويختارون لها الكلمات الرنانة ... ».

ولم يهمل الجيش الفرنسي الجانب المعنوي من ذلك التوسع فأخذ يرمي بالمناشير من الطائرات تدعو الثوار [4] إلى الاستسلام وتتحدث عن تكاسل الوفد الخارجي، وكان يبث كل يوم خطابات عبر الراديو من أجل الاستسلام للقضاء على الروح الوطنية وتشتيت الوحدة الثورية.

---

*- شارك في عملية المنظار الرهيبة (22 جويلية 1959م) في ولاية القبائل أكثر من (25 ألف جندي)، وطائرات (ب 26) تحت قيادة "شال" نفسه، وخلفت أكثر من 1000 قتيل في صفوف جيش التحرير الوطني وخراب كلي لبلاد القبائل، ينظر

Benjamin Stora, Tramor Quemeneur: op. cit, pp 276- 277.

[1] - علي أحمد مسعود: المرجع السابق، ص 99.

[2] - صالح بلحاج: المرجع السابق، ص ص 209، 212.

- **لخضر بورقعة: ولد عام 1933م بالمدية، التحق بالثورة التحريرية أوائل 1956م، كافح إلى جانب بوقرة، وبونعامة، وصالح زعموم الذي ارتبط اسمه بقضية الإليزيه، رفض بوقعة إعدام الأخير، أظهر شجاعة نادرة ضد القوات الفرنسية في الولاية الرابعة، عضو المجلس الوطني للثورة، وبعد الاستقلال شارك في المجلس الوطني الأول ثم في اللجنة المركزية للمؤتمر الاول لحزب جبهة التحرير عام 1964م، عرف بمعارضته الشديدة لجيش الحدود، سجن عام 1968م مع سليمان عميرات وآخرين بتهمة التحالف مع الطاهر الزبيري وكريم بلقاسم، وحكم عليه بـ 30 سنة سجن، لكن أطلق سراحه عام 1975م اثر عملية جراحية خطيرة، ينظر، لخضر بورقعة: مذكرات الرئد لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة، تحر: صادق بخوش، تقد: سعد الدين الشاذلي، (ط 2)، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر: 2000، ص 3.

[3] - المصدر نفسه، ص ص 18، 31.

[4] -Benjamin Stora, Tramor Quemeneur: op. cit, p, 276.

وعن آثاره فقد ألحق مخطط "شال" أضراراً كبيرة بالولايات العسكرية التي عانت أصعب مراحل نضالها في الفترة الواقعة بين جانفي 1959م وصيف 1960م، في ظل اشتداد الأزمة بين الداخل والخارج، وأمام غياب الاتصالات مع قيادة الثورة في الخارج، والنقص الفادح في التموين ووسائل العلاج، وانقطاع عمليات الإمداد بالسلاح وعبور جيش الحدود، حتى أن المناضلين والقادة الذين تمكنوا من تسجيل شهاداتهم أكدوا أنه في نهاية 1959م كان قد انتهى الزمن الذي شُهِد الجنود وهم يتجولون بأعداد كبيرة في وضح النهار بأسلحتهم ولباسهم العسكري، ولم يبق من فرق وكتائب جيش التحرير إلا مجموعات صغيرة، مناضلون بدون أسلحة، بل وجنود نظاميون بأسلحة دون ذخيرة وحتى بدون أسلحة في بعض الأحيان، وسائل العيش تناقصت نتيجة الحصار الدائم واختفاء مصادر التموين وانقطاع طرقه، فالاتصالات انقطعت بين مختلف الأقسام والنواحي في الولاية الواحدة وبين بعض الولايات فيما بينها وصار انشغال الجنود الأول هو البقاء وليس القتال [1]، فقد شهدت غابة أكفادو من الولاية الثالثة (القبائل) – التي كانت مسرحاً لعملية المنظار (جوميل) – مثلاً هجوماً مكثفاً وقصفاً بالتناوب من المدفعية والطائرات في جويلية 1959م دام لعدة ساعات، مع زيادة عدد الجيش الفرنسي ودام حصار المنطقة مدة عشرة أيام دون قوت ولا ماء، رغم استبسال جيش التحرير الذي خاض معركة شرسة مع العدو الفرنسي سقط فيها قتلى وجرحى وأسرى في صفوف الجيش الأخير[2].

وذكر المجاهد "علي كافي" قائد الولاية الثانية ما بين (1957- سبتمبر 1961م) عن مخطط "شال" قائلاً:[3] «أسند الجنرال "ديغول" المهمة الصعبة للجنرال "شال" الذي جاء بقوات ضخمة وقام بعمليات تمشيط واسعة ودقيقة وخانقة، وغير أسلوب وحداته العسكرية في إحكام السيطرة على بعض المناطق، فكانت الوحدات العسكرية تتناوب على العمليات تنسحب وحدة للراحة لتخلفها أخرى بأسلحة حديثة ... وأستطيع أن أؤكد ما عشته وما رأيته بأننا لم نعرف مرحلة أخطر على الثورة من مرحلة الجنرال ديغول»، وقال عنها "الشاذلي بن جديد": [4] «...ألحقت خطة شال أضراراً كبيرة بالوحدات القتالية في الداخل وعلى الشريط الحدودي من خلال اعتمادها التطويق وقطع الدعم عن جيش التحرير».

وعن حجم الخسائر البشرية التي خلفها مخطط "شال" ذكر "ديغول" بأن الهجوم الذي شُن ما بين مارس وأفريل 1959م على ولاية وهران بقيادة الجنرال "غامبيز" حتى إلى جبال الونشريس وجبال الظهرة أدى إلى إبادة نصف الكتائب التي اتخذت تلك الأماكن كميناً لها، وأن هجوم "ماسو" على ولاية الجزائر وما جاورها أدى إلى نتائج حسنة أيضاً[5]، مما أعطاه فرصة ليقنع مؤيدي الجزائر الفرنسية ، وصرح "شال" في 21 افرسل 1959م أن مخططه في

[1] – صالح بلحاج: المرجع السابق، ص 213.

[2] -Benjamin Stora, Tramor Quemeneur: op. cit, pp, 276 – 277.

[3] – علي كافي: المصدر السابق، ص ص 246- 247.

[4] – المصدر السابق، (ج1)، ص 128.

[5] – شارل ديغول: المصدر السابق، ص 83.

الولاية الخامسة خلف 2462 ما بين قتيل وأسير، مشيراً بأن حل القضية الجزائرية عسكرياً سيتم في أقرب وقت [1] وبلغ مجموع الخسائر البشرية في صفوف جيش التحرير الوطني – حسب بنايمين سطورا" – ستة وعشرين ألف قتيل سنة 1959م[2]، مؤكداً أنه لم يكن في استطاعة جيش التحرير الوطني التصدي لتلك القوى الهائلة، إضافة إلى عدد الأسرى؛ وهي لا شك احصائية مبالغ فيها بالنظر إلى استبسال جيش التحرير الوطني في مواجهة مخطط شال، فقد أكد الرائد "لخضر بورقعة" [3] من الولاية الرابعة مواصلتهم مهاجمة العدو الفرنسي رداً على غرور "شال" فدارت بينهم وبينه عدة معارك حربية كمعركة (الرقيطة) قرب ثكنة بوغار التي تكبدت فيها القوات الفرنسية خسائر هامة في العتاد والجنود، وغنم المجاهدون ستاً وعشرين قطعة سلاح، وأسقطوا طائرة، وكانت خسائرهم معتبرة (اثنان وعشرون شهيد).

واجه جيش التحرير الوطني في حكم "ديغول" أعنف المعارك وأخطرها وتعرض لمحن في فترة ما بين 1959-1960م بسبب مخطط "شال" الجهنمي والمشاكل التي عرفتها جبهة وجيش التحرير أيضاً [*]، فقد استعمل "ديغول" شتى أشكال العنف ضد الثورة للوصول إلى ما لم يصل إليه من قبله وهو القضاء عليها عسكرياً، فقد وظف كل الإمكانيات البشرية والعسكرية لحرب الجزائر قاسى منها الشعب الجزائري أضعاف ما قاساه في السنوات التي سبقت حكمه، فالزيادة في العنف هو التغيير الوحيد الذي أدخلته الجمهورية الخامسة على حرب الجزائر حتى زال شبه الحكم المدني، وشعر العسكريون أنهم مطلقوا الحرية وتفاقمت عمليات القمع والإرهاب في شبه سباق مع الزمن لإنهاء حرب الجزائر بأسرع وقت عن طريق انتصار عسكري كامل، مدعية بأنها تقوم بعمليات للتهدئة والحفاظ على الأمن، واصفة جيش التحرير بالإرهاب، مصرة على عدم الاعتراف بجبهة التحرير الوطني كممثل للشعب الجزائري، حيث أكد المجاهد "عبد الحفيظ أمقران"[4] أن الهجومات المكثفة على عهد ديغول" أثرت بصفة محسوسة في السير الطبيعي والمطلوب على أساليب الثورة وحرب العصابات، والحفاظ على الروح المعنوية لدى المواطنين، حتى ظهرت بعض علامات الفشل على البعض.

أراد "ديغول" منذ توليه السلطة بسياسة القمع والإرهاب التي مارسها ضد المجاهدين أن يبرهن للعسكريين الاستعماريين – الذين أتوا به إلى الحكم – بأنه في مستوى الطموح والظن الذي دفعهم إلى الإتيان به للحكم، وما برنامج (شال) وعملياته الإبادية ومحتشدات الموت البطيء إلا دليل على تلك السياسة الاستعمارية التي انتهجها "ديغول" في حرب الجزائر؛ كما أراد من سياسة الإرهاب تلك جر جيش التحرير على قبول الاستسلام لتحقيق مبدأ (سلم الشجعان) وعزل الحكومة المؤقتة الجزائرية؛ ويبدو أن أوضاع الولاية الرابعة (الجزائر العاصمة) كانت مهيأة لهذا

---

[1] – لخضر بورقعة: المصدر السابق، ص 17.

[2] –Benjamin Stora, Tramor Quemeneur: op. cit. p 273.

[3] – المصدر السابق، ص 18.

*– كان من أبرزها نقص الأسلحة والذخيرة أمام ضربات العمليات الواسعة لخطة "شال"، وتقصير الخارج في هذا المجال، والانتقادات الموجهة للحكومة المؤقتة التي اتهمت بالتقصير في ذلك، حيث كان السلاح لا يصل إلا بالتقتير إلى الداخل ، بسبب تواجد الجيش الفرنسي على الحدود التونسية والمغربية والمؤمرات والتمرد الذي كان يترصد جيش الحدود مثل مؤامرة (لعموري) ضد الحكومة المؤقتة التي كانت تهدف إلى الإطاحة بها وتوسيع الحرب إلى تونس وهو ما أدى إلى تغيير تشكيلة الحكومة المؤقتة في نهاية سنة 1959م وبداية سنة 1960م، ينظر، رضا مالك: المصدر السابق، ص 62.

[4] – المصدر السابق، ص ص 72- 73.

النوع من الاختراقات خاصة بعد استشهاد قائدها "أحمد بوقرة" [*] في ماي 1959م، وتولى قيادتها بشكل ثنائي "صالح زعموم" [**] و" محمد بونعامة" إلى غاية التحاق النقيب "أحمد بن شريف" مبعوث الحكومة المؤقتة في سبتمبر 1960م للتحقيق في قضية " صالح زعموم" [***] الذي زار "ديغول" في الإليزيه في 10 جوان 1960م رفقة مساعديه "بونعامة" المسؤول العسكري، و"لخضر بورقعة"، بتصرف انفرادي دون علم القيادة العليا للثورة والذين كان بإمكانه أن يحقق من خلالهم سياسة الإدماج في الجزائر، إذ حمله العسكريون – الذين علقوا الآمال على طلب قادة الولاية الرابعة لسلم الشجعان واعتبروه ضربة قاضية لجيش التحرير– مسؤولية الفشل مؤكدين أنه لم يكن راغباً في نجاحها لدعوته الحكومة المؤقتة إلى محادثات، وكان الاختلاف حول أهمية القضية بين "ديغول" وجيشه سبباً في تصاعد التوتر بين الطرفين مما أدى إلى انفجار الأزمة بانقلاب الجنرالات في ربيع 1961م[1].

وعن سبب لجوء قادة الولاية الرابعة إلى "ديغول" ذكر الرائد "لخضر بورقعة" الذي رتب للقاء "صالح زعموم" بديغول" في مذكراته أن تجربة "سي صالح" مع القياة العليا للثورة في الحارج كانت مريرة ومحبطة، بالإضافة إلى ما عانته الولاية الرابعة من عزلة عن بقية الولايات ذات المنافذ إلى الأقطار المجاورة التي كان بإمكانها أن تخفف عليهم من العزلة بمدهم بالسلاح والذخيرة، فضلاً عن الحصار المضروب عليهم مع مجيء الجنرال "ديغول" وفصل الشعب عن الثورة بإقامة المحتشدات، نافياً أن لقاء "صالح" لم يكن بدافع اليأس والخضوع للأمر الواقع، كما أن وضع الولاية الرابعة لم يكن السبب الوحيد وراء لقاء الإليزيه الذي لعب "بورقعة" مع "عبد الحليم" المسؤول السياسي دور كبير في التحضير له، ذاكراً أنهم استشاروا كلا من "بومدين" الذي طالبهم بأخذ مهلة للتشاور وقيادة الخارج في الأمر، غير أن الأخيرة

---

*– **أحمد أو أمحمد بوقرة:** عضو حركة انتصار الحريات الديمقراطية، التحق بالثورة في 1954م بالمنطقة الأولى، في 1956م أصبح رائداً وقائد المجلس الولائي للولاية الرابعة سنة 1957م برتبة عقيد، شارك في اجتماع الولايات ديسمبر 1959م، استشهد في 5 ماي 1959، وخلفه مساعده صالح زعموم كقائد على الولاية الرابعة، ينظر، علي أحمد مسعود: المرجع السابق، ص 103.

– **صالح زعموم: (1928– 1960م)، هو محمد زعموم ولد في نوفمبر 1928م بالعاصمة الجزائر، نشط في صفوف حزب الشعب الجزائري، شارك في تفجير الثورة بالمنطقة الثالثة (القبائل)، حكمت عليه السلطات الفرنسية بالإعدام غيابياً سنة 1956م، وفي 1957م عين نائباً للعقيد "هواري بومدين" رئيس لجنة العمليات العسكرية في الغرب، إلا أنه لم يلتحق بالمنصب وذهب إلى تونس لحل مشكلة السلاح، وعاد إلى الولاية الرابعة (الجزائر) سنة 1958م، عين عضواً في المجلس الوطني للثورة وعضو هيئة قيادة أركان الولاية الرابعة برتبة صاغ أول، وبعد استشهاد قائدها "أحمد بوقرة" في ماي 1959 أصبح قائداً عليها، وقع ضحية مخططات الجنرال "ديغول" للتفاوض مع فرنسا على توقيف القتال فذهب إلى باريس وقابل "ديغول" في الاليزيه يوم 10 جوان 1960م، دون علم القيادة العليا للثورة، وبعد عودته إلى الجزائر أوقف من طرف نائبه "الجيلاني بونعامة" الذي أرسله إلى القيادة العليا ليحاكم في تونس، وفي طريقه إليها استشهد في كمين بمشدالة بالبويرة يوم 20 جويلية 1960م، ينظر، محمد علوي: المرجع السابق، ص ص 128، 130. عرفت الولاية الرابعة في عهده جملة من المشاكل منها شغور مجلس قيادة الولاية بعد خروج عمر أوصديق والرائد عز الدين إلى الخارج، والعمليات المكثفة والحصار من طرف العدو (عملية الحزام أو كورو) ينظر ، لخضر بورقعة: المصدر السابق، ص ص 46– 47.

***– **قضية سي صالح**: قائد الولاية الرابعة (الجزائر) بالنيابة كان قد بعث برسالة موقعة في 19 جوان 1960م من طرفه ومعاونيه الرائدين "محمد" ولخضر" والنقيب "عبد اللطيف" إلى الحكومة المؤقتة تطلب من "فرحات عباس" أن يرد بشكل إيجابي على المفاوضات (مولان)، وهددوا بإصرار بأنهم سيجرون هذه المفاوضات هم أنفسهم إذا تهربت الحكومة المؤقتة، وهو موقف جديد على الحكومة المؤقتة التي اعتادت تلقي لهجات قاسية من الولايات معلنين حاجتهم الماسة للسلاح، فقام قادة الولاية الرابعة بمساومات مع فرنسا بهدف وقف إطلاق النار، واجتمعوا بديغول" في الإليزيه، وكانت النتيجة إدانة وإعدام: لخضر مسؤول الاتصالات والأخبار وعبد الحليم المسؤول السياسي وعبد اللطيف، واعتقال "سي صالح" الذي استشهد في طريق نقله إلى تونس ينظر، رضا مالك: المصدر السابق، ص ص 92– 93. وللتوسع أكثر حول الموضوع ينظر، لخضر بورقعة: المصدر السابق.

[1] – صالح بلحاج: المرجع السابق، ص ص 160 –161.

كان ردها غير واضح، وأن المبعوثين الذين أرسلهم "صالح" إلى الولايات: الخامسة والأولى والسادسة كان بغرض التنسيق في العمل، وليس لاقناعهم بفكرة سلم الشجعان، وحتى عند وصوله فرنسا طلب من الفرنسيين مشاورة "بن بلة" ورفاقه المسجونين، إلا أنهم رفضوا، وانتهى اللقاء إلى اتفاق الطرفان (ديغول وصالح زعموم) على مبدأ تقرير المصير طبقاً لشروط موضوعية وسليمة[1].

في حين ذكر "ديغول"[2] أن المآسي التي تكبدها الثوار في الجبال هي التي جعلت قادة الولاية الرابعة [*] (صالح والأخضر ومحمد بونعامة) يباشرون مع فرنسا مفاوضات سرية على إيقاف القتال بالنسبة لولايتهم، وأنهم عندما استقبلهم في باريس أبدوا رغبتهم الملحة في الوصول إلى تسوية، وبأنهم سيقنعون بقية قادة الولايات الأخرى بذلك وختم كلامه بأن هذه المحاولة من قادة ولاية الجزائر كانت بسبب أحاديثه التي وجهها للمحاربين الجزائريين ، ويقصد بذلك (سلم الشجعان).

هدف "ديغول" من خلال زيارة وفد قادة الولاية الرابعة للاليزيه إلى شق صفوف قيادات جيش التحرير، التي كانت نتيجتها قيام الأخير بتصفية كل من شارك فيها.

ولم يكتف "ديغول" بهذا بل راح يسخر ويستعمل أكبر جنرالات فرنسا للقضاء على الثورة [**] أمثال: "بيجار"، "جوهو" و"سالان" هذا الأخير الذي اعتبره ممثله في الجزائر اعتبره والرجل القوي فيها.

إن إجراءات "ديغول" العسكرية هذه قد أثبتت بأن الهدف الأساسي لقادة فرنسا من سياسيين وعسكريين هو الإبقاء على "الجزائر فرنسية" ومن أجل ذلك تهون كل الأعمال وموورست كل أشكال العنف ضد الشعب الجزائري دون مراعاة للقوانين الحرب الدولية [***] ، فكانت جرائم الجنرالات: "ماسو"، "سالان" و"جوهو" و"بيجار"

[1] – لخضر بورقعة: المصدر السابق، ص ص 47، 55.

[2] – المصدر السابق، ص ص 111– 112.

*– ذكر الرائد بورقعة أن الولاية الرابعة كانت على أهمية بالغة في مخطط العدو التدميري بالنظر إلى موقعها وقربها من نقاطه الاستراتيجية ومواقعه الحساسة، وأن الولاية فقدت سنة 1959م وحدها 5000 شهيد بسبب مخطط شال، ينظر، لخضر بورقعة: المصدر السابق، ص ص 11، 29.

**– عملت فرنسا على مضاعفة قواتها العسكرية على عهد "ديغول" حتى فاقت مليون جندي عسكري يشرف عليهم 60 فريقاً (جنرالاً) و700 صاغ ثان (كولونيل) و1500 صاغ أول (كومندان) و 5300 ضابط ثان (كابتان) و 16.000 ملازم (ليوطنان)، وتألف هذا الجيش الضخم من الجيوش البرية والبحرية والجوية وجنود الخدمات العامة، وأركان الحرب وجنود الدرك والحرس المتحول، والشرطة المسلحة والحرس الجمهوري، والحركة والقوم، وفرق الدفاع الذاتي والحرس المسلح والوحدات العسكرية الإقليمية، والشائع أن مجموع القوات الفرنسية المحاربة في الجزائر مليونان من الجنود، يضاف إليهم مليون أوروبي مدني مسلح في الجزائر، وبذلك وصل العدد إلى ثلاثة ملايين، ينظر، يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص ص 409– 410.

***– مثل: اتفاقية جنيف الأولى عام 1864 المتعلقة بجرحى الجيوش، اتفاقية جنيف الثانية 1929 المتعلقة بأسرى الحرب، بيان حقوق الإنسان ديسمبر 1948، اتفاقية جنيف الثالثة المتعلقة بأسرى الحرب 1949، اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين في حالة الحرب 1949م، وللإطلاع أكثر على نصوص هذه الاتفاقات، ينظر، نور الدين مقدر: "جرائم التعذيب الاستعماري خلال الثورة الجزائرية والقوانين الدولية"، مجلة البحوث التاريخية، ع(01)، مارس 2017، المرجع السابق، ص ص 63، 69.

"وبول أوساريس"[*] الذي اعترف بقتل وتعذيب العديد من الجزائريين المسلمين واغتيالهم عشوائياً دون محاكمة بعلم من المسؤولين الفرنسيين[1]، يضاف إليهم "موريس بابون" عندما كان والياً على قسنطينة ومحافظاً للشرطة في باريس عندما ارتكب جريمته الشنعاء في ليلة 17 اكتوبر 1961م[**] ضد المهاجرين الجزائريين في فرنسا التي راح ضحيتها حوالي 300 شهيد من المهاجرين الجزائريين[2] حتى أن الخسائر في الأرواح بالنسبة للجزائريين ارتفعت من 77.000 جزائري في اكتوبر 1958م إلى 145.000 قتيل سقطوا في المعارك عام 1959م، وبلغ عدد الضحايا المدنيين في سبتمبر 1959م 600.000 ضحية، وزاد عدد الموقوفين في السجون إلى 40.000 في فرنسا و16.000 في الجزائر دون احتساب الـ 12.000 في معسكر العبور إلى مكان آخر، وتضاعف عدد سكان المحتشدات إلى مليوني شخص في جانفي 1960م[3] نتيجة اتساع العمليات الهجومية للجيش الفرنسي، كما تضاعفت عمليات التعذيب الوحشي[***] ضد الجزائريين الذي خصصت له فرق خاصة وهو ما آثار غضب الضمير الذاتي للنخب الفرنسية اليسارية التي

*- **بول أوساريس(Aussaresse)**: (**1918– 2013م**) قائد ومظلي فرنسي عمل في مصلحة التوثيق الخارجي والتجسس المضاد بباريس خلال الحرب العالمية الثانية، شارك في حرب الهند الصينية، ثم نقل إلى الكتيبة 41 للمظليين التابعة لمنطقة سكيكدة في نوفمبر 1954م عقب اندلاع الثورة التحريرية أين عمل ضابط استعلامات بجمع المعلومات عن الثورة والثوار الجزائريين واستنطاقهم في منطقة الشمال القسنطيني عن طريق التعذيب ، ثم عين قائداً منطقة (الشبلي) قرب بوفاريك قبل تعيينه كنائب للجنرال "ماسو" في مدينة الجزائر في جانفي 1957م، وأسندت له مهام التدخل والتنسيق بين "ماسو" والبوليس القضائي لشن حملة اعتقال على المشتبه فيهم والمناضلين وتعذيبهم في فيلا الأبرج الصغيرة (سيزيني) بالجزائر العاصمة وقتلهم دون محاكمة بهدف ايقاف العمليات الفدائية وهو المسؤول عن اغتيال "بن مهيدي" عام 1957م بعلم من "ماسو" ثم ادعى أنه انتحر، والمسؤول عن اغتيال الأستاذ علي بومنجل وايقاف "جميلة بوحيرد"، في افريل 1957م، عمل معلماً في القوات الأمريكية بالفيتنام عام 1966م، ينظر، بول أوساريس: شهادتي حول التعذيب، مصالح خاصة، تر: مصطفى فرحات، (د،ط)، دار المعرفة، الجزائر، 2008، ص ص 11، 154.

[1] – بول أوساريس: المصدر نفسه، ص ص 9، 26.

**- في اكتوبر 1961م فرضت فرنسا على الجزائريين حظر التجول من الساعة 30: 20 إلى الساعة 05:00 صباحاً وكثفت الشرطة الفرنسية من مراقبة تحركات الجزائريين خلال هذه الفترة، وفي 17 اكتوبر قام الجزائريون المقيمين بفرنسا رجال ونساء وأطفال بمظاهرات سلمية بالعاصمة باريس شارك فيها الآلاف من الجزائريين بدعم من جبهة التحرير الوطني من أجل دعم القضية الجزائرية حاملين شعارات "الجزائر جزائرية"، "تحيا الاستقلال، المفاوضات المفاوضات" فقامت الشرطة الفرنسية التي لم تتحمل الوضع بتفريق المتظاهرين فاعتقل الكثير منهم وسقط الكثير قتلى برصاص الشرطة الفرنسية وتم رميهم في نهر السين، فكانت مذبحة حقيقية ضد الجزائريين، ينظر،

Smail Goumeziane: Algèrie L'histoire en hèritage, presses de l'imprimerie mauguin, Blida (Algèrie), 2011,pp 351 – 352.

وقدر "علي هارون" عدد القتلى الجزائريين في تلك المظاهرات بـ12 ألف و500 قتيل، و200 غريق وتم اعتقال 500 إمراة وطفل واعتقل العديدين وتم ترحيلهم إلى معتقلات الجزائر أين تعرضوا للتعذيب، وادعى "موريس بابون" محافظ شرطة باريس (عين في مارس 1958م) أن ما حدث مجرد نزاع بين أبناء شمال إفريقيا ومنعت الصحف من نشر الخبر، في حين صرح أغلب ضباط فرنسا الذين شهدوا الحادثة أن السلطات الفرنسية كانت عازمة على قتل الجزائريين ورؤية الدم الجزائري يسيل في باريس في ظل تغاضي ديغول، ينظر، شهادة علي هارون: دماء على نهر السين، قناة الجزيرة الوثائقية، شريط بث يوم الخميس 18 اكتوبر 2018 على الساعة 08:00. في حين ذكر سعدي بزيان أن عدد القتلى الجزائريين بلغ 300 شهيد ومئات المفقودين، ينظر، سعدي بزيان: جرائم موريس بابون ضد المهاجرين الجزائريين، (ط2)، ثالة، الجزائر، 2009، ص 44.

[2] – سعدي بزيان: جرائم فرنسا في الجزائر ، المرجع السابق، ص 9.

[3] – رضا مالك: المصدر السابق، ص 80.

***- تقننت فرنسا في تعذيب الجزائريين بهدف استنطاقهم أو بمجرد الشك في انتماءهم لجبهة التحرير الوطني مستعملة في ذلك أحط الأساليب الإنسانية من الصعق بالكهرباء إلى الغطس في الماء وقلع الأظافر، الشنق، الاغتصاب، التعذيب بالمسامير وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان والأعمال الوحشية والبربرية التي يندى لها الجبين والتي فاقت ما قام به القاسطابو النازية.

وقفت إلى جانب "جبهة التحرير الوطني" ونضال الشعب الجزائري من أجل الاستقلال والحرية بفكرها وكتاباتها كجون بول سارتر"* و"فرانسيس جونسون"** و"فرانز فانون"*** الذين استنكروا ما قامت به فرنسا في الجزائر من أعمال تعذيب وإبادة جماعية راح ضحيتها الآلاف من الجزائريين والعشرات من الفرنسيين الذين وقفوا إلى جانب الثورة الجزائرية.

فقد ندد "جان بول سارتر" بأعمال التعذيب الوحشي التي تعرض لها الشعب الجزائري وتصاعدت مع وصول "ديغول" للحكم وعلى مرأى ومسمع من قادة فرنسا آنذاك معتبراً أن هدفها هو الحط من الإنسان الجزائري وليس الحصول على معلومات كما يدعي قادة الجيش الفرنسي، داعياً إلى فتح مفاوضات بين الجانبين الجزائري والفرنسي لحل المشكلة القائمة فقال: [1] «...إنه لا يكفي أن ننزل العقاب على بعض الأفراد أونعيد تربيتهم، ولن نستطيع وصف الحرب الجزائرية بأنها حرب تقوم على مثل إنسانية، لأنها قامت أساساً على التعذيب، هذا التعذيب الذي أملته الظروف وشددت نكيره النزاعات العنصرية... ، وإذا كنا نريد أن نوقف هذه الأعمال الإجرامية التي تنفر منها الإنسانية، وأن ننتشل فرنسا من وصمة العار، وننقذ الجزائريين من هذا العذاب الوحشي، فليس هناك إلا سبيل واحد: هو أن نفتح باب المفاوضات على مصارعيه وندخل إلى السلام من أوسع أبوابه».

وقال في مكان آخر: [2] «إن الشيء الوحيد الذي يجب أن نقدمه للجزائريين اليوم هو أن نؤازرهم في جهادهم لتحريرهم، وتحرير الفرنسيين من وصمة الاستعمار البغيض».

---

*- **جان بول سارتر**: فيلسوف فرنسي وجودي ماركسي ولد عام 1905م بباريس درس الفلسفة في المانيا، اهتم بالسياسة، سجن خلال الحرب العالمية الثانية من طرف الألمان، نادى بالحرية شعاره في ذلك "حريتي هي حرية الغير"، انضم إلى الحزب الشيوعي الفرنسي، غير أنه ابتعد عن نشاط الحزب والتعاون معه عام 1948م، وعاد إليه عام 1952م نقد بالتدخل الأمريكي في كوريا، وقف إلى جانب جبهة التحرير الوطني لتحقيق استقلال الجزائر، على غرار العديد من مثقفي فرنسا اليساريين آنذاك مثل: فرنسيس جونسون وزوجته كلوت، وفرانز فانون وفرانسوا مورياك وغيرهم، من مؤلفاته رواية الغثيان، الوجود والعدم، توفي عام 1980، ينظر، عبد المجيد عمراني: جان بول سارتر والثورة الجزائرية: (ط1)، مكتبة مدبولي، القاهرة، د، ت ، ص ص 8، 30. وللإطلاع على موقفه من التعذيب الفرنسي في الجزائر، ينظر نفس المرجع أو جان بول سارتر: عارنا في الجزائر.

– **فرانسيس جونسون: كاتب ومفكر سياسي فرنسي، ومدرس للفلسفة، اطلع على سياسة فرنسا في الجزائر، وحذر شعبه من عواقبها، وانتقد سياسة بلاده في مستعمراتها بشدة، ودافع عن حقوق الشعب الجزائري، أيد جبهة التحرير الوطني فشكل مع أنصاره منظمة سرية لتقديم المساعدة للمهاجرين الجزائريين في فرنسا عامة والفدائيين خاصة تقوم بجمع الأموال والألبسة والأدوية لهم، غير أن السلطات الفرنسية ألقت القبض على معظم أعضائها في فيفري 1960م، من مؤلفاته: الجزائر خارجة عن القانون، ينظر، عبد المجيد عمراني: المرجع نفسه، ص ص 59، 66.

***- **فرانز فانون (1925– 1961م)**: طبيب نفساني وفيلسوف اجتماعي ولد سنة 1925م بالمارتنيك أحد مستعمرات فرنسا القديمة، من أسرة برجوازية، انضم الى قوات الحلفاء خلال الحرب العالمية الثانية، وبعد نهاية الحرب عاد إلى المارتنيك، حصل على منحة لمواصلة دراسته العليا في فرنسا، وبعدما أنهى دراسته الطبية عام 1951م عاد الى فرنسا ومنها التحق بالجزائر عام 1953م ليعمل بمستشفى الأمراض العقلية في البليدة أين اكتشف عوامل الجنون للسكان المحليين التي تسبب فيها الاستعمار الفرنسي فكان انضمامه للثورة الجزائرية ربيع 1957م أين ساهم في صحافة الثورة ضمن هيئة تحرير "المجاهد"، ثم عهدت الثورة له بمهام معينة في أقطار مختلفة من افريقيا السوداء مع نهاية سنة 1958م عندما عين عضواً ضمن الوفد الجزائري المشارك في المؤتمر الإفريقي المنعقد في عاصمة غانا، أين اتيح له الاتصال بزعماء دول افريقيا آنذاك مثل "نكروما" وفي 1960م اتصل بممثلي الحركات الإفريقية ضمن مؤتمر الشعوب الإفريقية المستقلة من مؤلفاته: (الثورة الجزائرية في عامها الخامس) أو (معذبوا الأرض)، (بشرة سوداء – أقنعة بيضاء)، ينظر، محمد الميلي: فرانز فانون والثورة الجزائرية، (ط1)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، بيروت، 1973، ص ص 9، 26.

[1] – جان بول سارتر: المصدر السابق، ص ص 59.

[2] – نفسه، ص 27.

رافق التصعيد العسكري الديغولي، ممارسة الضغط على الجزائريين من أجل دمجهم في فرنسا حيث راح "ديغول" يخطط للدمج النهائي للجزائر في فرنسا مالياً واقتصادياً منذ منتصف سنة 1959م لتصبح الجزائر عبارة عن محافظة فرنسية مما جعل "جبهة التحرير الوطني" تنقل الحرب إلى فرنسا ذاتها، فقد شهد شهر أوت 1958م اندلاع العمليات الثورية ضد المنشآت العسكرية والاقتصادية في فرنسا[1]، وأمام تصاعد عمليات جيش التحرير وكثرة انتصاراته زار "ديغول" الجزائر في أوت من نفس العام أين زار المراكز العسكرية الفرنسية وهناك اقتنع بعدم إمكانية القضاء على الثورة عسكرياً، فأعلن عن استفتاء تقرير المصير في 16 سبتمبر 1959م عندما خطب الضباط الفرنسيين قائلاً: [2] «تبقى أمام فرنسا مشكلة صعبة ودموية في نفس الوقت، إنها مشكلة الجزائر حتماً لن نحقق ذلك بإطلاق الشعارات الساذجة لبعضنا البعض سنفعل ذلك كأمة موحدة وبالطريقة المناسبة، أي بالخيار الحرّ الذي سيقرره الجزائريون عن مصيرهم»، مؤكداً بأنه لا يمكن حل المعضلة الجزائرية طالما هناك إطلاق نار ومذابح.

لكنه أكد بأن النهاية لم تحن بعد، لذا خطب في أوت 1959م قائلاً:[3] «لن تحلق راية جبهة التحرير الوطني (F.L.N) في سماء الجزائر ما دمت على قيد الحياة».

كان "ديغول" مقتنعاً منذ البداية أن استقلال الجزائر واقع لا محالة لكنه لم يدخر أي جهد لتحطيم جيش التحرير الوطني، وذلك بتعزيز الطاقة العسكرية الهجومية الفرنسية إلى حد بعيد، فعمليات الجيش الفرنسي في عهده كانت الأكثر حدة والأكثر ضراوة بهدف استنزاف دم الجزائر العميقة بضربها في الصميم[4].

رحب الرئيس التونسي آنذاك "بورقيبة" بفكرة تقرير المصير ولعب دوراً بمساندة أمريكية – فرنسية لإرغام الجزائريين على قبول حل ينهي الحرب الدائرة على أرض الجزائر بعدما وضع "ديغول" الاستقلال محل استفتاء في سبتمبر 1959م حيث وضع "بورقيبة" كل من "كريم بلقاسم" و"عبد الحفيظ بوصوف" و"لخضر بن طوبال" * تحت رقابة شديدة من جهازه (البوليس التونسي)، كما تمكن من شل حركة امداد المكافحين الجزائريين بالداخل بالأسلحة والذخيرة، وحاصر قوات جيش التحرير الجزائري الموجودة على الحدود التونسية الجزائرية ومنع عنهم الذخيرة، ووضعهم في أسوء وضع ليواجهوا القوات الفرنسية من الأمام وقوات الجيش التونسي من الخلف، وذلك بعد أن استولى الحرس الوطني التونسي على مخازن أسلحة وذخيرة الجزائر بتونس[5].

---

[1] – المجاهد: ع(31)، 1 نوفمبر 1958، ص 11.

[2] -Benjamin Stora, Tramor Quemeneur:op. citi,p 266.

[3] -Ibid ,p 254.

[4] – عبد الحميد براهيمي: في أصل الأزمة الجزائرية 1958– 1998، (ط1)، مركز درسات الوحدة العربية، بيروت: 2001، ص 19.

*– **لخضر بن طوبال**: (1923– 2010م) أو "عبد الله بن طوبال" هو "سليمان بن طوبال" ولد بميلة عام 1923م من المناضلين القدماء في حزب الشعب ثم حركة انتصار الحريات الديمقراطية وعمل مسؤولاً في المنظمة الخاصة وبعد اكتشافها اختفى في جبال الأوراس، من المجاهدين الذين فجروا الثورة بالشمال القسنطيني وتولى قيادة الولاية بعد استشهاد "زيغود يوسف" ومن مهندسي مؤتمر الصومام، عين عضو بالمجلس الوطني للثورة ثم بلجنة التنسيق والتنفيذ حيث تكفل بالشؤون الداخلية في الحكومة المؤقتة، عضو في مفاوضات لي روس فيفري 1962م، وفي اجتماعات إيفيان الثانية، عين رئيس الشركة الوطنية لصناعة الحديد بعد الاستقلال، ينظر، رضا مالك: المصد السابق، ص 370.

[5] – فتحي الديب: المصدر السابق، ص ص 448 – 449.

وبفشل السياسة الديغولية في مسعاها في عزل الشعب عن ثورته لجأت فرنسا لاستعمال الحرب النفسية بواسطة ضباط قادرين على فهم اللغة العربية ولهجات الشعب الجزائري، واستعملت الوسيلة الاستعمارية المعروفة (فرق تسد) وفكرة بناء مستوصفات وطرق لتسهيل الاتصال بالأهالي، حيث بلغ عدد ضباط الشؤون الأهلية سنة 1958م (884 ضابطاً) و 603 ضابطاً مساعداً و 1740 جندياً مدعمين بشتى الوسائل لتنفيذ مهمتها ومحو هزائم الجيش الفرنسي بانتصار عسكري، وهذا ما أكده "ديغول" في زيارته للعسكريين بالجزائر ما بين 03 و 07 مارس 1960م في قوله:[1] « إن النضال لم ينته بعد، وهو مازال مستمراً، ويجب البحث عن الخصم، والتغلب عليه وإلحاق الهزيمة به» ، وكان قبل هذا خلال زيارته للثكنات العسكرية الفرنسية في الشرق الجزائري يوم 27 أوت 1959م أعطى الأوامر بمطاردة الثوار والانتصار عليهم عسكرياً لأنهم لم يلبوا نداء سلم الشجعان[2].

ولتحقيق ذلك عمدت فرنسا إلى مضاعفة قواتها العسكرية بالجزائر حتى وصلت إلى مليون جندي فرنسي فهي لم تكتف بتجنيد الجزائريين * ضد إخوانهم بل حاولت زرع الشقاق بين الشعوب الإفريقية، حيث جندت أبناء إفريقيا لمحاربة بعضهم البعض، فقد جندت الآلاف من السنغاليين والماليين للحرب في الجزائر والمغرب وتونس حتى بلغ عدد هؤلاء المجندين في الجزائر سنة 1960م ما يناهز 45.000 جندي إفريقي[3]، إلا أن "جبهة التحرير الوطني" استطاعت أن تفضح نوايا الاستعمار، إذ قامت بحركة دبلوماسية كبيرة على الساحة السياسية الإفريقية من خلال نشاط الدكتور "فرانز فانون" صاحب الشخصية القوية والناطق الرسمي للثورة في إفريقيا الذي قام سنة 1960م بمهمة خطيرة تمثلت في فتح جبهة جنوبي الجزائر انطلاقاً من مالي ** لخلق قاعدة دائمة لتمرير الأسلحة عبر الصحراء الجزائرية وكان أمله كبير في مشاركة الأفارقة في الحرب الجزائرية عبر هذا الطريق الذي أنشئ عقب تطويق الثورة شرقاً وغرباً بواسطة خطي "شال وموريس".

وبحلول الستينيات كانت الثورة الجزائرية قد قفزت قفزة نوعية في حربها ضد العدو الفرنسي وتمكنت من الوقوف في وجهه الند للند وهزمه في معارك عديدة، وهذا ما جعل فرنسا تشعر بقوة الثورة المتنامية التي أصبحت تتكلم معها من مركز قوة وليس من مركز ضعف كما كانت عليه الحال في بداية اندلاعها، زادها في ذلك الدعم العربي والعالمي المقدم لها سواء على المستوى العسكري أو الدبلوماسي بما فيه دعم الـ(ج.ع.م) على كافة الأصعدة مما

---

[1] – شارل ديغول: المصدر السابق، ص 98.

[2] – علي كافي: المصدر السابق، ص 227.

*– أنشئت الحركات أو وحدات القتال المتكونة من جزائريين فرنسيين منذ سنة 1954م من طرف الجيش الفرنسي بهدف قتال جبهة وجيش التحرير الوطنيين لمعرفتهم الجيدة بالميدا، وبلغ عددهم 28 ألف عام 1959م ووصل إلى 60 ألف عام 1961م، وحسب الإدارة الفرنسية العسكرية فإن مجموعهم مابين 1954 و1962م بلغ 200 ألف، وظفوا في جمع المعلومات عن جيش التحرير ومواقعه وبالتالي قدموا خدمات عظيمة للجيش الفرنسي في حربه ضد جيش التحرير الوطني ينظر، عبد الحميد براهيمي: المصدر السابق، ص 25.

[3] – عبد القادر خليفي: المرجع السابق، ص 114.

– **جبهة مالي: أنشئت عام 1961م ضمت ممثلين عن قيادة هيئة الأركان العامة أمثال: "عبد العزيز بوتفليقة"، "عبد الله بلهوشات"، "محمد الشريف مساعديه"، "دارية احمد"، "عيساني شويشي"، و"بشير نور الدين"، عملت على تجنيد وتموين المنطقة بالأسلحة والمعدات انطلاقاً من النيجر فأقاموا معسكرا لهم في "غاو" بمالي التي تبعد حوالي ستمائة كيلو متر عن الحدود الجزائرية، ينظر، عبد السلام بوشارب: الهقار أمجاد وانجاد ، (د،ط) ، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، رويبة: 1995، ص ص 132– 133.

زاد من تصميم الاستعمار على الاحتفاظ بالجزائر وإن كلفه ذلك التخلي عن مستعمرات أخرى وهذا ما أعرب عنه "ديغول" في مذكراته قائلاً:[1] « كنت ألاحظ في جميع مستعمراتنا القديمة الحقائق النفسانية والسياسية (حرب الجزائر) وأدرك مدى الثورات التي قد نشبت فيها إذا رفضنا قبول ما يتصف بالإنصاف وما لا يمكن تفاديه.... ومهما يكن الأمر فكان يترتب عليَّ إنقاذ فرنسا من المهام والخسائر التي يتزايد عبؤها باستمرار »؛ فرغم مشاريع "ديغول" في الجزائر من أجل القضاء على الثورة إلا أن ذلك لم يزدها إلا تأججاً أفقد فرنسا سمعتها القديمة، مما حدا بالشعوب الإفريقية بالمطالبة بالاستقلال مستغلة مشاكل فرنسا في الجزائر، وهو ما جعل فرنسا تسلم باستقلال تلك الشعوب فقد شهدت سنة 1960م استقلال العديد من البلدان الإفريقية الغربية والوسطى مثل: مالي، النيجر، فولتا العليا (بوركينا فاسو حالياً)، تشاد، كوت ديفوار، الغابون، الداهومي (بنين حالياً)، إفريقيا الوسطى، السنغال، الكونغو برازافيل، الكامرون ومدغشقر للتفرغ للثورة الجزائرية للحفاظ على الجزائر كجزء من فرنسا كما كانت تدعي، مستغلة قوتها العسكرية ورصيدها المعنوي وتواجدها ضمن الحلف الأطلسي للقضاء عليها.

وفي هذا قال "ديغول" مخاطباً الجنود الفرنسيين يوم 29 جانفي 1960م قائلاً:[2] «إنني أقولها لكم جميعاً، إن مهمتكم لا تحتمل الغموض أو التأويل، عليكم بتصفية قوة المتمردين الذين يريدون أن يطردوا فرنسا من الجزائر...»

فديغول الذي عاش مرارة الهزيمة في أبشع صورها خلال الحرب العالمية الثانية، لم يكن هدفه خدمة الشعوب الإفريقية المستعمرة بمنحها الاستقلال بقدر ما كان هدفه إنقاذ بلاده من حرب الجزائر التي كانت آخر حلقة في سلسلة الهزائم التي توالت عليها، والتي حطمت بالفعل الامبراطورية الفرنسية فيما وراء البحار حتى أصبح من البديهي التسليم بأن الدول التي تمتعت باستقلالها منذ سنة 1958م لم تكن لتحصل عليه لو لم يتلق الاستعمار الضربات الموجعة في أرض الجزائر.

وانطلاقاً من دورة 1960م الأممية بدأت فرنسا تشعر بِدُنُوِّ أجلها في الجزائر لذا راحت تبحث لها عن مخرج آخر وبطرح مغاير لطروحاتها السياسية السابقة، وقد تمثل هذا الطرح الجديد في الاحتفاظ بالصحراء الجزائرية والمناطق الاستراتيجية العسكرية مثل: ميناء أرزيو إلى جانب حقول البترول التي اكتشفت من طرفها[3].

وهو ما أدى بالوفد الجزائري المفاوض * الوقوف في وجه المطامح الفرنسية بالمرصاد وتكذيب اِدعائها في الحق بالصحراء الجزائرية التي كانت تعتزم تحويلها إلى حقل للتجارب النووية، ففي بداية 1960م أذاعت الاذاعات العالمية خبراً مثيراً مفاده اعتزام فرنسا القيام بتجارب وتفجيرات نووية في صحراء الجزائر، وهو ما أشعل موجة احتجاج في كل من المغرب وتونس على الإجراء المخيف وغير القانوني، وقررت نقابات عمال المغرب الاحتجاج على هذا العمل والقيام بمظاهرات حُدد لها تاريخ يوم 31 جانفي 1960م[4].

---

[1] – المصدر السابق، ص 80.

[2] –ديغول نقلاً عن: رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص 222.

[3] – مريم صغير: المرجع السابق، ص 231.

*– كانت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية قد دخلت في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية على إثر مظاهرات 11 ديسمبر 1960م كما سيأتي تفصيله.

[4] – الهادي ابراهيم المشيرقي: المصدر السابق، ص 402.

وعلى الرغم من موجة الاحتجاج هذه إلا أن فرنسا ومن أمامها "ديغول" مضت في تنفيذ مشاريعها النووية عندما حولت الصحراء الجزائرية إلى حقل للتجارب النووية معلنة بهذا انضمامها إلى النادي النووي وإلى صف الدول العظمى آنذاك فقامت بتفجير أول قنبلة نووية لها بمنطقة رقان بولاية أدرار حالياً بتاريخ 13 فيفري 1960م لتظهر تفوقاً في النووي بهدف الضغط على الثورة الجزائرية والمفاوض الجزائري، وعلى الرغم من الاستنكار الدولي قامت فرنسا بتفجير قنابل أخرى في نفس المنطقة كاليربوع الأبيض(1افريل 1960م) واليربوع الأحمر(07 ديسمبر 1960م) واليربوع الأخضر(25 افريل 1961م) وأخرى بمنطقة "اين ايكر" بالهقار التي تسببت جميعها في ظهور عدة أعراض وأمراض وسط السكان.

كما أقام "ديغول" المشاريع لتقسيم الجزائر شمالاً وجنوباً فأصرت فرنسا على إبقاء الجنوب الجزائري تحت نفوذها لما يحتويه من ثروات معدنية ونفطية ، ومن جهة أخرى زادت المظاهرات الجزائرية اشتعالاً عبر ربوع الوطن منذ 1960م إلى غاية 1962م طالب فيها الشعب الجزائري باستقلاله ووحدته الترابية، مؤكداً على التفافه بجبهة التحرير الوطني الممثل الشرعي والوحيد له، مما اضطر "ديغول" تحت ضغطها إلى الاعتراف بجبهة التحرير ممثلاً شرعياً للشعب الجزائري فقدم مشروع تقرير المصير في 8 جانفي 1961م الذي حظي بموافقة 75% وهو ما أدى إلى تأزم الوضع من جديد بين الجيش الفرنسي في الجزائر وباريس، وأجج غضب العناصر المؤيدة لفكرة الدمج في الجزائر، فشرعت جماعة المستوطنيين في الجزائر في حرب العصابات ضد فرنسا و"جبهة التحرير" فكونت المنظمة السرية العسكرية (O.A.S) أو اليد الحمراء* من جميع الفئات للإطاحة بحكومة "ديغول" الذي قرر الدخول في مفاوضات مع الحكومة المؤقتة الجزائرية، وكان أول عمل قامت به في شهر مارس 1961م بظهور عبارة (O.A.S) على جدران الجزائر، وتم توزيع منشورات للإعلان عن نشأة جبهة حربية مع لجنة عسكرية وأخرى سياسية تحت رئاسة الجنرال "سالان"[1].

في الوقت الذي كان "ديغول" يطبق سياسية الشدة عسكرياً كان خطه السياسي بالتصريح بالتفاوض وحق تقرير المصير يُحدث الاضطرابات في الأوساط الفرنسية المختلفة بين المعارضة والتردد والخوف، فقد عرفت فرنسا صراعاً عنيفاً بين أنصار (الجزائر الفرنسية) ممثلة خاصة في (منظمة الجيش السري) الذين كانوا يرون ضرورة الاعتراف باستقلال الجزائر والسعي لتعويض الاستعمار المباشر باستعمار جديد يقوده "شارل ديغول" الذي اقتنع أن مواصلة المغامرة الفرنسية في الجزائر سيكون كارثة على الدولة الفرنسية ذاتها ووحدتها؛ حيث أثرت الثورة الجزائرية على الاقتصاد

---

*- (**O.A.S**) (**Organisation Armèe Secrète**) **أو اليد الحمراء** : منظمة عسكرية تأسست سنة 1961م من طرف الضابط "سالان" ومعمرين متعصبين لفكرة الجزائر فرنسية حاولت عرقلة المفاوضات، ارتكبت جرائم نكراء منها حرق مكتبة الجزائر في جوان 1961م، ينظر، رشيد زبير، المرجع ألسابق ص 45. تبنت كل العمليات ضد شخصيات جبهة التحرير وضد الأوربيين الذين يدعمونها خاصة تجار السلاح كما كانت تقوم باختطاف الوطنيين من السجون والمحتشدات واعدامهم في الشوارع مع احراق جثثهم ونسف المنازل الآهلة بالسكان الجزائريين ولم ينج أحد من ملاحقتها، ينظر، محمد لحسن أزغيدي: المرجع نفسه، ص222. وللإطلاع على قائمة أشهر قاداتها ينظر،

Jean pierre cohez: "Ceux De L' OAS Que sont-ils devenus?", Enquête sur L'histore,N(2), op cit, pp 30, 37.

[1] – عبد القادر خليفي: المرجع السابق، ص 155.

الفرنسي بشكل كبير بالإضافة إلى الخسائر البشرية وفقدان سمعتها الدولية وتعرضها لضغوط من الخارج، وأكثر من هذا أصبحت فرنسا ذاتها على فوهة حرب أهلية مدمرة ومحاولات انقلابية داخل جيشها[1].

فقد أدى تصريح تقرير المصير في 16 سبتمبر 1959م إلى ظهور تمرد وعصيان في الجزائر (انتفاضة المتاريس أو الحواجز) حيث تكونت "الجبهة الوطنية الفرنسية" (F.N.L) برئاسة "جوزيف أورتيز"، وزاد عدد المعارضين في الجزائر وفرنسا من صحافيين وضباط جيش متقاعدين، وتهجم الجنرال "ماسو" [*] – صديق ديغول – قائد فرقة جيش مدينة الجزائر على سياسة "ديغول" في صحيفة ألمانية، كما أقدم "بيار لاغايارد" عضو الجمعية الوطنية وطلاب جامعة الجزائر على الاعتصام بقاعاتها يوم 23 جانفي 1960م وأقسموا أن يجعلوا منها حصن الجزائر الفرنسية لإرغام "ديغول" على التراجع عن قرار (حق تقرير المصير) إلا أن الجيش تدخل بقيادة الجنرال "شال" وحاصر الجامعة، وفي 29 جانفي 1960م ظهر "ديغول" على شاشة التلفزيون ليؤكد بأن حق تقرير المصير للجزائر هو المخرج الوحيد الممكن، معرباً أنه لن يتراجع عن قراره، وهدد باستعمال القوة ضد كل خارج عن القانون فخضع الجميع للأوامر وحوصر المتمردون، وعاد الهدوء إلى الجزائر وسيطر الجيش الفرنسي على الوضع مع مطلع فيفري 1960م[**]، بعد سقوط عدد كثير من المدنيين، وأوقف "لاغايارد" وأرسل إلى باريس لمحاكمته مع عدد من رؤساء الانتفاضة، في حين فرّ "أورتيز" إلى إسبانيا، وفي فرنسا كون المتطرفون في أقصى اليمين (جبهة الجزائر الفرنسية) (F.A.F) بزعامة "جورج بيدو" في 15 جوان 1960م[2] على إثر خطاب "ديغول" يوم 14 جوان 1960م الذي دعا فيه الحكومة المؤقتة إلى التفاوض بعد فشل مشروع (سلم الشجعان) الذي جاء به، وفشله في عملية جلب قادة الولاية الرابعة الذين زاروه في (الإليزيه) بفرنسا في 10 جوان 1960م أو ما يعرف بـ(قضية سي صالح) أو قضية (قادة الولاية الرابعة).

لم يحصد "ديغول" سوى المزيد من العداء والمعارضة في صفوف جيشه – نتيجة مبادراته وأقواله التي كانت توحي بمنح الجزائر استقلالها – الذي وصفه بالخيانة لذا قرروا بضرورة خلعه وإسقاط نظامه، فبدأت المعارضة الفرنسية تطفو إلى السطح عندما قرر "ديغول" الدخول في مفاوضات مع الحكومة المؤقتة الجزائرية ثم إجراء استفتاء تقرير المصير – الذي تحدث عنه منذ 1959م– في 08 جانفي 1961م الذي صوت فيه غالبية الفرنسيين والجزائريين لصالح الاستفتاء، وهو ما أدى إلى ظهور منظمة الجيش السري (O.A.S) التي تضاعفت اعتداءاتها في فرنسا والجزائر دفاعاً عن الجزائر الفرنسية بتحريض من المراكز الأوروبية في الجزائر[3]، وفي 11 افريل 1961م صرح "ديغول" في مؤتمر صحفي «بأن الجزائر تكلفنا أكثر مما نربح، وأن الحل هو انفصال الجزائر عنا»، منبهاً إلى أن أعمال جيش التحرير

---

[1] – رابح لونيسي: محاضرات وأبحاث في تاريخ الجزائر، (ط2)، كوكب العلوم، الجزائر: 2012، ص 226.

*– عوقب "ماسو" عقب هذا العصيان بنقله إلى باريس، وهو ما آثار سخط "شال" القائد العام، الذي نوه لديغول" احتمالات انفجار الموقف، وطالب بإحالته على التقاعد، ينظر، شارل ديغول: المصدر السابق، ص ص 89– 90.

**– في اليوم الموالي 2 فيفري 1960م اجتمع البرلمان الفرنسي في دورة استثنائية بطلب من "ديغول" قرر فيها إعفاء "جاك سوستيل" من الحكومة، وتولى "بيار مسمر" وزارة شؤون الجيش خلفاً لبيار غيوما" الذي أصبح مشرفاً على السياسة العلمية والذرية والفضائية في الدولة الفرنسية، وبقيت قضية الجزائر تابعة لإشراف "ديغول" مباشرة، وأنشأ مجلساً خاصاً لمعاجتها يشرف عليه "برنار تريكو"، ينظر، شارل ديغول: المصدر نفسه، ص 97.

[2] – نفسه، ص ص 88، 93.

[1] -L'orgnisation Du Ministere Des Affaires Etrangères Du G.P.R.A, 2G1/6/13/2, p2.

هي التي أملت عليه هذا القول، والأعباء التي تتطلبها حرب الجزائر والتي كلفت خزينة الدولة الفرنسية مبل غ تسعمائة مليار فرنك فرنسي عام 1959م وحده، وأدت إلى انقسام الرأي العام الفرنسي بين قوى اليمين وقوى اليسار [1]، وفي مكان آخر قال: [2] «ويجب علي أن أتغلب على الألم الذي يحز في نفسي، لإقدامي عامداً متعمداً على إنهاء سيطرة استعمارية كانت تعد في الماضي مجيدة، وأصبحت اليوم مرهقة مالياً، ويترتب علي بذل المزيد من الجهد لكي أحوَّل الطموح إلى ناحية أخرى...»؛ وهو ما أدى إلى توجه الجنرال المتقاعد "موريس شال" في 22 افريل 1961م المعارض لديغول إلى الجزائر في طائرة عسكرية واستولى على السلطة بمساعدة ضُباط وكتائب من المظليين، وألقى القبض على المندوب العام "جان موران" والقائد العام الجنرال "غامبييز" ونصب محكمة عسكرية للنظر في جرائم الأشخاص المناصرين لمشروع التخلي عن الجزائر والصحراء [3] معلناً بأن الحركة تهدف إلى انقاذ الجزائر من مناورات "ديغول" والحكومة المؤقتة، وأن غرض الجنرالات الأساسي هو المحافظة على الجزائر الفرنسية، فكان التمرد ضد "ديغول".

إذ قام الجيش الفرنسي والمعمرون بانقلاب ضد "ديغول" في 22 افريل 1961م عند إعلان الأخير عن افتتاح المفاوضات من جديد مع "جبهة التحرير الوطني"، واستولوا على السلطة في الجزائر لمدة أربعة أيام أعلن خلالها الجنرال "راؤول سالان" (Salan) الذي يُعد من غلاة العاملين على إبقاء الجزائر فرنسية – بعد فقدان فرنسا للفيتنام وأجزاء من مستعمراتها في إفريقيا – تمرده مع بقية الجنرالات "موريس شال" (Challe) و"ادموند جوهو" (Jouhaud) القائد الأعلى للقوات الجوية سابقاً و"أندريه زيلير" (Zeller) (المفتش العام للقوات المسلحة البرية سابقاً في الجزائر) أو ما سمي في التاريخ العسكري الفرنسي في الجزائر (انقلاب الجزائر) (Putsh D'Alger) أو تمرد الجنرالات (Putsh des Généraux) في افريل 1961م[*]، وكان برنامج هؤلاء هو الدفاع والمحافظة بكل قوة على (الجزائر فرنسية) حيث أذاعوا بيانات متتالية صباح يوم التمرد عبر إذاعة الجزائر التي تحولت إلى إذاعة فرنسا تردد ما يلي: "الجيش استلم السلطة، الجيش يسيطر على الجزائر والصحراء، لن تكون هناك جزائر مستقلة، الجزائر فرنسية لم تمت، وتحيا الجزائر الفرنسية"[4]، وكان "شال" – الذي رأى أن "ديغول" أصابه نوع من الانحراف – –قد وضع في 22 افريل قائمة بتنديداته جاء فيها: [5] «أفادتنا حكومة التخلي تباعاً: الجزائر فرنسية، الجزائر في فرنسا، الجزائر جزائرية والجزائر مستقلة ومتشاركة مع فرنسا، ها هي تستعد الآن لتسلم الجزائر نهائياً لمنظمة التمرد الخارجية».

وتزامن هذا مع قيام الشبكات الناشطة بتنفيذ عدة هجمات في فرنسا من أجل توجيه ضربة قوية ضد السلطة الحاكمة حيث وقع في باريس خمسة هجمات خلفت قتيل وسبعة عشر (17) جريح أثارت سخطاً كبيراً واستنكاراً عاماً، مما جعل "ديغول" يقرر الرد بكل حزم ضد مجموعة الجنرالات الطموحين والمتعصبين[6].

---

[1] – صالح لميش: الدعم السوري لثورة التحرير الجزائرية، المرجع السابق، ص 118.

[2] – شارل ديغول: المصدر السابق، ص 94.

[3] – عبد القادر خليفي: المرجع السابق، ص ص 154– 155.

*– **ينظر صورة الجنرالات المتمردون في الملحق رقم: ((31)).**

[4] – سعدي بزيان: جرائم فرنسا في الجزائر، المرجع السابق، ص ص 48– 49.

[5] – موريس شال نقلاً عن، رضا مالك: المصدر السابق، ص 152.

[6] – Smail Goumeziane: op. cit. P 348.

يبدو أن التحول في توجهات "ديغول" وفي طريقة تعامله مع الثورة الجزائرية ابتداءً من أواخر 1959م والمتمثل في محاولة اللجوء إلى الحل السياسي (التفاوض) قد أحدث قلقاً في نفسية أفراد العصابة للجنرالات (ماسو بيجار، وجوهو) الذين أتوا به إلى الحكم بعد انقلاب 13 ماي 1958م، وفي نفسية "سالان" الذي أصبح يرى أن الجنرال "ديغول" أضحى يغرد خارج السرب ، ويطلق شعارات مثيرة للقلق والتساؤل بعدما كانوا واثقين كل الثقة ب ه ولم يكن الشك يتطرق إلى أنفسهم بأنه سوف يجد نفسه مضطراً إلى الاعتراف "بالجزائر جزائرية" ثم "بالجزائر المستقلة" بعد أن كان ينادي "إننا لا نتخلى عن الجزائر" و"تحيا الجزائر الفرنسية"، وسادهم الاعتقاد بأن "ديغول" خانهم وخان برنامج 13 ماي بعد أن أصبح يدلي بهذه التصريحات التي يُشتم منها رائحة التخلي عن "الجزائر الفرنسية" لحساب "الجزائر الجزائرية"، وبدأ يمهد للتسليم في حق الجزائريين في تقرير مصيرهم، وذلك بعد أن فشلت مخططاته وأدرك أن شعار "من دانكيرك إلى تمنراست وطن واحد هي فرنسا" قد تبخر ولا مجال لمصارعة التاريخ والجغرافيا معاً وفي آن واحد[1]؛ وبهذا ضرب التوجه "الديغولي" الجديد معنويات الجيش الفرنسي وزعزع صفوفه مما تسبب في انقلاب (الجنرالات).

كان انقلاب الجيش والمعمرين ضد "ديغول" في 22 افريل 1961م الذي استولى من خلاله الانقلابيون على السلطة في الجزائر لمدة أربعة أيام تعبيراً عن عدم اقتناعهم بفكره، خاصة وأنهم قد تعودوا بالجزائر فرنسية إلا أن محاولتهم باءت بالفشل، عندما تمكن "ديغول" من إخماد التمرد الذي قام ضد سياسته في الجزائر.

ففي يوم 23 افريل 1961م ظهر "ديغول" على شاشة التلفزيون وألقى خطابه عن محاولة الانقلاب، أكد فيه عن عدم تخليه عن الجزائر الفرنسية مما جاء فيه: [2] «أيها الضباط، ضباط الصف، الدرك، الجنود، القوات البحرية القوات الجوية، القوات الفرنسية بالجزائر، هنا الجنرال شارل ديغول يخاطبكم، أنا في الجزائر العاصمة رفقة الجنرالات "زيلير"، "جوهو" وفي اتصال مع الجنرال "سالان" لكي نفي بوعدنا، وعدنا الجيش بالاحتفاظ بالجزائر ذلك لأن موتانا الذين سقطوا في ساحة القتال لم يموتوا بدون فائدة، لم ولن يفشل الجيش في مهمته، والأمور التي أعطيها أياكم لن تكون لها أهداف أخرى».

وأضاف:[3] «باسم فرنسا آمر باستعمال كل الوسائل لسد طريق هؤلاء الرجال لمقاومتهم من أجل القضاء عليهم، أمنع كل فرنسي وبالأحرى كل جندي تنفيذ أوامرهم».

ونتيجة لهذا الخطاب بدأ يوم 25 / ليلة 26 افريل 1961م تراجع العديد من كتائب الجيش ومن الضباط عن التمرد والثورة، وعادوا للطاعة، واستسلم "شال" و"زيلر" في عدة أيام، أما "سالان" و"جوهو" فقد تمكنا من الهروب وأسسا شبكة سرية ضد سياسة "ديغول" في الجزائر حيث أصبحوا فيما بعد من أبرز قادة "المنظمة العسكرية الإرهابية) (L'o.a.s)[4] التي قامت بأعمال إرهابية خفية في الجزائر وفرنسا، وقام الجزائريون المسلمون بأعمال دفاعية

[1] – سعدي بزيان: جرائم فرنسا في الجزائر، المرجع السابق، ص ص 49، 54.

[2] – Benjamin Stora, Tramor Quemeneur: op. citi, p 319.

[3] – Smail Goumeziane: op. citi, p 348.

[4] – عبد المجيد عمراني: المرجع السابق، ص 134.

لا سيما في مدينتي الجزائر العاصمة ووهران [*]، وأحدث "ديغول" محكمة عسكرية عليا بموجب المادة (16) من الدستور لمحاكمة المتهمين الرئيسيين (شال، زيلير، وجوهو) في محاولة الانقلاب ضده.

أحدث التمرد ردود فعل معارضة داخل فرنسا الأم فقد علقت العديد من الصحف الفرنسية والعالمية على الانقلاب بأنه عملية جنونية لن تضمن لفرنسا الجزائر بل إنها ستعجل باستقلالها، فقد علقت "لوباريسيان ليبيري " اليمينية على تطبيق "ديغول" للمادة (16) من الدستور بالاستنجاد بالقوات المسلحة دليل على وجود أزمة عسكرية تهدد بالخطر على وحدة الوطن والسلم المدني، أما صحيفة "لوفيغارو" اليمينية اعتبرت أن التمرد ضد "ديغول" الذي انتخبه الشعب الفرنسي غير معقول ، وأنه لا يمكن لجنون المتمردين أن يتواصل، وقد شهرت كل المنظمات السياسية والنقابية والرأي العام الفرنسي بموقف جنرالات الجزائر، ونددت الصحافة البريطانية بتمرد جنرالات الجزائر واصفة إياه بالجنون الفظيع، وأيدت "ديغول" في مسعاه لإيجاد حل سلمي للقضية الجزائرية، ودعت جبهة التحرير إلى الحضور بإيفيان[1].

وهللت الصحافة الفرنسية والغربية على انتصار "ديغول" على المتمردين معتبرة إياه رجل أوروبا الغربية ورجل فرنسا الذي استطاع أن يخلصها عدة مرات من أزمات خطيرة، وقالت "نيويورك التايمس" الأمريكية أن إنهيار الحركة التمردية في الجزائر التي كانت تهدد مكانة فرنسا كدولة حرة ومصير الحلف الأطلسي درع الغرب في وجه الشيوعية يمثل انتصاراً للرئيس "ديغول" وانتصار للغرب في نفس الوقت [2] ورأت بقية الصحف الغربية في الانتصار أملاً في حل المعضلة الجزائرية سلمياً.

غير أن "المنظمة السرية العسكرية" (L'o.a.s) استمرت في أعمالها التي أصبحت محل خوف الجزائريين العزل، إذ كانت مدعومة من طرف الجيش الفرنسي من أجل نفس الهدف وهو تطبيق فكرة "الجزائر فرنسية" التي قامت الثورة التحريرية من أجل إزالتها بتحقيق الاستقلال التام.

فقد تشكلت في فترة جد حاسمة بالنسبة للثورة وهي فترة المفاوضات مما زاد في عمرها، وهو ما كان يتماشى مع فلسفة "ديغول" السياسية التي كان يتبعها في تلك الفترة حيال القضية الجزائرية وهي تمديد وتمطيط حبل المشكلة الجزائرية إلى أطول فترة ممكنة، لأن الوقت في نظره كان أقوى سلاح يكسب فرنسا النصر.

لم يكسب "ديغول" إلى هذه السنة (1961م) الحرب عسكرياً لأنه لم ينقض على الخصم ولم يرغمه على الاستسلام أو على توقيع اتفاق هدنة تتويجاً وتجسيداً لهزيمة عسكرية، بل على العكس من ذلك تماماً فقد أرغمته حرب الجزائر والأحداث التي تسببت فيها (كانقلاب الجنرالات 22 أفريل 1961م) إلى الاسراع في ايجاد حل للقضية الجزائرية وتبين له أنه إن لم ينه حرب الجزائر فإنها ستقضي عليه، وتدخل الأمة الفرنسية في غمار حرب أهلية وهو ما كان يتجنبه.

---

[*]- للإطلاع على تفاصيل أعمال المنظمة السرية في الجزائر وفرنسا، ينظر،

L'OAS et la guerre d'Algérie, Enquête sur L'histore,N(2), op. citi.

[1] - عبد الله شريط: المرجع السابق، (ج7)، ص ص 225 ، 230.

[2] - نفسه، (ج7)، ص 237.

لذا قرر بمناسبة بداية محادثات ايفيان الأولى (ماي 1961م) الهدنة من طرف واحد واطلاق سراح عدد لا بأس به من الجنود والمناضلين الجزائريين، وفي جويلية قرر سحب وحدتين كبريين من الجزائر هما: اللواء السابع اللفيف للمصفحات واللواء (117) الخفيف لقوات المشاة، وأجلي 3000 رجل حولوا إلى المانيا، كما ألغيت عن طريق الميزانية 7000 من المناصب المالية المخصصة للحركة ، وهو ما أدى إلى انتعاش في نشاط جيش التحرير الوطني في الداخل وتعزيز صفوفه بتجنيد مقاتلين ومناضلين جدد، حتى أصبح لجيش التحرير في نهاية 1961م نشاط متواصل من حرب العصابات في جميع أنحاء البلاد بما فيها المناطق التي كان مخطط "شال" قد كنسها مرة أو مرتين أو ثلاث وفي هذا الصدد كتب الجنرال "دولاك" (Dulac) الذي كان إلى جانب "شال" في عملية "جوميل": [1] « إن مخطط شال لم ينجح إلا جزئياً ونصف الإخفاق الذي مني به هو الذي عزز نية الجنرال ديغول في إنهاء المشكل بسرعة عن طريق التفاوض».

وكان دعم البلدين تونس والمغرب للثورة الجزائرية ما جعل من فرنسا الديغولية تصب جام غضبها على تونس عندما اعتدت على قاعدة بنزرت التونسية في أوت 1961م التي أظهرت أن المصالح الممنوحة لفرنسا في البلدين لم تكن كافية في توجهها لتصفية الاستعمار في المغرب الكبير[2].

رابعاً: رد جبهة التحرير الوطني على استراتيجية ديغول العسكرية اتجاه الثورة التحريرية (1958– 1961م).

على الرغم من أن مخططات "ديغول" العسكرية اتجاه الثورة التحريرية قد أضعفت فعلاً جيش التحرير الوطني إلا أن الأخير ظل واقفاً يواجه الجيش الفرنسي وجهاً لوجه دون أن يُحقق الأخير المجهز بأحداث أسلحة الحلف الأطلسي آنذاك انتصار عسكري على جيش التحرير كما كان يتمنى ذلك "ديغول" وجنرالات فرنسا وعلى رأسهم "شال" الذي جاء بمشروع عسكري جديد لتصفية الثورة بعزل الولايات عن بعضها البعض، وضرب البنى التحتية لجيش التحرير الوطني اعتقاداً منه أن الأخير مازال في مرحلته الأولى، وأن الولايات الجزائرية مستقلة عن بعضها البعض، فبدأ بعملية تمشيط واسعة لجميع الولايات من الغرب إلى الشرق – كما تطرقنا إليه – ورغم القوات العسكرية المختلفة التي أعدت خصيصاً لعمليات مخطط "شال" من مظليين وقوات اللفيف الأجنبي وغيرها إلا أنها منيت بالفشل بغض النظر عما أصاب الشعب الجزائري من تعذيب وتقتيل، فقد أدرك "جيش التحرير الوطني" طبيعة الاستراتيجية الجديدة وحاول التكيف معها من أجل تقليل حجم الخسائر بتفادي الاصطدام مع القوات الفرنسية قدر الامكان وتفكيك الكتائب والفرق إلى مجموعات صغيرة يصعب العثور عليها بالعودة إلى حرب العصابات خاصة في الولايتين الثالثة والرابعة.

وفي هذا ذكر الرائد "لخضر بورقعة" [3] أن مهاجمة العدو الفرنسي تواصلت لرفع التحدي الذي فرضه عليهم شال فدارت بينهم وبين العدو الفرنسي عدة معارك سنة 1959م في الولاية الرابعة كمعركة الرقيطة ومعركة قرية بن

[1] – Dulac، نقلاً عن صالح بلحاج: المرجع السابق، ص ص 217، 221.

[2]-Hartmut Elsenhans: La Guerre D' Algèrie 1954 – 1962, prèface: Gilbert Meynier, ENAG, Règhaia, Algèrie,2010, p 96.

[3] – المصدر السابق، ص ص 18، 32.

أحسن وعدة هجومات، حتى أن "شال" أصبح يستدعي القوات الاضافية، وأن جيش التحرير الوطني قسم الوحدات إلى أفواج والأفواج إلى مجموعات صغيرة للتفويت على العدو فرص المواجهة غير المتكافئة وتم نقل المعركة من الجبال إلى المدن بتكثيف الهجومات عليها لفك الحصار على القرى والمداشر مصدر تموين المجاهدين.

واستطاع جيش الحدود الجزائري الذي أنشئ في أواخر 1957م أن يشن هجومات على المراكز العسكرية الفرنسية في الحدود ويخفف من الضغط على الثورة في داخل الجزائر، إذ وجدت القوات الفرنسية نفسها مضطرة إلى أن تتمركز في أعداد ضخمة* على الشريط الحدودي كي ترد على تلك الهجمات التي كان يقوم بها جيش التحرير من حين لآخر[1] مما أدى إلى فشل مشروع "شال" واستدعائه إلى باريس واستبداله بالجنرال "كريبان".

ومنذ أوت 1958م استطاعت جبهة التحرير الوطني أن تنقل المعركة إلى قلب فرنسا حيث قامت بعدة عمليات فدائية أدت إلى مقتل أربعة من عناصر الشرطة الفرنسية في باريس، كما حاولت حرق غابة "بوي دي بولونيو" (Bois de Boulongne) انتقاماً مما يقع في الجزائر، وحاولت اغتيال "جاك سوستيل" في باريس في سبتمبر 1958م مما جعل الحكومة الفرنسة تعلن حالة الطوارئ خاصة في المدن الكبرى[2].

وحلاً لمشكل التسليح أنشأت الحكومة المؤقتة الجزائرية وزارة التسليح والتموين التي تولاها "محمود الشريف" الذي استطاع أن يوطد الأمن في مدينة تونس وضواحيها، ويبسط سلطان الثورة على ما عرف فيما بعد بالمنطقة الجنوبية التي تشكلت من المناطق : الرابعة والخامسة والسادسة التابعة للولاية الأولى (الأوراس) [3] وعمل "بلقاسم" من بعده على الإشراف على جيش التحرير ثم "بوصوف" في نفس الوزراة.

ولقي نداء "ديغول" المشهور إلى المجاهدين بغرض توقيف القتال وتسليم أسلحتهم مقابل العفو عنهم أو ما يعرف "بسلم الأبطال" نفس المصير ألا وهو الفشل، خاصة وأنه كان يهدف من ورائه زرع بذور الإحباط والروح الانهزامية في صفوف جيش التحرير إذا استسلم عدد منهم، فقد جاء رد "جبهة التحرير" سريعاً وحاداً على لسان رئيسها "فرحات عباس" الذي أصدر بياناً رسمياً للحكومة المؤقتة يوم 25 اكتوبر 1958م رفض فيه العرض قائلاً: [4] «ليس التفاوض هو المقترح علينا وإنما الاستسلام اللامشروط».

وبهذا عبر "عباس" عن رفض جبهة التحرير الوطني لسلم الشجعان الذي اعتبره استسلاماً لا مشروطا فبدل أن يسعى "ديغول" إلى الدعوة للقاء بين مندوبين عن الجانبين لبحث الحل السياسي للقضية اقترح بعبارات مهينة ما أسماه "سلم الشجعان" ورفع الراية البيضاء لخلق البلبلة في أوساط جيش التحرير، لكن الأخير ومن ورائه "جبهة التحرير الوطني" والحكومة المؤقتة كانوا له بالمرصاد.

*- استقدمت السلطات الفرنسية 200 ألف جندي فرنسي إلى الحدود لمواجهة الثوار هناك، ينظر، علي أحمد مسعود: المصدر السابق، ص 101.

[1] - محمد زروال: المصدر السابق، (ج2)، ص 407.

[2] - عبد المجيد عمراني: المرجع السابق، ص ص 94- 95.

[3] - محمد زروال: المصدر السابق، (ج2)، ص 417.

[4] - عباس، نقلاً عن صالح بلحاج: المرجع السابق، ص 116.

وأمام الوضع العسكري الذي واجهته الثورة جرَّاء غلق الحدود مع تونس والمغرب والمشاريع العسكرية التي جاء بها "ديغول" لتصفية الثورة وتصاعد العمليات العسكرية في الجزائر والقمع الذي عانى منه الشعب الجزائري، قررت قيادة الثورة في افريل 1958م إعادة هيكلة جيش التحرير الوطني بإنشاء لجنة العمليات العسكرية بالجبهة الشرقية بقيادة العقيد "محمدي السعيد" ولجنة العمليات العسكرية بالجبهة الغربية بقيادة العقيد "هواري بومدين" * قصد تخفيف الضغط على الولايات في الداخل ولتسهيل عملية الإمداد بالسلاح، غير أن فشل التنظيم بالجبهة الشرقية بسبب النعرات الجهوية والولاءات الشخصية أدى إلى حله ومعاقبة قيادته[1]، وما ترتب عنه من محاولة " محمد العموري" ** في الإطاحة بالحكومة المؤقتة، واجتماع العقداء العشر *** الذي انتهي باجتمع المجلس الوطني للثورة في دورة عادية (الدورة الثالثة) بطرابلس الغرب من 16 ديسمبر 1959م إلى 18 جانفي 1960م لتدارك الوضع، أين استمع المجلس الوطني للثورة – الذي ارتفع عدد أعضائه إلى سبعين عضو – للبيانات المتعقلة بنشاط الثورة وبحث الوضعية العسكرية

كما درس وضعية الشعب وكذلك السياسة التي تتبعها الحكومة الفرنسية لكبت الثورة فاتخذ تدابير في الميدان التنظيمي لتقوية الكفاح وجعله أكثر شدة وصرامة، فقرر تعزيز إمكانية الثورة السياسية والعسكرية، وتلقي الإعانة من

---

*- **هواري بومدين** (محمد بوخروبة) ولد عام 1932م بقالمة، ثم توجه إلى مصر عام 1950م أين انخرط في لجنة تحرير المغرب العربي هناك، تدرب على حمل السلاح في مصر وقدم إلى الجزائر عام 1955م عاين متن المركب "دينا" المحمل بالأسلحة والذخيرة إلى السواحل المغربية، فأصبح مساعداً لقائد الولاية الخامسة "بوصوف"، وفي سنة 1957 أصبح قائداً للولاية الخامسة برتبة (عقيد)، أقام مراكز قيادته في وجدة، في سنة 1958م أسندت إليه قيادة لجنة العمليات العسكرية (C.O.M) الغربية التي تحولت إلى هيئة الأركان الغربية (E.O.M)، شارك في اجتماع العقداء بالخارج عام 1959م الذي دام 100 يوم الذي نتج عنه توحيد هيئتي الأركان الشرقية والغربية في هيئة الأركان العامة (E.M.G)، وعين في مارس قائداً عليها، واتخذ من غار ديماو بالحدود الجزائرية التونسية مركزاً لقيادته التي أصبحت تشرف على جيش الحدود بالشرق وجيش الحدود بالغرب، وفتح جبهة بالجنوب أو القاعدة الثالثة عام 1960م وشاركت هيئة الأركان بممثليها "علي منجلي" وقائد أحمد" في المجلس الوطني للثورة، ومع الوفد المفاوض في إيفيان، بعد الاستقلال تقلد منصب وزير الدفاع ونائب رئيس الجمهورية "أحمد بن بلة"، وفي 19 جوان 1965م أطاح بن بلة، وأصبح رئيساً للجزائر طيلة 13 سنة حيث ساهم في بناء الدولة الجزائرية الحديثة، توفي بعد مرض عضال في 27 ديسمبر 1978م، ينظر، محمد علوي، المرجع السابق، ص ص 154، 157.

[1] – علي أحمد مسعود: المرجع السابق، ص ص 58– 59.

- **محمد العموري (1929– 1959م): ولد بباتنة ، انتقل إلى معهد ابن باديس في قسنطينة ثم رجع عام 1948م ليمارس التجارة في قريته، تنقل ما بين فرنسا والمغرب، نشط في صفوف حركة انتصار الحريات الديمقراطية، اعتقل في فرنسا وفي عام 1950م عاد إلى الجزائر أين سجن لمدة ستة أشهر بتهمة المس بالأمن العام لفرنسا، ثم انتقل إلى فرنسا أين عين مسؤول خلية بسافوا، التحق بالثورة في سبتمبر 1955م أين أشرف على ناحية سطيف، غادر الولاية الأولى عام 1957م إلى تونس (الكاف) أين أسس مدرسة الكاف العسكرية لإطارات جيش التحرير الوطني، عين قائداً للولاية الأولى برتبة (كولونيل) بعد تعيين "محمود الشريف" في لجنة التنسيق والتنفيذ، انتقل في افريل 1958 إلى الحدود الجزائرية التونسية كعضو في قيادة لجنة العمليات العسكرية (COM) الشرقية، قاد اجتماع سري يوم 11 نوفمبر 1958م بمدينة الكاف ضم ضباط من الولاية الأولى ومن القاعدة الشرقية ، ألقت القيادة العليا للثورة القبض على الحاضرين، وتم نقلهم إلى السجن، ثم حكم عليه بالإعدام في 16 مارس 1959م، ينظر محمد علوي: المرجع السابق، ص ص 45، 48.

***- انعقد الاجتماع في تونس دام أكثر من 100 يوم من أوت إلى نوفمبر 1959م والعقداء هم: "عبيد حاج لخضر" عن الولاية الأولى، "علي كافي" عن الولاية الثانية، "محمد يزوران" عن الولاية الثالثة، "سليمان دهليس" عن الرابعة، "العقيد لطفي" عن الخامسة، "بومدين" قائد لجنة العمليات العسكرية بالغرب، و"محمدي السعيد" قائد لجنة العمليات العسكرية عن الشرق، والباءات الثلاث، ينظر، علي أحمد مسعود: المرجع السابق، ص 51. طرح في الاجتماع مجموعة من القضايا الأساسية هي: رجوع القيادة العليا للثورة إلى أرض الوطن، تمرير الأسلحة والذخيرة إلى الداخل، ضرورة دخول جيش الحدود وقياداته لتعزيز الولايات، وعالج الاجتماع قضية أساسية وهي اختيار قيادة جديدة للثورة، تجسد مبادئها وكان "كريم" يدعو لنفسه باعتباره الشخصية التاريخية الوحيدة التي مازالت تباشر المسؤولية الفعلية في الثورة، إلا أن مطلبه لقي معارضة من بعض الأطراف وفي مقدمتهم "بن طوبال" و"بوصوف"، وانتهى الاجتماع بتكريس مبدأ القيادة الجماعية التي كانت السلطة الفعلية فيها للباءات الثلاث، ينظر، ابراهيم لونيسي: المرجع السابق، ص ص77– 78.

كل المصادر التي تتعاطف مع القضية الجزائرية، ولتنظيم الجيش قرر إنشاء "هيئة أركان عامة" * في النصف الأول من سنة 1960م بقيادة العقيد "هواري بومدين" لمواجهة هذه الوضعية خاصة بعد تعزيز الجيش الفرنسي خطوطه على الحدود شرقاً وغرباً، إذ عمل "بومدين" على فرض النظام والانضباط داخل وحدات الجيش التي أصبحت تخضع لقيادة موحدة، ونجح في تكوين جيش عصري جيد التدريب والتسليح تم نشره في المنطقة الشمالية للعمليات (Z.O.N)[1] (القاعدة الشرقية سابقاً)، التي أسندت مهمتها إلى الرواد "بن سالم"، "الشاذلي بن جديد" و"محمد عبد الغني"، أما قيادة العمليات بالجنوب (Z.O.S) فأسندت إلى "صالح سوفي"، "سعيد عبيد"، و"محمد علاق"، وبالحدود الجزائرية الليبية "محمد قنايزية"، حتى وصل عدد جيش الحدود في أوت 1961م إلى 30.000 مجاهد[2]، كما قرر المجلس إنشاء "لجنة وزارية للحرب" للدفاع داخل الحكومة المؤقتة الجديدة ترتبط بها مباشرة هيئة أركان الحرب، وتم تعيين الوزراء الثلاث (كريم بلقاسم لخضر بن طوبال، عبد الحفيظ بوصوف) كأعضاء في اللجنة الوزارية الحربية[3] عقب التعديل الذي قام به المجلس للحكومة المؤقتة فتضاعفت العمليات الفدائية خاصة داخل المدن لهز الكيان الاستعماري، فقد تم تقسيم وحدات الجيش إلى مجموعات صغيرة لتسهيل عملية الاختفاء والتنقل والكرّ والفرّ وهذا رداً على خطة "شال".

كما قامت قيادة الأركان للضباط الجزائريين بتكوين وحدات طلائعية وتدريبها من أجل اجتياز خطي (موريس وشال)، فقامت بتنظيم هجومات على مراكز العدو المرابطة على طول الخطين وأحدثت فيهما ثغرات تسلل من خلالها رجال الثورة إلى داخل الجزائر ، وإن كان ذلك بأعداد قليلة، حيث ذكر المجاهد "عبد الحفيظ مقران" [4] أنه استطاع في اكتوبر عام 1959م من قطع الخط المكهرب والدخول إلى تونس ، وتوالت المعارك على الحدود الشرقية والغربية انطلاقاً من قواعد الثورة الخلفية في تونس ** والمغرب، وتطور سلاح جيش التحرير الوطني إذ أصبحت الكتائب ابتداء من سنة 1960م تمتلك مدافع هاون عيار 120، وعيار 85 وعيار 75، ورشاشات مضادة للطائرات 7- 12 MT ومدافع عيار 57، وكثفت هيئة الأركان هجوماتها على (خط شال) على طول الخط من القالة حتى

---

*- **هيئة الأركان العامة**: (E.M.G) تشكلت خلال اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية ما بين (16 ديسمبر 1959 – 18 جانفي 1960م) الذي تقرر فيه خلق هيئة أركان عامة تحل محل قيادتي الشرق و الغرب (لجنة العمليات العسكرية) يكون مسؤولها "هواري بومدين"، ينظر، رضا مالك: المصدر السابق، ص 78. وكان مقرها غارديماو؛ وذكر "بن يوسف بن خدة" أن الهدف من إنشائها هو الإشراف وقيادة الجيش في الداخل والخارج، كما كلفت بتموين الداخل بالسلاح الذي يحتاج إليه، غير أنها –كما قال- كانت مقصرة في هذا الموضوع بحجة وجود خط موريس على الحدود، ينظر، الطاهر آيت حمو: المصدر السابق، ص 125.

[1]- الشاذلي بن جديد: المصدر السابق، (ج1)، ص 151.

[2] - علي أحمد مسعود: المرجع السابق، ص 115.

[3] - الطاهر آيت حمو: المصدر السابق، ص 124.

[4] - المصدر السابق، ص 66.

**- أرادت فرنسا عزل الجزائر عن تونس والمغرب عن طريق نظام السدود الذي كانت أثاره بالغة بشهادة الجزائريين الذين عاشوا بين الحدود وعانوا جرائم الألغام، وساهمت هجرتهم الجماعية نحو تونس إلى جانب الهجرات السابقة اعطاء الحركة الثورية قاعدة بشرية معتبرة مما سمح لجبهة التحرير الوطني من إنشاء جيش بالأراضي التونسية، وبصفة أقل على الأراضي المغربية، ينظر،

Hartmut Elsenhans: La Guerre D' Algèrie 1954 – 1962 op. cit, pp 91- 92.

الحدود مع الولاية الأولى مستعملة في ذلك الأسلحة الثقيلة [1] وسلاح البنغالور* ذي النتائج الملموسة في قطع الأسلاك الشائكة.

حيث تمكنت هيئة الأركان العامة** ما بين 1960 و 1961م من خوض 704 اشتباكاً و نصب 750 كميناً والقيام بـ 1158 عملية تخريب للخطين المكهربين، وتمكن 1291 من مجاهدي الحدود التوغل داخل الولاية الأولى (الأوراس) والخامسة (وهران) [2]، فمن بين عمليات تخريب الخط المكهرب (شال) نذكر على سبيل المثال – لا الحصر– المعركة التي قادها العقيد "محمد عطايلية" من الولاية الثانية في جوان 1961م والتي شارك فيها 385 جندي جزائري تمكنوا من إحداث فجوات واسعة في خط شال بمراكز الوجلة – زيتونة – دار الصمت– حلوفة بواسطة الألغام والمقصات الخاصة، حتى تمكنوا من اختراق الخط واستهدفوا الموقع المحصن بمدافع البازوكا والرشاشات مما أدى إلى فرار عساكر فرنسا، وغنم المجاهدون كمية من الذخيرة ومدفع هاون عيار 60 مم ومدفع رشاش مجهز بالمنظار الليلي، وثلاثة أجهزة لاسلكية وغيرها من الذخائر الحربية، وأحرقوا المركز بأكمله، وكانت وحدة أخرى تابعة لجيش التحرير تهاجم هي الأخرى نفس المراكز مما خلف أضرار مادية وبشرية بها، واعترف العقيد "محمد عطايلية" بأنه قطع خط موريس 16 مرة ذهاباً وإياباً كقائد لفرق جلب الأسلحة ، مؤكداً بأن الإرادة والإيمان والتدرب على قطع الخط المكهرب هو الذي ساعده في ذلك غير متأثرين بالدعاية التي ضخمته [3].

وجاء في القرار المتعلق بتأسيس منطقتين محررتين في الجنوب تمتد إحداهما على الحدود المالية الجزائرية (جبهة مالي) والثانية على الحدود الليبية الجزائرية، ضمت الأولى ممثلين عن قيادة هيئة الأركان العامة أمثال: "عبد الله بلهوشات"، "محمد الشريف مساعديه"، "دراية أحمد" وهؤلاء قد أعيدو بعد محاكمتهم في قضية "لعموري" و"عبد العزيز بوتفليقة" الرئيس الحالي للجزائر، "عيساني شويشي"، و"بشير نور الدين" عملت على تجنيد وتموين المنطقة بالأسلحة والمعدات انطلاقاً من النيجر فأقاموا معسكرا لهم في "غاو" بمالي التي تبعد حوالي ستمائة كيلو متر عن الحدود الجزائرية [4] وكان هذا عقب تطويق الثورة شرقاً وغرباً بخطي شال وموريس.

---

[1] – الشاذلي بن جديد: المصدر السابق، (ج1)، ص ص 156– 157.

*– **البنجالور**: أنبوب معدني اسطواني، يتم حشوه بالمتفجرات وتتراوح طوله ما بين متر إلى مترين، يوضع تحت الأسلاك الشائكة وأثناء عملية التفجير يحدث ممر يصل عمقه ما بين 6 و 12 متر، ينظر، علي أحمد مسعود: المرجع السابق، ص 117.

**– تجدر الإشارة إلى أن هيئة الأركان العامة قد دخلت في صيف 1961م في صراع حاد مع الحكومة المؤقتة في الوقت الذي كانت فيه المفاوضات الجزائرية – الفرنسية تسير، فقدمت الهيئة استقالتها يوم 15 جويلية 1961م ضمنتها مآخذ كثيرة في مقدمتها: التهاون، والرشوة والفوضى، وأمام تلك الأوضاع دعي المجلس الوطني للثورة للاجتماع في طرابلس ما بين 09– 27 أوت 1961م، وكانت المناقشات حادة، إذ صبت الهيئة جام غضبها على رئيس الحكومة المؤقتة "عباس" والباءات الثلاث، في حين اتهمت الحكومة الهيئة بالتقصير في إدخال السلاح إلى داخل الجزائر، وأسفر الاجتماع على تغيير الحكومة المؤقتة برئيسها الجديد "بن خدة"، ينظر، ابراهيم لونيسي: المرجع السابق، ص ص 79– 80.

[2] – علي أحمد مسعود: المرجع نفسه، ص 120.

[3] – أحمد عظيمي: "حديث مع العقيد محمد عطايلية قائد الناحية العسكرية الأولى": مجلة الجيش الوطني الشعبي، ع(200)، المرجع السابق، ص ص 10 12. وللتوسع أنظر المجاهد ع (98) جوان 1961.

[4] – عبد السلام بوشارب: المرجع السابق، ص ص 132– 133 .

استطاعت هذه البعثة أن تثبت أقدام جيش التحرير في الصحراء الجزائرية بما جندته من الشباب المتطوعين وبما أنشأته من مراكز للتدريب والتموين والاتصالات في شمال مالي والنيجر بالقرب من الحدود الجزائرية مثل: مركز القيادة "بقاو" ومركز "كيدال" (على بعد أربعمائة وثمانين كيلو متر من قاو) ومركز"تاسليت" (على بعد خمسة وثلاثين كيلو متر من برج باجي مختار)، ومركز "تمبكتو"...الخ [1]، ومركز طاهارت على بعد 65 كلم من تمنراست الذي كان بمثابة خلية النحل في حيويته ونشاطه ، ففيه تم تجنيد سكان الهقار وتدريبهم وتعبئتهم سياسياً وعسكرياً ، وبقي الاتصال بالمراكز الخلفية بمالي والنيجر متواصلاً، فكان الجنود الجزائريون يأتون إلى الجزائر من مالي في شاحنات الأغنام ويجلبون معهم الأسلحة في براميل الزيت والبترول حتى تم تشكيل الوحدات العسكرية المقررة [2]، وبفرنسا نفسها تم تحطيم كثير من المنشآت الاقتصادية والعسكرية مما آثار الرعب والهلع في أوساط الفرنسيين بعد نقل المعركة إلى عقر ديارهم.

وفي 14 أوت 1960م قررت الحكومة المؤقتة الجزائرية رفض إدخال الجزائر إلى منظمة الحلف الأطلسي وإعلان بطلان جميع الارتباطات التي التزمت بها فرنسا باسم الجزائر، وحددت سياسة الحكومة التي تقوم على عدم الانحياز، واعتبرت أي مساعدة تقدمها دول الحلف إلى فرنسا عملاً من أعمال العدوان ضد الشعب الجزائري [3].

وبهذا وجدت فرنسا نفسها أمام أزمات سياسة وعسكرية حادة نتيجة قوة الثورة الجزائرية، وفشل المخططات الاستعمارية الديغولية في القضاء عليها، وما انقلاب الجنرالات في افريل 1961م إلا دليل على لك.

وعلى الرغم من تدخل الحلف الأطلسي لإنقاذ فرنسا وغلق الحدود الشرقية والغربية بالأسلاك الشائكة لتحويل الجزائر إلى معتقل فإن الثورة أثبتت جدارتها في الداخل والخارج ورفعت صوتها عالياً في مختلف المؤتمرات والمحافل الدولية، فلم تجد فرنسا بدّاً من التفاوض مع "جبهة التحرير" والاعتراف بها بعد أن كلفتها الحرب ثمناً باهضاً على مختلف الأصعدة، كما أن الثورة شنت حرباً إعلامية شرسة كانت العامل الفعال في فشل دعايات العدو النفسية والسياسية والحربية فشلاً ذريعاً [4]، بالاضافة إلى ممارسة الثورة لنموذج فعال وهادف متمثل في حرب العصابات رغم غياب التكافؤ العسكري مع المستعمر واعتمادها على جهاز الاستخبارات بقيادة "بوصوف" وزير التسليح والاتصالات العامة الذي أطلع جيش التحرير على بعض مشاريع العدو الفرنسي قبل مباشرتها، وقيامه بالجوسسة المضادة من تحقيق ومراقبة المعادين للثورة.

وبدورها عملت فيدرالية "جبهة التحرير الوطني" في فرنسا وتونس والمغرب على دعم اللاجئين الجزائريين وهيكلتهم وتأطيرهم وتجنيدهم وتحضيرهم للعمل المسلح لتمكينهم من تعزيز وحدات جيش الحدود حيث قام العديد

---

[1] – دحمان تواتي وآخرون: الثورة الجزائرية في أقاليم توات (1956– 1962)، (د،ط)، منشورات سليمان بن علي لحماية مآثر الثورة التحريرية، د،ت، ص ص 84- 85 .

[2] – لكحل عياط: "مقاومة سكان الهقار للاستعمار الفرنسي"، مجلة الجيش، ع(200)، المرجع السابق، ص 18.

[3] – أحمد الشقيري: قصة الثورة الجزائرية، دار العودة، بيروت، (د،ت)، ص 110.

[4] – اسماعيل دبش: المرجع السابق، ص ص 20، 25.

بالالتحاق فرادى بصفوف الأخير فضلاً عن وحدات المتطوعين التي بعثت بها الفيدرالية إلى هيئة الأركان والتي بلغ عددها إلى نوفمبر 1960م نحو 9279 متطوعاً[1].

ومن جهته صمد الشعب الجزائري أمام كل المحاولات الاستعمارية السياسية منها والعسكرية (من تعذيب وتجويع وتشريد ...) التي استعملها "ديغول" ضده ليستسلم ، ورفض كل المشاريع التي جاءت بها الجمهورية الخامسة والداعية إلى فرض الاستسلام على جيش التحرير بالوسائل السياسية بالتفرقة بينه وبين حكومته المؤقتة التي عملت جاهدة من أجل أن تلتف الجماهير الشعبية حول أهدافها، فخرج الشعب الجزائري في عدة مظاهرات منددا بسياسات "ديغول" الهادفة إلى تجزئة التراب الوطني وعدم الاعتراف بجبهة التحرير كممثل شرعي للشعب الجزائري حتى شملت فرنسا ذاتها ، فكانت مظاهرة اليوم الوطني ضد التقسيم في 05 جويلية 1961م، التي دعت إليها جبهة التحرير تحت شعار "الصحراء جزائرية" شملت معظم القرى والمدن الجزائرية، ما جعل السلطات الفرنسية ترد بعنف على الإضراب فجندت العديد من الفرق ورجال الأمن والشرطة وجنود المظلات لقمع المظاهرة التي خرج فيها الشعب الجزائري ليعلن للعالم عن وحدة بلاده الترابية هاتفين بحياة الحكومة المؤقتة وجبهة التحرير الوطني، ومظاهرات 17 اكتوبر 1961م في المهجر بباريس التي أكدت حضور الثوة حيث يوجد الجزائريون ، إذ شارك فيها ستين ألف جزائري، وعلى الرغم من سلميتها إلا أن الشرطة الفرنسية قابلتها بكل عنف فسقط العشرات من الرجال والنساء والأطفال قتلى وجرحى وألقي القبض على المئات من الجزائريين[2]، وهو ما كان محل استنكار من طرف الرأي العام العالمي خاصة الدول المتعاطفة مع القضية الجزائرية.

ما يمكن استخلاصه من خلال ماتم معالجته في هذه المبحث، أن الثورة الجزائرية التي بدأت بإمكانيات عسكرية ضعيفة سرعان ما أصبحت ثورة منظمة وقادرة على مواجهة العدو الفرنسي والتصدي للمخططاته العسكرية التي جاء بها "شارل ديغول" بدءاً من سلم الشجعان إلى خطط الجنرال "موريس شال" التي استهدفت جيش التحرير الوطني، وكان هذا بفضل التنظيمات العسكرية التي جاء بها مؤتمر الصومام (20 أوت 1956م) والتفاف الشعب الجزائري حول "جبهة التحرير" وجيش التحرير الوطني وولائه لحكومته المؤقتة، وبذلك استطاعت أن تُفشل كل الخطط الاستعمارية الرامية إلى الحفاظ على الجزائر فرنسية إلى الأبد.

[1] – علي أحمد مسعود: المرجع السابق، ص 38.

[2] – محمد لحسن أزغيدي: المرجع السابق، ص ص 217، 220.

المبحث الثاني: الواقع السياسي للثورة الجزائرية ما بين (1958– 1961م).

سنرى في هذا المبحث كيف أثرت التحديات السياسية للثورة في مرحلتيها الأولى والثانية ما بين 1954 – 1958م إلى ممارسة الضغط الفرنسي عليها بمحاولة إخمادها بمختلف الأساليب السياسية والدبلوماسية التي تصاعدت مع مجيء "ديغول" إلى سدة الحكم، حيث حاول الأخير بعد فشله في القضاء على الثورة عسكرياً اللجوء إلى مختلف الأساليب السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية الممكنة من أجل تحقيق أهدافه في القضاء على الثورة الجزائرية، بل كان أحياناً يزاوج بين الأسلوبين العسكري والسياسي من أجل تحقيق ذلك، فما الذي ميز واقع الثورة الجزائرية السياسي ما بين 1958 إلى 1961م؟ وكيف تعامل ديغول معها سياسياً؟ وما رد فعل الثورة على السياسية الديغولية اتجاهها؟

أولاً: الثورة الجزائرية سياسياً من 1954 إلى 1958م.

اندلعت الثورة الجزائرية عام 1954م وهي تعتبر من أهم الثورات الشعبية في العالم ذلك الوقت لأنها اندلعت من أوساط الشعب لخدمة أهدافه وتحقيق أماله في الحرية والاستقلال؛ ولقد ناضلت "جبهة التحرير الوطني" التي قادت الثورة على الصعيد الداخلي والخارجي على السواء من أجل استقلال الجزائر، فقد اعتبر نضالها الخارجي مكملاً للنضال الشعبي الداخلي ، ولذلك سعت إلى توطيد علاقاتها بالدول الشقيقة والصديقة لخدمة الأهداف العليا لل ثورة وللحصول على مزيد من الدعم المادي والمعنوي لمواجهة القوى الاستعمارية الفرنسية، وفي هذا الإطار عمل الوفد الخارجي للجبهة على ايجاد تضامن جهوي وقاري وعالمي خاصة وأنه من ضمن أهداف الثورة.

وواجهت الثورة التحريرية في مرحلة الانطلاقة (1954– 1956م) جملة من الصعوبات السياسية يأتي في مقدمتها:

1– غياب سلطة وطنية رسمية يلتف حولها الجميع : لمعالجة المشاكل الكبرى، وللتصدي للسياسية الفرنسية الرامية إلى التعتيم على الثورة الجزائرية، والقضاء عليها.

2– غياب التنظيم: نظراً لاستشهاد بعض القادة (ديدوش مراد 1955م) واعتقال بعضهم "رابح بيطاط" [*]، وعدم تمكن المنسق الوطني "محمد بوضياف" [**] من العودة الى الوطن، والذي أكد في إحدى شهاداته أنه في بداية الثورة لم تكن لديهم فكرة دقيقة عما يجب أن يكون عليه برنامج الثورة الجزائرية، ما عدا فكرة الاستقلال وإشراك الجماهير في الكفاح الوطني[1].

---

*– **رابح بيطاط**: (1925– 2000م) ولد بأم البواقي، مناضل في حزب الشعب الجزائري، حكم عليه عام 1950م غيابياً، عضو في اللجنة الثورية ولجنة التحضير للثورة، قائد المنطقة الرابعة التاريخية (الجزائر العاصمة)، اعتقل في فيفري 1955م، عضو في المجلس الوطني للثورة ولجنة التنسيق والتنفيذ ووزير دولة في الحكومة المؤقتة، رئيس جبهة التحرير الوطني بعد الاستقلال ، وزير النقل في عهد "بومدين" ثم رئيس المجلس الشعبي الوطني سنة 1977م إلى غاية 1991م، ينظر، محمد العربي الزبيري: قراءة في كتاب عبد الناصر وثورة الجزائر، (د،ط)، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر: 2007، ص 144.

**– كان "محمد بوضياف" قد كلف خلال اجتماعات التحضير للثورة بعملية التنسيق بين المناطق العسكرية ، وكلف الوفد الخارجي بما يلي: "آيت أحمد" بالعلاقات الخارجية، "بن بلة" بعملية جلب السلاح، وكلف "محمد خيضر" بتنظيم الجزائريين الموجودين بالخارج، ينظر، رابح لونيسي: المر جع السابق، ص ص 128 – 129.

[1] – رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص 41.

وعلى الرغم من هذه الصعوبات إلا أن الثورة حققت تقدماً كبيراً في عامها الأول في ميادين عديدة منها: وضع المشكل الجزائري بوضوح أمام العالم وتهديم النظرية الاستعمارية عن "الجزائر الفرنسية"، كما أن الرأي العام العالمي بدأ يطلع على حقيقة الأمة الجزائرية وبدأ يقبل بمبد أ استقلالها، وكان هذا عقب انعقاد مؤتمر (باندونغ افريل 1955)، للشعوب الإفريقية الأسيوية الذي يعتبر أول ملتقى عالمي تحضره الجزائر المكافحة إلى جانب الدول الافريقية – الأسيوية المستقلة آنذاك، حيث مثل الجزائر وفد ملاحظ تكون من "حسين آيت أحمد " (ت 2015م) و"أمحمد يزيد" وهو حضور كاف لتسجيل انتصارها في المجال الدولي، فقد تم إصدار قرارات لصالحها باعتراف تسعة وعشرين (29) دولة – بما فيها الدول العربية المستقلة آنذاك كمصر وسوريا والعراق– بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره واستقلاله والتوصية بعرض القضية على هيئة الأمم المتحدة في دورتها المقبلة ، بعد الرفض الفرنسي الدائم لتسجيلها باعتبارها قضية داخلية تخص فرنسا.

وأمام انتصارات الثورة الجزائرية وجدت حكومات باريس المتتالية نفسها عرضة لأزمة سياسية لم يسبق لها نظير إذ أصبحت عاجزة عن مجابهة (فساد الحالة) في إفريقيا الشمالية مما اضطرها إلى منح الاستقلال لتونس والمغرب على التوالي في مارس 1956م عساها أن تمسك الجزائر، لكن اعتقادها هذا كان خطأ، لأنه ليس باستطاعة تونس ولا المغرب في ذلك الوقت التمتع باستقلال حقيقي والجزائر رازحة تحت نيران الاحتلال الفرنسي.

ولما تمكنت الثورة من الخروج من الحصار المحتمل بفضل هجومات 20 أوت 1955م التاريخية كان لزاماً على قادة الثورة إيجاد قانون موحد ينظم شؤون الثورة ويحقق انتصارها، فكان مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م الذي يعد أول مؤتمر وطني للثورة الجزائرية خرج ببرنامج تنظيمي لصالح الثورة التحريرية.

فقد استطاعت الثورة أن تدخل مرحلة جديدة بعد مؤتمر الصومام الذي نظم البلاد تحت قيادة مركزية وأوجد جيشاً نظامياً وهياكل تنظيمية للثورة، كما أوجد لها ميثاقاً تسير عليه وتنظم من خلاله علاقاتها، لذا يعتبر حدثا ذا أهمية بالنسبة للثورة الجزائرية كان له أثر كبير في تطورها، فقد زود ها بمؤسسات محددة السلطات لإدارتها فتمت المصادقة على إنشاء المجلس الوطني للثورة [1*] الذي منح له سلطات هامة كوقف القتال أو الدخول في مفاوضات مع الفرنسيين، ولجنة التنسيق والتنفيذ المنبثقة عنه التي تنسق بين الولايات الستة بعد إضافة ولاية "الصحراء"، وأقر المؤتمرون مبدأ أولوية السياسي على العسكري وأولوية الداخل على الخارج، فأصبح الوفد الخارجي

*- **المجلس الوطني للثورة**: هو بمثابة مجلس تشريعي، أو برلمان للثورة ضم في البداية 34 عضو، ورفع عدد أعضائه الى 54 عضو عقب اجتماع 19 أوت 1957م، أول اجتماعاته كان يوم 20- 28 أوت 1957م بالقاهرة عقب خروج "لجنة التنسيق والتنفيذ" من الجزائر ، ينظر، الطاهر بن خرف الله: "المؤسسات السياسية للثورة الجزائرية"، مجلة الذاكرة، ع(1)، الجزائر: 1994، ص 38.

للثورة بالقاهرة طبقاً لهذا تابعاً للجنة التنسيق والتنفيذ في الداخل، وهو ما رفضه الوفد الخارجي خاصة "أحمد بن بلة"[*]، **واستحدث المؤتمر وظيفة المفوض السياسي (المحافظين السياسيين)**: الذين حددت مهامهم في الدعاية والإعلام وتنظيم الشعب سياسياً، إضافة إلى الحرب السيكولوجية (العلاقات مع الشعب ومع الأقلية الأوروبية وأسرى الحرب)[1]؛ ولما كانت القاعدة العريضة للثورة تتشكل من سكان الأرياف قرر المؤتمر **إنشاء المجالس الشعبية** التي تُعين عن طريق الانتخابات، تألفت من خمسة أعضاء تتكفل بأحوال السكان المدنية والشؤون القضائية والإسلامية (الميراث، الخصومات المدنية...) والمالية والاقتصادية والشرطة وإعانة عائلات المجاهدين، الشهداء والمعتقلين ومساعدة الفلاحين وإنشاء المدارس الحرة[2]، وبهذا أصيب النظام القضائي الاستعماري بالشلل وأصبحت محاكمه خالية إلا من المعمرين والعملاء.

كما وضع المؤتمر المنهج السياسي (ميثاق الصومام) الذي حدد المعالم الكبرى لسياسة "جبهة التحرير" والذي نص على شروط وقف القتال والنظام الجزائري المستقبلي (جمهورية، اجتماعية) والإصلاح الزراعي والحركة العمالية والنشاط الدولي، وقد أكدت هذه القرارات وحدة الثورة وحسنت أساليب الكفاح وأحبطت مناورات وبرامج العدو[**] الفرنسي.

وعلى الرغم من القرارات السياسية الهامة التي خرج بها المؤتمر إلا أنه كانت هناك سلبيات تضمنها ميثاق المؤتمر من تكريس فلسفة الحزب الواحد "جبهة التحرير الوطني" وإقصاء "محمد بوضياف"[***] و"بن بلة" من مراكز صنع القرار، في حين نال العضوية في لجنة التنسيق والتنفيذ "عبان رمضان"[****] مهندس المؤتمر الذي استطاع أن يوسع

---

*- رفض "أحمد بن بلة" قرارات مؤتمر الصومام لاعتبارات عدة منها: طابعه غير التمثيلي، إذ لم يحضره ممثلو ولايات الأوراس ووهران والمنطقة الشرقية والوفد الخارجي بالقاهرة وفيدرالية جبهة التحرير بفرنسا 2- الطابع العلماني الذي أعطاه للدولة الجزائرية 3- وجود مسؤولي أحزاب قدماء داخل الهيئات القيادية مثل: فرحات عباس، المدني الذي أرسله "عبان" إلى القاهرة لتعزيز الوفد الخارجي في ربيع 1956م، ينظر، رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 50.

[1] - رمضان بورغدة: المرجع نفسه، ص ص 42- 43.

[2] - المجاهد: (ع11)، 1 نوفمبر 1957، ص 10.

**- للإطلاع على نتائج مؤتمر الصومام السياسية والعسكرية، ينظر، محمد لحسن أزغيدي: المرجع السابق.

***- **محمد بوضياف**: ولد بالمسيلة عام 1919م مناضل في حزب الشعب و حركة انتصار، مسير المنظمة الخاصة في عمالة قسنطينة، حكم عليه غيابياً عام 1950م، انتقل إلى القاهرة في اكتوبر 1954م، عضو اللجنة الثورية وفي لجنة الإعداد للثورة، وأحد مسيري وفد الجبهة في الخارج إلى اختطافه عام 1956م، عضو في المجلس الوطني للثورة ولجنة التنسيق والتنفيذ ووزير في الحكومة المؤقتة، بعد الاستقلال عارض "بن بلة" وموظفي "بومدين" ، في سبتمبر 1962م أنشأ حزب الثورة الاشتراكية، ألقي عليه القبض عام 1963م ونفي إلى الصحراء الجزائرية، انتقل عام 1964م إلى فرنسا ومنها إلى المغرب ونتيجة للفراغ الدستوري الذي عرفته الجزائر عام 1990م تم استدعاؤه ليصبح رئيساً للجزائر إلى اغتياله عام 1992م، ينظر،
Lyes Laribi : Du MALG au DRS Histoire des services secrets algériens, p 108 – 109.

****- **رمضان عبان (1919 – 1957م)**: ولد ببلاد القبائل، مناضل في حزب الشعب الجزائري، ألقي عليه القبض عام 1950م وحكم عليه بالسجن لمدة ستة سنوات، أطلق صراحه في جانفي 1955م، فالتحق بصفوف جبهة التحرير، تولى تنظيم مصالح الاتصالات مع الداخل والخارج، أحد منظمي مؤتمر الصومام، عضو في المجلس الوطني للثورة ولجنة التنسيق والتنفيذ، ينظر، المجاهد: ع(11)، 1 نوفمبر 1957، ص8. تحدثت المجاهد عن استشهاده اثر اشتباك عنيف بين فرق جيش التحرير وفرق الجيش الفرنسي على التراب الوطني بينما كان في مهمة رقابة هامة وعاجلة داخل الوطن، ينظر، المجاهد: ع(24)، 29 ماي 1958، ص 1، في حين ذكر "بن بلة" في مذكراته أن "عبان" صفاه في تونس "كريم بلقاسم" و"بوصوف" وزيرا الحكومة المؤقتة الجزائرية، ينظر، أحمد بن بلة: المصدر السابق، ص 115. وهو نفسه ما ذكره "فتحي الديب" في كتابه "عبد الناصر وثورة الجزائر"، في حين ذكر "علي

قاعدة الثورة الشعبية ويساهم في تنظيمها، ومركزيون سابقون مثل: "بن يوسف بن خدة" و"سعد دحلب" [*]، وكان هدف "عبان" من إعطاء الأولوية للسياسي على العسكري – الذي رفضه العسكريون- لفرض نفسه زعيماً للثورة وهي الأطروحة التي روج لها خصومه العسكريون في الثورة و قاموا بتسويقها كحجة لتصفيته جسدياً بالمغرب الأقصى في ديسمبر 1957م، ليفرضوا بعد ذلك هيمنتهم على مراكز السلطة في "جبهة التحرير الوطني" ، وهو ما أصطُلح عليه بسلطة الباءات الثلاث: "كريم بلقاسم"، "لخضر بن طوبال"، و"عبد الحفيظ بوصوف"[1].

كما انتقد "عمار بوقلاز" قائد منطقة الحدود التونسية (سوق هراس) المؤتمر الذي رأى أنه أجحف في حقهم ورفض الاعتراف بالقاعدة السياسية للمؤتمر لأنها في نظرهم بعيدة عن تحقيق الاجماع، ولا تلبي طموحاتهم، فلم يرفعه المؤتمر إلى رتبة عقيد، ولم ترقى منطقته التي لم تمثل في المؤتمر إلى ولاية، لذا أعلن بأنه سيمنع دخول السلاح من تونس[2].

وكادت هذه الانتقادات الموجهة للمؤتمر أن تفجر أزمة داخلية في الثورة، لولا حادث اختطاف طائرة الزعماء الخمسة(بن بلة، آيت حسين، بوضياف، خيضر، الأشراف) من طرف السلطات الفرنسية في أكتوبر 1956م؛ وما بين 20- 28 أوت 1957م عقد المجلس الوطني للثورة بالقاهرة اجتماعاً بين قادة الخارج وبعض قادة الداخل [**] لدراسة نقاط الخلاف بين الاثنين، فتم إعادة النظر في بعض بنود مؤتمر الصومام فأقر مبدأ المساواة وأبطل مبدأ الأولويات، كما وسع عدد أعضاء المجلس الوطني للثورة من (34 عضوا) إلى (54 عضوا)، وبهذا كرَّس المؤتمر أولوية العسكري على السياسي وهو ما سيرسخه الباءات الثلاث داخل الحكومة المؤقتة فيما بعد.

وكان للضغط المتواصل من طرف الثورة ما دفع السلطات الاستعمارية إلى منح الاستقلال لتونس والمغرب عام 1956م بهدف جرها إلى صفها والعمل على عزل الثورة عربياً من خلال دعوة فرنسا إلى تعاون مغرب عربي –

= كافي" في مذكراته بأن "كريم" و"بن طوبال" كانا في خلاف مع "عبان" حيث كانوا يتهمونه بربط اتصالات مع الفرنسيين وفتح قنوات مع العدو دون علمهم، وعندما حامت حوله الشكوك استدرجوه للذهاب معهم إلى المغرب بحجة مقابلة الملك "محمد الخامس" وهناك تمت تصفيته ونفذ فيه الحكم، ينظر علي كافي: المصدر السابق، ص ص 157- 158. وهو نفسه ما أشار إليه "رضا مالك" في مذكراته من أن رجال "بوصوف" أعدموا "عبان"في منزل منعزل من ناحية تيطوان في 24 ديسمبر 1957م بعد استدراجه لكمين، نتيجة خلافه مع الباءات الثلاث، ينظر، رضا ملك: المصدر السابق، ص 93. و أشار إليه "الشاذلي بن جديد" في مذكراته أيضاً، ينظر، الشاذلي بن جديد: المصدر السابق، (ج1)، ص 119.

*- **سعد دحلب**: ولد عام 1919م في قصر الشلالة، انضم إلى حزب الشعب خلال الحب العالمية الثانية، كان من المقربين لمصالي الحاج"، عمل محرر لجريدة (الجزائر الحرة) التابعة لحركة انتصار الحريات الديمقراطية، عضو اللجنة المركزية عام 1953م، اتخذ موقفاً ضد المصاليين خلال أزمة الحزب عام 1954م، ثم التحق مع "بن خدة" بجبهة التحرير الوطني، عضو المجلس الوطني للثورة وفي لجنة التنسيق والتنفيذ، ثم عين مديرا لمكتب "أمحمد يزيد" وزير الإعلام في 1958م ثم أمينا عام لوزارة الخارجية ثم وزيرا للخارجية في حكومة "بن خدة"، شارك في مفاوضات ايفيان الأولى والثانية، عين سفيرا للمغرب بعد الاستقلال، ينظر، رضا مالك: المصدر السابق، ص 374.

[1] – رمضان بورغدة: المرجع السابق،ص 47.

[2] – نفسه، ص 48. وقد تم تعيين "بوقلاز" خلال مؤتمر القاهرة أوت 1957م عضواً في المجلس الوطني للثورة، وعضواً للجنة التنظيم العسكري الخاصة بالشرق.

**- كان الهدف من الاجتماع الذي ترأسه "فرحات عباس" وطفت فيه الخلافات بين الباءات الثلاث وعبان رمضان حول السلطة العسكرية خلع الأخير واعلامه رسمياً وعملياً بأن القيادة مشتركة وأن اعماله وأقواله التي سجلت عليه تقتضي اقصاءه من كل مسؤولية فنزعت المسؤولية الشخصية منه واقرار سلطة لجنة التنسيق والتنفيذ الخاضعة في أقوالها وأعمالها لبوصوف وبن طوبال وبلقاسم، ينظر، أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، (ج3)، ص 330.

فرنسي يدخل في إطار الحفاظ على جزائر فرنسية وبمساعدة كل من تونس والمغرب الأقصى، في حين كانت الأخيرتان تبحثان عن حل سلمي لقضية الشعب الجزائري في إطار فكرة المغرب العربي الموحد مع إيجاد صيغة تضمن لفرنسا مصالحها في البلدين، حيث طلبت تونس والمغرب الوساطة بين "جبهة التحرير وفرنسا ، ورغم قبول زعماء الثورة بالمقترح التونسي المغربي، إلا أن فرنسا (بورجي مونوري) رفضت ذلك، وردت بشن هجوم جوي مدمر على قرية "ساقية سيدي يوسف" التونسية في 08 فيفري 1958م رداً على الموقف الرسمي التونسي المؤيد لاستقلال الجزائر ووحدة الشعوب المغاربية، وهو ما سبب في سخط الرأي العام العالمي على تصرفات فرنسا التي ازدادت جنوناً في هذه المرحلة، وبدأت بعض الدول تتعاطف مع القضية الجزائرية.

فقد لقت الثورة الجزائرية في هذا العام (1958م) حضوراً وتعاطفاً دولياً خاصة من شعوب إفريقيا المستقلة ففي مؤتمر الدول الافريقية المستقلة الأول المنعقد بأكرا عاصمة غ انا ما بين 15 إلى 22 افريل 1958م والذي حضرته "جبهة التحرير الوطني"، خصص المؤتمر قراره الثالث من مجموع قراراته الثمانية للقضية الجزائرية حيث أبرز انزعاجه من استمرار الحرب في الجزائر وحرمان فرنسا للشعب الجزائري من حقه في تقرير مصيره، وطالبها بإنهاء القتال وسحب قواتها والدخول في مفاوضات سلمية مع "جبهة التحرير" من أجل إيجاد تسوية عادلة للقضية الجزائرية وأوصى دول افريقيا المستقلة بمساندة القضية الجزائرية مادياً ومعنوياً[1].

وشهدت مدينة طنجة المغربية في نفس الشهر والعام مؤتمراً حمل عنوان "شمال إفريقيا" أو "مؤتمر طنجة"* (27- 30 أفريل 1958م) جمع الأحزاب بين حزب الاستقلال المغربي وحزب الدستور التونسي، وجبهة التحرير الجزائرية الذي عبر عن تضامن الشعبين المغربي والتونسي مع الشعب الجزائري، وكان من نتائجه أن خرج بجملة من القررات لصالح الثورة الجزائرية كان من أبرزها المطالبة بجلاء قوات الاحتلال الفرنسي من الجزائر، وتقديم كل المساندة الشعبية والحكومية للجزائر حتى استقلالها، وإقامة وحدة فيدرالية بين الأقطار الثلاث (تونس، الجزائر والمغرب)، كما استنكر كل أشكال الدعم الغربي المقدم لفرنسا لمجابهة حرب الجزائر.

وأوصى بتكوين حكومة جزائرية للتفاوض مع فرنسا باستشارة حكومتي المغرب وتونس نظراً لما أصبحت تحظى به قضية الجزائر من تأييد دولي ونظراً لالتفاف الشعب الجزائري حول "جبهة التحرير الوطني" ممثله الوحيد وبهذا راحت "جبهة التحرير" تتخذ الإجراءات في تأليف حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية فكيف تم تأسيسها؟

[1] – عبد القادر خليفي: المرجع السابق، ص ص 108- 109.

*- **مؤتمر طنجة 27– 30 أفريل 1958م**: بين حزب الاستقلال المغربي والحزب الحر الدستوري التونسي وجبهة التح رير الجزائرية، عبر عن تضامن أبناء المغرب العربي واتحادهم مع الشعب الجزائري، كما حطم الخطط العملية التي سطرها الخبراء الفرنسيون لتحطيم العرب في المغرب، استنكر المؤتمر الدعم المادي والسياسي الذي تقدمه الدول الغربية لفرنسا ضد الجزائر مع تقديم كامل المساندة الشعبية والحكومية للجزائر حتى الاستقلال، و إنهاء السيطرة الاستعمارية في المغرب العربي وتوحيده وأرسلت هذه النتائج على شكل برقيات الى كل من : (محمد الخامس، بورقيبة، أحمد بن بلة ورفاقه في السجن، وأخرى إلى ملوك ورؤساء الدول العربية و إلى الأمم المتحدة مثل: عبد الناصر، الملك فيصل، شمعون، والملك سعود، وملك اليمن "أحمد"، ورئيس السودان، ينظر، المجاهد ع(23)، 7 ماي 1958م، ص ص 1، 10. وللتوسع أكثر حول الموضوع، ينظر، معمر العايب: مؤتمر طنجة المغاربي دراسة تحليلية نقييمية.

ثانياً– تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 19 سبتمبر 1958م.

بحلول سنة 1958م شهدت الثورة الجزائرية مرحلة النشاط السياسي الدبلوماسي في أوجه، ومرحلة النشاط العسكري لكونها تميزت بتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، كما تميزت بوصول الجنرال "شارل ديغول" إلى سدة الحكم في فرنسا واتباعه لأساليب عسكرية وسياسية من أجل القضاء على الثورة الجزائرية.

فبوصول "ديغول" إلى الحكم عقب تمرد 13 ماي 1958م حاول بشتى الوسائل المتاحة القضاء على الثورة متبعاً عدة أساليب تجاه القضية الجزائرية، فقد اتبع السياسة التقليدية الفرنسية وهي اعتبار الجزائر جزءاً من فرنسا وعندما فشلت ضاعف من عمليات العنف والاضطهاد ليحقق هدفه، وفي هذا الشأن كانت مخططات الجنرال "شال"، ولمّا يئس منه لجأ إلى اتباع سياسة القمع والإصلاح في آن واحد، إلا أن ضربات الثورة أفشلت خططه حيث تزامن مجيئه مع تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية فكيف نشأت هذه الأخيرة؟ وكيف تعاملت مع مخططات "ديغول" السياسية والاقتصادية الموجهة ضد الثورة الجزائرية؟

كان الإعلان عن تشكيلة الحكومة الجزائرية المؤقتة في 19 سبتمبر 1958م نقلة نوعية في أعمال الثورة نظراً للضرورة الملحة لتهيئة الأجواء للأساليب العملية وتكامل أعمال الثورة في الداخل والخارج، فقد انبثق عن مؤتمر الصومام مجلس أعلى للثورة يسمى بالمجلس الوطني للثورة (برلمان) يدير شؤونها ويتولى تنظيمها في الداخل والخارج، كما انبثق عنه سلطة تنفيذية تمثلت في "لجنة التنسيق والتنفيذ" (C.C.E) التي أوكلت لها مهمة إنشاء حكومة مؤقتة بالنظر مع المندوبين في الخارج.

وخلال اجتماع المجلس الوطني للثورة في دورته بالقاهرة من 20 إلى 28 أوت 1957م اتخذ عدة قرارات منها توسيع أعضائه من 34 عضواً إلى 54 عضواً كلهم دائمون، ووسعت لجنة التنسيق والتنفيذ من خمسة أعضاء إلى تسعة أعضاء، كما تقرر إلغاء الأولوية للناحية السياسية على العسكرية التي أقرها مؤتمر الصومام وعدم التفريق بين الداخل والخارج، كما قرر توسيع النشاط السياسي والدبلوماسي في الخارج لكسب التضامن العالمي بشكل محسوس ولتوسيعه، وكان من أهم قراراته تفويض "لجنة التنسيق والتنفيذ" بإنشاء حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية إذا ما رأت الظروف مناسبة لذلك[1].

وأمام مناورات "ديغول" المتعددة وألاعيب الساسة الفرنسيين أصبح لزاماً على لجنة التنسيق والتنفيذ أن تعلن عن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[*]، تنفيذاً لقررات المجلس الوطني للثورة المنعقد في القاهرة يوم 20 أوت 1957م وقرارات مؤتمر طنجة 27 افريل 1958م المنعقد في المغرب ما بين أحزاب المغرب العربي الذي أوصى بعد

[1] – محمد لحسن أزغيدي: المرجع السابق، ص 163.

*– ذكر المدني بأن رجال كل الدول العربية أيدوا فكرة تأسيس حكومة جزائرية غير الج.ع.م التي فهم من مذكراتها أنها لم تكن مؤيدة لقيام حكومة مؤقتة – على الرغم من مراسلة الأخيرة لعبد الناصر قبل الإعلان تشكيلها تدعوه للإعتراف بها – لأنهم كانوا يؤمنون ايماناً أعمى بزعامة القادة المختطفين المسجونين كما كانوا لا يثقون بفرحات عباس الذي رأووا فيه أنه رجل دس على الثورة قصد جرها إلى مفاوضات مع فرنسا تخرج الجزائر من ميدان العمل الثوري العربي إلى ميدان التعامل مع فرنسا والسير في ركاب الغرب، لذا عملوا على احباط المسعى بمختلف الوسائل إلا أنهم أخفقوا في ذلك، ينظر، أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، (ج3)، ص 399.

التشاور مع الحكومتين التونسية والمراكشية بخلق حكومة جزائرية، خاصة وأن الفكرة قد أخذت تسري في الأوساط وأصبحت حديث الناس في المشرق والمغرب العربيين وكان من أهم عوامل إنشائها:

1- رغبة الثورة الجزائرية في دحض إدعاء الحكومة الفرنسية في عدم وجود طرف جزائري مفاوض.

2- حاجة الثورة إلى جهاز فعال لكسب التأييد الدولي في خضم التضامن الدولي مع الحركات التحررية.

3- الصعوبات التي أصبحت تواجهها الثورة الجزائرية في الجارتين تونس ومراكش من حجز الأسلحة الموجهة إلى الثورة[1].

أما الهدف من تأسيسها فكان كما أوضحت الحكومة المؤقتة في التصريح الذي ألقاه رئيسها يوم 26 سبتمبر 1958م وهو الرد العملي العلني على سياسة فرنسا الإدماجية ، عندما أعلنت سياسة الاندماج التام بإرغام الشعب الجزائري على المشاركة في استفتاء 28 سبتمبر 1958م حول دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة [2]، ولوضع حدّ لما ادعته الحكومة الفرنسية من أنها لا تجد أمامها ممثلاً صحيحاً تفاوضه رسمياً لمحاولة إيجاد حل للقضية الجزائرية، حسبما جاء في الرسالة التي وجهتها الحكومة المؤقتة غداة تشكيلها لـ "عبد الناصر"[3].

في حين اعتبر المج اهد الجزائري "محمد العربي الزبيري" [4] أن رغبة الباءات الثلاث (بلقاسم وبن طوبال وبوصوف) في المحافظة على سلطتهم داخل الثورة بعدما ظهرت بوادر الانقلاب ضدهم في الجهة الشرقية من طرف المعارضين لسياستهم في القاعدة الشرقية والولاية الأولى هو الذي جعلهم يسبقون الأحداث بالإعلان باسم لجنة التنسيق والتنقيذ عن ميلاد الحكومة المؤقتة ، إذ ذكر أنه خلال اجتماع لجنة التنسيق والتنفيذ بتاريخ 09 سبتمبر 1958م وبعدما تبين لهم عدم قدرة العقيد "محمدي السعيد" * على تنظيم فرعه في الناحية الشرقية على عكس العقيد "هواري بومدين" الذي أظهر قدرة في تحمل المسؤولية والتنظيم المحكم لفرعه على الحدود الجزائرية الغربية ** وبدلاً من استدعاء المجلس الوطني للثورة للاجتماع بصفته الهيئة العليا للثورة التي يحق لها اتخاذ القرار في مثل هذه الحالات، أقر

---

[1] - محمد شطبي: المرجع السابق، ص 66.

[2] - أرشيف الحكومة المؤقتة، التصريح الذي ألقاه فرحات عباس يوم 26 سبتمبر1958م باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، الوثيقة 002/ الملف 03/ العلبة 033، ص 2.

[3] - أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، (ج3)، ص 402- 403.

[4] - تاريخ الجزائر المعاصر، (ج2)، (د، ط)، منشورات اتحاد كتاب العرب، دمشق، 1999، ص ص 104- 105.

*- **محمدي السعيد**: ولد عام 1912م بتيزي وزو، عمل في الجيش الفرنسي متطوعاً وهناك اتصل بحزب الشعب الجزائري، شارك في الحرب العالمية الثانية سجن بتونس من طرف الحلفاء ، التحق بالثورة عام 1955م كنائب لكريم بلقاسم" بالمنطقة الثالثة (القبائل)، ثم قائداً عليها بعد مؤتمر الصومام، وفي افريل 1958م عين قائداً للجنة العمليات العسكرية الشرقية التي استبدلت فيما بعد بهيئة أركان الشرق (E.M.E)، شارك في اجتماع العقداء في الخارج، ثم أصبح وزير دولة في التشكيلة الثالثة للحكومة المؤقتة، تقلد مه مة التربية والصحة ونائب عن ولايته في البرلمان بعد الاستقلال، ووزارة المجاهدين ثم وزارة الإعلام 1964م، في سنة 1965م فرضت عليه الإقامة الجبرية، وفي 1991م انخرط في الجبهة الإسلامية للإنقاذ، توفي في ديسمبر 1994م، ينظر، محمد علوي: المرجع السابق، ص ص 90، 93.

**- كان "كريم بلقاسم" قد اتخذ قراراً في النصف الأول من عام 1958م يقضي بإنشاء "لجنة العمليات العسكرية (COM) في الحدود الشرقية والغربية بهدف قيادة العمل المسلح في الداخل لكنها كانت بداية لتفكك القاعدة الشرقية وتصفية مسؤوليها، ترأس لجنة عمليات الشرق التي كانت بؤرة حقيقية للخلافات والتناقضات "محمدي السعيد" عن الولاية الثالثة، و"محمد العموري" عن الأولى و"مصطفى بن عودة" عن الثالثة و"عمارة بوقلاز" عن القاعدة الشرقية، وكان الخلاف بين "بن عودة" و"بوقلاز" على أشده، وكان الأول ينسق مع "بن طوبال" لتحييد "بوقلاز" الذي خلفه على القاعدة الشرقية الرائد

الباءات الثلاث عجز القائد "محمدي السعيد" ونوابه وقررت ضد كل واحد منهم عقوبات مختلفة [*]، ثم أعلنوا عن قيام حكومة برئاسة "فرحات عباس" على أن يظلوا هم السلطة المرجعية الوحيدة التي بيدها الحل والربط وبعد أن اتضح لهم أن غالبية أعضاء المجلس الوطني أصبحوا مقتنعين بعدم قدرتهم على تسيير شؤون الثورة.

تم الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يوم الجمعة 04 ربيع الأول 1378هـ الموافق لـ 19 سبتمبر 1958م بالقاهرة[**] على الساعة الواحدة بعد الزوال بتوقيت الجزائر برئاسة "فرحات عباس" [***]، وقد جاء في مرسوم تشكيلها الذي تلاه ما يأتي: « بسم الله الرحمن الرحيم، باسم الشعب الجزائر، نظراً للسلطات التي خولها المجلس الوطني للثورة الجزائرية إلى لجنة التنسيق والتنفيذ (لائحة 28 أوت 1957م) فإن لجنة التنسيق والتنفيذ قد قررت تكوين حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية» [1]، وجاء في أول بيان لها [****] يوم 26 سبتمبر 1958م بعد أن تعهدت بالوفاء للمبادئ السامية للثورة التي سطرها بيان أول نوفمبر 1954م ونددت بالسياسة الفرنسية الرامية إلى إدماج الشعب الجزائري بفرنسا فقالت: [2] «إن الجزائر ليست فرنسا وأن الشعب الجزائري ليس فرنسياً وأن محاولة فرْنسة الجزائر عملية عقيمة وجريمة حكم عليها ميثاق الأمم المتحدة، وإن إرغام الجزائريين على الاشتراك في الاستفتاء حول المؤسسات الفرنسية البحتة هو استفزاز لا يُحتمل ضد شعب يكافح منذ أربعة أعوام في سبيل استقلاله الوطني» مؤكدة بأن الشعب الجزائري لن يضع السلاح إلا بعد الاعتراف بحقه في السيادة والاستقلال، وبأنه لم يعد وحده في المعركة بل وراءه تونس والمغرب والعالم العربي أجمع والشعوب الحرة في إفريقيا وآسيا، معربة أن استمرار الحرب في الجزائر يشكل تهديداً للسلم العالمي.

= "محمد الطاهر عواشرية"، في حين ترأس كوم الغرب "هواري بومدين" ونائبه "الصادق" اللذان كانا يشرفان على الكفاح المسلح في الولاية الرابعة والخامسة لكن الكوم ألغيت في سبتمبر 1958م من طرف لجنة التنسيق والتنفيذ، واتهم أعضائها بالتقصير والعجز عن تطبيق قرارات القيادة واللاكفاءة فسلطت أقسى العقوبات على قادة الولاية الأولى والقاعدة الشرقية لتحييدهم، ينظر، الشاذلي بن جديد: المصدر السابق، (ج1)، ص ص 121- 122.

*- تم تنزيل العقيد "محمد العموري" إلى رتبة رائد مع تحديد إقامته بجدة، لكنه لم يلتحق بها وبقي لاجئاً في ليبيا، العقيد "عمارة بوقلاز" إلى رتبة جندي ومنع من نشاطه مع تحديد إقامته بالعراق، العقيد "عمار بن عودة" يعلق نشاطه لمدة ثلاثة أشهر يقضيها ببيروت، أما "محمدي السعيد" فتم غلق نشاطه لمدة شهر يقضيه بالقاهرة، وكان لهذه العقوبات التي مست المنطقة الأولى والقاعدة الشرقية سبب في ظهور محاولة الانقلاب ضد الحكومة المؤقتة في إطار ما سمي بمؤامرة العقداء، ينظر، الشاذلي بن جديد: المصدر نفسه، (ج1)، ص 122.

**- رأى الأستاذ "أحمد زياد" والمجاهد "عبد الحفيظ أمقران" أن اختيار القاهرة كمقر للحكومة الجزائرية المؤقتة التي قامت في المنفى يرجع إلى العامل الأمني فكان صعب الإعلان عنها في الجزائر أو المغرب وتونس الواقعتين تحت تهديد الجيوش الفرنسية آنذاك، على عكس الـ(ج.ع.م) التي كانت تتوفر على عامل الأمن والاستقرار، ولكونها مقر الجامعة العربية، ومن دول عدم الانحياز مما ساعد على الاعتراف بالحكومة المؤقتة في نفس الشهر خاصة من طرف كتلة عدم الانحياز، ينظر، عبد القادر نور وآخرون: حوار حول الثورة، (ج2)، (د،ط)، موفم للنشر، الجزائر: 2009، ص ص 234، 236.

***- لعل السبب في اختيار "فرحات عباس" رئيساً لها هو ما جاء على لسانه خلال لقائه مع ولي عهد المغرب "الحسن الثاني" في أوت 1957م في قوله: "أنني ما خرجت ولا اندمجت مع جبهة التحرير إلا من أجل المفاوضة مع الفرنسيين حول تحقيق غاياتها..." وما يؤيد ذلك ما ذكره "لخضر بن طوبال" خلال الاجتماع الوزاري للحكومة المؤقتة بتاريخ 20 جوان 1959م بالقاهرة عندما قال "إننا قد فضلنا أثناء تأسيس الحكومة "فرحات عباس" على "كريم بلقاسم" من أجل صبغته التفاوضية مع استمرار الحرب، ينظر، أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، (ج3)، ص ص 297، 438.

[1] - الطاهر بن خرف الله: "المؤسسات السياسية للثورة الجزائرية"، المرجع السابق، ص 46.

****- **ينظر نص البيان في الملحق رقم : ((15))**.

[2] - التصريح الذي ألقاه فرحات عباس يوم 26 سبتمبر1958م باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، أرشيف الحكومة المؤقتة، الوثيقة 002/ الملف 03/ العلبة 033، ص ص 2- 3.

وبهذا البيان حددت الحكومة المؤقتة موقف الشعب الجزائري من سياسات "ديغول" الرامية إلى دمج الجزائر في فرنسا غير مدرك بأن سياسته تلك قد تجاوزها الزمن، وأن الجزائريين أضحوا في مرحلة يطالبون فيها بالاستقلال فحسب.

وقد أوجد نبأ إعلان التشكيل الوزاري لأول حكومة جزائرية صدى طيباً لدى الشعب الجزائري، فقد كان خبر تأسيسها أملاً يحلم به الشعب الجزائري ، وبتحقيقه أصبح الشعب يؤمن أكثر من أي وقت مضى بقرب يوم النصر وبأن ساعة الخلاص قد قربت من المستعمر ، كما أوجد نبأ تأسيسها الذي تناقلته وكالات الأنباء ، وأحدث دوياً في الأوساط الفرنسية والغربية والعربية على حدّ سواء صدى طيباً في كافة الأوساط العربية، خاصة وأن تأسيسها جاء قبل استفتاء "ديغول" على الدستور الفرنسي، وتدعم إنشاؤها باعتراف عدد من الدول الشقيقة كالعراق وليبيا وباكستان وتونس* والمغرب التي أعلنت يوم 19 سبتمبر 1958م اعترافها بهذه الحكومة، وعن انتظار اعتراف بلدان أخرى أجاب "عباس": [1] «إن تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة يعتبر قبل كل شيء استجابة لإرادة الشعب الجزائري الاجتماعية، فالحكومة الجزائرية تكتسب شرعيتها من هذا الشعب، أما اعتراف البلدان بها فتلك قضية أخرى واعترف حتى الآن أربعة عشر بلداً».

وبقيام الحكومة المؤقتة قام بعض جنود القوم** بالانضمام للثورة وبهذا أصبحوا متمردين على السلطة النظامية الفرنسية، ومن جهتها هددت فرنسا الدول بأنها ستعتبر اعتراف أي دولة بالحكومة المؤقتة الجزائرية عملاً غير ودي إلا أن صدى تشكيل الحكومة في الخارج كان بخلاف ما توقعته الحكومة الفرنسية، إذ سارعت الأقطار العربية وأكثر دول آسيا وإفريقيا بالاعتراف بها*** وكانت الجمهورية العراقية أول من اعترف بها، في حين لم تعترف بها الـ(ج.ع.م) إلا بعد ثالث يوم من قيامها (21 سبتمبر) على الرغم من أن "توفيق المدني" ذكر أنه عندما سلم بيان الحكومة المؤقتة "لفتحي الديب" ليلة الإعلان عنها قال له الأخير: [2] «سجل من الآن أننا أول معترف بهذه الحكومة لكن لسنا راضين بها ونخشى أن تسوء العاقبة من جراء وجودها».

في حين لم يعترف بها الاتحاد السوفيتي**** إلا في 03 اكتوبر 1960م خلال لقاء "كريم بلقاسم" الثالث بالرئيس السوفيتي "خروتشوف" في الحفل الذي أقامه وزير الخارجية العراقي آنذاك على شرف الوفد الجزائري في

---

*- أعربت الحكومة التونسية عن اعترافها بالحكومة الجزائرية في رسالة وجهتها كتابة الدولة للشؤون الخارجية للجمهورية التونسية إلى وزارة خارجية حكومة الجمهورية الجزائرية المؤقتة بتاريخ 22 سبتمبر 1958م، مع تمنيها لها بالنصر، للإطلاع على **نص الرسالة ينظر الملحق رقم**: ((**16**)).

[1] - فرحات عباس نقلاً عن، الطاهر بن خرف الله: "المؤسسات السياسية للثورة الجزائرية"، المرجع السابق، ص 43.

**- هم الجزائريين الذين جندتهم فرنسا في صفوفها لمحاربة اخوانهم .

***- **ينظر الملحق رقم**: ((37)).

[2] - فتحي الديب نقلاً عن، أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، (ج3)، ص 400.

****- يرجع سبب عدم اعتراف الاتحاد السوفيتي بالحكومة المؤقتة – على الرغم من تقديمه الدعم للثورة الجزائرية – إلى ما أورده نائب رئيس الاتحاد السوفيتي لوفد الحكومة المؤقتة الذي ضم "بن خدة"، "دحلب"، و"محمود الشريف" خلال زيارتهم للاتحاد السوفيتي عام 1958م من أن اعتراف الأخير بالحكومة المؤقتة ليس من مصلحة الأخيرة، لكونه سيسبب تضامن قوات الحلف الأطلسي مع فرنسا ضد الثورة، ووعدهم بالمساعدة في مجالات أخرى، ينظر، باتريك إفينو، جون بلانشايس: حرب الجزائر ملف وشهادات، تر: بن داود سلامنية، ج(2)، (د،ط)، دار الوعي للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر: 2013، ص 9.

نيويورك، الذي أكد فيه "خروتشوف" أنه سيعترف رسمياً بالحكومة المؤقتة الجزائرية بمجرد عودته إلى موسكو، ويوم 21 اكتوبر أعلن الاتحاد السوفيتي اعترافه الرسمي بالحكومة المؤقتة[1]، بعدما بدا له اعتراف "ديغول" الضمني بها عندما دخل معها في مفاوضات.

كان نبأ إعلان قيام الحكومة المؤقتة ضربة قوية للاستعمار، حيث جاء في وقت صممت فيه الحكومة الفرنسية وعلى رأسها "ديغول" دمج الجزائر بصفة نهائية بفرنسا مستعملة في ذلك كل الأساليب السياسية لتحقيق ما عجزت عن تحقيقه الحكومات التي سبقتها بالأساليب العسكرية، فقد كان قيامها متزامناً مع أعقد مشكلة كانت تواجهها فرنسا الاستعمارية آنذاك وهي "إصلاح الدستور" الذي أفضى إلى فساد الحالة السياسية بها، وتصاعد حرب الجزائر التي قضت على مكانة فرنسا الدولية، وعطلت إمكانياتها الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية.

وبهذا أقامت الدليل على أن "جبهة التحرير الوطني" هي الممثل الوحيد والشرعي للشعب الجزائري، وأن هذا الأخير لا يرضى بالاندماج مع فرنسا ولو كلفه ذلك بحرا من الدماء، مما جعل "ديغول" يهدد باستدعاء السفير أو قطع العلاقات الدبلوماسية مع كل الذين يتجرأون على الاعتراف بالحكومة المؤقتة[2].

وعن مقرها اتخذت الحكومة المؤقتة من مدينة (القاهرة) عاصمة الـ(ج.ع.م) مقراً لها إلى غاية سنة 1959م إذ ذكر "فتحي الديب" بأن أعضاء الحكومة طلبوا من القاهرة بعد إعلانهم عن تشكيل الحكومة مساعدتهم في الحصول على عمارة ليستخدموها مقراً لحكومتهم، تستوعب كل الوزرات في مبنى واحد لتوفير مشقة الاتصال فيما بينهم ولتكون مقراً رسمياً تمارس منه الحكومة اتصالاتها الدولية والداخلية فاستجابت لمطلبهم، وتم اختيار عمارة من خمسة طوابق حديثة بحي (جاردن سيتي) وتم استئجارها باسم الحكومة الجزائرية وهي العمارة رقم 04 شارع مديرية التحرير بجاردن سيتي[*]، وتم تزويد العمارة بكل الاحتياجات اللازمة من أثاث وأجهزة اتصال هاتفي لتباشر الحكومة المؤقتة عملها[3]، وبعد الإعلان عن تشكيلها عينت الحكومة المؤقتة ممثلين لها في كل العواصم العربية.

أما عن تشكيلة الحكومة المؤقتة فقد ضمت تشكيلتها الأولى (19 سبتمبر 1958م) أعضاء يعكسون التركيبة المختلفة للحركة الوطنية من قبل، من مركزيين وعلماء وديمقراطيين وأعضاء من حركة انتصار الحريات الديمقراطية؛ حيث تكونت من الرئيس"فرحات عباس" إلى جانب ثمانية عشر عضوا بما فيهم جماعة الوفد الخارجي المسجونين آنذاك (بن بلة، بوضياف، آيت أحمد، خيضر[**])، واختص في التشكيلة الأولى "كريم بلقاسم" بوزارة

---

[1] – صالح بلحاج: المرجع السابق، ص ص 346- 347.

[2] – رضا مالك: المصدر السابق، ص 97.

*– تحولت هذه العمارة اليوم إلى مبنىً ثقافي جزائري تابع للسفارة الجزائرية بالقاهرة. **ينظر الملحق رقم**: ((**32**)).

[3] – فتحي الديب: المصدر السابق، ص 422.

– **محمد خيضر: (1911- 1967م) ولد في بسكرة مناضل في حزب الشعب وح ركة انتصار الحريات الديمقراطية، و عضو في اللجنة المركزية للحركة سجن واعتقل عدة مرات، سافر إلى القاهرة عام 1951م أين تولى مع رفاقه تسيير أمور الحركة في الخارج، عضو في اللجنة الثورية وأحد مسيري وفد الجبهة في الخارج إلى أن اختطف عام 1956م، عضو المجلس الوطني للثورة وفي لجنة التنسيق والتنفيذ، ووزير الدولة في الحكومة المؤقتة، ينظر، المجاهد: طبعة خاصة 19 سبتمبر 1958، ص 3. اغتيل بمدريد في جانفي 1967م.

الحربية، و"محمود الشريف" [*] بالتسليح والتموين، في حين اختص "عبد الحفيظ بوصوف" بالاتصالات العامة والمواصلات، كما ضمت التشكيلة وزراء للمالية والشؤون الاقتصادية والثقافة والخارجية والداخلية والإعلام وكتاب الدولة، وبالتالي يمكن القول أنها وزارة كاملة الشروط متعددة المهام والأنشطة.

وضمت التشكيلة الثانية [**] للحكومة المؤقتة الجزائرية (جانفي 1960م) نفس الرئيس "فرحات عباس" إلى جانب اثني عشر عضو؛ وبالمقارنة مع التشكيلة الأولى نلاحظ تقلص عدد الحقائب الوزارية من 18 إلى 12 بانسحاب وزير هو "بن يوسف بن خدة" وزير الشؤون الاجتماعية، واقصاء وزيرين هما: "محمود الشريف" وزير التسليح والتموين، و"أحمد توفيق المدني" وزير الشؤون الثقافية [***]، وإلغاء مناصب كاتب الدولة الثلاث: (الدكتور الأمين خان، الرائد عمر أوصديق، ومصطفى اسطمبولي)، كما نلاحظ بقاء "فرحات عباس" على رأس الحكومة بالرغم من التغيير في الحقائب الوزارية، وسُحب من "كريم بلقاسم" وزارة التسليح ليُصبح مشرفاً على الشؤون الخارجية ليجمع "بوصوف" بين مهمة التسليح والاتصالات معاً.

أما التشكيلة الثالثة والأخيرة للحكومة المؤقتة في أوت 1961م التي ترأسها "بن يوسف بن خدة" فقد ضمت إحدى عشر وزيراً فقط، حيث غُير رئيس الحكومة "فرحات عباس" [****] وأقيل "عبد الحميد مهري" [*****][1] وزير

---

*- **محمود الشريف**: (1915- 1987م): ولد بتبسة، شارك في الحرب العالمية الثانية، واستقال من الجيش الفرنسي بعد حوادث 8 ماي 1945م وعمل موظف بمديرية الزراعة بتبسة، انخرط في صفوف الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، انضم إلى الثورة في جوان 1955م برتبة قائد، وفي 1956م عين قائد للمنطقة السادسة (تبسة) بالولاية الأولى برتبة نقيب، وفي 1957م عين قائداً للولاية الأولى برتبة عقيد ، وفي أوت 1957م أصبح عضو في لجنة التنسيق والتنفيذ (C.C.E) مكلفاً بالمالية ثم وزيراً للتسليح والتموين في الحكومة المؤقتة، انسحب من الحياة السياسية بعد الاستقلال، توفي عام 1987م ينظر، محمد علوي: المرجع السابق، ص ص 42، 44.

– **ينظر جدول تشكيلات الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في الملحق رقم: ((38)).

**- انسحب بسبب اتهام "بوصوف" له بابعاد الطلبة الجزائريين عن الجيش، و عُين "المدني" سفير للحكومة المؤقتة لدى الـ(ج.ع.م) مع تمثيل الجزائر بصفة دائمة لدى جامعة الدول العربية بدرجة سفير أيضاً، ينظر، أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، (ج3)، ص ص 440، 443.

***- عن سبب تغيير "فرحات عباس" ذكر "رضا مالك" أن "عباس" منذ توليه رئاسة الحكومة المؤقتة عام 1958م أصبح موضع اعتراض متزايد حيث اتهمه البعض بغياب سلطته، والبعض الآخر بروح الاصلاحية المعاودة، حتى أصبح بين نارين، نار التاريخيين وعلى رأسهم "كريم بلقاسم" ونار المركزيين (بن خدة ودحلب ويزيد) المنحدرين من "حزب الشعب" الرافض لجماعة الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (عباس وفرنسيس وبومنجل)، كما أن "عميروش" قبل استشهاده عام 1959م كان يرسل برسائل إلى "كريم" أنتقد فيها تركيب الحكومة المؤقتة وطالب بتشكيل حكومة ثورية مصغرة، وكان اختيار "بن خدة" كرئيس للحكومة المؤقتة محاولة من "جبهة التحرير" ايجاد قيادة سياسية متجانسة تقود إلى التفاوض إلى نهايته، وقد اقترح "بن خدة" على " عباس" منصب وزارة الدولة لكن الأخير رفض وآثار الاستقرار في الرباط حتى نهاية الصراع، ينظر، رضا مالك: المصدر السابق، ص ص 221، 223.

****- **عبد الحميد مهري(1926– 2012م)**: مثقف ومجاهد سياسي جزائري ولد بقسنطينة، مناضل في حزب الشعب ومسؤول سري في حركة. انتصار الحريات بتونس، أشرف على تحرير جريدة "صوت الجزائر" التابعة للحزب وانتخب عضو في اللجنة المركزية، التحق بجبهة التحرير في جويلية 1955م، ثم عين عضو في وفد الجبهة بالخارج (دمشق)، انتخب عضو في المجلس الوطني للثورة ثم في لجنة التنسيق في مؤتمر القاهرة، ثم عين وزيراً في الحكومة المؤقتة، انسحب من الحياة السياسية منذ 1962م ثم عاد إليها عام 1965م وتقلد عدة مهام حكومية منها سفير الجزائر لدى فرنسا عام 1984م وأمين عام حزب جبهة التحرير ما بين (1989– 1996م)، ظل بعيداً عن المعترك السياسي منذ 1996م من أعماله: الإعلام في خدمة قضايا التقدم والسلام وعدة مقلات تاريخية وسياسية، ينظر،عبد الكريم بوصفصاف وآخرون: معجم أعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين : (ج2)، (د،ط)، دار الهدى الجزائر:2004، ص ص 341، 343. توفي في جانفي 2012م.

الشؤون الاجتماعية والثقافية، و"أحمد فرنسيس" [*] وزير الشؤون المالية والاقتصادية التي أصبحت من اختصاص الرئيس "بن خدة" ذاته وأضيف إليها وزير جديد هو "سعد دحلب" الذي مُنحت له وزارة الخارجية التي كانت من اختصاص "كريم بلقاسم" في التشكيلة الوزارية الثانية، في حين اختص الأخير بوزارة الداخلية.

واجهت الحكومة المؤقتة عشية قيامها محاولة انقلاب كادت تعصف بالثورة الجزائرية عرفت بمؤامرة "العموري" أو "مؤامرة العقداء"[**1] عندما سلطت لجنة التنسيق والتنفيذ العقوبات على نواب وقادة المنطقة الأولى والقاعدة الشرقية في 09 سبتمبر 1958م، فتسربت معلومات مفادها أن قادة الداخل عازمون على إبعاد الباءات الثلاث واستبدالهم بمن هو أكثر كفاءة منهم، وكانت الأنظار تتجه إلى العقيدين "محمد العموري" و"مصطفى لكحل" الذين كانا يحذران من الانحراف وعدم الابتعاد عن ما جاء في بيان أول نوفمبر 1954م، ويبدو أن دعوتهما لقيت آذاناً صاغية من بين إطارات جميع الولايات، عندما رجع "العموري" من منفاه خفية إلى الكاف أين ترأس اجتماعاً سرياً بتاريخ 11/16/ 1958م شارك فيه عدد كبير من إطارات الثورة العسكرية والسياسية [***] (حوالي خمسين شخص) من أجل الإطاحة بالحكومة المؤقتة، وكان "بورقيبة" قد أحيط علماً بأن أنصار "صالح بن يوسف" [****] وراء الاجتماع وأن إطارات منهم حضرته[2]، وبهذا تبلورتْ فكرة استعمال العنف ضد القيادة العسكرية الثلاثية (الباءات الثلاث) لحملها على مراجعة القرارات التي اتخذتها في حق "عمار بوقلاز" الذي نُزل إلى رتبة جندي ومنع من نشاطه مع تحديد إقامته بالعراق و"محمد العموري" الذي نُزل إلى رتبة رائد مع تحديد إقامته بجدة بعد حل لجنة العمليات العسكرية في الحدود الشرقية والغربية (COM)، لكن المؤامرة سرعان ما قضي عليها عندما نجحت القيادة الثلاثية (بن طوبال وبلقاسم وبوصوف)

*- **أحمد فرنسيس**: (1912- 1968م) ولد بغليزان دكتور في الطب تخرج من كلية باريس، شارك في تكوين أحباب البيان والحرية في 1944م ألقي عليه القبض في ماي 1945م، شارك في تكوين الاتحاد الديمقراطي للبيان ثم التحق بالوفد الخارجي للجبهة مع "فرحات عباس" في افريل 1956م وزير في الحكومة المؤقتة وأحد المفاوضين الجزائريين، في إيفيان الأولى ولوغران، عينه "بن بلة" وزيراً للمالية بعد الاستقلال، ينظر، محمد العربي الزبيري: قراءة في كتاب عبد الناصر وثورة الجزائر، المرجع السابق، ص 146.

**- ذكر الشاذلي بن جديد بأن القضية لم تكن نزاعاً على السلطة أو صراع عصبة ضد عصبة أخرى وإنما كان الأمر متعلقاً بخلافات عميقة حول أساليب قيادة الكفاح المسلح وطرق تسيير الثورة سياسياً واختيار القادة، فقد كان "بوصوف" و"بلقاسم" و"بن طوبال" يسعون – كل على طريقته- إلى السيطرة على جيش الحدود والقاعدة الشرقية، باعتبار أن من يتحكم في الجيش يتحكم في مستقبل البلاد السياسي، ينظر، الشاذلي بن جديد: المصدر السابق (ج1)، ص ص 117، 145. وهو نفسه ما ذكره "محمد زروال" من أن الباءات الثلاث قد صفو الكثير من إطارات الثورة خاصة في الولاية الأولى، وكل من يخالفهم في الرأي من معارضي مؤتمر الصومام حتى لا تتحول عنهم القيادة، ينظر، محمد زروال: المصدر السابق، (ج2)، ص 420.

***- حضر الاجتماع ضباط الولاية الأولى والقاعدة الشرقية منهم: الرائد "شويشي العيساني"، العقيد "أحمد نواورة"، "مصطفى لكحل"، "أحمد دراية"، "محمد الشريف مساعدية"، والرائد "بلهوشات"، والعقيد "عواشرية"، ووجه المجتمعون اتهامات مختلفة إلى "كريم" و"محمدي السعيد" و"محمود الشريف" الذين انتقدوا الطريقة التي تشكلت بها الحكومة المؤقتة، واتهموا "كريم" بالجهوية والسماح للضباط الفارين من الجيش الفرنسي من احتلال المراكز الهامة في القيادة العليا لجبهة التحرير، ووصفوا "محمدي" بالضعف" لذا قرروا إرسال كومندوس لاعتقال الوزراء في الحكومة المؤقتة وعلى رأسهم الباءات الثلاث، ينظر، هبة كلاش: الحكومة المؤقتة الجزائرية والحكومة المصرية 1954- 1962، ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ، اشر: أحمد صاري، جامعة الامير عبد القادر ، قسنطينة، كلية الآداب والحضارة الإسلامية، السنة الجامعية: 2011/ 2012، ص ص 59 -60 .

****- كان "بورقيبة" يجتهد في التخلص من كل المتعاطفين جزائريين أو تونسيين مع "صالح بن يوسف" خصمه السياسي الكبير الذي كان ينادي بضرورة إلغاء الاستقلال الداخلي لتونس ومواصلة الكفاح المسلح إلى جانب الثورة الجزائرية، وهو ما يتناقض مع سياسة المراحل التي نادى بها "بورقيبة"، ينظر، محمد زروال: المصدر السابق، (ج2)، ص ص 405- 406.

[2] – محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، المصدر السابق، (ج2)، ص ص 105- 106.

في إقناع "بورقيبة" أن المجتمعين في الكاف لا يتآمرون ضد الحكومة المؤقتة فحسب، وإنما يخططون أيضاً للإطاحة به واستبداله بصالح بن يوسف" فداهم الحرس الوطني التونسي العمارة التي عقد بها الاجتماع واعتقل المجتمعين[1].

وثبت للحكومة المؤقتة تورط القاهرة في عملية الانقلاب، فقد كانت القاهرة ترفض تماماً الدعوة إلى وحدة مغاربية على حساب وحدة عربية خاصة بعد اجتماع مؤتمر طنجة افريل 1958م بين أحزاب التحرر المغاربية الثلاث (جبهة التحرير الوطني، حزب الدستور التونسي، وحزب الاستقلال المغربي)، مما جعلها تدعم مخطط الإطاحة بالحكومة المؤقتة، ولإظهار احتجاجها قامت الأخيرة بنقل مقرها من القاهرة إلى تونس[2].

وتم تنفيذ حكم الإعدام ضد المتآمرين العقداء في مارس 1959م بعد محاكمتهم عسكرياً من قبل "هواري بومدين" قائد هيئة الأركان العامة فيما بعد، بتهمة خيانة الثورة والاتصال بدولة أجنبية الـ (ج.ع.م)* فأعدم العقيد "العموري" والعقيد "نواورة" والرائد "عواشرية"والنقيب "مصطفى لكحل"، وحكم على الآخرين بأحكام تتراوح بين أربعة أشهر وعامين سجناً، وكان لأحكام الإعدام هذه انعكاسات خطيرة على معنويات الضباط والجنود الذين لم يعودوا يثقون في الحكومة المؤقتة وخاصة في الثلاثي[3] أو الباءات الثلاث، وبهذا أسدل الستار على القاعدة الشرقية التي لم تعمر سوى عامين.

وبعد مؤامرة العموري كان قد تم اجتماع عقداء الداخل في ديسمبر 1958م** في ظل اشتداد الأزمة بين قيادة الداخل والخارج، وتطويق السلطات الفرنسية للحدود الشرقية والغربية مما صعب مهمة ادخال الأسلحة إلى الداخل وهو ما أدى إلى تذمر الكثير من قادة الولايات من تدني الأوضاع واتهام الحكومة المؤقتة بالتقصير في ذلك الشأن في الاجتماع المذكور، غير أن ذلك لم يزد إلا في تأزم الوضع بالداخل بعد استشهاد العقيد "عميروش" قائد

---

[1] – الشاذلي بن جديد: المصدر السابق، (ج1)، ص 124.

[2] -Daho Djerbal:op. cit, p 9

*– أجمعت أغلب المراجع الجزائرية أن العقيد "العموري" أثناء تواجده بالقاهرة اتصل بفتحي الديب" عن طريق "مصطفى لكحل" الذي ربطته علاقة متينة بالديب"، وقد نقل الاخير إليهما استياء "عبد الناصر" من الحكومة المؤقتة وبالأخص "كريم" وأن حكومة الـ(ج.ع.م) مستعدة لمساعدته (العموري) بالأسلحة اللازمة للتخلص من الحكومة المؤقتة، ومن الباءات ومحمود الشريف، ليشكلوا بعدها حكومة يرأسها "الأمين دباغين"، وهو ما اعترف به "العموري" وجماعته خلال التحقيق معهم، كما ذكر "عمار بن عودة" أن "فتحي الديب" اتصل به وطلب منه أن يعمل معه على الإطاحة بالحكومة المؤقتة وتكوين حكومة جديدة، غير أنه لم يوافقه في ذلك وسارع إلى منفاه في لبنانبعدما حذر "العموري" و"بوقلاز" من نوايا "الديب"، ينظر، هبة كلاش: المرجع السابق، ص 62.

[3] – الشاذلي بن جديد: المصدر السابق، (ج1)، ص 126.

**– نفى بورقعة في مذكراته أن يكون الهدف من هذا المؤتمر هو التآمر على قادة الخارج والثورة، وانما لدراسة المستجدات التي طرأت عقب وصول ديغول الى السلطة وتبنيه أسلوباً خطيرًا في المناورة سياسياً وعسكرياً، وذكر أن استشهاد عميروش والحواس في طريق عودتهما من المؤتمر وبعدها أحمد بوقرة من العوامل التي جعلت قيادة الخارج تحبط المؤتمر الذي كان على قدر من الاستراتيجية التنظيمية في مواجهة خطط العدو ، ينظر، لخضر بورقعة: المصدر السابق، ص ص 20-21.

الولاية الثالثة و"سي الحواس" [*] قائد الولاية السادسة، ثم "محمد بوقرة" قائد الولاية الرابعة، ضف إلى ذلك قضية "سي زبير" [**] وحادثة مقتل "عميرة علاوة" [***] في صائفة 1959م، الأمر الذي جعل قيادة الثورة تسرع لتدارك الوضع بتنظيم اجتماع العقداء العشرة من أوت إلى نوفمبر 1959م الذي توج بدوره بعقد المؤتمر الثالث للمجلس الوطني للثورة في ديسمبر من نفس العام، الذي دعا الحكومة المؤقتة إلى ضرورة التعجيل بإحداث تغييرات ورسم استراتيجية سياسية وعسكرية تتلاءم مع المستجدات الطارئة[1].

وواجهت الحكومة المؤقتة مؤامرة أخرى تمثلت في محاولة "صالح زعموم" قائد الولاية الرابعة الذي اتصل "بديغول" متفرداً في 10 جوان 1960مدون علم الحكومة المؤقتة –كما تطرقنا إليه – وعلى الرغم من الرائد "لخضر بورقعة" أكد لديغول" الذي رفض ذهابهم إلى تونس للقاء الحكومة المؤقتة أو الاتصال ببن بلة" ورفاقه في السجن ضرورة اتفاقهم مع باقي قادة الولايات في هذا الشأن كون أنهم ليست لهم صلاحية الحوار باسم الثورة.

إلا أن مصير هذه المحاولة التي أراد من خلالها " صالح" إرغام "ديغول" على تقرير المصير والدفع بالحوار إلى مداه الأخير كان الفشل، لأن ما رآه " صالح" في إطار تقرير المصير رآه "ديغول" في إطار سلم الشجعان، وكان مصير "الصالح" القبض عليه من طرف نائبه الرائد "محمد بونعامة" (سي الجيلاني) وارساله إلى القيادة العليا ليحاكم في

---

*- **الحواس**: اسمه أحمد بن عبد الرزاق حمودة (1923- 1959م)، ولد ببسكرة لأسرة متوسطة الحال، درس في مدرسة جمعية العلماء المسلمين، عمل في تجارة التمور والسلاح، كان كثير السفر لذا أطلق عليه اسم (الحواس)، انخرط في حزب الشعب الجزائري، وأبرز نشاطاً واسعاً فيه خاصة في بلدته مما عرضه للاستنطاق عدة مرات من طرف الإدارة الفرنسية، انخرط في صفوف الثورة عام 1955م، قاد المنطقة الثالثة من الولاية الأولى، وفي ماي 1957م عين قائداً على الولاية السادسة بعد استشهاد "علي ملاح" قائدها، مع اشرافه على المنطقة الثالثة من الولاية الأولى، حضر اجتماع العقداء في الداخل في ديسمبر 1958م بالولاية الثانية الذي أقر تنظيم وجلب السلاح، ودخول وزيري الدفاع والأخبار إلى أرض المعركة، وفك الحصار عن الثورة، وقرر الاجتماع إرسال وفد إلى تونس يضم " الحواس" و"عميروش" لإبلاغ الحكومة المؤقتة بقراراتهم فعبرا إلى تونس عن طريق الصحراء وخلال العبور حاصرتهم القوات الاستعمارية برا وجواً فاستشهدا بعد معركة باسلة مع عدد من المجاهدين عام 1959م، ينظر، محمد علوي: المرجع السابق، ص ص 75، 81.

– **قضية زبير: هو النقيب "طاهر حمادية" المدعو الزبير الذي تسبب في خلق مشاكل للثورة على الحدود الجزائرية المغربية، ولجأ إلى "محمد الخامس" طالباً حمايته، لكن "بوصوف" طلب من ملك المغرب الحياد في هذه القضية التي اعتبرها داخلية تخص الثورة الجزائرية، فسُلم الزبير إلى مندوب الحكومة المؤقتة بالمغرب، لتقيد حريته لكنه عاد للاتصال بالموالين له، مما جعل قيادة الأركان العامة (هواري بومدين) تلقي القبض عليه وشكلت له محكمة بقيادة "بومدين" أقرت الحكم عليه بالإعدام فنفذ فيه دون علم الحكومة المؤقتة، ينظر، غيلاني السبتي: المرجع السابق، ص ص 222- 223.

***- **عميرة علاوة**: كان مسؤولاً في حزب الشعب الجزائري في سطيف، ثم عين مندوباً للحكومة المؤقتة في بيروت تحت أوامر "ابراهيم كابوية" فكان يعطي صبغة سياسية لكل الخلافات التي كانت تقع بينه وبين رئيسه الترتيبي الذي كتب في شأنه مذكرة إلى الرئيس "فرحات"، فاستدعي في بداية 1959م إلى القاهرة أين أخذ يطلق الاشاعات ضد "فرحات عباس" واصفاً إياه بالاندماجي والدخيل على الثورة بغرض تحريفها خد مة للفرنسيين، فاستدعي في 10 فيفري للتحقيق معه من قبل الدوائ الخاصة ببوصوف"، ولم تمض ساعات على التحقيق حتى رمى بنفسه من النافذة أمام مقر الحكومة المؤقتة بالقاهرة حسب الرواية الجزائرية، أما الرواية المصرية فتقول أن "بوصوف" وراء الحادث، وأن أحد معاونيه وهو "عبد السلام تازي" قام بضرب "عميرة" على رأسه قبل أن يقوم برميه من شرفة الغرفة إلى الطريق العام، ينظر، هبة كلاش: المرجع السابق، ص 65. في حين ذكر "المدني" حسب رواية "محمد الغسيري" له أنه وقعت مشاداة لسانية ما بين "عميرة" و"فرحات" وصلت إلى درجة الشتم والسب، ثم ألقى "عميرة" بنفسه من النافذة، ينظر، أحمد توفيق المدني: المصدر السابق (ج3)، ص 408.

[1] – علي أحمد مسعود: المرجع السابق، ص ص 50- 51.

تونس، وفي طريقه إليها استشهد في كمين بمشدالة بالبويرة يوم 20 جويلية 1960م في حين تم إدانة وإعدام: "لخضر" مسؤول الاتصالات والأخبار وعبد الحليم المسؤول السياسي وعبد اللطيف[1].

كشف لقاء "صالح زعموم" بديغول" في جوان 1960م ومن قبله محاولة "لعموري" الانقلاب على الحكومة المؤقتة حالة الانقسام التي كانت تشهدها الثورة الجزائرية بين الداخل الذي كان تحت وطأة الضربات العسكرية الفرنسية في ظل انعدام الدعم المادي خاصة السلاح، مما جعله ينجر وراء مغريات "ديغول"، وبين الخارج الذي اتهم في تقصيره في إدخال المدد من السلاح، كما كشف الخلاف داخل "جبهة التحرير الوطني" بين التيار الداعي إلى الدخول في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية، ودعاة مواصلة الكفاح المسلح للتفاوض من موقع قوة الذي تمثل في هيئة الأركان العامة فيما بعد.

كما واجهت الحكومة المؤقتة الجزائرية مشكلة الفارين من جيش الاحتلال الفرنسي بين عامي 1958-1961م الذين أرسلوا في مهمة لدى جبهة التحرير الوطني في تونس في دفعات متتالية، ذلك أن الذين فروا من الجزائريين من الجيش الفرنسي في الفترة ما بين (1955- 1956م) التحقوا مباشرة بجيش التحرير الوطني في الجبال فرادى أو جماعات، في حين أن عمليات الالتحاق من بعد لم تكن تتم في اتجاه جيش التحرير بل في اتجاه جبهة التحرير بتونس، بتخطيط من السلطات الفرنسية بغية إدامة سيطرتها على الجزائر، بالإشراف على الجيش الجزائري مستقبلاً، فقد حاول هؤلاء الاستيلاء على جيش الحدود بالشرق معتمدين على "كريم" بصفته وزير القوات المسلحة مما سبب حركة عصيان داخل جيش التحرير الوطني في جويلية 1959م الذي عارض تسلم الجزائريين الفارين من الجيش الفرنسي لمناصب قيادية في الجيش* وظل حذراً منهم، قادها "بومدين" و"العقيد لطفي"** و"علي كافي"، وكان نتيجة تفاقم الأزمة في قمة السلطة في نهاية المطاف هي إعادة تنظيم جيش التحرير الوطني عام 1960م لغير صالح "كريم" بإنشاء قيادة أركان عامة للقوات المسلحة بغار ديماو على الحدود الجزائرية – التونسية أسندت قيادتها "لبومدين" يساعده الرائد "علي منجلي" والرائد "قائد أحمد" والرائد"رابح زراري" المدعو عز الدين[2].

ثم الأزمة بينها (الحكومة المؤقتة) وبين هيئة الاركان العامة في جوان 1961م التي كادت تشعل حرباً بين الإخوة الأشقاء في غير صالح الثورة عندما أسقط جيش التحرير طائرة فرنسية فوق مركز التدريب بواد ملاق كانت في مهمة استطلاعية، وتم أسر طيارها فطلبت الحكومة المؤقتة التي كانت تفاوض الحكومة الفرنسية في مولان تسليم الأسير إلى

---

[1] – رضا مالك: المصدر السابق، ص ص 92- 93.

*– كان من بينهم: مولود إيدير، أحمد بن شريف، محمد زرقيني، عبد القادر شابو، وسليمان هوفمان، ينظر، عبد الحميد براهيمي: المصدر السابق، ص 43.

– **العقيد لطفي: اسمه الحقيقي "بودغن بن علي" ولد عام 1934 بتلمسان لأسرة متوسطة الحال، 1948م انتقل إلى وجدة لمواصلة التعليم الثانوي ثم عاد إلى مسقط رأسه عام 1949م، لم ينخرط في أي حزب سياسي، ترك مقاعد الدراسة والتحق بالثورة عام 1955م، وترقى في المسؤوليات بها من كاتب إلى مسؤول قسم، وفي 1956م التحق بالجنوب لينظم المناضلين، وفي جانفي 1957م عين مسؤولاً على المنطقة الثامنة في الولاية الخامسة برتبة نقيب ثم رقي إلى رائد فقائد للولاية الخامسة برتبة عقيد، شارك في اجتماع العقداء في الخارج عام 1959م، استشهد في مارس 1960م أثناء عودته من الاجتماع المذكور بالقرب من بشار مع مرافقيه بعد أن وقعوا في كمين للجيش الفرنسي، ينظر، محمد علوي، المرجع السابق، ص ص 159، 163.

[2] – عبد الحميد براهيمي: المصدر السابق، ص ص 32، 45.

السلطات التونسية غير أن قيادة الأركان رفضت الاستجابة، مما جعل الحكومة التونسية والحكومة المؤقتة تهددان بالتدخل عسكرياً وقامت الحكومة التونسية بتعزيز رقابتها على على اللاجئين الجزائريين وفرضت حصار على جيش التحرير المتمركز بالحدود الشرقية، غير أن "بومدين" رضخ للأمر وسلم الطيار، مما سبب في زيادة حدة الأزمة بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان التي اتهمت الحكومة المؤقتة بإهانة الجيش بوقوفها إلى جانب الحكومة التونسية في قضية الطيار الفرنسي، ما جعل قيادة الأركان تقدم استقالتها كمناورة لإضعاف موقف الحكومة المؤقتة وفرض أنفسهم كمحاور لايمكن تجاهله، وانتقدت توقيعها لاتفاقية إيفيان عام 1962م لأنها كانت ترمي في نظر قيادة الأركان تأسيس نظاماً استعمارياً جديداً في الجزائر بعد الاستقلال[1].

وهو ما ولد صراعاً على السلطة والتسابق لأجلها بين الحكومة المؤقتة وقيادة الاركان العامة عقب اجتماع المجلس الوطني للثورة في فيفري 1962م للموافقة على اتفاقيات إيفيان، انعكس على الوضع السياسي والعسكري للجزائر بعد الاستقلال.

وقد عملت الحكومة المؤقتة الجزائرية جاهدة على التصدي لسياسات "ديغول" ومناوراته المختلفة التي جاء بها من أجل القضاء على الثورة التحريرية فكيف كان تعامل هذا الأخير مع الثورة على المستوى السياسي والاقتصادي؟

ثالثاً: استراتيجية ديغول السياسية والاقتصادية اتجاه الثورة الجزائرية (1958 – 1961م).

جمع "ديغول" بعد تسلمه الحكم بين الأسلوبين السياسي والعسكري من أجل القضاء على الثورة الجزائرية وتحقيق الانتصار الذي حلم به غلاة المستوطنيين الأوربيين في الجزائر وأنصارهم من أصحاب فكرة "الجزائر الفرنسية" في فرنسا، فبعد وصوله إلى سدة الحكم في جوان 1958م انتهج حيال القضية الجزائرية أسلوب المراوغة والإصلاح والقمع في آن واحد، ويمكن تلخيص تعامله السياسي والاقتصادي اتجاه الثورة الجزائرية في الآتي:

أ- سياسة عدم الاعتراف بالكيان الجزائري (التمسك بالجزائر الفرنسية):

أطلق "ديغول" شعار «من دانكيرك إلى تمنراست بلد واحد هي فرنسا» ، حفاظاً على أملاك وأمجاد الإمبراطورية الفرنسية فيما وراء البحار ، حيث اعتبر الجزائر أرضاً فرنسية مثل سابقيه بالجمع بين وسيلتين: مضاعفة المجهود الحربي، ووضع المشروعات ذات الصبغة الاجتماعية كما فعل "غي مولي ه" من قبل، وزاد هذا التمسك بعد اكتشاف المحروقات في الجزائر، وبهذا استطاع "ديغول" من خلال سياسته أن يكسب أوربي الجزائر ، فانضمت كل الأوساط الاستعمارية له لأنه كان في نظرهم قادراً على الاحتفاظ بالجزائر ، وبحدود الامبراطورية الفرنسية دون نقص فبعد توليه الحكم زار الجزائر يوم 04 جوان 1958م أين استُقبل من طرف الانقلابيين العسكريين الذين أبعدهم عن السياسة والمستوطنيين استقبال الفاتحين، وألقى عليهم خطاباً موجزاً قال فيه[2]: «سأجعل جميع الجزائريين فرنسيين .... وسأعمل على إيجاد جنسية فرنسية لكل سكان الجزائر .....»، وهذا ما أكده رئيس حكومته "ميشال ديبري"

[1] – عبد الحميد براهيمي: المصدر السابق، ص ص 53، 56.

[2] – شارل ديغول: المصدر السابق، ص 56.

للسلطات الاستعمارية في إحدى زياراته إلى الجزائر قائلاً: [1] «إن سلطة فرنسا في الجزائر أمر يحتمه التاريخ والطبيعة والأخلاق».

إن "ديغول" في سياسيته هذه الرامية إلى التمسك بالجزائر فرنسية كان يتجاهل تاريخ هذا البلد الذي يثبت أن الجزائر قبل مجيء فرنسا كانت تشكل كياناً معترفاً به دولياً وعالمياً، فهو يرجو أن يكون عند حسن ظن الانقلابيين من العسكريين والأوربيين الذين جاؤوا به إلى الحكم، لذا ظل منذ وصوله إلى السلطة يناور بعد أن جرب كل الأساليب العسكرية للقضاء على الثورة عله يكون عند مستوى تطلعهم في التمسك بالجزائر فرنسية، إلا أن الأحداث المقبلة جعلته يستسلم للأمر الواقع ويتنازل عن فكرة الجزائر فرنسية لصالح الحفاظ على شرف وسمعة فرنسا من الضياع.

ب- الاستفتاء حول دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة ودمج الجزائر في فرنسا:

كان أهم شغل لديغول" بعد تسلمه الحكم هو الإشراف على التغييرات الدستورية التي كانت هاجساً قديماً بالنسبة لهُ، فنتيجة للخسائر التي تكبدتها فرنسا خاصة على المستوى الاقتصادي وانهيار ميزانية الدولة وأمام استنكار العالم للقمع الذي يُرتكب في الجزائر لجأ "ديغول" إلى سياسة أخرى ليحد من استنكار العالم لما يحدث في الجزائر باللجوء إلى سياسة الترغيب بخلق دستور [*] عن طريق الاستفتاء يقول للعالم أن الشعب الجزائري اختار "ديغول" بالطريقة الشرعية، حيث قام في شهر أوت 1958م بجولة طاف خلالها المستعمرات الفرنسية [**] وعرض عليها الاستقلال إما عن طريق اقتراع سلبي للدستور الذي سيطرح في 28 سبتمبر 1958م أو في أي وقت تشاء بعد الانضمام إلى المجموعة الفرنسية – الإفريقية، لكن الجزائر لم تحظ بهذا الخيار وانما تقرر أن تشترك في الاستفتاء [***] باعتبارها جزء من فرنسا، حيث دعا الشعب الجزائري المسلم إلى استفتاء حول دستور الجمهورية الخامسة بهدف جعل الجزائر فرنسية، فوجه كلمة إلى الناخبين الجزائريين عبر إذاعة الجزائر يحثهم على المشاركة المكثفة في التصويت باعتبارهم هم الذين جاؤوا به إلى الحكم خاصة المستوطنين مما جاء فيها قوله: [2] «في يوم 28 سبتمبر القادم سيقوم الجزائريون

---

[1] – ديبري نقلاً عن، محمد لحسن أزغيدي: المرجع نفسه، ص 188.

*– استوحى "ديغول" مشروع دستوره هذا من دستور (بايو) 16 جوان 1946م، أشرف "ميشال دوبريه" وزير العدل منذ تولي ديغول رئاسة الحكومة بمساعدة فريق من شباب مجلس الدولة تهيئة المشروع، الذي تولى "ديغول" تدقيقه مع الوزراء المعنيين، ثم مناقشته مع رئيس فرنسا "كوتي" لفرضه على الشعب بواسطة الاستفتاء، ركز فيه "ديغول" على أن يكون رئيس الدولة رئيس السلطة فعلاً كاملة، ينظر، شارل ديغول: المصدر السابق، ص 38

**– زار"ديغول" في أوت 1958م كل من: الجزائر، التشاد، مدغشقر، الكونغو برازافيل، ابيدجان، ساحل العاج، فولتا العليا، وكلها أبدت موافقتها، عدا غينيا استقبله سكانها وهم يرددون بصوت واحد (الاستقلال)، وكان التصويت بكلمة (نعم) يمنح للدولة السيادة ويحافظ على تضامنها مع فرنسا في إطار الاتحاد الفرنسي الإفريقي، أما التصويت (بلا) يفصم معها جميع الأواصر ويحرمها من المساعدات الفنية والثقافية والإدارية الفرنسية، ينظر، شارل ديغول: المصدر نفسه، ص ص 62، 64.

***– كان السؤال الموجه للأقاليم الافريقية الداخلة في الاتحاد الفرنسي في الاستفتاء هو: (هل تريد البقاء في الاتحاد الفرنسي أم تريد الاستقلال؟) أما في الجزائر فكان السؤال كالتالي: هل توافق على الدستور أم لا؟ وذكر "ديغول" بأن السلطات الفرنسية مارست الضغط على سكان القرى لحمل الناخبين على الاقتراع، لكنها لم تتمكن من الضغط على سكان المدن الكبيرة لأن نسبة الناخبين فيها كانت مماثلة لما عليه في القرى، وأفادت لجنة مراقبة الانتخابات الفرنسية أن المسلمين كانوا يصوتون بكل حرية، ينظر، شارل ديغول: المصدر نفسه، ص 68.

[2] – ديغول نقلاً عن، رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص 202.

من كل المجموعات في ظل مساواة كاملة بالتأثير بشكل مباشر على مصير فرنسا، من خلال قولهم كلمة واحدة هي "نعم" أو "لا"، لأن شكل اختيارهم سيؤدي إما إلى تجديد المؤسسات أو العودة إلى النهج المعتاد الذي تسبب في إلقاء الجمهورية في الحضيض».

أجري الاستفتاء يوم 26 سبتمبر 1958م، حيث توجهت العديد من الشاحنات إلى القرى البعيدة من أجل تسهيل نقل النساء اللائي سمح "ديغول" باشراكهن في الانتخابات إلى مراكز الاقتراع وصوتت أغلبنهن ب(نعم)[1] وبعد نهاية الاستفتاء صرحت الحكومة الفرنسية أن أهالي الجزائر اشتركوا جميعاً في الاستفتاء ولم يتخل عن التصويت مواطن واحد، وكانت نتائج الاستفتاء في الجزائر طبقاً للأرقام التي نشرها الفرنسيون 96.5% لـ (نعم) مقابل 3.6% لـ (لا) وصرحت السلطات الفرنسية بأن 3.416.088 أصواتهم صالحة اقترع منهم 3.299.908 بنعم و115.791 بـ (لا) [2]، في حين بلغت نسبة الموافقة عليه داخل فرنسا ذاتها 79%، حيث صوت 17 مليون ونصف من سكان فرنسا بنعم مقابل أربعة ملايين ونصف أجابوا بلا، واعتراض 15% عن التصويت[3]، وتراوحت نسبته ما بين 78% و99% في مقاطعات ما وراء البحار ، ولم يشذ عن القاعدة – حسب النتائج الرسمية – إلا سكان غينيا الذين رفضوا البقاء ضمن الجماعة الفرنسية (Communautè Française) وفضلوا الاستقلال[4].

وسمحت نتيجة الاستفتاء على دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة بانتخاب "ديغول" رئيساً للجمهورية الوليدة في 21 ديسمبر 1958م، وتم تعيينه في منصبه الجديد في 08 جانفي 1959م، كما تم انتخابه رئيساً للاتحاد الفرنسي الإفريقي، وأعقبها الانتخابات التشريعية في نوفمبر 1958م التي كانت نتيجتها مماثلة تقريباً ، وبهذا أسس "ديغول" الجمهورية الخامسة عبر إقرار دستور يُقوي فصل السلطات ويعزز مكانة رئيس الجمهورية.

كانت نتيجة الاستفتاء لصالح الاستعمار والتي أراد "ديغول" من خلالها أن يُظهر ويثبت للرأي العام العالمي أنه لا يوجد قمع في الجزائر وأن الثوار عصابة من الخارجين عن القانون، وأن الجيش الفرنسي في الجزائر من أجل الأمن ومطاردة هؤلاء الخارجين عن القانون فقط، وأن الشعب الجزائري قد منحه ثقته ورغبته في البقاء مع فرنسا بأعلى نسبة مئوية لكونه أقدر الناس على تحقيق سياسة الإدماج، وهو ما تنبهت له الحكومة المؤقتة الجزائرية التي منعت الشعب الجزائري من المشاركة في الاقتراع، فقد أذاعت بياناً في مساء يوم الاقتراع على لسان رئيسها "فرحات عباس" قال فيه: [5]« أن الشعب الجزائري لن يلقي السلاح إلى أن يتم الاعتراف بحق الجزائر في السيادة والاستقلال والجزائر ليست فرنسا والشعب الجزائري ليس فرنسياً»، وأشار إلى الاستفاء قائلاً: « إن الاستفتاء حول الدستور الفرنسي الذي بدأ اليوم في الجزائر هو ضغطٌ لا يحتمل على شعب يكافح في سبيل الاستقلال».

---

[1] – Benjamin Stora, Tramor Quemeneur: op. cit, pp 261- 262.

[2] – ديغول نقلاً عن، محمد لحسن ازغيدي: المرجع السابق، ص 190.

[3] – شارل ديغول: المصدر السابق، ص 41.

[4] – رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص 203.

[5] – فرحات عباس نقلاً عن، محمد لحسن أزغيدي: المرجع السابق، ص 191. **وينظر موقف جبهة التحرير من الاستفتاء في الملحق رقم: ((18)).**

وبهذا التصريح أرادت "جبهة التحرير" أن توضح للعالم أن نتيجة الاستفتاء ما هي إلا مناورة نتجت عن الضغط الذي مورس على الشعب الجزائري من أجل الاقتراع، خاصة وأن الحكومة المؤقتة أصبحت هي الممثل الشرعي للشعب الجزائري، وهذا ما دفع "ديغول" إلى دعوة المجاهدين إلى الاستسلام مع ضمان حياة سعيدة لهم أو ما عرف بـ (سلم الشجعان اكتوبر 1958م) الذي ذكرناه سابقاً والذي كانت نتيجته الفشل أيضاً، إذ تصدى جيش التحرير لهذه الخطة الرامية إلى تدميره وقطع علاقته بجبهة التحرير الوطني.

ج- مشروع قسنطينة الإدماجي اكتوبر 1958م.

اعترف "ديغول" في مذكراته أنه لما جاء إلى الحكم لم يكن لديه ما يكفيه من معطيات عن القضية الجزائرية وهو ما جعله يتعثر في إيجاد منفذ لحلها [1]، لذا أصدر جملة من الاصلاحات من أجل تكريس مبدأ الجزائر فرنسية فبعد عجزه عن ايجاد حل للمعضلة الجزائرية سياسياً وعسكرياً حاول استخدام أسلوب الترغيب بإعلان "مشروع قسنطينة" عقب خطابه الذي ألقاه بهذه المدينة في 03 اكتوبر 1958م[*]، من ساحة لابريش وقد شمل هذا المشروع جملة من الإغراءات بهدف إفراغ الثورة من محتواها والقضاء عليها بعدما أصيب الرأي العام الفرنسي بالإحباط والرعب والخوف، نتيجة انتقال الثورة إلى عقر داره بفرنسا التي باتت تعيش أزمات سياسية واقتصادية أكدها "ديغول" نفسه وبعدما احتوى الشعب الجزائري الثورة وصار كالماء للسمكة، ومن هنا جاء بدعوة الأخوَّة والدعوة إلى المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والإدارية لمحاولة فصل الشعب عن ثورته، واستقطاب الريف بالأساس حيث كان يعتقد —وهو مخطئ تكتيكاً – أن الريف بما لحقه من دمار وما عانه من حرمان سي جعله يتزاحم على مشاريعه التي أعلن عنها في مشروع قسنطينة من خلال مخططه الخماسي الهادف إلى تحويل الجزائر المتخلفة إلى أمة مصنعة من خلال:

– توزيع 250 ألف هكتار من الأراضي الزراعية على الفلاحين الجزائريين المسلمين – انشاء مساكن لمليون نسمة – احداث 400 ألف وظيفة جديدة للأهالي المسلمين– إنشاء مصانع كبيرة كمياوية كمعمل (أرزيو) أو معدنية كمعمل الحديد والصلب بعنابة – تطوير شبكات النقل، والمرافئ والتجهيزات الصحية– فتح المدارس أمام أبناء الجزائر المسلمين – رفع الأجور إلى مستوى عمال فرنسا الأم– فتح مناصب إدارية للجزائريين ومستشفيات [2] وغيرها.

وبالجملة فقد بلغت تكاليف هذا المشروع الرسمية – ذي الخمس سنوات – ما يقرب من 1500 مليون جنيه (15 مليار فرنك) حسبما أشارت إليه صحيفة "سكتسمان" (Scottsman) البريطانية في عددها الصادر بتاريخ 13 فيفري 1959م والذي رأت فيه أنه خطوة إيجابية قام بها "ديغول" لحل المشكلة الجزائرية[3].

ولتأكيد ذلك راح "ديغول" يصدر بعض المراسيم التنظمية ما بين 07 و15 نوفمبر 1958م التي منحت للمقاطعات الجزائرية التمثيل البرلماني الذي يتناسب مع عدد سكانها (67 نائباً) و(31 شيخاً)، كما اتخذت إجراءات إدماج في المجال الإداري منها إلغاء النقد الخاص بالجزائر، وطوابع البريد الجزائرية وإدماج كادر الموظفين

[1] – شارل ديغول: المصدر السابق، ص 53.

[*]– **ينظر نص الخطاب في الملحق رقم: ((17)).**

[2] – شارل ديغول: المصدر السابق، ص ص 71– 72.

[3] – محاضر جلسات دور الاجتماع العادي الـ 31 لمجلس الجامعة العربية، 2 مارس 1959، ص 165.

الجزائريين في كادر دولة الأصل، ومن قبل ذلك أعطى للمرأة الجزائرية حق الانتخاب [*]، ومنح الحق للجزائريين في المشاركة في الاستفتاء[1].

إن "ديغول" طرح مشروع قسنطينة – الذي لا يختلف في مضمونه عن أمرية 07 مارس 1944م ولا اصلاحات "جاك سوستيل" في فيفري 1955م[**] – في الوقت الذي فشلت فيه أساليبه العسكرية في القضاء على الثورة، فقد أراد من خلال هذا المشروع الذي كان يحمل أهدافاً خفية (كإيجاد قوة ثالثة موالية لفرنسا يمكن من خلالها القفز فوق جبهة التحرير الوطني وتجاوزها، وتسهيل مهمة تنقل الجيش الفرنسي إلى أبعد نقطة في الجزائر وتوفير الرعاية الصحية له، وتزويد السوق الفرنسية بما تحتاجه من مواد كمالية .... وغيرها من الأهداف الخفية) لتشويه حقيقة ودوافع اندلاع الثورة التي حصرها في الفقر والجوع محاولاً في الوقت ذاته إفراغها من محتواها الجوهري الذي قامت من أجله ألا وهو الاستقلال الكامل.

حاول "ديغول" تصوير الثورة على أنها ذات أسباب اقتصادية واجتماعية وثقافية وليس لها أي بُعد ، وعليه لا بد من القضاء عليها بتحسين المستوى المعيشي حسب زعمه، كما كان يهدف من خلال مشروعه هذا صرف الشعب الجزائري عن ثورته وامتصاص غضبه تجاه الاستعمار الذي بدى من خلال هذا المشروع أكثر عطفاً على الجزائريين من أنفسهم ومن حكومتهم وجبهتهم، في الوقت الذي كان فيه الجيش الفرنسي يقوم بعمليات واسعة تمنع كل حل سياسي يمكن أن يأمله "ديغول".

وعن هذا قال الصحفي الاشتراكي "ماتي ونجيس" ناقداً المشروع: [2] «هذا هو مشروع ديغول في الجزائر أنه ميت العاطفة يستغل تعاسة الجماهير الجائعة، وهو مشروع ذو وجهين لا يهتم بالناحية الاجتماعية إلا لكي تمكنه من تطورها الحر، ولكنه مشروع واقعي لرجل عسكري صمم أن يكتسب بالانهاك حرباً خسر معركتها الأولى...إن مشروع قسنطينة لن يغير ظروف الحياة المادية عند المسلمين الجزائريين ولو طبق بحذافيره ...».

ومن جهة أخرى عارض المستوطنون الأوروبيون المشروع الذي انطلق ببطء وكانت عملية احتضاره سريعة فمع مجيء "بول دولوفريي" حاكماً عاماً على الجزائر (مارس 1959- نوفمبر 1960م) حاول إعطاء نفس جديد للمشروع لكنه سرعان ما واجه مشاكل لم تكن نتاجاً للثورة الجزائرية فحسب بل من غلاة المعمرين، بداية من انتفاضة المتاريس في جانفي 1960م إلى المحاولة الانقلابية الفاشلة لجنرالات الجيش الفرنسي بالجزائر في 22 افريل 1961م.

---

*- كانت أول مشاركة للمرأة الجزائرية في الانتخابات خلال الاستفتاء الذي نظمه "ديغول" يوم 28 سبتمبر تحت شعار (انتخب نعم لكي نضمن حرية المرأة المسلمة التي ستعيش كالفرنسيات)، وكانت مشاركة المسلمات كثيفة، وتم انتخاب بعضهن مثل: خيرة بوعبسة نائبة برلمانية، وربيعة خيتاني رئيس بلدية سطيف ونائبة كذلك، نفيسة سيد قارة نائبة وأمينة دولة، ينظر، Benjamin Stora, Tramor Quemeneur: op.cit, p 259.

[1] – رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص 211.

**- للإطلاع على مضمون اصلاحات سوستيل" ينظر، يزيد بوهناف: المرجع السابق، ص 58.

[2] – ماتي ونجيس نقلاً عن، مسعود الجزائري: مشاريع ديغول في الجزائر، (د، ط)، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، د، ت، ص 19.

ذلك أن أوروبي الجزائر ظلوا يعتبرون أن كل إصلاح يرمي إلى ضمان المساواة بين الفئتين (المسلمة والفرنسية) ينطوي على خطر بالغ، لذا كانوا يصرون على الحل العسكري لسحق الثورة والاحتفاظ بالجزائر الفرنسية، وساندوا تمرد 13 ماي حتى لا تتخلى عنهم السلطة[1].

أثبت مشروع قسنطينة فشله عندما جاء الجنرال "شال" بعد ذلك بمخططه وعملياته الانتقامية في قسنطينة وغيرها من ولايات الوطن، ودمر كل ما أراد "ديغول" أن يبنيه من أجل عزل الشعب الجزائري عن ثورته والتمسك بالجزائر فرنسية.

د- سياسة تقرير المصير:

بتصاعد الثورة التحريرية أمام مشاريع "ديغول" الإغرائية من سلم الشجعان ومشروع قسنطينة، وخوف هـ من التدخل الأمريكي في الصراع الفرنسي – الجزائري إن استمر طويلاً - اقتنع "ديغول" بعدم جدوى القضاء على الثورة الجزائرية عسكرياً وسياسياً فأعلن يوم 16 سبتمبر 1959م عن حق الجزائريين في تقرير مصيرهم * بالنسبة للجزء الشمالي فقط، وذلك بالتوقيف الفوري للقتال، وتحديد مدة السلام بأربع سنوات يُجري خلالها استفتاء الشعب الجزائري يختار فيه ما بين الانفصال (La sècession)، وهو ما كان مستبعدا في نظره ولا يحبذه، أو الفرنسة الكاملة(الإدماج) (Francisation complète) وهو ما كان يدافع عنه المستوطنون وأغلب قادة الجيش مثل "شال" و"ماسو"، وهو ما كان يتحاشاه "ديغول" لأنه يجعل الجزائريين المسلمين على قدم وساق مع الفرنسيين في حق تقلد الوظائف، وكل الامتيازات التي يتمتع بها الفرنسيون، أو الحكم الذاتي في ظل الاتحاد الفرنسي فيما يتعلق بشؤون الاقتصاد والتعليم والدفاع والعلاقات الخارجية، أي حكم الجزائريين بالجزائريين بمساعدة فرنسا، (Gouvernement des Algèrient par les Algèriens) وهو الخيار الثالث الذي اعتبره حلاً مناسباً للمشكلة الجزائرية عندما صرح يوم 16 سبتمبر 1959م في خطاب متلفز قائلاً: [2] «أمام فرنسا مشكلة صعبة ودموية ما تزال مطروحة هي مشكلة الجزائر، يجب علينا حلها ... لا للشعارات العقيمة والمبسطة لهؤلاء وأولئك»، في إشارة منه لشعار لجزائر المستقلة الذي تبنته جبهة التحرير الوطني، وشعار الجزائر الفرنسية الذي تبناه المستوطنون، ومن ناصرهم من قادة الجيش الفرنسي، وجاء هذا بالتزامن مع العمليات الضخمة التي شنها الجنرال "شال" لإلحاق الهزيمة العسكرية بالثوار.

كان "ديغول" يهدف إلى تصفية جيش التحرير الوطني من جهة ، وتحقيق دمج الجزائر بفرنسا من جهة أخرى، وليتحقق هذا طرحت حكومته في النصف الأول من عام 1959م ثلاثة مشاريع تتعلق بالدمج المالي

---

[1] - شارل ديغول: المصدر السابق، ص 50.

*- اقتنع "ديغول" أن فكرة دمج الشعب الجزائري بفرنسا بات أمراً مستحيلاً بعد أن كان ممكناً في السنوات الأولى للاحتلال الفرنسي للجزائر عندما كان بإمكان فرنسا توطين الملايين في الجزائر، أو بعد صدور دستور 1947م، للهوة الفاصلة بين الفئتين، الفئة المسلمة التي أصبحت متمسكة بشخصيتها اكثر من ذي قبل، والفئة الأوروبية التي تحلم بالجزائر الفرنسية، لذا فإن الدمج أصبح في نظره سوى أسلوب فارغ ، وصرح أنه على الرغم مما كان يساوره من أمل في الماضي لم يكن أمامه مخرج سوى منح الجزائر حق تقرير مصيرها بنفسها، ينظر، شارل ديغول: المصدر نفسه، ص ص 53- 54. وللاطلاع على نص خطاب تقرير المصير ينظر، رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص ص 487/ 491.

[2] - ديغول نقلاً عن، رمضان بورغدة: " أضواء جديدة على مظاهرات 11 ديسمبر 1960م وتأثيراتها على الثورة الجزائرية "، الحوار الفكري، ع(08)، المرجع السابق، ص 76. وللإطلاع على نص الخطاب ينظر، مسعود الجزائري: المرجع السابق، ص ص 42، 50.

والاقتصادي للجزائر لجعلها محافظة فرنسية[*]، مما جعل "جبهة التحرير الوطني" تقوم بنقل الحرب إلى فرنسا ذاتها؛ وأمام انتصارات الثورة زار "ديغول" الجزائر في أوت 1959م أين وقف على المراكز العسكرية الفرنسية وهناك اقتنع بعدم إمكانية القضاء على الثورة عسكرياً حيث قال: [1] «إذ كان نجاح العمليات العسكرية الجارية أمراً ضرورياً، فإنه لا يحل القضية الجزائرية إلا إذا اتفقنا يوماً مع الجزائريين، وإن مثل هذا الاتفاق لا يعقد إلا إذا أرادوا هم بأنفسهم... إن عصر إدارة الأوروبيين للأراضي المحتلة قد انقضى... وإننا واقعون في هذه المأساة في فترة تحرر جميع الشعوب من نير الاستعمار... وإنه يجب علينا ألا نعمل في الجزائر إلا في سبيل الجزائر، وبالاتفاق معها....» وختمه كلامه للجيش الفرنسي قائلاً:[2] « أما أنتم فأرجو أن تنصتوا إليّ تماماً، إنكم لستم الجيش في سبيل الجيش، إنكم جيش فرنسا، وإن وجودكم نابع منها، وفي سبيلها، وفي خدمتها، ويجب بالنسبة إلى مركزي ورتبتي ومسؤولياتي أن يطيعني الجيش لكي تعيش فرنسا»، ومن قبله صرح خلال زيارته للجزائر في 04 جوان 1958م قائلاً:[3] «... سيحصل فرنسيو الجزائر على الحق في تقرير مصيرهم ويتمكنون من تعيين وانتخاب ممثليهم في السلطات العامة والحكومات، نعم أنا ديغول أفتح لهؤلاء باب المصالحة وختم خطابه بقوله: تحيا الجمهورية، تحيا فرنسا»، وبهذا لمح لمستمعيه عن قراراه بالاعتراف بحق الجزائر في تقرير مصيرها الذي أعلن عنه في 16 سبتمبر 1959م حيث اعترف لأول مرة بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بنفسه عندما قال: [4] «مرة أخرى أتوجه باسم فرنسا إلى قادة الانتفاضة، وأعلن لهم أننا ننتظرهم هنا لكي نجد معهم نهاية مشرفة للمعارك التي ما زالت متمادية، وتسوية مصير الأسلحة، وتأمين مصير المقاتلين، ولكي يُعمل بعد ذلك كل شيء كي يتمكن الشعب الجزائري من قول كلمته في جو من الهدوء...»، إلا أنه أحاطه بقيود وشروط كادت تجعله مستحيلاً فقد تضمنت بنود المشروع مايلي:

– أن يتوقف القتال فوراً– يحدد تاريخ استفتاء شعب الجزائر حول اختيار مصيرهم من ثلاثة: الانفصال، الاندماج والفرنسة الكاملة، أو الحكم الذاتي في ظل الاتحاد الفرنسي بعد أربعة سنوات من عودة السلام، وخص في المشروع الولايات الجزائرية الاثني عشر [5]، فأراد من خلال مشروعه هذا أن يعترف بحق تقرير المصير للجزء الشمالي للجزائر فقط مستثنياً الصحراء من الاستشارة.

إن "ديغول" قد تكلم عن تقرير المصير وإعادة السلام كمراوغة بعد فشل سياساته السابقة ضد الثورة من الاستفتاء على الدستور إلى فشل سلم الشجعان ومشروع قسنطينة عام 1958م، وبعد أن كسبت جبهة التحرير الوطني معركة الرأي العام الدولي ، ونتيجة الضغوطات الدولية على فرنسا بمطالبتها بحق الشعب الجزائري في تقرير

---

*– المشروع الأول تعلق بإلغاء الاستقلال المالي للجزائر ودمج ميزانيتها في الميزانية الفرنسية أما الثاني: فنص على توحيد الشارات النقدية بين الجزائر وفرنسا والثالث: نص على الغاء الرقابة الجمركية على السلع والأشخاص في حالة التنقل بين الجزائر وفرنسا وبالعكس، ينظر، محمد لحسن ازغيدي: المرجع السابق ص 193.

[1] – شارل ديغول: المصدر السابق، ص 86.

[2] – نفسه، ص 86.

[3] –Benjamin Stora, Tramor Quemeneur: op. cit, p 251.

[4] – المصدر السابق، ص 100.

[5] – محمد لحسن ازغيدي: المرجع السابق، ص ص 193– 194.

مصيره فجاء بتقرير المصير الذي كانت شروط تحقيقه تعجيزية كتقسيم الجزائر إلى شمال وجنوب والاحتفاظ بالصحراء البترولية- في حالة قبول الجزائريين للاستقلال- وعدم الاعتراف بجبهة التحرير الوطني كمفاوض وحيد، ووقف العمل العسكري من جانب واحد وهو الثورة للقضاء على جيش التحرير أو إرغامه على الاستسلام؛ وباقتراحه الاستفتاء بعد أربعة سنوات من نهاية الحرب هو يُعطي لنفسه وللفرنسيين وللحركى مدة لتحطيم فكرة الاستقلال وإنشاء حركات مقاومة لجبهة التحرير، ودخول الجزائر في حرب أهلية هي في غنىً عنها بتمزيقها وتجزئتها إلى جماعات قدر الإمكان مادامت مُصِرَّةً على الاستقلال وجعْلها فلسطين ثانية.

قوبل تبني "ديغول" لسياسة تقرير المصير للشعب الجزائري بالموافقة في فرنسا وصوتت عليه الجمعية الوطنية بأغلبية ساحقة، في حين عارضته كتل أقصى اليمين، وألف "جورج بيدو" مع برلمانيين "تجمع الجزائر الفرنسية" [1]، كما قوبل بالمعارضة من طرف المستوطنين الذين راحوا يتكتلون في الخفاء (الجبهة الوطنية الفرنسية) برئاسة "أورتيز" وقاموا بثورة الحواجز في 24 جانفي 1960م (Les Barricades)، كما عارضه قادة الجيش الفرنسي خاصة أصحاب فكرة "الجزائر الفرنسية" الذين جاؤوا به إلى السلطة من أجلها ثم طعنهم في الظهر وعلى رأسهم الجنرال " سالان" القائل:[2] « بأنه ليس من سلطة أحد – بمن فيهم الجنرال ديغول – أن يقرر التنازل عن قطعة من الأراضي التي تمارس عليها السيادة الفرنسية وبشكل خاص الجزائر»، ومن هنا بدأ التحضير لانقلاب الجنرالات لوضع نظام جديد يمنع كل تغيير لصالح الأغلبية المسلمة.

حيث قال "ديغول" [3] في هذا الشأن: «... وشرع عدد كبير من نواب الجزائر يكثرون من توجيه اللوم إليَّ بشكل عنيف ولاذع، وفي هذه البيئة الجزائرية الفاسدة أخذ الموظفون والضباط يعقدون اتصالات فيما بينهم، تنال من اخلاصهم لسلطاتهم، فقد كانوا يقولون في مكاتبهم أو أنديتهم: "يمكن أن نجد وسيلة لإرغام الجنرال على عض أنامله ندماً».

كما لقيت سياسة تقرير المصير التي أراد منها "ديغول" فرّ نْسة الجزائر وتجزأتها سخطاً واسعاً في الأوساط العربية* التي اعتبرته تقرير مصير مشوه لايحقق رغبة الجزائريين في الاستقلال، خاصة وأن التصعيد العسكري الديغولي ظل مستمراً، فقد جاء في رد ممثل الوفد السعودي في الأمم المتحدة عليه مايلي: [4] « نحن نرفض الاستفتاء ولكن ما هو الاستفتاء؟ فقد جعل منه ديغول عملية مزدوجة ذات استراتيجية ذكية يريد من ورائها فرنسة الجزائر، ما هو شأن الشعب الفرنسي في تقرير مصير الجزائر؟ إن الشعب الجزائري هو الذي يقرر المصير، وتقرير المصير عند الجنرال ديغول هو إفناء المصير».

---

[1] – شارل ديغول: المصدر السابق، ص ص 88- 89.

[2] – سالان نقلاً عن، جاك فرجيس: محاكمة الاستعمار، تر، ميشال سطوف، مر واش، سمير سطوف، منشورات anep ، الجزائر: 2007، ص 78.

[3] – المصدر السابق، ص 89.

*– تباينت ردود الفعل العربية من المشروع بين مؤيد له مثل: لبنان واليمن والأردن وليبيا الذين أشاروا على الجزائريين قبوله مع وضع شروطهم السياسية والعسكرية وبين رافض له مثل الج.ع.م والعراق الذين حذروا الجزائريين من الانخداع بمغريات وألاعيب ديغول ينظر، أحمد توفيق المدني: المصدر السابق (ج3)، ص 449.

[4] – الممثل السعودي في الأمم المتحدة نقلاً عن، مريم صغير: المرجع السابق، ص 229.

أما بالنسبة لموقف للحكومة المؤقتة منه فقد عارضت هذا المشروع القائم على مبدأ التفرقة العرقية مؤكدة وحدة الأمة الجزائرية المتكونة من شعب واحد، وأن وجود جالية أوروبية داخل الجزائر لا ينبغي أن يكون ذريعة للحفاظ على الامتيازات الاستعمارية في الجزائر، بل يجب أن تجد هذه المعضلة حلها الشامل والنهائي في إطار الدولة الجزائرية المستقلة، وهو الخيار الذي طرحته خلال مفاوضات إيفيان الأولى والثانية[1].

واعتبرت الـ(ج.ع.م) أن قبوله يعني تنازل الحكومة المؤقتة الجزائرية عن مبد أ الاستقلال الذي أعلنته جبهة وجيش التحرير الوطني، وتمسكت به منذ الفاتح من نوفمبر ، وأن وضع الاستقلال محل استفتاء قد يؤدي إلى ضياع جميع المكاسب التي حققها الشعب الجزائري مدة خمسة سنوات من الثورة.

وصدر بيان الحكومة المؤقتة رداً على مشروع "ديغول" – بعد دراسته ومناقشة ضماناته وشروط تحقيقه – في 28 سبتمبر 1959م أكد على وحدة الشعب الجزائري ووحدته الترابية مما جاء فيه:[2] « أن الذاتية القومية التي تكونها الجزائر والوحدة الاجتماعية لشعبها هي عناصر موضوعية وجوهرية، ولهذا فمن الوهم تطبيق تقرير المصير بكيفية لا تقرُّ حساباً لهذه الحقائق أو تهدف إلى تمزيق هذه الذاتية وتجزئتها إلى مجموعات عنصرية ودينية، إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تذُكر زيادة على هذا بالمبد أ الذي لا يمكن النيل منه وهو وحدة التراب الوطني وتعبر عن عزيمة الشعب الجزائري التي لا تقهر في معارضة كل محاولة تقسيم»، وأعلن "فرحات عباس" في البيان أن الحكومة المؤقتة هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري في التفاوض فقال:[3]« تبقى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية المؤتمن والضامن لحقوق الشعب الجزائري إلى أن يعبّر هذا الأخير عن رأيه بحرية تقود وتشرف على مقاومة الشعب الجزائري، والنضال التحرري لجيش التحرير الوطني؛ إذن لا يمكن العودة إلى السلام إلا بموافقتها».

وبهذا الردّ استطاعت "جبهة التحرير" أن توضح لديغول"– الذي أراد الرهان على مستقبل الجزائر– بأنه لا تقرير مصير دون الاعتراف بوحدة الشعب الجزائري ووحدته الترابية غير القابلة للتجزئة، ودون الاعتراف بج بهة التحرير الوطني كممثل شرعي ووحيد له.

وقد عبر مشروع اللائحة الذي أعدته المجموعة الأفرو – أسيوية خلال الدورة الأممية الـ 14 (سبتمبر – ديسمبر 1959م) عن ارتياحه لقبول الطرفين المتنازعين حق تقرير المصير كأساس لحل المشكلة الجزائرية إلا إنه (مبدأ تقرير المصير) رفُض في التصويت النهائي الشامل نتيجة مناورات الوفد الفرنسي[4].

[1] – بن يوسف بن خدة: جذور أول نوفمبر 1954، المصدر السابق، ص ص 257 – 258.

[2] –الحكومة المؤقتة نقلاً عن، المجاهد، ع(52)، 5 اكتوبر 1959، ص 6.

[3] – عباس نقلاً عن، المجاهد، ع(52)، 5 اكتوبر 1959، ص 6.

[4] – صالح بلحاج: المرجع السابق، ص 340.

أقبل "ديغول" على مشروعه هذا لأنه كان يرى بأن الجزائر هي الأهم أو كما قال "محمد صديق بن يحي" [*]: «أن الجزائر تمثل بنك الدم لكل إفريقيا فبسببها انهارت المجموعة الفرنسية وانبثقت جمهوريات جديدة مع الاستقلال»[1].

وقد تعهد "ديغول" للجزائريين بأنه سيحترم رغبة الجزائريين المسلمين في التصويت الذي سيكون حراً دون إكراه، في الوقت الذي رفضت فيه "جبهة التحرير" عرض "ديغول" واشترطت أن يجُرَى الاستفتاء من دون قيود وبإشراف الأمم المتحدة، وهو ما عارضه "ديغول، وحاز مشروع تقرير المصير على موافقة البرلمان الفرنسي بالأغلبية (441 صوت) مقابل 23 معارضاً[2].

أراد "ديغول" من هذا المشروع أن يواصل سياسته في تقرير المصير التي بدأها منذ سنة 1944م في ندوة (برازفيل) في إطار المجموعة الفرنسية، هذه السياسة التي سماها وأنصاره بـ (سياسة تحرير الشعوب) وسماها كثيرون غيرهم بـ (الاستعمار الجديد) والتي قادت إلى حصول المستعمرات الفرنسية في إفريقيا على استقلالها عام 1960م.

وبهذا أخطأ "ديغول" مرة أخرى في التعامل مع الثورة التحريرية التي كانت في الحقيقة إلى هذا التاريخ قد خطت خطوات أكبر مما كان يتصور هو في القضاء عليها، متجاهلاً بأن عهد الإصلاحات والمناورات قد ولّى ولن يعود وأن الموقف أصبح يتطور ايجابياً لصالح الثورة والقضية الجزائرية خاصة بعدما تأسست الحكومة المؤقتة، حيث بدأت معظم الدول تستنكر سياسية القتل والقمع الفرنسي للجزائريين، كما بدا الاعتراف واسعاً بالحكومة المؤقتة من طرف الدول العربية والإسلامية وغيرها من دول العالم، وزاد التأييد المطلق لاستقلال الجزائر في المؤتمرات الإفريقية والأسيوية كمؤتمر غانا للدول الإفريقية عام 1958م، وفي الأمم المتحدة حيث تحقق الاعتراف الأممي بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بتاريخ 19 ديسمبر 1960م.

هـ- سياسة المصطلحات الغامضة.

أمام الانتصارات السياسية التي حققتها الثورة خارجياً، اقتنع "ديغول" بأن طريق النصر أصبح مسدوداً بعدما تحدث عن حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره ، ثم تحدث عن (الجزائر الجزائرية) [**] لذر الرماد في العيون خاصة على الصعيد الدولي، إذ كانت كلها كلمات تحمل في مضمونها سماً قاتلاً لا بالنسبة لمستقبل الجزائر وثورتها فحسب وإنما للمستوطنين أيضاً، فقد لقي مشروعه هذا معارضة شديدة من قبل المعمرين في الجزائر والعسكريين الذين لم يقتنعوا

*- **محمد الصديق بن يحيى(1932- 1982م)**: ولد بجيجل، محام ، دافع عن "رابح بيطاط" المعتقل في سجن (سركاجي)، من مؤسسي الاتحاد العام للطلبة الجزائريين عام 1955م، شغل وظائف سياسية ودبلوماسية في جبهة التحرير والحكومة المؤقتة، أصبح عام 1960م مدير مكتب "فرحات عباس" رئيس الحكومة المؤقتة، مثّل مع "أحمد بومنجل" الحكومة المؤقتة في محادثات مولان جوان 1960م، عمل سفيراً للجزائر في موسكو ما بين (1963- 1965م)، ثم وزير الإعلام 1966، ثم وزيراً للتعليم العالي والبحث العلمي عام 1970م ثم وزيراً للمالية ما بين (1977- 1979م)، ثم وزيراً للخارجية عام 1979م، توفي عام 1982م في حادثة طائرة كانت تقله إلى إيران، ينظر، رضا مالك: المصدر السابق، ص ص 370- 371.

[1] -محمد الصديق بن يحي نقلاً عن، جاك فرجيس: المصدر السابق، ص 83.

[2] - رمضان بورغدة: "أضواء جديدة على مظاهرات 11 ديسمبر 1960م وتأثيراتها على الثورة الجزائرية"، المرجع السابق، ص 79.

**- كان هدف ديغول من إطلاق هذا الشعار سياسة استعمارية الهدف منها قطع صلة الجزائر بأمازيغيتها وبعروبتها وإنتمائها للإسلام لخلق قوة ثالثة موالية لفرنسا، ينظر، عبد الحميد براهيمي: المصدر السابق، ص 21.

بفكره وتعودوا بالجزائر فرنسية، لذا لم يكن من السهل – كما رأى ديغول – اقناع الفرنسيين بالتخلي عن الجزائر فعاد لزيارتها في مارس 1960م رفقة أكبر ضباط الجيش وطاف عدة مواقع عسكرية فرنسية بيّن فيها للعسكريين أن المهمة لم تنته وأنه يجب البحث عن الخصم والتغلب عليه، أما إنشاء جزائر جزائرية فسيتم – في نظره – بقرار من الأمة الفرنسية[1]، لكنه في الحقيقة كان يشعر بقرب خلاص الجزائر من قبضة فرنسا لذا كثّف من زياراته لها.

وقد أدى غموض أفكار "ديغول" وغموض طرحه لها إلى الإساءة في فهمها خاصة من طرف غلاة المستوطنين مما أدى إلى انقسام الرأي العام في الجزائر على ثلاث مفاهيم ومصطلحات أو مشاريع حول مستقبل الجزائر هي: (**الجزائر الفرنسية**): الذي دعا إليه غلاة المستوطنين الذين أرادوا إبقاء الجزائر فرنسية، تقوم فرنسا بالدفاع عن مصالحهم وعدم إعطاء أية حقوق للجزائريين المسلمين [2] ولتحقيق ذلك كوَّنوا "المنظمة السرية العسكرية" التي قامت بأعمال تخريبية أثناء المفاوضات لتعطيلها من أجل التمسك بفكرة "الجزائر الفرنسية" التي قامت الثورة التحريرية لإزالتها.

كان "ديغول" عند وصوله إلى الحكم يساير هذا المصطلح مرحلياً من قبل غلاة المعمرين وقادة الجيش الفرنسي الذين جاؤوا به إلى سدة الحكم، حيث كان يرى أن هذا الشعار عبارة عن حلم يؤدي إلى إفلاس الدولة الفرنسية[3]، لما يكلفها تحقيقه من تضحيات بشرية ومادية، لذا أعرب خلال حديث صحفي "لإيار لافون" مدير صحيفة (صدى وهران) قائلاً: [4] «إن ما يريد رجال الأحزاب هو المحافظة على الجزائر كما كانت في عهد والدي ولكن هذه الجزائر قد اضمحلت، وسنضمحل مثلها إذا لم نتفهم هذه الحقيقة».

اقتنع "ديغول" – الذي كان يحمل في ذهنه تصوراً خاصاً في معالجة القضية الجزائرية، يختلف عن نظرة المجموعة التي جاءت به إلى السلطة (الضباط وغلاة المعمرين) المتمسكين بفكرة الجزائر فرنسية التي أصبحت بالنسبة لهُ شعار تقليدي – أكثر من أي وقت مضى أنه رغم تفوق وسائلهم فإنه لا طائل من خسارة المزيد من الرجال والأموال عن طريق فرض شعار (الجزائر فرنسية).

وبهذا أطلق شعار (**الجزائر جزائرية**) من جديد أي إعطاء بعض الحقوق للمسلمين الجزائريين خاصة في المجال الاقتصادي مثل: مشروع قسنطينة والحق في تولي الوظائف بهدف عزل الشعب عن ثورته، كما كانت تعني عنده أن الجزائر ستستقل لكن يبقى الأوربيون مسيطرين على زمام أمورها وليس استقلال الجزائر كأمة كما يتبادر للذهن وكأنه يريد صنع نظام (أبارتيد) آخر في الجزائر، ذلك لأن الأوربيين كانوا يعتبرون أنفسهم جزائريين، أما السكان الأصليون فكان يُطلق عليهم عبارة "المسلمون الفرنسيون".

---

[1] – عبد القادر خليفي: المرجع السابق، ص ص 148- 149.

[2] – رابح لونيسي: المرجع نفسه، ص 212.

[3] – شارل ديغول: المصدر السابق، ص 55.

[4] – شارل ديغول: المصدر نفسه، ص 81.

ففي 04 نوفمبر 1960م ألقى "ديغول" خطاباً أثار ضجة واسعة في الأوساط الفرنسية خاصة أصحاب فكرة "الجزائر فرنسية" جاء فيه: [1] «إنني قررت طريقاً جديداً لفرنسا... هذا الطريق يوصل ليس إلى جزائر يحكمها الوطن الأم الفرنسي، ولكن إلى الجزائر الجزائرية وهذا يعني جزائر حرة، جزائر يقرر سكانها مصيرهم بأنفسهم، هذه الجزائر يمكن بناؤها مع فرنسا، أو من دونها .. وإذا كان لا بد من قطيعة عدائية فإننا نلح على البقاء إلى جانب أناس يرفضوننا».

وهو ما أدى إلى هيجان الشارع في الجزائر يوم 11 نوفمبر 1960م، وأبدى المتمردون معارضتهم في كل مكان وتجمعوا في جبهة "الجزائر الفرنسية " التي انضم إليها في البداية مائتا ألف شخص، تجاوبت معها في فرنسا "الجبهة الوطنية للجزائر الفرنسية"، وفي باريس أعلن المارشال "جوان" صديق "ديغول" احتجاجه على فكرة التخلي عن الجزائر، وصرح "سالان" إلى الصحافة قائلاً: [2] «إني لا أوافق على ما يسمى بالجزائر الجزائرية، ويجب على كل إنسان أن يتحمل الآن مسؤولياته، لقد زال عهد محاولات التهرب» وبهذا بدأ التحضير للانقلاب ضد "ديغول" الذي كان في افريل 1961م لتحقيق انتصار عسكري ولتحطيم فكرة الجزائر الجزائرية على الرغم من أن "ديغول" أراد من الشعار أن تكون الجزائر المستقلة متعاونة مع فرنسا وليس ضدها.

وخلال زيارته للجزائر في 09 ديسمبر 1960م أعلن "ديغول" من جديد عن مشروع "الجزائر الجزائرية" محاولة منه لايجاد قوة ثالثة يمرر من خلالها مشاريعه الاستعمارية، غير أن هذا الشعار فقدت صيغته كل معناها لمعارضة أنصار الجزائر فرنسية له معتبرين أن "ديغول" الذي عاد إلى الحكم بفضلهم قد طعنهم في الظهر، ومن جهته عبر الشعب الجزائري عن رفضه لهذه الفكرة في مظاهرة عارمة قام بها في ديسمبر 1960م هاتفاً بحياة الحكومة المؤقتة ومبادئ الثورة الجزائرية.

ففي 09 ديسمبر 1960م زار "ديغول" الجزائر لتحضير وشرح مشروعه (الجزائر الجزائرية)، فكان أن نزل بعين تموشنت أولى محطاته المعروفة بقوة المستوطنين فيها، أين حدثت صدامات بين المسلمين الذين رددوا (الجزائر جزائرية) أي الجزائر المستقلة غير الجزائر المتعاونة مع فرنسا، وبين الأوروبيين الذين كانوا يهتفون بحياة (الجزائر الفرنسية) فكان هذا نقطة اشتعال لهيب الأحداث يوم 11 ديسمبر؛ فبعد أحداث عين تموشنت شرع "ديغول" في التحضير لزيارته إلى الجزائر العاصمة فتدخلت قيادة الثورة هناك بتنظيم الشعب وتحضيره لمظاهرات كبيرة انطلاقاً من الأحياء الشعبية (بلكور والقصبة) تنادي بحياة "جبهة التحرير" والثورة ورئيس الحكومة المؤقتة"فرحات عباس" بهدف إجهاض مشروع "ديغول".

واتباعاً لتعليمات قيادات الثورة انطلقت المظاهرات بالجزائر العاصمة ووهران يومي السبت والأحد 10-11 ديسمبر 1960م وفي مدن جزائرية أخرى، حيث خرجت جموع الجزائريين في مظاهرات وهم يحملون أعلام "جبهة التحرير الوطني ويهتفون بالجزائر جزائرية بينما نادى الأوربيون بالجزائر الفرنسية وبعضهم كان يقول "يسقط

[1] - شارل ديغول: المصدر السابق، ص ص 102- 103.

[2] - سالان نقلاً عن، شارل ديغول: المصدر نفسه، ص ص 104- 105.

ديغول"، فوقعت صدامات بين الجزائريين وغلاة المستوطنين أنصار الجزائر فرنسية، وأطلقت قوات الصاعقة النار على المتظاهرين مما أدى إلى مقتل العشرات من الجانبين، وكانت حصيلة يومين من الأحداث حسب الإحصاءات الفرنسية الرسمية تسعين قتيلاً منهم 84 في الجزائر (78 منهم مسلمون)، ومئات المعتقلين و 69 قتيلاً في وهران بالإضافة إلى 1500 جريح، وفي عنابة قُدر عدد القتلى بثمانية أشخاص منهم أوروبيان اثنان، وأربعة وثلاثين جريحاً[1]، فكان يوماً دامياً حتى وصفها بعض الضباط الفرنسيين بـ «أنها ديان بيان فو جزائرية» ، خاصة وأنها جاءت في الوقت الذي كانت فيه السلطات الاستعمارية تقول بأنها قضت تماماً على الثورة في العاصمة بعد معركة الجزائر (1957م).

صرخ "ديغول" – الذي واصل زيارته لعرض إصلاحاته على الرغم من الأحداث الدموية – إلى الشعب أثناء المظاهرات "لقد فهمتكم"، كأنه يعلم جيداً مطالبهم، وخاطبهم في مدينة الجزائر قائلاً: [2] «...حقاً إنكم تنحدرون من أصلين جد مختلفين الواحد عن الآخر ومع ذلك أنتم جميعاً جزائريون، وتحبون جميعاً الجزائر، عليكم أن تتعاونوا من أجل بنائها معاً وهذا واجبكم، وهذه مصلحتكم بكل ما تحمله الكلمة من معنى ...» ، وظل يدعو في ولايات الجزائر التي زارها (وهران، الشلف، العاصمة، بجاية...) إلى جزائر جديدة متعاونة فيما بين سكانها.

لم تتوقف المظاهرات إلا بأمر من رئيس الحكومة "فرحات عباس" في 16 ديسمبر 1960م، وبهذا أثبتت ولاء الشعب لحكومته وقيادة الثورة الممثلة في جبهة التحرير الوطني، وأقنعت "ديغول" بأن كل محاولة ترمي إلى فرض حل عسكري ستبقى بدون جدوى، إذ نجحت في خلط أوراق السلطات الفرنسية التي اعتقدت أنها نجحت في فرض التهدئة، وأطلعت العالم على حقيقة ما يجري في الجزائر من حرب تحريرية، وشكلت ضغطاً على "ديغول للجلوس على طاولة المفاوضات، بعدما تبين له الهوة السحيقة بين الشعبين الأوروبي والمسلم في الجزائر، عندما قال: [3] «إن ما رأيته بأم عيني خلال خمسة أيام، وما سمعته بأذني، وما تغلغل في أعماق فكري، ترك لدي انطباعاً واضحاً عن حقيقة وضع الجزائر عندما سيمزق التصويت على حق تقرير المصير آخر ستار قائم ... فقد أضحى ثابتاً لدي أن استمرار هذا الوضع لا يمكن أن يجلب لبلادنا سوي الخيبة والمآسي، وأنه حان الوقت للخلاص منه».

وكان من أبرز تداعياتها فشل استفتاء 08 جانفي 1961م الذي أدى إلى انهيار فكرة (الجزائر الجزائرية) التي كانت أساس السياسة الديغولية في الجزائر، فقد علق "ديغول" آمالاً كبيرة على نجاح الاستفتاء، وكان يريد من الناخبين الإقبال بكثافة على صناديق الاقتراع ليمنحوه سلطة تقرير المصير للجزائر على أساس (الجزائر جزائرية) وسلطة وضع تنظيم جديد للسلطات العمومية، لكن "جبهة التحرير الوطني وقفت ضد الاستفتاء باعتباره مبادرة فرنسية صرفة، يتعارض مع مبد أ الاستقلال التام الذي تقاتل من أجله، لذا دعت إلى مقاطعته، وكانت تعليماتها للجماهير الشعبية هي: «التزموا بيوتكم ولا تتظاهروا إلا إذا أتوا يبحثون ليجبروكم على المشاركة في الاستفتاء بالقوة» وبالنسبة للذين يجبرونهم فقد طلبت منهم وضع بطاقتي الموافقة والرفض معاً في صناديق الاقتراع، و بالفعل كانت

[1] – رمضان بورغدة: "أضواء جديدة على مظاهرات 11 ديسمبر 1960م وتأثيراتها على الثورة الجزائرية"، المرجع السابق، ص 84.

[2] – ديغول نقلاً عن، رمضان بورغدة: "أضواء جديدة على مظاهرات 11 ديسمبر 1960م وتأثيراتها على الثورة الجزائرية"، المرجع نفسه، ص 83.

[3] – المصدر السابق، ص ص 107- 108.

مقاطعة المسلمين مكثفة [1]، مثبتة للسلطات الاستعمارية ولديغول" بأن زمن الانتخابات في الإطار الفرنسي قد ولَّى وهو ما اضطر الجيش الفرنسي إلى التدخل لإرغام المسلمين على التصويت بنعم بالقوة.

وعلى الرغم من معارضة جبهة التحرير الوطني والمستوطنين لاستفتاء تقرير المصير إلا أن "ديغول" أصر على تحقيقه وكانت نتائجه في مصلحته في فرنسا والجزائر، فحسب الوكالة الصحافة الفرنسية (AFP) في تقريرها الصادر في باريس يوم 14 جوان 1961م أن عدد المصوتين بنعم في فرنسا كان : 15.200.073 وعدد المصوتين بلا: 4.996.476 من مجموع 27.184.408 ناخب مسجل ، أي نسبة 76%، مما يدل على الإقبال الكبير للفرنسيين الذين كانوا يثقون في سياسية "ديغول" ويريدون حلاً للمعضلة الجزائرية، أما في الجزائر فكانت النتائج كالتالي: عدد المصوتين بنعم: 1.747.969 وعدد المصوتين بلا: 767.546 من مجموع 4.470.215 ناخب مسجل[2] بنسبة 70%، وهي بطبيعة الحال نتيجة مزورة بدليل أن الجزائريين الذين أعلنوا إخلاصهم لحكومتهم المؤقتة قد أدانوا الاستفتاء مسبقاً في مظاهرات 11 ديسمبر 1960م، وكان إجبارهم على اللجوء إلى صناديق الاقتراع مرغمين أكبر شاهد على ذلك.

وبهذا تبين لديغول بأن لا جزائر إلا للجزائريين المسلمين وأن لا بديل للجزائريين عن "جبهة التحرير الوطني" وأن الغموض في مصطلحاته الذي كان ت عنوان سياسته الجديدة بعد فشل الاصلاحات السياسية والاقتصادية، قد عجَّل بانهيار حُكمه والتعجيل برحيل فرنسا من الجزائر عندما فهمه الجزائريون بأنه ينادي بجزائر حرة مستقلة للجزائريين، وهو ما عارضه المستوطنون وغلاة الاستعماريين الذين باتوا ينادون برحيله من الحكم بتدبير مؤامرة انقلاب ضده.

و– خلق قوة ثالثة للتفاوض معه:

جرب "ديغول" ما بين 1958 إلى 1962م عدة مشاريع استعمارية فشلت كلها، فقد أراد بالالتفاف حول الصحراء للاحتفاظ بثروتها البترولية والمنجمية، والبحث عن عملاء خارج الثورة وخلق "باوداي" * جديد في الجزائر تتعامل معه فرنسا في الجزائر على تجزئة الجزائر واقتسامها: جزائر للأوربيين، وجزائر للجزائريين، إلا أن مشاريعه كلها فشلت ولم يَسَعْهُ إلا التسليم بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.

ولا تخرج أهداف مشروع قسنطينة (اكتوبر 1958م) عن هذا الإطار، فقد حاول "ديغول" عزل القضية الجزائرية عن الخارج ممارساً المناورة السياسية، فكان وراء ظهور القوة الثالثة للتفاوض مع فرنسا باسم الجزائريين قصد سد الطريق أمام جبهة التحرير الوطني، ومنازعتها في احتكار تمثيل الشعب الجزائري والامتلاك الدائم لمحاورين "مشروعين" مضمونين مسبقاً لصالح الطروحات الفرنسية[3].

---

[1] – رمضان بورغدة: "أضواء جديدة على مظاهرات 11 ديسمبر 1960م وتأثيراتها على الثورة الجزائرية"، المرجع السابق، ص ص 92، 94.

[2] – نفسه، ص 96.

*– **باوداي**: (1913– 1997م)هو آخر حكام امبراطورية جنوب الفيتنام (سايغون) مابين (1945– 1955م).

[3] – رضا مالك: المصدر السابق، ص 32.

إن ديغول" لم يعترف بداية بجبهة التحرير الوطني كممثل وحيد للشعب الجزائري ، لذا طرح فكرة "المائدة المستديرة"* التي تقول بوجود عدة ممثلين** وهي نفس فكرة الحركة المصالية، ويبدو أن استراتيجية "ديغول" تحتوي على فكرة إعادة الحياة لهذه الحركة لضرب "جبهة التحرير" بها بعدما فقدت الأولى بريقها تماماً بعد الغموض الذي لف موقف "مصالي" من قضية "بلونيس" *** والتي نتج عنها التحاق عدد كبير من القيادات المصالية وقواعدها بجبهة التحرير مثل: "أحمد نسبة بن عاشور" (القلاوي لكحل)، "محمد بسطاوي"، "يوسف خالدي"، "محمد مرباحي" وغيرهم[1].

لكن "ديغول" قام في إطار الاستراتيجية الديغولية بإطلاق سراح "مصالي الحاج" يوم 16 جانفي 1959م وأطلق يده في إعادة بناء حركته كتمهيد لإشراكه في المفاوضات الجزائرية – الفرنسية المرتقبة، غير أن "جبهة التحرير الوطني" عملت على إجهاض محاولات "مصالي" لإعادة بناء حركته من خلال الكتاب الذي أصدرته فيدرالية الجبهة في فرنسا باللغتين الفرنسية والعربية عام 1959م الذي أبرزت فيه خيانات الحركة المصالية للشعب الجزائري وثورته.

وعلى الرغم من ذلك استطاعت الحركة المصالية أن تخلق تنظيماً جديداً سم ي " بالجبهة الجزائرية للحركة الديمقراطية" عام 1961م التي ضمت أغلب أعضاء المكتب السياسي للحركة الوطنية الجزائرية ويستثنى من ذلك "مصالي الحاج" و"مولاي مرباح" و"محمد ممشاوي"، وقد أُنشئ هذا التنظيم الجديد في إطار مخطط واضح للإدارة الاستعمارية من أجل إيجاد قوة أخرى تتفاوض معها.

---

*- كانت بعض الأوساط المسؤولة في فرنسا ترى في المائدة المستديرة هي أحسن وسيلة لوضع الجانب الفرنسي أمام تفاقم المنافسات بين الجزائريين، بحيث تصير كل نزعة من نزاعاتهم تبحث عن مواقف أكثر تصلباً من مواقف باقي النزاعات، كما أنها أحسن وسيلة للوصول إلى اتفاقيات لا يضمن مراعاتها أي مسؤول جزائري في المستقبل، ينظر، عبد الله شريط: المرجع السابق، (ج7)، ص 68.

**- في الوقت الذي كان فيه "ديغول" يمني الجزائريين المسلمين بالعيش الأفضل راح يبحث عن قطب ثالث يضاهي به قوة الثورة، ولهذا الغرض اتصل بعبد الرحمن فارس" في جوان 1958م كي يكون وزيرا للدولة في حكومته مكلفاً بالشؤون المتعلقة بالجزائر، كما توجه صوب قادة الولايات بالداخل للحصول على وقف اطلاق النار على مراحل(أي توقيع الهدنة مع الولايات واحدة تلو الأخرى) ضمن ما سماه بسلم الشجعان، ثم قام باطلاق صراح "مصالي الحاج" في جانفي 1959م للتأثير على الحركة الوطنية الجزائرية لدفعها للمشاركة في المفاوضات المستقبلية مع فرنسا، محاولة منه عزل "جبهة التحرير الوطني" أو على الأقل اشراكها مع قوى أخرى للتوقيع على هدنة تسمح له بتحقيق سياسة التهدئة، ينظر، علي أحمد مسعود: المرجع السابق، ص ص 17- 18.

***- **قضية بلونيس**: كان "محمد بلونيس" يشغل مستشاراً بلدياً عن حزب الشعب عند انلا ع الثورة عام 1954من وكان يؤمن بحتمية الكفاح المسلح مما جعل "مصالي الحاج" يعتمد عليه في تنظيم الأفواج المسلحة، وفي بداية 1955م أصدر "مصالي" تعليماته بإنشاء الجيش الوطني للشعب الجزائري بقيادة الجنرال "محمد بلونيس" ، ووجه "أولبصير العربي" إلى الريف المغربي المحتل قصد شراء الأسلحة اللازمة لأفراد الجيش المذكور، وكان يظن "مصالي" أن كل المسلحين الجزائريين في أوروبا يعملون في إطار الحركة الوطنية الجزائرية، وهنا بدأ الصدام بين "جبهة التحرير" والحركة الوطنية الجزائرية الذي انتقل إلى داخل الوطن عام 1955م خاصة المنطقتان الأولى والثالثة راح ضحيتها أبطال من الجانبين، واستغلت فرنسا الصراع لصالحها عندما اتصل " سالان" ببلونيس" في ماي 1957م وافق من خلاله الأخير على التعاون مع القوات الفرنسية، لكن "بلونيس" اغتنم الفرصة وراح يعين المحافظين السياسيين لتوعية الشعب وعزله عن الإدارة الاستعمارية ودعا إلى مقاومة الاستعمار، وفي افريل 1958م شرع "بلونيس" في التفاوض مع جبهة التحرير من أجل الالتحاق بالثورة بتونس غير أن قوات العدو حاصرته في قصر الحيران في نهاية شهر ماي 1958م ودارت بين الجانبين معارك سقط فيها شهيداً في بداية جويلية 1958م، لذا فإن الحكم عليه بالخيانة أبعد ما يكون عن الحقيقة، وبعد استشهاده التحقت أعداداً كبيرة من الجيش الوطني للشعب الجزائري بصفوف جيش التحرير، ينظر محمد العربي الزبيري: قراءة في كتاب عبد الناصر وثورة الجزائر، المرجع السابق، ص ص 168، 172.

[1] - رابح لونيسي: المرجع السابق، ص 150.

ومن جهتها مثلت مظاهرات 11 ديسمبر 1960م ضربة قاضية للحركة المصالية، إذ أبرزت مدى الولاء الشعبي لجبهة التحرير بصفتها الممثل الشرعي والوحيد، وظل المصاليون يطالبون بضرورة إشراك حركتهم في المفاوضات حول الجزائر، لكن "ديغول" اقتنع فيما بعد أن حركتهم لا تمثل أي وزن يُذكر لإشراكها في المفاوضات ، وأنها مجرد أداة يستخدمها للضغط على الجبهة، وفي هذا الإطار يدخل رفض "مصالي"لدعوة "ديغول" في إشراكه في المفاوضات [1].

ز- سياسة فصل الصحراء ومشاريع تقسيم الجزائر:

اتخذت فرنسا من هذه القضية أسلوباً جديداً للحرب النفسية ضد الثورة ولاستغلال ثرواتها الطاقوية لتعويض خسائرها الاقتصادية خلال أعمال المقاومة المسلحة في الجزائر، فقد زادت أهمية الصحراء في الاستراتيجية الفرنسية بعد اكتشاف الغاز الطبيعي عام 1954م في (جبل برغة) قرب عين صالح، واكتشاف البترول في مارس عام 1956م بمنطقة (ايجلي)، ثم بحاسي مسعود في 12 جوان 1954م بمردودية عالية وبتكاليف إنتاجية مشجعة لدخول فرنسا الأسواق العالمية البترولية من جهة، ولتحقيق متطلبات الآلة الصناعية والحربية الفرنسية من جهة أخرى[2].

وبهذا راح الكُتاب والأبواق الرسمية يثيرون الشعب الفرنسي ويحاولون إقناعه بالرخاء العظيم الذي سيعم فرنسا بسبب اكتشاف النفط في الصحراء الجزائرية حتى خُدِع الفرنسيون، وراحوا يصفقون للحرب والمذابح؛ وفي الميدان الخارجي لوَّحت فرنسا للشركات الأجنبية وبعض الدول الأوروبية بالربح الذي ستستفيده من منابع الصحراء الغنية إن هي تغاضت عن الحرب، حيث رأت فرنسا أن إشراك أوروبا ورؤوس الأموال الأجنبية في الصحراء سيضمن لها تأييد الدول الغربية وسيسمح لها في نفس الوقت بإمدادها بما هي في حاجة إليه من أموال وفنيين [3] بعدما تبين لها عجزها عن استثمار الصحراء لوحدها.

أصبحت الصحراء الجزائرية وما تحويه من معادن مثل: الحديد، المنغنيز وطاقة شمسية وفحم حجري مغرية لفرنسا التي راحت تتخذ من الصحراء الجزائرية مكاناً لتبني فيه إمبراطوريتها الجديدة على أساس من الرمال فراحت تضاعف مشاريعها ولجانها الفرنسية والدولية وتردد (الصحراء هي فرنسا) و(الصحراء هي أوروبا) إلى غير ذلك من الادعاءات بهدف اتخاذ الصحراء قاعدة عسكرية واقتصادية تمكنها من الهيمنة على السياسة المغربية وعلى إفريقيا السوداء وتمكنها من احتلال جديد لشمال افريقيا كلها؛ فقد اتخذت (كولمب بشار) قاعدة عسكرية كبرى واتخذت بها مراكز سرية تجرى فيها الأبحاث الذرية [4]، تمهيداً لانضمامها إلى النادي النووي، خاصة وأن قوة الدول في ذلك الوقت كانت تقاس بمدى إمكانياتها النووية وامتلاكها للأسلحة الذرية.

---

[1] – رابح لونيسي: المرجع السابق، ص ص 151، 153.

[2] – محمد الأمين بلغيث: المرجع السابق، ص 223.

[3] – المجاهد: ع(12)، 15 نوفمبر 1957، ص 12.

[4] –نفسه، المكان ص 12.

كما هدفت من فصل الصحراء عن الجزائر انقاذ الاقتصاد الفرنسي من التدهور بتوظيف إمكانيات الصحراء الاقتصادية الضخمة والثروات مثل النفط * والحديد والأورانيوم والطاقة الشمسية لصالح السوق الاستعمارية واستغلال الصحراء بتوطين المستوطنين ليشيدوا للاستعمار الأوروبي صرحاً عصرياً جديداً ، والحيلولة دون وصول الأسلحة إلى الشمال الإفريقي عن طريق ليبيا وفزان والحدود المغربية، لذا فإن احتلال الصحراء يعتبر أمراً استراتيجياً ضرورياً[1].

ولتحقيق هذه الأهداف قامت فرنسا بتقسيم الصحراء إلى مناطق للبحث عن النفط حيث وزعت الرخص على شركات انجليزية وأمريكية وهولندية وغيرها من أجل تحقيق أهدافها ناسية بأن الصحراء تاريخياً تمثل امتداداً طبيعياً لشمال الجزائر منذ عهد الفتح الاسلامي وما سبقه من العهود التي سبقت الاحتلال الروماني للجزائر، ولا أدل على ذلك من مشاركة سكان الصحراء إلى جانب إخوانهم من الشمال في معركة التحرير، ولعل معارك العرق الغربي بأدرار والثورات الشعبية من قبلها في الهقار وبسكرة وواحات الجنوب الشرقي لأكبر شاهد على ذلك.

وظلت فرنسا تعمل مستترة وراء الشركات الأوروبية واللجان المختلفة لاستثمار خيرات الصحراء إلى غاية 1957م عندما ظهرت نيتها في فصلها عن الجزائر عندما وافق البرلمان الفرنسي على مشروع (المنظمة المشتركة للنواحي الصحراوية) في جانفي 1957م، وظهرت هذه النية بوضوح أكثر في جوان من نفس العام عندما أنشئت وزارة فرنسية خاصة بالصحراء[2] لفصلها عن الجزائر.

ومن أجل تحقيق هذا كلف "ديغول" مستشاره "أوليفييه قيشار" (Olivier guichard) بملف الصحراء فزار الأخير عدة مناطق والتقى ببعض الشخصيات ذات النفوذ في الصحراء لأخذ رأيها في شأن استقلال الصحراء وبخاصة نواب المناطق الصحراوية في المجلس الجزائري ونوابها في المجلس العمالي، والتقى ببعض رؤساء بلديات الجنوب وقد تدخلت شخصيات فرنسية سياسية وعسكرية ما بين 1959 -1961م مثل "حمزة بوبكر" لإقناع هؤلاء بفائدة فصل الصحراء وارتباطها بفرنسا في إطار جمهورية مستقلة، وقد وجدوا القبول من شخصيات قليلة بينما عارضت الأغلبية[3]، فقد رفض الشيخ "ابراهيم بيوض" (1899- 1981م) مثلاً عام 1960م الوقوع في مغريات فرنسا بتكوين مملكة ميزابية، كما أرسلت فرنسا – التي كانت تفاوض الجزائريين- الممثلين إلى الأفارقة والأمريكان والاتحاد السوفيتي للبحث عن الدعم في استقلال الصحراء عن الجزائر إلا أن محاولاتهم سقطت أمام إصرار الثوار وتصديهم لكل مناورات الاستعمار.

ولكسب قضية الصحراء حولها "ديغول" إلى حقل للتجارب النووية لتعويض عقدة جيش فرنسا المنهزم عسكرياً أثناء حروبها في أوربا والهند الصينية والجزائر، ومن أجل إقناع الرأي العام الفرنسي والدولي أن فرنسا لا تزال

*- كان اكتشاف فرنسا للبترول في صحراء الجزائر قفزة نوعية في نمو اقتصادها بعد المشاكل التي كانت تعاني منها في الجزائر وخارجها، فقد تعدى انتاج البترول مليون طن عام 1959م أي ما كان يغطي ثلث احتياجات فرنسا لذا عملت جاهدة للاحتفاظ بالصحراء خلال مفاوضاتها مع الجزائريين، وقامت بمد خط أنابيب لتزويد فرنسا الأم من البترول الغاز الطبيعي، ينظر،

Benjamin Stora, Tramor Quemeneur : op.cit, pp 279 – 280.

[1] - المجاهد: ع(2)، 1956، ص ص 37- 38.

[2] - المجاهد: ع(14)، 15 ديسمبر 1957، ص 12.

[3] - عبد القادر خليفي: المرجع السابق، ص 235.

الدولة العظيمة والقوية، حيث قامت بتفجير أكثر من سبعة عشر قنبلة وتجربة نووية في منطقة رقان والهقار منذ تاريخ 13 فيفري 1960م*، تحت اشراف وزير الدفاع الفرنسي آنذاك "بيار مسمر" الذي خلف "بيار غيوما"، واستباحت الأرض وأصحابها بحجة تحقيق العظمة المزيفة من خلال جريمتها المعلنة على جماجم الجزائريين.

وهو ما استنكرته الحكومة الجزائرية المؤقتة التي نددت باسم الشعب الجزائري وثورته بهذه التفجيرات النووية التي اعتبرتها جريمة ضد الإنسانية وتحدياً للضمير العالمي وانتهاكاً لحقوق الإنسان، فقد جاء في تصريح "امحمد يزيد" وزير الأخبار للحكومة المؤقتة المندد بتفجير القنابل الذرية برقان م ا يلي:[1] «إن الانفجار الذري الفرنسي الذي تم في صحرائنا يوم 13 فيفري يُعد جريمة ضد الإنسانية وتحدٍّ للضمير العالمي الذي عبر عن شعوره في لائحة صادقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة... إن جريمة فرنسا هذه تحمل طابع المكر الاستعماري المستهتر بجميع القيم أننا مع جميع شعوب الارض نُشهر بفعلة الحكومة الفرنسية التي تُعرض الشعوب الإفريقية لأخطار التجارب الذرية ... إن الانفجار الذي في رقان لا يضيف شيئا إلى قوة فرنسا، فاستعمال هذه القوة هو السياسة الوحيدة التي عرفتها إفريقيا عن فرنسا، بل إن انفجار القنبلة الذرية برقان ينزع عن فرنسا كل ما يُحتمل أن يبقى لها من سمعة في العالم».

وبدوره ندد ممثل الجزائر في مجلس الجامعة العربية "أحمد توفيق المدني" خلال الاجتماع الذي عُقد في 31 مارس 1960م بالتفجيرات النووية بصحراء الجزائر في الكلمة التي ألقاها والتي ضمنها المقترحات الجزائرية ، وجاء فيها ما يلي:[2] « إن موضوع تفجير القنبلة الذرية الفرنسية يمس الجزائر بصفة مباشرة ثم يمس المغرب ثم بقية إفريقيا والعالم كله ... »، كما استنكرتها الدول العربية وعلى رأسها الـ(ج.ع.م) والإفريقية التي هدد البعض منها بقطع العلاقة مع فرنسا مثل غينيا، وشجبت الجامعة العربية هذا الإجراء العدواني الذي قامت بهـ فرنسا، في حين أيدت الدول الحليفة وعلى رأسها دول الحلف الأطلسي ما قامت به فرنسا واستبشرت بالخطوة التي أقدمت عليها مشجعة إياها على المضي قدما من أجل دعم الحلف الأطلسي، ومن أجل ضمان سلامة الغرب وأمن سكانه، فقد رحب البنتاغون الأمريكي بالتجربة وصرح الرئيس الأمريكي آنذاك "ايزنهاور" يوم 17 فيفري 1960م في ندوة صحفية: «بأن التجربة الفرنسية أمر طبيعي» ، ووصفت بريطانيا الحدث بالإيجابي ونفس الوصف قدمته ألمانيا العدو التقليدي لفرنسا، وقدم الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الهولندية تهانيه للإمكانيات التقنية لعلماء فرنسا، أما في إسرائيل فقد كتبت الجريدة العلمية "دافار" (Davar) « إن التجربة الفرنسية خبر مفرح لفرنسا وهام لكل العالم الغربي»[3].

---

*- كانت قنبلة "اليربوع الأزرق" يوم 13 فيفري 1960م برقان أشدها قوة إذ كانت على الهواء وبلغت قوة تفجيرها أكبر من أربع مرات من قنبلة هيروشيما اليابانية، ثم تلاها تفجيران في الهواء، أما التفجيرات الأربع عشر الأخرى كانت تحت الأرض، وقد انتهت المفاوضات الجزائرية – الفرنسية عام 1962م بالسماح لفرنسا بمزاولة تجاربها النووية في الصحراء حتى بعد الاستقلال، ينظر،

Benjamin Stora, Tramor Quemeneur: op.cit, p 282.

[1] – امحمد يزيد نقلاً عن، المجاهد، ع(62)، 22 فيفري 1960، ص 09.

[2] – المصدر السابق ، (ج3)، ص ص 503- 504.

[3] – مصلحة الدراسات في المركز: "التفجيرات النووية الفرنسية في الجزائر وأثارها الباقية"، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، (د، ط)، دار هومة، الجزائر: د،ت، ص ص 27- 28.

كانت التجارب النووية في الجزائر هي الورقة الأخيرة التي كانت بيد "ديغول" للضغط على المفاوض الجزائري وإقناع العالم بحتمية فرْنَسة الصَّحْراء رغم الرفض العالمي لخطوات ومغامرات فرنسا منذ جوان 1958م إلى جويلية 1962م.

ففي الوقت الذي كانت فيه فرنسا تفاوض الجزائريين كانت تستعمل القوة والردع في حقهم وتهددهم باستعمال السلاح النووي، فكانت مظاهرات 27 فبراير 1962م بورقلة ومن قبلها مظاهرات 05 جويلية 1961م ضد التقسيم تعبيراً عن الرفض القاطع لسكان الصحراء عن فصل الأخيرة عن الجزائر.

وراحت فرنسا تساوم في قضية الصحراء بجعلها بحر داخلي تشترك فيه جميع دول الساحل الإفريقي لفتح جبهات صراع جديدة للثورة تتمثل في البلدان المجاورة، وبذلك تخلق لها مشكلة حدود مع هذه البلدان لتتخلص من قوة الثورة من جهة وتصبح حكماً في هذه المسألة فتحقق مطامحها الاستعمارية من جهة أخرى، ففي لقاء (لوسارن (Lucerne) بسويسرا فيفري 1961م سأل "الطيب بولحروف" [*] الوفد الفرنسي عن عدم تطرقهم للصحراء فأجاب " جورج بومبيدو: [1] «إن الصحراء بحر داخلي مع الكثير من الأطراف المتجاورة فالجزائر ليست وحدها»، مدعياً بأن فرنسا هي التي أوجدتها، وهو ما أسال لعاب الجارتين تونس والمغرب هذا الأخير الذي أكد ملكه "محمد الخامس" في مؤتمر الدار البيضاء (افريل 1961م) على مطالبه في موريتانيا ومنطقة رقان الجزائرية، عندها قامت الحكومة المؤقتة بشجب موقف المغرب أمام الوفود الحاضرة، واستطاعت أن تكسب عطفهم، وظلت تتعامل في خلافها الحدودي مع المغرب بحنكة سياسية قصد تفادي المواجهة وتعميق الصراع بإيفاد بعثات تفاوضية إلى المغرب قصد إقناعها بالعدول عن مطالبها بتأجيل مناقشة قضية الصحراء إلى ما بعد استقلال الجزائر، والتأكيد على تسهيل عمليات الإمداد والتموين للثورة الجزائرية من الحدود المغربية[2].

أما تونس فقد وقعت اتفاقية ايجلي في 20 جوان 1958م مع السلطات الفرنسية حول استغلال البترول الجزائري ونقله إلى ميناء الصخيرة التونسي [**] متنكرة لمبادئ النضال والتضامن المغاربي، وفي فيفري 1961م صرح

---

*- **الطيب بولحروف**: ولد عام 1923م بقالمة انضم إلى "حزب الشعب" مبكراً نظم مظاهرات 08 ماي 1945م في عنابة، اعتقل ثم اطلق سراحه عام 1946م ثم اعتقل عامي 1948 و1950م على إثر اكتشاف المنظمة الخاصة، أصبح عضو اللجنة المركزية عام 1951م، بعد اعتقال "عمر لبجاوي" رئيس فيدرالية فرنسا عام 1957م حمل على عاتقه إعادة تنظيم اللجنة الفيدرالية، مثل الحكومة المؤقتة عام 1958م في روما، ونجا من محاولات اغتيال اليد الحمراء مرتين، لعب دوراً نشطاً في إنشاء الصلة السويسرية بين الحكومة المؤقتة وفرنسا في نهاية 1960م، شارك في محادثات: لوسيرن ونيوشاتل، إيفيان الأولى ولوغران وإيفيان الثانية، عين سفيراً في بلغراد، روما، ليما، بوخارست، بيونيس – ايرس، لاباز ولشبونة بعد الاستقلال، توفي عام 2005م، ينظر رضا مالك: المصدر السابق، ص ص 372- 373.

[1] – جورج بومبيدو نقلاً عن، رضا مالك: المصدر السابق، ص 128.

[2] – علي أحمد مسعود: المرجع السابق، ص ص 133، 136.

**- كان كلا من "بورقيبة" و"محمد الخامس" يريدان بشكل خاص تواجد فرنسا اقتصادياً في المغرب العربي، فمثلاً "بورقيبة" أراد أن تكون الموارد البترولية مستقلة وهذا ما سمح بإنشاء خط انابيب عابر لتونس، وهو ما عارضته "جبهة التحرير" التي أكدت على منع استغلال البترول دون موافقتها، كما أن كل من المغرب وتونس أرادا الإبقاء على أقلية أوروبية كدليل على إمكانية التعاون الاقتصادي في المغرب العربي الكبير مع ضمان حمايتها من الهجمات المحتملة ينظر، Hartmut Elsenhans: La Guerre D' Algèrie 1954 – 1962, op. cit, P 94.

"بورقيبة" أمام المجلس الوطني التونسي بضرورة إعادة رسم الحدود مع الجزائر إلى غاية النقطة (233)* وتبنى طرح "ديغول" عندما اعتبر الصحراء الكبرى بحر داخلي تشترك فيه كل الدول المجاورة، وهو ما شجبته الحكومة المؤقتة التي دخلت في محادثات مع تونس في جويلية 1961م- بعد قنبلة منطقة بنزرت من طرف القوات الفرنسية- اتفق فيها الطرفان على أن مسألة الحدود ستدرس بعد استقلال الجزائر، كما سعت الحكومة المؤقتة لدى الدول الصحراوية (مالي غينيا، غانا) لكسب تعاطفها بخصوص قضية الصحراء [1] متجنبة الدخول في أي صراع مع الجارتين تونس والمغرب قد ينعكس سلباً على الكفاح الجزائري.

ومن جهتها تفطنت الدول الإفريقية تفطنت لنوايا فرنسا وعارضتها حيث أعلن الرئيس المالي آنذاك "موديبو كيتا"(1915- 1977م) في 22 أوت 1961م أن مالي تقف ضد مختلف المشاريع المشبوهة المرتبطة بالصحراء، كما أدلى الرئيس السنغالي "سنغور" منتصف جويلية 1961م بتصريح أكد فيه أن حدود البلد المستعمر هي حدوده بعد الاستقلال[2]، كما ساندتها في ذلك دول غينيا وإثيوبيا وغانا وأوغندا وموريتانيا التي صرح رئيسها "المختار ولد داداه" (1927- 2003م) عقب لقائه بديغول" بعد اتفاقيات إيفيان الأولى للصحافة الفرنسية رفض موري تانيا الدخول في المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية ثم أردف قائلاً: [3] «إنني أعتبر أن الصحراء الجزائرية كما سطر حدودها الجغرافيون الفرنسيون جزء لا يتجزأ من الجزائر» خاصة عندما قامت فرنسا بالتفجيرات النووية في الصحراء الجزائرية.

أمام هذا الضغط الإفريقي والدولي إلى جانب ضغط الثورة الجزائرية اضطر"ديغول" أن يعترف في 05 سبتمبر 1961م بالصحراء جزء لا يتجزأ من التراب الجزائري ، وأنه ليس لفرنسا عليها أية سيادة شرط الحفاظ على مصالح فرنسا كحرية استغلال المحروقات المكتشفة أو التي ستكتشف مستقبلاً واستعمال المطارات وسهولة الاتصال مع بلدان إفريقيا السوداء، وبهذا أزال الحاجز الكبير الذي كان يعترض سير المفاوضات ، عندما أقر بسيادة الجزائر على الصحراء.

مثلت قضية الصحراء عنصراً هاماً من عناصر النقاش في المفاوضات – كما سيأتي بيانه – بسبب الأهمية التي كانت تحظى بها لدى السلطات الفرنسية ورغبتها في الاحتفاظ بها، لذلك لم تعرضها للنقاش ، وحاولت ما أمكنها إبعادها من جدول أعمال المحادثات بادعاء أن قضية الصحراء لا تهم الجزائر وحدها بل تهم كل الدول

---

*- **علامة (233)**: أو منطقة غارة الحامل هي منطقة نفطية تقع غربي غدامس تقدر مساحتها بحوالي 30 ألف كلم مربع، جعلتها الاتفاقية الفرنسية – التركية عام 1910م حد لحدود ليبيا مع تونس، وكانت الاتفاقية الفرنسية – التونسية عام 1955م رسمت الحدود على الحد 220، لكن "بورقيبة" – ونظراً لافتقار تونس من النفط – كان يطمح من خلال المطالبة بالحد (233) ليقتطع منطقة خلفية يمكن أن تمتد إلى النيجر وتضم حقل إيجلي الواقع على بعد 80 كلم من الحد 233، ونتيجة لهذا وقع "بورقيبة" في جوان 1958م اتفاقية نقل نفط ايجلي عبر مرفأ الصخيرة التونسي مع فرنسا مما أثار أزمة كبيرة بين تونس وجبهة التحرير الوطني التي أعلنت معارضتها عن أي استثمار للنفط الجزائري طالما أن النزاع لا زال مستمراً، ينظر، رضا مالك: المصدر السابق، ص 194.

[1] – علي أحمد مسعود: المرجع السابق، ص ص 136، 139.

[2] – محمد عباس: نصر بلا ثمن ، الثورة الجزائرية (1954-1962) ، (د،ط) ، دار القصبة للنشر ، الجزائر : 2009 ، ص 768.

[3] – المختار ولد داده نقلاً عن، عبد الله شريط: المرجع السابق، (ج7)، ص 334.

الإفريقية المجاورة وهذا حفاظاً على مصالحها فيها (البترول وقواعد التجارب النووية) فقد كان اكتشاف البترول بارقة الأمل في الخروج من أزماتها الاقتصادية التي سببتها لها الثورة الجزائرية.

وإلى جانب هذا جاء "ديغول" بمشاريع تجميع المستوطنين الأوروبيين عام 1961م، أو تقسيم شمال الجزائر إقليمياً حيث أقر عقب استفتاء تقرير المصير 08 جانفي 1961م في حال منح الجزائر استقلالها سحب جميع المساعدات الفرنسية منها، وإقامة حكم حول مدينتي الجزائر ووهران للسكان الذين يرغبون في البقاء فرنسيين [1]، هدفه في ذلك تقسيم الجزائر عرقياً وجعلها اليونان القديمة على المذاق الفرنسي، وللسيطرة على الثورة بخفض العمليات العسكرية، وحماية الأقدام السوداء في الشمال وضمان مستقبلهم في الجزئر، وقد قدمت مخططات عديدة لتقسيم شمال الجزائر ركزت على ضمان الحقوق الاقتصادية للمتربول، والحقوق العسكرية الاستراتيجية التي أصبحت إلى حدّ ما مضمونة بخلق قواعد لتجنب السيادة الجزائرية على شمال الجزائر، لكن اصطدم التقسيم بمشاكل ترسم الحدود الجغرافية حيث مراكز السكان الفرنسية في السهول الساحلية الثلاث: حول وهران، متيجة (الجزائر)، وعنابة في حالة وقع التقسيم وفق معايير تصنيف سكان الجزائر الفرنسية [2]، وهو ما عارضه بعض الأوروبيون في الجزائر الذين اعتبروا التقسيم مشروع وهمي لا يخدم المجموعتان الجزائرية والأوروبية المتداخلتان، ولا يحفظ مصالحهم ، حيث عبر أحدهم عن رأيه حول الموضوع قائلاً: [3] «الواقع لا يوجد بين الأوروبيين من تروق له فكرة التقسيم سوى بعض الآلاف من المجانين المعجبين بمنظمة الجيش السري، أما الفلاح ناحية سعيدة وموظف قسنطينة أو عنابة وسائق سكيكدة فإنه ليست لهم أدني رغبة في الانسحاب إلى عاصمة الجزائر، إنهم سيبقون حيث يقيمون الآن... إن فكرة التقسيم عكساً لما تظنه الحكومة – تزيد من قلق الأوربيين وتضاعف حيرتهم وتعزز مناهضتهم لسلطات باريس» ، لذا طالبوا بضمانات لهم سواء دستورية أو غير دستورية.

كان تقسيم الجزائر النابض الأخير أو الورقة الأخيرة للسياسة الفرنسية في الجزائر كما أعرب عن ذلك "جاك سوستيل" [4] بعدما نفذت كل قوى "ديغول" في التمسك بالجزائر الفرنسية من أجل تمكين الأقلية الأوروبية في احكام السيطرة على الجزائر المستقلة، لكن دبلوماسية الحكومة المؤقتة كانت أقوى فقد رفضت كل مشاريع تقسيم الجزائر العرقية في جميع اللقاءات الفرنسية – الجزائرية من مولان إلى إيفيان الثانية مؤكدة على ما جاء في بيان أول نوفمبر من ضمان حقوق الأوروبيين الذين يرغبون في البقاء في الجزائر بعد استقلالها وبعد حصولهم على الجنسية الفرنسية وبدورها ساهمت (O.A.S) أو منظمة الجيش السرية في زعزعت أمن المستوطنين في الجزائر عقب ما قامت به من أعمال وحشية استهدفت إطارات المسلمين الجزائريين، مما أدى إلى فرار العديد من المستوطنين الأوروبيين من الجزائر نحو أوروبا، وبهذا جنبت تلك المنظمة – على الرغم من وحشية وبشاعة ما قامت به – الجزائر من حرب أهلية مستقبيلة ما بين المستوطنين والسكان المسلمين الأصليين.

---

[1] – شارل ديغول: المصدر السابق، ص 109.

[2] - Hartmut Elsenhans: La Guerre D' Algèrie 1954 – 1962, op. cit, pp 798- 799

[3] – أحد الأوربيين نقلاً عن، عبد الله شريط: المرجع السابق، (ج7)، ص 378.

[4] –Hartmut Elsenhans: La Guerre D' Algèrie 1954 – 1962, op. cit, P 804.

رابعاً: القضية الجزائرية في الهيئة الأممية ما بين (1958– 1961م).

يعود تاريخ طرح القضية الجزائرية في الأمم المتحدة منذ سنة 1955م عقب مؤتمر باندونغ وهجومات الشمال القسنطيني في نفس السنة حيث قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 1955/10/01م تسجيل القضية الجزائرية على جدول أعمالها بعد موافقة 28 دولة مقابل 27 دولة من أعضائها ، وامتناع خمسة دول عن التصويت غير أنها لم تناقش إلى غاية تاريخ 15 نوفمبر 1956م عندما طالب مكتب الجمعية العامة للأمم المتحدة مناقشة القضية في الدورة الـ(11) للأمم المتحدة، وفي 15 فيفري 1957م صادقت الجمعية العامة على مشروع قرار استنكرت فيه ما يجري في الجزائر من انتهاكات معبرة عن رغبتها في ايجاد حل سلمي ديمقراطي لها [1].

ونتيجة للجهود التي بذلتها "جبهة التحرير الوطني" على المستوى الدولي بفتح ممثليات لها في مختلف دول العالم قصد التعريف بالقضية الجزائرية وطرحها على مستوى الهيئة الأممية، والانتصارات التي حصدتها الثورة التحريرية والهزائم المتراكمة والمتوالية على فرنسا في كافة المجالات خاصة الاقتصادية، وبعد عدم جدوى الحلول التي جاء بها "ديغول" للقضاء على الثورة، وأمام تزايد الدعم العربي والعالمي للأخيرة وتغير الموقف الدولي من النظر إليها كتمرد إلى قضية تحريرية وتراجع الموقف الفرنسي حيالها، فقد صادفت الدورة الـ 13 (سبتمبر – ديسمبر 1958م) للأمم المتحدة بداية التدهور الحقيقي للموقف الفرنسي في الأمم المتحدة والولايات المتحدة عموماً، حيث قام مندوبو "جبهة التحرير" بعمل ممتاز تحت إشراف الديناميكي "عبد القادر شندرلي" رئيس مكتب الإعلام للجبهة بنيويورك [*] في سبتمبر 1958م والذي تحصل من الحكومة الأمريكية على صفقة العون الأجنبي (agent êtranger) مما سمح له بالتجوال في أروقة الأمم المتحدة التي أراد الوفد الفرنسي ألا يراه فيها [2]، كما أنشأ مع زملائه نشرة إخبارية للجبهة تُطبع وتوزع يومياً بمعدل 28000 نسخة وهو ما كان له دور كبير في طرح القضية الجزائرية دولياً، فقد نوقشت سنة 1958م ثمانية وعشرون (28) أطروحة جامعية عن القضية الجزائرية التي كانت مجهولة تماماً في المجتمع الأمريكي كما كون "شندرلي" صداقة قوية مع السيناتور الأمريكي "جون كينيدي" [**] الذي زوده بمعلومات عن القضية الجزائرية سمحت للأخير بمهاجمة خصومه من الجمهوريين في الحكم آنذاك وفي مقدمتهم الرئيس "إيزنهاور" [3] الذي اعتبر القضية الجزائرية شأناً داخلياً يخص فرنسا، وواصل دعمه لهذه الأخيرة في حربها ضد الجزائر.

---

[1] – رمضان بورغدة ديغول وثورة الجزائر، المرجع السابق، ص ص 60، 65

*– كان نشاط ممثلي جبهة التحرير قوي جداً بشهادة الفرنسيين أنفسهم فقد ورد في التقارير الفرنسية الرسمية أن مسؤولي الجبهة قد تقاسموا المسؤولية على النحو التالي: أحمد فرنسيس يحضر الجلسات، في حين تكفل "عبد القادر شندرلي" بعمل الكواليس، واضطلع "امحمد يزيد" بحضور اجتماعات المجموعة الأفرو أسيوية، ينظر، رمضان بورغدة: ديغول وثورة الجزائر، المرجع السابق، ص 78.

[2] – صالح بلحاج: المرجع السابق، ص 338.

**– للإشارة فإن الموقف الأمريكي الداعم لفرنسا لم يتغير حيال القضية الجزئرية بشكل محسوس رغم تصريحات السناتور الديمقراطي "جون كينيدي " الذي أصبح رئيسا لأمريكا فيما بعد والذي كان يؤيد حلاً تفاوضياً للمشكلة الجزائرية تكون "جبهة التحرير الوطني" طرفاً أساسياً فيه، وللإطلاع على موقف كينيدي من القضية الجزائرية ينظر، إبراهيم فنجان الإمارة، فريال صبري علي: جون كينيدي والثورة الجزائرية 1957– 1962م، مجلة أبحاث البصرة مج(37)، ع(3)، جامعة البصرة، 2012، ص ص 195، 219.

[3] – صالح بلحاج: المرجع السابق، ص 339.

وأدت إعتداءات المستعمر الفرنسي على قرية (ساقية سيدي يوسف) التونسية (فيفري 1958م) دورها في تدويل القضية الجزائرية في الهيئة الأممية، فقد أثبتت تضامن دول المغرب العربي (تونس) مع القضية الجزائرية عندما صرح "بورقيبة" قائلاً: [1] « يجب أن نعالج المرض من جذوره، فلقد اتضح من هذه الحادثة أنه هناك عشرات ومئات ساقية سيدي يوسف في الجزائر... إن هذه الحادثة تغذي شعور الأخوة والتضامن والدين واللغة الذي نشعر به إزاء إخواننا الجزائريين...»، ودعا إلى تصفية القواعد الفرنسية الموجودة على الأراضي التونسية، وهو ما جعل الولايات المتحدة وبريطانيا يبذلان مساع لحل القضية الجزائرية سلمياً بالتوسط بين تونس وفرنسا للوصول إلى تسوية سلمية بينهما؛ يُضاف إلى ذلك تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في نفس السنة واعتراف العديد من دول العالم بها خاصة الإفريقية وهو ما أكسبها تأييداً عالمياً.

أضف إليه تشكيل المجموعة الفرعية الإفريقية ضمن المجموعة الأفرو أسيوية في الأمم المتحدة تطبيقاً لقرارات المؤتمر الأول لدول إفريقيا المستقلة المنعقد في(أكرا) (افريل 1958م)، ومنذ ذلك الوقت أصبحت المجموعة الفرعية (إثيوبيا- غانا – ليبيريا – المغرب – السودان – تونس – الـ(ج.ع.م) – ليبيا) هي التي تقوم بإعداد مشاريع اللوائح المتعلقة بالجزائر في الأمم المتحدة[2].

زادت هذه الأحداث القضية الجزائرية تدويلاً، حتى أصبحت مسموعة في الأوساط العالمية وحاضرة في المحافل الدولية، على الرغم من محاولات فرنسا الفاشلة في تضليل الرأي العام العالمي حول ما يحدث في الجزائر ؛ ومن جهتها لقت الثورة الجزائرية تأييداً من طرف دول المغرب العربي حيث فتحت الحكومة التونسية المجال واسعاً لنشاط الجزائريين على أرضها من خلال مشاركتهم في العديد من المؤتمرات المحلية والدولية رغم المضايقات الفرنسية، ففي مؤتمر طنجة المغاربي 30 أفريل 1958م أكدت الأحزاب المغربية الثلاث (الحزب الاستقلال المغربي، حزب الدستور التونسي، وحزب جبهة التحرير الوطني) الإقرار بحق الشعب الجزائري في السيادة والاستقلال، وفي مؤتمر (المهدية 17 جوان 1958م) المغاربي الذي دعت إليه تونس أعطيت رئاسة المؤتمر إلى "فرحات عباس" عن الوفد الجزائري المشارك مع عضوين آخرين هما: "أحمد التليلي" وآيت أحسن، وقد أكد المؤتمر على ضرورة تطبيق نتائج وقرارات مؤتمر طنجة المتمثلة في دعم الثورة الجزائرية وجلاء قوات الاستعمار الفرنسي من المغرب العربي ، وإدانة سياسة الجنرال "ديغول" العسكرية في الجزائر مع توحيد الجهود في الهيئة الدولية من أجل نصرة القضية الجزائرية والإسراع في تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية ودعمها.

إلا أن اللقاء الثلاثي انتهى دون تحقيق توصيات مؤتمر طنجة خاصة قضية تشكيل المكتب الدائم والمجلس الاستشاري، كما أن المؤتمر لم يتطرق إلى مساعدة الثورة الجزائرية وكانت نتيجة فشله هي إمضاء تونس في 30 جوان 1958م اتفاقية مع شركة فرنسية لمد أنابيب النفط الجزائري عبر أراضيها لاستغلال بترول ايجلي- كما أسلفنا ذكره-

[1] – بورقيبة نقلاً عن، عمار بن سلطان وآخرون: المرجع السابق، ص ص 72- 73.

[2] – صالح بلحاج: المرجع السابق، ص 339.

وعلى الرغم من هذا إلا أن فرنسا لم تستطع ضرب التضامن العربي في الصميم، فقد ظلت تونس والمغرب الأقصى واقفتين إلى جانب القضية الجزائرية باذلتان مساعٍ حميدة من أجل إيجاد حل سلمي لها.

وفي مقابل ذلك كثفت جبهة التحرير الوطني اتصالاتها الخارجية من أجل الحصول على تأييد دول العالم لها في الوقت الذي كانت فيه فرنسا تتخبط في مشاكل سياسية واقتصادية حتى أن "لاكوست" صرح لصحيفة ليكسبريس" الفرنسية في ماي 1958م قائلاً: [1] « أن جبهة التحرير الوطني أصبحت تعلق أملها على الميدان الدولي، وهذا يخيفني كثيراً، وإنني أشهد بأن الجبهة عرفت كيف تدبر أمرها في الخارج...».

وفي بداية ديسمبر 1959م قدم مندوب باكستان قراراً حول الجزائر حصل على الأغلبية المطلقة (39 صوت) ضد (32) وامتناع 20 من بينهم الولايات المتحدة الأمريكية وتضمن القرار الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، والدخول في محادثات بين الطرفين الفرنسي والجزائري لإيجاد حل سلمي يتماشى وميثاق الأمم المتحدة[2].

ومن جهته أعرب الحلف الاطلسي في اجتماع وزراء خارجية الدول الأعضاء به في كوبنهاقن عاصمة الدنمارك في 06 ماي 1958م، أن حرب الجزائر يجب أن تنتهي لأنها باتت تهدد المصالح الحيوية للحلف، وتقضي بالجمود على أعمال العالم الحرّ في كثير من أنحاء العالم حيث تتعارض مصالح الدول المناهضة للاستعمار كالولايات المتحدة الأمريكية ومصالح فرنسا، كما دعا إلى ضرورة سعي دول الحلف إلى ايجاد حل سريع ومرضي للمشكلة الجزائرية التي تتأثر بها كامل منطقة الشمال الإفريقي[3].

وكانت سنة 1960م السنة العصيبة على "ديغول" في حين كانت أنشط فترة في التاريخ الديبلوماسي لجبهة التحرير إذ تميزت بنشاط كثيف توج بانتصار كبير في الدورة الـ 15 للأمم المتحدة (سبتمبر – دسيمبر 1960م) نتيجة تعيين "كريم بلقاسم" وزيراً للخارجية في الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة (جانفي 1960م) مما أعطى دفعاً قوياً لدبلوماسية جبهة التحرير الوطني، وحقق نتائج غير متوقعة عند من عينوه في ذلك المنصب أنفسهم، فقد تبين أنه دبلوماسي من الطراز الأول، أظهر فن التعامل مع ظروف النضال الجزائري التي كانت صعبة في الداخل أمام عجز قيادة الخارج عن تقديم الكثير له، فقرر شن (هجوم) دبلوماسي في مختلف القارات وفي الأمم المتحدة حيث شرع فور توليه منصبه في إعادة تنظيم وزارته في مقرها بالقاهرة، فاستدعى رؤساء الدوائر ورؤساء البعثات وممثلي الجبهة بالخارج[*] وأبلغهم رغبته في خلق تنظيم جيد أكثر عقلانية وفاعلية من السابق، وأحاط نفسه بمساعدين أكفاء ومن

[1] – لاكوست نقلاً عن، عبد الله شريط: المرجع السابق، (ج4)، ص 144.

[2] – رضا مالك: المصدر السابق، ص 76.

[3] – عبد الله شريط: المرجع السابق، (ج4)، ص 151.

*– كانت وزارة الخارجية آنذاك مقسمة الى أربعة دوائر: دائرة أوروبا وأمريكا، دائرة افريقيا وآسيا، دائرة البلدان العربية، دائرة البلدان الاشتراكية (الاتحاد السوفيتي، وبلدان الديمقراطيات الشعبية ويوغسلافيا)، واتخذت تمثيليات جبهة التحرير في الخارج شكلين: 1– بعثات الحكومة المؤقتة في البلدان التي اعترفت بها 2– وفود الجبهة في البلدان الأخرى بعد الموافقة الصريحة أو الضمنية من طرف سلطاتها والبعثات كانت مشابهة للسفارات لها مقر غير قابل للانتهاك فوقه علم جزائري، وأعضاء يتمتعون بالحصانة الدبلوماسية، ينظر، صالح بلحاج: المرجع السابق، ص 341.

كبار الدبلوماسيين في الجبهة من بينهم: (سعد دحلب، محمد الصديق بن يحي، مبروك بلحسين، محمد حربي ...) وركز جهوده الدبلوماسية في ثلاثة اتجاهات هي: البلدان الاشتراكية، البلدان العربية والأمم المتحدة[1].

وفي النصف الثاني من سنة 1960م تركزت الجهود الدبلوماسية للجبهة على تعزيز الدعم الدولي في الدورة المقبلة لهيئة الأمم المتحدة بعد فشل محادثات (مولان) أواخر جوان من نفس العام، وحصول العديد من البلدان الافريقية على استقلالها وهو ما سيكسبها أصواتاً أخرى في الأمم المتحدة، ومن أجل ذلك كثف قادة "جبهة التحرير" زياراتهم إلى مختلف بلدان العالم (أمريكا اللاتينية، لبنان، بيكين، العواصم الإفريقية) من أجل لائحة تتضمن الاعتراف الصريح باستقلال وسلامة التراب الجزائري ورقابة الأمم المتحدة لاستفتاء تقرير المصير.

وتمكن "كريم" في 19 سبتمبر 1960م من عرض قضية الجزائر على الأمم المتحدة بإدراجها فقرة فقرة على مشروع الحل الذي دافعت عنه ثلاثة وعشرون دولة أفرو أسيوية والذي اعترف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره واستقلاله ورغم أن "ديغول" لم يُعر اهتماماً كبيراً لأعمال الأمم المتحدة، إلا أن هذا التصويت والمداولات التي أعقبته بينت لديغول" أن كل العالم ضدهم فيما يتعلق بالقضية الجزائرية ؛ فقد أخذ الضغط الدولي يشتد بقدر محسوس على فرنسا وتضاعف هذا التطور بنشاط الثورة الحربي والدبلوماسي وتزايد الاعتراف العالمي بالحكومة المؤقتة الجزائرية، فقد اعترف بها الاتحاد السوفيتي في اكتوبر 1960م، وبدأ الموقف الأمريكي* والغربي يتغير لصالح ثورة الجزائر عندما تبين لهم حجم النفقات العسكرية الفرنسية التي تخسرها وقلة مساهمة فرنسا في قوات الحلف الأطلسي [2]، في الوقت الذي واصل فيه "ديغول" زياراته لبعض المدن الجزائرية في الغرب والشرق في ديسمبر 1960م ليعود بعدها إلى فرنسا وهو مقتنع من خلال تلك الزيارة – التي استقبله فيها الشعب الجزائري بمظاهرات عارمة يوم 11 ديسمبر 1960م – بفشل مشروعه، وبأن الجزائر سائرة نحو تقرير المصير وأن الشعب الجزائري يشكل فعلاً أمة بأتم معنى الكلمة وأن "جبهة التحرير" من ورائه وهو مُصِرٌّ على تقرير مصيره وإقامة دولة جزائرية.

لذا شرع في الدخول في مفاوضات مع الحكومة المؤقتة الجزائرية علها تؤدي إلى الحفاظ على بعض مصالح فرنسا في الجزائر، وبهذا مثلت مظاهرات 11 ديسمبر 1960م عاملاً حاسماً في اعتراف فرنسا الديغولية بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.

وعلى الصعيد الدولي أدت المظاهرات إلى تحقيق نجاح دبلوماسي لقضية الجزائر على مستوى الأمم المتحدة إذ أيدت الأمم المتحدة اللائحة التي أصدرتها المجموعة الأفرو – أسيوية في الدورة الـ 15 التي نصت على استقلال الجزائر دون لبس، وعارضت التقسيم الذي كانت فرنسا تلوح به، حيث أقرت الأغلبية على اللائحة بسبب مظاهرات

[1] – صالح بلحاج: المرجع نفسه، ص ص 340، 342.

*– منذ انتخاب "كنيدي" رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية في نوفمبر 1960م والمعروف بميوله إلى إفريقيا، بدأت تصله بعض التقارير من بعض أعضاء مجلس الشيوخ ومن بعض المهتمين بالتحليل السياسي للحوادث العالمية تدعو إلى ضرورة تسوية المشكلة الجزائرية، وعلى ضرورة وقوف الحكومة الأمريكية موقفاً واضحاً تؤيد فيه استقلال الجزائر، ينظر، عبد الله شريط: المرجع السابق، (ج7)، ص ص 26– 27.

[2] – رابح لونيسي: المرجع السابق، ص 215.

11 ديسمبر 1960م التي بلغت أصداؤها الأمم المتحدة وإن كانت رفضت الفقرة الرابعة التي تقضي بأن يتم الاستقلال تحت مراقبة وتنظيم الأمم المتحدة[1].

وكرست الدورة الـ 15 نهائيا في الرأي العام الدولي الحكومة الجزائرية المؤقتة بوصفها المتحدث الشرعي الوحيد للشعب الجزائري، فقد عاد "كريم بلقاسم" وزملاؤه من نيويورك بصورة قادة لحركة معترف بها، وبهذا انتهى عهد المتمردين الذين يريدون أن يفرضوا أنفسهم بالقوة – حسب أقوال الوفد الفرنسي- في نيويورك، فكان هذا انتصاراً سيكولوجياً وسياسياً لوفد الجبهة.

أثرت الثورة في الوضع الفرنسي على إثر الانهيار الاقتصادي والأزمات السياسية في الحياة اليومية للمواطن الفرنسي، حتى أصبح الأخير ينادي بحل القضية الجزائرية مستنكراً سياسة حكومته حتى يخرج من تلك الأزمة ، وهو ما جعل "ديغول" يسعى جاهداً لإيجاد مخرج للقضية الجزائرية ليخلص الشعب الفرنسي مما هو فيه، فكان أن أجرى استفتاء في 8 جانفي 1961م صوت فيه الفرنسيون بِنعم لمنح الجزائريين حق تقرير مصيرهم بنسبة كبيرة 76% وبهذا دخل "ديغول" في مفاوضات علنية مع جبهة التحرير الوطني على أساس تقرير المصير.

لذا لم تأت الدورة الـ 16 للأمم المتحدة (سبتمبر 1961 – فيفري 1962م) بجديد للقضية الجزائرية ولم تعرها الحكومة المؤقتة اهتماماً كبيراً لأن المفاوضات الرسمية كانت قد انطلقت (في إيفيان الأولى 20 ماي 1961م) بعد تعثرها مرتين، وكان "ديغول" قد أزال نهائياً العقبة الكبرى التي سببت الفشل بعد اعترافه يوم 05 سبتمبر 1961م بجزائرية الصحراء، لذا اكتفت الجمعية العامة للأمم المتحدة بإصدار لائحة عن الجزائر أكدت فيها من جديد المواقف الواردة في لائحة سنة 1960م وعن تأييدها لحل عادل وسلمي للنزاع الفرنسي – الجزائري بإقرار (62 صوت)، ودعت فرنسا والحكومة الجزائرية المؤقتة إلى استئناف المفاوضات على أساس حرية الشعب الجزائري في تقرير المصير وحقه في الاستقلال وسلامة ترابه [2] فكانت مفاوضات إيفيان الثانية مارس 1962م التي أنهت أحد أبرز حروب التاريخ المعاصر ما بين الجزائر وفرنسا.

كانت هذه هي مسيرة القضية الجزائرية في الساحة الدولية ما بين (1958 إلى 1961م) فخلال (1960 -1961م) تعاظم الدعم الدولي لجبهة التحرير بشكل واضح وتعمقت عزلة فرنسا في الساحة الدولية إلى درجة لم يعد في مقدور "ديغول" أن يتجاهلها رغم إعلانه أنه لن يأخذ في الاعتبار لوائح الأمم المتحدة، لكنه بالتأكيد كان واعياً أن حرب التحرير أضعفت موقف بلاده في العالم، وأن تحسين ذلك الموقف لن يتم ما دامت تلك الحرب قائمة لذا رضخ للتفاوض مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على أساس تقرير المصير.

خامساً: خضوع ديغول للمفاوضات (1960 – 1961م).

أكدت "جبهة التحرير الوطني" منذ ندائها الأول في أول نوفمبر 1954م عن تفضيليها للحل السلمي واستعدادها للتفاوض مع السلطات الفرنسية التي حاولت منذ سنة 1956م أن تفرض الحل الذي تريده هي للقضية

[1] – صالح بلحاج: المرجع السابق، ص 344. ومن الدول التي امتنعت عن التصويت على اللائحة، بلدان الحلف الأطلسي واتحاد جنوب افريقيا والبرتغال.

2 – Smail Goumeziane: op. cit, p 353.

الجزائرية بإبقائها تحت نفوذها مع اعطائها بعض الحقوق ومنح بعض المساواة، إلا أن جبهة التحرير كانت دائماً ترفض الحلول الاستعمارية مصممة على تحقيق مبدأ الاعتراف بجبهة التحرير طرفاً محارباً وممثلاً للشعب الجزائري، إلى أن أجبرت المستعمر على الاعتراف بها، ففرنسا لم تتنازل للتفاوض مع "جبهة التحرير الوطني" إلا لأنها وجدت فيها طرفاً جديراً بالثقة[1] وبذلك بدأت الاتصالات السرية ثم الرسمية فكانت مفاوضات إيفيان التي انتهت بالتوقيع على اتفاقية تقرير المصير، فما هي مراحل المفاوضات الجزائرية الفرنسية؟ وما هي أهم المسائل التي شكلت عقبة في طريق اتفاق الطرفين؟

– مراحل المفاوضات الجزائرية الفرنسية:

كلفت حرب التحرير فرنسا خسائر جمة سياسية واقتصادية وعسكرية على المستويين الداخلي والخارجي فقد أدت إلى خلق أزمة سياسية حادة ميزها تساقط الحكومات الفرنسية الواحدة تلو الأخرى، والضغط الشعبي على مستوى فرنسا والجزائر مما جعل فرنسا على شفا حرب أهلية نتيجة انقسام الرأي العام الداخلي بها بين مؤيد للثورة ومعارض لها، إضافة إلى الضغط السياسي العالمي، وخطورة الوضع الاقتصادي الفرنسي، فقد دخلت فرنسا أزمة اقتصادية حادة نتيجة الإنفاق بالمليارات على الجيش الفرنسي بالجزائر، مما اضطرها إلى الجلوس على طاولة المفاوضات بعد أن كان مبدؤها أن لا تفاوض مع المتمردين سوى الحرب ؛ وقد مرت المفاوضات الجزائرية الفرنسية بمرحلتين يمكن تفصيلها كالتالي:

أ– اللقاءات السرية (1956 – 1958م):

ترجع بداية الاتصالات الجزائرية – الفرنسية إلى سنة 1956م فقد بدأت السلطات الفرنسية الاتصال مع جبهة التحرير الوطني قبل أن تعترف بها فرنسا رسمياً كطرف محارب وتدخل معها في مفاوضات رسمية، وكان الهدف من تلك الاتصالات هو محاولة المساومة مع قادة الثورة لإيقاف القتال ، وكان أول اتصال في أفريل 1956م بين مبعوث "منديس فرانس" (Mandèse France) و"عبان رمضان" و"بن يوسف بن خدة" بالجزائر العاصمة، ثم بالقاهرة* في 10 أفريل من نفس العام عندما اجتمع "جوزيف بيغارا" (Joseph Begarra)** النائب الاشتراكي في مجلس الاتحاد الفرنسي و"جورج جورس" (Gorce) ممثلي "غي مولي" (Guy Mollet) رئيس الحكومة الفرنسية والأمين العام للحزب الاشتراكي آنذاك بـ"محمد خيضر" ممثلاً لجبهة التحرير الوطني[2].

---

[1] – بن يوسف بن خدة: اتفاقيات ايفيان، تعر: لحسن زغدار، محل العين جبائلي، مر: عبد الحكيم بن الشيخ حسين،(د،ط)، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1986، ص 10.

*– ذكر "رضا مالك" بأن "كريستيان بينو" وزير الخارجية الفرنسي آنذاك طلب وساطة "عبد الناصر" بعد محادثات معه في 5 مارس 1956م اقترح عليه فيها افتتاح محادثات سرية مع"جبهة التحرير الوطني" غير أن "عبد الناصر" كان حذراً واستفسر عن الاقتراحات الفرنسية التي تلخصت في ايقاف النار – الانتخابات – المفاوضات وهو ما رفضه الوفد الخارجي للثورة الجزائرية، واستمرت هذه المحادثات لمدة شهر على ما ذكر، ينظر، رضا مالك: المصدر السابق ص ص 37- 38.

– **جوزيف بيغارا: مستوطن من وهران، ومستشار في جمعية الاتحاد الفرنسي وعضو لجنة إدارية في الفرع الفرنسي للأممية العالمية، معروف بموقفه الليبرالي كان يدافع عن حل عن طريق التفاوض في الجزائر خلال تلك الفترة، ينظر، رضا مالك: المصدر نفسه، ص 38.

[2] – بن يوسف بن خدة: اتفاقيات إيفيان: المصدر السابق، ص 15.

اقترح الجزائريون في هذه المحادثات الاستطلاعية عدة مقترحات لعقد مؤتمر سلام بين الطرفين، إلا أنهم لم يتلقوا إجابة من الجانب الفرنسي الذي كان يحاول التعرف على نقاط الضعف في الجبهة، واقترح النقاط الثلاث لغي مولي: وقف إطلاق النار – الانتخابات – المفاوضات التي رفضتها جبهة التحرير الوطني لعدم صلاحية فكرة الانتخابات وبعدها عن الإطار العملي*، مؤكدة بأن لا تفاوض دون الاعتراف المسبق باستقلال الجزائر.

وكان الاتصال الثاني في 26 جويلية 1956م ببلغراد (يوغسلافيا) بين "امحمد يزيد" و"أحمد فرنسيس" عن جبهة التحرير و"بيار كومين" (Pierre Commun) نائب الكاتب العام للحزب الاشتراكي الفرنسي و"بيير هيربو" (Pierre Herbote) من الجانب الفرنسي، وتواصلت اللقاءات في بيروني وروما خلال نفس العام حيث كان الاتصال الثالث في 19 أوت 1956م بين "فرنسيس" و"يزيد" و"بيار كومين"، ثم كان لقاء 02 إلى 05 سبتمبر 1956م بروما بين "محمد خيضر" و"امحمد يزيد" و"عبد الرحمن كيوان" عن الجبهة و"بيار كومين" و"كازيل" (Gazelles) و"بيير هيربو" عن الجانب الفرنسي [1]، لكن الطرفين لم يتفقا على صيغة واضحة لتطبيق الهدنة، وتم الاتصال الخامس في 22 سبتمبر من نفس العام ببلغراد بين "محمد خيضر" و"محمد لمين دباغين" عن الجبهة و"بيير هيربو" عن فرنسا، إلا أن هذه الاتصالات توقفت بعد شهر من الاتصال الأخير إثر عملية القرصنة الجوية التي قامت بها السلطات الفرنسية يوم 22 اكتوبر 1956م ضد "بن بلة" ورفاقه الأربعة، ومشاركة فرنسا في العدوان الثلاثي على مصر، وإصرارها على عدم منح الاستقلال التام للجزائر.

وكان هدف فرنسا من هذه الاتصالات السرية جس النبض لقادة جبهة التحرير وجرّهم إلى وقف إطلاق النار للقضاء على الثورة، كما كان الهدف من هذه الاتصالات بالنسبة لغي مولي" هو الإطلاع على النوايا الحقيقة للخصم وربح الوقت لترتيب شؤونه من أجل مواصلة الحرب، لأن الحكومة الفرنسية لم تكن مطلقاً راغبة في التوصل إلى حل تفاوضي فهي تراهن على خيار الحرب وفكرة الاستقلال عندها غير واردة والجبهة مازالت في نظرها عصابات من المتمردين[2]، إلا أن اختطاف طائرة القادة الجزائريين أدى إلى نسف هذه المحادثات وشللها.

وبعد توقفها بذلت المساعي الدولية جهوداً لعودة التفاوض ما بين جبهة التحرير الوطني وفرنسا التي عابت على الثورة افتقادها إلى زعامة سياسية تتحدث باسمها أو تفاوض عنها، ويأتي من ضمن هذه المساعي الوساطة المغربية – التونسية 22 نوفمبر 1957م من أجل إيجاد حل عادل للقضية الجزائرية بدعوة الطرفين الجزائري والفرنسي إلى الجلوس على طاولة المفاوضات لإيجاد حل سلمي للمعضلة الجزائرية وفقاً لمبادئ الأمم المتحدة، إلا أن الحكومة الفرنسية رفضتها –كما ذكرنا– بحجة عدم حياد تونس ومراكش في الصراع القائم بينها وبين جبهة التحرير الجزائرية

*– كان "بيغارا" قد طرح خلال هذا اللقاء أن حل القضية الجزائرية لا يكون إلا عبر تقرير المصير أو الحكم الذاتي بانتخاب مجلس تشريعي، واستبدال حاكم الجزائر بالرئيس يعين من طرف الحكومة الفرنسية أو عن طريق المجلس التشريعي، على أن يصوت الأخير على قانون الانتخابات المعد من طرف الحكومة الفرنسية ولا تتم الانتخابات إلا بعد إعلان "جبهة التحرير الوطني" عن وقف العمليات العسكرية، ينظر، أرشيف جبهة التحرير الوطني:

Rappirt concernant les contacts qui ont eu bieu entre reprèsentants français et F.L.N l'mntention de la rèunion du C.N.R.A qui doit avoir lieu le 20 Aout 1957 du caire, 2G1/8/2/1/ 1957,pp 1,3

[1] – بن يوسف بن خدة: اتفاقيات إيفيان: المصدر السابق، ص 15.

[2] – صالح بلحاج: المرجع السابق، ص 63.

وهذا ما أعلن عنه رئيس الحكومة الفرنسية "فليكس غايار" في المؤتمر الراديكالي، وهو ما آثار موجة احتجاج في الأوساط الدولية[1]، فقد استنكرت الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية الأوروبية الحرب الاستعمارية التي تمارسها فرنسا ضد الجزائر وتغيرت لهجة معظم الصحف والإذاعات في ألمانيا والبلاد الإسكندنافية وحتى في بلجيكا وسويسرا فأصبحت تصارح الحكومة الفرنسية على سلوكها السيئ بالإدانة، وتضاعفت حركة التأييد للشعب الجزائري في طلب استقلاله في الهيئات النقابية والمسيحية والعلمية والثقافية[2].

ومن جهتها أبدت "جبهة التحرير" في بلاغ لها أصدرته في 23 نوفمبر 1957م ترحيبها بالمساعي التونسية – المغربية واستعدادها للتفاوض على أساس الاستقلال الكامل دون نقص أو خدش، كما أكدت استعدادها للكفاح حتى تحقيق النصر [3]، لكن ردّ السلطات الفرنسية على المساعي التونسية المغربية كان شديداً عندما شنت هجوماً ساحقاً على قرية ساقية سيدي يوسف التونسية في فيفري 1958م.

وفي 17 جويلية 1957م طلبت مجموعة الدول الإفريقية الآسيوية إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة الـ 12 للجمعية العامة للأمم المتحدة، مما جعل جبهة التحرير تعلن في أوائل اكتوبر من نفس العام عن رغبتها في التعاون الكلي مع الأمم المتحدة، مؤكدة أن التسوية السلمية لمشكلة الجزائر بطريق التفاوض يجب أن ترضي أماني الشعب الجزائري الحريص على الاستقلال، وفي 10 ديسمبر من نفس العام أصدرت الجمعية العامة قراراً وسطاً عبرت فيه عن المساعي الحميدة لتونس ومراكش وأعربت فيه عن الرغبة في الدخول في محادثات للوصول إلى حل يتفق مع مبادئ وميثاق الأمم المتحدة، فرحبت "جبهة التحرير" بالقرار وأعادت تأكيد رغبتها في إجراء مفاوضات للوصول إلى تسوية سلمية تتفق وأغراض الميثاق.

غير أن الجبهة عادت أواخر جانفي 1958م شاكية إلى سكرتير الأمم المتحدة تجاهل فرنسا لتوصيات الجمعية العامة للأمم المتحدة والدعم المادي لفرنسا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وصندوق النقد الدولي واتحاد المدفوعات الأوروبي، مما شكل على حدّ قولها اشتراكاً في الحرب الاستعمارية في الجزائر[4].

وبعد مجيء "ديغول" إلى سدة الحكم وعلى إثر معركة الاستفتاء على دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة في 26 سبتمبر 1958م، وقيام الحكومة الجزائرية المؤقتة واعتراف معم دول العالم بها، بدأ "ديغول" في تنفيذ خطة جديدة من أجل تحقيق السلام في الجزائر، فقام باتصالات سرية مع ثوار الجزائر، حيث كلف "عبد الرحمن فارس" *

[1] – المجاهد: (ع13)، 1 ديسمبر 1957، ص 7.

[2] – المجاهد: ع(9)، 20 أوت 1957، ص 6.

[3] – المجاهد: ع(13)، 1 ديسمبر 1957، ص 6.

[4] – نبيل أحمد بلاسي: الاتجاه العربي والإسلامي ودوره في تحرير الجزائر ، (د، ط)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية: 1990، ص ص 206-207.

*– **عبد الرحمن فارس**: ولد عام 1910 ببجاية، عمل كاتب عدل بولاية الجزائر، اشتهر بالحلول الادماجية، تولى رئاسة الجمعية الوطنية الجزائرية عام 1953م، اتصل بالثورة عام 1955م، سجن في نوفمبر 1960م، وأصبح من مناصري فكرة الاستقلال، تولى رئاسة الهيئة التنفيذية المؤقتة التي أشرفت على إدارة شؤون الجزائر خلال الفترة الانتقالية بعد توقيع اتفاقيات ايفيان، وانسحب بعد الاستقلال من الميدان السياسي، ينظر، علي أحمد مسعود: المرجع السابق، ص 18.

و"جان عمروش" الديغولي بالاتصال بجبهة التحرير الوطني وإعلامها عن استعداده ليبحث معها إيقاف القتال على أساس انتخابات ثم إيقاف القتال ثم المفاوضات، فقام المبعوثان فيما بين أوت و 20 اكتوبر 1958م بعدة اتصالات مع جبهة التحرير الوطني [*]، فخلال اللقاء الذي تم في سويسرا بين "فرحات عباس" رئيس الحكومة المؤقتة و"عبد الرحمن فارس" في اكتوبر 1958م أبلغ خلاله الأخير الأول أن "ديغول" راغب في لقاءات جادة بين الجانبين، وكان "فرحات عباس" قد صرح في خطابه الذي ألقاه يوم 26 سبتمبر 1958م باسم الحكومة المؤقتة عن استعداد الأخيرة للمفاوضات ولمقابلة ممثلي فرنسا في أي وقت ، معرباً أن قضية المستوطنيين في الجزائر لا تُكون مشكل عسير الحل وأن الجزائر المستقلة ستضمن حقوقهم ومصالحهم، وستكون لها علاقة مع فرنسا مبنية على احترام سيادة البلدين [1] وبتاريخ 11 اكتوبر صرح "عباس": [2] «أن الحكومة المؤقتة مستعدة للقاء بين مندوبيها وممثلي فرنسا من أجل التباحث حول الشروط العسكرية والسياسية لوقف القتال»، كما صرح للصحافة تخلي الحكومة المؤقتة عن شرط (الاعتراف المسبق بالاستقلال) الذي فرضه "عبان رمضان" في مؤتمر الصومام في الدورة الثانية للمجلس الوطني للثورة (20 – 28 أوت 1957م) وعوضه بعبارة (التباحث) على أساس الاستقلال.

إلا أن "ديغول" فاجأ الحكومة المؤقتة بدلاً من الدعوة إلى لقاء بين مندوبين عن الجانبين لبحث الحل السياسي للقضية الجزائرية عندما أعلن عن (سلم الشجعان ورفع الراية البيضاء) في 23 اكتوبر من نفس العام، وهو ما اعتبره "فرحات عباس" (استسلاماً لا مشروطاً) وإدماجاً في ثوب جديد ورد عليه قائلاً: [3] «أُفضل أن نكون عشرة ملايين من الجثث على أن نكون عشرة ملايين من الفرنسيين» واقترح لقاء سياسياً في مكان محايد، وهو ما رفضه "ديغول" الذي رد عليه بقوله: [4] «انهم مستعجلون هؤلاء السادة في الأفلان، فليتركوني أتصرف وسيرون كيف ذلك سأغني أغنيتهم»، و بهذا راح "ديغول" يصعد من الإصلاحات والعمل العسكري بعدما أقال في 12 ديسمبر 1958م الجنرال "سالان" وعين بدله الجنرال "موريس شال" كقائد أعلى للجيش.

ونتيجة لهذا انقطعت الاتصالات السرية بين الحكومة الفرنسية و"جبهة التحرير الجزائرية" بعدما أعلن "ديغول" عن"سلم الشجعان" الذي لم يكن إلا عبارة عن إدماج في ثوب جديد.

ب- المفاوضات الرسمية (1960- 1962م):

أصرت فرنسا على عدم الاعتراف بجبهة التحرير كممثل وحيد للشعب الجزائري وحاولت جمع كل الأطراف (المستوطنون- المصاليون- الشيوعيون- جبهة التحرير الوطني) في المفاوضات إلا أن الأخيرة عرفت كيف تبطل كل

---

*- كانت الحكومة المؤقتة قد أبدت رغبتها في التفاوض وإيجاد حل سلمي وعادل للقضية الجزائرية في غير ما مرة، ففي أول تصريح لها بتاريخ 26 سبتمبر 1958م أكد رئيسها "فرحات عباس" عن إرادتهم واستعدادهم في إيجاد حل سلمي ومتفاوض عليه للمشكلة الجزائرية، وأن رفض الحكومات الفرنسية المتعاقبة للتفاوض هو الذي يسبب استمرار الحرب، ينظر، رمضان بورغدة: الجنرال ديغول والثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 224.

[1] - أرشيف الحكومة المؤقتة، التصريح الذي ألقاه فرحات عباس يوم 26 سبتمبر1958م باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، المصدر السابق، ص ص 4- 5.

[2] - عباس نقلاً عن، صالح بلحاج: المرجع السابق، ص ص 114- 115.

[3] - عباس نقلاً عن، محمد الأمين بلغيث: المرجع السابق، ص 230.

[4] - ديغول نقلاً عن، صالح بلحاج: المرجع السابق، ص 116.

المناورات التي لجأت إليها السلطات الفرنسية في مسألة المفاوضات، ما جعل "ديغول" الذي انتخب رئيساً للجمهورية الفرنسية في جانفي 1959م، يعرض علانية في خطاب تقرير المصير 16 سبتمبر 1959م على جبهة التحرير الوطني الجلوس على طاولة المفاوضات بعد أن نفذت قوات فرنسا وأصابها انهيار اقتصادي وعسكري ، وفي 28 سبتمبر 1959م أبدت الحكومة المؤقتة قبولها للتفا وض، وفي 10 نوفمبر من نفس العام (1959م) عرض "ديغول" مرة أخرى على قادة الثورة التفاوض لبحث شروط إنهاء المعارك التي أنهكت فرنسا ، قائلاً:[1] «أقول مرة أخرى أنه إذا كان قادة الانتفاضة يريدون النقاش مع السلطات حول شروط إنهاء المعارك فباستطاعتهم القيام بذلك، وأكرر أن الشروط ستكون مشرفة، سوف تحترم حرية وكرامة كل شخص، وستؤخذ بالاعتبار بشكل صحيح... وإذا قرر ممثلون لتنظيم الخارج من حركة التمرد أن يأتوا إلى فرنسا للنقاش، فالأمر متعلق بهم وحدهم، متى شاؤوا سواء سراً أم علناً» فردت الحكومة المؤقتة على هذا العرض بتعيين الوزراء الجزائريين الخمسة المعتقلين (بن بلة ورفاقه) لإجراء المفاوضات مع ضمان تحريرهم، إلا أن "ديغول" رفض العرض قائلاً: [2] «بأنه لا يتفاوض مع رجال يوجدون خارج المعركة» محاولاً إيجاد قوة ثالثة للتفاوض معها.

فكان أن استقبل في نوفمبر 1959م عدداً من وجهاء المسلمين المنتخبين حديثاً الذين أطلعوه على أن الحل النهائي هو الاتفاق مع جبهة التحرير الوطني، فحل بالجزائر يوم 09 ديسمبر 1960م للالتقاء ببعض الفئات من السكان وبضباط الجيش الفرنسي لشرح سياسته الجديدة فكان أن اندلعت شرارة مظاهرات 11 ديسمبر 1960م التي أكدت لديغول فشل سياسته في الجزائر وتمسك الشعب الجزائري بقضيته وبجبهة التحرير الوطني، فاقتنع بتقرير مصيره وإنهاء حرب الجزائر أو "المأساة الكبرى" كما سماها التي كلفت خزينة الدولة الفرنسية ملايين الفرنكات [*]، فقد رأى أنه من الأفضل للفرنسيين أن يتخلوا بإرادتهم عن الجزائر التي أصبحت "صندوق أحزان" مع البقاء في أماكن محددة يقيمون فيها حكماً لمن يرغب في البقاء فرنسيين[3].

وكان قبل ذلك قد أكد في خطابه للشعب الفرنسي يوم 14 جوان 1960م عقب زيارته للجزائر (جولة المطاعم) أن حق الجزائريين في تقرير مصيرهم هو الحل الوحيد الممكن لمأساة معقدة ومؤلمة، موجهاً كلامه للثوار يدعوهم إلى المجيء إلى باريس لإيجاد مخرج للقتال قائلاً: [4] « ما مصير الجزائر؟ إنه لم يدر بخلد ي قط أنني سأتمكن بين لحظة وأخرى أن أحل هذه المعضلة الماثلة منذ مائة وثلاثين عاماً... ولكن بتاريخ 16 سبتمبر انشق الطريق السوي والواضح الذي يؤدي بنا نحو السلم ...إن حق الجزائريين في تقرير مصيرهم هو الحل الوحيد الممكن لمأساة معقدة

---

[1] – ديغول نقلاً عن، رضا مالك: المصدر السابق، ص 70.

[2] – ديغول نقلاً عن، رضا مالك: المصدر نفسه، ص ص 73- 74.

[*]– قدر الخبراء العسكريون أن مجموع خسائر الفرنسيين بلغت سنة 1960م زهاء 100 ألف قتيل، وقدرت خسائر فرنسا المالية بأكثر من 3 ملايين دولار يومياً، ومن الناحية السياسية أدت ثورة الجزائر إلى عدم الاستقرار السياسي في فرنسا فمنذ بدايتها شهدت فرنسا سقوط سبع حكومات، وجمهوريتين ودستورين، ومن الناحية الاقتصادية تسببت في تخفيض النقد، وإلى الكثير من الإفلاسات، ينظر، أحمد الشقيري: قصة الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص ص 104- 105.

[3] – شارل ديغول: المصدر السابق، ص 109.

[4] – نفسه، ص ص 99- 100.

ومؤلمة » وختم كلامه قائلاً: [1] « إنني أتوجه مرة أخرى باسم فرنسا إلى زعماء الثورة فنحن بانتظارهم هنا لنجد مخرجاً مشرفاً للقتال الذي ما زال مستمراً وبعد ذلك سنهيء كل شيء لكي يقول الشعب الجزائري رأيه» .

وبهذا اضطر ديغول" الركون إلى التفاوض على قدم المساواة مع أولئك الذين كان ينعتهم دائماً بـ "الخارجين عن القانون"، وبدورها استجابت "جبهة التحرير الوطني" لنداء "ديغول" في بيان لها يوم 20 جوان 1960م أعربت فيه عن استعدادها للتفاوض وإيجاد تسوية نهائية للمشكلة بضمانات خاصة ، فكان ذلك بداية اللقاء الرسمي في (مولان) بفرنسا.

1– محادثات مدينة (مولان) (Moulin) الفرنسية من (25 الى 29 جوان 1960م): أول لقاء رسمي بين جبهة التحرير الوطني وحكومة فرنسا مثل الوفد الجزائري "أحمد بومنجل" و"محمد الصديق بن يحي" مدير الشؤون السياسية في وزارة الإعلام ومدير ديوان الرئيس "عباس" بالإضافة إلى خبير الاتصالات اللاسلكية "محمد حقيقي بن عمار" المدعو "حكيكي" كأمين سر الوفد، ومثل الجانب الفرنسي: المحافظ "روجي موريس"(Roger Moris) الأمين العام للشؤون الجزائرية (الكاتب العام للمندوبية العامة للحكومة الفرنسية في الجزائر) والجنرال "دوغاستين" (De Gastine) والكولونيل "ماتون" (C. Mathon) من الديوان العسكري لرئيس الحكومة الفرنسية "ميشال دوبري"[2].

دام اللقاء ثمانية أيام عبر جلسات اصطدم خلالها المبعوثان الجزائريان بالموقف الفرنسي في أن فرنسا هي وحدها تقرر الحل وما على الجزائريين إلا أن يقبلوا، كما اصطدموا برفض فرنسا لشروطهم في السماح لهم بلقاء الصحافة والإفراج عن "بن بلة" ورفاقه ليشاركوا في المفاوضات، وبالتالي كان الوفد الجزائري في عزلة تامة عن العالم الخارجي حيث لم يسمح له بالخروج ولا الاتصال بالصحفيين باستثناء خطي الهاتف والبرق اللذين وضعا تحت تصرفهم للاتصال "بفرحات عباس" في مكتبه بتونس، وكرر الوفد الفرنسي أثناء الجلسات التعليمات التي أتى بها من باريس، وقدم فيها الوفد الجزائري التعليمات التي جاء بها من تونس لكن دون جديد، إذ كان الجزائريون يريدون لقاء في القمة بين "ديغول" و"عباس"* لكن الفرنسيين ردوا بأن "ديغول" لن يقابل رئيس حكومة لا تعترف بها فرنسا رئيس له عناصر مسلحة وإرهابية لا تزال تقتل مواطني الجنرال المضيف في الجزائر وفي فرنسا، وأعلنوا أنهم مستعدون للاتفاق على طريقة "ايقاف القتال" ومن ثم "حق تقرير المصير"[3].

متجاهلين الإقرار والاعتراف العالمي بالحكومة المؤقتة الجزائرية إلى هذا التاريخ والذي يثبت بأن العالم كله – تقريباً – أصبح ضد فرنسا في حربها في الجزائر، وكانت ردة الفعل الفرنسية هذه عنواناً لفشل محادثات (مولان)

---

[1] – شارل ديغول: المصدر السابق، ص ص 99– 100.

[2] – صالح بلحاج: المرجع السابق، ص 148.

*– كان هذا اقتراح "بومنجل"، ينظر، نبيل أحمد بلاسي: المرجع السابق، ص 211. كما أن "ديغول" كان لا يتحمل فكرة جلوسه وجهاً لوجه في مستوى واحد مع "عباس"، فهو يريد أن يمنح لجبهة التحرير ما تريد لكن لا يريد أن يناقشها في ذلك، لأنه يرى نفسه فوقها، وحتى لا تنال المفاوضات من هيبته وسمعته، ينظر، عبد الله شريط: المرجع السابق، (ج7)، ص 69.

[3] – شارل ديغول: المصدر السابق، ص ص 100– 101.

لتمسك فرنسا بمطالبها التي لم تقبل بمناقشتها ، وعدم تقييمها لوفد جبهة التحرير ورغبتها في إشراك أطراف أخرى في المحادثات، واتهامهم بمحاولة جذب الصحافة الدولية إلى صفهم، فعقب اللقاء عبر "ديغول" عن استيائه وغضبه من الوفد الجزائري قائلاً:[1] « إنهم يريدون جذب اهتمام الصحافة الدولية كفانا من كل هذا»، وحررت الحكومة الفرنسية البيان الختامي لوحدها، أعلنت فيه نهاية اللقاء ولم تتحدث عن القطيعة أو الفشل مكتفية بالقول أن الحكومة الفرنسية أطلعت مبعوثي الجبهة على الشروط التي يمكن أن تتم ضمنها المحادثات ، ومن جهتها أعلنت الحكومة المؤقتة فشل المحادثات وأمرت وفدها بالعودة إلى تونس.

فشلت محادثات (مولان) التي كانت تريد فرنسا من ورائها معرفة موقف الثورة الجزائرية ومدى صلابتها وتمسكها بمبادئها[*] ، بسبب تمسك كل طرف بشروطه، ففرنسا كانت تريد وقف القتال غير المشروط ثم التفاوض خاصة وأن "ديغول" قد استقبل قادة الولاية الرابعة (الجزائر العاصمة) قبل خطابه في 14 جوان 1960م بقصر الإليزيه يوم 10 جوان للوصول إلى وقف القتال في بعض الولايات ضمن شروط (سلم الشجعان) أو ما يعرف في أدبيات الثورة بقضية "سي صالح" أو قضية قادة الولاية الرابعة، التي كانت أحد أسباب انفجار الأزمة الفرنسية بانقلاب الجنرالات في ربيع 1961م، وبقيت القضية الجزائرية مرهونة بالمستقبل وبالموقف الفرنسي الجديد المنتظر.

وأمام تصاعد المعارضة الأوروبية لسياسة "ديغول" الذي لم يكن يرغب إلى هذه السنة (1960م) رغبة صادقة في التوصل إلى حل إيجابي حاسم للمشكلة الجزائرية لاتباعه سياسة تمديد وتمطيط حبل المشكلة إلى أطول وقت ممكن، لأن الوقت كان في نظره أقوى سلاح يكسب فرنسا النصر مما أطال في عمر المفاوضات فقد كان يقول دائماً لمبعوثيه في المفاوضات:[2] « إن الزمن سيعالج كل شيء وبفضله سنصل إلى حل يحفظ لنا كرامتنا».

لذا قام بتغيير مسؤولي السياسة الجزائرية فعين "لوي جوكس" (Louis Joxe) يوم 22 نوفمبر 1960م وزير دولة مكلف بالشؤون الجزائرية ، وأصبح "جون موران" (Jean Morin) يوم 24 نوفمبر 1960م مندوباً عاماً للحكومة في الجزائر خلفاً لبول دولوفريي"، وخلال زيارة "ديغول" للجزائر من 09 إلى 13 ديسمبر 1960م – التي استقبلته خلالها مظاهرات ومواجهات بين الأوربيين المنادين بسقوط "ديغول" والمسلمين الجزائريين المنادين بالاستقلال– تأكد له بعد عودته إلى باريس الهوة الشاسعة بين المجموعتين الجزائرية والفرنسية وعدم جدوى البحث عن قوة ثالثة ، كما تأكد له التفاف الشعب الجزائري حول جبهة التحرير وأن لا بديل للاستعمار سوى الاستقلال لذا اقتنع أكثر من أي وقت مضى بأن الحل الحتمي هو الاستقلال الذي يضمن لفرنسا مصالح كبرى في الجزائر فأعلن استفتاء جانفي 1961م الذي أقر تقرير المصير، وأعطاه تفويضاً لكي يسوي المشكلة الجزائرية على هذه القاعدة، وهو ما أدى إلى محاولة تمرد عسكرية ضد نظامه في ربيع 1961م (تمرد الجنرالات) الذي غير المعطيات

[1] – ديغول نقلاً عن، صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 149.

*– كانت المفاوضات بالنسبة لجبهة التحرير تعد مساومات تقتضي تنازلات ولكن لا تقبل المساس بأي مبدأ من مبادئها التي لايمكن المساس بها وهي: الوحدة الترابية – وحدة الأمة الجزائرية – السيادة الجزائرية – جبهة التحرير الوطني هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري، ينظر، بن يوسف بن خدة: إتفاقيات ايفيان: المصدر السابق، ص 13.

[2] – ديغول نقلاً عن، الهادي ابراهيم المشيرقي: المصدر السابق، ص 565.

الأساسية للثورة الجزائرية، ودفع "ديغول" إلى قبول مبد أ الانفصال عندما قال: [1] «من الواضح أن وحدة وتقدم وسمعة الشعب الفرنسي مهددة بمجملها، ومستقبله مسدود طالما لم تحل المسألة الجزائرية» .

وبعد اخمادهـ لحركة الانقلابية كان "ديغول" قد أزال العقبة الكبيرة التي كان يشكلها الجيش أمام أية محاولة تسوية تفاوضية فعادت المفاوضات من جديد من خلال لقاء (لوسارن) بسويسرا التي رضيت بلعب دور الوسيط في المفاوضات الفرنسية – الجزائرية، بعدما استنجدت كل من الحكومة المؤقتة* والحكومة الفرنسية في جانفي 1961م بالمساعي الحميدة لسويسرا كوسيط لنقل الرسائل في الاتجاهين وترتيب الاتصالات بين الطرفين من أجل تسهيل افتتاح ومواصلة محادثات في سرية مطلقة ، حيث أبلغ "ديغول" "أولفيي لونغ" ** (Olivier Long) الدبلوماسي السويسري موافقته للحكومة السويسرية على متابعة استكشاف سبل السلام مع "جبهة التحرير الوطني"، فما كان من "لونغ" الذي عمل على ترتيب وتحضير اللقاء إلا أن اتصل " بلطيب بولحروف" في 19 جانفي 1961م يبلغه عن قبول "ديغول" العودة إلى المفاوضات بوساطة سويسرية [2]، أي على أرض محايدة ، وهو ما رحبت به الحكومة الجزائرية المؤقتة عندما أعطى "فرحات عباس" الضوء الأخضر لبولحروف" و"أحمد بومنجل" بمتابعة القضية دون شروط مسبقة فكان لقاء لوسارن بسويسرا.

2- لقاء لوسارن (Luceren) بسويسرا: 20 فيفري 1961م بين ممثلي الحكومة المؤقتة: المحامي"أحمد بومنجل" (1906 – 1984م)، و"الطيب بولحروف" وممثلي فرنسا "جورج بومبيدو" (Jeorge panpidou) المصرفي الذي حظي بثقة "ديغول" و"برونو دولس" (Bruno de leusse) مدير الشؤون السياسية بوزارة الخارجية الفرنسية آنذاك ، وضمانات الأقلية الأوروبية، وكانت المحادثات أكثر جدية من سابقتها دامت سبع ساعات دون توقف أبدى خلالها الوفد الفرنسي ارتياحاً لنوعية وجدية المحاورين الجزائريين [3]، إلا أنها لم تنجح لتباعد مواقف الطرفين وتمسك فرنسا بالصحراء التي اعتبرها "بومبيدو" بحر داخلي تشترك فيه جميع دول الساحل الإفريقي عندما قال: [4] «إن الصحراء هي بحر داخلي مع الكثير من الأطراف المتجاورة فالجزائر ليست وحدها»، مدعياً بأن فرنسا هي التي أوجدتها، ثم أضاف «هل تريدونها هدية»، وهو ما سيمثل خطراً على مستقبل الجزائر من احتمال حدوث حرب بينها وبين جيرانها، خاصة وأن المغاربة كانوا يضغطون على الحكومة المؤقتة بمطالبهم الترابية ، فمحمد الخامس" كان يطالب

---

[1] – ديغول نقلاً عن، رضا مالك: المصدر السابق، ص 155.

* – كانت الحكومة المؤقتة بعد فشل محادثات (مولان) ترغب في استئناف الحوار مع فرنسا بغية ايجاد حل للنزاع فكان أن اتصل "الطيب بولحروف" ممثل الحكومة المؤقتة بروما بالأستاذ "نيكولي" ليستعلم حول إمكانية إجراء اتصالات مع سويسرا ورغبته في الإلتقاء بشخصية سويسرية على علاقة بالأوساط بباريس، فالتقى به وأوضح له "بولحروف" نية الحكومة المؤقنة في إنهاء النزاع سلميا، مع أخذ الاحتياطات السرية للنجاح، فأطلع "لونغ" المستشار الفيدرالي "ماكس بوتيتبيير" على ذلك، وكان اختيار الجزائيين لسويسرا بسبب استقلالية سياستها ودورها في حل بعض النزاعات وتخفيفها، وسمعة النزاهة والتكتم الذي تتميز به، على الرغم من عدم اعترافها بالحكومة المؤقتة، ينظر، أوليفيي لونغ: المصدر السابق، ص ص 22- 23.

- **أولفيي لونغ: إطار سامي سويسري وسفير، تولى مهام ربط الاتصال وعملية الوساطة بين الحكومة الفرنسية وجبهة التحرير الوطني التي أدت في الأخير إلى إبرام اتفاقيات إيفيان، ينظر: أوليفيي لونغ: المصدر السابق، ص 203.

[2] – رضا مالك: المصدر السابق، ص ص 116- 117.

[3] – أوليفيي لونغ: المصدر السابق، ص ص 33، 35.

[4] – بومبيدو نقلاً عن، رضا مالك: المصدر السابق، ص 128.

بتندوف ومنطقتها وطالب "بورقيبة" بالاعلامة الكيلومترية رقم (233)، وظل يناور في الخفاء من أجل تحقيق أطماعه مستغلاً ظرف الثورة، يضاف إليه تمسك الطرف الفرنسي بشرط الهدنة ثم التفاوض وهو ما رفضته الحكومة المؤقتة* وتمسكه بالقاعدة البحرية (المرسى الكبير) الذي كان بالنسبة لفرنسا جبل طارق بالنسبة لإنجلترا، لذا توقفت المفاوضات وتحت الضغط الجماهيري ومطالبة اثنين وثلاثين نائباً جزائرياً في البرلمان الفرنسي مثل المحامي "علي معلم" وزميله "بن الحسين" ممثل دائرة قسنطينة في المجلس الوطني بفتح مفاوضات رسمية ومباشرة وبدون شرط مسبق بين الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة [1] أصدر الجنرال "ديغول" في 15 مارس 1961م بلاغاً رسمياً باسم مجلس الوزراء الفرنسي يعلن فيه رغبة الحكومة الفرنسية في إجراء محادثات بواسطة وفد رسمي لبحث شروط تقرير مصير السكان الجزائريين والمشاكل المتعلقة بذلك، فأعلنت الحكومة المؤقتة في 17 مارس موافقتها على العرض الفرنسي[2].

حيث أعلنت الحكومة الفرنسية في مارس 1961م أن المفاوضات مع جبهة التحرير ستبدأ في أوائل الشهر الموالي، إلا أن فرنسا عادت إلى المناورات على لسان وزير شؤون الجزائر "لوي جوكس" (Louis Joxe) الذي أعلن أن حكومته عازمة على إجراء مفاوضات مع الحركة المصالية (الحركة الوطنية الجزائرية) التي ستُعامل على قدم المساواة مع جبهة التحرير الوطني فردت عليه وزارة الاستعلامات الجزائرية: «بأن ممثلي الحكومة الجزائرية لن يذهبوا إلى (إيفيان) في هذه الحالة»، عندها أعلن الفرنسيون أنهم يستعدون للمفاوضات في موعدها، وردَّت الحكومة الجزائرية المؤقتة في بيان رسمي في 02 أفريل 1961م بأنه إذا اعترفت فرنسا بأن المفاوضات معها لن تتعدى (إيفيان) فإنه يمكن في هذه الحالة الدخول في مفاوضات معها، ووجه رئيس الحكومة المؤقتة نداء إلى الشعب الجزائري طالباً منه أن يكون مجنداً في المفاوضات مثلما هو مجند في الحرب ، كما طلب منه الاتحاد واليقظة أمام المناورات الفرنسية الساعية إلى تأجيل المفاوضات[3] في الوقت الذي ذهب فيه الجنرالات المتطرفين "شال" و"سالان" و"زيلير" و"جوهو" يحضرون لانقلاب عسكري للإطاحة بحكم "ديغول"، وهذا ما جعل الأخير يُرغم على حل الأزمة الجزائرية التي كادت أن تقضي عليه وتُدخل فرنسا في حرب أهلية.

وبهذا اعترف الطرف الفرنسي بالخصم الجزائري المحارب والجلوس معه على طاولة المفاوضات الند للند، فكان لقاء "نوشاتيل" الذي سبق إيفيان الأولى.

3- لقاء نوشاتيل (Neuchatel): استؤنفت المحادثات السرية ثانية بعد لقاء (لوسارن) في (نوشاتيل) السويسرية يوم 05 مارس 1961م، مثَّل الوفدين نفس ممثلي الحكومتين في لقاء (لوسارن) بتحضير وترتيب من السويسري "أوليفيي لونغ" ومساعده "بوشر"، ناقش الطرفان شروط تقرير المصير، وكيفية تنظيم الاستفتاء، ورفضت "جبهة

*- يمكن تلخيص وجهات النظر بين الطرفين في لقاء (لوسارن) في الآتي: موقف ديغول (الحكم الذاتي – فصل الصحراء عن الجزائر- تجزئة الجزائر عرقياً – طاولة مستديرة – الهدنة)، أما موقف الحكومة المؤقتة الجزائرية كان (السيادة الكاملة – وحدة التراب الوطني بما في ذلك الصحراء- وحدة الأمة الجزائرية فهناك شعب واحد عربي مسلم مع وجود أقلية أوروبية – جبهة التحرير هي الممثل الوحيد – وقف اطلاق النار) وكان له ذا اللقاء الفضل في إبراز النقاط التي كانت محل الخلاف بكل وضوح، ينظر بن يوسف بن خدة: اتفاقيات إيفيان، المصدر السابق، ص 22.

[1] - عبد الله شريط: المرجع السابق، (ج7)، ص 162.

[2] - محمد لحسن أزغيدي: المرجع السابق، ص ص 232 – 233.

[3] - نبيل احمد بلاسي: المرجع السابق، ص ص 213 – 214.

التحرير" فكرة الطاولة المستديرة، في حين تمسك الوفد الفرنسي بشرط الهدنة ثم المفاوضات الرسمية أي ترك الأسلحة جانباً، وشدد الأستاذ "بومنجل" على أن هذه الصيغة غير مقبولة لدى الجزائريين فهي تجعلهم يلقون السلاح ثم بعد ذلك تنطلق مفاوضات سياسية قد تطول دون الوصول إلى حل [1]، واشتد الخلاف حول قضية الصحراء التي تمسكت فرنسا بها لاستغلال ثرواتها الباطنية، حيث كرر "بومبيدو" بأن الصحراء ليست جزءاً من الجزائر الشمالية، ورفض أي مناقشة حولها من الناحية الجوهرية، واقترح الصيغة التالية: « إعلان عام عن الاختلاف حول السيادة الشعبية على الصحراء وتأجيل التفاوض حول هذه القضية بعد تقرير المصير» [2]، وهو ما يشكل خطراً على مستقبل الجزائر من أجل إعادة توحيد ترابها، كما اقترح مواصلة المفاوضات على التراب الفرنسي وهو ما يعارض رغبة الوفد الجزائري وبهذا توقفت المفاوضات لتستأنف بثوب جديد هو العلنية ببلدة إيفيان التي سبقها محاولة انقلاب عسكرية فاشلة ضد "ديغول" في افريل 1961م.

4- لقاء إيفيان الأولى:

عقب فشل محادثات "لوسارن" (20 فيفري 1961م)، وأمام تدهور الأوضاع الاقتصادية بفرنسا وتفاقم المشاكل الداخلية والخارجية التي واجهتها أعلن "ديغول" عن استعداده لمباشرة المفاوضات الرسمية في مدينة "إيفيان" * دون شروط مسبقة من الطرفين ولا جدول أعمال، وفي 30 مارس 1961م على الساعة الحادية عشر صباحاً أعلنت السلطات بباريس والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بتونس في نفس الوقت عن انطلاق المفاوضات بإيفيان الفرنسية يوم 07 أفريل [3] لتسوية النزاع، إلا أن رغبة الحكومة الفرنسية في إشراك الحركة المصالية (MNA)** حال دون تحقيق اللقاء في موعده هذا لرفض الحكومة المؤقتة لمقترحه ا، يضاف إليه وقوع الاضطربات في الجزائر ضد سياسة"ديغول" (تمرد الجنرالات) فتأجل إلى 20 ماي 1961م، بعدما قضى "ديغول" على تمرد الجنرالات في 26 أفريل 1961م ووضع الأوروبيين بالجزائر أمام الأمر الواقع، حيث صدر في الصحافة بيان يُعلن أن الشروط متوفرة لإجراء محادثات رسمية في إيفيان بين الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة لدراسة مختلف المشاكل العسكرية والسياسية الناجمة عن الأوضاع في الجزائر، وشاع دور سويسرا و" أوليفيي لونغ" في الصحف، وعبر "كريم "رئيس الوفد الجزائري

---

[1] - أوليفيي لونغ: المصدر السابق، ص 40.

[2] - بن يوسف بن خدة: اتفاقيات ايفيان، المصدر السابق، ص 22.

*- اعترض "بن يوسف بن خدة" على اختيار إيفيان الفرنسية بدلاً من مكان محايد، كما انتقد قبل هذا خروج لجنة التنسيق والتنفيذ من الجزائر وإزالة أولوية الداخل على الخارج، وكان يرى أن الحكومة المؤقتة قد انخرطت في مشبك خطير فبعدما تخلت عن شرط الاستقلال المسبق وافقت على تقرير المصير، وبعد أن طالبت بأن تكون الملف اوضات على أرض محايدة وافقت على أن تجرى في فرنسا، كما انتقدت هيئة الأركان العامة (هواري بومدين) مكان المفاوضات في فرنسا، ينظر، رضا مالك: المصدر السابق، ص ص 160- 161.

[3] - أوليفيي لونغ: المصدر السابق، ص 51.

**- صرح " جوكس" وزير الشؤون الجزائرية في مؤتمر صحفي بتاريخ 30 مارس 1961م بأنه سيتفاوض مع الحركة الوطنية الجزائرية كما سيتفاوض مع جبهة التحرير، وهو ما جعل الحكومة المؤقتة على لسان "بولحروف" تقرر إرجاء لقاء إيفيان طالما لم تصرح الحكومة الفرنسية عن تخليها عن إجراء مفاوضات موازية مع تيارات جزائرية أخرى مزعومة، ولعب "لونغ" دوراً كبيراً في التوفيق بين الطرفين للعودة إلى المفاوضات، ينظر، أوليفيي لونغ: المصدر نفسه، ص 54.

المفاوض* بخصوص مفاوضات إيفيان قائلاً: [1]« إننا في مفاوضات إيفيان سندخل في فترة حاسمة من كفاحنا ومن تاريخنا».

وكانت استراتيجية "ديغول" هي: «سنرى ماذا يطلبون منا»، ومن أجل إظهار حسن النية قام بالإفراج عن ستة آلاف جزائري من بين عشرة آلاف محكوم عليهم بسبب أعمال تتعلق بالثورة، ونقل "بن بلة" ورفاقه الموقوفين بجزيرة إيكس – الذين رفض إشراكهم في المفاوضات باعتبارهم أسرى حرب – إلى جزيرة (توركان) ، وأَطلق سراح "مصطفى الأشرف"[2].

غادر الوفد الجزائري الذي ترأسه "كريم بلقاسم" مطار تونس يوم 18 ماي إلى (جنيف) أين قدمت له السلطات السويسرية كل التسهيلات الممكنة ليقوم بعمله في أحسن الظروف الممكنة **، ويوم السبت 20 ماي 1961م التقى الوفدان ، وبدأت المفاوضات في ايفيان عبر جلسات، وكان الوفد الفرنسي قاده "لوي جوكس" (Louis Joxe) يضم خلاصة من الكفاءات الديغولية المختارة بعناية، أعلن عن قرارت حكومته المتمثلة في إيقاف العمليات الهجومية لمدة شهر على كامل الأراضي الجزائرية ابتداء من يوم 20 ماي، وهو ما رفضته الحكومة المؤقتة ورحب به "بورقيبة"[3].

وهنا يبرز لنا التوجه الديغولي الجديد والمتمثل في التركيز على الحل السياسي عن طريق المفاوضات التي اتخذ بمناسبة انطلاقها إجراءات تؤكد المنظور الجديد، فقرر هدنة مؤقتة من جانب واحد، وهو ما استغلته جبهة وجيش التحرير الوطني خاصة الأخير في إعادة تنظيم نفسه وزيادة قواته، في حين أصر الوفد الفرنسي على عدم إطلاق سراح الزعماء المعتقلين لإشراكهم في المفاوضات.

---

*- تكون الوفد الجزائري الذي ترأسه "كريم بلقاسم" من: " دحلب" أمين عام وزارة الشؤون الخارجية، " محمد الصديق بن يحى" مدير مكتب رئيس الحكومة المؤقتة، " بولحروف" ممثل الحكومة المؤقتة في روما، فرنسيس وزير الشؤون الاقتصادية والمالية، "أحمد بومنجل" مدير الشؤون السياسية في وزارة الإعلام، والرائدين: "أحمد قايد" (سليمان) و"علي منجلي" كممثلين لهيئة الأركان العامة، وكان "رضا مالك" المتحدث الرسمي باسم الوفد ، وترأس الوفد الفرنسي "جوكس" وزير الدولة المكلف بالجزائر إلى جانب "رولان كادي" مستشار دولة، العميد "جان فيكتور سيمون" قائد القطاع العسكري في تيزي وزو، "برنار تريكو"، "كلود شاييه" الحقوقي الدبلوماسي، "فنسان لا بوريه" رئيس مكتب جوكس، و"برونو دو لوس"، ينظر، رضا مالك: المصدر السابق، ص ص 162، 166.

[1] – كريم بلقاسم نقلاً عن، محمد لحسن أزغيدي: المرجع نفسه، ص 234.

**- لم تخلو التحضيرات للقاء في ايفيان من عراقيل بدء من محاولة الجيش الفرنسي التمرد على "ديغول" في افريل 1961م، واغتيال رئيس بلدية ا يفيان "كميل بلان" في 31 مارس من نفس العام، ومحاولة تخريب المروحيات الموضوعة تحت تصرف الوفود في جنيف كما في ايفيان ، وتعرض الصحفيين في 17 ماي 1961م لطلقات إنذار نارية في قصر بوا دافو بسويسرا الذي وضعهصاحبهالأمير القطري "أحمد بن علي آل ثاني" تحت تصرف الجزائريين،، وهو ما تطلب من السلطات السويسرية أخذ احتياطات الأمن والسلامة للمفاوضين الجزائريين الذين يقيمون على أرضها فكان رجال الأمن يواكبونهم براً حتى الحدود حيث يتسلمهم نظرائهم الفرنسيين في ايفيان الفرنسية، وكذا الحال أثناء النقل جواً عن مكان إقامتهم في سويسرا، ينظر: رضا مالك: المصدر السابق ص ص 157- 158.

[2] – رضا مالك: المصدر نفسه، ص 169.

[3] – نفسه، ص ص 169- 170.

وكانت نقاط الخلاف والجدل بين الوفدين حول وحدة التراب الجزائري [*]، فقد أخذت قضية الصحراء حصة الأسد في هذه المفاوضات، إذ اعتبرها الوفد الفرنسي – كما ادعى – قطعة أرض وُلدت مع مجيء الاستعمار الفرنسي للجزائر عام 1830م لذا فهي خارجة عن حقل تطبيق تقرير المصير، في حين رد الوفد الجزائري على اعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الجزائر ، وكذا وحدة الشعب الجزائري والطرق المؤدية إلى تقرير المصير؛ وتأييداً للوفد المفاوض وبرهاناً على وحدة الشعب الجزائري ووحدة أرضه شهدت الجزائر مظاهرات عارمة استمرت من يوم الأحد 04 جوان إلى 07 جوان 1961م عمت معظم المدن الجزائرية (سوق أهراس، العاصمة، سيدي بلعباس، وهران...) رفع فيها المتظاهرون العلم الجزائري هاتفين بشعارات جبهة التحرير الوطني[1].

ومن المشكلات الرئيسية التي طال حولها الجدل أيضاً مشكلة الاحتفاظ بالقواعد العسكرية الجوية والبحرية بالمرسى الكبير، وقاعدة رقان حيث كانت تجرى التجارب النووية الفرنسية، وتطبيق الهدنة من الجانبين دون اتفاق سياسي مسبق (الاستقلال)، وضمانات حرية الاستفتاء التي تشدد فيها الجزائريون لا سيما وأن تجاربهم السابقة مع الاستعمار الفرنسي قد دللت لهم على أن الاستفتاء في ظل سلطة فرنسية غير مضمون، وضمانات المستوطنين ووضعهم في الجزائر المستقلة، إذ تشدد الفرنسيون في الضمانات الخاصة بالمستوطنين وطالبوا بحقهم في الحصول على الجنسية المزدوجة: جزائرية للتمتع بحقوق المواطنة الجزائرية، وفرنسية كي لا تنقطع صلاتهم بالوطن الأم ، وهو ما اعتبرته الحكومة المؤقتة أمراً مرفوضاً لأنه يتعارض مع السيادة الجزائرية، يضاف إليه اقتراح "ديغول" لمشروع تجميع المستوطنين الرافضين العيش في كنف حكومة وطنية جزائرية بهدف تقسيم الجزائر وحرمانها من الخبرة الفنية الأوروبية[2].

رد الوفد الجزائري على هذه المشكلات في جلسة 10 جوان قائلاً:[3] «كيف نتصور جزائر مبتورة منها أربعة أخماسها، مع جيوب خاضعة للسيادة الفرنسية، ومهددة بنقل السكان وتقسيم الأراضي؟ وفضلاً عن ذلك جزائر مفتتة إلى جاليات متعارضة؟ هل تعتقدون أن الشعب الجزائري وافق على تقديم هذا القدر من التضحيات لكي يرضى في النهاية بدولة لا تتمتع بأي من الشروط الضرورية لكي تتوحد وتستمر، إن الحل الوحيد الذي يكون واقعياً وحكيماً في إطار إزالة فعلية للاستعمار، وتعاون مثمر، هو الذي يحترم وحدة أراضينا وسيادة الشعب الجزائري».

ومن جهته قام رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة "فرحات عباس" بجولة إلى موسكو وبكين للحصول على المزيد من الدعم، وللضغط على فرنسا في المفاوضات، وكانت نتيجة ذلك كسب اعتراف "خروتشوف" الرسمي بالحكومة المؤقتة في سبتمبر 1961م[4].

أدى عناد الجانبين إلى انقطاع المفاوضات يوم 13 جوان 1961م من طرف الحكومة الفرنسية بسبب إصرار الوفد الفرنسي على تسليم الجزائر بقيام وضع خاص للجالية الأوروبية في الجزائر ليجعل منها دولة داخل دولة، وعدم

---

*- للإطلاع أكثر على فحوى النقاش بين الطرفين حول موضوع الصحراء ومجريات المفاوضات الجزائرية الفرنسية ينظر، رضا مالك: الجزائر في إيفيان.

[1] - محمد لحسن أزغيدي: المرجع نفسه، ص ص 234 – 235.

[2] - نبيل أحمد بلاسي: المرجع السابق، ص ص 214، 216.

[3] - الوفد الجزائري المفاوض في إيفيان الأولى نقلاً عن، رضا مالك: المصدر السابق، ص 188.

[4] - Smail Goumeziane:op. cit, pp 349 - 350.

اعتبار الصحراء البترولية جزءاً من الجزائر، وتوقيع اتفاق وقف إطلاق النار وإشراك الحركة المصالية في المفاوضات وهو ما رفضه الوفد الجزائري الذي أصر على وحدة الأمة الجزائرية ووحدة أراضيها ورفض امتيازات خاصة للمواطنين الفرنسيين وعدم التخلي عن الصحراء ، فكان أن غادر جينف إلى تونس في 17 جوان 1961م، تاركاً "سعد دحلب" بسويسرا كقناة اتصال للحكومة المؤقتة.

وكانت الحكومة الفرنسية تهدف من وراء إيقاف المفاوضات إلى تدخل بعض الأقطار المجاورة للجزائر لتضغط على الحكومة الجزائرية للقبول بالحل الفرنسي، حيث ظهر في هذه الفترة تحركٌ من بعض الدول المجاورة كتونس والمغرب الأقصى بغرض الحصول على أراضٍ في الصحراء باعتبار ذلك استرداداً لأراضيهم، فسارعت الحكومة الجزائرية المؤقتة إلى توجيه مذكرة إلى الدول الإفريقية بتاريخ 30 جوان 1961م تبين فيها أن قضية تعديل الحدود لا يمكن طرحها إلا على جزائر مستقلة، كما وجهت نداء إلى كل البلدان الإفريقية والشعوب الشقيقة تطلب منها دعمها الوحدوي أمام الامبريالية الفرنسية، وكثفت زياراتها الإعلامية إلى عدة بلدان افريقية (غينيا – مالي – ليبيا – الـ(ج.ع.م)...) حصلت من خلالها على مساندة هذه الدول في مواجهتها للاستعمار من أجل وحدة أراضيها، وأعلنت يوم 5 جويلية 1961م يوماً وطنياً ضد التقسيم[1].

كان "ديغول" يريد للجزائر استقلالاً شكلياً منقوصاً مزيفاً محاطاً بقيود وسلاسل تجعل منه مهزلة مضحكة والجدير بالذكر أنه كانت هناك مبادرات من بعض الأقطار المجاورة للجزائر للضغط على الحكومة الجزائرية المؤقتة حتى تتنازل وتقبل بحل الفرنسيين والتي سبقتها مشاريع محمد الخامس – ديغول [2]، وبتوجيه من أمريكا اتخذ "بورقيبة" موقفاً شاذّاً من قضية الصحراء [*] عندما راح يردد في جميع أنحاء العالم أن الصحراء قطر مشترك بين جميع البلدان المحيطة به وقام بغلق الحدود الجزائرية التونسية للضغط على الجزائريين للتنازل عن تشددهم في موقفهم المتصلب نظير حصول تونس على بعض المساعدات المالية الأمريكية، إلا أنه سرعان ما رجع عن موقفه بسبب تشدد "بن بلة"، ومن جانبه أعرب "كيندي" رئيس أمريكا لديغول عن رغبة بلاده في سرعة التوصل إلى تسوية القضية الجزائرية ليتم التفرغ للمشاكل الأوروبية من جهة، ولقطع الطريق على أية مكاسب يحققها الاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الشرقية بشمال إفريقيا[3]، وهو ما اضطر فرنسا للعودة إلى طاولة المفاوضات من جديد.

---

[1] – عبد القادر خليفي: المرجع السابق، ص ص 240- 241.

[2]- محمد الأمين بلغيث: المرجع السابق، ص 235.

*– كان "بورقيبة" يطالب بحصته من الصحراء من فرنسا لذا طالب علناً بأفرقة الصحراء، وذهب الرئيس المالي آنذاك "موديبو كيتا" معه في ذلك، مما جعل "بن بلة" و"خيضر" من توركان يطالبان بإدانة الموقف، فقامت الحكومة المؤقتة ببذل مساع دبلوماسية لدى الدول المجاورة: ليبيا، الـ(ج.ع.م) وغينيا للضغط على "كيتا" لتغيير موقفه من الصحراء، كما وجه "فرحات عباس" مذكرة إلى الدول الإفريقية وضح فيها أن الهدف الأساسي لنضال الشعب الجزائري هو استعادة كامل أرضه وفند فيها الفرضية التي تعتبر الصحراء شيء من العدم، معرباً أن مسألة الحدود تطرح مع الجزائر المستقلة، ينظر، رضا مالك: المصدر السابق، ص ص 198- 199.

[3] – فتحي الديب: المصدر السابق، ص 512.

5- مفاوضات لوغران (Lugrin):

بعد فشل مفاوضات إيفيان الأولى استأنفت المفاوضات من جديد في قصر "ألامون" بلوغران بالقرب من الحدود السويسرية في 20 جويلية 1961م واستمرت أكثر من أسبوع عُقدت خلاله ا ست جلسات، كُرست ثلاثة منها للإجراءات وثلاثة لمشاكل العمق التي منها قضية الصحراء – التي أخذت حصة الأسد في المحادثات الرسمية – التي اعتبرها الوفد الفرنسي منطقة خارجة عن الجزائر في الوقت الذي تمسك فيه الوفد الجزائري * بمطالبه في الصحراء وبهذا تأزم الموقف بين الطرفين، لذا طالب الوفد الجزائري هذه المرة بوقف المفاوضات رسمياً فتوقفت في 28 جويلية من نفس العام، وبهذا انتهت مفاوضات (لوغران) بالفشل [1] بسبب التعنت الفرنسي وإصرار فرنسا على فصل الصحراء عن الشمال للاستثمار فيها وتجزئة الجزائر عرقياً.

وفي تلك الأثناء عقد المجلس الوطني للثورة دورته العادية بطرابلس الغرب من 09 إلى 27 أوت 1961م لدراسة الوضع والخروج بقرارات حاسمة، فتم تعيين الحكومة المؤقتة الجديدة حيث عين "بن يوسف بن خدة" رئيساً لها خلفاً لـ "فرحات عباس" وذلك لمجابهة الظروف التي تمر بها الثورة بوضع استراتيجية جديدة لإفشال السياسة التي يخططها المستعمر الفرنسي لضرب الثورة، فأخذت الحكومة الجديدة تدرس كيفية استمرار المفاوضات، فتمت اتصالات سرية بين الحكومتين الجزائرية والفرنسية واتفقتا في النهاية على اللقاء في إيفيان مرة أخرى.

أعقب ذلك تصريح "ديغول" في 05 سبتمبر 1961م** الذي اعترف فيه بالصحراء كجزء لا يتجزأ عن التراب الجزائري وأنه ليس لفرنسا عليها أية سيادة عندما قال: [2]«...الواقع هو أنه لا يوجد جزائري واحد، لا يفكر في أن الصحراء يجب أن تكون جزءاً لا يتجزأ من الجزائر، وأنه لن توجد حكومة جزائرية، مهما كان توجهها إزاء فرنسا، لن تستمر في المطالبة دون توقف بالسيادة الجزائرية على الصحراء ...ليس من الضروري التوقف مطولاً عند قضية السيادة على الصحراء على الأقل من الجانب الفرنسي... » وبهذا أزال الحاجز الكبير الذي كان يعترض سير المفاوضات عندما أقر بسيادة الجزائر على الصحراء.

انتظر الجزائريون الجديد في هذا المجال، فكان لقاء **بال الأول والثاني ما بين (اكتوبر – نوفمبر 1961م)** الذي وافقت فيه فرنسا على إجراء استفتاء تقرير المصير واحد على مستوى كل القطر الجزائري، و ناقش الطرفان مسائل عدة كالمرحلة الانتقالية، ووقف إطلاق النار، وضمانات الأوروبيين، التي كان يشدد عليها الوفد الفرنسي ويسعى إلى توسيعها وأعقب لقاء بال الثانية **لقاء ليروس (Les reusses)قرب إيفيان** ما بين 11 – 19 فيفري 1962م الذي مثل للجزائريين والفرنسيين المنعطف الحاسم للمفاوضات حيث أن أي انقطاع كان سيسبب

*- كان الوفد الجزائري هو نفسه الوفد الذي كان في إيفيان باستثناء ممثلي هيئة الأركان التي كانت في خلاف مع الحكومة المؤقتة، وقد تزامنت مفاوضات لوغران مع اعتداء الطيران الفرنسي على قاعدة بنزرت التونسية في 20 جويلية 1961م الذي أودى بحياة 20 ألف تونسي ، وقد أدانت الحكومة المؤقتة الاعتداء مؤكدة أنه لن يؤثر على سير المحادثات الفرنسية – الجزائرية، ينظر، رضا مالك: المصدر السابق، ص ص 192- 193.

[1] - رضا مالك: المصدر السابق، ص ص 207، 212.

**- تعرض "ديغول" إثر خطابه هذا لمحاولة اغتيال يوم 08 سبتمبر 1961م، وكشفت منظمة الجيش السري أعمالها الإرهابية التي أودت بحياة 12 ألف قتيل جزائري حسب المصادر الفرنسية، ينظر، رضا مالك: المصدر السابق، ص 228.

[2] - ديغول نقلاً عن، أوليفيي لونغ: المصدر السابق، ص 106.

إعادة النظر لمدة طويلة في أي أمل لسلم الجزائر [1]، تم فيه مناقشة مختلف المواضيع خاصة ضمانات الأوروبيين والمرحلة الانتقالية والمسائل العسكرية من إيجار قاعدة المرسى الكبير الجوية – البحرية لمدة خمسة عشر سنة وقواعد رقان وبشار لمدة خمسة سنوات لفرنسا، وَخَطَا الوفدان خطوة هامة نحو التفاهم، خاصة فيما يتعلق بقضية الصحراء، وحررت النصوص واتفقا على مسودة الإتفاقية على أن يلتقيا في (إيفيان) من أجل المفاوضات الرسمية.

وفي هذه الأثناء استدعى المجلس الوطني للثورة في دورة استثنائية بطرابلس الغرب ما بين 22 الى 27 فيفري 1962م لدراسة مسودة الاتفاقية قبل التوقيع عليها، وبعد مناقشتها صادق عليها المجلس [2] الذي قرر تكليف الحكومة المؤقتة بمواصلة المفاوضات التي استأنفت من جديد في **(إيفيان) للمرة الثانية مابين (7– 18 مارس 1962م)** على الرغم من أعمال المنظمة السرية التي حاولت عرقلة سير المفاوضات حيث عاد الوفدان من أجل الاتفاق النهائي الذي توصل فيه الطرفان إلى الاتفاق على اتفاقيات ايفيان وتوقيعها بين الطرفين، وعلى وقف اطلاق النار في منتصف يوم الإثنين 19 مارس 1962م، ونصت الإتفاقية أيضاً على وحدة التراب الجزائري واستقلال الجزائر وتمتعها بكل مقومات السيادة، مع الإفراج عن المعتقلين في فرنسا والجزائر وحرية اختيار الجنسية للأوربيين مع احترام ثقافتهم وتقاليدهم – لضمان مستقبلهم داخل إطار الاستقلال – وبقاء القوات الفرنسية في المرسى الكبير لمدة 15 سنة قابلة للتجديد، ونصت على أن تمر الجزائر بفترة انتقالية قبل الإعلان عن الاستقلال تمتد من ثلاثة إلى ستة أشهر يسيرها سلطة تنفيذية مؤقتة تضم ثلاثة فرنسيين وتسعة جزائريين برئاسة "عبد الرحمن فارس" لمكافحة أعمال المنظمة السرية التي استمرت في ارتكاب المذابح الوحشية ضد الجزائريين ، وتم الاستفتاء في 1 جويلية 1962م وكانت نتيجته 99.72 % لنعم للاستقلال ، وفي 03 جويلية 1962م اعترف "ديغول" رسمياً باستقلال الجزائر، واسترجع "بن خدة" العاصمة الجزائر لتولي الفترة الانتقالية في انتظار وضع سلطة منتخبة من طرف الشعب وفي يوم 05 جويلية كان يوم الاحتفال بالاستقلال في الجزائر وفي فرنسا بين فئة المهاجرين الجزائريين [3].

على الرغم من مراوغة "ديغول" والوفد الفرنسي خلال المفاوضات الجزائرية – الفرنسية إلا أن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية استطاعت أن تحصل على أكبر تنازل من فرنسا وهو الاستقلال والوحدة الترابية، أما النقائص الأخرى المسجلة على اتفاقية إيفيان فقد تم تجاوزها بعد الاستقلال باستعادة الدولة الجزائرية سيادتها تدريجياً على ثرواتها المعدنية والطاقوية، كما تم انسحاب القوات الفرنسية من المنشآت العسكرية في وقت قصير.

سادساً: رد جبهة التحرير على استراتيجية ديغول السياسية والاقتصادية ضد الثورة(1958– 1961م).

حاول "ديغول" – كما تطرقنا– بشتى الوسائل المتاحة القضاء على الثورة، إلا أن الأخيرة تصدت لمخططاته الاستعمارية وزادت شمولاً واتساعاً وتنظيماً كما ازداد الشعب الجزائري التفافاً حولها، وفي المقابل أصيب الرأي العام الفرنسي بالإحباط والرعب والخوف نتيجة انتقال الثورة إلى عقر داره بفرنسا التي باتت تعيش أزمات سياسية واقتصادية أكدها "ديغول" نفسه في خطاباته المتتالية.

[1] – أوليفيي لونغ: المصدر السابق، ص 129.

[2] – رضا مالك: المصدر السابق، ص 298. باستثناء العقداء "بومدين"، سليمان (قايد أحمد) وعلي منجلي الذين صوتوا ضد القرار.

[3] – smaïl Goumeziane: op. cit, pp 358 – 359.

فقد ردَّت الثورة على مشاريعه السياسية بإقامة الحكومة الجزائرية المؤقتة في 19 سبتمبر 1958م التي كانت ضربة قاضية له، وواجهت الحكومة المؤقتة جميع مشاريع "ديغول" الإغرائية الاقتصادية والاجتماعية ووقفت في وجهها وبينت خطورتها على الثورة وهددت كل من يقبل عليها، فاضحة بهذا نوايا فرنسا الخبيثة وكاشفة عن مخططاتها الخادعة والكاذبة، لأن "ديغول" كان يريد أولاً وقبل كل شيء كسب الوقت لتحقيق انتصار عسكري على جيش التحرير.

وردّاً على الاستفتاء حول دستور فرنسا 26 سبتمبر 1958م الذي أراد "ديغول" من خلاله أن يظهر ويثبت للرأي العام العالمي أنه لا يوجد قمع في الجزائر، وأن الجيوش الفرنسية في الجزائر من أجل الأمن ومطاردة الخارجين عن القانون وأن الشعب الجزائري قد منحه ثقته ورغبته في البقاء مع فرنسا بأعلى نسبة مئوية، أذاعت الحكومة المؤقتة بياناً في مساء يوم الاقتراع على لسان رئيسها "فرحات عباس" قال فيه: [1]« أن الشعب الجزائري لن يلقي السلاح إلى أن يتم الاعتراف بحق الجزائر في السيادة والاستقلال، والجزائر ليست فرنسا والشعب الجزائري ليس فرنسياً» وأشار إلى الاستفاء قائلاً: « إن الاستفتاء حول الدستور الفرنسي الذي بدأ اليوم في الجزائر هو ضغط لا يحتمل على شعب يكافح في سبيل الاستقلال».

وبهذا التصريح أرادت "جبهة التحرير" أن توضح للعالم أن نتيجة الاستفتاء ما هي إلا مناورة نتجت عن الضغط الذي مورس على الشعب الجزائري من أجل الاقتراع، خاصة وأن الحكومة المؤقتة أصبحت هي الممثل الشرعي للشعب الجزائري.

ثم جاء "ديغول" بـ (مشروع قسنطينة) اكتوبر 1958م الذي أراد من خلاله إفراغ الثورة الجزائرية من محتواها الحقيقي وتصويرها على أنها معركة جوع وفقر، وقد ردت "جبهة التحرير" على هذا المشروع بتحذير الشعب الجزائري من أهدافه الخفية التي سعت فرنسا إليها وهي عزل الشعب عن ثورته، وحذرته من الجري وراء مغرياته، باعتباره فخاً سياسياً بقناع اقتصادي واجتماعي، مجندة كل طاقاتها ضده ، وفعلاً أثبت الشعب الجزائري التفافه وتضامنه معها، عندما استجاب لنداء جبهة التحرير الوطني لمقاطعة الوكالة المكلفة بتوزيع الأراضي الزراعية ذات الملكية المحدودة على المسلمين[2]، ذلك أن جل انجازات المشروع كانت لفائدة المعمرين والاقتصاد الفرنسي، فمراكز التكوين المهني جاءت لتوفير اليد العاملة لتطوير الاقتصاد الفرنسي المستفيد الأول من المشاريع الطاقوية، ومناصب الشغل التي تحدث عنها "ديغول" كانت تجنيد عشرات الآلاف من الجزائريين لحصار الثورة عبر تشغيلهم في بناء خط (شال) وحراسة أنابيب البترول، كما هدف المشروع إلى خلق قوة ثالثة موالية لفرنسا من خلال فتح المجال لعدد محدود من الجزائريين لتعلم الفرنسية، وشق شبكة الطرق لتنشيط الاقتصاد الفرنسي، وخدمة الأهداف العسكرية الاستعمارية، أما الرعاية الصحية فإن دورها اقتصر على تقديم الخدمات للأوروبيين في صورة مستشفى رجاونة بتيزي وزو[3].

---

[1] – فرحات عباس نقلاً عن، أرشيف الحكومة المؤقتة، التصريح الذي ألقاه فرحات عباس يوم 26 سبتمبر 1958م باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، المصدر السابق، ص ص 2– 3.

[2] – علي أحمد مسعود: المرجع السابق، ص 16.

[3] – يحي بوعزيز: الثورة الجزائرية في الولاية الثالثة التاريخية، عالم المعرفة، الجزائر: (د،ن)، ص 177.

ولما فشل مشروع قسنطينة جاء بسياسة تقرير المصير –كما ذكرنا- التي استهدف من خلالها تمزيق الجزائر بمنح تقرير المصير لشمالها فقط دون جنوبها الذي تمسكت به فرنسا، لما يزخر به من ثروات طبيعية، وللحفاظ على مصالح الفرنسيين في الجزائر ورداً على سياسته هاته التي عارضتها جل الدول العربية كالسعودية والـ(ج.ع.م) صدر بيان الحكومة المؤقتة المندد بالمشروع– بعد دراسته – في سبتمبر 1959م والذي أكد على وحدة الشعب الجزائري ووحدته الترابية جاء فيه: [1] « إن الكيان القومي الذي تشكله الجزائر ووحدة شعبها الاجتماعية ما هما في الواقع إلا عناصر موضوعية جوهرية لا يجوز إغفالها، وكل تطبيق لمبدأ تقرير المصير يتجاهل هذه الحقائق رامياً من وراء ذلك إلى تفكك هذا الكيان وجعله طوائف من الأجناس والأديان ما هو إلا ضرب من الأوهام، إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تذُكر من جديد بمبدأ وحدة التراب الوطني التي لا تقبل الجدال، وتعرب عن إصرار وعزم الشعب الجزائري في معارضته لكل محاولة ترمي إلى التقسيم .. »، وفي مكان آخر قالت: [2] «لقد كافحنا طيلة سبع سنوات من أجل استقلال بلادنا، ولن نقبل أبداً بحل يقوم على تقسيم أرضنا، وكل العالم يعرف أنه لا عودة إلى السلم بدون موافقتنا نحن» مؤكدة أن الحكومة المؤقتة هي التي تقود كفاح الشعب الجزائري ومعركة التحرير التي يخوضها جيش التحرير الوطني.

بهذا البيان استطاعت جبهة التحرير الوطني– التي كان تقرير المصير مطلبها منذ الإعلان عن اندلاع الثورة الجزائرية نوفمبر 1954م – أن توضح لديغول" بأنه لا تقرير مصير دون الاعتراف بوحدة الشعب الجزائري ووحدته الترابية غير القابلة للتجزئة، فكان ردها في غاية الدبلوماسية والجدية.

لقد كان رد "جبهة التحرير" دائماً قوياً في مواجهة السياسة الديغولية وهذا ما اعترف به "ديغول" [3] نفسه الذي زار الجيش الفرنسي في الجزائر ما بين 03 و07 مارس 1960م، أو ما أطلق عليها الصحافة برحلة المطاعم التي أكد فيها للجيش الفرنسي أن فرنسا ما تزال باقية في الجزائر، وما آثارته زيارته المغرضة مما جعل "جب هة التحرير" تصدر بيانات مفعمة بروح الحرب فزادت لذعتها من قساوة مهمته كما ذكر.

وعلى المستوى الخارجي كثّفت الحكومة المؤقتة حضورها الدولي مما زاد في التأييد المطلق لاستقلال الجزائر وتطور الموقف الدولي إيجابياً لصالح القضية الجزائرية حيث بدأت معظم الدول تستنكر سياسة القتل والقمع الفرنسي في الجزائر، كما بدا الاعتراف واسعاً بالحكومة المؤقتة من طرف الدول العربية والإسلامية وزاد التأييد المطلق لاستقلال الجزائر، ففي مؤتمر غانا للدول الإفريقية المستقلة في 15- 22 أفريل 1958م نالت الجزائر تأييداً حاراً من المؤتمر لصالح الاستقلال وسُمح لجبهة التحرير بإقامة مكاتب لها على أرض غانا ، كما أدرجت القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الـ 14 في فيفري 1959م إلا أنها لم تناقش إلا في الدورة الـ 15 بتاريخ 20 جويلية 1960م حيث قاطع الوفد الفرنسي الجلسة معتبراً ذلك تدخلاً في الشؤون الداخلية الفرنسية، إلا

[1] – الحكومة المؤقتة نقلاً عن، مسعود الجزائري: المرجع السابق، ص 52.

[2] – الحكومة المؤقتة نقلاً عن، عبد الله شريط: المرجع السابق، (ج7)، ص 306.

[3] – المصدر السابق، ص 99.

أن هذا لم يمنع الجمعية العامة من مواصلة مناقشة القضية الجزائرية حيث تحقق الاعتراف الأممي بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بتاريخ 19 ديسمبر 1960م.

ومن جهتها جندت "جبهة التحرير الوطني" ممثليها الدبلوماسيين وصحافتها لفضح النوايا الفرنسية وقامت بحركة دبلوماسية كبيرة لزيادة الضغط على فرنسا الاستعمارية، فقد عملت وزارة الشؤون الخارجية في الحكومة المؤقتة وقبل ذلك من خلال الوفد الخارجي على إيجاد تضامن جهوي وقاري، وكانت إفريقيا أحد أبرز تلك القوى الخلفية التي وجب كسبها والعمل معها يداً واحدة لتحقيق الأهداف المشتركة، ولهذا عملت الحكومة المؤقتة على ربط علاقات وطيدة بالدول الإفريقية المستقلة فعينت ممثلين لها في هذه البلدان يقومون بالمهام الموكلة إليهم منهم الدكتور "فرانز فانون" في أكرا بغانا و"عمر أوصديق" في غينيا ثم خلفه "محمد حربي" وغيرهم مما ساعد على انتشار أوسع للثورة التي اكتسبت نجاحات عديدة على الساحة السياسية الإفريقية من خلال نشاطه م، حيث عُيِّن "فانون" ممثلاً للحكومة المؤقتة في أكرا بغانا ابتداء من سنة 1960م أين بذل نشاطاً سياسياً في مختلف العواصم الإفريقية شارحاً للقضية الجزائرية ومعرفاً بها.

كانت القضية الجزائرية حاضرة في جميع المؤتمرات الإفريقية، مثل مؤتمر الدول الإفريقية المستقلة عام 1958م الذي طالب فرنسا بإنهاء القتال والدخول في مفاوضات سلمية مع جبهة التحرير، وأوصى دول إفريقيا بمساندة القضية الجزائرية مادياً ومعنوياً، ومؤتمر منروفيا لوزراء الدول الإفريقية المستقلة المنعقد بين 4 و8 أوت 1959م في ليبيريا الذي شارك فيه الوفد الجزائري بصفة رسمية ممثلاً للحكومة المؤقتة برئاسة "أمحمد يزيد" وزير الإعلام، أين لقت القضية الجزائرية تعاطفاً كبيراً، فقد ندَّدَ المؤتمر بقوة بأي قرار لإجراء التجارب النووية في الصحراء الإفريقية مع دعم القضية الجزائرية، وقد اعتبرت مشاركة الجزائر في هذا المؤتمر وصدور هذا القرار المساند للقضية الجزائرية انتصاراً جديداً للدبلوماسية الجزائرية وفشلاً للسياسة الديغولية[1] الرامية إلى تجزئة الجزائر وعزل القضية الجزائرية دولياً.

وتواصل الدعم الإفريقي للجزائر واستنكاره لسياسة فرنسا بها في مختلف اللقاءات والمؤتمرات التي أعقبت مؤتمر منروفيا في مؤتمر جميع شعوب إفريقيا الثاني في أديس أبابا (اثيوبيا) ما بين 15 – 24 جوان 1960م واجتماع برازفيل بالكونغو (ديسمبر 1960م) ، وفي مؤتمر الدار البيضاء بالمغرب ما بين 3 – 7 جانفي 1961م ومؤتمر منروفيا من 08 إلى 12 ماي 1961م، فكلها دعمت حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره ووحدته الترابية وكان بعضها وسيلة ضغط على فرنسا لتعود إلى المفاوضات مثل مؤتمر منروفيا الثاني ماي 1961م.

أدت هذه اللقاءات والمؤتمرات الإفريقية المتعددة إلى إثارة القضية الجزائرية وكانت نتائجها إيجابية إلى حدّ كبير محلياً ودولياً، كما كانت عاملاً ووسيلة لتأكيد التضامن الإفريقي وتوحيد الجهود لمواجهة السيطرة الأجنبية وإضعافها والتأكيد على استعمال كل الوسائل لطرد الاستعمار من القارة السمراء.

ولما طرح "ديغول" مشروع تقسيم الجزائر كمحاولة منه للقضاء على الثورة، ردت الحكومة المؤقتة برفض فكرة التخلي عن الجزائر كعاصمة للدولة الجزائرية وإبقاء الجزائريين في المناطق الفقيرة والمتأخرة اقتصادياً، كما رفضت فكرة

[1] – عبد القادر خليفي: المرجع السابق، ص ص 108، 110.

إنشاء جمهورية جزائرية منفصلة عن الصحراء، وهي الفكرة التي أخذت وقتاً طويلاً في معركة المفاوضات بين الجانبين الجزائري والفرنسي، فقد خرج الشعب الجزائري في مظاهرات متوالية مطالباً بالاستقلال وبوحدة ترابه الوطني كمظاهرات اليوم الوطني ضد التقسيم (5 جويلية 1961م) التي دعت إليها الحكومة المؤقتة دعماً لاستقلال الجزائر ووحدتها الترابية [1]، تحت شعار (الصحراء جزائرية)، وكانت استجابة الشعب للنداء على أوسع نطاق مما جعل السلطات الفرنسية ترد بالقوة على المظاهرات التي كانت ناجحة باعتراف الصحافة الفرنسية والدولية ، ومظاهرات أول نوفمبر 1961م من أجل الاستقلال ودفع عجلة المفاوضات وغيرها من المظاهرات التي اندلعت تعبيراً عن رفض السياسية الفرنسية الديغولية حيال القضية الجزائرية.

ومن جهتها قامت "الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية" بالتصدي للمناورات الفرنسية فكثفت اتصالاتها على المستوى الدبلوماسي لشرح المسألة، ووجهت رسائل تحذيرية للشركات البترولية، وسجلت حضورها في المؤتمر العالمي للبترول لتؤكد للعالم أن الصحراء منطقة جزائرية محتلة [2]، وفي لقاء ايفيان الأولى رد الوفد الجزائري في جوان 1961م على الإدعاء الفرنسي بتدويل الصحراء منادياً بالتعاون مع الجميع لصالح الجميع قائلاً: [3] «إن الجزائر لا تنسى بأن الصحراء تحت السيادة الجزائرية ستكون مفتوحة أمام الإنتاج الكامل، وأن تستغل ثروتها إلى أبعد حدّ ... وسنأخذ بعين الاعتبار مصالح الأقطار المجاورة، وكذلك مصالح إفريقيا وفرنسا نفسها، وسيكون المجال مفتوحاً كذلك أمام الدول الراغبة في التعاون معنا على قدم المساواة» ، وبذلت الحكومة المؤقتة الجزائرية مساعٍ لكسب الأفارقة إلى جانبها من خلال تكثيفها لزيارة الدول الإفريقية جنوبي الصحراء التي سجلت تجاوباً مع القضية، حيث أعلن الرئيس المالي آنذاك "موديبو كيتا" في 22 أوت 1961م أن مالي تقف ضد مختلف المشاريع المشبوهة المرتبطة بالصحراء، كما أدلى الرئيس السنغالي "سنغور" منتصف جويلية 1961م بتصريح أكد فيه أن حدود البلد المستعمر هي حدوده بعد الاستقلال[4]، وساندها في ذلك دول : غينيا وإثيوبيا وغانا وأوغندا خاصة عندما قامت فرنسا بالتفجيرات النووية في الصحراء الجزائرية التي استغلتها الثورة لتأليب الدول الإفريقية على فرنسا باعتبار أن ذلك مسألة تَهُمُّ كل الأفارقة وليس الجزائر فقط، وبهذا فشلت السياسة الفرنسية التي كانت تنتهج سياسية (فرق تسد) ، حيث صرح الزعيم الإفريقي "كوامي نكروما" يوماً قائلاً:[5] « إن الصحراء التي كانت من قبل تفصلنا هي اليوم توحدنا».

وحولت جبهة التحرير الوطني الصحراء إلى قاعدة عسكرية عندما قامت بفتح واجهة الصحراء، إذ قام جيش التحرير الوطني باستهداف وتخريب المراكز العسكرية ومراكز التفتيش عن النفط (معارك العرق الكبير) ما بين (1957- 1962م) وهو ما شكل هاجس قلق لفرنسا وللدول الأوروبية، خاصة بالنسبة لضرب أنابيب نقل النفط

[1] - Abderrahmane Kiouane: Les Dèbuts D'une Diplomatie De Guerre(1956- 1962), Fondation nationale des arts graphiques, Alger,2009, p 190.

[2] – دحمان تواتي وآخرون : المرجع السابق ، ص117

[3] – الوفد الجزائري نقلاً عن، أحمد الشقيري: قصة الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 141.

[4] – محمد عباس: المرجع السابق، ص 768.

[5] – نكروما نقلاً عن، عبد القادر خليفي: المرجع السابق، ص 126.

التي كانت تعتزم على مدها، وراحت الدول الأوروبية تضغط على فرنسا لإيقاف الحرب حتى يمكن استثمار البترول في السلم وبموافقة الشعب الجزائري[1]، أما على المستوى الدولي وَقَفَ الوطن العربي مع الجزائر دفاعاً عن وحدتها الوطنية والترابية.

كما تخلصت الحكومة المؤقتة من القوة الثالثة التي حاول "ديغول" خلقها للتفاوض معه وبالتالي إقصاء جبهة التحرير الوطني وسد الطريق أمامها، فقد فشل "ديغول" في تجميع المصاليين ضد الجبهة كما فشل في إغراء جيش التحرير بالاستسلام للتفاوض معه.

فخلال اجتماع المجلس الوطني للثورة في دورته الثالثة بطرابلس الليبية من 16 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960م لبحث الوضعية العسكرية والسياسية التي تتبعها الحكومة الفرنسية لكبت الثورة، اتخذ تدابير في الميدان التنظيمي لتقوية الكفاح وجعله أكثر شدة وصرامة، فصادق على موقف الحكومة المؤقتة من (مبدأ تقرير المصير) وأعطاها حرية المبادرة في اتخاذ الموقف الذي تراه مناسباً فيما يتعلق بفتح مفاوضات مع الحكومة الفرنسية وقام بتعديل الحكومة المؤقتة، حيث أصبح "بن خدة" رئيساً لها بدلاً من "عباس" و"كريم بلقاسم" وزيراً للخارجية وهو ما ساهم في شكل كبير في إنجاح الدبلوماسية الجزائرية الخارجية بعد هذا التاريخ ؛ كما خرج الاجتماع ببيان سياسي يهدف إلى القضاء نهائياً على مشكلة الداخل والخارج والسياسيين والعسكريين والمتشددين والمعتدلين وأنصار سياسة الشرق والغرب، وأكد على مواصلة الشعب الجزائري للكفاح المسلح حتى تحقيق أهدافه واضعاً ثقته في الحكومة المؤقتة في سعيها السلمي لحل القضية.

ورداً على التلاعب بالشعارات السياسية التي طرحها "ديغول" لتمويه الشعب الجزائري والرأي العام الدولي ردت جبهة التحرير الوطني بطرح شعار **(الجزائر المسلمة)** أي أن يكون الحكم للأغلبية المسلمين الجزائريين أصحاب الأرض وخضوع الأقلية الأوربية لهم كي تميز مشروعها عن مشاريع "ديغول" (الجزائر الجزائرية والجزائر الفرنسية) الرافضة لها[2].

وفي الخارج استطاعت فيدرالية "جبهة التحرير الوطني" في فرنسا التي تعرضت بشكل متتابع لحملات التمشيط والاعتقالات المتتالية بإشراف محافظ شرطة باريس آنذاك "موريس بابون" أن تشكل لجان قضائية ولجان رقابة وتحقيق عام 1959م كرد فعل على نشاط مصالح الشرطة الفرنسية التابعة لـ "بابون" حيث اهتمت هذه اللجان بضحايا القمع البوليسي وإيوائهم والبحث عن عمل لهم إلى جانب لجان إعانة المساجين، وعملت الفيدرالية في فرنسا على تنظيم الطلبة الجزائريين هناك الذين بلغ عددهم في أوت 1961م حوالي 380 طالباً ساهموا في خدمة الثورة حيث أدمج منهم ما يقارب اثنين وستين طالباً بمختلف مصالح الحكومة المؤقتة إلى غاية أوت 1961م، والتحق اثنين وستين آخرين بصفوف جيش التحرير الوطني[3].

[1] – المجاهد: ع(12)، 15 نوفمبر 1957، ص 12.

[2] – رابح لونيسي: المرجع السابق، ص ص211– 212.

[3] – علي أحمد مسعود: المرجع السابق، ص ص 39، 50.

ومن جهته صمد الشعب الجزائري أمام كل المحاولات الاستعمارية السياسية والاقتصادية التي استعملها "ديغول" ضده ليستسلم ورفض كل المشاريع الإغرائية التي جاءت بها الجمهورية الخامسة والهادفة إلى فرض الاستسلام على جيش التحرير بالوسائل السياسية بالتفرقة بينه وبين حكومته المؤقتة.

ما يمكن استخلاصه من هذا المبحث أن الثورة الجزائرية استطاعت أن تفشل كل الخطط الاستعمارية الرامية إلى الحفاظ على الجزائر فرنسية إلى الأبد، فقد تبين "لديغول" فشل مشاريعه الإغرائية عندما رآها تنهار واحدة تلو الأخرى، وتحول حلم التمسك بالجزائر عنده إلى سراب عندما أثبتت الثورة الجزائرية جدارتها في الداخل والخارج وكسبت التأييد العالمي، ما اضطر الحكومة الفرنسية الجلوس على طاولة المفاوضات والتسليم بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.

خلاصة الفصل:

من خلال ماسبق خلصنا إلى ما يلي:

أولاً– تميز واقع الثورة الجزائرية العسكري عند اندلاعها بغياب التنظيم العسكري في ظل الافتقار إلى السلاح والمال الضروريين لأية ثورة مسلحة للقضاء على الخصم، وزاد هذا الوضع تأزماً بوصول الجنرال "ديغول" إلى سدة الحكم في فرنسا عقب تمرد 13 ماي 1958م، إذ قام الأخير بتعيين الجنرال "موريس شال" قائداً عاماً للقوات المسلحة الذي شن حرباً شعواء انتقامية ضد جيش التحرير الوطني بتنفيذه لمخططه الجهنمي الذي عززه بإقامة المحتشدات والمربعات وبأسلاك شائكة على طول الحدود الجزائرية الغربية والشرقية لخنق الثورة التحريرية ومنع وصول الدعم الخارجي لها، وهو ما سبب في خسائر كبيرة وسط جيش التحرير الوطني الذي أصبح محاصراً شرقاً وغرباً وبراً وبحراً.

ثانياً– على الرغم من المخططات العسكرية التي جاء بها "ديغول" للقضاء على الثورة من (سلم الشجعان اكتوبر 1958م ومخطط شال) إلا أن الأخيرة استطاعت الصمود في وجه المشاريع الديغولية، فقام جيش التحرير بتصغير وحداته القتالية ونقل المعركة إلى قلب فرنسا ذاتها، كما تصدت الحكومة المؤقتة الجزائرية لسلم الأبطال المهين الذي دعا إليه "ديغول" حيث اعتبرته استسلاماً لا مشروطا جاء في الوقت الذي أصبح فيه جيش التحرير في مركز قوة.

ثالثاً– لم يكن واقع الثورة السياسي في بداية اندلاعها أحسن من واقعها العسكري فقد كانت تفتقر إلى الزعامة والتنظيم السياسيين والاعتراف الدولي، وحاولت فرنسا بكل ما أوتيت من قوة عزل الثورة الجزائرية عن العالم بوصفها حركة تمرد، ورداً على ذلك أعلنت جبهة التحرير الوطني عن قيام الحكومة الجزائرية المؤقتة في 19 سبتمبر 1958م لمواجهة المخططات الديغولية غير أنها واجهت جملة من التحديات الداخلية بداء بمؤامرة "لعموري" 1958م إلى محاولة "صالح زعموم" الاتصال بديغول" متفرداً إلى قضيتي "سي الزبير" و"عميرة علاوة" التي هزت مكانتها وعلاقتها بالداخل الذي راح يعقد اجتماع للعقداء داخل الجزائر في نهاية 1959م اتهموا فيه الحكومة المؤقتة بالتقصير في أداء مهامها السياسية والعسكرية، وهو ما ولد أزمة بين الداخل والخارج إلى غاية الاستقلال 1962م.

رابعاً: جرب ديغول مختلف الأساليب السياسية والاقتصادية الإغرائية، من الاستفتاء حول الدستور الفرنسي إلى مشروع قسنطينة فسياسية تقرير المصير لإدماج الجزائريين في فرنسا إلى اطلاق المصطلحات الغامضة، مروراً بمحاولة إيجاد قوة ثالثة لإقصاء جبهة التحرير الوطني فإلى مشاريع فصل الصحراء وتقسيم الجزائر من أجل التمسك بالجزائر فرنسية، إلا أن سياسته هذه أدَّت إلى زيادة المعارضة له وسط غلاة المستوطنين والعسكريين من أنصار فكرة الجزائر الفرنسية الذين باتوا يخططون لعزله من الحكم بعدما أصبح في نظرهم عاجزاً عن مواجهة المشكلة الجزائرية.

خامساً– أمام الانتصارات التي حصدتها الثورة التحريرية داخلياً وخارجياً خاصة بعد تأسيس الحكومة المؤقتة 19 سبتمبر 1958م لم يعد في موسوع "ديغول" إلا التسليم بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وهذا ما أعرب عنه يوم 16 سبتمبر 1959م وتأكد له عقب مظاهرات 11 ديسمبر 1960م، ليدخل بعدها في مفاوضات رسمية مع جبهة التحرير الوطني على أساس تقرير المصير للشعب الجزائري والتي مرت بعدة مراحل أدت في النهاية إلى تسليم فرنسا باستقلال الجزائر ووحدتها الترابية.

الفصل السادس: دعم الجمهورية العربية المتحدة المادي للثورة الجزائرية 1958- 1961م.

تمهيد.

المبحث الأول: بداية الدعم المادي المصري- السوري للثورة الجزائرية (1954- 1958م).

المبحث الثاني : دعم الجمهورية العربية المتحدة العسكري واللوجستيي للثورة الجزائرية (1958- 1961م)

المبحث الثالث : دعم الجمهورية العربية المتحدة المالي للثورة الجزائرية (1958- 1961م)

خلاصة الفصل.

تمهيد:

سأحاول من خلال هذا الفصل عرض جميع أنواع الدعم المادّي للجمهورية العربية المتحدة للثورة الجزائرية خلال الفترة موضوع الدراسة، لاستخلاص حجم الدعم المصري – السوري المقدم للثورة الجزائرية الذي في الحقيقة لم يتوقف منذ اندلاعها عام 1954م، فقد كانت مصر أول مساند للثورة التحريرية الجزائرية مادياً ولم تتوقف شحنات السلاح العابر إلى ليبيا نحو الجزائر، ما كان له أثر كبير في تفجير الثورة الجزائرية وإعطائها دفعاً قوياً، ولعبت سوريا أيضاً دوراً مادياً في دعم الثورة الجزائرية منذ اندلاعها وإن لم يكن بحجم الدعم المصري، وزاد حجم دعم البلدين للجزائر بعد تحقيق الوحدة بينهما والتي جاءت في مرحلة جدّ حاسمة من تاريخ الثورة الجزائرية التي زادت تأججا عام 1958م وبدأت تسير نحو النصر، إذ أصبحت قضية دولية مسموعة على الساحة العالمية وهو ما أكسبها تأييداً مضاعفاً خاصة من أشقائها العرب وبالأخص الجمهورية العربية المتحدة، فما نوع وحجم الدعم المادي المقدم للثورة الجزائرية من طرف الجمهورية العربية المتحدة؟ وما أثره على انتصاراتها العسكرية؟ وهل تأثر هذا الدعم بعلاقات الجمهورية العربية المتحدة مع دول المغرب المستقلة آنذاك (تونس والمغرب) ذات التوجه الرأسمالي؟

المبحث الأول: بداية الدعم المادي المصري السوري للثورة الجزائرية (1954– 1958م).

اندلعت الثورة الجزائرية بإمكانيات بشرية ومادية جد محدودة لم تسمح لها بالصمود في وجه المحتل الفرنسي مما اضطرها إلى الاعتماد على أشقائها العرب وحلفائها الطبيعيين في كسب التأييد المادي الضروري لإنجاح الثورة خاصة السلاح الذي كان أهم مشكل واجه الثورة في بدايتها، والذي لعب الوفد الجزائري للثورة في الخارج دوراً أساسياً في الحصول عليه سواء من تبرعات الدول الصديقة والشقيقة أو عن طريق الشراء من تجار الأسلحة في العالم وترجع بداية الدعم المادي المصري – السوري المقدم للثورة الجزائرية إلى بداية اندلاع الأخيرة في أول نوفمبر 1954م فقد تطور موقف الأنظمة العربية من تقديم الدعم للمقاومات العربية إبان الاستعمار الفرنسي في الجزائر والبريطاني في اليمن في حقبة "عبد الناصر" في الخمسينيات من القرن الماضي، وتضاعف هذا الدعم بعد الإعلان عن قيام الـ(ج.ع.م) في فيفري 1958م التي وضعت في أولويات سياساتها الخارجية تقديم الدعم اللامشروط للشعوب العربية المكافحة ضد الاستعمار حتى تنتصر وبالأخص الشعبين الفلسطيني والجزائري، فما أنواع الدعم المادي المقدم للثورة الجزائرية من طرف الجمهورية العربية المتحدة ما بين (1958- 1961م)؟

أولاً: الدعم المصري المادي للثورة الجزائرية (1954– 1958م).

ترجع العلاقة ما بين مصر والجزائر إلى فترة الأربعينيات من القرن الماضي، أي منذ عهد الملكية، حيث كانت مصر قبلة العرب ومعقلاً لثوار المغرب العربي، فقد فتحت صدرها للجزائريين وناصرت قضيتهم فاتحة لهم المجال لإسماع صوتهم من خلال فتح المكاتب وتأسيس اللجان، ولعب "جمال عبد الناصر" رئيس مصر بعد ذلك دوراً في التنسيقبين جماعة الوفد الخارجي الجزائري* في التحضير للثورة الجزائرية، وبما أن الوفد الجزائري كان جاداً في طرحه للقضية الجزائرية بعد فشل الحلول السلمية والمحاولات الحزبية السياسية، فإن "عبد الناصر" أخذ المسألة بعين الاعتبار ووعدهم بالمساعدة والدعم حيث قال: [1] « بعد اطلاعي على منهاج الوفد وتأملي العميق في طريقة عمله وتهيئة مراحله إرتحْتُ له وعلمت أنها عملية ناجحة لا محال، وأمدهم حالاً بما يمكن من سلاح خفيف، وأن أسعى شخصياً لدى الدول العربية لكي تمد الحركة بالمال».

واعترف "أحمد بن بلة" في مذكراته بأن المصريين وعدوهم أثناء تواجده بالقاهرة بكل مساعدة ممكنة عندما يعلنون الثورة التي بدأت بسلاح قليل جداً ما بين 350 أو 400 قطعة فقط من البنادق الايطالية Mousquetons (الموسكوتو) التي وصلت من ليبيا عن طريق طرابلس – غدامس – بسكرة[2].

كانت مصر السباقة في تقديم الدعم للجزائريين ساعدها على ذلك مكانتها ومكانة رئيسها "عبد الناصر" في العالم العربي وعدم تعرضها للاستعمار الفرنسي، وهو ما جعلها تتصرف باستقلالية أكثر اتجاه فرنسا خلافاً لأنظمة المغرب العربي التي كانت ما تزال خاضعة للاستعمار الفرنسي، كما كانت قناعة "عبد الناصر" وموقفه الإيجابي اتجاه

*– ضم الوفد الخارجي للثورة آنذاك كل من: محمد خيضر، الشاذلي المكي وقد وصلا القاهرة سنة 1951م ولحق بهما آيت أحمد، وبن بلة، وكان خيضر قد التحق بالقاهرة بعد اكتشاف أمر المنظمة الخاصة عام 1950م، ينظر، ين يوسف بن خدة: جذور أول نوفمبر 1954م، المصدر السابق، ص 247.

[1] – جمال عبد الناصر نقلاً عن، مريم صغير: المرجع السابق، ص ص 184، 187.

[2] – أحمد بن بلة: المصدر السابق، ص 2.

الثورة الجزائرية نابعاً من شعوره العربي القومي، ومن إدراكه الخاص لقمع الاستعمار الغربي الفرنسي بالجزائر وبالعالم العربي أجمع؛ فكانت القضية الجزائرية بالنسبة له قضية قومية.

وعلى الرغم من وجود تيار داخل مجلس قيادة الثورة المصرية رافضاً لدعم ومساندة الجزائر [*] على اعتبار أن الثورة داخل مصر ما تزال فتيَّة حديثة الاستقلال وتحتاج إلى نضال طويل تتطلبه أوضاع البلاد الداخلية، وأن الأولوية – في نظرهم – تقتضي إصلاح هذه الأوضاع قبل فتح جبهات خارجية بإمكانها إضعاف مصر داخلياً، إلا أن التيار الناصري داخل المجلس – انطلاقاً من قناعتهم كعرب – استطاع إقناع التيار الرافض بدعم الثورة الجزائرية لكونها سنداً قويا لمصر والأمة العربية في نضالها ضد الاستعمار بكل أشكاله، لأن استقلال مصر دون باقي الدول العربية التي ما زالت تحت نير الاستعمار لا يضمن للثورة المصرية الاستقرار لا الداخلي ولا الخارجي لتحقيق أهدافها البعيدة والقريبة المدى على حد سواء، وعلى رأسها حلم الوحدة العربية الذي لا يمكن تحقيقه دون استقلال باقي الدول العربية ومنها الجزائر[1].

أضف إليه توافق القناعة الإيديولوجية للثورة الجزائرية مع قناعة المصريين في القضاء على الاستعمار الأجنبي لذا دعموها بدون شرط وهذا ما أكده المجاهد "أحمد محساس" لجريدة الخبر الجزائرية في عددها الصادر في سبتمبر من عام 1999م في تقييمه للمساعدات المصرية ثم المصرية السورية للثورة الجزائرية حيث قال: [2] «إن الاعتقاد السائد بأن المصريين يقدمون المساعدات بالأسلحة للأطراف التي تساند قناعتهم غير صحيح، كان يوجد في القاهرة هيئة مكلفة بالاتصال بالحكومة المصرية، والأسلحة التي كانت تساعدنا بها لم تكن تقدم لشخص معين بل للثورة، وكان هناك نظام متبع والهيئة المكلفة بأخذ الأسلحة كانت معروفة ويبقى السؤال: هل المصريون يقدمون مساعدتهم حسب شروط معينة؟ أقول لا، فهم التزموا بمساعدة الثورة بعد أن تأكدوا أنها تسير حسب قناعتهم الإيديولوجية، وهذا من حقهم، وفعلاً كان هناك توافق إيديولوجي بيننا وبين الحكومة المصرية وهذه القناعات المشتركة هي التي سببت الهجوم الثلاثي عليهم سنة 1956م فدفعوا الثمن غالياً».

---

*- نفى المصري "كمال الدين حسين" وزير التربية والشؤون الثقافية الأسبق وجود تيار في مجلس قيادة الثورة المصرية رافض لدعم الجزائر ومساعدة الشعب الجزائري مؤكداً بأن مجلس الثورة كان متجاوباً كاملاً لكون "عبد الناصر" وقادة ثورة يوليو كانوا يعتبرون أن حركات التحرر في البلاد العربية ومساعدتها هو جزء من استقلال مصر، في حين لم أكد "محمود رياض" وزير خارجية مصر والأمين العام للجامعة العربية الأسبق وجود معارضة داخل مجلس قيادة ثورة يوليو اتجاه مساعدة الثورة الجزائرية، إلا أن (المجلس) لم يعطها أهمية طالما أن الغالبية كانت متجاوبة مع دعم الجزائر، ينظر، عمار بن سلطان: المرجع السابق، ص 149.

[1] – مريم صغير: المرجع السابق، ص 190- 191.

[2] – أحمد محساس نقلاً عن، محمد الأمين بلغيث: المرجع السابق، ص 200.

فهذه الأسباب جعلت مصر تتبنى دعم الثورة الجزائرية سياسياً وعسكرياً وتقف إلى جانبها على الرغم من المغريات الفرنسية*، حيث كلف "عبد الناصر" رجل المخابرات "فتحي الديب" المسؤول عن دعم النضال العربي و"عزت سليمان" قائد السلاح البحري المصري آنذاك بمتابعة تطورات القضية الجزائرية.

وبهذا وافق "عبد الناصر" دون تردد على مبدأ دعم حركة النضال المسلح بالجزائر مادياً وأدبياً انطلاقاً من إيمانه العميق بحق الشعب الجزائري المشروع في الحرية والاستقلال، ولِمَا لمسه من صدق وإخلاص ووطنية شباب المنظمة العسكرية السرية (L.O.S) في التعجيل بالعمل المسلح بمن فيهم "أحمد بن بلة" الذي كسب ثقته وحظي بدعمه؛ حيث ذكر "فتحي الديب" قائلاً: [1] «وبادرنا على الفور بالتحضير لإمداد الثورة الجزائرية بالسلاح والذخيرة وقمت طبقاً لتعليمات الرئيس عبد الناصر بصرف كميات من الأسلحة الخفيفة بأنواعها من بنادق ورشاشات خفيفة وقنابل يدوية لتهريبها إلى الجزائر»؛ وقد اعترف "عبد الناصر" نفسه بأنه سعى شخصياً دون علم وزرائه بتقديم الإعانة لثورة نوفمبر بما بذله من سلاح** على قلة ما كان بين يديه، وما ساعد به من مال اقتطعه من مصاريف مصر الضرورية لتغذية ثورة الجزائر، وما قام به من مساعي لدى الدول العربية، خاصة السعودية وسوريا والكويت لإمداد الجزائر بالمال[2].

وربطت مصر دعمها للثورة الجزائرية في البداية بتوحيد الكفاح في الأقطار المغربية الثلاث مؤيدة بذلك أفكار الأمير "بن عبد الكريم الخطابي" الداعية إلى وحدة المعركة المغاربية، تحت إطار مشروع الكفاح المغاربي المشترك، فقربت بين المناضلين الجزائريين والمغربيين وناوأت التوجه القطري لتونس التي قطعت شوطاً في التفاوض منفردة مع فرنسا[3].

فخلال اجتماع ضم: "عبد الكبير الفاسي" ،"علال الفاسي" عن حزب الاستقلال المغربي و"ابن بلة" و"خيضر" عن حركة انتصار الحريات الديمقراطية في افريل 1954م تم الاتفاق على تنسيق عمل الجزائريين المسلح مع المقاومتين المغربية والتونسية وتزويد الثوار بالسلاح [4] من أجل تحقيق الاستقلال التام لجميع الشعوب المغاربية في كفاحها المشترك ضد الاستعمار الفرنسي.

---

*- حاولت فرنسا كسب ود النظام المصري بوعود وإغراءات لتثنيه عن مساعيه الايجابية إزاء ثورة الجزائر ، من ذلك ما تقدم به رئيس وزراء فرنسا آنذاك "منديس فرانس" للحكومة المصرية – من أجل تحسين العلاقات بين البلدين – من تقديم فرنسا 20 مليار فرنك لتمويل السد العالي وزيادة حجم مشتريات فرنسا من القطن المصري ، وعقد اتفاقيات طويلة الأجل لشراء الأقطان المصرية، و إمداد مصر بكل ما تحتاجه من أسلحة ومعدات حربية مقابل تخفيض الرسوم الجمركية المطبقة على البضائع الفرنسية والتعاون بين البلدين في السياسة العامة داخل المنظمات الدولية وكذا محاربة العدو المشترك ووقف إرسال الأسلحة إلى شمال إفريقيا، وغيرها من المغريات التي كان الهدف منها شراء موقف مصر وثنيها عن مؤازرة حركات التحرر في شمال إفريقيا، ينظر، أبو القاسم العلواني: المرجع السابق، ص ص 63 – 64.

[1] – المصدر السابق، ص 48.

**- كان مصدر هذا السلاح الفائض الكبير من الأسلحة الانجليزية القديمة التي خلفها البريطانيون في مصر بعد الجلاء، أو الأسلحة الروسية، ينظر، محمد فايق: المصدر السابق، ص 61.

[2] – أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، (ج3)، ص 430.

[3] – عبد الله مقلاتي: المرجع السابق، (ج1)، ص ص 67- 68.

[4] – نفسه، (ج1)، ص 149.

وبهذا تعاون المسؤولون الليبيون مع "ابن بلة" [*] والتونسيين من أجل شراء وتمرير الأسلحة إلى تونس ثم إلى منطقة الأوراس في الجزائر، وكذا الحال بالنسبة للجبهة الغربية، فقد عمل ممثلو "جبهة التحرير" بالقاهرة على تنسيق العمل المشترك مع المغربيين وتفعيل نشاط الجبهتين الوهرانية والمغربية مستغلين في ذلك الدعم المصري بالسلاح وتساهل الإسبان في تمرير الأسلحة [**] القادمة من مصر، والتي لعبت المخابرات العامة المصرية دوراً كبيراً في إرسالها إلى الجزائر بواسطة السفن التي كان بعضها ليس ملكاً لمصر بل كانت سفناً تجارية أُستأجرت لهذه العمليات.

ففي بداية شهر ديسمبر 1954م نجح أول مخطط إنزال مصري للسلاح في سواحل طرابلس الليبية بإشراف من "ابن بلة"، فتم إنزال شحنة اليخت انتصار [***] ليلة 07 – 08 ديسمبر 1954م لتمرر إلى الجزائر عن طريق برقة (ليبيا) بنجاح بفضل تعاون المناضلين التونسيين في طرابلس، مع "ابن بلة" الذي زودته مصر بمبلغ إضافي قدر بـ خمسة آلاف (5000) جنيه لتوفير أكبر كمية من السلاح من ليبيا نحو الجزائر [1].

كان الطريق البري (الشبكة البرية) هو أفضل خيار لنقل السلاح في سرية تامة نحو الجبهة الشرقية في بداية الأمر بالتفاهم مع بعض التجار الليبيين للاستفادة بسيارات النقل المملوكة لهم، والتي تسير بانتظام لنقل البضائع ما بين مصر وليبيا [****] ليتم سحبها فيما بعد طبقاً لبرنامج زمني بالاتفاق مع الجزائريين، إلا أنه بعد تشديد بريطانيا قبضتها على الحكومة الليبية بأمر من السلطات الفرنسية بباريس لقطع الطريق على أية إمكانية لتهريب السلاح من مصر إلى الجزائر قرر "عبد الناصر" استخدام السفن لنقل السلاح مخاطراً بما يترتب على كشف العملية من آثار على العلاقات الفرنسية – المصرية، فتم الاتفاق مع رئيس الوزراء الليبي آنذاك "مصطفى بن حليم" وبموافقة من ملك ليبيا

*– كان "بن بلة" يتحرك باستمرار تحت حماية المخابرات المصرية وبمساعدة سفراء مصر وقناصلتها في كل من روما ومدريد وطرابلس الغرب، ينظر، محمد شرقي: "مشكلة التسليح وانعكاساته السياسية على قيادات الثورة الجزائرية 1954– 1962م"، المرجع السابق، ص 65. وقد عمل "ابن بلة" بعد اندلاع الثورة حتى إلى غاية اختطافه في اكتوبر 1956م على تأمين السلاح للثورة رفقة زملائه أعضاء جبهة التحرير في الخارج، حيث كان ينظم دعم العمليات بالسلاح لأن بنادق أول نوفمبر لم يكن باستطاعتها أن تدعم طويلاً حرب العصابات فكانت مهمته الحصول على أسلحة أكثر جدية من الأقطار العربية وإدخالها إلى الجزائر خاصة من مصر التي قال عن مساعداتها: « واذا كانت مصر قد أمدتنا منذ البداية بمساعدة عظيمة، فإن الأقطار العربية بدرجات أقل قد ساعدتنا بما فيها الأقل تقدمية مثل الأردن والسعودية» ينظر، أحمد بن بلة: المصدر السابق، ص 98.

**– بعد اندلاع الثورة التحريرية سافر "بوضياف" من القاهرة إلى المغرب للبحث عن السلاح، خاصة وأن المنطقة الخامسة (وهران) كانت تعاني من نقص السلاح، فجرت اتصالات بينه وبين "بن مهيدي" في مدينتي تطوان والناظور الواقعتان تحت السيطرة الإسبانية مستغلين حياد إسبانيا اتجاه الأزمة بين المغرب وفرنسا عقب نفي الملك 'محمد الخامس"، فاستغل المغاربة والجزائريون هذا الحياد ليجعلا من المدينتين قاعدتين خلفيتين لدعم الثورة الجزائرية والمغربية طبقاً لما جاء في ميثاق لجنة تحرير المغرب العربي الموقع في القاهرة بتاريخ 4 افريل 1954م فشكلت لجنة مغربية جزائرية في جويلية 1955م كلفت بجلب السلاح سميت بلجنة (التنسيق للمغرب العربي)، غير أنه بعد استقلال المغرب عام 1956م حول مركز قيادة جبهة التحرير الوطني من الناظور إلى وجدة سنة 1957م، وبقي الناظور يضم مصالح الإشارة والراديو ومصالح الاستعلامات التابعة لجبهة التحرير الوطني، ينظر، غيلاني السبتي: المرجع السابق، ص ص 107، 132.

***– قدرت قيمة شحنة اليخت انتصار 8000 جنيه، ينظر، اسماعيل دبش: المرجع السابق، ص 71.

[1] – فتحي الديب: المصدر السابق، ص ص 48، 59.

****– احتلت ليبيا مكانة هامة في استراتيجية الثورة التحريرية كونها تمثل معبراً مهماً يربط الجزائر بالمشرق وبالتالي تسهيل مرور الأسلحة، وحليفاً سياسياً مسانداً للقضية الجزائرية، فقد وقف نظامها السياسي الملكي الفيدرالي إلى جانب دعم الثورة وتسهيل مهمة دخول دعم الج .ع.م اليها خاصة وأن حاكمها آنذاك "ادريس السنوسي" ذوو أصول جزائرية، سجل موقفه الايجابي واستعداده الكامل لتأمين مهمة نقل السلاح في سرية تامة، ينظر، عبد الله مقلاتي: المرجع السابق، (ج1)، ص 407.

ليتحمل مسؤولية إنزال شحنة المراكب المصرية وإخفائها بطرابلس لحين تهريبها عبر إلى الجزائر، بمساعدة الملحق العسكري المصري بليبيا "اسماعيل صادق" الذي ارتبط بصلات مع الثوار الجزائريين، وكان يشرف على تمرير الأسلحة عبر ليبيا[1] ليتم إدخالها إلى الجزائر عبر الجهة الشرقية التي كانت المنفذ الوحيد لدخول الأسلحة إلى الجزائر حيث كان يتم نقل الشحنات إلى منطقة التخزين بتونس * بواسطة الجِمَال ثم إلى الأوراس مروراً بمنطقة الكاف وبمعرفة الجزائريين وإشرافهم على العملية بأنفسهم.

وأعقبت شحنة اليخت انتصار شحنات أسلحة كبيرة أرسلتها مصر إلى الجزائر منها ما حقق نجاحاً في الوصول وأخفق غيرها في ذلك، كشحنة اليخت "دينا" ** يوم 24 مارس 1955م الذي كان على متنه سبعة من الشبان الجزائريين الذين تم تدريبهم في مصر وتم اختيارهم لتولي بعض أعمال القيادة في منطقة وهران (المنطقة الخامسة) كان من بينهم المجاهد "هواري بومدين"، وتضمنت اليخت جملة من الأسلحة والذخيرة والمفجرات الموزعة ما بين الجزائر ومراكش[2].

وكان لنجاح عملية إيصالها يوم 28 مارس 1955م بالمغرب الأقصى ***، ووصول إمدادها إلى القطاع الوهراني **** أو المنطقة الهادئة كما كانت تصفها فرنسا ما فتح مجال التهريب إلى الجبهة الغربية التي كانت تمثل أكثر المناطق المغلقة في وجه إمداد الكفاح الجزائري بالسلاح.

واستمرت عمليات الإنزال البحري للمساعدات القادمة من الخارج حيث تشجعت قيادة الثورة والمسؤولون المصريون بتطمينات ملك المغرب آنذاك "محمد الخامس" في السماح بإنزال الأسلحة بحراً على شواطئ الريف المغربي [3] وواصلت مصر إرسال السفن المحملة بالأسلحة إلى الجزائر فأرسلت شحنة سلاح ثالثة على متن اليخت "السعيد" (Cood Hope) في 26 أوت 1955م إلا أن مهمته فشلت بسبب تعطله، وأعقبته شحنة اليخت انتصار الثانية يوم 02 سبتمبر من نفس العام لدعم الجهة الغربية بوهران ومراكش والتي احتوت على بنادق ورشاشات ومعدات عسكرية، وتمت العملية بنجاح، ونظراً للحاجة الماسة للسلاح تم إعداد شحنة جديدة للجبهة الغربية – التي

---

[1] – محمد عثمان الصيد: المصدر السابق، ص ص 110، 114.

*– كانت تونس تمثل البوابة الشرقية للثورة الجزائرية في دخول الأسلحة والمؤونة الحربية إلى الجزائر القادمة من ليبيا ومصر، علماً بأن الحكومة التونسية كانت تأخذ ما يعادل 10 % من الأسلحة الجزائرية المهربة عبر حدودها، وقد يرجع سبب ذلك إلى الفاقة التي كانت عليها تونس آنذاك، ينظر، مريم صغير: المرجع السابق، ص 146.

**– نسبة للمكلة دينا عبد الحميد ملكة الأردن التي كانت تمتلك المركب.

[2] – فتحي الديب: المصدر السابق، ص ص 83- 84.

***– نظراً لأهمية المغرب الاستراتيجية كقاعدة خلفية غربية لإمداد الثورة لذا اعتمد قادة الثورة على قسمه الشمالي كمنطقة عبور وتهريب للأسلحة بالتنسيق مع العناصر الوطنية المغربية مثل "علال الفاسي" عن حزب الاستقلال المغربي، ينظر، عبد الله مقلاتي: المرجع السابق، (ج1)، ص 205.

****– كان " العربي بن مهيدي" مكلفاً بتوزيع الأسلحة التي تأتي عن طريق المغرب الأقصى فقد كان يتنقل بنفسه إلى المكان المسمى ليشرف بنفسه على عملية تفريغ الأسلحة من البواخر ونقلها إلى التراب الجزائري غرباً ينظر، عبد الله مقلاتي: المرجع نفسه، (ج1)، ص 236.

[3] – عبد الله مقلاتي: المرجع السابق، (ج1)، ص 251.

ظلَّت تعاني إلى هذا التاريخ من نقص السلاح – تم تجهيزها يوم 14 اكتوبر 1955م لتُنقل على متن اليخت "السعيد" مرة أخرى في 21 اكتوبر من نفس العام لتخزن في ليبيا بمساعدة الليبي"عبد الحميد درنة"[1].

واستمر الإمداد المصري للثورة الجزائرية بكل ما تحتاجه من السلاح والذخيرة والمعدات الحربية بلا توقف حيث وصلت إلى ليبيا عن طريق مرسى مطروح (الإسكندرية) مئات الأطنان من الأسلحة بمختلف أنواعها إلى الجبهة الشرقية بعد مؤتمر الصومام 1956م وهو ما تشهد به الوثائق المعززة للدارسات الحديثة، والتي كانت تأتي بمساعدة ممثل الجزائر "أحمد سليم" وكان ضُباط الاتصال مع مصر قد تعددت أسماؤهم من "كريم بلقاسم" إلى "عمر أوعمران" إلى "عبان رمضان" إلى "علي محساس" إلى "محمود الشريف"[2].

فما بين ماي وجويلية 1956م أرسلت الحكومة المصرية بأمر من "عبد الناصر" شحنتين أسلحة وذخيرة على متن المركب "دفاكس" للمنطقة الشرقية والغربية بالجزائر، ونظراً للطلب المِلحّ على السلاح خاصة الجهة الغربية تمت تعبئة المركب "أتوس" في اكتوبر من نفس العام (1956م) الذي كان على متنه إضافة إلى المعدات العسكرية مجموعة من المناضلين الجزائريين الذين تم تدريبهم على استخدام اللاسلكي وأدوات التفجير ومجموعة الضفادع البشرية التي تم تدريبها في القوات البحرية المصرية، مجهزين بأجهزة ومعدات فنية، غير أن الباخرة "أتوس" احتجزت من طرف السلطات الفرنسية فور وصولها إلى المرسى الكبير بوهران في 17 اكتوبر 1956م بعد اكتشاف أمرها، وهو ما استغلته فرنسا في تقديم شكوى ضد مصر إلى مجلس الأمن بحجة تدخلها في شؤون شمال إفريقيا، ثم شنِّها لعداون ثلاثي ضدها في نوفمبر من نفس العام بغرض قطع طريق المساعدة المصرية للثورة الجزائرية[3].

غير أن الحكومة المصرية واصلت إمدادها للثورة الجزائرية وكانت استجابتها سريعة بشأن مطالب قادة الكفاح الجزائري خاصة فيما يتعلق باختراق خط "موريس" المكهرب الحدودي حيث سلمت بتاريخ 05 ديسمبر 1957م أدوات ومتفجرات للثوار الجزائريين لاستخدامها ضد خط موريس[4].

وبدورها لعبت جبهة التحرير الوطني دور كبير في ايصال تلك الأسلحة إلى داخل الجزائر عن طريق مندوبيها في الخارج، إضافة إلى الأسلحة التي اشتروها من العصابات وتجار السلاح، لتوزع على الجنود الجزائريين من تونس حيث كان كل جندي يتسلح بقطعتين من السلاح ويتم ادخالها عن طريق جبال سوق أهراس نحو الشمال القسنطيني أو نحو القبائل الكبرى، أو نحو الأوراس والحضنة مشياً على الأقدام بسلك طريق الجبال والغابات[5].

وفي جانفي سنة 1958م منحت مصر وسوريا الثورة الجزائرية كمية من الأسلحة احتوت على: مائة (100) رشاش FM وبران ثلاثمائة PM، بريطا ثلاثة آلاف (Berretta)، بندقية 303، ألفي بندقية 7- 29

[1] – فتحي الديب: المصدر السابق، ص ص 115، 130.

[2] – محمد الأمين بلغيث: المرجع السابق، ص 196.

[3] – عمار بن سلطان وآخرون: المرجع السابق، ص ص 157، 159.

[4] – فتحي الديب: المصدر السابق، ص 371.

[5] – باتريك إفينو، جون بلانشايس: المرجع السابق، ص 11.

تشيكية ، 1700 سلاح أوتوماتيكي تشيكي (مائة وخمسون MG بازوكا، ستون رشاشة (Vickers) ، ومائة وثلاثة وثلاثون مليون خراطيش[1].

لا شك أن هذا السلاح – إلى جانب ما كان يغنمه المجاهدون من قوات الاحتلال الفرنسي بعد المعارك والاشتباكات أو ما كانت تشتريه جبهة التحرير بأموال الشعب – قد طوَّر وحسَّن من أداء جيش التحرير، وزاد من قوته وعزيمته وعدده الذي وصل سنة 1957م إلى أكثر من مائة ألف جندي مزودين بسلاح عصري، بعد أن كان عدده ثلاثة آلاف مزودين بسلاح رديء من بنادق الصيد، إذ سجلت "لجنة التنسيق والتنفيذ" بكل اعتزاز تحسن نوع وعدد سلاح المقاومين الجزائريين الذين يقفون في وجه ستمائة (600) ألف جندي فرنسي مضافٍ إليهم قوات الجندرمة والشرطة والمليشيا، وهو ما صرحت به المجاهد في عددها الصادر بتاريخ 1 نوفمبر 1957م أي بعد ثلاثة سنوات من الثورة قائلة:[2] «...إن بندقية الصيد 8 مم أصبحت كلها اليوم ذكرى يوم كفاحنا المجيد منذ ثلاثة سنوات إن سلاحنا اليوم تطور وتحسن وأصبحت لدينا حتى الأسلحة نصف الثقيلة، المدافع الرشاشة، البازوكا، مدافع الهاون 45 – 60- 81 والأسلحة المضادة ...».

وللإشارة فإن وصول الأسلحة والذخيرة الحربية إلى الجزائر عبر الحدود الشرقية كان يتمُّ بصعوبة بسبب تواجد القواعد العسكرية البريطانية والأمريكية وحتى الفرنسية على التراب الليبي والتونسي وهذا ما جعل الإمدادات تصل إلى الجزائر بشق الأنفس.

أصبحت الثورة الجزائرية التي بدأت ببنادق صيد تمتلك بفضل المساعدات العربية – خاصة المصرية – مختلف أنواع الأسلحة الثقيلة ومدافع الهاون على اختلاف عياراتها، لذلك أصبح الجيش الفرنسي لا يستبعد هزيمة عسكرية حتى أن فرنسا عند اندلاع الثورة لم تتوان في توجيه التهمة إلى مصر والدول العربية تارة والشيوعية تارة أخرى ويتهمونها بمدّ "جبهة التحرير الوطني" بالمال والسلاح والرجال ووسائل الدعاية[3].

وإلى جانب التسليح استقبلت مصر على أرضها عدداً من أبناء الجزائر من أجل تجنيدهم وتكوينهم عسكرياً لتعويض النقص الذي كان الكفاح الجزائري يعانيه نتيجة استشهاد بعض القادة، فقام "بن بلة" بعد الاتفاق مع "فتحي الديب" في أواخر ديسمبر 1954م باختيار عشرين (20) طالباً جزائرياً من الدارسين بالقاهرة ومن المتطوعين للانضمام إلى الكفاح كان من ضمنهم "محمد بوخروبة" (هواري بومدين) رئيس الجمهورية الجزائرية الأسبق والذي كان على متن اليَخْت "دينا" المحملة بالسلاح إلى جانب "عرفاوي محمد صالح" ، "مجاري علي"، "عبد العزيز مشري"، وغيرهم من الذين وقع عليهم الاختيار لتولي بعض أعمال القيادة بوهران، حيث تم تدريبهم على يد الضباط المصريين المتخصصين، لمدة ثلاثة أشهر [4]؛ كما وضعت مصر عدة قواعد في سيوه وأنشاص ومرسى مطروح بالإسكندرية لتدريب الثوار الجزائريين على عمليات القذف بالقنابل والهجمات الليلية وأعمال الإشارة، كما كان

[1] – وهيبة سعيدي: المرجع السابق، ص 66.

[2] – المجاهد: ع(11)، 1 نوفمبر 1957، ص ص10، 16.

[3] – المجاهد: ع(14)، 15 ديسمبر 1957، ص2.

[4] – فتحي الديب: المصدر السابق، ص ص 70، 84.

التدريب يتم في مدرسة الصاعقة التابعة للقوات المسلحة، وعلى مستوى الكلية الحربية المصرية عموماً ليكونوا نواة الجيش الوطني الجزائري بعد الاستقلال.

إذن كانت أول شحنة سلاح للثورة من مصر عبر ليبيا، كما كانت أول صفقة سلاح للثورة من أوروبا الشرقية بتمويل مصري (حوالي مليون دولار)، وأهم التدريبات العسكرية الفعَّالة لجيش التحرير الوطني خارج الجزائر كانت تَتِمُّ في مصر التي كانت أول دولة في العالم تفتح أبوابها لتدريب حركات التحرير الإفريقية عسكرياً.

وإلى جانب الدعم العسكري دعمت مصر الثورة الجزائرية مالياً فمعظم الأموال (75%) التي كانت تقدمها جامعة الدول العربية للثورة الجزائرية والمقدرة بـ 12 مليون جنيه سنوياً كانت تأتي من مصر، وبقرار من "عبد الناصر" خصصت مصر المداخيل الأولى من تأميم قناة السويس التي وصلت إلى (ثلاثة ملايين جنيه) لصالح الثورة الجزائرية[1].

فمن المعلوم أن الثورة الجزائرية اندلعت وهي تفتقر إلى السلاح والمال معاً، فجبهة التحرير الوطني عند انطلاق الثورة كانت ميزانيتها محدودة وبسيطة لا تتعدى مليون فرنك قديم، لذا عملت على وضع جملة من القواعد والأسس والتنظيمات الخاصة بالتمويل – الذي ساهمت فيه مصر أيما مساهمة- بإشراف مناضلين من أمثال "صديق تامزالي" بتونس حتى أصبح لها فروع للتمويل بتونس والمغرب والمشرق وحسابات بنكية في أوروبا وخزينة مركزية مقرها دمشق[2].

وعملت مصر التي كانت مقراً للبعثة الخارجية الجزائرية ومركز إيداع أموال الثورة [*] على فتح مشاورات مع رؤساء وملوك العرب لوضع استراتيجية دعم مادي للثورة الجزائرية من خلال الجامعة العربية والعمل على توحيد الصف العربي وتجنيده لصالحها؛ فقد دعت مجلة "روز اليوسف" المصرية في عددها الصادر في جانفي 1958م، بوضع ميزانية ثابتة للجزائر على مستوى جامعة الدول العربية يشارك فيها جميع العرب خاصة مصر وسوريا[3].

وإلى جانب هذا خصصت الحكومة المصرية أسبوعاً للجزائر [**] منذ سنة 1957م تتولَّى خلاله أجهزة وزارة الشؤون الاجتماعية والهلال الأحمر المصري جمع التبرعات المالية والعينية بالإضافة إلى إقامة حفلات خيرية فنية يساهم فيها الفنانون المصريون والعرب تبرعاً لصالح الشعب الجزائري، لتقوم وزارة الشؤون المصرية بجمع حصيلة الأسبوع لشراء مواد إعاشة للاجئين الجزائريين في تونس والمغرب، الذين وصل عددهم إلى ما يقرب من مائتي ألف (200.000)[***]

---

[1] - Hartmut Elsenhans: La Guerre D' Algèrie 1954 – 1962, op. cit, p 82.

[2] – صالح عسول: اللاجئون الجزائريون بتونس ودورهم في الثورة 1956- 1962م، رسالة ماجستير، اشراف: يوسف مناصرية، كلية الآداب والعلوم الانسانية، قسم التاريخ والآثار، جامعة الحاج لخضر، باتنة: 2009/2008، ص 86.

*- كانت كل الأموال التي تدفعها الحكومات العربية تسلم للخزينة المصرية بالقاهرة وهي تتولى الإنفاق منها على حاجيات الجزائر، ومنها ما يدفع لأمانة مال الجامعة العربية، وبعد مؤتمر الصومام أخذ وفد الجبهة الخارجي يطالب بأن تدفع الأموال له رأساً ليتولى انفاقها على احتياجات الثورة، غير أن أغلب الدول العربية كانت تنفذ اتفاقها مع مصر خاصة السعودية، ثم اختاروا دمشق لتكون مركز لجمع حساباتهم الخاصة لأنها كانت ذات صرف حر تدخل إليها مختلف النقود الأجنبية وتخرج منها دون رقابة أو تضييق، ينظر، أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، (ج3)، ص 299.

[3] – المجاهد: ع(17)، 1 فيفري 1958، ص 5.

- **الأسابيع الخاصة للتضامن مع الجزائر: كانت تنظم دورياً عبر أنحاء التراب المصري لجمع التبرعات المالية والتعبئة المعنوية والإعلامية تنظمها وتنشطها القيادة المصرية وعلى رأسها "جمال عبد الناصر"، ينظر، اسماعيل دبش: المرجع السابق، ص 70.

***- ذكر "المدني" في تقريره الذي رفعه إلى اللجنة السياسية التابعة للجامعة العربية بتاريخ 1957/03/09م أن عدد اللاجئين الجزائريين في المغرب وتونس بلغ نصف مليون أي (500.000)، ينظر، أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، (ج3)، ص 291.

ولمواجهة مشكلة اللاجئين اتصلت بهيئة إغاثة اللاجئين الدولية لتتحمل مسؤولياتها في هذا الشأن، وتم تعيين لجنة من الهلال الأحمر المصري كلفت بالسفر إلى تونس لدراسة وضع اللاجئين الجزائريين بتونس، وبحث أسلوب توزيع المعونة المصرية التي تقرر إرسالها من الغذاء والكساء والأدوية[1].

إلا أن بعثة الهلال الأحمر المصري لقيت عقباتٍ على أرض تونس، حيث منعتهم السلطات التونسية من زيارة معسكرات اللاجئين الجزائريين، وأصرَّ الرئيس "بورقيبة" على تسلم الهلال الأحمر التونسي لمعونة مصر ليقوم بتوزيعها على اللاجئين بهدف إيهام اللاجئين بأن الفضل يرجع إليه لجهوده في جميع الإعانات من الخارج، كما رفض قبول البعثة الطبية المصرية التي أُعدت للإشراف الطبي على اللاجئين، ونتيجة لهذا قرر المصريون تسليم الجزائريين معونة مصر على الحدود المصرية ليقوموا بنقلها بوسائلهم الخاصة إلى تونس، فتم تسليمهم الدفعة الأولى من المعونة المصرية في الأسبوع الأول من جانفي 1958م والتي احتوت على ما يلي: 15.000 جلبات – 15000 حذاء- 15000 زعبوط جزائري- 15000 بدلة كاكي لجيش التحرير – 30000 بطانية صوف- 5000 طن قمح – 1000 طن سكر[2].

لكن من الناحية القانونية ومن منطلق الأعراف الدولية نجد أن الحكومة التونسية كانت على صواب فيما اتخذته من منع المصريين من توزيع المساعدات، باعتبار أن تونس أَضْحَتْ دولة مستقلة تخشى على استقلالها على غرار بقية الشعوب المستقلة آنذاك، كما أن موقف الحكومتين التونسية والمغربية من ثورة أول نوفمبر 1954م لا يمكن التشكيك فيه إلا في حالة الانطلاق من أحكام مسبقة، لأن السماح لقوات جبهة التحرير الوطني بالتمركز على الأراضي التونسية والمغربية واتخاذهما قواعد خلفية للتدريب العسكري وللهجوم على جيش العدو واستقبالهما للآلاف من اللاجئين الجزائريين يكفي للتدليل على المساندة المطلقة التي كان يقدمها النظامان للثورة الجزائرية.

واعترافاً بجميل مصر لما كانت تقوم به من إرسال إعانات غذائية ومادية للاجئين الجزائريين في تونس والمغرب، كان اللاجئون الجزائريون بتونس يعلقون صور "عبد الناصر" وسط خيمهم حسبما ذكر "بورقيبة" في شهاداته عن الدوافع التي دعته لتحمل مسؤولية السلطة التونسية[3]؛ وهو ما يدل على الاهتمام الكبير الذي لقيته الثورة الجزائرية من طرف القيادة المصرية وشعبها العربي.

ونتيجة لتزايد الدعم المصري للثورة الجزائرية قامت فرنسا بشن عدوان ثلاثي ضد مصر إلى جانب بريطانيا وإسرائيل عام 1956م، متهمة إياها بأنها وراء العمل المسلح في الجزائر؛ فبعد فشل سياستها الداخلية في القضاء على الثورة الجزائرية لجأت فرنسا إلى أسلوب آخر فاخترعت مسألة (التأييد الأجنبي) وخصوصاً الشيوعي الذي تتلقاه الثورة الجزائرية من الخارج، ووجهت التهمة على الأخص إلى مصر فراح رجال الحكم الفرنسيين يحاولون إيقاف الثورة بالهجوم على مصر هجوماً كاد يتسبب في إشعال حرب عالمية ثالثة لولا تدخل هيئة الأمم المتحدة[4].

---

[1] – فتحي الديب: المصدر السابق، ص 366.

[2] – نفسه، ص ص 366- 367.

[3] – عبد الله مقلاتي: المرجع السابق، (ج1)، ص 360.

[4] – المجاهد: ع(10)، 5 سبتمبر 1957، ص 10.

لقيت مصر خلال العدوان الثلاثي التعاطف المتبادل من طرف الثورة ما يدل على الكفاح المشترك بين الشعبين الشقيقين ضد فرنسا وحلفائها، وهذا ما عبر عنه الشهيد "سي الحواس" قائد الولاية السادسة في قوله:[1] «لو عندنا طائرات لطرنا، لو عندنا عصافير لطرنا، لو عندنا بواخر لذهبنا، إذا انتصرت مصر انتصرت الثورة الجزائرية وإذا انهزمت مصر انهزمت الثورة الجزائرية»، كما استنكرت "جبهة التحرير" العدوان الثلاثي على مصر أشد الاستنكار وعبَّرت من خلاله عن غضب الشعب الجزائري واحتجاجه الصارخ ضد هذا العدوان الغادر مؤكدة تضامنها مع الأمة المصرية في المحنة التي تجتازها.

وعلى الرغم من موقف فرنسا ضد مصر واتهامها بأنها وراء العمل المسلح في الجزائر ممَّا جرها إلى المشاركة في العدوان الثلاثي، إلا أن مصر بقيت على موقفها في دعم القضايا العربية خاصة الجزائرية فكانت قوافل السلاح متواصلة نحو الجزائر منذ اندلا ع الثورة إلى انتصارها على الرغم من تطويق السلطات الاستعمارية لحدود الجزائر بخطي (شال وموريس) المكهربين.

وفضلاً عن أشكال الدعم العسكري والمالي ساندت مصر الثورة الجزائرية إعلامياً وسياسياً ودبلوماسياً منذ اندلاعها على اعتبار أن ثورة الجزائر قضية عربية لابد من دعمها، وذلك من خلال بث مختلف البيانات التي كانت تصدر عن جبهة التحرير الوطني ثم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية فيما بعد من إذاعة صوت العرب بالقاهرة التي كان لها شرف بث أول بيان للثورة وهو بيان أول نوفمبر 1954م*، لذا اعتبر الفرنسيون وحلفاؤهم وأتباعُهم أن مصر المصدر الأساسي لتدعيم حرب التحرير الجزائرية عندما صرَّحوا: "إن الشر جاء من إذاعة القاهرة"، وهو ما يبرر مشاركتها في العدوان الثلاثي ضد مصر.

كما سمحت مصر لكل الشخصيات الوطنية باستعمال أراضيها للنشاط السياسي قصد دعم القضية الجزائرية، فقد استقبلت على أرضها ممثلي حركة "انتصار الحريات الديمقراطية" ثم ممثلي "جبهة التحرير الوطني"، (بن بلة ورفاقه)، وفتحت أبوابها أمام قيادات الثورة ليعقدوا مؤتمرهم في القاهرة (المؤتمر الوطني للثورة أوت 1957م) بعد نقل مقر "لجنة التنسيق والتنفيذ" إلى الخارج، وبهذا أضحت العلاقات المصرية بالثورة الجزائرية تزداد متانة، حيث وجدت مصر في الأعمال البطولية الثورية التي كان يقوم بها جيش وجبهة التحرير الوطني متَنَفَّساً لثورتها؛ ولعبت مصر دوراً ريادياً على مستوى جامعة الدول العربية في التنسيق مع أمينها العام آنذاك "عبد الخالق حسونة" من أجل دعم الثورة الجزائرية، فقد تلقَّت الأمانة العامة للجامعة العربية مذكِّرة من وزارة خارجية مصر بتاريخ 12/09/ 1957م تفيد بأن:

[1] – الحواس نقلاً عن، اسماعيل دبش: المرجع السابق، ص 74.

*– تم إذاعة خبر الثورة الجزائرية من اذاعة "صوت العرب" بالقاهرة، حيث قام "أحمد سعيد" بأمر من "فتحي الديب" بإثارة حماس المناضلين الجزائريين ويشحذ هممهم ويطالب الشعب الجزائري بمساندة أبنائه المناضلين كما قام في نفس الوقت بإثارة حمية الجماهير العربية لمساندة الثورة الجزائرية، ينظر، فتحي الديب: المصدر السابق، ص 48.

« الحكومة المصرية قامت بالتزاماتها كاملة في الماضي، وستقوم بها في المستقبل، وهي مستعدة للمساهمة في أي خطة عربية مشتركة تجمع الدول الأعضاء على اتخاذها حيال القضية الجزائرية »[1]، وجاء هذا رداً على طلب مندوب "جبهة التحرير الجزائرية" تخصيص ميزانية سنوية لحرب الجزائر، كما لعبت مصر دوراً مهماً على مستوى الأمم المتحدة وعدم الانحياز في التعريف بالقضية الجزائرية، وكسب التأييد العالمي لها.

وعلى المستوى الدولي لعبت مصراً دوراً هاماً في تدعيم مشاركة الجزائر وتمثيلها في مؤتمر "باندونغ" 1955م كما لعبت دوراً في تمكين الجزائريين من لعب دورٍ مؤثرٍ في منظمة تضامن الشعوب الآفرو- أسيوية منذ نشأتها بالقاهرة في ديسمبر 1957م.

فخلال انعقاد مؤتمر التضامن الإفريقي – الأسيوي (من 27 ديسمبر 1957 إلى جانفي 1958م) بالقاهرة، دعا المؤتمر إلى التضامن مع القضية الجزائرية وتقديم الدعم المادي والمعنوي لها، حيث خرج بجملة من القرارات لصالحها، وأوصى أن يكون يوم 30 مارس يوم التضامن مع الجزائر في آسيا وإفريقيا وذلك بتنظيم المظاهرات وإقامة الاجتماعات والحفلات العامة وجمع الأموال وغيرها، ووجه نداء إلى كافة شعوب آسيا وإفريقيا لمدّ الشعب الجزائري بالأموال والألبسة والأدوية والمواد الغذائية وبجميع المساعدات المادية ، وَبِمَدِّ اللاجئين الجزائريين في تونس والمغرب بمساعدة عاجلة، كما وجه المؤتمر نداء إلى جميع الحكومات خاصة حكومات آسيا وإفريقيا بأن تدافع عن قضية استقلال الجزائر أمام الهيئات العالمية وأن تجد الطرق الناجعة لحمل الحكومات التي تُعِينُ فرنسا على حربها على أن تكف هذه الإعانة[2].

لقيت الثورة الجزائرية منذ اندلاعها اهتماماً واضحاً من الرأي العام المصري حكومة وشعباً، وتضاعف هذا الاهتمام مع مرور سنوات نضال الشعب الجزائري، فقد وقفت مصر داعمة ومساندة للثورة الجزائرية، وحقق تضامنها معها مطامح الثورة في دعم مختلف نشاطاتها العسكرية والمدنية، خاصة وأن مصر قد وجدت لثورتها متنفساً في الأعمال البطولية الثورية التي كان يقوم بها جيش وجبهة التحرير الوطني.

ثانياً/ الدعم المادي السوري للثورة الجزائرية (1954– 1958م).

مثلما وقفت مصر متضامنة مع ثورة الجزائر منذ بدايتها وقفت سوريا أيضاً إلى جانبها على غرار بقية الدول العربية وناصرتها منذ بدايتها، فقد بدأ الدعم السوري للثورة الجزائرية بعد اندلاعها مباشرة وتضاعف الدعم الحكومي أكثر بعد انتخابات 1955م وفوز "شكري القوتلي" بمنصب الرئاسة الذي اتخذ منذ البداية مواقفَ مؤيدة للثورتين المصرية والجزائرية، منددّاً بكل محاولات التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان العربية من طرف القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت محل انتقاد شديد من طرف الحكومة السورية بسبب محاولاتها المكثفة مع نهاية الخمسينيات للتدخل مباشرة لتدعيم الأنظمة التابعة لها والغربية الولاء بصفة عامة، خاصة بعد الإطاحة بالنظام الملكي في العراق كالتدخل الأمريكي في المباشر في لبنان (أوت – اكتوبر 1958).

[1] – جامعة الدول العربية: الأمانة العامة: إدارة السكرتاريه، مضابط جلسات دور الاجتماع العادي الـ 29 لمجلس جامعة الدول العربية من 31 مارس 1958 إلى 9 سبتمبر 1958، المصدر السابق، 78.

[2] – المجاهد: ع(16)، 15 جانفي 1958، ص 2.

فقد اعترفت "جبهة التحرير" بأن تأييد الحكومة السورية كان دائماً وباستمرار ثميناً ومعتبراً، وكانت الثورة الجزائرية بالنسبة "لشكري القوتلي" حافزاً قوياً للمحاولات السورية الوحدوية منذ توليه الرئاسة عام 1955م، هذه المحاولات التي تجسدت عام 1958م بتأسيس الـ(ج.ع.م).

كانت سوريا من بين الدول العربية الأوائل السباقة في طلب قطع العلاقات السياسية والثقافية مع فرنسا وكذا الاقتصادية، كما كانت أول دولة تطالب بتشكيل فصائل من المتطوعين العرب للوقوف إلى جانب جيش التحرير في المغرب العربي وهذا ما اقترحه أحد النواب عقب حادثة القرصنة الجوية للوفد الخارجي للثورة الجزائرية[1].

والتأييد السوري هذا ليس نابعاً فقط من قناعات ذاتية وشعور وإحساس عربي يتوجبه وقوف العربي إلى جانب أخيه في الشدة فحسب، بل نابع كذلك من الإلتزام الدستوري للنائب أثناء تأديته لقسم اليمين الدستوري الذي يقسم فيه على أن يعمل على تحقيق وحدة العرب [2] خاصة وأن سوريا تعرضت لنفس الاستعمار الفرنسي وعانت منه الأمرين.

كان "القوتلي" ينظر إلى القضية الجزائرية على أنها قضية سوريا — نظراً لأن الاستعمار واحد- وبالتالي الإمكانيات المعنوية والمادية السورية هي إمكانيات جزائرية وهذا ما أكده لوفد جزائري زار سوريا في مارس عام 1957م، وأمر قائد الجيش السوري بفتح مخازن الذخيرة حتى يأخذ منها الجزائريون ما يريدون لأن معركتهم هي معركة العرب والأمة العربية جمعاً، حيث قال: [3]«إن سوريا مشتركة معكم في القتال، إن أردتم سلاحاً أمددناكم بالسلاح وإن أردتم مالاً عندنا ما نستطيع بذله، وإن أردتم رجالاً فرجال سوريا مستعدون لخوض الوغى إلى جانبكم، أقول هذا لكم علناً جهاراً لكي تسمع فرنسا قولنا، ولكي تعلم أننا قوم جد لا هزل، وأنا أكلم قائد الجيش السوري هنا أمامكم: لنفتح مخازن الأسلحة ولنفتح مخازن الذخيرة حتى يأخذ منها المجاهدون الجزائريون ما يريدون... ».

وهو ما صرح به وزير الدفاع السوري آنذاك "خالد العظم" في مذكراته حيث قال: [4] «قامت سوريا بما يتوجب عليها في دعم الثورة الجزائرية ومدها بالأسلحة والذخائر التي كنا نشتريها باسمنا ثم نسوقها إلى الثوار الجزائريين وتبرع المواطنون في سوريا بملايين الليرات وقدموها بكل شوق، واستمرت سوريا تجهد في الأمم المتحدة لدعم استقلال الجزائر، وآثرت استمرار انقطاع علاقاتها مع فرنسا وانقطاع السوق الفرنسي بوجه مشترياتنا من الأسلحة على أن تساير العدوان على الجزائر العربية، أو تسكت عنه».

قامت سوريا بإرسال أسلحة ومعدات عسكرية للجزائر عن طريق مصر سنة 1955م حيث أرسلت كمية من الأسلحة فرنسية وبريطانية الصنع نُقلت بطائرة مصرية إلى مصر عبر ثلاث دفعات، ثم شُحنت إلى الجزائر من ميناء الإسكندرية وتواصلت هذه الشحنات حتى بعد قيام الوحدة مع مصر وانتقال السلطة إلى القاهرة، بالإضافة إلى تدريب فرق من أعضاء جيش التحرير للتحسين من كفاءاتهم بما فيها التدريب على الطيران العسكري في الكليات

[1] – اسماعيل دبش: المرجع السابق، ص 82.

[2] – صالح لميش: الدعم السوري لثورة التحرير الجزائرية، المرجع السابق، ص 187.

[3] – شكري القوتلي نقلاً عن، أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، (ج3)، ص 300.

[4] – المصدر السابق، (ج3)، ص 370.

الحربية بدمشق وحمص بلغ عددهم عام 1957م ثمانية وثلاثين طالباً تخرجوا كطيارين [1]، شكلوا نواة الطيران الجزائري [*] وتم فتح باب التطوع لكل السوريين للجهاد في الجزائر، فتوافد على أرض الجزائر بعض السوريين الذين انضموا إلى الثورة ودعموها بأطباء [**] وبضباط سامين ساهموا بدرجة كبيرة في تدريب وتوجيه أفراد جيش التحرير وتلقينهم الأساليب الحربية الجديدة، وبقي هذا الباب مفتوحاً مع تحقيق الوحدة المصرية – السورية في ظل الـ(ج.ع.م) [2].

ناهيك عن تنظيم أسابيع التضامن مع الجزائر سنوياً لجمع التبرعات المالية والتموينات الطبية التي كان يفتتحها "شكري القوتلي" نفسه معتبراً إياها أياماً قومية، فخلال الاحتفال بأسبوع الجزائر في مارس 1957م مثلاً تسلم الوفد الجزائري (وفد لجنة السلاح) الذي كان يضم القائد "أوعمران" و"عبد الحميد مهري" وغيرهم مليون وثمانمائة ألف (1.800.000) ليرة سورية وثلاثة عشر مليون ومائتين وثلاثة عشر ألف وتسعة وأربعون (132.130.49) دولار بصكوك موقعة من الرئيس "القوتلي"، الذي أكد لهم بأن سوريا إلى جانبهم في القتال وهي مستعدة بإمدادهم بالسلاح وحتى الرجال، وفي نفس السنة تسلم ممثل مكتب جبهة التحرير الوطني بدمشق صكاً آخر قدره مليار وخمسة ملايين فرنك [3]، ومن أبرز البنوك التي كانت مسرحاً لجمع التبرعات المالية بسوريا بنك "الرافدين" الذي كانت توضع فيه الأموال باسم رئيس مكتب دمشق"عبد الحميد مهري"، واستمرت الإعانات السورية للجزائر، ففي نوفمبر من نفس العام (1957م) منحت سوريا وفد "جبهة التحرير الوطني" ثلاثمائة (300) مليون ليرة وساعدته على إنشاء محل للرهان (Loterie) فوق ترابها لصالح الهلال الأحمر الجزائري [4].

وضعت سوريا المال في مقدمة حاجيات الثورة الجزائرية ومن الأولويات التي يجب أن توفرها سوريا والدول العربية – التي كانت مساهمتها المالية إلى غاية هذا التاريخ محتشمة وضئيلة – للشعب الجزائري حيث جاء في جريدة "الرأي السورية" بتاريخ 20 جانفي 1958م ما يلي: « إن الثورة التي يخوضها الشعب الجزائري لم يُعد السلاح وحدهُ كافياً لضمان النصر فيها، بل تحتاج الحرب للوازمَ عديدة يأتي المال في مقدمتها لأنه مفتاح الحل لكل اللوازم والحاجات التي تريدها برامج الثورة، المال هو ما تريده حربنا في الجزائر المال المستمر المتدفق لكسر عناد فرنسا ولدقِّ عنق الطغاة المستبدين هو ما يحتاجه جبابرة الجزائر ... سيدهش العرب حقاً حينما يلمسون أن ما قُدم حتى اليوم من قِبل كافة الحكومات العربية يكاد لا يسدُّ إلا قسْماً صغيراً من حاجات النضال الدامي هناك ... » [5].

---

[1] – عمار بن سلطان وآخرون: المرجع السابق، ص 221.

[*]– ذكر "النحلاوي" أن سوريا استقبلت على أرضها العديد من أبناء العالم العربي في الكلية الحربية بحمص من العراق والأردن وشمال إفريقيا، حيث ذكر أن عدداً من أبناء الجزائر تخرجوا منها، وكان الطيارون الأوائل في الجزائر تخرجوا من سوريا، ينظر، النحلاوي: شاهد على العصر، المصدر السابق، (ح2).

[**]– معظم هؤلاء الأطباء كانوا قد تخلو عن عياداتهم وانخرطوا في الثورة الجزائرية لإسعاف الجرحى في المعارك مثل: يوسف زعين"، "رياض برمدا"، "ابراهيم ماخوس"، "نور الدين الأتاسي"، "صفوح الأتاسي"، و"صلاح السيد" وغيرهم ممن اشتد فيهم الحماس لدعم ثورة الجزائر وهبوا لمساعدتها رغم العقبات والحواجز وبعد المسافة بين البلدين، والمؤامرات الداخلية والخارجية التي كانت تحاك ضد الثورة الجزائرية، وضد أي طرف يمدها بالمساعدة، ينظر، عمار بن سلطان وآخرون: المرجع السابق، ص 222.

[2] – مريم صغير: المرجع السابق، ص 248.

[3] – اسماعيل دبش: المرجع السابق، ص 85.

[4] – وهيبة سعيدي: المرجع السابق، ص 65.

[5] – الرأي السورية نقلاً عن، المجاهد: ع(17)، 1 فيفري 1958، ص 5.

ودعت جريدة الرأي السورية الحكومتين السورية والمصرية والحكومات العربية إلى تقديم وبذل ما لديها من مال في سبيل معركة الجزائر وإن تطلَّب ذلك تعطيل مشاريع بأكملها فقالت: [1] «... هذا المال الذي تحتاجه الجزائر يجب أن يقدم لها من بلادنا ومن مواردنا ومن خزائن دولنا، إن تقديم المال هو واجب الحكومات العربية فالتبرعات لم تعد تجدي شيئاً في غمرة هذه الحرب الطاحنة وفي استطاعة مصر وفي مقدور سوريا أن تقدما المال اللازم للجزائر... وليحاول حكامنا في مصر وفي سوريا أن ينظروا لثورة الجزائر بمنظار قومي صرف لا أثر للإقليمية فيه وليتساءلوا: ألا تستحق إعادة النظر في بعض مشاريعها فيؤخر بعضها ويؤجل وتحول مخصصاتها إلى الجزائر؟ ...».

وعلى المستوى الشعبي تضمن التأييد السوري الجماهيري تنظيم تبرعات مالية وتقديم مساعدات طبية حيث شُكلت لجان لذلك التأييد مع ممثلي جبهة التحرير الوطني في سوريا برئاسة "عبد الحميد مهري"، كما كانت دمشق مصرفاً أساسياً لجمع التبرعات المالية العربية بحكم أن سوريا كان بها حرية تصريف العملات[2].

ونتيجة للموقف السوري المؤيد للثورة الجزائرية تعرضت سوريا إلى الضغط من طرف فرنسا وحلفائها من دول الحلف الأطلسي حيث اتهمتها فرنسا مع مصر بدعم الثوار في الجزائر، فقد قدم سفير فرنسا في سوريا مذكرة احتجاجية إلى الحكومة السورية عام 1956م تضمنت احتجاج وأسف الحكومة الفرنسية لموقف سوريا تجاه الثورة الجزائرية التي تقدم لها الدعم الدبلوماسي والعسكري، واعتبرت المذكرة الفرنسية أن هذا التأييد موجهاً ضد فرنسا، لذا طالبتها بالكف عنه، غير أن الحكومة السورية لم تستجب لطلب فرنسا معتبرة أن موقفها من الثورة الجزائرية يطرحها عليها الواجب العربي والإسلامي تجاه الشعب الجزائري المحارب[3].

إن الدعم السوري المادي المقدم للثورة الجزائرية بدأ منذ انطلاقها وشكل عامل إضافي لها مكنها من الاستمرارية وساهم في توطيد العلاقات بين البلدين أثناء وبعد الثورة التحريرية، وإن كان أقل حجماً من الدعم المصري وفي أغلبه عبارة عن مساعدات مالية أكثر منها عسكرية نظراً للظروف التي كانت تعيشها سوريا آنذاك من ضغط دول حلف بغداد عليها من جهة والمشاكل السياسية التي كانت البلاد غارقة فيها من جهة أخرى، إلا أننا سنلاحظ في المبحث الموالي كيف أن اتحاد سوريا مع مصر عام 1958م قد ساهم في تضاعف حجم هذا الدعم عندما أصبح الموقف بين البلدين موحداً اتجاه الثورة الجزائرية.

ما خلصنا إليه من هذا المبحث أن الدعم السوري – المصري للثورة الجزائرية مادياً مثل استجابة سريعة وعاجلة لقادة الكفاح في الجزائر، وساهم في صمودهم في وجه الاحتلال الفرنسي الذي حاول بشتى الطرق عزل الثورة الجزائرية عن قواعدها الخارجية في البلاد العربية، وما العدوان الثلاثي على مصر عام 1956م والاتهامات التي وجهت إليها وإلى سوريا من طرف فرنسا بدعم الثورة الجزائرية إلا دليلاً على ذلك.

---

[1] – الرأي السورية نقلاً عن، المجاهد: ع(17)، 1 فيفري 1958، ص 5.

[2] – اسماعيل دبش: المرجع السابق، ص 83.

[3] – صالح لميش: الدعم السوري لثورة التحرير الجزائرية: المرجع السابق، ص 186.

المبحث الثاني: دعم الجمهورية العربية المتحدة العسكري واللوجستي للثورة التحرير الجزائرية (1958 – 1961م).

درسنا في المبحث الأول كيف أن الدعم المصري – السوري العسكري للثورة الجزائرية قد بدأ منذ اندلاع الأخيرة وتضاعف هذا الدعم أكثر بعد الإعلان عن قيام الـ(ج.ع.م) في فيفري 1958م، إذ أكد رئيسها "جمال عبد الناصر" في خطاباته بسوريا بمناسبة الإعلان عن قيامها بأن دولته الجديدة قامت من أجل تحقيق الوحدة العربية الشاملة التي لن تتحقق إلا بجمع الصف العربي، وأنها تساند وتؤيد حركات التحرر في العالم والوطن العربي خاصة وبهذا عملت الـ(ج.ع.م) على مساندة الثورة الجزائرية ودعمها عسكرياً ولوجستياً انطلاقاً من أهدافها ومبادئها المعارضة للاستعمار في الوطن العربي والعالم أجمع، فما مظاهر هذا الدعم؟ وهل أثرت الخلافات بين الحكومة المؤقتة الجزائرية والـ(ج.ع.م) عليه؟

أولاً: التسليح والتموين.

للتعرف على موقف الـ(ج.ع.م) من دعم الثورة الجزائرية لا يكفي أن نقدم أرقاماً عن حصيلة التضامن المادية في جوانبها المختلفة بقدر ما يتوجب علينا تحليل الموقف والتعرف على ظروفه وملابساته، ففي البداية نسجل أن علاقة "جبهة التحرير الجزائرية" مع الـ(ج.ع.م) خلال الفترة موضوع الدراسة (1958- 1961م) عرفت تحسناً ملحوظاً في العموم وهو ما ساهم في وصول المزيد من الدعم الحربي إلى الجزائر في حربها ضد فرنسا، كما ساهمت الظروف التي ولدت فيها الـ(ج.ع.م) في بلورة سياسة واقعية في علاقات الثورة الجزائرية بها، خاصة وأن الـ(ج.ع.م) قبل هذه الفترة كانت تدعو إلى التحرير الشامل للبلدان العربية والوحدة القومية، وبعد اتحاد مصر مع سوريا أصبح الدعم الموجه للثورة الجزائرية بكل أشكاله يتضاعف إلى غاية استقلال الشعب الجزائري.

وتعتبر مشكلة السلاح أهم مشكلة واجهت الثورة الجزائرية عند اندلاعها، فقد اندلعت الثورة بسلاح قليل كان مخبأ في منطقة الأوراس أو تم العثور عليه من بقايا مخلفات الحرب العالمية الثانية، ولقد وعدت مصر الوفد الخارجي للثورة بتقديم مختلف أنواع الدعم العسكري للثورة الجزائرية عند اندلاعها، وهو ما تحقق فعلاً عندما أرسلت العديد من شحنات السلاح المصري عبر ليبيا إلى شرق وغرب الجزائر، إذ لم يكن بمقدور الجزائر وحدها أو حتى بالتحالف مع تونس والمغرب أن تواجه فرنسا والدول الغربية، وبعد الإعلان عن تأسيس الـ(ج.ع.م) أكد رئيسها "عبد الناصر" عزمه على مواصلة دعم حركات التحرر في الوطن العربي بما فيها القضيتان الفلسطينية والجزائرية.

وفي هذا الإطار عملت كلا من مصر وسوريا بعد اتحادهما على مواصلة دعم الثورة الجزائرية بمزيد من السلاح، إلا أن الحركية النشيطة لإدخال السلاح إلى الجزائر جابهتها منذ عام 1958م المراقبة الفرنسية وخطي (شال وموريس) المكهربين على الحدود الجزائرية الشرقية والغربية، فاستمر تدفق الأسلحة إلى تونس لتتركز في الحدود ليتم ادخالها فيما بعد إلى الجزائر في ظروف صعبة جداً بالتنسيق بين الثوار التونسيين والمسؤولين الجزائريين، حيث ذكر المجاهد "الشاذلي بن جديد" في هذا الشأن: [1] «أنه مع نهاية 1958م وبداية 1959م أقيم السد الثاني (خط شال)

[1] – المصدر السابق، (ج1)، ص 111.

خلف الأول (خط موريس) ... وبعد إقامة السدَّين أضحت عمليات الاختراق محفوفة بالمخاطر، بل ومستحيلة في غالب الأحيان»، وعلى الرغم من الضربات التي تلقتها تونس من فرنسا كأحداث ساقية "سيدي يوسف" (8 فبراير 1958م) التي راح ضحيتها العشرات من المدنيين بحجة متابعة المتمردين من الجزائريين في التراب التونسي، إلا أن الـ(ج.ع.م) واصلت دعمها للثورة بالسلاح الذي استفاد منه جيش التحرير في حربه ضد فرنسا، متحدية بذلك أعداء الوحدة الذين ظنوا أنها ستنشغل بمشاكلها عن دعم الجزائر وغيرها من الشعوب المحتلة وقتئذ.

وبحلول سنة 1958م أصبح جيش التحرير الجزائري الذي كان يضم أكثر من مائة ألف محارب، يملك ويستخدم أسلحة حديثة في مواجهة ما يقارب مليون جندي فرنسي مجهزين بجميع أنواع العتاد، واستطاع أن يلحق بالقوات الفرنسية – المدعمة بعتاد الحلف الأطلسي- خسائر باهظة في الأرواح والعتاد يصاحبها إفلاس في خزينة الدولة الفرنسية مع اشتداد الحرب، وكان هذا بفضل الدعم العسكري المقدم له من طرف الأصدقاء والأشقاء العرب وعلى رأسهم الـ(ج.ع.م) التي قدمت خلال هذا العام (1958م) أسلحة وذخائر حربية للجزائر منها الرشاشات الألمانية التي ترسل 1200 طلقة في الدقيقة الواحدة والتي شكلت خطراً كبيراً على الطيران الفرنسي، ففي شهر جانفي 1958م وحده تعطبت أو احترقت بتأثير هذه الرشاشات الألمانية سبعين (70) طائرة فرنسية[1].

فقد سلمت الـ(ج.ع.م) لجبهة التحرير الوطني يوم 10 فيفري 1958م كمية من الذخيرة الحربية التي لم تكن تتوفر لدى المجاهدين الذين كانوا في أشد الحاجة للذخيرة الحربية أمام امتلاكهم لمعدات حربية متعددة ومختلفة وبعد أن أصبح العدو يلجأ إلى حشو الذخيرة الحربية التي يستولي عليها المجاهدين بعد الانتصار في المعركة بمادة بلاستيكية شديدة الانفجار مما خلف ضحايا كثيرين في وسط جيش التحرير[2]، وتضمنت الكمية ما يلي[3]:

العدد	الصنف
540.375	طلقة ذخيرة للبندقية الموزر 9 مم
1.383.200	طلقة ذخيرة للبندقية

وفي يوم 19 فيفري 1958م سلمت للقائد "عمر أوعمران"* الذي وصل إلى القاهرة ليعمل مندوباً مستديماً لاستلام الأسلحة لصالح جيش التحرير الوطني كمية من الأسلحة استجابة لطلبه تضمنت ما يلي:

[1] – المجاهد: ع(19)، 1 مارس 1958، ص 10.

[2] – لخضر بورقعة: المصدر السابق، ص 26.

[3] – فتحي الديب: المصدر السابق، ص 372.

*– **عمر أوعمران:** ولد عام 1919م بالقبائل، انضم إلى حزب الشعب، حكم عليه بالإعدام عام 1945 ثم أعفي عنه فالتحق بالجبل عام 1947م وقف في صف مصالي ضد المركزيين في أزمة 1954م، بعد اندلاع الثورة أصبح نائباً لكريم بلقاسم في المنطقة الثالثة (القبائل) ثم قائد للولاية الرابعة 1956م عضو المجلس الوطني للثورة (1956- 1962م)، عين عام 1960م ممثلاً لجبهة التحرير في تركيا، انسحب من الحياة السياسية بعد الاستقلال، ينظر، محمد حربي: المرجع السابق، ص ص 190 – 191. كان "أوعمران" و"ابن عودة" قد أرسلا قبل اختطاف طائرة الوفد الخارجي (اكتوبر 1956م) إلى مصر بموجب قرار من مؤتمر الصومام من أجل تمرير الأسلحة إلى داخل الوطن ولتنظيم صفوف جبهة التحرير الوطني خاصة في تونس وليبيا حيث دب فيها نوع من التهاون واللامبالاة، وليس كما ادعى "فتحي الديب" بأنه (أوعمران) أرسل إلى القاهرة ليحل محل "ابن بلة" ليتولى مسؤولياته ينظر، محمد العربي الزبيري: قراءة في كتاب عبد الناصر وثورة الجزائر: المصدر السابق، ص ص 121- 122.

العدد	الصنف
500	طوربيد بنجالور صاج معبأ
500	طوربيد بنجالور بلاستيك
2000	مفجر 8
1000	متر فتيل أمان مغطى

تم ترحيل هذه الكمية إلى تونس لاستخدامها ضد القوات الفرنسية، التي زادت خسارتها، فحسب شهادة ضابط فرنسي كبير يدعى "كلوسترمان" (أحد ضباط الطيران الفرنسي) في فيفري 1958م، فإن الجيش الفرنسي بلغ درجة من التعفن والانحلال بعد خسارته للمئات من الجنود، ما جعل القيادة الفرنسية تطلب إمدادات ضخمة من الرجال والعتاد ما بين 600 و 800 ألف جندي، وطالبت بأن تُمنح سلطات إدارية واسعة لتنفيذ سياسة القوة والعنف ضد السكان الذين أصبحوا ينضمون إلى الثورة جماعات لما رأت نفسها عاجزة عن مواجهة الثورة بما لديها من قوات[1].

وأمام الحاح الجزائريين على السلاح سلم "فتحي الديب" "عمر أوعمران" يوم 11 مارس من نفس العام (1958م) الكمية التالية[2]:

العدد	الصنف
3000	بندقية 303 و
2940	كنه بل للبندقية
200	رشاش برن 303 و.
200	ماسورة احتياطي للبرن
204	رشاش الماني م 42.
204	ماسورة احتياطي للرشاش
500.448	طلقة ذخيرة 303 و
1.000.380	طلقة ذخيرة 7.92 مم

وتوالت شحنات السلاح المصري – السوري إلى الجزائر استجابة لإلحاح الوفد الخارجي للثورة بطلب المزيد من السلاح، ففي لقاء جمع "أحمد توفيق المدني" رئيس مكتب "جبهة التحرير" بالقاهرة و"كمال رفعت" وزير الدولة الذي كلفه "عبد الناصر" بتولي شؤون الثورة الجزائرية يوم 18 مارس 1958م، طلب "المدني"[3] من "رفعت" ضرورة إعانة الثورة الجزائرية بالمال والسلاح وحرر لهُ مذكرة مما جاء فيها: «... لقد عرضت على سيادتكم أثناء هذا

[1] – المجاهد: ع(24)، 29 ماي 1958، ص 6.

[2] – فتحي الديب: المصدر السابق، ص 373.

[3] – المصدر السابق، (ج3)، ص ص 378- 379.

الاجتماع حاجة جبهة التحرير الوطني الجزائرية الملحة لمدد سريع جداً مالاً وسلاحاً لكي تستطيع أن تجابه الموقف الحاضر في الجزائر بنجاح وأن تخيب كل برامج الجنرال ديغول ... أما من حيث السلاح فقد سلمت لسيادتكم قائمة بها الأنواع المطلوبة التي تلحُّ القيادة العامة لجيش التحرير في طلبها إلحاحاً شديداً لكي تتمكن من تحطيم الخطوط الدفاعية الفرنسية الموضوعة تجاه الحدود التونسية، وإننا لنأمل من حكومة الجمهورية العربية المتحدة أن تحقق بأقصى سرعة رجاء قيادة جبهة التحرير الوطني مع الشكر والتحية والاعتراف بالجميل».

وفي هذا إشارة منه إلى حاجة جيش التحرير الوطني الماسة إلى أسلحة حديثة قادرة على تحطيم خط "شال" أو (خط الموت) المكهرب والملغَّم للسماح بدخول الأسلحة إلى داخل الجزائر، لكونه شكَّل أكبر عقبة أمام ذلك بشهادة المجاهدين الذين تم عزلهم عن الشعب بإقامة المحتشدات، حتى أصبح من الصعب تزويد الولايات الداخلية بالسلاح والعتاد، وكانت عمليات العبور تنتهي في غالب الأحيان إما بالفشل، وإما بهلاك المجاهدين بصعقات الأسلاك الشائكة وانفجار حقول الألغام، أو في كمائن تنصبها فرق المراقبة المنتشرة على طول الخطين [1] فقد بلغت خسائر الولاية الرابعة (الجزائر) مثلاً الذين استشهدوا خلال ذهابهم أو غيابهم للقاعدة الشرقية لجلب السلاح ثماني كتائب أي ما يعادل ثلاثة آلاف شهيد[2].

فكان أن استلم "أوعمران" شحنة ثانية من الأسلحة في نفس الشهر يوم 31 مارس 1958م تضمنت ما يلي: [3]

العدد	الصنف
5000	بندقية نصف ألية 7.92مم.
300	رشاش برن 303 و.
300	ماسورة احتياطي للبرن.
900	خزنة ذخيرة للبرن.
300	رشاش متوسط 7.92مم
300	ماسورة احتياطي للرشاشات 7.92مم
1.000.000	مليون طلقة 303 و
2.000.000	مليوني طلقة 7.92 مم
5000 من كل نوع	مزيته –كفة جلد للذخيرة
5000 من كل نوع	حبل تنظيف للبندقية
300 من كل نوع	مزيتسه – حبل تنظيف
300	علبة صاج لشريط للذخيرة

[1] – الشاذلي بن جديد: المصدر السابق، (ج1)، ص 113.

[2] – لخضر بورقعة: المصدر السابق، ص 22.

[3] – فتحي الديب: المصدر السابق، ص ص 374، 691.

300	حبل تنظيف – شريط ذخيرة سعة 100 طلقة داخل العلبة

وفي أول ماي 1958م تسلم "نور الدين فراج" نائب "أوعمران" كميات من المتفجرات التالية بناء على طلب جبهة التحرير الوطني:[1]

العدد	الصنف
500	طوربيد بنجالور صاج 150 سم.
500	طوربيد بنغالور بلاستيك 150سم
1000	فتيل أمان مغطى

وذكر "فتحي الديب" في كتابه "عبد الناصر وثورة الجزائر" أنه على الرغم مما سلموه من سلاح وذخيرة إلى القائد "أوعمران"، إلا أن الأخير ظل يطالبه بالمزيد من السلاح والذخيرة نظراً لانضمام مقاتلين جدد إلى جيش التحرير الوطني، وأهمية الاستفادة من فرصة سهولة التهريب عبر تونس، فسلم لهُ يوم 26 ماي 1958م شحنة سلاح جديدة تضمنت كمية كبيرة من الذخيرة والسلاح* منها ما يلي:[2]

العدد	الصنف
5000	بندقية نصف ألية 7.92مم.
200	رشاش برن 303 و.
200	رشاش متوسط 7.92.
1.000.000	مليون طلقة ذخيرة 303 و.
2.000.000	مليوني طلقة 7.92 مم.
100	قنبلة مضادة للدبابات
100	خرطوشة لقذف التيلة ص/د
1500	قنبلة يدوية ميلز
500	قالب
250	كيلو جرام جلجانيت
100	مفجر طرقي 8.
36	متر فتيل مأمون

[1] – فتحي الديب: المصدر السابق، ص ص 374، 692.

*– **ينظر بيان الشحنة في الملحق رقم ((39))**.

[2] – فتحي الديب: المصدر نفسه، ص 374.

وازداد دعم الـ(ج.ع.م) للثورة الجزائرية بالسلاح وهو ما ساهم في رفع معنويات جيش التحرير الوطني المحارب الذي أصبح يحقق انتصارات باهرة على الجيش الفرنسي خلال هذه السنة التي تميزت بوصول "ديغول" إلى سدة الحكم على رأس الجمهورية الفرنسية الخامسة وانتهاجه لسياسة خاصة حيال القضية الجزائرية، ارتكزت على التفوق العسكري بإمداد الجيش الفرنسي بمزيد من الدعم البشري والعتاد الحربي الذي كان معظمه يأتي من أمريكا وحلفاء الغرب من قوات الأطلسي، وهو ما جعل الثورة الجزائرية في أمس الحاجة إلى مزيد من الدعم العسكري الذي أصبح الكولونيل "أوعمران" يلحُّ عليه أكثر من أي وقت مضى، فكان أن سلمت له الـ(ج.ع.م) يوم 09 جوان 1958م أجهزة لاسلكية كانت استوردتها خصيصاً لجيش التحرير مع كافة لوازمها:[1]

العدد	الصنف
02	جهاز شحن البطاريات
05	جهاز تليبورت
05	مغزى يعمل بالبطارية
05	ايريال شريط
05	موصل صغير
10	خوصة معدن
10	بطارية موديل 777.
05	حزام جلد لجهاز التليبورت

وفي يوم 19 جوان 1958م تسلم نائب "أوعمران" "محمد نور الدين فراج" ما يلي:[2]

العدد	الصنف
875	طوربيد بنجالور صاج
295	طوربيد بنجالور بلاستيك
1115	مفجر طرقي 8
1180	متر فتيل أمان مغطى

وفي نفس الشهر (أول جوان 1958م) قصد "أحمد توفيق المدني" إقليم الشمال (سوريا) والتقى بعدة شخصيات سياسية من رجال الحكومة هناك من أمثال: "أكرم الحوراني" نائب رئيس الـ(ج.ع.م)، و"خليل كلاس" وزير الاقتصاد و"عبد الحميد السراج" وزير الداخلية وغيرهم، تحصل من خلالها على ألفي قنطار من القمح السوري هدية من إقليم الشمال لفائدة جيش التحرير الوطني على أن يوضع بميناء اللاذقية ليقوم الجزائريون بنقله إلى داخل البلاد[3] لتغطية حاجات جيش التحرير الوطني من الغذاء.

[1] – فتحي الديب: المصدر السابق، ص 375.

[2] – نفسه، ص 375.

[3] – أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، (ج3)، ص 384.

وفي يوم 10 جويلية 1958م تسلم "أوعمران" دفعتين من السلاح والذخيرة بكميات كبيرة بهدف سرعة إدخالها عبر الولايات الشرقية لولاية وهران التي كانت تعاني من نقص السلاح والذخيرة نتيجة الضغط الذي مارسته عليها السلطات المراكشية*، وكان بيان الدفعتين كما يلي:[1]

الدفعة الأولى:

العدد	الصنف
4000	بندقية 7.92 مم
200	رشاش متوسط 7.92
200	رشاش برن 303 و.
2.000.000	ميلوني طلقة 303 و.
3.000.000	ثلاثة ملايين طلقة 7.92مم.

الدفعة الثانية:[2]

العدد	الصنف
2010	بندقية موزر 9 مم.
60	رشاش متوسط
14	مدفع الفا متوسط
17	مدفع مضاد للطائرات
24	بندقية اطلاق ايترجا
04	جهاز لاسلكي
987.500	طلقة ذخيرة 9 مم للموزر
1.989.000	طلقة ذخيرة 7.92 مم.
1.241.088	طلقة ذخيرة 7.5 مم فرنسي
2.700	ذخيرة ضد الدبابات

*- لم تكن علاقات "جبهة التحرير" بتونس والمغرب إبان الثورة التحريرية خالية من المشاكل والتوترات إلا أنها لم تتوصل إلى تقويض جدار التضامن المغاربي لصالح جبهة التحرير، فالمغرب الأقصى كانت لهُ مطالب في تندوف، إلا أن ذلك لم ينل من الدعم الذي قدمه المغرب للجزائر قيادة وشعباً منذ بداية حرب التحرير إلى نهايتها، ينظر، صالح بلحاج: المرجع السابق، ص ص 332- 333.

[1] - فتحي الديب: المصدر السابق، ص 375.

[2] - نفسه، ص 375.

وبفضل هذا الدعم وتضحيات الشعب الجزائري أصبح جيش التحرير الوطني جيشاً حديثاً بالنسبة لذلك الوقت، له ذاتيته الخاصة وقيادته الموحدة تحت سلطة "لجنة التنسيق والتنفيذ"، وله إمكانياته الخاصة من تسليح وتموين ومواصلات ومخابرات ووسائل الصحة ومدارس ضباط وصف الضباط ورجال فنيين وعسكريين مما زاده قوة على قوة فقد سجل "كريم بلقاسم" لصحيفة "ليكسبريس" الفرنسية في سنة 1958م: «أن جيش التحرير الوطني لم يبلغ في السابق من القوة ما بلغه اليوم... »، وفي نداء وجهه "كريم" لجيش التحرير قال فيه: [1] «أيها المجاهدون الأبطال إنكم الآن 120 ألفاً في صفوف جيشنا الوطني الفتي الذي شق طريقه نحو المجد ... وانه استطاع أن يقوّي صفوفه ويحسّن وسائله وأسلحته التي يغنم أكبر قسط منها من أيدي عدوه بعد أن كان عدده 3000 مقاوم عند اندلا ع الثورة، فها هو اليوم يشتمل على 120 ألف مجاهد منظمين ومسلحين أحسن تسليح، ويتحصل على إعجاب العا لم لأنه استطاع أن يحبط جيشاً يتجاوزه أضعافاً مضاعفة في العدد والعتاد »؛ وهذا ما اعترفت به القيادة الفرنسية نفسها، إذ أن الجنرال "سالان"صرح قائلاً:[2]«بأن جنودنا يتهربون من المعركة».

وفي يوم 2 أوت 1958م تسلم "أوعمران" الكمية التالية: [3]

العدد	الصنف
3000	متر فتيل أمان
2500	مفجر طرفي 8
2500	طوربيد بنجالور صاج
02	صندوق فتيلة
01	صندوق للمفجر

وتسلم يوم 31 أوت من نفس العام مايلي:

العدد	الصنف
2000	رشاش متوسط 7.92مم
10.000	شريط سعة 50 طلقة للرشاش
2.000.000	مليوني طلقة ذخيرة 7.92 مم
2000	ماسورة احتياط
2000	خزنة للرشاش صغيرة
4000	علبة للشريط مستطيلة
2000	حبل تنظيف

[1] – كريم بلقاسم نقلاً عن، المجاهد: ع(27)، 22 جويلية 1958، ص9.

[2] – سالان نقلاً عن، المجاهد: ع(26)، 2 جويلية 1958، ص 2.

[3]– فتحي الديب: المصدر السابق، ص ص 376، 699.

2000	مزيته
529	صندوق عبوة
1406	صندوق عبوة أجناس[1]

ويمكننا من خلال جرد هذه الأرقام معرفة مدى حجم الكمية والعدد من الذخيرة الحربية الذي تقدمت به الـ(ج.ع.م) للثورة الجزائرية، فهي كميات كفيلة بتسليح جيش حديث وقتئذ، حيث ضمَّت مختلف أنواع الأسلحة والمتفجرات الألمانية الصنع وبعضها فرنسي الصنع، ساهمت في تلبية ما أمكن من احتياجات جيش التحرير الوطني وشكواه من نقص الأسلحة خاصة بالنسبة لأجود النوعيات منها، كالمتعلقة بقطع الأسلاك الشائكة وأجهزة الإرسال والاتصال اللاسلكية والمختصة بتفجير الطرق؛ كان بإمكانه أن يحقق بواسطتها انتصاراً ساحقاً على الجيش الاستعماري، غير أن بقاء معظمها مكدساً في مخازن ليبيا وتونس، وعجز قيادة الخارج على إدخالها حال دون ذلك.

فقد أفهم "فتحي الديب" القائد "أوعمران" بأن الكميات التي تسلمها من الـ(ج.ع.م) بدءً من جانفي إلى أوت 1958م كافية لتسليح جيش حديث قادر على القتال لفترة طويلة دون الحاجة لإمداد جديد، وأن الـ(ج.ع.م) لم تقصر في الاستجابة لطلباتهم من السلاح الذي ظل مكدساً بالمخازن الليبية والتونسية، بشهادة قادة الثورة في الداخل أنفسهم بسبب الخلافات بين الداخل والخارج المقصر في إدخال الأسلحة، إذ ذكر المجاهد "علي كافي"[2] في مذكراته أن جيش التحرير الوطني في الداخل كان يعاني من قلة الأسلحة التي ظلت مكدسة في الخارج، في الوقت الذي كان يصارع فيه الجيش آثار العمليات التمشيطية الجنونية خاصة الولايتين الثالثة والرابعة أمام عجز قيادة الخارج التي اتهمها بتسيير الثورة من الصالونات والمكاتب والفرار من الداخل حيث شبح الموت والجوع والمرض فقال: « إن القطيعة كانت شبه تامة بين الداخل والخارج فلا جواب على برقيات النجدة من جميع قيادات الولايات والجنود مجمدون على الحدود، والأسلحة المتطورة المشتراة والمهداة من الدول الشقيقة والصديقة من الخارج مكدسة وأموال الثورة تستعملها البنوك الأجنبية، في حين أن جيش التحرير الوطني يعاني من قلة الأسلحة والذخيرة والتموين والجنود والإطارات والأموا ل، وتوسع الحركة المصالية [*]، والشعب يأكله الحرمان والجوع والبرد والأمراض في مراكز التجمع والمحتشدات ... وكان المعنيون في لجنة التنسيق والتنفيذ يردون على برقيات قيادة الداخل: "سلاحكم في أيدي عدوكم"...».

[1] – فتحي الديب: المصدر السابق، ص ص 376، 700.

[2] – المصدر السابق، ص 175.

*– ففي تقرير بعث به كلا من "علي كافي" قائد الولاية الثانية و"عميروش آيت حمودة" قائد الولاية الثالثة إلى وزير القوات المسلحة في الحكومة المؤقتة عام 1958م أوضاحا فيه وجود وحدات مصالية تقدر بحوالي 13 كتيبة في أولاد جلال (الولاية الأولى) وأولاد نايل وبوكحيل والجلفة (الولاية السادسة) مما يشكل خطر على وحدة البلاد والحكومة المؤقتة بإمكان استغلالهم من طرف فرنسا ضدها، ينظر، علي كافي: المصدر نفسه، ص 183. وذكر بورقعة أن = الولاية الرابعة تأثرت بنشاط "بلونيس" المشبوه وأن عناصره استمرت في محاربة الثورة حتى بعد مقتله من ذلك معركة دارت بين مجاهدين من الولاية الرابعة ومصاليين شهرا قبل اعلان وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962م، ينظر لخضر بورقعة: المصدر السابق، ص 14.

وهو نفسه الاتهام الذي وجهه الرائد "بورقعة" لقيادة الثورة في الخارج التي اتهمها بالتلاعب بمصالح الثورة حيث قال عن قادة الخارج: [1] « لم يكن يعنيهم مستقبل الوطن ومشاعر الجماهير وآلامهم في القرى والمداشر والجبال والمدن، بقدر ماكان يهمهم أن يقال عنهم هم قادة الثورة ولسان حالها».

ونتيجة لهذا الواقع الذي شهدته الثورة الجزائرية ولم تغفل عنه الـ(ج.ع.م) طالب "فتحي الديب" القائد "أوعمران" بضرورة سحب السلاح المكدَّس وتسليمه إلى المناضلين داخل الجزائر، مؤكداً لهُ بأن الـ(ج.ع.م) لن تتجاوب مع أي طلب جديد للسلاح أو الذخيرة ما لم يتم إدخال الأسلحة المكدسة لداخل الجزائر [2]، خوفاً من تطور الأحداث في البلدين (ليبيا وتونس) وبالتالي فإن بقاء الأسلحة مخزنة على أراضيهما يشكل خطراً على الثورة الجزائرية التي ظل جيشها في أَمَسِّ الحاجة لذلك السلاح.

اعتمدت الـ(ج.ع.م) على البر لنقل السلاح إلى الثوار الجزائريين منذ بداية 1958م بدل الاعتماد على الطريق البحري أو الجوي، ويرجع السبب في ذلك ما يتطلبه الأخير من الوقت الكبير أمام تحفظ تونس والمغرب ونتيجة لخسارتها للمركب "دفاكس" في أواخر 1957م ومقتل طاقمه البحري بقيادة الملازم "محمد أحمد ذكرى" وقبطانها "ميلان باتشسن"، عندما هاجمت البحرية الإسرائيلية المركب وأغرقته في شرق البحر الأبيض المتوسط وهو في طريقه لنقل شحنة سلاح إلى سوريا، فترتب عن ذلك انحسار اعتمادهم على الطريق البري عبر ليبيا وتونس لتهريب السلاح والمعدات الحربية لداخل الجزائر[3].

حيث قررت الـ(ج.ع.م) في أوائل سنة 1958م شراء ستة لوريات مرسيدس (سيارات شحن) حمولتها 20 طن قُدِّر ثمنها بـ 57000 دولار، وكلفت ملحقها العسكري بألمانيا [*] للتعاقد وشحن اللوريات للإسكندرية وكلفوا المسؤول الجزائري عن التسليح والنقل "عمار خميس" [**] بإعداد اثني عشر سائقاً مؤهلاً من الشباب الجزائري لقيادة هذه السيارات بمعدل سائقين لكل سيارة، فوصلت اللوريات الستة يوم 24 اكتوبر 1958م ليتم تسليمها لعمار خميس" والسائقين الجزائريين بمجرد التخليص عليها بالجمارك لتساهم في عملية إمداد الثورة الجزائرية بالسلاح [4] خاصة جيش الحدود الذي ارتفعت قواته في سنة 1958م عدداً وعُدَّةً بالمقارنة مع قوات ولايات الداخل التي انخفضت عدداً وعدة في الفترة نفسها، فقد بلغت قوات جيش الحدود في تونس والمغرب من 15000 إلى 20000 رجل في ماي من

---

[1] – المصدر السابق، ص 21.

[2] – فتحي الديب: المصدر السابق، ص 376.

[3] – نفسه، ص 397.

*– كان لمصر قبل وحدتها مع سوريا ملحقين عسكريين، بباريس "ثروت عكاشة" وزير الثقافة فيما بعد، وبالرباط "حسن فهمي عبد المجيد" وبليبيا "اسماعيل صادق" يعملون على تسهيل تمرير الأسلحة إلى الجزائر بدراسة الأوضاع في هذه البلدان، ينظر فتحي الديب: المصدر نفسه، ص 289.

– ذكره فتحي الديب أيضاً باسم عرعار خميس وهو الذي كان مكلفاً باستلام السلاح المصري – السوري دون مقابل إلى جبهة التحرير الوطني مثلما يبدو من كشوفات إيصال السلاح التي كان يوقع عليها، **ينظر الملحق رقم ((40))، ولعله يقصد به "محمود قنز" الذي كان عضوا في الولاية المؤقتة (سوق أهراس) أو القاعدة الشرقية فيما بعد، والذي عُيّن نائباً لأوعمران عام 1957م للقيام بمهمة التسليح، ينظر، محمد زروال: المصدر السابق، (ج 2)، ص 396.

[4] – فتحي الديب: المصدر السابق، ص 397.

نفس العام بسبب كثرة الخروج من الجزائر وارتفاع عدد اللاجئين المتطوعين من جهة أخرى، فكان مستوى تسليحهم جيدا إذ كانت هذه القوات مزودة برشاشات مضادة للطيران ومدافع البازوكا والهاون بل ومدافع ثقيلة ثابتة، كما استفاد من خدمات ضباط تلقوا تكويناً عسكرياً حديثاً في المدارس العسكرية بالشرق الأوسط أو في الجيش الفرنسي[1].

غير أن الـ(ج.ع.م) ظلت تستعمل النقل البحري والجوي، إذ ذكرت الأستاذة "وهيبة سعيدي" أن التنسيق بين العسكريين الجزائريين والمصريين من إقليم الجنوب كان مكثفاً ومنظماً وسرياً، والنقل كان يتم مباشرة عن طريق الطائرات أو البواخر المصرية نزولاً بليبيا بإشراف مباشر مصري سوري – جزائري بالتنسيق مع السلطات الليبية[2].

استُعمل في نقل الأسلحة القادمة من الـ(ج.ع.م) أو من أوروبا عبر الشراء إلى داخل الجزائر الإبل والبغال بالاعتماد على جيش الحدود* والقواعد الخلفية في تونس أو المغرب، مثل قاعدة "الناظور المغربية" حيث ذكر المجاهد "بلحرمة عبد القادر" المدعو "عثمان" ضابط متقاعد (ت 2005م)[3]: «أن فرنسا بعدما انتهت من إنشاء الأسلاك الشائكة المكهربة التي وصلت إلى مدينة بشار عام 1958م تناقشوا مع العقيد "لطفي" قائد الولاية الخامسة حول الطريقة الأفضل لإيصال السلاح إلى الداخل فأخذ قراره بإرساله على الإبل نحو الولاية السادسة ... وكانت قافلة السلاح تتكون من عشرة إلى خمسة عشر جملاً يحمل الواحد منها ما بين عشرة إلى خمسة عشر بندقية موزعة على جانبيه»، وكثيراً ما حدثت اشتباكات بين الجيش الفرنسي الذي كان دائم البحث عن قوافل السلاح وتتبع أخبارها ويعين الجواسيس من أجل ذلك، وبين المجاهدين ناقلي الأسلحة، كلفت جيش التحرير خسائر في الأرواح والعتاد الحربي.

ونفس طريقة نقل السلاح كانت تستعمل في الناحية الشرقية التي كان الاعتماد الكبير عليها في إدخال السلاح إلى الداخل، حيث ذكر المجاهد "الشاذلي بن جديد" [4] أن نقل السلاح والذخيرة من القاعدة الشرقية إلى الداخل خاصة الولايتين الثانية والرابعة كان يتم بواسطة الخيول والبغال، وكانت كل قافلة ترافقها كتيبة تقوم بحمايتها والتصدي للعدو في حال اكتشاف أمرها، ثم تخلت القيادة عن وسيلتي الخيول والبغال بعد اكتشاف العدو أمرها ليقطع الجندي مئات الكيلومترات سيراً على الأقدام محمَّلاً بسلاحه الخاص، وقطعتين أو ثلاثة من الأسلحة مع ذخيرتها.

---

[1] – صالح بلحاج: المرجع السابق، ص ص 47- 48.

[2] – وهيبة سعيدي: المرجع السابق، ص 88.

*– **جيش الحدود**: في ماي 1957م حلّ أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ بتونس، وفي أواخر نفس السنة أصدروا قراراً يقضي بتمركز بعض الوحدات المقاتلة من جيش التحرير الوطني على الشريط الحدودي في الأراضي التونسية والمغربية، بهدف تقليل الخسائر في صفوف جيش التحرير وللإشراف على تزويد الولايات في الداخل بما تحتاج اليه من سلاح ومعدات قتالية، غير أن هذه المهمة أصبحت صعبة بعد إقامة خطا موريس وشال وتمركز القوات الفرنسية على طول الحدود الشرقية والغربية، ينظر، محمد زروال: المصدر السابق، (ج2)، ص 407.

[3] – بلحرمة عبد القادر نقلاً عن، عبد القادر خليفي: المرجع السابق، ص 183.

[4] – المصدر السابق، (ج1)، ص 110.

فبعدما أكملت فرنسا مدّ الخطوط الشائكة المكهربة سنة 1959م، أصبح النقل يتم على ظهور الأفراد فكانت تكلف إحدى الكتائب بحمل الأسلحة تحت حماية كتيبة ثانية قاطعين مسافة تصل أو تفوق (2000 كلم) ذهاباً وإياباً في ظروف محفوفة بالموت [1]، وعمل المسبِّلون دوراً في إخفاء هذه الأسلحة حتى تأتيهم فرق أخرى تنقلها على ظهورها وتجتاز بها الأسلاك الشائكة والمكهربة لإيصالها إلى المنطقة المقصودة.

وكان عدد الأشخاص الناقلين للأسلحة يتراوح ما بين عشرين وثلاثين جندياً [*] يحمل الواحد بندقيتين وحوالي 600 خرطوشة بالإضافة إلى سلاحه الخاص وهو بندقية وقنبلة يدوية وما بين 150و 200 خرطوشة، حيث كانوا يقطعون الأسلاك الشائكة متجهين شرقاً، إلا أن القوات الفرنسية كثيراً ما كانت تكشف أمرهم بواسطة الرادار فيدخلون معها في اشتباكات – غير متكافئة- فيسقط بعضهم وينجو البعض بأسلحتهم [2] ليتم إخفاؤها في أماكن سرية في المرتفعات لتأتي مجموعة أخرى لتأخذها إلى الشرق، أو يتم إرسال بعضها نحو الشمال الجزائري تحت صناديق الخضر، واستمر هذا الوضع من سنة 1957 إلى 1960م، فكانت تملؤ الصناديق بالذخيرة ومنها تدخل التراب الجزائري، كما أُستُعملت خزّانات وقود السيارات التي كانت تشحن هي الأخرى بالأسلحة وتمر عبر الحدود الغربية إلى الجزائر[3]، التي كان يصلها بعض السلاح بشق الأنفس من الناحية الشرقية عبر الحدود التونسية والليبية على السواء.

وبعد الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958م أصبح للتسليح والتموين وزارة خاصة به، وأصبحت مسؤولية التسليح والتموين من أهم أولويات الحكومة المؤقتة، نظراً لأن الثورة كانت تَمُرُّ بمرحلة حاسمة ميَّزها وصول "ديغول" إلى الحكم واعتماده على الحل العسكري لإنهاء الحرب والقضاء على الثورة الجزائرية التي كانت تسير نحو النصر، لذا كان لزاماً على الحكومة المؤقتة وضع قضية التسليح والتجنيد في عين الاعتبار فكثفت من نشاطها الدبلوماسي على المستوى الإقليمي والعالمي للحصول على الاعتراف الدولي بها أولاً ولكسب الدعم المادي بما فيه السلاح ثانياً، ففي أول تصريح لها يوم 26 سبتمبر 1958م نوه رئيسها "فرحات عباس" بالدعم العربي للثورة فقال: [4]«إن التضامن العربي ليس مجرد كلمة تقال، فالإعانات الفعالة التي قدمتها لنا الشعوب الشقيقة وحكوماتها هي التي جعلت الشعب الجزائري يقترب من هدفه العظيم، وإذا كان بين الأشقاء دين الاعتراف بالجميل فإن دَيْن الجزائريين عظيم جداً نحو اخوانهم العرب».

نظراً لما عانته الثورة من خطط الاستعمار وأعمال التطويق التي مارسها على الجبهتين الشرقية والغربية بخطيْ "شال" و"موريس" أو "خطوط الاستشهاد" كما سماها المجاهدون عملت الحكومة المؤقتة على كسب معركة اكتساب الثورة للسلاح فاستعانت بشبكات الجوسسة والاتصال الدولي واستخدمت كل وسائل المواصلات كالبواخر

[1] – لخضر بورقعة: المصدر السابق، ص 23.

*– ذكرت الأستاذة "وهيبة سعيدي" أن الكتيبة التي تحمل السلاح كان عددها يفوق 130 فرداً يحمل كل واحد منهم ما بين (400 و500 طلقة نارية وبندقيتين أو ثلاثة أو أربعة قنابل يدوية بالإضافة إلى المؤونة لكون الحدود الشرقية والغربية ملغمة، ينظر، وهيبة سعيدي: المرجع السابق، ص 86.

[2] – عبد القادر خليفي: المرجع السابق، ص ص 191 – 192.

[3]– مريم صغير: المرجع السابق، ص ص 171- 172.

[4] – أرشيف الحكومة المؤقتة: التصريح الذي ألقاه فرحات عباس يوم 26 سبتمبر1958م باسم الحكومة المؤقتة، المصدر السابق، ص 3.

والطائرات* واستعدت لكل المفاجآت والمناورات الدولية والإقليمية، وكان تمرير السلاح إلى الداخل من المغامرات الخطيرة التي عانى منها المجاهدون، فقد كلفتهم الكثير من الشهداء بعد تطويق فرنسا للحدود الجزائرية الشرقية والغربية. ولتدارك النقص من السلاح أنشأت الحكومة المؤقتة ضمن وزارتها المختلفة وزارة "التسليح والتموين العام" التي عُين على رأسها "محمود الشريف" ثم أصبحت تسمى وزارة التسليح والاتصالات العامة (M.A.L.G) عين عليها "عبد الحفيظ بوصوف"، التي عملت على التنسيق في توزيع الأسلحة والحصول عليها، فتم تشكيل قواعد للإمداد في الجبهتين الشرقية والغربية ليتم نقلها إلى الداخل، ففي منطقة الشرق كانت الأسلحة تأتي من الـ(ج.ع.م) والعراق عن طريق ليبيا وتونس، أما منطقة الغرب فإن الأسلحة مصدرها المصانع الجزائرية السرية وعمليات الشراء** والجمع تذهب إلى الولاية الخامسة[1]، حيث راحت الحكومة المؤقتة تنشئ المصانع للذخيرة والمتفجرات وبعض الأسلحة الأخرى خارج الجزائر، فحسب شهادة المجاهد "عقبة عبد الغني" المعروف بـ"عمار" قائد المنطقة الثامنة من الولاية الخامسة (وهران) أن حكومة الثورة أنشأت مصانع للذخيرة والمتفجرات وبعض الأسلحة الأخرى في كثير من المدن المغربية*** مثل: وجدة والناظور وأن الثورة حاولت إقامة مراكز خلفية في كل من (أغادير) و(تافيلالت) لكن السلطات المغربية لم تقبل بذلك[2] خوفاً من نقل عدوى الحرب إلى أراضيها، وطورت الحكومة الجزائرية المؤقتة وسائل الاتصال هناك التي سهلت من مهمة تنسيق المعلومات بين كافة الوحدات الموجودة على جبهات القتال، وبين القيادات في الداخل أو في الخارج حتى تخرج من تلك القواعد الخلفية بالمغرب عدة طلبة جزائريين مختصين في سلاح الإشارة وآخرين مدربين على فنون القتال الحديثة.

وعلى المستوى الدولي كثفت الحكومة المؤقتة زياراتها إلى بعض الدول من أجل كسب الدعم العسكري فنظمت عام 1959م رحلة إلى بكين وموسكو لطلب المساعدة العسكرية والفنية لحل المشاكل التي طرحها خطي شال وموريس على الحدود الجزائرية الشرقية[3].

---

*- لم يقتصر دخول السلاح إلى الثوار الجزائريين بطرابلس على الطريقين البري والبحري فحسب فقد دخل السلاح عن طريق الجو وإن كان بكميات محدودة إلى غاية 1958م، ينظر، عبد الله مقلاتي: المرجع السابق، (ج 1)، ص 561. حيث ذكرت الصباح التونسية أن جبهة التحرير الجزائرية قد اشترت عام 1958م طائرات من شركة (مالر) بالكويت لترسل إلى القاهرة ودمشق لتنقل الأسلحة للثورة الجزائرية، ينظر، الصباح التونسية: ع(1763)، 13 افريل 1958، ص 1.

**- عكف مسؤولوا وزارة التسليح والاتصالات العامة على دراسة سبل الحصول على الأسلحة بالتنسيق مع وزارة الخارجية، فاستطاعت أن تحقق العديد من صفقات شراء الأسلحة من الصين ويوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا والعراق والـ(ج.ع.م).

[1] - وهيبة سعيدي: المرجع السابق، ص 51.

***- تم انتاج 10000 رشاش في الجبهة الغربية قبل جانفي 1960م وقذائف من نوع 60 ملم وحوالي 50.000 قذيفة وكانت هناك ورشات تنتج الذخيرة ذات 9ملم و7، 92 ملم فضلاً عن ورشات لصناعة النابالم و أخرى خاصة بالصيانة، وانتجت ورشات الأسلحة من جانفي 1960 إلى أوت 1961م 1990 رشاشاً، 2500 قنبلة في الفصل، 1800 قذيفة مورتيي، مدعمة بذلك الجبهتين الشرقية والغربية من الأسلحة، ينظر، علي أحمد مسعود: المرجع السابق، ص ص 88 – 89.

[2] - عبد القادر خليفي: المرجع السابق، ص 182.

[3] -Daho Djerbal:op.cit, p 12.

وأمام الإلحاح المتزايد على الأسلحة وضرورات القتال، قررت الـ(ج.ع.م) في نوفمبر 1958م شحن كمية من المتفجرات والألغام لتوصيلها إلى تونس لاستعمالها في تدمير خط "موريس"، فتم تسليم مندوب الحكومة الجزائرية المؤقتة "عمار خميس" كل الكمية يوم 13 نوفمبر من نفس العام لتأخذ طريقها إلى تونس [1]، وقد تضمنت هذه الشحنة* عدداً كبيراً من الألغام المضادة للدبابات ومجموعة كبيرة من الطلقات والصواريخ من نوع (83 بلند سيدش .ف) وكمية من طوربيد بنجالور.

وبشحن هذه الكمية لم يعد ثمة هناك مبرر ولا عذر للسلطات الجزائرية في عدم قيامهم بتدمير خط "موريس المكهرب" وإدخال الأسلحة إلى جيش التحرير في الداخل الذي ظل يعاني نقص السلاح؛ وهو ما ولد الصراع بين الداخل والحكومة المؤقتة باتهام الداخل الحكومة المؤقتة** بتقصيرها في إدخال السلاح والذي نتج عنه محاولة الانقلاب ضدها التي قادها "العموري"*** في نوفمبر 1958م.

ظل "فتحي الديب" **** الذي لا يثق إلا في "ابن بلة" السجين يُلقي اللوم على الحكومة المؤقتة بين الحين والآخر بسبب تقاعسها في إدخال السلاح – الذي بقي مكدساً في مخازن ليبيا وتونس بكميات كبيرة – إلى الجزائر متعللة كما قال بوجود مانع خط "موريس" لإيقاف تهريب السلاح للداخل حيث ذكر: [2] « وقد تأكدنا من تكديس أكثر من عشرة آلاف قطعة سلاح وكمية ضخمة من الذخيرة بليبيا وتونس من الكميات السابقة تسليمها لهم [يقصد الجزائريون] دونما محاولة لإدخالها إلى الجزائر »، كما اتهمها بإبعاد الضباط الثلاثين الجزائريين الذين تم تدريبهم على كيفية اختراق الخط المكهرب في الكلية الحربية بالقاهرة وتركهم دون عمل في تونس.

---

[1] – فتحي الديب: المصدر السابق، ص 402.

*– **ينظر بيان الشحنة في الملحق رقم: ((41))**.

**– ذكر "المدني" بأن وزارة التسليح والتموين كانت تقوم بواجبها على مقدار إمكانياتها، واعترف بأنها لم تتمكن في أي وقت من الأوقات من إمداد الداخل بكل ما يطلبه من مدد ومن سلاح، ينظر، أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، (ج3)، ص 435.

***– كان العقيد "العموري" يشرف على الولاية الأولى ولم يكن يطمئن لأي واحد من الباءات الثلاث الذين كان يرى بأنهم أقل بكثير من المسؤولية المسندة إليهم، وكذلك الأمر بالنسبة للعقيد "بوقلاز" الذي كان يشرف على القاعدة الشرقية، ينظر، محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، المصدر السابق، (ج2)، ص 104.

****– ذكر "الحوراني" في مذكراته أن رجل المخابرات المصري "فتحي الديب" كان يصنف وطنية ثوار الجزائر وقادتهم حسب تمجيدهم شخص "عبد الناصر" فكان يعادي من لا يمتدح "عبد الناصر" صراحة، ويقرب إليه من يجعل "عبد الناصر" محور القضية الجزائرية، وقد سبب منطقه الخاطئ الكثير من المضاعفات لصالح الثورة الجزائرية، ينظر، أكرم الح وراني: المصدر السابق، (ج 4)، ص 3178. فكان يصور الثورة الجزائرية أنها ليس لها قيادة راشدة، وأن وقوع "بن بلة" الذي يميلون له ورفاقه في الأسر قد أحدث فراغاً مهولاً استدعى منه التدخل لإنقاذ الكفاح المسلح، على الرغم من مساعيه في مساعدة بعض ممثلي جبهة التحرير الوطني على جلب كميات من الأسلحة وتهريبها إلى ليبيا والمغرب الأقصى، ينظر، محمد العربي الزبيري: قراءة في كتاب عبد الناصر وثورة الجزائر المرجع السابق، ص 115.

[2] – فتحي الديب: المصدر السابق، ص 401.

وهو ما أكده الصحفي "حسنين هيكل" الذي روى على لسان أحد الضباط الجزائريين قابله في تونس أن بعض عناصر الحكومة المؤقتة أخذت العملية مظاهر ورسميات دون أخذ الاعتبار بحجات الداخل من سلاح ومؤونة حيث قال: «كانوا يسكنون في بيوت فاخرة ويركبون سيارات جديدة، وكانوا يريدون أن يعيشوا على مستوى الحكومات في البلاد الأخرى، وكل ما أستطيع أن أقوله لك أن موارد كثيرة يمكن أن تخدم إمكانيات المعركة قد ضاعت بعيداً عن المعركة دون أن تؤثر فيها، لقد كانت المعدات الطبية مكدسة في المخازن خارج الجزائر وكنا نحن نموت من الحاجة إليها داخل الجزائر»[1].

وتزامن هذا مع توتر العلاقة بين الحكومة المؤقتة والـ(ج.ع.م) بسبب مؤامرة "العموري" (نوفمبر 1958م) التي اكتشفت التحريات أن الطالب الجزائري "مصطفى كحال" * الذي درس في القاهرة كان المخطِّطَ للعملية الانقلابية وأنه شديد الارتباط بمخابرات نظام "عبد الناصر" ** (فتحي الديب)، وأدت حادثة مقتل "عميرة" بالقاهرة سنة 1959م إلى اتهام مخابرات الـ(ج.ع.م) جهاز "بوصوف" بالوقوف ورائها حتى لا يفضح "عميرة" أخطاء وتصرفات "بوصوف" خلال توليه قيادة ولاية وهران، وأنه تمت تصفيته بالاتفاق مع رئيس الحكومة المؤقتة "فرحات عباس" برميه من العمارة بعد قتله من طرف "عبد السلام تازي" أحد معاوني "بوصوف"، وأن "عباس" هدد الشهود بملاقاة نفس مصير "عميرة" إذا أدلوا بشهادتهم لنيابة إقليم الجنوب [2]، وهو ما ساهم في توتر العلاقة أكثر ما بين حكومة القاهرة والحكومة المؤقتة الجزائرية، مما أدى إلى نقل مقر الأخيرة إلى تونس *** باستثناء وزارتي الخارجية والمالية اللتين ظل مقرهما في القاهرة؛ وابتداء من ربيع سنة 1959م أصبحت تونس المقر الرسمي الدائم للحكومة المؤقتة بها كل وزاراتها [3]؛ واتهم

---

[1] – محمد حسنين هيكل نقلاً عن، أكرم الحوراني: المصدر السابق، (ج4)، ص 3181.

*– **مصطفى كحال**: اسمه "جمعي السعدي" درس في القاهرة وترقى بسرعة كبيرة في السلم القيادي للثورة بعد التحاقه بها بالعاصمة حيث أصبح نائباً لعلي خوجة" ليعين فيما بعد نائباً للرائد "ايدير" الذي كان على رأس قوات جيش التحرير المرابطة على الحدود الجزائرية – التونسية، وقد ترقى "كحال" إلى رتبة رائد إلا أنه أعدم إلى جانب "العموري" في مارس 1959م بسبب ضلوعه في المحاولة الانقلابية التي قادها الأخير ضد الحكومة المؤقتة عام 1958م وأصدر حكم الاعدام عليه "الهواري بومدين" رئيس المحكمة التي حاكمت المتورطين في هذه العملية، ينظر، رابح لونيسي: المرجع السابق، ص ص 191– 192.

**– ذكر المدني" أنه بعد عزل هيئة القيادة العامة (C.O.M) التي أنشئت في 10 أفريل 1958م رضخ رجالها للأحكام التي صدرت ضدهم (عمارة بوقلاز يبعد إلى بغداد و"مصطفى بن عودة" إلى لبنان و"محمد العموري" إلى السعودية) إلا أن الأخير رفض الانقياد وأخذ يتصل بحكومة الـ(ج.ع.م) بمساعدة الرائد "مصطفى كحال" حيث عقد "العموري" اجتماع بمدينة الكاف التونسية خطط فيه لإسقاط الحكومة المؤقتة بحجز وزرائها وسجنهم بعيداً والاستيلاء على كل مراكز الحدود التونسية، غير أن وزارة الحرب " كريم بلقاسم" ألقت القبض عليه وضبطت ما كان بحوزتهم من أوراق ووثائق وساءت بصفة مفتعلة العلاقات بين الحكومة المؤقتة والمخابرات المصرية إلى حين، ينظر، أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، (ج3)، ص ص 405– 406.

[2] – فتحي الديب: المصدر السابق، ص ص 423، 425.

***– عن سبب تحويل مقر الحكومة المؤقتة من القاهرة إلى تونس ذكر المدني أنه بعد حادثة "عميرة" الجزائري الذي وفد إلى القاهرة من فرنسا في أواخر 1958م والذي كان من أكبر مناصري الدكتور "الأمين دباغين" تبين في جانفي 1959م أنه مبعوثاً من طرف إحدى الدوائر الفرنسية أو من طرف جماعة مصالي لتفكيك الحكومة المؤقتة وضرب الثورة الجزائرية، والذي انتحر عقب شجاره مع "فرحات عباس"، اتهم "دباغين" الأخير بقتله وتناقل الناس الكلام، مما أدى إلى قرار العسكريون والرئيس فرحات ومعظم الوزراء الاستقرار بمدينة تونس أين قدم لهم رئيسها "بورقيبة" كل التسهيلات للإقامة حتى يكونوا على مقربة من الجزائر المجاهدة ولمراقبة جموع اللاجئين في تونس من الجبهة والجيش، ينظر، أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، (ج3)، ص ص 407، 410. في حين ذكر "عمر أوعمران" أن سبب النقل متعلق بالجانب الجغرافي فتونس جغرافياً أقرب للجزائر من القاهرة، ولتسهيل تسيير شؤون الثورة، والاتصالات، والتحكم في القرارات، ينظر، محمد شطبي: المرجع السابق، ص 115.

[3] – صالح بلحاج: المرجع السابق، ص ص 331– 332.

"بورقيبة" الـ(ج.ع.م) بإثارة الفتنة بين المسؤولين الجزائريين عقب الانقلاب العسكري ضد الحكومة المؤقتة في نوفمبر 1958م[1]؛ إلا أن هذا التوتر وسوء العلاقة بين الحكومة المؤقتة والـ(ج.ع.م) لم يؤثر على إمداد الأخيرة للثورة الجزائرية لما تستحقه من سلاح إذ استمر إلى حين فقط، وظلت القاهرة المركز الرئيسي لنشاط جبهة التحرير الوطني، والحليف الاستراتيجي العربي لها الذي من دونه لا تستطيع الجزائر لوحدها أو حتى بالتحالف مع المغرب وتونس أن تواجه فرنسا والدول الغربية.

كما شهدت هذه الفترة توتراً أيضاً ما بين الحكومة المؤقتة مع تونس لأسباب حقيقية أو مفتعلة أدت بالحكومة التونسية إلى تشديد لهجتها وأحياناً إلى اتخاذ إجراءات رادعة ضد جيش التحرير الوطني مثل قطع التموين عنه وتقييد حركات الأسلحة والجنود * وممارسة ألوان أخرى من الضغط على قيادة الجبهة لحملها على تبني تصوراتها [2] مثل الاتفاق بين "بورقيبة" وفرنسا في 30 جوان 1958م الذي سمح من خلاله بنقل نفط "إيجلي" الجزائري إلى ميناء الصخيرة التونسي لشحنه إلى فرنسا (خط أنابيب الترابسا الشركة المكلفة بنقل النفط من الصحراء)، وهو ما آثار غضب "لجنة التنسيق والتنفيذ" التي حذرته وهددت بمغادرة تونس – استقرت فترة في طرابلس– مما أدى ببورقيبة" إلى تشديد ضغطه ** بحجز شاحنات التموين التابعة لجيش التحرير الوطني من طرف الحرس الوطني التونسي وبتعزيز المراقبة على المواطنين الجزائريين في تونس، حتى أن "كريم بلقاسم" وزير القوات المسلحة أوضح خلال اجتماع مجلس وزراء الحكومة المؤقتة في 03 اكتوبر 1959م أن ضغط التونسيين لم يسبق لهُ مثيل، وأنه منذ ستة أشهر لم يدخل السلاح إلى تونس، وقدَّر "محمود الشريف" وزير التسليح والتموين كمية السلاح المحتجز في تونس بـ 7000 بندقية و2000 بندقية رشاشة، وعشرة ملايين خرطوشة [3] وغيرها من أنواع الذخيرة على الرغم من موافقة تونس تسليم السلاح من جهة الشرق نحو الجزائر عقب انضمامها (تونس) إلى جامعة الدول العربية نهاية 1958م[4]، كما قامت السلطات التونسية بحجز العدد رقم (28) من جريدة المجاهد لسان حال الثورة الجزائرية لتعليقها على الإتفاقية الفرنسية —

[1] – فتحي الديب: المصدر السابق، ص 409.

*– كان جيش التحرير الوطني يعاني مضايقات الحرس التونسي، وبعض سكان الحدود خلال عبورهم الحدود ، فقد كانوا يساومونهم في السلاح والذخيرة والمؤونة، ينظر، الشاذلي بن جديد: المصدر السابق، (ج1)، ص 132.

[2] – صالح بلحاج: المرجع السابق، ص 332.

**– لم تكن هذه هي المرة الأولى التي مارست فيها تونس الضغط على الحكومة المؤقتة الجزائرية التي كانت ضعيفة تجاه "بورقيبة" ومثال على ذلك (مسألة الطيار) الفرنسي الذي حلق يوم 21 جوان 1961م فوق معسكرات جيش التحرير الوطني فأسقطت المدفعية المضادة طائرته وتم أسره، مما جعل السلطات التونسية تقيم حواجز وأوقفت التموين بالمياه، وطلبت من هيئة الأركان تسليمها الأسير فرفضت الأخيرة مما جعل السلطات التونسية تتجه إلى الحكومة المؤقتة التي أقنعت "بومدين" بتسليم الأسير إلى تونس قائلة: "سلموا الأسير وإلا ستفضحنا الحكومة التونسية علناً"، وهو ما لم تستحسنه هيئة الأركان التي سئمت من تصرفات الحكومة المؤقتة فقدمت استقالتها ، غير أن الأخيرة رفضتها بسبب سير المفاوضات، وحفاظا على الوحدة، ينظر، رضا مالك: المصدر السابق ص ص 202- 203.

[3] – رضا مالك: المصدر السابق، ص ص 195- 196.

[4] -Hartmut Elsenhans: La Guerre D' Algèrie 1954 – 1962, op. cit. P 90.

التونسية (جوان 1958م) بالخبر المسموم"، وأوقفت إذاعة "صوت الجزائر"، وقامت بحجز السلع الموجهة للهلال الأحمر الجزائري طوال شهر جويلية 1958م[1].

ساهمت هذه الضغوطات والتوترات في التقليل من فرص إدخال السلاح إلى الجزائر، لذا ظل مكدساً في تونس وإن لم تتوصل تلك الضغوطات إلى تقويض جدار التضامن المغاربي لصالح جبهة التحرير الوطني.

على الرغم من الموقف السلبي للحكومة المؤقتة من اتهام "بورقيبة" للـ(ج.ع.م) بإثارة الفتنة بين المسؤولين الجزائريين عقب انقلاب "العموري" ضد الحكومة المؤقتة، إلا أن الـ(ج.ع.م) واصلت دعمها للثورة الجزائرية ولم يؤثر الموقف على تأييدها لها حيث أصدر رئيسها "عبد الناصر" في أول ديسمبر 1958م أوامر استمرار الـ(ج.ع.م) في انتهاج نفس السياسة التي اتبعتها مع الثورة الجزائرية بلا أي تغيير أو إقلال فيما تزود به الكفاح الجزائري من معونات عسكرية مؤكداً على ضرورة الالتزام بالنفس الطويل في تعاملهم مع إخوتهم الجزائريين أعضاء الحكومة المؤقتة[2].

وتنفيذاً لأوامر "عبد الناصر" تسلم المندوب الجزائري "عمار خميس" الشحنة الأولى لعام 1959م يوم 02 جانفي من نفس العام والتي احتوت على كميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة وألحقت بها شحنة ثانية يوم 7 فبراير من نفس السنة تسلمها "خميس" نفسه، ضمت الأولى 1959/01/02م التي بلغ مجموعها: 2.747.593.

العدد	الصنف
2000	بندقية ايطالي عيار 6.5
300	رشاش برن 303
3593	خزنة صاج للرشاش
400	رشاش بريدا عيار 6.5
300	رشاش بريدا 8مم
1.000.000	مليون طلقة 6.5
1.000.000	مليون طلقة 8 مم
741000	طلقة 303

وضمت الشحنة الثانية 07/ 02/ 1959م التي بلغ مجموعها: 13.007.

العدد	الصنف
4000	طربيد بنجالور صاج
4000	مفجر طرفي 8
4000	متر فتيل أمان
924	مجموعة مفجر قنبلة يدوية

[1] – محمد شطبي: المرجع السابق، ص 112.

[2] – فتحي الديب: المصدر السابق، ص ص 409- 410.

04	صندوق خشب عبوة فتيل أمان
27	علبة صفيح
02	صندوق خشب عبوة أجناس[1]

جاءت الشحنتان في الوقت الذي كانت فيه قيادة الثورة في الداخل في أمس الحاجة إليها، فعقب اجتماع عقداء الداخل من 06- 12 ديسمبر 1958م* بمبادرة من العقيد "عميروش" لدراسة العزلة المتزايدة لجيش التحرير التي فرضها عليه مخطط شال وانعدام المساعدة المادية خاصة الأسلحة، اقترح الاجتماع على الحكومة المؤقتة في برقية تحت رقم 203/248 بتاريخ 05 فيفري 1959م سبعة وعشرين مقترحاً، منها المطالبة بدخول الجنود والإطارات الموجودين في الخارج، وتدريب الدوريات بشكل جيد، وإرسال الأطباء والأدوية، وتعزيز مساعدات الدول الشقيقة والتأكيد الملحّ على العتاد والذخيرة والمال[2].

وبلغ مجموع ما تحصل عليه الجزائريون من أسلحة من الـ(ج.ع.م) ما بين 30 نوفمبر 1958 و 31 فيفري 1959م مايلي:

العدد	الصنف
500	قذيفة بازوكا
123000	بنجالور
23000	بادبي
25504	قطعة كبسولة للقنابل اليدوية
106210	(ميلس)
92.000	متراً فتيل أمان
15160	متراً فتيل مفجر
1500	قطعة مفجر
30 مع 1200	قالب (ت .ن.ت)
625	طلقة مسدس اشارة
3000	جليثايت
500	قطعة ألغام ضد الدبابات

[1] – فتحي الديب: المصدر السابق، ص ص 410، 707.

*– حضر الاجتماع كل من: "الحاج لخضر" عن الولاية الأولى، "عميروش" عن الولاية الثالثة، "سي محمد" عن الولاية الرابعة و"الحواس" عن الولاية السادسة، أما "علي كافي" (الولاية الثانية) و"لطفي" (الولاية السادسة) فإنهما رفضا المشاركة في الاجتماع، ينظر، علي كافي: المصدر السابق، ص 184. ووصفت الحكومة المؤقتة الاجتماع بالخيانة والخروج عن طاعتها، وهو ما نفاه الرائد "بورقعة "الذي ذكر أن الاجتماع كان بغرض وضع استراتيجية للتعامل مع مخطط شال كما أشرنا إليه في الفصل الخامس من الدراسة.

[2] – علي كافي: المصدر نفسه، ص ص 184- 185.

480	ألغام ضد الأشخاص
350	مقصات
	باحث عن الألغام[1]

على الرغم من أنها كانت دون طلب "جبهة التحرير" كما ذكر "أحمد توفيق المدني" في ظل اشتداد الحرب في الداخل وتصاعدها مع وصول "ديغول" للحكم في فرنسا الذي ركز سياسته على التصعيد العسكري لسحق الثورة.

ولتجنب ضرب مراكب الـ(ج.ع.م) واستهدافها عرض كل من "كريم بلقاسم" و"عبد الحفيظ بوصوف" على "عبد الناصر" سنة 1959م إمكانية استخدام مركب سوفيتي لنقل أسلحة وذخيرة من إقليم الجنوب (مصر) إلى مراكش مؤكدين لهُ استعداد السلطات المراكشية لقبول المركب السوفيتي وتهريب السلاح المنقول بواسطتها لداخل الجزائر[2] خاصة الناحية الغربية التي ظلت تعاني من نقص السلاح إلى غاية هذه السنة (1959م)* في ظل ضربات مخطط شال العسكري الذي ضرب عليها حصار شديداً (عملية التاج).

ولعل سبب طرحهم هذه الفكرة يعود بالأساس إلى قيام فرنسا بالاستيلاء على عدد هام من المراكب التي كانت بصدد إيصال دعم السلاح إلى الجزائر أو بمجرد مرورها في البحر الأبيض المتوسط مثل سفينة سلوفينجا (اليوغسلافية) التي احتجزتها فرنسا بتاريخ 18 جانفي 1958م** وسفينة غرانيتا (الدانماركية) المحتجزة بتاريخ 23 ديسمبر 1958م.

وخلال لقائه بفتحي الديب" بمكتبه يوم 02 ماي 1959م أبلغ "كريم بلقاسم" الأول بإعانة الصين الشعبية لهم بمليون دولار وكمية كبيرة من الأسلحة *** (أسلحة ضد الدبابات والطائرات) في طريقها إلى الـ(ج.ع.م) ليتم تهريبها للجزائر، كما طلب "كريم" في نفس الاجتماع من الج.ع.م تزويدهم ببعض الأسلحة والذخيرة التي أَلحَّ في طلبها عاجلاً لتدعيم موقفهم[3] الذي أصبح منهاراً أمام سخط الداخل عليهم باتهامهم بالتقصير في إدخال الأسلحة

---

[1] – أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، (ج3)، ص 379.

[2] – فتحي الديب: المصدر السابق، ص 390.

*– ففي لقاء بين "أحمد توفيق المدني" بالقائد "هواري بومدين" في مقر القيادة العسكرية بالغرب في مارس 1959م أظهر الأول للثاني حملته الشعواء على الحكومة المؤقتة وتقصيرها في إرسال المدد العسكري للقطاع الوهراني، فعلل "المدني" بقوله أن الحكومة المؤقتة تسعى جاهدة من خلال وزارات الحربية والاتصالات والتسليح والتموين الاهتمام بقضية التموين، ينظر، أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، (ج3)، ص 415.

– احتجزت السفينة اليوغسلافية على بعد 60 ميلاً من ميناء وهران واقتيدت إلى الميناء المذكور أين أفرغت حمولتها المكونة من 150 طناً من الأسلحة والذخيرة الحربية التي ادعت السلطات الفرنسية بأنها موجهة إلى المقاومين الجزائريين، وهو ما نفته السلطات اليوغسلافية التي أعلنت أن الشحنة موجهة إلى اليمن، ينظر، عبد الكريم بوصفصاف: الثورة الجزائرية في الصحافة العربية، (ج2)، المرجع السابق، ص ص 45- 46. **وينظر الملحق رقم: ((**42**)).

***– **شحنة الصين الشعبية 1959**: في الفترة ما بين 17 جوان و16 أوت 1959م تسلم مندوب الحكومة الجزائرية شحنة من المعونة الصينية للجزائر التي وصلت وتم تخزينها في "مرسى مطروح" يوم 15 جوان 1959م وتم تسليمها بأكملها وبكل كمياتها لعمار خميس" يوم 17 جوان لينقلها باللواري إلى تونس، وتضمنت الشحنة عدد كبير من البنادق الرشاشة وقذائف الهاون ومدافع ضد الدبابات وعدد كبير من الطلقات وأجهزة إرسال لاسلكي، ينظر فتحي الديب: المصدر السابق، ص 442.

[3] – نفسه، ص 436.

لمواجهة مخطط شال فتم تسليم مندوب الجزائر "عمار خميس" في 3 ماي 1959م الكمية التالية على دفعتين وبإيصالين ليتم شحنها عبر ليبيا إلى تونس، وتضمنت الأولى ما مجموعه 3022485 منها*:

العدد	الصنف
4000	بندقية ايطالي عيار 6.5 مم
500	رشاش بريدا خفيف 6.5 مم
1000	رشاش بريدا عيار 8 مم
1.000.000	مليون طلقة ذخيرة 303
1.000.000	مليون طلقة ذخيرة 6.5 مم
1.000.000	مليون طلقة ذخيرة 8 مم

وضمت الدفعة الثانية ما مجموعه 5024980 من أسلحة وذخيرة حربية مثل:[1]

العدد	الصنف
400	رشاش متوسط 7.92 مم
4000	بندقية ايطالي 6.5 مم
2.000.000	مليوني طلقة ذخيرة 303
3.000.000	ثلاثة ملايين طلقة ذخيرة 7.92 مم

وبإمكاننا تصوُّر حجم وكمية السلاح التي تلقتها "جبهة التحرير الوطني" من الـ(ج.ع.م) خلال الفترة من بداية سنة 1958م إلى غاية هذا التاريخ (ماي 1959م)، إضافة إلى تسهيل لمهمة دخول الأسلحة المهداة للثورة من بلدان أخرى كشحنة الصين في جوان 1959م التي نقلتها الـ(ج.ع.م) باللواري إلى تونس، والتي احتوت على كمية كبيرة من البنادق والرشاشات والمدافع والذخيرة الحربية، فهي تسمح بتغطية نصف الطلب والحاجة، وأن تُسْهِم في رفع مستوى تسليح جيش التحرير الوطني نظراً لكونها متطورة وحديثة بالنسبة لذلك الوقت، وإن لم تصل إلى مستوى تطور أسلحة الحلف الأطلسي التي كانت تتزود منها فرنسا.

وفي المقابل صعب جداً أن نعرف مجموع السلاح الآتي من الـ(ج.ع.م) في ظل غياب الوثائق بين أيدينا والتي تعذر علينا الوصول إليها، لكن الشيء المؤكد عليه أن كميتها كانت كبيرة وضخمة، فحسب المجاهد "محمد يوسفي" الذي كان عضواً في قيادة الأركان للولاية الخامسة التي كان يشرف عليها "بوصوف" عندما سُئل عن حجم الأسلحة المقدمة للثورة أجاب: «ليس من الممكن أن نعرف عدد الأسلحة التي أدخلناها لأننا كنا في حرب، وبالتالي كان علينا أن ندخل الأسلحة باستمرار والشيء الذي أؤكده لكم هو أننا لم نعرف الراحة»، وقال "توفيق المدني" عام 1959م:

*- **ينظر بيان الشحنتين في الملحق رقم: ((43)).**

[1] - فتحي الديب: المصدر السابق، ص 437.

[1]« كنا نعمل بالقاهرة عملاً متواصلاً منظماً ينمو ويستقر وكان لعملنا من الآثار ما يشهد به كل مُنْصف، وكانت ماليتنا منظمة مسجلة، مُبَوَّبَةً يتولاها بهمة ونشاط الدكتور أحمد فرنسيس ويُعِينه الأخ عبد الرحمن اليعلاوي من حزب الدستور بتونس»، وفي المذكرة التي رفعها إلى "عبد الناصر" في أول نوفمبر 1959م يستصرخه فيها لمزيد من الدعم العسكري والمالي للثورة الجزائرية اعترف فيها بفضل الـ(ج.ع.م) على الجزائريين فقال: [2]« ... وحاشا الجمهورية العربية المتحدة وحاشا رئيسها العظيم المجاهد أن يرضيا بتردي الجزائر أمام الجلادين الفرنسيين بعد الجهود العظيمة التي تذكر وتشكر ولا ينساها الله ولا الناس...».

فهذه الشهدات دليل كافٍ على مدى ضخامة الدعم المقدم من الـ(ج.ع.م) للثورة الجزائرية والذي عجز عن عدِّه حتى أبناء الثورة أنفسهم.

وعلى كل فإن الثورة التي بدأت بسلاح يفتقد إلى الحداثة (بنادق صيد وسلاح أبيض) وبإمكانيات محدودة سرعان ما تحسن تسليحها بوصول الأسلحة الحديثة من الخارج أو من العدو نفسه؛ وكان بإمكانها أن تحقق نصراً عاجلاً لولا بقاؤها مكدسة في تونس وليبيا ووجود المانع (خطي شال وموريس) المكهرب، وتمكن الخطوط المكهربة من النيل من المجاهدين والأسلحة المهربة إلى الداخل.

فإنشاء هذه الأسلاك الشائكة أو بالأحرى السدود المكهربة سبب في ضياع الكثير من قوافل المجاهدين والسلاح وحرم الولايات من الحصول على حاجياتها من الأسلحة والذخائر الحربية، إذ ذكر في هذا الصدد المجاهد "محمد بهلول" عن الولاية الأولى (الأوراس): [3] « أن عدد الأسلحة قلَّ بين 1959 حتى 1962م نظراً لصعوبة جلب الأسلحة من الحدود، لكن بقيت الدوريات تذهب لأن الجبهة قريبة منا وهذه الأسلحة سمحت لنا بالنجاح في عدة هجومات خاصة الهجومات الليلية، وكنا لا نشارك في المعارك ولكن نكثر من الهجومات الليلية أو الكمائن».

وفي هذا إشارة منه إلى أن جيش التحرير الجزائري اضطر – تحت وطأة الخطوط المكهربة، وسياسية "ديغول" التي ارتكزت على التفوق العسكري بمضاعفة عدد وعتاد الجيش الفرنسي – إلى الذهاب في دوريات من أجل جلب السلاح من الشرق، أو اللجوء إلى حرب الكمائن أحياناً لتدبير الأسلحة كما استخدم الوسائل كالمقصات العازلة، البارود، القنابل، والبنجالور لاختراق تلك الخطوط المكهربة، إلا أن مهمة الدوريات لم تلبث أن انتهت بأمر من قيادة أركان الحرب في نهاية سنة 1958م إذ ذكر المجاهد "حمدان حميد" من الولاية الرابعة (الجزائر) عن الموضوع ذاته: [4]«أن الدوريات كانت تتوجه إلى الشرق لأن الناحية الغربية مكشوفة لا توجد بها جبال وكانت الدورية تضم مائة وعشرين إلى مائة وثلاثين شخصاً لجلب السلاح من الشرق يعود منهم خمسة عشر أو ثلاثين أو أربعين شخصاً، وقد توقف عمل دوريات السلاح في ديسمبر 1958م بقرار من القيادة العامة (هيئة أركان الحرب) التي كانت تتكلف بقنوات توصيل الأسلحة إلى الولايات».

---

[1] – المصدر السابق، (ج3)، ص ص 434- 435.

[2] – نفسه، (ج3)، ص 460.

[3] – محمد بهلول نقلاً عن، وهيبة سعيدي: المرجع السابق، ص ص 110- 111.

[4] – حمدان حميد نقلاً عن، وهيبة سعيدي: المرجع نفسه، ص 112.

وهو ما أكده المجاهد "عبد المجيد رزاقي" الذي عمل كرئيس فوج خلال الثورة في الولاية الثانية (الشمال القسنطيني) وشارك مرتين في جلب الأسلحة من تونس إذ ذكر: [1] «أنه عندما أنشئ خط شال في أواخر 1958م لم يعد السلاح يدخل الجزائر وبقي مصدر التسليح الرئيسي هو الغنائم التي يحصل عليها جيش التحرير أثناء المعارك والكمائن أو الهجومات على مراكز العدو، وكانت معظم الأسلحة المستعملة هي سلاح الحلف الأطلسي لتوفر ذخيرتها».

وذكر الرائد "بورقعة" عن حالهم بعد غلق الحدود الشرقية مصدر السلاح بخط شال قائلاً: [2] « ... أما نحن في الداخل فقد حاولنا مواجهة الوضع بشيء من الحكمة والخوف، لقد كنا نعرف كيف بدأ المشروع الجهنمي لكن لم نعرف كيف ستكون نهايته ... فلا سلاح لنا ولا ذخيرة ولا مؤونة كل ما نملكه هو الاصرار على مهاجمة العدو المدجج بالسلاح بأيد عزلاء وافتكاك السلاح والخبز منه ... لقد كنا كجنود وحدنا في ساحات الموت يحاصرنا العدو بالسلاح ويخنقنا بالأسلاك المكهربة دون أن يترك شبراً واحد لم يمشطه بحثا عن المجاهدين والمتعاونين معهم ».

هذه نماذج من شهادات لمجاهدين جزائريين تكشف لنا مدى حجم الخسائر في الأرواح والسلاح بسبب الخطوط المكهربة التي عُززت بمجيء الجنرال "ديغول" إلى سدة الحكم بمزيد من الألغام ومراكز المراقبة من أجل خنق الثورة والقضاء عليها، إذ كان المجاهدون يخسرون بسببها أرواحا كبيرة وذخيرة كثيرة، ولعل هذا ما جعل السلاح يبقى مكدساً في تونس على الرغم من حاجة المجاهدين الماسة إليه.

وخلال لقاء "كريم بلقاسم" و"طوبال" "بفتحي الديب" يوم 05 جويلية 1959م حاولا إقناعه بالنقص الحاصل في السلاح فواجههم الأخير بالكميات المكدسة في مخازنهم بتونس [*] وليبيا فحاول "كريم" التعلل بصعوبة التهريب عبر "خط شال" طارحاً إمكانية تهريب السلاح للداخل عن طريق استخدام الغواصات أو الطائرات وهو ما كان مستحيلاً بالنسبة للـ(ج.ع.م) لسيطرة الأسطول الفرنسي على المياه الإقليمية للجزائر حيث أفهمه "فتحي الديب" باستحالة استخدام الغواصات لسيطرة الأسطول الفرنسي على المياه الإقليمية للجزائر [**] واستحالة استخدام الطائرات للتفوق الجوي الفرنسي فوق أرض الجزائر بالإضافة إلى شبكة الرادار التي استخدمها الفرنسيون للكشف عن اقتراب أية طائرة مجهولة ليلاً ونهاراً، فقد احتجزت السلطات الفرنسية أو قرصنت ما بين سنتي 1958م إلى 1961م أكثر من احدى عشر سفينة وباخرة كانت متجهة نحو قواعد "جبهة التحرير" بالدول الشقيقة محملة بمختلف

[1] – عبد المجيد رزاقي نقلاً عن، وهيبة سعيدي: المرجع السابق، ص 111.

[2] – المصدر السابق، ص 17.

*– كان السلاح القادم من المشرق العربي يخزن في ثكنة (الحرس الوطني التونسي) قبل نقله إلى المراكز العسكرية الحدودية بواسطة شاحنات الحرس الوطني في الدرجة الأولى وشاحنات الجيش الوطني التونسي في الدرجة الثانية، لكن بعد امتلاك جبهة التحرير" لأسطول عسكري خاص بها (ضم سنة 1961م 100 عربة نقل منها 50 شاحنة وارتفع العدد في فيفري 1962م إلى 400 عربة نقل منها 200 شاحنة) أصبحت تتولى مهمة النقل بنفسها وتحولت مهمة الحرس الوطني التونسي إلى حماية الأسطول الجزائري وتسهيل المرور والتنقل، ينظر، عمار بن سلطان وآخرون: المرجع السابق، ص ص 64- 65.

**– كانت البحرية الفرنسية تسيطر على طريق التموين بالسلاح البحري مخترقة بذلك القانون الدولي للملاحة البحرية، فهي تحتجز أية باخرة وإن كانت خارج حدود مياهها الإقليمية التي حددتها بـ 5 كلم مع أن القانون يمنع ذلك، معتمدة على قوتها البحرية الضخمة التي ضمت حاملات الطائرات والسفن والغواصات التي استعملتها في حراسة الشواطئ الجزائرية ينظر، وهيبة سعيدي: المرجع السابق، ص 116.

الأسلحة والذخائر، فمثلاً باخرة "سلوفينيا" اليوغسلافية التي كانت متجهة إلى قواعد "جبهة التحرير الوطني" بالمغرب الأقصى، واحتجزت يوم 18 جانفي 1958م كان وزن شحنتها يصل إلى 148 طن ومخازنها كانت مملوءة بالأسلحة بما فيها الذخائر[1].

عملت فرنسا على احتجاز البواخر ومراقبتها متخيِّلة أن كل ما يمر عبر البحر الأبيض المتوسط تجاه المياه الإقليمية الجزائرية من أسلحة أو ذخيرة هو موجه للثورة الجزائرية، ففي سنة 1959م تأكدت من 141 باخرة وراقبت 1565 باخرة واقتادت إلى الموانئ 83 باخرة[2]، كل هذا بدعم من الحلف الأطلسي، ومن الأسطول الأمريكي السادس الذي كان يمنحها باستمرار أجهزة الرادار، مخترقة بذلك القانون الدولي في البحر الأبيض المتوسط وذلك بإيقاف البواخر وتفتيشها، وهو ما سبب لها توتر في العلاقات السياسية مع كثير من دول العالم بسبب الخلط الذي مارسته السلطات العسكرية الفرنسية بين الثورة الجزائرية وشؤون دول العالم؛ ولم تكتف بهذا فحسب بل راحت تستعمل قواعد المغرب الأقصى (كفاس، مكناس، حذيقة، مراكش، القنيطرة، الرباط، الدار البيضاء وأغادير) وبنزرت في تونس لتواصل ضغطها ضد الثورة الجزائرية.

وبهذا راحت فرنسا بمساعدة حلفائها في الحلف الأطلسي – الذين لم يبخلوا عليها بأي مدد خاصة الولايات المتحدة الأمريكية* – تمنع شحنات الأسلحة القادمة من أوروبا وبالأخص من دول أوروبا الشرقية الشيوعية أو التقدمية كيوغسلافيا وألمانيا الشرقية بقرصنة سفنها وبواخرها متجاهلة القوانين الدولية للملاحة؛ وهو ما اعترف به "ديغول" نفسه عندما قال:[3] «وتقوم القوى البحرية بجولات مستمرة بواسطة السفن الخافرة، وبدوريات تتولاها الزوارق الحربية فتحولُ بذلك دون تفريغ الأسلحة، وإنزال النجدات المرسلة إلى الثوار »؛ ففي الوقت الذي كانت فرنسا تتلقى فيه دعماً لا محدوداً ولا مشروطاً من حليفتها أمريكا وتَتَقوَّى به، كان جيش التحرير الوطني يحصل على ما هو ضروري من السلاح وذخيرته بشق الأنفس وفي وسط ظروف حافلة بالأخطار، ومع ذلك فالهزائم متتالية على الجيش الفرنسي، إذ استطاع المجاهدون أن يتخذوا من الهجوم على المراكز الفرنسية مصدراً للحصول على السلاح الذي كان يُمنع عليهم من طرف فرنسا، ويثبت لفرنسا عدم جدوى الخطوط المكهربة من خلال إحداث ثغرات فيها واستهداف المراكز الفرنسية على طول تلك الخطوط التي كانت تعمل على اصطياد قوافل المجاهدين ونهب أسلحتهم.

---

[1] – وهيبة سعيدي: المرجع نفسه، ص 121.

[2] – يحي بوعزيز: موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب ،(ج2)، المرجع السابق، ص 411. في حين ذكر أحمد الشقيري أنها قامت في سنة (1959م) بتوقيف 41300 باخرة وفتشت 2565 وأرغمت 83 منها على تحويل اتجاهها، ينظر، أحمد الشقيري: قصة الثورة الجزائرية، المرجع السابق ص 106.

*– قدرت مشتريات فرنسا من الأسلحة الأمريكية ما بين 1957– 1958م ما يعادل 500 مليون دولار، وفي جوان 1959م باعت أمريكا 25 طائرة ثقيلة من نوع الهيلوكبتر وعدد من طائرات (ت28) لفرنسا، وفي سنة 1960م سلمت 60 طائرة طراز (ت 28) لفرنسا التي ازدادت طلباتها على الطائرات المقاتلة الأمريكية، ووضعت أمريكا اثنين من حاملات طائراتها التي تزن (11 ألف طن) تحت تصرف فرنسا، ينظر، أحمد الشقيري، قصة الثورة الجزائرية المرجع نفسه، ص 106.

[3] – المصدر السابق، ص 60.

ففي عام 1960م كانت "معركة بكاريا" [*] في الناحية الغربية حيث وقع هجومٌ يوم 14 ديسمبر 1960م استهدف ستة مراكز فرنسية دمّرها المجاهدون عن آخرها بواسطة القنابل وقذائف البازوكا، وتكبد الجيش الفرنسي خسائر فادحة في العتاد والأرواح، وأثبت المجاهدون من خلالها أنهم قادرون على اقتحام مراكز الجيش الفرنسي وتدميرها وأن الخطوط المكهربة أصبحت وسيلة للتزود بالأسلاك والأعمدة والألغام، إضافة إلى معركة "عين الزانة" قرب الحدود الجزائرية – التونسية شمال سوق أهراس التي أقام فيها الجيش الفرنسي مراكز لمراقبة خط موريس" فجرت فيها المعركة يوم 14 جويلية 1960م كان من نتائجها تحطيم المراكز الفرنسية كلياً ومجموعة كبيرة من الآليات ومقتل عدد كبير من الضباط والجنود الفرنسيين واستشهاد مجاهدين وجرح واحد وعشرين منهم [1]، وفي أول جوان 1961م شن جيش التحرير هجوماً على المخابئ المحصنة وراء خط شال مما أدى إلى تدمير ثلاث منها تدميراً كاملاً وتحطيم ثلاث دبابات ومقتل العشرات من الجيش الفرنسي، وغنم المجاهدون –الذين لم تكن في صفوفهم خسائر بشرية – أسلحتهم[2]، واستمرت العمليات الفدائية عبر ربوع الوطن الجزائري مخلفة ورائها خسائر معتبرة وسط الجيش الفرنسي والمستوطنين الأوروبيين وغنائم من السلاح.

صارح "فتحي الديب" من جديد "كريم" و"بن طوبال" خلال لقائه بهما يوم 05 جويلية 1959م بأن الـ(ج.ع.م) على علم بتكديسهم للسلاح بتونس وسيطرة "بورقيبة" على مخازن سلاحهم بقوات تونسية، وحمّلهم مسؤولية سيطرة "بورقيبة" على مخازنهم نتيجة لتراخيهم في تهريب السلاح إلى الداخل وتقصيرهم في تدمير مانع "خط شال" طبقاً للخطة التي أعدوها لهم [**] مع احتياجات التدمير، وختم "كريم" كلامه بأن المصلحة تتطلب عودة العلاقات بين القاهرة وتونس [***] عاجلاً لضمان وصول المساعدات للثوار في الداخل.

دل خطاب "كريم" لفتحي الديب" على عمق الخلاف بين الـ(ج.ع.م) وتونس وتأثيره على إيصال السلاح إلى الجزائر ووحدة الصف العربي في مواجهة الخطر المشترك، وعلى الرغم من ذلك فإن الـ(ج.ع.م) لم تتوان في تقديم الدعم للثورة الجزائرية حيث سلمت مندوب الحكومة المؤقتة "عمار خميس" يوم 26 جويلية 1959م شحنة السلاح التالية:

العدد	الصنف
368	رشاش بريدا 8 مم
660	رشاش بريدا خفيف 6.5مم

*– **بكاريا**: مركز للجيش الفرنسي كان يقع خلف خط شال بالحدود الغربية ينظر، وهيبة سعيدي: المرجع نفسه، ص 114.

[1] – نفسه، ص ص 114– 115.

[2] – المجاهد ع(98)، 19 جوان 1961، ص 12.

**– سنتطرق إليها في دور الج. ع.م في تجنيد الطلبة الجزائريين.

***– كانت العلاقة بين البلدين تأخذ طابع التوتر والتأزم في نفس الوقت خاصة بعد قيام الج . ع.م بسبب احتضان مصر لبعض الشخصيات الوطنية التونسية مثل: "صالح بن يوسف"، ودعوة القاهرة إلى وحدة قومية عربية وهو ما كانت تعارضه تونس التي كانت تنادي بالمغرب الكبير المتعاون مع فرنسا وظلت علاقتهما الدبلوماسية متأزمة إلى غاية الاعتداء الفرنسي على بنزرت عام 1961م، وللإطلاع أكثر على طبيعة العلاقة بين البلدين ينظر الفصل الثالث من الدراسة.

7.000.000	طلقة 8 مم

وما بين 10 و 16 أوت من نفس السنة (1959م) استلم "خميس" كمية من المتفجرات احتوت على ما يلي:[1]

العدد	الصنف
2700	طوربيد بنجالور صاج
2000	متر فتيل أمان
2700	مفجر طرقي 8
03	صندوق خشب
5500	مفجر بالكبسولة للقنلة اليدوية
22	صندوق خشب صغير
02	صندوق كبير بداخله كتب
1000	مفجر كبسولة للقنبلة اليدوية
04	صندوق خشب صغير
01	صندوق خشب يحتوي على ماكينة طبية

ووعد "عبد الناصر" "فرحات عباس" مبلغ اثنين مليون جنيه في أول سبتمبر 1959م مع تدبير مبلغ خمسة وعشرين مليون جنيه اضافية[2].

لكن "كريم" عاد مرة أخرى يشتكي من تصرفات "بورقيبة"، فخلال لقاء جمعه بفتحي الديب" يوم 08 سبتمبر 1959م هو و"بوصوف" بعد عودتهما من تونس عقب اجتماع قادة الداخل والخارج أوضحا له الإجراءات الاستفزازية لبورقيبة" ضد الجزائر والجزائريين الذين منعهم من تهريب السلاح إلى الداخل خلال الخمسة أشهر الماضية من نفس السنة، وإلقائه القبض على آلاف الجزائريين ووضعهم بالسجون وتعذيب البعض منهم، علاوة على تدبيره لقيام المظاهرات وحثه الشعب التونسي على كراهية الجزائريين ومطالبتهم بالجلاء عن تونس، موضحين أن أوروبا وأمريكا* وراء موقفه هذا بهدف ممارسة الضغط على الحكومة المؤقتة لإيقاف القتال بأي ثمن قبل وصول أسلحة الصين الشعبية لأيدي المكافحين الجزائريين مستدلين بزيارة الأسطول الأمريكي السادس لتونس، وما أشاعه "بورقيبة" في أعقاب الزيارة أن القصد منها هو تهديد الجزائريين وتحذيرهم من الإقدام على أي عمل ضد "بورقيبة" وأنه سيستنجد بأمريكا كما فعل "كميل شمعون" بلبنان[3] عام 1958م.

[1] – فتحي الديب: المصدر السابق، ص ص 712 – 713.

[2] – هبة كلاش: المرجع السابق، ص 107.

*– كانت أمريكا تخشى من المد الشيوعي القادم من الصين الشعبية كما كانت تتصور، ومنعاً لذلك استعملت "بورقيبة" ذو التوجه الرأسمالي كورقة ضغط على "جبهة التحرير" لتنهي المشكلة الجزائرية بطريقة سلمية تحفظ لفرنسا ماء وجهها.

[3] – فتحي الديب: المصدر السابق، ص 446.

ومن جهتها اتهمت ولايات الداخل الحكومة المؤقتة في التقصير في إدخال السلاح خاصة "كريم بلقاسم" وزير التسليح والتموين وهو ما أدى إلى صراعات بينها وبين الداخل في هذا المجال، وبهذا بقي السلاح المهدى للثورة من الـ(ج.ع.م) أو من الصين أو الذي اشترته الحكومة المؤقتة مكدَّساً في المخازن الليبية والتونسية، أو مِلْكاً لجيش الحدود الذي لم يخض منذ سنة 1959م أي معركة وزاد عدده حتى وصل إلى أربعة وعشرين ألف مقاتل، وهو ما ساهم في انقسام جيش التحرير إلى جيش في الداخل معزول ومنهك من الحرب وجيش في الخارج منظم على طريقة الجيوش التقليدية، منشغل بالسياسة بدل الحرب[1].

ورغم هذه الاصطدامات التي يُفهم منها أن المشكل في إدخال السلاح ليس في جيش التحرير الوطني ولا في خطي موريس وشال" بقدر ما يرجع إلى العلاقة بين الـ(ج.ع.م) وتونس آنذاك من جهة، والعلاقة بين جيش التحرير والحكومة المؤقتة التي كانت ضحيتها الثورة الجزائرية بمنع دخول السلاح إليها وبقائه في المخازن التونسية وبالتالي إطالة عمر الحرب؛ وعلى الرغم من تهديدات "بورقيبة" وممارسته للضغوطات على الجزائريين للإيقاع بينهم وبين القاهرة وهو ما تنبه له "عبد الناصر" إلا أن الدعم المصري – السوري تواصل، فخلال اجتماع "عبد الناصر" بفتحي الديب" في الفاتح من نوفمبر عام 1959م أمره بعدم التردد في إمداد الجزائريين بطلباتهم من الأسلحة بالرغم من تكديسهم لها بتونس وليبيا[2].

وصادف ذلك أن وجه "أحمد توفيق المدني" في ذات اليوم (01 نوفمبر 1959م) مذكرة إلى "عبد الناصر" ذكره فيها بحاجة الثورة الجزائرية الماسة من المال والعتاد الحربي خاصة الناحية الغربية التي كادت أن تكون معطلة تماماً لعدم إمدادها بالسلاح والعتاد، موضحاً كيف أن حرب التحرير في عامها الخامس لن تنتهي إلا بإرغام فرنسا على التفاوض مع الحكومة المؤقتة الجزائرية لتحقيق الاستقلال، وأنها (فرنسا) لن تقبل بالمفاوضات إلا إذا كان للجزائريين قوة عسكرية وأسلحة كافية للوقوف في وجه العدو الفرنسي مما جاء فيها: [3] « سيادة الأخ الرئيس.... بطلب من حكومة الجمهورية الجزائرية المؤقتة يسعدني أن أوجه إلى سيادتكم هذه المذكرة المستعجلة وفيها بيان للحقائق وفيها مطالب مستعجلة وفيها استصراخ لسيادتكم ولحكومة الجمهورية العربية المتحدة أمام حالة ضنكى يوشك بها الكفاح الجزائري أن يبوء بسوء المنقلب، وحاشا الجمهورية العربية المتحدة وحاشا رئيسها العظيم المجاهد أن يرضيا بتردي الجزائر المجاهدة أمام الجلادين الفرنسيين ...»، ولتلافي هذه الحالة طلب من "عبد الناصر" ما يلي:

1- السعي لدى إسبانيا لكي تسمح لهم بشراء الأسلحة وإرسالها من إسبانيا إلى المغرب ثم إلى الجزائر.

2- إرسال باخرة مصرية تحمل أغذية وألبسة وغير ذلك مما يحتاجه سكان الجهة الغربية عن طريق المغرب الأقصى.

3- منحهم بنادق عصرية غير بنادق المترايوز والبنادق الرشاشة التي لم تعد كافية في القتال[4].

---

[1] – محمد شرقي: "مشكلة التسلح وانعكاساته السياسية على قيادات الثورة الجزائرية 1954- 1962م"، المرجع السابق، ص 73.

[2] – فتحي الديب: المصدر السابق، ص 452.

[3] – أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، (ج3)، ص 460.

[4] – نفسه، (ج3)، ص ص 460- 461.

4- تزويدهم بالأنواع الآتية من الذخيرة: مدافع 57 ضد الدبابات – رشاشات ضد الطائرات – البازوكا – مدافع الهاون نوع 50 – كمية كبيرة من المتفجرات خاصة البنجالور لنسف خط موريس – كمية كبيرة من القنابل اليدوية والألغام ضد الدبابات؛ كما طالبه بإلقاء الأسلحة على المجاهدين بواسطة المظلات من الأراضي التونسية [1]، ومزيد من الدعم المالي الضروري لشراء الأسلحة.

جاء طلب "المدني" في الوقت الذي راجت فيه مع نهاية سنة 1959م في إقليم الجنوب (مصر) إشاعة مفادها أن الثورة الجزائرية قربت نهايتها، وأن الحكومة المؤقتة دخلت في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية مما يستلزم إيقاف عمليات الإمداد، في حين كانت حاجات الثورة الضرورية ما زالت قائمة، فتلقى "توفيق المدني" بصفته الممثل الوحيد للحكومة المؤقتة الجزائرية لدى الـ(ج.ع.م) [*] من ممثلي الثورة بتونس طلبات ملحة من المال والسلاح والذخيرة[2].

استجاب "عبد الناصر" لطلب الجزائريين حيث أمر "فتحي الديب" خلال اجتماعه به يوم 01 نوفمبر 1959م بإمدادهم بكل ما يحتاجونه من أسلحة، وتنفيذاً لتعليمات"عبد الناصر" تسلم مندوب الجزائر "عمار خميس" دفعتين من الأسلحة الأولى يوم 16 نوفمبر من نفس العام (1959م) مجموعها 3030 مما جاء فيها:[3]

العدد	الصنف
6	مدفع 20 مم.
80	مشط ذخيرة
2000	طلقة ذخيرة 20 مم

واحتوت الدفعة الثانية التي كانت يوم 26 نوفمبر 1959م:

العدد	الصنف
500	لغم مضاد للأشخاص
200	لغم مضاد للدبابات
500	قنبلة يدوية
4600	طلقة 20 مم س. ف

تم نقل الدفعتين باللوريات عبر ليبيا إلى تونس بمعرفة "عمار خميس" المسؤول عن نقل السلاح الجزائري.

وخلال اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في جانفي 1960م بطرابلس الليبية الذي تقرر فيه إعادة تشكيلة الحكومة المؤقتة من جديد، درست فيه الوضعية العسكرية وتنظيم الإعانات الأجنبية، فأعطى المجلس الحكومة

[1] – أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، (ج3)، ص ص 461- 462.

*– كان رجال المخابرات المصرية قد جعلوا من "المدني" المسؤول الوحيد عن الوفد الجزائري وعن قضية السلاح، وحاولوا جعله زعيماً بوسائلها الخاصة كالصحف بعد اختطاف "بن بلة"، ينظر، وهيبة سعيدي: المرجع السابق، ص 97.

[2] – أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، (ج3)، ص 459.

[3] – فتحي الديب: المصدر السابق، ص ص 452- 453.

الجديدة التي تولى وزارة الحربية والتسليح فيها "عبد الحفيظ بوصوف" مهلة لإدخال السلاح إلى الداخل بدلاً من "كريم بلقاسم" الذي اتُهم بعدم إدخال المال والسلاح إلى الداخل.

وأوكلت المهمة إلى هيئة الأركان العامة بقيادة "هواري بومدين" التي اتهمها "بن خدة" بالتقصير في إدخال السلاح إلى الداخل لغياب الكفاءة عندها مع وجود السلاح الكثير والثقيل، حيث قال: [1] «في رأيي أنا فخط موريس ليس من المستحيلات، فهم لم يقوموا بأية محاولة لاجتيازه، وذلك بإحداث ثغرة فيه بمساعدة الولايات الأولى والثانية والولايات الأخرى، وهذا ما يظهر عدم كفاءة قيادة الأركان، فالكفاءة مفقودة لديهم رغم امتلاكهم السلاح والعتاد كانت لديهم قناطير مقنطرة من العتاد والسلاح الثقيل... »، وأضاف بأن الصراع القائم بين الثلاثي أو الباءات الثلاث (بلقاسم وبن طوبال وبوصوف) على السلطة [*] أنساهم مهمتهم الرئيسية المتمثلة في الإشراف ومراقبة الجيش وهيئة الأركان بصفتهم لجنة وزارة حرب.

لكن الذي لاشك فيه عندنا أن مهمة إدخال السلاح عبر خطي شال وموريس المزودين بأجهزة الحراسة والمراقبة والملغمين كانت أكبر عائق بالنسبة لجيش التحرير الوطني، وهذا بشهادة رجال جيش التحرير الوطني فقد أكد مثلاً المجاهد "محمد زروال" [**] «أن خطا شال وموريس تسببا في إحداث صعوبات سياسية وعسكرية ونفسانية كبيرة لم تستطع الثورة أن تواجهها مواجهة في مثل حجمهما الكبير لما تطلبته طبيعة تلك المواجهة من توفير إمكانيات حربية ضخمة ومتطورة لم يكن في استطاعة الثورة أن توفرها في ذلك الوقت »، وهذا ما سبب خرقاً بين الداخل والخارج فقد حاولت الحكومة المؤقتة الضغط على هيئة الأركان العامة لإدخال الأسلحة إلى الولايات، حيث سُخر لهذه الغاية 8000 جندي يوم 13 مارس 1960م لاختراق الخط المكهرب على الحدود الشرقية لوحدها عند منطقة (سوق أهراس) لمحاولة تمرير أربعة فيالق محملة بالأسلحة، وبعد أسبوعين من المعارك الضارية لم يتمكن من المرور سوى فيلق واحد، ثم تكررت المحاولة في شهر جويلية دون نتيجة، وفقدت وحدات جيش التحرير في هذه المحاولات أكثر من 650 شهيد، كما فشلت جميع المحاولات التي تمت على الحدود الغربية في نفس الفترة والتي أدت إلى استشهاد قائد الولاية الخامسة العقيد "لطفي" [2].

---

[1] – بن يوسف بن خدة نقلاً عن، الطاهر آيت حمو: المصدر السابق، ص 126.

[*]– كان الباءات الثلاث قد نصبوا أنفسهم كمجموعة متحكمة في كل شيء، رغم تنافرهم عن بعضهم البعض، وكل تصرفاتهم الجماعية كانت تتمسك فيها المصالح الشخصية، وكل طرف كان يتخوف من الآخرين، فكريم" كان يحاول الإنفراد بالسلطة باعتباره الوحيد المتبقى من بين أعضاء القيادة التي أشعلت فتيل الثورة، وقوبل شعوره بالتعالي بآخر لا يختلف عنه من العقيدين "بوصوف" و"بن طوبال" اللذان لم يترددا في التذكير بأنهما شاركا في اجتماع الـ 22 عضو عندما كان "كريم" ما يزال متعلقاً بأهداب "مصالي الحاج"، ينظر، ابراهيم لونيسي: الصراع السياسي داخل جبهة التحرير، المرجع السابق، ص86.

[**]– محمد زروال: المصدر السابق، (ج 2)، ص 434. **ومحمد زروال:** من مواليد 1938م بباتنة، التحق بصفوف جيش التحرير الوطني، ثم أرسل إلى القاهرة ليتلقى تدريباً عسكرياً في مختلف فنون القتال ثم عاد إلى الجزائر للقتال، وبعد الاستقلال واصل عمله في الجيش الوطني الشعبي إلى تقاعده عام 1984م، ينظر، محمد زروال: المصدر نفسه، (ج2)، غلاف الكتاب.

[2] – محمد شرقي: "مشكلة التسلح وانعكاساته السياسية على قيادات الثورة الجزائرية 1954– 1962م"، المرجع السابق، ص 73.

ونظراً للحاجة الملحة من المال والسلاح أمام اشتداد عمليات القوات الفرنسية لتحقيق نصر عسكري [*] لعبت الـ(ج.ع.م) دوراً على مستوى جامعة الدول العربية لتحقيق المدد العاجل للثورة سواء بالمال أو السلاح، حيث عقد مجلس الجامعة دورات في سنوات 1959- 1960م ألزم فيها الدول العربية على مساندة الثورة الجزائرية بالمال والسلاح والمتطوعين وبالمساعي الدبلوماسية لأنها ثورة العرب عامة ضد الاستعمار.

استجابت تونس للنداء إذ سمحت فيما بين فيفري 1960 وماي 1961م للقوافل الجزائرية المحملة بالأسلحة بالمرور عبر أراضيها إلى داخل الجزائر، كما سهلت عبور أفراد جيش التحرير الوطني عن طريق الحدود جنوباً، وفي 19 ديسمبر 1960م وقّعت الحكومة التونسية مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية اتفاقية ثنائية نصت على أن كل سلعة أو تجهيز يخص الحكومة الجزائرية المؤقتة أو جيش التحرير أو الهلال الأحمر الجزائري معفى من كل الضرائب والرسوم الجمركية[1].

وبهذا لعبت الـ(ج.ع.م) إلى جانب الدول العربية كتونس دوراً كبيراً في نجدة الجزائر التي مَثَّل الوطن العربي البعد الاستراتيجي لها في الحصول على الدعم العسكري والمالي، وهو ما اعترف به أبناء الجزائر أنفسهم فقد اعترف "أحمد توفيق المدني" رئيس مكتب جبهة التحرير بالقاهرة في مذكراته بالدور الذي لعبته الـ(ج.ع.م) ورجال مخابراتها وضباطها، من أمثال "عزت سليمان" و"فتحي الديب" وغيرهما في نقل الأسلحة عبر ليبيا إلى الجزائر بمساعدة رجال ليبيا الوطنيين[2].

غير أن العلاقة بين تونس وهيئة الأركان العامة عرفت توتراً بسبب حادثة الطيار الفرنسي (Frèdèric gaillard) عندما قامت هيئة الأركان باسقاط طائرته بالتراب التونسي وأسر صاحبها في جوان 1961م، فكان موقف تونس عدائياً ضد جيش الحدود، إذ قامت بخنقه وحصاره عن طريق منع عمليات التموين والإمداد، ملوحة بالدخول في مواجهة معه، بعدما استجابت الحكومة المؤقتة لطلب "بورقيبة" المتمثل في تسليم الطيار الفرنسي، وهو ما رفضته هيئة الأركان العامة التي دخلت في خلاف مع الحكومة المؤقتة ترتب عنه تقديم الهيئة استقالتها في 15 جويلية 1961م، لكن الحكومة المؤقتة رفضتها لظروف الحرب التي كانت تسير نحو المفاوضات، وهو ما يفسر أحد أسباب معارضة هيئة الأركان لاتفاقيات إيفيان 1962م التي قدمت فيها الحكومة المؤقتة تنازلات كبيرة – حسب رأيها- لصالح فرنسا.

وقبل انتقال "فتحي الديب" إلى سويسرا لمباشرة مهامه الجديدة كسفير للـ(ج.ع.م) بها في ماي 1961م طلب منه الجزائريون بالقاهرة تزويدهم بشحنة سلاح وبالذات من الطبنجات والرشاشات لحاجة الجبهة الغربية (وهران) الملحَّة لها على أن يقوموا بشحنها على متن باخرة (أوريجون) في بداية فيفري من نفس العام، بعدما وعدهم ملك المغرب بتسهيل تفريغها بأحد موانئ مراكش وإدخالها إلى الجبهة الغربية بالجزائر، فقام "الديب" بشحن آخر

*- في رسالة بعث بها "أحمد بن بلة" لفتحي الديب بتاريخ ديسمبر 1960م ناقش فيها تطورات حرب التحرير ختمها بتقديم طلبه بتزويد جيش التحرير بمزيد من الذخيرة والمفرقعات بجميع أنواعها لضمان استمرار نضالهم ضد قوات العدو الفرنسي، ينظر، فتحي الديب: المصدر السابق، ص 486.

[1] - مريم صغير: المرجع السابق، ص 150.

[2] - أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، (ج3)، ص ص 294- 295.

شحنة سلاح له موجهة إلى الجزائر يوم 03 فيفري 1961م قبل توجهه إلى سويسرا حيث تم تسليم مندوب الجزائر الجديد لدى الحكومة المؤقتة "محمد القادري" ما يلي:

العدد	الصنف
5000	طبنجة عيار 7.62 مم
4000	رشاش قصير 7.892 مم
2000	رشاش خفيف 7.62 مم
2.600.000	طلقة 7.62 مم للرشاش القصير.
4.800.000	طلقة 7.62 مم للرشاش الخفيف.

وكان إجمالي الشحنة ما يقرب 244 طن[1]، وما بين جانفي وماي 1961 وصلت حمولتين سوفيتيتين إلى الجبهة الغربية التي ظلت تعاني نقصاً فادحاً في عمليات الإمداد بالسلاح الأولى: قدرت ب 1050 طناً، والثانية ب 450 طناً، وحصلت على 3070 طناً من خلال مساعي الحكومة المؤقتة عبر أربع شحنات [2]، ما مكن جيش التحرير من الصمود في الكفاح المسلح بعد فتح المفاوضات بين الجانبين الفرنسي والجزائري، وتقديم السلطات المغربية لمختلف المساعدات للجزائريين بتسهيل مرور الأسلحة لداخل الجزائريين وفتحها لموانئ مراكش لاستقبال أية كميات من الأسلحة القادمة إلى الجزائر مهما كان مصدرها.

كان مصدر سلاح الثورة التحريرية – في معظمه – خارجياً، إذ كانت البلاد العربية المصدر الرئيسي للأسلحة كما وصلت أسلحة أخرى من أوروبا * عن طريق الشراء بأموال الشعب الجزائري أو الإهداء، إذ تلقت الثورة الجزائرية دعماً مادياً ومعنوياً من بلدان شتى عربية وأجنبية كتركيا والصين ** وايران وباكستان وحتى من فرنسا، ومن المانيا الشرقية تشيكوسلوفاكيا، بلجيكا، وبلغاريا إلا أن البلدان العربية شكلت المصدر الرئيسي للأسلحة وهذا ما يؤكده دعم الـ(ج.ع.م) للثورة بالسلاح، إذ أسهمت الأخيرة بقسط كبير منه سواء أكان سلاحاً عصرياً أو قديماً دون مقابل وهذا بشهادة مجاهدي الجزائر حيث أكد المجاهد "بوادود منصور" أحد أعضاء مهمة أوروبا: «بأن الذين ساعدوا الثورة كثيراً بالأموال والأسلحة هي الدول العربية سواء كان سلاحاً عصرياً أو قديماً»[3].

---

[1] – فتحي الديب: المصدر السابق، ص492.

[2] – علي أحمد مسعود: المرجع السابق، ص 86.

*– كان على "جبهة التحرير الجزائرية" تأمين السلاح للثورة في الخارج من خلال التعامل مع تجار الأسلحة مثل "ويلي بيزنر أو بزنار" الألماني الذي لم يرد في البداية التعامل مع الثوار مباشرة لكونهم غير مستقرون وحياتهم عرضة للمخاطر، كما أن الثوار لم يكونوا يثقون في التجار عامة خاصة في سلعة السلاح حيث يكثر النصب فضلاً عن التلاعب والخديعة وغيرها مما لا يزال وسيظل يحكم هذه التجارة، كان "ويلي" تاجر أسلحة في المانيا ووسيط أجنبي في شراء الأسلحة، يعمل لحرية كل الشعوب، فقد ساقه في أحد الإنفجارات التي خططتها اليد الحمراء" في المانيا ضد "جبهة التحرير" خلال تجهيزه صفقة سلاح للجبهة، ينظر، ابراهيم الهادي المشيرقي: المصدر السابق، ص ص 480، 484.

**– قدمت الصين للثورة الجزائرية شحنة كبيرة من الأسلحة مع معدات حربية وقنابل يدوية وملابس إضافة إلى مواد غذائية عقب زيارة وفد الحكومة المؤقتة برئاسة "فرحات عباس" إلى الصين في 3 اكتوبر 1960م، وللإطلاع عليها ينظر،

Abderrahmane Kiouane: op. citi , p p 142,148.

[3] – بوداود منصور نقلاًعن، وهيبة سعيدي: المرجع السابق، ص 92.

مثلت الـ(ج.ع.م) السند الأساسي المعنوي والمادي للثورة الجزائرية التي كانت من أولويات اهتماماتها فقد كانت لها مواقف متشددة على المستويين المعنوي والمادي تجاه حرب التحرير الجزائرية أكثر حتى من بعض الدول الاشتراكية والثورية بما فيها الاتحاد السوفييتي، فالتكتل التلقائي الذي جسدته مصر وسوريا من خلال سندها المعنوي والمادي للثورة الجزائرية وجد صداه حتى من بعد الاستقلال بتعميق وتكثيف التعاون الاقتصادي والثقافي والعلمي بين هذين الشعبين الشقيقين، وكان هدف الـ(ج.ع.م) من وراء دعم الكفاح الجزائري عدة أهداف هي:

1- الضغط على فرنسا وحلفائها للتراجع عن قمع حركات التحرر في الوطن العربي وعالم الجنوب ككل.

2- الضغط على فرنسا في تعطيل الهجرة اليهودية من المغرب العربي إلى فلسطين، وبالتالي التأثير على التحالف الفرنسي الإسرائيلي.

3- تجسيد البعد العربي الوحدوي التحرري للثورة المصرية من خلال تدعيم وتأييد الشعب الجزائري في صراعه الوطني القومي والحضاري مع الاستعمار الفرنسي.

إن تأييد الـ(ج.ع.م) وأهميته الكبرى وتأثيره الإيجابي على مسار الثورة الجزائرية اعترف به كل من ساير وعايش دبلوماسية الجزائر أثناء حرب التحرير، فالكل اعترف بأن العلاقات الجزائرية مع الـ(ج.ع.م) كانت متميزة والاتصال والتنسيق بين الطرفين من أجل تحرير القطر العربي الجزائري وبقية الأقطار العربية الأخرى من الاستعمار كان مكثفاً ويدخل في إطار العمل المشترك لتجسيد الأهداف التحررية العربية ومواجهة التحديات الكبرى التي كانت تعيشها الأمة العربية ذلك ما أكده ورددده باستمرار قادة الثورة الجزائرية أثناء وبعد حرب التحرير[1].

كان للوحدة المصرية – السورية تأثير ايجابي على مسار الثورة الجزائرية خاصة وأنها تزامنت مع أهم فترة حاسمة لحرب التحرير الجزائرية (1958- 1961م)، وعلى الرغم من فشل الوحدة في سبتمبر 1961م إلا أنها على الأقل ساهمت بالنسبة للثورة الجزائرية في رفع معنويات قادة حرب التحرير وجسدت معنى التضامن العربي ضد قوى الاستعمار الغربية في البلاد العربية الذي كانت تقوده فرنسا وحلفائها في المنطقة، وحتى فشلها – الذي أثر في نفوس الجزائريين- أتى سنة قبل انتصار الثورة بعد التأكد من انتصار هذه الأخيرة وتحقيق استرجاع استقلال الجزائر.

ثانياً– تجنيد الشباب الجزائري.

إلى جانب الإمداد بالسلاح استقبلت الـ(ج.ع.م) على أرضها عدداً كبيراً من أبناء الجزائر من أجل تجنيدهم فقد استقبل إقليم الجنوب (مصر) مثلاً قبل اندلاع الثورة الجزائرية عدداً من الطلاب الجزائريين خُصصت لهم دورات تدريسية لتأهيلهم كقادة أكفاء لممارسة أعمال حرب العصابات لتعويض النقص الذي كان الكفاح الجزائري يعانيه نتيجة استشهاد بعض القادة كان من ضمنهم "محمد بوخروبة" (هواري بومدين) –كما ذكرنا – الذي ترقى إلى رتبة قيادة الأركان عام 1960م ولعب دور كبير في تنظيم جيش الحدود؛ وبهذا استطاع بعض طلبة المشرق العربي من البروز في الثورة، إذ لم يتم إقصاؤهم من المشاركة في القيادة، واستطاعوا أن يتقلدوا فيها مناصب عسكرية جد مهمة

[1] – اسماعيل دبش: المرجع السابق، ص 75.

وهو ما ينفي قطعاً تهميش الثورة للطلبة والمثقفين [1] الذين درسوا أو تلقوا تكوينهم العسكري في المشرق العربي خاصة في إقليم الـ(ج.ع.م) الجنوبي.

وذكر "صلاح نصر" المدير العام للمخابرات المصرية الأسبق (من ماي 1957- 1967م) في مذكراته أنه بعدما فرض الفرنسيون حصاراً بحرياً على الموانئ الجزائرية حتى لا تصل السفن المحملة بالأسلحة، وكان الفدائيون الجزائريون يحتاجون إلى تدريب يتطلب خبرات لم تكن متوفرة لديهم، لعبت المخابرات العامة المصرية دوراً كبيراً في هذه العمليات، إذ قامت بإعداد معسكرات التدريب رغم المسافة البعيدة بين الجزائر الـ(ج.ع.م)، كما اتصلت المخابرات بزعماء الثورة وهيأت لهم كثيراً من التسهيلات والسبل التي عاونتهم في جهادهم[2].

وفي هذا شهادة منه على الدور الذي لعبته الـ(ج.ع.م) في استقبال وتدريب الشباب الجزائري المكافح الذين ألحقتهم بكلياتها العسكرية المختلفة من القوات البرية والبحرية وحتى الجوية.

ومع تطورات الحرب وما كانت تقتضيه من تدريبات عسكرية جديدة على الطيران والبحرية وفي إطار الدعم العسكري المتمثل في استقبال الطلبة الجزائريين في الكليات العسكرية للـ(ج.ع.م) استقبل إقليم الجنوب (مصر) في أوائل 1958م عدداً من الطلبة الجزائريين بغرض تدريبهم عسكرياً، حيث نشرت "جريدة المساء المصرية" في عددها الصادر في فيفري 1958م ما يلي: [3] «أنه قدم إلى الاسكندرية أول بعثة من طلبة القطر الجزائري الشقيق للالتحاق بالكلية البحرية، وقد تم قبول جميع أفراد هذه الدفعة وهم عشرة (10)، هذا ويبلغ عدد طلبة البعثة الجزائرية التي وصلت إلى مصر أخيراً للالتحاق بالكليات الثلاث (الحربية والطيران والبحرية) خمسة وعشرين (25) طالباً وهذه أول مرة يلتحق فيها طلبة جزائريون بكلياتنا العسكرية».

وصرح القائم مقام "عماد الدين مذكور" مدير الكلية البحرية آنذاك للجريدة واصفاً الطلبة الجزائريين قائلاً:[4] «أن الطلبة الجزائريين الذين قُبلوا بالكلية كأول دفعة من البعثات الدراسية العسكرية يتمتعون بروح وطنية عالية وتتوفر فيهم جميع المزايا والاستعدادات التي يجب أن تتوفر في الطالب الذي يرغب في الالتحاق بكليات عسكرية » وأعرب عن سرور الكلية وفرحتها في استقبال هذه الدفعة من أبناء الجزائر المجاهدة للعمل على تدريب أفرادها في مختلف الفنون العسكرية البحرية من أجل إنشاء قوات بحرية في الجزائر المستقلة مستقبلاً.

ولا شك أن أولئك الطلبة الجزائريين بعد تخرجهم من هذه الكلية شكلوا نواة البحرية العسكرية في الجزائر المستقلة فيما بعد، إلى جانب أمثالهم ممن تخرجوا من بعض المعاهد العسكرية في الجزائر التابعة لجيش التحرير الوطني لتخريج الضباط [*] وكللت جهود الـ(ج.ع.م) بتخريج دفعات جديدة في ظل حاجة الثورة الماسة لأبطال يواجهون

---

[1] – رابح لونيسي: المرجع السابق، ص 191.

[2] – عبد الله إمام: صلاح نصر يتذكر: المصدر السابق، ص 124.

[3] – المساء المصرية نقلاً عن، المجاهد: ع(17)، 1 فيفري 1958، ص 10.

[4] – عماد الدين مذكور نقلاً عن، المجاهد: المصدر نفسه، ص 10.

*– كانت المعاهد الوطنية لتخريج الضباط منتشرة في العديد من ولايات الوطن، استفاد منها الشباب الجزائري الذين اختيروا وفقاً لشروط معينة في تلقي التكوين الأساسي منهم من يختص في التمريض وآخرون في التدرب على استعمال مدافع الهاون وتخريب خط موريس مع اجتياز امتحانات ليصبح الطالب بعدها إطار بمعنى الكلمة، ينظر، المجاهد: ع (35) 15 جانفي 1959، ص ص 8- 9.

مخططات "ديغول" بما فيها الأسلاك الشائكة التي عرقلة عملية الإمداد السريع للثورة بالسلاح، ففي اكتوبر 1958م تخرجت أول دفعة من الضباط الجزائريين عددهم ثلاثين (30) ضابطاً بعدما أتموا دراستهم بالكلية الحربية لإقليم الجنوب (مصر) على أعمال القيادة وحرب العصابات والذين كانوا جاهزين لتدمير "خط موريس" على الحدود الجزائرية التونسية.

حيث كلف "فتحي الديب" بعض المختصين بسلاح المهندسين المصريين بوضع خطة لتدمير "خط موريس" المكهرب والملغم، فأعدَّ خبراء الـ(ج.ع.م) العسكريون خطة تدمير المانع وعرضوها عليه بتفاصيلها واحتياجاتها من الأفراد والمعدَّات والمتفجرات يوم 09 اكتوبر 1958م، وبما أن الخطة اقتضت اقتحام الخط ليلاً والتدريب الراقي للقوة المكلفة بالتدمير والتي قدرت بستة آلاف (6000) مقاتل لتدمير الخط في خمسة وعشرين (25) قطاعاً مع الالتزام بالسرية، فصادف هذا تخرج تلك الدفعة من الضباط الجزائريين من الكلية الحربية المصرية، فتفاهم "الديب" مع "كريم بلقاسم" وزير التسليح والتموين على تكليف خريجي تلك الدفعة (الثلاثين ضابطاً) بالعملية، على أن يلتحقوا بسلاح المهندسين المصري للتدريب على خطة تدمير "خط موريس"عملياً خلف أهرامات الجيزة أين أقيم جزء حي من مانع "خط موريس" بطول كيلومتر تقريباً ليتولوا قيادة خطة التدمير الرئيسية لخط موريس" والإشراف على تدريب جماعات الاقتحام بعد العودة إلى تونس[1].

تمكن الضباط الجزائريون الثلاثين من اقتحام المانع النموذجي وتدميره بسهولة في الوقت المحدد للخطة وكان هذا بحضور كل من "الديب" نفسه وزميله "عزت سليمان" ورئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة "فرحات عباس" و"محمدي السعيد" رئيس لجنة العمليات العسكرية للشرق اللذين أبديا إعجابهما وتقديرهما للمجهود الذي اعتبروه حلاً لمشكلة خط موريس" الذي يعيق نجاح الكفاح الجزائري خاصة فيما يتعلق بتهريب السلاح للداخل[2].

غير أن أولئك الضباط الجزائريين الذين تم تدريبهم على خطة اختراق "خط موريس" أبعدوا حسبما ذكر "الديب"[3] بتركهم في تونس بلا عمل، وهو ما زاد في افتقار المكافحين في الداخل إلى السلاح والذخيرة؛ ولعل السبب في إبعادهم عن هذا العمل يرجع إلى أن العملية تتطلب عدداً أكبر من الضباط والجنود الأكفاء، لذا عدلت جبهة التحرير الوطني عنها.

وفي المقابل لم تغفل "جبهة التحرير" على تحسين نظام جيش التحرير منذ أوت 1956م إذ صرح "كريم بلقاسم" للمجاهد بتاريخ ماي 1958م بأن "جبهة التحرير الوطني " تعمل على تحسين نظام جيش التحرير الذي بلغ عدده مائة وثلاثين ألف مجاهد في مواجهة ستة مائة ألف جندي فرنسي، معرباً أن تجنيد الإطارات (ضباط ضباط صف) وتكوينهم تكويناً يتلاءم مع الحرب المتنقلة مثّل مشاكل دائمة أصبح لها حلول على المستوى الوطني أو الخارجي، حيث بدأت بعض الكليات العسكرية تستقبل الشبيبة الجزائرية [4] خاصة الكليات الحربية بالإقليم الجنوبي

[1] – فتحي الديب: المصدر السابق، ص ص 395- 396.

[2] – نفسه، ص ص 396- 397.

[3] – نفسه، ص 399.

[4] – المجاهد: ع(24)، 29 ماي 1958، ص 3.

للـ(ج.ع.م) التي استقبلت أعداداً منهم، فقد ذكرت صحيفة (المجاهد) في عددها الصادر في ماي 1960م أن مندوب الـ(ج.ع.م) "فؤاد جلال" أوضح أن بلاده فتحت أربعة مراكز للتدريب في القاهرة سجلت بها ثلاثمائة (300) متطوع، إلى جانب فتح مراكز للتدريب بدول إفريقية أخرى كغانا [1]، مما يدل على يقظة الضمير الإفريقي والعربي ويُعَجِّل باستقلال الجزائر، وفي إقليم الشمال مثل مكتب دمشق الذي أشرف عليه "عبد الحميد مهري" وزير شؤون شمال إفريقيا ثم وزير الشؤون الثقافية والاجتماعية في الحكومة المؤقتة الأولى والثانية ثم "محمد الغسيري" [*] من بعده قاعدة خلفية غير مرئية، كان يقوم بنشاط دعائي سرياً ويسعى لنقل الأسلحة نحو الجزائر، وتكوين الطلبة الجزائريين في المدارس العسكرية العربية، حيث تكون إلى غاية 1960م ثمانية وثلاثون طالباً (38)[2].

كما استفاد جيش التحرير من خبرة الضباط الجزائريين الفارين من الجيش الفرنسي؛ ورغم كل هذا ظلت الحاجة إلى الاعانة مطلب الثورة الجزائرية التي زاد إلحاحها عليه بداية من سنة 1958م حيث ختم "كريم بلقاسم" تصريحه السابق الذكر بطلب الإعانة من الشعوب المحبة للسلام قائلاً: [3] «بأن "جبهة التحرير" تسهر على تحسين العتاد والأسلحة سواء من ناحية الكم أو الكيف، وهي توجه نداءات للشعوب المحبة للسلام والعدالة بمدِّها بالإعانة الكفيلة لاستقلال الجزائر ووضع حد للحرب».

وكانت استجابت تلك الدول سريعة خاصة العربية منها كالعراق والسعودية والأردن وغيرها من البلدان الإفريقية والأسيوية.

ثالثاً: دعم اللاجئين واستقبالهم.

نتيجة لسياسة الإبادة والقمع والإرهاب التي انتهجتها فرنسا ضد الشعب الجزائري منذ أواخر سنة 1956م، ما اضطر بعض الأسر الجزائرية إلى ترحيل شيوخها ونسائها وأطفالها لتعبر الحدود الجزائرية إما إلى تونس شرقاً أو إلى المغرب غرباً، وبدأ هذا النزوح بسيطاً وفي مجموعات لا تتعدى المئات، إلا أن اشتداد سياسية القمع والإرهاب وحرب الإبادة التي تمت خلال سنة 1957م ضاعفت وبصورة مستمرة أعداد النازحين الفارين من شبح الجوع والقتل وبموافقة جيش التحرير، للتخفيف من آثار سياسية التجويع التي لجأت إليها فرنسا ليصبحوا عدة آلاف الأمر الذي أسعد السلطات الفرنسية بخلقها لهذه المشكلة وما تحتاجه من إعاشة تقع أعباؤها على كاهل حكومتي تونس ومراكش، وتزيد من تفاقم الوضع الاقتصادي في البلدين، مما يضطرهما إلى ممارسة الضغط على "جبهة التحرير الوطني" مع ما تمليه فرنسا من شروط لإنهاء الحرب الدائرة، كما شكل تضخم عدد اللاجئين عبئاً كبيراً على عاتق

---

[1] – عبد القادر خليفي: المرجع السابق، ص ص 114– 115.

[*] – **محمد الغسيري**: ولد بباتنة عام 1915، سياسي جزائري محنك، درس على يد ابن باديس، اشتغل بالتدريس بقسنكسنة ما بين (1937– 943م)، تولى عدة وظائف تعليمية في جمعية العلماء من مدرس، مفتش سجن في ماي 1945م ثم افرج عنه عام 1956م أرسلته الجمعية الى المغرب وفس سنة 1956م التحق بالثورة التي عينته ممثلا لها بدمشق اين لعب دورا كبيرا في التعريف بالقضية الجزائرية، وبعد الاستقلال عين سفيرا في سوريا والسعودية ثم في الكويت الى وفاته عام 1974م من مؤلفاته كتاب معجم مشاهير المغاربة، جامعة الجزائر، ينظر، من هو الشيخ محمد يكن الغسيري الرابط/ http://raoua.hooxs.com/t18-topic تاريخ التصفح/ 30/ 11/ 2018م على الساعة 19: 30.

[2] – علي أحمد مسعود: المرجع السابق، ص 143.

[3] – كريم بلقاسم نقلاً عن، المجاهد: ع(24)، 29 ماي 1958، ص 3.

قيادة الكفاح الجزائري، إذ ساهم في الحد من قدراتهم المالية والمادية الضعيفة التي كان يمكن ادخارها لواجبهم القتالي فقد بلغ عدد الجزائريين الذين شردهم الاستعمار الفرنسي واضطرهم إلى طلب الملجأ في القطرين التونسي والمغربي مع نهاية 1957م ما يربو عن ثلاثمائة (300) ألف وهو ربع العشر من مجموع سكان الجزائر[1] في ذلك الوقت.

وقد بذلت الحكومتان التونسية والمغربية جهوداً كبيرة لاستقبال جموع اللاجئين وخصصتا لهم الأماكن وقدمتا إليهم الإعانات الأولية، ونظمت الجمعيات الوطنية في كلا القطرين عدة اكتتابات شعبية تُجمع فيها الأموال والأغذية والثياب لفائدة اخوانهم الجزائريين المنكوبين، وتصدت "جمعية الهلال الأحمر الجزائري" لنفس العمل فكان مما حصلت عليه هو حمل منظمة "الصليب الأحمر الدولي" على الاعتراف بوجود مشكل اللاجئين الجزائريين والاهتمام بحالتهم وتقرير إعانتهم مبدئياً[2].

وأمام تفاقم مشكلة اللاجئين الجزائريين في القطرين المستقلين تونس والمغرب الذين اضطرتهم ظروف الحرب من إبادة وتقتيل ومحتشدات ومناطق محرمة إلى ترك ديارهم واللجوء إلى دول أخرى ما جعل فرنسا تُعّرض استقلال تلك الدول للخطر مثلما حدث مع تونس في قصف "ساقية سيدي يوسف" الحدودية في 8 فيفري عام 1958م بحجة تتبع الثوار الجزائريين الفارين وإرجاع اللاجئين إلى وطنهم، والتي استهدفت فيها المدنيين العزل من الجزائريين والتونسيين راح ضحيتها عشرات القتلى من الطرفين، وأمام عجز البلدين عن توفير حاجيات أولئك اللاجئين استدعت الضرورة طلب المزيد من الدعم اللوجستيكي (أغذية، أدوية، لباس ...) لأولئك اللاجئين الجزائريين الذين زادت معانتهم في ظل عجز الحكومتين المضيفتين حيث عاشوا حياة بؤس وشقاء باعتراف التونسيين والمغاربة، فقد تكلمت جريدة الصباح التونسية مثلاً في عددها الصادر في افريل 1958م عن الوضعية البائسة والمفجعة التي عاشها اللاجئون الجزائريون على أراضيها والذين ثلثاهم من النساء والأطفال[3].

فكان أن وجه الهلال الأحمر الجزائري* الذي تأسس عام 1956م نداء إلى الأمة العربية طالباً إياها التبرع بكل ما تستطيع من ملابس وأغطية وأدوية ومواد غذائية لتخفيف الآلام على ثلاثمائة ألف لاجئ جزائري الذين هم في ازدياد إلى كل من تونس والمغرب، وناشد باسم الأخوة والعروبة جميع الهيئات الخيرية والجمعيات النسائية ومنظمات الشباب وجمعيات الهلال الأحمر في كل الأقطار العربية مدّ يد العون والمساعدة للاجئين الجزائريين في محنتهم القاسية وختم النداء بالآتي: [4] « والرجاء من إخواننا العرب أن يبعثوا بتبرعاتهم إلى المكاتب الجزائرية الموجودة في كل من:

---

[1] – المجاهد: ع(12)، 15 نوفمبر 1957، ص 3.

[2] – نفسه، ص 3.

[3] – الصباح التونسية: ع(1755)، 4 افريل 1958، ص 4.

*– **الهلال الأحمر الجزائري:** هيئة إنسانية واجتماعية، أسستها جبهة التحرير الوطني عام 1956م بهدف الإسهام في إسعاف ومساعدة اللاجئين الجزائريين فنهضت بدور هام في التكفل باللاجئين والمساهمة في تفعيل النشاط الدولي للمنظمات الإنسانية وخاصة إبراز الأبعاد الإنسانية للثورة الجزائرية أعلن عن ميلاده في الصحافة والإذاعة يوم 18 جانفي 1958م، ينظر، عبد الله مقلاتي: "النشاط الإنساني للثورة الجزائرية بمراكز اللاجئين وأثره على العلاقات الجزائرية – المغاربية: نشاط الهلال الأحمر الجزائري أنموذجاً"، مجلة المصادر، ع(10)، 1 جوان 2004، ص ص 153– 154.

[4] – المجاهد: ع (33)، 8 ديسمبر 1958، ص 13.

دمشق والقاهرة وبيروت وبغداد والكويت وجدة وبنغازي والخرطوم »، كما ركز الوفد الخارجي للثورة خلال تنقلاته عبر أقطار العالم العربي الدعوة إلى توفير المواد الغذائية وتقديم المساعدات للاجئين الجزائريين.

ومن هنا لعبت الدول العربية الشقيقة والدول الصديقة دوراً هاماً في إيواء هؤلاء اللاجئين واستقبالهم وتوفير ما يحتاجونه من أكل ودواء فقد قامت الـ(ج.ع.م) استجابة لداعي الإخوة العربية والإنسانية أولاً، ومن باب التضامن ما بين الأشقاء ثانياً بإرسال شحنة من الأغذية والأدوية والملابس إلى اللاجئين الجزائريين.

فتنفيذاً لقرار مؤتمر التضامن الإفريقي الأسيوي المنعقد بالقاهرة من (ديسمبر 1957 إلى جانفي 1958م) بتحديد يوم 30 مارس يوماً للتضامن مع الجزائر المكافحة في جميع دول العالم الأفرو أسيوي ابتداءً من سنة 1958م أوصت الأمانة الدائمة للمؤتمر باتخاذ جملة من التدابير التي من شأنها تعزيز الدعم الأدبي والمادي للثورة الجزائرية، وكان من جملة قراراتها المتعلقة بدعم اللاجئين: جمع الملابس والأدوية والأغذية؛ وبهذا اعتبر يوم 30 مارس يوماً للتضامن مع الجزائر في إفريقيا وآسيا، لتجمع التبرعات فيما بعد في مكتب القاهرة عاصمة الـ(ج.ع.م) الموكل بتسلم جميع الأموال ومواد المساعدة التي جمعت في مختلف الأقطار[1].

وأكد "فؤاد جلال" كاتب الوفد المصري في مؤتمر التضامن الإفريقي الأسيوي في رده عن سؤال حول الغرض من تخصيص يوم الجزائر 30 مارس" قائلاً:[2] « إن الجزائر في حاجة إلى المعونة المادية، وأنه يجب على شعب الجمهورية العربية المتحدة أن يقاسمهم اللقمة واللباس لأنهم يدافعون عن إقليم مصر وعن كل إقليم عربي ».

وفيما يخص التبرعات الطبية لهذا اليوم قرر مجلس نقابة الأطباء للـ(ج.ع.م) التبرع لجبهة التحرير الجزائرية" بمبلغ خمسمائة جنيه لمساعدة مجاهدي الجزائر، وتأليف لجنة للإشراف على هذه التبرعات من المال والأدوية وإرسال برقية احتجاج إلى نقابة الأطباء بباريس على وحشية الجنود الفرنسيين، واعتقال الأطباء الجزائريين خلال قيامهم بواجبهم الوطني[3].

وفي ماي 1958م طالب الهلال الأحمر الجزائري الذي أحصى بتونس وحدها وجود أزيد من 129000 لاجئ خلال اجتماع مكتبه بتونس في 20 ماي 1958م بمضاعفة المساعدات الدولية لجموع اللاجئين الجزائريين المتزايدة[4]، وفي جوان من نفس العام (1958م) توجه وفد جزائري برئاسة "أحمد توفيق المدني" إلى اقليم الشمال من (سوريا) بهدف الحصول على كميات معتبرة من القمح ونقلها إلى الجزائر لتزويد الجزائريين، وقد تم استقبال الوفد الجزائري من طرف نائب رئيس الجمهورية "أكرم الحوراني" والسادة: "خليل كلاس" وزير الاقتصاد الوطني و"عبد الحميد السراج" وزير الداخلية و"أمجد الطرابلسي" وزير المعارف وكذلك أعضاء مجلس النواب، وبعد شرح الوفد الجزائري معاناة الشعب الجزائري من السياسة الفرنسية المطبقة عليه واحتياجات الثورة للدعم العربي السوري في إقليم

[1] – المجاهد: ع(22)، 15 افريل 1958، ص 1.

[2] – فؤاد جلال نقلاً عن، المجاهد: ع(22)، نفسه، ص 6

[3] – المجاهد: المصدر نفسه، ص 6.

[4] – عبد الله مقلاتي: "النشاط الإنساني للثورة الجزائرية بمراكز اللاجئين وأثره على العلاقات الجزائرية – المغاربية: نشاط الهلال الأحمر الجزائري أنموذجاً " المرجع السابق، ص 157.

الشمال تحصل الوفد الجزائري على كمية كبيرة من القمح قُدرت بحوالي ألفي (2000) قنطار من القمح السوري مجاناً[1] لتوزع على اللاجئين وجيش التحرير الوطني معاً.

وأصدر مؤتمر الأطباء العرب الـ 26 (السادس والعشرين) المنعقد سنة 1958م الذي شاركت فيه الـ(ج.ع.م) دعماً لقضية الجزائر لائحة حول الجزائر احتج فيها على مخالفة السلطات الفرنسية للمبادئ الإنسانية من معاملة الجرحى والأطفال والشيوخ والنساء العزل، كما احتج ضد القانون الذي يحرم بيع المواد الطبية[2] للجزائريين.

ونظراً لتعرض بواخر الـ(ج.ع.م) للقرصنة، وأمام معاناة اللاجئين الجزائريين في تونس والمغرب الأقصى* الذين زادت حالتهم سوءا وأضحوا يعيشون حياة صعبة، قررت الـ(ج.ع.م) إرسال بواخر أجنبية لإيصال الدعم لأولئك اللاجئين، ففي شهر سبتمبر 1958م حملت باخرة اسبانية من الإقليم السوري كميات من القمح الصلب واللين إلى تونس حيث تسلمها "الهلال الأحمر الجزائري" وشرع في توزيعها على اللاجئين الجزائريين المقيمين في الجمهورية التونسية؛ حيث أرست الباخرة بميناء تونس يوم 07 سبتمبر بشحنة بلغ وزنها 949 طناً من القمح اللين و 987 طناً من القمح الصلب؛ وكان يتم توزيع هذه المواد تحت اشراف الحكومة التونسية بواسطة "الهلال الأحمر التونسي"[3] إذ أن الحكومة التونسية قررت التكفل والإشراف على حملة التضامن والمساعدات الدولية للاجئين الجزائريين بواسطة "الهلال الأحمر التونسي"، وكانت تصر على أن تسلم معونة الدول له ولا تسمح إلا لهيئة الصليب الأحمر بالتوزيع بينما مساعدات الدول الأخرى يجب تسليمها إلى السلطات التونسية باعتبارها الواسطة في التوزيع والتعامل مع اللاجئين الجزائريين، وهو ما يفسر احتجاز "بورقيبة" لبعض شحنات المساعدة القادمة من الـ(ج.ع.م) كما حدث عام 1959م في ظل اشتداد التوتر بينه وبين الأخيرة.

فعلى الرغم من توطد الصلات بين المنظمتين (الهلال الأحمر التونسي والهلال الأحمر الجزائري) إلا أن الأخير كانت تواجهه بعض الصعوبات في تأدية مهامه تتعلق خاصة باحتكار الهلال الأحمر التونسي الذي أسندت له هيئة الصليب الأحمر الدولي مهمة توزيع المساعدات الدولية حسب معطياته الخاصة، وتسبب هذا في سوء التوزيع وعدم وصول المساعدات إلى جميع مراكز اللاجئين، وقد طلب الهلال الأحمر الجزائري اشراكه في توزيع المساعدات لتسهيل توزيع مخزون المساعدات الموجهة للاجئين، ووعده رئيس الهلال الأحمر التونسي بذلك منذ جانفي 1958م

---

[1] – أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، (ج3)، ص 384.

[2] – المجاهد: ع(26)، 02 جويلية 1958، ص 10.

*– وصل إلى تونس أعداد هائلة من اللاجئين الذين استقروا في المناطق الواقعة على الشريط الحدودي الجزائري خاصة سكان الدواوير، الدير، الكويف مرسط، بكارية الماء الأبيض، بحيرة الأرنب وتازينيت وغيرها وكان توجههم إلى أقرب نقطة في البلاد التونسية وهي القصرين وتالة وعين بودة وسبيطلة وغيرها من المدن التونسية وبلغ عددهم في اكتوبر 1958م (130.000) نسمة في تونس وحدها جلهم شيوخ ونساء وأطفال ينظر، عبد الكريم بوصفصاف: الثورة الجزائرية في الصحافة العربية، المرجع السابق، (ج2)، ص ص 93، 95. وطبقاً للبيانات الرسمية الفرنسية لسنة 1959م فإن عدد اللاجئين الجزائريين بلغ مليون مشرد، ينظر، جامعة الدول العربية: مضابط جلسات دور الاجتماع العادي الـ 32 لمجلس جامعة الدول العربية، من 01 سبتمبر1959م إلى 29 فيفري 1960، المصدر السابق، ص 227.

[3] – المجاهد: ع(29)، 17 سبتمبر 1958، ص 2.

لكن استجابته تأخرت ليتأكد أن الحكومة التونسية تحرص على أن يتم التوزيع عن طريق الهلال الأحمر التونسي على عكس المغرب الأقصى الذي قدم جميع التسهيلات للهلال الأحمر الجزائري في تقديم المساعدات للاجئين الجزائريين؛ كما واجه الهلال الأحمر الجزائري في تونس مشكل فرض الضرائب الجمركية على المساعدات الموجهة باسمه الخاص إلى تونس، وهو ما لم تتنازل عنه الحكومة التونسية إلا في نوفمبر 1960م عندما سمحت للهلال الأحمر الجزائري باستقبال المساعدات دون دفع الرسوم الجمركية، غير أن هذا لا ينفي وقوف الهلال الأحمر التونسي إلى جانب اللاجئين الجزائريين وتقديم المساعدة لهم[1].

وفي سبتمبر 1958م أيضاً جمع إقليم الجنوب (مصر) جملة من التبرعات الشعبية بلغت قيمتها 432.000 جنيه لشراء الكساء والغذاء على أن يتم نقلها إلى تونس لتوزع على اللاجئين الجزائريين الذين تفاقمت مشكلة إعاشتهم[2]، وفي نوفمبر من نفس العام بلغت حصيلة أسبوع الجزائر من التبرعات التي قدمها شعب الـ(ج.ع.م) من إقليم الجنوب نصف مليون جنيه اشترت بها وزارة الشؤون الاجتماعية احتياجات الجزائريين من الغذاء والكساء وقسمت المعونة إلى نصفين الأول: خصص للاجئين بتونس وتم تسليمه لمسؤول الجزائر وشُحن إلى تونس أما النصف الثاني: فقد تم تسليمه يوم 20 نوفمبر 1958م وتم شحنه بواسطة إحدى السفن وبإشراف الصليب الأحمر الدولي" لعدم تعرض الأسطول الفرنسي لها كي تصل للاجئين الجزائريين بالمغرب قبل حلول فصل الشتاء وتضمنت مكونات الشحنتين ما يلي:[3]

العدد	الصنف
2000	طن قمح
250	طن سكر
20.000	بطانية صوف
7500	جلابية حريمي ورجالي
7500	زعبوط جزائري

ووصلت مساعدات أخرى للاجئين الجزائريين في تونس من إقليم الجنوب (مصر) عن طريق الصليب الأحمر الدولي عام 1959م عَلَّهَا تخفف من معاناتهم، إلا أنها ظلت محتجزة عند "بورقيبة" الذي ظل محتفظاً بها[4].

*- كانت المساعدات التي تقدمها الدول المانحة باسمها للاجئين الجزائريين يستقبلها الصليب الأحمر الدولي والهيئات الدولية ثم يسلمها للهلال الأحمر التونسي ليشرف على توزيعها، أما المساعدات التي تبعث بها الدولة المانحة مباشرة باسم الهلال الأحمر الجزائري يتم توزيعها عن طريق هيئة الصليب الأحمر الدولي أو عن طريق الهلال الأحمر الجزائري مباشرة، ينظر، عبد الله مقلاتي: "النشاط الإنساني للثورة الجزائرية بمراكز اللاجئين وأثره على العلاقات الجزائرية – المغاربية: نشاط الهلال الأحمر الجزائري أنموذجاً"، المرجع السابق، ص 160.

[1] - نفسه، ص ص 159، 162.

[2] - فتحي الديب: المصدر السابق، ص 388.

[3] - نفسه، ص ص 403- 404.

[4] - نفسه، ص ص 366، 440.

استمرت المساعدات القادمة من الـ(ج.ع.م) إلى اللاجئين الجزائريين حتى الانفصال ما بين سوريا ومصر عام 1961م، وكانت مساعداتها على جانب كبير من الأهمية حسب منظمة الصليب الأحمر الدولي" الذي اعترف سنة 1959م بأن القاهرة هي أول دولة كان لإعانتها أثر في تحسين حالة اللاجئين الجزائريين [1].

وعن توزيع هذه المساعدات على اللاجئين الجزائريين في تونس أشرفت فيدرالية جبهة التحرير الوطني على المستوى الاجتماعي بالعناية باللاجئين الجزائريين الذين بلغ عددهم في أوت 1961م حوالي مائة وخمسة وخمسين ألفاً منهم 22700 كانوا تحت رعاية الفيدرالية ضمن فرع الهلال الأحمر الجزائري بتونس، حيث تمت اعانتهم من خلال تقديم الغذاء واللباس لهم كل شهر، وبقي الجزء الآخر من اللاجئين غير معترف به من طرف الصليب الأحمر الدولي على أن ذلك سرعان ما تجاوزته الفيدرالية بعد أن التحق الكثير من أولئك اللاجئين بصفوف جيش التحرير الوطني في الحدود[2]، كما استفاد هؤلاء اللاجئين من مساعدات من منظمات إنسانية عالمية.

وعلى المستوى الثقافي تم تأسيس أربعين مدرسة خاصة بالأطفال اللاجئين، أدمج بها 7081 تلميذ بالإضافة إلى حملات محو الأمية التي قامت بها وزارتا الداخلية والشؤون الثقافية برعاية الوزير "عبد الحميد مهري" شملت خمسمائة طفلاً إلى غاية أوت 1961م[3]، ونفس الشيء قامت به فيدرالية جبهة التحرير الوطني بالمغرب الأقصى مع اللاجئين الجزائريين، الذين وصل عددهم بالمغرب الأقصى ما بين سنتي 1960- 1961م حوالي 344235 لاجئ لعب الهلال الأحمر المغربي دوراً بارزاً في مساعدتهم بالتنسيق مع الهلال الأحمر الجزائري [4]، أي أن الحكومة المؤقتة هي التي كانت تشرف بنفسها على توزيع المساعدات على لاجئيها وتقديم الاسعافات الأولية لهم بالبلدين وغيرهما من البلدان العربية بواسطة ممثليها هناك الذين لعبوا دوراً في تعبئة وتدريس وتدريب الجزائريين خاصة فئة الشباب التي استفادت منها الثورة كثيراً بتجنيدهم ضمن قوات جيش الحدود.

على الرغم من التوتر الذي حصل ما بين القاهرة والحكومة المؤقتة بداية من نوفمبر عام 1958م إلا أن هذا لم يثن من عزيمة الـ(ج.ع.م) في الاستمرار في دعم اللاجئين الجزائريين المتواجدين في تونس أو مراكش اجتماعياً ومساندتهم دبلوماسياً بطرح قضيتهم دفاعاً عن قضية الجزائر واستقلالها، وكان لدعمها أثر ملموس في تحسن وضعيتهم حسبما أشار اليه "الصليب الأحمر الدولي" في تقريره الصادر في نوفمبر 1959م إلى جانب المساعدات العربية والعالمية.

وصفوة القول فإن الـ(ج.ع.م) أدت دوراً مهماً في دعم الثورة الجزائرية واللاجئين الجزائريين في الأراضي التونسية والمغربية، بما قدمته من دعم مادي في المجال العسكري واللوجستي، ما ساعد الشعب الجزائري على الصمود والتصدي للقوات الفرنسية، ولم تؤثر علاقاتها بدول المغرب المستقلة آنذاك (تونس والمغرب) على هذا الدعم الذي ظل متواصلاً إلى تاريخ الانفصال ما بين مصر وسوريا عام 1961م.

---

[1] – فتحي الديب: المصدر السابق، ص 452.

[2] – علي أحمد مسعود: المرجع السابق، ص ص 39– 40.

[3] – نفسه، ص ص 40 – 41.

[4] – غيلاني السبتي: المرجع السابق، ص 169.

المبحث الثالث: الدعم المالي للجمهورية العربية المتحدة للثورة الجزائرية (1958– 1961م).

مثلما ساندت الـ(ج.ع.م) الثورة الجزائرية لوجستياً دعمتها مالياً أيضاً باعتبار أن المال هو أكبر وسيلة للحصول على جميع أنواع الدعم اللوجستي الأخرى خاصة السلاح الذي كانت تفتقر إليه الثورة الجزائرية، فما حجم الدعم المالي المقدم للأخيرة من طرف الـ(ج.ع.م) على المستويين الرسمي والشعبي، وعلى مستوى الهيئات الإقليمية* والدولية؟ وهل استطاع أن يلبي احتياجات الثورة الجزائرية المختلفة؟

أولاً– الدعم المالي على مستوى حكومة الجمهورية العربية المتحدة.

عملت سلطة الـ(ج.ع.م) كل ما في وسعها من أجل دعم القضية الجزائرية بالمال باعتباره قِوام الأعمال كما يقال ومنه تتغذى الثورة، فالشعب الجزائري في ثورته كان لا بد له من مَدَدٍ يُبقي جذور نيران الثورة مشتعلة من مساعدات مالية وعينية، ومن هنا كانت المساعدات العربية له في هذا المجال وبالأخص مساعدات الـ(ج.ع.م)، لكن السؤال الذي يطرح نفسه هل وضعت الـ(ج.ع.م) نظاماً صارماً لضمان السيولة وسهولة وصول المبالغ المالية إلى مستحقيها الجزائريين؟ أم أن التبرع بالمال للثورة الجزائرية كان خياراً لمن أراد واستطاع؟

كان التمويل من أهم المشاكل التي واجهت الثورة الجزائرية منذ اندلاعها، وكان افتقار الجزائريين للمال يعجزهم عن الحصول على السلاح الضروري لإنجاح الثورة، في الوقت الذي تصاعد القمع الفرنسي ضدها، ففي رسالة وجهها "الهادي ابراهيم المشيرقي" لملك ليبيا "ادريس السنوسي" بتاريخ 28 / 12/ 1957م يستعطفه فيها على إمداد المزيد من الدعم المالي للثورة الجزائرية واصفاً حال الشعب الجزائري بقوله [1] : « ... يعاني الشعب الجزائري النبيل الأمرين من تكبد الخسائر الفادحة في الأرواح والأموال، ويواجه كل ذلك في شجاعة وبسالة وثقة في النصر النهائي بإيمان بالله وبعدالة قضيته ... وتقف الشعوب العربية والمسلمة مؤيدة بالأقوال لا الأفعال... لقد كان على الدول العربية وهي تَدِين بالإخوة والإسلام والتعاون والتضامن أن تقدم المزيد من المساعدات المادية الملموسة كالأموال والأسلحة والألبسة والمواد الغذائية لتساهم بذلك عملياً في الحرب الجزائرية لإنقاذ إخواننا من المحنة التي يعانون آلامها منذ زمن، وأن ترصد ميزانياتها اعتمادات لهذا الغرض، ولكنها مع الأسف لم تفعل شيئاً ...».

اعتبر "المشيرقي" مساندة الجزائر مادياً بالمال والسلاح والعتاد مساهمة عملية في الحرب الجزائرية خاصة ونحن نعلم أن الثورة قد اندلعت بإمكانيات محدودة، ففي الوقت الذي كانت فيه ميزانية الثورة عند اندلاعها تتكون من تبرعات المناضلين حيث كان لكل منطقة ميزانيتها التي مصدرها تبرعات المناضلين وأبناء الشعب التي لا تكفي لشراء

---

*– **المنظمات الإقليمية:** هي تجمعات إقليمية يتم إنشاؤها بموجب اتفاق يعقد بين عدة دول مختلفة تترابط علاقاتها بروابط التضامن والجوار لحماية مصالحها وتنمية علاقاتها في المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية وحفظ السلم والأمن الدوليين وفقاً للأهداف والمبادئ التي تقوم عليها منظمة الأمم المتحدة، وتعتبر مظهراً جديداً لنشاط العلاقات الدولية ووسيلة للتقارب والتعاون بين الشعوب والدول المتجاورة جغرافياً والتي تجمعها مصالح مشتركة أو تربطها وحدة الدين واللغة، ينظر، عصام بن نكاع: إصلاح جامعة الدول العربية في ظل الواقع العربي الراهن ، ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، إشرف، امحند برقوق، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2005، ص 16.

[1] – المصدر السابق، ص ص 226– 226.

قطع السلاح كانت فرنسا الاستعمارية تتلقى دعماً من الحلف الأطلسي الذي كانت تتكتل فيه دول الغرب كلها وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وبهذا شاركت تلك الدول بشكل مباشر أوغير مباشر في العدوان على الجزائر.

وعلى الرغم من عدم التكافؤ بين الجيشين الفرنسي والجزائري في الإمكانيات المادية والبشرية إلا أن الثورة استطاعت أن تواجه جيشاً يفوقها عدداً وعُدَّةً ومالاً، فقد وقفت جميع الدول العربية المستقلة آنذاك إلى جانب الثورة الجزائرية وأمدتها بالمال خاصة التقدمية منها إيماناً منها بواجب التضامن العربي نذكر منها على سبيل المثال — لا الحصر — السعودية، مصر، سوريا، لبنان، والعراق، فمصر خلافاً لبلدان عربية أخرى احتضنت الثورة الجزائرية بكل قوة ولم تدخر أي جهد في دعمها مادياً ومعنوياً منذ اندلاعها، وتواصل هذا الدعم عقب وحدتها مع سوريا عام 1958م التي انتظرت منها الثورة الجزائرية الكثير من الدعم نظراً لتقارب الطرح بين المصريين والسوريين اتجاه الشعب الجزائري، حيث أكد "جمال عبد الناصر" لممثلي "جبهة التحرير الوطني" في القاهرة في عدة لقاءات جمعته بهم بأن الـ(ج.ع.م) لن تتخلى عن دعمهم.

فبحكم الانتماء العربي للجزائر شكل الوطن العربي الإطار والمنطلق والعمق الاستراتيجي من خلال السند المعنوي والسياسي والتدعيم المادي والمالي والعسكري للثورة الجزائرية، وإن اختلفت المواقف العربية وتباينت درجة تأييدها للثورة الجزائرية؛ ولعل النشاط الدبلوماسي للأخيرة قبل وبعد تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يدخل في هذا الإطار من أجل الحصول على تمويل ودعم مادي لحرب التحرير الجزائرية وكسب تأييد الشعوب لها، فقد لعب ممثلو "جبهة التحرير الوطني" مدعمين بأعمال جيش التحرير الوطني دوراً أساسياً للتحسيس بالقضية الجزائرية في إعطائها صدىً عالمياً وجماهيرياً، وبالتالي الحصول على الإعانات الضرورية لها خاصة في الوطن العربي إذ ذكر "محمد يزيد" وزير الأخبار في الحكومة المؤقتة عن نشاط "جبهة التحرير" في الوطن العربي ما يلي: [1]« نشاطنا في الوطن العربي لم يكن من أجل كسب التدعيم والمساندة لأن ذلك كان تحصيل حاصل، اتصالاتنا مع الأخوة العرب كانت حول كيفية تنسيق إيصال التدعيم المالي والعسكري إلى الجزائر، والعمل دولياً لكسب المساندة المادية والمعنوية للقضية الجزائرية».

وأمام الضرورة الملحَّة للمال – الذي لا يقل أهمية عن السلاح – قصدت الثورة الجزائرية عدة أطراف عربية وأجنبية وناشدتها بضرورة إعانتها بالمال اللازم لتوفير السلاح وغيره من حاجيات الثورة من الغذاء والكساء والعتاد الطبي وكان على رأس هذه الأطراف الـ(ج.ع.م) التي لم تُغلق باب الإعانة في وجه الجزائريين، ففي لقاء جمع "أحمد توفيق المدني" "بكمال رفعت" وزير الدولة الذي كلَّفه "عبد الناصر" بتولي شؤون الثورة الجزائرية يوم 18 مارس 1958م طلب "المدني" من "رفعت" ضرورة إعانة الثورة الجزائرية بالمال والسلاح وحَرَّرَ لهُ مذكرة مما جاء فيها [2]: «... لقد عرضت على سيادتكم أثناء هذا الاجتماع حاجة جبهة التحرير الوطني الجزائري الملحَّة لمدَدٍ سريع جداً مالاً وسلاحاً لكي تستطيع أن تجابه الموقف الحاضر في الجزائر بنجاح وأن تخيِّب كل برامج الجنرال ديغول، أما من حيث

[1] – محمد يزيد نقلاً عن، اسماعيل دبش: المرجع السابق، ص 60.

[2] – أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، (ج3)، ص 378.

المال فقد طلبت الجبهة مدداً عاجلاً مقداره مليونين من الجنيهات المصرية أي (مليارين من الفرنكات) مما تفضلت الجمهورية العربية المتحدة بصرفه للجهاد الجزائري خلال هذه السنة...».

واستجابة لطلب الجزائريين الشديد في المال خصص"عبد الناصر" مبلغ عشرة ملايين جنيه من أموال المؤامرة السعودية ضد دولة الوحدة عشية قيام الـ(ج.ع.م) لشراء الأسلحة للثورة الجزائرية[1].

ولعبت الـ(ج.ع.م) حكومة وشعباً في جمع التبرعات المالية للثورة الجزائرية من خلال تنظيم أسابيع الجزائر* سنوياً، الذي افتتح رسمياً في إقليم الجنوب (مصر) منذ شهر جويلية 1957م قبل الوحدة مع سوريا، وفي الأخيرة منذ 15 مارس 1957م، فتحت أوامر "عبد الناصر" وتنفيذاً لقرار مؤتمر التضامن للدول الافريقية- الأسيوية المنعقد في القاهرة ما بين 27 ديسمبر 1957م/ جانفي 1958م بتحديد يوم 30 مارس من كل سنة يوماً للتضامن مع الجزائر في جميع أنحاء افريقيا وآسيا** بدأت التحضيرات لهذا اليوم في جميع أنحاء الـ(ج.ع.م)، كما بدأت الاستعدادات لهذا اليوم في جميع البلدان الأفريقية والأسيوية المستقلة وقتئذ (الصين الشعبية، روسيا، ....)، وصحب هذه الحملة من التبرعات، مظاهرات واجتماعات شعبية في القاهرة عاصمة الـ(ج.ع.م) ومهرجانات خاصة بالجزائر الغرض منها[2] التعبئة والتحسيس بأهمية الثورة الجزائرية في حركة التحرر العربي من جهة وجمع التبرعات والمساعدات المادية لدعمها من جهة أخرى.

بدأ الاحتفال بيوم الجزائر في الـ(ج.ع.م) على الساعة الثانية عشراً ظهراً من يوم 30 مارس 1958م بتوقف العمل في مكاتب الحكومة والشركات وفي المصانع والمدارس وتوقفت حركة المواصلات في الداخل، كما توقف الاتصال بالعالم الخارجي عدا قسم الاتصالات اللاسلكية العالمية حرصاً على أرواح المسافرين، وأذاع شيخ الأزهر آنذاك "عبد الرحمن تاج" نداء إلى خمسمائة مليون مسلم وإلى حكوماتهم ودولهم في مختلف أرجاء العالم طالباً إياهم بالتعاون المشترك لوضع حدّ للمجازر البشرية في الجزائر، وأهاب بجميع المسلمين أن يسارعوا إلى نجدة إخوانهم الجزائريين في كفاحهم ضد المستعمر الغاصب، كما تضمنت خطب يوم الأحد في كنائس الإقليم المصري الدعوة إلى تأييد الجزائريين وبذل العون لنصرة كفاحهم[3].

وأكد "فؤاد جلال" كاتب الوفد المصري في مؤتمر التضامن الإفريقي الأسيوي بهذه المناسبة: أن الجزائر في حاجة إلى المعونة المادية وأنه يجب على شعب الـ(ج.ع.م) أن يقاسمهم ما يملك لأنهم يدافعون عن كل إقليم عربي

---

[1] – سامي جمعة: المصدر السابق، ص 288.

*– **أسابيع الجزائر**: كانت تجرى فيها مجموعة من الأنشطة ومعارض من الصور التي تعني في محصلتها النهائية جمع أكبر قدر من المساعدات لصالح ثورة الجزائر.

**– أوصت الأمانة الدائمة للمؤتمر باتخاذ التدابير الآتية فيما يتعلق بقضية الجزائر: – تكوين لجان قومية لتحرير الجزائر مهمتها الإشراف على ما ينظم يوم 30 مارس من أعمال وما يتخذ من تدابير بحيث تقوم تقوم كل لجنة بعملية ذات شعب ثلاث: أولها التأييد الأدبي، ثانيها: التأييد المادي، ثالثها: التأييد السياسي على أن يستمر عمل هذه اللجان إلى أن تحقق الجزائر استقلالها، ينظر، المجاهد: ع(21)، 01 افريل 1958، ص 3.

[2] – المجاهد: المصدر نفسه، ص 3.

[3] – المجاهد: ع(22)، 15 افريل 1958، ص 6.

ضد الغزو الفرنسي فقال[1]: « ... ويجب علينا أن نقاسمهم لقمتنا ولباسنا ... وفي الحقيقة أن المعركة ليست بين فرنسا والجزائر ولكنها بصورة تكاد تكون مباشرة بين فرنسا والجمهورية العربية المتحدة».

وتزامن الاحتفال بيوم الجزائر في إقليم الجنوب (مصر) مع الاحتفال به في إقليم الشمال (سوريا) في نفس الوقت، إذ توقف الجميع عن العمل على الساعة الثانية عشر ظهراً احتفالاً بيوم الجزائر، وأقام المكتب التنفيذي لأسبوع الجزائر حفلاً كبيراً بجامعة دمشق حضره الآلاف من المواطنين من إقليم الشمال، وكان الحفل تحت رعاية الرئيس السابق لسوريا "شكري القوتلي" الذي أكد في كلمته التي ألقاها بالمناسبة على ضرورة مجاهدة العدو الفرنسي وأكد "عبد الحميد السراج" رجل المخابرات في إقليم الشمال في كلمته على ضرورة مساعدة الجزائر مادياً فقال: [2] «إن الجزائر لا تدافع فقط عن نفسها وإنما تدافع عن البلاد العربية جمعاء، ولذلك وجب أن نكون أسخياء في مساعدتنا لتنتصر لنفسها والعرب والإنسانية جمعاء ضد عدوان الاستعمار ووحشيته »، وهو ما أقره "صبري العسلي" نائب رئيس الـ(ج.ع.م) في الإقليم الشمالي في تصريحه، حيث اعتبر معركة الجزائر معركة القومية العربية يجب دعمها بالمال داعياً شعب الـ(ج.ع.م) إلى ذلك حيث قال: [3]«إننا نعتبر المعركة التي نخوضها اليوم في كل مكان معركة واحدة هي معركة القومية العربية ... وأن شعب الجزائر ليس في حاجة إلى الرجال بقدر ما هو في حاجة إلى المال، وبذل المال جهادٌ في سبيل الله ولذلك فجميع المواطنين مدعوون للمساهمة كلٌّ بقدر ما يستطيع في سبيل انتصار الجزائر فإنه انتصار جديد للأمة العربية...».

وبهذا أصبح الباب مفتوحاً على مصراعيه لمن يريد التبرع للجزائر المجاهدة من رجال الحكومة والعمال والشعب في الـ(ج.ع.م) كلٌّ حسب طاقته دونما قيد أو شرط على حجم الدعم المالي المقدم.

وفيما يخص التبرعات لهذا اليوم فقد افتتح "عبد الناصر" فعاليات أسبوع الجزائر (30 مارس 1958م) بمساهمته بمرتبه الشهري لصالح أسبوع الجزائر، فقد أفادت "إذاعة القاهرة" أن "عبد الناصر" تخلى عن مرتبه لمدة شهر كامل لتغذية معركة التحرير الجزئرية [4] مما جعل العديد من أبناء شعب الـ(ج.ع.م) وغيرها من البلدان العربية يحذون حذوه، فقد أمر الأستاذ "أحمد حسن الباقوري" (1907- 1985م) أن تساهم وزارة الأوقاف في (يوم الجزائر) بمبلغ اثنين وثلاثين ألف جنيه، وتبرع ضباط المدارس ومفتشوها وموظفوها في هيئة التربية العسكرية بمرتب يوم كامل وتبرعت نقابة المعلمين بمبلغ ألف جنيه، وبنك القاهرة بأحد عشر ألفاً، وأسرة موظفي وزارة الشؤون الاجتماعية بألف جنيه، وتبرع مواطن مجهول من الإقليم المصري بعشرين ألف جنيه؛ وقرر مجلس نقابة الأطباء التبرع لجبهة التحرير الجزائرية بخمسمائة (500) جنيه لمساعدة مجاهدي الجزائر، إلى جانب تأليف لجنة للإشراف على هذه التبرعات من المال[5].

---

[1] – فؤاد جلال نقلاً عن، المجاهد: ع(22)، 15 افريل 1958، ص 6.

[2] – المجاهد: المصدر نفسه، ص 6.

[3] – صبري العسلي نقلاً عن، المجاهد: ع(22)، المصدر نفسه، ص 6.

[4] – المجاهد: ع(21)، 01 افريل 1958، ص 3.

[5] – المجاهد: ع(22)، 15 افريل 1958، ص 6.

وتواصل الدعم الشعبي والحكومي للـ(ج.ع.م) حيث تلقى "الاتحاد المصري العام للعمال" من نقابة النقل العام بالإسكندرية مبلغ أربعمائة (400) جنيه تبرعاً منها لأحرار الجزائر، وتلقى "اتحاد العمال العرب" من "رابطة مستخدمي وعمال الحركة الميكانيكية" مبلغ مائة جنيه لهذا الغرض، وتبرع موظفو وزارة الداخلية السوريون بمرتب يوم للجزائر[1].

كما قررت حكومة الـ(ج.ع.م) تسليم خمسين ألف (50.000) جنيه من الممتلكات الفرنسية المحجوزة في إقليم مصر إثر العدوان الثلاثي إلى الهيئة المشرفة على أسبوع الجزائر بالقاهرة، ثم قررت تسليم مبالغ من الأموال الانجليزية المحجوزة ومن جهتها قررت إدارة السويس التبرع بخمسين ألف جنيه للثورة الجزائرية على أن تخصص أموال أخرى في المستقبل من الممتلكات المحجوزة لفائدة اللاجئين الجزائريين في تونس والمغرب، أو لتمويل الميزانية العامة لجبهة التحرير الجزائرية[2].

فعلى غرار الجارتين تونس والمغرب الأقصى والبلدان الشقيقة كليبيا والأردن والصديقة كبرمانيا واليابان والهند وغانا والصين الشعبية وألمانيا الشرقية، ساهمت الـ(ج.ع.م) في دعم ونصرة ثورة الجزائر في جوٍّ من الحماس معلنة تضامنها مع مليار ونصف مليار من الأفارقة والأسيويين وحتى الأوربيين مع ثورة الجزائر مادياً ومعنوياً [3] فقد خصصت الـ(ج.ع.م) من على أرضها يوماً عالمياً يجمع قارتي إفريقيا وآسيا والشعوب المحبة للسلام من أجل التضامن مع القضية الجزائرية بجمع التبرعات المالية والعينية فأقيمت الحفلات والتظاهرات من أجل هذا اليوم للتحسيس بها وجمع الدعم المالي لها، ليرسل إلى الشعب الجزائري المكافح عبر منظمات الهلال الأحمر أو إلى حسابات "جبهة التحرير الوطني" مباشرة لرفع المعاناة عن الشعب الجزائري.

وفي اجتماع لجنة الجزائر على مستوى الجامعة العربية يوم 20 ماي 1958م التي تشكلت لمتابعة سير القضية الجزائرية، طالب "توفيق المدني" اثني عشر مليون جنيه مساعدة سنوية من الدول العربية، بعد أن قرر مجلس الجامعة العربية مبلغ مليوني جنيه ميزانية سنوية مبدئية [4] لإعانة الجزائر منذ أفريل 1958م والتي ساهمت فيها الـ(ج.ع.م) بمبلغ (100.5800 جنيه استرليني) أي ما نسبته 50.29% أي نصف المساهمة العربية* – على الرغم من مشاريعها الإنمائية التي شرعت فيها خلال هذا التاريخ – فطالب "المدني" إعادة النظر في مقدار الميزانية التي خصصت للجزائر من طرف مجلس الجامعة، مؤكداً بأن الجزائر ليست بحاجة في كفاحها إلى الرجال بقدر ما هي بحاجة إلى المال والسلاح.

---

[1] – المجاهد: ع(22)، 15 افريل 1958، ص 6.

[2] – نفسه، ص 6.

[3] – نفسه، ص 7.

[4] – أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، (ج3)، ص ص 385- 386.

*– كانت مساهمة البلدان العربية في هذه الميزانية (مليونان جنيه) كالتالي: الأردن (56400) (2.82%)، السودان: (120000)(6%) العراق(319600) (15.98%)، السعودية (291400) (14.57%)، الج.ع.م(1005800)(50.29%)، لبنان(112800) (5.64%) ليبيا(37600)(1.88%)، اليمن المتوكلية(56400)(2.82%)، ينظر، جامعة الدول العربية: مضابط جلسات دور الاجتماع العادي الـ 30 لمجلس جامعة الدول العربية من 01 إلى 18 اكتوبر 1958، المصدر السابق، ص 268.

وفي جوان من عام 1958م توجه وفد جزائري إلى إقليم الشمال (سوريا) برئاسة "أحمد توفيق المدني" أين حظي باستقبال كبير من طرف أكبر شخصيات الإقليم، بغرض الحصول على مساعدات غذائية ومالية حيث طلب الوفد الجزائري من حكومة إقليم الشمال دعم الثورة الجزائرية على جناح السرعة بمبلغ 250 ألف فرنك فرنسي من حساب جماعة أسبوع الجزائر [1]، وبتاريخ 20 جويلية 1958م تلقت الأمانة العامة للجامعة العربية كتاب من وزير خارجية الـ(ج.ع.م) ومعه شيك بمبلغ 170.000 جنيه حولته الأمانة العامة إلى جبهة التحرير الوطني لمواجهة طلباتها العاجلة[2] من المال.

نلاحظ أن وفد الجزائر في المشرق العربي وبالأخص في الـ(ج.ع.م) كان يحث على دفع المال للثورة بالعملة الصعبة (الجنيه الاسترليني أو الدولار الأمريكي أو الفرنك الفرنسي) لتسهيل عملية استيراد الأسلحة من الخارج، وفي المقابل ساير الدعم المالي للـ(ج.ع.م) بشكل أساسي تطور الثورة الجزائرية، وما يفرضه هذا التطور من مساعدات مادية.

واعترافاً بفضل الـ(ج.ع.م) على دعمها المالي للثورة وجهت "لجنة التنسيق والتنفيذ" نداءً إلى الشعب الجزائري تدعوه فيه للوقوف في وجه سياسية "ديغول" ومخططاته مذكرة إياه أنه لم يبق وحدهُ في المعركة وإنما أصبح مؤيَّداً بأشقائه في شمال إفريقيا وتونس وليبيا، أضف إلى ذلك الإعانات السخية على بساط أوسع التي تقدمها البلاد العربية وعلى الأخص الـ(ج.ع.م) وكل البلاد الإفريقية والأسيوية بصفة عامة [3] خاصة وأن هذه البلدان كانت تمثل الثلثين من سكان الأرض في ذلك الوقت.

وبمناسبة تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958/09/19م لعبت الـ(ج.ع.م) دوراً أساسياً في دفع أعضاء جامعة الدول العربية لتخصيص اثني عشر مليار فرنك فرنسي قديم للثورة الجزائرية [4]، وكان هذا استجابة لطلب "جبهة التحرير" خلال الاجتماع الذي عقدته اللجنة السياسية للجامعة العربية المنعقد بالقاهرة في سبتمبر 1958م، حيث طالبت خلال الاجتماع الدول العربية بميزانية سنوية لا تتجاوز اثني عشر مليون جنيه لتحقيق النصر في معركة الجزائر وإحباط البرامج والمشاريع الفرنسية [5] في وقت أصبح فيه المال ضروريا بالنسبة للثورة في التطور الحربي وفي التطور السياسي أيضاً؛ وتحقق ذلك خلال اجتماع مجلس جامعة الدول العربية الثلاثين يوم 18 اكتوبر 1958م

[1] – مريم صغير: المرجع السابق، ص 250. **وجماعة أسبوع الجزائر: أو لجنة جماعة أسبوع الجزائر** : تم تشكيلها بعاصمة إقليم الشمال "دمشق" تمثل عملها في جمع التبرعات المالية، حيث كانت تقدم الأموال بعد جمعها إلى مكتب "جبهة التحرير الوطني" بدمشق وهو من جانبه يقوم بوضعها في احدى البنوك هناك، وكان عمل جماعة أسبوع الجزائر اتجاه الثورة الجزائرية بمعية من الرئيس السوري الأ سبق "شكري القوتلي" وبأمر منه ، لذا كانت التبرعات المالية تقدم لهُ بعد جمعها، ينظر، مريم صغير: المرجع نفسه، ص245.

[2] – صالح لميش: الدعم السوري لثورة التحرير الجزائرية، المرجع السابق، ص 217.

[3] – المجاهد: ع(25)، 14 جوان 1958، ص 10.

[4] – اسماعيل دبش: المرجع السابق، ص 71.

[5] – المجاهد: ع(29)، 27 سبتمبر 1958، ص 8.

الذي أقر تخصيص الميزانية المطلوبة (اثنا عشرة مليون جنيه) لمعونة الجزائر، وكانت الـ(ج.ع.م) والسعودية والعراق من الدول التي قدمت معونة مالية عاجلة للجزائر قبل توزيع أنصبة الدول الأعضاء[1].

نهيك عن التبرعات المالية التي كان يجمعها شعب الـ(ج.ع.م) وحكومته لفائدة اللاجئين الجزائريين في تونس والمغرب والتي كانت تسلم إلى المكاتب الجزائرية في دمشق والقاهرة وغيرها من العواصم العربية الأخرى كبيروت والخرطوم وبغداد؛ فقد بلغت حصيلة التبرعات الشعبية لإقليم الجنوب (مصر) مثلاً خلال شهر سبتمبر 1958م 432.000 جنيه جمعت لشراء الكساء والغذاء على أن يتم نقلها إلى تونس لتُوزع على اللاجئين الجزائريين[2] للتخفيف عن معاناتهم وعن حكومتي تونس ومراكش أمام تفاقم الوضع الاقتصادي في البلدين المستقلين حديثاً، مما شكل عبئاً عليهما فيما يتعلق بتغطية حاجيات اللاجئين.

صُرفت تلك الأموال في مجالات عديدة كالتسليح وتموين جيش التحرير الوطني، كما أُنشئت العديد من مراكز التموين والصحة على طول الحدود الجزائرية التونسية لتمويل جيش التحرير الوطني بالدواء وتقديم العلاج، مثل مراكز: باجة – بنزرت – مدنين– الكاف – القصرين– قابس وغيرها، كانت تستقبل الدعم القادم من الخارج، كما تستقبل المصابين والجرحى من الداخل بهدف العلاج، وإلى جانب هذا أُنشئت وحدات للهلال الأحمر الجزائري على الشريط الحدودي الشرقي لتقديم المساعدات للجزائريين الفارين من بطش الاستعمار، وكانت هذه المؤونة التي يحصل عليها الهلال الأحمر الجزائري تشتمل على مختلف المساعدات: غذاء، ألبسة، أدوية، وغيرها وصلت من دول أوروبية خاصة الشرقية الاشتراكية كروسيا وألمانيا الشرقية وعربية كالـ(ج.ع.م)[3].

وأمام تزايد حاجيات الثورة الجزائرية المالية وافتقارها للعملة الصعبة الضرورية لشراء السلاح من تجار الأسلحة في أوروبا، طلب "فرحات عباس" خلال لقائه بـ"عبد الناصر" يوم 04 جوان 1959م تقديم مبلغ مليوني من الجنيهات الاسترلينية للحكومة الجزائرية المؤقتة، لكن الأخير أوضح له صعوبة توفير المبلغ بالعملة الصعبة وبأنه سيعتمد مبلغ مليونين من الجنيهات في أول جويلية 1959م للجزائر مع تدبير مبلغ 250.000 جنيه مصري بالعملة الصعبة، أما عن باقي المبلغ فأبلغ "فرحات عباس" بأنه بإمكان الحكومة الجزائرية الاتفاق مع السلطات السعودية لاستبدال العملة المصرية بعملة صعبة مبدياً استعداد القاهرة لدفع 8% كعمولة استبدال، وتم الاتفاق على عدم الإعلان عن التخفيض قبل رصده وإعلانه في الميزانية[4].

وفي المذكرة التي حررها "أحمد توفيق المدني" لعبد الناصر" في أول نوفمبر 1959م والتي طلب فيها مدد ومساعدات عسكرية ومالية عاجلة للثورة الجزائرية لمواجهة المخططات الاستعمارية الديغولية الاقتصادية والعسكرية في

[1] – جامعة الدول العربية: مضابط جلسات دور الاجتماع العادي الـ 30 لمجلس جامعة الدول العربية من 01 إلى 18 اكتوبر 1958، المصدر السابق ص 103.

[2] – فتحي الديب: المصدر السابق، ص 388.

[3] – صالح عسول: المرجع السابق، ص ص 93- 94.

[4] – فتحي الديب: المصدر السابق، ص ص 438- 439.

ظل تأخر الدول العربية عن دفع مستحقاتها للثورة الجزائرية، جاء فيها عن (الإمدادات المالية) قوله [1]: « إننا نعاني أزمة مالية عنيفة ازدادت خطورتها شدة خلال الأشهر الأخيرة ...»، ولملافاة هذه الأزمة التي تهدد كيان الثورة وتهدد تحقيق الاستقلال الجزائري طلب من "عبد الناصر" ما يلي:

1- دفع حصة الـ(ج.ع.م) من الإعانة السنوية التي أقرتها جامعة الدول العربية.

2- أن يكون دفع حصة الـ(ج.ع.م) نقداً بالعملة الأجنبية أو بالليرة السورية ليسهل صرفها في الأسواق الخارجية.

3- دراسة إمكانية قرض عمومي جزائري في السوق الداخلي تحت ضمان الحكومة الجزائرية المؤقتة، أو السماح للحكومة المؤقتة بالاقتراض من المؤسسات النقدية الرسمية، على أن تسددها مما تتقاضاه من الميزانية المقررة لها من مجلس الجامعة العربية.

وبعد شهر استدعى "كمال الدين رفعت" "توفيق المدني" في أول ديسمبر من عام 1959م وأخبره بأن "عبد الناصر" قد أمر بدفع قسطين من ميزانية الدولة حسب طلبهم، وأصدر أمرا بتسليم ما تحتاجه الثورة الجزائرية من السلاح وغيره في الحين [2]؛كما تلقت الثورة الجزائرية دعماً مالياً من العراق منذ افريل سنة 1959م إلى غاية الاستقلال، وكذا من السعودية والكويت منذ اندلاعها وغيرها من الدول العربية والعالمية.

ظلت حكومة الـ(ج.ع.م) وشعبها السخي يقدمان ما جادت به أياديهم من مساعدات مالية للشعب الجزائري إلى غاية تاريخ الانفصال بين مصر وسوريا في سبتمبر 1961م،، وقد جسد هذا الدعم المالي مدى قوة التضامن المصري- السوري مع الجزائر المكافحة، فقد كان "عبد الناصر" يشرف بنفسه أو عن طريق مستشاره الشخصي "فتحي الديب" على عملية التأييد المعنوي والمادي للثورة الجزائرية بما فيها حضوره الأسابيع الخاصة للتضامن مع الشعب الجزائري لجمع التبرعات المالية ووسائل المساندة الشعبية (التموين الطبي والغذائي) والتي كانت تنظم دورياً عبر أنحاء تراب الـ(ج.ع.م)، بل كان يعلن عن افتتاحها بنفسه كما حدث في أسبوع الجزائر (30 مارس 1958م) عندما تبرع بكامل مرتبه الشهري لفائدة الثورة الجزائرية، وكان يأمر وزير ماليته بدفع كل المساعدات التي التزمت بها الـ(ج.ع.م) للثورة الجزائرية.

فعلى عكس الدول العربية الأخرى كلبنان والسودان كانت الالتزامات المالية للـ(ج.ع.م) تدفع دورياً وبانتظام، وساهم "صوت الجزائر" الذي كان يُذاع من إذاعة "صوت العرب" بالقاهرة في مضاعفة حجم المساعدات والتبرعات المالية للثورة الجزائرية، فمن خلال قراءتنا لمصادر التمويل والمساندة وتصريحات ممثلي "جبهة التحرير" والحكومة المؤقتة، تبين لنا أن الـ(ج.ع.م) بالنسبة للجزائريين كان لها تقدير خاص واعتراف متميز بالمساهمة الفعالة والجادة معنوياً ومادياً جماهيرياً وحكومياً، فقد وجد ممثلو الثورة الجزائرية وباستمرار استقبالاً خاصاً وترحيباً متزايداً خاصة من طرف "عبد الناصر "الذي فتح لهم خزينة دولته لمساعدتهم على الرغم مما قيل عن هذا الأخير بمحاولته

[1] - أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، (ج3)، ص 462.

[2] - نفسه، (ج3)، ص ص 462- 463.

احتواء الثورة الجزائرية، وعلى الرغم من اتهام بعض رجالات الحكومة المؤقتة له بعدم دفع التزامات الـ(ج.ع.م) من المال* للثورة الجزائرية.

وكل ما يمكننا أن نستشفه هنا هو موقف الـ(ج.ع.م) المؤيد دائماً للثورة الجزائرية حتى في أَحْلَكِ ظروفها خاصة ونحن نعلم أن "عبد الناصر" قد شنَّ حملة تغيير في أرجاء الـ(ج.ع.م) بإقامة عدة مشاريع تنموية واقتصادية وأخرى اجتماعية وثقافية خلال هذه الفترة، ناهيك ما أصاب اقتصادها من أزمات كانت تستوجب الإنفاق عليها ففي سنة 1960م لحق إقليم الشمال جفاف وقلة أمطار انخفض على إثرها إنتاج القمح إلى حوالي 325 ألف طن وهو ثلث متوسط إنتاج الإقليم في الظروف العادية [1]، وهو ما تطلب من حكومة الدولة تأمين حاجة الاستهلاك والتي كانت تتطلب دعماً مالياً كبيراً، فقد أكد "الحوراني" خلال لقائه بعبد الناصر" في عام 1958م بعدما طالب الجزائريين بميزانية ثابتة لثورتهم (اثنا عشر مليون جنيه) اعتبر "عبد الناصر" أن هذا الطلب إحراجٌ للـ(ج.ع.م) وقال: [2] «إننا فقراء، وإن على الدول الغنية بالبترول أن تدفع لحكومة الجزائر المؤقتة »، إلا أن ذلك لم يغير من سياسية الـ(ج.ع.م) اتجاه حرب التحرير الجزائرية ومدها بالعون حتى وإن كلفها ذلك العملة الصعبة، ومن بين مظاهر ذلك أن رئيسها "عبد الناصر" كان يشارك شخصياً شعبه في الذكرى السنوية للثورة الجزائرية وفي أسابيع الجزائر لجمع التبرعات للثورة الجزائرية.

وبهذا يمكن القول أن أكثر من 50% من أموال الثورة الجزائرية كان مصدره دعم الـ(ج.ع.م) باعتراف الجزائريين أنفسهم، إذ أكد العديد من المجاهدين أن الذين ساعدوا الثورة كثيراً بالأموال والأسلحة هي الدول العربية وكانت الـ(ج.ع.م) على رأس هذه الدول، إذا ما وضعنا في الحسبان المساعدات المصرية والسورية قبل الوحدة إلى غاية سنة 1961م.

وكانت تلك الإعانات المالية توجه مباشرة لشراء الأسلحة بالأساس أو المساعدات الطبية للاجئين فقد كلفت الولاية الخامسة (وهران) مثلاً بتمويل الأسلحة المجلوبة من المغرب واسبانيا، في حين كانت الأسلحة الكبيرة التي تأتي من الدول العربية تمولها الحكومة الجزائرية المؤقتة من خلال ممثليها في القاهرة، أما فيما يتعلق بتمويل المناضلين في فرنسا فإن التكليف بهذا الأمر كان من نصيب فيدرالية فرنسا، ومثلت جميع هذه الأموال الخاصة بتمويل عمليات شراء الأسلحة نسبة 80% من الميزانية العامة للحكومة المؤقتة، بالإضافة إلى إعانات الجزائريين التي كانت باهضة، في حين لم تتجاوز الإعانات القادمة من الكتلة الشرقية وبلدان عدم الانحياز 20% حسب تقديرات "أحمد فرنسيس"

*- ذكر فتحي الديب أن "عبد الحفيظ بوصوف" خلال انعقاد المجلس الوطني للثورة في جانفي 1960م بطرابلس الغرب آثار قضية امتناع عبد الناصر من تلبية طلباتهم من المال والسلاح مما جعل بعض أعضاء المجلس يتصدون له مؤيدين حق "عبد الناصر" في عدم تسليمه معونة شعب الـ(ج.ع.م) لهم حتى لا ينفقوها في حياة البذخ، خاصة وأن القاهرة كانت على إلمام بحقيقة تصرفات الحكومة المؤقتة المالية وغير السليمة، وعدم صرف أعضائها لأموال المعونات في الأوجه المخصصة لها، لذا اتخذ المجلس قراراً بضرورة الالتزام بالاقتصاد والتقشف في المصاريف الخارجية، ينظر، فتحي الديب: المصدر السابق، ص 460. غير أننا نتحفظ على ما قال لكونه لم يكن حاضراً في الاجتماع أولاً، ولكونه كان معادياً للباءات الثلاث ثانياً.

[1] - الأهرام: ع(27058)، 10 جانفي 1961، ص5.

[2] - عبد الناصر نقلاً عن، أكرم الحوراني: المصدر السابق، (ج4)، ص 3179.

وزير المالية في الحكومة المؤقتة الجزائرية [1]، مما مَكَّن الثورة من الصمود إلى غاية الاستقلال رغم الكثير من العقبات التي واجهتها في سبيل الحصول على الدعم المالي.

ما يمكن استخلاصه في هذه النقطة أن شعب الـ(ج.ع.م) شارك حكومته في إظهار تضامنه مع الجزائر المجاهدة، هذا التضامن الذي كان موجودا قبل الوحدة، إلا أنه اكتسى صبغة خاصة بعد توحيد البلدين سوريا ومصر إذ أقبل شعب الـ(ج.ع.م) بكل حماس لجمع الأموال للثورة الجزائرية، فأقيمت من أجل ذلك التظاهرات والحفلات والخطابات في المساجد والكنائس لدعم إخوانهم في الجزائر معبرين عن تضامنهم الكامل مع الشعب الجزائري المكافح في معركته ضد العدوان الفرنسي.

ثانياً– الدعم المالي على مستوى المنظمات الإقليمية والدولية.

لم تكتف الـ(ج.ع.م) بتقديم المدد المالي للثورة الجزائرية على المستوى الحكومي والشعبي فحسب بل راحت تبذل مساعٍ إقليمية على مستوى الجامعة العربية وأخرى دولية على مستوى المنظمات الدولية من أجل بذل المال لثورة الجزائر إلى أن حققت الأخيرة النصر وهذا ما سنعالجه في هذه المطلب.

أ– الدعم المالي على مستوى الجامعة العربية (1958– 1961م).

المعلوم لدينا أن جامعة الدول العربية كمنظمة إقليمية أُسست من أجل لمّ شمل العرب وتدعيم وحدتهم وصفهم وكلمتهم وتمتين الروابط التي تجمعهم والوقوف ضد كل من يحاول النيل من هذه الأهداف، ومن هذا المنطلق وقفت جميع الدول العربية إلى جانب الثورة الجزائرية شعوباً وحكومات وأيدتها مادياً ومعنوياً وبالمال وإن اختلفت وتباينت درجات تأييدها، فقد مثّل الوطن العربي العمق الاستراتيجي للثورة الجزائرية ومخزون الدعم الذي ظلَّ يرعاها منذ اندلاعها إلى غاية استقلال الجزائر، وباعتبارها واحدة من هذه الدول العربية ومن الدول المؤسسة لجامعة الدول العربية في مارس 1945م كان للـ(ج.ع.م) مساهمات مالية ضمن الميزانية السنوية المخصصة لحرب الجزائر على مستوى الجامعة.

فبمناسبة يوم الجزائر المصادف لـ 30 مارس 1958م ناقشت "لجنة الشؤون السياسية للجامعة العربية" الوضع في الجزائر وموضوع تخصيص ميزانية سنوية لمعركة الجزائر، فقررت الاستمرار في تأييد الجزائر إلى استقلالها كما قررت إنشاء صندوق دائم للجزائر بعد الانتهاء من وضع الترتيبات القانونية التي يتطلبها إنشاؤه، وتباحث أعضاؤها في موضوع المنطقة المحرمة بين تونس والجزائر وتشريد أكثر من ثلاثمائة وخمسين ألف جزائري فكان ذلك باعثاً على مضاعفة الجهود لنصرة الجزائر ومؤازرة جهاد الوطنيين وتأييد هذه القضية[2].

أما فيما يخص موضوع الميزانية الخاصة للجزائر فقد وافق عليه الأعضاء وأعلن الشيخ "ابراهيم السليماني" سفير العربية السعودية أن حكومته وافقت على تخصيص مائتين وخمسين ألف جنيه سنوياً لمساعدة الجزائر، كما أعلن

[1] – وهيبة سعيدي: المرجع السابق، ص ص 92– 93.

[2] – المجاهد: ع(22)، 15 افريل 1958، ص 12.

ممثل العراق على تخصيص مثل هذا المبلغ في ميزانية بلاده، وأعلن ممثل السودان أن حكومته وافقت على دفع عشرين ألف جنيه[1].

وعمل الوفد الخارجي للثورة التحريرية جاهداً من أجل الحصول على الدعم المالي من أشقائه العرب، فقد كان الاتصال على مستوى جامعة الدول العربية من أجل الحصول على الدعم المالي من أهم نشاطاته، كما كانت القضية الجزائرية من أهم اهتمامات الجامعة، فكانت كلما اجتمعت لجنتها السياسية قدم لها الوفد الجزائري تقريراً عن وضع الثورة وما يلزمها من مَدَدٍ عاجل فعملت الجامعة العربية على إلزام أعضائها من الدول العربية بتخصيص ميزانية سنوية ثابتة لصالح الجزائر قدرت في نوفمبر 1957م بعشرة مليون فرنك فرنسي، ثم حُدِّدت في العام الموالي 1958م بمليوني جنيه، غير أن الوفد الجزائري طالب باثني عشر مليون خلال الكلمة التي ألقاها "توفيق المدني" أمام مجلس الجامعة يوم 20 ماي 1958م، والتي أوضح فيها أن الوفد الجزائري قد قابل ملوك ورؤساء الدول العربية ورؤساء الحكومات شارحاً لهم حقيقة الوضع في الجزائر من الناحيتين المالية والعسكرية مبيناً لهم حاجة الثورة المتزايدة من العون المالي لاستمرار الكفاح، لأن هذا الدعم سيشري استقلال دول عربية جديدة –كما قال – داعياً أعضاء اللجنة إبلاغ حكوماتهم بهذا الأمر[2].

لكن يبدو أن "جبهة التحرير الوطني" لم تلقَ استجابة من الدول العربية، لذا عادت إلى نفس الطلب بعد أشهر حيث طالبت خلال الاجتماع الذي عقدته اللجنة السياسية للجامعة العربية بالقاهرة في سبتمبر 1958م الدول العربية بميزانية سنوية لا تتجاوز اثني عشر مليون جنيه لتحقيق النصر في معركة الجزائر وإحباط البرامج والمشاريع الفرنسية[3] التي جاء بها "ديغول" لخنق الثورة.

واستجابة لطلب "جبهة التحرير" قررت الجامعة العربية في نوفمبر من نفس العام تخصيص اثني عشر (12) مليار فرنك للحكومة المؤقتة الجزائرية، وهذا ما اعرب عنه وزير الأخبار في الحكومة المؤقتة "امحمد يزيد" خلال ندوة صحفية بتاريخ 27 جانفي 1959م بتونس صرح فيها أن الحكومات العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية تعهدت بالمشاركة في ميزانية الحرب الجزائرية التي قدرت بحوالي اثني عشر مليار من الفرنكات، كما وجه طلب المساعدة من حلفاء الجزائر الطبيعيين في افريقيا وآسيا وجهات أخرى[4]، وكان هذا نتيجة الدور الذي لعبته الـ(ج.ع.م) في دفع أعضاء الجامعة لتخصيص اثني عشر مليار فرنك فرنسي قدم لصالح الثورة الجزائرية.

وعقد مجلس الجامعة العربية الذي حضره ممثلو الـ(ج.ع.م) دورات أخرى في السنوات الموالية (1959-1960م) ألزم فيها الدول العربية على مساندة الثورة الجزائرية بالمال والسلاح والمتطوعين وبالمساعي الدبلوماسية لكونها ثورة العرب عامة ضد الاستعمار، وكانت استجابة الـ(ج.ع.م) في هذا المجال سريعة مادياً وأدبياً.

---

[1] – المجاهد: ع(22)، 15 افريل 1958، ص 12.

[2] – أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، (ج3)، ص ص 385- 386.

[3] – المجاهد: ع(29)، 17 سبتمبر 1958، ص 8.

[4] – المجاهد: ع(36)، 6 فيفري 1959، ص 3.

ووسط القرارات الطويلة والمؤتمرات العديدة لأنظمة الحكم العربية والتي تمت عبر جامعة الدول العربية، صدر عام 1960م وعدٌ محددٌ تعهد فيه الأعضاء بدفع مساعدات نقدية للجزائر مع تحديد قيمة نصيب كل عضو من أعضاء الجامعة في صورة مبلغ محدد حسب إمكانيات كل دولة دونما إرهاق أو ضغط، وقام البعض فعلاً بدفع أنصبتهم التي جرى تحديدها، أما البعض الآخر فقد تقاعس وماطل في الوقت الذي كانت فيه الجزائر في أمسِّ الحاجة لهذه المساعدات المالية[1].

وكما ساندت الـ(ج.ع.م) الثورة الجزائرية مالياً على مستوى جامعة الدول العربية ندَّدت واحتجَّت من منبر الجامعة العربية وغيرها من المنظمات الإقليمية والدولية على كل معونة تقدم لفرنسا عن طريق مباشر أو غير مباشر من حلفائها في الحلف الاطلسي والمنظمات الاقتصادية الدولية، كالبنك الدولي للإنشاء والتعمير والتي ساهمت في إطالة عمر الحرب الجزائرية – الفرنسية.

ب– الدعم المالي على مستوى منظمة التضامن الأفرو أسيوي.

قامت الـ(ج.ع.م) بدور بارز في التحسيس بأهمية التضامن الإفريقي – الأسيوي إلى جانب الثورة الجزائرية وتعزيزه باعتبارها ثورة الشعوب المكافحة ضد الاستعمار، فتنفيذاً لقرار مؤتمر القاهرة (التضامن الإفريقي الأسيوي) (دسيمبر 1957م/ جانفي 1958م) الذي يُعتبر المؤتمر المؤسس لمنظمة التضامن الإفريقي – الأسيوي بتحديد يوم 30 مارس يوماً للتضامن مع الجزائر في جميع أنحاء إفريقيا وأسيا، أوصت الأمانة الدائمة للمؤتمر باتخاذ التدابير الآتية فيما يتعلق بالدعم المالي للثورة الجزائرية:

1- فرض ضريبة يوم الجزائر على جميع المعاملات والمدفوعات.

2- خصم نسبة معينة من مرتبات موظفي الحكومة والمؤسسات العامة.

3- جمع التبرعات من الأفراد والهيئات والشركات التجارية وما إليها.

وأكدت على ضرورة إحياء هذا اليوم في كل بلد بتنظيم الاجتماعات المحلية في المدارس والجامعات والمساجد والكنائس والمعابد[2] لجمع أكبر قدر من المعونة المالية للشعب الجزائري المكافح.

وعن هذا التضامن علق "فؤاد جلال" كاتب الوفد المصري في المؤتمر قائلاً: [3] « إن حرب الجزائر ستدخل مرحلتها الثالثة يوم 30 مارس 1958م بعد أن اجتازت المرحلة الأولى التي كانت فيها تكافح وحدها ثم المرحلة الثانية التي تعزز فيها كفاحها بالتضامن العربي، وفي هذه المرحلة الثالثة ستجد إلى جانبها جميع الشعوب الإفريقية الآسيوية » وفي مكان آخر قال:[4] «... إن هذا اليوم هو بداية مرحلة جديدة في كفاح الجزائر ضد المستعمرين، إن كل الشعوب الإفريقية والأسيوية تدرك أن معركة الجزائر هي معركة الشعوب التي جثم الاستعمار على أنفاسها عدة قرون والتي يريد أن يعود إلى احتلالها ».

---

[1] – ابراهيم الهادي المشيرقي: المصدر السابق، ص 406.

[2] – المجاهد: ع(21)، 1 افريل 1958، ص 3.

[3] – فؤاد جلال نقلاً عن، المجاهد: ع(21)، المصدر نفسه، ص 3.

[4] – فؤاد جلال نقلاً عن، المجاهد: ع(22)، 15 افريل 1958، ص 6.

عبر يوم (30 مارس 1958م) عن مدى التضامن الإفريقي الأسيوي في مواجهة العدو المشترك وهو الاستعمار فكان هذا مؤشراً على بلوغ أهدافهم من الاستقلال والحرية بفضل حرب الجزائر التي وحدتهم، وكانت الـ(ج.ع.م) صاحبة الفكرة ومحتضنتها في مقدمة الدول الإفريقية التي أعطت الإشارة لانطلاق هذا اليوم عندما سلم "عبد الناصر" مرتبه الشهري إلى الصندوق الجزائري، وحذى حذوه الآلاف من العرب، وقد صحِب هذه الحملة من التبرعات مظاهرات واجتماعات شعبية في عواصم أسيوية وإفريقية مثل: القاهرة، بكين، جاكرتا وغيرها من العواصم. فعلى غرار بقية الدول الإفريقية والأسيوية احتفلت الـ(ج.ع.م) بيوم الجزائر في المدارس ومقرات الحكومة والدولة مُهِيبة بشعب الجمهورية بضرورة مدِّ يد العون لإخوانهم في الجزائر.

وتواصل الدعم العربي حيث تلقى "اتحاد العمال العرب" من رابطة مستخدمي وعمال الحركة الميكانيكية مبلغ مائة (100) جنيه لصالح الثورة الجزائرية، وافتتح المؤتمر الإسلامي * قائمة التبرعات للجزائر بعشرة آلاف جنيه وعقد المركز العام للشبان المسلمين مؤتمراً كبيراً في القاهرة تبرع الحاضرون فيه بمبلغ مائتين وتسعين (209) جنيهاً منها مائة (100) جنيه قدمها "الحاج أمين الحسيني" (1895- 1974م) المفتي العام للقدس آنذاك، والهيئة العربية العليا بفلسطين وخمسون من القائد الأردني "عبد الله التل" (1918- 1973م)[1].

وبهذا فتحت القاهرة عاصمة الـ(ج.ع.م) الباب على مصراعيه لجمع التبرعات المالية للثورة الجزائرية من خلال تخصيص يوم (30 مارس) – الذي حرست على إحيائه كل سنة – يوماً للتضامن مع الجزائر المجاهدة، والذي حصلت الثورة الجزائرية من خلاله على جملة من المبالغ المالية من أشقائها العرب وأصدقائها الأفارقة والأسيويين.

وكان لحجم هذا الدعم أثره على إسماع القضية الجزائرية للعالم، وفي الهيئات الدولية وإكسابها مزيداً من المساندة الدولية، ففي نيويورك صادقت الكتلة الإفريقية الأسيوية بالإجماع على طلب "جبهة التحرير الوطني" برفع القضية الجزائرية إلى الدورة المقبلة لهيئة الأمم، وقد صرَّح رئيس الكتلة للصحفيين أن وجود "ديغول" على رأس الحكومة الفرنسية لم يغير شيئاً من معطيات المشكلة الجزائرية، لذلك فإن موقف الكتلة من القضية الجزائرية لن يتغير[2].

---

*- **منظمة المؤتمر الإسلامي**: دعا لها مفتي فلسطين الأشهر الحاج أمين الحسيني عام 1931، وعقد في القدس، لمناقشة أحوال العالم الإسلامي، وسبل مواجهة الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وحضرته وفود تمثل دولاً إسلامية عديدة، كما أشار إ ليها مؤتمر كراتشي في باكستان عام 1949، حيث بعثت فكرة "مؤتمر العالم الإسلامي" من جديد، ووضعت لها الجوانب التأسيسية النهائية في المؤتمر التالي عام 1951، في كراتشي أيضا، والتي تقرر أن تكون المقر الدائم للمؤتمر، وفي عام 1954 بدأت مصر والسعودية وباكستان محادثات بخصوص تأسيس مؤتمر إسلامي عام، وتمت المصادقة على ميثاقه عام 1956م وأسست أمانة دائمة له في القاهرة، وعين "أنور السادات" أمينا عاما له، إلا أن هذا المؤتمر لم يدم طويلا، حيث انسحبت باكستان منه عام 1957م ونشبت خلافات بين مصر والسعودية عام 1958 أدت إلى تجميده، ينظر، هيثم أبو زيد: "العالم الإسلامي وتحديات القرن الجديد – الجزيرة نت"الرابط/ http://www.aljazeera.net/knowledgegate/books/2013/6/16/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9 تاريخ التصفح 04/08/ 2018 الساعة 22:30.

[1] – المجاهد: ع(22)، 15 افريل 1958، ص 6.

[2] – المجاهد: ع(26)، 2 جويلية 1958، ص 10.

وعلى المستوى الدولي انعقدت في عاصمة الج.ع.م يوم 08 سبتمبر عام 1958م ندوة نقابية دولية لإعانة الجزائر بطلب من الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب * حضرها ممثلو (18) ثمانية عشر بلداً ** في الجلسة الافتتاحية التي ترأسها "أنور السادات" ومثل "جبهة التحرير الوطني" في المؤتمر "عبد القادر معاشو" كما حضر المؤتمر وفد عن الجامعة العالمية للنقابات[1].

وخلال المؤتمر الاقتصادي الإفريقي الأسيوي الذي عُقد في القاهرة من 06 إلى 13 ديسمبر 1958م من أجل تنظيم التعاون الاقتصادي بين المجموعتين العربية والإفريقية – الأسيوية، وتنظيم أسواق الاستيراد والتصدير وتشجيع التعاون التجاري بين المجموعتين، انعقد على هامش المؤتمر مؤتمر "الغرف التجارية والصناعية والزراعية العربية" *** الذي ساهمت فيه الجزائر بشكل ملحوظ عن طريق منظمتها الاقتصادية "الاتحاد العام التجاري الجزائري" خرج المؤتمر بعدة توصيات خُصصت التوصية الثالثة منها للجزائر، حيث أكد المؤتمر أن كفاح الشعب الجزائري يهمُّ كل الشعوب المحبَّة للحرية والعدالة خاصة الشعوب العربية، ونَدَّدَ بحرب الإبادة التي شنتها فرنسا ضده بمساعدة حلفائها (الحلف الأطلسي، الاتحاد الأوروبي للمدفوعات، السوق المشتركة الأوروبية، والمنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي) مؤكداً تضامنه معه، ودعا الحكومات العربية للإسراع بوفاء تعهداتها للحكومة الجزائرية والاتفاق على مشروع موحَّد يُنَفَّذُ في سائر البلاد العربية لتنظيم سبل جمع المعونات المادية للشعوب العربية للجزائر، كما دعا جميع الشعوب والمنظمات الاقتصادية للدول الإفريقية – الأسيوية لإقامة "أسبوع الجزائر" تُجمع فيه التبرعات على غرار البلاد العربية، وضرورة مقاطعة السلع الفرنسية واحتج على كل معونة تُقدم لفرنسا من طرف حلفائها[2].

إن هذا الدعم المالي المقدم من طرف الـ(ج.ع.م) والأشقاء العرب الآخرين وأصدقاء الثورة الجزائرية، هي التي جعلت الشعب الجزائري يقترب من هدفه العظيم وهو النصر الذي لا شك أن مساهمة الـ(ج.ع.م) فيه كانت كبيرة.

---

*- **الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب: The International Confedration of Arab Trade Unions (ICATU) تأسس في 24 مارس عام 1956** يهدف إلى **توفير حياة أفضل للعمال العرب ورفع مستوى معيشتهم، وضمان حق العمل وتوفير الضمان الاجتماعي والصحي للعمال وتنشيط الحركة التعاونية ونشر الوعي النقابي والثقافة العمالية والدفاع عن حرية النشاط النقابي، والعمل على توحيد التشريعات العمالية وحماية وحدة الحركة النقابية، وتوكيد أواصر الأخوة والتعاون بين عمال الوطن العربي، وكذلك تشجيع الصناعة والاستثمار ووضع الثروات في خدمة الأمة ومصالحها والتعاون مع الاتحادات والمنظمات الدولية، وكسب الرأي العام العالمي إلى جانب القضايا والمصالح العربية، والعمل من أجل السلام العالمي والعدالة الاجتماعية للشعوب ومكافحة التمييز العنصري والتفرقة الطبقية، كما يسعى إلى تحقيق وحدة الصف العربي، ينظر، الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب/ الاتحاد العام لنقابات عمال مصر**، الرابط/ http://etufegypt.com/archives/2691 تاريخ التصفح: 04/09/ 2018 الساعة 01:00.

**- من الدول التي حضرت المؤتمر هي: أندونيسيا، الاتحاد السوفيتي، السودان، الصين الشعبية، العراق، الهند، ألمانيا الشرقية، المغرب، ايطاليا، عدن، الفيتنام الشمالي، قبرص، الأردن، ليبيا، لبنان و الجمهورية العربية المتحدة، ووفد جبهة التحرير الوطني، ينظر المجاهد: ع(29)، 17 سبتمبر، 1958، ص 2.

[1] - المجاهد: (ع29)، المصدر نفسه، ص 2.

***- حضره مندوبو غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية التالية: الجمهورية العربية المتحدة، الأردن، السعودية، السودان، العراق، لبنان، ليبيا البحرين، الجزائر، الكويت، اليمن، وفلسطين، ينظر، المجاهد: ع(34)، 24 ديسمبر 1958، ص 9.

[2] - المصدر نفسه، ص 9.

وإلى جانب هذا ساهمت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، ومن قبلها "جبهة التحرير الوطني" في تأمين المال للثورة من مصادرها الخاصة سواء أموال الشعب أو مما أهدي إليها، فقد تمكنت إلى غاية أوت 1961م من إدخال ما مجموعه 325.000.000 فرنك فرنسي قديم[1].

ساهمت الـ(ج.ع.م) على مستوى المنظمات الإقليمية والدولية في دعم الثورة الجزائرية بالمال، وحثت الدول العربية والإفريقية والأسيوية وحتى العالمية على ضرورة تقديم الدعم المالي للشعب الجزائري المكافح من أجل حريته.

ومن جانبها وقفت الجماهير السورية والمصرية في إقليمي الـ(ج.ع.م) مساندة للثورة الجزائرية ومعبرة عن تضامنها للقضية الجزائرية مالياً وحتى تطوعاً في صفوف جيش التحرير الوطني الجزائري، فعلى غرار ما كانت عليه العديد من الدول العربية في دعمها للثورة الجزائرية فإن الدعم لم يكن شأن سلطة الـ(ج.ع.م) وحدها وإنما كان شأن شعبها أيضاً، وهذا التلاحم بين الحاكم والمحكوم كان من أجل نصرة ثورة الجزائر والوقوف مع شعبها ومؤازرته في حربه ضد الاستعمار الفرنسي، وهذا ما جسده العمل الملموس المتمثل في تنظيم أسابيع الجزائر لجمع التبرعات المالية لفائدة الأخيرة.

[1] – علي أحمد مسعود: المرجع السابق، ص 54.

خلاصة الفصل:

مما تقدم عرضه وتحليله في هذا الفصل خلصنا إلى ما يلي:

أولاً– وقفت الجمهورية العربية المتحدة إلى جانب الثورة الجزائرية عسكرياً ومالياً طيلة فترة قيامها ممثلة في رئيسها "عبد الناصر" الذي لم يدخر جهداً في تقديم الدعم المادي للثورة الجزائرية، على الرغم من الخلافات التي طالت العلاقة بينه وبين الحكومة الجزائرية المؤقتة بعد محاولة الانقلاب ضد الأخيرة التي قادها "العموري" سنة 1958م من جهة، والتوتر القائم بين الجمهورية العربية المتحدة وحكومة "بورقيبة" التونسية من جهة أخرى.

ثانياً– لم يؤثر قيام الجمهورية العربية المتحدة على دعم الثورة الجزائرية كما كان يرجو حلفاء فرنسا من أنها ستنشغل بمشاكلها وأعدائها أكثر من دعم حركات التحرر في العالم العربي، بل على العكس من ذلك تماماً، فالإمدادات العسكرية استمرت من السلاح والذخيرة والمعدات دون توقف، استطاع جيش التحرير الوطني من خلالها أن يقف في وجه قوات الحلف الأطلسي وخنق الجيش الاستعماري الذي أصبح لا يضمن تموينه في أكثر المناطق إلا بالطائرات أو البوارج البحرية، وكثيراً ما جعلته في عزلة جرَّاء الهجمات العنيفة والمحاصرات المحْكَمة واحتلال المدن وتخريب المواصلات.

ثالثاً– عملت الجمهورية العربية المتحدة على المستويين الداخلي والخارجي من أجل كسب السند المادي للثورة الجزائرية خاصة المال الضروري لإنجاح العمل الثوري، فكان لها اتصالات ومشاركات مع الدول العربية والأفرو أسيوية في عديد من المؤتمرات من أجل هذا الغرض، ولم يمنعها حيادها إزاء الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي الشيوعي والغربي الرأسمالي من الاتصال بالاتحاد السوفيتي لتوفير شحنات السلاح للثوار الجزائريين، فعقدت مع الأخير العديد من صفقات السلاح التي وصلت براً وأحياناً بحراً إلى القواعد الخلفية للثورة الجزائرية في تونس والمغرب الاقصى، مما أكسب جيش التحرير الوطني ثقة في نفسه بإمكان مقاومة العدو الفرنسي بأحدث الأسلحة.

رابعاً– لم يقتصر الدعم المادي المقدم للثورة الجزائرية ما بين (1958- 1961م) من طرف الجمهورية العربية المتحدة على المال والسلاح بل تعدَّاه إلى تقديم العون للاجئين الجزائريين في المغرب وتونس للتخفيف من محنتهم واستقبال المجندين والطلبة والدارسين، فقد احتضنت الجمهورية العربية على أرضها المئات من الطلبة الجزائريين بغرض الدراسة في الكليات الحربية والذين استفادت الثورة الجزائرية من خبرتهم العسكرية فيما بعد (ضباط، طيارون ...)، شكلوا نواة الجيش الوطني الشعبي الجزائري بعد الاستقلال.

خامساً– على الرغم من أن الدعم المادي المقدم من طرف الجمهورية العربية المتحدة في المجال المالي والسلاح لم يكن يوفي الطلب الجزائري في أغلب الأحيان بشهادة قادة الثورة أنفسهم مثل: "كريم بلقاسم"، "أحمد توفيق المدني" وغيرهما، إلا أن هذا لم يقلل من درجة وقوة التأييد المادي للجمهورية العربية المتحدة الذي اختلف عن بقية الأقطار العربية الأخرى من حيث الحجم والكم والكيف، فقد تجاوزت مساندتها مساندة أقطار المغرب والمشرق العربيين على السواء، بالرغم من بعد المسافة بين البلدين، فقد وقفت الجمهورية العربية المتحدة إلى جانب الثورة الجزائرية بالأسلحة والأموال والغذاء وكذا من الناحية اللوجيستية وهو ما ساهم في دفعها نحو النصر وتراجع الموقف الفرنسي حيالها.

الفصل السابع: تأييد الجمهورية العربية المتحدة المعنوي للثورة الجزائرية 1958- 1961م.

تمهيد.

المبحث الأول: بداية الدعم المعنوي والأدبي المصري- السوري للثورة الجزائرية (1958- 1961م).

المبحث الثاني : التأييد المعنوي للثورة الجزائرية على المستوى الداخلي للجمهورية العربية المتحدة (1958- 1961م).

المبحث الثالث : التأييد المعنوي للثورة الجزائرية على المستوى الخارجي للجمهورية العربية المتحدة (1958- 1961م)

خلاصة الفصل.

تمهيد:

يدرس هذا الفصل جهود الجمهورية العربية المتحدة في دعم الثورة الجزائرية معنوياً وأدبياً داخلياً وخارجياً من خلال عرض مظاهر تأييدها السياسي على المستوى الرسمي والدبلوماسي بعرض القرارت الرسمية لرئيس الجمهورية العربية المتحدة "عبد الناصر" ورجال حكومتها التي كان لها أثر واضح في كسب الدعم المعنوي الداخلي والخارجي لثورة التحرير الجزائرية، ودورها في فتح الباب للحكومة الجزائرية المؤقتة التي اتخذت من القاهرة مقراً لها، مع حاولة البحث في أسباب الخلاف الذي طفى بين الحكومتين (الجزائرية المؤقتة وحكومة القاهرة) والذي أدى في النهاية إلى نقل الحكومة الجزائرية المؤقتة مقرها إلى تونس، ومدى تأثيره على الدعم المعنوي للثورة الجزائرية، مع إبراز دور الجمهورية العربية المتحدة في استقبال الطلبة الجزائريين للدراسة، ودعمهم معنوياً، ومحاولتها تهريب القادة الخمسة المختطفين، ووقوف شعبها إلى جانب الثورة الجزائرية ومساهمته الفعالة و الكبيرة في التخفيف من آلام الجزائريين الراضخين للاستعمار الفرنسي، وربط كل ذلك بدور الإعلام الحكومي للدولة في مناصرة القضية الجزائرية والدفاع عن الشعب الجزائري بالتركيز على وسائل الإعلام الحديثة في ذلك الوقت من (إذاعة وصحف وتلفزيون).

مع عرض تأييد الجمهورية العربية المتحدة الأدبي على المستوى الخ ارجي للثورة الجزائرية على مستوى المنظمات الدولية والإقليمية التي وقفت فيها معبرة عن تضامنا مع الجزائر إلى جانب العديد من الدول المحبة للسلام ، كما نحاول من خلال هذا الفصل معرفة موقف فرنسا من الدعم المادي والمعنوي للجمهورية العربية المتحدة المقدم للثورة الجزائرية مع وضع تقييم عام لهذا الدعم المادي منه و المعنوي، فإلى أي مدى نجحت الـ جمهورية العربية المتحدة وشعبها في تعبئة الجزائريين نفسياً ضد الاستعمار الفرنسي؟ وما ردُّ الاحتلال الفرنسي من موقف الجمهورية العربية المتحدة الداعم للثورة الجزائرية؟ وكيف نقيم دعمها المادي وجهودها ومساعيها الدولية ما بين (1958 – 1961م) في حل القضية الجزائرية؟ وما موقف جبهة التحرير الوطني والحكومة المؤقتة الجزائرية من تلك الجهود؟

المبحث الأول: بداية الدعم المعنوي والأدبي المصري – السوري للثورة الجزائرية (1954– 1958م):

تتوقف أهمية الثورات داخلياً على مدى تأثيرها الجماهيري الشامل وتعبئتها الوطنية، وخارجياً على مدى صداها العالمي والتجاوب الدولي معها أخذاً بمحتواها وأهدافها وممارساتها ونتائجها، لا يمكن إلا تصنيف الثورة الجزائرية ضمن هذا المفهوم، فنتيجة لقوة قمع الاستعمار الفرنسي ومستوى التحدي الوطني الجزائري الشامل استقطبت حرب التحرير الجزائرية مساندة قوية وتأييداً عربياً متزايداً منذ اندلاعها.

فقد شكل الوطن العربي الركيزة الأساسية للدعم المادي والمعنوي للثورة، حيث وقفت مصر وسوريا إلى جانب الثورة الجزائرية وأيدتاها معنوياً مثلما وقفتا معها مادّياً منذ اندلاعها في نوفمبر سنة 1954م وهذا ما سنتعرف عليه في هذا المبحث.

أولاً– بداية الدعم المصري المعنوي والأدبي للثورة الجزائرية (1954– 1958م).

دعمت مصر الثورة الجزائرية سياسياً على اعتبار أنها قضية عربية لا بد من دعمها، كما أن رفع مصر الثورة لشعار الوحدة العربية لا يمكن تحقيقه دون استقلال باقي الدول العربية التي تعتبر الجزائر واحدة منها.

وترجع العلاقة السياسية ما بين مصر والجزائر إلى فترة الأربعينيات من القرن الماضي أي قبل قيام الثورة المصرية (23 يوليو 1952م) التي رفعت شعار القومية العربية، حيث كانت مصر قبلة العرب ومعقلاً لثوار المغرب العربي، ففتحت صدرها للجزائريين وناصرت قضيتهم فاتحة لهم المجال لإسماع صوتهم للعالم من خلال فتح المكاتب وتأسيس اللجان التي كان أهمها تأسيس "مكتب المغرب العربي" الذي باشر نشاطه السياسي من القاهرة منذ سنة 1947م، وقد كانت الجزائر حاضرة في هذا المكتب من خلال "حركة انتصار الحريات الديمقراطية"، ذلك أن مصر رأت من واجبها الوطني كدولة عربية أن تقدم مساعداتها لأشقائها المغاربة، لذا كان الهدف الأساسي لهذا المكتب هو جمع شمل الحركات الوطنية المغربية وتنسيق جهودها ضد العدو الفرنسي المشترك ، وبالتالي تمتين الروابط بين المشرق والمغرب العربيين[1] ثم ظهرت من بعده لجنة تحرير المغرب العربي عام 1948م التي لم تختلف أهدافها عن أهداف مكتب المغرب العربي.

وكان لجوء المغاربة إلى القاهرة قبلة الثوار العرب آنذاك يرجع إلى كون مصر كانت أكثر البلدان العربية تحرراً وعلى الرغم مما كان يعانيه شعبها من ظلم الحكم الملكي إلا أن مصر فتحت أبوابها للحركات العربية التحررية وعلى رأسها الجزائر.

وإلى جانب حزب "حركة انتصار الحريات الديمقراطية" لعبت "جمعية العلماء المسلمين الجزائريين" دوراً في التعريف بالقضية الجزائرية في المشرق وبالأخص في مصر التي وصلها الشيخ "الإبراهيمي" في مارس سنة 1952م بعد مغادرته الجزائر قاصداً المشرق لتحقيق جملة من الأهداف لصالح "جمعية العلماء المسلمين الجزائريين" خاصة فيما يتعلق باستقبال طلبة الجمعية ببذل المساعي لدى الحكومات العربية لقبول عدداً من الطلاب الجزائريين الذين تخرجوا من

[1] – مريم صغير: المرجع السابق، ص ص 183– 184.

معاهد "جمعية العلماء" للدراسة، وطلب المعونة المادية من الحكومات العربية لجمعية العلماء حتى تنهض بعبء رسالتها التعلمية والدعاية لقضية الجزائر[1].

وبعد وصوله إلى القاهرة شرع "الإبراهيمي" في الاتصال بمختلف الهيئات والمنظمات والشخصيات العربية الإسلامية في القاهرة من أجل القضية الجزائرية، وأسس مع جماعة من الأدباء والمفكرين العرب أمثال: "أحمد حسن الزيات"، "كامل كيلاني"، "علي الجوماني" ندوة الأصفياء على غرار "جمعية إخوان الصفا" التي عالجوا من خلالها مختلف مشاكل الوطن العربي وسائر الموضوعات الثقافية والعلمية والأدبية والفنية[2] وظل يصدر البيانات* التي تدعو إلى الجهاد من مكتب جمعية العلماء ومن إذاعة صوت العرب بالقاهرة.

ولما كان النضال السياسي وسيلة مدعمة للنضال المسلح قام "أحمد بن بلة" – الذي وصل إلى القاهرة عام 1952م ورفاقه (آيت حسين، خيضر) هناك بعمل جبار لدى وسائل الإعلام وتجاه السفارات، ما سمح له في الحصول على مزيد من الدعم المعنوي والمادي لصالح القضية الجزائرية، واكتسابها بعداً دولياً[3].

كانت مساعدة مصر للثورة الجزائرية منذ الأيام الأولى لاندلاعها تكشف عن أمور كثيرة ، أهمها أن أجواء التنسيق كانت مهيئة من قبل، وأن الصلة بين الوطنيين الجزائريين بعبد الناصر" الرجل القومي كانت قوية، فقد كانوا متفقين معه في المبادئ وأسس العمل التحرري، إذ كان "عبد الناصر" مؤمناً بالقومية العربية للجزائر وبشرعية كفاحها من أجل الاستقلال التام، لذا استجاب لنداء الأخوة في الدين واللغة بتقديم مختلف أنواع الدعم المعنوي لهم، فقد عين الضابط "فتحي الديب" الرجل الثاني في المخابرات المصرية منذ مارس من عام 1953م مسؤولاً للشؤون العربية أو دعم النضال العربي شرقاً وغرباً، وأبدى الأخير خلال اجتماعه بابن بلة" و"محمد بوضياف" في آواخر شهر ديسمبر سنة 1954م بالقاهرة استعداد حكومة مصر لدعم جبهة التحرير الجزائرية سياسياً[4].

وباندلاع الثورة الجزائرية غرة نوفمبر 1954م كان الإعلام المصري أول من يخبر بها، فقد انتشر خبرها من إذاعة "صوت العرب" التي كانت أول وسيلة إعلامية عربية تعلن الثورة التحريرية في الجزائر، وكانت القاهرة أول من أذاع بيان أول نوفمبر الذي من بين أهدافه الخارجية تدويل القضية الجزائرية، وأول عاصمة تقوم بدور المناصر على مختلف الأصعدة للثورة الجزائرية خاصة الدور الإعلامي الذي قام به "صوت العرب" تحت إشراف مديرها آنذاك المذيع "أحمد سعيد" للتعريف بالثورة الجزائرية وأهدافها النبيلة لتحقيق الاستقلال والحرية وإقامة الدولة الجزائرية في إطار المبادئ الإسلامية، ومما جاء في بيانها: « منذ الساعة الأولى من صبيحة هذا اليوم المبارك فتحت الجزائر يوماً جديداً لحياة شرف وعزة وكرامة ...»[5].

---

[1] – محمد البشير الإبراهيمي: المصدر السابق، (ج5)، ص 156.

[2] – نبيل أحمد بلاسي: المرجع السابق، ص ص 133- 134.

*– للإطلاع على تلك البيانات ينظر، محمد البشير الإبراهيمي، المصدر السابق، (ج5)، ص 33.

[3] – محمد حربي: المرجع السابق، ص 46.

[4] – فتحي الديب: المصدر السابق، ص ص 8، 70.

[5] – عبد الكريم بوصفصاف: الثورة الجزائرية في الصحافة العربية، المرجع السابق، (ج2)، (ط1)، ص 175.

جاء هذا البيان في ظل التعتيم الإعلامي الذي نظمته فرنسا للتغطية عما حدث في الجزائر من ثورة وصفتها بالأعمال الخارجة عن القانون، فكان رد "صوت العرب" على التعتيم الإعلامي الفرنسي شديداً ومؤثراً، إذ نجحت إلى جانب إذاعة القاهرة في تعبئة المشاعر وبعث الحماس في أبنائها وفي الوطن العربي لصالح ثورة الجزائر ، حيث قال في هذا الشأن المناضل الليبي "الهادي ابراهيم المشيرقي" [1]: « وللحقيقة فإن إذاعة صوت العرب من القاهرة نجحت في تعبئة المشاعر من المحيط إلى الخليج تضامناً وتأييداً وتعريفاً بثورة الجزائر».

كما خصصت إذاعة "صوت العرب" منذ مطلع الثورة تحت إشراف "جبهة التحرير الوطني" حصة إذاعية لمدة عشرة دقائق عرفت ضمن برامجها الإذاعية بـ "كلمة الجزائر" ساهم في إعدادها وقراءاتها مجموعة من الطلبة الجزائريين منهم: "محمد فضوري"، "رابح تركي"، "عبد القادر بن قاسي"، "يحي بوعزيز" وغيرهم قامت هذه الحصة بدور معتبر في بث ونشر أخبار الثورة وتطوراتها[2].

واستمر هذا التأييد إلى غاية استقلال الجزائر بمواصلة الكفاح بالكلمة الهادفة والأغنية الملتزمة والأناشيد الحماسية والتعليقات السياسية القوية المقنعة، التي خدمت الثورة التحريرية من القاهرة، حيث جُنّد لهذا العمل مجموعة من الإعلاميين الأكفاء أمثال: "أحمد سعيد"، "أبو الفتوح"، "محمد عروق" ، "السنهوري"، "أمين بسيوني" وغيرهم قبل أن يفتح للإعلاميين الجزائريين باب الإذاعة المصرية سنة 1956م لبث حديث يومي كان أول من ابتدأه "أحمد توفيق المدني" عضو "جبهة التحرير" في القاهرة، ثم انضم إليه "تركي رابح عمامرة"، وكان الحديث يُذاع بالعربية والفرنسية كل ليلة بعد العاشرة مساءً بتوقيت القاهرة بعنوان "وفد جبهة التحرير الوطني يخاطبكم من القاهرة"[3].

وفي نفس السنة (1956م) انطلقت إذاعة الجزائر الحرة المكافحة [*] وتكّون مكتب "جبهة التحرير الوطني" [**] للصحافة والإعلام في القاهرة [***] تطبيقاً لمقررات مؤتمر الصومام (20 أوت 1956م) الذي أكد على أهمية وسائل الإعلام في الدعاية في المعركة العسكرية، ودعا إلى تكوين مكاتب لجبهة التحرير في الخارج لتكثيف العمل الدعائي للثورة على الصعيد الدولي، كان يشرف عليه " المدني" ثم " الطيب الثعالبي" عضو مجلس الثورة ثم "سعد دحلب"، أما القسم العربي للصحافة والإعلام فكان يشرف عليه كلٌّ من: "تركي رابح عمامرة" عام 1956م، "محمد كسوري" منذ سنة 1957م، و"عبد القادر بن قاسي" حتى الاستقلال[4].

---

[1] – المصدر السابق، ص 278.

[2] – أحسن بومالي: المرجع السابق، ص 232.

[3] – عبد الكريم بوصفصاف: الثورة الجزائرية في الصحافة العربية، (ج2)، المرجع السابق، ص 176.

*– تأسست إذاعة الجزائر الحرة المكافحة يوم 16 ديسمبر 1956م نتيجة تعطش الجزائريين في معرفة أخبار الثورة، كانت تبث حقائق عن الثورة الجزائرية في مواجهة الدعاية الفرنسية، ينظر، فائزة بكار: إذاعة الجزائر الحرة المكافحة 1956– 1962م، ماجستيرفي علوم الإعلام والاتصال، إشراف: أحسن بومالي: كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2010، ص47.

**– ذكر المدني بأن مكتب "جبهة التحرير بالقاهرة" نشأ في مارس 1957م وضم "توفيق المدني" رئيساً، "أحمد فرنسيس" كاتب التنسيق، و"العباس بن الشيخ الحسين" و"حامد روابيحة" و"عبد الرحمن كيوان" أعضاء، ينظر، أحمد نوفيق المدني: المصدرالسابق، (ج3)، ص 286.

***– ضم مكتب جبهة التحرير الوطني للصحافة والنشر والإعلام في القاهرة كل من: الطيب الثعالبي مسؤولاً عن الإذاعة العربية: رابح تركي ومحمد القصوري، الإذاعة الفرنسية عبد القادر معاشو، ينظر، أحمد توفيق المدني: المصدر نفسه، (ج3)، ص .347

1– عبد الكريم بوصفصاف: الثورة الجزائرية في الصحافة العربية، (ج2)، ص ص 176– 177.

لم يقتصر النشاط الإعلامي لمكتب "جبهة التحرير" بالقاهرة على الحديث اليومي بل تعداه إلى أنشطة أخرى منها اصدار بعض النشرات والدراسات المختلفة بالعربية والفرنسية والإنجليزية حول ما يجري في الجزائر من تعذيب ووضعية اللاجئين في تونس والمغرب، والأسلاك الشائكة على الحدود الشرقية والغربية للجزائر، ووضعية العمال الجزائريين بفرنسا، وغيرها من المواضيع التي تريد "جبهة التحرير" توضيحها للرأي العام العربي والعالمي، كما كان المكتب ينظم لقاءات صحفية مع كبار المسؤولين في الثورة خلال زيارتهم للقاهرة في إطار النشاطات السياسية التي يكلفون بها من قِبل القيادة الداخلية لجبهة التحرير الوطني[1].

إضافة إلى مهامه الرسمية في مجال العلاقات مع الحكومة المصرية والجامعة العربية والاتصالات مع السلك الدبلوماسي بمصر، والاتصال مع الشخصيات والمنظمات المصرية العربية، والاهتمام بشؤون الطلبة الجزائريين الموجودين بمصر والدعاية للثورة الجزائرية بإصدار نشرة رسمية أسبوعية أو نصف شهرية تغطي أخبار الجزائر.

وإلى جانب صوت إعلاميي مصر الذين ساهموا في التعريف بالثورة الجزائرية وأعمالها العسكرية الناجحة برزت أصوات فنية من إذاعة "صوت العرب" لعبت دوراً كبيراً في الترويج للثورة الجزائرية وبعث الحماس في الجماهير الشعبية لدعمها، من أمثال: الفنانة "فايدة كامل"، "نجاح سلام"، "سهام رفقي"، "كارم محمود"، و"محمد قنديل" والمجموعة الصوتية لإذاعة صوت العرب[2].

وهو ما جعل فرنسا تصب جام غضبها على القاهرة و"عبد الناصر" و"صوت العرب" التي اعتبرت تشجيعها للجزائريين على الثورة إنما هو تحريض سافر على انسلاخ أرض فرنسية من الدولة الفرنسية، إذ صرح "منديس فرانس" في 12 نوفمبر 1954م أمام الجمعية الوطنية قائلاً: [3] «إن بين أعمال الإرهاب في الجزائر وفي تونس نقطة مشتركة هي التشجيع الذي تتلقاه من الخارج والذي يبلغ أحياناً حدّ الإثارة، وما من أحد يشك في القلق الشديد الذي يساورنا بسبب موقف الحكومة المصرية، فرغماً عن مساعينا المتكررة استمرت إذاعات صوت العرب من القاهرة تحرض الأهالي على الثورة والقتل...».

وإلى جانب الإعلام المسموع ساهمت مصر في دعم ثورة الجزائر على مستوى الإعلام المكتوب أي الصحف التي يأتي في مقدمته "جريدة الأهرام" المصرية التي تتبعت أخبار الثوة الجزائرية من انطلاقها إلى غاية استقلال الجزائر وإن كانت استصغرت الحدث في بداية الأمر بوصف الثورة الجزائرية في مقال لها صادر بتاريخ 02 نوفمبر 1954م بـ" **اضطراب الحالة في الجزائر**" ، على عكس إذاعة "صوت العرب" التي استبشرت بالحدث، غير أنها تفاعلت مع أحداث الثورة الجزائرية بعد ذلك، فقد علقت على ما لقيت فرنسا من خسائر في الجزائر في عددها الصادر في ماي 1956م – على الرغم من زيادة عدد الجيش الفرنسي- قائلة: **"فرنسا تواجه كارثة في الجزائر أشبه بكارثتها في**

[1] – عبد الكريم بوصفصاف: الثورة الجزائرية في الصحافة العربية، (ج2)، ص ص 177- 178.

[2] – نفسه، (ج2)، ص 178.

[3] – منديس فرانس نقلاً عن، ثروت عكاشة: المصدر السابق، ص 157 – 158.

الهند الصينية" معترفة بسيطرة الثوار الجزائريين على مناطق شاسعة من وهران وقسنطينة والجزائر العاصمة والحدود التونسية والمراكشية[1].

كما أن الصحافة المصرية على مختلف توجهاتها الفكرية والسياسية قد أعطت الثورة الجزائرية اهتماماً كبيراً باعتبارها ثورة عربية إسلامية تهدف إلى التعبير عن آمال هذه الشعوب من المحيط إلى الخليج، وكان لها دور فعال في تنبيه الرأي العام المصري والعربي إلى أبعاد الثورة الجزائرية، وحث الحكومات العربية على تقديم الدعم لها، بنشر نداءات الثورة الجزائرية التي كان يصدرها وفد "جبهة التحرير الوطني" بالقاهرة عقب اندلا ع الثورة والتي كانت تحث على استمرار الكفاح، كما استعرضت رد الفعل الفرنسي من الثورة الجزائرية الذي تميز باستخدام القسوة والشدة حيالها، وتابعت مطالب الثوار الجزائريين، واهتمت بالجانب الدبلوماسي على مستوى الدول العربية والإفريقية والأسيوية حيث أوضحت النشاط الدبلوماسي على مستوى هذه الدول والعا لم المتعلق بدعم وبحث القضية الجزائرية[2].

إذن فأهم مجالات التنسيق الدبلوماسي الجزائري كان تتم عن طريق مصر ومعظم النشاطات السياسية والدبلوماسية لجبهة التحرير ثم الحكومة المؤقتة فيما بعد انطلقت من القاهرة، فـ"عبد الناصر" نفسه أو عن طريق مستشاره الشخصي "فتحي الديب" كان يشرف على عملية التأييد المعنوي والمادي للثورة الجزائرية التي وعدها "عبد الناصر" بكل معونة، فقد استقبل الأخير وفداً من "جمعية العلماء المسلمين" مثل " الشيخ "الابراهيمي" و"يحي الفضيل الورتلاني" و"العربي التبسي" وغيرهم بعد اندلا ع الثورة، وأكد لهم أن الحكومة المصرية وبالاشتراك مع الحكومات العربية الأخرى ستبذل أقصى جهودها للمحافظة على عروبة كل دولة ونشر الثورة العربية فيها وأن العرب كلهم عائلة واحدة[3].

وفي هذا الإطار دعت مصر إلى جانب سوريا والسعودية سنة 1955م إلى عقد اجتماع عاجل للمؤتمر الإسلامي بكراتشي (باكستان) الذي دعت فيه اللجنة التنفيذية للمؤتمر الدول المحبة للسلام في العا لم إلى تأييد الجزائر ومراكش، وأبدى أعضاء المؤتمر شعورهم العميق بالخطر من الحالة التي تهدد بالانفجار في مراكش والجزائر، كما سجلوا استياءهم الشديد بسبب ما تقوم به القوات الفرنسية من انتهاك لحقوق الإنسان[4] في البلدين.

وفي مؤتمر "باندونغ" للشعوب الإفريقية الأسيوية (1955م) الذي حضرته "جبهة التحرير الوطني" ممثلة في "أمحمد يزيد" و"آيت أحمد" ، أعلن "عبد الناصر" دعمه للقضية الجزائرية أمام اللجنة السياسية للمؤتمر قائلاً: [5] «إن للشعب الجزائر حقاً طبيعياً في الحرية وتقرير المصير... إن شعوب شمال إفريقيا ومعها الرأي العام العالمي تجد أنه من الصعب فهم كيفية حرمانهم من استعادة استقلالهم السياسي أو تأخيره في الوقت الذي وصلت فيه بلاد أخرى في إفريقيا إلى استقلالها ونالت حق تقرير المصير».

---

[1] – الأهرام: ع(25367)، 16 ماي 1956، ص1.

[2] – صالح لميش: "الثورة الجزائرية في الإعلام العربي "مصر أنموذجاً"، مجلة الثقافة، ع(15)، 1 جانفي 2007، الجزائر، ص ص 106، 108.

[3] – وهيبة سعيدي: المرجع السابق، ص 25.

[4] – الأهرام: ع(25086)، 6 أوت 1955، المصدر السابق، ص 1.

[5] – عبد الناصر نقلاً عن، أبو القاسم العلواني: المرجع السابق، ص 56.

وسمح نفوذ "عبد الناصر" ما بين (1955- 1956م) لجبهة التحرير الوطني بالعثور بسرعة على الاتصالات مع دول العالم الثالث، ومع قادة الدول غير المنحازة حتى أصبح ممثلو جبهة التحرير بعد مؤتمر باندونغ 1955م الممثلين الحقيقين للقومية في نظر دول العالم الثالث[1].

واهتماماً منها بإيجاد حل سلمي وسريع للقضية الجزائرية احتضنت القاهرة أول اتصال سري خارجي لجبهة التحرير الوطني ومثلي حكومة "غي موليه" في 12 افريل 1956م -كما ذكرنا سابقاً - حيث فتحت أبوابها لاحتضان المفاوضات في جو من السرية حتى لا ينكشف أمرها للعالم، واستقبلت الوفد الفرنسي المفاوض بصفة غير رسمية من أجل انجاح المفاوضات.

ورغم الانتقادات التي وجهت لمصر من طرف فرنسا واتهامها بالوقوف وراء ما يجري في الجزائر إلا أنها بقيت على موقفها في دعم القضايا العربية والنشاط الثوري في الجزائر، ما جعل فرنسا تصب جام غضبها عليها بمشاركتها في العدوان الثلاثي ضدها إلى جانب إسرائيل وبريطانيا في اكتوبر من عام 1956م، الذي شكل عاملاً معنوياً آخر شجع الثوار الجزائريين، يضاف إلى نجاح ثورة مصر عام 1952م؛ فقد زاد العدوان الثلاثي من تضامن الشعبين أكثر من ذي قبل، كما زاد من تضامن الشعوب العربية في الوقوف في وجه دول العدوان ومن التقارب السوري – المصري الذي نتج عنه قيام الـ(ج.ع.م) سنة 1958م.

واصلت مصر دعمها الأدبي والمعنوي للثورة الجزائرية وظهر ذلك جلياً في إشراف رئيسها آنذاك "عبد الناصر" نفسه على تنظيم وتنشيط التعبئة المعنوية والإعلامية لصالح الثورة الجزائرية بما فيها حضوره الأسابيع الخاصة للتضامن مع الشعب الجزائري والتي كانت تنظم دورياً عبر أنحاء التراب المصري، تجمع خلالها التبرعات المالية والعينية لفائدة الجزائريين، وتحت إشراف القيادة المصرية كذلك كان الشعب المصري يحتفل بالذكرى السنوية لاندلاع ثورة نوفمبر دورياً مصحوبة بتعبئة جماهيرية وإعلامية لا تقل أهمية عن احتفال الشعب المصري بالثورة المصرية نفسها مرفوقاً بنوابه وأعضاء الحكومة المصرية[2].

فقد افتتح "عبد الناصر" نفسه رسمياً في أوائل شهر جويلية 1957م أسبوع الجزائر وألقى "كمال الدين حسين" وزير الشؤون الاجتماعية بهذه المناسبة كلمة بين فيها معنى "أسبوع الجزائر" وأن قيام المصريين بهذا العمل يعتبر واجباً وطنياً بحتاً وليس تصدقاً وإحساناً، شارك فيه الشعب المصري حكومته في إظهار تضامنه مع الجزائر المجاهدة، إذ أقبل الشعب المصري بصورة حماسية لم يسبق لها مثيل، فأقيمت الحفلات وجُند الطلبة فطافوا في الشوارع المختلفة في المدن لجمع الأموال للمجاهدين الجزائريين [*]، كما فرضت الحكومة زيادة 10% من أثمان تذاكر الدخول للحفلات وتذاكر السفر وطوابع البريد وحتى في أثمان كل بيع أثناء أسبوع الجزائر، مما يدل على الرابطة الأخوية والهدف الذي

[1] – Daho Djerbal: op.cit, p 5.

[2] – اسماعيل دبش: المرجع السابق، ص 70.

*– كان هناك نظام خاص يشرف على استقبال هذه الأموال وتوزيعها إضافة إلى أموال الشعب في الجزائر خاصة بعد مؤتمر الصومام 1956م ففي الولاية الثانية مثلاً كانت "لجنة النقل والتخزين" تشرف على تحضير وإقامة المخابئ الضرورية، وأمنها والسهر على حماية الحيوانات التي تستخدم في نقل التموين ينظر، علي كافي: المصدر السابق، ص 144.

يجمع الشعبين المصري والجزائري وهو الكفاح من أجل الاستقلال [1] والوقوف في وجه الضغط الاستعماري في المشرق والمغرب العربيين.

كانت مظاهر تأييد الحكومة المصرية للجزائر تعبر عن استجابة شعبها، واستجابتها هذه هي التي جعلتها عرضة للعدوان الثلاثي عام 1956م الذي كان من نتائجه أن تخلت مصر عن صداقتها مع فرنسا وبريطانيا [*] من أجل حرية الجزائر، ولم تستأنف العلاقات بين البلدين إلا في اكتوبر من عام 1965م.

أثرت الثورة الجزائرية في العلاقة ما بين فرنسا ومصر التي تعرضت للتدهور بسبب موقف التأييد المطلق المصري للثورة الجزائرية، فقد ظلت مصر مخلصة لمبادئها في دعم حركات التحرر في العالم العربي وإن كلفها ذلك خسارة مركزها العالمي وعلاقاتها الدولية، على العكس من الجارتين تونس والمغرب الأقصى اللتين انْجَرَّتا وراء الدعايات الفرنسية، فقد تبنى الرئيس التونسي آنذاك "الحبيب بورقيبة" مطلب دعم ثورة الجزائر مضطراً رغم أن ذلك يغضب السلطات الفرنسية ويتهدد العلاقات معها، فقد شكل مثلاً حضور وفد "جبهة التحرير" لاحتفالات استقلال تونس في مارس سنة 1957م مصدر قلق للدبلوماسية الفرنسية كما آثار لجوء قيادت "جبهة التحرير" وإطاراتها إلى تونس احتجاج السلطات الفرنسية، ورغم التسهيلات الإدارية والعسكرية التي قدمتها الحكومة التونسية للجنة التنسيق والتنفيذ من منح سلطة الإشراف المطلق على الجالية الجزائرية واللاجئين، إلا أن اللجنة رأت أن تنتقل إلى القاهرة عام 1957م بعد أن نظمت كثيرا من المصالح والنشاطات التي أشرف عليها الرائد "قاسي" و الرائد "أوعمران" [2].

ومنذ هذا التاريخ (1957م) أصبحت القاهرة عاصمة مصر ومقر الجامعة العربية مركز النشاط السياسي للثورة الجزائرية والمقر الرسمي لجبهة التحرير الوطني"، فقد شهدت القاهرة في شهر أوت 1957م المؤتمر الثاني للمجلس الوطني للثورة، بعد خروج "لجنة التنسيق والتنفيذ" من الجزائر، ومنها أرسلت جبهة التحرير موفديها إلى مختلف الدول الشقيقة والصديقة للتضامن مع ثورة الجزائر، كما استغلت جبهة التحرير وجود مقر الجامعة العربية بمصر لتحريك ضمائر العرب وحكوماتهم لصالح القضية الجزائرية.

وبهذا سمحت حكومة مصر لكل الشخصيات الوطنية من استعمال أراضيها للنشاط السياسي قصد دعم القضية الجزائرية، كما نالت الثورة الجزائرية التأييد المطلق من مصر سواء في البيانات الرسمية للحكومة أو في بيانات ممثلي مصر في الأمم المتحدة الذين طالبوا باستقلال الجزائر وعروبتها.

---

[1] – المجاهد: ع(8)، 5 أوت 1957، ص8.

*– نتيجة للعدوان الثلاثي قررت مصر قطع علاقاتها الدبلوماسية مع كل من فرنسا وبريطانيا حيث غادر أعضاء السلك الدبلوماسي الفرنسي الأراضي المصرية يوم 6 نوفمبر 1956م وهو نفس اليوم الذي غادر فيه أعضاء السلك الدبلوماسي المصري لندن وباريس، ينظر، أبو القاسم العلواني: المرجع السابق ص 139.

[2] – عبد الله مقلاتي: العلاقات الجزائرية المغاربية و الافريقية ابان الثورة الجزائرية، المرجع السابق، (ج1)، ص ص 509، 511.

وإلى جانب التأييد الدبلوماسي والسياسي والإعلامي استقبلت مصر على أرضها عدداً كبيراً من طلاب الجزائر* الذين برهنوا بعد إضرابهم عن الدراسة في المدارس والجامعات الفرنسية في ماي 1956م إلى اكتوبر 1957م والتحاقهم بالثورة عن شعبية الأخيرة وأنها ليست حرب جماعاتٍ إرهابيةً، فساهموا في الدعاية والتمريض والجهاد في الثورة كما اعتبروا سفراء للقضية الجزائرية في البلدان التي كانوا يدرسون فيها في المشرق وأوروبا يُعرفون بالقضية الجزائرية أينما حلُّوا بعد أن ضيّقت عليهم فرنسا في بلادهم، بفرضها حصارا شديدا على المؤسسات التعليمية ومدرسيها وأساتذتها.

وعمل "أحمد توفيق المدني" الذي كلف برئاسة مكتب جبهة التحرير الوطني بالقاهرة – إلى جانب الدعاية للثورة والتعريف بها – على التوسط لدى الحكومة المصرية لقبول أكبر عدد من أبناء الجزائر خريجي معاهد جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، الذين تم ادخالهم الجامعات المصرية المختلفة، وتقديم الدعم لهم من طرف القيادة المصرية [1] والذي ذكرناه في الفصل السادس، وبهذا ساهمت مصر في تكوين جيل عربي جزائري لعب دوراً في بناء صرح الوطن بعد الاستقلال بإتاحتها الفرصة لأبناء الجزائر في التعلم.

وإلى جانب مكتب جبهة التحرير الوطني بالقاهرة لعبت بعض المؤسسات المصرية دوراً بارزاً في الدعاية للقضية الجزائرية مثل: "جماعة الكفاح من أجل تحرير الشعوب الإسلامية" التي كان يرأسها الشيخ الأزهري "محمد عبد الله دراز" (1894- 1958م) و"جمعية الشبان المسلمين" التي كان رائدها المصلح والداعية الشيخ "أحمد الشرباطي"، وكذا مؤتمر الخرجين العرب الذي ترأسه الدكتور "فؤاد جلال"[2].

وبحلول سنة 1958م ظلت حرب التحرير الجزائرية كما كانت من قبل تتلقى دعماً متزايداً ومتعدد الأشكال من البلدان العربية مادياً وسياسياً ودبلوماسياً في الندوات واللقاءات الدولية وهيئة الأمم وعلى مستوى الجامعة العربية سواء من الدول المحافظة كالسعودية ودول الخليج أو التقدمية كالعراق ومصر، ففي الأخيرة عُقد مؤتمر "التضامن الإفريقي الأسيوي" (من 27 دسيمبر 1957م إلى جانفي 1958م) المكمل لمؤتمر باندونغ والذي ضم عدداً كبيراً من حركات التحرير والأحزاب والتنظيمات السياسية المختلفة من القارتين، استُقبل فيه الوفد الجزائري استقبالاً حاراً وكان للمؤتمر آثار ايجابية في دفع مسيرة الجزائريين لاستعادة حقوقهم المغتصبة، فقد دعا المؤتمر إلى مساندة الشعب

*- في الحقيقة أن وصول الطلبة الجزائريين خاصة بعثة "جمعية العلماء المسلمين الجزائريين" إلى مصر هو سابق للثورة، كما أنه كان سابقاً لوصول الشيخ "الإبراهيمي" إلى القاهرة في أوائل سنة 1952م؛ فقد سبق وصول الأخير إلى مصر بعثة جمعية العلماء" ضمت (خمسة وعشرين) طالباً وطالبة، وكانت بعثات الجمعية تقتصر على مصر وحدها للدراسة في الأزهر والمدارس المصرية، وقد تمكن الشيخ "الإبراهيمي" بجهوده من الحصول على عدد آخر من المنح التعليمية للطلاب الجزائريين في البلاد العربية الأخرى، الذين وصل عددهم سنة 1953م إلى أكثر من مائة طالب جزائري، فحصل على سبع منح من العراق وثمان من سوريا وتسعة من الكويت، واتخذ من مصر مقراً يشرف منها على تصريف شؤون هذه البعثات التعليمية، كما عين نواباً عنه في هذه الدول للإشراف على شؤون هذه البعثات من النواحي الأخلاقية والاجتماعية، وسعى لدى حكومات هذه الدول من أجل الحصول على منح دراسية جديدة للطلبة الجزائريين الذين تُوفدهم الجمعية إلى المشرق العربي، ينظر، نبيل أحمد بلاسي: المرجع السابق، ص 134.

[1] – أحمد توفيق المدني: حياة كفاح، (ج 2)، ص 188.

[2] – مريم صغير: المرجع السابق، ص 192.

الجزائري بتنظيم حملات إعلامية ومظاهرات شعبية في جميع البلاد المشتركة فيه لنصرة الجزائر، وتعبئة الرأي العالمي لمناهضة السياسية الاستعمارية الفرنسية والاعتراف بتقرير الجزائر لمصيرها.

حيث قرر المؤتمر أن يكون يوم 30 مارس 1958م يوم التضامن مع الجزائر في كامل آسيا وافريقيا بتنظيم المظاهرات واقامة الحفلات العامة وجمع الأموا ل –كما ذكرنا سابقاً- وحّمل فرنسا عدم احترام ها لحقوق الإنسان واتفاقية "جنيف" المتعلقة بالقوانين الحربية، كما طالب حكومات الدول الإفريقية والأسيوية بالقيام بمساعي لدى الأمم المتحدة عن طريق ممثليها الدبلوماسيين في هذه المنظمة وبواسطة المذكرات الرسمية للمطالبة باستقلال الجزائر.

وأخذت الأمانة* العامة للمؤتمر بالإشتراك مع "جبهة التحرير الوطني" على إنشاء مكتب خاص بالجزائر في مقر الأمانة الدائم تواصل فيه "جبهة التحرير" نشاطها، وتكوين لجنة جزائرية للإشراف على (يوم الجزائر) في مصر مع ايفاد مندوبين عن "جبهة التحرير" إلى بلاد إفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية لحثهم على تنظيم يوم الجزائر في بلادهم وشرح القضية الجزائرية لشعوبهم، مع تنظيم إذاعات يومية موجهة إلى شعوب العالم لشرح القضية الجزائرية لجعل (يوم الجزائر) حدثاً تاريخياً ومظهراً من مظاهر التضامن الوثيق الأفرو أسيوي[1].

وإلى جانب هذا ساهم الشعب المصري على مختلف شرائحه وفئاته وطبقاته في دعم الثورة الجزائرية مادياً ومعنوياً، فقد لعب مثقفوا مصر من شعراء وأدباء ومفكرين، وصحفيين دور بارز في نصرة القضية الجزائرية والتصدي للتعنت الفرنسي، وزاد دعمهم قوة بعد اتحاد مصر مع سوريا كما سيتضح في المباحث الموالية.

اعتبرت مصر القضية الجزائرية قضية مصر وكل العرب وليست قضية الشعب الجزائري وحده، لذلك تبنت دعمها معنوياً، وشاركت الدول العربية والإفريقية والأسيوية في تبني الدفاع عن القضية الجزائرية في المحافل الدولية، ولم يتوقف دعمها عند المجال الدبلوماسي السياسي بل تعداه إلى المجال الإعلامي والثقافي، فقد دعمت الثورة الجزائرية سياسياً منذ اندلاعها، وكانت أول مخبر عنها من خلال (صوت العرب) واستقبلت مصر على أرضها عدد من أبناء الجزائر للدراسة في مختلف الكليات الجامعية، والذين شكلوا فيما بعد إطارات الجزائر المستقلة.

ثانياً- بداية الدعم السوري المعنوي والأدبي للثورة الجزائرية (1954- 1958م).

بدأ الاهتمام السوري الرسمي بثورة الفاتح من نوفمبر سنة 1954م منذ اندلاعها على غرار بعض الدول العربية الأخرى آنذاك خاصة لدى الرأي العام الشعبي، وتجلّى هذا من خلال قصائد شعرائها وقرارات الجامعة العربية وقرارات سوريا الرسمية، فما إن انقضى أسبوع أو نحوه على قيام الثورة الجزائرية حتى تحرك المجلس النيابي السوري وتناول عدداً من أعضائه أحداث الثورة وسبل دعمها وما يجب اتخاذه لردع فرنسا ووقف أفعالها الوحشية في الجزائر، وانتقد أعضاؤه الاستعمار الفرنسي، كما انتقدوا تقصير الحكومة السورية في اتخاذ الوسائل الفعالة لنصرة الثورة الجزائرية ومقاطعة فرنسا مقاطعة شاملة، واعتبروا قضية دعم الثورة الجزائرية وتحرير الجزائر جزءاً لا يتجزأ من عملهم الدؤوب

*- تم اختيار "القاهرة" لتكون مقراً للأمانة الدائمة للمؤتمر بسبب موقعها الجغرافي ونشاطها الواسع في المجالين الأسيوي والإفريقي، ينظر، محمد فايق: المصدر السابق، ص 55.

[1] - المجاهد: ع(21)، 1 افريل 1958، ص 3.

لتحقيق الوحدة بين أقطار الأمة العربية، وَصَبُّوا جامَّ غضبهم على جامعة الدول العربية التي اتهموها بالتقصير مع قضية الجزائر وأن ميثاقها يكرس الكيانات الإقليمية[1].

واستجابة لمطالب المجلس النيابي السوري طالب رئيس الوزراء آنذاك "سعيد الغزى" في مجلس جامعة الدول العربية اتخاذ موقف عربي موحد حيال القضية الجزائرية ومقاطعة فرنسا سياسياً واقتصادياً وثقافياً من أجل نصرة الجزائر، وتبنى وزير الخارجية السوري "خالد العظم" الدفاع عن القضية الجزائرية في الأمم المتحدة عندما هاجم عام 1955م الاستعمار الفرنسي بشدة وحّمله مسؤولية ما يحدث في شمال إفريقيا، معرباً تأييد بلاده لهذه الشعوب من أجل حريتها؛ ومن جهتها تبنت الصحافة السورية نقل أحداث المعارك التي تجري في الجزائر، مطالبة الحكومات العربية اتخاذ موقف اتجاه القضية الجزائرية التي اعتبرتها قضية كل العرب[2].

وعقب وصول "شكري القوتلي" إلى الحكم في سوريا عام 1955م تدَعَّم الموقف أكثر لصالح ثورة الشعب الجزائري، فقدمت سوريا جميع التسهيلات للبعثة الخارجية لجبهة التحرير الوطني وهو ما أكده "عبد الرحمن كيوان "[*] ممثل جبهة التحرير في أمريكا اللاتينية الذي اعترف في مذكراته "بداية الدبلوماسية" بدور السلطات السورية في تقديم الدعم له من وثائق جوزات السفر الخاصة التي قدمتها له الحكومة السورية للانتقال إلى الأرجنتين سنة 1956م، حتى وصفها بأنها "لفتة في أكثر الظروف حساسية من سوريا التي تقدر اخوتها العرب باستمرار"[3].

وعقب تشكيل وزارة "صبري العسلي" ألقى الأخير بيان وزارته في جوان 1956م تعهد فيه بإسم حكومته بدعم الجزائر، إذ قال:[4]« سنأخذ على أنفسنا أن نعمل على مساعدة القطر الجزائري الذي يناضل في سبيل حقه في الحرية والاستقلال بكل ما أوتينا من قوة، تلبية لوشائج الدم والقرابة واستجابة لنداء المبادئ الطبيعية المقررة».

وشجب المجلس النيابي السوري في عدة مناسبات السياسة القمعية الفرنسية، فقد ندد باعتقال الزعماء الجزائريين الخمسة عام 1956م وطالب بسحب الممثلين السياسيين السوريين من فرنسا وتطبيق المقاطعة الشاملة ضدها في كافة البلاد العربية، معتبرين قضية الجزائر قضية العرب والمسلمين جميعا، مؤكدين أن انفراد سوريا في مقاطعة فرنسا بمنع تصدير جزء من محاصيلها (القمح)[**] لا يمكن أن يؤدي إلى الغرض المطلوب [5] إن لم تقاطعها بقية الدول العربية الأخرى.

---

[1] – عبد الكريم بوصفصاف: الثورة الجزائرية في الصحافة العربية، المرجع السابق، (ج2)، ص 209– 210. وللإطلاع على مطالب مجلس النواب السوري ما بين 1954– 1956 المؤيدة للثورة الجزائرية ينظر، صالح لميش: الدعم السوري لثورة التحرير الجزائرية، المرجع السابق.

[2]– صالح لميش: الدعم السوري لثورة التحرير الجزائرية: المرجع السابق، ص ص 169– 170.

[*]– **عبد الرحمن كيوان**: محامي وعضو في حزب الشعب الجزائري، ثم في أمانة حركة انتصار الحريات، اعتقل في نوفمبر 1954م ثم أطلق سراحه عام 1955م، نادى بالاستقلال الذاتي، ثم انضم إلى الثورة وشارك في مفاوضات 1956م مع مبعوثي غي موليه، عين سفيراً للحكومة المؤقتة في بكين عام 1961م، أصبح مديرا للوظيف العمومي عام 1974م، ينظر، محمد حربي: المرجع السابق، ص 184.

[3] -Abderrahmane Kiouane, op.cit, p 11.

[4] – صبري العسلي نقلاً عن، عبد الكريم بوصفصاف: الثورة الجزائرية في الصحافة العربية، المرجع السابق، (ج2)، ص ص 226– 227.

[**]– اتخذت الحكومة السورية قرار عام 1956 على لسان وزير الاقتصاد الذي أصدر بلاغاً إلى جميع المتعاملين بوقف تصدير القمح إلى فرنسا والجزائر بانتظار ما تنتهي إليه الجامعة العربية لبحث موضوع مقاطعة فرنسا، ينظر، صالح لميش: الدعم السوري لثورة التحرير الجزائرية: المرجع السابق، ص 171.

[5] – عبد الكريم بوصفصاف: الثورة الجزائرية في الصحافة العربية، المرجع السابق، (ج2)، ص ص 240، 242.

ظل المجلس النيابي السوري متمسكاً بموقف التضامن والتأييد للثورة الجزائرية، ضاغطاً على حكومته ومطالباً إياها باتخاذ مبادرات عملية وفعلية اتجاه الثورة الجزائرية، حتى اتحاد مصر مع سوريا في الـ(ج.ع.م) التي لم تقصِّر في دعمها للجزائر حتى تنال حريتها واستقلالها عام 1962م.

وعلى مستوى العلاقات الثنائية أقامت سوريا شراكة مع بعض البلدان العربية من أجل نصرة الجزائر كالسعودية التي زار ملكها آنذاك "سعود" سوريا في اكتوبر 1957م وأكد عمله المشترك مع الرئيس السوري "شكري القوتلي" من أجل نصرة الجزائر[1]، إضافة إلى إشراف "القوتلي" على الأسابيع الخاصة بالتضامن مع الجزائر والتي لقت تجاوباً شعبياً كبيراً.

كان "القوتلي" ينظر إلى القضية الجزائرية على أنها قضية سوريا وبالتالي الإمكانيات المعنوية والمادية السورية هي إمكانيات جزائرية، وهذا ما أكده لوفد الجزائر الذي زار سوريا في مارس سنة 1957م، كما أكد للجزائريين وقوف حكومته دون تحفظ بجانب أي قضية عربية ذات بعد قومي، داعياً العرب حكومات وشعوباً إلى مدّ يد العون والتأييد للجزائر في كفاحها ضد الاستعمار[2].

وأبلغ "أكرم الحوراني" رئيس مجلس النواب السوري بتاريخ 25 نوفمبر 1957م التزاماته الشخصية بالعمل على دعم الثورة الجزائرية وقضية الشعب الجزائري التي اعتبرها قضية الأمة العربية الأساسية، والتي تحتاج من كل العرب الدعم المادي والمعنوي دون قيد أو شرط[3].

ولم يتوقف الدعم الدبلوماسي السوري للثورة الجزائرية داخل سوريا فحسب، بل عمل ممثليها في الخارج على تدويل القضية الجزائرية وكسب السند المعنوي والمادي لها، ففي تقريره الداعي إلى ضرورة تدويل القضية الجزائرية وصف الدكتور "فريد زين الدين" (ديسمبر 1957م) ممثل سوريا بالأمم المتحدة شعبية وشمولية الثورة حرب التحرير الجزائرية بأنها:[4] « ... ثورة شعب كامل عزم على أن يضع حداً للاحتلال الأجنبي ولامتيازات أقلية ما انفكت تمتص الشعب الجزائري بأكمله ... إن الوطنيين الجزائريين يريدون الخروج من حالة التأخر التي تسبب فيها النظام الاستعماري».

كان لقوة الثورة الجزائرية ما أكسبها عطف ومساندة الأشقاء العرب في المحافل الدولية وعلى المستويات الرسمية لحكوماتهم، خاصة سوريا التي تعرضت لنفس الاحتلال الفرنسي؛ وكان لمواقفها المؤيدة للثورة الجزائرية في الهيئات الدولية كالأمم المتحدة وفي باندونغ 1955م الدور الأساسي في تعبئة الرأي العام الدولي لمساندة القضية الجزائرية رغم المعارضة الفعالة للدول الرأسمالية الكبرى خاصة دول "حلف بغداد" التي ما فتئت تهدد سوريا نظراً لمواقفها المؤيدة لحركات الاستقلال في العالم العربي وعلى رأسها القضيتان الجزائرية والفلسطينية.

وعلى المستوى الإعلامي خصصت سوريا ساعة يومياً في إذاعة دمشق شارك فيها سوريون وجزائريون واهتمت الصحافة في سوريا بدعم الثورة الجزائرية معنوياً منذ أول يوم اندلعت فيه الأخيرة، ناقلة أخبارها للشعب

---

[1] – اسماعيل دبش: المرجع السابق، ص ص 79، 84.

[2] – عمار بن سلطان وآخرون: المرجع السابق، ص ص 84- 85.

[3] – مريم صغير: المرجع السابق، ص ص 246- 247.

[4] – فريد زين الدين نقلاً عن، اسماعيل دبش: المرجع السابق، ص 19.

السوري والعربي ؛ فقد حظيت الثورة الجزائرية باهتمام عدد كبير من الصحف السورية التي خصتها بحيز واسع من الاهتمام وواكبت تطوراتها وانتصاراتها ومعاناة شعبها مدافعة عنها في نفس الوقت معتبرة إياها معركة الأمة العربية كاشفة حقيقة الاستعمار الفرنسي وجرائم هـ ومتصدية لإعلامه ، ودعت من خلالها إلى مقاطعة فرنسا اقتصادياً وسياسياً، ناقلة موقف الحكومة السورية ومفكريها وشعرائها المساند للحرب الجزائرية ذات البعد القومي خاصة صحف: "المنار" الممثلة للاتجاه الإسلامي و "البعث" التي مثلت الاتجاه القومي، و "النور" التي مثلت التيار الشيوعي فقد تناولت "صحيفة البعث" مثلاً الثورة الجزائرية بفكر عميق، فعّرفتها بأنها فلسفة في النضال أي جوهر ومرجع لم تأخذ من أي ثورة ولم تتأثر بأي ثورة، مشيدة بدور جيش التحرير في المعركة وجبهة التحرير التي استطاعت أن توحد الجزائريين وأن تحل محل الأحزاب السياسية التي كانت موجودة منذ عشرات السنين[1].

وبهدف دعم الوجود السياسي الجزائري دولياً وفك العزلة عن النشاط الجزائري، عملت سوريا على استغلال أي حدث وطني له طابع دولي للتحسيس بالقضية الجزائرية، فبمناسبة انعقاد المؤتمر الإسلامي على أرضها في جوان 1956م عملت سوريا على شحذ الأمة الإسلامية ودفعها إلى مؤازرة الثورة الجزائرية، حيث خرج المؤتمر بجملة من القرارات لصالح ثورة الجزائر استنكر فيها ما تقوم به فرنسا ومن ورائها الحلف الاطلسي في الجزائر داعياً الدول الإسلامية إلى مقاطعة فرنسا مقاطعة تامة وإقامة أسبوع لجمع التبرعات للثورة الجزائرية في البلاد الإسلامية[2]؛ وعملت الحكومة السورية على إشراك الجزائر في أي نشاط دولي مباشرة لفك العزلة عن النشاط الجزائري، والدعاية لثورة الجزائر مثلما حدث في معرض دمشق الدولي(اكتوبر 1957م) الذي دُعيت فيه الجزائر، فاستغل ممثلوها هذه التظاهرة للتحسيس بقضيتهم واللقاء مع الوفود الرسمية بتشجيع وتنسيق قادة الحكومة السورية وعلى رأسهم الرئيس"شكري القوتلي" نفسه[3].

إن تأييد سوريا السياسي الدبلوماسي والأدبي للثورة الجزائرية كان من منطلق الإيمان بعدالة القضية الجزائرية ودافع الأخوة العربية والإسلامية، فلا ينكر أي جزائري فضائل الأشقاء السوريين على ثورتهم المسلحة، ويكفي أن نذكر ثورة الجزائر إلا وتذكر نا "ديوان الجزائر" لشاعر سوريا الكبير "سليمان العيسى "[*] الذي نظم للثورة الجزائرية الدواوين وكتابات العماد "مصطفى طلاس" والمقدم "بسام العسلي "[**] التي أشارت إشارات عرضية عن صدى الثورة

---

[1] – أحمد حلواني: المرجع السابق، ص 106. وللإطلاع أكثر على دور هذه الصحف في مساندة الثورة الجزائرية ما بين (1955– 1957م) ينظر، نفس المرجع.

[2] – عدنان سعد الدين: المصدر السابق، ص ص 77، 79.

[3] – عمار بن سلطان وآخرون: المرجع السابق، ص ص 215– 216.

*– **سليمان العيسى**: شاعر سوري ولد في جانفي 1921م بالنعيرية غرب أنطاكية في شمالي سورية في لواء الاسكندرونة، عمل موجه أول للغة العربية في وزارة التربية بدمشق أصدر ما بين 1952– 1977م أكثر من خمسة وعشرين ديواناً شعرياً منها عشر مجموعات شعرية للأطفال، ينظر ، عثمان سعدي: المرجع السابق، (ج2)، ص 131. توفي الشاعر العيسى يوم 9 أوت 2013م.

– **المقدم "بسام العسلي": ضابط سابق في الجيش العربي السوري، كان واحداً من خمسة ضباط أنشؤوا سلاح المظليين في سورية وكان أحد ضباط المفرزة العسكرية التي أرسلتها الج .ع.م إلى دولة الكونغو في زمن الوحدة بين مصر وسوريا، ثم معاوناً للملحق العسكري في لند ن، ينظر، بسام العسلي– المرقع الرسمي للمكتبة الشاملة، الرابط/ http://shamela.ws/index.php/author/2741 تاريخ التصفح 2017/11/23 على الساعة 12:00.

الجزائرية في المحافل والنوادي السورية، كما أشارت إلى المساعدات العسكرية الرمزية التي كانت في الغالب مالية ونادراً ما كانت عسكرية.

واستقبلت سوريا على غرار مصر وباقي الأقطار العربية مقررات مؤتمر التضامن للشعوب الأفرو أسيوية (ديسمبر 1957- جانفي 1958م) بكل فرح وسرور بتنظيم الاحتفالات والمظاهرات تحضيراً ليوم الجزائر (30 مارس) من أجل جمع التبرعات للشعب الجزائري والتضامن معه، إذ كان المؤتمر فرصة للوفد الجزائري المشارك للاتصال بالوفود العربية والإفريقية والأسيوية وكسب تعاطفها.

وإلى جانب هذا استقبلت سوريا على أرضها عدد معتبر من أبناء الجزائر لغرض الدراسة، فقد أوفدت "جمعية العلماء المسلمين الجزائريين" عشرة طلاب إلى سوريا عام 1954م طلباً للعلم أين أسسوا منظمة طلابية لهم في مارس عام 1955م تحت اسم "لجنة الطلبة الجزائريين" على غرار "رابطة الطلبة الجزائريين" في مصر و"رابطة الطلاب الجزائريين" في الكويت، ضمت سبعة عشر (17) طالباً اهتمت بمشاكل الطلبة الجزائريين الإدارية والمالية، وسرعان ما انضوت في "رابطة الطلاب الجزائريين في المشرق العربي" التي تأسست في سبتمبر 1958م التي اتخذت من القاهرة مقراً رسمياً لها، و دمشق مقراً للاجتماعات الدورية لمجلس الرابطة؛ وقام الطلبة الجزائريون الذين تضاعفت أعدادهم ما بين سنتي (1957- 1958م) بعد قدوم عدة بعثات طلابية من الجزائر وتونس بنشاط سياسي وإعلامي للتعريف بالقضية الجزائرية ودعماً لمكتب جبهة التحرير الوطني بسوريا الذي تأسس عام 1956م ممثلاً في "عبد الحميد مهري"[1] ومن سوريا ومصر دعم الطلبة الجزائريون جميع قضايا المشرق العربي كالقضية الفلسطينية ووقفوا في وجه العدوان الثلاثي على مصر إلى جانب إخوانهم العرب.

ومن جهتها عبرت الهيئات السياسية والدينية والاتحادات التعليمية والقضائية والنسائية والطلابية والنقابية وغيرها من التنظيمات السورية عن مساندة الثورة الجزائرية مدفوعة في ذلك بشعور قومي واضح، وإحساس بانتماء كامل للوطن العربي، فقد كانت جل الأحزاب السورية – على الرغم من اختلاف وجهات نظرها السياسية والإيديولوجية – تنظر إلى الثورة الجزائرية بأنها المثل والقدوة للنضال العربي في كل مكان، ووجدت فيها المناخ الملائم للتعبير عن قناعاتها الفكرية والسياسية الداعية للتحرر والوحدة العربية خاصة "حزب البعث "[*] الذي دعا في الكثير من الأحيان بدعم الجزائر بالسلاح والمال، و"جماعة الإخوان المسلمين" في سوريا التي اعتبرت الثورة الجزائرية مفصلاً حاسماً في الحركات الجهادية والتحررية العربية والإسلامية في العالم، ونادت بضرورة تأييدها [2]؛ وكان الأدباء والشعراء أكثر اندفاعاً وتفاعلاً مع الثورة الجزائرية، ومِثل ذلك يصدق على كافة شرائح الشعب السوري الذي خرج عام 1956م في

= ألف المقدم "بسام العسلي" كتابات عدة عن تاريخ الجزائر والثورة الجزائرية جاءت في سلسلة سماها "سلسلة جهاد الشعب الجزائري" جاءت في خمسة عشر جزء أو كتاب منها: خير الدين بربروس، الجزائر والحملات الصليبية، المقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي، الأمير عبد القادر الجزائري، محمد المقراني وثورة 1871م، نهج الثورة الجزائرية، الله أكبر وانطلقت ثورة الجزائر.

[1] – عمار هلال: نشاط الطلبة الجزائريين إبان حرب التحرير 1954، (ط5)، دار هومة، الجزائر: 2012، ص ص 84، 87.

*– اعتبر زعيم حزب البعث "ميشيل عفلق" الثورة الجزائرية معجزة العرب في ذلك الوقت وثورة الأمة العربية، ودعا إلى مساندتها مالياً وعسكرياً باعتبارها ثورة قومية عربية، ينظر، ميشيل عفلق، المصدر السابق، (ج2)، ص ص 137 – 138.

[2] – عدنان سعد الدين: المصدر السابق، ص 71.

مظاهرات احتجاجاً على بيع حكومته القمح لفرنسا، وامتنع عمال المرفأ في ميناء اللاذقية عن شحن الحبوب، وهددوا بالصدام مع أية جهة تحاول نقله إلى البواخر ، مما أدى إلى إيقاف الشحن نهائياً وسقوط حكومة "سعيد الغزي" فيما بعد[1].

ما يمكن استخلاصه في هذه النقطة أن الدعم السوري المعنوي للثورة الجزائرية بدأ مع اندلاع الأخيرة، وتعزز موقف سوريا إزاء القضية الجزائرية أكثر نتيجة لتقارب الطرح والنظرة بين الثورة الجزائرية وسياسة سوريا التقدمية التي جعلت في مقدمة أهدافها نصرة قضايا العالم الثالث والوطن العربي خصوصاً، فكان لهذا التقارب أثره في دعم الثورة الجزائرية إقليماً وعالمياً فيما بعد.

ظلت كلاً من مصر وسوريا تقدمان الدعم المعنوي للثورة الجزائرية إلى جانب الدعم المادي منذ اندلاعها إلى قيام الوحدة بينهما عام 1958م دون تحفظ أوقيد، ذلك أن ثورة جويلية 1952م المصرية جاءت فلسفتها تحمل هموم التحرر من الاستغلال والسيطرة الأجنبية مهما كان شكلها ، ولم تشذ سوريا عن هذه القاعدة باعتبارها قلب العروبة النابض، فتواصل دعمهما الأدبي للجزائر المحاربة بهدف استقلالها، بل زاد حجم هذا الدعم بعد توحدهما وهذا ما سنلمسه في المبحث الموالي.

[1] – أحمد حلواني: المرجع السابق، ص 109.

المبحث الثاني : التأييد المعنوي للثورة الجزائرية على المستوى الداخلي للجمهورية العربية المتحدة (1958– 1961م).

رأينا في النقطة السابقة كيف أن كلاً من سوريا ومصر قد ساندتا وعاضدتا الثورة الجزائرية معنوياً وسياسياً قبل إعلان الوحدة بينهما، ولعل موقف مصر وسوريا السياسي خاصة من الثورة الجزائرية كان واضحاً منذ اندلاعها لكن تدعم هذا الموقف أكثر بعد إعلان الوحدة بين البلدين في فيفري 1958م.

فقد كان دعم الثورة الجزائرية معنوياً من أولويات اهتمامات الج(ع.م بعد تأسيسها وهذا ما التزمت به على المستوى الرسمي، سواء أكان ذلك عبارة عن تصريحات رئيسها "جمال عبد الناصر" أو رجال حكومتها أو عن طريق إعلامها وهو ما سنوضحه في هذه النقطة.

أولاً– التصريحات الرسمية للجمهورية العربية المتحدة ومساعيها الدبلوماسية لحل القضية الجزائرية (1958–1961م).

سعت الـ(ج.ع.م) إلى دعم ونصرة القضية الجزائرية سياسياً وعلى كافة الأصعدة غير مبالية بما يترتب عن تعاملها السياسي معها من عقبات أو عواقب على المستوى الداخلي أو الاقليمي أو حتى العالمي، وإن لزم الأمر التحالف مع أعدائها أو مع الكتلة الشرقية ضد الغربية لمواجهة السياسة الفرنسية المنتهجة في الجزائر؛ فالمعروف أن فرنسا ومن ورائها الغرب وإعلامه كاملاًقد التزموا التعتيم على ما يجري في الجزائر ومضوا في المؤامرة إلى أقصى أمدها فعمدوا إلى قلب الحقائق وعكس المفاهيم وتلوين الأحداث بما يخدم مصالحهم ووجهات نظرهم خاصة مع وصول الجنرال "ديغول" إلى سدة الحكم، ما اضطر "جبهة التحرير الجزائرية" للبحث عن حليف عربي ودولي يتصدى للأكاذيب الفرنسية ولحلفاء فرنسا المساندين لها في حربها ضد الجزائر.

ومن هنا لعبت الـ(ج.ع.م) منذ قيامها في فيفري 1958م دوراً فعالاً في التصدي للسياسة الفرنسية وإن اضطرها ذلك إلى قطع علاقاتها بفرنسا ذاتها، على العكس تماماً من بعض الدول التي ظلت إلى هذا التاريخ (1958م) – الذي كانت فيه الثورة الجزائرية تقترب من النصر– ترى في التصدي للسياسة الفرنسية في الجزائر خطراً أو خطاً أحمر لا يمكن تجاوزه حفاظاً على مصالحها مع فرنسا الاستعمارية مثل باكستان * وتركيا، التي ظلت تتحفظ كثيراً في إعلان التأييد والدعم للجزائر إلى هذا التاريخ حرصاً على علاقتها بفرنسا.

ونفس الشيء يصدق على بعض البلدان العربية التي أصبح موقفها اتجاه القضية الجزائرية في تضاؤل ، وهذا ما أشار إليه "الهادي إبراهيم المشيرقي" في مذكراته حيث قال: [1] « رغم مرور ثلاثة شهور كاملة من عام 1958م فإن الملاحظة المجردة للواقع العربي والمواقف الرسمية وحتى الشعبية من قضية الجزائر تشير إلى ضآلة الحصاد...».

*– كانت باكستان تحت تأثير الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، فقد كانت عضو في "حلف جنوب شرق آسيا" الذي تأسس بتدعيم قادة منظمة الحلف الأطلسي بهدف احتواء المدّ الشيوعي، وكانت كذلك عضو في الحلف المركزي ومرتبطة بحلف ثنائي مع الو لايات المتحدة الأمريكية، لذا كان سلوكها السياسي والدبلوماسي والعسكري اتجاه الثورة الجزائرية متأثراً بارتباطها الوطيد بالمعسكر الرأسمالي، ينظر، اسماعيل دبش: المرجع السابق، ص 161.

[1] – المصدر السابق، ص 279.

ولتلافي ذلك راحت الـ(ج.ع.م) تزاوج بين العمل السياسي والعمل الميداني من أجل تحرير الجزائر، ساعدها على ذلك تطور الموقف الدولي تطوراً إيجابياً لصالح القضية الجزائرية مع حلول سنة 1958م حيث بدأت معظم الدول تستنكر سياسة القتل والقمع الفرنسي للجزائريين المدنيين الأبرياء، ودليل ذلك الاستقبال الذي حظي به الوفد الجزائري المشارك في مؤتمر التضامن الافريقي – الأسيوي المنعقد بالقاهرة في جانفي 1958م، إذ استقبل استقبالاً حاراً في ذلك المؤتمر الذي دعا إلى تعبئة الرأي العام العالمي لمناهضة السياسة الاستعمارية والاعتراف بتقرير الجزائر لمصيرها.

وكان هذا تحقيقاً لأهداف مقررات مؤتمر الصومام ومن قبله "بيان أول نوفمبر" في كسب الأنصار، خاصة وأن فرنسا جنَّدت كل الوسائل لعزل الثورة ببث الأخبار الكاذبة والهجوم المعاكس من خلال التصريحات التي كانت تنشرها الصحافة الاستعمارية الموالية للمصلحة السيكولوجية للجيش الاستعماري.

فبمناسبة يوم الجزائر (30 مارس 1958م) الذي دعت إليه منظمة التضامن الإفريقي– الأسيوي لجمع التبرعات والتحسيس بالقضية الجزائرية عبر البلدان الإفريقية والأسيوية من كل سنة [*]، احتفل إقليم الشمال (سوريا) بعقد المؤتمرات الوطنية والاجتماعات الشعبية في مختلف أنحاء الإقليم ألقيت فيها الكلمات عن كفاح الشعب الجزائري ضد قوى الاستعمار الفرنسي، وأقام المكتب التنفيذي لأسبوع الجزائر حفلاً كبيراً في جامعة دمشق تحت رعاية رئيس سوريا الأسبق "شكري القوتلي" شهده آلالاف من المواطنين بحضور العديد من الوزراء والشخصيات البارزة منها:"عبد الحميد السراج" وزير الداخلية لإقليم الشمال آنذاك، و"أكرم الحوراني" نائب رئيس الجمهورية، و"عبد الخالق حسونة" الأمين العام لجامعة الدول العربية، و"ميشال عفلق" منظر القومية العربية وزعيم "حزب البعث" المنحل وممثل "جبهة التحرير الجزائرية" "محمد الغسيري"، ومن خلال هذا الأسبوع لاحت معالم التلاحم بين الشعبين الجزائري وشعب الـ(ج.ع.م) وتجلت نصرة الأخيرة للثورة الجزائرية التي اعتبروها ثورة عربية، فقد ألقى "شكري القوتلي" كلمة أكَّد فيها لممثلي "جبهة التحرير الوطني" بدمشق بأن قضية الجزائر هي قضية الـ(ج.ع.م) وقضية شعبها جميعا عندما قال:[1] « ...إن قضية الجزائر قضيتنا وحدودها حدودنا ونضالها نضالنا ومصيرها مصيرنا، وإني على يقين بأن شعب الجمهورية العربية المتحدة بقيادة الرئيس عبد الناصر سيكون على رأس كل حركة قومية تنازل أطماع المستعمرين».

---

*– حظي يوم الجزائر (30 مارس 1958م) باهتمام بالغ في عدة بلدان إفريقية وأسيوية وحتى في دول أوروبا الشرقية، حيث خصت الصحافة الدولية هذا اليوم بأهمية بالغة في تلك الدول فمثلاً جريدة الصباح التونسية في عددها الصادر في مارس 1958م خصت الحدث بعنوان عريض (**30 مارس يوم حاسم في تاريخ الزحف التحريري في الجزائر المجاهدة**)، (**الشعوب الإفريقية والأسيوية تستعد لمهرجانات يوم الجزائر**) معتبرة يوم الجزائر بداية لمعركة جديدة ليس بين فرنسا والجزائر وإنما بين الاستعمار والعالم الحر حقيقة، وأهابت بالعالم الأفرو أسيوي أن يساند الشعب الجزائري بكل ما تحتاجه من عون وتأييد، ليقطع الطريق على فرنسا، ويساهم في بناء الجزائر المستقلة، معتبرة فشل الثورة الجزائرية إيذاناً باحتلال المغرب وتونس من جديد، ووقف تيار التحرر في العالم المُستعمر، ينظر، الصباح التونسية، ع(1751)، 30 مارس 1958، ص 4.

[1] – شكري القوتلي نقلاً عن، المجاهد: ع(22)، 15 افريل 1958، ص 6.

فعلى الرغم من ابتعاده عن السياسة بعد الإعلان عن قيام الـ(ج.ع.م) وانتخاب "عبد الناصر" رئيساً لها إلا أن "القوتلي" شارك شعب الجزائر آلامه، وهو الذي صرح من قبل بأن الإمكانيات السورية بما فيها مخازن الأسلحة موضوعة تحت تصرف الجزائر.

وأدلى "صبري العسلي" نائب "عبد الناصر" بالتصريح التالي: «إننا نعتبر المعركة التي نخوضها اليوم في كل مكان معركة واحدة هي معركة القومية العربية، ولذلك فإن المجاهد الذي يستشهد في فلسطين ، أو الذي استشهد في معركة القتال أو الذي يجاهد ويقتل في الجزائر في سبيل استقلاله وحريته مثله كمثل المجاهد الذي يستشهد في عمان».

ودعا شعب الـ(ج.ع.م) في الشمال بالمساهمة في نصرة الجزائر بكل ما استطاعوا قائلاً: [1] «إن جميع أساليب الاستعمار من أحلاف ومؤامرات تقدم بعد اليوم في سبيل بلوغ القافلة العربية أهدافَها وغاياتِها ... ولذلك فجميع المواطنين مدعوون للمساهمة كل بقدر ما يستطيع في سبيل انتصار الجزائر فإنه انتصار جديد للأمة العربية».

وفي إقليم الجنوب (مصر) احتفلت بهذا اليوم جميع مدارس ومؤسسات الجمهورية حيث استمع الطلبة إلى الدرس الأول في ذلك اليوم الذي ألقاه "كمال الدين حسين" (1921- 1999م) وزير التربية والتعليم عن معركة التحرير التي تدور في الجزائر، وتوجه شيخ الأزهر "عبد الرحمن تاج" (1896 – 1975م) إلى الأمة الإسلامية وحكوماتها ودولها طالباً منهم الإسراع في نجدة إخوانهم الجزائريين في كفاحهم ضد الاستعمار الفرنسي، كما تضمَّنت خطب يوم الأحد في كنائس الإقليم المصري نفس الدعوة[2].

ساهمت الـ(ج.ع.م) في نصرة الثورة الجزائرية على المستوى الرسمي في جو من الحماس معلنة تضامنها مع شعوب إفريقيا وأسيا في دعم الثورة الجزائرية معنوياً ومادياً؛ وفي الخطاب الذي ألقاه رئيسها "عبد الناصر" عن الاعتداء الاستعماري الذي قامت به القوات المسلحة الأجنبية على الشؤون الداخلية لبلدان الشرق الأوسط (أزمة لبنان 1958م والتدخل الأمريكي) قال: [3] «إن الزحف المقدس الذي صممت عليه الأمة العربية يسير قدماً إلى الأمام من نصر إلى نصر؛ إننا لا نخاف الأساطيل ولا القنابل الذرية وإننا مستعدون لخوض المعركة إلى آخر قطرة من دمائنا سنحمل السلاح لتحرير كل وطن عربي ؛ إن الشعب الجزائري الذي يخوض حرباً مستمية ضد الاستعمار الفرنسي سينتصر مثلما انتصر الشعب العراقي على أعدائه وسيصبح شعباً حراً، وسيرفرف علم الحرية على عاصمة الجزائر كما رفرف في القاهرة وبغداد وكما سيرفرف في عمان وبيروت».

والحقيقة أنه بعد الهزيمة الفرنسية في معركة السويس عام 1956م فإن "عبد الناصر" كان يشعر أن استقلال الجزائر لم يعد بعيداً، وشجعه على هذا الاعتقاد سقوط الجمهورية الفرنسية الرابعة وقيام الجنرال "ديغول" بتأسيس الجمهورية الفرنسية الخامسة التي جاءت عن طريق تمرد عسكري، مما لا يحتمل الشك على أن الجيش الفرنسي لم يعد قادراً على القتال ضد الثورة الجزائرية.

---

[1] – صبري العسلي نقلاً عن، المجاهد: ع(22)، 15 افريل 1958، ص 6.

[2] – نفسه، ص 6.

[3] – عبد الناصر نقلاً عن، المجاهد: ع(27)، 22 جويلية 1958، ص10.

واستغل "عبد الناصر" علاقات الـ(ج.ع.م) الثنائية والدولية لكسب التأييد للثورة الجزائرية، فخلال عزم "ديغول" على صنع القنبلة الذرية وتفجيرها في صحراء المغرب العربي صدر بلاغ مشترك عن اجتماع "عبد الناصر" برئيس غانا "كوامي نكروما"(1909- 1972م) حذَّر فيه فرنسا من إجراء تجاربها الذرية في أي مكان من القارة الإفريقية، وصدرت نفس التحذيرات عن مؤتمر أكرا الإفريقي بغانا (افريل 1958)[1].

وعمل سفير الـ(ج.ع.م) بإيطاليا آنذاك "ثروت عكاشة" على كسب الموقف الإيطالي المتحرر لصالح القضية الجزائرية مستغلاً في ذلك العلاقة الاقتصادية التي ربطت بين البلدين ، فقد أوضح لعبد الناصر " في أواخر سنة 1958م ضرورة مواصلة الحوار العلني وغير العلني مع السلطات الإيطالية والغرب عامة من أجل إيجاد حل شامل للقضيتين الجزائرية والفلسطينية دون التضحية بمصالح الشعبين [2]، وتعاون "عكاشة" مع الجزائريين في إيطاليا فاتحاً لهم أبواب سفارة الـ(ج.ع.م) هناك إلى غاية استدعائه في نوفمبر 1958م عندما عين وزيراً.

وإلى جانب هذا كان "عبد الناصر" مهتماً كل الاهتمام بالقضية الجزائرية مقدماً النصح لرجالها على الرغم من توتر العلاقة بين الـ(ج.ع.م) والحكومة المؤقتة بعد قضية "العموري" في نوفمبر 1958م"، إذ ذكر "أحمد توفيق المدني" خلال لقائه به في ماي سنة 1959م رفقة "فرحات عباس"و"كريم بلقاسم" بحضور رجل المخابرات "فتحي الديب" أن" عبد الناصر" ناقش معهم تطورات حرب التحرير الجزائرية وما تحتاجه من مدد، ودرس معهم الوضعية السياسية للحكومة المؤقتة أمام تقلبات السياسة الفرنسية ومراوغة الجنرال "ديغول" مؤكداً لهم بأنه معهم ومؤيد لهم إلى النهاية كما كان منذ الساعة الأولى للكفاح، وأن بابه مفتوح لدعمهم متى أرادوا، وطالبهم بعدم الاستسلام ، لأن النصر سيكون حليفهم في الأخير، كما دعاهم إلى نبذ الخلافات التي ظهرت بين أعضاء الحكومة المؤقتة والتي ظهرت للخارج وفي فرنسا والجزائر خاصة [3]، في الوقت الذي كان يجب على الجزائريين أن يشددوا حربهم على فرنسا ؛ وبهذا عبر لفرنسا وللعالم عن حقيقة موقف الـ(ج.ع.م) من الكفاح الجزائري.

كما أمر "عبد الناصر" رجاله بالاستمرار في دعم القضية الجزائرية مع مراعاة عدم التورط في المنازعات الشخصية بين الكتل المتناحرة من المسؤولين الجزائريين، وبذل أقصى جهد لتفادي الصراعات الداخلية بينهم حتى لا

---

[1] – المجاهد: ع (28)، 28 أوت 1958، ص 14.

[2] – ثروت عكاشة: المصدر السابق، ص 289.

[3] – أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، (ج 3)، ص ص 430- 431. يقصد بها الخلافات التي ظهرت عقب حادثتي "العموري" 1958م و"عميرة" 1959م هذه الأخيرة التي أُتهم فيها الدكتور "لامين دباغين" رئيس الحكومة المؤقتة "فرحات عباس" بقتل "عميرة"، أضف اليه سخط جيش الحدود والقطاع الوهراني على الحكومة المؤقتة واتهامها بالتماطل في ايصال الأسلحة إلى الداخل، فقد أصيبت خارجية الحكومة المؤقتة بنكبة بعد استقالة وزيرها "دباغين" في مارس 1959م، وكانت الحالة بتونس جد مضطربة، أما وزارة الحربية التي كان يتولاها "بلقاسم" ويديرها الكمندان "ايدير" تخبط خبط عشواء، وكانت وزارة المواصلات و الاتصلات العامة يديرها بقوة وعنف وبمهارة "بوصوف" كانت أشبه بدولة مستقلة لا يطّلع على أسرارها أحد ولا تشرك في أعمالها أحد وعموما كانت كل وزارة تعمل في شبه انفراد ودون انسجام وكثرت انتقادات الجزائريين على مركزي تونس والمغرب، وساد نوع من الأزمة على علاقات الجزائريين بعضهم ببعض بتونس وبالمغرب وتسربت أنباء ذلك إلى الداخل وعموماً كانت الحكومة الجزائرية – كما قال "بلقاسم كريم" في اجتماع القاهرة 20 جوان 1959م- منشقة على نفسها وغير متجانسة ويميزها وجود استياء عام، ينظر، أحمد توفيق المدني: المصدر نفسه، (ج 3)، ص ص 435- 436. يضاف إلى ذلك وجود كتل داخلها: كتلة كريم – بوصوف- بن طوبال، في مقابل كتلة دباغين وفرحات عباس المتحالفة مع تونس من أجل السيطرة على الثورة.

تؤثر على مستقبل الثورة الجزائرية، ومراعاة عدم تسلل أية مبادئ دخيلة من المتطوعين الأجانب في حرب التحرير الجزائرية حفاظاً على تماسك الجبهة الداخلية للجزائر [1]؛ وكان رجال المخابرات للـ(ج.ع.م) دائمي الاتصال بالقادة المختطفين الذين ظلوا يؤمنون بدور الأخيرة البطولي الداعم للثورة الجزائرية، وكان لهذا الاتصال أثره في تحسين جو العلاقة بين الحكومة المؤقتة من جهة والـ(ج.ع.م) من جهة أخرى بعد توتر العلاقات بينهما في أواخر ستة 1958م.

أدى الانسجام والوحدة بين مصر وسوريا في التعامل مع القضية الجزائرية واعتبارها من بين أولويات القضايا العربية بكثير من الدول العربية والأجنبية إلى مسايرة الـ(ج.ع.م) في الدفاع عن الأهداف السامية والإنسانية للثورة الجزائرية، خاصة الأقطار العربية التي كانت متخوفة من التأثير الثوري السلبي على مستقبلها السياسي والمقيدة بتأثير الدول الرأسمالية الكبرى (أمريكا، بريطانيا، فرنسا) [2]؛ فقد كان للـ(ج.ع.م) من خلال خطابات رئيسها ورجال حكومتها مواقف متشددة على المستويين المعنوي والمادي لصالح حرب التحرير الجزائرية أكثر حتى من بعض الدول الاشتراكية والثورية بما فيها الاتحاد السوفيتي.

فبأمر من "عبد الناصر" قررت حكومة الـ(ج.ع.م) وقف كل نشاط اقتصادي مع فرنسا، وعزز هذا الموقف قرار الحكومة العراقية بأمر من رئيس العراق آنذاك "عبد الكريم قاسم" في 13 نوفمبر 1958م بوقف كل نشاط اقتصادي وتجاري للفرنسيين في العراق، مما كان له تأثير سلبي على المصالح الاقتصادية الفرنسية بالعراق التي تمثل 70% من المشاريع العراقية الكبرى آنذاك مثل: الطرق وإقامة الجسور وبناء السدود، وقد اعتبرت "المجاهد" [3] الجزائرية هذا القرار تدعيماً عملياً لثورة الجزائر، وتعبيراً قوياً عن وحدة النضال العربي الذي صهرته بوتقة الالآم والآمال.

وبدورها عبرت دبلوماسية "جبهة التحرير الوطني" عن موقفها إزاء الأحداث والقضايا العربية فقد كانت تقاسم هي الأخرى العرب آمالهم وآلامهم معترفة بفضلهم على الشعب الجزائري، ففي الذكرى الثانية للثورة العراقية (14 جويلية 1959م) التي شارك فيها "كريم بلقاسم" أعرب الأخير قائلاً: [4] « إننا نعتبر ثورتي الجمهورية العربية المتحدة والعراق هي ثورة العرب كلهم على الفساد والاستعمار والتأخر».

من الواضح جداً أن الثورة الجزائرية قد أثَّرت بعمق في قلوب العرب الذين ساندوها عاطفياً ومادياً، فتأييد الـ(ج.ع.م) للجزائر كان مطلقاً دون اعتبار للعلاقات الثنائية أو مصالحها الوطنية عندما يتعلق الأمر بالقضية الجزائرية داعية الشعب الجزائري لعدم التنازل للشروط الفرنسية، فنتيجة لحرب الجزائر استمرت الـ(ج.ع.م) في قطع علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية مع فرنسا مما جعل الأخيرة تبذل محاولات لإعادة العلاقة الدبلوماسية بين البلدين ، وهو ما رفضه "عبد الناصر" بسبب الحرب الجزائرية، واقترح لعودتها مجيء بعثة اقتصادية فرنسية لدعم العلاقات الاقتصادية بين البلدين أولاً تمهيداً لإعادة العلاقات الدبلوماسية كما ذكرنا سابقاً.

---

[1] – فتحي الديب: المصدر السابق، ص 468.

[2] – اسماعيل دبش: المرجع السابق، ص 214.

[3] – ع(33)، 15 نوفمبر 1958، ص 6.

[4] – كريم بلقاسم نقلاً عن، اسماعيل دبش: المرجع السابق، ص 91.

إذن كانت فرنسا تخشى على مصالحها مع الـ(ج.ع.م) كما كانت تخشى على مستقبل العلاقات بينه م ا إذا استقلت الجزائر، لذا سارعت في إعادة ترميم العلاقات بينها وبين الـ(ج.ع.م) قبل فوات الأوان، إلا أن ذلك لم يمنع الأخيرة من مواصلة قطع علاقاتها بفرنسا للضغط عليها من أجل منح الاستقلال للجزائر، ويبدو أن "عبد الناصر" قبل بإعادة العلاقات الاقتصادية بين البلدين لمحاولة كشف نوايا فرنسا الحقيقة اتجاه بلده والحرب الجزائرية، وهو ما تم بالفعل فقد كانت البعثة تحاول التجسس على الـ(ج.ع.م) وبالتالي محاولة الإطاحة بها.

وبهذا عملت الـ(ج.ع.م) على قطع علاقتها السياسية بفرنسا طيلة فترة قيامها على العكس من بعض الدول العربية التي لم تستجب لقطع العلاقة بفرنسا والتي دعت إليها الـ(ج.ع.م) على مستوى الجامعة العربية والمنظمات الإقليمية، حيث لم تزل معظمها إلى غاية سنة 1960م تبادل فرنسا التمثيل الدبلوماسي على أوسع نطاق وتوقع معها معاهدات صداقة ومعاهدات تجارية وثقافية وتبادلها المصالح في كثير من الميادين وبالأخص الجارتين تونس والمغرب.

ومع بداية سنة 1959م ظهر فتور الحماس العربي الرسمي الذي لم يتجاوز الخطب الرنانة والوعود الكلامية اتجاه القضية الجزائرية بسبب القمع الفرنسي الناجم عن "مخطط شال" فقلّت حسبما ذكر "ابراهيم المشيرقي" :[1] «التصريحات وهدأت حدة الإدانات وخفتت نغمة الوعود، وكأن الجزائر الحرة المستقلة تمثل عامل قلق وخطر على كراسيهم ومناصبهم وعروشهم ...».

غير أن الـ(ج.ع.م) ظلَّت تقدم الدعم المعنوي للثورة الجزائرية التي اعتبرتها من بين أولويات القضايا العربية ما حدا بكثير من الدول العربية والأجنبية إلى مساير تها في الدفاع عن الأهداف السامية والإنسانية للثورة الجزائرية خاصة الأقطار العربية التي كانت متخوفة من التأثير السلبي على مستقبلها السياسي، والمقيدة بتأثير الدول الرأسمالية الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا[2].

فقد أبدت الـ(ج.ع.م) اهتمامهاً بتطورات الموقف في الجزائر مثل اعتراف "ديغول" للشعب الجزائري بحقه في تقرير المصير في خطابه الذي ألقاه يوم 16 سبتمبر 1959م الذي اعتبرته الـ(ج.ع.م) منافياً لمبادئ أول نوفمبر 1954م وكان رد "عبد الناصر" عليه الموجه للحكومة المؤقتة :[3] « لا تقولوا لا، انما يجب أن تلعبوا كما تلعب فرنسا وأمريكا، ونحن نعينكم على فضح أعمال الدولتين، لا بد من دراسة حق تقرير المصير تحت مراقبة أممية عامة، لا تتركوا أبداً المطالبة بالاستقلال التام المطلق، اعملوا على أن يبقى الرأي العام العالمي معنا».

ورداً على أطماع فرنسا في الصحراء الجزائرية أكد "عبد الناصر" قائلاً:[4] «أن بترول الجزائر حق لأبناء الجزائر وليس لأي حال حقاً لفرنسا أو العالم الحرّ المزعوم الذي يساند فرنسا، إن دماء مليون جزائري لا تقع فقط على عاتق

[1] – المصدر السابق، ص 352.

[2] – اسماعيل دبش: المرجع السابق، ص 214.

[3] – عبد الناصر نقلاً عن، أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، (ج3)، ص ص 448- 449.

[4] – عبد الناصر نقلاً عن، صالح لميش: الدعم السوري لثورة التحرير الجزائرية، المرجع السابق، ص 179.

فرنسا بل على الدول التي تقدم لها المساعدة للقضاء على الشعب الجزئري، وبدون مساندة هذه الدول لا يمكن لفرنسا أن تستمر في حربها ضد الجزائر»، مؤكداً عزمه وعزم شعبه على حماية مساندة كل بلد عربي محتل حتى يتحرر.

كان "عبد الناصر" يدرك تماماً أن الحرب التي تخوضها فرنسا في الجزائر هي حرب الحلف الأطلسي كله ضد الشعب الجزائري وضد الأمة العربية، لذا لم يتوان في استنكار ما تقوم به فرنسا وحلفائها ضد الجزائر المحاربة محملهم مسؤولية كل قطرة دم تسيل على أرضها.

وعقب دعوة "ديغول" قادة الثورة للتفاوض إثر الخطاب الذي ألقاه يوم 14 جوان 1960م تابعت الـ(ج.ع.م) الموقف عن كَثَبٍ، تاركة الحرية للحكومة المؤقتة في اتخاذ القرار بقبول التفاوض أو رفضه ، وأصدر تعليماته إلى أجهزة الإعلام للـ(ج.ع.م) بالتركيز على تأييد الشعب الجزائري في تقرير مصيره بالضمانات التي تحقق لهُ حرية الإدلاء برأيه دون أية ضغوط [1].

ومن أجل كسب الرأي العام العالمي لجانب حق الجزائر في الاستقلال وجلب التأييد والمساندة للثورة الجزائرية سعى "عبد الناصر" في إطار العلاقات الثنائية للـ(ج.ع.م) العربية منها والأجنبية على الحصول على دعم سياسي للثورة الجزائرية، فخلال زيارة الرئيس اليوغسلافي "تيتو" للقاهرة في مارس 1960م ناقش الرئيسان مشكلة الجزائر وأصدرا بياناً طالبا فيه بتسوية القضية الجزائرية على أساس الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره ، وخلال زيارة "عبد الناصر" ليوغسلافيا في نفس العام أجرى محادثات مع "تيتو" عن ذات الأمر حيث اتفقا على ايجاد حل للحرب الدائرة في الجزائر عن طريق مفاوضات تجرى على أساس حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وأسفر اجتماع "عبد الناصر" بالرئيس السوداني آنذاك " ابراهيم عبود" الذي زار الـ(ج.ع.م) عام 1960م عن إصدار بيان استنكرا فيه حرب الإبادة التي تشنها فرنسا في الجزائر ، وأعلنا تأييدهما للشعب الجزائري بكل الوسائل وحقه في الحرية والاستقلال، وهو ما أكده أيضاً في الاجتماع الذي عقده بدمشق في نفس العام [2] من وقوف الـ(ج.ع.م) إلى جانب الكفاح الجزائري.

وبإثارة قضية الصحراء من طرف "ديغول" استنكرت الـ(ج.ع.م) على لسان وزير التربية بها آنذاك "كمال الدين حسين" عام 1960م اعتزام فرنسا تفجير قنبلتها الذرية في الجزائر، حيث ألقى بياناً أكد فيه أن تفجير القنبلة الذرية الفرنسية في الصحراء الجزائرية إرهاب موجع ضد الشعب الجزائري الذي يكافح من أجل حريته واستقلاله وطالب بالوقوف أمام المحاولة الفرنسية وتعبئة كل القوى الشعبية والحكومية في الداخل والخارج على مستوى كل المنظمات[3] ضد هذا الإجراء الإرهابي، كما استنكرت وشجبت الـ(ج.ع.م) ما قامت به فرنسا من أعمال تعذيب وقمع ضد المتظاهرين الجزائريين الذين خرجوا في مظاهرات ديسمبر 1960م، معلنة على لسان رئيسها دعمها الكامل للشعب الجزائري في سبيل حريته واستقلاله، حيث أرسل "عبد الناصر" برقية إلى "فرحات عباس" رئيس

[1] – فتحي الديب: المصدر السابق، ص 476- 477.

[2] – عمار بن سلطان وآخرون: المرجع السابق، ص 173.

[3] – نفسه، ص 182.

الحكومة المؤقتة الجزائرية أكد فيها أن حكومة الـ(ج.ع.م) تساند وبكل الوسائل كفاح الشعب الجزائري في سبيل الحرية والاستقلال[1] .

ووجد ممثلو الثورة الجزائرية باستمرار استقبالاً خاصاً وترحيباً متزايداً خاصة من طرف "عبد الناصر" الذي كان مهتماً مباشرة وباستمرار بالثورة الجزائرية والتأكيد على دعمها معنوياً ومادياً وإعلامياً، ومن بين مظاهر ذلك أنه كان يشارك شخصياً شعب الـ(ج.ع.م) في الذكرى السنوية للثورة الجزائرية (أول نوفمبر) هذه الذكرى التي كان يزداد معها التضامن العربي لصالح الجزائر.

فبمناسبة الذكرى السادسة للثورة الجزائرية (نوفمبر 1960م) كان "عبد الناصر" على رأس الاحتفال والتجمع الجماهيري الكبير الذي أقيم بقاعة الاحتفلات بجامعة القاهرة، وفي هذه المناسبة أشاد ببطولات الشعب الجزائري قائلاً:[2] « إننا ونحن ننظر إلى شعب الجزائر وهو يستقبل العام السابع لثورته نحمد الله الذي مكن الشعب الجزائري من أن يصمد ويثابر بدون وهن ليجابه أكثر من 800 ألف جندي من قوات فرنسا بقوته وأسلحته القليلة ثم يدوخ فرنسا وجيوشها وأسلحة الحلف الأطلسي التي تعتمد عليها فرنسا ويدوخ الدول التي تدعي تمثيل العالم الحر»، وفتح المجال لمشاركة الجزائريين في احياء ذكرى نوفمبر أي ن عملوا على التذكير بواجب العرب نحو ثورتهم مطالبين بتقديم مزيد من الدعم المادي للثورة الجزائرية.

وفي إقليم الشمال دعا الاتحاد القومي لتنظيم مهرجان قومي كبير لنفس المناسبة (الذكرى السادسة للثورة الجزائرية) حضره كبار رجال الدولة مثل: أمين الاتحاد القومي ورئيس المجلس التنفيذي لإقليم الشمال "عبد الحميد السراج"، مدير جامعة دمشق "حكمت هاشم" والأستاذ "طلعت النجيلي" عن الاتحاد العام للعمال العرب، وممثل الحكومة المؤقتة بدمشق "محمد الغسيري" ؛ ذّكر "السراج" الحاضرون بالكفاح الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي، مؤكداً أن ثورة الجزائر تجسد آمال الشعب العربي من أجل وطنه العربي ومن أجل تجسيد تحرير الإنسانية جمعاء لأنها ثورة حق، وجابت المظاهرات الشعبية كل المدن السورية تعبيراً عن التضامن مع الجزائر المحاربة[3].

كان "عبد الناصر" حريصاً كل الحرص على إحياء الاحتفاليات الخاصة بالثورة الجزائرية التي أَوْلاَهَا اهتماماً خاصاً بالمقارنة مع القضايا العربية الأخرى، بل كان يتابع تطوراتها بتفاصيلها الدقيقة، فمع دخول "جبهة التحرير الوطني في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية ، أكد "عبد الناصر" مؤازرته للحكومة المؤقتة في مفاوضاتها مع فرنسا على أساس حق تقرير المصير والوحدة الترابية للجزائر؛ إذ كان حريصاً كل الحرص أن تصب المفاوضات الجزائرية – الفرنسية في قضية الاستقلال اللامشروط للشعب الجزائري وأن تقضي بحل مشرف يضمن للجزائريين حقوقهم الكاملة في السيادة على أرضهم، وأن تكون "جبهة التحرير" هي الممثل الشرعي والوحيد للجزائريين.

ومن أجل ذلك عين رجل المخابرات "فتحي الديب" في جانفي 1961م سفيراً للـ(ج.ع.م) بسويسرا لكي يكون على اتصال دائم مع أعضاء الحكومة المؤقتة الموجودين هناك للتفاوض في ايفيان ، واطلاعه على مجريات

[1] – صالح لميش: الدعم السوري لثورة التحرير الجزائرية، المرجع السابق، ص 180.

[2] – عبد الناصر نقلاً عن، اسماعيل دبش: المرجع السابق، ص 70.

[3] – صالح لميش: الدعم السوري لثورة التحرير الجزائرية، المرجع السابق، ص ص 176- 177.

المفاوضات والقضية الجزائرية، بعد أن علم "عبد الناصر" من مصادر موثوقة وعلى صلة بالجنرال "ديغول" رغبة الأخير في انهاء القتال سريعاً في الجزائر بالدخول في مفاوضات مع جبهة التحرير الوطني[1].

ومع بداية مفاوضات "ايفيان الأولى" أصدرت حكومة الـ(ج.ع.م) في ماي 1961م بياناً أكدت فيه مساندتها للحكومة الجزائرية المؤقتة في المفاوضات التي ستجريها مع الحكومة الفرنسية، والتي ترمي إلى الإعتراف للشعب الجزائري بحق تقرير المصير، موضحة موقفها من قضية الصحراء الجزائرية التي اعتبرتها جزءا لا يتجزأ من الوطن الجزائري يخضع إلى سيادة الشعب الجزائري ، مؤكدة عزمها على مواصلة اعانتها المادية والسياسية والأدبية للشعب الجزائري حتى يتحصل على حريته واستقلاله ووحدته بدون قيد أوشرط [2] وأيدها في ذلك حكومات الأردن والعراق وتشيكوسلوفاكيا ومالي.

وعن نفس المناسبة (مفاوضات ايفيان الأولى) وبنفس اللهجة أكد الرئيس "عبد الناصر" تأييد بلاده للكفاح الجزائري قائلاً: [3] «إننا نتجه بكل تأييدنا المادي والمعنوي بدون حدود وبدون تحفظات لنضعها في نصرة الجزائر في هذه المفاوضات، واثقين أن نتيجتها لابد أن تكون على مستوى التضحيات والأعمال البطولية للشعب الجزائري الذي خاض المعركة لا ضد فرنسا وحدها بل ضد الحلف الأطلسي كله».

لهذا كلف "عبد الناصر" مساعده الشخصي "فتحي الديب" بالسفر إلى سويسرا في ماي 1961م ليعمل كسفير للـ(ج.ع.م) بها كغطاء لمهمة الوقوف إلى جانب إخوانهم الجزائريين في آخر مراحل كفاحهم ، وبالذات في مفاوضات ايفيان المعروفة وصولاً إلى الاستقلال المرتقب.

وإلى جانب هذا تمت مناقشة القضية الجزائرية وجرائم فرنسا في الجزائر على مستوى برلمان الـ(ج.ع.م) مما يثبت حرص النواب المصريين والسوريين الشديد على تتبع أخبار الثورة الجزائرية وإصدار قرارات مؤيدة لها، فعلى إثر مظاهرات 11 ديسمبر 1960م عقد أعضاء لجنة الشؤون العربية التابعة لمجلس الأمة لإقليم الجنوب اجتماعاً ناقشوا فيه الوضع في الجزائر وأصدروا عدة قرارات طالبوا فيها الدول العربية بقطع علاقاتها مع فرنسا وتأميم ممتلكاتها، ودعم الثورة الجزائرية وطالبوا جامعة الدول العربية بالتحرك السريع لمساعدة الشعب الجزائري [4]، وخلال اجتماع مجلس الأمة للـ(ج.ع.م) برئاسة "أنور السادات" في جانفي 1961م درس المجلس تطورات القضية الجزائرية وأيد قرارات مؤتمر الدار البيضاء المنعقد بالمغرب ما بين (3- 7 جانفي 1961م) المتعلقة بالقضية الجزائرية والدعوة إلى مقاطعة فرنسا[5].

كانت الـ(ج.ع.م) من بين أول الدول التي دعت إلى حل القضية الجزائرية، ووقفت دوماً إلى جانب الحكومة المؤقتة الجزائرية في مفاوضاتها مع الحكومة الفرنسية سواء من خلال البيانات التي كانت تصدرها أو من خلال

---

[1] – فتحي الديب: المصدر السابق، ص ص 491، 495.

[2] – المجاهد، ع(96)، 22 ماي 1961، ص 2.

[3] – عبد الناصر نقلاً عن، اسماعيل دبش: المرجع السابق، 73.

[4] – عمار بن سلطان وآخرون: المرجع السابق، ص 184.

[5] – الأهرام: ع(27058)، 10 جانفي 1961، ص 5.

تصريحات رئيسها ورجال حكومتها في المحافل والمؤتمرات المحلية والدولية، على الرغم مما انتاب العلاقة بين الإثنين من هزات وتوترات في بعض الأحيان.

ثانياً– اتخاذ القاهرة مقراً للحكومة المؤقتة الجزائرية.

كان لتقارب الطرح بين المصريين والسوريين وغيرهم من العرب اتجاه الشعب الجزائري الحافز الذي شجع الجزائريين على الإعلان عن قيام أول حكومة جزائرية مؤقتة من القاهرة عاصمة الـ(ج.ع.م) بتاريخ 19 سبتمبر 1958م، حيث اتخذت من القاهرة عاصمة الـ(ج.ع.م) مقراً لها.

فطوال شهر سبتمبر من سنة 1958م كانت الثورة الجزائرية هي الموضوع العربي الملح على "عبد الناصر" الذي كان تصوره أن نجاح الثورة في الجزائر وقيام حكومة جزائرية مستقلة يمكن أن يضيف إلى القوة العربية مدداً لا يستهان به، وكان تصوره الاستراتيجي أن بالـ(ج.ع.م) في القلب وبالجمهورية العراقية في الشرق وبدولة جزائرية مستقلة في المغرب العربي، فإن الأمة العربية تكون قد حصلت على ثلاث ركائز أساسية تشمل المنطقة كلها من الخليج العربي إلى المحيط الأطلسي[1].

وعلى الرغم من تواجد بعض زعماء الثورة في السجون (بن بلة ورفاقه)، وعدم استشارة "جبهة التحرير الوطني" للقاهرة في أمر ت أسيس الحكومة المؤقتة كما فعلت مع المغرب وتونس منذ مؤتمر طنجة المغاربي افريل 1958م، فإن "عبد الناصر" شجع قيام حكومة جزائرية في الخارج تتولى مواجهة الظروف المستجدة في فرنسا بعد انقلاب الجنرالات الفرنسيين بقيادة "سالان" ضد حكومة الجمهورية الفرنسية الرابعة في باريس[2]؛ و بهذا تألفت الحكومة الجزائرية في المنفى وتم الإعلان عن تأليفها يوم 19 سبتمبر من عام 1958م في كل من القاهرة وتونس والمغرب في نفس الوقت كما ذكرنا سابقاً.

غير أن "المدني" ذكر أن بعض أعضاء حكومة الـ(ج.ع.م) لم يكونوا مؤيدين لتشكيل هذه الحكومة في ظل وجود قيادة سجينة لدى السلطات الاستعمارية (بن بلة) الذي في نظرها الرجل الأنسب لتحقيق مبتغاها في تحقيق الوحدة العربية بضم الجزائر المستقلة لها، لذا كانت تقربه إليها وتسانده دوماً منذ أن حطت قدماه القاهرة عام 1952م إلى غاية خروجه من السجن عام 1962م، بالإضافة إلى ذلك فإن حكومة الـ(ج.ع.م) لم تكن تثق في شخص "فرحات عباس" الذي كانوا يرون فيه أنه دسَّ على الثورة قصد جرِّها عاجلاً أم آجلاً إلى مفاوضات مع فرنسا وإخراج الجزائريين من الميدان العربي الثوري إلى التعامل مع فرنسا في ركاب الغرب، وذكر أيضاً أنه بعد مجهودات مضنية تم تشكيل الحكومة المؤقتة ، وسُلم بيان ليلة الإعلان عنها إلى كل السفارات العربية في القاهرة وإلى "فتحي الديب" ليبلغه إلى "عبد الناصر" عندها قال له "الديب": [3] «سجل من الآن أننا أول معترف بهذه الحكومة، إنما سجل عندك خاصة: أننا لسنا راضين بها، ونخشى أن تسوء العاقبة من جراء وجودها».

---

[1] – محمد حسنين هيكل : سنوات الغليان، المصدر السابق، (ج1)، ص 398.

[2] – نفسه، (ج1)، ص 398.

[3] – أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، (ج3)، ص ص 399- 400.

وهو ما يؤكد رغبة القاهرة في رئاسة "بن بلة " للحكومة المؤقتة أو لا تكون أصلاً باعتبار أن "عباس" دخيل على الثورة، يمكن أن يجر الجزائر نحو مفاوضات مع فرنسا تنتهي بإخراجها من العمل الثوري، وما يؤكد هذا ما ذكره المجاهد "عمار بن عودة" من أن "فتحي الديب" اتصل به وطلب منه العمل على تغيير الحكومة المؤقتة الجزائرية أو رئيسها "عباس" وتعويضه ببن بلة" [1]، وهو ما يفسر تورط القاهرة في المحاولة الانقلابية ضد الحكومة المؤقتة في نوفمبر 1958م التي قادها العقيد "العموري"، لذا جاء الإعتراف الرسمي للـ(ج.ع.م) متأخراً بثلاثة أيام من اعتراف العراق [*] بالحكومة المؤقتة الجزائرية أي يوم 21 سبتمبر محرجاً إياها بذلك، وهو ما آثار استغراب العديد من الملاحظين خاصة رجال الدولة في الـ(ج.ع.م) مثل "أكرم الحوراني" فقد اكتفى "عبد الناصر" بشن حملة شعواء على سفير العراق آنذاك في بلاده "فائق السمرائي" الذي كان أول معترف بالحكومة المؤقتة[2].

في حين ذكر "عبد الناصر" في حديث صحفي له بتاريخ 29 سبتمبر 1958م أن بلاده رحبت بالحكومة المؤقتة قبل إعلانها، وأن إعلانها عامل مشجع للجزائريين حيث قال: [3] « لقد رحبنا بهذه الحكومة قبل إعلانها، وإن وقوع ذلك الإعلان في القاهرة لهو الدليل الواضح على تأييدنا الكامل لها، وإننا نثق في أن إعلانها سيكون عاملاً لبعث المزيد من القوة والشجاعة في قلوب إخواننا الجزائريين الشجعان الذين يحاربون نصف مليون جندي مسلحين بأسلحة الشمال الأطلسي».

ومهما يكن من أمر فإن الـ(ج.ع.م) قد اعترفت بالحكومة الجزائرية الوليدة عقب إعلانها – على الرغم من تحفظها منها في البداية – فقد كانت من بين الأربعة عشر (14) دولة الأوائل التي اعترفت بها رسمياً إلى جانب العراق والصين الشعبية وغيرهما، خاصة وأنها قامت على أرضها حيث كان إعلان قيام الحكومة المؤقتة من القاهرة عاصمة الـ(ج.ع.م) بمثابة خطة إجرائية و بلورة وتتويجاً لنجاحات حققتها الثورة وفرضها جيش التحرير فوق أرض الجزائر المحاربة رغم أن الحكومة والإعلان جاء من القاهرة[4].

ولقي خبر تأسيسها استجابة كبيرة لدى الأوساط العربية، فقد كانت الحكومة المؤقتة الجزائرية نتاجاً وتتويجاً لبطولات جيش التحرير وجبهة التحرير الجزائرية واستجابة لأمنية الشعب الجزائري في استرجاع السيادة والاستقلال كما لقي خبر تأسيسها صدىً واسعاً في مختلف دول العالم.

---

[1] – هبة كلاش: المرجع السابق، ص 56.

*– كان العراق أول قطر عربي يعترف بالحكومة المؤقتة وهذا ما أكده وشهد عليه "توفيق المدني" وزير الشون الثقافية في الحكومة المؤقتة الذي ما كاد ينتهي من النص العربي لإعلان الحكومة المؤقتة حتى تقدم إليه سفير العراق المحامي "فائق السامرائي" يعلن اعتراف دولته بالحكومة الجديدة وبالإعانة الكاملة والتأييد المطلق، كما كانت الصين الشعبية أول دولة تعترف بالحكومة المؤقتة في 22 سبتمبر، ولم تعترف بها باكستان إلا بعد ثلاث سنوات (أوت 1961م) من تأسيسها واعترف بها الاتحاد السوفيتي بعد سنتين (3 اكتوبر 1960م) وكانت يوغسلافيا أول بلد أوروبي يعترف بالحكومة المؤقتة (جوان 1959م) خلال رئاسة الوفد الجزائري إلى يوغسلافيا برئاسة "فرحات عباس" في نفس التاريخ، ينظر، اسماعيل دبش: المرجع السابق، ص ص 91، 187.

[2] – أكرم الحوراني: المصدر السابق، (ج4)، ص 3175.

[3] – عبد الناصر نقلاً عن، أحمد يوسف أحمد: المجموعات الكاملة لخطب جمال عبد الناصر، (ج3)، (ق1)، المصدر السابق، ص 258.

[4] – ابراهيم الهادي المشيرقي: المصدر السابق، ص 303.

ثم بدأ اعتراف واسع بها من طرف الدول العربية والإسلامية وغيرها من الدول المناهضة للاستعمار، وقد وجَّه "عبد الناصر" بهذه المناسبة رسالة تهنئة واعتراف إلى الحكومة المؤقتة الجزائرية، كما زار عدد كبير من الشخصيات السياسية السامية في الـ(ج.ع.م) الرئيس "فرحات عباس" من بينهم الدكتور "محمود فوزي" وزير خارجية الـ(ج.ع.م) و"عبد الخالق حسونة" الأمين العام لجامعة الدول العربية آنذاك، وتولَّت الحكومة المؤقتة القيام باتصالات يومية مع السفارات الخارجية للدول بالقاهرة في نطاق مساعي الإعتراف بها[1].

كما تلقت الحكومة المؤقتة برقيات ورسائل تهانٍ من مختلف الشخصيات والمنظمات والأحزاب العربية والأجنبية من مختلف جهات العالم مثل: الـ(ج.ع.م) ، المجر، كولومبيا، الصين الشيوعية، أندونيسيا، الولايات المتحدة الأمريكية، ايطاليا، الكويت، سويسرا، فلسطين وغيرها، ووصلت رئيس الحكومة المؤقتة "فرحات عباس" والشعب الجزائري رسائل تأييد وتهنئة من شخصيات سياسية من إقليم الشمال مثل: "شكري القوتلي"و"معروف الدواليبي" ومن إقليم الجنوب مثل: "فؤاد جلال".

وبالحديث عن اعتراف دول العالم بالحكومة المؤقتة اعترفت الجامعة العربية التي تعتبر الـ(ج.ع.م) الممثلة في مصر وسوريا من الدول المؤسسة لها بالحكومة الجزائرية المؤقتة، وقد أعرب الرئيس "فرحات عباس" في أول تصريح للحكومة المؤقتة عن تقديره لحجم التضامن العربي والإعانات العربية للثورة الجزائرية والتي من بينها طبعاً إعانات الـ(ج.ع.م).

وكان لتأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة في 19 سبتمبر تأثير حاسم في مسار الثورة الجزائرية حيث تأكد للعالم بأن العمل المسلح الجزائري من أجل الاستقلال والحرية لا رجعة فيه، وأن أية وسيلة أو مخرج لا يرقى لتحقيق الأهداف الكاملة لجبهة التحرير وعلى رأسها استرجاع السيادة الكاملة للدولة الجزائرية لن يجد صدىً أو استجابة جزائرية مهما كان حجم التحدي للثورة الجزائرية بما فيها منظمة الحلف الأطلسي التي خصصت وحدة كاملة (Divsion Lorraine) تحت تصرف فرنسا لمواجهة حرب التحرير الجزائرية[2].

وكان اختيار القاهرة كمركز للحكومة المؤقتة لهُ معناهُ البعيد ذلك لأنها ليست عاصمة للقطر عربي فحسب وإنما لكونها عاصمة الدولة التي واجهت محن الاستعمار الغربي وقدمت أكبر التضحيات من أجل كرامة الأمة العربية على الوحشية الفرنسية.

وقد عملت الـ(ج.ع.م) على كسب التأييد الدولي للحكومة المؤقتة في سبيل الاعتراف بها ، فقد استقبل رئيسها "عبد الناصر" "فرحات عباس" رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة منذ الأيام الأولى من شهر اكتوبر 1958م ومكنه من مقابلة الوفود الأجنبية التي كانت تتردد على القاهرة لجلب التأييد والمساندة للثورة الجزائرية، وخلال اجتماعه به يوم 03 جويلية 1959م أكد له تأكيداً مطلقاً بأن الـ(ج.ع.م) متفقة مع الحكومة المؤقتة في سبيل تحقيق الحرية والاستقلال ومتفقة معها في خطتها التي تتبعها لتحقيق أماني الشعب الجزائري في كفاحه [3]، وقدمت لها

[1] – المجاهد: ع(30)، 10 اكتزبر 1958، ص 8.

[2] – اسماعيل دبش: المرجع السابق، ص ص 144- 145.

[3] – عمار بن سلطان وآخرون: المرجع السابق، ص 179.

مختلف أنواع الاستشارة والدعم المعنوي خاصة بعد إطلاق "ديغول" لخطاب تقرير يوم 16 سبتمبر 1959م حيث حرصت الحكومة المؤقتة على استشارة الحكومات الشقيقة: "عبد الناصر" و ملك المغرب، و"بورقيبة" لأخذ رأيهم في الموضوع، ووفرت لها كل وسائل الراحة في القاهرة من المقر ووسائل التنقل حيث كانت تعتمد سلطات الـ(ج.ع.م) على وضع رخص سياقة ولوحات ترقيم استثنائية للسيارات الجزائرية حتى لايكشف أمرها ولا وجهتها، ففي رسالة موجهة من " بشير بوقادوم" إلى وزير الشؤون الخارجية في الحكومة المؤقتة "لامين دباغين" بتاريخ 11/05/ 1958م يشعره فيها عن استعمال رخص السياقة الخاصة، ولوحات الترقيم التي حررت من قبل سلطات شركة طيوطا للسيارات التابعة للحكومة الجزائرية المؤقتة ، موضحاً أنها رخص وإشارات استثنائية ومؤقتة لا يسمح لهم باستخدامها خارج حدود إقليم الجنوب (مصر) ، وفي حالة خروجها من حدود الإقليم تبدل برخص ولوحات الترقيم القديمة لتلك السيارات[1].

وبهذا شكلت الـ(ج.ع.م) دعامة معنوية – إلى جانب الأقطار العربية الأخرى – للثورة الجزائرية ، فقد كانت بين الركائز التي اعتمدت عليها "جبهة التحرير الوطني" في نشاطها وسلوكها وممارساتها العربية والدولية خاصة وأن عاصمتها "القاهرة" أصبحت مقراً رسمياً للحكومة المؤقتة الجزائرية.

وعلى الرغم من الترحيب الذي لقيته الحكومة المؤقتة من طرف الـ(ج.ع.م) إلا أنه كان على درجة من التحفظ، لذا ساد التوتر في العلاقة بين الحكومتين في نهاية سنة 1958م بسبب (قضية العموري) واتهام الحكومة المؤقتة للـ(ج.ع.م) بمحاولة احتواء الثورة الجزائرية، إذ أشار الأستاذ "عبد الله مقلاتي" [2] في كتابه "العلاقات الجزائرية المغاربية والإفريقية إبان الثورة الجزائرية" إلى أن الأفكار القومية والدينية كانت قاسماً مشتركاً بين الـ(ج.ع.م) والثورة الجزائرية، غير أن التوجه المصري – السوري كان براغماتياً إلى أبعد الحدود، فبعد فشله في احتواء الثورة دخل معها في خلاف واستغلت مخابرات الـ(ج.ع.م) الظروف الصعبة التي كانت تمر بها الثورة الجزائرية[*] ، ولجأت إلى تشجيع الضباط المعاقبين (محمد العموري ومصطفى لكحل) للانقلاب على قيادة الحكومة الجزائرية في تونس وتصحيح مسار الثورة.

وهو ما نفته الـ(ج.ع.م) فخلال لقاء "فرحات عباس" بعبد الناصر" في 06 فيفري 1959م بحضور "كريم" و"بوصوف" و"أحمد فرنسيس" اتهمهم "عبد الناصر" بمواقفهم العدائية للـ(ج.ع.م) وللقاهرة من تقصيرها في إمدادهم بالسلاح، ومسايرتهم لوبرقيبة" في اتهام القاهرة بتدبير مؤامرة "العموري" ، عندها أوضح "فرحات عباس" لعبد الناصر" دور "فتحي الديب" في المؤامرة وبأنه المخطط والمدبر لها، وهو ما رأه "عبد الناصر" مبالغة في اتهام القاهرة بالوقوف وراء المؤامرة، واكتفى بتعيين "كمال رفعت" كوسيط بينه وبينهم بدلاً من "فتحي الديب"[3].

---

[1] -Ministère des affaires étrangères du gouvernement intérimaire, 5/11/1958, 6G1/6/4/10

[*]– من تكديس السلاح في ليبيا وتونس ووجود خطي شال وموريس المانعين لدخول الأسلحة واتهام جيش الحدود للحكومة المؤقتة في تماطلها في ادخال الأسلحة، التي قدرها فتحي الديب ب 30 ألف قطعة سلاح وذخيرتهم الكافية بطرابلس وتونس منها، 23 ألف قطعة سلاح و 10 ملايين طلقة مخزنة بتونس، ينظر، فتحي الديب: المصدر السابق، ص ص 431، 433.

[2] – العلاقات الجزائرية المغاربية والإفريقية ابان الثورة الجزائرية، المرجع السابق، (ج1)، ص 138.

[3] – فتحي الديب: المصدر السابق، ص ص 416 – 417.

لكن معظم المصادر والمراجع الجزائرية أشارت إلى أن العقيد "العموري" أثناء تواجده بالقاهرة اتصل بفتحي الديب" عن طريق "مصطفى لكحل" الذي ربطته علاقة متينة "بالديب"، وقد نقل الأخير إليهما استياء "عبد الناصر" من الحكومة المؤقتة وبالأخص "كريم بلقاسم " وأن حكومة ال(ج.ع.م) مستعدة لمساعدته (العموري) بالأسلحة اللازمة للتخلص من الحكومة المؤقتة، ومن الباءات و "محمود الشريف" وزير التسليح والتموين ، ليشكلوا بعدها حكومة يرأسها "الأمين دباغين"، وهو ما اعترف به "العموري" وجماعته خلال التحقيق معهم، كما ذكر "عمار بن عودة" أن "فتحي الديب" اتصل به وطلب منه أن يعمل معه على الإطاحة بالحكومة المؤقتة، وتكوين حكومة جديدة، غير أنه لم يوافقه في ذلك وسارع إلى منفاه في لبنان بعدما حذر "العموري" و" عمار بوقلاز" من نوايا "الديب"[1].

غير أن الأخير (الديب) نفى علاقته بالعموري "، وهو ما أكده "لفرحات عباس" خلال لقائه به في مارس 1959م بالقاهرة بحضور كلا من: "بوصوف" و"بن طوبال" و"المدني" و"بلقاسم" مستدلاً بسندات أحضرها معه تدين "بوصوف" و"بن طوبال" بالوقوف وراء انقلاب "لعموري" واتصالهما به خلال تواجده بالقاهرة عدة مرات ومساندته في السفر بجواز سفر وباسم مستعار إلى تونس، وهو ما أقر به الباءين، مما فاجأ و أدهش"كريم"، وطلبا منه في آخر الجلسة بعودة المياه إلى مجاريها ما بين الحكومة المؤقتة وال(ج.ع.م)[2]، لكنه لم ينفي أمر اللقاء بينه وبين "لعموري"، فهل كان "الديب" ينفي التهمة عنه وعن ال(ج.ع.م) أم ماذا؟ ثم ما مصلحة الأخيرة في اسقاط الحكومة المؤقتة الجزائرية؟ وفرضاً لو كان كلامه صحيح ما مصلحة "بن طوبال" و"بوصوف" في اسقاط الحكومة المؤقتة أيضاً وهما يمثلان العناصر القوية داخلها؟ أم أن القاهرة كانت تريد ضرب أعضاء الحكومة المؤقتة بعضهم ببعض؟ ولو كان "الديب" بريء من التهمة لماذا لم ينشر في كتابه المذكور الوثائق التي تثبت تورط "بوصوف" وبن طوبال" في المؤامرة؟ ثم لماذا عين "عبد الناصر" خلال تلك الفترة "كمال رفعت" كوسيط بينه وبين الحكومة المؤقتة إن لم يكن للديب " ضلوع في المؤامرة؟

ذكر نفس المصدر (فتحي الديب) أن "كريم بلقاسم قابله بعد يوم من الاجتماع المذكور، وعاهده على إصلاح أخطاء الماضي، وأن مقر الحكومة المؤقتة سيبقى القاهرة، وأن الظروف لا تسمح له بالتخلي عن "بوصوف" رغم تآمره عليه، وأن الأخير هو أيضاً حاول الاتصال به لإعادة توطيد العلاقات فيما بينهما، لكن سوء نية "بوصوف" في القاهرة –كما ذكر – حالت دون ذلك، ثم هو يبرر من جهة أخرى انقلاب "لعموري" بأنه جاء تعبيراً عن عدم رضى قادة الداخل من تصرفات الحكومة المؤقتة، وأنه جاء لتصحيح مسارها، بعدما انساقت في إجراء مفاوضات سرية مع فرنسا[3].

كان فتحي الديب يمارس سياسية التشويش على رجال الثورة من جهة واضعاً نفسه الحكم والفصل والمسير لمقاليد الحكم فيها من جهة أخرى، يتهم أعضاء الحكومة المؤقتة بالتآمر على الثورة وبالعداء للقاهرة، وخلق جو عدم

[1] – هبة كلاش: المرجع السابق، ص 62.

[2] – فتحي الديب: المصدر السابق، ص 429.

[3] – نفسه، ص 430.

الثقة بين الأ خيرة وجيش التحرير الوطني، باتهام القاهرة في التقصير في تلبية متطلباتهم من السلاح، وتخلي "عبد الناصر" عن الثورة الجزائرية، وهو ماورد على لسانه خلال لقائه بمندوب الداخل "عمر أوصديق" عام 1959م* الذي أخبره أن الحكومة المؤقتة تنقل لهم صورة مضللة عن القاهرة، وأن الداخل في الجزائر يشهد تماسكاً مع وفرة الإمكانات وهو عكس ما تدعيه الحكومة المؤقتة وتبلغه للقاهرة، وكان تحامله على الباءات الثلاث و"فرحات عباس" أكثر من غيرهم حتى علق على استشهاد العقيد "عميروش" الذي قاد تكتل قادة الولايات للوقوف في وجه الحكومة المؤقتة – حسب قوله** – بأنه زاد أعضاء الحكومة اطمئنان على مستقبلهم بعد مقتل "عميروش" مصدر القلق والرعب بالنسبة لهم[1].

وعقب مؤامرة "العموري" ذكر "المدني" أن "عبد الناصر" كان مقاطعاً لهم إلى غاية ماي 1959م عندما اجتمع به رفقة كلٍّ من "فرحات عباس" و"كريم بلقاسم"، أما قبل هذا اللقاء كان يرفض مقابلتهم، وبالأخص رئيس الحكومة المؤقتة "فرحات عباس" غير الناطق بالعربية، والذي اعتقد فيه أنه جاء إلى الثورة قصد أن يوفق بينها وبين فرنسا بواسطة التضحيات من قِبل الجزائريين[2].

وهو ما أكده المجاهد "بن يوسف بن خدة" الذي ذكر أن القاهرة ظلَّت مقراً للحكومة المؤقتة إلى غاية سنة 1959م بعد أن ظهرت بعض المشاكل بين "عبد الناصر" الذي كان يريد الهيمنة على الثورة الجزائرية وحكومتها المؤقتة، فغادرت الحكومة المؤقتة إلى تونس أين أصبحت قريبة من الجزائر ولاجئيها، وتشعر ببعض الحرية في اتخاذ قراراتها[3].

إن هذه الشهادات من الجزائريين أنفسهم تثبت تورط القاهرة في محاولة احتواء الثورة الجزائرية، ولا نستبعد هذا خاصة ونحن نعلم من خلال ما توفر بين أيدينا من مصادر وحقائق تطرقنا لها في الفصول السابقة، الضغط الذي كانت تمارسه القاهرة ضد السوريين أيام الوحدة في كافة القطاعات ما أدى إلى تقويض دولة الوحدة عام 1961م.

ونتيجة لحالة التوتر هذه بدأت الحكومة المؤقتة الجزائرية تفكر في نقل مقرها إلى تونس الأمر الذي لم يعجب سلطات الـ(ج.ع.م) حيث رد عليهم "عبد الناصر" قائلاً:[4] « أنه لم يطلب منهم اتخاذ القاهرة مقراً لهم، ولا يهمه ولا يضيره أن ينقلوا مقرهم من القاهرة إلى أي مكان آخر».

وفي الوقت الذي فسر فيه بعض قياديي الثورة مثل "عبد الحميد مهري" نقل مقر الحكومة المؤقتة من القاهرة إلى تونس إلى العامل الجغرافي لقرب تونس من الأراضي الجزائرية من مصر، فسر "فتحي الديب" تحويل مقرها إلى رغبة "فرحات" و"كريم" تغطية موقفهم من المفاوضات السرية التي كانت جارية مع الحكومة الفرنسية[5].

---

*– كان الرائد أوصديق (من الولاية الرابعة) يتولى آنذاك منصب كاتب دولة في الداخل للحكومة المؤقتة.

**– المعروف أن "عميروش" الذي دعا إلى اجتماع عقداء الداخل سنة 1959م كان يهدف إلى وضع استراتيجية عسكرية لمواجهة مخطط شال.

[1] – فتحي الديب: المصدر السابق، ص ص، 432، 436.

[2] – أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، (ج3)، ص 429.

[3] – باتريك إفينو، جون بلانشايس: المرجع السابق، ص 7.

[4] – عبد الناصر نقلاً عن، فتحي الديب: المصدر السابق، ص 417.

[5] – هبة كلاش: المرجع السابق، ص 64.

والحقيقة أن "لجنة التنسيق والتنفيذ" بعد خروجها من الجزائر وتشتت أعضائها ما بين تونس والمغرب الأقصى عقب معركة الجزائر 1957م، ونظراً لعدم توفر عامل الأمن لوجود بقايا الاحتلال الفرنسي في البلدين وتكدس القوات الفرنسية العسكرية على طول الحدود الجزائرية التونسية والحدود الجزائرية المغربية ، اضطر "جبهة التحرير الوطني" إلى حط الرحال في القاهرة التي غادرتها إلى تونس منذ سنة 1959م عندما قررت الحكومة المؤقتة نقل مقرها من القاهرة إلى تونس حتى تكون أقرب للداخل في مواجهة السياسية الفرنسية.

وفي خضم هذه الأزمة جاءت حادثة مقتل "علاوة عميرة" في فيفري 1959م لتؤكد ضرورة نقل مقر الحكومة المؤقتة من القاهرة، وتزيد في حدة الأزمة بين حكومة الـ(ج.ع.م) والحكومة المؤقتة من جهة، وبين أعضاء الأخيرة أنفسهم من جهة أخرى، حيث قدم "الأمين دباغين" استقالته، وطالب حكومة الـ(ج.ع.م) اجراء تحقيق حول حادثة مقتل "عميرة"، فكانت رغبته تتواقف مع رغبة حكومة الـ(ج.ع.م) التي رفضت إقفال الملف لأنها من جهة كانت تأمل في تفجير أزمة داخل الحكومة المؤقتة التي لم ترض على تشكيلتها منذ البداية من جهة، ولتصفية حساباتها مع "بوصوف" في قضية العموري من جهة أخرى، فقامت بحل جهاز المخابرات الذي أسسه "بوصوف" متحذة من مقتل "عميرة" حجة في ذلك[1].

ومن جهة أخرى استغلت القاهرة توتر العلاقة بينها وبين تونس (بورقيبة) لاحتواء الثورة الجزائرية فمنذ انعقاد مؤتمر طنجة المغاربي (افريل 1958م) الذي دعا إليه حزب الاستقلال المغربي والحزب الحر الدستوري التونسي – المتخوفان من الوحدة المصرية السورية – والقاهرة متخوفة من المشروع الوحدوي المغاربي الذي سيفصل المغرب العربي عن مشرقه، خاصة وأنها كانت ترى نفسها أنها الوحيدة التي لها الحق في احتضان "جبهة التحرير الوطني" التي كونت نفسها سياسياً ولوجستيكياً في القاهرة، وبالتالي جعلها البوابة التي تستطيع من خلالها تزعم المغرب العربي وهو ما عارضه "بورقيبة" جملة وتفصيلا[2]

اعتبرت القاهرة أن ما شُنَّ ضدها من اتهامات وأكاذيب في محاولة احتواء الثورة الجزائرية والسيطرة عليها والتدخل في شؤون الحكومة الجزائرية المؤقتة كان يقف وراءه رجال هذه الأخيرة خاصة الباءات الثلاث (بلقاسم، بن طوبال وبوصوف) و"بورقيبة" رئيس تونس[*].

صحيح أن "بورقيبة" كان معروف بسياسته المعتدلة الموالية للغرب فقد كان صديقاً لفرنسا – على الرغم من موقفه الداعم للثورة الجزائرية – وعقب الاعتداء الفرنسي على ساقية "سيدي يوسف" استغل الموقف واستثمره سياسياً لصالحه فتهاطلت عليه المساعدات الأمريكية خاصة بين سنوات 1957- 1961م حيث بلغت قيمتها 239.2

[1] – هبة كلاش: المرجع السابق، ص 66.

[2] – غيلاني السبتي: المرجع السابق، ص 182.

*– كان فتحي الديب يتهم الباءات الثلاث بشن دعاية ضد الجمهورية العربية المتحدة بإشاعة الأكاذيب والافتراءات ضدها ومسؤوليها، وأنهم اتهموا القاهرة بمحاولة السيطرة على الثورة الجزائرية لصالح مصر والتدخل في شؤون الحكومة المؤقتة، كما اتهم "بورقيبة" بمثل ذلك وأن الباءات الثلاث اتخذوا الأخير كوسيط في التفاوض مع فرنسا ، ينظر، فتحي الديب: المصدر السابق، ص 450.

مليون دينار تونسي منها 80% على شكل هبات و 20% في شكل قروض[1]، كما كان يتدخل لصالح ثوار الجزائر لقبول الحلول الوسطى التي تمليها فرنسا عليهم للسير بهم نحو الاستقلال المرحلي، من خلال الخطاب الذي ألقاه في مؤتمر المهدية بتاريخ 17 جوان 1958م الذي قبر من خلاله قرارات مؤتمر (طنجة) الداعي إلى الوحدة المغاربية عندما نجح "ديغول" في توجيه ضربة قاضية إلى التضامن المغاربي بجر تونس إلى التوقيع على اتفاقية ايجلي في 30 جوان 1958م التي سمحت بنقل النفط الجزائري إلى فرنسا عبر تونس التي ولدت أزمة كبيرة بين تونس و"جبهة التحرير الوطني" في الوقت الذ ي آثار فيه "ديغول" قضية رسم الحدود مع المغرب الأقصى في أوت من نفس العام (1958م)، لكن الاختلاف العميق بين حكومة الـ(ج.ع.م) وتونس حول فكرة القومية العربية، ورفض "بورقيبة" لزعامة القاهرة لها ورفضه ضم شمال إفريقيا إلى دائرة البيت العربي أو بالأحرى الناصري هو الذي جعل "فتحي الديب" يتحامل على "بورقيبة"، فالـ(ج.ع.م) لم تكن متفهمة لفكرة المغرب العربي الكبير، في حين كان يطالب "بورقيبة" إلى حل القضية الجزائرية في إطار اتحاد مغاربي تكون له علاقات مميزة مع فرنسا، وهو ما يمنع شمال إفريقيا من العودة إلى جسم الأمة العربية حسب نظر الـ(ج.ع.م)[2].

من الواضح جداً أن تورط الـ(ج.ع.م) في مؤامرة "العموري" في نوفمبر 1958م قد أقلقها بشكل كبير، مما جعلها تخشى على مستقبل علاقتها بالحكومة الجزائرية المؤقتة التي لم تغفر لها ذلك، وهو ما جعل القاهرة تقوم بشن حملة دعائية ضد رجال الحكومة المؤقتة وتتهم بالتآمر ضدها لخلق بلبلة في صفوفهم، في الوقت الذي زادت فيه اتهامات الداخل للخارج بالتماطل في ادخال السلاح إلى داخل الجزائر، وهو ما استغلته أيضاً القاهرة لصالحها لإحداث انقلاب ضد الحكومة المؤقتة من الداخل من جهة وللإيقاع بين الحكومة المؤقتة و"بورقيبة" من جهة أخرى.

أثرت علاقة الـ(ج.ع.م) مع تونس في دعم الكفاح الجزائري فالأولى كانت تطالب بالوحدة العربية هدفها الأسمى، وكانت تعتقد أن اتحاد بلدان شمال إفريقيا خاصة بعد إنشاء الحكومة الجزائرية المؤقتة سوف يكون حجرة عثرة في طريق وحدة الأمة العربية ومشروعها القومي ، لأجل ذلك نجد "فتحي الديب" يتحامل على "بورقيبة" في أغلب الأحيان، متجاهلاً بأن حلم الوحدة المغاربية هو حلم قديم تحقق عدة مرات في التاريخ وأكده بيان أول نوفمبر 1954م.

وعلى الرغم من التوتر الذي ساد ما بين الحكومة المؤقتة التي شرعت تحضر لنقل مقرها نحو تونس وبين الـ(ج.ع.م) إلا أنها لم تقطع علاقاتها بالأخيرة التي واصلت دعمها المعنوي وتأييدها المطلق للثورة الجزائرية على مستوى قيادتها وأجهزة حكومتها في بياناتها الرسمية متخطية كل العقبات التي كانت تحول دون تحقيق ذلك، كتحالف الرئيس التونسي "بورقيبة" والغرب بصفة عامة ضدها، ومن جهتها سعت الحكومة المؤقتة إلى تحسين العلاقة مع القاهرة لوزنها السياسي ومكانتها الدولية آنذاك.

[1] – عمار بن سلطان وآخرون: المرجع السابق، ص 73.

[2] – محمد العربي الزبيري: قراءة في كتاب عبد الناصر وثورة الجزائر، المرجع السابق، ص 162.

ففي حوار لهُ مع صحيفة المجاهد في عددها الصادر في نوفمبر سنة 1958م أعرب سفير الـ(ج.ع.م) في الصين "حسين رجب" في كلمة وجهها للمجاهدين تضامنه معهم حيث قال: [1] « إنني شخصياً – كجندي- أؤيد بكل عواطفي جبهة التحرير الوطني الجزائرية، وأنا مستعد للتطوع في جيش التحرير الوطني الجزائري إذا سمحت لي حكومتي بذلك؛ إن الجزائر كانت وستبقى عربية، وإن وجود الاحتلال الفرنسي بها وإقامة أقل من المليون من الفرنسيين فيها لا يغير من الواقع شيئاً، وكما قال الرئيس ماوتس تونغ: إن ريح الشرق أخذ ينتصر على ريح الغرب وإني على يقين أن إخواننا الجزائريين سيحصلون على حريتهم».

وخلال لقاء "فرحات عباس" بعبد الناصر" في 06 فيفري 1959م أكد له الأخير وقوف الـ(ج.ع.م) بكل ما تملك من مال وسلاح ومعدات ومن ميزانية مخصصة لها في الجامعة العربية إلى جانب الكفاح الجزائري وأعرب له في لقاء 04 جوان 1959م عن تأييد الـ(ج.ع.م) للسياسة التي اتخذتها الحكومة المؤقتة من أجل الاستقلال[2].

وإلى جانب ساهمت الـ(ج.ع.م) في استقبال أعضاء الحكومة الجزائرية المؤقتة على أرضها ومهدت لهم جميع السبل التي تمكنهم من أداء واجباتهم كاملة، حيث قال "أحمد توفيق المدني" عام 1959م في هذا الصدد: [3] «كنا نعمل في القاهرة عملاً متواصلاً منظماً، ينمو ويستقر، وكان لعملنا من الآثار ما يشهد به كل منصف؛ وكانت ماليتنا منظمة مسجلة مبوبة، يتولاها بهمة ونشاط وانقطاع الدكتور أحمد فرنسيس ....»، وظلت الـ(ج.ع.م) مقراً لاجتماعات الحكومة الجزائرية إلى غاية 20 جوان 1959م الذي يمثل تاريخ آخر اجتماع وزاري للحكومة الجزائرية في القاهرة ليُعقد بعده بصفة غير نظامية في تونس [4] او في طرابلس الليبية ، وعندما عين "بن خدة" رئيساً للحكومة المؤقتة في أوت 1961م زار الـ(ج.ع.م) في وفد جزائري رفقة "سعد دحلب" وزير الخارجية و"أمحمد يزيد" وزير الأخبار، أين حظي الوفد الجزائري باستقبال رسمي من قبل "عبد الناصر"، وعبر "بن خدة" عن استحسانه للمحادثة التي أجراها مع هـ، وعن حسن الاستقبال الذي حظي به قائلاً: [5] «لقد كان لإقامتنا في عاصمة الجمهورية العربية المتحدة انطباعاً عميقاً في نفوسنا، فالاستقبال الصادق الذي كان وفدنا محلا له طوال هذه المدة يعبر عن الاهتمام الذي يوليه البلد الشقيق دوماً لوطننا المكافح...»، وخلال هذه الزيارة جددت الـ(ج.ع.م) تأييدها المطلق للقضية الجزائرية ومساندتها.

ولم تكتف الـ(ج.ع.م) بهذا فحسب وإنما راحت تعمل على استقبال أعضاء الحكومة المؤقتة الجزائرية حتى في البلدان الشقيقة والصديقة والتوسط لدى تلك الدول لتقديم مزيد من الدعم المعنوي والمادي للثورة الجزائرية فخلال زيارة وفد جزائري برئاسة "بن يوسف بن خدة" للصين الشعبية يوم 03 ديسمبر 1958م استقبل استقبالاً عظيماً حضره الماريشال "بنغ تيه هواي" نائب رئيس الحكومة الصينية ونحو عشرة وزراء وعدد كبير من الجنرالات، كما

[1] – حسين رجب نقلاً عن، المجاهد: ع(32)، 19 نوفمبر 1958، ص 11.

[2] – فتحي الديب: المصدر السابق، ص ص 417، 439.

[3] – المصدر السابق، (ج3)، ص ص 434- 435.

[4] – نفسه، (ج3)، ص 443.

[5] – بن يوسف بن خدة نقلاً عن، المجاهد: ع(103)، 28 اوت 1961، ص 2.

حَضر حفلة الاستقبال سفير الاتحاد السوفيتي وسفراء الدول الشيوعية وسفير الـ(ج.ع.م) وممثلوا الهند وباكستان وأندونيسيا ويوغسلافيا وكامبوديا وسيلان وبرمانيا[1].

وبذلت الـ(ج.ع.م) مساعٍ دولية لكسب مزيد من الاعتراف الدولي بالحكومة المؤقتة الجزائرية خاصة من طرف الدول الكبرى كالاتحاد السوفيتي ، وكان هذا من ضمن الخطوات التي اتخذها "عبد الناصر" لتسهيل عمل ومهمة الحكومة الجزائرية المؤقتة.

ذلك أن تعامل الإتحاد السوفيتي مع الثورة الجزائرية كان نموذجاً يجسد تغليب المصلحة الوطنية السياسية والإستراتيجية السوفيتية على حساب البعد الإيديولوجي المعادي للرأسمالية، فقد اعتبر "خروتشوف" القضية الجزائرية مشكلاً فرنسياً يجب أن يحل داخلياً ولا يمكن للاتحاد السوفيتي التدخل في الشؤون الداخلية لفرنسا، وأوجد تعامل الإتحاد المرن مع فرنسا على حساب الجزائر انتقاداً شديداً من طرف الحكومات العربية مؤكدة " لخروتشوف" أن ذلك سوف يعمق الهوة الفاصلة بينه وبين الأقطار العربية [2]، وهو نفسه الموقف الذي اتخذته أمريكا حيال القضية الجزائرية فقد تمسكت بموقفها السلبي من القضية الجزائرية متحرجة من فرنسا التي لا تريد إزعاجها بشيء.

ومن هنا بذلت الـ(ج.ع.م) مساعٍ لدى الإتحاد السوفيتي قبل قيام الحكومة المؤقتة في سبتمبر 1958م من أجل الإعتراف بحق الشعب الجزائري بحقه في تقرير مصيره، فخلال زيارة "عبد الناصر" لموسكو في نهاية افريل 1958م لملاقاة "خروتشوف" أصدرا بلاغاً مشتركا يوم 15 افريل من نفس العام عن القضية الجزائرية أحدث صدىً عظيماً في بلاد المغرب كلها وفي العالم العربي على العموم، ذلك أن البلاغ سجّل موقف الإتحاد السوفيتي اتجاه القضية الجزائرية لم يتوقعه أحد، كما عد قفزة كبرى قام بها الإتحاد السوفيتي نحو قضية الجزائر، فقد قرر"خروتشوف" بالإتفاق مع الـ(ج.ع.م): «لفت نظر الرأي العام الدولي إلى عمليات النفي التي تقوم بها القوات الفرنسية ضد مئات الآلاف من الجزائريين في الحدود الجزائرية التونسية مخترقة بذلك كل القوانين المتعلقة بحقوق الإنسان»[3].

وكانت الشعوب العربية تتطلع بآمالها إلى نتائج هذا اللقاء ، فقد أبرق "الهادي ابراهيم المشيرقي" من بلجيكا ببرقية للرجلين عبَّر لهما فيها عن مدى سعادته بهذا اللقاء وبالآمال التي يحملها عن قضية الشعب الجزائري جاء فيها:[4] «... ويتطلع العالم العربي الآن إلى موسكو لأنه يعتقد بأنه لا أحد غيركما القائدين العظيمين سيعطي للشعب الجزائري السلام في حريته واستقلاله».

وتكون هذه الرسالة قد زادت "عبد الناصر" حماساً لدعم الثورة الجزائرية دبلوماسياً خاصة وأنها ليست الأولى التي يبعث لهُ بها ويحثه على دعم الثورة الجزائرية، فقد بعث لهُ قبلها عدة رسائل منذ سنة 1956م من أجل هذا الغرض.

---

[1]- المجاهد: ع(34)، 24 ديسمبر 1958، ص 9.

[2] - اسماعيل دبش: المرجع السابق، ص 180.

[3] - المجاهد: ع(24)، 29 ماي 1958، ص 2.

[4] - المصدر السابق، ص 287.

وفي ظرف أقل من عامين تقدمت روسيا بموقفها إلى حدّ الإعتراف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال وتأييده تأييداً مطلقاً في مطالبته بحق تقرير المصير، واستنكرت رسمياً وحرفياً الحرب الوحشية التي تقوم بها فرنسا ضد الشعب الجزائري بعد أن كان الإتحاد السوفيتي متردداً بشأن اتخاذ موقف واضح اتجاهها فاعتبرها قضية داخلية تخص فرنسا وحدها، حيث اعتراف رسمياً بالحكومة المؤقتة بتاريخ 03 اكتوبر 1960م أي بعد بدء المفاوضات الفرنسية – الجزائرية من نفس العام، وتأكد الإتحاد السوفيتي حتمية نهاية وجود الاستعمار الفرنسي [1]؛ كما زار "عبد الناصر" يوغسلافيا لنفس الغرض أين بعث له "الهادي ابراهيم المشيرقي" برسالة أخرى أثناء لقائه بالرئيس اليوغسلافي "تيتو" في 02 جويلية 1958م أعرب فيها عن أمله وأمل العالم العربي كله أن يسفر اجتماعهما عن الإعتراف بحق الجزائر في الاستقلال[2].

كُلِّلت جهود "عبد الناصر" في دفع الاتحاد السوفيتي للإعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره والإعتراف بحكومته المؤقتة عام 1960م، واعتراف يوغسلافيا بها عام 1961م في مؤتمر بلغراد لعدم الانحياز[*].

وإيماناً منها بعدالة القضية الجزائرية سعت الـ(ج.ع.م) لدى الشعوب الإفريقية والعالمية الأخرى للاعتراف بالحكومة المؤقتة من خلال مشاركتها في العديد من المؤتمرات الإفريقية، والإفريقية الأسيوية مثل: مؤتمر الدول الإفريقية المستقلة بأكرا عاصمة غانا في (15- 22 أفريل 1958م)، مؤتمر منروفيا لوزراء الدول الإفريقية في ليبيريا (4- 8 أوت 1959م)، ومؤتمر شعوب إفريقيا في تونس (25- 30 جانفي 1960م)، ومؤتمر شعوب إفريقيا الثاني باثيوبيا (15- 2 جوان 1960م)، واجتماع الدول الإفريقية في برازفيل بالكونغو (ديسمبر 1960م)، ومؤتمر منروفيا (ليبيريا) من (8- 12 ماي 1961م)، إذ لقيت القضية الجزائرية اهتماماً افريقياً في هذه المؤتمرات واستنكار واسع لما تقوم به فرنسا ضد الشعب الجزائري ودعوة الحكومات التي لم تعترف بالحكومة المؤقتة أن تعترف بها.

إن تأييد الـ(ج.ع.م) للقضية الجزائرية ولمطالب جبهة التحرير الوطني كان مطلقاً وبدون تحفظ ولو تعلق الأمر بعلاقة مع دولة كبرى لها مصالح حيوية استراتيجية معها مثل الاتحاد السوفيتي، وذلك ما عبر عنه "عبد الناصر" في تحذيره إلى "خروتشوف" الرئيس السوفيتي من الانسياق وراء محاولات "ديغول" الرامية لإقناعه بزيارة "حاسي مسعود" (منطقة آبار بترولية) جزائرية كبرى بالصحراء، لأن ذلك سوف يتسبب في هوة فاصلة بين الشعب السوفيتي والشعوب العربية[3].

وإلى جانب هذا دعمت رئاسة الـ(ج.ع.م) الحكومة الجزائرية المؤقتة خلال مفاوضاتها مع الحكومة الفرنسية وقدمت لها المشورة ، واهتمت بتطورات المفاوضات الرسمية وتتبعتها بدقة من خلال إرسال "عبد الناصر" لفتحي

---

[1] – اسماعيل دبش: المرجع السابق، ص 181.

[2] – الهادي ابراهيم المشيرقي: المصدر السابق، ص 292.

[*]– اعترفت بالحكومة المؤقتة في مؤتمر بلغراد سبتمبر 1961م أربع دول اعترافاً قانونياً هي افغانستان، يوغسلافيا، كمبوديا، وغانا، ووعدت دول أخرى أسيوية وإفريقية بالاعتراف القانوني بالحكومة المؤقتة كسيلان، قبرص، والكونغو، ينظر، المجاهد، ع(104)، 11 سبتمبر 1961، ص 1.

[3] – اسماعيل دبش: المرجع السابق، ص 72.

الديب" إلى سويسرا كسفير لدولته هناك، أملها أن يحصل الشعب الجزائري على استقلاله الكامل التام الذي لا انتقاص فيه.

وهو ما اعترف به الفرنسيون أنفسهم، فقد أوضحت صحيفة لوموند الفرنسية في عددها الصادر في مارس 1961م في حديثها عن الاجتماع المرتقب للحكومة المؤقتة بتونس، أن "عباس" و"بن طوبال" مددا اقامتهما بالمغرب الأقصى للاجتماع بالأمين العام لجامعة الدول العربية، في حين بقي "كريم" و"بوصوف" في القاهرة في انتظار عودة "عبد الناصر" من دمشق للتشاور معه، ثم علقت قائلة: « والتشاور مع رئيس الجمهورية العربية المتحدة عادَة تتمسك بها جبهة التحرير، ذلك أنه كلما وجد الجزائريون أنفسهم أمام وضعية تقتضي قرارات خطيرة إلا وشعروا بالحاجة إلى التحادث مع حلفائهم العرب الذين كانوا أول من أدى لهم المساعدة، والذين لا تربط الجزائريين بهم مجرد علاقات عاطفية»[1].

والحقيقة أن أخذ الجزائريين لمشورة الـ(ج.ع.م) والعرب كان يدخل في مضمار كسب التأييد العربي لها في جميع مواقفها وكسب صوتهم في المحافل الدولية لصالحها، وليس لاتخاذ القرارات الخطيرة كما كانت تدعي الصحف والسياسة الفرنسية.

ثالثاً– استقبال الطلبة الجزائريين للدراسة.

استقبلت الـ(ج.ع.م) على أرضها المئات من أبناء الجزائر المحاربة لغرض الدراسة بعد أن حرموا منها على أرضهم، والذين وجدت فيهم الثورة الجزائرية السند القوي لملء فراغ الإطارات الوطنية في هياكلها المختلفة فيما بعد فقد استقبلت الـ(ج.ع.م) واحتضنت عدداً كبيراً من أبناء الجزائر كطلاب علم في المعاهد والكليات الحربية وغير الحربية بالإضافة إلى الذين التحقوا بها قبل الوحدة، واهتمت بشؤون تدريسهم وإعاشتهم ، ووفرت لهم جميع أنواع الدعم (تدريس صحة، إيواء ...) علاوة على تكفل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بهم.

ونظراً للعجز الكبير في عدد الأطباء الجزائريين وتوزيع العدد المتوفر على جبهات القتال لإجراء العمليات والإسعافات العاجلة للجرحى، طلب الجزائريون من الـ(ج.ع.م) تأهيل بعض المجندات المتطوعات بجيش التحرير على أعمال الإسعاف والتمريض لمواجهة مشكلة العجز في الأطباء والإسعاف في جبهات القتال أو على مستوى مخيمات اللاجئين في تونس والمغرب، فعمل المصريون من إقليم الجنوب على توفير هذه الخدمة الميدانية في أسرع وقت حيث باشر "فتحي الديب" المكلف بشؤون المغرب العربي الاتصال بالدكتور "حسين الأصفهاني" مدير مستشفى "الهلال الأحمر" المتخصص في استقبال الحوادث، وكلفه بإعداد جزء من المستشفى (خمسة وثلاثون متطوعة جزائرية) ليتم إعداده ن إعداداً كاملاً في ظرف ستة أشهر على أقل تقدير[2]؛ فتم استقباله ن في شهر جانفي 1958م، وكان عدم إتقانهن اللغة العربية من المشاكل التي واجهت جهاز الإشراف، وهو ما تطلب إحضار مدرستين لتعليم هن اللغة

[1] – لوموند نقلاً عن، عبد الله شريط: المرجع السابق، (ج7)، ص 131.

[2] – فتحي الديب: المصدر السابق، ص 367.

[3] – نفسه، ص 268.

العربية، وهو ما استغرق مدة ستة أشهر اضافية أي إلى غاية أوت 1958م وهي المدة التي كانت مقررة لإعدادهن طبياً.

حصلت الفتيات بعد تخرجهن على شهادة التمريض ، وفي ختام دورتهن في آخر شهر سبتمبر من عام 1959م تم ترتيب لقاء لهن "بعبد الناصر" بقصر القبة" أين رحب بهن ، وتحدث إليهن معبراً عن اعتزازه بدورهن السابق والمستقبلي، وطالبهن في نهاية اللقاء أن ينقلن تحياته ودعوته بالتوفيق للمجاهدين بالداخل[1]، مؤكداً لهن تأييد الـ(ج.ع.م) الجزائر في كفاحها ضد الاستعمار.

لكن رغم ذلك ظل الطلبة الجزائريون المتواجدون في الخارج وبالأخص في المشرق العربي يعانون شرَّ الفاقة في ظل محدودية إمكانيات الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على الرغم من قلة عددهم، الذي لم يكن يتجاوز المئات حسبما ذكر "توفيق المدني" وزير الشؤون الثقافية في الحكومة المؤقتة في تصريحه الذي أدلى به لصحيفة المجاهد عن عدد الطلاب الجزائريين المتواجدين في الخارج حيث قال [2]: «بأن عدد الجزائريين المتواجدين في الخارج إلى غاية 1958م يبلغون أكثر من 1000 طالب، مائة منهم بالجامعة المصرية وخمسة وستون بجامعة دمشق ومعظمهم بالجمهورية التونسية وآخرون بجامعات بغداد والكويت والمغرب والجامعات الأوروبية غير فرنسا ... وجملة عددهم 1200 طالب».

وبهذا يكون مجوع الطلاب الجزائريين إلى غاية سنة 1958م بجامعات إقليمي الـ(ج.ع.م) الشمالي والجنوبي مائة وخمسة وستين طالباً (165) وهو عدد قليل إذا ما قارناه بعدد الطلبة الجزائريين الذين وفدوا إلى تونس أو المغرب، ولعل هذا راجع بطبيعة الحال إلى بعد المسافة بين الجزائر والـ(ج.ع.م).

وعن حالهم المادي ذكر "المدني" أن الطلبة الجزائريون كانوا يتقاضون مِنَحاً من الحكومات العربية لا تفي بحاجتهم تماماً ما يضطر الحكومة المؤقتة لزيادة شيء إلى تلك المِنَحِ تكفيهم شر الفاقة والحاجة، فقد كانوا يعيشون حالة فقر شديد خاصة في البلاد التونسية أمام ضآلة إمكانيات الحكومة المؤقتة التي كانت تخوض حرباً شرسة ومواردها تنفق أولاً وبالذات على جيش التحرير وتمكينه من الأسلحة العصرية[3].

ونظراً للضغط الذي شهدته تونس نتيجة توافد أعداد هائلة من أبناء الجزائر إلى مدارسها مع ما يتطلبونه من احتياجات مالية، وفي ظل المعاناة التي كان يعيشوها هناك قامت وزارة الشؤون الثقافية التونسية في ديسمبر 1958م بمبادرة هامة تمثلت في تخفيف الضغط على الطلبة بتونس[*] وتوزيع أعداد منهم على الجامعات والمعاهد بالمشرق العربي خاصة الكويت والـ(ج.ع.م) بدعم من وزراء المعارف هناك، بلغ مجموع عددهم مائة وستة وسبعين (176) طالباً

[1] – فتحي الديب: المصدر السابق، ص ص 368 – 369. **وينظر الملحق رقم**: ((**33**)).

[2] – أحمد توفيق المدني نقلاً عن، المجاهد: ع(33)،08 ديسمبر 1958، ص 11.

[3] – المجاهد: ع(33)، 8 ديسمبر 1958، المصدر نفسه، ص 11.

*– بلغ عدد الطلبة الجزائريين المسجلين في الجامعات والمدارس التونسية ما بين (1960– 1961م) 536 طالب، وفي المغرب الأقصى 440 طالب ينظر، عمار هلال: المرجع السابق، ص 71.

سنة 1959م تم اختيارهم حسب درجات نجاحهم في امتحان شهادة التحصيل (البكالوريا) وحسب تفوقهم بالأعمال الوطنية والنضال وحسب سيرتهم وسلوكهم[1].

فقدم إلى الـ(ج.ع.م) عدداً معتبراً من الطلبة الجزائريين للدراسة في جامعاتها في مختلف التخصصات من آداب وعلوم وطب وهندسة وحقوق، وآخرين في الطور الثانوي بلغ عددهم ما بين (1960- 1961م) مائة وثلاثون (130) طالباً في إقليم الجنوب (مصر)، وستة وسبعون (76) طالباً في إقليم الشمال (سوريا)[2] أي مجموع مائتين وستة (206) طلاب، بعد أن كان مائة وخمسة عشر (115) طالباً بإقليم الجنوب وأربعة وستين (64) طالباً بإقليم الشمال ما بين (1959- 1960م) منهم واحد وسبعون طالباً جامعياً بالقاهرة وستة وثلاثين بدمشق[3] وبهذا كانت الـ(ج.ع.م) ثالث دولة عربية تحتضن أبناء الجزائر للدراسة بعد تونس والمغرب.

وبدورها بذلت الحكومة المؤقتة مساعٍ عديدة لدى الدول العربية وعلى رأسها الـ(ج.ع.م) من أجل تحسين حالة أبنائها الدارسين في البلدان الشقيقة والصديقة بعد إنشاء وزارة الشؤون الاجتماعية والثقافية التي أصبحت تشرف على التعليم والمأوى والأكل للطلبة، من ذلك الاجتماع الذي تم بين "فرحات عباس" ووفد عراقي تحت ضيافة "عبد الناصر" في مقر الحكومة المؤقتة عام 1958م درست خلالها وزارة الشؤون الثقافية للحكومة المؤقتة المشاكل التي تواجه الطلبة الجزائريين في جميع مراحل التعليم، سواء الذين يدرسون في البلاد العربية أو في البلاد الأوروبية، فقررت وزارة الشؤون الثقافية للـ(ج.ع.م) تأمين وسائل العلاج الطبي للطلبة الجزائريين بالقاهرة الذين ناهز عددهم (مائة طالب)، كما قررت العمل على تأمين وسائل العلاج الطبي للطلبة الجزائريين في تونس والمغرب وسوريا[4].

كما شكلت الوزارة لجنة علمية فنية لدراسة برامج التعليم في الجزائر في المستقبل بما يتماشى مع أرقى مناهج التعليم العصرية، وشرعت في تكوين مكتبة أدبية وعلمية عامة في مقر الحكومة المؤقتة بالقاهرة، ومن جهته وافق الدكتور "حسن الأصفهاني" رئيس مستشفى صيدناوي" على علاج الطلاب الجزائريين الذين يدرسون في جامعات القاهرة ومدارسها وتقديم الخدمات الطبية لهم بالمجان[5].

وبذل "المدني" باعتباره وزير الشؤون الثقافية في الحكومة المؤقتة مساعٍ لدى حكومة الـ(ج.ع.م) لكي تقوم بدفع كامل منحة الطلبة الجزائريين على نسبة 15 جنيهاً للجامعي و 12.50 جنيه للثانوي، كما طلب منها إعفاء الطلاب الجزائريين نهائياً من رسوم الدراسة ومنحهم مقداراً سنوياً لشراء الكتب، نظراً للفاقة الشديدة التي كانوا يعيشونها في ظل عدم سماح إمكانيات حكومتهم في تلبية مطالبهم المالية؛ غير أن وزارة الثقافة والإرشاد القومي للـ(ج.ع.م) بإقليم الجنوب اكتفت سنة 1959- 1960م برفع المنحة إلى 09.50 جنيهات بالنسبة للطلبة

[1] – أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، (ج3)، ص 470.

[2] – عمار هلال: المرجع السابق، ص 71. وذكر "المدني" بأن عدد الطلاب الجزائريين باقليم الشمال (سوريا) في عام 1959م كان كبير بلغ عند تأسيس الحكومة المؤقتة (66 طالباً) ثم زاد إلى 107 طالباً بعد ارسال 41 طالب من تونس إلى سوريا، ينظر، أحمد نوفيق المدني: المصدر السابق، (ج3)، 477.

[3] – نفسه، (ج3)، ص ص 479، 480.

[4] – المجاهد: ع(33)، 8 ديسمبر 1958، ص، ص 2.

[5] – نفسه، ص 2.

الجامعيين و 07.50 بالنسبة للثانويين معتذرة بضيق القدرة المالية وكثرة عدد الطلبة من البلاد ال عربية، واعدة بتحقيق طلبهم في السنة القادمة، وأما الإعفاء من الرسوم الدراسية فقد نفذته ، كما نفذت منح عشرة جنيهات لكل طالب غير راسب في الامتحان لشراء الكتب الدراسية اللازمة، وتعهدت حكومة ال(ج.ع.م) رسمياً بالمساهمة في إنشاء دار للطلبة الجزائريين في حالة ما إذا قررت الحكومة الجزائرية إنشاء هذه الدار[1] التي تحقق للطالب راحته واستقراره.

وفي إقليم الشمال تضاعفت المساعدات التي كانت تمنح للطلاب الجزائريين هناك أيضاً، فقدم لهم سنة 1958م مبلغاً مالياً قدره 17.500 ليرة سورية[2]، وأعفوا من رسوم الدفع الدراسية إلا الراسبون منهم في الامتحانات حيث ذكر "المدني"[3] «أنه بعد سفره لإقليم الشمال في ديسمبر 1959م التقى برجال من الإقليم مثل "عبد الحميد السراج" و"نور الدين كحالة" والدكتور "أمجد الطرابلسي" وخلال الاجتماع تقرر قبول ما طلبه "المدني" من مِنح للطلبة الجزائريين، وقبول مبدأ الدفع الشهري وإرجاع الرسوم التي دفعوها بعد إعفائهم منها، ومنح اعتماد شهري قدره 20 ألفاً (200 ليرة) للدارسين منهم في الطب والصيدلة مع إعطائهم الكتب اللازمة مجاناً باستثناء الراسبين منهم.

وربطت وزارة الشؤون الثقافية في الحكومة المؤقتة صلات متينة مع وزارة الثقافة والإرشاد القومي بال(ج.ع.م) التي ساعدتها في أعمال النشر وإمدادها بالكتب وفتح الآفاق الثقافية الواسعة أمام الطلاب الجزائريين ، فقد تمكنت وزارة الشؤون الثقافية للحكومة المؤقتة من إنشاء مكتبة عامة بمقر الوزارة بالقاهرة اشتملت على نحو أربعة آلاف كتاب في مختلف العلوم والفنون الأدبية والعلمية والتاريخية والفنية، بمساهمة جامعات العراق وإقليمي ال(ج.ع.م) وجامعة الدول العربية ودائرة المعارف بالكويت[4].

وعلى الرغم من الإمكانيات المادية المتواضعة للطلبة الجزائريين في ال(ج.ع.م) إلا أنها لم تَحُلْ دون قيامهم بواجباتهم الدراسية والثقافية فقد عرفوا كيف ينظمون أنفسهم داخل جمعيات وروابط، واستطاعوا أن يؤجروا الشقق للسكن كما فعلوا في إقليم الشما ل، وساهموا من ال(ج.ع.م) في التعريف بقضيتهم وكسب التعاطف العربي والدولي لصالحها، فحسب شهادة أحد الطلاب الجزائريين في إقليم الشمال سنة 1960م[5]«أن الطلبة الجزائريين في المشرق وبالأخص في ال(ج.ع.م) كانوا منسجمين مع شعبهم ومتضامنين مع ثورتهم بتنظيم حملات ومظاهرات وتوزيع النشرات والعرائض في جميع أنحاء الوطن العربي، في القاهرة وفي دمشق وفي بغداد والكويت وفي السعودية وليبيا وتونس ومراكش، ورغم قلتهم كانوا في نشاط دائم وحركة دؤوبة يوضحون أهداف الثورة الجزائرية ومبادئها وكونوا جمعيات وروابط* من أجل ذلك».

---

[1] – أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، (ج3)، ص 475.

[2] – عمار هلال: المرجع السابق، ص ص 91- 92.

[3] – المصدر السابق، (ج3)، ص ص 464، 477.

[4] – نفسه، (ج3)، ص ص 489- 490.

[5] – أحد الطلاب الجزائريين نقلاً عن، عمار هلال: المرجع السابق، ص 72.

*– أسس الطلبة الجزائريون منذ مارس 1955م "لجنة الطلبة الجزائريين" بسوريا، وفي مصر أسسوا عام 1956م رابطة الطلبة الجزائريين في مصر كان من أبرز منشطيها في القاهرة ما بين (1956- 1959م): علي مفتاحي، عبد الرحمن مهري، عيسى بوضياف، عبد القادر بلقاسي، أبو القاسم سعد الله، يحي بوعزيز، عبود عليوش وأحمد بلعيد وغيرهم، واستمر نشاطها حثيثاً إلى غاية دمجها رسمياً في "الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين" سنة 1959م وأصبحت

وكان الطلبة الجزائريون في إقليمي الـ(ج.ع.م) حسب تعبير "المدني"[1]: «أصحاب عزيمة صادقة وجدٍّ واجتهاد وسيرة حميدة، أُشتهر عنهم في الأوساط الطلابية كلها الاستقامة والابتعاد عن مواطن الزلل، خاصة وأن وزارة الشؤون الثقافية في الحكومة المؤقتة الجزائرية قد أنشأت لجاناً فرعية لمراقبة الطلبة أخلاقياً داخل المدارس وخارجها، وأخرى لمراقبة سير التعليم وتتبع الامتحانات، وكانت الدروس بالقاهرة وبدمشق تسير سيراً حميداً».

وشكل النشاط الثقافي والسياسي * بالنسبة للطلاب الجزائريين في الـ(ج.ع.م) المحور الأساسي الذي دارت حوله اهتمامات الطلاب، فقد كانت المحاضرات والندوات المنظمة من طرف اللجنة الثقافية الطلابية في القاهرة أسبوعية وبخاصة في السنوات الأخيرة من عمر الثورة الجزائرية، وكان موسم المحاضرات والندوات الذي نظم خلال السنة الدراسية 1959- 1960م مثالاً حافلاً خصباً بالموضوعات الوطنية الفكرية التي تناولها المحاضرون بالدراسة والبحث من أمثال: "مالك بن نبي"، "أبو القاسم سعد الله" (1930- 2013م)، و"إبراهيم مزهودي"[2] وغيرهم من الطلبة الجزائريين الذين عالجوا مواضيع فكرية وأخرى دينية ووطنية وأدبية جزائرية؛ كما مثل الطلبة الجزائريون في المشرق العربي الحكومة المؤقتة في جميع التظاهرات الثقافية، وألزم الطلبة الجزائريون في إقليم الجنوب أنفسهم إحياء ذكرى الثورة الجزائرية في كل سنة باسم جبهة التحرير الوطني[3].

وتُرك المجال لهم واسعاً في ممارسة نشاطهم من عقد مؤتمرات وملتقيات بصفة عادية وهو ما جعلهم ينخرطون في أكثر من هيئة طلابية واحدة كرابطة طلاب المغرب العربي ** والإتحاد العام للطلاب الجزائريين في المشرق العربي 09/02/ 1958م والإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين *** الذي انضوت تحته كل الروابط الطلابية الجزائرية في المشرق العربي والمغرب العربي عام 1959م، فقد أتاح إقليم الشمال (سوريا) للطلبة الجزائريين المشاركة في الحياة

= فرعاً من فروعه في الشرق العربي شأنها شأن الروابط الطلابية الأخرى، وأسسوا أخرى في العراق والكويت في نفس العام (1956م) من أجل التعريف بالثورة الجزائرية ومساندتها بكل الطرق والوسائل، ينظر، عمار هلال: المرجع السابق، ص ص 73، 75.

[1] – أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، (ج3)، ص ص 476، 478.

*– كانت وزارة الشؤون الثقافية في الحكومة المؤقتة قد قررت منح طلبة القاهرة 30 جنيه شهرياً لكراء النادي والقيام بنشاط ثقافي واصدار نشرة شهرية، كما خصصت لفرع الاتحاد العام بالقاهرة 15 جنيها لتنظيم دروس باللغتين الانجليزية والفرنسية للطلبة الذين ظهر نقصهم في اللغات، ينظر، أحمد توفيق المدني: نفسه، (ج3)، ص 476.

[2] – عمار هلال: المرجع السابق، ص ص 77- 78.

[3] – نفسه، ص 81.

**– تأسست عام 1956م بمبادرة من مجموعة من الطلاب التونسيين والمغاربة والجزائريين بسوريا بهدف توثيق روح التعاون والتعارف بين جميع طلاب المغرب العربي والتعريف ببلادهم لدى الأقطار العربية الأخرى وربط الصلة بين طلاب المشرق والمغرب وتقديم المساعدات المالية لطلاب المغرب المحتاجين وغيرها من الأسباب الثقافية والفكرية والاجتماعية، ينظر، عمار هلال: المرجع نفسه، ص 94.

***– **الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين:** كان للطلبة الجزائريين اتحادات وجمعيات طلابية فرانكفونية كانت بينها صراعات إيديولوجية حادة أهمها التنظيمين البارزين (الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين 1953م والاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين) ا لذين كان سبب الخلاف بينهما كلمة (مسلمين) وسعى "عبد السلام بلعيد" منذ سنة 1952م إلى توحيد الصفوف الطلابية تحت إطار (الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين)، بهدف عزل الطلبة التابعين للحزب الشيوعي الجزائري والعاملين تحت وصاية الحزب الشيوعي الفرنسي، والمترددين في تبني الفكر الثوري ضد فرنسا، فوجه نداء منذ فيفري 1955م من جمعية الطلبة المسلمين لكل الطلبة يدعوهم إلى الانضمام والمشاركة في تشكيل الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين (UGEMA) الذي تأسس في 8 جويلية 1955م فحسم النزاع في الأخير لصالح كلمة (المسلمين)، وظل يعرف بهذا الاسم إلى سنة 1963م أين استعيدت التسمية

الإعلامية فأسس فرع إتحاد الطلاب الجزائريين مجلة بعنوان "نشرة ثقافية" بدأت تصدر في دمشق ابتداء من الفاتح من جانفي من عام 1960م تضمنت معظمها أحداث الثورة الجزائرية وكفاحها البطولي إلى جانب مساهمتهم في "مجلة كفاح المغرب العربي" التابعة لرابطة طلاب المغرب العربي بإقليم الشمال أيضاً، هذا وكان مكتب الطلبة بدمشق عبارة عن نادٍ ثقافي تعقد فيه أسبوعياً الأمسيات الشعرية النضالية والمحاضرات وغيرها من الأنشطة الأخرى الفكرية العلمية التي كانت تهدف أساساً للتعريف بالقضية الوطنية ونشر أخبارها بين الجماهير الشعبية العربية[1].

وعن تأثر الطلبة الجزائريين بالأفكار القومية والدعاية الحزبية في الـ(ج.ع.م) ذكر "المدني"[2] عن الطلبة الجزائريين في إقليم الشمال خلال زيارته للإقليم في نهاية 1959م*، أنه بدأت تتغلغل بينهم – رغم مقاومتهم العنيفة– دعاية "حزب البعث" ودعاية شبانه وطلابه، وأنه قام بدور من خلال اجتماعاته بهم بتوصيتهم بعدم السماع لأي دعوى حزبية غير جزائرية، لأن للجزائر مبادئها ومنهاجها، محاولة منه إبعادهم عن كل صراع حزبي أو سياسي في الـ(ج.ع.م) خاصة وأن الأخيرة كانت تسعى للتأثير على أفكار العرب من خلال دعوة "حزب البعث العربي الاشتراكي".

غير أن الدعاية البربرية التي كانت تحاربها الثورة الجزائرية وجدت تربة خصبة لها في الـ(ج.ع.م) البعيدة عن الجزائر، ففي تقرير وجهه "عثمان سعدي" للجنة التنسيق والتنفيذ في أوت 1958م أوضح فيه أن 50% من الطلبة الجزائريين في الكليات العسكرية بإقليمي الـ(ج.ع.م) انتشرت بينهم فكرة البربرية وأن العربية دخيلة على الجزائر وكانت نظرتهم للمستقبل هي إنشاء دولة بربرية بالمغرب العربي مع فصله عن مشرقه، وهو ما آثار دهشته خاصة أن من بينهم عرب وبربر، واعتبره خطر على الثورة ووحدة الوطن، لكون من يحمل هذه الفكرة عسكريين، ولام المشرفين على التدريس في هذه الكليات وتساءل عن سبب تخصيص مدرسين جاهلين لواقع المشرق والمغرب العربي في المدارس الحربية للـ(ج.ع.م)، ولماذا لم يكلفوا أشخاص لديهم معرفة بواقع المشرق العربي والأوضاع الدولية، لتوجيه أولئك الطلاب وغرس فيهم الأفكار العربية حتى يكونوا رسل حقيقية في مستقبل الجزائر العربية[3].

وفي المقابل وقفت شبيبة الـ(ج.ع.م) مؤيدة ومساندة للحركة الطلابية الجزائرية في الوطن العربي أو في أوروبا وخلال انعقاد المؤتمر القومي الرابع للاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين المنعقد (من 26 جويلية 1960 إلى أوت 1960م بتونس تحت إشراف "فرحات عباس" رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة عبرت الوفود الحاضرة* عن دعمها المعنوي ومساندتها المطلقة ووقوفها الدائم إلى جانب قضية الطلبة الجزائريين.

= الفرانكولايكو شيوعية ليصبح "الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين" ولم تلبي التنظيمات الطلابية الجزائرية نداء أول نوفمبر إلا بعد ماي 1956م، مما جعل الحكومة الفرنسية تصدر قراراً بحله يوم 28 جانفي 1958م، ينظر، عبد الله حمادي: الحركة الطلابية الجزائرية 1871- 1962، (ط2)، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر: 1995، ص ص 50، 63.

[1] – عمار هلال: المرجع السابق، ص ص 90- 91.

[2] – المصدر السابق، (ج3)، ص 464.

*– ظهرت الدعاية لحزب البعث المنحل من جديد عقب استقالة الوزراء البعثيين من حكومة الـ(ج.ع.م) عام 1959م كما تطرقنا إليه.

[3] - تقرير عثمان سعدي موجه إلى لجنة التنسيق والتنفيذ فيه انكار تصرفات بعض رجال الوفد الخارجي للثورة: القاهرة، 9/8/ 1958، ص ص 10 -11.

وشجبت الـ(ج.ع.م) ممثلة في منظماتها الطلابية قرار السلطات الاستعمارية حل منظمة "الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين"، فما بين 17 و 19 افريل 1959م انعقد مؤتمر فوق العادة بلندن بطلب من "الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين" حضره ممثلوا اثنين وعشرين اتحاداً وطنياً ، اتخذ قرارات استنكر فيها حل "الاتحاد" وشهر بالحرب الفرنسية، وطالب بحل القضية الجزائرية حلاً سلمياً، وخصص إعانات مادية ومنحاً دراسية للطلبة الجزائريين الذين فروا من فرنسا[1]، وبهذا خابت خطط الاستعمار الفرنسي في القضاء على الاتحاد الذي خرج إلى الصعيد العالمي ليفضح مناورات الاستعمار وأساليبه الإجرامية، و قام بحملة واسعة النطاق في الميدان الطلابي لإنارته وطلب مساندته فقد لقي "الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين" دعماً واسعاً من طرف المنظمات والاتحادات الطلابية الدولية بما فيها منظمات الـ(ج.ع.م).

وتجدر الإشارة إلى أنه أثناء مظاهرات 11 ديسمبر 1960م خصصت وزارة التربية والتعليم للـ(ج.ع.م) يوم 17 ديسمبر من نفس العام أول درس في جميع الكليات والمدارس الثانوية والابتدائية لكفاح الشعب الجزائري[2].

وعندما وقع الانفصال عام 1961م بين سوريا ومصر حدد الطلاب الجزائريون موقفهم الواضح من هذه القضية، واعتبروا الانفصال "نكبة العصر" بالنسبة لوحدة العالم العربي واستنكروه بشدة، واعتبروه لا يخدم بأي حال من الأحوال القضية العربية بقدر ما يخدم المصالح الاستعمارية الإمبريالية في الشرق الأوسط[3].

رابعاً– محاولة رئاسة الجمهورية العربية المتحدة تهريب القادة الجزائريين المختطفين(1958– 1961م)

بعد اختطاف طائرة زعماء الثورة في الخارج (بن بلة ، بوضياف، آيت حسين، خيضر) في اكتوبر 1956م تواترت الأخبار عن عمليات تعذيب بشعة تمارسها السلطات الفرنسية ضد الخمسة المعتقلين، فقد نقلت بعض الصحف العربية صوراً وتقارير عمّا يواجهه الزعماء من معاملة غير إنسانية في مكان اعتقالهم بسجن "لاسانتي" (La santè) بباريس الذي بقوا فيه مدة ثلاث سنوات تقريباً حسبما أكد ذلك "ابن بلة" في قوله:[4] « بالتأكيد كانت الفترة الأكبر قسوة من أسرنا هي السنتين ونصف التي قضيناها في لاسانتي ...» دون أن تعاملهم فرنسا كمعتقلين سياسيين.

وهو ما جعل الحكومة المصرية آنذاك – التي وصلتها معلومات مؤكدة خلال سنة 1957م عن سوء أوضاع "بن بلة" ورفاقه في السجن الفرنسي – تفكر في تهريبهم من السجن حفاظاً على أرواحهم لكون هذا يُعد أمراً حيوياً وهاماً بالنسبة للقضية الجزائرية ولمعنويات الشعب الجزائري ومقاتلي جيش التحرير من جهة، ولتغاضي كل من

---

*– ضم المؤتمر وفود كل من: لبنان، المغرب، تونس، العراق، فلسطين، والج.ع.م، الصين، الألمانيتين الشرقية والغربية، بريطانيا، سويسرا، الاتحاد السوفيتي تشيكوسلوفاكيا، فيتنام الشمالية، إيطاليا، الشبيبة الديمقراطية، بولونيا، الطلبة السود بفرنسا، المنظمة الدولية الشيوعية، الندوة العالمية للطلاب، مكتب تنسيق المنظمة الدولية الغربية، وجمعية طلبة شمال إفريقي ا و للإطلاع على كلمة رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة، وبعض الوفود المشاركة في المؤتمر، ينظر، عبد الله حمادي: المرجع السابق، ص ص 103، 125.

[1] – نفسه، ص 127.

[2] – هبة كلاش: المرجع السابق، ص 112.

[3] – عمار هلال: المرجع السابق، ص 89.

[4] – المصدر السابق، ص 125.

السلطات التونسية والمراكشية في طلب الإفراج عن المختطفين من جهة أخرى، لذا بدأ المصريون يفكرون في محاولة تهريب القادة المختطفين، فكانت المحاولة الأولى في أواخر سنة 1957م إلا انها فشلت بسبب لجوء العملية إلى استخدام العنف، ما جعل "فتحي الديب" يعدل عن العرض ويعود إلى القاهرة من روما التي ذهب إليها لدراسة الخطة[1].

إلا أنه بعد قيام الـ(ج.ع.م) أعادت الأخيرة الكرة من جديد بتدبير عملية تهريب جديدة كانت في نهاية شهر ماي من عام 1958م أي بعد وصول الجنرال "ديغول" إلى الحكم في فرنسا عقب تمرد 13 ماي الذي أطاح بالجمهورية الفرنسية الرابعة، فاستغلت الـ(ج.ع.م) هذه الأحداث لتهريب القادة المختطفين الذين تعرضوا لمحاولة اغتيال بعد هذا الإنقلاب، إذ ذكر "بن بلة"[2] في مذكراته «أنه غداة 13 ماي 1958م اغتنمت إحدى لجان الانقاذ العمومي فوضى الساعة وتقدمت لسجن "لاسانتي" لأخذهم فقوبلت بالرفض الصريح».

وكُلف بخطة تهريبهم البكباشي طيار "عصام خليل" مدير مخابرات طيران الـ(ج.ع.م) الذي أخذ في دراسة عملية الهروب التي قدمت لفتحي الديب" المسؤول عن شؤون شمال افريقيا لإبداء رأيه في مدى إمكانية نجاح العملية التي اعتمد في تنفيذها استخدام شخصيتين ألمانيتين مختصتين في تهريب المساجين يعاونهما ثمانية أفراد من الشباب النازي[3]، معتمدين على الاتفاق الذي أتمته إحدى الشخصيتين الألمانيتين المدعو "هانز" مع أحد مديري سجن "لاسانتي" الفرنسي بمشاركتهم في عملية التهريب مقابل استلامه ما يعادل 15000 جنيه بالعملة الصعبة، وتخصيص مبلغ 5000 جنيه للمصروفات النثرية للعملية فيكون المجموع المطلوب 20.000 جنيه عملة صعبة[4].

سافرت الجماعة المعدة للعملية من مصر (إقليم الجنوب) بأسلحتهم وذخيرتهم وبجميع الأوراق اللازمة لنقل السجناء إلى سجن آخر في الشمال الشرقي الفرنسي، واتخذت من المانيا قاعدة مؤقتة ينطلقون منها بعدما قسموا أنفسهم إلى جماعات بقيادة "هانز" وارتدوا ملابس الحرس الوطني الفرنسي المتحرك [5] للتمويه، على أن يستقلوا سيارة مشابهة لسيارات الجيش الفرنسي، رفقة سيارة أخرى لنقل المعتقلين من السجن، وبحوزتهم وثيقة مزورة ومطابقة لأمر طلب نقل المسجونين للتحقيق معهم بقلعة "ميتز" شمال شرق فرنسا، ولضمان نجاح العملية قرروا – حسب الخطة– .احتجاز زوجة وابنة مدير السجن الفرنسي خارج فرنسا كرهينة لضمان عدم تلاعبه ، على أن يعبر "بن بلة" ورفاقه حدود سار بروكن بواسطة سيارة رئيس وزراء السار الحكومية ، وبعد وصولهم إلى "مانهايم" (المركز الرئيسي لنشاط المخابرات الفرنسية) تتحمل الـ(ج.ع.م) عملية نقلهم من إعداد جوازات سفر ووسيلة الإنتقال [6] التي خُطط لها أن تكون جوية.

---

[1] – فتحي الديب: المصدر السابق، ص ص 379– 380.

[2] – المصدر السابق، ص 127.

[3] – فتحي الديب: المصدر السابق، ص 380. في حين ذكر "نبيل أحمد بلاسي" بأن عدد الألمان الذين اسأجرتهم الجمهورية العربية المتحدة للعملية بلغ عشرين (20) ألمانياً كانوا قد خدموا في صفوف الفرقة الأجنبية الفرنسية، ينظر، نبيل أحمد بلاسي: المرجع السابق، ص190.

[4] – فتحي الديب: المصدر السابق، ص 380.

[5] – نبيل أحمد بلاسي: المرجع السابق، ص 190.

[6] – فتحي الديب: المصدر السابق، ص ص 381– 382.

وعقب الترتيبات مكث "هانز" بضعة أيام بالقرب من "سجن الصحة" لدراسة المكان ومراقبة حركة السير حولهُ تحضيراً لتنفيذ الخطة، وأعطى "عبد الناصر" "فتحي الديب" إشارة الضوء الأخضر بتنفيذ العملية فاتصل الأخير بن بلة" عن طريق أحد الوسطاء الذي أطلع "ابن بلة" و"خيضر" على الأمر فكتما السر إلى موعد الهروب بيوم أو يومين[1].

إلا أن العملية تأخرت لمدة أربعة أيام استجابة لطلب "بن بلة" لإمهالهم ثلاثة أيام نظراً لوجود مساعي سلمية للإفراج عنهم، ولتواجد "بوضياف" في المستشفى ومطالبتهم إياه بالعودة إلى السجن، بالإضافة إلى إصرار "بن بلة" على ضرورة معرفة اسم مدير السجن الفرنسي المسؤول المشارك في العملية خوفاً من أن تكون هناك مؤامرة ضدهم، وطالب في الأخير هو وزملاؤه إمهالهم ثمانية أيام أخرى دون اتصال بهم خاصة وأن مدير السجن الفرنسي ألمح له بمعرفته محاولة تهريبهم[2]، وهو ما زاد في قلق مخابرات الـ(ج.ع.م) في خشيتهم من ضعف الشخصية الفرنسية أو تفشي السر مما جعلهم يرسلون زوجة مدير السجن وأولاده إلى القاهرة كرهائن حتى نهاية العملية.

قرر "فتحي الديب" بعدها العودة إلى القاهرة تحاشياً لكشف موقف بقائهم مدة طويلة بمانهايم دون عمل على أن يتصل به الألماني "هانز" تليفونياً حينما يتحدد موعد تنفيذ العملية؛ فكان أن اتصل به الأخير يوم 26 جوان 1958م من ميونيخ واستدعاه فسافر إليه " الديب" رفقة مساعده "عصام خليل"، وبعد وصولهما إلى ميونيخ في 28 جوان، طلب المسؤول الفرنسي المشارك في العملية (مدير السجن) التأكد من وجود المبلغ المطلوب ليطمئن على جدية العملية، مما آثار الشكوك لدى "فتحي"، كما ظهرت موجة من الإرتباك في وسط الألمان* المشاركين في العملية.

إذ أبلغ محامي "ابن بلة" "عبد الرحمن اليوسفي" "فتحي الديب" بأن العملية أصبحت مكشوفة وأن السلطات الفرنسية ألقت القبض على أحد الألمان الثمانية على مقهى مقابل لسجن "لاسانتي" وبعد تعذيبه في الإستجواب اعترف بتفاصيل العملية ، وأن تأجيلها يرجع إلى هذا السبب (يعني اعتراف الألماني) حينها واجه "فتحي الديب" المسؤول الألماني "هانز" بما علمهُ من اكتشاف أمر العملية، فصارحه الأخير بأن العملية تحتاج إلى مجازفة ، وأن لكل عملية تهريب ضحاياها، مما جعل "فتحي الديب" يقرر إيقاف العملية خوفاً على حياة المساجين وعلى سمعة الـ(ج.ع.م)، وأمر بسحب كل من له ضلع في تنفيذها من فرنسا بأسرع وسيلة[3].

وأبرق لعبد الناصر" قائلاً:[4] « قرر الأطباء نظراً لحالة المريض العزوف عن إجراء أي عملية جراحية » ، فأمر الأخير بإلغاء المخطط ، إذا كانت المحاولة فيها مساس بحياة المساجين الجزائريين، وفي الحقيقة لم يستبعد المسؤولون في

[1] – نبيل أحمد بلاسي: المرجع السابق، ص 190.

[2] – فتحي الديب: المصدر السابق، ص ص 282– 283.

*– كان من أسباب القلق الرئيسية بشأن العملية هو عدم الثقة في أفراد الكوماندوز باستثناء "هانز" الألماني الذي أوهم رجاله بأن العملية تستهدف تهريب عصابة دولية، ينظر، نبيل أحمد بلاسي، ص 191.

[3] – فتحي الديب: المصدر السابق، ص 383.

[4] – فتحي الديب نقلاً عن، نبيل أحمد بلاسي: المرجع السابق، ص 191.

الـ(ج.ع.م) هذا الأمر خاصة بعدما تبين لهم عدم الثقة في أفراد الكوماندوز (فرق التدخل السريع) الذين كان بإمكانهم التعرف على "ابن بلة" خلال عملية التهريب والوشاية به أو بيعه للسلطات الفرنسية،

إذن يبدو واضحاً أن العملية كان فيها مجازفة وخطر على حياة المساجين الجزائريين، كما أنها تمس بسمعة الـ(ج.ع.م) في الأوساط الدولية بعد معرفة فرنسا بها عن طريق استنطاق أحد المتعاونين الألمان المقبوض عليه، لذا قرر "فتحي الديب" ورجاله عدم المضي فيها ، وأفهم الألمان بتأجيل العملية لحين إعادة النظر فيها، وأعطى لكل منهم مرتب شهر كامل سلمه لعصام خليل" للتصرف معهم وغادر "ماتهايم" رفقة الوسيط السويسري والمحامي "عبد الرحمن اليوسفي" الذي كلفه بالسفر إلى باريس لإبلاغ "بن بلة" ورفاقه ب سبب إيقاف عملية التهريب وهو الحفاظ على حياتهم وأن الـ(ج.ع.م) لن تتوقف في محاولاتها في تهريبهم.

ورغم فشل العملية إلا أنها رفعت من معنويات "بن بلة" ورفاقه بإمكان تخليصهم من السجن والإحساس بأن هناك من يقف بجانبهم ويدعم قضيتهم ويحركها كمعتقلين سياسيين بعدما لم تجد حكومتهم المؤقتة آذاناً صاغية لإطلاق سراحهم.

ويبدو أن عملية التهريب قد وصل صداها إلى "ديغول" لذا قرر الأخير بتحويل "بن بلة" ورفاقه في مارس 1959م من سجن "لاسانتي" إلى جزيرة "اكس" (Aix)أين تعرضوا لمحاولات التآمر على الرغم من تحسن شروط حياتهم حسب "بن بلة"، فقد كان يحرسهم مئتا دركي متنقلون بجزيرة "اكس" كانوا يتخذون احتياطات متشددة حفاظاً على حياتهم أكثر من الحيلولة دون فراراهم[1].

وكان الهدف من نقلهم إلى جزيرة "اكس" هو عزلهم وعرقلة الإتصال بهم حسبما صرح به موكلهم "عبد المجيد شاكر" الذي زارهم هناك وطالب بإطلاق سراحهم قائلاً: [2] «إن بقاءهم رهن الاعتقال لا يعني غير الاعتراف بالقرصنة التي توهم رجال الجمهورية [يقصد الفرنسية] انهم سيكسبون منها نصراً ... ».

وفي جزيرة "اكس" ظل القادة المختطفون على صلة بالـ(ج.ع.م) حيث أرسل "بن بلة" و"خيضر" في نوفمبر 1959م رسالة إلى "فتحي الديب" طالباه فيها مع"كريم بلقاسم" إيضاح الظروف الخطيرة التي تمر بها القضية الجزائرية، وتشجيع المعارضة في المغرب لإثارة قضية اختطافهم من جديد أمام الرأي العام المراكشي لكشف النقاب عما دُبِّر ضدهم بين القصر المغربي والاستعمار الفرنسي، وبالتالي زلزلة موقف العرش المغربي وإثارة الجماهير المغربية لمباشرة الكفاح المسلح من جديد ليساند الكفاح الجزائري، مع تحميلهم المسؤولية كلها للملك المغربي وللحكومة المؤقتة المتراخية في الضغط على ملك المغرب لإثارة قضيتهم بعدم استغلالها للمعارضة المغربية[3].

قام الزعماء المعتقلين خلال اعتقالهم بإضرابات جوع كثيرة مواجهةً لمعاملة فرنسا الاستعمارية في السجون وبهدف أن يُؤَمِّنوا لإخوانهم ولهم حقوق المعتقلين السياسيين، فحولوا من جزيرة "اكس" إلى ضفاف لالوار"

[1] – أحمد بن بلة: المصدر السابق، ص ص 125- ، 127.

[2] – عبد المجيد شاكر نقلاً عن، الهادي ابراهيم المشيرقي: المصدر السابق، ص 553.

[3] – فتحي الديب: المصدر السابق، ص ص 453- 454.

(Laloire) أين عاشوا ببلدة "تيركان" (Turquant) من مارس 1961م إلى نهاية ديسمبر من نفس العام ثم نُقلو إلى "أولنوا" في المنطقة الباريسية (Aulnoy) أين تابعوا مراحل مفاوضات ايفيان[1].

ومن جهتها لم تغفل الحكومة المؤقتة الجزائرية عن قضية القادة الخمسة المعتقلين ، إذ كان مطلب تحريرهم على جدول الأعمال دائماً خلال مراحل المفاوضات الجزائرية – الفرنسية لتحصين الجبهة الداخلية ونجاح المفاوضات خاصة وأن فرنسا كانت تَأْنَفُ عن إطلاق سراحهم بل كانت تتمنى أن تعتقل بقية القادة الآخرين لكي تقطع رأس جبهة التحرير الوطني وتهزمها[2].

إن فشل الـ(ج.ع.م) في تهريب "بن بلة" ورفاقه في جوان 1958م لم يعنِ أبداً استسلامها وتخليها عن قضيتهم، وإنما حاولت جاهدة العمل على تهريب الزعماء الخمسة المختطفين والمعتقلين بفرنسا عام 1960م وتحريك قضيتهم ما جعل فرنسا تعمل على تحسين معاملتهم خاصة في فترة المفاوضات مع الحكومة المؤقتة خشية من الضغط العالمي من جهة، وللدور الذي كان يقوم به الزعماء المختطفين في توجيه دفّة المفاوضات من جهة أخرى .

وخلال المفاوضات الجزائرية – الفرنسية تعرض "ابن بلة" ورفاقه لمؤامرات المنظمة السرية الإرهابية ، التي هددت باختطاف واغتيال القادة المعتقلين باعتبارهم العقبة الكؤود في تحقيق هدفهم بشأن الإبقاء على الجزائر فرنسية، وهنا عملت سفارة الـ(ج.ع.م) بسويسرا على تحذير القادة المعتقلين والوفد الجزائري المفاوض خلال تحركاتهم[3] من مغبة الوقوع في مصيدة المنظمة الإرهابية (O.A.S).

ظل القادة المختطفون رهن الاعتقال إلى غاية تاريخ وقف إطلاق النار من الجانبين الجزائري والفرنسي في 19 مارس 1962م أين أطلق سراحهم بعد خمسة سنوات ونصف تقريباً من الاعتقال.

خامساً– التأييد على المستوى الإعلامي* (الاذاعة– الصحف – التلفزيون).

ساهمت الـ(ج.ع.م) على مستوى إعلامها الرسمي في تأييد ودعم الثورة الجزائرية معنوياً، فقد وظفت الإعلام كسلاح للضغط على فرنسا الاستعمارية لمنح الجزائر استقلالها، كما وظفته لصالح الثورة في نفس الوقت لكسب التأييد الشعبي والدولي لها، وتعبئة الجماهير الشعبية في الـ(ج.ع.م) حول الثورة الجزائرية وإطلاعها على حقيقة ما يجري من صراع مسلح مع العدو الفرنسي، فقد مثلت وسائل الإعلام المختلفة للـ(ج.ع.م) من سمعية وبصرية أو مكتوبة متنفساً للجزائريين الذين كانوا مقيدي حرية التعبير في بلادهم نتيجة الاضطهاد الاستعماري والذين وجدوا في الإعلام خاصة الإذاعة* سلاحاً لمواجهة الدعاية** الاستعمارية وإحباطها.

---

[1] – أحمد بن بلة: المصدر السابق، ص ص 125– 126.

[2] – رضا مالك: المصدر السابق، ص 149.

[3] – الهادي ابراهيم المشيرقي: المصدر السابق، ص 528.

*– يعتبر الإعلام بوسائله المختلفة أحد أوجه الكفاح وأكثرها مقدرة على دحر الخصوم وإلحاق الهزيمة به لما يلعبه من دور في تعبئة وتوعية الجماهير لتلتف حوله، ينظر، فائزة بكار: المرجع السابق، ص 2.

فجزء كبير من وسائل الإعلام لل(ج.ع.م) كان مخصصاً للثورة الجزائرية يومياً باعتبارها قضية عربية، فيكفي مثلاً أن "صوت العرب" في القاهرة كانت الإذاعة التي انتشر منها خبر الثورة الجزائرية، وانطلق منها صوتها المدوي للعالم، لذا وجد تجاوباً وصدىً عميقاً في نفوس الجزائريين كسلاح مسموع في مواجهة الدعاية الفرنسية الشرسة دعمت الثورة الجزائرية بنقل برامج مضادة للفرنسيين والاستعمار الفرنسي[1] خاصة بعد تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة في سبتمبر 1958م.

كانت إذاعة "صوت العرب" تُكَرِّس ساعات كاملة من بثِّها لأخبار حرب التحرير الجزائرية ودعايتها الدولية بأمر من قيادة الـ(ج.ع.م)، فكانت تخصص برنامجاً يومياً على الساعة الثانية عشر مساءً حول الثورة الجزائرية لمضاعفة تدعيم وتعبئة شعب الـ(ج.ع.م)*** خاصة والشعب العربي بصفة عامة للوقوف بجانب إخوانهم بالجزائر خاصة وأن الثورة الجزائرية قد واجهت ما بين 1958- 1962م حرباً نفسية ودعائية شرسة من طرف الاستعمار من دعوة جيش التحرير للاستسلام لما يسمى بالدعاية السوداء ، واتهام الحكومة المؤقتة بالعمالة للشيوعية وتعتيم وتمويه للحقائق وتضخيمها، ففي يوم 30 مارس 1958م المصادف ليوم التضامن مع الجزائر أحْيَت "إذاعة صوت العرب" هذا اليوم بالترحيب وخصصت لهُ ساعات وأفادت الإذاعة من صوتها أن "عبد الناصر" تخلى عن مرتبه لمدة شهر كامل لتغذية معركة الجزائر، فكان للخبر الذي أذيع منها وقعه في قلوب العديد من العرب الذين ساروا على خطى "عبد الناصر" كما كان حافزاً على جَرِّ العديد من أبناء شعب الـ(ج.ع.م) للتخلي عن مرتباتهم لصالح الثورة الجزائرية.

وفي نفس اليوم (30 مارس 1958م) توقفت إذاعة الـ(ج.ع.م) بالقاهرة عن بثها تضامناً مع الجزائر ، وبعد استئناف عملها كان أول برنامج قدِّم فيها هو نشيد "لتحيا الجزائر وشعب الجزائر"[2].

كانت "إذاعة القاهرة" منبراً لأبناء الجزائر وأبناء شعب الـ(ج.ع.م) للتعبير عن تأييدهم الكامل للثورة الجزائرية والتضامن مع الشعب الجزائري، ومنبراً لصب جام غضبهم ونقمتهم على المحتل الفرنسي والدعوة لمحاربته ومقاطعته

---

*- حاول الجزائريون عام 1958م إنشاء إذاعة، حيث كلف "عبد الحفيظ أمقران" ضابط التموين بإنشاء إذاعة سرية بواسطة جهاز الإرسال(RGC9) بالولاية الثالثة لمواجهة الحرب النفسية التي شنها العدو الفرنسي على المجاهدين من سلم الشجعان، سميت (بصوت الجزائر المجاهدة من قلب الجزائر) كانت تبث حصة ليلية بالعربية والأمازيغية والفرنسية، وظلت إلى غاية 9 ديسمبر 1958م عندما استشهد ثلاثة مجاهدين عاملين بالجهاز ، ينظر، عبد الحفيظ أمقران: المصدر السابق، ص ص 89- 90. وفي نوفمبر 1960م حاولت الحكومة المؤقتة بالتنسيق مع هيئة الأركان العامة احداث شبكة إذاعية، إلا أن فعالية الاتصالات ظلت ناقصة إلى غاية ديسمبر 1960م نظرا لغياب الإطارات، وبداية من جانفي 1961م أصبحت ذات جدوى وهو ما ساعد على إرسال تعليمات للولايات وتوجيهها وإبلاغها بنشاط الحكومة المؤقتة، وتم ما بين 1960 /أوت 1961م تأسيس 20 محطة للبث الإذاعي بالحدود الغربية مجهزة بـ(AN/GRC9) و15 أخرى بالحدود الشرقية وثلاثة محطات بالحدود الجنوبية ومحطتين بمالي وكوناكري مزودة بتقنيين، ينظر، علي أحمد مسعود: المرجع السابق، ص ص 52، 80.

**- الدعاية (Propaganda): مصطلح يعني توجيه مجموعة مركزة من الرسائل بهدف التأثير على آراء أو سلوك أكبر عدد من الأشخاص وهي مضادة للموضوعية في تقديم المعلومات، وعادة ما تعتمد الدعاية على إعطاء معلومات ناقصة للتأثير على الأشخاص عاطفياً، ينظر، فائزة بكار: المرجع السابق، ص 11.

[2]- Hartmut Elsenhans: La Guerre D' Algèrie 1954 – 1962, op. cit, pp 80 – 81.

***- من ذلك ما ذكره القيادي الإخواني السوري"عدنان سعد الدين" من أنهم كانوا يتابعون أخبار القتال في الجزائر الذي اشتد مع حلول سنة 1959م من صوت العرب التي أيدت كفاح الجزائريين، حتى ساعة توقف الإذاعة في وقت متأخر من كل ليلة، ينظر، عدنان سعد الدين: المصدر السابق، ص 71.

[2] - المجاهد: ع(22)، 15 افريل 1958، ص 6.

فقد أذاع شيخ الأزهر "عبد الرحمن تاج" بمناسبة (يوم الجزائر) (30 مارس 1958م) مرها نداء إلى كافة المسلمين وحكوماتهم يطالبهم بالتعاون المشترك لوضح حدّ للمجازر المرتكبة في الجزائر [1]؛ ووجهت وكالة أنباء الشرق الأوسط(Middle East News Agency)* في نفس اليوم نداءً لجميع وكالات الأنباء قالت فيه: [2] «إننا نهيب بوكالات الأنباء في العالم أن تؤيد فيما تذيعه عن حركة التحرير الجزائرية الدوافع الشريفة التي تمكن في ضمائر أصحابها وتحرك إرادة الشعب الباسل، وتستطيع هذه الوكالات أن تؤدي دوراً رئيساً في تبصير الرأي العام العالمي بحقيقة هذا الحركة التي يتحرك ضميرها لينقذ الملايين المهددين في الجزائر ولينصف شعباً يتطلع إلى الحرية ليساهم في دعم السلام، فعلينا أن نساهم في إطفاء النار قبل أن تصبح حريقاً يهدد مصير الإنسان».

فكان لهذا النداء صداه في تحريك ضمائر الشعوب المحبة للسلام والتي سارعت في ذلك اليوم إلى دعم الجزائر بكل ما تقدر عليه خاصة الإفريقية منها والأسيوية.

ودعم هذا الموقف الإعلامي للـ(ج.ع.م) ازدياد اهتمام الثورة الجزائرية بالقطاع الإعلامي مع مطلع سنة 1958م حيث زوَّدت هذا القطاع بتجهيزات حديثة كالكاميرات والمسجلات وغيرها من الآلات الحديثة التي من شأنها أن تنقل أحداث الثورة الجزائرية مصورة مسموعة إلى الرأي العام العالمي [3].

فعند تكوين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958م اندمج مكتب جبهة التحرير الوطني للصحافة والإعلام في القاهرة الذي تكون منذ سنة 1956م للتعريف بالثورة الجزائرية إعلامياً في أجهزة وزارة الإعلام تحت إشراف وزير الإعلام الجزائري " امحمد يزيد"، وأصبح للثورة برنامج يومي بصوت العرب هو (هنا صوت الجمهورية الجزائرية)، وهو عبارة عن تعليق سياسي تولى إعداده وانجازه "إبراهيم غافة" موجَّها إلى الرأي العام الدولي خاصة في أوروبا، وبرنامج آخر باللغة الدارجة الجزائرية وهو عبارة عن تعليق يومي يبث في ختام البرنامج العام لصوت العرب، غير أنه لم يدم سوى ستة أشهر [4].

---

[1] – المجاهد: ع(22)، 15 افريل 1958، ص 6.

*– **وكالة أنباء الشرق الأوسط**: (Middle East News Agency): هي وكالة الأنباء الرسمية المصرية تأسست في 15 ديسمبر 1955م كشركة مساهمة تملكها دور الصحف المصرية وبرأس مال لم يتجاوز في ذلك الوقت 20 ألف جنيه مصري، ثم قامت الحكومة المصرية بشراء 50% من رأس مال الوكالة وفي 8 فبراير 1956 صدر قرار مجلس الوزراء المصري بإنشاء الوكالة رسمياً، وفي 16افريل 1956 بدأت الوكالة بث نشراتها على أجهزة التيكرز كأول وكالة إقليمية في الشرق الأوسط، وفي عام 1960صدر قرار بتأميم الوكالة وأصبحت تتبع وزارة الإعلام حتى استقر وضعها عام 1978كمؤسسة صحفية قومية تتبع مجلس الشورى المصري مثلها في ذلك مثل باقي المؤسسات الصحفية القومية، تقدم خدماتها الفنية من خلال ثلاثة أقمار اصطناعية هي نايل سات عرب سات وهوت بيرد، وتبث الوكالة يومياً وطوال أربع وعشرين ساعة ما يقارب ربع مليون كلمة باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية، وتصل خدماتها الإخبارية إلى جميع أنحاء العالم، ويتلخص عمل الوكالة في الحصول على الأنباء والأخبار من مختلف المصادر في الداخل والخارج وبثها وتسويقها باعتبارها وكالة أنباء إقليمية، ينظر، **وكالة أنباء الشرق الأوسط** – ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، الرابط/ https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%88%D9%83%D8%A7%D9%84%D8%A9_%D8%A3%D9%86%D8% تاريخ التصفح/ 25 /11/ 2017 على الساعة 15:30.

[2] – وكالة أنباء الشرق الأوسط نقلاً عن، المجاهد: ع(22)، 15 افريل 1958، ص 6.

[3] – عمار هلال: المرجع السابق، ص ص 60- 61.

[4] – فائزة بكار: المرجع السابق، ص 52.

وإلى جانب هذا وظفت إذاعة "صوت العرب" في التحسيس بقضية القادة المختطفين والتعاطف معهم، ففي اكتوبر 1960م أذاعت أغنية جماعية تمجد الخمسة المختطفين (بن بلة ورفاقه) كُتِبَتْ خصيصاً للرفع من معنوياتهم[1].

عملت "صوت العرب" على التعريف بالثورة الجزائرية وأهدافها النبيلة لتحقيق الاستقلال والحرية وإقامة الدولة الجزائرية المستقلة في إطار المبادئ الإسلامية، وفي متابعة تطوراتها ونقل أخبارها إلى العالم، كما تصدَّتْ لجميع المؤامرات التي كانت تحُاك ضد الثورة الجزائرية من الداخل والخارج، فقد كان لها دور كبير في دعم الثورة الجزائرية معنوياً على المستوى العربي والخارجي منذ اندلاعها إلى غاية استقلال الجزائر باعتراف العديد من أبناء الشعب الجزائري أنفسهم والأمة العربية، فمنها أذيع بيان أول نوفمبر ، ومنها أذيع أول خطاب للحكومة المؤقتة فحازت بهذا شرف السبق في الإعلام العربي في تدويل القضية الجزائرية ومناصرتها إعلامياً، ومنحت الثورة الجزائرية شهرة واسعة في الأوساط الإعلامية العربية والدولية آنذاك.

غير أن "صوت العرب" لم تستعمل في مناصرة القضية الجزائرية فحسب ، وإنما استعملها النظام الحاكم في الـ(ج.ع.م) في مواجهة معارضيه ومنتقديه من رجال الحكومة المؤقتة وعلى رأسهم الباءات الثلاث وغيرهم من المعارضين العرب كالرئيس التونسي "بورقيبة"، كما استعملها في مواجهة المعارضين للسياسة الناصرية في إقليم الشمال (سوريا) خاصة الشيوعيين، فقد كان "عبد القادر حاتم" وزير الدولة المسؤول عن الإذاعة والإعلام العربي للـ(ج.ع.م) جاهزاً على كل حال لشن أي حملة إعلامية ضد من يعارض "عبد الناصر"، وبأوامر من الأخير ذاته مثلما فعل مع "بورقيبة" والباءات الثلاث في نوفمبر 1959م*.

وبالموازة مع "صوت العرب" لعبت وسائل الإعلام لإقليم الشمال (سوريا) التي كانت هي الأخرى حاضرة ومتتبعة لأحداث الثورة ومعلقة عليها دوراً لا يقل عن إذاعة العرب في إقليم الجنوب، فقد كثَّفت سوريا دعمها الواسع والمطلق التعبوي للقضية الجزائرية بما فيها تخصيص ساعة يومياً في "إذاعة دمشق" شارك فيها سوريون وطلبة جزائريون من أجل التعريف بالقضية الجزائرية تحت إشراف "محمد أبو القاسم خمار"، تضمن البرنامج الذي كان يبث باسم (هنا

[1] – فتحي الديب: المصدر السابق، ص 485.

*– للإطلاع على التفاصيل ينظر، فتحي الديب: المصدر السابق، ص 452.

صوت الجمهورية الجزائرية)* – كما في إقليم الجنوب – أخباراً عسكرية وتعليقاً سياسياً وتحليلاً إخبارياً تتخلله أغانٍ حماسية، مع تخصيص ركن خاص يسمى (إجابة المستمعين) للإجابة عن الأسئلة المطروحة حول خط موريس ومعهد ابن باديس ودور الطلبة الجزائريين في الثورة، ومكانة اللغة العربية في الجامعة الجزائرية، وظل البرنامج – الذي كان يتميز بعمل إعلامي حرّ لم يخضع لأي رقابة – قائماً إلى غاية الانفصال أين توقف سنة 1961م**، وقد أعرب "محمد الغسيري" ممثل جبهة التحرير الوطني بدمشق الذي أسهم فيه عن أهمية ذلك البرنامج الذي تابع أيضاً نقل تصريحات قادة الحكومة المؤقتة والتطور السياسي للقضية الجزائرية في المحافل الدولية، معبراً عن سعادته وسعادة الحكومة المؤقتة بأن يكون للجزائر صوت ينطلق من عاصمة إقليم الشمال (دمشق) ليحمل للجمهور العربي صورة حية عن الثورة الجزائرية[1].

كما وظف إعلام الـ(ج.ع.م) على نطاق واسع خلال إحياء الأسابيع الخاصة بالجزائر بهدف جمع أكبر قدر من التبرعات لصالح الشعب الجزائري، فخلال إحياء يوم الجزائر (30 مارس 1958م) تناولت أجهزة إعلام الـ(ج.ع.م) جوانب مهمة من تاريخ النضال الجزائري، وقرارات الأمم المتحدة فيما يتعلق بالقضية الجزائرية، كاشفة السياسية الفرنسية المنتهجة حيالها.

ولم يقتصر الدعم الإعلامي للثورة الجزائرية في الـ(ج.ع.م) على الإعلام المسموع بل تعداه إلى الصحافة المكتوبة التي كانت أحد وسائل الدعم المعنوي أيضاً، ساهمت في خدمة الثورة الجزائرية وإبراز صورتها الحقيقية للعالم وللرأي العام العربي، بما نشرته من مقالات في مختلف صحف الـ(ج.ع.م) تدعو شعبها والأمة العربية إلى مساندة الجزائريين وجمع التبرعات والإعانات لدعم كفاحهم، وحث الحكومات العربية على تقديم المساعدات للثورة الجزائرية ومحاربة السياسة الفرنسية بكل أشكالها، خاصة في الفترة ما بين (1958– 1960م) أي قبل تأميم أغلبها في 24 ماي 1960م، فصحافة إقليم الجنوب وعلى رأسها "جريدة الأهرام" برئيس تحريرها آنذاك "محمد حسنين هيكل" كانت السباقة في الإعلان عن اندلاع الثورة في الجزائر وواكبت أخبارها منذ اندلاعها عام 1954م إلى غاية الاستقلال عام 1962م، وكان اهتمامها كبيراً بكل ما يحدث من تطورات سياسية وعسكرية وحتى اجتماعية داخل الجزائر، وبذلك مثلت صوت الجزائر بالخارج والمدافع الحقيقي عن القضية الجزائرية أمام الرأي العام العالمي، إلى جانب صحف: "الجمهورية"، "روز اليوسف"، "الأخبار" و"الشعب" وغيرها من صحف إقليم الجنوب التي تابعت أخبار الثورة وروجت لها وحثّت الشعوب العربية على مناصرتها ودعمها مادياً ومعنوياً[2].

ونفس الدور أدته صحف إقليم الشمال كصحيفة "المنار"، وجريدة "النضال" وجريدة "البعث" التي تابعت تطورات الموقف في الجزائر، ومطالب الثوار الجزائريين، وقرارات المؤتمرات العربية والإفريقية التي طرحت فيها القضية

---

*– **ينظر الملحق رقم: ((34)) صور لنماذج البيانات التي كانت تذاع من صوت الجزائر بدمشق.**

**– توقف البرنامج بسبب رغبة النظام الانفصالي في سوريا اخضاع البرنامج لمراقبته، وهو ما رفضته البعثة الجزائرية ينظر، فائزة بكار: المرجع السابق، ص 55.

[1] – صالح لميش: الدعم السوري لثورة التحرير الجزائرية، المرجع السابق، ص 328.

[2] – عبد الكريم بوصفصاف: الثورة الجزائرية في الصحافة العربية، (ج2)، ص 179.

الجزائرية من اندلا ع الثورة التحريرية إلى غاية سنة 1960م بنشر البلاغات العسكرية والمعلومات عنها، داعية إلى تقديم المساعدة للجزائر وردع سياسة فرنسا، خاصة جريدة "المنار"، ووجهت العديد من الرسائل إلى الرأي العام الفرنسي تدعوه إلى تحكيم عقله ومطالبة حكومته بالكف عن ما تمارسه في الجزائر، وكان موقفها هذا مترجماً للموقف الرسمي لل(ج.ع.م) الداعم للثورة الجزائرية، فعندما عرضت الحكومة الفرنسية مثلاً فكرة تقسيم الجزائر بين المسلمين والفرنسيين المعمرين علقت "جريدة البعث" منبهة إلى خطر للمشروع الذي يهدف إلى القضاء على العنصر العربي في الجزائر قائلة[1]: «إن تقسيم الجزائر إلى منطقتين عربية وفرنسية هو بطبيعته عمل عدواني يقوم على مغالطة تاريخية ذلك أن الفرنسيين في الجزائر يمثلون الأقلية الضئيلة، لم يكن لها شأن لولا دعم القوات العسكرية لها، وتشجيع السلطات الاستعمارية التي مهدت لها السبيل للسيطرة على خيرات تلك البلاد ... الحقيقة أن كل محاولة من هذا النوع لا يمكن أن تحل مشكلة الجزائر من الناحية السياسية، والمشروع في حدّ ذاته سيقضي على الأمن نهائياً في الجزائر».

واستمرت صحافة الـ(ج.ع.م) في متابعة نشر تطورات القضية الجزائرية ، فخلال انعقاد الدورة الـ(13) للأمم المتحدة في أوائل 1958م كتبت "صحيفة الشعب" لإقليم الجنوب مقالاً أكدت فيه أن شعب الجزائر مصمم على كفاحه حتى يحقق استقلاله، وأن الشرط الأساسي لوقف إطلاق النار بين الجزائر وفرنسا هو الاعتراف باستقلال الجزائر دون قيد أو شرط، وقبل انعقاد الدورة الـ(15) للأمم المتحدة كتبت "صحيفة الجمهورية " عام 1960م مقالاً نبهت فيه الدول العربية والإفريقية والمحبة للسلام والحرية أن تقف بجانب القضية الجزائرية [2]، كما تابعت تطورات الثورة الجزائرية فقد أبرزت جريدة "الأخبار المصرية" عام 1958م ما يحدث في الجزائر من حرب دامية مطالبة بالوقوف إلى جانب الشعب الجزائري حتى يحقق استقلاله، واقترحت تشكيل لجنة أول أفواج الحجيج للأراضي المقدسة لجمع تبرعات الحجيج للثورة الجزائرية، وبانضمام تونس والمغرب الأقصى إلى الجامعة العربية في اكتوبر 1958م علقت صحيفة الأخبار قائلة: "ستلتحق بهما الجزائر"، وكتبت جريدة الأهرام عن العام السادس للثورة مشيدة بقوتها وانتصاراتها التي اضطرت "ديغول" إلى الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره[3].

وتعليقاً على انقلاب الجنرالات ضد "ديغول" في افريل 1961م كتبت جريدة الأهرام بعنوان عريض: **"سالان يظهر فجأة في تلفزيون الجزائر، القائد الهارب يدعو الفرنسيين لهجوم نهائي ضد ديغول، خصوم ديغول يعطلون التلفزيون لمنع إذاعة خطبه"**[4].

[1] – جريدة البعث نقلاً عن، صالح لميش: الدعم السوري لثورة التحرير الجزائرية، المرجع السابق، ص ص 296 – 297.

[2] – صالح لميش: الثورة الجزائرية في الإعلام العربي "مصر أنموذجا"، المرجع السابق، ص 109.

[3] – نفسه، ص ص 112- 113.

[4] – الأهرام: ع(27312)، 21 سبتمبر 1961، المصدر السابق، ص 5.

وحظيت الشخصيات الثورية الجزائرية باهتمام بالغ في صحافة الـ(ج.ع.م) نذكر على سبيل المثال – لا الحصر – المناضلة "جميلة بوحيرد" * التي لقت تعاطفاً من قبل شعب الـ(ج.ع.م) اتجاه قضيتها بعد صدور حكم الإعدام ضدها عام 1957م حيث نقلت جريدة الأهرام في عددها الصادر في مارس 1958م دعوى إقليم الشمال لوقف إعدام "جميلة" وذلك من خلال برقيتين أُرسل بهما إلى الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك "همرشولد" ناشده فيها الإقليم التدخل لوقف إعدام جميلة، وأخرى وجهها إلى العالم تناشده دعوة المسؤولين الفرنسيين وقف تنفيذ هذه الجريمة الشنعاء[1].

وتابعت صحافة الـ(ج.ع.م) الاحتفالات بأيام الجزائر وأسابيعها التي كانت تقام في البلدان العربية بصورة عامة والـ(ج.ع.م) بصورة خاصة تضامناً مع الشعب الجزائري، حيث دعت شعب الـ(ج.ع.م) والشعوب العربية بمضاعفة تبرعاتها للثورة الجزائرية، كما تابعت جهاد الشعب الجزائري ونقلت صوراً من الاضرابات والمظاهرات التي كان يقوم بها بين الحين والآخر استنكاراً للممارسة الاستعمارية الفرنسية، وأيدت المواقف العربية الإيجابية اتجاه القضية الجزائرية وعاضدتها، خاصة فيما يتعلق بقرارات الجامعة العربية، فبمناسبة انعقاد مؤتمر وزراء الخارجية العرب ببغداد عام 1960م أشادت صحيفة "الأخبار المصرية" بالقرار الذي اتخذه المؤتمر بتأييد القضية الجزائرية، ومطالبة دول الحلف الأطلسي بالكف عن دعم فرنسا ضد الجزائر ، واعتبرته نصراً رائعاً للقضية الجزائرية، وانتقدت سياسة فرنسا الهادفة إلى تحويل الجزائر إلى حقل لتجاربها النووية معتبرة قيامها بذلك جريمة ضد الإنسانية[2].

وبمناسبة الإعلان عن قيام الحكومة المؤقتة الجزائرية في سبتمبر 1958م اعتبرت صحافة الـ(ج.ع.م) قيامها حدثاً مهماً وخطوة إيجابية في نضال الشعب الجزائري، فقد أعربت "جريدة الأخبار" المصرية أن حكومة الجزائر الوليدة ليست العشرين وزيراً الذين تألفت منهم بل هي أهل الجزائر كلهم، وأكدت "جريدة الشعب" المصرية أن تأسيسها دليل على أن الشعب الجزائري له كيان وشخصية مستقلة، داعية الشعب العربي لأن يتكتل حولها، وتابعت الصحافة المصرية – السورية مراحل المفاوضات الجزائرية – الفرنسية مؤيدة حق الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال، منتقدة مناورات "ديغول"[3] التي كانت تعرقل مسار المفاوضات بين الحين والآخر، معلنة بأن القضية الجزائرية لم تصبح مرهونة بإرادة "ديغول" والمناورات التي يجريها، وإنما أصبحت شأن الجزائريين، ومن ناصرهم من حكومات العالم.

---

*– **جميلة بوحيرد:** مناضلة وفدائية جزائرية ولدت عام 1935م بالجزائر العاصمة من عائلة وطنية، انضمت إلى جبهة التحرير الوطني عام 1956م لتلتحق بالثورة لتعمل إلى جانب "ياسف سعدي" و"علي لابوانت" ألقي عليها القبض يوم 9 افريل 1957م إثر اصابتها برصاصة وبحوزتها وثائق هامة تخص جبهة التحرير الوطني، ووثائق أخرى موجهة إلى المجاهد "عبان رمضان" ومبلغ مالي قدره 800.000 فرنك فرنسي، تعرضت لتعذيب وحشي على يد المظليين حكم عليها بالإعدام في 15 جويلية 1957م مع "جميلة بوعزة"، تعتبر مواطنة شرف في سوريا والعراق ،كانت جميلة موضوع كتابات كثيرة شعراً ونثراً ، ينظر، فطيمة بوقاسة: جميلة بوحيرد الرمز الثوري في الشعر العربي المعاصر ، ماجستير في أدب الحركة الوطنية، إشر: يوسف وغليسي: جامعة منتوري، كلية الآداب واللغات، السنة الجامعية: 2006/ 2007 ص ص 72، 75.

[1] – الأهرام، 8 مارس 1958، المصدر السابق، ص 4.

[2] – صالح لميش: الثورة الجزائرية في الإعلام العربي "مصر أنموذجا"، المرجع السابق، ص 119.

[3] – نفسه، ص ص 121- 122.

وساهم كتاب الد(ج.ع.م) وأدباؤها وإعلاميها في الدفاع عن القضية الجزائرية عبر الصحافة حيث وجدوا فيها ساحة واسعة للتعبير عن إحساسهم وشعورهم تجاه الأمة العربية وقضاياها من أمثال :"مصطفى أمين" الذي كتب في صحيفة الأخبار مقالاً عام 1959م اتهم فيها فرنسا بأنها عدوة العرب فقال: [1] «أعلنت فرنسا عدوة للعرب جميعا إنها تعتقد أن القومية العربية هي التي كفنت امبراطوريتها ودفنتها في التراب، والجنرال ديغول يريد بعث الإمبراطورية من جديد» مؤكداً بأنها لا يمكنها العودة إلا إذا عادت عقارب الساعة للوراء، وتحول العرب من المنتصرين إلى المنهزمين مذكراً بمبادئ الثورة الفرنسية التي تنكرت لها فرنسا في الجزائر ، والصحفي "محمد حسنين هيكل" الذي خصص جزء هام من مقالاته في "الأهرام" للتعريف بالقضية الجزائرية فعن تعثر المفاوضات الجزائرية الفرنسية في إيفيان الأولى كتب مقالاً مطول في الأهرام عن تاريخ المفاوضات الجزائرية – الفرنسية خلص فيه إلى إبراز موقف الد(ج.ع.م) من ذلك بقوله:[2] «إن موقفنا قد حدده جمال عبد الناصر في خطابه أمام مؤتمر الشعوب الإفريقية، نؤيد كل محاولة لإعادة السلام إلى الجزائر، ونريد سلاماً على التضحيات التي قدمها شعب الجزائر وهو أقدر من يستطيع أن يقيم تضحياته ونضاله»، وقام بمجموعة من التحقيقات في نقل واقع الثورة الجزائرية إذ قابل بعض المجاهدين على التراب التونسي وأجرى معهم مقابلات صحفية لنقل الحقيقة إلى شعب الد(ج.ع.م) والعالم بأثره كما ذكرنا في الفصل السادس من الدراسة، وغيرهم من الكتاب والصحفيين من إقليمي الد(ج.ع.م).

وإلى جانب هذا خصصت صحافة الد(ج.ع.م) حيزاً هاماً لبعض المظاهر الاجتماعية في الثورة التحريرية الجزائرية كالهجرة والسكن والتعليم للجزائريين، وهو ما زاد في وعي الطبقة المثقفة الموجه إليها الإعلام المكتوب باعتبارها الطبقة الواعية للوضع العربي آنذاك، كما أن الإعلام المكتوب كان يصل إلى أبعد من العالم العربي فيخاطب الرأي العام العالمي بدل توجيه الخطاب إلى الرأي العام العربي وحده، محملاً دول العالم وعلى رأسها الهيئة الأممية مسؤولية إيجاد حل للقضية الجزائرية واضع اً الحكومة الفرنسية في قفص الاتهام، وهو ما يفسر سخط الأخيرة على الد(ج.ع.م) واتهامها بدعم الثورة الجزائرية.

إضافة إلى دور التلفزيون كوسيلة إعلامية جماهيرية حديثة تنقل الأحداث بالصوت والصورة، فقد لعبت محطة التلفزيون للد(ج.ع.م) الذي افتتح عام 1960م دوراً في جعل شعبها يعيش أحداث الثورة الجزائرية والتعاطف معها وخلق الإحساس المشترك بين الشعبين بنقل أخبارها والاهتمام بوقائعها السياسية والعسكرية وإخراجها للعالم، كما سمح له التعرف على موقف حكومته من القضية الجزائرية من خلال بثه لخطابات رئيسها الرسمية ورجال حكومتها وتحليلها تحليلاً واقعياً لا يخرج عن مضمونها السياسي.

وقد حظيت شخصيات المجاهدين الجزائريين مكانة خاصة في تلفزيون الد(ج.ع.م)، وهذا ما يفسر تقديم سينما الد(ج.ع.م) فيلماً*عن المناضلة "جميلة بوحيرد" سنة 1958م بإقليم الجنوب وهي مازالت في سجن الاحتلال

[1]– مصطفى أمين نقلاً عن صالح لميش، الثورة الجزائرية في الإعلام العربي "مصر أنموذجا"، المرجع السابق، ص 113.

[2] – محمد حسنين هيكل نقلاً عن، صالح لميش، الثورة الجزائرية في الإعلام العربي "مصر أنموذجا"، المرجع نفسه، ص 125.

*– للإشارة فإن هذا الفيلم الذي كانت بطولته "ماجدة الخطيب" وإخراج يوسف شاهين لم يعجب البطلة " بوحيرد" ولا الكثير من الناقدين الجزائريين ينظر، فطيمة بوقاسة: المرجع السابق، ص 75. لكن في مكان آخر حاولت أن تظهر اعتزازها به لما كشفه من فظائع الاستعمار الفرنسي ووحشيته.

علماً أن سينما إقليم الجنوب لم تقدم فيلماً عن مناضل عربي غيرها آنذاك، والذي علقت عليه "جميلة بوحيرد" في حوار لها مع "المصري اليوم" أنها تعتز بالفيلم لأنه كشف عن الفظائع التي ارتكبها الاحتلال الفرنسي في الجزائر[1].

مثّل إعلام الـ(ج.ع.م) الذي كان متابعاً لأحداث الثورة الجزائرية سلاحاً في وجه الدعاية الفرنسية وجزءاً من أرشيف الأخيرة، وجزءاً من بطولات وأعمال الشعب الجزائري التي لم يُتَح لها أن تُدَوَّن في الجزائر إبان تلك الفترة، فقد كان مرافقاً للقضية الجزائرية سياسياً وعسكرياً ومتبنياً لمواقفها السياسية ومدعماً لها في نفس الوقت ضد الإعلام الفرنسي الاستعماري المتطرف.

سادساً: التأييد الأدبي على المستوى الشعبي (علماء، طلبة، شعراء، رجال قانون) (1958– 1961م).

كان للجماهير العربية موقف موحد وإيجابي اتجاه الثورة الجزائرية من بدايتها إلى نهايتها خلافاً للحكومات العربية التي تباينت درجة تأييدها لحرب التحرير الجزائرية، فقد كانت الشعوب العربية تشارك الشعب الجزائري في كل احتجاجاته وتظاهراته ضد الاستعمار الفرنسي وحلفائه، مما كان لهُ الأثر في دفع الأنظمة السياسية العربية خاصة التي كانت تدور في فلك الدول الغربية في تغيير موقفها اتجاه الثورة الجزائرية.

وباعتباره أحد الشعوب العربية لم يشذ شعب الـ(ج.ع.م) عن قاعدة مساندة النضال الجزائري، فقد وجدت الثورة الجزائرية تأييداً جماهيرياً تلقائياً وسط هذا الشعب، لعبت وسائل الإعلام المصرية – السورية بصفة عامة و"صوت العرب" بصفة خاصة دوراً أساسياً في مضاعفة التعبئة الجماهيرية بجانب مسار حرب التحرير الجزائرية.

فقد لقي صوتها استجابة واسعة وسط شعب الـ(ج.ع.م) الذي ساند الثورة الجزائرية مادياً بجمع التبرعات المالية والمشاركة التطوعية بجانب جيش التحرير الوطني الجزائري، ومعنوياً بالتعبئة الجماهيرية عن طريق وسائل الإعلام والمسيرات والتجمعات والمظاهرات المناهضة لفرنسا وحلفائها؛ فقد نتج عن الوحدة ما بين مصر وسوريا عام 1958م زيادة هذا التلاحم الشعبي لصالح الثورة الجزائرية، حتى أن الأحزاب السياسية في إقليم الشمال اعتبرت أن أي تقارب عربي يشكل إضافة قوية للثورة الجزائرية التي تمثل في ذاتها الضمان لهذا التقارب[2]؛ وعزَّزَ هذا الموقف وجود جالية جزائرية بالـ(ج.ع.م) خاصة إقليم الشمال* أكدت حضورها السياسي والثقافي، فلم تمنع الحدود الفاصلة بين البلدين

---

[1] – المناضلة الجزائرية **جميلة بوحيرد** في حوار لـ«المصري اليوم»: الرابط/ http://www.almasryalyoum.com/news/details/1177137 تاريخ التصفح 24 جانفي 2018، الساعة 01:50.

[2] – عمار بن سلطان وآخرون: المرجع السابق، ص247.

*– بدأت موجة الهجرة الجزائرية إلى الشام سنة 1847م، بترحيل "أحمد بن سالم" خليفة الأمير "عبد القادر" إلى دمشق رفقة 500 نفر من اتباعه وعياله ومن أهم العائلات التي اصطحب معه: أعراب، الوغليسي، العيساوي، الصغير، الطيب، منحتهم الدولة العثمانية أراضي زراعية في حوران جنوب دمشق وفي غوطتها واللاذقية وحلب والجليل الفلسطيني، وعند استئمان الأمير "عبد القادر" لفرنسا اختار الإسكندرية أو عكا كمكان لنفيه، إلا أن فرنسا نفته إلى سوريا عام 1856م أين لعب دور سياسي كتدخله في حماية المسيحيين عام 1860م، لدرجة أن الشوام اعتبروه ملكهم غير المتوج، وطلبوا إليه عام 1877م الانفصال بهم عن تركيا وتأسيس مملكة عربية مستقلة، وبتكاثر المهاجرين الجزائريين في سوريا قوي نفوذهم وأصبح لهم تأثير هام في الحياة الاجتماعية، ينظر، سهيل الخالدي: الإشعاع المغربي في المشرق، (د، ط)، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، (الجزائر)، 2016، ص ص 46، 54.

سكان الـ(ج.ع.م) التضامن مع اخوانهم الجزائريين، إذ ظلت مظاهر التضامن والتآزر والتواصل قائمة ، وأخذت أبعاد النصرة الأخوية صبغتها العربية بتأثير واضح من قيادة الـ(ج.ع.م).

حيث وقفت الجماهير السورية في إقليم الشمال على مختلف تكويناتها (أحزاب، رجال الدين، مفكرين نقابات، عمال، نساء، أساتذة، طلاب ، كشافة ...) معبرة عن تضامنها مع القضية الجزائرية بالتأييد المطلق للثورة الجزائرية، نظراً لأن الإقليم تعرض لنفس الاستعمار وذاق وَيْلَاتِهِ من (1920- 1946م)، مطالبين إعلامياً أو عن طريق المظاهرات* التي كانت تنظم دورياً تقريباً أو في المجلس النيابي بمقاطعة فرنسا والضغط على جامعة الدول العربية لاتخاذ موقف فعال وواضح دون تحفظ لتحرير كل الأراضي العربية المحتلة بما فيها الجزائر.

وكان لتواجد الجالية الجزائرية بإقليم الشمال منذ عهد الأمير "عبد القادر" ومكتب "جبهة التحرير الوطني" الذي مثله "عبد الحميد مهري" ثم "الغسيري" الأثر الإيجابي في التعريف بالقضية الجزائرية على المستويين الرسمي والشعبي، والمساهمة في توطيد العلاقة بين الشعبين.

ونفس التأييد الجماهيري لقيته الثورة الجزائرية من أبناء إقليم الجنوب (مصر) المكافح ضد قوى العدوان الثلاثي، والذي لم يدَّخر أبناؤه أي جهد من أجل نصرة إخوانهم في الجزائر فقد فتحوا بيوتهم وأرضهم للمجاهدين الجزائريين حتى قبل اندلاع الثورة التحريرية عام 1954م.

فقد تمَّ تنظيم تظاهرات ثقافية وحفلات ومسيرات ومهرجانات فنية وأسابيع تعبوية تضامنية تخصص إيراداتها لصالح الجزائر وثورتها، وكذا إقامة المباريات الرياضية التي تصبُّ في نفس الغرض والغاية، من ذلك ما قامت به الـ(ج.ع.م) من تخصيص يوم (30 مارس) يوماً للتضامن مع الجزائر على شكل اجتماعات محلية في المدارس والجامعات والمساجد والكنائس والمعابد، حيث بدأت الاستعدادات ليوم الجزائر في الـ(ج.ع.م) بكل حفاوة وترحيب وسخاء من طرف شعبها وقيادته الذين أعلنوا تضامنهم مع شعوب إفريقيا وآسيا مع القضية الجزائرية في مواجهة الإمبريالية الاستعمارية، فقد صحب حملة التبرعات مظاهرات واجتماعات شعبية في إقليمي الـ(ج.ع.م) الشمالي والجنوبي وبالأخص عاصمتي الإقليمين (القاهرة ودمشق) وفي عدة مدن أخرى، عبر خلالها سكان إقليم الجنوب بالقاهرة عن الاحتفال بيوم الجزائر المصادف لـ(30 مارس 1958م) بالترحم على أرواح شهداء الجزائر، والتوقف عن العمل، والفنون الاستعراضية في الشوارع، وفي المدارس استمع الطلاب للدرس الأول في ذلك اليوم حول معركة التحرير الجزائرية[1]، مما أعطى هذا اليوم مكانة وميزة خاصة في قلوب الجماهير العربية في الـ(ج.ع.م).

ودعا الخطباء في المساجد والقساوسة في الكنائس إلى تأييد الجزائريين وبذل العون لنصرتهم، كما دعا رجال الحكومة شعب الـ(ج.ع.م) إلى مساندة إخوانهم في الجزائر ضد الاستعمار الفرنسي العدو المشترك الذي احتل سوريا عام 1920م، واعتدى على مصر عام 1956م وما يزال قابعاً إلى غاية هذا التاريخ (1958م) في الجزائر.

---

*– **ينظر الملحقين رقم**: ((**35 و36**)).

[1] – المجاهد: ع(22)، 15 افريل 1958، ص 6.

وخصص رجال الفكر في إقليم الجنوب من "جمعية الأدباء" ندوة فكرية في مارس 1958م إلى جانب ثلة من المفكرين الجزائريين * تضامناً مع الثورة الجزائرية التي اعتبرها الأستاذ "يوسف السباعي" (1917- 1978م) احدى الحلقات الأخيرة في تاريخ الاستعمار الغربي، معلناً تضامن ثمانية وأربعين شعباً من شعوب آسيا وإفريقيا معها بعدما كانت قضية جزائرية خالصة[1]، في حين وصف عميد الأدب العربي الدكتور "طه حسين" (1889- 1973م) وحشية الاستعمار الفرنسي قائلاً: [2] «....فهذه أمة يقال انها بلغت من الحضارة أرقى منزلة تقترف ألواناً من الآثام وفنوناً من الجرائم، لا نعرف أن الحيوان الذي بلغ أقصى ما يمكن من التوحش يأتي بمثلها أو بقريب منها»، وخصص الأستاذ "عبد العاطي جلال" كلمته حول الـ(ج.ع.م) والجزائر، أوضح فيه ا أنه منذ وحدة مصر وسوريا أصبحت فكرة تحرير الجزائر عقيدة يؤمن بها كل المنطوين تحت لواء الـ(ج.ع.م)، واعتبر الكاتب "محمود أمين العالم" الثورة الجزائرية عاملاً فعالاً في تصفية الاستعمار من شمال إفريقيا وفي توحيد دوله العربية، وعاملاً فعالاً في تدعيم روابط التضامن والكفاح المشترك بين كافة الشعوب الإفريقية الأسيوية، وفي توطيد السلام العالمي ، داعياً المثقفين والكتاب لأن تكون معركة الجزائر حاضرة في حياتهم اليومية لا معركة مواسم ومناسبات، ودعمها مادياً وأدبياً [3] وهو نفسه ما دعا إليه الشيخ "محمد البشير الإبراهيمي" الذي طالب العرب جميعاً ببذل المال لتحرير الجزائر، وقد لخصت الجمعية أعمال الندوة في كتاب أهدته للثورة الجزائرية يعكس إحساس ومشاعر كُتاب إقليم الجنوب نحو إخوانهم في الجزائر، في سبيل تحريرها بالكلمة المجاهدة والوقفة التضامنية فكان هذا دليل وشاهد على ما حظيت به الثورة الجزائرية من زخم معرفي وتضامن جماهيري من أشقائها العرب على تباين إيديولوجياتهم واختلاف معتقداتهم في الـ(ج.ع.م)، فهو جهد ينضاف إلى دعم الشعوب العربية والأحرار والمثقفين في أوروبا وأمريكا للثورة الجزائرية، كما أنه يعتبر – إلى جانب كتابات صحفيي وأدباء الـ(ج.ع.م) – مصدراً مهماً للثورة الجزائرية أفادت الكثيرين من الباحثين.

وعلى مستوى الهيئات السياسية الشعبية (مجلس الأمة والاتحاد القومي) خطب "فؤاد جلال" ممثل الاتحاد القومي في الاجتماع الذي عقده أعضاء الحزب بمناسبة هذا اليوم (يوم الجزائر) مبرزاً مغزى الاحتفال بيوم الجزائر مؤكداً أن الجزائريين ليسوا في حاجة إلى رجال بقدر ما هم في حاجة إلى المعونة المادية لتطوير الحرب وإثبات صمودهم[4].

وفي إقليم الشمال كان الاحتفال بيوم الجزائر لا يقل في مستواه ولا في شعبيته عن الاحتفال به في إقليم الجنوب، فقد احتفل شعب الإقليم السوري بيوم الجزائر بعقد المؤتمرات الوطنية والاجتماعات الشعبية التي لقت اقبالاً حماسياً في مختلف أنحاء الإقليم ، أُلقيت خلالها الكلمات عن كفاح الشعب الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي، وعلى

---

*– ضمت الندوة أسماء لكواكب في القصة والنقد والفكر جمعها نضال الجزائر، من أمثال: الشيخ "محمد البشير الإبراهيمي"، "طه حسين"، "يوسف السباعي"، "سلامة موسى"، "يوسف إدريس"، "محمود أمين العالم"، "ابراهيم غافة الجزائري"، الدكتور "لويس عوض" و"رمسيس يونان" وغيرهم الذين قدموا مداخلات تبعاً لتخصصاتهم حول الاستعمار وكيفية القضاء عليه، وتضامن دول العالم بما فيها الج.ع.م مع القضية الجزائرية.

[1] – جمعية الأدباء المصريين: مع الثورة الجزائرية القاهرة 1958، تقد: يوسف السباعي، مر: عبد الرزاق قسوم، (ط 1)، عالم الأفكارللطباعة والنشر والتوزيع الجزائر، 2007، ص ص 5- 6.

[2] – طه حسين نقلاً عن، المصدر نفسه، ص 18.

[3] – جمعية الأدباء المصريين: المرجع نفسه، ص ص 119، 132.

[4] – عمار بن سلطان وآخرون: المرجع السابق، ص 183.

الساعة الثانية عشر ظهراً توقف الجميع عن العمل وساد صمت لمدة خمس دقائق أيضاً ترحماً على شهداء الجزائر وطافت موسيقى الشرطة والجيش شوارع مدينة دمشق، وعُزفت الألحان الحماسية والأناشيد التي رددها الآلاف من أبناء دمشق وراءهم، وأُقيمت المهرجانات في كل مدن الإقليم السوري مثل: حمص، حماة، اللاذقية، والسويداء وطافت الشوارع تهتف بحياة أبطال الجزائر؛ وفي دمشق أقام المكتب التنفيذي لأسبوع الجزائر حفلاً كبيراً في جامعة دمشق أشرف عليه "شكري القوتلي" الرئيس الأسبق لسوريا شهده الآلاف من المواطنين[1] من أبناء إقليم الشمال.

وعَقد المركز العام للشبان المسلمين خلال نفس الشهر (مارس 1958م) مؤتمراً كبيراً في القاهرة قرر المطالبة بفتح باب التطوع لتكوين لواء عربي يشترك في معركة الجزائر، وباتخاذ الخطوات العملية السريعة لمقاطعة فرنسا مقاطعة شاملة[2] فكانت الاستجابة واسعة من طرف الحاضرين بالتبرع المالي لصالح الثورة الجزائرية.

أكد (يوم الجزائر) تلاحم ودعم البلاد العربية وعلى رأسها الـ(ج.ع.م) للثورة الجزائرية ومساندتها بكل ما تحتاجه من دعم مادي ومعنوي، فجُمعت مصاريف الحفلات الفنية والتظاهرات إلى مكتب القاهرة الدائم الموكَّل بتسليم جميع الأموال والمساعدات لنصرة الجزائر، لتشترى بها أغذية ومواد طبية وأفرشة للجزائريين.

وتواصلت الأسابيع المقامة للتضامن مع الجزائر إلى غاية استقلالها تخللتها مظاهرات وتجمعات شعبية وندوات فكرية وثقافية للتعريف بالقضية الجزائرية.

وبعد الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي كانت تتويجاً ونتاجاً لبطولات جيش وجبهة التحرير الوطني، تجاوبت الشعوب العربية من المحيط إلى الخليج معها حباً وإعزازاً؛ خاصة وأن إعلانها وقيامها كان من القاهرة عاصمة الـ(ج.ع.م) فكان حريّاً بشعب الـ(ج.ع.م) أن يكون أول المهللين لها.

وكان التضامن يزداد مع حلول مناسبة ذكرى الفاتح من نوفمبر من كل سنة، والذي مثل حدثاً بارزاً في الـ(ج.ع.م) أُعْطيَ اهتماماً خاصاً من طرف قيادة الـ(ج.ع.م) وشعبها العربي المصري – السوري بمشاركة الجزائريين إذ أصبح حلول أول نوفمبر مناسبة عزيزة على كل عربي في الـ(ج.ع.م) وخارجها لما ضربه لهم من مثال في الشجاعة والتضحية في سبيل الوطن.

ومن جانبها ساهمت الهيئات الدينية في دعم القضية الجزائرية ومساندتها انطلاقاً من الإحساس العربي والإسلامي المشترك، فقد تابع علماء الدين الإسلامي للـ(ج.ع.م) تطورات الثورة الجزائرية بكل اهتمام وعملوا على إثارة الحماس في نفوس الجماهير وفي العالم العربي والإسلامي لدعمها، مستغلين في ذلك المناسبات الدينية والوطنية والدولية للحديث عنها لما تجسده من الروح الإسلامية المتحررة ضد الاستعمار، فبمناسبة يوم الجزائر (30 مارس 1958م) أذاع شيخ الأزهر آنذاك "عبد الرحمن تاج" نداء موجهاً إلى جميع المسلمين وحكوماتهم طالبهم فيه بمؤازرة الشعب الجزائري في كفاحه، وخلال مظاهرات 11 ديسمبر 1960م في الجزائر طالب الرأي العام الدولي بالتدخل للمحافظة على حقوق الإنسان في الجزائر، وأُدِّيت صلاة الغائب ترحماً على أرواح شهداء الجزائر [3]، وفي مؤتمر العلماء

---

[1] – المجاهد: ع(22)، 15 افريل 1958، ص 6.

[2] – نفسه، ص 6.

[3] – عمار بن سلطان وآخرون: المرجع السابق، ص 187.

بدمشق المنعقد في جانفي 1961م الذي افتتحه ألف من علماء الدين الإسلامي من إقليمي الر(ج.ع.م) لمدة ثلاثة أيام في المسجد الأموي كان في مقدمة المسائل التي بحثها مسألة الدعوة إلى حرب مقدسة ضد فرنسا في البلاد العربية والإسلامية بسبب حربها في الجزائر[1].

إضافة إلى خطبهم المتواصلة من أجل دعم القضية الجزائرية في المساجد وفي الاجتماعات والندوات والمؤتمرات العربية والإسلامية المتكررة، والتي نددوا من خلالها بالانتهاكات التي تمارسها فرنسا ضد الشعب الجزائري الأعزل معتبرين أن نضال الأخير هو نضال الأمة العربية والإسلامية قاطبة، داعين في ذلك إلى مقاطعة فرنسا على كافة الأصعدة مما كان له تأثير كبير في نفوس الجماهير في الر(ج.ع.م).

وأدت المنظمات غير الحكومية بالر(ج.ع.م) دورها هي الأخرى في دعم الثورة الجزائرية معنوياً من نقابات عمالية وتنظيمات نسائية واتحادات طلابية والمجالس الجامعية التي وقفت إلى جانب الثورة الجزائرية مدفوعة بشعور قومي واضح وإحساس بانتماء كلي للوطن العربي، فتجاوبت مع الثورة الجزائرية وراحت تؤيدها بكل ما تملك بالمظاهرات والتنديدات والاحتجاجات، فعند الحكم على المجاهدة "جميلة بوحيرد" بالإعدام في مارس 1958م بعث أكثر من ثلاثة آلاف طالب من كلية التجارة بجامعة القاهرة وجامعة الأزهر ببرقيات إلى كل من الأمين العام للأمم المتحدة ولجنة حقوق الإنسان واتحاد الطلبة العالمي واتحاد الطلبة الفرنسي يناشدونهم بالتدخل لإنقاذ حياتها[2].

وأحيا طلاب الر(ج.ع.م) من موسكو عاصمة الاتحاد السوفيتي يوم الجزائر المصادف لتاريخ 30 مارس 1958م الذي لاقى نجاحاً كبيراً في روسيا حسب جريدة (لوموند) الفرنسية، فقد نظم اجتماع في جامعة موسكو حضره ألفان من الطلبة الروس وانضم إليهم بعض الطلبة الصينيين والجزائريين والمصريين والسوريين الذين كانوا يزاولون تعليمهم في موسكو[3].

وباعتزام فرنسا على تفجير قنبلتها الذرية بالصحراء الجزائرية عام 1960م تظاهر أكثر من مائة ألف شخص في القاهرة عاصمة الر(ج.ع.م) من مختلف شعوب إفريقيا وآسيا يتقدمهم مندوبو الدول الأفرو أسيوية وأعضاء الأمانة الدائمة لمؤتمر التضامن الإفريقي الأسيوي ، وجموع هائلة من طلبة جامعات الر(ج.ع.م) واتحاد العمال والنقابات وجمعيات الكشافة والشبان المسلمين والمسيحيين وهم يحملون اللافتات ويهتفون بحياة الجزائر مطالبين بوقف التجارب الذرية في الصحراء الجزائرية[4]؛ وتواصلت المظاهرات التي تبرز لنا التأييد الشعبي في أسمى صوره بين الحين والآخر إلى غاية استقلال الجزائر، بل إن الكثير من الرجال والنساء من شعب الر(ج.ع.م) طلبوا التطوع في صفوف جيش التحرير الوطني الجزائري لمساندة الجزائريين في كفاحهم ضد الاستعمار الفرنسي.

وبمناسبة الذكرى السادسة للثورة الجزائرية (نوفمبر 1960م) دعا الاتحاد القومي إلى مهرجان كبير في إقليم الشمال حضره أمين الاتحاد "السراج" ومدير جامعة دمشق الدكتور "حكمت هاشم" والأستاذ "طلعت النجيلي" عن

[1] – الأهرام: ع(27058)، 10 جانفي 1961، ص 4.

[2] – عمار بن سلطان وآخرون: المرجع السابق، ص 186.

[3] – عبد الله شريط: المرجع السابق، (ج4)، ص 47.

[4] – عمار بن سلطان وآخرون: المرجع السابق، ص 189.

الاتحاد العام للعمال العرب والأستاذ "محمد الغسيري" ممثل الحكومة المؤقتة في دمشق ذّكر خلاله "السراج" بكفاح الشعب الجزائري مؤكداً أن الثورة الجزائرية تمثل آمال العرب كلهم لذا يجب التضامن معها[1].

ونشط الاتحاد الطبي في الـ(ج.ع.م) إلى جانب الاتحادات الطبية العربية في دعم الثورة الجزائرية ومؤازرتها فخلال الدورة الـ(27) للمؤتمر الطبي للأطباء العرب المنعقد بدمشق عام 1959م طالب ممثل الاتحاد الطبي للـ(ج.ع.م) من الرأي العام الع المي بوضع حدّ للتدابير الانحطاطية المستعملة من قبل الاستعمار الفرنسي في الجزائر وطالب من منظ متي الصليب الأحمر والهلال الأحمر الدوليين أن يقوما بمساعي لوضع حدّ لمعسكرات التجمع والاحتشاد التي تتنافى مع القانون، وضرورة احترام اتفاقية جنيف لإطلاق صراح الأطباء والصيادلة الجزائريين الموقوفين عند السلطات الفرنسية[2].

ومن جهتها عملت جمعيات الهلال الأحمر بالـ(ج.ع.م) على جمع الإعانات العينية والطبية للثوار في الجزائر مما يعكس حقيقة التآزر والتعاون بين الشعوب العربية وقت اشتداد المحن الذي دعا إليه الإسلام، ونفس الدور لعبته نقابة المحامين والتنظيمات الكشفية والطلابية واتحادات الفنانين والمعلمين والفلاحين في إقليمي الـ(ج.ع.م).

وإلى جانب المظاهرات والتظاهرات والاحتفالات والأسابيع الشعبية التي أقيمت تضامناً مع الجزائر وثورتها كان لمفكري الـ(ج.ع.م) وكتَّابها بدورهم بصمة واضحة في دعم الجزائر معنوياً وأدبياً، وتجلَّى هذا بما خلفوه من كتابات وأشعار وما نشروه من مقالات عن حرب التحرير الجزائرية، ولعل كتابات كلٍّ من اللواء "بسام العسلي" والعماد "مصطفى طلاس" والدكتور "عبد الله عبد الدائم" من سوريا، وكتابات "فتحي الديب" المصري عن الثورة الجزائرية وعلاقتها برائد القومية العربية آنذاك "جمال عبد الناصر" لأكبر شاهد على ذلك – وإن كان بعضها خالياً من الموضوعية– إضافة إلى أشعار الشاعر السوري الراحل "سليمان العيسى" التي ألهب بها قلوب شعب الـ(ج.ع.م) وآثار حماسهم من خلالها اتجاه اخوانهم في الجزائر المحاربة، وأشعار المصري "عبد المعطي حجازي" (ولد 1935م).

فقد كانت الثورة الجزائرية مُلْهِمةً للعديد من أبناء الوطن العربي، فجرت فيهم طاقة الإبداع الشعري والتحرير النثري ونخوة العروبة؛ وهذا ما صرح به الشاعر "أحمد الرحبي" من إقليم الشمال الذي وصف انطباعه عن الثورة الجزائرية في قوله:[3]« إن القصائد التي نظمتها عن الثورة الجزائرية إنما هي تعبير عن انفعال عارم كان يجتاح النفس العربية حتى أعماق أعماقها، لقد كانت مشاعري في تلك الأيام الخالدة لا يمكن وصفها، إنها مشاعر الفخر والإعتزاز بهذه الثورة الجبّارة التي كانت تجسيداً لكل القيم التي آمن بها الشعب العربي، وتحقيقاً لكل الآمال التي كان يتطلع إليها، فلقد ردت إليه اعتباره، وأعادت إليه ثقته بنفسه، وثأرت لكرامته التي طالما مرّغها الاستعمار في الوحل »

وللشاعر عدة قصائد عمودية أنشدها في مناسبات مختلفة عن الثورة الجزائرية مثل قصيدته في الإشادة بالأوراس رمز الصمود والبطولة ومعقل الثوار الأحرار جاءت بعنوان "سلام على الأوراس" من اثنين وأربعين بيتاً نظمها بمناسبة السنة السادسة للثورة في نوفمبر 1960م جاء في مطلعها:

---

[1] – عمار بن سلطان وآخرون: المرجع السابق، ص 220.

[2] – صالح لميش: الدعم السوري لثورة التحرير الجزائرية، المرجع السابق، ص 278.

[3] – أحمد الرحيبي نقلاً عن، عثمان سعدي: الثورة الجزئرية في الشعر السوري، المرجع السابق، (ج2)، ص 7.

سلام على الأوراس من أمة العرب *** سلام على الثورة في ساحة الحرب
سلام على الأحرار في كل بقعة *** سقتها دماء السائرين على الدرب [1]

ونفس المشاعر نجدها عند الشاعر السوري "أحمد علي حسن" الذي كان يتابع أخبار الثورة الجزائرية باهتمام في الصحف السورية ويتألم لآلام الشعب الجزائري ويفرح لانتصاراته، معرباً بأن ما دفعه إلى ذلك هو أن ثورة الجزائر جزء من الثورة العربية ضد الطغيان والظلم ، ومما قاله عنها قصيدة بعنوان "الجزائر الثائرة" بتاريخ 22 اكتوبر 1958م من أربعة وأربعين بيتاً جاء فيها:

سلاماً يا جزائر يا بلادي *** على ما فيك من ترف وخصب
ومرحى للبطولة والتحدي *** وللدّم في الثرى حرّ الصب [2]

ولعل القصائد التي خلّفها الشاعر السوري الكبير شاعر الثورة الجزائرية وصاحب الدواوين الشعرية عنها "سليمان العيسى" الذي أنشد العديد من القصائد من عيون الشعر العربي الملتزم ، تمثل أصدق تعبيرٍ عن مدى تضامن الشعب العربي الشقيق في الإقليم الشمالي مع الثورة الجزائرية، إذ ترك لنا ديوان شعر ثريٍّ عن الأخيرة يمكن إضافته إلى ديوان شاعر الثورة "مفدي زكريا" (اللهب المقدس)، فقد عايش الثورة منذ انطلاقها إلى أن كللت بالظفر والاستقلال حيث كتب عنها واصفاً إياها بأنها ربطت طرفي الوطن العربي الشر قي والغربي قائلاً: [3]« في قناعتي أن ثورة الجزائر العظيمة كانت – وما تزال– ملكاً للأمة العربية وللإنسانية جمعاء إنها أمجد صفحة كتبها العرب في تاريخهم الحديث الزاخر بالتضحيات والشهداء....».

ومما أنشده فيها ما جاء في قصيدته "من ملحمة الجزائر" التي جاءت في خمسة وستين بيتاً ألقاها بتاريخ 08 افريل 1958م في مهرجان ضخم أقيم في مدينة "حلب" تأييداً للثورة الجزائرية:

يا بلادي يا قصة الألم الجبار **** لم يحن رأسه للمجازر
ما عساني أقول؟ والنار لم **** تلفح جبيني هناك والثأر دائر

إلى أن قال:

ألف عذر يا ساحة المجد *** يا أرضي التي لم أضمها يا جزائر
ألف عذر إذا غمست جناحي **** من بعيد بماحقات الزماجر [4]

وغيرها من الأشعار التي نظمها الشاعر "العيسى" عن الثورة الجزائرية وأبطالها من أمثال: "زيغود يوسف" و"جميلة بوباشا" و"جميلة بوحيرد" رمز البطولة العربية التي جذبت تعاطف دولي كبير لصالح القضية الجزائرية نتيجة قصة تعذيبها، وغيرهم من أبطال الجزائر.

[1] – عثمان سعدي: الثورة الجزائرية في الشعر السوري، المرجع السابق، (ج2)، ص 9.
[2] – نفسه، (ج2)، ص ص 20– 21.
[3] – سليمان العيسى نقلاً عن، عثمان سعدي: المرجع نفسه، (ج2)، ص 132.
[4] – نفسه، (ج2)، ص 143.

وعن مفاوضات ايفيان الأولى وتمسك فرنسا بفصل الصحراء عن الجزائر أنشد الشاعر السوري "رشاد علي أديب" في قصيدته "جبل الأوراس" من عشرين بيت بتاريخ 20 ماي 1961م التي دعا فيها وفد جبهة التحرير الوطني إلى عدم الإذعان للشروط الفرنسية فقال[1]:

وأرى القادة فيه اختلفوا *** وعصوا ديغول فيما طلبا

فخذوا استقلالكم والتمسوا *** وحدة في أرضكم لن تشبعا

واضمموا صحراءها الكبرى ولا *** تتركوها لفرنسا سلبا

لتحوزوا كل ما تبغونه *** وتفوزوا وتنالوا الأربا

وأنشد الشاعر السوري "نزار قباني" (1923- 1998م) بدوره للثورة الجزائرية وتغنى ببطولات أبطالها مثل البطلة "جميلة بوحيرد"؛ وفي إقليم الجنوب (مصر) ألهبت الثورة الجزائرية الشعور العربي وفجرت قيم الحرية والاستقلال حتى أن سكان الإقليم كانوا يعتبرونه ا ثورتهم وأن أهلها هم أهلهم وهذا ما عبر عنه شعراء الإقليم الذين تفاعلوا مع الثورة الجزائرية ايجاباً، فكتبوا عنها واتخذوا منها رمزاً للإرادة العربية وللإنسان العربي من أمثال: "صلاح عبد الصبور"(1931- 1981م) "أحمد عبد المعطي حجازي" الذي أنشأ ديوان شعري عن الثورة الجزائرية سماه "أوراس" عام 1959م و"فتحي سعيد" (1931- 1989م) و"فاروق شوشة" (1936- 2016م) و"حسن فتح الباب" (1923- 2015م) و"نجيب الكيلاني" (1931- 1963م) والدكتور "أحمد هيكل" (1922- 2006م) وغيرهم كثيرون حيث قال عنها "حسن فتح الباب": [2] «كان إدراكنا يمتزج بمشاعر فياضة عاتية من الإعتزاز بأن الشعب الجزائري سوف ينتزع بالدم العزيز الغالي براثن الاستعمار وطناً عربياً ليأخذ مكانه من الوطن الكبير الأم» وأشاد "حجازي" بالأوراس رمز الحرية وقلعة الثورة فقال:[3]

فالجبل هناك له روح *** تسري تحت الفجر *** تسري في قلب الأحياء *** وترف بجوف الأشياء***

وتنادي: *** يانسري *** يا نسري الغائب *** عد للغابة يانسري! *** حطم سجنك *** غالب زمنك ***

وارجع *** فالعش على صدري *** خاوٍ ينتظرك *** يا نسري *** ارجع يا شمس الحرية.

وأنشد شعراء إقليم الجنوب أيضاً عن "جميلة بوحيرد" رمز الصمود والفداء والبطولة العربية التي ألهبت شعراء الوطن العربي عامة فكتب عنها "نجيب سرور" مبدياً ألمه وتحسره لعدم قدرته على مساعدتها في اليوم الذي كان مقرراً أن تعدم فيه:[4]

[1] – رشاد علي أديب نقلاً عن، عثمان سعدي: الثورة الجزائرية في الشعر السوري، المرجع السابق، (ج2)، ص 89.

[2] – حسن فتح الباب نقلاً عن، عبد الرحمن الوصيفي: "الثورة الجزائرية في الشعر العربي في مصر"، مجلة الثقافة، ع(15)، الجزائر، 1 جانفي 2007، ص 87.

[3] – أحمد عبد المعطي حجازي نقلاً عن، عبد الرحمن الوصيفي: "الثورة الجزائرية في الشعر العربي في مصر"، المرجع نفسه، ص ص 87- 88.

[4] – نجيب سرو نقلاً عن، عبد الرحمن الوصيفي: "الثورة الجزائرية في الشعر العربي في مصر"، المرجع نفسه، ص 92.

غفرانك فالعين بصيرة *** وذراعي يا أختي قصيرة *** جد قصيرة *** والكف بها كلمات عزاء *** لا تجدي في يوم الجمعة *** غفرانك *** إني لا أملك إلا شعري *** وعذاباً ينهش في صدري *** والحمى والحزن الضاري.

وقالت عنها الشاعرة المصرية "روحية القليني" (1915- 1980م) مشيدة ببطولتها[1]:

بنت الجزائر قاتلت مثل الفتى *** وتدرعت بالصبر والإيمان

وجميلة مثل البطولة والفدا *** فاقت بطولتها قوى الشجعان

لا السجن أرهبها ولا تهديدهم *** ومضت تصول كفارس الميدان

وغيرها من الأشعار الحماسية التي أنشدها شعراء الـ(ج.ع.م)* ، الذين لم تفوتهم أي فرصة إلا وأنشدوا للثورة الجزائرية وأشادوا بها، داعين إلى تأييدها من منطلق أن استقلال الجزائر سيمد النضال العربي من أجل تحرير فلسطين من مغتصبيها وجنوب اليمن وغيرها من أرضي العرب المحتلة آنذاك.

إضافة إلى مساهمة المدرسين في المدارس الحكومية للـ(ج.ع.م) الذين وقفوا على وصف وشرح أحداث الثورة الجزائرية بالتفصيل لطلابهم مشعريهم بأن الجزائر جزء من الأمة العربية يجب التعاطف معها والدفاع عنها، من ذلك ما ذكره الأستاذ "غالب البرازي" من إقليم الشمال ولد عام 1918م، إذ قال: [2] « ... كنت أدرس الأدب القومي فأشرح لطلابي عن كفاح الجزائر البطولي وأخطب في المناسبات لنصرة الجزائر، فأنا كنت أعيش معهم بعواطفي ولا أنام حتى أسمع محطات الإذاعة وأعرف جميع أخبار الثورة الجزائرية والله شهيد»، ومنهم من واصل جهاده الأدبي بالتطوع في العمل في الجزائر بعد الاستقلال كمدرس بها نظراً للنقص الذي شهدته الأخيرة في إطارات التدريس بعد الاستقلال.

كانت ثورة الجزائر المتنفس بالنسبة لهؤلاء الشعراء وغيرهم من شعراء الـ(ج.ع.م) الذين غنوا لها في مختلف التظاهرات الشعبية والأدبية والفكرية وفي المنتديات والمهرجانات الشعرية والتجمعات الجماهيرية، معبرين عن حبهم وتضامنهم مع الشعب الجزائري ، وعن إعجابهم بثورته العظيمة التي أعادت للأمة العربية عزها ومجدها وللعرب ثقتهم في أنفسهم متمنين المشاركة في صفوفها مغنين بانتصاراتها، كما كان شعب الـ(ج.ع.م) يعيش الثورة الجزائرية ويتلقف أخبارها من النشرات والصحف طيلة فترة اندلاعها.

شكل شعب الـ(ج.ع.م) بكل تنظيماته وهيئاته أكبر سند معنوي للقضية الجزائرية، هذا السند الذي لم تستطع حتى فرنسا اختراقه ، كما استطاعت أحياناً اختراق التأثير السياسي في الـ(ج.ع.م)، لأنه نابع من قوة التأثير الجماهيري التي لا تستطيع أية قوى معادية اختراقها، ومن عاطفة صادقة وشعور قومي واضح، فقد كانت أشعار

---

[1] – روحية القليني نقلاً عن، عبد الكريم مغاوري: "صدى الثورة الجزائرية في الشعر المصري الحديث (دراسة موضوعية)"، مجلة جامعة المدينة العالمية ع(22)، اكتوبر 2017، ص 102.

*– للإطلاع على قائمة أسماء هؤلاء الشعراء وأشعارهم عن الثورة الجزائرية ينظر، عثمان سعدي: الثورة الجزائرية في الشعر السوري، (ج1) و(ج2).

[2] – غالب البرازي نقلاً عن، عثمان سعدي: الثورة الجزائرية في الشعر السوري، المرجع السابق، (ج2)، ص 381.

شعرائها وخطب مفكريها وعلمائها ومواقفهم التي طرحت في عدة مناسبات ترجمان لأحاسيس الجماهير العربية في ال(ج.ع.م) وغيرها من الأقطار العربية اتجاه الجزائر المحاربة التي رأووا فيها الضامن لوحدة وقوة العرب إذا انتصرت.

وما يمكن استخلاصه من هذا المبحث أن تأييد ال(ج.ع.م) المعنوي المستمر على المستوى الرسمي والحكومي والثقافي والإعلامي والشعبي ما بين (1958- 1961م) كان له أهميته الكبرى وتأثيره الإيجابي على مسار الثورة الجزائرية، إذ ساهم في نقل الواقع الجزائري للعالم، واسُتعمل كسلاح آخر في مواجهة الاستعمار الفرنسي وإدعاءاته الكاذبة عن الثورة الجزائرية ما أكسب الأخيرة صدىً عالمياً، فقد وقف "عبد الناصر" مؤيداً للثورة الجزائرية رغم كل الهزات التي انتابت العلاقة بينه وبين الحكومة الجزائرية المؤقتة، وإيماناً منه بعدالة القضية الجزائرية وافق على جعل القاهرة مقراً للحكومة المؤقتة، وفتح المجال لأبناء الجزائر في الدراسة لدعم نضالهم غير مبالي بما يترتب عن ذلك من تهديد غربي له، وفي ظل الأزمات التي عرفتها ال(ج.ع.م) على المستوى الاقتصادي والسياسي لم ينفك في دعم الثوار الجزائرين، وفي المقابل ساهم إعلام ومثقفوا ال(ج.ع.م) في دعم النضال الجزائري بالكلمة التي كان لها صدى عالمي بحشد الدعم المادي والمعنوي للثورة الجزائرية، وبالحديث عن الدعم الشعبي فقد ضرب شعب ال(ج.ع.م) مثالاً رائعاً في تجسيد الأخوة العربية بما قام به في سبيل دعم الثورة الجزائرية على كافة الأصعد.

المبحث الثالث: التأييد الدبلوماسي للثورة الجزائرية على مستوى الخارجي للجمهورية العربية المتحدة (الهيئات الدولية والإقليمية) (1958– 1961م).

شكل الوطن العربي المنطلق الأساسي للنشاط السياسي والدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني على المستوى الدولي، وكان هذا نتيجة للممارسات السياسية والدبلوماسية التي قام بها ممثلو مؤسسات الثورة الجزائرية: جبهة التحرير وجيش التحرير الوطني والحكومة الجزائرية المؤقتة على المستوى الوطني والدولي وحتى الإقليمي ، فكل قطر عربي وقف مع الثورة الجزائرية وساندها بطرقه ووضعه وإمكانياته الخاصة خاصة الـ(ج.ع.م) التي دعَّمت الثورة الجزائرية على المستوى الإقليمي وحتى العالمي فكيف ذلك؟

أولاً– التأييد الدبلوماسي على مستوى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية.

كان لـ"جبهة التحرير الجزائرية" ثم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بعدها نشاط دبلوماسي واسع على مستوى الأمم المتحدة والفروع التابعة لها وبقية المنظمات الدولية الأخرى من أجل الحصول على التأييد العالمي لصالح القضية الجزائرية وكسب العالم الحر إلى جانبها من جهة والتصدي للمناورات الفرنسية التي زادت حدة مع وصول "ديغول" للحكم من جهة أخرى، ولتحقيق ذلك كان ضرورياً البحث عن سند طبيعي تعتمد عليه، ونقصد بذلك البلدان العربية التي مثلت الركيزة لنشاطها الدبلوماسي، إيماناً منها بأن مواجهة الاستعمار الفرنسي لا يقتصر على الكفاح المسلح وحده إذ لم يواكبه عمل دبلوماسي ودعم خارجي، فكثفت من زياراتها للأقطار العربية بهدف الوقوف إلى جانبها في المحافل الدولية، ومن هذا المنطلق عملت الـ(ج.ع.م) على دعم القضية الجزائرية على مستوى الأمم المتحدة كونها منظمة عالمية تجمع دول العالم المستقلة تحت سقف مبادئها التي تدعو إلى السلام والعدل، ومنح الشعوب المستعمرة حق تقرير مصيرها منددة بالجرائم التي ترتكبها فرنسا ضد الجزائر المكافحة.

اتخذت الـ(ج.ع.م) من الأمم المتحدة منبراً لتعبئة الرأي العام العالمي لصالح القضية الجزائرية وفضح السياسة الفرنسية وإبراز مواقفها الرسمية المساندة للقضية الجزائرية الشرعية، كما كان للموقف الرسمي للـ(ج.ع.م) بجانب الأقطار العربية الأخرى تأثير فعال في تعبئة المواقف الدولية للوقوف بجانب قضية الجزائر العادلة والعمل على إقناع الجميع بضرورة إعطاء الشعب الجزائري الحرية المطلقة في تقرير مصيره[1].

فمصر وسوريا كانتفي مقدمة الأقطار العربية سياسياً ودبلوماسياً في العمل على تدويل القضية الجزائرية إلى جانب العراق والسعودية وذلك منذ مؤتمر (باندونغ سنة 1955م) للشعوب الإفريقية والأسيوية الذي جُمعت فيه كلمة البلدين لمناصرة القضية الجزائرية على كافة المستويات، وزاد هذا التأييد بعد تكتلهما واتحادهما في فيفري 1958م.

وتميز التأييد الدبلوماسي للـ(ج.ع.م) في الأمم المتحدة على الجانب النظري بمزاوجته بالتدعيم العسكري للثورة الجزائرية على الجانب التطبيقي العملي، والدعوة لإستمراريته كخيار محتوم وضمانة لانتصار حرب التحرير الجزائرية، واستعماله وسيلة ضغط دبلوماسية من أجل تعبئة الرأي العام العالمي لصالح القضية الجزائرية.

[1] – اسماعيل دبش: المرجع السابق، ص 90.

فعلى إثر مؤتمر التضامن الإفريقي – الأسيوي المنعقد بالقاهرة في (جانفي 1958م) الذي دعا إلى التضامن مع الجزائر، وجهت أربعة وعشرين دولة* من الكتلة الأفرو أسيوية من بينها الـ(ج.ع.م) في 16 جويلية من عام 1958م طلباً لتسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة القادمة للأمم المتحدة، موجهة شكوى إلى أمينها العام آنذاك "همرشولد" من عدم استجابة الأمم المتحدة لما جاء في لائحة دورة 1957م حول القضية الجزائرية التي تضمنت رغبة الجمعية العامة في فتح محادثات بين الطرفين الجزائري والفرنسي من أجل ايجاد حل يتلاءم وأهداف الأمم المتحدة، كما أعربت عن دعمها للوساطة التونسية – المغربية في هذا الشأن (نوفمبر 1957م)، والتي وافقت عليها الجمعية بأغلب الأصوات.

وجاء في نص شكوى الكتلة المؤرخة في 16 جويلية 1958م مايلي: «... منذ أن صادقت الجمعية العامة بإجماع الأصوات على لائحة سنة 1957م لم ينقطع رجاؤنا في أن تتخذ الإجراءات الموصي بها، ولكننا لم نسجل خلال هذه المدة أي تقدم في تنفيذ أهداف اللائحة، ... وفي بحر الأشهر الأخيرة تجددت أحداث خطيرة برهنت على أن تلك العمليات من الممكن أن تتجاوز الحدود الجزائرية، نظراً إلى هذه الحالة ونظراً لفقدان أي إجراءات ملموسة في سبيل تنفيذ توصيات الدورة الـ 12 فإننا نطالب بتسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة الـ 13 للجمعية العامة»[1]، وتزامن هذا مع تقديم "امحمد يزيد" بياناً للأمم المتحدة فضح فيه عمليات الاستفتاء الذي قررت الحكومة الفرنسية اجراءه بالجزائر في 28 سبتمبر 1958م.

كانت نتيجة هذه الجهود أن أقَرَّت الجمعية العامة بتاريخ 22 سبتمبر 1958م إدراج القضية الجزائرية وإحالتها إلى اللجنة السياسية الأولى لمناقشتها ووضع التوصيات المناسبة، كما أوصت بفتح المفاوضات بين الجانبين وعبَّرت عن حق الشعب الجزائري في الاستقلال وعن قلقها لما يحدث في الجزائر، غير أن قرارها لم يحصل على ثلثي الأصوات المطلوبة، فكان أن أبلغت إحدى وعشرون دولة إفريقية أسيوية من بينها الـ(ج.ع.م) مجلس الأمن بخطورة الحالة في الجزائر وطالبوا بإدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة (14) للأمم المتحدة[2].

حيث قامت الـ(ج.ع.م) إلى جانب وفود صديقة مثل وفدا تونس والمغرب والـ(ج.ع.م) بجهود جبارة لحمل اللجنة السياسية التابعة للأمم المتحدة على قبول الوفد الجزائري لتناول الكلمة أثناء مناقشة القضية الجزائرية في خلال الدورة الـ (13) للأمم المتحدة 22 سبتمبر 1958م[3]، بعد أن أُدرجت القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة.

*– منها النيبال– سيلان– لبنان – ليبيريا –غانا – الحبشة– تركيا– اليابان – افغانستان– اندونيسيا– الـ.ع.م– السودان – الملايو– المغرب– السعودية – ليبيا– باكستان– ايران– الأردن– العراق– تونس– الهند– وبرمانيا، ينظر، المجاهد: ع(27)، 22 جويلية 1958، ص 10.

[1] – نفسه، ص 10.

[2] – جامعة الدول العربية: مضابط جلسات دور الاجتماع العادي الـ 32 لمجلس جامعة الدول العربية، من 01 سبتمبر1959م إلى 29 فيفري 1960 المصدر السابق، ص 209.

[3] – المجاهد: ع(32)، 19 نوفمبر 1958، ص 11.

واستغلت الـ(ج.ع.م) أية فرصة لعلاقاتها الثنائية على المستوى الدولي لتوظيفها لصالح القضية الجزائرية فخلال اجتماع "عبد الناصر" بالرئيس الغاني "نكروما" عام 1958م أصدرا بلاغاً مشتركاً حذَّر فيه فرنسا من إجراء تجاربها الذرية في أي مكان من القارة الإفريقية، وصدَّرت نفس التحذيرات عن مؤتمر أكرا الإفريقي [1] الأول في افريل 1958م، وكان هذا عقب عزيمة "ديغول" على صنع قنبلة ذرية وتفجيرها في صحراء المغرب العربي.

وكانت الـ(ج.ع.م) من الدول التي ستوعمت الكتلة الإفريقية الأسيوية إلى جانب الهند واليابان التي وقفت إلى جانب القضية الجزائرية في الدورة الأممية الـ 13 (سبتمبر 1958م) التي استنكرت فيها السياسة الفرنسية الرامية إلى إدماج الجزائر بفرنسا من خلال عملية الاستفتاء على الدستور الفرنسي ، وهو ما استنكرته أيضاً "جبهة التحرير الوطني".

وناشدت الـ(ج.ع.م) على مستوى اللجنة السياسية التابعة للجامعة العربية المجتمعة في القاهرة في (سبتمبر 1958م) الأمم المتحدة وأعضاءها وجميع الشعوب المحبة للسلام للوقوف في وجه المحاولات الفرنسية الرامية إلى إدماج الجزائر في فرنسا، وتمكين الشعب الجزائري من تقرير مصيره في حرية وسلام خدمة لقضية الأمن الدولي وللسلام العالمي[2].

وفي نفس الشهر احتضنت الـ(ج.ع.م) على أرضها يوم 08 سبتمبر 1958م ندوة نقابية دولية لإعانة الجزائر بطلب من الجامعة العالمية لنقابات العمال العرب، حضرها ممثلو ثمانية عشر (18) بلداً في الجلسة الإفتتاحية التي ترأسها "أنور السادات"[*]، وقد ساهمت الـ(ج.ع.م) بقدر وافر في هذه الندوة لمساندة ومساعدة الثورة الجزائرية.

وخلال انعقاد المؤتمر الاقتصادي الإفريقي الأسيوي بالقاهرة (من 06 إلى 13 ديسمبر 1958م) الذي اعتبر امتداداً لمؤتمر باندونغ 1955م قصد إقامة تكتل اقتصادي يجمع الدول المجتمعة فيه والتي بلغ عددها أربعون دولة كانت الحكومة المؤقتة من بينها، ناشد المؤتمر في التوصيات التي خرج بها الأمم المتحدة على حمل فرنسا على الدخول في مفاوضات مباشرة مع الحكومة المؤقتة الجزائرية للإعتراف بأماني الشعب الجزائري الوطنية وحقناً للدماء في الجزائر، كما احتج على تَدَخُّل منظمات دولية إلى جانب فرنسا كالبنك الدولي للإنشاء والتعمير الذي زار حقول البترول في الجزائر تحدّياً للشعب الجزائري وتشجيعاً للاستعمار الفرنسي [3] الذي استمر في نهب خيرات الشعب الجزائري واستغلالها لصالح فرنسا.

وصادف هذا انعقاد المؤتمر العالمي للشباب الديمقراطي كولالمبو – سيلان من (7- 10 ديسمبر 1958م) الذي استنكر هو الآخر الحرب الدائرة في الجزائر وأكد حق الجزائريين في الاستقلال، وأعلن عن تضامنه مع شباب

---

[1] – المجاهد: ع(28)، 28 أوت 1958، ص 14.

[2] – المجاهد: ع(29)، 17 سبتمبر 1958، ص 7.

[*]– هذه الدول هي: اندونيسا– الاتحاد السوفيتي– السودان– الصين الشعبية– العراق– الهند– المانيا الشرقية– المغرب– ايطاليا– عدن– الفيتنام الشمالي– قبرص– الأردن– ليبيا– لبنان– الـ(ج.ع.م)– ومثل وفد "جبهة التحرير الجزائرية" "عبد القادر معاشو" كما حضر المؤتمر وفد عن الجامعة العالمية للنقابات ينظر، المجاهد: ع(29)، 17 سبتمبر 1958، ص 2.

[3] – المجاهد: ع(34)، 24 ديسمبر 1958، (ج2)، ص9.

وطلاب الجزائر خاصة بعد إقدام فرنسا على حل " الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين" في نفس السنة ، وندد بسياسة القمع التي تنتهجها ضد شعب الجزائر، وطالب بإجراء مفاوضات بينها وبين الحكومة الفرنسية، وناشد منظمات الطلبة والشباب ببذل الجهود لدى حكوماتهم للاعتراف بالحكومة الجزائرية المؤقتة وتوسيع المساعدات المادية للشباب الجزائري اللاجئين في تونس والمغرب والشرق الأوسط كالمنح الدراسية والأدوية والأغذية والملابس[1].

كما استغلت الـ(ج.ع.م) على المستوى الدولي أية فرصة لعلاقاتها الدولية لتوظيفها لصالح القضية الجزائرية فخلال انعقاد مؤتمر أكرا الثاني (من 08 إلى 13 ديسمبر 1958م) الذي كان امتداداً لمؤتمر الحكومات الإفريقية المستقلة الأول في أكرا (افريل 1958م) الذي حضرته الـ(ج.ع.م)، أصدر المؤتمر لائحة حول الجزائر دعا في المادة الخامسة منها بقوة الأمم المتحدة أن توصي في وضوح لإيجاد حل سلمي للمشكلة الجزائرية بإجراء مفاوضات مباشرة بين الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة الجزائرية الممثل الشرعي للشعب الجزائري ، وأن تحدد أجلاً معقولاً لفتح هذه المفاوضات، وأن تتخذ الوسائل العملية الناجعة لمساعدة الحكومة الفرنسية على قبول حل المشكل الجزائري عن طريق المفاوضات المباشرة في أرض محايدة تضمن الكرامة والحرية لكل طرف، من غير أي شرط مسبق من أي نوع كان[2].

ذلك أن فرنسا كانت تشترط شروطاً للمفاوضات وضعت لها ترتيباً لم تتقبله الحكومة الجزائرية المؤقتة وهي: الهدنة ثم الانتخابات ثم المفاوضات عندما دعا "ديغول" إلى ما أسماه "سلم الشجعان" في اكتوبر 1958م، محاولة منه إغراء الجزائريين حتى يستسلموا دون أدنى قيد أو شرط.

وتزامن انعقاد مؤتمر أكرا الثاني مع انعقاد الدورة الـ 13 للأمم المتحدة من (08 إلى 13 ديسمبر 1958م) فكان بمثابة ضغط على الأخيرة، فخلال انعقاد الدورة الـ 13 للأمم المتحدة كانت الـ(ج.ع.م) من بين البلدان الإثنين والثلاثين التي صوتت لصالح القضية الجزائرية وحق الشعب الجزائري في تقرير المصير، والتي أصدرت لائحة تدعو إلى إيقاف الحرب في الجزائر واللجوء إلى التفاوض ، وأحرزت اللائحة على (32 صوتا) ضد (18 صوتا) وامتناع (30 عضوا) عن التصويت[3] في اللجنة السياسية التابعة للأمم المتحدة، ولم ينضم إلى فرنسا سوى ثمانية عشر من حلفائها وأتباعها، في حين امتنعت الو لايات المتحدة الأمريكية وعدد من أعضاء الحلف الأطلسي عن التصويت ضد حق الشعب الجزائري في الاستقلال ، وعن إجراء مفاوضات بين الحكومتين الجزائرية والفرنسية، وهو ما دل على تحرج حلفاء فرنسا واستنكارهم لسياستها في شمال افريقيا ، وفي المقابل مثل هذا التصويت انتصارا معنوياً كبيراً للجزائريين وللمجهودات التي بذلتها الدبلوماسية الجزائرية في ظل تراجع مكانة فرنسا وتأييد حلفائها لها.

وفي الجمعية العامة نقصها صوت واحد للحصول على أغلبية الثلثين[*]، وهذه الأغلبية في اللجنة السياسية وفي الجمعية العامة وافقت كلها على حق الشعب الجزائري في الاستقلال ، وعلى إجراء مفاوضات بين الحكومة الجزائرية

[1] – جامعة الدول العربية: مضابط جلسات دور الإجتماع العادي الـ 31 لمجلس جامعة الدول العربية، 2 مارس 1959، المصدر السابق، ص 162.

[2] – المجاهد: ع(34)، 24 ديسمبر 1958، ص 4.

[3] – نفسه، ص 6.

*– أحرزت اللائحة المتعلقة بالجزائر في الجمعية العامة على 35 صوتا ضد 18 وامتناع 28 عضو عن التصويت (وأغلبية الثلثين : 36)، ينظر، المجاهد نفسه، ص 7.

المؤقتة والحكومة الفرنسية، وهو ما اعتبر انتصاراً عظيماً للشعب الجزائري في إشارة اللجنة السياسية إلى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

وبهذا شكلت الـ(ج.ع.م) إلى جانب الشعوب الأفرو أسيوية ورقة ضغط على فرنسا وحلفائها في الأمم المتحدة حتى تقبل بإيقاف المجازر في الجزائر بواسطة حل سلمي ينهي الحرب الدائرة في الجزائر، والتي كبدت فرنسا خسائر باهضة عجزت هي ذاتها عن الإفصاح عنها لضخامتها.

وفي اجتماع اللجنة التنفيذية للاتحاد العالمي للطلبة من (20 إلى 26 جانفي 1959م) صادقت اللجنة على لائحة تسجل قيام الحكومة الجزائرية المؤقتة معتبرة إياها عاملاً في تطور الموقف السياسي بالجزائر، كما سجلت مضاعفة فرنسا لوسائل القمع ونددت بسياسة الإدماج واستنكرت اعتقال الطلبة الجزائريين [*]، كما استنكرت جهود فرنسا لإشراك دول أخرى في حرب الجزائر مما يمثل تهديداً للسلام العالمي، ودعت إلى وجوب التفاوض مع الحكومة الجزائرية في بلد محايد [1]، وأثناء انعقاد مؤتمر الشباب الأسيوي الإفريقي بالقاهرة (من 02 إلى 08 فيفري 1959م) دعا المؤتمر إلى فضح مشاريع التمركز الاقتصادي من طرف الاستعمار الفرنسي والدولي في صحراء الجزائر [2].

ونتيجة لهذه الجهود طُرحت القضية الجزائرية مرة أخرى في دورة 14 فيفري 1959م للأمم المتحدة إلا أنها لم تناقش، وعند افتتاح الدورة الأممية (الـ 14) لعام 1959م تطرقت اللجنة السياسية التابعة للأمم المتحدة لملف القضية الجزائرية في 30 نوفمبر من نفس العام، وقد اعتمدت فرنسا أسلوب الكرسي الشاغر بمقاطعة الجلسة وترك المجال لحلفائها وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية للدفاع عنها، حيث حضر الوفد الجزائري الذي خصصت لهُ ستة مقاعد في الأماكن المخصصة للملاحظين، وفي هذه الدورة كانت الـ(ج.ع.م) ضمن قائمة الدول التي صوتت على لائحة اللجنة السياسية والتي كان عددها (38 صوتاً) ضد (26 صوتا) وامتناع (17 صوتا) إلى جانب بعض الدول العربية مثل: اليمن، ليبيا، السودان، المغرب، الأردن، السعودية، ولبنان [3] على مشروع تسوية طالبت فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة بإجراء مفاوضات فورية للوصول إلى حل سلمي على أساس الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.

حيث قدم ممثل الـ(ج.ع.م) "محمود فوزي" بيان أوضح فيه موقف دولته المؤيد للوطنيين الجزائريين في المعركة التي يخوضونها ضد فرنسا في سبيل تحقيق الاستقلال، وأشار إلى مشروع "ديغول" الخاص بإجراء استفتاء تقرير المصير في الجزائر حيث قال: [4] «من شأن الجزائريين وحدهم أن يتخذوا قراراتهم الخاصة، ونحن نلاحظ ونسجل اعتراف فرنسا

---

*- كانت فرنسا قد قامت بحل "الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائيين" في جانفي 1958م، الذي تأسس في افريل 1955م، ووجهت إلى الطلاب الذين كانوا يشرفون على تسييره تهمة الإخلال بالأمن العام واعتقلتهم عن آخرهم وسجنتهم وأحيلوا على المحاكم الفرنسية التي سلطت عليهم عقوبات شتى وذلك يوم 25 جويلية 1959م، مما أدى إلى انسحاب الطلبة الجزائريين من المنظمة والتفافهم حول منظمة جبهة التحرير الوطني في فرنسا، ينظر، عمار هلال: المرجع السابق، ص ص 49- 50.

[1] - المجاهد: ع(37)، 25 فيفري 1959، ص 11.

[2] - نفسه، ص 10.

[3] - مريم صغير: المرجع السابق، ص ص 315، 317.

[4] - محمود فوزي نقلاً عن، صالح لميش: الدعم السوري لثورة التحرير الجزائرية، المرجع السابق، ص ص 227- 228.

بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم»، وهاجم الأمم المتحدة واتهمها بالسلبية في معالجة القضية الجزائرية، وفي الأخير أبرز موقف دولته الحازم من القضية الجزائرية والمصمم على استقلال الجزائر.

ولم تناقش القضية الجزائرية في الأمم المتحدة إلا في الدورة الـ (15) بتاريخ 20 جويلية 1960م حيث قاطع الوفد الفرنسي جلساته –كالعادة– واعتبر ذلك تدخلاً في الشؤون الداخلية الفرنسية ، إلا أن ذلك لم يمنع الجمعية من مواصلة أعمال مناقشتها للقضية الجزائرية حيث تحقق الاعتراف الأممي بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بتاريخ 19 ديسمبر 1960م على أساس وحدة وسلامة الأراضي الجزائرية ، ومسؤولية الأمم المتحدة في تنفيذ هذا الحق في الجزائر[1]، وكان هذا عقب مظاهرات 11 ديسمبر 1961م التي أثبتت لديغول " وللعالم أجمع عدالة القضية الجزائرية ومشروعيتها، وفندت زعمه في رغبة الشعب الجزائري في تأييد السياسة الفرنسية، وهو ما جعلهُ يخضع للتفاوض مع "جبهة التحرير الوطني" على أساس حق تقرير المصير للشعب الجزائري.

لعبت الـ(ج.ع.م) دوراً خلال هذه الدورة وما سبقها من الدورات من أجل تدويل القضية الجزائرية وتأييد الشعب الجزائري في صراعه الوطني القومي والحضاري مع الاستعمار الفرنسي، وهو ما أكده "عبد الناصر" في خطابه الذي ألقاه في الدورة الـ (15) للأمم المتحدة، حيث ذكَّر الجميع بتضحيات الشعب الجزائري من أجل نيل حريته وواجب الأمم المتحدة بتأييد الشعب الجزائري في كفاحه المشروع، فقال: [2] «ليس ما يخالجنا شك في الحرب الدائرة في الجزائر اليوم والتي قدم لها الشعب الجزائري طواعية أرواح مليون من أبنائه حتى الآن لا يمكن أن تنتهي بغير انتصار الحرية، إن الأمم المتحدة اليوم ليتعين عليها أن تقوم بواجبها، ما أظن أننا نغالي إذا ما تقدمنا بطلب الشعب الجزائري في تقرير مصيره .... لا يمكن للحكومة الفرنسية أن تغير إرادة الله الذي جعل الجزائر قطعة من القارة الإفريقية وجعل شعبها جزءاً من الأمة العربية».

وأبدى تأسفه لسياسة الحكومة الفرنسية القاسية حيال الحرب الجزائرية فقال: [3] «إنه لمن دواعي الأسف أن الحكومة الفرنسية راحت تقيم معسكرات الاعتقال، وراحت تجرب أنواع التعذيب الوحشي ضد الأحرار من ثوار الجزائر، الأمر الذي ثار لهُ الضمير العالمي حتى في فرنسا نفسها».

وكان لهذا الخطاب إلى جانب خطب الزعماء الآخرين من أقطاب دول مؤتمر باندونغ أثره الإيجابي على الجمعية العامة للأمم المتحدة التي اتخ ذت قرار نص على اعتبار استمرار الحرب في الجزائر يشكل خطراً على الأمن والسلم الدوليين، خاصة بعدما قبلت فرنسا الدخول في مفاوضات سلمية مع الحكومة المؤقتة الجزائرية حول تحقيق الاستقلال.

وبهذا أثبتت الثورة الجزائرية جدارتها في الداخل والخارج وكسبت التأييد العالمي ، واضطرت الحكومة الفرنسية أمام قوة الثورة أن تحمل مكرهة إلى طاولة المفاوضات علَّها تجد لنفسها مخرجاً يحفظ لها ماء وجهها، كما لم تدع "جبهة التحرير الوطني" الاستعمار الفرنسي الذي اجتمع حوله الحلف الأطلسي ودوله، يحرمها من تضامن الدول

[1] – عبد القادر خليفي: المرجع السابق، ص 112.

[2] – عبد الناصر نقلاً عن، اسماعيل دبش: المرجع السابق، ص 75.

[3] – عبد الناصر نقلاً عن، صالح لميش: الدعم السوري لثورة التحرير الجزائرية، المرجع السابق، ص 230.

العربية والإفريقية وحتى الأسيوية معها، فقد أصبحت المواقف الدولية مع بداية 1960م أكثر ايجابية اتجاه حرب التحرير الجزائرية واتجاه القضية الجزائرية في المحافل الدولية، رغم المعارضة الفعالة للدول الرأسمالية الكبرى حليفة فرنسا حيث فرضت القضية الجزائرية نفسها واستقطبت أنظار العالم خاصة بعد تأسيس الحكومة المؤقتة التي لقيت ترحيباً واسعاً من مختلف دول العالم وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي، الذي أعلن اعترافه الرسمي بها في اكتوبر من عام 1960م بعد تردد كبير وحذر شديد من فرنسا.

استمرت الـ(ج.ع.م) ومن ورائها الدول العربية أو بالتعاون مع الدول الأفرو أسيوية في دفع الأمم المتحدة لتضغط على فرنسا في منح الجزائر استقلالها فخلال اجتماع وزراء خارجية الدول العربية بتاريخ 30 جانفي 1961م خرجوا بجملة من القرارات لصالح الثورة الجزائرية تبرز مدى التأثير العربي بالقضية الجزائرية جاء في مقدمتها: أن تقوم وفود الدول العربية لدى الأمم المتحدة بالتعاون مع المجموعة الإفريقية الأسيوية وسائر الدول الصديقة بتتبع قرار الأمم المتحدة في دورتها الـ (16) الحالية بشأن الجزائر كما أيدوا وحدة وسلامة التراب الجزائري[1].

وخلال انعقاد المؤتمر الدولي للنقابات العربية الذي ضم نقابات العمال في الـ(ج.ع.م) والعراق وليبيا واليمن والسودان، كما ضم أكثر من ستة ملايين منخرط من العمال العرب عام 1961م، تم فيه اتخاذ قرار هام لصالح الثورة الجزائرية تضمن التدابير الضرورية واللازمة لمقاطعة البضائع الفرنسية إلى جانب وسائل النقل من بواخر وطائرات وحدثت هذه الجرأة بعد أن كانت هذه النقابات قد قاطعت البواخر الأمريكية عام 1960م، وقد نجحت المقاطعة وجاءت بنتائج ايجابية لصالح الثورة الجزائرية[2].

سارت القضية الجزائرية في الساحة الدولية بالتدويل والانتصارات لجبهة التحرير الوطني بفضل تكاتف وتضامن الشعوب العربية والإفريقية والأسيوية معها، خاصة الـ(ج.ع.م) التي لعبت دوراً فعالاً في مساندة القضية الجزائرية وقضايا التحرر في الوطن العربي بصفة عامة على مستوى الهيئة الأممية، لأنها كانت تعتبر بقاء الاستعمار في الجزائر وفي فلسطين مصدراً رئيسياً من مصادر إضعاف كل دولة عربية، وحجرة تقف أمام تحقيق حلم العرب في التوحد والتكتل، لا سيما أن القاهرة كانت المدينة التي احتضنت العمل الدبلوماسي السياسي لممثلي "جبهة التحرير الوطني" الذي تعزز أكثر بعد قيام الـ(ج.ع.م) ؛ فقد اتسمت خطبها وبياناتها في كل الدورات الأممية بال شدة والقوة ضد فرنسا ومخاطبتها بشكل مباشر، والتنسيق بينها وبين "جبهة التحرير الوطني "كان مكثفاً سياسياً ودبلوماسياً وعسكرياً على المستوى العربي أو الدولي من أجل نصرة القضية الجزائرية.

لم يتوقف تأييد الـ(ج.ع.م) شعباً وحكومة لثورة التحرير الجزائرية دولياً كقضية تحرر عادلة فقط، بل امتد حتى إلى تفاصيل الحرب والجرائم الاستعمارية والتحسيس بها عالمياً لإعطائها صفتها القانونية وبعدها التاريخي والحضاري، وفي هذا الإطار يمكن ذكر مثلاً "قضية القادة المختطفين" (بن بلة ورفاقه) التي وظفت حكومة الـ(ج.ع.م) إمكانياتها السياسية والدبلوماسية من أجل الإفراج عنهم، بما فيها إعطاء تعليمات لممثليها في الأمم

[1] – صالح لميش: الدعم السوري لثورة التحرير الجزائرية، المرجع السابق، ص 121.

[2] – مريم صغير: المرجع السابق، ص 309.

المتحدة للاتصال بلجنة حقوق الإنسان وإصدار تعليمات لجهاز مخابراتها بمحاولة انقاذه م واستغلت على المستوى الدولي أية فرصة لعلاقاتها الثنائية لتوظيفها في تحريك قضية القادة الجزائريين المعتقلين وإطلاق سراحهم.

كانت الـ(ج.ع.م) في مقدمة الأقطار العربية الأكثر اهتماماً بقضية الجزائر التي طالما اعتبرتها قضية العرب جميعا، فقد ربطت دعمها الدبلوماسي بدعمها العسكري للثورة الجزائرية على الرغم مما أحاط بها من مؤامرات داخلية وخارجية لإسقاطها وزعزعة الثقة بينها وبين الحكومة الجزائرية المؤقتة.

ثانياً– التأييد الدبلوماسي للثورة الجزائرية على مستوى المنظمات الإقليمية (1958– 1961م).

لم يقتصر دعم الـ(ج.ع.م) للقضية الجزائرية ومساندتها والتعريف بها على المستوى الدولي فحسب، بل استغلت فرصة انضمامها للمنظمات الإقليمية العربية والإفريقية والأسيوية أيضاً، فكثفت من نشاطها الدبلوماسي على المستوى الإقليمي من أجل دعمها (القضية الجزائرية) باعتبارها قضية تحرر تستوجب عطفا دولياً ودعماً مادياً ومعنوياً من الدول المحبة للسلام والحرية، فكان دعمها الدبلوماسي للثورة الجزائرية قوياً في اللقاءات الجهوية والإقليمية مثلما كان في اللقاءات الدولية وفي الأمم المتحدة، فكثفت جهودها على مستوى الجامعة العربية * ومنظمة التضامن الإفريقي الأسيوي وعلى مستوى عدم الإنحياز وهو ما سنتطرق إليه في هذا العنصر.

1– على مستوى الجامعة العربية.

كان من أهداف النشاط الدبلوماسي للـ(ج.ع.م) تأييد ومناصرة القضايا العربية وبالأخص القضية الجزائرية على مستوى المنظمات الدولية أو الإقليمية أو العربية لكسب تأييد العالم لها، وهذا ما كانت تسعى إليه "جبهة التحرير الوطني" أيضاً، فعلى المستوى غير الحكومي وجدت القضية الجزائرية اهتماماً متزايداً، وأخذت حيزاً هاماً سواء في لقاءات وبيانات الأحزاب المعارضة للاستعمار أو على مستوى التنظيمات والنقابات والاتحادات والتجمعات الإقليمية والعالمية الإنسانية التحررية، معبرين عن تضامنهم مع أهداف ومطالب "جبهة التحرير" وعن إدانتهم الشديدة للاستعمار الفرنسي، مطالبين حكوماتهم بالضغط على فرنسا من أجل تقرير مصير الشعب الجزائري[1].

فقد لعب ممثلو الـ(ج.ع.م) على مستوى الجامعة العربية دوراً سياسياً تضامنياً لا يقل شأنا عن أدوار بقية الدول العربية الأخرى خاصة التقدمية منها اتجاه القضية الجزائرية، إذ كانت الـ(ج.ع.م) تتتبع ما يجري في الجزائر بكل دقة وتناقشه على مستوى جامعة الدول العربية والفروع التابعة لها، السياسية منها والاقتصادية وحتى الثقافية.

---

*– تجدر الإشارة إلى أنه حسب قانون أو ميثاق الجامعة العربية فإن الدولة تفقد عضويتها بزوال الشخصية القانونية الدولية لأي سبب مثل الاندماج في دولة أخرى، وهو ما حدث مع سوريا ومصر بعدما أصبحتا "الجمهورية العربية المتحدة" في فيفري 1958م، وبالتالي زالت عضوية مصر وسوريا لهذه الفترة ثم عادت لكل منها عضوية منفصلة بعد زوال الوحدة، كما أن الجامعة العربية لم تعقد أي قمم عربية ما بين (1956– 1964) وهو التاريخ الذي احتضنت فيه الج.ع.م (مصر) ثالث قمة عربية في سبتمبر 1964م بعد قمتي الإسكندرية ماي 1946، وبيروت نوفمبر 1956م، أي أن الجامعة طيلة حرب الجزائر لم تعقد سوى قمة واحدة وهي قمة بيروت (1956م)، ينظر، جامعة الدول العربية، ويكيبيديا الموسوعة الحرة، الرابط/ https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8% تاريخ التصفح 26/ 11/ 2017م على الساعة: 22:00.

[1] – اسماعيل دبش: المرجع السابق، ص ص 33– 34.

فبمناسبة (يوم الجزائر) مثلاً الذي صادف يوم (30 مارس 1958م) ناقشت لجنة الشؤون السياسية للجامعة العربية الوضع في الجزائر وموضوع تخصيص ميزانية سنوية للثورة الجزائرية، فقررت الاستمرار في دعم الجزائر وتأييدها إلى استقلالها، كما وافقت على إنشاء صندوق دائم لها، وتباحث أعضاؤها في موضوع المنطقة المحرمة بين تونس والجزائر وتشريد أكثر من ثلاثمائة وخمسين ألف(350.000) جزائري، فكان هذا باعثاً على مضاعفة الجهود لنصرة الجزائر ومؤازرة جهد الوطنيين وتأييد القضية الجزائرية وإثارتها من جديد في الدورة المقبلة للأمم المتحدة في عام 1958م[1].

ووافق الأعضاء على تخصيص ميزانية خاصة بالجزائر قدرها اثنا عشر مليار من الفرنكات، التي أسهمت فيها الـ(ج.ع.م) بالنصف(1.005.800 جنيه) كما تطرقنا إليه، مما يثبت مسايرتها لتطورات النضال في الجزائر سياسياً ومادياً، وما يستوجبه هذا التطور من دعم مالي عاجل ؛ وفي مؤتمر الأطباء العرب الـ(26) في جوان 1958م أصدر لائحة حول الجزائر جاء في خاتمتها توصيات احتج فيها المجتمعون على الخروقات والانتهاكات الإنسانية التي تقوم بها فرنسا في الجزائر من اعتقال الأطباء والصيادلة الجزائريين، ومنع بيع المواد الطبية لهم، كما احتج على معاملة الشيوخ والأطفال والنساء العزل والجرحى من طرف الاستعمار الفرنسي[2].

ولعل هذه الوضعية هي التي دفعت الـ(ج.ع.م) إلى فتح أبوابها لاستقبال الطلبة والطالبات الجزائريات لتلقي التكوين في مجال الطب والصيدلة.

وبمجيء "ديغول" إلى الحكم ومحاولته إدماج الجزائر في فرنسا من خلال إشراك الجزائريين في الاستفتاء على دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة (سبتمبر 1958م) بشكل مباشر استنكرت "جبهة التحرير الوطني" ذلك، شارحة أثناء اجتماع اللجنة السياسية التابعة للجامعة العربية في سبتمبر 1958م بالقاهرة الظروف التي سوف يجرى فيها الاستفتاء والهدف منه، وطلبت من الجامعة العربية ومن كل دولة عربية استنكاره لمنافاته مع حقوق الإنسان، وعبرت اللجنة السياسية عن استنكارها هي الأخرى عن هذا الإجراء الفرنسي مؤكدة حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره واتخذت التوصية التالية التي صادقت عليها بالإجماع: « تستنكر اللجنة ما جاء في مشروع الدستور الفرنسي الجديد من اعتبار القطر الجزائري جزءاً من فرنسا، كما تستنكر إجراء الاستفتاء على هذا المشروع في الجزائر، وتعتبر جميع الإجراءات إجراءات باطلة لا تترتب عليها أية نتائج ملزمة للشعب الجزائري؛ وتناشد اللجنة الأمم المتحدة والدول المحبة للسلام الوقوف في وجه هذه المحاولات وإحباطها وتمكين الشعب الجزائري من تقرير مصيره في حرية وسلام»[3] كما أقر المجلس تخصيص ميزانية ثابتة لمعونة الجزائر.

وقد رحب ممثل وفد الـ(ج.ع.م) "عبد الحميد غالب" وكيل وزارة الخارجية المساعد للشؤون الشرقية في كلمته الترحيبية خلال انعقاد الجلسة الثلاثين لجامعة الدول العربية بتاريخ 01 اكتوبر 1958م بوفد الحكومة الجزائرية المؤقتة وانضمام الأخيرة إلى البيت العربي، معرباً عن تأييد بلده للكفاح الجزائري خاصة بعد الإعلان عن تأسيس الحكومة

[1] – المجاهد: ع(22)، 15 افريل 1958، ص 12.

[2] – المجاهد: ع(26)، 2 جويلية 1958، ص 10.

[3] – المجاهد: ع(29)، 17 سبتمبر 1958، ص7.

الجزائرية المؤقتة حيث قال: [1]« وإننا لنغتنم فرصة مولد هذه القوة العربية[الحكومة المؤقتة الجزائرية] الحرة لنكرر للمجاهدين المكافحين في أرض الجزائر عزمنا على مواصلة تأييدهم في كفاحهم المجيد ضد قوى الاستعمار والاستغلال»، وأرسل المجلس برقية تهنئة للرئيس "فرحات عباس" أعرب فيها عن تهانيه لقيام الحكومة المؤقتة، مؤكداً وقوف الدول أعضاء الجامعة إلى جانب الجزائر حتى النصر.

وخلال انعقاد الدورة الثامنة لمؤتمر الغرف التجارية والصناعية والزراعية للبلاد العربية في ديسمبر 1958م الذي انعقد على هامش المؤتمر الاقتصادي الإفريقي الأسيوي بالقاهرة من (06 إلى 13 ديسمبر 1958م) والذي حضره مندوبون عن غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية التالية: الـ(ج.ع.م)، الأردن، السعودية، السودان العراق، لبنان، ليبيا، البحرين، الجزائر، الكويت، اليمن، فلسطين، ساهمت الجزائر بنشاط ملحوظ في هذا المؤتمر عن طريق منظمتها الاقتصادية الوطنية "الإتحاد العام التجاري الجزائري"، وخرج المؤتمر بعدة توصيات لصالح القضية الجزائرية ووحدة العرب الاقتصادية كضرورة إنشاء سوق عربية مشتركة ، وأكد المؤتمر في التوصية الثالثة المتعلقة بالجزائر أن كفاح الشعب الجزائري يهم كل الشعوب المحبة للحرية والعدالة خاصة الشعوب العربية، وندد بحرب الإبادة التي تشنها فرنسا ضده بمساعدة حلفائها (الحلف الأطلسي، والاتحاد الأوروبي للمدفوعات، والسوق الأوروبية المشتركة والمنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي)، واحتج على كل معونة تقدم لفرنسا مباشرة أو غير مباشرة تؤدي إلى مواصلة الحرب في الجزائر ، كما احتج على تدخل منظمات دولية إلى جانبها، كالبنك الدولي للإنشاء والتعمير الذي زار حقول البترول في الجزائر، مؤكداً تضامنه مع الشعب الجزائري، ودعا الحكومات العربية للإسراع بوفاء تعهداتها للحكومة الجزائرية المؤقتة، والاتفاق على مشروع موحد لتنظيم سبل جمع المعونة المادية للشعوب العربية للجزائر[2].

ودعا جميع الشعوب والمنظمات الاقتصادية للدول الإفريقية الأسيوية لإقامة أسبوع الجزائر لجمع التبرعات على غرار البلدان العربية، وناشد الأمم المتحدة حَمل فرنسا على الدخول في مفاوضات مباشرة مع الحكومة المؤقتة الجزائرية والاعتراف بحق الشعب الجزائري بحقه في تقرير المصير ؛ وطالب المؤتمر حكومات البلاد العربية أن تتخذ كل الاجراءات الاقتصادية التي من شأنها التعجيل بإنهاء الحرب في الجزائر مع مقاطعة السلع والبضائع الفرنسية[3].

وأثناء انعقاد الدورة الرابعة لمؤتمر الأدباء العرب بالكويت من (20- 27 ديسمبر 1958م) نظر المؤتمر في القضية الجزائرية وأصدر بشأنها بياناً موجهاً من الكتاب والمفكرين، استنكر فيه ما تقوم به فرنسا من حرب إبادة في الجزائر وسلب الشعب الجزائري حقوقه في الحرية وقوميته، وأكد المؤتمرون تضامنهم مع الشعب الجزائري المناضل لحقوقه المشروعة في سلامة أرضه ولغته وقوميته، داعياً أحرار العالم إلى التضامن مع القضية الجزائرية[4].

---

[1] – عبد الحميد غالب نقلاً عن، جامعة الدول العربية: مضابط جلسات دور الاجتماع العادي الـ 30 لمجلس جامعة الدول العربية من 01 إلى 18 اكتوبر 1958، المصدر السابق، ص 12.

[2] – المجاهد: ع(34)، 24 ديسمبر 1958، ص 9.

[3] – نفسه، ص 9.

[4] – جامعة الدول العربية: مضابط جلسات دور الإجتماع العادي الـ31 لمجلس جامعة الدول العربية، 21 مارس 1959، المصدر السابق، ص 162.

وكانت القضية الجزائرية حاضرة خلال افتتاح أعمال الاجتماع العادي الـ 31 لمجلس جامعة الدول العربية بتاريخ 02 مارس 1959م الذي مثل الـ(ج.ع.م) فيه وفد مشكل من تسع أعضاء يقودهم "رفيق العشا" الوزير المفوض بوزارة الخارجية ، حيث سجل المجلس الذي استعرض في جلساته تطورات القضية الجزائرية داخلياً وخارجياً زيادة قوة الثورة التي أطاحت بالجمهورية الفرنسية الرابعة وزيادة أنصارها ومؤيديها – خاصة بعد تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة– في الأمم المتحدة وفي المؤتمرات الدولية من طرف دول الكتلة الأفرو أسيوية والدول المحبة للسلام[1].

ودعا مجلس الجامعة العربية في اجتماعه الـ الاثنين والثلاثين المنعقد بالدار البيضاء في سبتمبر 1959م – الذي شاركت فيه الجزائر بصفة عضو مراقب لأول مرة حتى يتيسر لها متابعة أعمالها – إلى إرسال لجنة دولية للتحقيق في جرائم الإبادة التي تنتهجها فرنسا في الجزائر، وطالب دول الحلف الأطلسي بالكف عن دعم فرنسا ضد الشعب الجزائري، مع بذل مساعٍ دولية للحصول على اعترافات جديدة بالحكومة المؤقتة الجزائرية، وألزم كل دولة عربية بدفع أنصبتها في ميزانية الجزائر السنوية المقدرة باثني عشر مليون جنيه[2].

جاءت هذه القرارات والتوصيات الصادرة عن الجامعة العربية في وقت كانت فيه الثورة الجزائرية تمر بمرحلة حرجة وحاسمة في نفس الوقت نتيجة الضغط الاستعماري المتزايد، والتصعيد العسكري الفرنسي الذي مارسه الجنرال "موريس شال" ضدها على مرأى ومسمع من "ديغول" الذي حاول سحق الثورة الجزائرية بأي وسيلة كانت.

وخلال الدورة السابعة والعشرين للمؤتمر الطبي للأطباء العرب المنعقد بدمشق عاصمة إقليم الشمال عام 1959م، طالب ممثل الاتحاد الطبي للـ(ج.ع.م) بإقليم الشمال من الرأي العام العالمي بوضح حدّ للتدابير الانحطاطية المستعملة من قِبل الاستعمار الفرنسي في الجزائر، وطالب منظمة الصليب الأحمر الدولي والهلال الأحمر في العالم أجمع أن يقوموا بمساعٍ لوضع حدّ لمعسكرات الاحتشاد والتجمع التي تتنافى مع القانون الدولي للحرب، كما طالبها بالسعي لإطلاق سراح الأطباء والصيادلة الجزائريين المعتقلين[3].

ومن جانبها أَوْلت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية التي كان يرأسها آنذاك "عبد الخالق حسونة" من إقليم الجنوب من (1952 – 1972م) اهتماماً بأساليب القمع الفرنسية للوطنيين الجزائريين وطالبت بتحقيق دولي في ذلك ووقف الإبادة الجماعية للسكان، ومساعدات الحلف الأطلسي لفرنسا ، مطالبة دول الكتلة الأفرو أسيوية بالاعتراف بالحكومة الجزائرية المؤقتة وجلب تأييد الأمم المتحدة لقضية الجزائر، مع مطالبة الدول العربية بدفع أنصبتها المالية من ميزانية الجزائر لعام (1959- 1960م)[4] التي كانت حريصة على جمعها لدعم الجزائر في كفاحها التحرري.

[1] – جامعة الدول العربية: مضابط جلسات دور الاجتماع العادي الـ 31 لمجلس جامعة الدول العربية، 2 مارس 1959، المصدر السابق، ص 146.

[2] – مضابط جلسات دور الاجتماع العادي الـ 32 لمجلس جامعة الدول العربية، من 01 سبتمبر 1959م إلى 29 فيفري 1960، المصدر نفسه ص ص85- 86.

[3] – عمار بن سلطان وآخرون: المرجع السابق، ص ص 264- 265.

[4] – نبيل أحمد بلاسي: المرجع السابق، ص 183.

وبعد نظر لجنة الشؤون السياسية لتطورات الأمور قررت الأمانة العامة للجامعة العربية تدعيم الكفاح الجزائري بكل الوسائل مع تنفيذ قرار مجلس الجامعة بشأن الجزائر، وطالبت الدول الأعضاء بدفع التزاماتها المالية فوراً مع مناقشة القضية الجزائرية على مستوى وزراء الخارجية العرب يوم 30 افريل 1960م، وزيادة المساعدات الإفريقية الأسيوية لقضية الجزائر مادياً وسياسياً والتعاون مع المجموعة الإفريقية الأسيوية لكسب تأييد الأمم المتحدة في الدورة الـ(15) للجمعية العامة[1]، مما يدل على حرص الأمانة العامة للجامعة العربية الشديد على دعم القضية الجزائرية على المستوى العربي والإفريقي والأسيوي وحتى العالمي.

واستجابة لقرارات مجلس الجامعة العربية نوقشت القضية الجزائرية على مستوى مجلس وزراء خارجية البلدان العربية، "بشتورة" بالعاصمة اللبنانية بيروت في 22 أوت سنة 1960م بحضور "كريم بلقاسم" وزير الخارجية في الحكومة الجزائرية المؤقتة الذي تولى منصبه الجديد في نفس العام (1960م) فقدم تقريراً شاملاً في المجلس عن وضع القضية الجزائرية طالباً من المشاركين مزيداً من الدعم المالي والترخيص لمن أراد من المتطوعين العرب أن يلتحق بجيش التحرير الوطني[2].

ومن جهته ناقش المجلس الذي حضره وزير خارجية الـ(ج.ع.م)، خلال الاجتماع المذكور تطورات القضية الجزائرية التي احتلت الصدارة والاهتمام البالغ ووجدت التأييد المطلق من طرف المؤتمرين ، وهذا ما أكده ممثل الجزائر في المؤتمر "كريم بلقاسم" في قوله:[3] «إن قضية الجزائر كانت دائماً عامل توحيد وتقارب بين جميع العرب على اختلاف ميولهم وأوضاعهم، لأن كل عربي يحمل نحو الجزائر وثورتها العظيمة نفس المشاعر المليئة بالفخر والاعتزاز والرغبة الحارة في المساهمة بكل الوسائل من أجل انتصارها التام».

وفي يوم 24 أوت 1960م كانت البلدان العربية قد قبلت جزئياً على الأقل طلبات "كريم بلقاسم" فأعلنت أنها سترفع مبالغ الدعم المالي لجبهة التحرير الجزائرية وسترسل المتطوعين للقتال في صفوف جيش التحرير الوطني[4].

وبهذا يكون مؤتمر وزراء خارجية العرب ببيروت الذي حضرته الـ(ج.ع.م) قد عبر تعبيراً صادقاً عن التلاحم العربي في أحلك الظروف حين جعل من القضية الجزائرية قضية العرب الأولى.

وفي اجتماع اللجنة الدائمة للإعلام العربي في دورتها الثانية المنعقدة بالقاهرة من (27 أوت إلى 01 سبتمبر 1960م) دعت اللجنة إلى فضح دور إسرائيل في قارتي إفريقيا وآسيا كركيزة للاستعمار الغربي وقاعدة له، بدعمها للاستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة الإنفصالية في الكونغو، وتأييدها لفرنسا في تفجير القنبلة الذرية في الصحراء الجزائرية، ووافقت على اقتراح وزارة الخارجية المغربية باستقدام بعثة من الدول الإفريقية المستقلة لزيارة مخيمات اللاجئين الجزائريين في المغرب وبقية الدول العربية، على أن تعمل تلك الدول المضيفة (تونس، المغرب، ...) والجامعة العربية

[1] – نبيل أحمد بلاسي: المرجع السابق، ص 184.

[2] – صالح بلحاج: المرجع السابق، ص 342.

[3] – كريم بلقاسم نقلاً عن، مريم صغير: المرجع السابق، ص ص 297- 298.

[4] – صالح بلحاج: المرجع السابق، ص 342.

على تزويد أفراد البعثة بالصور والأفلام والمطبوعات التي تمكنهم من التعريف بالقضية الجزائرية عند عودتهم إلى بلادهم[1].

وخلال انعقاد الدورة العاشرة لمؤتمر الغرف التجارية والصناعية والزراعية العربية ما بين 21 و 26 نوفمبر 1960م، الذي حضره مندوبو جميع الاتحادات العربية بما فيها ممثل ي الحكومة المؤقتة الجزائرية : "عبد الرحمن يعلاوي" و"ابراهيم مزهودي" نيابة عن "الاتحاد العام للتجار الجزائريين"، خرج المؤتمر بتوصية خاصة بالقضية الجزائرية جاء فيها ما يلي: «يُحي المؤتمر ويهيب بالحكومات العربية مضاعفة الجهود العملية الحازمة بتأييد ثورة الجزائر بالمعونة المادية ويناشد رجال الأعمال والمؤسسات الاقتصادية العربية بتقديم إعانات متزايدة ومستمرة لثورة الجزائر»[2].

وعلى إثر مؤتمر القمة الإفريقية المنعقد بالدار البيضاء بالمغرب من (03 إلى 07 جانفي 1961م) الذي دعا إلى مقاطعة فرنسا اقتصادياً، شهدت القاهرة عاصمة الـ(ج.ع.م) مؤتمراً من نوعية مختلفة جمع اتحادات العمال العرب في جانفي من نفس العام (1961م)، انحصر جدول أعماله في مقاطعة فرنسا تجارياً ورياضياً وسياحياً لعدم تفريغ سفينة إقليم الجنوب "كليوباترا" في ميناء نيويورك تضامناً من أمريكا مع فرنسا في حربها ضد الجزائر[*] ، وكان هذا المؤتمر ناجحاً لأن تنفيذ قراراته تمت بيد العمال العرب ولم توكل إلى السلطات الرسمية (الحكام والوزراء)، فكان ضربة لفرنسا وللحلف الأطلسي و الولايات المتحدة الأمريكية ، فقد برهن العمال العرب بما فيهم عمال الـ(ج.ع.م) عن مدى تضامنهم مع قضية الجزائر ومقاطعتهم لفرنسا اقتصادياً، في الوقت الذي برهنت فيه بعض الدول العربية عن فشلها في اتخاذ قرارات إيجابية وجماعية إزاء فرنسا ومقاطعتها[3].

جاء مؤتمر عمال العرب" أو "اتحادات عمال العرب" ليطبق قرار مؤتمر الدار البيضاء بالمغرب في مقاطعة البضائع الفرنسية، والدعوة إلى تنفيذه على أرض الواقع.

---

[1] – جامعة الدول العربية، الأمانة العامة: مضابط جلسات دور الاجتماع العادي الـ 34 لمجلس جامعة الدول العربية من 1 سبتمبر 1960– 28 فيفري 1961م، المصدر السابق، ص ص 392– 393.

[2] – مريم صغير: المرجع السابق، ص 296.

*– كانت إسرائيل قد شنت حملة ضد الج.ع.م بدعوى أن لها الحق في عبور سفنها قناة السويس، وأن هذا المنع يضر بمصلحة السفن الأمريكية، وتضامناً معها أعلن اتحاد البحارة الأمريكيين إلى مقاطعة البواخر التابعة للج.ع.م في الموانئ الأمريكية بضغط من إسرائيل، على أن تشمل المقاطعة كافة دول أوروبا الغربية واليابان فتوقف عمال الشحن والتفريغ في ميناء نيويورك عن التعامل مع الباخرة كيلوباترا المحملة بالقطن عند وصولها نيويورك في 19 افريل 1960م وفشلت جهود الج.ع.م لفك الأزمة، وفي 26 افريل 1960م قرر اتحاد العمال العرب بالقاهرة أن مقاطعة السفينة كيلوباترا هو عمل عدواني ضد كل الدول العربية، وان الموانئ العربية سترد بالمثل، فقررت النقابات العمالية مقاطعة البواخر الأمريكية في موانئ: الإسكندرية، بور سعيد، اللاذقية، السويس، بيروت طرابلس، الرباط، ومؤانئ ليبيا وتونس والسعودية واليمن بشكل سبه كامل في البلدان العربية، ما جعل نقابة عمال البحر الأمريكية تنهي الحصار في 6 ماي 1960م، وفي 9 ماي انتهت الأزمة بتفريغ السفينة، وفي المقابل أعلن اتحاد العمال العرب إنهاء مقاطعة السفن الأمريكية، ينظر، محمد حسنين: "السفينة كليوباترا ... يوم اتحاد العرب من المحيط إلى الخليج"، الرابط/
http://www.dotmsr.com/news/196/242652/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%81%D9%8A%D9%86%D8
تاريخ التصفح: 05/ 12/ 2018، الساعة: 00:50.

[3] – الهادي ابراهيم المشيرقي: المصدر السابق، ص 499.

وخلال انعقاد مؤتمر وزراء خارجية الدول العربية في بغداد [*] بتاريخ 30 جانفي عام 1961م عرضت المسألة الجزائرية للنقاش، وطالب "كريم بلقاسم" وزير خارجية الحكومة الجزائرية المؤقتة آنذاك الدول العربية بالمال والسلاح والمتطوعين وتأييد مطلب الحكومة المؤقتة بمفاوضات ثنائية مع فرنسا، وطالب العرب بمقاطعة فرنسا سياسياً واقتصادياً من أجل الضغط عليها لحل القضية الجزائرية.

خرج الاجتماع بجملة من القرارات لصالح الثورة الجزائرية [**] أبرزت مدى التأثر والتأثير العربي بالقضية الجزائرية ومثلت أسلوب من أساليب الضغط على فرنسا وحلفائها، فقد قررت اللجنة السياسية للجامعة العربية مساعدة الجزائر مادياً وملياً وإمداد الحكومة الجزائرية بالسلاح في أقرب وقت والسماح لرعايا الحكومات العربية بالانخراط في جيش التحرير الوطني الجزائري، ومضاعفة الجهد العربي لدى الحكومات الأجنبية لجلب التأييد السياسي لقضية الجزائر مع تأييد وحدة الجزائر وسلامة أرضها، والمطالبة بعودة المفاوضات الثنائية بعد انقطاع محادثات "مولان" (25- 29 جوان 1960م) كي يمارس الشعب الجزائري حرية تقرير المصير والضغط على الدول والمنظمات السياسية والعسكرية التي تؤيد العدوان الفرنسي على الجزائر[1].

ظلت الـ(ج.ع.م) تذّكر بالقضية الجزائرية في جميع جلسات الجامعة العربية، معتبرة إياها قضية محورية وأساسية تستلزم تكاتف جهود العرب جميعاً من أجل نصرة الشعب الجزائري من قيود الاحتلال، وهو ما أدى في الكثير من الأحيان إلى مراجعة بعض الدول العربية لعلاقاتها مع الدول الرأسمالية، كما زاد في تصلب موقف الجامعة العربية في الدفاع عن القضايا العربية التحررية وعلى رأسها القضيتين الجزائرية والفلسطينية آنذاك.

وبالنسبة لجهود الـ(ج.ع.م) على مستوى **المنظمات الإقليمية الأخرى** ، فقد لقيت الثورة الجزائرية تعاطفاً دولياً خاصة من شعوب إفريقيا وآسيا، ففي مؤتمر "التضامن لشعوب إفريقيا وآسيا" (ديسمبر 1957- جانفي 1958م) المنعقد بالقاهرة أوصى المؤتمر بجعل يوم (30 مارس) يوماً للجزائر، تُجمع فيه التبرعات المالية والمادية لصالح الثورة الجزائرية، وقد ساهمت الـ(ج.ع.م) في ذلك اليوم أيما مساهمة – كما تطرقنا إليه – على المستويين الحكومي والشعبي، وفي مؤتمر الدول الإفريقية المستقلة الأول المنعقد بأكرا عاصمة غانا ما بين (15 -22 افريل 1958م) الذي شاركت فيه ثمان حكومات إفريقية مستقلة مثلت ثلث سكان افريقيا في ذلك الوقت منها: حكومة الـ(ج.ع.م) ممثلة في رئيسها "عبد الناصر" إلى جانب : الدكتور "كوامي نكروما" رئيس غانا، "بورقيبة"، عن الجمهورية التونسية و"توكمان" رئيس حكومة ليبيريا، و"أحمد بلافريج" وزير خارجية المغرب و"عبد الله خليل" رئيس حكومة السودان من أجل دراسة مشاكل قارة إفريقيا[2]، ومناصرة دولها المستعمرة وتدعيم استقلال المستقلة منها حديثاً ، مع تمتين الروابط الثقافية والفنية والاقتصادية فيما بينها، وقد حضرته "جبهة التحرير الوطني" التي انتخبت عضواً في اللجنة الدائمة

---

*– حضر المؤتمر: أحد عشر وزير خارجية : ليبيا، المغرب، الجمهورية العربية المتحدة، لبنان، الأردن ، العراق، السعودية، السودان، الجزائر، رئيس الوفد اليمني، الأمين العام لجامعة الدول العربية "عبد الخالق حسونة"، ينظر، الهادي ابراهيم المشيرقي: المصدر السابق، ص 502.

– **ينظر قرارات الاجتماع في الملحق رقم: ((19)).

[1] – نبيل أحمد بلاسي: المرجع السابق، ص 184.

[2] – المجاهد: ع(21)، 1 افريل 1958، ص 6.

للمؤتمر ممثلة في "أحمد بومنجل" و"أمحمد يزيد" الذي أعرب للصحافة الدولي ة أن الهدف من حضور "جبهة التحرير الوطني" لهذا المؤتمر هو الحصول على تعزيز المساندة الديبلوماسية والسياسية والمعنوية التي تقدمها الدول الإفريقية المستقلة لفائدة القضية الجزائرية، ودعا أمريكا إلى اتخاذ موقف تجاه الخلاف الجزائري الفرنسي يماثل موقف الحياد الذي اتخذته في قضيتي كوبا وأندونيسيا بممارسة الضغط على فرنسا لمنح الجزائريين استقلالهم[1].

خرج المؤتمر بجملة من القرارات التي تهمُّ القارة وأخرى متعلقة بدعم الكفاح المسلح في الشعوب الإفريقية المكافحة كالكاميرون وكينيا والجزائر، حيث خصص قراره الثالث من قراراته الثمانية للقضية الجزائرية ، أبرز فيه انزعاجه من استمرار الحرب في الجزائر وحرمان فرنسا للشعب الجزائري من حقه في تقرير مصيره، وطالبها بإنهاء القتال وسحب قواتها والدخول في مفاوضات سلمية مع "جبهة التحرير الوطني" من أجل إيجاد تسوية عادلة للقضية الجزائرية، وأوصى دول إفريقيا المستقلة بمساندة القضية الجزائرية مادياً ومعنوياً [2] باعتبارها ثورة إفريقية وعربية في نفس الوقت، واعترف المؤتمر بجبهة التحرير الوطني كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري.

وتنفيذاً لقرارات "أكرا" عملت الـ(ج.ع.م) إلى جانب كل من غانا والسودان وتونس ومراكش وليبيريا والحبشة وليبيا على عقد عدة اجتماعات، وبعثت وفوداً مختلفة إلى الدول الإسكندنافية واللاتينية من أجل الاتصال برؤساء حكومات هذه الدول وحثها على تأييد قضية الجزائر [3]؛ وفي 16 جويلية 1958م وجهت الـ(ج.ع.م) إلى جانب ثلاثة وعشرين (23) دولة من الكتلة الأفرو أسيوية طلباً لتسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة الـ (13) لهيئة الأمم المتحدة حيث رفعت مذكرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة "همرشولد" مطالبة إياه بحل المشكلة الجزائرية حلاً عادلاً يتماشى ومبادئ الأمم المتحدة ، وكُلِّلَت هذه المساعي بإدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال دورة الأمم المتحدة الـ (13) (سبتمبر 1958م) حيث كانت الـ.ع.م من الدول التي تتزعم الكتلة الإفريقية الأسيوية إلى جانب الهند واليابان التي وقفت إلى جانب القضية الجزائرية في هذه الدورة[4].

وتنديداً بإدماج الجزائريين في الشعب الفرنسي وقفت الـ(ج.ع.م) ضد مشروع الادماج الذي جاء به "ديغول" بواسطة الاستفتاء على دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة الذي استنكرته "جبهة التحرير الوطني" والجامعة العربية، وطلبت "الجبهة" من الكتلة الأفرو أسيوية بالاجتماع للنظر في قضية الاستفتاء ولاتخاذ موقف مُندِّدٍ له، وفعلاً عَقدت أربعة وعشرون (24) دولة أسيوية إفريقية اجتماعاً دام أربع ساعات يوم 10 سبتمبر 1958م، ونشرت إثره بلاغاً استنكرت فيه الإستفتاء جاء فيه: «إن تنظيم الإستفتاء في الجزائر لا يتلاءم مع حرفية ولا روح التوصية التي أصدرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في السنة الماضية[1957م] لأن هذا الاستفتاء ليس إجراءاً مناسباً ولا كفيلاً بأن يعين على تحقيق حل معقول»[5].

---

[1] – الصباح التونسية: ع(1767)، 18 افريل 1958، ص 1.

[2] – مضابط جلسات دور الاجتماع العادي الـ 31 لمجلس جامعة الدول العربية، 2 مارس 1959، ص 160.

[3] – نفسه، ص 148.

[4] – المجاهد: ع(29)، 17 سبتمبر 1958، ص 5.

[5] – نفسه، ص 7.

وما بين 3 و 6 اكتوبر 1958م عقد بإيطاليا مؤتمر البحر الأبيض المتوسط الذي حضرته الج.ع.م ممثلة في: السفير "عدلي أندراوس" والفنان "جورج حنين" والأستاذ "عادل ثابت" كما حضره وفد جبهة التحرير الوطني ودول متوسطية أخرى كالمغرب وفرنسا إضافة إلى الكيان الصهيوني، ناقش المؤتمر العلاقات المتوترة بين العرب والغرب والتي مثلتها الحرب الفرنسية الجزائرية مما أدى إلى انسحاب الوفد الفرنسي من المؤتمر[1].

وخلال المؤتمر الاقتصادي الإفريقي الأسيوي الذي عقد في القاهرة من 06 إلى 13 ديسمبر 1958م بهدف تنظيم التعاون الاقتصادي بين المجموعتين العربية والإفريقية – الأسيوية الذي ضم أكثر من ستمائة (600) مندوب مثلوا حوالي أربعين (40) بلداً كانت الجزائر من بينها والتي ساهمت فيه بنشاط ملحوظ [2] أكد المجتمعون على ضرورة مساندة الجزائر مادياً ومعنوياً ؛ وخلال انعقاد الدورة الـ (13) للأمم المتحدة ما بين (08- 13 ديسمبر 1958) كانت الـ(ج.ع.م) من بين الدول الأفرو أسيوية التي أصدرت اللائحة الداعية لإيقاف الحرب في الجزائر واللجوء إلى التفاوض، والتي صوتت لها الجمعية العامة بأغلبية الأصوات (32 صوت ضد 18 وامتناع 30عضو).

وتزامن هذا مع انعقاد مؤتمر أكرا الثاني بغانا ما بين (08- 12 ديسمبر 1958م) الذي كان امتداداً لمؤتمر الحكومات الإفريقية المستقلة الأول في أكرا (افريل 1958م)؛ مثل الـ(ج.ع.م) في هذا المؤتمر وفد هام ترأسه "محمود فوزي" وزير الخارجية آنذاك الذي ألقى خطاباً أبرز فيه شرعية كفاح الشعب من أجل استقلال بلاده، مؤكده تأييد بلاده لشعب الجزائر وحريته، منددا بمشروع تقسيم الجزائر الذي طرحته فرنسا الذي اعتبره تكرراً لمأساة تقسيم فلسطين[3].

وأبدى رئيس غانا "نكروما" استياءه مما يحدث في الجزائر وتعهد بدعمها، معرباً عن تضامن شعبه وحكومته مع حرب التحرير الجزائرية، معلناً أنه سيعترف بالحكومة المؤقتة الجزائرية في المستقبل القريب [4]؛ وكان ضمن الوفود المشاركة وفد "جبهة التحرير الوطني"[*] الذي قدم مذكرة طالب فيها تأييد الدول الإفريقية والأسيوية للشعب الجزائري في كفاحه والضغط على أمريكا حتى تقف موقف الحياد بين الجزائر وفرنسا.

وقد جاءت قرارات المؤتمر – التي ذّكر فيها بقرارات مؤتمر أكرا الأول – مطابقة لوجهة نظر الـ(ج.ع.م) حيث أصدر المؤتمر لائحة حول الجزائر[**] عبر فيها عن انزعاجه من الموقف الذي بات يهدد السلام العالمي وسلامة إفريقيا، معترفاً بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وندد باستمرار حرب الجزائر، وطالب بضرورة فتح مفاوضات مع الحكومة المؤقتة وحكومة فرنسا في أرض محايدة دون أي قيد أو شرط، كما عبر عن تضامنه مع القضية الجزائرية وعزمه على مساعدة الشعب الجزائري حتى الاستقلال ، ودعا إلى الاعتراف بالحكومة الجزائرية المؤقتة، و إيجاد فرقة من

---

[1] – ثروت عكاشة: المصدر السابق، ص 303.

[2] – المجاهد: ع(34)، 24 ديسمبر 1958، ص9.

[3] – صالح لميش: الدعم السوري لثورة التحرير الجزائرية، المرجع السابق، ص ص 206- 207.

[4] – FRANTZ FANON, op.cit, p 152.

[*]– مثله كل من: الدكتور "شوقي مصطفاوي" و"أحمد بومنجل"، والدكتور "عمر فانون" (فرانز فانون).

[**]– **ينظر نص اللائحة في الملحق رقم ((20))**.

المتطوعين من مختلف البلدان التي تكافح من أجل الحرية لتحرير القارة مثلما حدث في غانا والحبشة ونيجيريا من اجتماعات شعبية لإعانة إخوانهم في الجزائر وجنوب افريقيا[1].

وبهذا تعهد الأفارقة في أكرا أن يتبادلوا العون والوفاء وأن يتحالفوا ضد الاستعمار، وأعلنوا تأييدهم الكامل لجميع حركات التحرر الإفريقية سواء السلمية منها أو المسلحة ، فقد عبرت الـ(ج.ع.م) عن رفضها واستنكارها من خلال مؤتمري الشعوب الإفريقية المستقلة بأكرا الأول (أفريل 1958م)، والثاني (ديسمبر 1958م) للسياسة الفرنسية المنتهجة في الجزائر، كما رفضت كل حلول جزئية للقضية الجزائرية.

ونتيجة لتلك الجهود سجلت القضية الجزائرية مع حلول سنة 1959م انتصارات هامة لدى الرأي العام العالمي فازداد أنصارها في الدول حليفة فرنسا، وسائر الدول الأوروبية واللاتنية خاصة بعد النجاح الذي أحرزته في الجمعية العامة للأمم المتحدة (سبتمبر 1958م)، كما لقيت تأييداً من الجهات الرسمية التي زارها وفد الحكومة المؤقتة كالصين الشعبية التي أكد رئيسها آنذاك "ماوتسي تونغ" في ديسمبر 1958م للوفد الجزائري* الذي زارها، وقوف بلاده إلى جانب الجزائر في حربها من أجل الاستقلال[2].

وخلال انعقاد المؤتمر الأول لتضامن الشباب الأسيوي الإفريقي في القاهرة من 02 إلى 08 فيفري 1959م الذي بحثت فيه مشاكل القارتين الناهضتين ودور الشباب في معارك التحرر السياسي والتقدم الاقتصادي والثقافي والاجتماعي، عبر المؤتمر عن روح التضامن الوطيد والأخوَّة المتينة التي تربط بين شباب إفريقيا وآسيا في كفاحهم المشترك ضد الاستعمار وكل عوامل الضعف والتأخر، وقد أولى المؤتمر عناية خاصة بقضية الجزائر المكافحة حيث قوبل وفدها بترحيب حار وأعطيت له الكلمة في اليوم الأول من المؤتمر، واتخذ المؤتمر بالإجماع قرارات قوية لصالح الجزائر استنكر فيها حرب الإبادة التي تمارسها فرنسا في الجزائر، ونددت بالوسائل الوحشية المستعملة من جانب القوات الفرنسية ضد الجزائريين، كما أكد عزم ومواصلة دول إفريقيا وآسيا على مساندة الكفاح الجزائري، ودعا حكومات الدول الإفريقية التي لم تعترف بالحكومة الجزائرية المؤقتة أن تسارع في الاعتراف بها، ووقف المساعدات المقدمة من طرف بعض الحكومات لفرنسا، وفضح مشاريع التمركز الاقتصادي للأخيرة في الصحراء الجزائرية، كما طالب بالإفراج عن "بن بلة" ورفاقه[3].

وفي مؤتمر "منروفيا" لوزراء الدول الإفريقية المستقلة المنعقد بين 04- 08 أوت 1959م في ليبيريا الذي شارك فيه الوفد الجزائري بصفة رسمية ممثلاً للحكومة الجزائرية المؤقتة برئاسة "امحمد يزيد" وزير الاعلام، نددت الـ(ج.ع.م) على لسان ممثلها في المؤتمر "حسين ذو الفقار صبري" بالفضائح التي ترتكبها فرنسا في الجزائر، ورفضت القرار الفرنسي الهادف إلى إجراء التجارب الذرية في الصحراء الجزائرية، وقد خصص المؤتمر – الذي كانت القضية

---

[1] – المجاهد: ع(34)، 24 ديسمبر 1958، ص ص 4 – 5.

*– ضم الوفد الجزائري كلاً من: "بن يوسف بن خدة" وزير الشؤون الاجتماعية، "سعد دحلب" وزير الاستعلامات، "محمود الشريف" وزير التسليح.

[2] – جامعة الدول العربية: مضابط جلسات دور الاجتماع العادي الـ 31 لمجلس جامعة الدول العربية، 2 مارس 1959، المصدر السابق، ص ص 163- 164.

[3] – نفسه، ص 164.

الجزائرية من أهم موضوعاته – قراره الأول للقضية الجزائرية حيث عبر عن قلقه من استمرار الحرب، واستنكر استخدام الجنود الأفارقة في حرب الجزائر، وطالب فرنسا بفتح مفاوضات مع الحكومة المؤقتة وسحب جيوشها من الجزائر، وندد بقوة أي قرار لإجراء التجارب النووية في الصحراء الإفريقية وطالب الحكومات الإفريقية مواصلة دعم الشعب الجزائري في المحافل الدولية وتقديم المساعدات اللازمة له، موصياً الدول المحبة للسلام بتأييد الحكومة المؤقتة الجزائرية [1]؛ واعتبرت مشاركة وفد "جبهة التحرير الوطني " وصدور هذا القرار المساند للقضية الجزائرية في ذلك المؤتمر انتصاراً جديداً للدبلوماسية الجزائرية ومن ورائها الدبلوماسية العربية وفشلاً ذريعاً للسياسة الديغولية، وقد اعترفت في هذا المؤتمر كل من دول غانا وغينيا بالحكومة الجزائرية المؤقتة، وكان اعترافهما دليل على قوة التضامن بين الشعوب والحكومات الإفريقية.

وبهذا أصبحت الثورة الجزائرية تعتمد في حركتها العالمية اعتماداً كبيراً على تأييد الأفارقة بجانب التأييد العربي الذي كان على رأسه تأييد الـ(ج.ع.م).

وفي مؤتمر جميع شعوب إفريقيا الثاني المنعقد في تونس بتاريخ (25- 30 جانفي 1960م) واصل الأفارقة دعمهم للقضية الجزائرية حيث خصص المؤتمر قراراً بشأنها أبدى فيه سخطه للجرائم الوحشية المرتكبة من قبل الجيش الفرنسي واستنكر مشروع تقسيم الجزائر، وطالب بالاعتراف بالحكومة الجزائرية المؤقتة وتقديم الدعم المالي للثورة وطالب بسحب الجنود الأفارقة المشاركين في حرب الجزائر إلى جانب فرنسا، كما طالب الأمم المتحدة بالاعتراف باستقلال الجزائر، ودعا إلى تشكيل فرقة من المتطوعين الأفارقة لحرب التحرير الجزائرية، إلا أن رئيس تونس "بورقيبة" لم يستجب لهذا القرار عندما أعلن أن تونس لن تسمح بتواجد مثل هذه الفرقة على أرضها [2].

وفي مؤتمر "شعوب إفريقيا وآسيا"الثاني المنعقد بأديس أبابا عاصمة اثيوبيا في الفترة ما بين (15 – 24 جوان 1960م)، شاركت الجزائر بوفد ترأسه "أمحمد يزيد" وزير الإعلام وبحضور "عمر أوصديق" و"فرانز فانون" و"أحمد بومنجل"، أكد المؤتمر في قراراته الخمسة عشر التي خصص النقطتين الثانية والثالثة منها للقضية الجزائرية، على توصياته السابقة، وطالب بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره واستقلاله وبفتح مفاوضات بين الج انبين الفرنسي والجزائري [3] وفي اجتماع الدول الإفريقية في "برازافيل" بالكونغو في ديسمبر 1960م لمعالجة مشكلة الكونغو لقيت القضية الجزائرية اهتماماً إفريقياً حيث استنكر الاجتماع الحرب الدائرة في الجزائر داعياً إلى السير نحو طريق المفاوضات لتحقيق تقرير المصير، مطالباً فرنسا بوضع حدّ للحرب في الجزائر، وفي المؤتمر الإفريقي المنعقد بالدار البيضاء بالمغرب ما بين

[1] – صالح لميش: الدعم السوري لثورة التحرير الجزائرية، المرجع السابق، ص 208.

[2] – محمد فايق: المصدر السابق، ص 223.

[3] – عبد القادر خليفي: المرجع السابق، ص 111.

(3- 7 جانفي 1961م) الذي حضره رؤساء حكومات سبع دول كانت توصف بالتقدمية آنذاك [*] منها الـ(ج.ع.م) بحضور وفد الحكومة الجزائرية المؤقتة [**]، بحث المؤتمرون القضايا الإفريقية وبخصوص القضية الجزائرية خصص المؤتمر قرارات هامة بشأنها وجاء هذا بعد اعتراف الأمم المتحدة في دورتها الـ(15) 1960م بحق الشعب الجزائري في الاستقلال وتقرير المصير على أساس وحدة وسلامة الأراضي الجزائرية، كما استنكر المؤتمرون مساعدة الحلف الأطلسي لفرنسا، وعارضوا تقسيم الجزائر معبرين عن تصميمهم على مساندة الشعب الجزائري وحكومته المؤقتة بكافة الوسائل[1]، لمواصلة حربه ضد فرسا ، وقرر المؤتمر مقاطعة البضائع الفرنسية منديداً بالتجارب النووية الفرنسية في الجزائر ومما جاء في القرار المتعلق بالجزائر مايلي: « .... وحيث أن كل مساعدة سياسية وديبلوماسية ومادية تقدم إلى شعب الجزائر مساهمة في تحرير إفريقيا، وحيث أن كل مساعدة تقدم إلى فرنسا في حربها في الجزائر تعتبر عملاً عدوانياً تجاه إفريقيا كلها، وحيث أن حكومة الجزائر المؤقتة هي السلطة الوحيدة التي تمثل الجزائر وتتحدث باسمها، وحيث أن الحرب التي تقودها فرنسا في الجزائر تعتبر خطراً متزايداً على سلامة وأمن إفريقيا بل والعالم كله، يعلن المؤتمر عن تصميمه على مساندة شعب الجزائر وحكومته المؤقتة بكافة الوسائل في نضالها من أجل استقلال الجزائر» [2]، واتخذ المؤتمر قرارات أخرى بشأن فلسطين والكونغو، ووصفت صحيفة "بيروت المساء" اللبنانية قرارات المؤتمر بأنها كانت ضربة لفرنسا في سياستها في الجزائر، ورحبت كل الصحف اللبنانية بقرارات المؤتمر [3].

جددت الـ(ج.ع.م) تأكيدها على مطالب مؤتمر الدار البيضاء المتعلقة بالجزائر خلال احتضانها لمؤتمر وزراء خارجية الدول الإفريقية السبعة المشاركة فيه بتاريخ 30 افريل 1961م بالقاهر، إذ درس المؤتمر تطورات الوضع في الجزائر، وأعلن المجتمعون تأييدهم المطلق للقضية الجزائرية[4].

وبالحديث عن حضور القضية الجزائرية في المؤتمرات الإفريقية نالت القضية الجزائرية دعماً إفريقياً آخر في مؤتمر الشعوب الإفريقية الثالث المنعقد في القاهرة بتاريخ 25 مارس 1961م الذي حضره ممثلو ثلاثمائة حركة إفريقية لعبت فيه الـ(ج.ع.م) دوراً بارزاً من أجل دعم القضية الجزائرية وغيرها من القضايا الإفريقية والأسيوية، حيث استهل "عبد الناصر" كلامه في حفل الافتتاح عن مراحل الكفاح في القارة الإفريقية، وعما تعانيه فلسطين وجنوب إفريقيا من تمييز عنصري، وعن الجزائر عبر عن قلقه إزاء التجارب الذرية المتتالية التي أجرتها فرنسا في صحرائها وقال منديداً بها:[5] « هل استسلم الاستعمار فى إفريقيا ودوى الانفجار الذري الفرنسى الثالث فى صحرائنا الجزائرية الكبرى مازال

*- حضر المؤتمر : "محمد الخامس" و"عبد الناصر" و"نكروما" رئيس غانا، و"أحمد سيكوتري" عن غينيا و"موديبو كيتا" رئيس مالي و"فرحات عباس" عن الحكومة المؤقتة الجزائرية ووزير خارجية ليبيا وممثلون آخرون عن بقية أرجاء افريقيا وكان جدول الأعمال يتلخص في: الكونغو- الجزائر- موريتانيا- الصحرء – فلسطين- الوحدة الإفريقية – المؤسسات الإفريقية والميز العنصري، ينظر، الهادي ابراهيم المشيرقي: المصدر السابق، ص ص 495- 496.

**- ضم وفد الحكومة المؤقتة: السادة: "فرحات عباس" و"محمد يزيد" و"شوقي مصطفاوي" و"لخضري" ينظر صالح بلحاج: المرجع السابق، ص 353.

[1] - عبد القادر خليفي: المرجع السابق، ص 112.

[2] - الهادي ابراهيم المشيرقي: المصدر السابق، ص 493.

[3] - الأهرام: ع(27058)، 10 جانفي 1961، ص3.

[4] - المجاهد: ع(95)، 8 ماي 1961، ص 2.

[5] - عبد الناصر نقلاً عن، خطب جمال عبد الناصر: المصدر السابق.

يتردد في أسماعنا؟! ولقد كانت لنا جميعاً مواقف ضد التجارب الذرية عموماً، وأكثر منها كانت لنا غضبات عنيفة على أن تكون أرض قارتنا مسرحاً لمثل هذه التجارب؛ كان رأينا في التجارب عموماً أنها تهديد للسلام، وكان رأينا في التجارب على أرضنا أنها تهديد لشعوبنا بعد تهديدها للسلام... ».

وواصل قائلاً:[1] «إن الاستعمار الفرنسي – شأنه شأن كل استعمار – لم يكن ليهتم إلا بتعزيز قدرته على العدوان، وبالسعي إلى تملك أكثر الأسلحة فتكاً وأقدرها على الدمار ....».

وعبر في كلمته عن تأييده التام للحكومة المؤقتة في مفاوضاتها مع الحكومة الفرنسية فقال: [2] «...إن من بواعث الأمل أن نتطلع إلى المحادثات التي تجرى بين ثورة الجزائر وبين فرنسا، وإن هذه الثورة الرائعة لتمثل أمامنا ذروة من ذرى النضال الإفريقي والنضال من أجل الحرية عموماً؛ إننا نتجه في هذه الساعات بكل تأييدنا المادي والمعنوي في غير ما حدود، وبدون ما تحفظات؛ لنضعها في نصرة الجانب الجزائري في هذه المفاوضات واثقين أن نتيجتها لابد أن تكون على مستوى التضحيات النبيلة والأعمال الشامخة للشعب الحر، الذي واصل النضال المسلح أكثر من سبع سنوات؛ لا في وجه فرنسا وحدها، وإنما في وجه حلف الأطلنطي كله....».

وكان لدعوة الـ(ج.ع.م) أثرها في مطالبة المؤتمر في حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، واستنكاره لمحاولات فرنسا الرامية إلى فرنسة الصحراء الجزائرية، كما طالب المؤتمر الدول الإفريقية بزيادة المساعدات المادية والدبلوماسية للثورة الجزائرية حتى يحقق الشعب الجزائري استقلاله، معلناً تضامنه مع الحكومة الجزائرية المؤقتة في مفاوضاتها مع فرنسا على أساس تقرير المصير.

وفي مؤتمر "منروفيا" المنعقد في ليبيريا في الفترة من 08 إلى 12 ماي 1961م دعا المؤتمر إلى الإسراع في عقد اتفاقية (ايفيان الأولى) من أجل وقف الحرب الدائرة ومنح الجزائر استقلالها، وفي 18 ماي 1961م أصدرت حكومة الـ(ج.ع.م) بلاغاً أعربت فيه عن مساندتها التامة للحكومة الجزائرية المؤقتة في المفاوضات التي ستجريها مع الحكومة الفرنسية في "ايفيان" ووحدة التراب الجزائري، مؤكدة مواصلة إعانتها المادية والمعنوية للجزائر حتى يتحقق استقلالها[3].

وفي الوقت الذي كانت فيه مفاوضات إيفيان الأولى تسير، عقد بالدار البيضاء المؤتمر الأول للنقابات الإفريقية ما بين 25 إلى 31 ماي 1961م الذي أصدر لائحة حول الجزائر ساند فيها موقف الحكومة الجزائرية المؤقتة من وحدة التراب والشعب الجزائري، معتبراً الصحراء جزء لا يتجزأ من الجزائر[4]

وكان لمشاركة بعض دول أمريكا الجنوبية في مؤتمر بلغراد من 01- 06 سبتمبر 1961م لعدم الانحياز ولقائهم المنظم لأول مرة مع الدول الإفريقية والأسيوية وحركات التحرر الآفرو أسيوية تأثير ايجابي تضامني مع قضايا التحرر في العالم المستعَمر، خاصة القضية الجزائرية، فقد دعت يوغسلافيا الدول المستقلة الإفريقية والأسيوية للتكتل لمواجهة لعبة الصراعات بين القوى الكبرى في العالم، هذا التوجه الذي انعكس في النهاية بعقد مؤتمر أقطاب الدول

[1] – عبد الناصر نقلاً عن، خطب جمال عبد الناصر: المصدر السابق.

[2] – نفسه. أو ينظر، المجاهد: ع(93)، 10 افريل 1961، ص 6.

[3] – المجاهد: ع(96)، 22 ماي 1961، ص 02.

[4] – المجاهد: ع(97)، 5 جوان 1961، ص 2.

غير المنحازة ببلغراد بتاريخ 01 سبتمبر 1961م والذي جمع معظم دول عالم الجنوب المستقلة (25 دولة)*، وتحت تأثير رئيس الدولة المضيفة "تيتو" ورئيس الـ(ج.ع.م) "عبد الناصر" والرئيس الأندونيسي "أحمد سوكارنو" نجح المؤتمر في تبني مواقف حاسمة فيما يتعلق بحق تقرير الشعوب المستعمرة في ظل احتدام الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي أو ما عرف في التاريخ المعاصر بالحرب الباردة، وكانت الحكومة الجزائرية حاضرة ممثلة في رئيسها "فرحات عباس"وعوملت كحكومة دولة مستقلة، واعترفت بها أربع دول: هي افغانستان، كمبوديا، يوغسلافيا وغانا[1].

وجدت القضية الجزائرية تدعيماً خاصاً ولهجة متشددة من معظم رؤساء الحكومات والدول من القارات الثلاث (آسيا وإفريقيا وأمريكا) خاصة من طرف دول: يوغسلافيا، الـ(ج.ع.م)، العراق، اندونيسيا، غينيا، وكوبا فقد جاء في خطاب "عبد الناصر" فيما يتعلق بالقضية الجزائرية مايلي:[2] «... وفى شهر افريل الأخير فى القاهرة، كان هناك أمل فى احتمال قيام مفاوضات مباشرة بين الحكومة الفرنسية وبين حكومة الثورة الجزائرية ممثلة الشعب الجزائرى وصورة إرادته الشرعية، وكان الرجاء يراود قلوبنا في أن تستطيع هذه المفاوضات المباشرة أن تضع حداً للاستعمار الفرنسى فى الجزائر... ومع ذلك فها نحن اليوم فى شهر سبتمبر فى بلجراد، ومعنا حكومة الجزائر الحرة التى لم تستطع – برغم كل نواياها الطيبة واستعدادها النبيل من أجل السلام – أن تصل إلى نتيجة مع سلطات الاستعمار الفرنسى بل إنه مما يستوجب الدهشة أن القتال المسلح فى الجزائر لم يلبث أن انتقل إلى تونس جارة الجزائر، حيث تعرضت مدينة بنزرت المسالمة لانقضاضة استعمارية غادرة لطختها بالدم ...».

وعن التجارب الفرنسية النووية في صحراء الجزائر قال في نفس المؤتمر منددا بها:[3] « ... ومن المؤلم أن السباق فى التسلح لم يقتصر على الولايات المتحدة وعلى الاتحاد السوفيتى وحدهما، وإنما وجدنا دولاً أخرى تمعن – تحدياً للرأى العام العالمى – فى إجراء التجارب الذرية كفرنسا، وتجريها فى أرض شعوب ترفض أن تكون أوطانها ميداناً لمثل هذه التجارب ...»، ودعا إلى ضرورة تصفية الاستعمار من بلدان إفريقيا وآسيا باعتباره أصلاً من أصول الشر، وسبباً من أسباب التوتر والقلق المخيف فى ذلك العصر.

مثّل هذا المؤتمر انتصاراً كبيراً للدبلوماسية الجزائرية، إذ حظيت القضية الجزائرية بتأييد مجموعة من دول أمريكا اللاتينية التي كانت معادية لها من قبل (المكسيك، الأورغواي، الأرجنتين والبرازيل)، إضافة إلى شعوب إفريقيا وآسيا وأصبحت الحكومة الجزائرية المؤقتة في نظر المجتمعين حكومة شرعية عندما قبلت مشاركتها الكاملة في المؤتمر.

وظلت القضية الجزائرية محل اهتمام من قبل "عبد الناصر" خلال اجتماعاته المتكررة برؤساء الدول الأسيوية الأعضاء في عدم الانحياز، فقد أيد مع رئيس مجلس وزراء الهند "نهرو" في بيان مشترك بينهما حق الشعب الجزائري في

---

*– حضر المؤتمر ممثلو خمسة وعشرون دولة هي :أفغانستان، الجزائر، اليمن، ميانمار، كمبوديا، سريلانكا، الكونغو، كوبا، قبرص، ، إثيوبيا، غانا، غينيا، الهند، اندونيسيا، العراق، لبنان، مالي، المغرب، نيبال، العربية السعودية، الصومال، السودان، الج.ع.م، تونس، ويوغسلافيا، إضافة إلى عدد كبير من الملاحظين والصحافيين.

[1] – المجاهد: ع(104)، 11 سبتمبر 1961، ص 4.

[2] – عبد الناصر نقلاً عن، خطب جمال عبد الناصر: المصدر السابق.

[3] – المصدر نفسه.

الحرية والاستقلال جاء فيه: «إن رئيس الجمهورية العربية المتحدة ورئيس مجلس الوزراء الهندي يعبران عن قلقهما بسبب الحالة في الجزائر، ويؤكدان اتفاقهما على ضرورة الاعتراف بحق الاستقلال للشعب الجزائري، وضرورة تطبيق هذا الحق كاملاً»[1].

مثلت مشاركة الـ(ج.ع.م) في هذه المؤتمرات دعماً دبلوماسياً وسياسياً للثورة الجزائرية، فقد أعطت قراراتها دفعاً معنوياً للقضية الجزائرية على المستوى العالمي، وأكسبتها تأييداً ومساندة دبلوماسية وإعلامية.

ثالثاً: موقف فرنسا من دعم الجمهورية العربية المتحدة للثورة الجزائرية (1958– 1961م)*.

إن وقوف العرب إلى جانب الثورة الجزائرية وإلى جانب أشقائهم في المغرب العربي ككل خاصة الـ(ج.ع.م) جعل الحكومة الفرنسية تبذل قصارى جهدها وتوظف مكانتها الدولية ومركزها الدائم في مجلس الأمن الدولي للحيلولة دون تدويل القضية الجزائرية وإيجاد حل لها وبالتالي منع "جبهة التحرير" من الحصول على الدعم الدولي ، فعقب انعقاد مؤتمر أكرا الأ ول (افريل 1958م) الذي تقرر فيه القيام بحملات تحسيسية ودعائية في كل دول العا لم لفائدة "جبهة التحرير الوطني" واستقلال الجزائر ردت فرنسا على ذلك في وثيقة صادرة عن وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية يوم 12 /1958/08م بما يلي: «إننا قررنا أن نبيِّن لكل الدول الأعضاء وخاصة تلك التي تحتفظ معنا بعلاقات ودية كم سنعتبر مثل هذا التصرف معادياً لنا»، وأضافت قائلة: [2] « إننا لن نقبل أن تتم هذه الحملة دون أن نقوم باحتجاجات شديدة اللهجة لدى هذه الحكومات، فإذا كان المغرب وليبيا وتونس قد برروا موقفهم بمتطلبات التضامن المغاربي، فإننا سنكون أكثر صلابة مع اثيوبيا والسودان اللذان يبحثان عن مساعدتنا، وبدرجة أقل غانا وليبيريا».

وبهذا يتضح الضغط السياسي والاقتصادي الذي مارسته فرنسا على الدول الإفريقية الداعمة للثورة الجزائرية بما فيها الـ(ج.ع.م)، إذ حذرت الدول المجتمعة في أكرا (افريل 1958م) بالتوقف عن حملتها الدعائية لصالح الجزائر وإلا تصدت لها مستغلة في ذلك مركزها في الأمم المتحدة وفي الحلف الأطلسي.

وعلى الرغم من مواصلة فرنسا حربها في الجزائر فإن موقف الـ(ج.ع.م) من القضية بقي ثابتاً لم يتغير ، وكان "عبد الناصر" يهدد الاستعمار وأعوانه دائماً، ففي خطابه حول الاعتداء الأجنبي على شؤون لبنان الداخلية عام (1958م) قال:[3] «إن الزحف المقدس الذي صممت عليه الأمة العربية يسير قدُماً إلى الأمام من نصر إلى نصر، إننا لا نخاف الأساطيل ولا القنابل الذرية، وإننا مستعدون لخوض المعركة إلى آخر قطرة من دمائنا سنحمل السلاح لتحرير كل وطن عربي، إن الشعب الجزائري الذي يخوض حرباً مستميتة ضد الاستعمار الفرنسي سينتصر مثلما انتصر الشعب العراقي على أعدائه وسيصبح شعباً حراً ...».

---

[1] – هبة كلاش: المرجع السابق، ص 95.

*– تجدر الإشارة إلى أنه نظراً لقلة المعلومات في جملة المصادر والمراجع المتوفرة بين أيدينا حول الموقف الفرنسي من الدعمين المادي والمعنوي للج.ع.م المقدم للثورة الجزائرية، قمنا بعرض الموقف الفرنسي بصفة عامة من الدعمين، كما قمنا بوضع تقييم عام للدعمين في النقطة الموالية.

[2] – وزارة الخارجية الفرنسية نقلاً عن، رمضان بورغدة: الثورة الجزائرية والجنرال ديغول، المرجع السابق، ص 70.

[3] – عبد الناصر نقلاً عن، المجاهد: ع(27)، 22 جويلية 1958، ص 10.

إن التضحيات الكبرى التي قدمتها الـ(ج.ع.م) حكومة وشعباً لنصرة الثورة الجزائرية جابهتها السلطات الفرنسية بضغوط مختلفة: قطع العلاقات، منع وصول المساعدات القادمة للجزائر، كهربة المناطق الحدودية التي يصل عبرها الدعم، ممارسة الحرب الإعلامية الشرسة، واستغلال الثقل السياسي في الأمم المتحدة، وقد لوحظ صمود الـ(ج.ع.م) في وجه هذه الضغوط من أجل التأكيد القاطع على النصرة والتضامن العربي.

فعلى الرغم من احتياطات الجيش الفرنسي في هذا المجال وضخامة إمكانياته ورغم ما كان يدعيه من غنائم الأسلحة التي حصل عليها خلال اشتباكاته مع قوافل المجاهدين، إلا أن السلاح عَبَرَ تلك الحدود وَوَصَلَ الثوارَ – وإن لم يكن بكمية كبيرة– فقد استطاع جيش التحرير اقتحام وتدمير المراكز الفرنسية على طول تلك الخطوط التي كانت تعمل على اصطياد قوافل المجاهدين ونهب أسلحتهم، وبهذا تحولت تلك الخطوط إلى ميدان آخر للمعارك بالنسبة لجيش التحرير الوطني.

أدرك الاستعمار الفرنسي منذ تفجير الثورة الجزائرية ومن خلال إذاعة خبرها من "صوت العرب" بالقاهرة دعم ثورة 23 جويلية لها، لذا باشرت السلطات الاستعمارية الفرنسية بباريس اتصالاتها بقيادة بريطانيا وأمريكا لطلب وقوفهم إلى جانبها وتشديد قبضتها على الحكومات العربية وبالذات الحكومة الليبية لقطع الطريق على أية إمكانية تهريب للسلاح من إقليم الجنوب (مصر) إلى الجزائر، ما جعل أمر تهريب السلاح من ليبيا متعذراً [1]، وهو ما اضطر "عبد الناصر" اللجوء إلى طريق البحر من أجل تأمين السلاح لأشقائهم الجزائريين مخاطراً بما سيترتب على كشف العملية من آثار على العلاقات الفرنسية مع الـ(ج.ع.م) وعمّا ستتحمله الأخيرة من نتائج.

وبهذا تم تهريب دفعات من السلاح المصري – السوري إلى أرض ليبيا بحراً وأحياناً براً وإدخالها إلى الجزائر عبر الحدود التونسية ؛ غير أن السلطات الفرنسية كانت دوماً بالمرصاد، فقد أوقفت واحتجزت عدد كبير من السفن العالمية، أو التابعة للـ(ج.ع.م) وهي في طريقها لنقل السلاح إلى الجزائر كما أشرنا إليه سابقاً.

كما لجأ الاستعمار الفرنسي للتلويح بمفاوضات مباشرة مع الرئيس التونسي "بورقيبة" بهدف تجميد حركة الكفاح المسلح بتونس والاستفادة من تولي "بورقيبة" وأنصاره للحكم في مساندة السلطة الفرنسية لقطع الطريق على أية مساعدة أو إمداد بالسلاح عبر تونس، وبذلك تتفرغ السلطة الاستعمارية الفرنسية للقضاء على الثورة الجزائرية[2].

وهو ما تحقق بعد استقلال تونس فقد اتخذت فرنسا من تونس وسيلة ضغط على "جبهة التحرير" الجزائرية للقبول بالحلول الجزئية بشأن القضية الجزائرية، بل راحت تقصف منطقة الحدود الجزائرية التونسية بحجة تتبع الثوار، إلا أن ذلك كان بهدف منع وصول الدعم العسكري القادم من الـ(ج.ع.م) عبر تونس، وتحذيراً لبورقيبة" من جعل بلاده معبراً لوصول هذا الدعم إلى الجزائر، وسعت فرنسا جاهدة بهدف عزل سوريا عن مصر وبالتالي التأثير على الثورة بإضعاف الدعم العربي الموحد لها.

[1] – فتحي الديب: المصدر السابق، ص 61.

[2] – نفسه، ص 69.

فقد كانت هناك – حسبما ذكرت الأستاذة "مريم صغير" – تحركات ضد التيار الوطني الوحدوي في سوريا تدعمها أيادٍ أجنبية منها تركيا وبريطانيا والو لايات المتحدة الأمريكية، وحتى فرنسا التي كانت تتلقى الدعم من حلفائها الغربيين بهدف عزل سوريا عن مصر وإبعاد التأثير المصري عنها، وبالتالي إضعاف الدعم العربي الموحد للثورة الجزائرية[1]، وعملت أيضاً على بث جواسيسها وجعل أرضها مقراً للمعارضين من مصر وسوريا للـ(ج.ع.م) لهدم الوحدة بين البلدين، غير أن هذا لم يزد الـ(ج.ع.م) إلا تصلباً وتشدداً في موقفها اتجاه القضية الجزائرية الذي كان يتماشى مع مبادئ وأهداف الأمم المتحدة ومتفقاً مع مبادئ العدل والمساواة.

رابعاً: تقييم عام لدعم الجمهورية العربية المتحدة المادي والمعنوي للثورة الجزائرية (1958– 1961م).

صحيح أن "جبهة التحرير الوطني" قررت عند إعلانها الثورة أن اعتمادها الكلي في استمرارية الثورة سيكون على القوة الذاتية للشعب الجزائري، لأنها كانت تدرك أن المصادر الخارجية سوف تكون مُعَّرضة للتقلب تتراوح بين القوة والضعف وبين الإستمرار المؤقت والانقطاع التام، كما كانت تدرك أن هذه المصادر تكون في أغلب الأحيان مُثْقَلَةً بقيود أو شروط من شأنها أن تؤثر على قراراتها الثورية، لهذا كانت خطة "جبهة التحرير الوطني" تقوم على أساس الاستفادة من المصادر الخارجية المحدودة المجردة من القيود والاعتماد في تمويل الثورة بصورة أساسية على القوة الذاتية للشعب الجزائري وبالذات على إمكانيات الجماهير الشعبية لأنها صاحبة المصلحة الحقيقية في التحرر من الاستعمار الفرنسي، وفي نفس الوقت صاحبة المصلحة الحقيقية في التطور وفي التقدم الاجتماعي والاقتصادي وبالتالي فهي أداة العمل الثوري وغايته في آن واحد [2] تطبيقاً لشعار الثورة "سلاحنا نفتكه من عدونا" حتى لا تكون الجزائر مرهونة عند الاستقلال، وبهذا قدم الشعب الجزائري أغلى ما يملك من غالٍ ونفيس من أجل استقلاله مدركاً بأن المهمة ستكون شاقة وطويلة، معتمداً على طاقته الذاتية وعلى سند أشقائه العرب الذين ساندوه، خاصة وأن بيان أول نوفمبر قد ركز على العمل الداخلي والخارجي من أجل دعم القضية الجزائرية بمساندة كل حلفاء الجزائر الطبيعيين وهذا ما حدث فعلاً، إذ لا يمكننا أن ننكر وقوف الشعوب والحكومات العربية إلى جانب الثورة الجزائرية مادياً ومعنوياً، فقد خصصت القيادة العراقية مثلاً بعد ثورة (14 جويلية 1958م) ميزانية خاصة للثورة الجزائرية كما تلقت الثورة مساعدات كبيرة من الدولة الليبية التي مثلت قاعدة خلفية للثورة في الإمداد بالسلاح ومن أبناء الشعب الليبي الشقيق من أمثال: المناضل الكبير الأستاذ "الهادي ابراهيم المشيرقي" والملك "ادريس السنوسي" و"سالم مسعود الشوارف الزنتاني"، و"عبد الحميد درنة" وغيرهم، فقد كانت المساعدات الليبية العسكرية والمالية والسياسية والدبلوماسية من الأهمية بمكان وربما تأتي في الدرجة الأولى، فقد وجد المجاهدون الجزائريون الحماية والمساعدة وتكوين قواعد خلفية أمنية وعسكرية مما سبب الحرج الكثير للدولة الليبية المستقلة في مواجهة سياسة فرنسا الاستعمارية[3].

كما لقيت الثورة الجزائرية دعماً من طرف بقية الأقطار العربية الأخرى كالسعودية التي دعمتها بالمال والأردن ولبنان وحتى السودان الذي لم تسمح ظروفه الاقتصادية آنذاك بالمساعدة، إلا أن رئيسها كان يمد الجزائر بمساعدة

[1] – مريم صغير: المرجع السابق، ص ص 240– 241.

[2] – أحسن بومالي: المرجع السابق، ص ص 140– 141.

[3] – محمد الأمين بلغيث: المرجع السابق، ص ص 201– 202.

قدرت بـ (20 ألف جنيه) سنوياً للجامعة العربية التي كانت تشرف على إيصالها للثورة الجزائرية، وخصصت السعودية مبلغ 250 ألف جنيه سنوياً لحرب التحرير الجزائرية كانت تُسلم أيضاً عن طريق جامعة الدول العربية [1] ناهيك عن مساعدات الملك "سعود" المالية والتبرعات المالية السعودية الأخرى.

وحصلت الثورة على مساعدات أخرى من دول غير عربية شرقية وغربية خاصة الدول الأفرو أسيوية، وحتى في فرنسا ذاتها لعب مثقفوها وعلى رأسهم "شبكة فرنسيس جونسون" دوراً كبيراً في مساعدة فدرالية فرنسا وجبهة التحرير الوطني بالمهجر ، إضافة إلى المساعدات التي قدمتها بسخاء الجارتان تونس والمغرب الأقصى اللتان مثلتا قاعدتين خلفيتين للثورة الجزائرية، إلا أن هذا لا ينقص من حجم المساعدات المادية والمعنوية التي قدمتها الـ(ج.ع.م) – وإن كانت أحياناً مربوطة بموقفها الدبلوماسي – خاصة إذا علمنا أن حجم المساندة المادية يجب أن يُقاس بالإمكانيات المادية والمالية للدولة المعنية ومدى المساهمة منها في دعم القضية الجزائرية.

وقفت مصر وسوريا إلى جانب الثورة منذ بدايتها أي قبل الوحدة بينهما، وتميز دعم الـ(ج.ع.م) الدبلوماسي السياسي بعد الوحدة بربطه بالدعم العسكري والمالي الذي كان دون شرط أو قيد، والدعوة إلى استمراريته كضمان لانتصار حرب التحرير، فهي لم تدخر أي جهد أو أي إمكانية في سبيل قضية الجزائر وتعبئة الرأي العام الدولي لصالحها، فدعمها للثورة الجزائرية دبلوماسياً لدى الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، ومالياً إلى جانب الدعم التونسي والمغربي والليبي كان واضحاً مقارنة بتأثير حكومات البلدان العربية الأخرى التي كان دعمها ثانوي على الثورة الجزائرية لم يتجاوز المجال الدبلوماسي وبعض المساعدات المحدودة[2].

ولعل حجم الدعم هو الذي يؤكد ذلك ، فإذا كانت معظم الدول العربية ساندت الثورة الجزائرية بالمال فقط فإن الـ(ج.ع.م)ساندتها معنوياً وبالمال والعتاد والسلاح والرجال وباستقبال المجندين والطلبة والسياسيين الجزائريين، وإذا أردنا أن نضع – على سبيل المثال – مقارنة بين حجم هذا الدعم وبين حجم الدعم المقدم من طرف بقية الدول العربية خلال تلك الفترة حتماً سنجد أن البون كان شاسعاً وواسعاً جداً، وهذا ما لمسناه من خلال الكتابات التي كتبت حول هذه الحقبة التاريخية فكلها تؤكد أن درجة قوة التأييد المعنوي والمادي لحرب التحرير اختلفت من قطر عربي إلى آخر حسب وضع وإمكانيات كل قطر، وأن فعالية المساندة للثورة الجزائرية من طرف أقطار المشرق العربي لم تقلّ أهمية عن ذلك من طرف أقطار المغرب العربي، وفي بعض الأحيان تجاوزت حتى مساندة أنظمة المغرب العربي لحرب التحرير الجزائرية[3]، وأن حجم دعم الـ(ج.ع.م) المادي والمعنوي لا يمكن قياسه بحجم دعم أي بلد عربي آخر لكونها كانت من أكثر البلدان العربية تحرراً في ذلك الوقت وقلعة ومعقل حركات التحرر العربي ة آنذاك شرقاً وغرباً ولكون زعيمها "عبد الناصر" كان رائد القومية العربية التي لن تتحقق إلا باستقلال الأقطار العربية المحتلة حسب رؤيته، ويكفي أن نستدل مثلاً بحجم المساعدات المقدمة من طرف بعض البلدان العربية من جهة والمقدمة من طرف

[1] – اسماعيل دبش: المرجع السابق، ص ص 76، 79.

[2] - Hartmut Elsenhans: La Guerre D' Algèrie 1954 – 1962, op. cit. P 96- 97. .

[3] – اسماعيل دبش: المرجع السابق، ص 67.

الـ(ج.ع.م) للثورة الجزائرية من جهة أخرى خلال عام 1959م، وهي السنة التي تصاعدت فيها عمليات الجيش الفرنسي ضد جيش التحرير الوطني نتيجة وصول "ديغول" إلى سدة الحكم ومحاولته القضاء على الثورة عسكرياً.

فخلال هذا العام (1959م) قام "فرحات عباس" رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة بجولة لبعض دول آسيا وبعض الدول العربية التقى بعدها " بعبد الناصر" يوم 04 جوان 1959م واستعرض عليه نتيجة رحلته التي تبين المساعدات المقدمة من طرف الدول العربية وبعض الدول الأسيوية، حيث ذكر "فتحي الديب" أنهم اقترحوا يعني الـ(ج.ع.م) أن يقدموا الدول العربية ليضعوا مقارنة بين مساعدتها ومساعدات الـ(ج.ع.م) فكانت على النحو التالي:

السودان: وعد رئيسها بإمداد الجزائر بمعونة مالية لم يحدد قيمتها.

العراق[*] : سلمهم رئيسها "عبد الكريم قاسم" مبلغ ثلاثة أرباع مليون دينار، ووعد بتسليمهم نصف مليون آخر في منتصف شهر جوان، وثلاثة أرباع مليون أخرى في شهر اكتوبر من نفس العام (1959م)، ليصبح مجموع ما سيدفعه العراق (مليوني دينار)، كما وعد بتزويدهم بكمية كبيرة من الأسلحة.

الأردن[**] : سلمهم الملك حسين مبلغ 30.000 (ثلاثون ألف) دينار ووعد بجمع تبرعات شعبية لصالحهم.

لبنان: أبلغهم رئيس جمهوريتها "فؤاد شهاب" باعتماد مبلغ بالميزانية الجديدة للجزائر ، وكانت الميزانية قد أُعلنت ولم يظهر بها أي شيء أو مساعدة للجزائر[1].

السعودية[***] : خلال لقاء "فرحات عباس" بالسلطات السعودية في 06 مارس 1959م قدمت ثلاثون مليون فرنك فرنسي للهلال الأحمر الجزائري، في حين ظل دعم اليمن ضئيلاً[2].

وفي مقابل ذلك تميز دعم الـ(ج.ع.م) للثورة الجزائرية في هذه السنة بالقوة والاستمرارية في إرسال الشحنات من الأسلحة ودعم الحكومة الجزائرية المؤقتة بالمال وبكل ما تحتاجه من عملة صعبة لتوفير السلاح والتي بلغت قيمتها الملايين من الجنيهات، مع إقامة تدريبات لبعض المجندين الجزائريين لاجتياز "خط موريس" العازل، والتي لا شك أنها (الإمدادات العسكرية المتواصلة) انعكست على قوة الثورة مما أدى إلى استنزاف فرنسا لأموالها ورجالها في سبيل الحفاظ على الجزائر فرنسية.

---

*- تجدر الإشارة إلى أن العراق الثورة ما بعد 1958م كان من أكثر الدول العربية التزاماً بدعم الثورة الجزائرية، حيث قدم لها ما بين 1958- 1962م حوالي 06 ملايين دينار عراقي، ومنذ 1958 إلى 1960م قدم للثورة الجزائرية ما قيمته مليون وربع دينار من الأسلحة التي كانت تنقل براً وبحراً إلى طرابلس الغرب ومنها إلى الجزائر، نميك عن تقديمه للمساعدات الطبية والغذائية للاجئين الجزائريين في تونس والمغرب، وتدريبه للطلبة الجزائريين في الكليات العسكرية العراقية على نفقاتها، ينظر، صالح لميش: الدعم السوري لثورة التحرير الجزائرية، المرجع السابق، ص 143.

**- مع بداية 1960م رفع الأردن حصته المالية لدعم الثورة الجزائرية إلى 40 مليون فرنك، كما تضامن اللاجئون الفلسطنيون بالأردن مع الثورة الجزائرية ينظر، علي أحمد مسعود: المرجع السابق، ص 145.

[1] - فتحي الديب: المصدر السابق، ص 438.

***- تميز موقف السعودية بالدعم المطلق والاستجابة السريعة لمتطلبات الكفاح الجزائري منذ اندلاع الثورة التحريرية نوفمبر 1954 إلى الاستقلال عام 1962م، فخلال زيارة الوفد الجزائري للسعودية في 06 مارس 1959م عبر رئيس مجلس الوزراء السعودي للوفد الجزائري أن القضية الجزائرية قضية مقدسة لا يمكن تجاهلها، وأنها فوق القانون وتشريع الدولة ، ولذلك تعطل القوانين أمام متطلبات الجهاد في الجزائر، ينظر، صالح لميش: الدعم السوري لثورة التحرير الجزائرية، المرجع السابق، ص 146.

[2] - علي أحمد مسعود: المرجع السابق، ص ص 144- 145.

وكان التنسيق بين مسؤولي الـ(ج.ع.م) ومسؤولي الحكومة المؤقتة بشأن إنزال الأسلحة والذخيرة – التي كانت تسجل أرقام صناديقها ومحتوياتها في سجلات خاصة – مستمراً ومتواصلاً طيلة فترة قيامها، وكانت جهودها جبارة في هذه الميدان وغيره من الميادين وهو ما شهد به أبناء الجزائر أنفسهم، ففي الرسالة التي بعثتها الحكومة المؤقتة "لعبد الناصر" في سبتمبر 1958م قبل الإعلان عن قيامها بيوم جاء فيها: «.. وسيكون هذا الاعتراف من سيادتكم دليلاً جديداً إن احتاج الأمر لدليل على ما تحملونه للشعب الجزائري المجاهد من تقدير وتكريم، وما تقدمونه لهُ في كل الميادين من مساعدات جبارة نشهد بها أمام الله وأمام الناس» [1]؛ وفي الرسالة التي بعث بها كلا من "بن بلة" وخيضر" وآيت حسين" لفتحي الديب في ديسمبر 1959م اعترفوا فيها بجميل شعب الـ(ج.ع.م)وقائدها على ما قدموه من دعم للثورة الجزائرية جاء فيها: «... أما أنت أيها الأخ [فتحي الديب] أنت وإخوانك الذين عرفناهم من أول لحظة وفي أصعب الأوقات فكفاكم ما قدمتموه لكفاحنا من خدمات عظيمة، وما قدمتموه من تضحيات شخصية وجهود مستمرة، وكفاكم ما نعرفه نحن عنكم وما نشهد به لكم وكفاكم ما لا يعرفه أحد إلا ضمائركم...» [2].

وفي رسالة بعث بها "فرحات عباس" إلى "عبد الحميد السراج" وزير الداخلية للإقليم السوري في 14 مارس 1961م شكره فيها على الإعانة الثمينة التي ما فتئ الإقليم السوري الشقيق يقدمها إلى الثورة الجزائرية [3].

لا شك أن ما تقدمت الـ(ج.ع.م)من دعم عسكري للثورة الجزائرية قد أدى دوراً بارزاً – إلى جانب المساعدات الخارجية – في صمود الجزائريين أمام الجيش الفرنسي وسلطاته التي حاولت أكثر من مرة وضع حدّ لهذه المساعدات، خاصة وأن فترة قيامها تزامنت مع أهم فترة حاسمة للثورة الجزائرية بتسلق "ديغول" لكرسي الحكم في فرنسا.

وكانت الـ(ج.ع.م) في مقدمة الأقطار العربية سياسياً ودبلوماسياً وإعلامياً في العمل على تدويل القضية الجزائرية ومتابعة حيثياتها وتفاصيلها الدقيقة على المستوى العربي والإقليمي والدولي، فقد نالت القضية الجزائرية اهتماماً خاصاً في مجال الدعم المالي والعسكري والدبلوماسي والإعلامي ، وتركز هذا الاهتمام بصورة أساسية على جلب التأييد من الدول العربية والإسلامية والدول الأجنبية الصديقة، يضاف إلى ذلك اغتنامها لأي علاقة ثنائية أو إقليمية أو دولية لمساندة القضية الجزائرية التي اعتبرتها أم القضايا العربية إلى جانب قضية فلسطين في ذلك الوقت، فكان اهتمامها دائماً حول كيفية توفير الدعم لثورة الجزائر وكيفية الإفراج عن أعضاء الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني المختطفين منذ سنة 1956م، حتى أنها رفضت ترميم علاقاتها السياسية والاقتصادية مع فرنسا بسبب قضية الجزائر ودعت الحكومات العربية من جامعة الدول العربية بمقاطعة فرنسا، ولعبت دوراً في التنسيق بين مواقف الدول العربية اتجاه القضية الجزائرية، وحذرت الغرب دولياً وإقليمياً من استمراره في دعم المحتل الفرنسي في حربه ضد الجزائر، وهو ما سبب لها تآمراً غربياً ضدها أدى في النهاية إلى إسقاطها وانفصال سوريا عنها، كما طالبت دول إفريقيا وآسيا بقطع علاقتهم مع فرنسا من خلال احتضانها لعدة مؤتمرات للشعوب الأفرو – أسيوية.

[1] – أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، (ج3)، ص 403.

[2] – فتحي الديب: المصدر السابق، ص 455.

[3] – المجاهد: ع(92)، 27 مارس 1961، ص 2.

وكان تخصيص الأيام والأسابيع الخاصة بالجزائر بإقليمي الر(ج.ع.م) خاصة ، وفي الوطن العربي عامة بمثابة استفتاء عربي شامل على عمق جذور الثورة الجزائرية وامتدادها إلى الأقاليم في البلاد العربية ؛ ومن الصعب الإحاطة بكل هذه المواقف المشرفة، لكن يمكن القول أن هذا الدعم شكل رصيداً معنوياً كان له الأثر الإيجابي في رفع معنويات الشعب الجزائري وفي إحراج المجتمع الدولي والضغط عليه لاتخاذ موقف عادل إلى جانب الثورة الجزائرية.

كان لتأييد الر(ج.ع.م) المعنوي المستمر على المستوى الرسمي والحكومي والثقافي والإعلامي أهميته الكبرى وتأثيره الإيجابي على مسار الثورة الجزائرية وهذا ما اعترف به الجزائريون أنفسهم آنذاك، فخلال زيارته للر(ج.ع.م) في ديسمبر 1961م ولقائه "عبد الناصر" عبَّر رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة "بن يوسف بن خدة" عن انطباعه الخاص وقناعته الدائمة في مدى قوة التضامن العربي المتميز مع كفاح الجزائر التي توليها الحكومة الجزائرية في التشاور والتنسيق مع المسؤولين بالقاهرة حول آخر تطورات الوضع [في الجزائر] ووسائل تعزيزها [1]؛ فالقضية الجزائرية كانت ولمدة طويلة قضية مفتوحة وذلك راجع للدعم الدبلوماسي من قبل الدول العربية من جهة ومن جهة أخرى للتنظيم المحكم الذي كانت تتبعه الحركة التحررية الجزائرية والذي ظهر بشكل واضح في جيش التحرير الوطني[2].

وعليه يمكن تقييم ووصف سياسة الر(ج.ع.م) اتجاه الثورة الجزائرية حكومة وشعباً داخلياً وخارجياً في هذه المرحلة (1958- 1961م) بأنها ايجابية معنوياً ومادياً وذات تأثير فعال أكثر من أي بلد عربي آخر أو من القوى الكبرى في ذلك الوقت ، وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تدعي تمثّل العالم الحر آنذاك، على الرغم مما انتاب علاقتها بالحكومة المؤقتة الجزائرية من توترات في بعض الأحيان.

ما خلصنا إليه في هذا المبحث الذي حاولنا من خلاله إبراز مظاهر التضامن المعنوي للر(ج.ع.م) للجزائر على المستوى الخارجي ما بين (1958- 1961م) أن تأييدها المعنوي للثورة الجزائرية قد أثر في استمرارية الأخيرة ودفعها نحو النصر، فقد مثل حضور الر(ج.ع.م) في المؤتمرات الدولية والإقليمية على مستوى الأمم المتحدة والجامعة العربية والفروع التابعة لهما، وعلى مستوى عدم الانحياز والمؤتمرات الإفريقية – الأسيوية عامل معنوي مؤيد للقضية الجزائرية اضطرت معه العديد من الدول تغيير سياساتها اتجاه القضية الجزائرية كيوغسلافيا وغانا والاتحاد السوفيتي التي اعترفت بالحكومة الجزائرية المؤقتة، واضطرت أخرى للتراجع عن سياستها وموقفها المتشدد حيال القضية الجزائرية من دول أوروبا الرأسمالية والولايات المتحدة الأمريكية الذين تبين لهم مدى خسارة الحلف الأطلسي لقواته التي عملت فرنسا على استنزافها في حرب الجزائر، لذا ضغطوا على فرنسا من أجل إيقاف هذه الحرب ووضع حل نهائي لها.

[1] – اسماعيل دبش: المرجع السابق، ص 75.

[2] - Hartmut Elsenhans: La Guerre D' Algèrie 1954 – 1962, op. cit. P 99.

خلاصة الفصل:

مما سبق خلصنا إلى جملة من الاستنتاجات أهمها:

أولاً– كان للموقف الرسمي للجمهورية العربية تأثير كبير في تحريك الضمائر العربية والدولية وتحسيسها بواجب الدفاع عن القضية الجزائرية التي اعتبرها "عبد الناصر" من أولويات القضايا العربية إلى جانب القضية الفلسطينية، فكانت القضية الجزائرية حاضرة في جلساته والمؤتمرات التي شارك فيها، مطالباً باسم الجمهورية العربية المتحدة إيجاد حل مشرف لها يضمن للجزائريين حقوقهم، لذا تابع مراحل المفاوضات الجزائرية – الفرنسية، ودعم قضية قادة الثورة المختطفين، والحكومة الجزائرية المؤقتة في مسارها الدبلوماسي الخارجي.

ثانياً– كان لقيام الحكومة الجزائرية المؤقتة على أرض الجمهورية العربية المتحدة دليل قاطع على دعم الأخيرة الدبلوماسي والمعنوي للثورة الجزائرية، وإن كان اعترافها بها جاء متأخراً بأيام عن بعض الدول العربية كالعراق وليبيا، وعلى الرغم من فساد الجو بين الحكومتين فيما بعد ، فإن "عبد الناصر" واصل دعمه المعنوي للثورة الجزائرية على كافة الأصعدة السياسية والإعلامية وفي الميدان العالمي، وهو ما ساهم في دفعها نحو النصر وتراجع الموقف الفرنسي حيالها.

ثالثاً– وقفت الجماهير السورية والمصرية في إقليمي الـ(ج.ع.م) مساندة للثورة الجزائرية ومعبِّرة عن تضامنها مع القضية الجزائرية معنوياً وأدبياً، فقد احتلت الأخيرة مكان الصدارة في الصحف ولدى الكتاب والشعراء في الجمهورية المتحدة مما أدى إلى تعميق الوعي السياسي بأبعاد ها لدى شعبها عامة ، الذي طالب إعلامياً أو عن طريق المظاهرات والتجمعات مقاطعة فرنسا والضغط على الجامعة العربية والأمم المتحدة لإيجاد حل عادل وسريع للقضية الجزائرية .

رابعاً– كان لممثلي الـ جمهورية العربية المتحدة في أماكن استراتيجية مختلفة من العالم إلى جانب إخوانهم العرب والأفارقة وممثلي جبهة التحرير الوطني دور أساسي إعلامي وسياسي ودبلوماسي في التحسيس بالقضية الجزائرية وإعطائها صدىً عالمياً وجماهيرياً، من نيويورك إلى أكرا (غانا) إلى بلغراد (يوغسلافيا).

خامساً– كانت مساندة الـ جمهورية العربية المتحدة للثورة الجزائرية بعيدة عن أي تأثير أو تحفظ على علاقاتها الدولية والثنائية أو بمصالحها القطرية الخاصة، كما التزمت في المقابل في غالب الأحيان بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للحكومة المؤقتة الجزائرية التي قامت على أرضها والتي أعطتها حرية إبداء رأيها حول ما تريده.

سادساً– كان لحجم الدعم المقدم من طرف الجمهورية العربية المتحدة للثورة الجزائرية المادي منه والمعنوي دور كبير في دعم القضية الجزائرية ودفعها نحو النصر، ما جعل فرنسا تتخذ حياله ا إجراءات قاسية كاستهداف مراكبها البحرية المحملة بأنواع المساعدات للثورة الجزائرية وقرصنتها، وهو ما زاد في تصلب موقف الجمهورية العربية المتحدة التي ظلت علاقاتها الدبلوماسية مقطوعة مع فرنسا إلى ما بعد استقلال الجزائر عام 1962م.

سابعاً– لعبت الـجمهورية العربية المتحدة موقفاً إيجابياً مسانداً للقضية الجزائرية أدبياً ومعنوياً دون تردد منذ قيامها عام 1958م إلى غاية انفصال سوريا عنها عام 1961م، وشكلت إلى جانب بلدان المشرق العربي المنطلق والمجال الحيوي للدعم السياسي والدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني الجزائرية، ومن هنا يمكن تصنيف الدعم المصري – السوري في الدرجة الأولى بالنسبة للثورة الجزائرية في الفترة ما بين (1958- 1961م).

خاتمة البحث

الخاتمة:

من خلال الدراسة والتحليل ا للذين تضمنته م ا هذه الدراسة حول قيام الجمهورية العربية المتحدة ودورها في دعم الثورة الجزائرية ما بين 1958- 1961م التي تتبعنا فيها دراسة وتحليلاً الأوضاع العامة للعا لم التي أدت إلى قيام الجمهورية العربية المتحدة عام 1958م وردود الفعل المختلفة من قيامها، وأهم منجزاتها على الصعيدين الداخلي والخارجي، والأسباب التي أدت إلى الانفصال بين دولتي الوحدة مصر وسوريا عام 1961م الداخلية والخارجية، ثم دورها في دعم الثورة الجزائرية خلال فترة قيامها مادياً وأدبياً، وبعد كل هذا خلصنا إلى جملة من النتائج يمكن إجمالها في الآتي:

أولاً– أسفرت الحرب العالمية الثانية 1939- 1945م عن نشوء قوتين مصطارعتين سياسياً وإيديولوجياً هما الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، شكل كل منهما معسكره الخاص، وفي خضم ذلك الصراع نشأت كتلة جديدة معبرة عن طموحات الدول حديثة الاستقلال في العا لم، حتى تحول ما كان يعرف بالحياد الايجابي في مؤتمر باندونغ إلى حركة قوية هي "عدم الانحياز" ، وأعطى ثلاثي "عبد الناصر" و"تيتو" و"نهرو" دفعاً قوياً للحركة ، وكانوا الزعماء الأبرز فيها.

ثانياً: تميز وضع العا لم والوطن العربي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بشدة التوتر بين المعسكرين الغربي الرأسمالي والشرقي الشيوعي من أجل السيطرة على مقاليد الحكم في العا لم، والذي ترجم فعلياً في صراع الحرب الباردة التي كان لها تأثير كبير في ظهور الأحلاف العسكرية والتكتلات الاقتصادية والسياسية المضادة، فظهرت عدة منظمات اقتصادية أوروبية تدعو إلى لمّ شمل أووربا الغربية كمنظمة السوق الأوروبية المشتركة 1957م، وعدة أحلاف عسكرية تدعو للحفاظ على سلامة أمن الغرب كالحلف الأطلسي (الناتو) 1949م، وحلف بغداد 1955م، وفي المقابل أنشأ الاتحاد السوفيتي حلف وارسو عام 1955م، وذهب كل من المعسكرين يطور أسلحته في مواجهة المعسكر الآخر، وكادت سياسة الأحلاف والتكتلات هذه أن تقضي على السلم الدولي بسبب المشاكل التي أثارتها دوله والتي تطلبت في بعض الأحيان تدخلاً عسكرياً لحلها كأزمة كوريا 1953م، وأزمة الكونغو كينشاسا 1960م.

ثالثاً– في خضم الصراع على مقاليد الحكم في عا لم ما بعد الحرب العالمية الثانية بين المعسكرين الشرقي والغربي وجد العا لم العربي – الذي أرغم بسبب موقعه الجغرافي الاستراتيجي المطل على أهم المنافذ البحرية الدولية وامتلاكه لثروة نفط هائلة – نفسه مقحماً في الصراع، بل كانت بعض دوله مسرحاً لتلك التطورات كالعراق التي احتضنت أرضه حلف بغداد، واستفادت من الدعم الأمريكي المقدم لها مع الأردن ولبنان في إطار مشروع "إيزنهاور" للشرق الأوسط في مواجهة الزحف الشيوعي السوفيتي في المنطقة، في حين وجدت دول أخرى كمصر وسوريا التي عارضت الأحلاف والمشاريع الغربية أراضيها مسرحاً للحرب الباردة عندما اعتدت فرنسا وبريطانيا وإسرائيل على مصر عام 1956م ووجدت سوريا نفسها مهددة عسكرياً من طرف دول حلف بغداد المجاورة لها كتركيا وإيران، وهو ما ساهم في التقارب العسكري والسياسي والاقتصادي بين البلدين فيما بعد لمواجهة الخطر المشترك المتمثل في إسرائيل وحلفائها من دول الغرب.

رابعاً– عرفت مصر وسوريا قبل الوحدة 1958م تأزم في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية نتيجة سيطرة النظام الملكي على مقدرات الشعب المصري الذي عانى الأمرين خلال حكم الملك "فاروق"، وزاد الوضع سوءاً بعد نكبة فلسطين عام 1948م، التي أدت إلى تفكير ثلة من الضباط الأحرار المخلصين للوطن في تغيير أوضاع المجتمع المصري عندما أعلنوا ثورتهم في 23 جويلية 1952م ضد النظام الملكي لإقامة النظام الجمهوري الديمقراطي وشهدت سوريا هي الأخرى عدم استقرار سياسي منذ استقلالها إلى غاية تولي "شكري القوتلي" الحكم للمرة الثانية سنة 1955م، فقد أدى تدخل الجيش السوري في الحياة السياسية أو بالأحرى تسييسه إلى جعل سوريا مسرحاً للانقلابات العسكرية التي قام بها الجيش بتمويل خارجي أحياناً، أو تآمر داخلي أحياناً أخرى بدءاً بانقلاب "حسني الزعيم" في مارس عام 1949م إلى انقلاب "أديب الشيشكلي" عام 1954م، والتي سببت لسوريا الكثير من المشاكل وعدم الاستقرار السياسي وزعزعة الأمن.

خامساً– أدت الظروف والعوامل الداخلية والخارجية التي شهدتها سوريا في فترة الخمسينيات من القرن العشرين من تربص دول حلف بغداد بها وقيام الكيان الصهيوني جنوبها، في ظل الانقلابات العسكرية المتتالية التي أدت إلى حالة اللاستقرار إلى طلب الأخيرة الوحدة مع مصر علها تساهم في حمايتها من الأخطار، فكان أن سافر وفد من الضباط السوريين يترأسهم قائد أركان الجيش السوري آنذاك "عفيف البزري" إلى مصر لطلب الوحدة من رئيسها "عبد الناصر" بتصرف انفرادي دون علم من السلطة السورية، ولم يتردد "عبد الناصر" في قبول الطلب نزولاً عند رغبة الشعب السوري في الوحدة وضغط الجيش السوري عليه.

سادساً– سبق الوحدة ما بين مصر وسوريا عدة ترتيبات متسرعة إن لم نقل مستعجلة بدأت بإمضاء معاهدة الدفاع المشترك بين البلدين في اكتوبر عام 1955م ثم اتفاقية التعاون الثقافي ومعاهدة التعاون الاقتصادي عام 1957م، ما فتئ أن ترتب عنها في الأخير الإعلان عن قيام الجمهورية العربية المتحدة في 22 فيفري 1958م دون تخطيط مسبق لها، لا سياسياً ولا اقتصادياً، وهو ما سبب في إنهائها على قدر السرعة التي قامت بها.

سابعاً– كان قيام الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا يوم 22 فيفري 1958م نتيجة طبيعية لتخلصهما باكراً من بقايا الاستعمار ، وقد كان ينظر لقيامها كخطوة أولى في سبيل الوحدة العربية الشاملة فسوريا منذ قيام الثورة المصرية 1952م أصبحت تتطلع إلى مصر وقائدها "جمال عبد الناصر " رائد القومية العربية آنذاك، ولعب "حزب البعث العربي الاشتراكي" بزعامة "ميشيل عفلق" آنذاك دوراً في توجيه الشعب السوري نحو مصر لما تضمنه حزبه من الدعوة للوحدة العربية، بعدما يئس الشعب السوري من تعفن الوضع السياسي والعسكري الذي وصلت إليه البلاد نتيجة الانقلابات العسكرية المتتالية، وتدخل الجيش في أمور السياسة، وكُثرت المؤامرات داخل السلطة وعلى سوريا بدعم غربي أحياناً وعربي أحياناً أخرى.

ثامناً– أحدث قيام الجمهورية العربية المتحدة في 22 فيفري 1958م صدىً كبير سواء في الأوساط العربية أو الدولية، إذ لم ترحب بها الأنظمة العربية المحافظة خوفاً من أن تبتلعها كالسعودية والأردن والعراق، كما لم يرحب بها لبنان وتونس كل لمبرراته الخاصة، واتخذت الدول الغربية الرأسمالية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية موقفا عدائياً

من جمهورية الوحدة ببث الجواسيس وتكثيف حركات رجال مخابراتها، والتصدي لها بزعزعة أمن منطقة الشرق الأوسط والتدخل في شؤون جيرانها (لبنان والعراق والأردن) ودعم إسرائيل في مواجهتها، متهمة إياها بدعم حركات التحرر في العالم، وهو ما تسبب في سقوطها وإنهاء دولة الوحدة عام 1961م، في حين رحبت الشعوب العربية بالمبادرة واعتبروها نواة لتوحيد العرب خاصة وأن الانجليز غدروا بها إبان الحرب العالمية الأولى بإقامتهم للكيان الصهيوني في أرض فلسطين.

تاسعاً– حققت الجمهورية العربية المتحدة منجزات مختلفة على كافة الأصعدة السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية، من دمج الحكومتين المصرية والسورية في حكومة مركزية واحدة وتحقيق العدالة الاجتماعية على طريق الحرية بإصدار القوانين الاشتراكية جويلية 1961م، وقوانين الإصلاح الزراعي في الإقليم الشمالي عام 1958م التي أدت إلى النهوض بقطاع الزراعة الذي مثل أهم قطاع حيوي في الدولة، وإنشاء المشاريع الكبرى كالسد العالي والشروع في بناء سد الفرات مستفيدة من الدعم السوفيتي لها، لكن أدى تغييب العنصر السوري في الحياة السياسية والعسكرية على حساب العنصر المصري – إن لم نقل إقصاءه – وإقامة دولة البوليس الأمني بدل دولة الديمقراطية إلى أخطاء كثيرة ترتب عنها تقويض دولة الوحدة التي لم تعش أكثر من ثلاث سنوات.

عاشراً– أقامت الجمهورية العربية المتحدة علاقات خارجية مع العديد من دول العالم، العربية منها والاشتراكية وحتى الرأسمالية، ميزها التعاون المثمر خاصة مع الاشتراكية منها في المجالات الاقتصادية والسياسية كالاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا، وكانت من الدول المؤسسة لحركة عدم الانحياز عام 1961م التي عارضت الدخول في صراع الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي الشيوعي والغربي الرأسمالي، وتميزت علاقاتها بدول المعسكر الأخير بالتوتر بسبب اتهاماته لها بتمويل ودعم حركات التحرر العربية والإفريقية وحتى الأسيوية، ما جعلها تقاطع بعض دوله سياسياً واقتصادياً خاصة فرنسا وبريطانيا وإسرائيل، وعلى الرغم من محاولات الولايات المتحدة الأمريكية اليائسة من تكوين علاقة صداقة مع الجمهورية العربية المتحدة لتقف سنداً لها في وقف الزحف الشيوعي في الشرق الأوسط، غير أن محاولاتها باءت بالفشل بسبب مشكلة إسرائيل، التي لم تدخر الولايات المتحدة الأمريكية أي جهدٍ في دعمها ضد وحدة العرب.

الحادي عشر– سبّبت المؤامرات الداخلية والخارجية التي كانت تُحاك ضد الجمهورية العربية المتحدة ما بين 1958–1961م، والتي وقف وراءها أطراف داخلية وخارجية إلى انهيار دولة الوحدة عام 1961م، عندما قام مجموعة من الضباط السوريين بقيادة المقدم "عبد الكريم النحلاوي" بانقلاب ضدها يوم 28 سبتمبر 1961م بتأييد من البرجوازية السورية وبعض القيادات البعثية المستاءة من الحكم الناصري ومن القرارات الاشتراكية، منهياً بذلك أول تجربة عربية في الوحدة والاتحاد الفعلي في العصر الحديث؛ وقد أحدث الانفصال ردود فعل متباينة عربية وأجنبية، فقد رحبت به معظم الحكومات العربية المحافظة والدول الكبرى، وعلى الرغم من محاولة "عبد الناصر" ضم سوريا ومصر في دولة واحدة من جديد غير أن إرادة حزب البعث كانت أقوى.

الثاني عشر– بيّنت الوحدة المصرية – السورية التي مضى على تاريخها واحد وستون عاماً – على الرغم من فشلها – أنه على الأقل يجب الاستفادة من الدروس الماضية لتفادي المشاريع الجديدة التي تعمل الدول الغربية الكبرى على تنفيذها لاستمرارية تقسيم الوطن العربي بما فيها توظيف ما يرغب الغرب تسميته بالأقليات في العالم العربي باسم الدفاع عن حقوق الإنسان أو محاولة التنسيق مع بعض الأنظمة العربية، وذلك بربطها بإستراتيجية حزام أمني يحمي اسرائيل تنفيذاً لمفهوم ومشروع الشرق أوسطية الذي تعود خلفياته التاريخية إلى معاهدة سايكس – بيكو 1916م.

الثالث عشر– شهدت الثورة الجزائرية ما بين سنتي 1958- 1961م تطورات عسكرية وسياسية هامة نتيجة تصاعد السياسة الفرنسة تجاهها عقب وصول الجنرال "ديغول" إلى سدة الحكم في فرنسا، حيث عمل الأخير جاهداً على وأدها بمختلف الأساليب السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية، بدءاً بسلم الشجعان ومشروع قسنطينة في اكتوبر 1958م، سعياً إلى دمج الجزائر في فرنسا عن طريق الاستفتاء على دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة في سبتمبر 1958م إلى مشروع تقرير المصير في سبتمبر 1959م ومشاريع تقسيم الجزائر وفصل الصحراء الجزائرية، وكان رد جبهة التحرير الوطني حاسماً على المشاريع والمخططات الديغولية عندما أعلنت في 19 سبتمبر 1958م عن تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة برئاسة "فرحات عباس" التي تصدت لجميع المشاريع الفرنسية الإغرائية والإدماجية ودعت الشعب الجزائري إلى مقاطعتها، وهذا ما عبر عنه الأخير من خلال خروجه في عدة مظاهرات منددة بالسياسية الديغولية كمظاهرات 11 ديسمبر 1960م ومظاهرات نوفمبر 1961م وغيرها من المظاهرات.

الرابع عشر– تسببت السياسة الديغولية تجاه الثورة الجزائرية التي زاوج فيها "ديغول" بين العمل السياسي والعمل العسكري إلى التحام الشعب الجزائري حول ثورته وحكومته المؤقتة، مما أكسب الثورة الجزائرية دعماً مستمراً عربياً ودولياً، وهو ما أضعف من موقف فرنسا وحلفائها من دول الحلف الأطلسي، مما جعل "ديغول" يرضخ للأمر الواقع ويدخل في مفاوضات مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على أساس تقرير المصير للشعب الجزائري، فكانت لقاءات مولان ولوسارن وايفيان الأولى وايفيان الثانية التي انتهت بحصول الجزائر على استقلالها في جويلية 1962م.

الخامس عشر– استطاعت الثورة الجزائرية منذ اندلاعها عام 1954م وإلى غاية السنة محل الدراسة (1961م) أن تعبر عن بعدها القومي العربي بالدرجة الأولى من خلال التجاوب الكبير الذي أبدته أغلب الحكومات العربية مدعمة من طرف القاعدة الشعبية مع قضية الشعب الجزائري الذي رأى في هذا البعد سنده القوي الذي يمكنه من مواجهة الاستعمار الفرنسي ومقارعة سياسته في الداخل والخارج، وكان دعم الأمة العربية للثورة الجزائرية نابعاً من الوجدان كون الجزائر أرضا عربية، وهو ما تجسد من خلال الدعم المادي والمعنوي الذي تلقاه الشعب الجزائري من طرف الجمهورية العربية المتحدة التي أدت دوراً في فتح باب تدويل القضية الجزائرية والتعريف بثورة الشعب الجزائري.

السادس عشر– كان للوحدة المصرية – السورية تأثير ايجابي على مسار الثورة الجزائرية خاصة وأنها تزامنت مع فترة حاسمة لحرب التحرير الجزائرية (مرحلة القوة والحلول الجذرية الاستئصالية 1958- 1962م)، ورغم انهيارها عام 1961م فإنها على الأقل ساهمت بالنسبة للثورة الجزائرية في رفع معنويات قادة حرب التحرير، كما أضافت الوحدة عاملاً جديداً ومؤثراً وفعالاً في مضاعفة وتقوية المساندة المصرية – السورية للثورة الجزائرية وذلك عن طريق العمل

والنشاط المشترك الموحد داخل وخارج الوطن العربي، فقد تدخلت لدى الجامعة العربية والمنظمات الإقليمية والدولية لصالحها، معربة عن استنكارها الشديد للممارسات الفرنسية القمعية المتواصلة في الجزائر آنذاك.

السابع عشر – كان موقف الجمهورية العربية المتحدة الرسمي تجاه الثورة الجزائرية عملياً أكثر منه خطب اً حماسية وشعارات منمقة، فلم يقتصر دور حكوم تها ا تجاه القضية الجزائرية على التصريحات والخطب فقط ، بل تجاوز إلى كسب التأييد العربي والدولي لها في الهيئات الدولية والمنظمات الإقليمية والعربية والعالمية من أجل اتخاذ موقف موحد تجاه القضية الجزائرية ، وإذا اكتفت بعض الدول العربية بمظاهر التأييد المعنوي فإن الجمهورية العربية المتحدة زاوجت بين مظاهر التأييد والمساندة التي أخذت طابع التنديد والاستنكار، وبالعمل الفعلي المتجسد في قطع علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية بفرنسا.

الثامن عشر– عبرت الجماهير الشعبية في الجمهورية العربية المتحدة (رجال دين ، سياسة، اتحادات طلابية ونسائية ونقابية وغيرها من التجمعات الجماهيرية) عن تأييدها ومساندتها المطلقة للثورة الجزائرية التي كانت تعكس في أهدافها أحلام وآمال الشعوب العربية التي كانت تتطلع لمن يعيد لها مجدها وعزتها ، فلم يتوان الأدباء والشعراء وكل المثقفين من أبناء الجمهورية العربية المتحدة عن التنويه والإشادة بالثورة الجزائرية بحشد التأييد من كل قريب وبعيد، وقد يكون من الصعب الإحاطة بكل المواقف التي طرحت في تلك المناسبات، لكن يمكن القول أن هذا الدعم شكل رصيداً معنوياً انعكس على الشعب الجزائري بقدر ما انعكس على الموقف الدولي الذي أصبح لزاماً عليه الوقوف إلى جانب الثورة الجزائرية.

التاسع عشر– أدى إعلام الجمهورية العربية المتحدة المسموع والمرئي دوراً كبيراً في دعم الثورة الجزائرية، فقد كان بمثابة السلاح في وجه العدو الفرنسي خاصة "إذاعة صوت العرب " التي كان لها تأثير قوي ومسموع وسريع في توصيل الحدث للجمهور، فقد ساهمت إلى جانب إذاعة صوت الجزائر الحرة المكافحة التي تأسست منذ ديسمبر 1956م في التصدي للحملة الفرنسية الدعائية الشرسة أو الإعلام المضاد على كافة الأصعدة .

عشرين– تأكد من خلال الدراسة أن الجمهورية العربية المتحدة لم تقف عند إصدار البيانات والخطب، بل حاولت تعميق المساندة للثورة الجزائرية بمدها بالمساعدات المادية والعسكرية لتمكينها من الاستمرارية في ظل استعان ة فرنسا بقوات وعتاد الحلف الأطلسي ، فشكل هذا الدعم رصيداً معنوياً انعكس إيجاباً على جيش التحرير الوطني الجزائري المحارب.

الحادي والعشرين– على الرغم من الخلافات التي عرفتها الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مع حكومة الجمهورية العربية المتحدة بسبب محاولة الأخيرة احتواء الثورة الجزائرية بالوقوف وراء مؤامرة "العموري" في نوفمبر 1958م ضد الحكومة المؤقتة ورجالها (بلقاسم وبوصوف وبن طوبال) ، وإثارة القلاقل بينها وبين الرئيس التونسي "بورقيبة" الذي اتهمته دائماً بعرقلة إدخال السلاح إلى الجزائر ، وهو ما اضطر الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إلى نقل مقرها من القاهرة إلى تونس ابتداء من سنة 1959م، غير أن الوحدة بين مصر وسوريا جاءت لتعطي للثورة الجزائرية دعماً متواصلاً للوقوف في وجه القوى الاستعمارية في وقت كانت فيه الثورة في أمس الحاجة ل ذلك الدعم، فاستمرت

حكومة الوحدة في دعم الكفاح الجزائري بمتخلف الاحتياجات من الذخيرة والمعدات ، وكانت استجابتها سريعة في هذا الشأن.

الثاني والعشرين– إن التأييد المصري – السوري المشترك للثورة الجزائرية ما بين 1958- 1961م كان مطلقاً ونتائجه كانت ملموسة على مسار الثورة الجزائرية، وهذا باعتراف القيادات الجزائرية التي عايشت المساعدات المصرية – السورية أيام الوحدة المادية والعسكرية والمالية، ومواقف الجمهورية العربية المتحدة السياسية والدبلوماسية داخل وخارج الوطن العربي.

الثالث والعشرين– أن دعم الجمهورية العربية على كافة الأصعدة للثورة الجزائرية هو دعم ينضاف إلى جانب الدعم العربي بصفة عامة والمغربي بصفة خاصة إلى جانب الثورة الجزائرية، ويمكن القول أنه عزز التضامن العربي اتجاه ثورة التحرير الجزائرية، فهو ناتج بالدرجة الأولى عن قناعة النظام السياسي بها، بأبعاد وفلسفة الثورة الجزائرية – التي لا تختلف في أبعادها وفلسفتها عن الثورة المصرية عام 1952م – أكثر منه التخوف من امتدادها إلى أراضيها كما كانت تخشى ذلك كلا من المغرب وتونس.

الرابع والعشرين– على الرغم من فشل الوحدة السورية – المصرية على غرار التجارب الوحدوية التي سبقتها (مشروع الهلال الخصيب ومشروع سوريا الكبرى والاتحاد الهاشمي)، إلا أنها أثبتت للعالم أن الوطن العربي قادر على الوحدة وبإمكانه فعل ذلك لما يجمعه من مقومات مشتركة كالدين واللغة والثقافة المشتركة، وإن باعدت بينه الحدود المصطنعة كما أقامت الدليل بإمكان توحيد العرب ضد الخطر المشترك مهما كان، ودلت على أن التجارب الوحدوية لا ينتقص منها بمجرد فشلها بل العبرة في الاستفادة من الأخطاء وتقويمها لتجنب الوقوع فيها مستقبلاً، ومن يدري لعل المستقبل يحمل لنا المفاجآت، ولعل الأجيال القادمة تصنع المعجزات، بعد التمزق الذي طال الوطن العربي منذ نكبة فلسطين إلى يومنا هذا.

الخامس والعشرين: إن الهدف المتوخى من هذه الدراسة ، هو الوقوف على حقيقة تحدي الجمهورية العربية المتحدة حكومة وشعباً لفرنسا وحلفائها بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية التي سعت إلى تكسير الطوق الذي ضربته الجمهورية العربية المتحدة والحكومات العربية على سلطة الاحتلال الفرنسي ، الذي كان يعتبر ما يجري في الجزائر شأنا داخلياً فرنسياً، في حين كانت الجمهورية العربية المتحدة وشعبها ترى أن ما يحدث في داخل أرض عربية هو شأن كل العرب.

وعليه فإن أهمية النتائج المتوصل إليها من خلال هذا البحث العلمي، هي نسبية قابلة للمراجعة على ضوء المعطيات الجديدة التي يمكن أن تحصل عليها الباحثة، إذ يبقى هذا البحث مدخلاً إلى دراسة الجمهورية العربية المتحدة ودروها في دعم الثورة الجزائرية مادياً ومعنوياً، فهو يحتاج إلى مجهودات علمية أخرى، يمكنها أن تتناول جوانب كثيرة عن دور الجمهورية العربية المتحدة في دعم الثورة الجزائرية التي لم تتم معالجتها في هذه الدراسة وتفتح آفاقاً ومسارات جديدة للقيام بأبحاث أكثر عمقاً وشمولية.

ملاحق البحث

الملحق : رقم (01) بيان إعلان الثورة في مصر عام 1952م والإنذار الموجه للملك فاروق.[1]

« إجتازت مصر فترة عصيبة فى تاريخها الأخير من الرشوة والفساد وعدم استقرار الحكم ، وقد كان لكل هذه العوامل تأثير كبير على الجيش ، وتسبب المرتشون والمغرضون فى هزيمتنا فى حرب فلسطين ، وأما فترة ما بعد هذه الحرب فقد تضافرت فيها عوامل الفساد ، وتآمر الخونة على الجيش ، وتولى أمره إما جاهل أو فاسد حتى تصبح مصر بلا جيش يحميها ، وعلى ذلك فقد قمنا بتطهير أنفسنا ، وتولى أمرنا فى داخل الجيش رجال نثق فى قدرتهم وفى خلقهم وفى وطنيتهم، ولا بد أن مصر كلها ستتلقى هذا الخبر بالابتهاج والترحيب .

« أما من رأينا اعتقالهم من رجال الجيش السابقين فهؤلاء لن ينالهم ضرر، وسيطلق صراحهم فى الوقت المناسب ، وانى أؤكد للشعب المصرى أن الجيش اليوم كله أصبح يعمل لصالح الوطن فى ظل الدستور مجرداً من أية غاية ، وانتهز هذه الفرصة فاطلب من الشعب ألا يسمح لأحد من الخونة بأن يلجأ لأعمال التخريب أو العنف ، لأن هذا ليس فى صالح مصر ، وأن أى عمل من هذا القبيل سيقابل بشدة لم يسبق لها مثيل وسيلقى فاعله جزاء الخائن فى الحال ، وسيقوم الجيش بواجبه هذا متعاونا مع البوليس ، وإنى أطمئن اخواننا الأجانب على مصالحهم وأرواحهم وأموالهم ، ويعتبر الجيش نفسه مسئولا عنهم ، والله ولى التوفيق » .

وفى الساعة الثامنة والنصف صباحا أذيع البيان التالى من دار الاذاعة عن القائد العام للقوات المسلحة موجها إلى ضباطها :

[1] – عبد العزيز الشناوي، جلال يحي: المرجع السابق، ص ص 407، 409.

« تعلمون جميعا الفترة العصيبة التى تجتازها البلاد ورأيتم أصبح الخونة يتلاعب بمصالح البلاد فى كل فرع من فروعها وتجرأت حتى تدخلت فى داخل الجيش وتغلغلت فيه وهى تظن أن الجيش قد خلا من الرجال الوطنيين.

« وإننا فى هذا اليوم التاريخى نطهر أنفسنا من الخونة والمستضعفين ونبدأ عهداً جديداً فى تاريخ بلدنا . وسيسجل لكم التاريخ هذه النهضة المباركة أبد الدهر . ولا أظن أن فى الجيش من يتخلف عن ركب النهضة والرجولة والتضحية التى هى واجب كل ضابط منا والسلام » .

(٥) – خلع فاروق – ٢٦ يولية سنة ١٩٥٢

صيغة الإنذار

« من الفريق « أركان حرب » محمد نجيب باسم ضباط الجيش ورجاله إلى جلالة الملك فاروق الأول .

« إنه نظراً لما لاقته البلاد فى العهد الأخير من فوضى شاملة عمت جميع المرافق نتيجة سوء تصرفكم وعبثكم بالدستور وامتهانكم لإرادة الشعب حتى أصبح كل فرد من افراده لا يطمئن على حياته أو ماله أو كرامته .

« ولقد ساءت سمعة مصر بين شعوب العالم من تماديكم فى هذا المسلك حتى أصبح الخونة والمرتشون يجدون فى ظلكم الحماية والأمن والثراء الفاحش والاسراف الماجن على حساب الشعب الجائر الفقير .

« ولقد تجلت آية ذلك فى حرب فلسطين وما تبعها من فضائح الأسلحة الفاسدة وما ترتب عليها من محاكمات تعرضت لتدخلكم السافر مما أفسد الحقائق وزعزع الثقة فى العدالة وساعد الخونة على ترسم هذه الخطى فأثرى من أثرى وفجر من فجر وكيف لا والناس على دين ملوكهم .

« لذلك قد فوضنى الجيش الممثل لقوة الشعب أن أطلب من جلالتكم التنازل عن العرش لسمو ولى عهدكم الأمير أحمد فؤاد على ان يتم ذلك فى موعد غايته الساعة الثانية عشر من ظهر اليوم (السبت الموافق ٢٦ من يوليو سنة ١٩٥٢ والرابع من ذى القعدة سنة ١٢٧١) ومغادرة البلاد قبل الساعة السادسة من مساء اليوم نفسه والجيش يحمل جلالتكم كل ما يترتب على عدم النزول على رغبة الشعب من نتائج » .

الاسكندرية فى يوم السبت ٤ ذو القعدة سنة ١٣٧١ هـ

يوليو سنة ١٩٥٢

محمد نجيب

فريق أركان حرب

الملحق رقم (02): نص البيان المشترك الصادر عن البرلمانين السوري والمصري عن الوحدة نوفمبر 1957م[1].

وهذا هو نص القرار :

عقدت اللجنتان لجنة الشؤون العربية في مجلس الأمة المصري ولجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب السوري اجتماعاً مشتركاً في الساعة التاسعة والنصف من بعد ظهر يوم الأحد الواقع في 23 ربيع الثاني 1377 و 17 تشرين الثاني 1957 برئاسة دولة السيد أكرم الحوراني وشهد الاجتماع معالي وزير الخارجية ووزير الزراعة وعدد من حضرات السادة النواب المحترمين من المجلسين .

وبعد أن استعرض الأعضاء الخطوات التي تمت في سبيل تحقيق اتحاد القطرين العربيين الشقيقين مصر وسوريا والخطوات التي يجب أن تستكمل في الشؤون التي تجري المفاوضات بشأنها بين الحكومتين والطريقة الواجب اتباعها للدخول في مراحل التنفيذ خلصوا إلى اتخاذ مشروع القرار المرفق بغية عرضه في الجلسة المشتركة لأخذ الرأي عليه :

إستجابة لرغبة الشعب العربي في دنيا العرب ، وتحقيقاً لمبادىء الدستورين المصري والسوري بأن شعبهما إنما هو جزء من الأمة العربية .

ولما كانت وحدة الأقطار العربية أمنية الأمة الغالية ، وكان العمل لتحقيق هذا الهدف السامي المقدس واجباً قومياً على كل عربي ، وأمانة في عنق نواب الشعب العربي .

وكان الاستعمار يقف عقبة كأداء في سبيل تحقيق هذه الوحدة ، ويعمل جاهداً على إبقاء الأمة العربية مجزأة مشتتة الشمل بما يحوك لها من مؤامرات ويصطنع لها من أحداث ليمنع عليها الاتحاد والتحرُّر .

وكانت مصر وسوريا الشقيقتان قد كافحتا الاستعمار فانتزعتا استقلالهما ،

[1] – مصطفى طلاس : المصدر السابق، (ج1)، ص ص 677، 679.

ووطدتا سيادتهما وانتهجتا في سياستهما الخارجية نهجاً حيادياً مستقلاً بين القوى المتصارعة مستوحى من مصالحهما القومية وأهدافهما المشتركة وأمانيهما المتبادلة فحققتا نصراً حاسماً في مضمار التحرر بفضل وعي ونضال الشعب العربي الموحد.

وكان تحقيق ما تم بين البلدين حتى اليوم ليعتبر بمثابة الحجر الأساسي في إقامة اتحاد عربي بينهما سواء أكان ذلك في الميدان العسكري حيث تحقق توحيد الجيشين وأخذت القوات المصرية والسورية تعمل تحت قيادة موحدة وأصبح اتحاد الجيشين المصري والسوري نواة الجيش العربي الموحد ، أم كان ذلك في المضمار الثقافي الذي وضعت الدولتان أسسه المكينة المتينة .

وكانت المباحثات دائرة بين القطرين لوضع نظام اقتصادي موجه متكامل وموحد وهي في طريقها إلى الاقرار بعد استكمال وضع أسس هذه السياسة الاقتصادية والعمل على تنفيذها .

وكانت الظروف الداخلية والأحداث الخارجية التي تعصف بالعالم العربي تفرض عليه أن يحث الخطى لإقامة هذا الاتحاد حفظاً لكيانه ، وتوطيداً لاستقلاله . وتثبيتاً لحريته ، وتعزيزاً لكرامته ، وللمساهمة في انتزاع حرية وسيادة استقلال الشعب العربي الذي ما زال يناضل المستعمرين ، ويكافح الغاصبين، وللنضال الدائب لاحباط مؤامرات الصهيونية العالمية التي ما زالت تكيد للشعب العربي وتعمل على تفكيك أواصره وبذر الخلافات فيه ، وتؤلب عليه قوى العدوان الغاشمة ، وبالنظر إلى هذا الاتحاد سوف يجمع القومية العربية ويقيم جبهة عربية متينة في وجه الأطماع الاستعمارية .

لهذه الاسباب مجتمعة فان أعضاء وفد مجلس الأمة المصري وأعضاء لجنة

الشؤون الخارجية المجتمعين معاً في دمشق بجلسة مشتركة بتاريخ 23 ربيع الثاني 1377 و17 تشرين الثاني (نوفمبر) 1957 وبعد اطلاعهما على الخطوات والاتفاقات التي عقدت بين القطرين في النواحي الثقافية والعسكرية وبعد استعراضهم أسس سياسة القطرين الخارجية يقترحون الاقتراع على القرار التالي :

« إن نواب المجلسين المجتمعين إذ يعلنون رغبة الشعب العربي في مصر وسوريا بإقامة اتحاد فيدرالي بين القطرين يباركون الخطوات العملية التي اتخذتها الحكومتان السورية والمصرية في سبيل تحقيق هذا الاتحاد ويدعون حكومتي مصر وسوريا للدخول فوراً في مباحثات مشتركة بغية استكمال أسباب تنفيذ هذا الاتحاد» . . .

الملحق رقم (03) : نص مذكرة الوحدة التي حررها "جاسم علوان" والصادرة عن المجلس العسكري السوري[1]

نص المذكرة التى حررها السيد / جاسم علوان

منذ أن عرف التاريخ شعبا باسم العرب فى الجزيرة العربية كان للعرب فى التاريخ القديم خصائص طبعت مختلف الأقطار التى تكلمت بالعربيه بطابع واحد، وهو طابع النضال والتحرر، والاستقلال عن نفوذ الإمبراطوريات القديمة.

وكانت الدفعة التى خرجت من الجزيرة بعد توحدها بدولة واحدة وعقيدة إنسانية واحدة، والتى امتدت قرونا طويلة عبر الجزيرة العربية، واستقرت ما بين الخليج العربى وجبال فارس شرقا، والأطلسى غربا، وما بين طوروس شمالا، والمحيط الهندى جنوبا، قد رسخت أصول هذه الأمة ترسيخا أبديا، وخطت فى تاريخ البشرية صحائف بارزة من حضارة إنسانية أبدعتها هذه الأمة وقدمتها دانية القطوف لمختلف الشعوب.

وتعاقبت موجات همجية متعددة، وتكالبت لتحطيم هذه الحضارة الإنسانية وإزالة كيانها خلال عشرة قرون، وكان بفعل ذلك أن تمزقت هذه الأمة إلى دويلات كثيرة مختلفة، ولكن بقيت حضارتها فى نفس كل أبنائها على اختلاف هويتهم الفكرية والاجتماعية، وبقيت فى وجدان كل منهم فكرة ثابتة لا تمحى عن ذاتيتها الماضية وأمانيها.

وقد كان للنضال والتحرر فى تاريخ العرب الحديث أثر فعال فى تحقيق هذه الفكرة فى نفوس الملايين من العرب، وكان استقلال وتحرر بعض الشعوب العربية تحررا كاملا حافزا لانتفاضات عربية فى أماكن أخرى من الوطن العربى، وباعثا على النضال لشعوب أخرى تنشد الاستقلال والتحرر، تحقيقا لتلك الفكرة المستقرة فى وجدان كل عربى.

مما سبق يتبين أن الوحدة بين مصر وسوريا إن هى إلا ضرورة قومية مستمدة من ماضى وحاضر ومستقبل مشترك ما بين أفراد أمة واحدة عربية، وذلك تحقيقا لوحدة شاملة واحدة فى العصر الحديث ومساهمة فى القضاء على الاستعمار فى العالم لبناء الإنسانية وترسيخ لمساتها.

وقد عبر القطران عن إرادتهما فى الوحدة الكاملة فى شتى المناسبات القومية، وخاضا فى سبيل ذلك معارك ضارية ضد الرجعية الداخلية والاستعمار الخارجى، حتى توصلا إلى هذه المرحلة التى تكلمنا فيها من إعلان إرادتهما رسميا على لسان ممثليهما فى كلا القطرين، فى الجلسة التاريخية المنعقدة فى دمشق فى ١٨ تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٥٧.

وكان هذا النصر للقومية العربية بعد صراع رهيب دام مع الاستعمار، خاضه الشعب العربى أثناء العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦، وخلال الحملة

الاستعمارية الأمريكية التركية الصهيونية على سوريا عام ١٩٥٧، وقد زلزل هذا القرار التاريخى كيان الاستعمار، فأخذ يجمع شمله فى مؤتمرات متتابعة عقدها مع أحلافه فى أنقرة وباريس وبغداد وطهران، ويجند عملاءه وأعوانه ويكتلهم ويضع الخطط لهم للحيلولة دون تنفيذ هذا القرار.

[1] – أحمد يوسف أحمد: ندورة الأربعون عاماً على قيام الوحدة المصرية السورية، المرجع السابق، ص ص 381، 384.

ولما كانت الظروف الحالية التى نشأت من جراء انتصار شعبنا العربى فى مصر وسوريا قد ربطت بين قضيتنا وبين السلم العالمى إلى حد بعيد، وأفسحت المجال لنا لكى نخطو خطوات إيجابية سريعة تتناسب وأهمية انتصاراتها، أو نظرا لاحتمال تغير هذه الظروف والمناسبات، وخاصة إذا تمكن الاستعمار من إنهاء استعداداته للمجازفة بخوض حرب شاملة أو محلية، بسبب تعرض مصالحه التى يعتمد عليها فى حياته الأساسية فى وطننا العربى إلى الزوال، فإننا ندعو إلى ضرورة الإسراع بإقرار البناء الأساسى للوحدة الشاملة مع مصر، والمباشرة بتنفيذه فورا، وتخطى جميع العقبات المصطنعة من دستورية أو سياسية أو اقتصادية، ونحن نعتبر أن كل استمرار للأوضاع المحلية أصبح أمرا غير طبيعى لا يعتمد فى بقائه إلا على المبررات الاستعمارية الموروثة، والامتيازات الرجيعة والانتهازية التى لا يمكن الاعتراف بها بعد أن أقر الشعب بأجمعه الوحدة غير المنقوصة .

شكل الوحدة :

من أجل ذلك نرى أن تكون الدولة الموحدة بالخطوط الكبرى التالية :

١. دستور واحد يعلن إنشاء الجمهورية العربية المتحدة، ويرسم نظام الحكم فيها، ويفسح المجال لانضمام بقية الشعوب العربية التى ستحرر .

٢. رئيس دولة واحد .

٣. سلطة تشريعية واحدة .

٤. سلطة تنفيذية واحدة .

٥. سلطة قضائية واحدة .

٦. علم واحد، وعاصمة واحدة للدول العربية .

٧. نفس القوانين المنظمة لحقوق المواطنين وواجباتهم فى الدولة الجديدة استنادا إلى هذا الدستور الواحد .

٨. الوحدة الدفاعية :

أما فيما يتعلق بالوحدة العسكرية فنرى أن تقوم على الأسس التالية :

(أ) قائد أعلى للقوات المسلحة للدولة العربية الجديدة (رئيس الجمهورية الاتحادية) .

(ب) مجلس دفاع أعلى .

(جـ) قيادة عامة للقوات المسلحة .

(د) قوات مسلحة (برية - بحرية - جوية) موحدة التنظيم والتسليح والتدريب والتجهيز، توزع حسب متطلبات الدفاع والخطط الدفاعية المقررة على مسارح العمليات فى أراضى الدولة الاتحادية.

(هـ) موازنة عامة

والقيادة العامة للجيش والقوى المسلحة السورية، شعورا منها بمسئوليتها القومية ودورها التاريخى، ووفاء منها للشعب العربى فى سوريا الذى حملها مسئولية الدفاع عن بقائه وسلامته، لتعلن أن كل وحدة لا تبنى على هذه الأسس المارة الذكر ليست إلا تحالفا بين جيشين تابعين لدولتين منفصلتين؛ ذلك أن متطلبات الدفاع وسلامة الأمة، وحفظ كيانها فى عصرنا الحاضر، تقتضى دمج الشعوب العربية المتحررة فى كيان واحد، لتساهم فى تحرير بقية الوطن العربى وتقوم بواجبها لصون السلم العالمى .

كما تعلن القيادة العامة باسم جميع القوات المسلحة أنها على أتم استعداد لتحمل جميع الواجبات الدفاعية التى تقتضيها الوحدة الفورية، وتعتبر نفسها منذ الآن ملزمة بتنفيذ كل ما تتلقاه من أوامر وتوجيهات تعطى إليها من القيادة العامة الموحدة، مهما ترتب على هذا التنفيذ ، وفى الوقت نفسه تحمل كل حكومة أو فئة تتهاون فى تنفيذ هذه الوحدة خطورة ونتيجة عملها تجاه الشعب العربى بأسره، وتجاه الأجيال العربية الصاعدة .

(دمشق فى ١٩٥٨/١/١١ - القائد العام للجيش والقوات المسلحة) .

صورة من المذكرة التى حررها السيد جاسم علوان عضو المجلس العسكرى السورى، وقدمها للرئيس جمال عبد الناصر يوم ١٢ يناير ١٩٥٨.

وفد المجلس العسكرى الذى يضم الضباط التالية أسماؤهم :

١. ـ عفيف البزرى.
٢. ـ مصطفى حمدون.
٣. ـ أحمد عبد الكريم.
٤. ـ طعمة العودة الله.
٥. ـ حسين صدة.
٦. ـ عبد الغنى قنوت.
٧. ـ محمد النمر.
٨. ـ ياسين فرجان.
٩. ـ عبد الله جسومة.
١٠ ـ جادو عز الدين.
١١ ـ مصطفى رام حمدانى.
١٢ ـ أكرم ديرى.
١٣ ـ جمال الصوفى.

الملحق رقم (04): الرسالة التي بعث بها القوتلي لعبد الناصر وفيها ما يدل على تكليفه للبيطار بأمر مناقشة قضية الوحدة مع عبد الناصر[1]

الوثيقة رقم (١١)

كتاب فخامة الرئيس شكري القوّتلي
إلى سيادة الرئيس جمال عبد الناصر

بتاريخ ٢٤ جمادى الثانية ١٣٧٧هـ
١٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٨م

سيادة الأخ الرئيس جمال عبد الناصر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد فأبعث إليكم بأخلص التحية الأخوية راجياً أن تكونوا متمتعين بتمام الصحة وكامل السعادة والهناء.

سيحمل إليكم كتابي هذا وزير خارجيتنا الأخ صلاح الدين البيطار، وسيعرض على سيادتكم القرار التاريخي الذي يحمل في طياته آمالنا وآمال الأمة العربيّة، ويهدف إلى تحقيق الوحدة التامة الكاملة بين بلدينا، والبحث في الوسائل المحققة لهذا الهدف الجليل. وإنها لساعة تاريخية ذهبية موفقة تلك التي سيعلن فيها تنفيذ هذه الخطوة المباركة، لتكون قدوة خيرة للشعوب العربيّة في مختلف أقطارها، لجمع كلمتها وتوحيد صفها إن شاء الله.

ولا أشكُّ في أن ما سينقله إلى سيادتكم الأستاذ البيطار سيلاقي لديكم القبول الحسن والاستجابة المحببة، لا سيما وأنكم كنتم دوماً السبّاقين إلى العمل في سبيل الوحدة العربيّة وفي سبيل مجد العرب وعزتهم.

وإنني أغتنم هذه المناسبة السعيدة لأبعث إلى سيادتكم بأصدق ما أرجوه لكم من عزٍّ وهناء. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

دمشق في ٢٤ جمادى الثانية ١٣٧٧هـ
١٦ كانون الثاني ١٩٥٨م

التوقيع
شكري القوّتلي

[1] - موقع التاريخ السوري، صفحة وثائق الرابط: http://syrianhistory.com/ar تاريخ التصفح جوان 2017 على الساعة: 10:00.

الملحق رقم (05): البيان المشترك السوري – المصري لإعلان الوحدة 01 فيفري 1958م[1]

في جلسة تاريخية عقدت في قصر القبة في القاهرة، في ١٢ من رجب سنة ١٣٧٧هـ الموافق أول فبراير سنة ١٩٥٨م اجتمع فخامة الرئيس شكرى القوتلى رئيس الجمهورية السورية وسيادة الرئيس جمال عبد الناصر رئيس جمهورية مصر، بممثلى جمهوريتى سوريا ومصر؛ السادة: صبرى العسلى، عبداللطيف البغدادى، خالد العظم، زكريا محيى الدين، حامد الخوجة، أنور السادات، فاخر الكيالى، مأمون الكزبرى، حسين الشافعى، أسعد هارون، الفريق عبد الحكيم عامر، صلاح الدين البيطار، كمال الدين حسين، خليل الكلاس، نور الدين طراف، صالح عقيل، فتحى رضوان، اللواء عفيف البزرى، محمود فوزى، كمال رمزى استينو، على صبرى، عبد الرحمن العظم، محمود رياض.

وكانت غاية هذا الاجتماع أن يتداولوا فى الإجراءات النهائية لتحقيق إرادة الشعب العربى، ولتنفيذ ما نص عليه دستور الجمهوريتين، من أن شعب كل منهما جزء من الأمة العربية؛ لذلك تذاكروا ما قرره كل من مجلس الأمة المصرى ومجلس النواب السورى، من الموافقة الإجماعية على قيام الوحدة بين البلدين، كخطوة أولى نحو تحقيق الوحدة العربية الشاملة، كما تذاكروا ما توالى فى السنين الأخيرة من الدلائل القاطعة على أن القومية العربية كانت روحا لتاريخ طويل ساد العرب فى مختلف أقطارهم، ولحاضر مشترك بينهم، ومستقبل مأمول من كل فرد من أفرادها.

وانتهوا إلى أن هذه الوحدة التى هى ثمرة القومية العربية هى طريق العرب إلى الحرية والسيادة، وسبيل من سبل الإنسانية للتعاون والسلام؛ ولذلك فإن واجبهم أن يخرجوا بهذه الوحدة من نطاق الأمانى إلى حيز التنفيذ، فى عزم ثابت وإصرار قوى. ثم خلص المجتمعون من هذا كله إلى أن عناصر قيام الوحدة بين الجمهوريتين السورية والمصرية، وأسباب نجاحها، قد توافرت بعد أن جمع بينهما فى الحقبة الأخيرة كفاح مشترك، زاد معنى القومية وضوحا، وأكد أنها حركة بناء وتحرير، وعقيدة تعاون وسلام.

لذلك يعلن المجتمعون اتفاقهم التام، وإيمانهم الكامل، وثقتهم العميقة فى وجوب توحيد مصر وسوريا فى دولة واحدة، اسمها الجمهورية العربية المتحدة.

كما يعلنون اتفاقهم الإجماعى على أن يكون نظام الحكم فى الجمهورية العربية المتحدة ديمقراطيا رئاسيا، يتولى فيه السلطة التنفيذية رئيس الدولة، يعاونه وزراء يعينهم، ويكونون مسئولين أمامه، كما يتولى السلطة التشريعية مجلس تشريعى واحد، ويكون لهذه الجمهورية علم واحد يظل شعبا واحدا، وجيشا واحدا فى وحدة يتساوى فيها أبناؤها فى الحقوق والواجبات، ويدعون جميعا إلى حمايتها بالأنفس والمهج والأرواح، ويتسابقون لتثبيت عزتها وتأكيد منعتها. وسيتقدم كل من فخامة الرئيسين شكرى القوتلى وجمال عبد الناصر ببيان إلى الشعب يلقى أمام مجلس النواب السورى ومجلس الأمة المصرى، فى يوم الأربعاء ١٦ من رجب سنة ١٣٧٧ هجرية، الموافق ٥ من فبراير سنة ١٩٥٨، يبسطان فيه ما انتهى إليه هذا الاجتماع من قرارات، ويشرحان أسس الوحدة التى تقوم عليها دولة العرب الفتية.

كما سيدعى الشعب فى مصر وسوريا إلى استفتاء خلال ثلاثين يوما على أسس الوحدة وشخص رئيس الجمهورية.

المجتمعون إذ يعلنون قراراتهم هذه، يحسون بأعمق السعادة، وأجمل ألوان الفخر؛ إذ شاركوا فى الخطوة الإيجابية فى طريق وحدة العرب وتضامنهم، تلك الوحدة التى عاشت تملأ قلوب العرب كأمل مرموق وهدف عظيم، حقبة بعد حقبة، وجيلا بعد جيل، والمجتمعون إذ يقررون وحدة البلدين يعلنون أن وحدتهم تتوخى جمع شمل العرب، ويؤكدون أن باب الوحدة مفتوح لكل بلد عربى يريد أن يشترك معها فى وحدة أو اتحاد يدفع عن العرب الأذى والسوء، ويعزز سيادة العروبة ويحفظ كيانها. والله نسأل أن يكلأ هذه الخطوة وما يتلوها من خطوات بعين رعايته الساهرة، وبفضل عنايته السابغة، وأن يكتب للعرب فى ظل الوحدة العزة والسلام.

القاهرة فى ١٢ من رجب سنة ١٣٧٧ هجرية،
الموافق أول فبراير سنة ١٩٥٨ ميلادية.

[1]- أحمد يوسف أحمد :، ندوة الأربعون عاماً على قيام الوحدة المصرية السورية ، المرجع السابق ص ص 385-386.

الملحق رقم (06): عبد الناصر يعلن قيام الوحدة في مجلس الأمة المصري يوم 05 فيفري 1958م[1].

جمال عبد الناصر يعلن قيام الوحدة فى مجلس الأمة المصرى

« أيها المواطنون أعضاء مجلس الأمة :

فى حياة الشعوب أجيال يواعدها القدر ، ويخصها دون غيرها بأن تشهد نقط التحول الحاسمة فى التاريخ .

إنه يتيح لنا أن نشهد المراحل الفاصلة فى تطور الجهاد الخالد ، تلك المراحل التى تشبه مهرجان الشروق حين يحدث الانتقال العظيم ساعة الفجر من ظلام الليل إلى ضوء النهار .

إن هذه الأجيال الموعودة تعيش لحظات رائعة .

إنها تشهد لحظات هى انتصار عظيم ، ثم تصنعه وحدها ، ولم تتحمل تضحيات بمفردها ، وإنها وهى تشهد النتيجة المجيدة ، لتفاعل عوامل أخرى كثيرة ، واصلت حركتها فى ظلام الليل ووحشيته ، وعملت وسهرت ، وظلت تدفع الثوانى بعد الثوانى ، إلى الانتقال العظيم ساعة الفجر .

« أيها المواطنون أعضاء مجلس الأمة :

إن هذا الجيل من شعب مصر ، من تلك الأجيال التى واعدها القدر ، لتعيش لحظات الانتقال العظيمة التى تشبه مهرجان الشروق .

لقد عشنا ساعة الفجر ورأينا انتصار النور الطالع ، على ظلمات الليل الطويل .

لقد عشنا وشاهدنا فجر الاستقلال .

لقد عشنا وشاهدنا فجر الحرية .

وعشنا ورأينا فجر العزة والكرامة .

وعشنا ورأينا فجر القوة .

وعشنا ورأينا الأمل فى بناء مجتمع سعيد .

[1] – ذوقان قرقوط: المرجع السابق، ص ص 483- 484.

واليوم نعيش ونرى فجرًا جديدًا رائعًا .

لقد بدأ مشرق الوحدة .

« أيها المواطنون أعضاء مجلس الأمة :

لقد سبق كل فجر شهدنا مطلعه ليل طويل .

لقد سبقت فجر الاستقلال ، وفجر الحرية ، وفجر العزة والكرامة ، وفجر القوة ، وفجر الأمل ... ليال طوال امتدت مئات السنين ، فى صراع مستمر مع ظلام الاستعمار والاستبداد والظلم والعسف .

ليال طوال عاشتها أجيال قبلنا ، وقاست أهوالها ، وتحملت مصائبها ، لكى تقرب منا اللحظات الرائعة للانتقال العظيم .

وكذلك هذا الفجر الذى نشهد اللحظة مطلعه .

إن الليل الذى سبق فجر الوحدة هو دون شك أطول ليالى كفاح أمتنا العربية ، ذلك أن الأمل الذى يتحقق لنا اليوم ، هو أقدم عمر فى تاريخ أمتنا .

قد بدأ معها منذ بدأت ونشأ على نفس الأرض ، وعاش نفس الحوادث . واندفع إلى نفس الأهداف . فلما استطاعت أمتنا أن ترسى قواعد وجودها فى هذه المنطقة ، وتثبت دعائم هذه القواعد . كان مؤكدًا أن الوحدة قائمة ، وأن موعدها بات قريبًا .

لقد كان الكفاح من أجل الوحدة هو بنفسه الكفاح من أجل الحياة .

ولقد كان التلازم بين القوة والوحدة أبرز معالم تاريخ أمتنا .

دولة تحمى ولا تهدّد ، تصون ولا تبدّد ، تقوّى ولا تضعف ، توحّد ولا تفرّق ، تسالم ولا تفرّط ، تشدّ أزر الصديق ، تردّ كيد العدو ، لا تتحزّب ولا تتعصّب ، ولا تنحرف ولا تنحاز . تؤكّد العدل ، تدعم السلام ، توفّر الرخاء لها ولمن حولها وللبشر جميعًا ، بقدر ما تتحمّل وتطيق .

وفقكم الله ، وبارك وحدتكم ، وحمى جمهوريتكم العربية المتحدة . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته » .

الملحق رقم (07) : نص برقية التهنئة التي بعث بها مجلس جامعة الدول العربية إلى الرئيس "عبد الناصر" بمناسبة الإعلان عن قيام الج.ع.م[1].

سيادة الرئيس جمال عبد الناصر

رئيس الجمهورية العربية المتحدة – القاهرة

قرر مجلس جامعة الدول العربية اليوم في افتتاح دورته التاسعة والعشرين الإعراب عن أصدق التهاني لسيادة رئيس الجمهورية العربية المتحدة، مع رجاء المجلس أن تكون هذه الخطوة التاريخية الكبرى وهي قيام الجمهورية العربية المتحدة بداية عهد جديد لمجد العرب.

وانه ليسعدني أن أبلغ هذا القرار إلى سيادتكم وانتهز الفرصة لتقديم فائق الاحترام.

رئيس مجلس جامعة الدول العربية "ابراهيم الخضيري" سفير العراق بالقاهرة

[1] – جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، إدارة السكرتاريه: مضابط جلسات دور الاجتماع العادي الـ 29 لمجلس جامعة الدول العربية، 31 مارس إلى 9 سبتمبر 1958، المصدر السابق، ص 15.

الملحق رقم (08): مواد الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة مارس 1958 م[1]

الجمهورية العربية المتحدة

الدستور المؤقت

الباب الأول

الدولة العربية المتحدة

مادة ١ — الدولة العربية المتحدة جمهورية ديموقراطية مستقلة ذات سيادة ، وشعبها جزء من الأمة العربية .

مادة ٢ — الجنسية فى الدولة المتحدة يحددها القانون . ويتمتع بجنسية الدولة العربية المتحدة كل من يحمل الجنسية السورية أو المصرية ، أو يستحق أية منهما بموجب القوانين والأحكام السارية فى سورية ومصر عند العمل بهذا الدستور .

الباب الثانى

المقومات الأساسية للمجتمع

مادة ٣ — التضامن الاجتماعى أساس للمجتمع .

مادة ٤ — ينظم الاقتصاد القومى وفقا لخطط مرسومة ، تراعى فيها مبادئ العدالة الاجتماعية وتهدف إلى تنمية الانتاج ورفع مستوى المعيشة .

مادة ٥ — الملكية الخاصة مصونة ، وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية ، ولا تنزع الملكية إلا للنفعة العامة ومقابل تعويض عادل وفقا للقانون .

مادة ٦ — العدالة الاجتماعية أساس الضرائب والتكاليف العامة .

الباب الثالث

الحقوق والواجبات العامة

مادة ٧ — المواطنون لدى القانون سواء وهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة ، لا تمييز بينهم فى ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة .

مادة ٨ — لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لصدور القانون الذى ينص عليها .

مادة ٩ — تسليم اللاجئين السياسيين محظور .

مادة ١٠ — الحريات العامة مكفولة فى حدود القانون .

مادة ١١ — الدفاع عن الوطن واجب مقدس وأداء الخدمة العسكرية شرف للمواطنين والتجنيد إجبارى وفقا للقانون .

الباب الرابع

نظام الحكم

الفصل الأول

رئيس الدولة

مادة ١٢ — رئيس الدولة هو رئيس الجمهورية ، ويباشر اختصاصاته على الوجه المبين فى هذا الدستور .

الفصل الثانى

السلطة التشريعية

مادة ١٣ — يتولى السلطة التشريعية مجلس يسمى مجلس الأمة ، يحدد عدد أعضائه ويتم اختيارهم بقرار من رئيس الجمهورية ، ويشترط أن يكون نصفهم على الأقل من بين أعضاء مجلس النواب السورى ومجلس الأمة المصرى .

مادة ١٤ — يتولى مجلس الأمة مراقبة أعمال السلطة التنفيذية على الوجه المبين فى هذا الدستور .

مادة ١٥ — يجب ألا تقل سن عضو مجلس الأمة عن ٣٠ سنة ميلادية .

مادة ١٦ — مقر مجلس الأمة مدينة القاهرة ، ويجوز دعوته للانعقاد فى جهة أخرى بناء على طلب رئيس الجمهورية .

مادة ١٧ — يدعو رئيس الجمهورية مجلس الأمة للانعقاد ، وينهى دورته .

مادة ١٨ — لا يجوز أن يجتمع مجلس الأمة دون دعوة فى غير دور الإنعقاد ، وإلا كان اجتماعه باطلا ، وبطلت بحكم القانون القرارات التى تصدر منه .

مادة ١٩ — يقسم عضو مجلس الأمة أمام المجلس ، فى جلسة علنية ، قبل أن يتولى عمله ، اليمين الآتية :

أقسم بالله العظيم أنى أحافظ مخلصا على الجمهورية العربية المتحدة ونظامها ، وأن أرعى مصالح الشعب وسلامة الوطن ، وأن احترم الدستور والقانون .

مادة ٢٠ — ينتخب مجلس الأمة فى أول اجتماع عادى له رئيسا ووكيلين .

مادة ٢١ — جلسات مجلس الأمة علنية ، ويجوز انعقاده فى جلسة سرية بناء على طلب رئيس الجمهورية ، أو ٢٠ من أعضائه . ثم يقرر

[1] – الجريدة الرسمية، ع (01) ، 13مارس 1958، ص ص 16، 19.

المجلس ما إذا كانت المناقشة فى الموضوع المطروح أمامه تجرى فى جلسة علنية أو سرية .

مادة ٢٢ — لا يصدر قانون إلا إذا أقره مجلس الأمة ، ولا يجوز تقرير مشروع قانون إلا بعد أخذ الرأي فيه ، مادة مادة .

مادة ٢٣ — يضع مجلس الأمة لائحته الداخلية لتنظيم كيفية أدائه لأعماله .

مادة ٢٤ — لكل عضو من أعضاء مجلس الأمة أن يوجه الى الوزراء أسئلة أو استجوابات وتجرى المناقشة فى الاستجواب بعد سبعة أيام على الأقل من يوم تقديمه ، وذلك فى غير حالة الاستعجال وموافقة الوزير .

مادة ٢٥ — يجوز لعشرين من أعضاء مجلس الأمة أن يطلبوا طرح موضوع عام للمناقشة لاستيضاح سياسة الحكومة فى شأنه ، وتبادل الرأى فيه .

مادة ٢٦ — لمجلس الأمة إبداء رغبات أو اقتراحات للحكومة فى المسائل العامة .

مادة ٢٧ — إنشاء الضرائب العامة أو تعديلها أو إلغاؤها لا يكون إلا بقانون ، ولا يعفى أحد من أدائها فى غير الأحوال المبينة فى القانون . ولا يجوز تكليف أحد أداء غير ذلك من الضرائب أو الرسوم إلا فى حدود القانون .

مادة ٢٨ — ينظم القانون القواعد الأساسية لجباية الأموال العامة وإجراءات صرفها .

مادة ٢٩ — لا يجوز للحكومة عقد قرض ، أو الارتباط بمشروع يترتب عليه انفاق مبالغ من خزانة الدولة فى سنة أو سنوات مقبلة إلا بموافقة مجلس الأمة .

مادة ٣٠ — لا يجوز منح احتكار إلا بقانون وإلى زمن محدود .

مادة ٣١ — يعين القانون طريقة إعداد الميزانية وعرضها على مجلس الأمة ، كما يحدد السنة المالية .

مادة ٣٢ — يجب عرض مشروع الميزانية العامة للدولة على مجلس الأمة قبل انتهاء السنة المالية بثلاثة أشهر على الأقل لبحثه واعتماده وتقر الميزانية بابا بابا ، ولا يجوز لمجلس الأمة إجراء أى تعديل فى المشروع إلا بموافقة الحكومة .

مادة ٣٣ — يجب موافقة مجلس الأمة على نقل أى مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الميزانية ، وكذلك على كل مصروف غير وارد بها ، أو زائد على تقديراتها .

مادة ٣٤ — الميزانيات المستقلة والملحقة تجرى عليها الأحكام الخاصة بالميزانية العامة .

مادة ٣٥ — ينظم القانون الأحكام الخاصة بميزانيات الهيئات العامة الأخرى .

مادة ٣٦ — لا يجوز فى أثناء دور انعقاد مجلس الأمة وفى غير حالة التلبس بالجريمة أن تتخذ ضد أى عضو من أعضائه أية إجراءات جنائية إلا بإذن المجلس ، وفى حالة اتخاذ أى من هذه الاجراءات فى غيبة المجلس يجب إخطاره بها .

مادة ٣٧ — لا يجوز اسقاط عضوية أحد من أعضاء مجلس الأمة إلا بقرار من المجلس بأغلبية ثلثى أعضائه ، بناء على اقتراح ٢٠ من الأعضاء ، وذلك إذا فقد الثقة والاعتبار .

مادة ٣٨ — لرئيس الجمهورية حق حل مجلس الأمة فإذا حل المجلس وجب تشكيل المجلس الجديد ودعوته للانعقاد خلال ستين يوما من تاريخ الحل .

مادة ٣٩ — إذا قرر مجلس الأمة عدم الثقة بأحد الوزراء وجب عليه اعتزال الوزارة ، ولا يجوز طلب عدم الثقة بالوزير إلا بعد استجواب موجه إليه . ويكون الطلب بناء على اقتراح عشرين عضوا من أعضاء المجلس . ولا يجوز للمجلس أن يصدر قراره فى الطلب قبل ثلاثة أيام على الأقل من تقديمه . ويكون سحب الثقة من الوزير بأغلبية أعضاء المجلس .

مادة ٤٠ — لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الأمة وتولى الوظائف العامة . ويحدد القانون أحوال عدم الجمع الأخرى .

مادة ٤١ — لا يجوز لأى عضو من أعضاء مجلس الأمة أن يعين فى مجلس إدارة شركة فى أثناء مدة عضويته إلا فى الأحوال التى يحددها القانون .

مادة ٤٢ — لا يجوز لأى عضو من أعضاء مجلس الأمة فى أثناء مدة عضويته أن يشترى أو يستأجر من أموال الدولة أو يؤجرها أو يبيعها شيئا من أمواله ، أو أن يقايضها عليه .

مادة ٤٣ — يتقاضى أعضاء مجلس الأمة مكافأة يحددها القانون .

الفصل الثالث

السلطة التنفيذية

مادة ٤٤ — يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية ، ويمارسها على الوجه المبين فى الدستور .

مادة ٤٥ — لا يجوز لرئيس الجمهورية فى أثناء مدة رياسته أن يزاول مهنة حرة ، أو عملا تجاريا او ماليا أو صناعيا ، أو أن يشترى أو يستأجر شيئا من أموال الدولة ، أو أن يؤجرها أو يبيعها شيئا من أمواله ، أو أن يقايضها عليه .

مادة ٤٦ — لرئيس الجمهورية أن يعين نائبا لرئيس الجمهورية أو أكثر، ويعفيهم من مناصبهم .

مادة ٤٧ — يعين رئيس الجمهورية الوزراء ويعفيهم من مناصبهم . ويجوز تعيين وزراء دولة ونواب للوزراء . ويتولى كل وزير الإشراف على شئون وزارته ، ويقوم بتنفيذ السياسة العامة التى يضعها رئيس الجمهورية .

مادة ٤٨ — لا يجوز لنائب رئيس الجمهورية ، أو للوزير فى أثناء مدة توليه منصبه ، أن يزاول مهنة حرة أو عملا تجاريا أو ماليا أو صناعيا ، أو أن يشترى أو يستأجر شيئا من أموال الدولة ، أو أن يؤجرها أو يبيعها شيئا من أمواله ، أو أن يقايضها عليه .

مادة ٤٩ — لرئيس الجمهورية ولمجلس الأمة ، حق إحالة الوزير إلى المحاكمة عما يقع منه من جرائم فى تأديته أعمال وظيفته ، ويكون قرار مجلس الأمة باتهام الوزير بناء على اقتراح مقدم من خمس أعضائه على الأقل ، ولا يصدر قرار الاتهام إلا بأغلبية أعضاء المجلس .

مادة ٥٠ — لرئيس الجمهورية حق اقتراح القوانين والاعتراض عليها واصدارها .

مادة ٥١ — إذا اعترض رئيس الجمهورية على مشروع قانون رده إلى مجلس الأمة فى مدى ثلاثين يوما من تاريخ ابلاغ المجلس إياه ، فاذا لم يرد مشروع القانون فى هذا الميعاد اعتبر قانونا وأصدر .

مادة ٥٢ — إذا رد مشروع القانون فى الميعاد المتقدم إلى المجلس وأقره ثانية بموافقة ثلثى أعضائه ، اعتبر قانونا وأصدر .

مادة ٥٣ — لرئيس الجمهورية أن يصدر أى تشريع أو قرار ، مما يدخل أصلا فى اختصاص مجلس الأمة إذا دعت الضرورة إلى اتخاذه فى غياب المجلس ، على أن يعرض عليه فور انعقاده ، فاذا اعترض المجلس على ما أصدره رئيس الجمهورية بأغلبية ثلثى أعضائه سقط ما له من أثر من تاريخ الاعتراض .

مادة ٥٤ — يصدر رئيس الجمهورية القرارات اللازمة لترتيب المصالح العامة ، ويشرف على إدارتها .

مادة ٥٥ — رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة .

مادة ٥٦ — رئيس الجمهورية يبرم المعاهدات ، ويبلغها مجلس الأمة ويكون لها بقوة القانون بعد إبرامها والتصديق عليها ونشرها وفقا للاوضاع المقررة ، على أن معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات التى يترتب عليها تعديل فى أراضى الدولة ، أو التى تتعلق بحقوق السيادة ، أو التى تحمل خزانة الدولة شيئا من النفقات غير الواردة فى الميزانية ، لا تكون نافذة إلا إذا وافق عليها مجلس الأمة .

مادة ٥٧ — لرئيس الجمهورية حق اعلان حالة الطوارىء .

مادة ٥٨ — تتكون الجمهورية العربية المتحدة من اقليمين هما : مصر وسورية ، ويشكل لكل منهما مجلس تنفيذى يعين بقرار من رئيس الجمهورية ، ويختص بدراسة وفحص الموضوعات التى تتعلق بتنفيذ السياسة العامة للاقليم .

الفصل الرابع

القضاء

مادة ٥٩ — القضاة مستقلون لا سلطان عليهم فى قضائهم لغير القانون ، ولا يجوز لأية سلطة التدخل فى القضايا أو فى شئون العدالة .

مادة ٦٠ — القضاة غير قابلين للعزل ، وذلك على الوجه المبين بالقانون .

مادة ٦١ — يرتب القانون جهات القضاء ويعين اختصاصاتها .

مادة ٦٢ — جلسات المحاكم علنية ، إلا إذا قررت المحكمة جعلها سرية مراعاة للنظام العام أو الآداب .

مادة ٦٣ — تصدر الأحكام وتنفذ باسم الأمة .

الباب الرابع

أحكام عامة

مادة ٦٤ — مدينة القاهرة عاصمة الجمهورية العربية المتحدة .

مادة ٦٥ — يبين القانون العلم الوطنى والأحكام الخاصة به ، كما يبين القانون شعار الدولة والأحكام الخاصة به .

مادة ٦٦ — لا تسرى أحكام القانون إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها ، ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبلها . ومع ذلك يجوز فى غير المواد الجنائية النص فى القانون على خلاف ذلك بموافقة أغلبية أعضاء مجلس الأمة .

مادة ٦٧ — تنشر القوانين فى الجريدة الرسمية خلال أسبوعين من يوم اصدارها ، ويعمل بها بعد عشرة أيام من تاريخ نشرها ، ويجوز مد هذا الميعاد أو تقصيره بنص خاص فى القانون .

الباب الخامس

أحكام انتقالية وختامية

مادة ٦٨ — كل ما قررته التشريعات المعمول بها فى كل من اقليمى مصر وسورية عند العمل بهذا الدستور ، تبقى سارية المفعول فى النطاق الاقليمى المقرر لها عند إصدارها . ويجوز إلغاء هذه التشريعات ، أو تعديلها وفقا للنظام المقرر بهذا الدستور .

مادة ٦٩ — لا يترتب على العمل بهذا الدستور الإخلال بأحكام المعاهدات والاتفاقيات الدولية المبرمة بين كل من سوريا ومصر وبين الدول الأجنبية ، وتظل هذه المعاهدات والاتفاقيات سارية المفعول ، فى النطاق الاقليمى المقرر لها عند إبرامها ، ووفقا لقواعد القانون الدولى .

مادة ٧٠ — إلى أن يتم تنفيذ الخطوات النهائية لوضع ميزانية واحدة تصدر إلى جانب ميزانية الدولة ميزانية خاصة يعمل بها فى كل من النطاق الاقليمى الحالى لكل من سوريا ومصر .

مادة ٧١ — يستمر ترتيب المصالح العامة ، والنظم الإدارية القائمة عند العمل بهذا الدستور معمولا بها فى كل من سورية ومصر إلى أن يعاد تنظيمها وتوحيدها بقرارات من رئيس الجمهورية .

مادة ٧٢ — يكون المواطنون اتحادا قوميا للعمل على تحقيق الأهداف القومية وحث الجهود لبناء الأمة بناء سليما من النواحى السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتبين طريقة تكوين هذا الاتحاد بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٧٣ — يعمل بهذا الدستور المؤقت إلى حين إعلان موافقة الشعب على الدستور النهائى للجمهورية العربية المتحدة .

صدر فى دمشق بتاريخ ١٤ شعبان سنة ١٣٧٧ (٥ اذار "مارس" سنة ١٩٥٨)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بتعيين نواب لرئيس الجمهورية ووزراء بالإقليمين المصرى والسورى

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المواد ٤٦ و ٤٧ و ٥٨ من الدستور المؤقت ؛

قـــرر :

(المادة الأولى)

عين كل من :

السيد / عبد اللطيف محمود البغدادى ... نائبا لرئيس الجمهورية

المشير عبد الحكيم على عامر ... ... نائبا لرئيس الجمهورية ووزيرا للحربية

السيد / أكرم الحورانى ... ... نائبا لرئيس الجمهورية

« / صبرى العسلى ... ... نائبا لرئيس الجمهورية

(المادة الثانية)

عين كل من :

السيد / زكريا محيى الدين ... ... وزيرا للداخلية

« / حسين الشافعى ... ... وزيرا للشئون الاجتماعية والعمل ووزيرا للتخطيط بالإقليم المصرى

« / حسن جبارة ... ... وزيرا للتخطيط بالإقليم السورى

« / كمال الدين حسين ... ... وزيرا للتربية والتعليم

« الدكتور نور الدين طراف ... ... وزيرا للصحة العمومية بالإقليم المصرى

الملحق رقم (09): صور الاستقالات التي تقدم بها الوزراء السوريين في دولة الوحدة (أكرم الحوراني صلاح البيطار ، عبد الغني قنوت ، مصطفى حمدون) [1].

بسم الله الرحمن الرحيم

رياسة الجمهورية
نائب الرئيس

سيادة الرئيس.. فائق التحية والاحترام

إننى إذ أبادر بفسح المجال أمام سيادتكم لانتقاء من ستتوفقون لاختيارهم لخدمة الجمهورية، لا بد لي من أن أشير إلى أن هذه الرغبة قد أعربت عنها بمناسبات عدة. وإننى لأرجو من سيادتكم أن تتأكدوا من النية الصادقة والصراحة والأمانة بكل ما أبديته لسيادتكم من آراء متواضعة، وما قمت به من عمل خلال العامين المنصرمين.

أكون ممتنا إذا تمكنت من توديعكم وشكركم. راجيا لسيادتكم التوفيق بخدمة القضية العربية وللجمهورية العربية المتحدة الازدهار والتقدم.

أكرم الحورانى

بسم الله الرحمن الرحيم

وزير الثقافة والإرشاد القومى

القاهرة ٢٤ ديسمبر ١٩٥٩

سيادة الرئيس ..

تحية عربية، أما بعد :

فقد مضت سنتان تقريبا على قيام جمهوريتنا العزيزة، عملت خلالهما على أداء كل ما استطعت أداءه من خدمة فى سبيل تدعيم وحدة جمهوريتنا وتحقيق أهدافنا القومية، سواء بما أبديت لسيادتكم من آراء كان رائدى فيها الصراحة والإخلاص، أو بما قمت من عمل فى المراكز الوزارية التى شغلتها.

ولكنى شعرت منذ مدة غير قصيرة، وأشعر الآن أكثر، أن ثمة عوامل سلبية قد مكنتها الظروف من التغلب على العوامل الإيجابية التى لا بد منها لتدعيم وحدة جمهوريتنا وبناء نهضتها، وأصبح من المتعذر على معها أن أؤدى أية خدمة مجدية.

لهذا لم أجد بدا من أن أتقدم إلى سيادتكم باستقالتى هذه ، مؤكدا أنها لن تؤثر أبدا فى إيمانى العميق بمستقبل جمهوريتنا الغالية التى كان لكم اليد الطولى فى إقامتها، ومتمنيا على الله أن يأخذ بيدكم لما فيه قوة وحدتها، وخيرها، وازدهارها.

وفى الختام أرجو ياسيادة الرئيس أن يسمح لكم وقتكم بتحديد موعد لزيارتكم؛ كى أقدم لكم خالص الشكر على الثقة التى أوليتمونيها طيلة هذه الفترة.

أدامكم الله يا سيادة الرئيس ذخرا لأمتنا العربية وجمهوريتنا العربية الغالية.

وزير الثقافة والإرشاد القومى المركزى

صلاح الدين البيطار

[1] – أحمد يوسف أحمد: ندوة الأربعون عاماً على قيام الوحدة المصرية السورية ، المرجع السابق، ص ص 395، 398.

السيد/ رئيس الجمهورية العربية المتحدة

أرجو إعفائى من منصبى، شاكرا لكم ثقتكم الغالية، متمنيا العزة والمجد لجمهوريتنا الفتيه بقيادتكم الحميدة. ودمتم.

دمشق ١٩٥٩/١٢/٢٣

وزير الشئون الاجتماعية والعمل التنفيذى
عبد الغنى قنوت

سيادة رئيس الجمهورية العربية المتحدة :

أرجو إعفائى من مهمتى كوزير للإصلاح الزراعى، شاكرا لسيادتكم ثقتكم الغالية.
حفظ الله جمهوريتنا ووفقكم فى خدمة أمتنا العربية.

دمشق / ١٩٥٩/١٢/٢٣

مصطفى حمدون

الملحق رقم (10): البلاغات التي أصدرها الإنفصاليون من البلاغ (01) إلى البلاغ (11) [1].

بـلاغ رقـم ١

بسم الله الرحمن الرحيم :

في صباح هذا اليوم قام جيشكم الذى كان دائما وسيبقى ابدا دعامة وطنيـة راسخة ، قام للحفاظ على ارض الوطن وسلامته وحريته وكرامته ، قام لازالة الفساد والطغيان ورد الحقوق الشرعية للشعب ، واننا نعلن ان هذه الانتفاضة الوطنية لا صلة لها بشخص او بفئة معينة ، وانما هي حركة هدفها تصحيح الاوضاع الغير شرعية . فيا ايها الشعب العربى ثق بجيشك فاننا اقوياء بعون الله تعـالى . واننا قد طرقنـا كل باب للاصلاح قبل ان تتفجر ولم نجد وسيلة للتحرر من المستغلين واتباع طريق الحرية الا القوة لكى تعاد للشعب حريته وللجيش كرامته .

« القيادة العربية الثورية العليا للقوات المسلحة »

البـــلاغ رقـم ٢

بسم الله الرحمن الرحيم :

ان القيادة العربية الثورية العليا للقوات المسلحة تعلن على الشعب العربى المكافح فى سورية ومصر خاصة وفى البلاد العربية والعالم عامة ما يلى :

ان الشعب العربى المكافح فى سورية ومصر يدعمه الجيش العربى فيها قد قام متكلا على الله العزيز القهار بحركة عربية ثورية منظمة لمحق الانحراف والمنحرفين ، اولئك الذين ضربوا الوحدة العربية المقدسة فى الصميم تلـك الوحدة المقدسة التى ضحى الاباء والاجداد فى كل قطر عربى بدمائهم وارواحهم فى سبيلها . تلك الوحدة المقدسة التى سطعت انوارها الاولى من قلب العروبة النابض سورية الثائرة على كل طغيان ، سورية المؤمنة الجبارة التى قضت على المستعمرين والمتآمرين عبر التاريخ تثأر اليوم وتثبت وبمزيد من عـون اللـه تعالى القديـر لتقضى على اشباه الطغـاة والمستعمرين . اولئك المستغلين المنحرفين الذين سلمهم الشعب العربى الابى فـى سورية كل مقدراته مندفعا وراء الوحدة العربية المقدسة التى عاش من اجلها ويعيش ويموت من اجلها .

لكن الطغمة المتحكمة خانت الامانة وضربت بالوحدة عرض الحائط بل ونفرت الشعب العربى فى الاقطار العربية الشقيقة من كل ما يتصل بالوحدة واصبح كل هم هذه الطغمة الجائرة ان تثبت فى كراسى الحكم وباتت العهـود والمواثيق والدساتير حبرا على ورق ، وراحت هذه الطغمة الفاسدة تفتش عن الاساليب التى تكفل تصفية الشعب وافقاره وتقتل فى نفسه الجذوة المتقدة من الفضيلة والكرامة والفداء . كما راحت تبدد الاموال العامة برشوات مفضوحة باسم رواتب لتشكيك الاخ باخيه والاب

[1] عبد الكريم زاهر الدين: المصدر السابق، ص ص 48، 63.

بابنه فيسود فى النفوس الذعر والخنوع كما راحت تصدر بين الحين والحين قرارات سمتها ثورية والثورة منها براء • قرارات ظاهرها فيه الرحمة وباطنها فيه العذاب ، كل ذلك ليخدعوا الكادحين من ابناء هذه الامة وخاصة العمال والفلاحين عصب الامة القوى ويدها الامينة المخلصة ، ناهيك عن الخطة السافلة التى اتبعتها هذه الطغمة المجرمة فى تصفية الجيش سياج الامة من ابنائه المخلصين وابطاله الميامين وهم فى ريعان شبابهم وعنفوان قوتهم • كما راحت هذه الطغمة تنشر الدعايات المضللة بغية صرف الانظار عما يقترفون من جرائم وما يشيعون من فساد الى كثير وكثير مما لا يخفى على الشعب العربى من تمثيل وادعاء وكذب وخيانات • وقد اعمت بصيرة رجال هذه الطغمة نشوة الحكم فنسوا ان الشعب العربى الثائر الذى سلمهم الامانة ليصونوها قادر على سحقهم واسكات اصواتهم وانفاسهم • والشعب العربى الان يمد يده الشريفة القوية ليتسلم حقه المقدس وليعمل بكل امانة واخلاص فى دعم الوحدة العربية المقدسة بين الاقطار العربية الشقيقة من الخليج الى المحيط على اساس متين من التكافؤ والمساواة والحرية والاخاء ، وليصون المواثيق والقوانين والانظمة الدولية وليتبع كل ما من شانه تحسين العلاقات مع الدول العربية الشقيقة خاصة والدول الاجنبية عامة والله تعالى وحده نعم المولى ونعم النصير •

البـــلاغ رقم ٣

بسم الله الرحمن الرحيم

ان القيادة العربية الثورية العليا للقوات المسلحة تعلن للشعب العربى فى سورية انها مسيطرة تماما على الموقف وهى واثقة كل الثقة من ان الشعب الواعى سيحافظ محافظة تامة على اخوانه المصريين وانه يعاملهم باحسن ما يعامل به الاخ اخاه من كرم وعناية ووفاء ، كما تنبه الشعب الكريم الى ان القيادة العربية الثورية العليا للقوات المسلحة ستضرب بيد من حديد على ايدى المخربين والدساسين • فحافظوا على اخوانكم المصريين وحافظوا على الاجانب وحافظوا على الدوائر والمؤسسات الوطنية والاجنبية واننا لواثقون من سلامة وعيكم وحسن تصرفكم والى النصر الاكيد والله معكم •

البـــلاغ رقم ٤

تقفل كافة المطارات والموانىء السورية اعتبارا من صدور هذا البلاغ وحتى اشعار اخر •

البـــلاغ رقم ٥

بيان الى المواطنيـن •

الحمد لله الحمد لله وشكرا لله لقد نجحت الحركة الثورية فى جميع انحاء سورية والحالة هادئة تماما فى كافة مدن ومحافظات سورية • لقد نجحت الحركة الثورية دون وقوع اية حادثة بفضل تضامن الشعب والجيش والله اكبر والعزة للعرب •

بـلاغ رقـم ٦

ان القيادة العربية الثورية العليا للقوات المسلحة اذ تشكر المواطنين جميعا على اظهار مشاعرهم بتأييدٍ ـ حركتها تطلب منهم جميعا الهدوء والكف عن مظاهر التأييد الجماعية كي لا يفسح المجال امام مستغلين او انتهازيين يحاولون الاساءة لقدسيـة الحركة والقيادة سوف لا تتوانى عن الضرب بيد من حديد على كل من يحاول الاساءة للحركة وقدسيتهـا ٠

بـلاغ رقـم ٧

ان القيادة العربية الثورية العليا للقوات المسلحة تناشد الشعب الكريم الخلود للسكينة والهدوء وانها ستقمع كل محاولة للاخلال بالامن والتعرض للمؤسسات العامة والاعلام كما انها تؤكد ضرورة عدم القيام بالتظاهرات والتجمعات مهما كانت غايتها ٠

بـلاغ رقـم ٨

منعا لاستغلال الحركة الثورية التي قام بها جيشكم ، من قبـل بعض المنبوذيـن والمرتزقة والذين قاموا باعمال تسيء الى المصلحة العامة ، نطلب اليكم ايها الاهلون عدم التجمع والتظاهر وقد اصدرنا امرا لقواتنا لمنع كل تجمع او تظاهر فورا ٠

البـــلاغ رقم ٩

ايها الاخوة المواطنون

المباركة تلبية لرغبة الشعب العربي وآماله واهـدافه ٠ وانها عرضت قضايا الجيـش واهدافه على سيادة المشير عبد الحكيم عامر نائب رئيس الجمهوريـــة والقائد العام للقوات المسلحة الذي تفهم امور الجيش على حقيقتها واتخذ الاجراآت المناسبة لحلها لصالح وحدة وقوة الجمهورية العربية المتحدة ٠ وقد عادت الامور الى مجراها الطبيعي اعتمادا على ثقتها بحكمة القائد العام للقوات المسلحة وقـــائد الجيش الاول اللذيـن يحققان أهداف القوات المسلحة والجمهورية العربية المتحدة ٠

بـلاغ رقم ١٠

ان القيادة العربية الثورية العليا للقوات المسلحة تعلن للشعب العربي انها لدى اتصالها بالمشير عبد الحكيم عامر وعدها بالقضاء على الانتهازيين والمخربين مما دعاها لاذاعة بلاغها رقم ٩ ، ولكن ما لبث المشير ان نكث بوعـده ، لذلك وحرصا من القيادة الثورية على انتصارات الشعب العربي والقومية العربية تعلن للشعب اعتبار بلاغهـا رقم ٩ لاغيا وهي تعلن انها وضعت يدها على كافة الامور وتعـاهد الله والوطن عـلى حماية سلامة الامة وصيانة حقوقها والحفاظ على كرامتها ، والقيادة الثورية لها من الثقة بوعي الشعب ما يمنع المـأجورين وانتهـازيين اينما وجـدوا ان ينـدسوا بين صفوفه فالحركة من الشعب والى الشعب ،

١٩٦١/٩/٨ ،

كما اصدرت البلاغين التاليين :

بـلاغ رقم ١١

حرصا على الامن وسلامة المواطنين من المـأجورين والمخربين يعلن منع التجول اعتبارا من السـاعة التاسعة عشرة من مساء هذا اليوم حتى الساعة السادسة من صباح الغد ويطلب من المواطنين التقيد بهذا البلاغ وعدم تعريض سـلامتهم وسلامة حركتهم الثورية المباركة لشغب المشاغبين ،

١٩٦١/٩/٢٨

بـلاغ رقـم ١٢

غادر البلاد فى الساعة الخامسة والثلث من مساء هذا اليوم المشير عبد الحكيم عامر عائدا الى القاهرة ،

٩/٢٨

الملحق (11): الورقتين الأولى والأخيرة من خطاب عبد الناصر الذي ألقاه من إذاعة القاهرة يوم الإنفصال 28 سبتمبر 1961م [1].

نص خطاب الرئيس جمال عبد الناصر
فى صباح يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٦١سنة من إذاعة القاهرة

أيها المواطنون . .

أتحدث إليكم من دار الإذاعة فى القاهرة، وهذه هى أول مرة أنتقل فيها إلى دار الإذاعة لأتحدث إلى الشعب .

فى كل الظروف التى قابلتنا لم أنتقل إلى دار الإذاعة، ولكن اليوم نقابل ظرفا يؤثر على الأهداف الكبرى التى كافحنا من أجلها؛ فقد قامت بعض قوات الجيش فى دمشق صباح اليوم - وهى قوات صغيرة - بالتحرك من معسكر قطنة واستولت على الإذاعة فى دمشق، وحاصرت مقر القيادة، وأذاعت بيانات متتالية، هذا العمل يؤثر على وحدتنا الوطنية.

هذا هو ما دعانى إلى أن أنتقل إلى الإذاعة لأتحدث إليكم. فى سنة ١٩٥٦ تعرضنا للعدوان البريطانى الفرنسى الإسرائيلى، ماانتقلتش إلى الإذاعة علشان كنت أعرف إن علينا كلنا واجبات مقدسة نحو حماية بلدنا، أنتقلت النهاردة للإذاعة؛ لأن ما حدث اليوم أخطر مما حدث فى ١٩٥٦.

ما حدث فى ١٩٥٦ كان عدوانا خارجيا، ما حدث اليوم هو عمل يؤثر على الأهداف اللى نادينا بها جميعا، هو عمل يؤثر على كفاحنا الطويل فى سبيل عروبتنا وفى سبيل أمتنا العربية، هو عمل يؤثر على دعوة القومية العربية اللى استشهد من أجلها الآباء، واستشهد من أجلها الأجداد، هو عمل يؤثر على كل الشعارات اللى احنا رفعناها، هو عمل يؤثر على حاضرنا ومستقبلنا.

أى انقسام فى الوحدة الوطنية هو أخطر بكثير من أى عدوان خارجى. الوحدة الوطنية كانت دائما لنا طلبا مقدسا وهدفا عزيزا. الوحدة الوطنية كانت دائما هى الدرع الواقى لهذه الجمهورية العربية المتحدة ضد أعدائها. أعدائها اللى قاموا من أول يوم لقيامها، يحاربوها ويعملوا على القضاء عليها. الوحدة الوطنية هى اللى دعتنى النهارده إلى أن أتحرك إلى الإذاعة لأتحدث إليكم. العدوان الخارجى لم يدعنى بأى حال إلى أن أتحرك إلى الإذاعة لأتحدث. الوحدة الوطنية هى أمان هذه الجمهورية.

تحركت بعض قوات من الجيش، حاصرت قيادة الجيش، استولت على الإذاعة، وأعلنت بيانات متعددة، أربعة بيانات.. مين مسئول عن أن يحمى الجمهورية العربية المتحدة، من هو المسئول عن حماية الوحدة العربية والقومية العربية؟ البيانات اللى أذيعت تكلمت عن القومية العربية، وتكلمت عن الوحدة العربية، وتكلمت عن الوحدة المقدسة، ولكن هل العمل الذى قام به بعض أفراد الجيش الأول اليوم ينسجم مع الكلام عن الوحدة العربية، ينسجم مع الكلام عن

[1] – أحمد يوسف أحمد: ندوة الأربعون عاماً على قيام الوحدة المصرية السورية ، المرجع السابق ، ص ص 399، 408.

قامت بهذا التمرد كانت قوة صغيرة من معسكر قطنة، لم يؤيدها الشعب، لم يؤيدها لأن أى حركة فى هذه الأيام إنما تعتبر حركة رجعية ضد أهداف الشعب وضد مقوماته، ضد آمال الشعب وضد أمانيه، ضد الآمال التى نعمل من أجلها والتى نسير فى سبيلها.

لقد عانت - أيها الإخوة - عانت سوريا قبل الوحدة من هذه الهزات، ولست أتصور بأى حال من الأحوال أن هناك فردا واحدا يقبل تكرار هذه الهزات. لا أتصور هذا، وأنا أعلن – أيها الإخوة – باسم الشعب العربى فى الجمهورية العربية المتحدة، باسم الشعب العربى السورى الذى انطلق اليوم ينادى بإيمانه بالقومية العربية وبالوحدة العربية، باسم الضباط والجنود الذين استنكروا هذا العصيان، أعلن فى هذه اللحظة أننى لا أقبل المساومة، ولا أقبل حلا وسطا، أعلن أيضا – أيها الإخوة المواطنون – أن على واجبا كبيرا نحو أبناء هذه الأمة الذين أعلنوا تمسكهم بعروبتهم، وتمسكهم بقوميتهم، والذين أعلنوا تمسكهم بالوحدة العربية والجمهورية العربية المتحدة، والذين أعلنوا تمسكهم بالمبدأ.

إننى فى هذه اللحظة – أيها الإخوة المواطنون – لا أستطيع أن أقبل إلا حكم المبدأ، وإلا حكم العقيدة، حكم المبدأ أعلنه الشعب العربى اليوم هنا فى مصر، وفى سوريا فى دمشق، وفى سوريا فى حلب، وفى سوريا فى الجيش الأول الذى أعلن استنكاره لهذا العصيان.

لهذا – أيها الإخوة المواطنون – فإنى أطالب كل مواطن من أبناء الجمهورية العربية المتحدة، أن يؤدى واجبه فى خدمة المبدأ، وفى خدمة العقيدة. أطالب كل جندى وكل ضابط من القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة أن يؤدى واجبه.

أكرر الآن: أطالب كل متمرد أن يحاول مواجهة نفسه وروحه وقلبه وضميره، وأقول: يجب على كل متمرد أن يتحمل مسئولية التمرد الذى تورط فيه، والذى أثر فى أمن هذه الجمهورية، والذى أثر فى مستقبل هذه الجمهورية، والذى أثر فى نضال شعبها الباسل، شعبها الشجاع، من أجل الحرية، ومن أجل العدل.

أيها الإخوة المواطنون :

يا من آمنتم بالقومية العربية، يا من آمنتم بالمبدأ، ويا من آمنتم بالوحدة العربية، إننى لن أقبل المساومة، ولن أقبل حلا وسطا، ولن أتخلى عمن أيدوا اليوم الجمهورية العربية والوحدة العربية. سيروا فى طريق الحق، سيروا فى طريق العدل، والله يوفقكم جميعا.

والسلام عليكم ورحمة الله .

الملحق رقم (12): الصفحتين الأولى والأخيرة من نص خطاب عبد الناصر في ميدان الجمهورية يوم 29 سبتمبر 1961م[1].

نص خطاب الرئيس جمال عبد الناصر
فى يوم ٢٩سبتمبر سنة ١٩٦١ فى ميدان الجمهورية

أيها الإخوة المواطنون :

لقد آثرت أن أكون معكم، وجها لوجه، فى هذه الظروف المؤلمة التى تمر بها الأمة العربية. إنكم أيها الإخوة جميعا تعرفون ما حدث؛ اليوم الذى بدأ بالتمرد صباح أمس، هذا اليوم انتهى بالخيانة فى الليل، تمرد فى الصباح ثم محاولة لحل وسط، كان هذا أمرا واضحا كل الوضوح لنا.

التمرد فى الصبح، والبيانات اللى انقالت الصبح كانت تدل على أن هذه الحركة الانفصالية الرجعية إنما تعمل من أجل الرجعية ومن أجل الاستعمار.

قد قلت فى حديثى لكم بالأمس صباحا، إن البيان الثانى يدل على هذه الاتجاهات. ماذا حدث بعد هذا؟

كانت قوة صغيرة هى التى بدأت التمرد، ولكن أرادوا أن يضللوا، أصدروا البيانات على أن مطالبهم تختص بالجيش، وعلى أنهم يريدون حلا وسطا. غيروا صيغة البيانات السياسية التى صدرت فى الصباح إلى بيانات أخرى، تقول إنهم يحاولون حل بعض المطالب التى يطالب بها الجيش، وقطعا كان الواضح لأى واحد عنده ذرة من الفهم أن هذه العملية هى عملية تمويه، وهى عملية كسب وقت.

وقد قلت بالأمس، أيها الإخوة المواطنون، إننى لا يمكن بأى حال من الأحوال أن أقبل حلا وسطا، لا يمكن أن نساوم على جمهوريتنا؛ لأننى - أيها الإخوة- كنت أشعر أن محاولة الوصول إلى حل وسط، ومحاولة الوصول إلى تسوية، إنما هى مرحلة تكتيكية فى الطريق الذى سار فيه التمرد وسار فيه العصيان.

بعد ما رفضنا الحل الوسط، وبعد ما رفضنا المساومات ماذا ظهر؟ ظهرت الخيانة واضحة، ظهرت أن هذه الحركة حركة انفصالية رجعية استعمارية، ظهر هذا بكل وضوح، كشفت هذه الحركة عن نفسها.

كل فرد منا يتساءل : كيف تستطيع هذه القوة الصغيرة أن تسيطر؟ سيطرت بالترغيب، وسيطرت بالتهديد، وسيطرت بالخداع. بعض الأفراد اللى قاموا بالعصيان بالأمس كانوا من ضمن قيادة الجيش، وكان فى إيدهم أمور الجيش، ولكنهم خدعوا وغدروا. كان هذا عاملا من عوامل تمكينهم للسيطرة، ولكن ماذا كان؟.. ماذا كان الحال بالأمس؟ إيه الحال كان إمبارح؟

خرجت دمشق، لم ترهبها الدبابات، ولم ترهبها المدافع الرشاشة، خرجت تتظاهر؛ لأن الشعب العربى فى دمشق كان دائما قاعدة للقومية العربية، خرجت دمشق تتظاهر وترفع علم الجمهورية العربية المتحدة، وترفع راية القومية العربية.

[1]- أحمد يوسف أحمد: ندوة الأربعون عاماً على قيام الوحدة المصرية السورية، المرجع السابق، ص ص 409، 418.

أنا على ثقة - أيها الإخوة المواطنون - أن الشعب العربى فى سوريا سوف يسمع صوته للعالم كله وهو يحافظ على هذه الأمة، يحافظ على المبادئ الحرة، وهو يقف فى وجه الرجعية والاستعمار وأعوان الاستعمار، وهو يقف فى وجه دكتاتورية رأس المال، وهو يقف فى وجه الخيانة، وهو يقف فى وجه التنكر للمبادئ والغدر.

إن الجمهورية العربية - أيها الإخوة المواطنون - ستسير فى الطريق وهى أشد قوة، قلعة للحرية العربية، وقلعة للنضال العربى، تتمسك بالمبادئ فى سبيل خلق مجتمع ترفرف عليه العدالة الاجتماعية.

والله يوفقنا جميعا - أيها الإخوة - والسلام عليكم ورحمة الله .

الملحق رقم (13): البيان الذي أيد فيه السياسيون السوريون الانفصال (أحمد قنبر ، أحمد الشرباتي، أسعد هارون، أكرم الحوراني، صبري العسلي، بشير العظمة، حسن مراد، حامد الخوجى، خالد العظم، رشاد جبري، سهيل الخوري، صلاح البيطار، فؤاد قدري، محمد العايش، هاني السباعي و نجيب الأرمنازي) [1].

تأييد السياسيين : عقد في دمشق اجتماع ضم عدداً من العاملين في الشؤون القومية ، واستعرض المجتمعون الوضع العربي العام ، والوضع السوري الخاص ، فاجمع الرأي على تأييد القوات المسلحة السورية في ثورتها المباركة ، وعلى توجيه الشكر اليهم ضباطاً وضباط صف وجنوداً .

كما اجمع الرأي على أن حكم الطغيان والتسلط والانحراف الذي اقامه الرئيس جمال عبد الناصر في كل من سورية ومصر ، هو الذي افقد الوحدة بينهما معانيها السامية ، فابعدها عن ان تكون نواة للوحدة العربية الشاملة الصحيحة ، التي آمن بها ويتوق اليها كل عربي ، والتي لا تقوم الا على المساواة والتكافؤ بين البلاد العربية .

كذلك اجمع الرأي على ان هذا الحكم الذي استهدف تشويه فكرة القومية العربية والوحدة العربية ، وخنق الحياة السياسية الديمقراطية ووأد الحريات العامة، بالرغم مما بذل من نصح وتنبيه وتحذير ، هو الذي دفع الى ثورة الجيش العربي في سورية ، تلبية لنقمة الشعب ، واستجابة لارادته باقامة حياة ديمقراطية دستورية حرة ، يمارس فيها سيادته ويتمتع بحرياته العامة في التنظيم السياسي والنقابي والاجتماعي .

ويرى المجتمعون ، تحقيقاً لذلك ، ضرورة الاسراع باجراء انتخابات حيادية حرة ، وان يقتصر التشريع خلال الفترة الانتقالية على ما تقتضيه هذه الفترة لتسيير الامور .

وان الشعب العربي في سورية الذي دفعت عنه ثورة الجيش القومية التسلط والطغيان ، يمد يده الى الشعب العربي الشقيق في مصر ، الراسف في الاغلال ، ليتخلص من الحكم الدكتاتوري الذي اوجد التفرقة بين مصر وسورية ، حتى يلتقي الشعب العربي في القطرين وفي كل قطر عربي على صعيد العمل المجدي لبلوغ الوحدة العربية المنشودة ، ويدعو الشعب العربي في سورية الامة العربية في جميع اقطارها الى ان تتبين موقفه وأن تدرك اهدافه القومية السامية باقامة حكم ستوري ديمقراطي صحيح ، يكفل للشعب سيادته وممارسة حرياته ، ويحقق الديمقراطية السياسية والاجتماعية والاشتراكية الصحيحة والوحدة العربية الشاملة .

دمشق ٢/١٠/١٩٦١

التواقيع : احمد قنبر - احمد الشرباتي - اسعد هارون - اكرم الحوراني - بشير العظمة - حامد الخوجه - حسن مراد - خالد العظم - رشاد جبري - سهيل الخوري - صبري العسلي - صلاح البيطار - فؤاد قدري - محمد العايش - نجيب الارمنازي - هاني السباعي .

[1] عبد الكريم زاهر الدين، المصدر السابق، ص ص 91-93.

صورة البيان

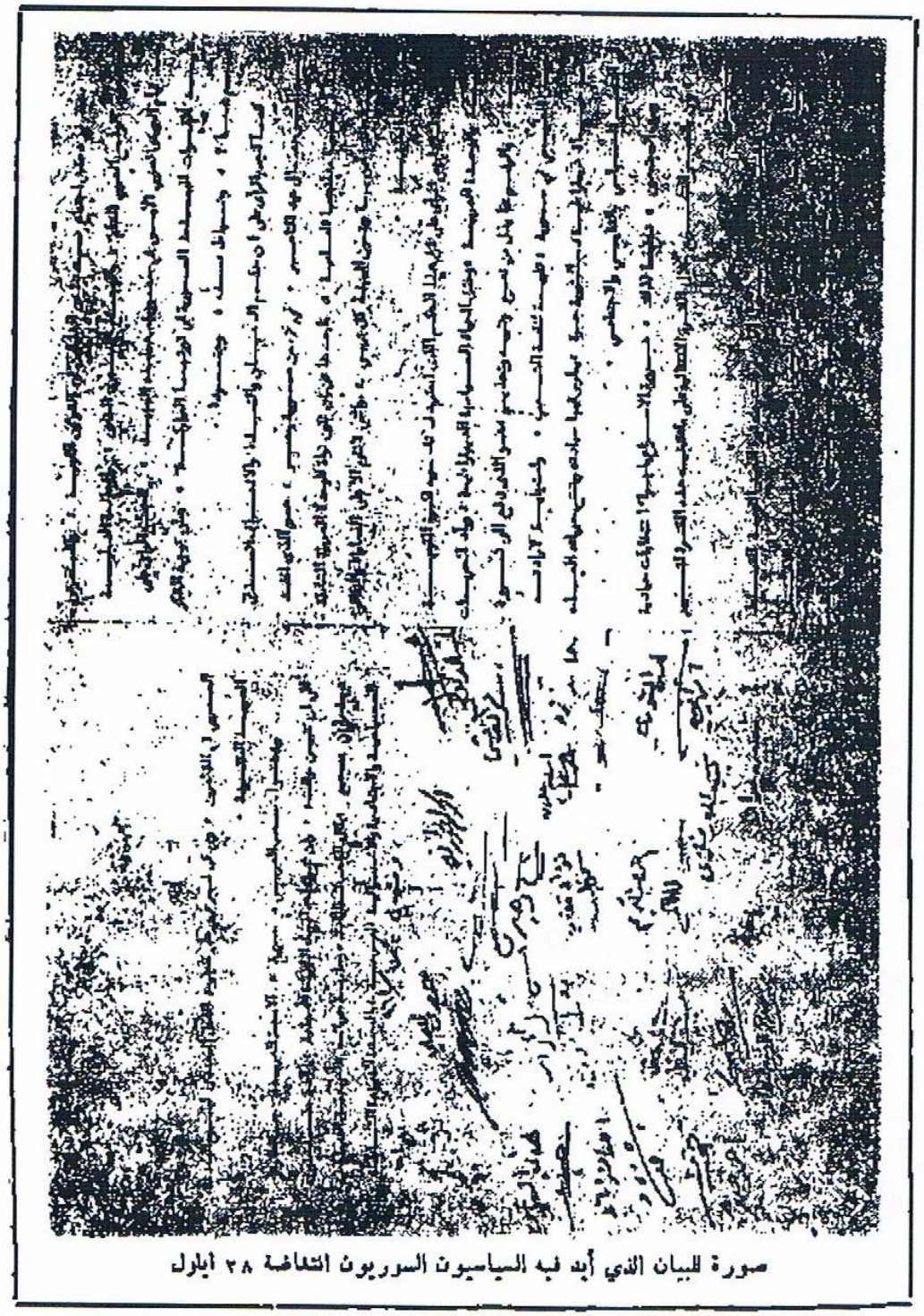

صورة للبيان الذي أيد فيه السياسيون السوريون انتفاضة ٢٨ أيلول

الملحق رقم (14): بيان صلاح البيطار المؤيد للإنفصال بتاريخ 04 أكتوبر 1961م[1]

بيان من:

الاستاذ صلاح الدين البيطار

ان العمل العسكري الذي انطلق من دمشق كان نتيجة لتزايد نقمة الشعب العامة على حكم الطغيان والتسلط الذي ساد القطر السوري بعد قيام الوحدة بين سوريا ومصر والذي تآمر على القوى القومية العربية وفتتها وضربها فأفقد الوحدة مضمونها القومي الثوري وقاعدتها الشعبية العربية. فالشعب أيد القضاء على الطغيان ولكنه لا يريد الانفصال.

إني مؤمن بأن الحل القومي الصحيح للنكسة التي تتعرض لها الوحدة اليوم هو في ان يتم قريباً التقاء ممثلين حقيقيين عن القطر السوري بممثلين حقيقيين عن القطر المصري في جو من الهدوء والسلام وبعيدا عن كل فرض وإملاء لوضع أسس وحدة اتحادية بين القطرين على أساس من التكافؤ والمساواة بينهما وفي اطار حياة سياسية ديموقراطية حقة تسمح بالتقاء ابناء الأمة العربية الواحدة في القطرين التقاء قومياً عربياً حراً.

وان تفهم الشعب العربي في مختلف الأقطار العربية لحقيقة هذه الأزمة ومساندة القوى الشعبية القومية في العراق والاردن ولبنان والمغرب وثورة الجزائر وسائر الأقطار العربية من شأنه ان يتيح فرصة ذهبية لعودة القطرين الى وحدة اتحادية قومية حقيقية تكون حقاً نواة الوحدة العربية الشاملة.

فلا حياة لنا، نحن العرب، الا بوحدتنا وهذه فرصتنا لإعادتها واقامتها.

في ٤/١٠/١٩٦١ صلاح الدين البيطار

[1] – زهير الماردينى: المرجع السابق، ص 364.

الملحق رقم (15): التصريح الذي ألقاه "فرحات عباس" رئيس مجلس الوزراء يوم 26 سبتمبر باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يوم 26 سبتمبر 1958م[1]:

«في اليوم التاسع عشر سبتمبر أعلنت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وأن هذا الإعلان الذي وقع باسم شعب يكافح منذ أربعة أعوام في سبيل استقلاله، قد بعث الدولة الجزائرية التي ابتلعها الاحتلال الحربي لسنة 1830م ومحاها بصفة قاسية ظالمة من الخارطة السياسية لشمال الإفريقي.

وهكذا تنتهي أشنع عمليات الاغتصاب التي تمت في القرن الماضي والتي أرادت أن تنتزع عن شعب جنسيته وتغير مجرى تاريخه وتحرمه من كل وسائل الحياة وتحيله إلى ذرات من الأفراد، وهكذا ينتهي أيضاً الليلي الطويل ليل الخرافات والأباطيل، وينتهي أخيراً عهد الاحتقار والإذلال والعبودية.

إن الشعب الجزائري الذي قاوم 128 عاماً ولم يتخل لحظة واحدة عن ذاتيته والذي تحمل بجلد أقسى الانتصارات العسكرية دون ان يستسلم أو يحيد يوماً عن طريقته الخاصة في الحياة، إن الشعب الذي حافظ بأمانة على تراثه الماضي وتقاليده كما حافظ على لغته ومدنيته يستحق الاحترام كما يستحق الحرية.

هذه الحرية التي بقيت خلال الأجيال المتعاقبة المثل المقدس الذي يتوارثه الأبناء عن الآباء هي التي دفعت الشعب الجزائري لأن يهب في انتفاضة لا تقاوم يوم غرة نوفمبر سنة 1954م ليؤكد والسلاح في يده حقه الطبيعي المطلق في الاستقلال والحرية والكرامة.

وقد مضت على هذا الشعب أربع سنوات وهو في ميدان الكفاح صامداً أمام قوة عسكرية من أضخم قوى العالم وسقط في ميدان الشرف والكرامة مع أبنائه ما يزيد عن الستمائة ألف شهيد خضبت دماؤهم طريق الحرية المجيد الطويل، ولقد ألقت فرنسا بهذا الشعب للطغاة الاستعماريين وقادة الجند يتفننون كل يوم في تعذيبه وتقتيله ولكنه ظل رغم هذه الآلام ورغم الآف الضحايا صلداً في عقيدته مؤمناً بأن ساعة التحرير آتية لا ريب فيها.

إن جيش التحرير الوطني بإمكانياته المحدودة يصارع والنصر إلى جانبه جيشاً فرنسياً جهز بأحدث الأسلحة من مدفعية وطيران وبحرية.

إن هذه البطولة وهذا الإقدام وهذه التضحيات العجيبة، وإن إرادة الشعب الجزائري الاجتماعية هي التي بررت قيام هذه الحكومة التي أتشرف برئاستها، ولهذا فإن أول واجبات الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية هو أن

[1] – أرشيف الحكومة المؤقتة، التصريح الذي ألقاه فرحات عباس يوم 26 سبتمبر1958م باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، الوثيقة 002/ الملف 03/ العلبة 033، ص ص 1، 5.

تتقدم بأسمى عواطف الإجلال والإكبار للشعب الجزائري المضطهد الذي تحمل أقسى المحن من أجل أن تنشأ ومن أجل أن تحيا الجمهورية الجزائرية الحرة.

وهذا الاجلال وهذا الاكبار يوجهان أيضاً إلى جيش التحرير الوطني المنافر الذي وطد بشجاعته وبإقدامه دعائم الثورة الجزائرية وقادها في طريق النصر المبين

في هذه اللحظات التاريخية تحي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بتأثر وإجلال ذكرى الشهداء الجزائريين الأبرار، وتشيد بذكرى الذين ذاقوا مرارة التعذيب الأليم والذين قتلهم العدو غيلة وغدراً، وادعى بأنهم فروا أو أنهم حاولوا الفرار والذين قتلهم العدو شر قتلة ثم ادعى كذباً بأنهم انتحروا كأنه يريد أن يلحق بذكراهم سبة وعارا.

إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تجدد العهد بأن تظل مخلصة الاخلاص كله للمثل العليا التي قدموا في سبيلها أغلى التضحيات: الحرية والعدالة والتحرر الاجتماعي.

إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية المنبثقة عن إرادة الشعب شاعرة من هذه الناحية بكل مسؤولياتها وإنها ستضطلع بها جميعاً وأول هذه الواجبات وأقدسها هو أن تقود الشعب والجيش حتى يتحقق التحرير الوطني.

ثم إن الكلمة سترجع للشعب بعد ان يتحقق هذا التحرير فالشعب والشعب وحده هو صاحب الحق المطلق في بناء أسس الدولة الجزائرية، وبما أن الشعب قد تبنى مبادئ الثورة فقد اختار من الآن وأمام العالم أجمع جمهورية ديمقراطية أو اجتماعية.

إن الشعب الجزائري شعب مسالم فهو لا يرفع سلاحه إلا مرغماً من طرف الاستعماريين وبعد أن استنفذ كل الوسائل السلمية لاسترجاع حريته واستقلاله، وما خرافة الجزائر الفرنسية وما أسطورة الاندماج إلا ثمرات سياسة القوة والعنف.

إن الجزائر ليست فرنسا وأن الشعب الجزائري ليس فرنسياً، وإن محاولة فرَنسة الجزائر عملية عقيمة وجريمة حكم عليها ميثاق الأمم المتحدة، وإن إرغام الجزائريين على الاشتراك في الاستفتاء حول المؤسسات الفرنسية البحتة لاستفزاز لا يحتمل ضد شعب يكافح منذ أربعة أعمام في سبيل استقلاله الوطني.

إن المستعمرين الفرنسيين الذين يتشبثون بجهازهم الاستعماري العنصري ينشرون الأوهام ويريدون وراء هذه الحرب الجزائرية أن يؤيدوا جريمة سنة 1830م ويضمنوا لسيطرتهم البقاء والخلود لكن هذا العهد قد انقضى ولم يعد في استطاعة أية أمة أن تفرض سلطانها على أمة أخرى وهذا يعني أن القوة عاجزة عن الحيلولة بين الجزائريين وبين بناء وطنهم حسب مشيئتهم وربط مستقبلهم بأمجاد تاريخهم.

وهذا يعني أيضاً أن الجزائريين لن يضعوا السلاح من أيديهم إلا يوم يعترف لهم بحقوقهم في السيادة الوطنية.

إن الجزائر ليست وحدها في هذه المعركة فليفكر المسؤولون الفرنسيون في هذا إن ورائنا قبل كل شيء تونس والمغرب اللذين ارتبط مصيرهما بمصيرنا منذ أقدم العصور، ومن المنطلق أن تنشئ الجزائر التي هي جزء لا يتجزأ من المغرب العربي مع شقيقتهيا اتحاداً فيدرالياً،وإن مؤتمر طنجة يقرر هذه الحقيقة التاريخية فالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تحافظ بأمانة على روح هذا المؤتمر لأنها تؤمن إيماناً عميقاً بأن الاتحاد الفيدرالي لبلاد المغرب العربي والطريقة الجيدة التي تمكننا من ايجاد حلول صالحة للمشاكل التي تواجهنا وتفتح أمامنا آفاقاً تتناسب مع أبعاد العالم الحديث.

وهناك أيضاً ذلك الميراث البديع من الحضارة العربية الإسلامية، فالشعب الجزائري الذي هو من صميم هذه الحضارة يكون جزء من الأمة العربية، وإن العالم العربي وحدة لا تتجزأ وإن محاولة التفريق بين أجزائه إنما هي عملية سياسية حمقاء وانه لا يمكن لأحد أن يدعي بأن صديق العرب في تونس والرباط وبيروت بينما يناصب العداء للعرب في الجزائر والقاهرة وبغداد.

إن التضامن العربي ليس مجرد كلمة تقال فالإعانات الفعالة التي قدمتها لنا الشعوب العربية الشقيقة وحكوماتها هي التي جعلت الشعب الجزائري يقارب من هدفه العظيم، وإذا كان بين الأشقاء دين الاعتراف بالجميل فإن دين الجزائريين عظيم جداً نحو اخوانهم العرب.

وأذكر أيضاً البلاد الحرة التي اجتمعت في مؤتمر أكرا كما أذكر كل الشعوب التي لا تزال مستعبدة في القارة الإفريقية والتي تتطلع إلى استقلالها.

وإلى جانب الجزائر تقف كامل القارة الآسيوية وجميع الشعوب التي حطمت أغلال السيطرة الاستعمارية وأخذت تدير بنفسها مسؤوليات الحكم وتقتحم أبواب التقدم الفني وإن اعتراف جمهورية الصين الشعبية بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وما سيتبع ذلك من اعترافات البلاد الآسيوية الأخرى لذو مغزى عظيم.

إن الجزائر المكافحة لتتوجه بالشكر إلى كل الدول التي اجتمعت في مؤتمر باندونغ حول مبدأ حرية الشعوب في تقرير مصيرها وتؤكد لها اخلاصها لمبادئ باندونغ كما تؤكد لها اعترافها بالجميل لما تتلقاه منها من عون مادي وسند أدبي، كذلك نتقدم بتشكراتنا إلى النخبة الصالحة من الرجال الديمقراطيين الفرنسيين وإلى جميع رجالات أوروبا والأمريكيتين الذين ما فتئوا في حرية فكرية شرفهم يؤيدون قضيتنا العادلة.

فالشعب الجزائري يتمتع إذن بسند قوي ولكنه لا يحارب لمجرد الحرب وليس هو عدواً للشعب الفرنسي وإنما هو عدو للنظام الاستعماري وحده، ولكن الصداقة بين الشعوب لا يمكن أن تتوطد إلا على أساس احترام حرية وسيادة كل شعب.

لقد كنا دائما نؤكد رغبتنا في حل القضية الجزائرية حلاً سلمياً بطريق التفاوض ولكن الرفض المتعنت الذي قابلت به حكومات فرنسا طلب المفاوضة هو السبب الرئيسي في إطالة أمر الحرب، وهذا يعني أن الحرب في الجزائر يمكن أن تنتهي سريعاً إذا كانت الحكومات الفرنسية ترغب في ذلك.

أما الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية فهي مستعدة للمفاوضة وبالتالي فهي مستعدة لمقابلة ممثلي الحكومة الفرنسية في أي وقت.

إن وجود فرنسيين وأوربيين بالبلاد الجزائرية لا يكون مشكل عسير الحل وعلى كل حال فإن الجزائر بعد تخلصها من الاستعماريين لا تقر وجود مواطنين ممتازين ومواطنين ذوي حق منقوص وأن الجمهورية الجزائرية لن تميز أبداً استناداً على العنصر أو المعتقد بين الذين يرغبون أو يكونوا من أبنائها وستعطي الضمانات الأساسية لكي يتمتع الجميع في جميع الدرجات بحق المشاركة في حياة البلاد وأن كل المصالح المشروعة ستكون محترمة.

ومن جهة أخرى فإن استقلال الجزائر لن يحول دون ربط علاقات جديدة مع فرنسا والباد الجزائرية وستكون هذه العلاقات أكثر اثماراً بقدر ما تكون مبنية على احترام سيادة كل من البلدين واستقلال الجزائر زيادة على هذا هو الذي يستطيع أن يفتح آفاقاً جديدة للتعاون مع جميع البلاد الأخرى.

ولقد سجلت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية منذ نشأتها بكل اغتباط عدة اعترافات من بعض الدول وهي تقدم لها الشكر الجزيل على ذلك وهناك دول أخرى ستعترف بها في المستقبل.

فلكل هذه الدول نعلن بأن حكومتنا شاعرة بمسؤولياتها في الحق الدولي وأنها تحترم ميثاق الأمم المتحدة وتتبنى الإعلان العالمي لحقوق الانسان وأن هذه المبادئ ستكون القاعدة الأساسية الراسخة لسياسة الجمهورية الجزائرية وهي التي توجه أعمالها.

وعلى هذا فإن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ستتقبل بارتياح بالغ كل مسعى دولي يرمي إلى تنفيذ النصوص الإنسانية لاتفاقية جنيف في الحرب الجزائرية، وستتقبل الحكومة بكل ارتياح أ]ضاً كل المساعي التي ترمي لتوطيد السلام العالمي وإيقاف التسابق في ميدان التسلح ومنع التجارب النووية في العالم التي تريد فرنسا الآن مدها إلى أرض الجزائر.

وفي ختام هذا التصريح نريد أن نذكر بأن استمرار الحرب في الجزائر يشكل تهديداً دائماً للسلام العالمي ونحن نهيب بالجميع أفراداً وحكومات ليضموا جهودهم لجهودنا من أجل وضع حدّ لهذه الحرب التي هي محاولة احتلال جديد.

وإننا نأمل أملاً حاراً أن يسمع هذا النداء».

الملحق رقم (16) : نص الرسالة التي وجهتها كتابة الدولة للشؤون الخارجية للجمهورية التونسية إلى وزارة خارجية الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 22 سبتمبر 1958م، وقد تضمنت اعتراف الحكومة التونسية بمثيلتها الجزائرية.

أعلنت حكومة الجمهورية التونسية بالإشارة إلى بلاغ جبهة التحرير الوطني الجزائري المذاع في 19 سبتمبر 1958م والمتعلق بالإعلام بقيام حكومة جزائرية في بلاد المهجر، قد قررت الاعتراف رسمياً بحكومة الجمهورية الجزائرية، وأذاعت في 19 سبتمبر الجاري بلاغاً يفيد ذلك، كما أعربت كتابة الدولة للشؤون الخارجية عن تهانيها وتمنياتها للحكومة الجزائرية بالنصر والتوفيق وللشعب الجزائري العون[1].

[1] – أرشيف الحكومة الجزائرية المؤقتة، وثيقة 3/ الملف 11/ العلبة 6/ 2G1 ، 22 سبتمبر 1958، ص 2.

الملحق رقم (17) : خطاب الجنرال ديغول بقسنطينة يوم 03 أكتوبر 1958م[1].

Trois millions et demi de femme et d'homme d'Algérie, sans distinction de communauté et dans l'égalité totale, sont venus des villages de toutes les régions et des cartiers de toutes les villages apporter à la France et à moi- même le bulletin de leur confiance.

Ils l'ont fait tout simplement sans que nul les y contraignes et en dépit des menaces que des fanatiques font peser sur eux sur leurs familles et sur leurs biens.

C'est là un fait aussi clair que l'éclatante lumière du ciel, et ce fait est capital, non seulement pour cette raison qu'il engage l'une envers l'autre et pour toujours l'Algérie à la France, mais encore parce qu'il se conjugue avec ce qui s'est passé le même jour dans le metropole, les départements d'autres -mer et les territoires de la communauté.

Le moins que l'on puisse dire de cette immense manifestation, c'est que le peuple s'est démontré à lui -même et a prouvé au monde entier sa volonté de rénovation et que simultanément,100millions d'hommes ont décidé de bâtir ensemble leur avenir dans la liberté, l'égalité, et la fraternité.

Pour l'Algérie, quel est l'avenir auquel la France l'appelle ? Algériennes Algériens, je suis venu vous l'annoncer.Il s'agit que ce pays, si vivant et si courageux, mais si difficile et souffrant, soit profondément transformé, que les conditions de vie de chacune et de chacun y deviennent constant, meilleurs que les enfants y soient instruits ; bref, que l'Algérie tout entier prenne sa part de ce que la civilisation moderne peut et doit procurer aux hommes de bien-être et de dignité.

Mais les plus grands projets impliquent des mesures pratiques, voici celles que mon gouvernement va prescrire incessamment pour les cinq prochaines années, en vertu des pleins pouvoirs que la constitution nouvelle vient justement de lui conférer.

Pendant ces cinq années là un dixième tout au moins des jeunes gens qui,en métropole entreront dans les corps de l'état, les administrations, la magistrature, l'armee, l'enseignement, les services publics français seront pris obligatoirement dans l'une des communautés arabe, kabyle, mozabite, ceci sans préjudice de la proportion accrue des algériens servant en Algérie.

[1] – رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص ص 483- 485

Au cours de ces cinq années –là le taux des salaires et des traitements sera porté en Algérie à un niveau comparable à ce qu'il est dans la métropole, au terme de ces cinq année –là 250.000 hectares de terres nouvelles auront été attribués à des cultivateurs musulmans.

Avant la fin de ces cinq année –là la première phase du plan de mise en œuvre agricole et industrielle de l'Algérie sera menée à son terme, cette phase comporte notamment l'arrivée et l'utilisation du pétrole et du Gaz sahariens,l'établissement de vastes ensembles métallurgiques et chimiques, la construction de logements pour un million de personnes, le développement adéquat de l'équipement sanitaire, des ports, des routes, des transmissions, l'emploi régulière de 400.000 travailleurs nouveaux.

A mesure des cinq années –là seront scolarisés plus de deux tiers de filles et des garçons, les trois années qui suivront devant voir se réaliser la scolarisation totale de la jeunesse algérienne.

Au long de ces années –là sera poursuivi et multiplié le fraternel contact humain que notre armée, notamment a su entretenir partout grâce à ses officiers de carrière, à ses cadres de réserve, à ses éléments engagés et à ses gentilles contingents, contacts qu'il fait, d'autre part, organiser a Paris et dans nos provinces.

Deux tiers des représentants élus devront être des musulmans

De cette évolution qui implique des efforts très vastes s et très prolongés, qu'elles seront les suites politiques ? Il me parait bien inutile de figer d'avance par des mots ce que l'entreprise elle-même va façonner peu à peu.

Deux choses en tout cas sont certaines, la première concerne le présent, dans deux mois l'Algérie élira ses représentants au même titre que la métropole, mais les deux tiers au moins entre eux devront être des musulmans.

La seconde se rapporte à l'avenir, de toute manières parce que c'est la nature des choses.Le destin de l'Algérie aura pour bases, tout à la fois, sa personnalité et une solidarité étroite avec la métropole française.

Pour le bien des hommes en Algérie, de ses femmes et de ses enfants, cette transformation féconde doit nécessairement s'accomplir, il le faut pour la paix du monde, car personne n'a intérêt à la stagnation d'aucun peuple, excepte cette sorte de gens qui utilisent pour leurs ambitions la révolte et la misère des autres qui donc, sinon la France peut réaliser cette grande œuvre.

Et bien cette, la grande œuvre politique, économique, sociale, culturelle à réaliser ici, qui donc peut la mettre en œuvre, oui qui donc, sinon la France ? Or, il se trouve

que la France le veut et qu'elle en a les moyens, les suffrages des algériens viennent de prouver, d'autre part, qu'ils désirent que cela soit fait et que cela soit fait avec la France, pourquoi tuer ? Pourquoi détruire ?

Alors, ne me tournant vers ceux qui prolongent une lutte fratricide, qui organisent dans la métropole de lamentables attentats, qui déversent leurs invectives à travers les chancelleries, les officines, les radios, les feuilles publiques de certaines capitales, je leur dis: pourquoi tuer? Il s'agit de faire vivre, pourquoi détruire ? Le pouvoir et de construire, pourquoi haïr ? Il faut coopérer, cessez donc ces combats absurdes, aussitôt l'espérance refleurira en tous points de l'Algérie, aussitôt se videront les prisons, aussitôt s'ouvrira un avenir assez grand pour tout le monde, en particulier pour vous-mêmes.

Et puis, m'adresse à tels états qui s'appliquent à jeter, ici de l'huile sur le feu, tandis que leurs peuples douloureux halètent sous les dictatures, je leur déclare "ce qui la France et la France seulement et en mesure d'accomplir et que les algériens demandent, vous pouvez vous le faire ?

Non, alors dans l'intérêt commun de tous les hommes, que ne laissez –vous faire la France ? A moins qu'en vous efforçant d'envenimer les déchirements.

Vous ne chercherez à donner le change sur vos propos embarras, mais au point où en est le monde ?, les haineuses excitations ne peuvent servir qu'à préparer un cataclysme universel.

" Deux routes seulement s'ouvrent à la race des hommes ; la guerre ou la fraternité ? en Algérie, comme partout, la France pour son compte a choisi la fraternité.

Vive la république.

Vive l'Algérie.

Vive la France.

الملحق رقم (18) : موقف جبهة التحرير الوطني من الاستفتاء على الدستور الفرنسي(28 سبتمبر 1958م)[1].

Directives du comité de la wilaya 03, 07 08/1958.

Les directives données le 18 juin 1958 et postérieurement relatives à la proclamation de l'état d'alerte, à la suppression de la correspondance privée, la suspension des permissions, l'interdiction du recrutement etc...sont maintenues jusqu'à nouvel ordre.

Politique: sous l'autorité des chefs politico-militaires et de leurs adjoints politiques, une vaste campagne de propagande contre le référendum doit être déclenchée, dès aujourd'hui, doivent participer à cette campagne tous les éléments du FLN et de l'armée de libération national (officiers, sous officiers, de toutes les branches)et les responsables de tous les services autonomes (U.G.T.A,biens habous, presse).

Dans chaque village, chaque dechra, des réunions doivent être organisées, des conférences tenues pour expliquer au peuple que sa participation au vote serait une suicide et pour l'inviter par tous les moyens à s'abstenir et à fuir les lieux de vote.

Les tracts de la wilaya devront être rapidement et largement diffusés, tout particulièrement dans les villes et les villages.Là ou un responsable ALN peut accéder, il devra lire et commenter à la population des tracts.

Chaque responsable devra noter soigneusement sur son carnet journalier toutes les conférences et réunions qu'il tiendra à compter de ce jour.

Militaires: parallèlement à l'action politique et de propagande, l'action militaire doit être déclancher dès maintenant.

Le jour de l'arrivée du général de gaulle en Algérie, toutes les unités de la wilaya ont pour ordre d'entreprendre une action militaire, sous quelle forme que ce soit (sic) : embuscades, accrochages, attaques des postes.

L'action militaire devra être redoubler pendant la quinzaine précédant le referendum pour atteindre le maximum d'intensité le ou les jours des opérations de vote.L'action devra être menée sous toutes ses formes (embuscades, accrochages, harcèlements, sabotages, attaques de postes ou de villages..).

Les moussebilines doivent être organisés en groupes et chargés d'entreprendre des opérations de destruction, sabotage et éventuellement des attaques.

Dans chaque ville, dans chaque village, des attentats (à la bombe, à la grenade, au revolver, à l'arme blanche) doivent être commis surtout pendant les 10 jours précédant

SHAT 1h1110-d5.in Mohamed Harbi et Gilbert Meynier : le FLN documents et histoire 1954-1962,édition Casbah, Alger2004,pp827-828.

[1]- رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص ص 492-493.

le vote, un attentat au moins doit avoir lieu dans chaque centre, de plus, des raids de commandos pourront être lancés dans les centres de vote.

Les compagnies pourront le cas échéant se fractionner en sections, pour opérer en des points nombreux et différents et mener l'ennemi à disperser ses forces.

Bref, il faut que pendant le jour du vote, et la semaine le précédant, à tout instant, en tout lieu, se manifeste et la force de l'armée de libération national Algérienne (sic).

Renseignements et liaisons:outre la tâche de propagande commune à tous les chefs, les responsables de cette branche ont également pour mission impérieuse de détecter au sein de la population les contres- propagandistes à la solde de l'ennemi qui pourrait (sic) s'y infiltrer.

Surveiller les personnes venant de l'extérieur, des villes notamment.

Surveiller et faire surveiller les personnes se rendant fréquemment en ville et signaler immédiatement ceux dont le comportement, l'attitude ou les propos paraissent suspects.

Grève générale: pendant toute la durée des opérations de vote, la grève générale devra être observée sur tout le territoire de la wilaya.Tous les magazins (sic), les lieux publics ...doivent fermer, les employés chômer et déserter les lieux publics. toute circulation et interdite et les unités de l'ALN ont pour ordre de tirer sur tous les récalcitrants.

Le colonel Hamirouche(sic), commandant en chef de la wilaya 03

Vu par le capitaine si Abdallah, chef de la zone 03.

الملحق رقم (19): القرارات الصادرة عن اجتماع وزراء خارجية الدول العربية المنعقد في 30 جانفي 1961م ببغداد لصالح الثورة الجزائرية[1].

1- أن تقوم وفود الدول العربية لدى الأمم المتحدة بالتعاون مع المجموعة الأسيوية الافريقية وسائر الدول الصديقة بتتبع قرار الأمم المتحدة في دورتها الحالية بشأن الجزائر.

2- تقديم المزيد من العون المادي والمالي إلى حكومة الجزائر بالإضافة إلى تنفيذ القرارات السابقة لمجلس الجامعة العربية.

3- امداد الحكومة الجزائرية المزيد من الأسلحة في أقرب وقت ممكن.

4 - أن تسمح كل دولة عربية لرعاياها بالتطوع في جيش التحرير الجزائري، كما تسمح بأن يعبر أراضيها متطوعون فنيو وتسيير وسائل نقلهم داخل أراضيها في طريقهم إلى الجزائر.

5- أن تضاعف الدول العربية جهودها لدى الحكومات الأجنبية للظفر بالمزيد من التأييد السياسي لقضية الجزائر.

6- تؤكد الدول العربية من جديد تأييدها لوحدة الجزائر وسلامة أراضيها.

7- تؤيد الدول العربية ما عرضته الحكومة الجزائرية في 16 نوفمبر 1960م من إجراء مفاوضات ثنائية لتأمين الشروط والضمانات اللازمة لممارسة الشعب الجزائري حق تقرير مصيره في جو من الحرية والنزاهة.

8- لا تعيد الدول العربية علاقتها السياسية والاقتصادية مع فرنسا إذا ما استمرت هذه الأخيرة في حربها ضد شعب الجزائر.

9- تواصل الدول العربية التي تقوم في أراضيها قوات أجنبية العمل بكافة الوسائل للحيلولة دون استخدام هذه القواعد لتزويد العمليات الفرنسية في الجزائر.

10- تشديد الحملة على الدول والمنظمات العسكرية والسياسية التي تؤيد فرنسا سياسياً أو عسكرياً أو مادياً ضد الجزائر.

11- مناقشة الدول الأسيوية والإفريقية وسائر الدول المؤيدة للكفاح القومي في الجزائر تأييد هذه القرارات وخاصة ما ورد في البند الثامن.

[1] - اسماعيل دبش: المرجع السابق، ص 42.

الملحق رقم (20): مقررات مؤتمر أكر الثاني للدول الإفريقية المستقلة ما بين (8 – 12 ديسمبر 1958م)[1]

1- يؤكد حق الشعب الجزائري في الاستقلال، ويستنكر السياسة المسماة ادماج الجزائر في فرنسا، ويرفض كل قيمة للانتخابات الجزائرية التي أعدتها ونظمتها وراقبتها في ظل أوضاع خاصة وشروط معينة الادارة الفرنسية التي لا يمكن أن تكون خصماً وحكماً في نفس الوقت.

2- يعلن من جديد عجز فرنسا واستحالة تنظيم انتخابات حرة في الجزائر.

3- يدعو فرنسا إلى: الاعتراف للشعب الجزائري بحقه الطبيعي في الاستقلال، وأن تجري مع الحكومة المؤقتة المعبر الشرعي الحقيقي عن ارادة الشعب الجزائري مفاوضات عاجلة لتحقيق الاستقلال ووقف اطلاق النار.

4- يجدد للأمم الصديقة لفرنسا نداء مؤتمر الدول الإفريقية المستقلة المنعقد بأكرا في 22 افريل 1958م لكي ترفض من الآن تقديم أية مساعدة إلى فرنسا من أي نوع كانت فر حرب الابادة التي تسلكها ضد الجزائر.

5- يدعو بقوة منظمة الأمم المتحدة أن توصي في وضوح لإيجاد حل سلمي للمشكلة الجزائرية بإجراء مفاوضات مباشرة بين الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة، وأن تحدد أجلاً معقولاً لفتح هذه المفاوضات، وأن تتخذ الوسائل العملية الناجعة لمساعدة الحكومة الفرنسية على قبول حل المشكل الجزائري عن طريق المفاوضات المباشرة في أرض محايدة تضمن الكرامة والحرية لكل طرف وهذا من غير أي شرط مسبق من أي نوع كان.

6- تدعو بقية الدول والحكومات وخاصة الدول الإفريقية المستقلة (غانا، غينيا، ليبيريا، والحبشة) للاعتراف بالحكومة المؤقتة الجزائرية.

7- توجه نداء حاراً إلى الأقطار الإفريقية لتنظم في الشهرين القادمين يوماً للتضامن الإفريقي مع الجزائر يقام في أثنائه جمع التبرعات الشعبية لمساعدة الضحايا الجزائريين للقمع وباستنكار الحرب الاستعمارية في الجزائر بواسطة المظاهرات الشعبية والاحتجاجات والالتماسات .....الخ.

8- يحي الشجاعة وروح التضامن الإفريقي ضد الاستعمار التي أبداها الجنود الافريقيون الذين فروا من الجيش الفرنسي ويوجه نداء أخوياً إلى كل الجنود الافريقيين المدفوعين إلى حرب الجزائر كي يقوموا باتباع المثل الرائع ويلتحقوا كلما سنحت الفرصة بجيش التحرير الجزائري.

9- يضع ثقته في السكرتير الدائم للمؤتمر الإفريقي ليقوم بالسهر على تطبيق وتنفيذ المقررات المذكورة أعلاه.

[1] – المجاهد: ع(34)، 24 ديسمبر 1958، ص 4.

الملحق رقم: (21) قرارات مؤتمر الشباب الإفريقي – الأسيوي بالقاهرة من(2 –8 فيفيري 1959)[1].

إن مؤتمر الشباب الإفريقي الأسيوي المنعقد في القاهرة من 2 – 8 فيفري 1959م.

1- يستنكر حرب الإبادة التي تشنها فرنسا على شعب الجزائر ويندد بالوسائل الوحشية المستعملة من جانب القوات الفرنسية ضد الجزائريين.

2- يؤكد عزم دول افريقيا وآسيا على مساندة الكفاح البطولي الذي تقوده الشبيبة الجزائرية لاسترجاع حرية بلادها.

3- يوصي بأن يكتسب هذا التأييد صفة واقعية حتى يوازن بصفة ايجابية المساعدات التي يتوصل اليها الاستعمار الفرنسي من طرف حلفائه (حلف الميثاق الاطلنطي).

4- ولهذا فإن المؤتمر يطالب شعوب وشباب آسيا وإفريقيا على حمل الحكومات الإفريقية والأسيوية وغيرها التي لم تعترف بعد بالحكومة الجزائرية المؤقتة الحرة على الاعتراف بها.

- بأن يعمل شباب افريقيا وآسيا على تقوية الحملة المتخذة من طرف الرأي العام وحكومات دول إفريقيا وآسيا من أجل حمل الحكومة الفرنسية على الدخول في مفاوضات مع الحكومة الجزائرية المؤقتة وهي الوسيلة الوحيدة جعل حدّ للحرب القائمة في الجزائر.
- بأن يهدف عمل الشبيبة الإفريقية الأسيوية حسب الوسائل التي لديها إلى توقيف المساعدات التي تقدمها بعض الحكومات لفرنسا.
- يفضح المؤتمر مشاريع التمركز الاقتصادي من طرف الاستعمار الفرنسي والدولي في الصحراء.
- يناشد المؤتمر جميع شباب افريقيا وآسيا إلى مضاعفة يقظتهم بوضع حد للمناورات التي يحاول بها الاستعمار أن يفلت من الدمار الذي ينتظره.

[1] – المجاهد: ع(37)، 25 فيفري 1959، ص 11.

الملحق رقم (22): صورة ضباط مجلس االقيادة السوري الذين حضروا إلى القاهرة للمطالبة بالوحدة ويظهر في وسطهم جمال عبد الناصر والمشير عبد الحكيم عامر إضافة إلى اللواء أبو النور و اللواء حافظ إسماعيل واللواء محمد عبد الكريم مدير المخابرات المصرية[1]

[1]– عبد المحسن أبو النور: المصدر السابق، ص 122.

الملحق رقم: (23) علم وشعار الوحدة [1]

[1] - مصطفى الخطيب، حسن اسماعيل عبد العظيم: الموسوعة العربية : الوحدة السورية المصرية، المرجع السابق.

الملحق رقم (24): نموذج من بطاقة الاستفتاء على الوحدة ورئيسها [1]

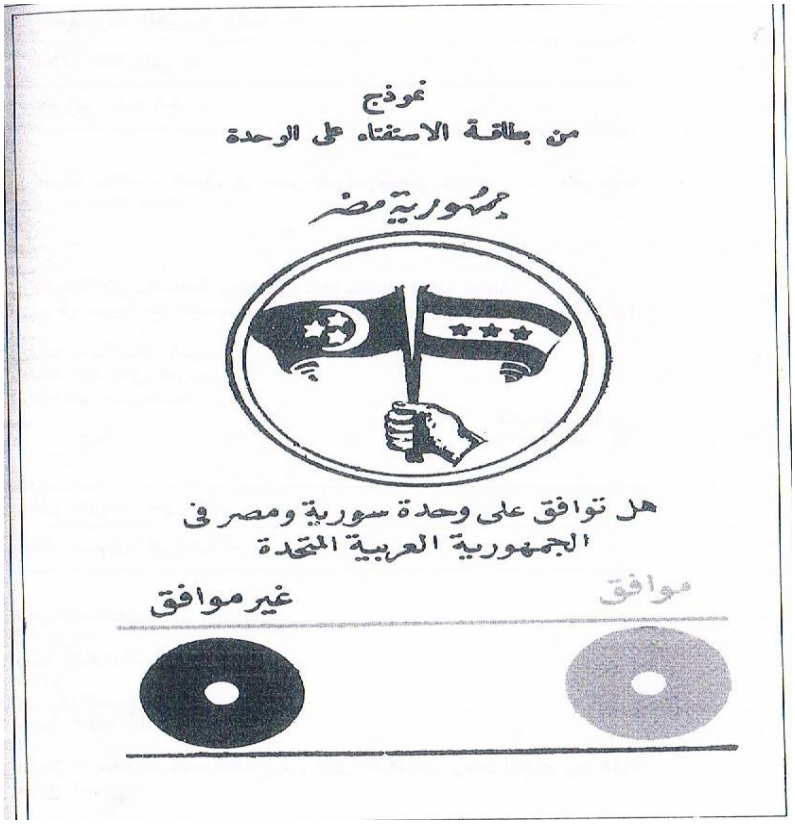

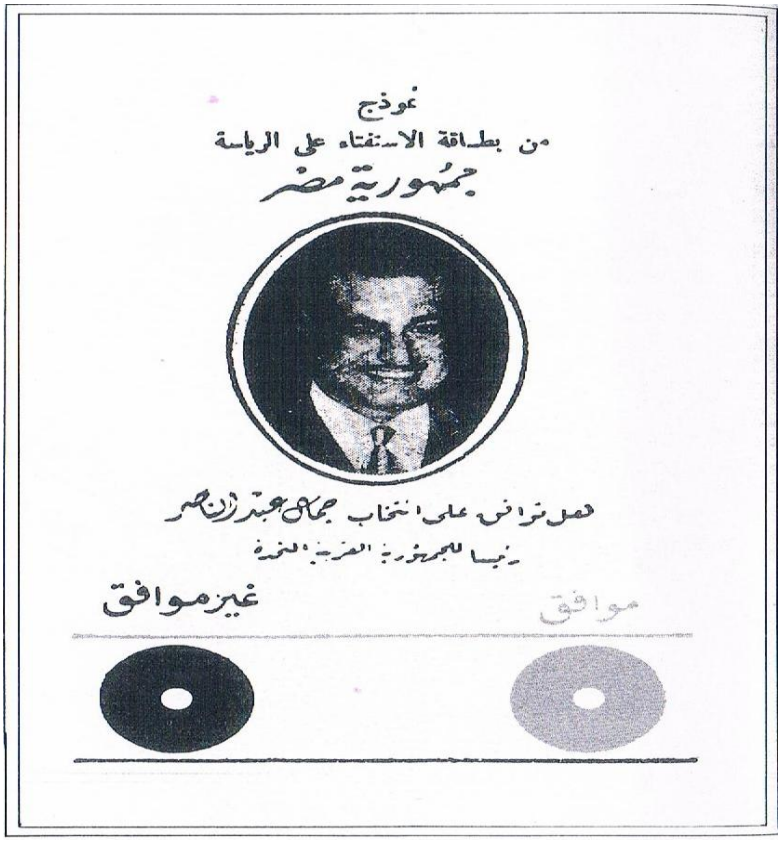

[1]- شوقي عبد الناصر: المرجع السابق، ص ص 206-207.

الملحق (25) التوقيع على الوحدة من طرف الرئيسين: عبد الناصر والقوتلي[1]

[1] - الجمهورية العربية المتحدة، المعرفة: الرابط:
https://www.marefa.org/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D9%87%D9%88%D8%B1%D9%8A%D
تاريخ التصفح: افريل 2018، الساعة 16:30.

الملحق (26) تعاليق الصحف المصرية والسورية (الأهرام ، الإذاعة ، الوطن) على حدث قيام الجمهورية العربية المتحدة:

الأهرام

١٢ صفحة

١٠ مليمات

"بعون الله"

« قامت الجمهوريّة العربيّة المتحدة »

جمال عبد الناصر يتكلم لأول مرة بعد انتخابه رئيسًا للجمهورية العربية المتحدة

٩٩,٩٩ ٪ نتيجة الاستفتاء في إقليم مصر

٩٩,٩٨ ٪ نتيجة الاستفتاء في إقليم سوريا

دول العالم تتسابق على الاعتراف بالجمهورية الجديدة

« المشير » عبد الحكيم عامر يُعين قائدًا عامًا للقوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة

عبد الناصر يتحدث الى شباب الجمهورية العربية

أرجو الله أن يساعدني حتى أحقق آمالكم الوطنية التي تحققت اليوم التي عرفنا وسلامتنا

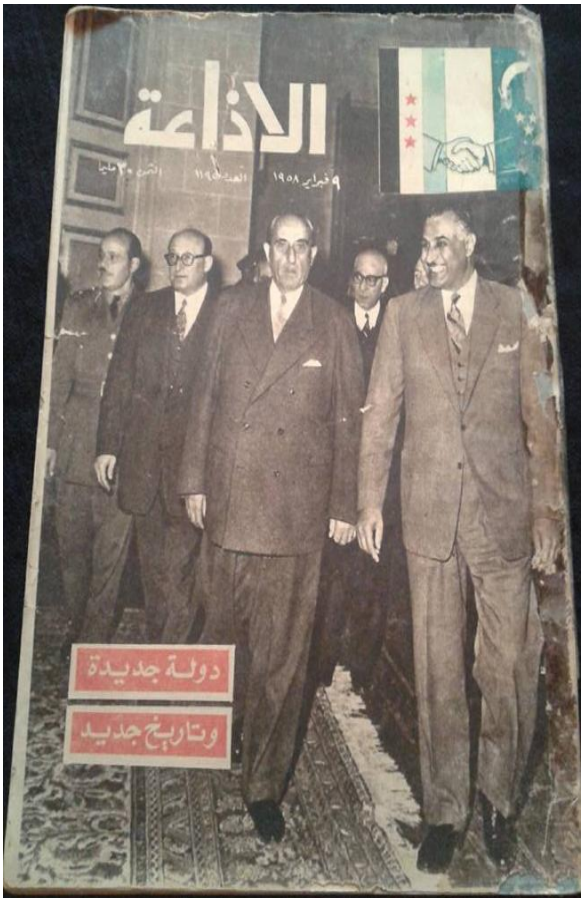

تفاصيل "الساعات الأولي" لميلاد دولة الوحدة

الزحف إلى دمشق

الأهرام

جمال فى دمشق

فجأة هبطت فى مطار المزة طائرة ونزل منها جمال عبد الناصر

الوطن

قدوم عبد الناصر إلى حلب فتزحف لتحيته

٩٩,٩٩٪ مع الوحدة وجمال

دولتنا سند للعرب

الرئيس يعلن: لا إقليمية ولا طائفية بل اتحاد وتضامن

الجمهورية

أعظم انتصار للقومية العربية

الشعب

الرئيسان القوتلي وعبد الناصر يعلنان اتحاد مصر وسوريا في

الجمهورية العربية المتحدة

الدولة الجديدة مستعدة للوحدة او الاتحاد مع أي بلد عربي

مجلس تشريعي موحد - جيش واحد - علم واحد

استفتاء شعبي بعد ثلاثين يوما عن اسس الوحدة وشخص الرئيس

الملحق رقم (27) : الوسامين اللذين منحا للواء عبد المحسن أبو النور من طرف رئيس الجمهورية السورية شكري القوتلي لدوره في إتمام الوحدة[1].

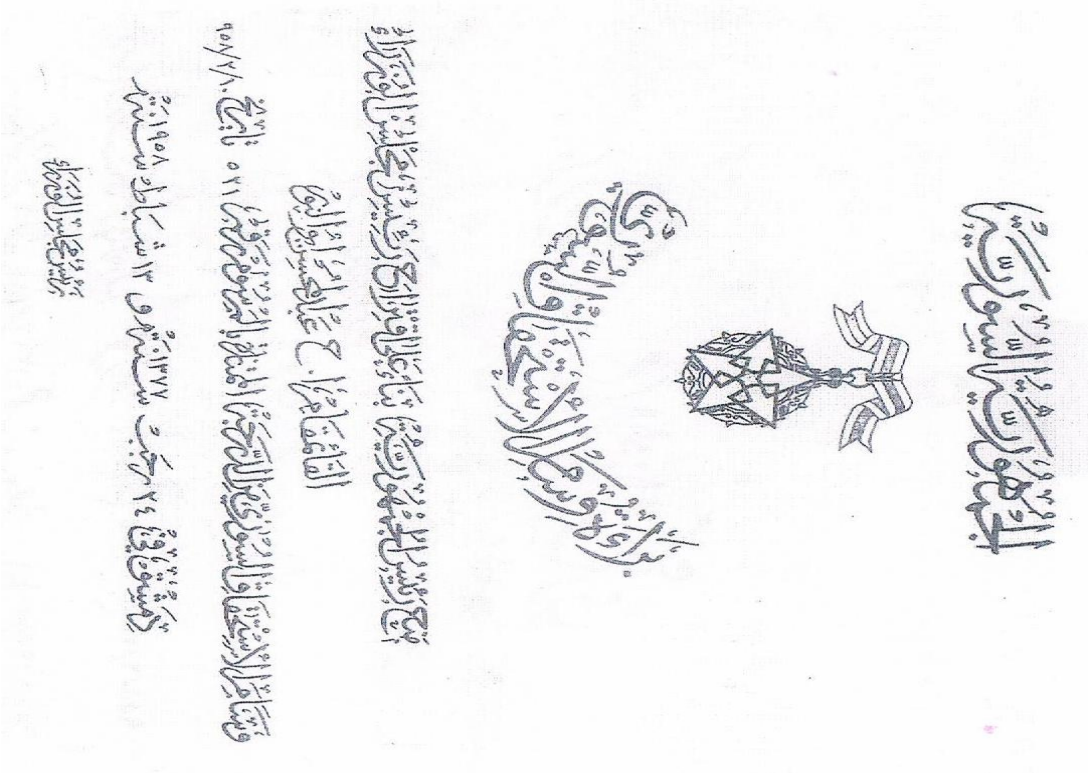

[1] – عبد المحسن أبو النور : المصدر السابق ، ص ص 195-196.

الملحق رقم (28): لحظة الإعلان عن قيام الوحدة في دمشق والقاهرة 01 و 24 فيفري 1958م[1].

[1]- شوقي عبد الناصر ، المرجع السابق ، ص ص 208، 210.

الملحق رقم (29): تعليق جريدة الأهرام على انضمام اليمن للجمهورية العربية المتحدة[1]

اليمن تنضم اليوم للجمهورية العربية

فشل مباحثات الوفد العراقي الاردني بالرياض

سمو الامير البدر في زيارة الرئيسين القوتلي وعبد الناصر

غرق باخرة تركية تحمل مئتي شخص

حملات ارهابية عنيفة في نابلس !

عبد الناصر سيزور مناطق الاقليم السوري

عودة حكومة العسلي بتكليف من الرئيس

اندنوسيا تعزل

الأيام

عشرات الالوف تحج الى الرئيس المفدى في كل يوم

فشل الوفد العراقي – الاردني في حمل السعودية على الانضمام للاتحاد

كلمة الأيام

فرحة الشعب برئيسه ، واستجابته لدعوته

[1] - موقع التاريخ السوري، صفحة وثائق الرابط: http://syrianhistory.com/ar ، المرجع السابق.

الملحق رقم (30) من قادة الانفصال من اليمن إلى اليسار عبد الكريم النحلاوي، أحمد اللحام.

مهيب الهنيدي[1]

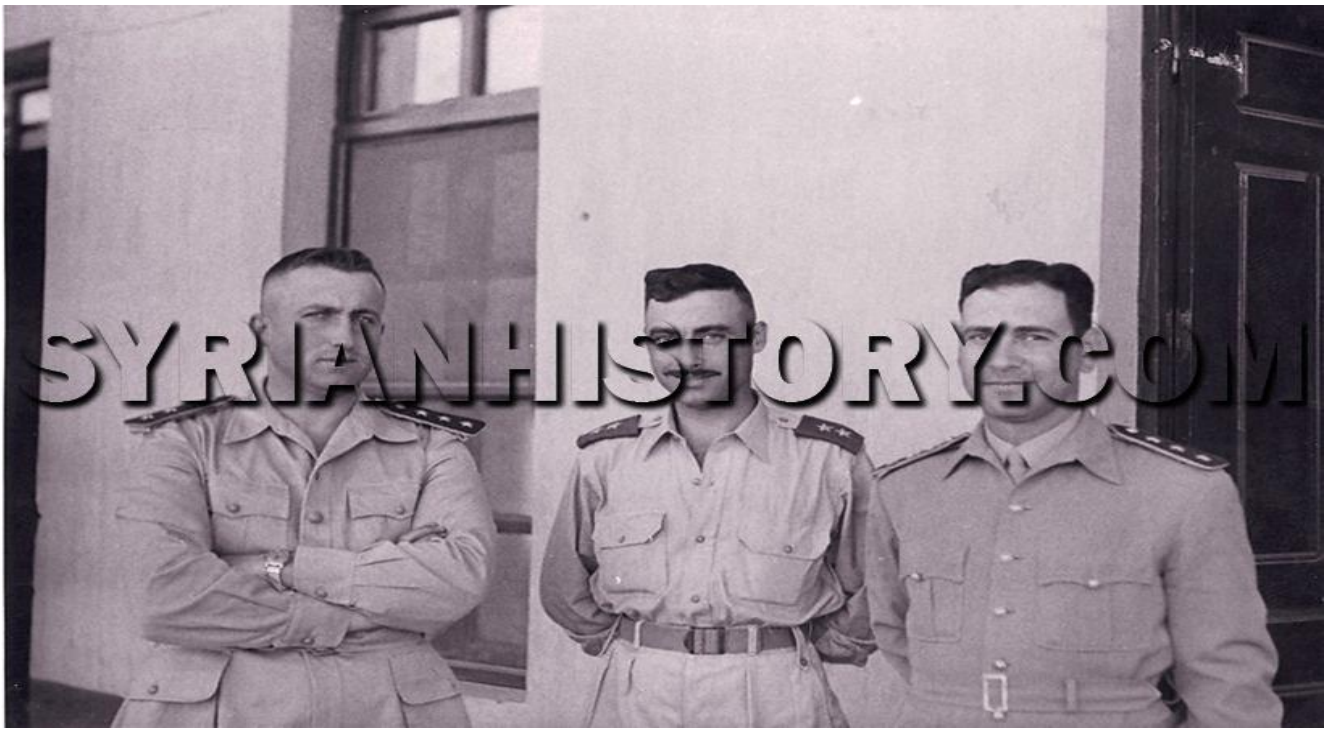

تعليق الأهرام على الانفصال: الأهرم 28 سبتمبر 1961م في عددها الصادر يوم 29 سبتمبر 1961.

الأهرام

١٦ صفحة

تمرد خائن ضد الجمهورية العربية

وحدة من معسكر قطنه تقوم بتمرد عسكري في دمشق وتحتل الإذاعة والقيادة العامة

عبد الناصر وضع الأزمة بكل تفاصيلها أمام الشعب في خطابين خطيرين أمس

عبد الحكيم عامر وصل إلى القاهرة في الساعة الثامنة مساء

تحقيق صحفي للأهرام عن تفاصيل اليوم الرهيب الذي عاشته دمشق بعد وقوع التمرد

[1] - موقع التاريخ السوري، صفحة وثائق الرابط: http://syrianhistory.com/ar، المرجع السابق.

الملحق رقم (31): قادة الإنقلاب الفرنسي 22 أفريل 1961م من اليسار إلى اليمين زيلر، جوهو ، سالان شال[1].

[1] – Jean Keppel: L' art de rater un putsch, Enquête sur l'hi store ,N(02) op;cit, p 44

الملحق رقم ((32)). صورة التقطتها الباحثة بتاريخ 14 /09/ 2017م لمقر الحكومة المؤقة للجمهورية الجزائرية بجردان سيتي وقد تحول اليوم إلى مركز ثقافي تابع للسفارة الجزائرية بالقاهرة.

الملحق رقم (33) : من صور التضامن المعنوي للجمهورية العربية المتحدة مع الثورة الجزائرية[1].

[1] – أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، (ج3)، ص 253، وفتحي الديب: المصدر السابق، ص 369.

الملحق رقم (34): نماذج لبعض البيانات التي كانت تذاع من صوت الجزائر بدمشق[1].

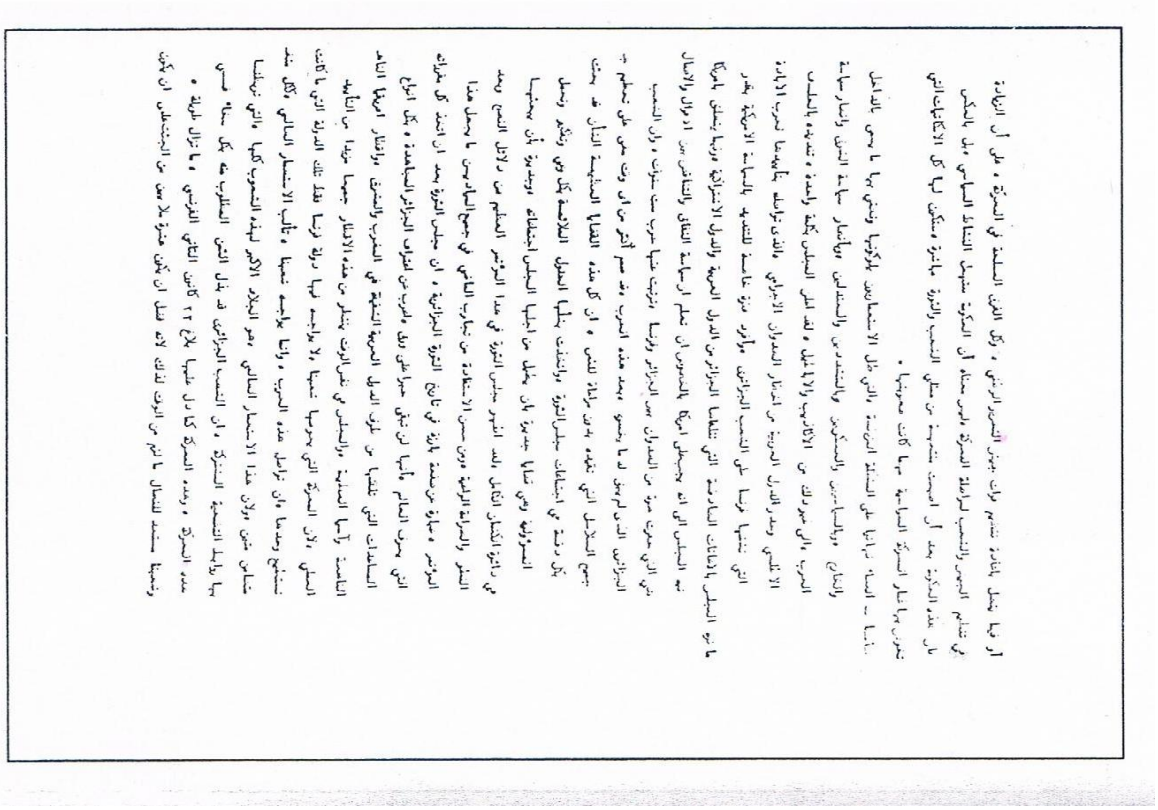

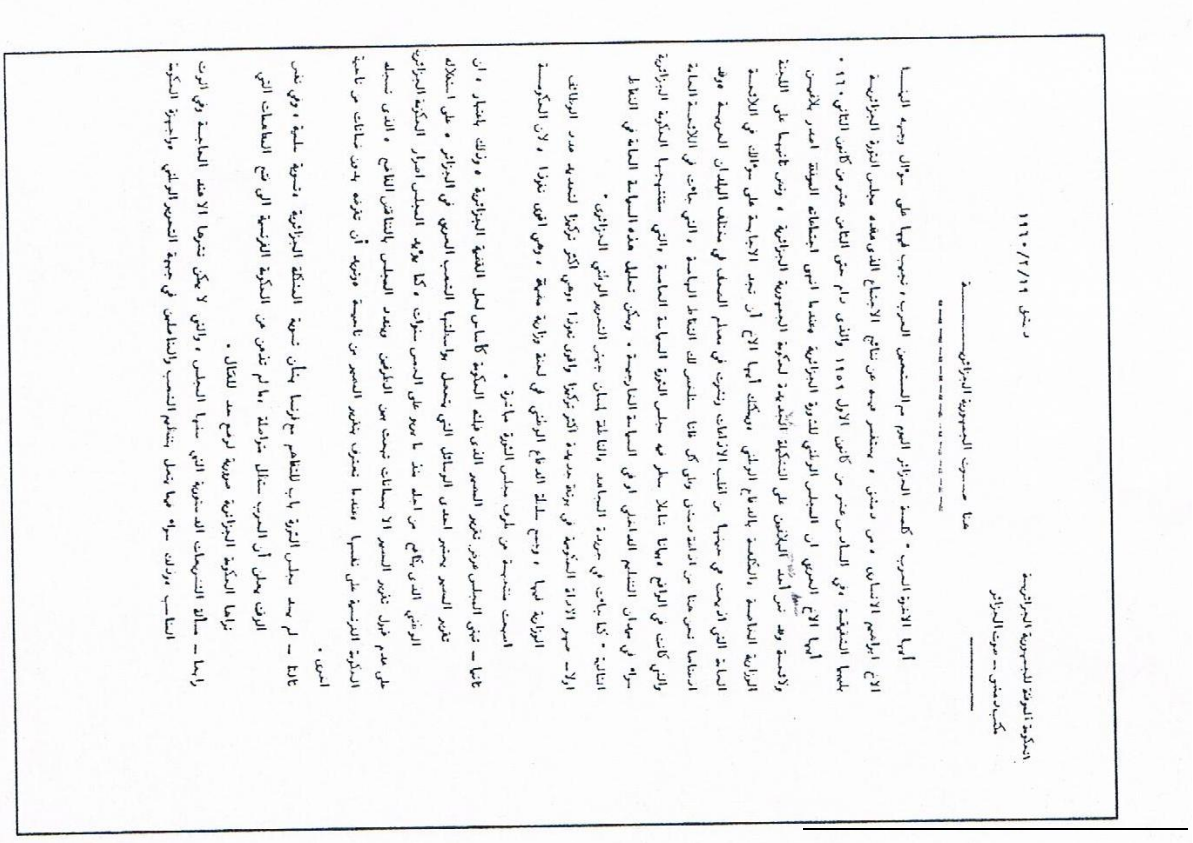

[1]- صالح لمعش: الدعم السوري لثورة التحرير الجزائرية، المرجع السابق، ص ص 420، 426.

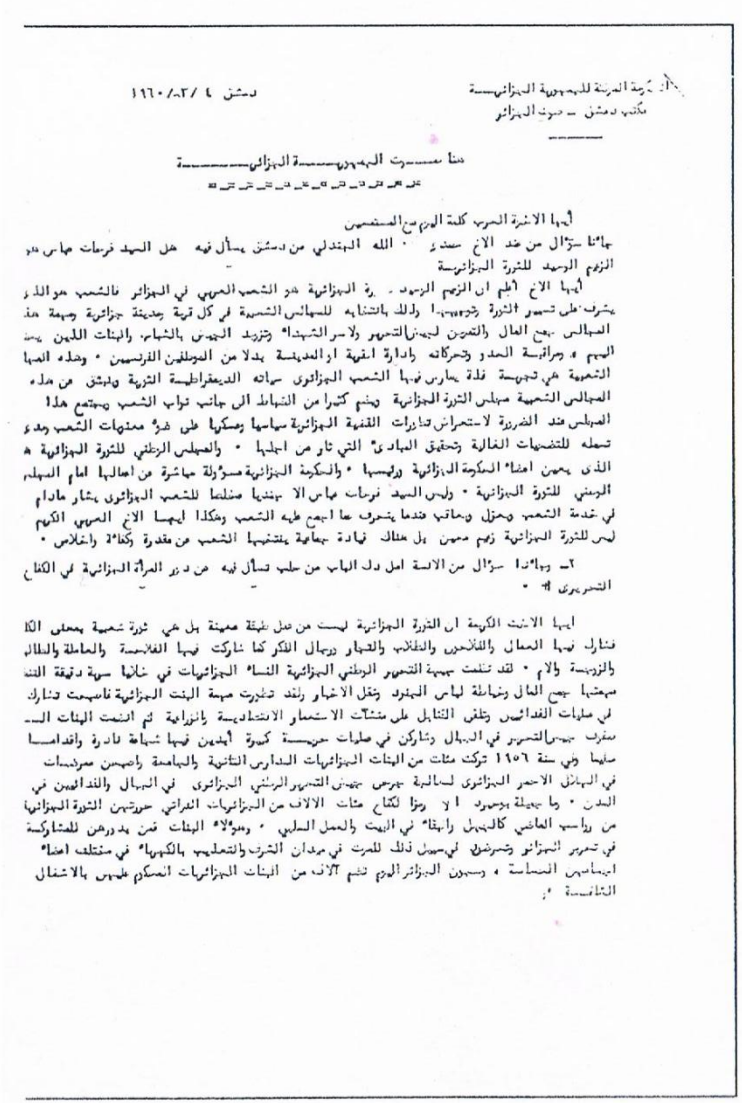

الجبهة العربية للجمهورية الجزائرية
مكتب دمشق - صوت الجزائر

دمشق ٤ / ٣ / ١٩٦٠

هنا صوت الجمهورية الجزائرية

أيها الاخوة العرب كلمة اليوم هي للمستعمين

جاءنا سؤال من عند الاخ سعدي الله المهتدلي من دمشق يسأل فيه هل السيد فرحات عباس هو الزعيم الوحيد للثورة الجزائرية

أيها الاخ أعلم ان الزعيم الوحيد للثورة الجزائرية هو الشعب العربي في الجزائر فالشعب هو الذي يشرف على تسيير الثورة وتوجيهها وذلك بانتخابه للمجالس الشعبية في كل قرية ومدينة جزائرية وهذه المجالس جمع العمال والفلاحين لجيش التحرير لاسر الشهداء وتزويد المجاهدين بالسلاح والبنات اللاتي يقمن اليوم بوظيفة الحدو وتحركاته وادارة الثكنة او المدينة بدلا من الموظفين الفرنسيين • وهذه المجالس الشعبية هي تجسيد فعلة يمارس فيها الشعب الجزائري سياسته الديمقراطية الثورية وانبثق من هذه المجالس الشعبية مجلس الثورة الجزائرية وينضم كثيرا من الشباط الى جانب نواب الشعب ويجتمع هذا المجلس عند الضرورة لاستعراض تقارير القيادة الجزائرية سياسيا وعسكريا على ضوء معطيات الشعب وهدفه تحققه للتضحيات الغالية وتحقيق المبادئ التي ثار من اجلها • والمجلس الوطني للثورة الجزائرية هو الذي يعين اعضاء الحكومة الجزائرية ورئيسها • والحكومة الجزائرية مسؤولة مباشرة من اعمالها امام المجلس الوطني للثورة الجزائرية • وليس السيد فرحات عباس الا عضوا منتخبا للشعب الجزائري يشار مادام في خدمة الشعب ويحزل ويعاقب عندما يتحرف عما اجمع عليه الشعب وهكذا ايها الاخ العربي اكيد ليس للثورة الجزائرية زعيم معين بل هناك قيادة جماعية ينتخبها الشعب من مقدرة وكفاءة واخلاص •

٢- وجاءنا سؤال من الانسة امل دل الهاب من حلب تسأل فيه عن دور المرأة الجزائرية في الكفاح التحريري ؟ •

ايها الانسة الكريمة ان الثورة الجزائرية ليست من عمل طبقة معينة بل هي ثورة شعبية بمعنى الكلمة تشارك فيها العمال والفلاحين والطلاب والتجار ورجال الفكر كما شاركت فيها الفلاحة والعاملة والطالبة والزوجة والام • لقد تنظمت جبهة التحرير الوطني الجزائرية النساء الجزائريات في خلايا سرية دقيقة التنظيم مهمتها جمع المال وخياطة لباس المجاهد ونقل الاخبار ولقد تطورت مهمة البنت الجزائرية فاصبحت تشارك في عمليات الفدائيين وتقف التقابل على منشآت الاستعمار الاقتصادية والزراعية ثم انضمت البنات الى صفوف جيش التحرير في الجبال وشاركن في عمليات حربية كبيرة أبدين فيها شجاعة نادرة واقداما عظيما وفي سنة ١٩٥٦ تركت مئات من البنات الجزائريات المدارس الثانوية والجامعة وانضممن مرشدات في الهلال الاحمر الجزائري لمساعدة جرحى جيش التحرير الوطني الجزائري في الجبال والفدائيين في المدن • وما جعلة يوسعه الا رمزا لكفاح مئات الالاف من الجزائريات الفراتي حوربتهن الثورة الجزائرية من رواسب الماضي كالخجل والبقاء في البيت والعمل السلبي • وهؤلاء البنات فمن يدورهن للمشاركة في تحرير الجزائر وتضحين في سبيل ذلك للموت في ميدان الشرف والتعليم بالكهوف في مختلف اعضاء اجهزتهن السياسة ، ويسمون الجزائر اليوم تضم الالاف من البنات الجزائريات المتكوم عليهن بالاشغال الشاقة مدى

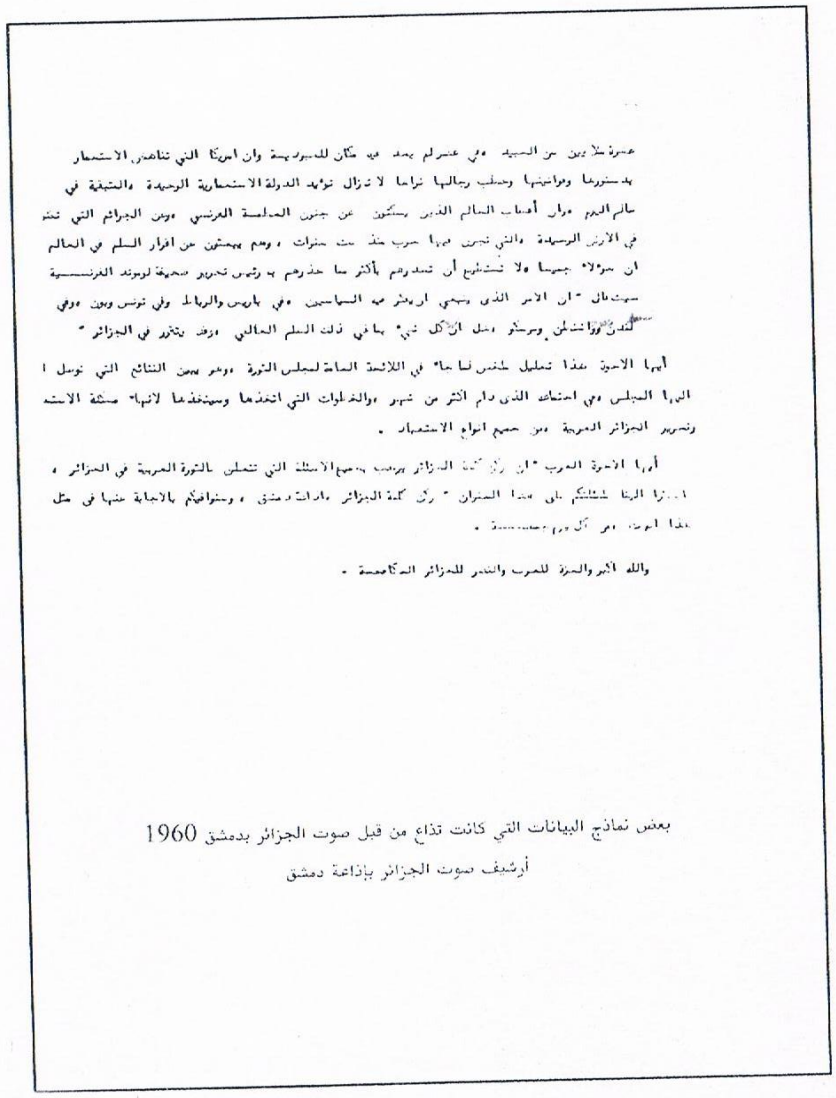

عشرة ملايين من السكان ، في عشرلم يعد فيه مكان للديمقراطية وان امريكا التي تناهض الاستعمار بدستورها ومؤسساتها وحسب رجالها تراها لا تزال تؤيد الدولة الاستعمارية الوحيدة ، المتبقية في عالم اليوم ، وان أصدقاء العالم الذين يستكون عن جنون العظمة الفرنسي ، ومن الجرائم التي تقع في الارض الوحيدة ، والتي تجري فيها حرب منذ ست سنوات ، وهم يعيشون من اقوار السلم في العالم ان سؤلاء جميعا ولا نستطيع أن نتصورهم بأكثر مما حذرهم به رئيس تحرير صحيفة لوموند الفرنسية سيت مال " ان الامر الذي يسمى ان يعثر عنه الساسيين ، في باريس والعواصم وفي تونس ومن ، وفي الغرب والمشرق ومركز ، هل ان الاكل شيء بما في ذلك السلم العالمي ، وقد يتقرر في الجزائر "

أيها الاخوة هذا تحليل ملخص لما جاء في اللائحة العامة لمجلس الثورة ، ومن بعض النتائج التي توصل اليها المجلس في اجتماعه الذي دام اكثر من شهر ، والخطوات التي اتخذها وسيتخذها لانهاء مسألة الاستعمار وتحرير الجزائر العربية ومن جميع انواع الاستعمار .

أيها الاخوة العرب " ان ركن الجزائر يرحب بجميع الاسئلة التي تتعلق بالثورة العربية في الجزائر ، الجزائر البطلة ، شكلكم على هذا الصعيد " ركن الجزائر باذاعة دمشق ، وسنواصلكم بالاجابة عنها في مثل هذا الموعد ، من كل يوم جمعة .

والله الاجر والعزة للجزائر والنصر للجزائر المكافحة .

بعض نماذج البيانات التي كانت تذاع من قبل صوت الجزائر بدمشق 1960

أرشيف صوت الجزائر بإذاعة دمشق

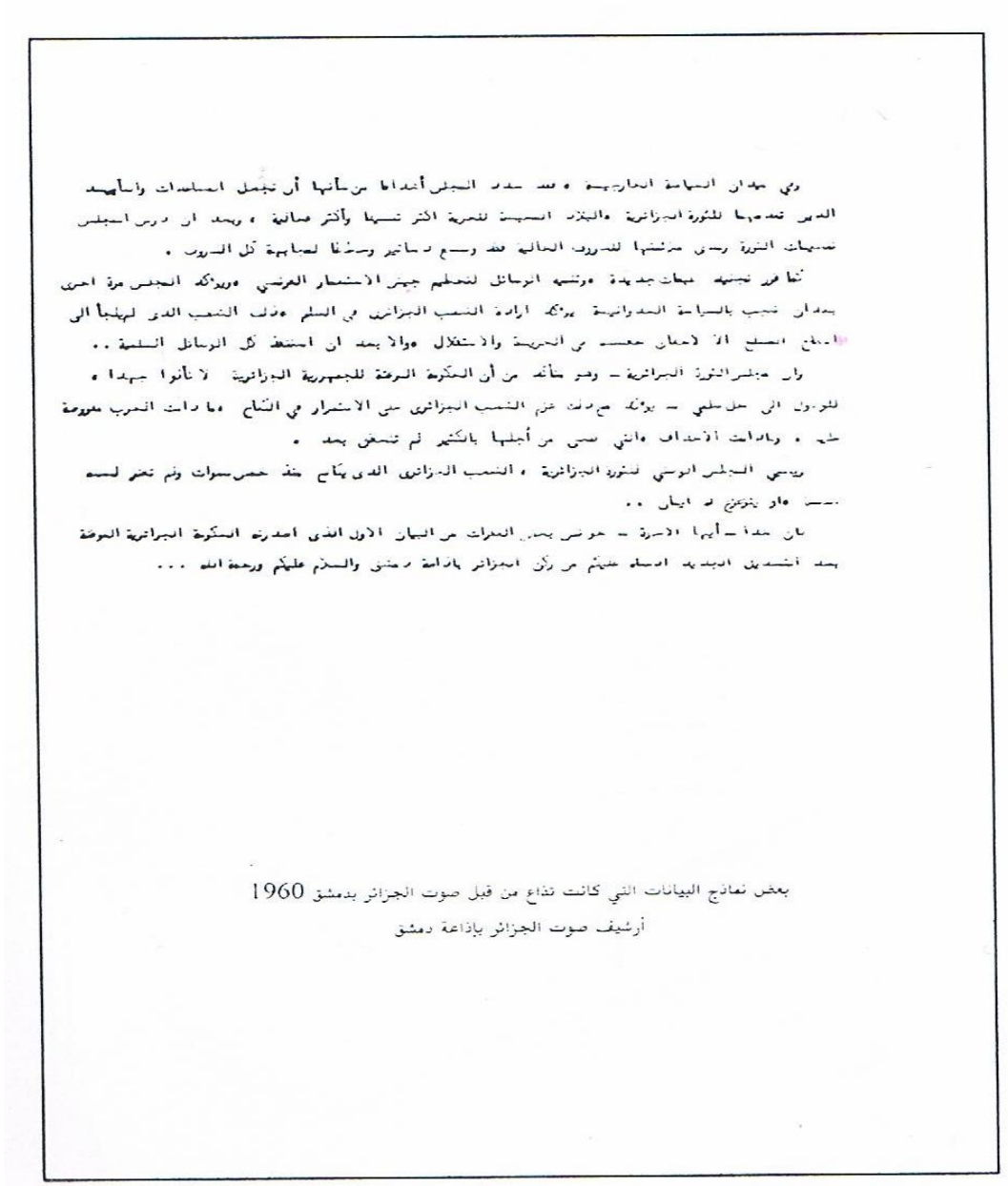

وفي ميدان السياسة الخارجية ، فقد حدد المجلس أهدافا من شأنها أن تجعل المساعدات والمساهمة التي تقدمها للثورة الجزائرية والبلاد العربية الشقيقة للحرية أكثر تنسيقا وأكثر فعالية ، وبعد أن درس المجلس تضحيات الثورة وحتى مرونتها للظروف الحالية فقد وسع دساتير وسطها لصالحة كل الدروس .

كما قرر تجنيد طاقات جديدة وتنشيط الوسائل لتحطيم جيش الاستعمار الفرنسي ، وبذلك المجلس مرة أخرى بميدان تنقيب بالسياسة المدروسة يؤكد إرادة الشعب الجزائري في السلم ، ذلك الشعب الذي لجأ إلى الكفاح المسلح إلا لأجل تحقيق حريته والاستقلال ، ولا يعد أن استنفذ كل الوسائل السلمية ..

وأن مجلس الثورة الجزائرية – وهو مأكد من أن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لا تألوا جهدا ، للوصول إلى حل سلمي – يؤكد مجددا عزم الشعب الجزائري على الاستمرار في الكفاح ، ما دامت الحرب مفروضة عليه ، وما دامت الأهداف التي ضحى من أجلها بالكثير لم تتحقق بعد .

ويحيي المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، الشعب الجزائري الذي يكافح منذ خمس سنوات ولم تفتر همته ، بل يتوهج في كل يوم ..

إن هذا – أيها الأسرة – هو الذي يعتبر المجلات من البيان الأول الذي أصدرته الحكومة الجزائرية المؤقتة بعد أشهرين الجديدة أرسله عليكم من ركن الجزائر بإذاعة دمشق والسلام عليكم ورحمة الله ...

بعض نماذج البيانات التي كانت تذاع من قبل صوت الجزائر بدمشق 1960

أرشيف صوت الجزائر بإذاعة دمشق

الملحق رقم (35) : صور عن الشعارات التي كانت ترفع أثناء التظاهرات الشعبية بإقليم الشمال مساندة لكفاح الجزائر.

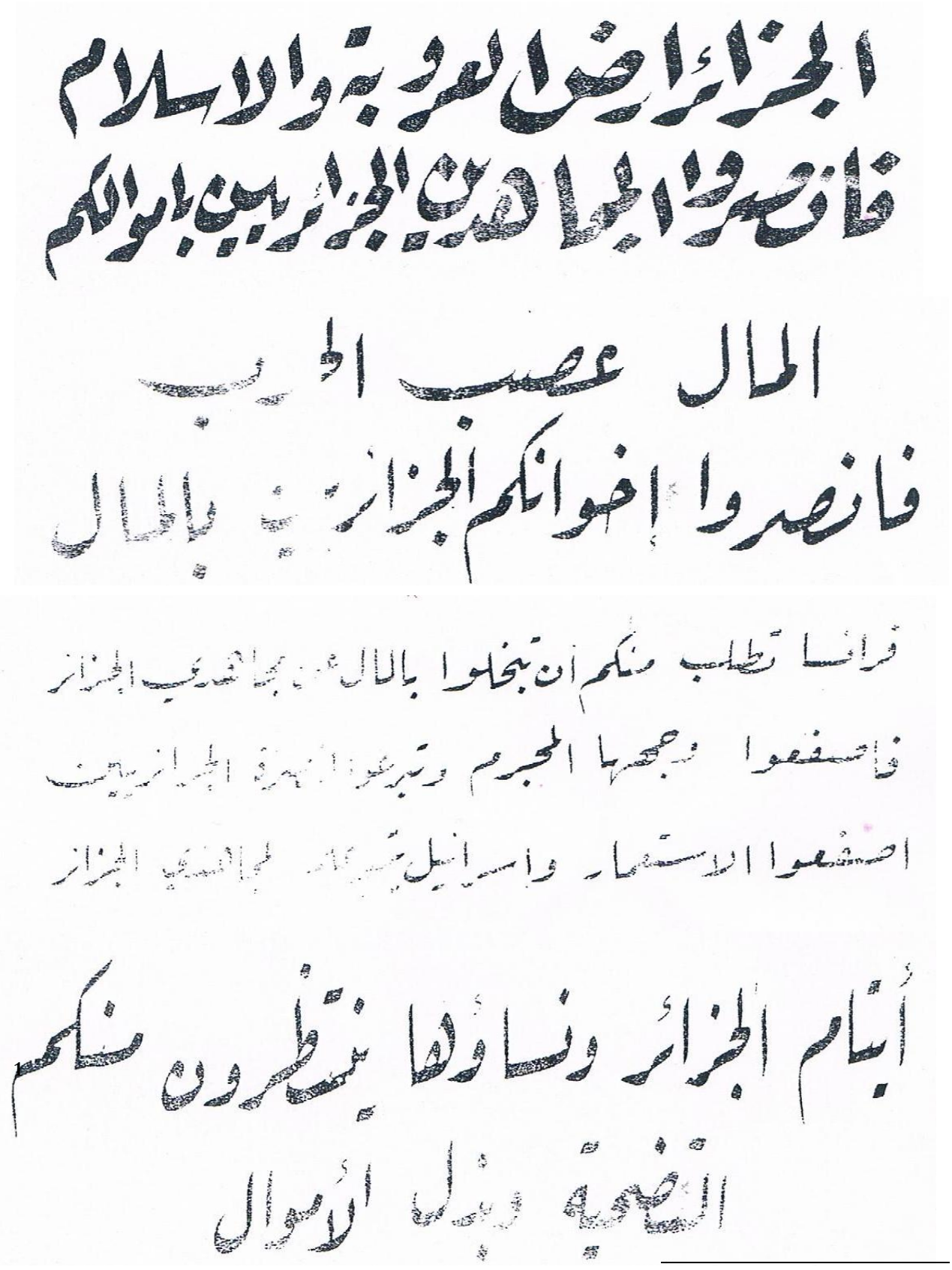

[1] – صالح لمبش: الدعم السوري لثورة التحرير الجزائرية، ص ص 380 ، 383.

الملحق رقم (36) : من مظاهر دعم شعب الجمهورية العربية المتحدة في إقليم الشمال للثورة الجزائرية (مسيرات ، مظاهرات ، تجمعات) [1].

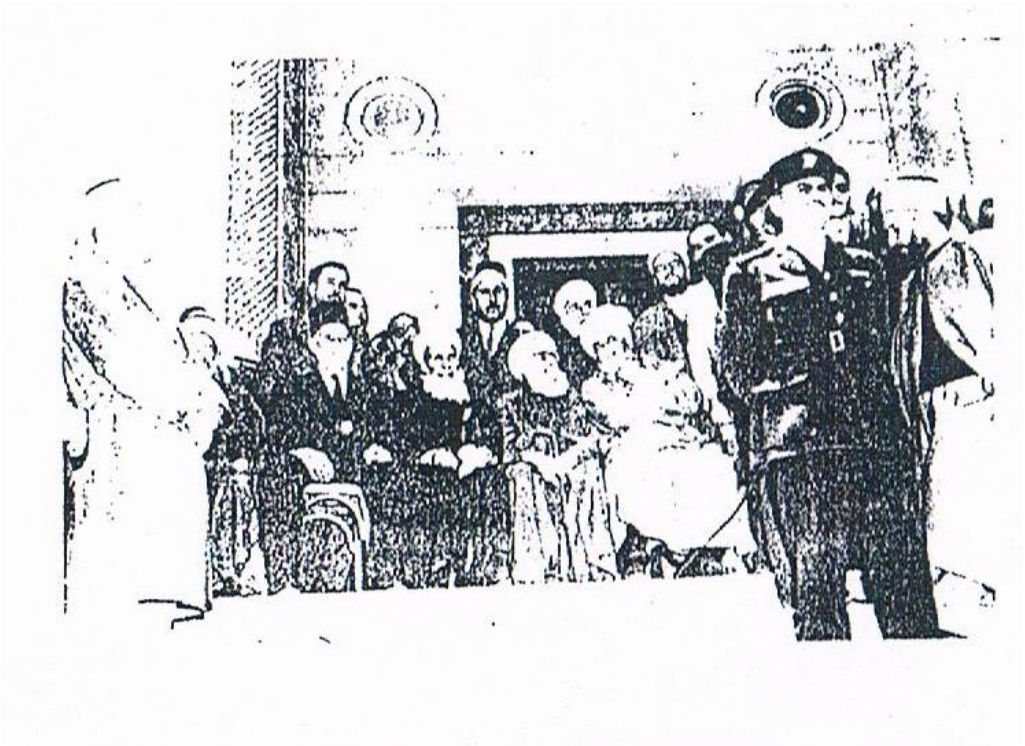

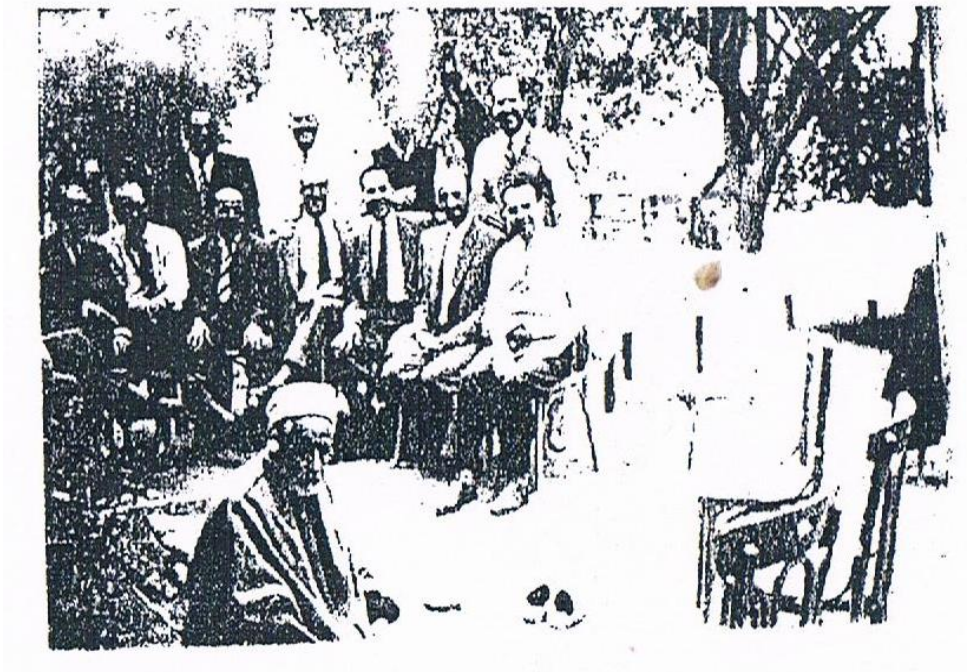

[1] – صالح لمبش: الدعم السوري لثورة التحرير الجزائرية، المرجع السابق ، ص ص 408، 412.

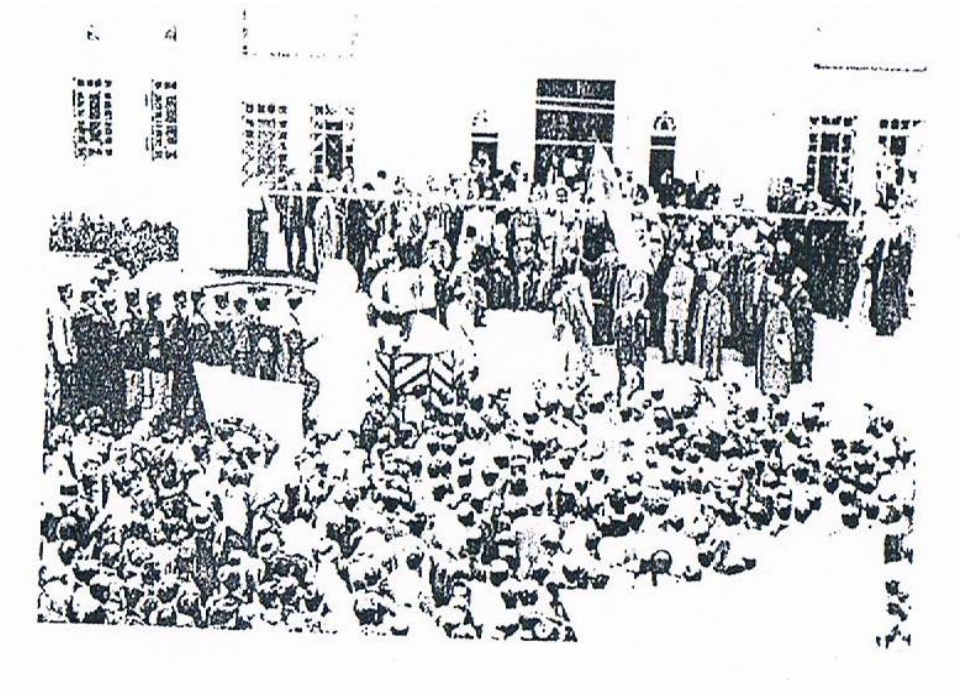

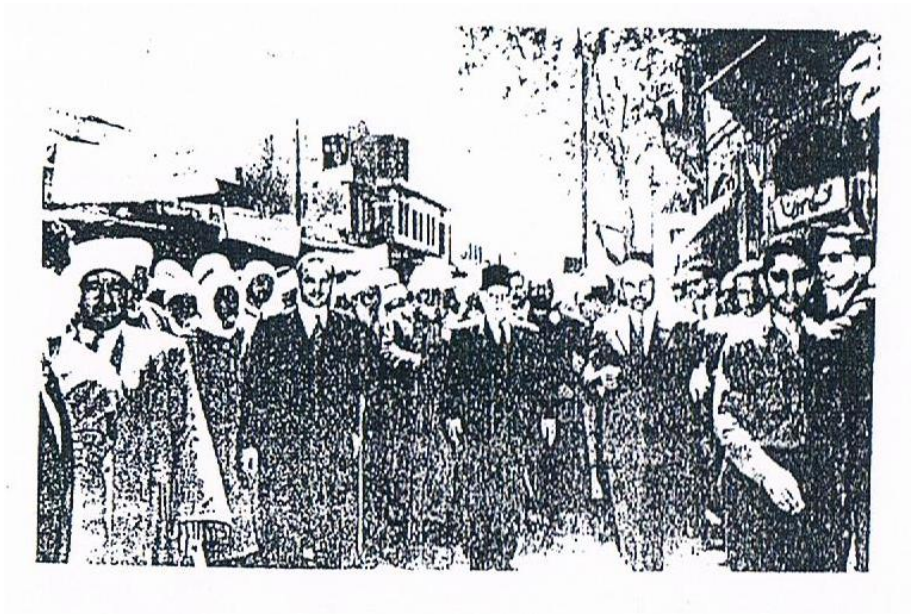

الملحق رقم (37): جدول يوضح إعتراف دول العالم بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.[1]

اسم البلد	تاريخ الاعتراف	طبعة الاعتراف
1 العربية السعودية	20 سبتمبر 1958	قانونية
2 بلغاريا	29 مارس 1961	واقعية
3 الصين الشعبية	22 سبتمبر 1958	قانونية
4 الكونغو	19 فيفري 1961	قانونية
5 كوريا الشمالية	25 سبتمبر 1958	واقعية
6 غانا	10 جويلية 1959	قانونية
7 غينيا	30 سبتمبر 1958	قانونية
	وتأيد في 6 أوت 1959	قانونية
8 أندونيسيا	27 سبتمبر 1958	قانونية
9 العراق	19 سبتمبر 1958	قانونية
10 الأردن	20 سبتمبر 1958	قانونية
11 لبنان	15 جانفي 1959	قانونية
12 ليبيريت	7 جوان 1960	قانونية
13 ليبيا	19 سبتمبر 1958	قانونية
14 مالي	18 فيفري 1961	قانونية
15 مراكش	19 سبتمبر 1958	قانونية
16 منغوليا الشعبية	15 ديسمبر 1958	قانونية
17 ج.ع.م	21 سبتمبر 1958	قانونية
18 السودان	22 سبتمبر 1958	قانونية
19 تشيكوسلوفاكيا	25 مارس 1961	واقعية (44)
	وتأيد في 11 أفريل	
20 توغـــو	17 جوان 1960	واقعية
21 تونس	19 سبتمبر 1958	قانونية
22 الاتحاد السوفياتي	3 أكتوبر 1960	واقعية
23 فياتنام	26 سبتمبر 1958	قانونية
24 اليمن	21 سبتمبر 1959	قانونية
25 يوغوسلافيا	12 جوان 1959	واقعية
	تأيدت في 12 أفريل 1961	واقعية

[1]- محمد بجاوي: الثورة الجزائرية والقانون 1960-1961م، دار الرائد للكتاب، الجزائر: د ، ت ، ص 180.

الملحق رقم (38) تشكيلات الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (G.P.R.A) [1].

التشكلية الأولى (19 سبتمبر 1958م)

فرحات عباس ---------- رئيس الحكومة

كريم بلقاسم ---------- نائب الرئيس ووزير القوات المسلحة

أحمد بن بلة ---------- نائب الرئيس

محمد بوضياف ---------- وزير دولة

حسين آيت أحمد --------وزير دولة

محمد خيضر ---------- وزير دولة

رابح بيطاط ---------- وزير دولة

لخضر بن طوبال ------ وزير الداخلية وفيدرالية فرنسا

عبد الحفيظ بوصوف ----- الاتصالات العامة والمواصلات

محمود الشريف ------ التسليح والتموين

محمد لامين دباغين ----- الشؤون الخارجية

عبد الحميد مهري ------ وزير شؤون شمال افريقيا

أحمد فرنسيس -------- الشؤون الاقتصادية والمالية

محمد يزيد ---------- وزير الاعلام

بن يوسف بن خدة -------- وزير الشؤون الاجتماعية

أحمد توفيق المدني ---------- وزير الشؤون الثقافية

الدكتور الأمين خان ------ كاتب دولة بالداخل

الرائد عمر أوصديق ------ كاتب دولة بالداخل

مصطفى اسطمبولي ------ كاتب دولة بالداخل.

التشكيلة الثانية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (جانفي 1960).

فرحات عباس ---------- رئيس

كريم بلقاسم ---------- نائب الرئيس ووزير الشؤون الخارجية

[1] – صالح بلحاج: المرجع السابق، ص ص 652 ، 654.

أحمد بن بلة ---------- نائب الرئيس

محمد بوضياف ---------- وزير دولة

حسين آيت أحمد ------- وزير دولة

محمد خيضر -------- وزير دولة

رابح بيطاط -------- وزير دولة

محمدي السعيد ------ وزير دولة

لخضر بن طوبال ------- وزير الداخلية وفيدرالية فرنسا

عبد الحفيظ بوصوف ----- وزير التسليح والاتصالات العامة

أحمد فرنسيس ---------- وزير الشؤون المالية والاقتصادية

محمد يزيد ---------- وزير الاعلام

عبد الحميد مهري ------- وزير الشؤون الاجتماعية والثقافية

التشكيلة الثالثة للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (أوت 1961م)

بن يوسف بن خدة ------- رئيس الحكومة ووزير المالية والشؤون الاقتصادية

كريم بلقاسم ------ نائب رئيس الحكومة ووزير الداخلية

أحمد بن بلة ------ نائب رئيس الحكومة

محمد بوضياف ----- نائب رئيس الحكومة

حسين آيت أحمد ----- وزير دولة

محمد خيضر ------ وزير دولة

رابح بيطاط ------ وزير دولة

لخضر بن طوبال ------- وزير دولة

محمدي السعيد ------- وزير دولة

عبد الحفيظ بوصوف ------ وزير التسليح والاتصالات العامة

سعد دحلب ------- وزير الخاجية

محمد يزيد ------- وزير الاعلام (الأخبار).

الملحق رقم (39) : بيان الأسلحة والذخيرة المسلمة لجيش التحرير االوطني من الجمهورية العربية المتحدة (إقليم الجنوب) بتاريخ 26 ماي 1958.[1]

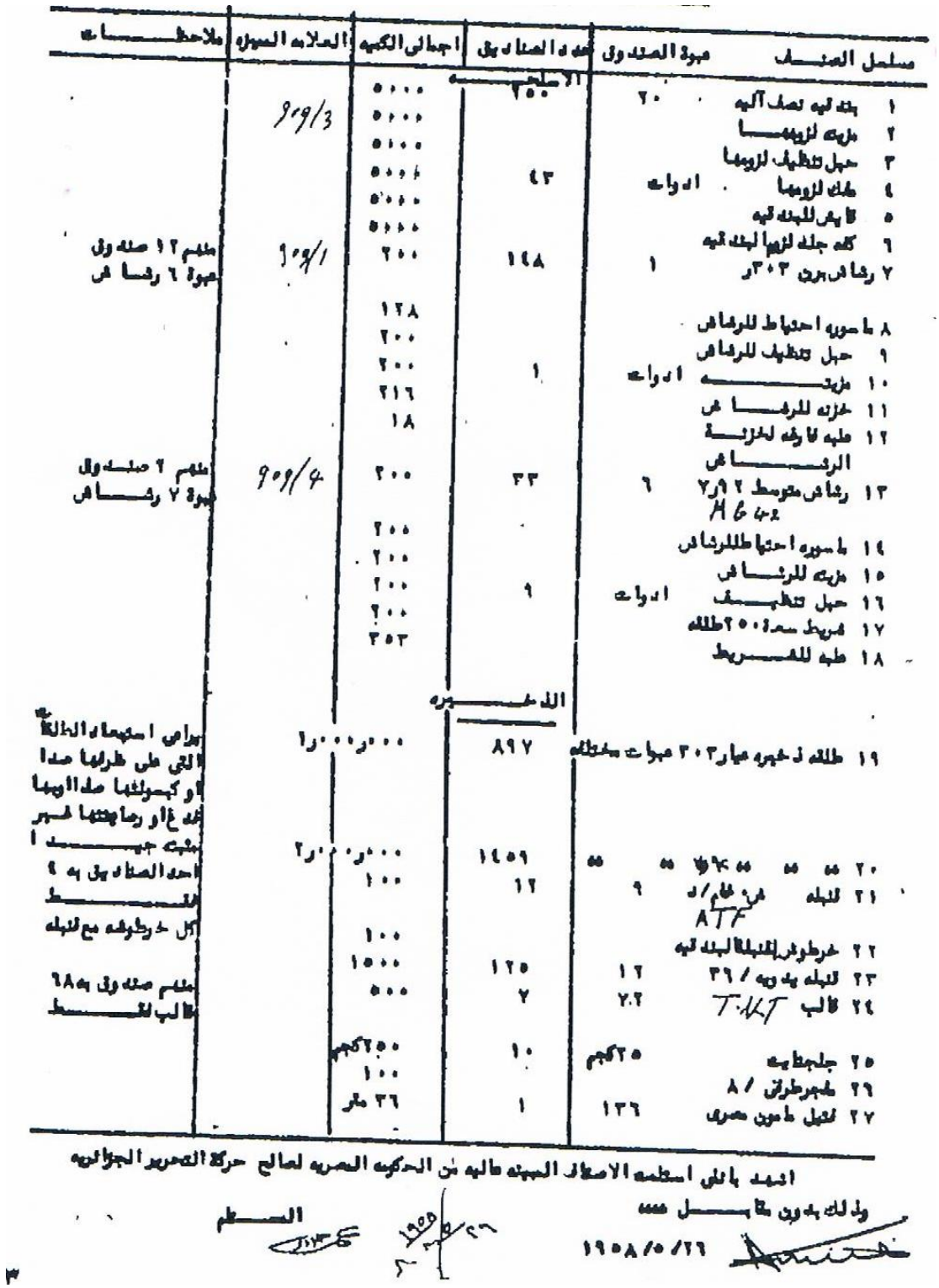

مسلسل الصنف	عبوة الصندوق	عدد الصناديق	اجمالي الكمية	العلامة المميزة	ملاحظات
		الاسلحة			
١ بندقيه نصف آليه	٢٠	٢٥٠	٥٠٠٠	٩٥٩/٣	
٢ مزيت لزيوتها			٥٠٠٠		
٣ حبل تنظيف لزيوتها			٥١٠٠		
٤ طقم لزيوتها	ادوات	٤٣	٥٠٠٤		
٥ قابض للبندقيه			٥٠٠٠		
٦ كفه جلد لزيوتها لبندقيه			٥٠٠٠		
٧ رشاش برن ٣٠٣ر	١	١٤٨	٢٠٠	٩٥٩/١	طقم ١٢ صنف وق عبوة ٦ رشاش
٨ ماسوره احتياط للرشاش			١٢٨		
٩ حبل تنظيف للرشاش			٢٠٠		
١٠ مزيت	ادوات	١	٢٠٠		
١١ خزنه للرشاش			٢١٦		
١٢ علبه قاروفه لخزنة الرشاش			١٨		
١٣ رشاش متوسط ٢ر٩٢ AG42	٦	٣٣	٢٠٠	٩٥٩/٤	طقم ٢ صنف وق عبوة ٧ رشاش
١٤ ماسوره احتياط للرشاش			٢٠٥		
١٥ مزيت للرشاش			٢٠٠		
١٦ حبل تنظيف	ادوات	٩	٢٠٠		
١٧ مسدس ٢٠٠ طلقه			٢٠٠		
١٨ علبه للمسدس			٢٥٣		
		الذخيره			
١٩ طلقه ذخيره عيار ٣٠٣ عبوات مختلفه		٨٩٧	١٠٠٠ر١		براءي استعمال الطلقا التي على ظرفها صدا او كسولتها صدا اوبها خدوش او رصاصتها غير مثبته جيدا احد الصناديق به ٩ قطع
٢٠ " " " " " "	"	١٤٥٩	٠٠٠ر٠٠٠ر٢		
٢١ لبله فرنجام د/ ATF	٩	١٢	١٠٠		
٢٢ خرطوش لبلبة لبندقيه			١٠٠		
٢٣ لبله يدويه ٣٦/	١٢	١٢٥	١٥٠٠		
٢٤ قالب T.K.T	٢٠٢	٧	٥٠٠		طقم صنف وق به ٦٨ قالب للقطع
٢٥ جلجنايت	٢٥كجم	١٠	٢٥٠كجم		
٢٦ مفجرطرقي ٨/			١٠٠		
٢٧ لتيل ماجون مصري	١٣٦	١	٣٦ متر		

اشهد بان اسلحه الاصناف المبينه طالبه من الحكومه المصريه لصالح حركة التحرير الجزائريه

وذلك بدون مقابل

القسطنطينة ١٩٥٨/٥/٢٦

القسطنطينة ١٩٥٨/٥/٢٦

[1]- فتحي الديب، المصدر السابق، ص 693.

الملحق رقم (40): وثيقة تسليم جيش التحرير الوطني كمية من الأسلحة والذخيرة من إقليم الجنوب بتاريخ 10 أوت 1959م يظهر عليها توقيع المستلم عمار عرعار خميس[1].

كشف

بيان الاسلحة والذخيرة المسلمة لحكومة جيش التحرير الجزائري

أسم الصنف	الوحدة	الكمية
طوربيد منجالسور صاج طول 1/4 متر معبأ	عدد	٢٧٠٠
لتيل أسنان	متر	٢٠٠٠
مفجر طرقي / ٨	عدد	٢٧٠٠
صندوق خشب	عدد	٣
فقط سبعة آلاف وأربعمائة وثلاثة لاغير		٧٤٠٣

أستلمت أنا عرعار خميس مندوبا عن حكومة الجزائر المؤقتة الاصناف الموضحة عاليه من حكومة الجمهورية العربية المتحدة لصالح الكفاح الجزائري دون مقابل .

٥٩/٦/١٠

[1] – فتحي الديب: المصدر السابق ، ص 712.

الملحق رقم (41) : بيان كمية الأسلحة والذخيرة المسلمة لجيش التحرير الوطني بتاريخ 13 نوفمبر 1958م من إقليم الجنوب[1].

بيان الشحنه

عدد	صنف
١٦٥٠	لغم مضاد للدبابات ٥
١٣٥٠	لغم مضاد للدبابات ٧
٥٠٠	لغم للاشخاص ٥
١٢٠٤	قالب O,M,O ت.ن.ت
٣٥٠	مشعل طرق شد وضغط
٣٥٠	علبة كبريت هواء مأمون
٦٢٥	كيلوا جرام جلجنايت
٦٠	طلقة اشارة حمراء ١
٦٠	طلقة اشارة خضراء ١
٢٠٠	محبس الغام قصير
١٣١	قصافه سلك شائك معزوله
٣٥٠	قصافة سلك شائك بدون سير عازله
٥٠٠	صاروخ ٨٣ بلندسيد ش.ف
٣٠	طبنجة اشارة عيار ١
٢٠	سلاح قاذف ص/د
٨٠	حماله للقاذف
٢٠,٠٠٠	متر فتيل مفجر
١,٠٠٠	متر فتيل امان
١,٥٠٠	طوربيد بنجالور
٣٥٠	بطانيه صوف لعبور الاسلاك المكهربه
٦٠٠	شيكارة رمل
٣,٥٠٠	شوكة كشيت
١٥٠	محبس الغام طويل

[1]- فتحي الديب : المصدر السابق، ص 403.

الملحق رقم (42) : قائمة السفن التي احتجزتها فرنسا ما بين 1958– 1961م[1].

اسم السفينة	تاريخ احتجازها
سلوفينجا (يوغسلافية)	18 جانفي 1958م
غرانيتا (دانماركية)	23 ديسمبر 1958م
ليدسي (تشيكوسلوفاكية)	1 افريل 1959م
موني كازينو (بولونية)	جويلية 1959م
بيلياق (المانية)	5 نوفمبر 1959م
بجيس بوش (هولندية)	12 ديسمبر 1959م
ريجيكا (يوغسلافية)	3 افريل 1960م
لاس بالماس(ألمانية)	9 جوان 1960م
سربيجا (يوغسلافية)	5 جوان 1960م
باخرة ايطالية متجهة نحو تونس	21 ديسمبر 1960م
باخرة يوغسلافية أخرى	29 ديسمبر 1960م

[1] – وهيبة سعيدي: المرجع السابق، ص 122.

الملحق رقم (43) : بيان شحنة الأسلحة المسلمة لجيش التحرير الوطني من طرف الجمهورية العربية المتحدة (إقليم الجنوب) بتاريخ 03 ماي 1959م[1].

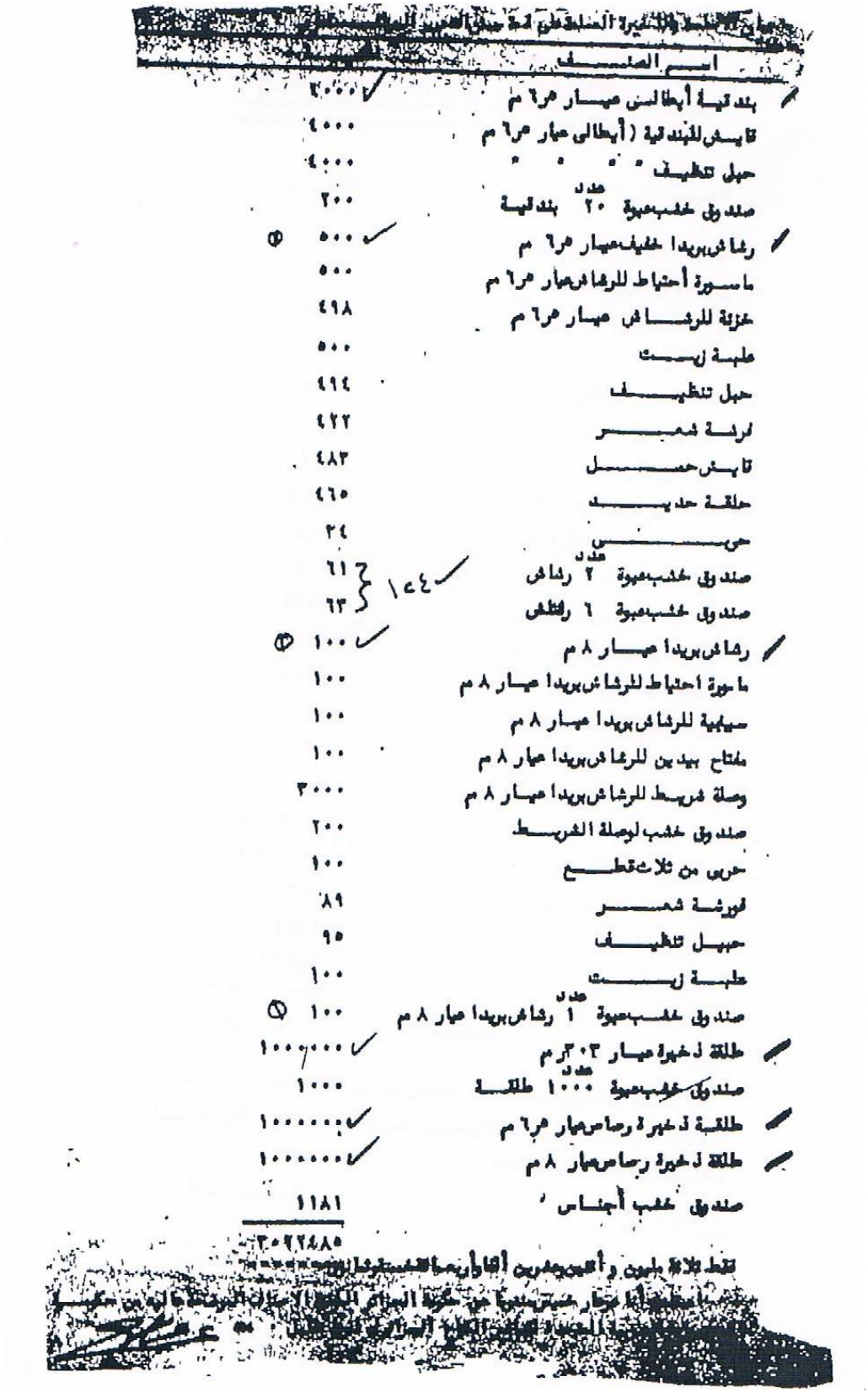

اسم الصنف	
بندقية أبطالس عيار ٧ر٦ م	٢٠٠٠
تابش للبندقية (أبطالي عيار ٧ر٦ م	٤٠٠٠
حبل تنظيف " " " "	٤٠٠٠
صندوق خشب معبوة ٢٠ عدد بندقية	٢٠٠
رشاش بريدا خفيف عيار ٧ر٦ م	٥٠٠
ماسورة أحتياط للرشاش عيار ٧ر٦ م	٥٠٠
خزنة للرشاش عيار ٧ر٦ م	٤٩٨
علبة زيت	٥٠٠
حبل تنظيف	٤٩٤
فرشة شعر	٤٢٢
تابش حمل	٤٨٢
حلقة حديد	٤٦٥
حرس	٢٤
صندوق خشب معبوة ٢ عدد رشاش	٦١
صندوق خشب معبوة ٦ رشاش	٦٣
رشاش بريدا عيار ٨ م	١٠٠
ماسورة احتياط للرشاش بريدا عيار ٨ م	١٠٠
سيابة للرشاش بريدا عيار ٨ م	١٠٠
مفتاح بيدين للرشاش بريدا عيار ٨ م	١٠٠
وصلة شريط للرشاش بريدا عيار ٨ م	٣٠٠٠
صندوق خشب لوصلة الشريط	٢٠٠
حرس من ثلاث قطع	١٠٠
فرشة شعر	٨٩
حبل تنظيف	٩٥
علبة زيت	١٠٠
صندوق خشب معبوة ١ عدد رشاش بريدا عيار ٨ م	١٠٠
طلقة ذخيرة عيار ٣٠٣ ر م	١٠٠٫٠٠٠
صندوق خشب معبوة ١٠٠٠ عدد طلقة	١٠٠٠
طلقة ذخيرة رصاص عيار ٧ر٦ م	١٠٠٠٠٠٠
طلقة ذخيرة رصاص عيار ٨ م	١٠٠٠٠٠٠
صندوق خشب أجناس	١١٨١
	٣٠٩٢٨٨٥

[1] – فتحي الديب: المصدر السابق، ص 708-709.

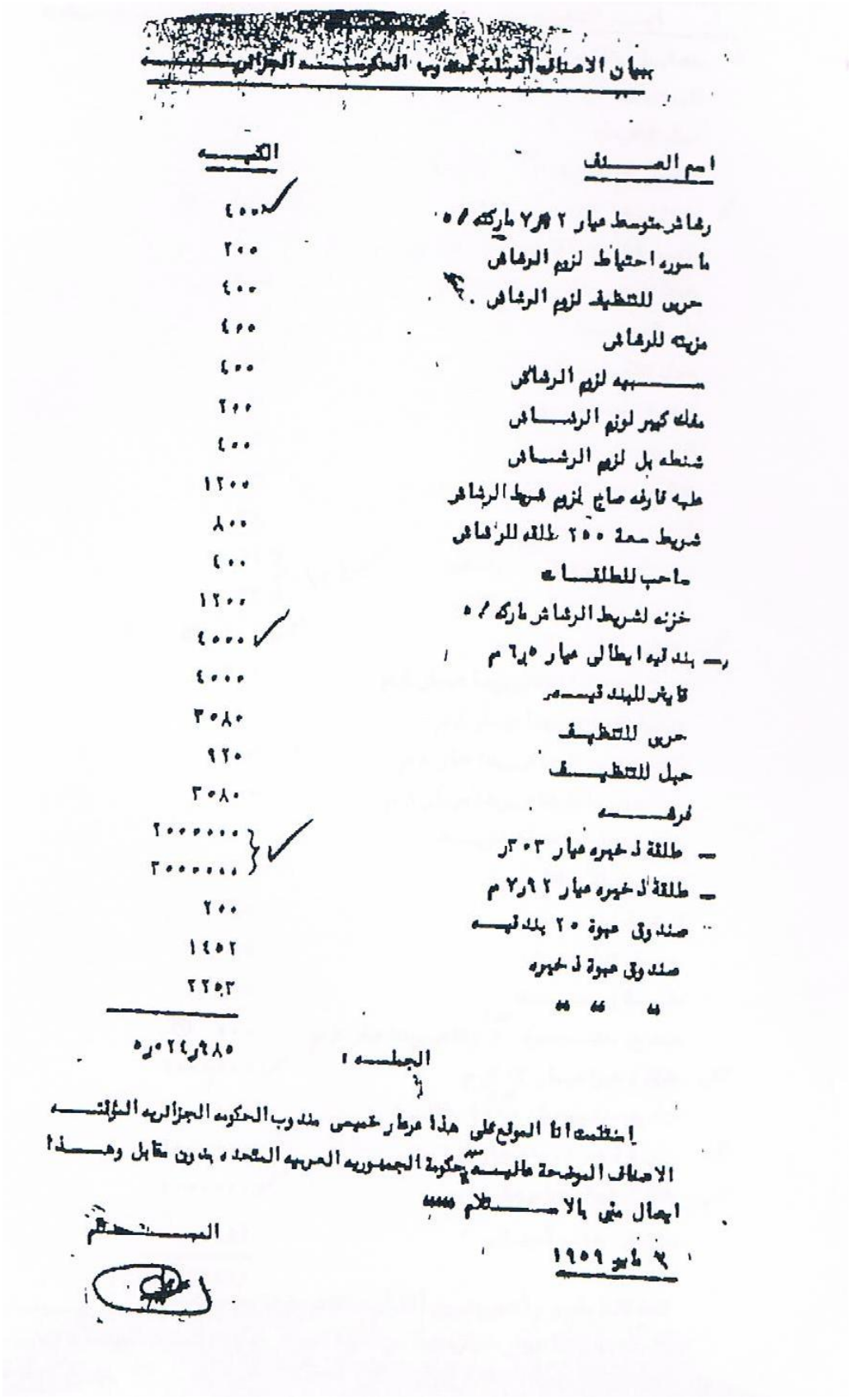

بيان الاصناف المرسلة من مندوب الحكومة الجزائرية

اسم الصنف	الكمية
رشاش متوسط عيار ٢ ر٧ ماركة ٥٠	٤٠٠
ماسورة احتياط لزوم الرشاش	٢٠٠
حزين للتنظيف لزوم الرشاش	٤٠٠
مزيته للرشاش	٤٠٠
سبهه لزوم الرشاش	٤٠٠
مفك كبير لزوم الرشاش	٢٠٠
شنطه بل لزوم الرشاش	٤٠٠
طبه فارغه صاج لزوم شريط الرشاش	١٢٠٠
شريط سعة ٢٥٠ طلقه للرشاش	٨٠٠
صاحب للطلقات	٤٠٠
خزنه لشريط الرشاش ماركة ٥٠	١٢٠٠
بندقيه ايطالي عيار ٥ر٦ م	٤٠٠٠
قابض للبندقيه	٤٠٠٠
حزين للتنظيف	٣٠٨٠
حبل للتنظيف	٩٢٠
فرشه	٣٠٨٠
طلقة ذخيره عيار ٣٠٣ ر	٢٠٠٠٠٠٠
طلقة ذخيره عيار ٧ر٩٢ م	٢٠٠٠٠٠٠
صندوق عبوة ٢٠ بندقيه	٢٠٠
صندوق عبوة ذخيره	١٤٥٢
" " "	٢٢٥٣
	٥٠٢٤ر٩٨٥

الجلسه :

استلمت انا الموقع على هذا عربة خمسين مندوب الحكومه الجزائريه المؤقته الاصناف الموضحة عاليه من حكومة الجمهوريه العربيه المتحده بدون مقابل وهذا ايصال مني بالاستلام

٢ مايو ١٩٥٩

المستلم

بيبلوغرافية البحث

– القرآن الكريم برواية ورش.

أولاً: المصادر الأرشيفية:

أ– الأرشيف الوطني:

✓ بالعربية:

1– التصريح الذي ألقاه فرحات عباس يوم 26 سبتمبر 1958م باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، الوثيقة 002/ الملف 03/ العلبة 033.

2– أرشيف الحكومة الجزائرية المؤقتة، وثيقة 3/ الملف 11/ العلبة 6/ 2G1 ، 22 سبتمبر 1958م.

3– تقرير عثمان سعدي موجه إلى لجنة التنسيق والتنفيذ ، فيه انكار تصرفات بعض رجال الوفد الخارجي للثورة: القاهرة، 9/8/ 1958م، وثيقة لدى الباحثة.

✓ بالفرنسية:

1-L'orgnisation Du Ministere Des Affaires Etrangères Du G.P.R.A, 2G1/6/13/2.

2- C.C.E – Rappirt concernant les contacts qui ont eu bieu entre reprèsentants français et F.L.N à l'mntention de la rèunion du C.N.R.A qui doit avoir lieu le 20 Aout 1957 du caire, 2G1/8/2/1/

3 - Ministère des affaires étrangères du gouvernement intérimaire, 5/11/1958, 6G1/6/4/10

ب– أرشيف جامعة الدول العربية:

1– جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، إدارة السكرتاريه: مضابط جلسات دور الاجتماع العادي الـ 29 لمجلس جامعة الدول العربية، 31 مارس إلى 9 سبتمبر 1958م.

2– جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، إدارة السكرتاريه: مضابط جلسات دور الاجتماع العادي الـ 30 لمجلس جامعة الدول العربية، 01 إلى 18 اكتوبر 1958م.

3– جامعة الدول العربية: مضابط جلسات دور الاجتماع العادي الـ 31 لمجلس جامعة الدول العربية، 2 مارس 1959م.

4– جامعة الدول العربية: مضابط جلسات دور الإجتماع العادي الـ 31 لمجلس جامعة الدول العربية، 21 مارس 1959م.

5– جامعة الدول العربية: مضابط جلسات دور الاجتماع العادي الـ 32 لمجلس جامعة الدول العربية، من 01 سبتمبر 1959م إلى 29 فيفري 1960م.

6- جامعة الدول العربية، الأمانة العامة: مضابط جلسات دور الاجتماع العادي الـ 34 لمجلس جامعة الدول العربية من 1 سبتمبر 1960- 28 فيفري 1961م

7- دستور الجمهورية العربية المتحدة، الجريدة الرسمية للجمهورية العربية المتحدة، ع(1)، 13 مارس 1958م.

ثانياً- الشهادات المسجلة:

1 - حافظ (أمين): شاهد على العصر الرئيس السوري الأسبق أمين الحافظ ، قناة الجزيرة، الحلقات: (1، 4، 6 8) ، فيديو مصور لدى الباحثة.

2 – النحلاوي (عبد الكريم) : قائد الانقلاب على الوحدة، برنامج شاهد على العصر، قناة الجزيرة، الحلقات: (1، 2، 3، 4، 8، 9، 10) فيديو مصور لدى الباحثة.

3- أبو صالح (أبو صالح): شاهد على العصر ، قناة الجزيرة، الحلقات: (ح 1)و (ح2)، (ح3)، (ح5)، سبتمبر 2002م، فيديو مصور لدى الباحثة.

4- كلمة "عبد الناصر" بميدان الجمهورية بالقاهرة بشأن الانفصال يوم 29 سبتمبر 1961م فيديو مصور لدى الباحثة.

5- شهادة "علي هارون": دماء على نهر السين ، قناة الجزيرة الوثائقية بقطر، شريط بث يوم الخميس 18 اكتوبر 2018م على الساعة 08:00.

6- خطاب "جمال عبد الناصر" في مجلس الأمة المصري عقب الإعلان عن قيام الوحدة، يوم 5 فيفري 1958م فيديو مصور لدى الباحثة.

7- خطاب "جمال عبد الناصر" يوم الإعلان عن قيام الجمهورية العربية المتحدة بدمشق ، (24 فيفري 1958م) فيديو مصور لدى الباحثة.

ثالثاً: المصادر العربية:

1- الإبراهيمي (محمد البشير): آثار الإمام محمد البشيرالإبراهيمي ، تقديم: محمد طالب الإبراهيمي، (ط 1)، (ج5) دار الغرب الإسلامي، بيروت: 1997م.

2- إمام (عبد الله): سامي شرف يتحدث لعبد الله إمام، عبد الناصر كيف حكم مصر؟، (د، ط)، (د، ن).

3- إمام (عبد الله): صلاح نصر يتذكر(الثورة، المخابرات، النكسة)، (د،ط)، دار الخيال، القاهرة:1999م.

4- أمقران (عبد الحفيظ): مذكرات من مسيرة النضال والجهاد، (د،ط)، دارالأمة للطباعة والنشر، الجزائر: 2010م.

5- البزري (عفيف): سوريا جزيرة الحرية الخضراء ، (د، ط)، (د، ن).

6- بكداش (خالد): خالد بكداش يتحدث: إعداد: عماد نداف، (ط1)، بيروت: 1997م.

7- بليل (نصوح): صاحفة وسياسة سوريا في القرن العشرين، (ط2)، رياض الريس للكتب والنشر، 2001م.

8- بن بلة (أحمد): مذكرات بن بلة ، ترجمة: عفيف الأخضر، دار الآداب، بيروت، (د،ت).

9- براهيمي (عبد الحميد) : في أصل الأزمة الجزائرية 1958- 1998، (ط 1)، مركز درسات الوحدة العربية بيروت: 2001م.

10- البغدادي (عبد اللطيف): مذكرات عبد اللطيف البغدادي ، (ج 1)، و(ج2)، (د، ط)، المكتب المصري الحديث، القاهرة، (د، ت).

11- بن جديد (الشاذلي): مذكرات الشاذلي بن جديد 1929- 1979، (ج 1)، (د،ط)، دار القصبة للنشر الجزائر: 2011م.

12- الجمالي (محمد فاضل): صفحات من تاريخنا المعاصر، (ط1)، دار سعاد الصباح، الكويت: 1993م.

13- جمعة (سامي): أوراق من دفتر الوطن 1946- 1961م، تقديم: مصطفى طلاس، (ط 1)، دار طلاس دمشق، 2000م.

14- جمعية الأدباء المصريين: مع الثورة الجزائرية القاهرة 1958، تقد: يوسف السباعي، مر: عبد الرزاق قسوم (ط1)، عالم الأفكار للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر، 2007م.

15- الدواليبي (معروف) : مذكرات معروف الدواليبي ، إعداد: عبد القدوس أبو صالح، تحر ير: محمد علي الهاشمي العبيكان للنشر، الرياض، (د،ت).

16- الديب (فتحي): عبد الناصر وثورة الجزائر، (ط2)، دار المستقبل العربي، القاهر: 1990م.

17- محمد حسنين هيكل: حرب الثلاثين سنة، الانفجار 1967، (د، ط)، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة (د، ت).

18- هيكل (محمد حسنين) : حرب الثلاثين سنة ، (ج 1)، سنوات الغليان ، (ط 1)، القاهرة: مؤسسة الأهرام 1988م.

19- هيكل (محمد حسنين): لمصر لا لعبد الناصر، (ط1)، مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع، القاهرة: 1987م.

20- هيكل (محمد حسنين) : العروش والجيوش قراءة في يوميات الحرب ، (ج 1)، (ط 7)، دار الشروق، القاهرة: 2002م.

21- زاهر الدين (عبد الكريم): مذكراتي عن فترة الانفصال في سورية، (ط1)، د، ن، بيروت: 1968م.

22- الزبيري (محمد العربي) : تاريخ الجزائر المعاصر ، (ج 2)، (د، ط)، منشورات اتحاد كتاب العرب، دمشق 1999م.

23- زكريا (غسان): السلطان الأحمر، (ط1)، دار أرادوس للنشر، لندن: 1991م.

24- زروال (محمد): اللمامشة في الثورة – دراسة، (ج2)، (د،ط)، دار هومة، الجزائر، 2003م.

25- حداد (غسان محمد رشاد): من تاريخ سوريا المعاصر (1946- 1966م)، (ط1)، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، عمان، 2001م.

26- الحوراني (أكرم): مذكرات أكرم الحوراني، (ج4)، (د،ط)، منشورات مكتبة مدبولي، (د، ت).

27- آيت حمو (الطاهر): رجال صنعوا التاريخ، لقاء مع الرئيس بن يوسف بن خدة ، (د،ط)، الدار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر: 2011م.

28- حسن علي (كمال): مشاوير العمر: (ط2)، دار الشروق، القاهرة: 1994م.

29- طلاس (مصطفى) : مرآة حياتي 1948 - 1958، (ج 1)، (ط 7)، طلاس للدراسات والترجمة والنشر دمشق: 2006م.

30- طلاس (مصطفى) : مرآة حياتي 1958 – 1968، (ج2)، (ط7)، دار طلاس للدرسات والترجمة والنشر دمشق: 2006م.

31- كامل (رشاد): الصحافة والثورة ذكريات ومذكرات، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة: 2004م.

32- كافي (علي): مذكرات الرئيس علي كافي، (ط2)، دار القصبة للنشر، الجزائر: 2011م،

33- كشك (محمد جلال): ثورة يوليو الأمريكية، مطابع الزهراء للإعلام العربي، القاهرة: 1988م.

34- مالك (رضا): الجزائر في إيفيان، تاريخ المفاوضات السرية 1956- 1962م، ترجمة: فارس غصوب، (ط 1) دار الفارابي، بيروت: 2003م.

35- المدني (أحمد توفيق): حياة كفاح (مذكرات)، ق(2)، في الجزائر 1925- 1954، (د،ط)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، (د، ت).

36- المدني (أحمد توفيق) : حياة كفاح مع ركب الثورة التحريرية ، (ج3)، (د،ط)، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982م.

37- محاضر جلسات مباحثات الوحدة: مارس – افريل 1963، (د، ط)، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة (د، ت).

38- معروف (محمد): أيام عشتها 1949 – 1969، (ط1)، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت: 2003م.

39- المشيرقي (الهادي ابراهيم): قصتي مع ثورة المليون شهيد ، (د،ط) ، الجزائر: دار الأمة، 2010م.

40- بن نبي (مالك): الصراع الفكري في البلاد المستعمرة، (د، ط)، دمشق: دار الفكر، 1981م

41- أبو النور(عبد المحسن): الحقيقة عن ثورة يوليو، (د، ط)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2002م.

42- السادات (أنور): قصة الوحدة العربية، (د، ط)، دار الهلال: القاهرة، (د، ت).

43- سعد الدين (عدنان): الإخوان المسلمون في سوريا، مذكرات وذكريات من رحيل الشيشكلي إلى الانفصال 1954- 1963م، (ط1)، مكتبة مدبولي، القاهرة: 2010م.

44- السعيد (نوري): مذكرات نوري السعيد، (ط2)، الدار العربية للموسوعات، 1987م.

45– عبد الكريم (أحمد): أضواء على تجربة الوحدة، (ط2)، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق: 1991م.

46- عبد الناصر (عبد الناصر): فلسفة الثورة، (د، ط)، (د، ن).

47- عكاشة (ثروت): مذكراتي في السياسة والثقافة، (ط3)، دار الشروق، القاهرة: 2000م.

48- عمران (محمد): تجربتي في الثورة، (د،ط)، (د،ن).
49- العظم (خالد): مذكرات خالد العظم، (مج1)، (ط3)، الدار المتحدة للنشر، 1972م.
50- العظم (خالد): مذكرات خالد العظم، (مج 2)، (ط2)، الدار المتحدة للنشر، بيروت: 1972م.
51- العظم (خالد): مذكرات خالد العظم، (مج 3)، (ط2)، الدار المتحدة للنشر، بيروت: 1973م.
52- عفلق (ميشيل): في سبيل البعث، (ج2)، (د، ط)، (د، ن).
53- العظمة (بشير): جيل الهزيمة، مذكرات بشير العظمة: (ط1)، رياض الريس للكتب والنشر، لندن: 1991م.
54- فايق (محمد): عبد الناصر والثورة الإفريقية، (د،ط)، دار الوحدة للطباعة والنشر، بيروت: 1984م.
55- الصيد (محمد عثمان): مذكرات محمد عثمان الصيد (محطات من تاريخ ليبيا)، إعداد: طلحة جبريل، (ط 1) النجاح الجديدة، الدار البيضاء: 1996م.
56- قنديل (حمدي): عشت مرتين، مذكرات حمدي قنديل، (د،ط)، جريدة الشروق، 2014م.
57- رياض (محمود) : مذكرات محمود رياض (1948- 1978)، (ط 2)، دار المستقبل العربي، القاهرة: 1985م.
58- بورقعة (لخضر): مذكرات الرئد لخضر بورقعة ، شاهد على اغتيال الثورة، تحر ير: صادق بخوش، تقد يم: سعد الدين الشاذلي، (ط2)، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر: 2000م.
59- رضوان (فتحي): 72 شهراً مع عبد الناصر، (ط2)، دار الحرية للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة: 1986م.
60- شعيبي (فوزي): شاهد من المخابرات السورية 1955- 1968، (ط 1)، رياض الريس للكتب والنشر بيروت، 2008م.
61- شرف (سامي): سنوات مع عبد الناصر، (ج1)، (د، ن).
62- شرف الدين (رسلان): خمسون عاما على الشيوعيين في الشرق الأوسط 1924- 1974،(د، ط)، دار البراق، تونس: 1988م.
63- ثابت (عادل): عبد الناصر ... والذين غدروا به، (د، ط)، مطبوعات أخبار اليوم، القاهرة: 1997م.
64- بن خدة (بن يوسف) : اتفاقيات ايفيان، تعريب: لحسن زغدار، محل العين جبائلي، مر اجعة: عبد الحكيم بن الشيخ حسين،(د،ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986م.
65- بن خدة (بن يوسف) : جذور أول نوفمبر 1954م، ترجمة: مسعود حاج مسعود، (ط 2)، الشاطبية للنشر والتوزيع، الجزائر: 2012م.

رابعاً: المصادر الأجنبية المعربة:

1- أوساريس (بول) : شهادتي حول التعذيب، مصالح خاصة ، ترجمة: مصطفى فرحات، (د،ط)، دار المعرفة الجزائر، 2008م.
2- بول سارتر (جان): عارنا في الجزائر، (د، ط)، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، د، ت.

3- ديغول (شارل): مذكرات ديغول (الأمل) (1958- 1962م)، ترجمة، سموحي فوق العادة، مر اجعة: أحمد عويدات، (ط1)، منشورات عويدات، بيروت: 1971م.

4- لونغ (أوليفيي): الملف السري- اتفاقيات إيفيان، تقديم: ماكس بوتيتبيير، ترجمة، خليل أوذاينية، (د،ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012م.

5- مائير (جولدا): اعترافات غولدا مائير ، ترجمة: عزيز عزمي، (د، ط)، دار التعاون للطبع والنشر، القاهرة، (د، ت).

6- نانتج (أنتوني): ناصر، ترجمة، شاكر ابراهيم سعد، (ط2)، مكتبة مدبولي، القاهرة: 1993م.

7- سيكوتوري (أحمد): تجربة الثورة في غينيا.. الحاضر والمستقبل، ترجمة: نور الدين الزراري، (د، ط)، دار التحرير للطبع والنشر، القاهر، (د، ت).

8- سيل (باتريك): الصراع على سوريا دراسة للسياسة العربية بعد الحرب 1945- 1958، (د،ط)، (د، ن).

9- فرجيس (جاك): محاكمة الاستعمار، ترجمة، ميشال سطوف، مر واش، سمير سطوف، منشورات anep الجزائر: 2007م.

10- روبرتسون (جيمس): السودان من الحكم البريطاني المباشر إلى فجر الاستقلال، تعريب: مصطفى عابدين الخانجي، (ط1)، دار الجيل، بيروت: 1996م.

11- تشرشل (ونستون): مذكرات تشرشل، (ج2)، دار المعرفة للطباعة والنشر، بغداد، (د،ت).

12- بن غريون(دافيد): يوميات الحرب 1947- 1948، ترجمة: سمير جبور، مراجعة وتقديم: صبري جريس، (ط1)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت: 1993م.

خامساً: المراجع العربية:

1- إبراهيم وآخرون (سعد الدين): مصر في ربع قرن (1952- 1977م)، (ط1)، معهد الإنماء العربي، بيروت: 1988م.

2- إمام (عبد الله): الناصرية دراسة في فكر جمال عبد الناصر، تقد: ضياء الدين داود، (د، ط)، دار الشعب القاهرة: 1971م.

3- أزغيدي (محمد لحسن): مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية ، (د،ط)، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1989م.

4- أسعد (زهور) ثورة العلم من ابن خلدون إلى ابن باديس، (د،ط)، دار هومة، الجزائر: 2012م.

5- باروت (محمد جمال): تلخيص وعرض كتاب حركة القوميين العرب ، (د، ط)، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الدائرة الثقافية المركزية، 2007م.

6- بجاوي (محمد): الثورة الجزائرية والقانون 1960-1961م، دار الرائد للكتاب، الجزائر: (د، ت).

7- بزيان (سعدي): جرائم موريس بابون ضد المهاجرين الجزائريين، (ط2)، ثالة، الجزائر، 2009م.

8- بزيان (سعدي): جرائم فرنسا في الجزائر، (د،ط)، دار هومة، الجزائر: 2009م.
9- بلحاج (صالح): تاريخ الثورة الجزائرية، (د،ط)، دار الكتاب الحديث، القاهرة: 2010م.
10- بلغيث (محمد الأمين): تاريخ الجزائر المعاصر ، درسات ووثائق، (ط 2)، دار مدني للنشر والطباعة، الجزائر: 2009م.
11- بصري (مير): أعلام الوطنية والقومية العربية، (ط1)، دار الحكمة، لندن: 1999م.
12- الجوادي (محمد): مذكرات وزراء الثورة، (ج1)، (ط1)، دار الشروق، القاهرة: 1995م.
13- الجزائري (مسعود): مشاريع ديغول في الجزائر، (د، ط)، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، د، ت.
14- الجمل (سمير): الكبرياء أيام سعد الدين الشاذلي: (د، ط)، دار الجمهورية للصحافة، القاهرة، 2012م.
15- الدار العربية للموسوعات، الليلة الأخيرة، مجزرة قصر الرحاب ، (ط 1)، الدار العربية للموسوعات، بيروت: 2002م.
16- دبش(اسماعيل): السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية (1954- 1962)، (د،ط)، الجزائر: دار هومة، 1999م.
17- الدوسري (فالح): الأزمات الكويتية – العراقية 1922- 1961، (ط1)، مركز البحوث والدراسات الكويتية الكويت: 2013م.
18- الدوري (عبد العزيز): الجذور التاريخية للقومية العربية، (ط1)، مركز درسات الوحدة العربية، بيروت: 2008م.
19- ديب (كمال): تاريخ سوريا المعاصر من الانتداب الفرنسي إلى صيف 2011، (ط2)، دار النهار للنشر بيروت: 2012م.
20- هلال (علي الدين): أمريكا والوحدة العربية 1945- 1982، (ط1)، مركز درسات الوحدة العربية، بيروت: 1989م.
21- هلال (عمار): نشاط الطلبة الجزائريين إبان حرب التحرير 1954، (ط5)، دار هومة، الجزائر: 2012م.
22- وزارة الثقافة والإرشاد القومي: قصة الجلاء عن سوريا، (د،ط)، مطبعة الوزارة، دمشق، 1961م.
23- زبير (رشيد): جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة (1956- 1962)، (ط2)، دار الحكمة للنشر الجزائر، 2012م.
24- الزبيري (محمد العربي) : قراءة في كتاب عبد الناصر وثورة الجزائر ، (د،ط)، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر: 2007م.
25- زين العابدين (بشير): الجيش والسياسة في سوريا 1918- 2000، (ط1)، دار الجابية، دمشق: 2008م.
26- حاطوم (نور الدين): تاريخ الحركات القومية، (ج1)، (ط1)، دار الفكر، دمشق: 1969م.
27- حلواني (أحمد): الثورة الجزائرية في الصحافة السورية (1955- 1957م)، (ط 1)، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق: 2017م.

28- حمادي (عبد الله): الحركة الطلابية الجزائرية 1871- 1962، (ط2)، منشورات المتحف الوطني للمجاهد الجزائر: 1995م.

29- حربي (محمد): الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر: نجيب عياد، صالح المثلوني، (د، ط)، موفم للنشر، الجزائر: 1994م.

30- الطويل (أماني): العلاقات المصرية – السودانية جذور المشكلات وتحديات المصالح ، (ط1)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2012م.

31- الطناحي (طاهر): قال الرئيس، روائع خالدة في أحداث مصر الكبرى للرئيس جمال عبد الناصر، (د، ط)، دار الهلال، القاهرة: 1957م.

32- طربين (أحمد): تاريخ المشرق العربي المعاصر، (د،ط)، المطبعة الجديدة، دمشق: 1986م.

33- ياغي (اسماعيل): تاريخ العالم العربي المعاصر، (ط1)، الرياض، مكتبة العبيكان: 2000م.

34- ياغي(اسماعيل أحمد): العالم العربي في التاريخ الحديث، (ط1)، مكتبة العبيكان، الرياض: 1997م.

35- يوسف أحمد (أحمد): المجموعات الكاملة لخطب وأحاديث وتصريحات جمال عبد الناصر ، (ج3)، (ق1) مركز دراسات الوحدة العربية، (د، ت).

36- يوسف أحمد وآخرون (أحمد): ندوة أربعون عاماً على الوحدة المصرية السورية 22 – 23 فبراير 1998 (د،ط)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة: 1999م.

37- كامل (مجدي): الحكام العرب في مذكرات زعماء وقادة ورجال مخابرات العالم، دار الكتاب العربي، دمشق (د، ت).

38- لونيسي (ابراهيم): الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1954- 1962 (د،ط)، دار هومة، الجزائر: 2015م.

39- لونيسي (رابح): محاضرات وأبحاث في تاريخ الجزائر، (ط2)، كوكب العلوم، الجزائر: 2012م.

40- لميش (صالح): الدعم السوري لثورة التحرير الجزائرية 1954- 1962، (ط2)، دار بهاء للنشر والتوزيع قسنطينة: 2013م.

41- بومالي (أحسن): أول نوفمبر 1954 بداية النهاية لـ "خرافة" الجزائر الفرنسية ، (د،ط)، الجزائر، دار المعرفة: 2010م.

42- الماريني (زهير): الأستاذ، قصة حياة ميشيل عفلق، (ط1)، رياض الريس للكتب والنشر، لندن: 1988م.

43- مجدي (توحيد): أسرار ناصر، (د،ط)، دار أخبار اليوم، قطاع الثقافة، القاهرة: 2013م.

44- مجهول (مؤلف): الأحزاب السياسية في سوريا، (د،ط)، منشورات دار الرواد، دمشق: 1954م.

45- مجموعة باحثين: الإخوان المسلمون في سوريا، (ط1)، مركز المسبار للدراسات والبحوث، دمشق: 2009م.

46- المحافظة (علي): فرنسا والوحدة العربية 1945- 2000، (ط1)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: 2008م.

47- محمد أحمد حمودة (حسين): أسرار حركة الضباط الأحرار والإخوان المسلمون ، (ط1)، الزهراء للإعلام العربي القاهرة،: 1985م.

48- محمد الشناوي (عبد العزيز)، يحي (جلال): وثائق ونصوص التاريخ الحديث والمعاصر ، دار المعارف الاسكندرية: 1969م.

49- محمود الإمام (محمد): ثورة يوليو والتنمية، (د، ط)، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، 1994م.

50- محمود شهاب (مفيد): جامعة الدول العربية ميثاقها وانجازاتها ، (د، ط)، المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة جامعة الدول العربية، (د، ن).

51- الميلي (محمد): فرانز فانون والثورة الجزائرية، (ط1)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، بيروت، 1973م.

52- مسعود (علي أحمد): التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960- 1961، (د،ط)، دار الحكمة، الجزائر: 2010م.

53- مقلاتي (عبد الله): العلاقات الجزائرية المغاربية و الافريقية ابان الثورة الجزائرية، (ج1)، (ط1)، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر: 2009م.

54- الناضوري وآخرون (رشيد): المغرب الكبير الفترة المعاصرة، (د، ط)، القسم(2)، الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة: 2000م.

55- نور (عبد القادر وآخرون): حوار حول الثورة، (ج2)، (د،ط)، موفم للنشر، الجزائر: 2009م.

56- نعيسة (يوسف): يهود دمشق، (ط1)، دار المعرفة، دمشق: 1988م.

57- السباعي (مصطفى): إشتراكية الإسلام، (ط1)، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، (د،ت).

58- السبكي (آمال): تاريخ إيران السياسي بين ثورتين (1906- 1979)، (د،ط)، مطابع الوطن، الكويت: 1990م.

59- بن سلطان (عمار وآخرون): الدعم العربي للثورة الجزائرية ، طبعة خاصة لوزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر: 2007م.

60- سعد الله (أبو القاسم): الحركة الوطنية الجزائرية (1930- 1945م)، (ج3)، (ط4)، دار الغرب الإسلامي بيروت: 1992م.

61- سعدي (عثمان): الثورة الجزائرية في الشعر السوري، (ج2)، دار الفجر، (الجزائر)، 2005م

62- سعيدي (وهيبة): الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح (1954- 1962)، (د، ط)، دار المعرفة، الجزائر: 2009م.

63- عباس (محمد): نصر بلا ثمن ، الثورة الجزائرية (1954-1962) ، (د،ط) ، دار القصبة للنشر ، الجزائر : 2009م.

64- عبد المجيد مرعي (محمد): الإصلاح الزراعي والميثاق، (د، ط)، دار القلم، القاهرة: 1964م.

65- عبد الواحد (حسين) أسرار أخطر جهاز مخابرات في العالم، (د، ط)، دار أخبار اليوم، القاهرة: 2001م.

66- عبد الناصر (شوقي): ثورة عبد الناصر ، (د،ط)، شركة الوقف العربي للطباعة والصحافة والنشر، قبرص (د،ت).

67- عبد العال (سيد): الانقلابات العسكرية في سوريا 1949- 1954، (د، ط)، مكتبة مدبولي، القاهرة: 2007م.

68- عبد الرحمن التكريتي (بثينة): جمال عبد الناصر، نشأة وتطور الفكر الناصري ، (ط1)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: 2000م.

69- بوعزيز (يحي): موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، (ج2)، (د،ط)، دار الهدى، الجزائر، 2009م.

70- بوعزيز (يحي): الثورة الجزائرية في الولاية الثالثة التاريخية، عالم المعرفة، الجزائر: (د،ن).

71- عزيز شكري (محمد): الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، (د،ط)، عالم المعرفة، الكويت، 1978م.

72- عطا الله الجمل (شوقي)، عبد الرزاق ابراهيم (عبد الله): تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة ، (د،ط) المكتب المصري لتوزيع المطبوعات: القاهرة، 2000م.

73- عطا الله الجمل (شوقي)، عبد الرزاق ابراهيم (عبد الله): تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، (ط2)، دار الزهراء للنشر والتوزيع، الرياض: 2002م.

74- العيدروس (محمد حسن): تاريخ الكويت الحديث والمعاصر ، (د، ط)، دار الكتاب الحديث، الإمارات 2002م.

75- علوي (محمد): قادة ولايات الثورة الجزائرية (1954- 1962م)، (ط1)، دار هلي بن زيد للطباعة والنشر بسكرة: 2013م.

76- عماد (عبد الغني): قسطنطين زريق الداعية والمفكر القومي العربي، (ط 1)، مركز درسات الوحدة العربية بيروت: 2012م.

77- عمورة (عمار): موجز في تاريخ الجزائر، (ط1) ، دار ريحانه للنشروالتوزيع، الجزائر: 2002م.

78- عمراني (عبد المجيد): جان بول سارتر والثورة الجزائرية: (ط1)، مكتبة مدبولي، القاهرة، د، ت.

79- عمر البشير (محمد): تاريخ الحركة الوطنية في السودان 1900- 1969م، ترجمة: هنري رياض وآخرون مراجعة: نور الدين ساتي، (د، ط)، الدار السودانية للكتب، الخرطوم، 1980م.

80- عثمان (هاشم): الأحزاب السياسية في سوريا السرية والعلنية ، (ط1)، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، (د ت).

81- فوزي (محمود): حكام مصر، عبد الناصر، (ط1)، مركز الراية للنشر والإعلام، القاهرة: 1997م.
82- الفقي (مصطفى): تجديد الفكر القومي: (د، ط)، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، 1996م.
83- فريق باحثين: مسألة أكراد سوريا، (ط1)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت: 2013م.
84- فرسخ (عوني): إشكاليات الوحدة، الجمهورية العربية المتحدة ، (ط1)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2011م.
85- صالح منسى (محمود): الشرق العربي المعاصر، (ق1)، و(ق2)، (د،ط)، (د،ن)، 1990م.
86- صالح (نجيب): تاريخ العرب السياسي 1856- 1956، (ط1)، دار إقرأ، بيروت: 1985م.
88- أبو صالح (عباس): الأزمة اللبنانية عام 1958م في ضوء وثائق يكشف عنها لأول مرة ، (د، ط)، العربية للمنشورات، بيروت: 1998م.
89- بوصفصاف (عبد الكريم): الفكر العربي الحديث والمعاصر محمد عبدو وعبد الحميد بن باديس نموذجا ، دار الهدى، عين مليلة : 2005م.
90- بوصفصاف (عبد الكريم): الثورة الجزائرية في الصحافة العربية ، (ج2)، (ط1)، دار مداد يونيفارسيتي براس قسنطينة: 2013م.
91- صغير (مريم): مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954- 1962، (ط2)، الجزائر: دار الحكمة 2012م.
92- قاسمية (خيرية): يهود البلاد العربية، مراجعة وتقديم: أنور محمود زناتي، (ط 1)، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت: 2015م.
93- القوزي (محمد علي): دراسات في تاريخ العرب المعاصر، (ط1)، بيروت: دار النهضة العربية، 1999م.
94- قنديل وآخرون (عبد الحليم): عن الناصرية والإسلام، (ط1)، دار روتابرينت للطباعة، القاهرة: 1998م.
95- قرقوط (ذوقان): في تاريخ الأمة العربية الحديث المشروع القومي الذي لم يتم : (ط1)، مكتبة مدبولي، القاهرة: 2006م.
96- رمضان عبد السلام (رشاد): يهود مصر (1922- 1956م)، (د،ط)، دار الكتب القومية المصرية، القاهرة 2014م.
97- رمضان (عبد العظيم): تاريخ أوروبا والعالم في العصر الحديث، (ج3)، دار الكتب، القاهرة، 1997م.
98- رضا (علي): سورية من الاسقلال إلى الوحدة المباركة (1946- 1958م)، (د،ط)، مطبعة شيك بلوك حلب: 1983م.
99- بورغدة (رمضان): الثورة الجزائرية والجنرال ديغول (1958- 1962م)، (ط 1)، مؤسسة بونة للبحوث والدراسات، عنابة: 2012م.

100- شاكر وآخرون (رفيق): تاريخ فلسطين الحديث والمعاصر، (ط 1)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت، 1991م.

101- بوشارب (عبد السلام): الهقار أمجاد وانجاد، (د،ط) ، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، رويبة: 1995م.

102- الشيخ (رأفت): تاريخ العرب المعاصر، (د، ط)، عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، القاهرة: 1996م.

103- الشيخ (رأفت غنيمي): التاريخ المعاصر للأمة العربية الإسلامية 1412- 1992م، (ط1) ، القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 1992م.

104- الشميري (عبد الولي): 1000 ساعة حرب – ملحمة الوحدة الوطنية - ،(ج 1)، (ط 3)، (د،ن) 1995م.

105- شقيري (أحمد): مشروع الدولة العربية المتحدة، (د، ط)، مركز الأبحاث، بيروت: 1967م.

106- الشقيري (أحمد): قصة الثورة الجزائرية، دار العودة، بيروت، (د،ت).

107- شريط (عبد الله): الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1958، (ج4)، دار هومة، الجزائر، 2013م.

108- شريط (عبد الله): الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1961، (ج 7)، (د، ط)، دار هومة، الجزائر 2013م.

108- الشريف (محمد الهادي): تاريخ تونس، تعريب: محمد الشاوش، محمد عجينة، (ط 3)، دار سراس للنشر تونس: 1993م.

109- شرف الدين (رسلان): خمسون عاما على الشيوعيين في الشرق الأوسط 1924- 1974،(د، ط)، دار البراق، تونس: 1988م.

110- تواتي وآخرون (دحمان): الثورة الجزائرية في أقاليم توات (1956- 1962)، (د،ط)، منشورات سليمان بن علي لحماية مآثر الثورة التحريرية، د،ت.

111- الخالدي (سهيل): الإشعاع المغربي في المشرق ، (د، ط)، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، (الجزائر) 2016م.

112- الخير (هاني): أديب الشيشكلي البداية والنهاية، (ط1)، مطبعة الإنشاء، دمشق: 1994م.

113- خليفي (عبد القادر): محطات من تاريخ الجزائر المجاهدة 1830- 1962، (د،ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: 2010م.

114- ولد خليفة (محمد العربي): الثورة الجزائرية معطيات وتحديات ، ، (ط1)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر: 1991م.

سادساً: المراجع المعربة:

1- إيتاليندر (رولف): عشرة رجال من إفريقيا ، ترجمة: أحمد عب القادر، تقد يم ومراجعة: أحمد موسى، (د،ط) مطابع الدار القومية، القاهرة: 2001م.

2- أنطونيوس (جورج): يقظة العرب، تاريخ حركة العرب القومية، (ط8)، تقديم: نبيه أمين فارس، تر جمة: ناصر الدين الأسد، إحسان عباس، دار العلم للملايين، بيروت، 1987م.

3- إفينو (باتريك)، بلانشايس (جون): حرب الجزائر ملف وشهادات ، ترجمة: بن داود سلامنية، ج(2)، (د،ط) دار الوعي للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر: 2013م.

4- بطاطو (حنا): فلاحو سوريا، ترجمة: عبد الله فاضل، رائد النقشبندي، (ط 1)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت: 2014م.

5- بيلياييف (ايفور)، بريماكوف (أفغيني): مصر في عهد عبد الناصر ، تعريب: عبد الرحمن الخميسي، (ط 1)، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت: 1975م.

6- بروكلمان (كارل) : تاريخ الشعوب الإسلامية ، (ط 5)، ترجمة: نبيه أمين فارس، منير البعلبكي، دار العلم للملايين، 1968م.

7- ج. جانكوفسكي، إ. جرشوني: هوية مصر بين العرب والإسلام 1900- 1930، ترجمة: بدر الرفاعي، (د ط)، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة: 2013م.

8- جماعة من المؤلفيين الغربيين: تاريخ عصرنا منذ 1945، تعريب: نور الدين حاطوم، دار الفكر، (د،ن).

9 - هـ ، ج، ويلز: موجز تاريخ العالم، ترجمة: عبد العزيز توفيق جاويد، (د،ط)، (د،ت).

10- ليتل(توم): جمال عبد الناصر رائد القومية العربية ، ترجمة: مجموعة من الأساتذة الجامعيين، (ط 1)، منشورات المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت: 1959م.

11- مجموعة من المؤلفين السوفييت: تاريخ اليمن المعاصر 1917- 1982، ترجمة: محمد علي البحر، مر اجعة: محمد أحمد علي، (د،ط)، المطبعة الفنية، القاهرة، 1990م.

12- ميكال (بيار): تاريخ العالم المعاصر 1945- 1991م، تعريب: يوسف ضومط، (ط1)، دار الجيل، بيروت: 1993م.

13- نخبة من القادة العسكريين الفرنسيين، 2194 يوماً من أيام الحرب العالمية الثانية، (ج2)، (د،ط)، ترجمة: الدار العربية للموسوعات، بيروت: (د،ت).

14- تشيلدرز (أرسكين) : الطريق إلى السويس ، تعريب: خيري حماد، (د، ط)، الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة: 1962م.

سابعاً: الجرائد والمجلات:

الإذاعة المصرية: ع (1195)، 9 فيفري 1958م.
الإذاعة: ع (1249)، 21 فيفري 1958م.
الأهرام المصرية: ع(25086)، 6 أوت 1955م.
الأهرام: ع(25367)، 16 ماي 1956م.
الأهرام: 19 فيفري 1958م.
الأهرام: ع(26008)، 23 فيفري 1958م.
الأهرام: ع(26009)، 24 فيفري 1958م.
الأهرام: 8 مارس 1958م.
الأهرام: 3 جوان 1960م
الأهرام: 17 جوان 1960م.
الأهرام: ع(27058)، 10 جانفي 1961م.
الأهرام: ع(27250)، 21 جويلية 1961م.
الأهرام: ع(27312)، 21 سبتمبر 1961م.
الأهرام: ع(27328)، 5 اكتوبر 1961،
الأهرام: ع(27553)، 20 ماي 1962م.
الأيام: ع(6354)، 23 فيفري 1958م.
المجاهد: ع(1)، 1956م. وزارة الإعلام الجزائرية، 1984م
المجاهد: ع(2)، 1956م
المجاهد: ع(8)، 5 أوت 1957م
المجاهد: ع(9)، 20 أوت 1957م
المجاهد: ع(10)، 5 سبتمبر 1957م
المجاهد: ع(11)، 1 نوفمبر 1957م
المجاهد: ع(12)، 15 نوفمبر 1957م.
المجاهد: ع(13)، 1 ديسمبر 1957م.
المجاهد: ع(14)، 15 ديسمبر 1957م.
المجاهد: ع(15)، 1 جانفي 1958م.
المجاهد: ع(16)، 15 جانفي 1958م.
المجاهد: ع(17)، 1 فيفري 1958م.

المجاهد: ع(18)، 15 فيفري، 1958م.
المجاهد: ع(19)، 1 مارس 1958م.
المجاهد: ع(20)، 15 مارس 1958م.
المجاهد: ع(21)، 01 افريل 1958م.
المجاهد: ع(22)، 15 افريل 1958م.
المجاهد: ع(24)، 29 ماي 1958م.
المجاهد: ع(25)، 14 جوان 1958م.
المجاهد: ع(26)، 2 جويلية 1958م.
المجاهد: ع(27)، 22 جويلية 1958م.
المجاهد: ع(28)، 28 أوت 1958م.
المجاهد، طبعة خاصة، 19 سبتمبر 1958م.
المجاهد: ع(29)، 17 سبتمبر 1958م.
المجاهد: ع(30)، 10 اكتزبر 1958م.
المجاهد: ع(31)، 1 نوفمبر 1958م.
المجاهد: ع(32)، 19 نوفمبر 1958م.
المجاهد: ع (33)، 8 ديسمبر 1958م.
المجاهد: ع(34)، 24 ديسمبر 1958م.
المجاهد: ع(35)، 15 جانفي 1959م.
المجاهد: ع(36)، 6 فيفري 1959م.
المجاهد: ع(37)، 25 فيفري 1959م.
المجاهد: ع(52)، 5 اكتوبر 1959م.
المجاهد: ع(62)، 22 فيفري 1960م.
المجاهد: ع(92)، 27 مارس 1961م.
المجاهد: ع(93)، 10 افريل 1961م.
المجاهد: ع(95)، 8 ماي 1961م.
المجاهد: ع(96)، 22 ماي 1961م.
المجاهد: ع(97)، 5 جوان 1961م
المجاهد: ع(98)، 19 جوان 1961م.
المجاهد: ع(103)، 28 اوت 1961م.

المجاهد: ع(104)، 11 سبتمبر 1961م.
المجاهد: ع(106)، 9 أكتوبر 1961م.
المجاهد: ع(110)، 11 ديسمبر 1961م.وزارة الإعلام الجزائرية، 1984م.
الصباح التونسية: ع(1751)، 30 مارس 1958م.
الصباح التونسية: ع(1753)، 2 افريل 1958م.
الصباح التونسية: ع(1755)، 4 افريل 1958م.
الصباح التونسية: ع(1763)، 13 افريل 1958م
الصباح التونسية: ع(1767)، 18 افريل 1958م.
الصباح التونسية: ع(1772)، 24 افريل 1958م.
الغد السورية: ع(02)، 1 فيفري 1959م.
- وزارة التربية والتعليم للجمهورية العربية المتحدة، شهرية التربية والتعليم، عدد خاص بالعيد الأول للوحدة، ع(4 – 5)، 22 فيفري 1959م.
- وزارة التربية والتعليم للجمهورية العربية المتحدة، شهرية التربية والتعليم، عدد خاص ع(4 – 5)، فيفري – مارس 1959م.

ثامناً: المذكرات والرسائل والأطاريح الجامعية:

1- أحمد زيدان (براءة): السياسة السوفيتية تجاه القضية الفلسطينية 1947- 1991م، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، اشراف: سمر بهلوان، جامعة دمشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، السنة الجامعية: 2014م.
2- بديده (لزهر): الحركة الديغولية في الجزائر (1940- 1945) من الظهور الى المواجهة مع الحركة الوطنية أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر، اشراف، محمد العربي الزبيري، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة الجزائر، السنة الجامعية، 2009 -2010م.
3- بكار (فائزة): إذاعة الجزائر الحرة المكافحة 1956- 1962م، مذكرة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال إشراف: أحسن بومالي: كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2010م.
4- بوهناف (يزيد): مشاريع التهدئة الفرنسية إبان الثورة التحريرية وانعكاساتها على المسلمين الجزائريين ، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، اشراف: قريري سليمان، جامعة الحاج لخضر – باتنة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، السنة الجامعية: 2014/2013م.
5- حابس الفايز (مها): إسرائيل ودورها في بلقنة الوطن العربي (السودان نموذجا 2000- 2011م)، مذكرة ماجستير، إشراف: محمد عوض الهزايمة، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، السنة الجامعية، 2011م.

6- حسن علي العفيفي (محمود) : مشروع الشرق الاوسط الكبير وأثره على النظام الاقليمي العربي ، مذكرة ماجستير، اشراف: ناجي صادق شراب، عبد الناصر محمد سرور، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر – غزة، السنة الجامعية، 2012 م.

7- كلاش (هبة): الحكومة المؤقتة الجزائرية والحكومة المصرية 1954- 1962، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، اشراف: أحمد صاري، جامعة الامير عبد القادر ، قسنطينة، كلية الآداب والحضارة الإسلامية، السنة الجامعية: 2011/ 2012م.

8- مصطفى حسن الأسمر (وضاح): أثر الحراك العربي على الدور الوظيفي لدولة اسرائيل، مذكرة ماجستير، اشراف: عبد الستار قاسم، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس فلسطين، 2013م.

9- بن نكاع (عصام): إصلاح جامعة الدول العربية في ظل الواقع العربي الراهن، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، إشرف، امحند برقوق، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2005م.

10- السبتي (غيلاني): علاقة جبهة التحرير الوطني الجزائرية بالمملكة المغربية أثناء الثورة الجزائرية ، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، اشر اف: يوسف مناصرية، جامعة باتنة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية السنة الجامعية: 2010/ 2011م.

11- العلواني (أبو القاسم) : الجزائر في العلاقات المصرية الفرنسية، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر اشراف: السيد علي أحمد فليفل، معهد البحوث والدراسات التاريخية، جامعة الدول العربية، السنة الأكاديمية 2010/2009م.

12- عسول (صالح): اللاجئون الجزائريون بتونس ودورهم في الثورة 1956- 1962م، مذكرة ماجستير، اشراف: يوسف مناصرية، كلية الآداب والعلوم الانسانية، قسم التاريخ والآثار، جامعة الحاج لخضر، باتنة: 2009/2008م.

13- بوقاسة (فطيمة): جميلة بوحيرد الرمز الثوري في الشعر العربي المعاصر ، مذكرة ماجستير في أدب الحركة الوطنية إشراف: يوسف وغليسي: جامعة منتوري، كلية الآداب واللغات، السنة الجامعية: 2006/ 2007م.

14- شطبي (محمد): العلاقات الجزائرية التونسية إبان الثورة التحريرية 1954- 1962، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، اشراف، عبد الكريم بوصفصاف، جامعة منتوري قسنطينة، السنة الجامعية: 2008/ 2009م.

تاسعاً المقالات:

1- الجوادي (محمد): المشير أحمد اسماعيل من الميلاد حتى النصر ، المجلس القومي للشباب، السلسلة الثقافية لطلائع مصر، ع(63)، جويلية 2009م.

2- الوصيفي (عبد الرحمن): "الثورة الجزائرية في الشعر العربي في مصر"، مجلة الثقافة، ع(15)، الجزائر، 1 جانفي 2007م.

3- "الوثيقة الفكرية الناصرية"، المؤتمر الناصري العام، دراسات ناصرية (2)، (المقاومة اختيار الأمة)، مركز الحضارة العربية، القاهرة: 2006م.

4- بوحوش (عمار): "الانطلاقة القوية لثورة أول نوفمبر 1954"، مجلة الذاكرة، ع(1)، المتحف الوطني للمجاهد الجزائر: 1994م.

5- كمال تاج الدين (مصطفى): "علاقة مصر وحزب الأمة السوداني من 1945- 1969م"، مجلة الدراسات الافريقية، ع(27)، معهد البحوث والدرسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2005م.

6- لميش (صالح): "الثورة الجزائرية في الإعلام العربي "مصر أنموذجاً"، مجلة الثقافة، ع(15)، الجزائر، 1 جانفي 2007م.

7- محمد يوسف (محمد): " عرض كتاب هل كان عبد الناصر ديكتاتوراً "، المؤتمر الناصري العام، (من أجل وحدة مستقبل الحركة الناصرية العربية) دراسات ناصرية، مركز الحضارة العربية، القاهرة: 2006م.

8- مصلحة الدراسات في المركز: "ا لتفجيرات النووية الفرنسية في الجزائر وأثارها الباقية" ، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دار هومة، الجزائر، (د، ت).

9- مقدر (نور الدين): "جرائم التعذيب الاستعماري خلال الثورة الجزائرية والقوانين الدولية"، مجلة البحوث التاريخية، ع(01)، مارس 2017م.

10- مقلاتي (عبد الله): "النشاط الإنساني للثورة الجزائرية بمراكز اللاجئين وأثره على العلاقات الجزائرية – المغاربية: نشاط الهلال الأحمر الجزائري أنموذجاً"، مجلة المصادر، ع(10)، 1 جوان 2004م.

11- مغاوري (عبد الكريم): "صدى الثورة الجزائرية في الشعر المصري الحديث (دراسة موضوعية)"، مجلة جامعة المدينة العالمية ع(22)، اكتوبر 2017م.

12- الناصر (خالد): "الحركة الناصرية والدور المفقود، دراسة في أسباب تراجع الحركة الناصرية وشروط نهضتها" المؤتمر الناصري العام، دراسات ناصرية (2)، مركز الحضارة العربية، القاهرة: 2006م.

13- السيد حسين (حسين): "نحو مشروع قومي عربي معاصر دراسة في الفكر السياسي العربي المعاصر "، مجلة جامعة دمشق، مج(16)، ع(2)، 2000م.

14- سنو (عبد الرؤوف): " الوحدة المصرية – السورية لماذا لم تصحح تلك المحاولة الواحدة؟"، نوافذ المستقبل بيروت، 25 / 09/ 2004م.

15- عبد الدائم (عبد الله):" الايديولوجية القومية العربية وتطورها ودورها وآفاقها"، مجلة شؤون عربية"، ع (60) مارس 1990م.

16- عبد الرحيم (كمال): "تأملات حول التنظيم والتطور البنيوي لجيش التحرير الوطني وأشكال القتال المنوطة به"، مجلة الجيش، ع (200)، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر: نوفمبر 1980م.

17- عياط (لكحل): " مقاومة سكان الهقار للاستعمار الفرنسي "، مجلة الجيش، ع(200)، الجزائر، نوفمبر 1980م.

18- عظيمي (أحمد): " حديث مع العقيد محمد عطايلية قائد الناحية العسكرية الأولى ": مجلة الجيش الوطني الشعبي ع(200)، الجزائر، نوفمبر 1980م.

19- فرسخ (عوني) : "أسئلة المستقبل العربي في ذكرى الوحدة"، المستقبل العربي، ع(397)، مارس 2012م.

20- صبري علي (فريال): جون كينيدي والثورة الجزائرية 1957- 1962م، مجلة أبحاث البصرة، مج(37) ع(3)، جامعة البصرة، 2012م.

21- بورغدة (رمضان): "أضواء جديدة على مظاهرات 11 ديسمبر 1960م وتأثيراتها على الثورة الجزائرية"، الحوار الفكري، ع(08)، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، ديسمبر 2006م.

22- شرقي (محمد): "مشكلة التسليح وانعكاساته السياسية على قيادات الثورة الجزائرية 1954- 1962م" الحوار الفكري، ع(08)، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، ديسمبر 2006م.

23- توفيق مجاهد (حورية): " الاشتراكية في افريقيا"، مجلة الدرسات الافريقية، (ع 6)، معهد البحوث والدرسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 1977م.

24- خرف الله (الطاهر): " المؤسسات السياسية للثورة الجزائرية "، مجلة الذاكرة، ع(1)، المتحف الوطني، الجزائر: 1994م.

25- بوضربة (عمر): "المشاركة الجزائرية في مؤتمر باندونغ 1955، حيثياتها وانعكاساتها على مسار تدويل المسألة الجزائرية"، مجلة البحوث التاريخية، ع(01)، جامعة المسيلة، مارس 2017م.

عاشراً: المعاجم والموسوعات.

1- محمود زناتي (أنور): موسوعة تاريخ العالم، (ج1)، تاريخ مصر، (د،ط) ، (د،ن).

2- عتريس (محمد): معجم بلدان العالم، (ط1)، الدار الثقافية للنشر، القاهرة: 2002م.

3- بوصفصاف وآخرون (عبد الكريم): معجم أعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين : (ج2)، (د،ط)، دار الهدى، الجزائر:2004م.

4- بوذينة (محمد): أحداث العالم في القرن العشرين 1960- 1969، (ج6)، و (ج7)، منشورات محمد بوذينة تونس: 2001م.

الحادي عشر: الروابط الالكترونية:

1- الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب/ الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، الرابط/ http://etufegypt.com/archives/2691 تاريخ التصفح: 09/04/ 2018 الساعة 01:00.

2- أحمد سيكوتوري: ويكبيديا الموسوعة الحرة، الرابط/
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D8%AD%D9%85%D8%AF_%D8%B3%D9%8A%D9%83%D9%8 تاريخ التصفح: 2018/05/19م، الساعة 13:50.

3- أحمد عبد الكريم: "بداية ونهاية الوحدة بين سوريا ومصر بأعين وزير سوري"، (ح1) و(ح2)، قناة روسيا اليوم 29 اكتوبر 2010م. الرابط / https://www.youtube.com/watch?v=EitbY6XjpYs تاريخ التصفح 11/ 11/ 2018 الساعة 15:00.

4- أسماء نصار: "15 معلومة عن السد العالي بمناسبة ذكرى إنشائه الـ 46 .. تعرف عليها"، الرابط/
http://www.youm7.com/story/2017/1/16/15-%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A9
تاريخ التصفح: 02/24/ 2018م على الساعة 00:50.

5- باتريس لولومبا، الرابط/
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons/2015/4/16/%D8%A8%D8%A7%D8%AA%D8%B1%D9 تاريخ التصفح: 5/ 11/ 2018م على الساعة 00:30.

6- بسام العسلي- المرقع الرسمي للمكتبة الشاملة، الرابط/
http://shamela.ws/index.php/author/2741 تاريخ التصفح 2017/11/23 على الساعة 12:00.

7- بصراحة الأهرام: محمد حسنين هيكل: تقرير من دمشق، 10/ 03/ 1958م، الرابط/
http://ahram.org.eg/media/malafat/besaraha/besraha/ahram/62/19620507.HTM تاريخ التصفح 12/20/ 2017م.

8- بصراحة الأهرام، محمد حسنين هيكل: الخديعة الكبرى، 1958/06/15م، الرابط:
http://ahram.org.eg/media/malafat/besaraha/besraha/ahram/62/19620507.HTM ،
تاريخ التصفح: جانفي 2018.

9- بشير العظمة – المعرفة: الرابط/
https://www.marefa.org/%D8%A8%D8%B4%D9%8A%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8% تاريخ التصفح 1/ 07/ 2018 على الساعة: 40: 09.

10- جامعة الدول العربية، ويكبيديا الموسوعة الحرة، الرابط/
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8% تاريخ التصفح 26/ 11/ 2017م على الساعة: 22:00.

11- جاسم علوان: شهادته في برنامج زيارة خاصة (ح1)، إعداد وتقديم: سامي كليب، قناة الجزيرة 09/12/ 2003، الرابط/
http://www.aljazeera.net/programs/privatevisit/2005/1/10/%D8%AC%D8%A7%D8%B3%D9%85-%D تاريخ التصفح 2017/05/20 على الساعة 23: 20.

12- جاسم علوان – المعرفة، الرابط/

https://www.marefa.org/%D8%AC%D8%A7%D8%B3%D9%85_%D8%B9%D9%84%D9%88%D8 تاريخ التصفح 17/ 7/ 2018 على الساعة: 30: 15.

13– **الجزيرة** الفراتية – ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، الرابط/

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D9%8A%D8%B1%D8%A9_%D8 تاريخ التصفح 2/8/ 2017 على الساعة 00: 16.

14– الجمهورية العربية المتحدة، المعرفة: الرابط:

https://www.marefa.org/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D9%87%D9%88%D8%B1%D9%8A%D

تاريخ التصفح: افريل 2018، الساعة 16:30.

15– هدى جمال عبد الناصر: "جمال عبد الناصر والشعب اللبناني ...علاقة خاصة"، الرابط:

http://www.almourabitoun.com/2012/03/blog-post_2869.html تاريخ التصفح: 25/02/ 2018م، الساعة 19:40.

16– هدى جمال عبد الناصر: "الوحدة المصرية السورية"، الرابط/

http://elw3yalarabi.org/2017/08/26/%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%8A%D8%AF%D9%8A% تاريخ التصفح 05 /02/ 2018، الساعة 02:00.

17– هيثم أبو زيد: "العالم الإسلامي وتحديات القرن الجديد – الجزيرة نت، الرابط/

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/books/2013/6/16/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9 تاريخ التصفح 08/04/ 2018 الساعة 22:30.

18– وزارة الدفاع في الجمهورية العربية السورية: "الجيش العربي السوري في عهد الجمهورية العربية المتحدة": الرابط/

http://www.mod.gov.sy/index.php?node=554&cat=945 تاريخ التصفح: 2018/03/09 على الساعة 17:50.

19– وزارة الدفاع في الجمهورية العربية السورية: "أهم المعارك التي خاضها الجيش العربي السوري في فترة الوحدة": الرابط: http://www.mod.gov.sy/index.php?node=554&cat=948 تاريخ التصفح: 2018/03/09، الساعة 18:00.

20-وكالة أنباء الشرق الأوسط – ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، الرابط/

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%88%D9%83%D8%A7%D9%84%D8%A9_%D8%A3%D9%86%D8% تاريخ التصفح/ 25 /11/ 2017 على الساعة 15:30.

21– وثائق القنصلية البريطانية في دمشق ووثائق السفارة في عمان والقاهرة عن الانفصال (1961)، الرابط: https://www.ammonnews.net/article/51371 تاريخ التصفح: 2018/08/06، الساعة: 01:30.

22– حافظ قرقوط: مأمون الكزبري – شبكة جيرون الإعلامية، الرابط/

https://geiroon.net/archives/112708 تاريخ التصفح 2018/11/14م/ الساعة 09:40.

23- حسان كنجو: "الوحدة بين سوريا ومصر ثم الانفصال... كيف ومن ولماذا؟ - الاتحاد برس"، الرابط/ http://aletihadpress.com/2017/11/27/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%AD%D8%AF%D8%A9-%D8%A تاريخ التصفح: 11/15/ 2018م، الساعة 22:30.

24- ياسر ثابت: "ثمن الصداقة في حكم مصر، صدمة دمشق وصدفة القاهرة"، الرابط/ *https://yasser-best.blogspot.com/2008/10/8.html* تاريخ التصفح: 11/11/ 2018/ الساعة 11:00.

25- يوسف مكي- التجديد العربي: (في ذكرى الوحدة المصرية – السورية)، الرابط: http://www.arabrenewal.info/%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8% تاريخ التصفح/ 2018/01/28م على الساعة 16:00.

26- كمال خلف الطويل: "مقابلة مع عبد الحميد السراج الذي رحل بعد نصف قرن من الصمت"، الرابط/ http://elw3yalarabi.org/elw3y/2018/02/23/%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%A8%D9%84%D8%A9-%D9 تاريخ التصفح: 06/26/ 2018، الساعة 20: 14.

27- موقع التاريخ السوري، صفحة وثائق الرابط: http://syrianhistory.com/ar تاريخ التصفح جوان 2017 على الساعة: 10:00.

28- محي الدين ابراهيم: أسرار وتفاصيل الأزمة بين جمال عبد الناصر ومحمود أبو الفتح، الحوار المتمدن، الرابط/ http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=523188&r=0 تاريخ التصفح: 31/ 10/ 2018، الساعة 14:50.

29- محمد الأرناؤوط: "موفق عصاصة أيدنا الوحدة مع مصر، لكن مع حركة تصحيحية تصوبها"، الرابط: http://www.alhayat.com/article/4604612/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D8%A7%D9% تاريخ التصفح: 2018/11/13م/ الساعة 19:00.

30- محمد الأرناؤوط: "موفق عصاصة سمعنا عبد الناصر يقول لمساعده سنرسل قوات إنزال ونسيطر عليهم" الرابط/ http://www.alhayat.com/article/4604800/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D8%A7%D9 تاريخ التصفح: 11/13/ 2018م/ الساعة 30: 19.

31- محمد حسنين: السفينة كليوباترا ... يوم اتحاد العرب من المحيط إلى الخليج، الرابط/ http://www.dotmsr.com/news/196/242652/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%81%D9%8A%D9%86%D8 تاريخ التصفح: 12/05/ 2018، الساعة: 00:50.

32- محمد خليفة: "ولد ناصر في مصر .. أما ((الناصرية)) فولدت في سوريا علاقة حب وتكامل"، الرابط/ http://alshiraa.com/2018/01/12/%D9%88%D9%84%D8%AF-%D9%86%D8%A7%D8%B5%D8%B1-%D تاريخ التصفح: 26 جانفي 2018 على الساعة 00:15.

33-المناضلة الجزائرية جميلة بوحيرد فى حوار لـ«المصري اليوم»: الرابط/ http://www.almasryalyoum.com/news/details/1177137 تاريخ التصفح 24 جانفي 2018، الساعة 01:50.

34- من هو الشيخ محمد يكن الغسيري، الرابط/ http://raoua.hooxs.com/t18-topic تاريخ التصفح/ 30/ 11/ 2018م على الساعة 19: 30.

35- مصطفى الخطيب، حسن اسماعيل عبد العظيم: الموسوعة العربية : الوحدة السورية المصرية، الرابط / https://www.arab-ency.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D9%88%D8%AB/%D8%A7%D9 تاريخ التصفح 12 جويلية 2017 الساعة 14:30.

36-مصر وسوريا.. فشلت الوحدة وبقي الاستبداد - الجزيرة.نت، الرابط/ http://www.aljazeera.net/programs/arab-present-situation/2016/2/22/%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9 تاريخ التصفح 26 جويلية 2017 الساعة 11:30.

37- مراد عبد الجليل: "سد الفرات تخطيط فرنسي ألماني وتنفيذ روسي... هل يدمره الأمريكيون"، الرابط/ https://www.enabbaladi.net/archives/140357 تاريخ التصفح: 23/02/ 2018م الساعة 22:00.

38- نقولا ناصيف: "عبد الحيد السراج ... هل يتذكره اللبنانيون؟" الأخبار، الرابط: http://al-akhbar.com/node/192080 تاريخ التصفح جانفي 2016.

39- نضال العلي: "قصة إعلان الوحدة المصرية السورية في مثل هذا اليوم منذ 5 عقود ... ماذا قال السوريون عن مصر"، الرابط/ http://arabi.ahram.org.eg/News/106465.aspx تاريخ التصفح: 29/01/2018م، الساعة 01:00.

40- ساطع الحصري- ويكيبيديا الموسوعة الحرة، الرابط: https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B3%D8%A7%D8%B7%D8%B9_%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8% ، تاريخ التصفح نوفمبر 2017 ، الساعة 00: 15.

41- سيريا نيووز...الجمهورية العربية المتحدة الانفصال، الجزء الثاني: الرابط/ http://syria-news.com/readnews.php?sy_seq=173663 تاريخ التصفح: 09/03/2018، الساعة 20:00.

42- سعيد الشحات: "اللواء صلاح الدين خيري يرد على النحلاوي - اليوم السابع"، الرابط: https://www.youm7.com/story/2010/10/8/%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%88%D8%A7%D8%A1-%D8 تاريخ التصفح: 14 /10/ 2018، الساعة 00:00.

43- عبد الكريم النحلاوي: بلا حدود، الجزيرة 29 افريل 2010، (ح1)، الرابط/ https://www.youtube.com/watch?v=mDkN3nCC4lo تاريخ التصفح 11/11/ 2018 الساعة 14:00.

44- عبد القادر حاتم في شهادته: نجح الإعلام في اخفاء قدراتنا على الحرب، الرابط/
http://www.ahram.org.eg/News/41327/135/329703/%D9%85%D9%84%D9%81-%D8%AE%D8%A7%D تاريخ التصفح 25/ 11 2017م، عى الساعة 13:00.

45- عوني فرسخ: "في ذكرى االوحدة المصرية – السورية"، الرابط :
http://www.arabrenewal.info/2010-06-11-14-11-19/65333-%D9%81%D9%8A-%D8%B0%D9%83%D8 تاريخ التصفح 08/ 03/ 2017 على الساعة 00:00.

46- عليان عليان: في ذكرى الوحدة المصرية السورية: انجازات كبيرة وثغرات سهلت مهمة المؤامرة، الرابط:
https://www.amad.ps/ar/Details/112150 تاريخ التصفح: 28/ 2018/01م، على الساعة: 20:00.

47- صبحي منذر ياغي: الوحدة المصرية – السورية ما زالت حاضرة في الذاكرة في زمن يخيم يه شبح التجزئة والتقسيم والتفكك على أكثر من دولة عربية، الرابط:
http://alafkar.net/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%AD%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9% تاريخ التصفح 14 اكتوبر 2017 على الساعة 22:00.

48- صلاح عيسى: "عبد الحميد السراج ... ولعبة التوازن"- صحيفة الأيام البحرينية: الرابط/
http://www.alayam.com/Article/courts-article/86080/%D8%B9%D8%A8%D8%AF%D8%A7%D9%84%D تاريخ التصفح: 02/5/ 2018 الساعة 01:00 .

49- رامي منصور: "سوريا عن عروبة البعث والجيش": الرابط/
https://www.arab48.com/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%A2 *تاريخ التصفح: 2018/11/11م/ الساعة 20:20.*

50- رؤساء وزراء الأردن، ويكبيديا الموسوعة الحرة، الرابط:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B1%D8%A4%D8%B3%D8%A7%D8%A1_%D9%88%D8%B2%D8% تاريخ التصفح: 06/08/ 2018 على الساعة 18: 01.

51- رزان ميشيل عفلق: "صفحات من قصة القائد المؤسس لحزب البعث العربي الاشتراكي"، الرابط:
http://www.albasrah.net/ar_articles_2008/0808/3aflq2_060808.htm تاريخ التصفح: 2018/01/28م، الساعة: 20:50.

52- ثريا قاسمي: "الذكرى 60 للجمهورية العربية المتحدة ... من الوحدة إلى الانقلاب"، الرابط/
https://meemmagazine.net/2018/02/24/%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%83%D8%B1%D9%89-60-%D9 تاريخ التصفح: 27/06/ 2018 على الساعة 20: 12.

53- خطب جمال عبد الناصر: موقع جمال عبد الناصر، الرابط/ http://nasser.bibalex.org/
تاريخ التصفح 2017/12/03م الساعة 23: 50.

54- ضباط الانفصال السوري 1961م – المعرفة، الرابط:
https://www.marefa.org/%D8%B6%D8%A8%D8%A7%D8%B7_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%
تاريخ التصفح 20 ماي 2017 الساعة 20: 09.
55- غسان الإمام: "28 سبتمبر 1961م ليلة الانقلاب على عبد الناصر"، الرابط/
http://archive.aawsat.com/leader.asp?issueno=11263&article=537966 تاريخ
التصفح 27 / 06/ 2018/ الساعة: 40: 09.

الثاني عشر: المصادر والمراجع الأجنبية:

1-Abderrahmane Kiouane: Les Dèbuts D'une Diplomatie De Guerre(1956- 1962), Fondation nationale des arts graphiques, Alger,2009.
2- Benjamin Stora, Tramor Quemeneur: Algèrie 1954- 1962, Les Arènes, Paris,2012.
3- Daho Djerbal: LES EFFETS DE LA CRISE DE 1956 SUR LA GUERRE D'ALGERIE, Pas d'éditeur
4- Lyes Laribi : Du MALG au DRS Histoire des services secrets algériens, Pas d'éditeur.
5- Samir Aita: La syrie une Histoire de Trubles et de construction, Milano,2006.
6-Smail Goumeziane: Algèrie L'histoire en hèritage, presses de l'imprimerie mauguin, Blida (Algèrie), 2011.
7-Hartmut Elsenhans: La Guerre D' Algèrie 1954 – 1962, prèface: Gilbert Meynier, ENAG, Règhaia, Algèrie,2010.
8- FRANTZ FANON :TOWARD THE AFRICAN REVOLUTION, translated, rom the French by: HAAKON CHEVALIER Grove Press , New York ,1988
9 - R. Hrair Dekmejian: Egypt Stat University of New York Press, Albany: 1971. Under Nasir.
10- Robert St.John: The Boss the story of Gamal Abdel Nasser, New York, 1960.
11- Richard F. Nyrop: Syria a country Study, Foreign Area studies The American University, 1978.
12-Emil Lengyel: Egypts Role in World Affairs, Public Affairs press, Washington.
13 -United Arab Republic, No publisher.
14- Massarrat Abid: Egypt's Union with Syria, its Impact and the June 1967 War, Pakistan Vision Vol. 11 No. 1.
15- Britain,Nasser and the Balance of Power in the Middle East 1952- 1967.

المقالات باللغة الأجنبية:

16- Jean pierre cohez: "Ceux De L' OAS Que sont-ils devenus?", Enquête sur L'histore,N(2), printemps 1992.
17 - PAUL MONT AGNON: "La guerre d'Algérie, les grandes étapes", 5 - Enquête sur L'histore,N(2).
18 -L'OAS et la guerre d'Algérie, Enquête sur L'histore,N(2).
19 - Hartmut ELSENHANS:" Guerre française en Algérie : croisées des interprétations, réalités contre constructions", **Insaniyat** n°s 65-66, juillet - décembre 2014.

فهارس البحث

- ✓ فهرس الأعلام.
- ✓ فهرس الأماكن والبلدان.
- ✓ فهرس المنظمات والهيئات.
- ✓ فهرس الجماعات والشعوب والقوميات.
- ✓ فهرس الجرائد والمجلات.

فهرس الأعلام:

ـأ ـ

آلان دالاس: 108، 249، 250.
ابراهيم باشا: 101.
ابراهيم بيوض: 447.
ابراهيم عبود:241، 242، 570.
ابراهيم غافة: 596.
ابراهيم مزهودي: 588، 624.
ابراهيم السليماني: 542.
ادريس السنوسي:22، 533، 635.
إدغارفور: 20، 21.
ايد كين: 250.
إيلي: 385.
اسماعيل صادق: 484.
اسماعيل صدقي: 29.
اسماعيل الأزهري: 16.
إلياهو كوهين: 262.
أحمد اسماعيل: 293.
قائد أحمد: 430.
أحمد الأمير: 197.
أحمد أبو صالح: 270، 280، 300، 306، 340، 350.
أحمد أبو الفتوح: 552.
أحمد أبو نصير: 188.
أحمد بلافريج: 625.
أحمد بن بلة: 24، 25، 26، 345، 352، 418، 419، 425، 429، 458، 461، 462،467، 469، 480، 482، 486، 489، 507، 551، 573، 574، 590، 591، 592، 593، 594، 597، 618، 628، 636.
أحمد بن الشريف: 397.
الإمام أحمد بن المتوكل على الله: 18، 242، 243
أحمد بوقرة: 397،
أحمد بومنجل:462، 464، 466، 626، 629
أحمد التليلي: 453.
أحمد توفيق المدني: 322، 323، 424، 426، 448، 496، 499، 512، 513، 519، 520، 522، 529، 534، 537، 538، 540 ، 543، 548، 552، 557، 567، 573، 577، 578، 581، 585، 587، 588، 589.
أحمد حاج يونس: 182، 187.
أحمد حسن الباقوري: 181، 187، 536.
أحمد حسن الزيات: 551، 608.
أحمد حسني: 183، 188.
أحمد الحلواني: 190.
أحمد الحنيدي: 195، 305، 306، 333.
أحمد دراية: 413.
أحمد الرحيبي: 607.
أحمد زكي: 290.
أحمد سعيد: 551، 552.
أحمد سليم: 485.
أحمد سوكارنو:8، 131، 632.
أحمد سيكوتوري: 225، 262.
أحمد الشرباطي: 557.
أحمد عبد الكريم: 66، 111، 129، 181، 182، 187، 188، 189، 195، 232

271، 273، 274، 275، 278، 279
289، 290، 292، 298، 310، 314
352.
أحمد عبد المعطي حجازي: 607، 609.
أحمد عبده الشرباصي: 183، 187.
أحمد عبود باشا: 83.
أحمد علوي: 290، 296، 329.
أحمد فرنسيس:427، 458، 514، 541.
576، 581.
أحمد فؤاد: 31، 32.
أحمد قنبر: 121.
أحمد محساس: 481.
أحمد محمد نعمان: 153.
أحمد منصور: 112.
أحمد نجيب هاشم: 188.
أحمد نسبة بن عاشور: 445.
أحمد هيكل : 609.
أحمد يوسف أحمد: 292.
الأمين خان: 426.
أديب الشيشكلي: 44، 45، 46، 47، 64
77، 102، 111، 143، 275، 642.
أديب النحوي: 340.
أرسطو: 116.
أرسكين تشيالدرز: 139.
أسعد ابراهيم: 159.
أسعد محاسن: 353
أكرم الحوراني: 43، 44، 45، 47، 64، 77
93، 120، 122، 126، 129، 138، 140
179، 180، 181، 182، 183، 187
188، 190، 194، 197، 198، 244
261، 266، 272، 277، 278، 280
289، 292، 296، 297، 299، 304
305، 306، 319، 320، 341، 350
354، 355، 366، 363، 499، 529
541. 560، 565.
أكرم ديري: 66، 196، 201، 305، 306
316، 333، 352، 353.
أمجد الطرابلسي: 188، 350، 529، 587.
أمحمد يزيد: 417، 448، 458، 379.
417،474، 534، 543، 596، 613.
626، 628، 629.
أمين بيسوني: 552.
الحاج أمين الحسيني : 545.
أمينتوري فانفاني: 259.
أمين الحافظ: 197، 262، 271، 291، 300
أمين النفوري: 50، 66، 129، 133، 182
187، 189، 195، 196، 232، 274
288، 290، 352.
انتوني نانتج: 280.
أندري زيلر: 406، 407، 408، 465.
أنطوان سعادة: 43، 358.
انطوني ايدين: 9، 172.
أنور السادات: 125، 126، 145، 179
263، 322، 342، 357، 366، 546
572، 614.
أنور القاضي: 290، 298، 334، 336.
الأميرال أوبوانو: 386.
أولفييه قيشار: 447.

أولفيي لونغ: 464، 465.
أيوب خان: 4.

ـب ـ

الباءات الثلاث (بن طوبال، بلقاسم، بوصوف): 577، 578، 579، 597، 646.
باتريس لولومبا: 201، 228، 229، 242، 265.
باتريك سيل: 150.
براءة أحمد زيدان: 139.
برنارد باروخ: 2.
برونو دولس: 464.
بسام العسلي: 561، 607.
البشير الإبراهيمي: 167، 550، 551، 554، 604.
بشير بوقادوم: 576.
بشير زين العابدين: 137.
بشير السعداوي: 22.
بشير صادق: 196.
بشير العظمة: 187، 189، 198، 274، 279، 341، 348.
بشير نور الدين: 413.
بلفور: 10.
بنغ تيه هواي: 581.
بنيامين سطورا: 395.
بهجت التلهوني: 328.
بهيجة الهادي المشيرقي: 114.
بوداود منصور : 523.
بوجين بلاك: 258.
بورجيس مونوري: 26، 377، 420.
بوشر: 465.
بول أوساريس: 399.
بول دولوفري: 435، 463.
بولس المعوشي: 223.
بيار غيوما: 391، 448.
بيار فليملان: 385، 386.
بيار كومين: 458.
بيار لاغايارد: 405.
بيار لافون: 441.
بيار مسمر: 448.
بيجار: 398، 407.
بير هيربو: 458.
بيغن: 29.
بينو: 21.

ـت ـ

تاج الدين الحسيني: 39.
تحتمس الأول: 145.
تشان كاي تشيك: 5، 29.
توفيق عبد الفتاح: 188.
توكمان: 625.

ـث ـ

ثروت عكاشة: 39، 175، 188، 218، 256، 257، 317، 567.

ـج ـ

جان بول سارتر: 400.
جادو عز الدين: 305، 306، 333، 352، 353، 355.
جاسم علوان: 128، 131، 149، 306، 330، 331، 334، 348، 352، 354.

جاك سوستيل: 374، 382، 388، 410
435، 451.
جاك ماسو: 381، 384، 385، 386، 387
395، 398، 405، 407، 436.
جان عمروش: 460.
جان موران: 406، 463.
جرونكي: 259.
جلال هريدي: 295، 337، 341، 349
350.
الجلاوي باشا: 21.
جمال الصوفي: 196، 295، 296، 305، 360
333.
جمال عبد الناصر: 31، 33، 34، 35، 36
37، 49، 51، 52، 58، 60، 61، 62، 64
66، 67، 68، 74، 75، 76، 82، 83، 84
86، 89، 91، 92، 94، 95، 96، 97، 98
99، 101، 102، 104، 107، 108، 109
110، 112، 114، 116، 117، 120
121، 123، 124، 125، 126، 127
128، 129، 131، 132، 133، 134
136، 137، 138، 139، 140، 141
142، 145، 146، 147، 148، 149
150، 151، 152، 155، 156، 157 158
159، 160، 161، 162، 163، 165
166، 167، 168، 169، 170، 171
172، 173، 174، 175، 176، 178
179، 180، 182، 183، 184، 185
186، 187، 188، 189، 190، 191
192، 193، 194، 195، 198، 199
201، 202، 203، 204، 205، 210
211، 212، 213، 214، 215، 216
217، 219، 220، 222، 223، 224
225، 226، 227، 228، 229، 230
231، 232، 234، 235، 236، 237
238، 239، 240، 241، 242، 243
244، 245، 246، 247، 248، 249
250، 251، 252، 253، 254، 255
256، 257، 259، 260، 261، 263
264، 265، 266، 267، 268، 269
270، 271، 272، 273، 274، 275
276، 277، 278، 279، 280، 281
282، 283، 284، 285، 286، 287
288، 289، 290، 291، 294، 295
296، 297، 298، 299، 300، 301
302، 303، 304، 305، 306، 307
308، 309، 310، 312، 315، 316
317، 318، 319، 320، 321، 322
323، 325، 327، 328، 329، 332
333، 334، 335، 336، 337، 338
339، 340، 341، 342، 344، 345
346، 348، 349، 350، 351، 352
353، 354، 355، 357، 358، 359
360، 362، 363، 364، 365، 366
367، 422، 480، 482 487،485،483
488، 494، 494، 496 498، 508، 510
512، 514، 518 519، 520، 534
535، 536 ، 539 540، 541، 548
551، 553، 554 555، 564، 565

566، 567، 568 569، 570، 571
572، 573، 574 575، 576، 578
581، 582، 583 585، 594، 592
593، 595، 601 607، 611، 614
617، 625، 630 632، 633، 634
636، 638، 640 641، 642.
جمال غورسيل: 5.
جمال فيضل: 196، 271، 291، 293، 331.
332، 333، 334، 335، 336، 338.
جميلة بوباشا: 608.
جميلة بوحيرد: 600، 601، 602، 606، 608
609.
جوالدا مائير: 173.
الجنرال "جوان: 21.
المارشال جوان: 442
جورج بو مبيدو: 384، 405، 438، 449
464، 466.
جورج جبور: 108.
جورج قورس: 457.
جوزيف أورتيز: 405، 438.
جوزيف بيغارا: 457.
جوزف تيتو: 34، 152، 227، 229، 230
241، 264، 267، 346، 570، 632
641.
جوزف كازافوبو: 228، 229.
جوميل: 409.
جون كينيدي: 251، 252، 452، 469.
جون ماكس: 249.
جياب: 4، 6، 383.
سي الجيلاني: 429.
جوهو: 386، 398، 406، 407، 408
465.

– ح –

حافظ الأسد: 197، 217، 348، 357.
حسن بغدادي: 188.
حسن جبارة: 181، 187.
حسن صبري الخولي: 181.
حسن صلاح الدين: 188.
حسن عباس زكي: 183، 188.
حسني الزعيم: 15، 41، 42، 43، 45، 64
77، 102، 143، 642.
حسني عبد المجيد: 290.
بن الحسين: 465.
حسين آيت أحمد: 26، 417، 419، 425.
453، 551، 590، 638.
حسين الأصفهاني: 584، 586.
الحسين بن طلال (الملك حسين): 13، 143
158، 161، 164، 234، 235، 236
322، 323، 324، 328، 336، 339
637.
الحسين بن علي شريف مكة: 115، 142.
حسين حدة: 195، 197.
حسين ذو الفقار صبري: 628.
حسين رجب: 581.
حسين الشافعي: 183، 187.
حسين محمد أحمد حمودة: 273.
حكمت داية: 340.
حكمت هاشم: 571، 606.

حلمي سلام: 219.
حمدان حميد : 514.
حمدي قنديل: 291.
حمزة بوبكر: 447.
حنا بطاطو: 141.
سي الحواس: 429، 489.
حيدر الكزبري: 324، 330، 331، 333 336.

خ

خالد بكداش: 47، 155، 156، 132، 234 254، 286، 287، 288، 323، 342.
خليفة بن حمد آل ثاني: 16.
خالد العظم: 39، 41، 42، 48، 65، 78 94، 99، 102، 119، 129، 133، 138 140، 142، 144، 156، 182، 183 238، 271، 280، 282، 296، 315 318، 341، 348، 351، 363،491 559.
خالد الناصر: 343.
خليل كلاس: 182، 187، 188، 189، 277. 296، 305، 319، 352، 499، 529.

د

داغ همرشولد: 229، 235، 238.
دافيد بن غوريون: 173، 174، 260.
دوايت ايزنهاور: 17، 37، 49، 50، 51، 52 58، 61، 67، 88، 91، 97، 108، 123 137، 159، 160، 163، 169، 170 172، 174، 223، 224، 249، 251 260، 452، 600.
دوغاستين: 462.
دولاك: 409.
ديدوش مراد: 373، 416.
ديمورفيل:

ر

راؤول سالان: 384، 385، 386، 387، 388 391، 398، 404، 406، 407، 438 442، 465، 501، 599.
رابح بيطاط: 373، 416.
رابح تركي عمامرة: 552.
رابح زراري: 430.
راشد القيطني:291، 293، 301، 359.
رزان ميشال عفلق:141، 277، 364.
رشاد علي أديب: 609.
رشيد رضا: 115.
رفقيق العشا: 622.
رمسيس الثاني: 145.
روبرت أوبنهايمر: 53.
روبرت مورفي: 169.
روبير لاكوست: 26، 372، 382، 385، 454.
روجي موريس: 462.
روحية القليني: 610.
روميل ايرفن: 28.
رينهاردت: 136.
روني كواتي: 385.
رياض المالكي: 188، 189، 296.
ريموند هير: 51، 223، 237.
ريني بلوفين: 384.

– ز –

سي زبير: 429، 478.

زكريا محي الدين: 62، 181، 183، 187 188، 320.

زهير عقيل: 330، 332.

زياد الحريري: 348.

زيغود يوسف:25، 374، 608.

زيلير:465.

– س –

ستالين:5، 56، 69، 70، 95، 288.

ساطع الحصري: 108، 116، 358.

بن سالم: 412.

سالم مسعود الشوارف: 635.

سامي جمعة: 280.

سامي الجندي: 282.

سامي الحناوي:43، 44، 45، 64، 143.

سامي شرف: 325.

سامي عصاصة: 359.

سعد دحلب: 419، 427، 455، 469، 552 581.

سعد الدين الشاذلي: 201، 228.

سعد الله الجابري:39، 101.

سلامة موسى: 106.

سليمان العيسى: 561، 607، 608.

سمير الرفاعي: 234.

سنغور: 450، 475.

السنهوري: 552.

سهام رفقي: 553.

سعود بن عبد العزيز: 37، 42، 91، 99، 111 158، 159، 160، 161، 164، 168 169، 170، 223، 236، 306، 322 636.

السعيد: 484، 485.

سعيد تقي الدين: 299، 304.

سعيد عبيد: 412،

سعيد الغزي:47، 559، 563.

سيد مرعي: 187.

سيف الاسلام: 18.

– ش –

شابان دالماس: 387.

الشاذلي بن جديد: 395، 412.

شارل ديغول: 6، 27، 39، 238، 256، 326 368، 369، 373، 381، 382، 383 384، 385 386، 387، 388، 389، 390 391، 392، 393، 395، 396، 398 400، 401، 402، 403، 404، 405 406، 407، 408، 410، 411، 415 416، 421، 424، 425، 429، 430 431، 432، 433، 434، 435، 436 437، 438، 439، 440، 441، 442 443، 444، 445، 446، 447، 449 450، 451، 454، 455، 459، 460 461، 462، 463، 464، 465، 466 467، 468، 470، 471، 472، 473 474، 476، 477، 478، 497، 499 505، 512، 514، 515، 516، 526 534، 538، 543، 545، 566، 567

569، 570، 572، 576، 580، 583
591، 593، 599، 600، 601، 612
614، 615، 616، 620، 622، 637
638، 644.
شعراوي جمعة: 351.
شكري القوتلي: 39، 40، 41، 47، 48، 65
76، 89، 100، 102، 104، 117، 118
121، 122، 123، 125، 129، 130
133، 134، 138، 147، 148، 149
150، 151، 158، 159، 162، 167
178، 182، 183، 307، 309، 342
490، 491، 492، 536، 559، 560
561، 565، 566، 575، 605، 642.
شكيب أرسلان: 115.
شمس الدين الكيلاني: 272.
شوان لاي: 150.
شوكت القنواتي: 181، 187.

–ص –

الصادق المقدم:246.
صالح بن يوسف: 19، 20، 166، 427، 428.
صالح زعموم: 397، 398، 405، 429، 430
463، 478.
صالح سوفي: 412.
صبري العسلي: 46، 47، 48، 100، 101
119، 121، 124، 129، 138، 147
180، 181، 183، 187، 189، 266
272، 296، 341، 363، 536، 559
566.
صدام حسين:233.
صديق تامزالي: 487.
صديق شنشل: 308.
صلاح الدين الأيوبي: 52، 101، 145.
صلاح الدين خيري: 349، 350.
صلاح البيطار: 45، 48، 121، 129، 134
135، 138، 140، 141، 179، 181
187، 188، 189، 143، 266، 271
277، 278، 296، 297، 305، 308
310، 341، 348، 354، 356، 363
366.
صلاح جديد: 197.
صلاح سالم: 16، 119، 137.
صلاح عبد الصبور: 609.
صلاح عيسى: 137، 302.
صلاح نصر: 62، 302، 303، 307، 334
525.

–ط –

الطاهر بن عمار: 20.
طعمة العودة الله: 112، 189، 196، 306
333.
طلال بن عبد الله: 13.
طلعت النجيلي: 571، 606.
طه حسين: 604.
الطيب بولحروف: 449، 464.
الطيب الثعالبي: 552.

–ع –

عادل ثابت: 317.
عامر عبد الله: 254.
عباس رضوان: 188.

عبان رمضان: 418، 457، 485.
عبد الإله: 10، 11، 12، 143.
عبد الجليل العمري: 208، 209.
عبد الحفيظ أمقران: 396، 412.
عبد الحفيظ بوصوف: 381، 401، 410، 412، 414، 419، 422، 426، 427، 506، 508، 512، 513، 518، 521، 576، 577، 579، 584.
الرائد عبد الحليم: 397، 430.
عبد الحميد الثاني: 107.
عبد الحميد درنة: 485، 635.
عبد الحميد السراج: 49، 50، 51، 65، 66، 110، 125، 129، 141، 159، 160، 181، 182، 187، 189، 192، 195، 197، 233، 236، 238، 254، 258، 270، 275، 277، 278، 279، 280، 281، 283، 285، 286، 287، 288، 289، 290، 292، 298، 299، 300، 301، 302، 303، 304، 305، 306، 307، 309، 310، 329، 330، 334، 335، 351، 499، 529، 536، 565، 571، 587، 606، 607، 638.
عبد الحكيم عامر: 32، 76، 120، 124، 127، 131، 179، 180، 187، 188، 190، 192، 194، 195، 196، 197، 198، 258، 270، 271، 275، 277، 278، 279، 280، 281، 289، 290، 291، 293، 296، 299، 301، 303، 304، 305، 306، 307، 309، 310، 312، 314، 317، 329، 330، 331، 332، 333، 334، 335، 336، 338، 339، 353، 363.
عبد الحميد غالب :245، 246، 351، 352، 620.
عبد الحميد مهري: 426، 492، 493، 527، 532، 562، 578، 603.
عبد الخالق حسونة: 166، 489، 565، 575، 622.
عبد الخالق محجوب: 254.
عبد الرحمن تاج: 535، 566، 596، 605.
عبد الرحمن عزام: 102.
عبد الرحمن العظم: 149.
عبد الرحمن فارس: 459، 460، 471.
عبد الرحمن الكواكبي: 114، 115.
عبد الرحمن كيوان: 458، 559.
عبد الرحمن اليعلاوي: 514، 624.
عبد الرحمن اليوسفي: 592، 593.
عبد الرزاق السنهوري: 33.
عبد السلام بدوي: 180.
عبد السلام تازي: 508.
عبد السلام عارف: 12، 15، 223، 232، 234، 288، 322.
عبد العاطي جلال: 604.
عبد العزيز بوتفليقة: 413.
عبد العزيز مشري: 486.
عبد الغني قنوت: 277 187، 189، 195، 296، 305، 363.
عبد الغني دهمان: 330.

عبد القادر بلحرمة : 504.
عبد القادر بن قاسي: 552.
عبد القادر حاتم: 179، 190، 307، 597.
عبد القادر شندرلي: 452.
عبد القادر معاشو: 546.
عبد الكريم الجندي: 197.
ابن عبد الكريم الخطابي: 18، 482.
عبد الكريم الدَّنْدَشِي: 48، 49.
عبد الكريم زاهر الدين: 292، 297، 303، 324 333، 352، 361.
عبد الكريم الفاسي: 482.
عبد الكريم قاسم: 12، 15، 17، 170، 223 232، 233، 234، 235، 244، 253 280، 287، 288، 322، 323، 329 349، 568.
عبد الكريم النحلاوي: 111، 112، 143، 238 270، 272، 292، 294، 295، 296 297، 298، 300، 303، 305، 315 316، 324، 329، 330، 331، 332 333، 334، 336، 337، 338، 346 347، 349، 351، 352، 353، 354 363، 366، 643.
الرائد عبد اللطيف: 430.
عبد اللطيف البغدادي: 58، 126، 135، 179 180، 187، 188، 194، 259، 283 286، 299، 319، 320، 334.
عبد الله بلهوشات: 413.
عبد الله بن الحسين شريف مكة: 12، 13، 142.
عبد الله التل: 545.
عبد الله خليل:165، 240، 241، 625.
عبد الله الريماوي: 138.
عبد الله السالم الصباح: 17، 233.
عبد الله عبد الدائم: 149، 343، 362، 607.
عبد الله مقلاتي: 576.
عبد الله ملك الأردن: 101.
عبد المجيد ررزاقي: 514.
عبد المجيد شاكر: 593.
عبد المحسن أبو النور: 127، 129، 131، 137 139، 140، 160، 196، 217، 238 271، 272، 276، 278، 279، 290 291، 293، 294، 295، 296، 297 298، 315، 318، 319، 337، 359.
عبد المنعم القسوني: 183، 187.
عبد الوهاب حومد: 181، 187.
عبد الوهاب الشواف: 233.
عثمان سعدي: 589.
عدنان سعد الدين:277، 343.
عدنان المالكي: 64.
عدنان المدني: 235.
عدنان مندريس: 5، 175.
العربي بن مهيدي: 376.
العربي التبسي: 554.
عزت سليمان: 482، 522، 526.
عزت الطرابلسي: 208.
عزت النص: 347.
عزيز صدقي: 181، 187.
عصام خليل: 591، 592، 593.
عصمت اينونو: 5.

عصمت سيف الدولة: 319.
عفيف البزري: 51، 66، 67، 109، 125. 127، 128، 129، 131، 133، 134 195، 232، 270، 271، 287، 290.
علال الفاسي:482، 542.
عقبة عبد الغني: 506.
علي الجوماني: 551.
علي شفيق: 305.
علي صبري: 62، 138، 181، 187، 271 350.
علي كافي: 373، 395، 430، 502.
عي مجاري: 486.
علي المحافظة: 138.
علي محساس: 485.
علي معلم: 465.
علي منجلي: 430.
عماد الدين مذكور: 525.
عمارة بن عودة: 373، 574، 577.
عمار بوقلاز: 419، 427، 577.
عمار خميس: 503، 507، 510، 513، 517 520.
عمر أوصديق: 426، 474، 578، 629.
عمر أوعمران: 374، 485،492، 495، 497 498، 499، 500، 503، 556.
عميرة علاوة: 429، 478، 508، 579.
عميروش: 389، 428، 511، 578.
عواشرية: 428.
عوني فرسخ: 190، 198، 211، 217، 278 281، 299، 313، 323، 324، 326 334، 336، 341، 346، 362.
عيساني شويشي: 413.

–غ–

غالب البزاري: 610.
غامبيز: 395، 406.
غسان رشاد حداد: 124، 125، 149، 358.
غسان زكريا: 238، 299، 301، 303.
غي مولي: 376، 377، 431، 457، 458.

–ف –

فاتك الصافي: 233.
فاخر كيالي: 182،187.
فارس الخوري: 39.
الملك فاروق: 28، 30، 31، 32، 58، 74 81، 87، 137، 146، 642.
فاروق شوشة: 609.
فايدة كامل: 553.
فؤاد الأول: 28.
فؤاد جلال: 527، 529، 535، 544، 557 575، 604.
فؤاد الشايب: 190.
فؤاد شهاب :17، 163، 223، 237، 239 355، 637.
فتحي الديب: 62، 244، 424، 425، 482 486، 496، 498، 502، 503، 507 512، 515، 517، 518، 519، 520 522، 526، 540، 551، 554، 567 571، 572، 573، 574، 576، 577

580، 583، 584، 591، 592، 593
607، 637، 638.
فتحي رضوان: 181.
فتحي سعيد: 609.
فرانز فانون: 400، 402، 474، 629.
فرانسوا متيران: 371، 386.
فرانكلين روزفلت: 28، 29، 53.
فرج الله الحلو:254، 299.
فرحات عباس: 322، 323، 369، 387
410، 423، 424، 425، 426، 433
439، 442، 443، 453، 460، 462
464، 463،468، 470، 472، 476، 505
508، 518، 526، 539، 567، 570
573، 574، 575، 576، 577، 57 ، 581
584، 586، 590، 621، 632، 637
638، 644.
فرنسيس جونسون: 400.
فريدريك جيلارد: 522.
فوزي سلو: 45، 102.
فوزي شعيبي: 351، 352.
فريد الخاني: 95.
فريد زين الدين: 560.
فهمي رزق: 181، 188.
فوستر دالاس : 37، 161، 169، 170، 175
238، 251.
فيصل آل سعود: 62، 159، 169، 224
236.
فيصل بن الشريف حسين: 38، 142.
فيصل الثاني ابن غازي: 10، 11، 12، 158
161، 164.
فيصل العسلي: 42.
فيليكس غايار: 384، 459.

ـق ـ

أبو القاسم سعد الله: 588.
الرائد قاسي: 556.
قسطنطين زريق: 116.

ـك ـ

الجنرال كاترو: 17، 21، 39.
كاظم زيتونة: 349.
كازيل: 458.
كارم محمود: 553.
كاسن: 49، 65.
كامل كيلاني: 591.
الجنرال كريبان: 410.
كريم بلقاسم: 323، 376، 401، 410، 412
419، 422، 424، 425، 427، 430
454، 455، 456، 466، 467،476، 485
501، 509، 512، 515، 517، 518
519، 521، 526، 527، 548، 567
577، 578، 579، 584، 593، 623
625، 645.
كلوسترمان: 495.
كمال حسن علي: 281، 294، 295، 324
334، 342.
كمال ديب:137، 190، 319.
كمال الدين حسين : 181، 187، 188، 276
555، 566، 570.

كمال الدين رفعت : 183، 187، 188، 307 496، 540، 576، 577.
كمال رمزي ستيف: 183، 187.
كميل شمعون: 17، 162، 163، 223، 224 231، 236، 237، 238، 239، 298.
كوامي نكروما: 225، 264، 265، 475 518، 567، 614، 625، 627.
كورون: 394.
كوين كراو: 258.

ـل ـ

لؤي الأتاسي: 348.
لحبيب بورقيبة: 19، 20، 26، 166، 173 245، 256، 401، 427، 428، 450 453، 465، 465، 467، 469، 488 509، 510، 517، 518، 519، 522 530، 531، 548، 556، 576، 579 580، 597، 625، 629، 634، 645.
لخضر بن طوبال: 401، 412، 419، 422 427، 515، 517، 521، 577، 579 584.
لخضر بورقعة: 394، 396، 397، 409، 429 430، 502، 515.
العقيد لطفي: 504، 521.
لوي جوكس: 463، 465، 567.

ـم ـ

مأمون الكزبري: 49، 50، 65، 339، 341 342، 346، 347.
ماكس لوجين: 26.
مالك بن نبي: 170، 588.
ماتون: 462.
ماتي ونجيس: 435.
مارشال:10، 56، 88.
ماوتسي تونغ: 150، 581.
مبارك البكاي: 21.
مبروك بلحسين: 455.
محمد أبو القاسم خمار: 597.
محمد أبو نصير: 183.
محمد احمد زكري : 503.
محمد اسطنبولي: 196.
محمد البدر بن الإمام أحمد : 153، 242، 243 265.
محمد بدرة: 20.
محمد بسطاوي: 445.
محمد بلونيس: 445.
محمد بن عرفة: 21.
محمد بوضياف: 416، 418، 419، 425 551، 590، 592.
محمد بهلول: 514.
محمد بوقرة: 429.
محمد بونعامة: 397، 398، 429.
محمد الجوادي: 272، 346.
محمد الجيار: 295.
محمد حافظ إسماعيل: 127، 128، 137.
محمد الحبيب الشطي: 245.
محمد حربي: 455، 474.
محمد حسنين هيكل: 122، 126، 131، 132 142، 219، 284، 306، 362، 508 598، 601.

محمد حقيقي بن عمار(حكيكي): 462.
محمد الخامس: 20، 21، 26، 247، 449 464.
محمد خيضر: 26، 419، 425، 457، 458 469، 482، 484، 551، 590، 592 593، 638.
محمد رضا شاه: 263.
محمد زروال: 521.
محمد الشريف مساعدية: 413.
محمد شفيق: 19، 20.
محمد الصالح عرفاوي: 486.
محمد الصديق بن يحي: 440، 455، 462.
محمد صلاح الدين حسن: 334.
محمد الصوفي: 348.
محمد العالم: 187.
محمد عبد الغني: 412.
محمد عبد الله دراز: 557.
محمد عثمان الصيد: 244.
محمد العربي الزبيري: 422.
محمد عروق: 552.
محمد عطايلية: 413.
محمد علاق: 412.
محمد علي باشا: 52، 101، 136.
محمد عمران:197، 335، 338.
محمد العموري: 411، 413، 427، 428 430،478، 507، 510، 548، 567، 574 576، 577، 578، 580، 645.
محمد الغسيري:527، 571، 603، 607.
محمد فاضل الجمالي: 109، 143، 164.
محمد فضوري: 552.
محمد القادري: 523.
محمد قنايزية: 412.
محمد قنديل: 553.
محمد كامل النحاس: 150.
محمد الكسار: 281.
محمد كسوري: 552.
محمد لامين دباغين: 387، 458، 576، 577.
محمد المحرودن: 188.
محمد محمود الزبيري: 153.
محمد مرباحي: 445.
محمد المصمودي: 246.
محمد معروف: 111.
محمد ممشاوي: 445.
محمد منصور: 349.
محمد نبهان: 354.
محمد نجيب: 31، 32، 33، 59، 83، 273.
محمد نسين: 352.
محمد نصار: 188.
محمد يوسفي: 513.
محمدي السعيد: 411، 422، 423، 526.
محمود أبو الفتح: 83، 157، 162.
محمود أمين العالم: 604.
محمود الجيار: 334.
محمود رياض: 101، 120، 137، 171، 179. 180، 186، 278، 279، 280، 361.
محمود الشريف: 410، 426،485، 506 509، 577.
محمود عزيز: 233.

محمود فوزي:181، 187، 575، 612، 627.
محسن البرازي: 43.
محي الدين فكيني: 166.
المختار ولد داده: 450.
مراد غالب: 346.
مولاي مرباح: 445.
مروان السباعي: 292.
مريم صغير: 635.
مصالي الحاج: 23، 369، 445.
مصباح كنعان: 159.
مصدق شاه إيران: 346.
مصطفي اسطمبولي: 426.
مصطفى الأشراف: 419، 467.
مصطفى أمين: 601،
مصطفى بن بولعيد: 373.
مصطفى حليم: 483.
مصطفى حمدون: 66، 181، 182، 187 188، 189، 190، 195، 197، 277 288، 290، 296، 305، 315.
مصطفى خليل": 183، 188.
مصطفى السباعي: 184، 213.
مصطفى طلاس: 112، 125، 195، 197 279، 288، 290، 291، 292، 293 295، 335، 336، 561، 607.
مصطفى الفقي: 108.
مصطفى كمال أتاتورك: 42.
مصطفى لكحل: 427، 428، 508، 576 577.
مصطفى النحاس: 29، 30، 102.
مضر حامد الأسعد: 364.
مطيع السمان: 336، 340.
معروف الدواليبي: 45، 121، 124، 125 316، 347،351، 575.
مفدي زكريا: 608.
مكرم عبيد: 81.
منديس فرانس: 20، 372، 386، 457، 553.
منير جيرودي:197.
مهيب الهندي: 330، 331، 347.
موبوتو:229.
موديبو كيتا: 226، 450، 475.
موريس بابون: 399، 476.
موريس شال: 376، 380، 391، 392، 393 394، 395، 396، 402، 405، 406 407، 408، 409، 410، 412، 413 415، 421، 436، 460، 465، 472 478، 485، 489، 494، 495، 497 505، 506 ، 512 ، 513 ، 514، 515 517، 519، 520، 521، 526، 622.
موس: 123.
موسى عرفة: 188.
موفق عصاصة: 324، 330، 332.
مولوتوف: 95.
مونتغمري: 29.
مويس تشومبي: 228، 229.
ميخائيل إليان: 49.
ميشال ديبري: 431، 462.
ميشال عفلق: 43، 45، 104، 112، 113 114، 116، 139، 141، 144، 188

272، 282، 286، 296، 297، 308
359، 565.
الباي ميشيل: 173.
ميلان باتشرن : 503.

ـ ن ـ

نابليون بونابرت: 106، 114.
اللواء ناظم الدين: 65.
ناظم القدسي: 45، 117، 347، 348، 351
353، 354.
نجاح سلام: 553.
نجيب صالح: 276.
نضال العلي: 363.
نزار قباني: 609.
نسيب المتني: 238.
نقولا ناصيف: 298.
نهاد القاسم: 187.
نهرو: 152، 264، 267، 632، 641.
نواورة: 428.
نور الدين طراف: 183، 188.
نور الدين فراج: 498، 499.
نور الدين كحالة : 181، 187، 192، 299
587.
نور الله حاج ابراهيم: 330.
نوري السعيد: 11، 12، 55، 59، 143، 164
231.
نيكتا خروتشوف: 5، 9، 34، 76، 95، 171
173، 203، 252، 253، 254، 373
424، 425، 468 ، 582، 583.

ـ و ـ

وجيه السمان: 188.
وفيق اسماعيل: 352.
ولفجانج لوتز: 261.
وليام ولبور ايفلاند: 49.
ونستون تشرشل:29، 40.
وهيبة سعيدي: 504.

ـ هـ ـ

الهادي ابراهيم المشيرقي: 326، 533، 552
564، 569، 582، 635.
هارولد ماكميلان: 9، 172.
هاري ترومان:40، 53، 54، 70.
هاشم الأتاسي: 39، 43، 45، 46، 143.
هانز: 591، 592.
هاني السباعي: 341.
هاني الهنيدي: 334.
هتلر: 53، 79، 161، 172، 248، 260.
هزاع المحالي: 235.
هشام عبد ربه: 330، 335.
هشام العظم: 352.
هواري بومدين (محمد بوخروبة): 397، 411
412، 422،، 428، 430، 431،484
486، 521 524.
هدى جمال عبد الناصر: 132.
هوشي منه: 4.
همفري بريفليان: 172.
هنري غانتيز: 345.
هيلا سيلاسي: 260.

ـ ي ـ

يحي بوعزيز: 552.

يحي الفضيل الورتلاني: 554.
بن يوسف بن خدة: 344، 419، 426، 427.
457، 470، 476، 521، 578، 581
639.
يوسف الخالدي: 364، 445.
يوسف السباعي: 604.
يوسف ياسين: 158، 159.

فهرس الأماكن والبلدان:

ـأ ـ

أبوظبي: 16.
الاتحاد السوفيتي (روسيا): 1، 2، 3، 4، 5، 6 7، 8، 9، 11، 15، 22، 34، 35، 36، 48 51، 53، 54، 55، 56، 57، 60، 61، 67 68، 69، 70، 75، 76، 78، 79، 87، 88 90، 91، 94، 95، 96، 98، 104، 122 144، 150، 158، 168، 169، 170 171، 172، 193، 194، 199، 203 204، 207، 208، 214، 218، 221 224، 231، 249، 250، 252، 253 255، 260، 261، 265، 266، 267 293، 314، 324، 329، 345، 346 350،373، 379، 424، 425، 469، 524 539، 548، 568، 582، 583، 606 618، 639، 641، 643.
إثيوبيا: 260، 261،450، 453، 474، 475 583، 629، 633.
أدرار: 404، 447.
أديس أبابا: 474، 629.
إدلب: 207.
الأردن:10، 12، 13، 14، 15، 17، 18 30، 48، 51، 57، 58، 59، 50، 65، 69 80، 87، 93، 99، 101، 103، 110 120، 122، 124، 138، 141، 142 143، 144، 145، 159، 160، 161 162، 164، 168، 169، 170، 171 172، 174، 202، 230، 231، 232 234، 235، 236، 249، 250، 251 259، 265، 266، 274، 275، 279 282، 310، 311، 322، 323، 324 343، 347، 353، 356، 357، 358 366،527، 537، 616، 621، 635، 637 642.
الأرجنتين: 262، 632.
أرزيو : 403 ، 434.
إريتيريا: 4.
اسبانيا: 150، 519.
استراليا: 4، 54.
استنبول: 13.
اسرائيل (الكيان الصهيوني): 15، 35، 36، 37 40، 42، 58، 59، 60، 61، 62، 67، 84 85، 54، 91، 92، 93، 94، 96، 98 101، 102، 105، 109، 118، 120 121، 131، 143، 155، 167، 169 170، 171، 173، 174، 193، 194 197، 200، 201، 202، 216، 222 226، 231، 235، 238، 248، 250 251، 252، 253، 256، 258، 259 260، 261، 262، 263، 264، 265 279، 288، 294، 297، 311، 320 325، 326، 327، 328، 337، 345 347، 354، 360، 366،376، 448 ، 488 555، 623، 627، 641، 643.
الإسكندرية:29، 73، 74، 218، 235، 313 485، 486، 491، 503، 525، 537 .
الاسكندرونة: 263.

الإسماعيلية: 61، 201، 313.
أسوان:74، 84، 131، 207، 218، 253.
أسيا:1، 3، 4، 5، 6، 35، 56، 90، 227
311،423، 424، 490، 529، 543، 558
623، 632.
أغادير: 506، 516.
افريقيا:1، 4، 6، 7، 35، 90، 96، 222
225، 226، 227، 229، 255، 256
260، 264، 311، 314، 316، 344
423، 424، 440،446، 448، 450، 474
475، 490، 529، 543، 554، 558
567، 614، 617، 623، 625، 628
630، 632.
إفريقيا الاستوائية: 226.
إفريقيا الفرنسية الغربية: 226.
إفريقيا الوسطى: 226، 403.
أفغانستان: 150، 632.
إقليم الجنوب (مصر): 148، 149، 155، 157
177، 179، 182، 183، 184، 190
191، 193، 196، 197، 198، 199
200، 201، 203، 204، 205، 206
207، 210، 211، 213، 216، 217
218، 220، 244، 251، 256، 257
260، 263، 266، 268، 271، 273
274، 277، 278، 280، 281، 287
289، 291، 292، 293، 294، 295
296، 298، 301، 304، 311، 312
313، 316، 317، 319، 320، 333
337، 338، 339، 360،512، 520، 524
525، 526، 531، 536، 539، 566
572، 576، 584، 585، 586، 588
591، 598، 599، 601، 603، 604
606، 609، 622، 624، 634، 640.
إقليم الشمال (سوريا): 111، 148، 149، 155
156، 177، 179، 181، 182، 183
184، 185، 186، 188، 189، 190
191، 192، 193، 196، 197، 198
199، 200، 201، 204، 205، 206
207، 208، 209، 210، 211، 213
214، 215، 216، 217، 218، 219
233، 235، 238، 243، 254، 255
257، 258، 260، 261، 266، 268
270، 271، 272، 276، 277، 278
279، 280، 281، 282، 283، 284
285، 286، 287، 289، 290، 291
292، 293، 294، 296، 298، 299
300، 301، 302، 303، 304، 305
306، 307، 310، 311، 312، 313
314، 315، 316، 317، 318، 319
320، 321، 322، 329، 330، 333
334، 336، 338، 340، 344، 349
360، 366،527، 529، 530، 536، 538
541، 565، 571، 585، 586، 587
588، 589، 597، 598، 600، 601
602، 603، 604، 605، 606، 607
608، 610، 622، 638، 640.
اقليم كاتنغا: 228.

أكرا: 420، 453، 474، 583، 615، 625 626، 628، 640.
ألبانيا: 4، 150.
المانيا: 4، 6، 7، 28، 53، 62، 150، 228 342،503، 591.
ألمانيا الشرقية (الديمقراطية): 3،218، 346،516 523، 537، 539.
المانيا الغربية (الاتحادية): 3، 71، 150، 167 207، 379، 381، 409، 448، 455.
الاليزيه : 405، 463.
أمريكا (قارة): 7، 70، 568، 569، 575 604، 632.
أمريكا الوسطى: 71.
– أم القيوين: 16.
الإمارات العربية المتحدة:16، 244.
أنشاص: 486.
ايران:11، 55، 91، 170، 174، 231 238، 248، 260، 263، 328، 523 641.
– ايرلندا: 71.
ايسلندا: 71.
ايطاليا: 3، 4، 21، 22، 32، 53، 71، 79 150، 167، 175، 225، 259، 567 575، 627.
أندونيسيا: 5، 8، 25، 53، 57، 150، 221 575، 582، 626، 632.
أنغولا: 7، 226، 229.
أنقرة: 173.
الأوراس: 370، 374، 380، 410، 413.
607، 608، 609.
الأورغواي: 632.
أوروبا: 3، 5، 6، 7، 8، 9، 14، 54، 56 69، 70، 71، 72، 79، 122، 215، 235 446، 447، 451، 487، 504، 516 518، 523، 557، 589، 597، 604 641.
أوروبا الشرقية (دول أوروبا الشرقية أو البلقان): 3 56، 91، 487، 516.
أوروبا الغربية: 7، 8، 54، 71، 408.
أوغندا: 450، 475.
أولنوا: 594.
إيجلي: 446، 453، 509.
ايفيان: 408، 409، 431، 450، 451 456، 457، 465، 465، 466، 467 469، 470، 471، 475، 522، 571 644.
اين إيكر: 404.

–ب–

باجة: 539.
باريس:26، 71، 115، 161، 246، 257 372، 381، 382، 385، 386، 389 398، 399، 404، 405، 406، 410 415، 417، 444، 451، 461، 463، 466 573، 590، 593.
باكستان: 4، 11، 54، 55، 91، 170، 174 175، 218، 231، 271، 276،424، 454 523، 554، 582.

بال: 470.
باندونغ: 25، 57، 100، 560.
بجاية: 443.
البحرين:17، 69، 244، 621.
البحر الأبيض المتوسط: 9، 27، 51، 55، 61 122، 163، 103، 260، 627.
البحر الأحمر: 27، 165.
بحر الصين: 55.
البحر الميت: 13.
بحيرة منطقة الحولة: 200.
بحيرة طبرية: 65، 297.
برازافيل: 474، 583، 629.
البرازيل: 632.
البرتغال:71.
برج باجي مختار: 414.
برقة: 22.
برلين:3، 6، 7، 53، 55، 227.
برمانيا: 537، 582.
بريطانيا (انجلترا): 1، 2، 3، 4، 6، 9، 10، 11 12، 13، 14، 15، 16، 17، 21، 22، 27 28، 29، 30، 34، 36، 39، 40، 41، 44 47، 54، 58، 59، 60، 61، 62، 64، 71 72، 74، 79، 83، 91، 95، 96، 101 113، 116، 142، 146، 168، 171 172، 173، 174، 176، 225، 226 233، 234، 237، 238، 240، 248 249، 250، 258، 259، 263، 265 274، 282، 324، 326، 328، 363 366، 376، 379، 448، 453، 483، 488 459، 555، 556، 568، 569، 634 635، 641، 643.
بسكرة: 447، 480.
بشار: 471، 504.
بغداد: 43، 64، 156، 161، 164، 231 233، 304، 308، 323، 529، 539 566، 587، 625.
البقاع: 38.
بكاريا: 517.
بلاد الشام: 12، 17، 105، 115، 145 146، 136، 145، 157، 238.
بلجيكا: 50، 71، 150، 167، 379 459،523، 582.
بلغاريا: 150، 155، 156، 287، 346 523.
بلغراد: 229، 264، 465، 632، 640.
بلكور: 442.
بنزرت: 246، 247،409، 450، 539، 516 632.
بنغازي: 529.
بنغلادش: 276.
البنك الأهلي المصري: 208، 209.
البنك العرب السعودي: 159.
بنك القاهرة: 204.
البنك الدولي للإنشاء والتعمير: 74، 614، 621.
البنك المركزي السوري: 208.
بنك مصر:155، 208، 313.
بني سويف: 217.
بودابست: 252، 371.

بورسعيد: 61، 313.
بوشقوف: 380 .
بوغار:396.
بوغوتا: 70.
بولندا:150، 346.
بون: 7.
البويرة: 430.
بيروت: 38، 45، 102، 113، 157، 161 162، 218، 238، 282، 352، 529 539، 566، 623.
بيروني: 458.
بيكين: 455، 506، 545.

ـت ـ

تاسليت: 414.
- تايلاند: 4، 54.
تدمر: 355.
- تركيا: 4، 11، 33، 47، 50، 66، 67 71، 78، 91، 92، 95، 109، 112، 144 145، 167، 170، 173، 174، 175 206، 231، 238، 523، 635، 641.
تشاد: 226، 403.
- تشيكوسلوفاكيا: 94، 150، 523.
تشيلي: 346.
تفيلالت:506 .
- تل أبيب: 161، 257.
قرية تل الجمانة: 206.
تمبكتو: 414.
تمنراست: 383، 407، 414، 431.
تندوف: 465.
- تونس: 19، 20، 21، 26، 27ن 79، 80 87، 105، 150، 165، 166، 173، 202 245، 246، 247، 256، 267، 282 343، 369، 377، 378، 379، 384 385، 389، 392، 401، 402، 403 409، 410، 411، 412، 414، 417 419، 420، 422، 423، 424، 428 429، 430، 449، 450، 453، 454 458، 459، 462، 463 ، 466، 467 469 ، 479، 484، 485، 487، 488 494، 495، 496، 498، 502، 503 504، 506، 507، 508، 509، 510 513، 514، 515، 516، 517، 518 519، 520، 522، 526، 527، 528 529، 530، 532، 537، 538، 539 542، 543، 548، 553، 556، 562 569، 573، 577، 578، 579، 580 581، 584، 585، 586، 587، 590 599، 613، 615، 620، 623، 626 629، 632، 633، 634، 636، 642 646.
- تونس عاصمة: 246، 247، 573.
تيركان: 594.
تيزي وزو: 465.

ـج ـ

جاردن سيتي: 425.
جاكارتا: 53، 545.
جامعة الأزهر الشريف: 107، 606.
جامعة الإسكندرية: 218.

جامعة بيروت العربية: 217.
جامعة جمال عبد الناصر: 265.
جامعة حلب: 363.
جامعة دمشق: 218، 565، 571، 585، 605 606.
جامع الزيتونة: 80.
جامعة القاهرة: 217، 571، 606.
جامع القاهرة: 80.
جامعة موسكو: 606.
جبل برغ: 446.
جبل طارق: 465.
جبل العرب (جبل الدروز): 38، 46.
الجبهة الإسرائيلية: 333.
جدة: 63، 427، 529.
الجزائر: 6، 9، 19، 20، 21، 22، 23، 24 25، 26، 27، 57، 58، 72، 73، 79، 80 85، 87، 93، 107، 116، 141، 152 165، 175، 194، 222، 226، 235 244، 247، 256، 257، 258، 327 345، 369، 370، 371، 372، 376 379، 381، 382، 383، 384، 385 386، 387، 388، 390، 391، 392 395، 396، 397، 398، 400، 401 402، 403، 404، 405، 406، 407 408، 410، 411، 412، 414، 416 417، 420، 421، 423، 425، 431 432، 433، 434، 435، 436، 437 438، 439، 440، 441، 442، 443 444، 446، 447، 448، 449، 450 451، 452، 453، 454، 455، 456 457، 458، 459، 460، 461، 462 463، 464، 466، 468، 469، 470 471، 472، 473، 474، 475، 476 477، 478، 479، 480، 481، 482 483، 484، 485، 486، 487، 490 492، 493، 494، 495، 496، 498 503، 504، 509، 510، 512، 513 514، 515، 517، 518، 519، 522 523، 524، 525، 527، 528، 529 530، 534، 535، 536، 537، 538 539، 540، 542، 543، 544، 545 546، 547 . 550، 551، 552، 553 554، 555، 556، 558، 559، 560 561، 562، 563، 564، 565، 566 567، 568، 569، 570، 571، 572 574، 578، 579، 580، 581، 582 585، 589، 594، 596، 598، 599 600، 601، 602، 603، 604، 605 606، 607، 608، 609، 610، 611 613، 614، 615، 616، 617، 618 619، 620، 621، 622، 623، 624 625، 626، 627، 628، 629، 630 631، 632، 633، 635، 637، 638 639، 640، 644، 645، 646.
الجزائر العاصمة: 26، 373،79، 413، 443 468، 554.
– جزر القمر: 16، 226.
جزيرة اكس: 467، 593، 594.

جزيرة توركان: 467.
الجزيرة الفراتية (وادي الفرات): 38، 78، 313 325، 355.
الجمهورية الجزائرية: 486.
الجمهورية العربية المتحدة: 1، 2، 9، 12، 17 52، 69، 89، 90، 94، 104، 105، 110 111، 116، 117، 118، 119ن 136 139، 141، 144، 147، 148، 149 150، 151، 152، 153، 154، 155 156، 157، 158، 159، 160، 161 162، 163، 164، 165، 166، 167 169، 170، 171، 193، 174، 175 176، 177، 178، 179، 183، 184 185، 187، 189، 191، 192، 193 194، 197، 199، 200، 201، 202 203، 204، 205، 207، 208، 209 211، 212، 213، 214، 215، 216 217، 218، 219، 220، 221، 222 223، 224، 225، 226، 227، 229 230، 231، 232، 233، 234، 235 236، 237، 238، 239، 240، 241 242، 243، 244، 245، 246، 247 248، 249، 250، 251، 252، 253 254، 255، 256، 257، 258، 259 260، 261، 262، 263، 264، 265 266، 267، 268، 273، 274، 275 276، 277، 278، 279، 282، 283 284، 286، 287، 291، 295، 297 298، 300، 302، 303، 305، 306 308، 309، 310، 312، 313، 314 315، 318، 321، 322، 323، 324 325، 326، 327، 328، 331، 332 337، 339، 341، 343، 344، 345 346، 348، 349، 350، 351، 352 360، 362، 365، 366، 368، 402، 424 ، 425 ، 428 ، 448، 453، 469، 473 479، 480، 491، 492، 495، 499 502، 503 ، 504 ، 506، 507، 508 510، 512، 513، 517، 519 ، 520 522، 523 ، 524، 525، 526، 527 529، 530، 531، 532، 533، 534 535، 536، 537، 538، 539، 540 541، 542، 543، 544، 545، 546 547، 548 549، 555، 560، 564 565، 566، 567، 568، 569، 570 573، 574، 575، 576، 577، 578 579، 580، 581، 582، 583، 584 585، 586، 587، 588، 590، 591 592، 593، 594، 595، 596، 597 598، 599، 600، 601، 602، 603 604، 605، 606، 607، 610، 611 612، 613، 614، 615، 616، 617 618، 619، 620، 622، 623، 624 625، 626، 628، 629، 630، 632 633، 634، 635، 636، 637، 638 639، 640، 641، 642، 643، 644 645، 646.

الجمهورية الفرنسية الرابعة: 381، 382، 383 386، 387، 388، 566.
الجمهورية الفرنسية الخامسة: 368، 382، 387 390، 391، 396، 415، 422، 433 461، 477، 499، 566.
جنوب إفريقيا: 7، 227، 248، 628، 630.
جنوب شرقي آسيا: 54.
جنوب اليمن: 610.
جنيف: 54، 467، 469.
– جيبوتي: 16.

– ح –

حاسي مسعود:446، 583.
حامية حلب: 355.
الحبشة:4، 626، 628.
الحديدة: 165.
حذيقة: 516.
الحسكة: 51.
الحضنة، 394.
حطين: 145.
حلايب:165، 240، 241.
حلب:38، 46، 51، 63، 84، 149، 182 207، 271، 317، 335، 336، 340 342، 348، 349، 352، 355، 608.
حلوان:204، 313.
حلوفة: 413.
حماة:85، 207، 261، 280، 340، 355 605.
حمص: 46، 63، 112، 195، 207، 261 333، 336، 340، 348، 351، 352 355، 492، 605.
حوض العاصي: 207.
حوض الغاب: 207.
حوض النيل: 241.
منطقة الحولة: 200، 261.

– خ –

الخرطوم: 241، 529، 539.
الخليج العربي (دول الخليج): 16، 62، 91، 96 97، 150، 155، 214، 225، 263، 322 357، 552، 554، 573، 605.
خليج العقبة: 61، 93، 201.

– د –

دار الإذاعة والتلفزيون والهاتف السورية: 331.
دار الإذاعة بالقاهرة: 332.
دار الإذاعة الكونغولية: 228.
الدار البيضاء: 53، 226، 247، 264، 449 474، 516، 622، 624، 629، 631.
دار الصمت: 413.
دانكيرك: 383، 407، 414، 431.
داهومي (بنين حالياً): 226، 403.
– دبي: 16.
دلس: 374.
دمشق: 37، 38، 47، 50، 51، 65، 85 90، 91، 96، 99، 101ن 102، 113 119، 120، 121، 123، 125، 129 131، 133، 134، 137، 139، 141 143، 147، 148، 150، 155، 158

159، 162، 163، 170، 175،179
184، 185، 186، 191، 192، 194
196، 200، 207، 211، 217، 233
235، 236، 243، 263، 264، 273
287، 291، 292، 294، 296، 299
301، 302، 303، 304، 306، 313
314، 320، 323، 327، 328، 330
331، 332، 334، 335، 336، 338
339، 340، 341، 342، 349، 354
355، 362،487، 527، 529، 538
492، 493، 539، 561، 562، 565
570، 584، 586، 587، 588، 589
598، 603، 605، 606، 607، 622.
الدنمارك: 71، 150، 454.
الدوديكانيز: 4.
الدول الأجنبية:167، 345، 638.
الدول الإسكندنافية: 626.
الدول الإسلامية (العالم الإسلامي): 16، 32، 100، 175، 561، 575، 638.
الدول الأسيوية: 632، 637، 638.
الدول الأفرو أسيوية: 8، 9، 92، 214، 230، 264، 266، 558، 565، 613، 614، 618، 621، 636.
الدول الإفريقية: 261،448، 451، 469، 583 618، 623، 626، 629، 633، 638.
الدول الاشتراكية (الكتلة الاشتراكية أو الكتلة الشرقية أو المعسكر الشرقي): 1، 2، 3، 5، 8، 34، 35 52، 53، 54، 55، 56، 57، 60، 68، 87 88، 89، 90، 91، 110، 114، 118
145، 146، 156، 171، 177، 193
214، 221، 225، 231، 248، 249
252، 255، 266، 283، 314، 324
327، 469، 548، 564، 568، 632
641.
دول أمريكا اللاتينية (أمريكا الجنوبية): 7، 22 71، 265، 455، 558، 559، 626، 631 632.
دول أوروبا: 57، 70، 71، 88، 91، 316 586، 628،
دول أوربا الشرقية: 193، 194 208، 218 265، 267، 582.
دول أوروبا الغربية:91، 209.
دول الجنوب (عالم الجنوب): 4، 9، 54، 504 508، 632.
دول الحلف الأطلسي: 167، 259، 238 366، 600، 622.
دول حلف بغداد: 50، 67، 121، 109، 111 112، 145، 170، 179، 365، 560 642.
دول الخليج العربي: 244، 259.
دول الساحل الإفريقي: 449.
دول شمال إفريقيا (شمال إفريقيا): 27، 166 167، 209، 245، 249، 256، 372 373، 378، 383، 387، 393، 417 447، 454 ، 469 ، 485، 527، 559 580، 588، 591، 604، 615.
دول عدم الانحياز:175، 208، 346، 555.
الدول العربية المتحررة: 143.

الدول العربية (الوطن العربي أو البلاد العربية): 1، 2 9، 11، 13، 15، 17، 18، 22، 27، 30 32، 33، 37، 51، 52، 57، 60، 62، 69 79، 40، 54، 62، 67، 71، 79، 82، 87 89، 91، 92، 94، 95، 96، 97، 98، 99 101، 102، 103، 104، 105، 106 108، 112، 113، 114، 115، 116 117، 118، 121، 128، 139، 141 150، 154، 155، 156، 157، 158 160، 162، 167، 168، 170، 171 172، 173، 174، 175، 176، 177 193، 203، 208، 214، 221، 222 223، 224، 225، 228، 236، 239 242،، 243، 247، 248، 249، 250 252، 260، 262، 266، 267، 287 298، 310، 321، 325، 326، 327 328، 337، 338، 339، 343، 344 345، 353، 355، 357، 358، 361 363، 365، 366، 369،448، 476، 480 481، 486، 491، 522، 523، 524 532، 534، 550، 551، 552، 556 557، 558، 559، 560، 562، 564 568، 569، 572، 575، 582، 586 587، 589، 600، 601، 604، 605 606، 608، 609، 612، 618، 621 622، 623، 624، 625، 636، 637 638، 639، 641، 644، 646.

الدولة العثمانية: 16

دولة العلويين: 38.

الدول الغربية (الكتلة الغربية أو الغرب أو معسكر الغرب أو الدول الرأسمالية): 1، 2، 3، 4، 5، 7 8، 15، 35، 37، 43، 47ن 52، 53، 54 55، 56، 57، 58، 60، 61، 62، 64، 65 67، 68، 72، 75، 87، 88، 89، 90، 91 92، 93، 94، 95، 97، 98، 105، 118 145، 151، 154، 157، 164، 165 166، 167، 169، 171، 172، 173 174، 175، 176، 177، 193، 214 221، 223، 224، 225، 231، 236 238، 239، 240، 241، 242، 245 247، 248، 253، 254، 255، 260 262، 263، 266، 283، 324، 325 327، 343، 346، 346، 383، 506 548، 564، 569، 580، 581، 602 611، 618، 627، 632، 638، 639 641.

دول الكومنولث: 28.

دول الهلال الخصيب: 142.

ديان بيان فو:4.

دير الزور: 51، 335، 340، 348، 352 355.

-ر-

رأس الخيمة: 16.

الرباط:21، 247، 516.

رجاونة: 472.

رقان: 404، 448، 449 468، 471.

الرقيطة : 396، 409.

الرملة: 13.

رودس:4.
روديسيا (زمبابوي): 226.
روما: 175، 246، 458، 591.
رومانيا:150، 346.
الرياض: 37، 143، 102، 159، 160.
الريف المغربي: 18، 484.
ريو دي جانيرو: 70.

–ز–

زيتونة: 413.

–س –

ساحة لابريش: 434.
ساحل العاج (كوت ديفوار): 226، 403.
سار بروكن: 592.
ساقية سيدي يوسف: 379، 420، 453، 485، 528، 579.
سان سالفادور: 71.
سجن الصحة: 592.
سجن لا سانتي: 590، 591، 592، 593.
سجن المزة: 45، 292، 302، 303، 324، 335، 354.
سد الرستن : 207.
السد العالي: 35، 70، 74، 75، 76، 84، 90، 95، 96، 203، 204، 207، 214، 241، 249، 253، 255، 266، 643.
سد الفرات : 207، 208، 214، 266، 313، 643.
السعودية:12، 14، 27، 30، 58، 62، 63، 65ن 67، 69، 77، 91، 102، 119، 120، 143، 158،144، 159، 160، 161، 164، 168، 169، 172، 202، 233، 234، 236، 242، 265، 267، 310، 321، 322، 324، 343، 347، 353، 366، 473، 482، 527، 534، 535، 539، 540، 542، 554، 560، 587، 612، 616، 621، 635، 636، 637، 642.
سعيدة:451.
سنغافورة: 5.
السنغال:7، 226، 403، 450.
سكيكدة: 451.
السودان: 16، 29، 30، 58، 107، 146، 165، 240، 241، 242، 245، 246، 254، 343، 453، 540، 543، 616، 618، 621، 626، 633، 635، 637.
سوريا:1، 2، 9، 12، 14، 15، 17، 18، 30، 35، 37، 38، 39، 40، 42، 44، 45، 46، 47، 48، 49، 50، 51، 52، 53، 57، 59، 61، 63، 64، 65، 66، 67، 68، 69، 76، 77، 78، 80، 84، 85، 86، 87، 88، 89، 91، 92، 93، 95، 96، 99، 100، 101، 102، 103، 104، 105، 106، 108، 109، 110، 111، 112، 113، 114، 116، 117، 118، 119، 120، 121، 122، 123، 124، 125، 126، 127، 128، 129، 131، 132، 134، 135، 136، 137، 139، 140، 141، 142، 143، 144، 145، 146، 147، 148، 149، 152، 154، 155، 156، 157، 158، 159، 160، 161، 162، 164

165، 167، 168، 169، 171، 172
173، 174، 175، 176، 178، 181
182، 183، 185، 186، 191، 193
194، 196، 197، 199، 200، 201
206، 210، 215، 216، 217، 220
221، 230، 232، 236، 248، 249
282، 253، 254، 258، 259، 261
262، 263، 264، 268، 269، 270
271، 272، 273، 274، 275، 276
277، 278، 279، 280، 281، 282
283، 284، 286، 287، 288، 290
291، 292، 293، 294، 295، 296
297، 298، 299، 300، 302، 303
304، 307، 308، 309، 310، 312
313، 314، 315، 316، 317، 318
319، 320، 321، 322، 323، 325
327، 328، 329، 331، 333، 334
335، 336، 337، 339، 340، 341
342، 343، 344، 345، 346، 347
348، 349، 350، 351، 352، 353
354، 355، 365، 357، 358، 359
361، 362، 363، 364، 365، 366
367،417، 479، 482، 485، 487، 491
492، 493، 494، 499، 503، 529
530، 532 ، 534، 535، 536، 538
540، 542، 550، 554، 558، 559
560، 561، 562، 563، 564، 568
586، 590، 591، 602، 603، 604
605، 607، 634، 635، 640، 641
642، 643، 644، 645.
سوق اهراس:468، 419، 485، 517، 521.
السويد:71، 150.
السويداء: 333، 335، 605.
سويسرا: 71، 150، 159، 256، 328
572، 575، 585، 587.
السويس:28، 36، 51، 60، 61، 64، 172
537.
سيدي بلعباس: 468.
سيلان: 150، 582.
سيناء: 60، 61.
السيراليون: 226، 261.
سيوه: 486.

ـ ش ـ

- الشارقة: 16.
شبه الجزيرة العربية:114، 168، 214.
شتورة: 352، 353، 623.
الشرق الأقصى: 3، 5، 58.
الشرق الأوسط: 29، 32، 35، 49، 51، 55
59، 61، 69، 72، 80، 89، 90، 91، 94
96، 107، 136، 122، 146، 149، 160
162، 167، 168، 169، 170، 172
176، 224، 231، 238، 239، 242
248، 249، 250، 251، 255، 256
259، 263، 327، 345، 347، 366
566، 590، 615، 643، 644.
الشرق الجزائري: 401: 413 ، 414، 505
506، 509، 514، 526.

شرقي الأردن: 12، 13، 27، 102، 142.
الشركة الأرجنينية للملاحة: 263.
الشركة الألمانية لإنتاج الحبر: 263.
الشركة الانجليزية لإنتاج الدهانات: 263.
الشركة الانجليزية لإنتاج الأدوية: 263.
الشركة البريطانية في مصر: 75.
الشركة البلجيكية في مصر: 75.
شركة التبادل التجاري: 210.
الشركة الخماسية: 211، 316، 340.
الشركة الدنماركية في مصر: 75.
الشركة الفرنسية في مصر: 75.
شركة قناة السويس: 74، 84.
شركة الكابلات الكهربائية: 211.
شركة الكهرباء المصرية: 211.
الشركة المساهمة المصرية للمقاولات: 210.
الشركة المصرية للتجارة الدولية: 210.
الشركة المصرية المتحدة للملاحة: 211.
شركة مياه الإسكندرية: 210.
شركة النيل للأشغال: 210.
شركة النيل للتجارة الخارجية: 210.
الشلف: 443.
شمال الجزائر :451، 466، 505.
الشمال القسنطيني: 25، 370، 374، 394 452، 485، 515.

ـص ـ

الصحراء الإفريقية: 450، 629.
الصحراء الجزائرية: 249، 376، 378، 402 403، 404، 406، 414، 415، 417 438، 444، 446، 447، 448، 449 450 ، 464 ، 466 ، 468، 469، 470 471، 474، 475 ، 509، 569، 570 572، 606، 609، 616، 623، 628 630، 632، 644.
صحراء شرقي الأردن: 235.
الصحراء الغربية: 21.
الصحراء الغربية المصرية: 28.
صحراء المغرب العربي: 567، 614.
صحراء النقب: 13.
الصخيرة: 509.
صعيد مصر: 58.
صفاقس: 345.
صوفيا: 155، 254، 287.
الصومال:4، 16، **226**.
الصين الشعبية (الشيوعية): 5،9، 55، 57، 150 175، 214، 246، 264، 512، 513 518، 519، 523، 535، 537، 574 575، 581.

ـض ـ

الضفة الغربية: 15.

ـط ـ

مركز طاهارت: 414.
الطاهير: 374.
طرابلس الشرق: 38.
طرابلس الليبية: 22،411، 470، 471، 476 480، 484، 509، 520، 581.
طنجة: 20، 420، 421، 428، 453.
الطوغو: 226.

-ع-

العاصي الأعلى: 207.

العالم (دول العالم): 1، 2، 4، 8، 10، 14، 25، 34، 52، 54، 56، 57، 62، 67، 68، 69، 70، 79، 86، 87، 89، 90، 95، 96، 104، 154، 178، 193، 205، 219، 221، 225، 227، 228، 230، 251، 264، 266، 267، 279، 325، 329، 361، 369، 448، 554، 555، 562، 567، 571، 574، 575، 595، 596، 597، 598، 601، 611، 617، 618، 619، 622، 631، 633، 640، 641، 643.

العالم الثالث (دول العالم الثالث) : 9، 19، 32، 56، 57، 70، 71، 152، 177، 212، 214، 218، 221، 255، 264، 286، 555، 563.

العالم الرأسمالي (الحر): 569.

- عجمان: 16.

عدن: 17، 69، 243.

العراق: 10، 11، 12ن 13، 14، 15، 17، 27، 28، 42، 43، 44، 45، 46، 47، 48، 50، 51، 55، 57، 58، 59، 64، 65، 66، 69، 72، 80، 87، 88، 91، 92، 95، 99، 102، 104، 105، 109، 110، 112، 113، 124، 137، 141، 142، 143، 144، 145، 159، 161، 162، 164، 165، 166، 168، 169، 170، 171، 172، 174، 214، 218، 222، 223، 225، 231، 232، 233، 234ن 235، 238، 239، 244، 250، 251، 253، 254، 259، 260، 265، 267، 274، 275، 279، 280، 287، 288، 297، 300، 308، 309، 310، 320، 321، 322، 323، 329، 339، 348، 353، 354، 356، 357، 358، 359، 366، 368، 417، 424، 427 ، 506 ، 527، 534، 539، 540، 543، 568، 574، 587، 612، 618، 621، 632، 637، 640، 641، 643.

منطقة العشارة: 207.

عمان دولة: 16، 244، 566.

عمان عاصمة: 162، 164، 172، 566.

عنابة: 434، 443، 451.

عين تيموشنت: 442 .

عين الزانة: 517 .

عين صالح : 446.

-غ-

الغابون: 226، 403.

غارديماو: 430.

غانا: 7، 9، 218، 261، 264، 265، 225، 368، 440، 450، 453 ، 473، 474، 475 ، 527، 537، 567، 583، 625، 626، 627، 628، 629، 632، 633، 639، 640.

غاو: 413، 414.

غدامس: 480.

قطاع غزة: 15، 59، 61، 108، 313.

- غواتيمالا: 71.
قرية غور زيارة: 206.
غور قافيق: 206.
غينيا: 7، 9، 225، 264، 265، 368، 448، 450، 469، 474، 475، 629، 632.
غينيا بيساو: 226.

ـف ـ

الفاتيكان: 150، 223.
فارس: 9.
فاس: 21، 516.
الفالوجة: 28، 98.
- الفجيرة: 16.
فرنسا: 1، 2، 3، 4، 6، 9، 11، 15، 17، 19، 20، 21، 22، 23، 26، 27، 36، 38، 39، 40، 41، 54، 55، 57، 58، 59، 60، 61، 62، 71، 72، 73، 74، 76، 79، 80، 91، 95، 96، 101، 102، 107، 142، 157، 167، 168، 172، 173، 174، 176، 194، 226، 240، 246، 247، 248، 249، 256، 257، 258، 265، 238، 326، 327، 328، 345، 366، 368، 369، 371، 372، 373، 376، 377، 378، 379، 381، 382، 383، 384، 385، 386، 387، 388، 389، 390، 391، 398، 399، 400، 401، 402، 403، 404، 405، 406، 407، 408، 409، 410، 413، 414، 415، 417، 419، 420، 421، 422، 424، 425، 431، 432، 433، 434، 435، 436، 437، 438، 440، 441، 442، 444، 446، 447، 448، 449، 450، 452، 453، 454، 455، 456، 457، 458، 459، 460، 461، 462، 463، 464، 465، 466، 468، 469، 470، 471، 472، 473، 474، 475، 476، 478، 482، 485، 486، 488، 489، 490، 491، 492، 493، 494، 495، 504، 505، 512، 513، 516، 519، 522، 523، 524، 528، 534، 536، 541، 544، 546، 548، 506، 509، 549، 552، 553، 554، 555، 556، 558، 559، 561، 563، 564، 567، 568، 569، 570، 571، 572، 573، 574، 575، 577، 578، 579، 580، 582، 583، 585، 590، 591، 592، 593، 594، 599، 600، 601، 605، 606، 609، 610، 614، 615، 616، 617، 618، 620، 621، 622، 624، 625، 626، 627، 628، 629، 630، 631، 632، 633، 634، 636، 637، 638، 639، 640، 641، 644، 645، 646.
فرنسا الحرة: 39.
فزان: 22، 447.
الفلبين: 4، 54.
فلسطين: 10، 11، 12، 13، 14، 15، 18، 30، 31، 40، 41، 59، 63، 64، 80، 83، 85، 87، 92، 93، 94، 97، 98، 100، 101، 102، 109، 113، 116، 141

194،152، 202، 221، 222، 228، 242
251، 258، 262، 288، 357،435، 524
545، **566**، **575**، **610**، **621**، **627**
630، **642**، **646**.
فندق أوراسي: 386.
الفوروم: 385.
فولتا العليا (بوركينا فاسو): 226، 403.

–ق–

قابس: 539.
القابون: 333
قاعدة الحبانية: 28.
القاعدة الشرقية : 427.
القاهرة: 18، 19، 20، 22، 29، 30، 50
51، 52، 59، 62، 64، 73، 80، 89، 91
96، 99، 102، 102، 113، 124، 128
129، 131، 133، 134، 135، 138
143، 145، 147، 148، 162، 164
165، 166، 167، 179، 182، 186
189، 191، 196، 201، 204، 218
223، 224، 226، 229، 236، 236
238، 239، 245، 246، 247، 249
250، 254، 255، 256، 258، 259
262، 265، 269، 270، 273، 274
276، 278، 280، 287، 290، 291
292، 296، 300، 301، 302، 303
304، 305، 307، 313، 322، 327
330، 332، 335، 338، 339، 351
352، 356، 362، 370، 371، 392
418، 419، 421، 421، 423، 425
428، 454، 480، 481، 486، 489
490، 491، 496، 507، 508، 509
514، 517، 519، 522، 527، 529
532، 534، 535، 536، 537، 539
540، 543، 544، 545، 549، 550
551، 552، 553، 554، 556، 557
562، 565، 566، 570، 573، 574
575، 576، 577، 578، 579، 580
581، 584، 586، 587، 588، 592
595، 596، 603، 605، 606، 611
613، 614، 616، 621، 623، 624
625، 628، 630، 632، 634، 639.
القالة: 413.
القدس: 13، 454.
قرية التوافيق: 200، 201.
قسنطينة:79، 388، 399، 434، 435
436، 451، 465، 472، 473، 478
554.
القصبة: 442.
القصر الجمهوري سوريا: 147.
قصر الضيافة: 150.
قصر الطاهرة: 131.
قصر القبة بالقاهرة: 147، **178**، **585**.
القصر الملكي المغرب: 21.
القصرين: 539 .
قطر:16، 244.
قطنا: 63.
قلعة ميتز: 591.

قناة السويس: 29، 33، 34، 35، 36، 48 60، 61، 74، 75، 76، 86، 88، 90، 95 96، 98، 99، 112، 123، 201، 260 279.
القنيطرة: 516.

ـك ـ

الكاف: 427، 428، 484، 539.
الكاميرون: 226، 403، 626.
كراتشي: 554.
الكرملين:5، 350
ـكستاريكا: 71.
الكلية الحربية بحمص: 195.
الكلية الحربية المصرية: 195، 327.
كمبوديا: 282، 632.
كندا: 167.
كوبا:7، 9، 53، 230، 265، 626، 632.
كوبنهاغن: 454.
كوريا:3، 5، 53، 54، 55، 641.
كوريا الجنوبية: 57.
كوريا الشمالية: 57، 218.
كولمب بشار: 446.
كولومبي: 386.
كولومبيا: 71، 98، 185، 215، 220، 222 227، 235، 575.
كوناكري: 265.
الكونغو:7، 201، 202، 228، 229، 242 264، 266، 474، 583، 623، 629 630.
الكونغو برازفيل: 403، 440.
الكونغو كينشاسا: 641.
الكويت: 16، 17، 69، 202، 233، 239 244، 329، 349، 356، 482، 529 540، 562، 575، 585، 587، 621.
كيدال: 414.
كينيا: 626.

ـل ـ

لبنان: 9ن 15، 17، 38، 39، 45، 47، 51 57، 58، 65، 69، 80، 87، 88، 113 124، 141، 142، 144، 151، 157 159، 160، 161، 162، 163، 169 170، 172، 173، 218، 223، 224 230، 231، 236، 237، 238، 239 241، 249، 250، 251، 260، 267 274، 279، 282، 292، 298، 300 304، 310، 313، 314، 319، 320 321، 327، 343، 351، 352، 353 354، 355، 455، 490، 518، 534 540، 566، 616، 621، 633، 635 637، 643.
اللد: 13.
اللاذقية: 78، 38، 63، 207، 217، 295 337، 338، 340، 346، 349، 352 500، 605.
اللكسمبورغ: 71.
لالوار: 594.
لندن:71، 174، 253، 590.
لوغران: 469، 470.
ليروس: 470.

لوسارن: 449، 464، 465، 466، 645.
ليبيا: 4، 21، 22، 26، 79، 93، 166 244، 367، 424، 447، 373، 413 469، 479، 480، 483، 485، 487 494، 502، 503، 504، 506، 507 513، 514، 515، 519، 520، 522 523، 537 ، 538، 587، 616، 618 621، 626، 633، 634، 640.
ليبيريا: 453، 474، 583، 626، 628 633.

م

مالي:7، 9، 226، 402، 403، 414، 450 469، 475.
ما نهايم: 592، 593.
مانيلا: 54.
مبنى وزارة الدفاع السورية: 331.
متيجة: 451.
المجر: 150، 575.
المحيط الأطلسي: 96، 97، 150، 155، 322 357، 552، 554، 573، 605.
مشدالة: 430.
مدغشقر:21، 226، 403.
مدنين: 539.
مديرية التحرير: 425.
مراكش:26، 165،422، 458، 459، 484 512، 516، 527، 532، 539 ، 500 554، 626.
المرسى الكبير: 465، 468، 471 ، 485.
مرسى مطروح: 485، 486 .
مستشفى صيدناوي: 586.
مستشفى الهلال الأحمر: 584.
المسجد الأموي: 606.
المشرق العربي: 18، 36، 57، 58، 59، 80 93، 99، 107، 115، 117، 119، 152 154، 167، 224، 247، 251، 264 327، 345،524، 525 ، 538، 550 556، 557، 562، 573، 585، 587 588، 589، 636.
مصر:1، 2، 12، 14، 15، 16، 18، 22 24، 27، 28، 29، 30، 31، 32، 34، 35 46، 47، 48، 49، 50، 52، 53، 55، 57 58، 59، 60، 61، 62، 63، 64، 65، 66 67، 69، 73، 74، 75، 76، 77، 78، 80 81، 82، 83، 84، 86، 87، 88، 89، 91 92، 93، 94، 96، 98، 99ن 100، 101 102، 103، 104، 105، 106، 107 108، 109، 110، 111، 112، 113 114، 116، 117، 118، 119، 120 121، 122، 123، 124، 125، 126 127، 128، 129، 130، 131، 132 133، 134، 135، 136، 137، 138 140، 141، 142، 143، 144، 145 146، 147، 148، 149، 152، 154 155، 156، 157، 158، 159، 160 161، 162، 164، 165، 166، 167 169، 171، 172، 175، 176، 179 182،، 185، 186، 191، 193، 194 195، 196، 200، 202، 203، 206

208، 230، 236، 240، 242، 243
248، 252، 253، 258، 259، 260
261، 262، 263، 264، 268، 269
270، 272، 273، 275، 276، 278
279، 280، 282، 284، 289، 290
292، 294، 297، 300، 302، 304
307، 308، 309، 310، 311، 312
313، 314، 315، 318، 319، 320
321، 322، 325، 327، 329، 333
335، 337، 338، 339، 341، 342
343، 345، 346، 347، 348، 349
350، 352، 353، 354، 355، 356
357، 358، 359، 361، 362، 363
364، 365، 366، 367، 369، 372
376، 417، 458، 479، 480، 481
482، 483، 484، 485، 486، 487
488، 489، 493، 494، 512، 520
524، 525، 526، 529، 531، 532
534، 535، 536، 537، 539، 540
542، 550، 551، 553، 554، 555
556، 557، 560، 562، 563، 564
568، 590، 591، 602، 603، 604
634، 635، 641، 642.
مصنع الدبس: 316.
مصنع رمسيس للسيارات: 313.
مطار ألماظة: 349.
مطار بيروت: 239.
مطار تدمر: 207.
مطار دمشق: 207.
مطارات القاهرة: 61.
مطار القاهرة: 128، 131.
مطار اللاذقية: 349.
معسكرات عدنان المالكي: 197.
معسكرات فايد: 201.
معسكر القابون:306، 354.
معسكر قطنا: 112، 306، 330، 331، 333
354.
معسكر الكسوة:354.
معهد ابن باديس: 598.
المغرب العربي (دول المغرب العربي): 18، 19، 26
53، 58، 59، 72، 87، 93، 100، 107
113، 115، 117، 150، 165، 166
167، 247، 249، 264، 345، 378
390، 409، 524، 550، 556، 573
579، 580، 582، 584، 588، 589
633، 636، 640.
المغرب الأقصى: 19، 20، 21، 26، 27، 79
87، 105، 245، 247، 256، 356، 369
377، 378، 384، 389، 402، 403، 409
411، 412، 414، 417، 419، 421،420
423، 424، 448، 449، 450، 454
469، 474، 479، 484، 487، 494
503، 504، 509، 516، 519، 522
527، 528، 530، 531، 532، 537
539، 541، 548،553، 556، 569، 573
576، 579، 580، 584، 585، 586
593، 599، 613، 615، 616، 623
624، 625، 627، 633، 636، 646.

مكة: 114.
المكسيك: 632.
مكناس: 516 .
المملكة المتوكلية اليمنية (اليمن) : 16، 17، 18 27، 30، 59، 63، 102، 153، 165 167، 242، 243، 265، 282، 310 321، 355، 356، 357، 480، 616 618، 621.
منروفيا:475.
منشية البكري:131، 335.
منطقة القبائل الكبرى : 370 ، 394 ، 485.
المنطقة الثامنة من الولاية الخامسة: 506.
منغوليا: 54.
منقباد: 58.
موانئ سوريا: 61.
موانئ لبنان: 61.
موريتانيا:21.
موزمبيق: 226.
موسكو:2، 5، 35، 53، 56، 78، 95، 156 171، 203، 253، 254، 271، 346،425 468 ، 506، 582، 606.
الموصل:10، 233.
ميدان الجمهورية: 193، 269، 338.
الميلية : 374.
ميناء الحديدة: 165.
ميناء الصخيرة: 449.
ميناء طرطوس: 207.
ميناء اللاذقية: 67، 77، 124، 207، 335 349.
ميناء نيويورك: 624.
المهدية: 453 .
موريتانيا: 449، 450.
مولان : 430 ، 451 ، 455 ، 462، 644.
ميونيخ: 592.

ـن ـ

نادي الجزيرة: 274.
الناظور:504، 506.
ناميبيا: 7.
النرويج:71، 150.
نغازاكي: 53.
النمسا: 6، 71، 172.
نهر الأردن: 12، 93، 261، 337.
نهر السن : 207.
نهر الفرات: 93.
نهر النيل: 74، 93، 241، 242.
النيجر:7، 226، 403، 414.
نيجيريا: 226، 628.
نيكاراغوا:71.
نيوزيلندا: 4، 54.
نوشاتيل: 465.
نيويورك: 424، 452، 456، 545.

ـهـ

هامبورج: 215، 246.
الهقار: 404، 414، 447، 448.
الهلال الخصيب: 47، 64، 105، 329.
الهند: 5، 6، 175، 218، 221، 244 264، 537، 582، 614، 626.

الهند الصينية (الفيتنام): 4، 6، 9، 54،369 383، 384 ، 387، 406، 447، 554.
هندوراس:71.
هولندا: 71، 448.
هونغ كونغ: 5.
هيروشيما: 53.

-و-

واشنطن:2، 51، 53، 54، 238، 251، 253.
وادي الفرات:84.
وادي ملاق: 430.
وادي النيل: 16، 29، 107، 146، 209.
وجدة: 506.
ورقلة: 449.
الولايات المتحدة الأمريكية: 1، 2، 3، 4، 5، 6 7، 8، 11، 15، 17، 21، 22، 34، 35 36، 37، 42، 43، 45، 47، 48، 49، 50 51، 53، 54، 55، 56، 57، 58، 59، 61 64، 65، 66، 68، 69، 70، 72، 74، 75 79، 87، 88، 90، 91، 94، 95، 96 99، 103، 104، 121، 123، 124، 136 143، 144، 158، 159، 160، 161 162، 164، 168، 169، 170، 171 172، 173، 174، 175، 176، 218 221، 223، 224، 228، 229، 230 233، 236، 237، 238، 239، 240 248، 249، 250، 251، 252، 254 259، 260، 263، 265، 266، 274 282، 322، 325، 327، 328، 329 346، 355، 366، 372 ، 379، 390 453، 454، 459، 469، 490، 499 516، 518، 534، 615، 624، 627 632، 634، 634، 635، 639، 641 643.
الولاية الأولى (الأوراس) : 398، 410 ، 413 514 ، 521
الولاية الثالثة (القبائل) : 374، 389، 394 395، 409، 427، 429 ، 502
الولاية الثانية (الشمال القسنطيني) :374، 394 413، 504، 515، 521
الولاية الخامسة أو الجبهة الغربية (وهران) : 24 370،79، 374، 395، 398، 408، 413 443، 451 ، 468، 374، 393، 394 410 ، 484، 485، 486، 500، 504 506، 508، 513، 514، 517، 519 521، 522، 523، 541، 554.
الولاية الرابعة (الجزائر العاصمة) : 397، 398 405، 409، 410، 429، 463، 497 502، 504، 514
الولاية السادسة(الصحراء) : 398 ، 410، 429 489 ، 504
مركز الوجلة: 413.
الونشريس: 395 .

-ي-

اليابان:3، 5، 29، 53، 70، 150، 537 614، 626.
يوغسلافيا: 34، 150، 175، 193، 194 221، 229، 209، 218، 241، 264

267، 274، 458، 516، 570، 582
583، 631، 632، 639، 640.
اليونان:3، 4، 6، 53، 71، 167، 451.

فهرس التنظيمات السياسية والحزبية والحكومات:

ـأ ـ

الاتحاد الأوروبي: 71، 361.
اتحاد أوروبا الغربية: 71.
الاتحاد الأوروبي للمدفوعات: 459، 546، 621.
الاتحاد الجمركي (البينيلوكس): 71.
اتحاد الدول العربية(الاتحاد العربي): 18، 165
243، 357، 643.
الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري: 27، 369
370.
الاتحاد العام التجاري الجزائري: 546، 621
624.
الاتحاد العام للطلاب الجزائريين في المشرق العربي:
588.
الاتحاد العام للطلبة السوريين: 342.
اتحاد الطلبة العالمي: 606.
الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين: 588، 589
590، 615.
الاتحاد العام للعمال العرب: 537، 545، 546
607.
الاتحاد القومي: 35، 131، 179، 184، 185
186، 188، 191، 202، 269، 272
275، 276، 281، 282، 283، 284
285، 286، 299، 301، 303، 312
571، 340، 604ن 606.
الاتحاد المصري العام للعمال: 537.
الاتحاد الهاشمي: 10، 17، 158، 161، 164
168، 169، 171، 174، 231، 234
322، 324.
الإخوان المسلمين السوريين: 45، 46، 48، 184
189، 213، 281، 342، 343، 562.
الإخوان المسلمين المصريين: 33، 34، 59، 273
301.
الأمم المتحدة: 4، 7، 8، 9، 13، 17، 20
21، 22، 29، 36، 39، 57، 61، 93
193، 200، 222، 225، 226، 227
229، 230، 231، 233، 234، 235
237، 238، 241، 242، 244، 247
249، 251، 261، 262، 264، 322
351، 372، 417 ، 423، 438، 440
448، 448، 452، 454، 455، 459،456
473، 488، 490، 545، 556، 558
559، 560، 598، 599، 601، 606
612ن 613، 614، 615، 616، 617
618، 619، 620، 621، 622، 626
628، 630، 633، 634، 635، 636
639.

ـب ـ

البنك الدولي للإنشاء والتعمير: 258.

ـت ـ

تنظيم الضباط الأحرار العراقيين: 12.
تنظيم الضباط الأحرار المصريين: 31، 32، 33
46، 59، 81، 87، 140، 178، 198.

-ج-

جامعة الدول العربية: 10، 12، 17، 22، 27 29، 39، 55، 92، 93، 94، 100، 102 105، 107، 113، 115، 117، 165 166، 171، 173، 202، 222، 224 231، 232، 233، 234، 237، 240 242، 244، 245، 246، 247، 262 317، 321، 322، 351، 352، 353 356،448، 487، 489، 509، 522، 537 538، 540، 541، 542، 543، 544 556، 558، 559، 565، 569، 575 581، 587، 599، 600، 603ن 619 620، 621، 622، 623، 625، 626 636، 639.

جبهة الاتحاد الوطني والأحزاب المتحدة اللبنانية: 237، 238.

جبهة الاتحاد الوطني العراقية:222.

جبهة التحرير الوطني الجزائرية: 24، 25، 73 249، 344، 345، 368، 370، 371 375، 377، 378، 379، 385، 386 387، 390، 400، 401، 402، 404 406، 408، 405، 414، 415، 416 418، 419، 420، 425، 428، 430 434، 435، 436، 437، 438، 440، 442 443، 444، 445، 446، 452، 454،455 ، 456 ، 457، 458، 460، 461،462 463، 465، 466، 467، 468،471، 472 473، 474، 475، 476، 479، 485 486، 487 ، 488، 489، 490، 491 493، 494، 495، 496، 497، 498 509، 510، 511، 513، 515، 522 526، 527، 529، 532، 534، 535 536، 537، 538، 540 ، 543، 545 546، 547، 549، 550، 552، 553 554، 555، 556، 557، 558، 559 562، 564، 565، 568، 571، 572 576، 579، 580، 581، 594، 588 605، 612، 614، 617، 618، 619 620، 625، 626، 627، 629، 633 634، 635، 638، 640، 644.

الجبهة الجزائرية: 23.

الجبهة الجزائرية للحركة الديمقراطية (الحركة المصالية) : 445.

الجبهة الوطنية الفرنسية:405، 438.

الجبهة الوطنية للجزائر الفرنسية: 405، 442.

جماعة كفاح من أجل تحرير الشعوب الإسلامية: 557.

جمعية الإخاء العربي: 115.

جمعية اخوان الصفا: 551.

جمعية الأدباء المصريين: 604.

جمعية الإصلاح البيروتية: 115.

جمعية الشبان المسلمين المصرية: 557.

جمعية العربية الفتاة: 115.

جمعية العلماء المسلمين الجزائريين: 80، 370 550، 551، 554، 557، 562.

جمعية العهد: 115.

الجمعية الفرنسية:385، 386، 388، 438.

الجمعية القحطانية: 115.

الجمعية الوطنية لطلاب جامعة الجزائر:405.

-ح-

حركة انتصار الحريات الديمقراطية: 23، 24، 57 369، 370، 371، ،425، 482، 489 550.

الحركة الصهيونية: 13، 14، 40، 121.

حركة عدم الإنحياز: 35، 146، 153، 175 185، 192، 221، 230، 242، 264 267، 632، 639، 641.

الحركة المصالية (الحركة الوطنية الجزائرية): 369 370، 371، 389، 445، 446، 460 465، 466، 476.

حركة مصر الحرة: 162.

حزب الأمة السوداني: 240.

- حزب الأحرار العراقي: 10، 12.

حركة أحرار اليمن: 153.

حزب البعث الأردني: 138.

حزب البعث السوري: 42، 43، 44، 45، 46 50، 89، 100، 112، 113، 116، 137 139، 143، 562.

حزب البعث العربي الاشتراكي السوري: 46، 48 50، 64، 78، 184، 188، 189، 191 196، 214، 242، 269، 271، 272 273، 274، 276، 277، 278، 280 282، 284، 285، 286، 289، 296 297، 304، 307، 308، 309، 311 312، 318، 321، 334، 339، 340 341، 347، 348، 353، 354، 355 356، 364، 565، 589، 642.

حزب البعث الاشتراكي العراقي: 10، 12.

حزب التحرير العربي السوري: 44، 47، 185.

الحزب التعاوني الإشتراكي السوري (الحزب الاشتراكي العربي السوري): 42، 45، 46، 77، 92 102، 103، 104، 114، 117، 120 121، 122، 126، 136، 140، 141 142، 145، 155.

حزب "الحركة الوطنية الكونغولية: 201.

حزب الدستور الجديد التونسي: 20، 27.

الحزب الدستور الحر التونسي: 18، 19، 166 420 ، 428 ، 514، 579.

– الحزب الديمقراطي العراقي: 10، 12.

حزب الاستقلال العراقي:10، 12.

حزب الاستقلال المغربي: 18، 20ن 21، 420 428، 482، 579.

الحزب الاشتراكي الفرنسي: 457، 458، 459 .

حزب الشعب السوري: 42، 44، 45، 47، 48 113، 117، 143، 145، 147، 181 189، 285، 341، 347.

- حزب الشعب العراقي: 10، 12.

حزب الشعب الجزائري: 18، 369.

الحزب الشيوعي الجزائري: 25، 369، 371.

الحزب الشيوعي السوري: 47، 51، 66، 78 130، 142، 155، 156، 171، 175 182، 184، 196، 243، 286، 288 299ن 342، 343.

الحزب الشيوعي السوفيتي: 95.

- الحزب الشيوعي العراقي: 12، 233.

الحزب الشيوعي الفرنسي: 369.

الحزب الشيوعي المصري: 157، 288.
الحزب القومي السوري: 156، 358.
حزب المحافظين البريطاني: 382.
حزب المؤتمر الوطني البرقاوي: 22
الحزب النازي: 262.
الحزب الوطني الاتحادي السوداني: 16، 146 240.
حزب الوفد المصري: 27، 29.
حكومة إدغارفور: 20.
حكومة الأردن: 48، 169، 572.
حكومة اسماعيل صدقي: 29.
حكومة اقليم الشمال: 205، 231، 290.
حكومة الإمام أحمد اليمنية: 18.
الحكومة الأمريكية: 2، 54، 168، 251، 258 452.
حكومة الانفصال السورية: 324، 328، 343 346، 347، 348.
حكومة ايطاليا: 259.
حكومة البرتغال: 229، 230.
حكومة بريطانيا: 146.
حكومة بشير العظمة: 351.
حكومة تشيكوسلوفاكيا: 572.
حكومة تونس: 19، 26، 166، 246، 422 431، 528، 530، 531، 556.
حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية:369.
حكومة الج.ع.م): 183، 184، 187، 188 189، 191، 208، 243، 255، 270 273، 280، 307، 309، 310، 331 494، 497، 568، 571، 572، 573 577، 579، 580، 586، 587، 618 625، 631، 646.
حكومة جنوب إفريقيا: 227.
حكومة حزب الأمة السودانية: 240.
حكومة خالد العظم: 61، 348.
حكومة "سامي الصلح: 238.
حكومة السعديين المصرية: 29.
حكومة سعيد الغزي: 47.
حكومة السعودية: 169.
الحكومة السودانية: 165، 241، 242، 625.
الحكومة السورية: 50، 52، 104، 112، 122 126، 127، 130، 133، 134، 135 138، 147، 277، 352، 354، 357 490، 491، 493، 561، 643.
الحكومة السوفيتية: 171.
الحكومة السويسرية: 465.
الحكومة الصينية: 581.
حكومة عبد الناصر: 243.
حكومة العراق: 10، 48، 169، 198، 308 568، 572.
حكومة غي مولي: 555.
الحكومة الفرنسية: 20، 21، 26، 247، 459 460، 463، 464، 465، 466، 468 469، 476، 520، 545، 571، 572 578، 583، 599، 613، 615، 616 617، 631، 633.
حكومة فرنسا الحرة: 39.
حكومة القاهرة: 549.
حكومة لبنان: 169، 223، 237.

حكومة ليبيريا: 625.
حكومة مأمون الكزبري: 346، 360.
حكومة مالي: 572.
الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية: 344، 368
388، 389، 390، 397، 404، 405
406، 410، 411، 414، 415، 418،419
420، 421، 422، 423، 424، 425
426، 427 ، 428، 429، 430، 431
433، 439، 440، 442، 444، 448
449، 450،451، 455 ، 456، 459
460، 461، 462، 463، 464، 465
466، 467، 468، 469، 470، 471
472، 473، 474، 475، 476، 478
494، 505، 506، 507، 508، 509
510، 511، 517، 518، 519، 520
521، 522، 523، 527، 532، 534، 538
، 539، 540، 541، 542، 543، 546
547، 548، 549، 567، 568، 571
572، 573، 574، 575، 576، 577
578، 579، 580، 581، 582، 583
584، 585، 586، 587، 588، 589
593، 594، 595، 596، 598، 600
605، 607، 611، 612، 614، 615
616، 617، 618، 619، 620، 621
623، 624، 625، 627، 628، 629
630، 631، 632، 637، 638، 644.
الحكومة المصرية: 52، 124، 126، 146
147، 156، 173، 240، 321، 345
373، 485،481، 487، 493، 551، 553
554، 555، 556، 591، 643.
حكومة معروف الدواليبي: 347، 351، 353.
حكومة المغرب: 166، 422، 488، 528.
حكومة منداس فرانس: 20.
حكومة نوري السعيد: 12، 44، 164.
الحكومة الوطنية السورية: 40، 63، 85.
الحلف الأطلسي: 6، 24، 54، 55، 56، 57
58، 68، 87، 91، 162، 167، 175
263، 372، 377، 379، 388، 393
403، 408، 409، 414، 448، 454
455، 495، 499، 513، 515، 516
534، 544، 544، 546، 548، 561
570، 572، 574، 575، 615، 617
621، 630، 631، 633، 639، 641.
حلف بغداد (الحلف التركي – العراقي): 11، 12
13، 36، 37، 47، 48، 50، 51، 54، 55
57، 59، 60، 63، 64، 68، 78، 87، 91
92، 95، 98، 99، 101، 105، 118
119، 120، 121، 144، 145، 146
153، 158، 160، 161، 162، 164
168، 170، 175، 178، 193، 225
231، 232، 234، 250، 263، 327
338، 359، 641، 642.
حلف جنوب شرقي آسيا: 71.
الحلف المركزي (السانتو): 55، 57.
حلف وارسو: 56، 68، 87، 91، 641.

– د–

الديغوليون: 384، 385، 387، 467.

–ر–

رابطة الطلاب الجزائريين في الكويت: 562.

رابطة الطلاب الجزائريين في المشرق العربي: 562.

رابطة الطلاب الجزائريين في مصر: 562.

رابطة طلاب المغرب العربي: 588.

–س–

السوق الأوروبية المشتركة: 71، 546، 621.

–ش–

شبكة فرنسيس جونسون: 636.

–ص–

صندوق النقد الولي: 459.

–ع–

عصبة الأمم: 38.

–ك–

الكتلة الأفرو – أسيوية: 57، 439، 368 369، 375، 453، 455، 459، 490.

الكتلة الديمقراطية السورية: 341.

كتلة الشوام: 66.

الكتلة الوطنية (الحزب الوطني السوري): 38، 39، 42، 44، 46، 47، 48، 143، 182، 189، 364.

–ل–

لجنة الانقاذ العمومي:388، 591.

لجنة تحرير المغرب العربي: 18.

لجنة التنسيق والتنفيذ: 25،387، 486، 501 502، 509، 556، 579، 589.

اللجنة الثورية للوحدة والعمل: 24، 369، 370.

لجنة حقوق الإنسان: 606.

لجنة الستة: 370.

لجنة التسعة: 370.

لجنة الشؤون السياسية للجامعة العربية: 620.

لجنة الطاقة الذرية الأوربية: 71.

لجنة الطلبة الجزائريين في سوريا: 562.

اللجنة العسكرية البعثية: 197، 289، 292 297، 352، 335.

–م–

مؤسسة التنمية الاقتصادية العربية: 258.

المركزيين: 23، 370.

المركز العام للشبان المسلمين: 605.

المصاليين: 23.

مكتب جبهة التحرير الوطني بسوريا:562، 603.

مكتب جبهة التحرير الوطني للصحافة والإعلام بالقاهرة:552، 596.

مكتب المغرب العربي: 18، 20، 350.

المنظمة الخاصة (O.S): 23، 369، 370 404 ، 405.

المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي: 71، 546 621.

المنظمة الاقتصادية لكولومبيا الكبرى: 71.

منظمة دول أمريكا: 70.

منظمة دول أمريكا الوسطى: 71.

منظمة الصليب الأحمر الدولي: 528، 530 531، 532 ، 607، 622.

منظمة الكومنولث: 363.
منظمة الهلال الأحمر الدولي: 607، 622.
منظمة اليد الحمراء الإرهابية (الجيش السري)
(O.A.S): 345، 404، 407، 408
441، 451، 471، 482 594.

- هـ-

هيئة الأركان العامة: 521، 522.
هيئة إغاثة اللاجئين:488.
هيئة التحرير المصرية: 32، 35.
الهلال الأحمر الجزائري: 492، 510، 522
528، 530، 531، 532، 539، 637.
الهلال الأحمر التونسي : 245، 488، 530
531.
الهلال الأحمر المصري: 487، 488.
الهلال الأحمر المغربي:532 .

-و-

وزارة اسماعيل الأزهري: 16.
وزراة (حكومة) صبري العسلي: 65، 100، 559.
وزارة محمد نجيب: 32.

فهرس الشعوب والقوميات.

ـ أ ـ

الأتراك (العثمانيون): 17، 114، 115.

أحرار العالم: 621.

الأرثوذكس بسوريا: 342.

الاسماعيلية في سوريا: 84.

أقباط مصر:82، 83، 311.

الاقطاعيون بسوريا (كبار الملاك): 77، 85، 86 88، 189، 199، 211، 212، 214، 215 219، 273، 282، 284، 315، 317 319، 328، 330، 339، 341، 643.

أكراد تركيا: 206.

أكراد سوريا:84، 217، 290، 311.

أكراد العراق: 260.

أرمن سوريا: 84.

آل زفو: 335.

آل سعود: 158، 161.

الاشتراكيين في سوريا: 112.

الألمان: 17، 19، 21، 39.

الأمة الإسلامية (الشعوب المسلمة): 98، 566، 596.

الأمريكيين: 47، 57، 98،447، 455.

الأمويين: 145.

الانجليز:13، 16، 22، 27، 28، 30، 34 35، 39، 44، 58، 73، 75، 81، 88 98، 102، 106، 110، 146، 164، 168 643.

الأنجيلية بسوريا: 342.

الانفصاليين: 282، 295، 323، 331، 332 333، 335، 336، 337، 338، 339 343، 350، 351، 352، 353، 366.

أهل الشام: 101.

أوربيي مصر: 316.

الإيطاليين: 288.

ـ ب ـ

بني البرازي: 77، 85.

بدو العراق: 300.

بروتستانت سوريا: 84.

البعثيون السوريين: 109، 112، 186، 190. 191، 272، 273، 282، 285، 287 298، 304، 305، 318، 334، 354 356، 366.

البلجيكيين: 208.

ـ ت ـ

تركمان سوريا: 84.

التونسيين (الشعب التونسي) : 19، 58، 420 518.

ـ ج ـ

الجمهوريين الأمريكيين: 452.

ـ ح ـ

الحورانيين: 38.

ـ د ـ

دروز سوريا: 46، 84، 311.

ـ ر ـ

روم سوريا: 84، 342.

الرومان: 145.

–س –

سريان سوريا: 84.

سكان الموصل: 233.

سكان الهلال الخصيب: 358.

السلاطين الأيوبيين: 145.

السنغاليين: 402.

–ش –

الاشتراكيين الفرنسيين: 386، 435، 455 457.

شعب الأردن: 15، 143، 234.

الشعوب الأفرو أسيوية: 8، 57، 87، 92، 100 145، 193، 554، 558، 562، 566 583، 596، 603، 604، 606، 612 616، 625، 628، 632، 638.

الشعوب الإفريقية (الأفارقة): 402، 403، 407 417، 420، 448، 475 625، 628 640.

شعب أنغولا: 230.

الشعب الإيطالي: 259.

الشعب البريطاني : 232.

الشعب الجزائري (الجزائريين أو المسلمين الجزائريين): 20، 21، 22، 23، 26، 40، 57، 58، 72 73، 79، 80، 107، 245، 344، 368 370، 372، 373، 375، 376، 377 378،380، 382، 390، 391، 393، 396 398، 400، 401، 402، 404، 405 408، 409، 411، 412، 414، 415 417، 420 ، 422، 423، 424، 425 430، 431، 432، 433، 434، 435 436، 437، 438، 439، 440، 441 442، 443، 444، 451، 445، 448 452، 453، 454، 455، 456، 457 458، 459، 461، 462، 463، 465 466، 468، 471، 472، 473، 474 476، 477، 478، 487، 488، 492 493، 494، 501، 502، 523، 524 527، 529، 533، 537، 540، 543 544، 546، 547، 549، 553، 554 555، 556، 558، 559، 560، 562 565، 566، 568، 569، 570، 571 572، 573، 574، 575، 582، 583 584، 590، 591، 595، 596، 597 599، 600، 601، 602، 603، 604 605، 606، 607، 608، 609، 610 612، 613، 614، 615، 616، 617 619، 620، 621، 625، 626، 627 628، 629، 630، 631، 632، 633 635، 639، 644.

شعب الجمهورية العربية المتحدة: 148، 177 203، 212، 216، 218، 219، 232 258، 275، 284، 312، 321، 332 337، 346، 366، 565، 566، 571 594، 596، 600، 602، 603، 605 606، 607، 610، 611، 640، 645.

شعب روديسيا: 226.

الشعب السوداني:146، 242.

الشعب السوري(السوريين): 40، 48، 52، 67 78، 85، 86، 100، 101، 102، 104

108، 110، 114، 117، 120، 121
122، 123، 124، 125، 127، 136
137، 138، 139، 140، 142، 145
147، 148، 149، 151، 155ن 159
160، 163، 171، 176، 179، 189
192، 196، 199، 201، 216، 217
262، 268، 269، 270، 271، 273
274، 275، 276، 277، 279، 280
283، 285، 286، 291، 301، 302
303، 304، 309، 310، 313، 314
315، 316، 317، 318، 324، 326
332، 333، 337، 338، 339، 340
342، 344، 349، 350، 351، 352
353، 355، 358، 359، 362، 366
367، 561، 562، 578، 642.
الشعب السوفيتي: 171، 253، 254، 583.
شعوب شمال إفريقيا (الشعوب المغاربية): 18، 420
554.
شعوب العالم: 57، 81، 373، 558.
الشعب العراقي: 11، 12، 164، 232، 566
633.
الشعب الفيتنامي: 6، 19.
الشعب المصري (المصريين): 16، 28، 29، 30،
32، 36، 48، 58، 61، 75، 80، 82، 83،
86، 107، 117، 122، 125، 145، 146،
147، 149، 151، 157، 158، 160،
169، 199، 209، 216، 242، 268،
273، 275، 276، 286، 309، 312،
313، 318، 337، 338، 344، 358،
360، 367، 480، 494، 555، 556
558.
الشعب الليبي: 635.
الشيعة الاثني عشرية في سوريا: 84.
شيعة سوريا: 311.
شيوعيي الج.ع.م: 254.
شيوعيي سوريا: 112، 132، 155، 234
285، 287، 288، 300، 304، 305
317، 318.
شيوعيي العراق: 15، 47، 232،، 234، 280
322، 323.
الشيوعيين العرب: 250، 253، 254.
الشيوعيين الفرنسيين: 386.
شيوعيي لبنان: 304.
شيوعيي مصر وسوريا: 286.
شيوعيي مصر:34، 35، 301.

– ض –

الضباط البعثيين السوريين: 111، 196، 197
198، 311.
الضباط الشوام (الدمشقيين): 196، 198، 292
294، 296، 311، 329، 330.
الضباط الوحدويون (الناصريين والبعثيين): 347
348، 351، 352، 355، 356.

– ط –

عائلة طيفور: 85.

– ع –

العباسيين: 145.
العرابيين: 58.

العرب (الأمة العربية أو الشعوب العربية): 14، 22، 26، 27، 32، 40، 51، 58، 59، 61، 62، 66، 77، 79، 87، 89، 92، 93، 94، 95، 96، 97، 98، 99، 100، 101، 102، 104، 105، 106، 107، 108، 113، 114، 115، 116، 117، 118، 121، 123، 124، 126، 128، 130، 136، 137، 141، 147، 149، 150، 151، 152، 154، 157، 158، 159، 162، 164، 165، 166، 167، 168، 169، 171، 173، 113، 180، 201، 209، 217، 222، 231، 232، 233، 234، 235، 239، 342، 343، 248، 251، 258، 259، 260، 262، 266، 272، 273، 326، 328، 338، 339، 343، 344، 345، 348، 350، 356، 357، 358، 359، 361، 364، 365، 479، 480، 481، 491، 492، 493، 495، 522، 542، 543، 554، 556، 558، 559، 560، 561، 566، 568، 570، 571، 573، 575، 580، 582، 583، 584، 589، 595، 598، 600، 601، 602، 604، 605، 607، 608، 610، 611، 617، 618، 619، 621، 623، 625، 627، 633، 640، 643، 645.

عرب سوريا: 84.

عرب المشرق: 115.

بني العظم: 77، 85.

العلويون بسوريا:38، 84، 290، 311.

ـف ـ

الفاطميين: 145.

الفراعنة: 136.

الفرنسيين (الشعب الفرنسي): 22، 38، 39، 75، 98، 110، 145، 168، 288، 382، 390، 408،438، 441، 443، 446، 450، 451، 453، 456، 461، 462، 464، 465، 469 ، 473، 568، 584، 626.

فلاحي سوريا: 85، 86، 320.

فلاحي مصر: 80، 81، 75، 313، 320.

الفلسطينيين (الشعب الفلسطيني): 14، 105، 222، 340، 480 ، 494.

ـق ـ

قبيلة شمر: 233.

قوميي سوريا: 46، 107، 136، 142، 285، 303.

قوميي العراق:142، 323.

القوميين العرب:93، 334.

القوميين في لبنان: 107.

ـك ـ

بني الكيلاني: 77، 85.

ـ ل ـ

لاتين سوريا: 84.

اللاجئين الجزائريين: 553، 582، 584، 623.

اللبنانيين (الشعب اللبناني): 80، 236، 237، 239، 262، 316.

– م –

المارونية بسوريا: 84، 342.

الماليين: 402.

مثقفي أوروبا: 604.

المستوطنيين الفرنسيين (أوربيي الجزائر): 22، 23 24، 72، 79، 372، 376، 381، 384 388، 404، 431، 432، 435، 436 438، 439، 441، 442، 443، 444 447، 451، 460، 463، 468، 475، 517 599.

مسلمي سوريا: 85.

مسلمي لبنان:162، 218.

مسلمي مصر: 82، 311.

مسيحيي سوريا: 311.

مسيحيي الشرق: 163.

المعمرين التونسيين: 19، 20.

المغاربة (الشعب المغربي):21، 58، 420، 550.

المفكرين المصريين: 106.

المقدونيون: 145.

الملاك التونسيون: 20.

ملاك مصر: 80، 82.

الموارنة المسيحيين بلبنان: 162، 163.

– هـ –

الهاشميين: 43، 59، 143.

الهاشميين في العراق: 143.

– ي –

اليهود: 13، 14، 15، 16، 80، 200، 222 258، 262، 263، 334، 337.

يهود سوريا: 84، 85.

يهود مصر: 83، 84.

فهرس الجرائد والمجلات.

ـأ ـ

إذاعة باريس: 161، 173، 257،

إذاعة بيروت: 161، 351.

إذاعة تل أبيب: 161،

إذاعة الجزائر المكافحة: 552.

إذاعة حلب: 336، 340،

إذاعة دمشق:333، 339، 597.

إذاعة صوت الجزائر: 510، 540، 645.

إذاعة صوت العرب: 98، 99، 227، 257 351، 352، 540، 551، 552، 553 558، 595، 596، 597، 602، 634 645.

إذاعة القاهرة: 96، 337، 352، 552، 595 596.

إذاعة لندن: 161.

إذاعة مصر الحرة: 157.

إذاعة مصر السرية: 257.

الأهرام العربي: 363، 364.

ـج ـ

جريدة الأخبار المصرية: 600ن 601.

جريدة الأهرام:110، 148، 219، 339، 553 598، 599، 600، 601.

جريدة الأيام السورية: 243.

جريدة الاقتصاد العربي السورية: 191.

جريدة الإنشاء: 191.

جريدة البعث السورية: 103، 113، 191، 219، 283، 561، 598، 599،

جريدة التحرير السورية: 191.

جريدة الجمهور السورية: 191.

جريدة الجمهورية: 598، 599.

جريدة الحضارة السورية: 191.

جريدة الرأي السورية: 191، 492، 493.

جريدة السوري: 191.

جريدة السياسة الأسبوعية: 106.

جريدة الشام السورية: 191.

جريدة الشعب السورية: 191.

جريدة الشعب المصرية: 598، 599، 600.

جريدة الصباح التونسية: 528.

جريدة الصرخة السورية: 191.

جريدة العاصي السورية:191.

جريدة الفنون السورية: 191.

جريدة القبس السورية: 191.

جريدة لوموند: 584، 606.

جريدة المجاهد: 167، 344،371، 486، 527 568، 581، 585.

جريدة المساء المصرية: 525.

جريدة المنار السورية: 598، 599.

جريدة نداء العروبة: 191.

جريدة النصير السورية: 191.

جريدة النضال السورية: 598.

جريدة النور السورية: 561.

ـخ ـ

جريدة الخبر: 481.

ـد ـ

الدايلي ميل: 382.

– س –

سكتسمان: 434

– ص –

صحيفة الأخبار المصرية: 219، 598، 599.

صحيفة بيروت المساء: 630.

صحيفة التغراف المصرية: 238.

صحيفة روز اليوسف: 219، 380، 387، 598.

صحيفة المنار: 219، 561.

صحيفة نيويورك هيرالدتربيون: 250.

صحيفة الهلال المصرية: 219.

صدى وهران: 441.

– ل –

لوباريسيان ليبيري: 408.

لوبسرفاتور: 381، 387.

لكسبريس: 454، 501 .

صحيفة لبولبلير: 256.

لوفيغارو: 408.

– م –

دافار: 448.

مجلة كفاح المغرب العربي: 589.

المصري اليوم: 602.

مجلة نشرة ثقافية: 589.

– ن –

نيويورك التايمز: 408

– و –

وكالة أنباء الشرق الأوسط: 596.

وكالة الصحافة الفرنسية: 444.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	
شكر وعرفان	
مقدمة.	أ-ف
الفصل الأول : أوضاع العالم قبل قيام الجمهورية العربية المتحدة (1945–1958)	1-88
تمهيد.	1
المبحث الأول: الأوضاع السياسية والعسكرية في العالم ما بين (1945– 1958)	2 - 68
أولاً: الأوضاع السياسية في العالم (1945_1958).	02-52
ثانياً:الأوضاع العسكرية في العالم (1945–1958).	52-68
المبحث الثاني: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في العالم ما بين (1945–1958).	69-88
أولاً: الأوضاع الاقتصادية في العالم (1945–1958).	69-78
ثانياً: الاوضاع الاجتماعية في العالم (1945–1958).	79-86
خلاصة الفصل.	87-88
الفصل الثاني : قيام الجمهورية العربية المتحدة فيفري 1958م وردود الفعل منه.	89-176
تمهيد.	89
المبحث الأول: ظروف ودوافع قيام الجمهورية العربية المتحدة 1958م.	90-118
أولا: الظروف الدولية والإقليمية لقيام الجمهورية العربية المتحدة.	90-105
ثانياً: أسباب ودوافع قيام الجمهورية العربية المتحدة.	105-118
المبحث الثاني: الإعلان عن قيام الجمهورية العربية المتحدة 22 فيفري 1958م.	119-153
أولا: مقدمات الوحدة المصرية – السورية.	119-126
ثانياً : محادثات الوحدة المصرية – السورية.	126- 146
ثالثاً: الإعلان عن قيام الجمهورية العربية المتحدة فيفري 1958م.	147-153
المبحث الثالث: ردود الفعل المختلفة من قيام الجمهورية العربية المتحدة.	154-176
أولاً: ردود الفعل العربية.	154-167
ثانيا: ردود الفعل الأجنبية.	167-175
خلاصة الفصل.	176
الفصل الثالث: منجزات الجمهورية العربية المتحدة (1958–1961م).	177-267

تمهيد.	177
المبحث الأول: انجازات الجمهورية العربية المتحدة على الصعيد الداخلي (1958– 1961).	220-178
أولا: منجزات الجمهورية العربية المتحدة في المجالين السياسي والعسكري(1958– 1961م).	202-178
ثانياً: منجزات الجمهورية العربية المتحدة في المجال الاقتصادي(1958– 1961م).	216-202
ثالثاً: منجزات الجمهورية العربية المتحدة في المجالين الاجتماعي والثقافي (1958– 1961م).	220-216
المبحث الثاني: إنجازات الجمهورية العربية المتحدة على الصعيد الخارجي (1958– 1961).	265-221
أولا: التوجه السياسي للجمهورية العربية المتحدة وموقفها من القضايا العالمية (1958– 1961).	230-221
ثانيا: العلاقات الخارجية للجمهورية العربية المتحدة (1958–1961).	265-230
خلاصة الفصل.	267-266
الفصل الرابع : الانفصال 28 سبتمبر 1961م أسبابه ووقائعه.	367-268
تمهيد.	268
المبحث الأول: دوافع الانفصال السوري – المصري 28 سبتمبر1961م.	328-269
أولا: الدوافع الداخلية للانفصال.	321-269
ثانياً: الأسباب الخارجية للانفصال.	328-321
المبحث الثاني: وقائع الانفصال 28 سبتمبر 1961م.	357-329
أولاً مجريات أحداث الانفصال 28 سبتمبر 1961م.	337-329
ثانياً: المواقف المختلفة من الانفصال.	347-337
ثالثاً: سوريا ومصر بعد الانفصال، وتجدد محاولات الاتحاد الفاشلة.	357-347
المبحث الثالث: تقييم عام للتجربة الوحدوية المصرية – السورية (1958– 1961م).	365-358
أولاً: إيجابيات التجربة الوحدوية بين مصر وسوريا.	361-358
ثانياً: سلبيات التجربة الوحدوية بين مصر وسوريا.	365-361
خلاصة الفصل.	367-366
الفصل الخامس: واقع الثورة الجزائرية (1958–1961م).	478-368

تمهيد.	368
المبحث الأول: الواقع العسكري للثورة الجزائرية ما بين (1958–1961م).	415-369
أولاً: اندلا ع الثورة الجزائرية نوفمبر 1954م.	383-369
ثانياً: تمرد 13 ماي 1958م العسكري ومجيء ديغول إلى الحكم.	388-384
ثالثاً: استراتيجية ديغول العسكرية اتجاه الثورة الجزائرية (1958–1961).	409-388
رابعاً: رد جبهة التحرير الوطني على استراتيجية ديغول العسكرية اتجاه الثورة الجزائرية (1958–1961).	415-409
المبحث الثاني: الواقع السياسي للثورة الجزائرية ما بين (1958–1961).	477-416
أولاً: الثورة الجزائرية سياسياً (1954– 1958).	420-416
ثانياً: تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 19 سبتمبر 1958م.	431-421
ثالثاً: استراتيجية ديغول السياسية اتجاه الثورة الجزائرية (1958–1961).	451-431
رابعاً: القضية الجزائرية في الهيئة الأممية (1958–1961).	456-452
خامساً: خضوع ديغول للمفاوضات (1960–1961).	471-456
سادساً: رد جبهة التحرير الوطني على استراتيجية ديغول السياسية ضد الثورة الجزائرية (1958–1961).	477-471
خلاصة الفصل.	478
الفصل السادس: دعم الجمهورية العربية المتحدة المادي للثورة الجزائرية(1958– 1961).	548-479
تمهيد.	479
المبحث الأول: بداية الدعم المادي المصري– السوري للثورة الجزائرية (1954–1958).	493-480
أولاً: الدعم المصري المادي للثورة الجزائرية ما بين (1954–1958).	490-480
ثانياً: الدعم السوري المادي للثورة الجزائرية ما بين (1954–1958).	493-490
المبحث الثاني: دعم الجمهورية العربية المتحدة العسكري واللوجستي للثورة الجزائرية (1958–1961).	532-494
أولاً: التسليح والتموين.	524-494
ثانياً: تجنيد الشباب الجزائري.	527-524
ثالثاً: دعم اللاجئين الجزائريين واستقبالهم.	532-527
المبحث الثالث: دعم الجمهورية العربية المتحدة المالي للثورة الجزائرية(1958–1961).	547-533

أولا: الدعم المالي للثورة الجزائرية على مستوى حكومة الجمهورية العربية المتحدة.	542-533
ثانياً: دعم الجمهورية العربية المتحدة المالي للثورة الجزائرية على مستوى المنظمات الإقليمية والدولية (1958– 1961م).	547-542
خلاصة الفصل.	548
الفصل السابع: تأييد الجمهورية العربية المتحدة المعنوي للثورة الجزائرية (1958– 1961).	640-549
تمهيد.	549
المبحث الأول: بداية الدعم المعنوي والأدبي المصري– السوري للثورة الجزائرية(1954_ 1958).	563-550
أولاً: بداية الدعم المصري المعنوي والأدبي للثورة الجزائرية(1954_ 1958).	558-550
ثانياً: بداية الدعم السوري المعنوي والأدبي للثورة الجزائرية(1954_ 1958).	563-558
المبحث الثاني: التأييد المعنوي للثورة الجزائرية على المستوى الداخلي للجمهورية العربية المتحدة (1958–1961).	611-564
أولاً: التصريحات الرسمية للجمهورية العربية المتحدة ومساعيها الدبلوماسية لحل القضية الجزائرية(1958–1961).	573-564
ثانياً: اتخاذ القاهرة عاصمة للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958م.	584-573
ثالثاً: استقبال الطلبة الجزائريين للدراسة.	590-584
رابعاً: محاولة رئاسة الجمهورية العربية المتحدة تهريب القادة الجزائريين المختطفين.	594-590
خامساً: التأييد على المستوى الإعلامي للثورة الجزائرية.	602-594
سادساً: التأييد على المستوى الشعبي للثورة الجزائرية.	611-602
المبحث الثالث: التأييد الدبلوماسي للثورة الجزائرية على المستوى الخارجي للجمهورية العربية المتحدة (1958–1961).	640-612
أولاً: التأييد الدبلوماسي للثورة الجزائرية على مستوى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية.	619-612
ثانياً:التأييد الدبلوماسي للثورة الجزائرية على مستوى المنظمات الإقليمية.	633 -619
ثالثاً: موقف فرنسا من دعم الجمهورية العربية المتحدة للثورة الجزائرية (1958– 1961م).	635-633
رابعاً: تقييم عام لدعم الجمهورية العربية المتحدة المادي والمعنوي لثورة التحرير الجزائرية(1958– 1961م).	639-635
خلاصة الفصل.	640

خاتمة البحث.	646-641
ملاحق البحث.	717-647
بيبليوغرافيا البحث.	743-718
فهارس البحث.	795 -744
فهرس المحتويات.	800 -796

عنوان الأطروحة بالعربية: الجمهورية العربية المتحدة ودورها في دعم الثورة الجزائرية (1958- 1961م)

الملخص:

تعتبر مسألة الوحدة العربية، ودعم الكفاح الجزائري إلى جانب قضايا التحرر العربية خلال فترة خمسينيات القرن العشرين الميلادي من الواجبات المقدسة لدى كل عربي غيور على أمته.

وتكمن إشكالية الأطروحة في الكشف عن أهم عوامل قيام وسقوط الجمهورية العربية المتحدة باعتبارها أول اتحاد سياسي يتحقق بين دولتين عربيتين هما مصر وسوريا في العصر الحديث، وإبراز الدور الذي أدته جمهورية الوحدة وقائدها "عبد الناصر" في دعم القضية الجزائرية فترة قيامها (1958- 1961م) مع الوقوف على أهم منجزاتها في الداخل والخارج لفهم الأطراف التي تسببت في تقويضها.

وخلص هذا البحث الذي جاء في سبعة فصول إلى التأكيد بأن الاتحاد بين مصر وسوريا عام 1958م كان له تأثير كبير في دعم القضية الجزائرية التي استفادت من مختلف أشكال الدعم المادي والمعنوي المقدم من طرف الجمهورية العربية المتحدة ما بين سنتي 1958-1961م، والذي يعتبر في حقيقته استمراراً لدعم البلدين مصر وسوريا للجزائر منذ اندلاع الثورة التحريرية سنة 1954م.

الكلمات الدالة: الجمهورية العربية المتحدة؛ مصر، سوريا؛ الثورة الجزائرية؛ الجزائر.

Résumé en français:

La république Arabe Unie et son rôle pour soutenir la guerre de libération algérienne (1958 – 1961) .

La problématique de L'unité arabe et le soutien de la lutte algérienne ave les affaires de la libération arabe pendant les années cinquante du vingtième siècle sont considérés comme des devoirs sains de chaque citoyen arabe jaloux de sa nation .

La thèse de cette problématique réside d'identifier les facteurs les plus important de la chatte de la république Arabe Unie. Cette dernière est considérée la première Union politique réalise entre deux pays arabes, Egypt. et la Syrie dans l'ère moderne (les années 1950 du 20 eme siècle) , et pour montrer le rôle majeur joue par la république de l'unité arabe ave son chef DJAMEL ABDENASSER au soutien de l'affaire algérienne (de 1958 à 1961) et surtout ses réalisations précieuse à l'intérieur et à l'étranger afin de comprendre les parties qui ont été sapées

Cette étude qui contient sept chapitre est arrivée que l'union entre l'Egypte et la Syrie en 1958 a eu un grand effet dans le soutien de l'affaire algérienne qui a bonifier de devers formes de soutien financier et moral fourmi par la république arabe Unie entre 1958 – 1961 qui est considéré comme une continuation de soutien pour l'Algérie dès le déclenchement de la guerre de libération algérienne en 1954 .

Les mots clés: La république Arabe Unie, l'Egypte, La Syrie, La révolution algérienne , L'Algérie .

The Abstract in English:

The title of the thesis: The United Arab Republic and its Role in Supporting the Algerian Revolution (1958-1961).

The question of the Arab unity and supporting the Algerian war of independence in addition to the liberation of other Arab countries were considered, during the fifties of the last century, among the sacred duties for every Arab who believes in his nation.

The presented paper shed lights on the major factors that led to the formation and the collapse of the United Arab Republic, which was the first political union between two Arab countries: Egypt and Syria, in the modern period. The present research has also highlighted the role played by the Republic under the leadership of Gamal Abdel Nasser in supporting the Algeria Revolution (1958-1961), by emphasizing its achievements both at internal and the external levels, to understand the factors that led to its collapse.

In seven chapters, the present paper proved that the union between Egypt and Syria had a great role in supporting the Algerian revolution. The latter has benefited from material and moral support from the U.A.R, between 1958 and 1961. This is, in fact, a continuation of the support of both Egypt and Syria for the Algerian war of independence since its inception in 1954.

Key words: The United Arab Republic, Egypte, Syria, The Algerian Revolution , Algeria.